



مركز دراسات الوحدة العربية

المسكريون العرب وقضية الوحدة

الدكتور مجدي حماد



المسكريون المرب
وقضية الوحدة



مركز دراسات الوحدة العربية

المسكريون العرب وقضية الوحدة

١ - عالم العرب - الأستاذ الدكتور
٢ - بقية العرب

الدكتور مجدي حماد

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» - شارع ليون - ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤ - برقية: «مرعبي»
تلکس: ٢٣١١٤ مارابي - فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى

بيروت: حزيران/يونيو ١٩٨٧

المحتويات

مقدمة	٩
مبحث تمهيدي: تفسير الظاهرة العسكرية في الوطن العربي: مدخل نقدي	١١

القسم الأول أصول الظاهرة العسكرية في الوطن العربي

الفصل الأول :	تقاليد الاسلام العسكرية	٣٣
أولاً :	طبيعة الاسلام: مبدأ التوحيد	٣٧
ثانياً :	طبيعة الدولة الاسلامية: مبدأ الجهاد	٣٨
ثالثاً :	نمط السلطة في الدولة الاسلامية: مبدأ الخلافة	٤١

الفصل الثاني :	موايرث المرحلة العثمانية	٤٩
----------------	--------------------------------	----

أولاً :	ثورة القومية التركية الحديثة	٥٠
ثانياً :	نشأة الضباط العرب كقوة سياسية واجتماعية	٥٨

الفصل الثالث :	الضباط العرب والقومية العربية	٦٥
----------------	-------------------------------------	----

أولاً :	الانتظيمات السياسية للضباط العرب	٧٠
ثانياً :	دور الضباط العرب في الثورة العربية الكبرى	٧٥
ثالثاً :	الضباط العرب ومعركة استقلال سوريا	٨١
رابعاً :	تجربة الضباط القوميين في العراق ..	
	القومية العربية في بلد واحد	٨٨

١٠١	الفصل الرابع :	التجربة وبناء الجيوش القطرية
١٠٤	أولاً :	اخفاق التسوية الغربية
١٠٩	ثانياً :	الاطار العام لنشأة الجيوش القطرية

القسم الثاني

فلسفة التدخل العسكري

١٢٩	الفصل الخامس :	خصائص الشخصية السياسية للجيوش العربية
١٣١	أولاً :	احتكار القوة
١٣٢	ثانياً :	التكامل القومي
١٣٤	ثالثاً :	التقدم التكنولوجي والتنظيمي
١٣٦	رابعاً :	الجيوش والطبقات
١٤٧	الفصل السادس :	مبدأ الشرعية العسكرية
١٥٠	أولاً :	الاستعداد للحركة وتحريض السلوك العسكري
١٥٨	ثانياً :	صياغة الادراك العسكري
١٧٧	ثالثاً :	العلاقات المدنية - العسكرية

القسم الثالث

العسكريون ومشكلات الدولة القطرية

٢٠٩	الفصل السابع :	الشرعية الوطنية
٢١١	أولاً :	خصوصية مشكلة الشرعية العربية
٢١٨	ثانياً :	أبعاد مشكلة الشرعية العربية
٢٤١	الفصل الثامن :	الفعالية النظامية
٢٤٤	أولاً :	بناء المؤسسات
٢٥٩	ثانياً :	مبدأ المساواة
٢٧١	الفصل التاسع :	الاستقرار السياسي
٢٧٣	أولاً :	إشكالية الاستقرار وإشكالية العسكر

ثانياً : الانسحاب العسكري ٢٩٠

القسم الرابع العسكريون والحدويون في الحكم

الفصل العاشر : معركة الوحدة ٣١٥

أولاً : سياسات القومية العربية ٣١٧

ثانياً : القومية العربية وبناء الشرعية العسكرية ٣٢٩

الفصل الحادي عشر: العسكريون والحدويون ٣٤١

أولاً : طريق العسكريين المصريين الى سوريا ٣٤٤

ثانياً : طريق العسكريين السوريين نحو مصر ٣٥٥

ثالثاً : الطريق نحو الوحدة ٣٦٥

الفصل الثاني عشر: ادارة عملية التوحيد ٣٧٧

أولاً : بناء النظام الحدودي ٣٨٠

ثانياً : مواجهة النزعة الانفصالية ٤٠٣

خاتمة ٤٢١

المراجع ٤٣٧

فهرس ٤٥١

مقدمة

يعتبر تدخل مجموعة من الجيوش العربية في الشؤون السياسية لمجتمعاتها، من أهم الظواهر التي شهدتها الوطن العربي منذ نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ .

ويلاحظ بداية ان ظهور الجيوش العربية القطرية كان في حد ذاته تعبيراً عن تجسيد ظاهرة التجزئة في الوطن العربي، فهي رمز الاستقلال الوطني وأداة حماية السيادة القطرية، أي الدفاع عن حدود التجزئة من الناحية الفعلية. ومع ذلك فقد اقترن صعود مجموعات من النخبة العسكرية الى السلطة في اكثر من قطر عربي، برفع شعارات وحدوية، والدخول فعلاً في مشروعات وتجارب وحدوية، بلغت ذروتها بقيام الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨ - ١٩٦١ .

وبالتالي تتضح أهمية دراسة دور العسكريين العرب في الشؤون السياسية لمجتمعاتهم عموماً، ودورهم في مسيرة الوحدة، وفي حركة القومية العربية خصوصاً .

اننا اذا أجرينا حصراً لأنواع النظم السياسية القائمة في اقطار الوطن العربي اليوم، لوجدنا ان نحو نصف هذه النظم قامت على اثر تحرك الجيش واستيلائه على مقاليد الحكم فهناك على وجه التحديد عشرة اقطار عربية تنتمي نظم الحكم فيها الى اصول عسكرية، وهذه الاقطار وفقاً لترتيب تدخل الجيش فيها هي : سوريا (١٩٤٩)، مصر (١٩٥٢)، العراق (١٩٥٨)، السودان (١٩٥٨)، اليمن العربية (١٩٦٢)، الجزائر (١٩٦٥)، اليمن الديمقراطية (١٩٦٧)، الصومال (١٩٦٩)، ليبيا (١٩٦٩)، موريتانيا (١٩٧٩) .

ويمكن القول ان الظاهرة العسكرية في الوطن العربي تستند اهميتها لا من هذه الحقيقة فحسب، وانما تستمد ايضاً من كونه بقية اقطار الوطن العربي مرشحة ايضاً للتدخل العسكري. فخبرة التدخل العسكري ان حلت على شيء، فأنما تدل على انه ليس ثمة ضمان يحول دون هذا التدخل. واليوم مع بداية النصف الثاني للثمانينات تتراوح خبرة التدخل العسكري في الوطن العربي بين عقد واحد واكثر من ثلاثة عقود. ولا شك ان هذه الفترة كافية لمحاكاة الظاهرة العسكرية في الوطن العربي، واجراء تقويم هلي لها من زاوية الانجاز الذي حققه التدخل العسكري فيما يتعلق

بقضية الوحدة العربية على وجه الخصوص. فقد وصل العسكريون الى الحكم في ظروف عربية تتسم بسيادة التجزئة والتخلف والتبعية. ومع اقرارنا بتشابك هذه المشكلات الثلاث وتأثيرها ببعضها البعض، الا ان هذه الدراسة ستركز خصوصاً على مشكلة التجزئة العربية، وكيف واجهها العسكريون العرب.

وعلى هذا النحو يمكن القول ان لهذا البحث هدفين مترابطين:

أولهما: ذو طابع اكاديمي يتعلق بتحليل احدى الظواهر المهمة في الوطن العربي من الناحية العلمية. ويدخل في صميم الجانب الاكاديمي للبحث ذلك التساؤل الخاص بحياد الجيش في العالم الثالث، فهل ينبغي ان يكون الجيش محايداً فعلاً ام لا؟ واذا كان من الصعب على الجيش ان يبقى محايداً لكونه المؤسسة الوحيدة التي تملك امكانية تحدي الوضع القائم، فما هي اكثر الاشكال ملائمة لاداء هذه الوظيفة أي لتحدي وضع التجزئة العربية اساماً وما يرتبط به من ظروف تخلف وتبعية.

وثانيهما: يرتبط بالجانب السياسي ومؤداه ان الجيش يعتبر اهم أدوات تغير البنية الداخلية العربية القائمة على التجزئة. ويدخل في هذا النطاق عديد من الجوانب لا تقتصر فقط على البنية الاقتصادية والسياسية، وانما تشمل ايضا نظم القيم والاتصال والتنشئة... الخ.

وفي هذا الاطار يهتم البحث باستكشاف الدور الذي قام به العسكريون العرب في مجال تحقيق الوحدة العربية على مدى ثلاثة عقود ونصف العقد. فالى أي حد ساهمت النظم العسكرية العربية في الاقتراب من أمل الوحدة، وإلى أي مدى تعتبر هذه النظم مسؤولة عن الاخفاق الوحدوي الذي يشهده الوطن العربي حتى الآن؟ والواقع ان هذا التساؤل لا يمكن الاجابة عنه دون الدراسة المتعمقة للظاهرة العسكرية في الوطن العربي وعلاقتها بقضية التجزئة والوحدة.

وفضلاً عن كل ذلك فثمة أهمية خاصة لهذا البحث تنبع من ندرة الدراسات العربية التي اقتحمت ميدان الظاهرة العسكرية حتى في جوانبها التقليدية المتعلقة بتاريخ الظاهرة ونشأة المؤسسة العسكرية وتطورها وتركيبها... الخ. اما الدراسات التي تناولت تقويم الظاهرة العسكرية في الوطن العربي من منظور دورها في مواجهة مشكلة التجزئة والاقتراب من هدف الوحدة فتكاد تكون منعدمة.

د. مجدي حماد

تونس /أيار/مايو ١٩٨٦

مَبْحَثُ تَمْهِيدِي تَفْسِيرِ الظَّاهِرَةِ الْعَسْكَرِيَّةِ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ : مَدخل نقدي

يتنازع تفسير الظاهرة العسكرية المعاصرة، في الوطن العربي وفي غيره من مناطق ودول العالم، مدارس عدة واتجاهات أكاديمية وإيديولوجية وسياسية واجتماعية، الى آخر هذه القائمة من التصنيفات. ولا شك ان ذلك التنازع يعتبر أمراً طبيعياً، لأن التفسير ينصب على ظاهرة سياسية من الطراز الأول، لما تأثيراتها الكاسحة ايضاً على المستويين الداخلي والخارجي، بل إن التفسير في هذه الحالة يركز على جوهر الظاهرة السياسية، اذ يتناول ظاهرة الصراع على السلطة، وفي أكثر تعبيراتها عنفاً.

ولقد تعددت عملية التنازع والتدخل هذه بين مختلف المدارس والاتجاهات في الوطن العربي خصوصاً، ربما لأن الظاهرة العسكرية، اضافة الى الظاهرة النفطية، هما ابرز الظواهر التي شهدتها الوطن العربي في المرحلة المعاصرة. فقد جاءت الأولى بمتغير «الثورة»، بينما جاءت الثانية بمتغير «الثروة»، وكل منهما، فضلاً عن الجدال التاريخي بينهما، حرك العديد من القوى والمؤسسات والعقائد، واطلق آمالاً وتوقعات واجبط غيرها، وفجّر صراعات وتطورات لا تزال تأثيراتها الداخلية والخارجية مفتوحة للعديد من الاحتمالات.

وبلاحظ، من الناحية النظرية العامة، ان محاولات تفسير الظاهرة العسكرية يمكن حصرها وتصنيفها في مجموعتين اساسيتين، اولاهما - ترفض امكانية تفسير التدخل العسكري بالاستناد الى «التفسيرات الكلية» وترى ان التفسيرات الجزئية للتدخل هي فقط الممكنة، وذلك من نحو تأثير الميراث التاريخي، او فكرة العدوى، او الافكار الزمنية التي تربط بين تاريخ الاستقلال وحدوث التدخل واعتبار الحكم المدني مجرد فاصل بينهما، أو رد التدخل الى الاعتبارات والمتغيرات المرتبطة بالمؤسسة العسكرية من حيث هي^(١). وثانيتهما - ترى إمكانية تحليل الظاهرة على المستوى الكلي، ومن

(١) في إطار هذه المجموعة الأولى من التفسيرات، يمكن الإشارة الى المصادر التالية:

A. Zollberg, «Military Role and Political Development in Tropical Africa», in: J. Van Doorn, ed., *The Military Profession and Military Regimes* (The Hague: Mouton, 1969), pp. 85-86; M. Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis* (Chicago,

ثم فهي تلجأ إلى استخدام «التهاجية متعددة المتغيرات» في بناء تفسيراتها واستخلاص نتائجها. وفي هذا الإطار يستند التحليل إلى ثلاث فرضيات أساسية: الأولى - الاستعداد للتدخل (دوافع المؤسسة العسكرية وقدراتها وحساباتها للمخاطر)، والثانية - فرصة التدخل (الأزمة السائدة في المجتمع)، والثالثة - فراغ القوة (القوى السياسية المقارنة).

ومن ناحية أخرى، فإن هذه المجموعة تشير إلى أن تحليل تلك الفرضيات الثلاث ينبغي أن يحدد دور ثلاثة أفرع من المتغيرات، هي التي تقرر التدخل العسكري في نهاية الأمر، وهي المتغيرات العسكرية، والمتغيرات الداخلية، والمتغيرات الخارجية. وفي تحديد كل ذلك لا بد من الاحالة خصوصاً إلى مستوى الثقافة السياسية، ومستوى المؤسسة والتوازن بين الحاجات الاجتماعية والقدرة على إشباعها، فضلاً عن درجات التغلغل الأجنبي^(٢).

يخلص الباحث من الإشارة إلى هذه الاتجاهات التفسيرية إلى التأكيد على حقيقة أساسية، تتمثل في ضرورة الجمع بين مجموعة من المتغيرات الرئيسية في تأصيل وتحليل الحركة السياسية للجيش العربية. ومعنى ذلك، أنه ينبغي الابتعاد عن محاولة إكراه تلك الظاهرة على أن تصبح دالة في متغير واحد، وهي بهذا القدر من التعميد وخصوصاً من ناحية التداخل بين المتغيرات العسكرية والداخلية والخارجية. ويؤكد أهمية مثل هذا التوجه في البحث، ما يفصح عنه مدلول الخبرة العربية الواقعية، وخصوصاً ما يكشف عنه تحليل مجموعة الاقطار العربية التي تعرضت للظاهرة العسكرية. ذلك أن أكثر الحقائق إثارة للبحث والجدل في تلك المجموعة من الاقطار هي تنوعها وتميزها من وجهة نظر أي متغير اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي أو ثقافي أو تاريخي مرتبط بموضوع التدخل العسكري، فهي تشتمل على مجموعة من الاقطار كانت خاضعة للاستعمار وبمجموعة أخرى من الاقطار لم تعرف الاستعمار بالمعنى الدقيق للاصطلاح. وبالنسبة إلى المجموعة الأولى، فهي تشتمل على ممثلين للتقاليد الاستعمارية الرئيسية - الانكليزية والفرنسية. وهي تتراوح، بالمعيار الحزبي، بين بلدان كانت تأخذ بالمنافسة الحزبية المفتوحة كما في النظم الليبرالية، وبلدان كانت تأخذ بنظام الحزب الواحد الجاهيري، إلى بلدان كانت «لا حزبية» بالمرّة (ليبيا - اليمن). وإذا صنفنا بمعيار التنمية الاقتصادية لنتضح أنها تتدرج من الأدنى إلى الأعلى. كما أن تلك الاقطار تتفاوت ما بين الاقطار التي كانت تنبئ عقائد تغيير ثورية إلى الاقطار التي يمكن أن يطلق عليها اصطلاح «الدولة العميلة» كحالة العراق في ظل نوري السعيد. كذلك فإن هذه الاقطار تشتمل على أكثر

III.: University of Chicago Press, 1964); W. Gutteridge, *Armed Forces in New States* (London: Oxford = University Press, 1962), and W. Gutteridge, *Military Institutions and Power in the New States* (New York: Praeger, 1965).

(٢) في إطار هذه المجموعة الثانية من الضمائم، يمكن الإشارة إلى المصادر التالية:

S. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics* (London: Pall Mall Press, 1962); Samuel P. Huntington, ed., *Changing Patterns of Military Politics* (New York: Free Press, 1962); Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968), and R. Dowse, *Modernization in Ghana and the USSR: A Comparative Study* (London: Routledge and Kegan Paul, 1969).

اقطار الوطن العربي سكاناً، وعلى أكبرها من حيث المساحة، وأيضاً على الاقطار الصغرى بهذين المعيارين. وفضلاً عن ذلك كله، فإن حالات التدخل العسكري حدثت في تلك الاقطار التي تعتبر المؤسسات العسكرية فيها من أكبر القوات المسلحة من حيث الحجم ومستوى الاحتراف العسكري، وأيضاً تلك التي تتميز قواتها المسلحة بضالة الحجم وتواضع مستويات الاحتراف والتي تضم في صفوف قواتها أحياناً بعض الضباط من تحت السلاح.

إن هذا التنوع الضخم في المنطقة، على حد تعبير هورويتز، يساعد على تفسير ظاهرة الاتجاه العام الى «التعميم» التي تميز جانباً كبيراً من دراسات الظاهرة العسكرية في المنطقة. ومن هنا فهو يخلص الى أن هناك فارقاً بين بناء نظريات حول الدور غير العسكري للجيش على أساس من المنطق المجرد - من ناحية، وتوضيح مدى انطباق تلك النظريات على اقليم تسوده مجتمعات تعددية ونظم سياسية متباينة للغاية - من ناحية أخرى^(٣).

ومعنى ذلك أن عملية البحث عن أسباب الظاهرة العسكرية في الوطن العربي، ينبغي ان تركز على تحديد الخصائص الداخلية، من فكرية واجتماعية وسياسية، في البيئة العربية، حتى يمكن تفسير الواقع العربي والتاريخ العربي المعاصر، بأسباب مستمدة من داخله وذاتيته، وحتى لا نخدع بالتفسيرات البسيطة أو الجاهزة.

وينبغي بداية أن نستبعد التفسيرات الزمانية التي تقيم علاقات ارتباط وهمية بين تاريخ الاستقلال وحوادث التدخل العسكري الأول، فنظراً لضيق الفاصل الزمني بين الاستقلال والتدخل العسكري الأول، تقدم عدد من الباحثين بأفكار زمانية لتفسير هذه الظاهرة. ويقوم الفرض العام لهذا الاتجاه على أن معظم الدول الحديثة الاستقلال هي أكثر الدول تعرضاً للانقلابات العسكرية، وأنه بمجرد الحصول على الاستقلال تبقى المسألة كلها فقط مسألة وقت قبل أن تصاب الدولة بانقلاب عسكري. ولقد عرض جانوويتز لهذا الاتجاه^(٤)، وتبينه فان دورن الذي خلص الى أن «الأنية السياسية للدول الحديثة الاستقلال تتآكل - (وهو مفهوم زمني) - بسرعة خطيرة، مما يجعلها تسقط أمام أي ضغط عسكري نظراً لفشلها في بناء سيطرة سياسية نظامية على قواتها المسلحة^(٥)». ويضيف ويلز، مؤكداً على ملاحظات زولبرج، أن هناك عوامل متشابهة في سياسات هذه الدول تجعل منها عرضة للانقلابات، فلقد فشل السياسيون اللدنيون في تحقيق اهدافهم أو في مواجهة المشكلات التي تطرحها شعوبهم، واحتدم الصراع الداخلي واستحكمت الأزمة الاقتصادية. وبناء على ذلك فقد تدهورت الممارسة السياسية للسلطة الى الوراء واندفعت الممارسة الاكراهية لها الى الامام. وهكذا لا يكون الحكم المدني الا مجرد فاصل زمني بين الاستقلال والتدخل العسكري^(٦). ولقد ذهب الى تبني هذا الاتجاه في تفسير

Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis*, p.8. (٣)

(٤) المصدر نفسه، ص ١٦.

J. Van Doorn, «Political Change and the Control of the Military», in: Van Doorn, ed., *The Military Profession and Military Regimes*, pp. 25-26. (٥)

A. Wells, «The Coup d'Etat in Theory and Practice: Independent Black Africa in the 1960's», *American Journal of Sociology*, vol. 79, no. 4 (1973), pp. 875-885. (٦)

الظاهرة العسكرية في الوطن العربي ععد من الباحثين من أمثال روستو وبيروموتور وخذوري، بل لقد خلصوا الى تحديد مدى زمني معين يبدأ بالاستقلال وينتهي بالتدخل، حيث انتهوا الى أن التدخل العسكري الاول يحدث بعد مضي فترة من ٤ الى ٥ سنوات بعد الاستقلال^(١). ولا شك أن هذا الاعتقاد في الميل العربي للاتقليات، قد يؤدي الى اغفال العوامل الاقتصادية الاجتماعية أو التقليل من مفعولها في تفسير الظاهرة. وفضلاً عن ذلك يمكن القول إن تلك التفسيرات قد تهدف من وراء الدقة المظهرية للارقام، الى التأكيد على وجهة النظر الاستعمارية التي تقول ان الشعوب العربية لم تكن أهلاً لحكم نفسها بنفسها. وحتى اذا كانت هذه التفسيرات تقول ما حدث فعلاً في بعض الحالات، فهو يقيم دليلاً ليس على خصائص كامنة في طبيعة الشعوب العربية، وإنما على موارث الاستعمار وفي مقدماتها التخلف والتبعية. حيث شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال حكومات لا تحكم، في مجتمعات تخرج بطائفة حادة من الأزمات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية وحيث تندفق عبر شرائين التبعية مؤثرات الاستعمار الجديد لتزيد الأمر اشتعلاً.

كذلك فإن القول بحتمية التدخل العسكري، أو بالميل العربي للانقلاب، لا يجبرنا لماذا لم يحدث تدخل في بعض الاقطار العربية حتى الآن رغم توافر الظروف نفسها؟ حتى لقد ذهب هورويتر الى التنبيه، كما ستأتي الإشارة، الى أننا ينبغي أن نحسب عدد الاقطار التي شهدت عمليات التدخل فقط، وإنما ينبغي أيضاً ان نحسب عدد الاقطار التي لم تشهد هذه الظاهرة. وبالطبع فإن هذا القول لا يستطيع أن يقدم تفسيراً لحدوث التدخل في الوقت الذي حدث فيه في قطر معين، ولماذا لم يحدث قبل او بعد ذلك التاريخ؟ ولماذا تفاوت التدخل الأول من سوريا عام ١٩٤٩، الى مصر عام ١٩٥٢، الى اليمن عام ١٩٦٢، الى ليبيا عام ١٩٦٩، وبالطبع لماذا لم يحدث في العراق قبل ١٩٥٨ وهي قريبة العهد بالظاهرة باعتبارها شهدت اول انقلاب عسكري معاصر في الوطن العربي عام ١٩٣٦. كما استمرت سيطرة الضباط على السلطة بها حتى عام ١٩٤١.

وفضلاً عن ذلك فإن هناك اتجاهين سائدين، في الفكر وفي السياسة، يسعى كل منهما لتفسير الظاهرة العسكرية في الوطن العربي بتبني بعض التفسيرات الجاهزة التي ينبغي التنبيه لها، ونقلها، أولها - يمكن تسميته باتجاه مدرسة المؤامرة، وثانيها - يمكن تسميته باتجاه مدرسة الادانة، وهناك بالطبع تداخل بينهما، ولكن العبرة هي بالسمة الغالبة في كل اتجاه.

فمن ناحية أولى، تذهب مدرسة المؤامرة الى تفسير عمليات التدخل العسكري جميعها بمفهوم «المؤامرة» التي تأتي غالباً من الخارج، وخصوصاً التي تنظمها وكالة الاستخبارات المركزية فضلاً عن وكالات الاستخبارات الغربية الأخرى (وان كان من النادر أن يأتي ذكرها رغم أنها نشطة للغاية،

Dankwart Alexander Rustow, «The Military in Middle Eastern Society and Politics,» in: (V) Sydney Nettleton Fisher, ed., *The Military in the Middle East: Problems in Society and Government*, Graduate Institute for World Affairs, Publication no.1 (Columbus: Ohio State University Press, 1963), pp. 10-11; A. Perlmutter, *The Military and Politics in Modern Times* (New Haven, Conn., London: Yale University Press, 1977), p. 217, and Majid Khadduri, «The Role of Military in Middle East Politics,» *American Political Science Review*, vol. 47, no. 2 (June 1953), pp. 511-524.

وقد تكون أكثر خطورة في بعض الحالات). وأحياناً قد تنسب «المؤامرة» فقط الى «صراع الطبقات» في الداخل وتطلع الطبقة البرجوازية أو المتوسطة لتدعيم سيكرتها. وبالطبع فان «المؤامرة» قد تصدر في بعض الاحيان عن المصدرين الخارجي والداخلي معاً لتحقيق الهدف نفسه.

ولا شك أن الاستخبارات المركزية والوكالات الأخرى منهكة بصورة نشطة في رسم «الخطط» التي نسميها «مؤامرات»، لصيانة مصالح الدول التي تخدمها وتحقيق الاهداف التي تسعى اليها في سياستها الخارجية. ويعتد ذلك الى العمل على اسقاط أنظمة الحكم الوطنية والتقدمية في العالم الثالث. وفي الواقع يمكن ان ينسب اليها بوضوح وبصورة مباشرة عدد من الانقلابات، مثل الانقلاب ضد مصدق في ايران، وضد الليندي في تشيلي. ومع ذلك، فان رؤية المتأمرين فقط، وتركيز أنظارنا على عميل الاستخبارات وحده وعلى أعماله، سيحد من فهمنا لما يكمن وراء المؤامرات، ويجعلنا نعمل مغزى العوامل المحيطة بانقلاب معين، وما الذي خلق الوضع الذي اعتبر فيه الانقلاب ضرورياً، وما هي العوامل التي سهلت نجاح الانقلاب؟ وماذا كانت اهدافه؟ وأي الفئات أو الطبقات في المجتمع كانت المستفيدة منه؟

وفضلاً عن ذلك، تربط مدرسة المؤامرة، وخصوصاً في النوجهات الماركسية، بين التدخل العسكري ومقولة اجهاض الثورة، حيث ترى في غالبية حالات التدخل مجرد انعكاس لمفهوم الانقلاب الوقائي. وعلى سبيل المثال، فقد خلص ووديز الى أن «انقلاب ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ الذي أطاح بالملك فاروق، كان خطوة تقدمية وفتح امكانية جديدة في مصر. ولكن في الوقت نفسه، اعتبر عدد من المشاركين في هذا الانقلاب، وكذلك بعض القوى التي رحبت به، انه انقلاب وقائي يمكن ان يحبط فرصة أن يطيح الشعب نفسه بنظام حكم فاروق»^(٨).

وعلى الرغم من أنه لم يتيسر لنا الاطلاع حتى الان على تصريح لأحد من المشاركين في ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ بهذا المعنى، ولا استطاع ووديز أن يشير الى مصدر يمكن الرجوع اليه، الا أن الخطأ الحقيقي الذي ينطوي عليه مثل هذا التقرير يتمثل في ناحيتين، أولاًهما - أنه ينظر الى المؤسسة العسكرية باعتبارها «كتلة واحدة» مغايلة اجتماعياً، وربما تضم مجموعة من «المرتزقة»، على حد تعبير جانوويتز^(٩)، وثانيتهما - انه يغفل حقيقة التفاعل الطبيعي بين الجيش والمجتمع.

فمن المفهوم انه في غمار الموقف الثوري تنعكس الأزمة القائمة على الحاكمين والمحكومين معاً، كما انها تنعكس أيضاً على الجيش، لأن السلطة الحاكمة قد تطلب تدخل الجيش، أو على الأقل تعتمد الى رفع درجة استعداده ليقبى في حالة تاهب تحسباً لكل احتمال. وفي هذا السياق لا بد من مراعاة حال القوى الثورية والقوى الرجعية داخل الجيش - من ناحية، ونتائج التفاعل الطبيعي بين الجيش والمجتمع - من ناحية أخرى. وعلى ضوء المحصلة النهائية لهاتين الناحيتين فإن من الممكن لحركة الجيش ان تكون في اتجاه اليمين أو في اتجاه اليسار، ضد الجماهير أو معها.

J. Woddis, *Armies and Politics* (New York: International Publishers, 1977), p. 72. (٨)

Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis*, pp. 101-102. (٩)

أما أنور عبد الملك ومحمود حسين فهما يقولان، بما يقرب من اليقين، بأن مصر كانت على حافة ثورة بروليتارية حقيقية عندما وقع «الانقلاب» الذي قاده جمال عبد الناصر في تموز/ يوليو ١٩٥٢. ويعني آخر، جاءت ثورة البرجوازية الصغيرة بزعامة عبد الناصر لتجهض ما كان يمكن أن يكون ثورة الطبقة العاملة^(١٠). ومؤلف الكتاب لا يغفرون لعبد الناصر هذه «المؤامرة التاريخية». وهم لا يغفرون له أيضاً إصلاحاته الاجتماعية - الاقتصادية الوسطية التي لم يكن لها من أثر سوى صرف الجماهير عن أن تصنع بنفسها تاريخها وتأخذ بمقاييد أمورها بين أيديها. وعلى الرغم مما تتميز به هذه البيانات من حصافة فكرية، سواء أكانت متعلقة بفترات ما قبل أم خلال، أم بعد، حكم عبد الناصر، إلا أنها لا تؤيد هذا المنحى الاقتصادي الراديكالي. فهناك مثلاً أقطار عربية أخرى تتأثر مع مصر في تركيبها المؤسسي والهيكل، مثل العراق والمغرب، لم تشهد هذا الانحرف التاريخي الذي قيل أنه ألم بمصر، ومع ذلك فلم يقدر لأي منهما أن تشهد ثورة بروليتارية حقيقية في الخمسينات، ولا حتى في العقد التاليين.

وفي الواقع فإن الباحث يجد أمامه سؤالاً ملحاً بهذا الخصوص: ألا يلفت النظر نجاح عمليات «الاجهاض» كلها، منذ بدأ تبني مقولة «الانقلاب الوقائي»، وأن «قوى الثورة» لم تستطع أن تفرض نفسها مرة واحدة؟ إن الملاحظة الواقعية تفرض ولا شك، وخصوصاً مع تواترها وعموميتها، إعادة النظر في المقولات الجاهزة.

ومن ناحية ثانية، ينبغي التمييز بخصوص مدرسة الادانة بين اتجاهين أساسيين: اتجاه الدراسات الماركسية، واتجاه الدراسات الغربية.

فالدراسات الماركسية انطلقت من اعتبار الجيش أداة القمع الأساسية في الدولة، وبالتالي فقد خلصت إلى أن استيلاء الجيش على السلطة ليس سوى محاولة لفرض ديكتاتورية عسكرية تستهدف تشديد قبضة الطبقة الحاكمة بأداتها العسكرية، ومن ثم فقد عمدت إلى تعميم هذا المبدأ على عمليات التدخل العسكري كافة، وهو ما يعتبر في جانب منه امتداداً لفهم «المؤامرة».

إن الاتهام الذي تصدر عنه هذه الدراسات يثير في الواقع قضية الجيش والسلطة السياسية في التصور الماركسي. لقد خلص ليتين إلى «أن السلطة السياسية هي القدرة على الإجبار عن طريق القوة إذا اقتضت الضرورة»^(١١). وهذه الصيغة تحتوي على ثلاث أفكار أساسية: أ - أن القهر أو القسر ليس بالضرورة الشكل الدائم ولا الرئيسي لتعزيز السلطة السياسية أو ممارستها. ب - أن الطبقة الحاكمة تلجأ إلى القوة عندما يصبح ذلك ضرورياً. ج - أن الطبقة الحاكمة عندما تواجهها هذه الضرورة، فإن عليها إذا أرادت الحفاظ على سلطتها السياسية أن تكون في موقع يتفوقها أن تعتمد بالأساس على القسر وإن تمتلك الوسائل اللازمة للقيام بذلك.

(١٠) عمود حنين، الصراع الطبقي في مصر، ١٩٤٥ - ١٩٧٠ (بيروت: دار الطليعة، [١٩٧٠]). انظر أيضاً:

Anouar Abdel-Malek, *Egypt: Military Society, the Army Regime, the Left and Social Change under Nasser*, translated by Charles Lam Markmann (New York: Random, 1968).

Woddis, *Armies and Politics*, p. 21

(١١) نقل عن:

ان هذه النقطة الثالثة ذات أهمية خاصة، فالفهم الماركسي القائل بأن الدولة «أداة أو آلة لاضطهاد طبقة من قبل طبقة أخرى»، استخدم أحياناً بطريقة حرفية مبالغ فيها أو مشوهة، كما لو أن الأجزاء المختلفة للدولة، وبخاصة سلطات القصر، أدوات مادية شديدة التماسك حقاً، جاهزة لأن تلتقطها الطبقة الحاكمة وتستخدمها حيثما اعتبرت ذلك ضرورياً. وعلى أي حال، ينبغي أن نذكر أن أنغلز عرّف دوائر الدولة المرتبطة بالقصر باعتبارها «هيئات مؤلفة من أناس مسلحين»^(١٢) والناس ليسوا «آلة» ولا «أدوات» جامدة موضوعة تحت تصرف أولئك الذين يمكن أن يرغبوا في استعمالها.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للمرء أن لا يتجاهل حقيقة أن القوات المسلحة، تماماً مثل مؤسسات الدولة الأخرى، ليست مجرد هيئات مؤلفة من «أناس» بالمعنى المجرد. فالتناس المعنيون انفسهم هم من تركيب طبقي مختلف، ولهم روابط أو مشاعر سياسية مختلفة. وإذا كان من الطبيعي أن يسود مبدأ طاعة القيادة في محيط القوات المسلحة، فإن ما يحدث في ظل الظروف «العادية» لا يقرر احتمالات سلوك مؤسسات الدولة في ظل ظروف غير «عادية»، عندما يؤثر الصراع الاجتماعي والسياسي ليس فقط في كوادر مؤسسات الدولة على المستوى القاعدي، بما في ذلك الجيش، بل وايضا في المراتب المتوسطة، وحتى في بعض من هم في القمة. حتى وإن كان ذلك لفترة محدودة ولاهداف محددة.

وعندما يشير لينين إلى قدرة الطبقة الحاكمة على استخدام سلطتها القسرية، فإنه يلفت النظر إلى هذا الجانب على وجه التحديد. ومن الواضح أن الموقف المضاد لما يطرحه لينين - أي «عدم قدرة الطبقة الحاكمة في بعض الأوضاع على استخدام قوات القصر الخاصة بها في لحظة أزمة - هو أمر على قدر كبير من الأهمية.

لقد لاحظ - رود أنه يبدو «من الحقائق البديهية تقريباً أن العامل الأساسي في تقرير مصير ثورة شمية هو ولاء أو استياء القوات المسلحة الموضوعة تحت تصرف الحكومة»^(١٣) ويبدو أنه وضع أصعبه على القضية الأساسية، عندما استعرض الآراء المتعلقة بقدرة الطبقة الحاكمة أو عدمها على استخدام الجيش للدفاع عن النظام في لحظة الأزمة، حيث يقول «أن مثل هذه التأكيدات صحيحة إلى حد ما، ولكنها ليست الحقيقة كلها، بل أنها تمتد - وبخاصة عندما تصاغ بالمصطلحات العسكرية الجافة إلى طرح السؤال الأكثر أهمية وهو: لماذا يرفض الجيش الطاعة أو لماذا تفقد الحكومة سيطرتها على وسائل دفاعها؟ ومن حيث الأساس، فإن هذا السؤال هو اجتماعي وسياسي أكثر مما هو عسكري. فإذا ما تناقض الحاكم عن أعمال الشعب أو تأخى الجنود مع المتظاهرين أو رفضوا إطلاق النار عليهم، فذلك لأن الانتساب الطبقي أو السياسي يكون في تلك اللحظة أقوى من الولاء لنظام الحكم القائم»^(١٤).

وهذا ما يؤكد خطر الاستخدام الميكانيكي لمصطلحات مثل أن الدولة «أداة» أو «آلة» أو «سلاح». بل أكثر من ذلك، أنه لمن الخطر سياسياً أن يسمح المرء لتفكيره السياسي حول الدولة

(١٢) انظر: المصدر نفسه.

G. Rude, *The Crowd in History* (New York, 1964), p. 266.

(١٣)

(١٤) المصدر نفسه.

ووسائل السلطة السياسية ان يتأثر أو يخضع لتصورات تنشأ من المعنى اللفظي المجرد لهذه المصطلحات، فالقوات المسلحة «أداة» بمعنى خاص جداً فقط، وهي بالتأكيد تشتمل على أدوات، أسلحة، معدات، مثل المدافع والذخيرة وغير ذلك مما تجهز به. ولكن مسألة ما اذا كانت الطبقة الحاكمة قادرة أم لا على الاعتماد من دون قيد أو شرط على هذه المؤسسة، فهي تتوقف في نهاية المطاف ليس على التجهيزات أو على سلطة اطلاق النار في القوات المسلحة، مهما كان هذا مهماً، بل على مدى استعداد القوات المسلحة لاستخدام الاسلحة ضد خصوم السلطة او معارضتها وبكلمات اخرى، يتوقف ذلك على العوامل السياسية والاجتماعية.

إن الافراد الذين يشكلون القوات المسلحة ليسوا بأي معنى من المعاني معزولين تماماً وعصويين داخل جدران الثكنات عن الحركات المحيطة بهم والتحولات الكبيرة في الرأي العام. وربما يكونون متأثرين بطبيعة تدريبهم، وبالأراء المحافظة التي يثبها كبار الضباط، وروابطهم الاجتماعية، وبالأغراض المتوقعة منهم انجازها، وبالحقيقة الماثلة في كونهم جزءاً من مؤسسة متخصصة وهرمية، معزولة عن عامة المواطنين في ثكنات واحيانا في بيوت خاصة. الا انهم، على الرغم من ذلك، يخضعون للتأثيرات المضادة الاخرى. ان اقرباءهم واصدقائهم، الذين يعيشون في خضم التغيرات العاصفة في المجتمع المدني، يصبحون عرضة للتأثر بالتيارات التقدمية التي تحملها هذه التطورات. وبعض هذا يمكن ان ينتقل الى الضباط والجيش عن طريق الرسائل والاتصالات الشخصية وما الى ذلك. ورجال الجيش يقرأون الصحف والمجلات والكتب ويستمعون الى الراديو ويشاهدون التلفزيون، ويتحدثون مع بعضهم البعض. وعلى الرغم من الطابع المحافظ واحياناً الرجعي لمعظم المواد السائدة في تلك الوسائل، الا ان منظر تظاهرة عمالية بشعاراتها على الشاشه، وحتى برنامجاً اذاعياً، يمكن ان يكون له بعض التأثير في تفكيرهم.

وهكذا كلما نضجت الأوضاع السياسية، أخذت العمليات مجراها داخل المؤسسة العسكرية. وهذه العمليات تصل احياناً مرحلة تجعل من المستحيل على الطبقة الحاكمة ان تستخدم الجيش ضد الشعب. وفي مثل هذه الحالات يمكن للوضع ان يتطور، كما حدث في السودان عام ١٩٦٤، عندما أبدى ضباط الجيش تردداً في العمل ضد الشعب أو التدخل ضد الاضراب العام الذي كان سبباً رئيسياً في اسقاط الجنرال عبود. وهكذا ففي لحظة الأزمة الكبرى لم يعد الجيش تحت تصرف نظام الحكم، بل «وفي ذروة الأزمة انقسم الجيش ذاته»^(١٥). إن رفض الضباط الرقوف الى جانب نظام الحكم، واستعداد قسم منهم للقيام بشورتهم الخاصة، حسباً لمصير عبود. ومع ذلك، لم يكن في مقدور حركة الضباط الاحرار في حد ذاتها ان تؤدي الى اسقاط عبود، ولكن الحركة الجماهيرية كان لها الدور الحاسم، وهي نفسها التي سببت الأزمة داخل الجيش. كذلك فان هذه العمليات التي تتخذ مجراها داخل المؤسسة العسكرية، قد تصل مرحلة أكثر تقدماً، كما حدث في السودان نفسه عام ١٩٨٥، عندما انضمت غالبية القوات المسلحة، بما في ذلك قسم مهم من كبار الضباط الى

R. First, *The Barrel of a Gun: Political Power in Africa and the Coup d'Etat* (London: Penguin African Library, 1972), p. 256.

«ثورة الشعب»، واضطلعت بالتالي بدور مهم في اسقاط نظام حكم الرئيس السوداني السابق جعفر نميري.

لقد كانت القوات المسلحة من الناحية الرسمية تحت تصرف حكام السودان، في الحالتين، حتى وقت اسقاط نظام الحكم القديم. فقد كانت هناك «الأداة» و«الألة» وكانت التجهيزات كلها متوافرة، وكان الرجال مسلحين. ولكن لم يكن لا الضباط ولا الجنود «أدوات» أو «آلات»، لقد كانوا أفراداً مفكرين، مواطنين فاعلين، خضعوا وإن بطرق مختلفة، للتأثيرات والاعتبارات السياسية ذاتها التي أثرت في تفكير وسلوك أولئك الذين لا يرتدون الملابس العسكرية. وعندما أظهر «المندنيون»، في كلتا الحالتين، وبلغة حازمة أنهم يريدون ازالة النظام القديم، وعندما شقت تأثيرات مشابهة طريقها الى القوات المسلحة، وعندما أدرك حتى أكثر الضباط رجعية أنهم لم يعودوا يستطيعون فرض الطاعة لقيادتهم لو حاولوا الدفاع عن النظام القائم آنذاك لم تعد «آلة» القوة التابعة للنظام تحت تصرف الحكام، وكانت الكلمة الأخيرة للسياسة. وعندما نصل الى هذه النتيجة، فأننا ينبغي ان نستعيد الى الأذهان ملاحظات انتغلز حين خلص الى انه «ليس في السياسة سوى قوتين حاسمتين: القوة المنظمة للدولة، الجيش، والقوة الأولية غير المنظمة للجبهتين»^(١٦).

أما الدراسات الغربية، فهي تتفق مع النتيجة العامة التي انتهت اليها الدراسات الماركسية، والتي تلخص في أن استيلاء الجيش على السلطة يستهدف اقامة ديكتاتورية عسكرية، والاختلاف بينها أساسى بالطبع فيما يتصل بالمقدمات ويمكن التمييز بخصوص تحديد المقدمات، التي انطلقت منها الدراسات الغربية الى تيارين أساسيين: ١ - تيار الموارث الثقافية التاريخية، ٢ - تيار التحديث.

١ - تمكن الإشارة الى أن مقدمات تيار الموارث التاريخية، كما سيأتي تفصيلها في افعال كل من بييري وحداد وبرلوتر وهرويتز وخدوري، تلخص في ان التاريخ العربي الاسلامي مبني اساسا على مبدأ الدمج بين الوظيفة المدنية والوظيفة العسكرية، وإن خبرة الألف سنة الماضية على الأقل تنطوي على ميل أصيل ناحية العنف عموماً، والعنف العسكري خصوصاً. وبالتالي، يتخلص هذا التيار الى ان الظاهرة العسكرية للمعاصرة في الوطن العربي، لها اصولها في التاريخ العربي، وهي تعبير عن استمرارية في التقاليد الثقافية العربية الاسلامية. حتى لقد ذهب بييري الى ان النشاط الهدام والانقلابات العسكرية في الاقطار العربية ولدت في بعض الاحيان الى الاقتراب بشكل خطير من شفا النفوس الشاملة. ويبدو أحياناً كما لو أنه لا يمكن لسلطة سياسية ان تقوم هناك، ما لم تكن مبنية على التهديد باستخدام العنف، أو الاستخدام الفعلي للعنف، من دون قيد ولا شرط»^(١٧).

٢ - أما تيار التحديث، فينطلق من أن اتجاه الجيش للاستيلاء على السلطة هو محاولة لضرب اتجاهات الليبرالية والرأسمالية عن طريق اقامة ديكتاتورية عسكرية، فالبعض انطلق بداية من اذانة محاولات التدخل العسكري من حيث هي اعتداء على «الديمقراطية» لصالح اقامة نظم ديكتاتورية.

F. Engels, *The Role of Force in History* (London, 1968), p. 62.

(١٦)

Eliezer Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society* (Jerusalem: Israel Universities Press, 1969), pp. 275-276.

(١٧)

وقد تصاعدت توجهات الادانة خصوصاً بعد انتضاح هوية وطنية وتقديمية بعض هذه المحاولات .

بينما ذهب البعض، مثل روستو وهرويتز وييري، الى ان التدخل العسكري هو نتيجة لفشل المجتمعات العربية في فهم واستيعاب الديمقراطية الغربية وعجزها عن تطبيق النظام الليبرالي^(١٨)، على الرغم من أن هذا النظام لم ينشأ نتيجة لتطور داخلي في البيئة العربية، ولا يعبر عن خاصية مرتبطة بالخبرة التاريخية العربية، بل ان تقاليد هذه المنطقة وثقافتها تنطويان على خبرة خاصة في تطبيق جوهر «المفهوم الديمقراطي». والمهم ان هذه المقالة تضعنا على الطريق نفسه الذي ينتهي بأن العرب ليسوا أهلاً لحكم انفسهم بأنفسهم . اذ هذه الملاحظة تلفت انتباهنا الى خطورة «المعيار المزدوج» الذي تعتمده مجموعة من الدراسات الغربية - مثلما تفعل ايضاً مجموعة من الدراسات الماركسية - عند استقالتها لظواهر العالم الثالث عموماً وحالات التدخل العسكري خصوصاً، وعند متابعتها وتحليلها لتطورات هذه الظواهر وتلك الحالات . ويمكن القول ان هذا «المعيار المزدوج» يعمل على ثلاثة مستويات :

أ - في النظر الى الدول الغربية والى الدول المتخلفة، فمن الواضح ان الشعوب في الدول الغربية والدراسات فيها تقف في مواجهة الظاهرة العسكرية موقفاً ازدواجياً : فهي تعادي وقوع التدخل العسكري في اقطار معينة من العالم الاوروبي الغربي - من ناحية، ولكنها تشجع على وقوع الانقلابات العسكرية في العالم الثالث - من ناحية اخرى . ولذلك فقد لوحظ على اثر الانقلاب العسكري في اليونان ان الدول الغربية وشعوبها واعلامها قد اتخذت موقفاً ينم عن الخوف من تسرب عدوى الانقلابات العسكرية وتمطيل المؤسسات البرلمانية الغربية .

ب - في النظر الى النظم المدنية والنظم العسكرية . ويبدو المعيار المزدوج واضحاً كل الوضوح على هذا المستوى عند تقويم الدراسات الغربية للنظم الملكية العربية . وتفصيل ذلك ان هذه النظم السياسية التقليدية تعتبر نظماً عسكرية من حيث اصولها وتطوراتها المتعاقبة، ومن هنا يبرز التساؤل حول تصنيف هذه النظم الملكية العربية المعاصرة، وهل هي تعتبر «مدنية» أم «عسكرية»؟ وفوق ذلك، فان هذه النظم بدأت هي الاخرى في الشروع في عملية «التحديث» - واحدى المعالم البارزة لذلك تتمثل في التوسع المائل في بناء هيكل الدولة واجهزة الادارة مثل الوزارات والمؤسسات البيروقراطية - وفي غمار هذه العملية فان مثل هذه النظم قد تفقد الى حد بعيد صفاتها الحربية، حتى تبدأ في تحديث قواتها المسلحة التي يمكن عندئذ ان تستخدم لفرض ارادة الحاكم على رعاياه بشكل أكثر كفاءة وفعالية مما حدث في أي وقت سابق - ولكن هذه النظم «الصدقية» للغرب تبقى «نظماً مدنية»، بينما تتميز النظم «المعادية» للغرب باستمرار بمثابة «ديكتاتوريات عسكرية» مهما ابتعدت عن اصولها «العسكرية» .

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٨، و

Rustow, «The Military in Middle Eastern Society and Politics», p. 10, and Jacob Coleman Hurewitz, *Middle East Politics: The Military Dimension*, Praeger University Series, U-660 (New York: Published for the Council on Foreign Relations by Praeger, 1969), p.18.

ج - في النظر الى الانقلابات والثورات التي يتولى العسكريون تحريكها وقيادتها، فالثورات التي قادها العسكريون، كما في مصر والعراق وسوريا والجزائر واليمنين، تبقى «ديكتاتوريات عسكرية» بينما الانقلابات العسكرية التي حرص الغرب على قيامها، كما حدث في بعض الحالات في السودان وسوريا والعراق تعتبر «نظاماً وطنياً». وبالتالي، فعلى الرغم من ادانة اساليب الانقلابات العسكرية في الغرب الا انها تعتبر واحدة من أهم أدوات السياسات الخارجية الغربية في توجيه التطورات في العالم الثالث، على الرغم من كل ما يسود الدراسات الغربية من تأكيد على معاداة النظم العسكرية لتقاليد الليبرالية الغربية.

وعلى أي حال فقد امتدت «الادانة»، نتيجة للفشل في استيعاب قيم الديمقراطية الغربية، الى الخصائص القومية والثقافية للأمة العربية، وإلى الاسلام خصوصاً. وهكذا أدبنت المجتمعات العربية، والبيان الحضاري الاسلامي لعدم قدرتها على استيعاب قيم الحضارة الغربية الحديثة وللغفل في عملية «التحديث - التغريب». وهكذا فقد اشار خلدوري الى «ان القوى التي بدأت في الانطلاق، منذ الحرب العالمية الاولى، قد أسرعت بشكل اصطناعي من عملية التغريب بما يتجاوز قدرة الشعوب العربية على تحقيق التكيف بين الافكار المستوردة واحتياجاتها الاجتماعية. ان المفاهيم المجردة مثل السيادة، حق تقرير المصير، الديمقراطية، اقحمت على شعوب المنطقة من دون استعداد منها لتقبلها. وإذا ما كانت الدول الغربية، التي قامت بدور نشط في اعادة ترتيب «الشرق الأوسط» بعد الحرب العالمية الاولى، قد تعلمت بطريقة افضل على دول المنطقة، وكان لديها تقدير أعمق لطبيعة العملية التاريخية التي شرعت في التطور، لتبني الفرصة لشعوب المنطقة لتحقيق التكيف المطلوب، وكان لديها متسعاً كافياً من الوقت لتبني المفاهيم والمؤسسات الأوروبية، وربما كان في مقدورها ايضا ان تعمل على تطوير انماط من الديمقراطية خاصة بها، تناسب حاجاتها ومطامعها. كذلك فإن قادة الشرق الأوسط الذين تعاونوا مع الدول الغربية لم يحاولوا البتة ان يوفقوا بين المفاهيم والمؤسسات الغربية والمفاهيم والمؤسسات القائمة لتفادي الصراع مع الجماعات الدينية والمحافظه. ونتيجة لذلك، فشلت الديمقراطية، منذ البداية، في الحصول على احترام عام، وعندما لم تحقق الاصلاحات المناسبة كان على الديمقراطية ان تتحمل اللوم»^(١٩). وأضاف خلدوري الى ذلك أنه لا يرد الغفل فقط الى خطأ في الاسلوب والتقدير من قبل سلطات «الوصاية الأوروبية» على حد تعبيره، لأنه «كان على العرب ان يعدلوا النماذج التقليدية للمجتمع قبل ان يتبنوا الانظمة السياسية الجديدة ويطوروها»^(٢٠). وعلى أي حال، فهو يقرر ان المعارضة للديمقراطية صدرت عن كل من الاحزاب والجماعات اليمينية (الدينية) واليسارية (الاشتراكية والشيوعية)، ولكن عندما لم يكن في مقدور أي من الجانبين الحصول على تأييد جماهيري كاف للوصول الى السلطة، وحيث اتضح مدى تعرض النظام الديمقراطي، أخذ الشعب يبيت في مكان آخر من القيادة، وهكذا يتم شطر الجيش - من ناحية، في حين عمد الجيش الى التدخل لتنفيذ برنامج اصلاح معتدل بالقوة^(٢١) - من ناحية اخرى.

Khadduri, «The Role of the Military in Middle East Politics», p. 511.

(١٩)

(٢٠) مجيد خلدوري، «الجماعات السياسية في العالم العربي: دور الافكار والمثل العليا في السياسة (بيروت: الدار

المتحدة للنشر، ١٩٧٢)، ص ٥٥.

Khadduri, Ibid., pp. 511 and 516.

(٢١)

ومع التحفظات الواردة على ما تقدم ، يمكن ان نقرر أن هناك جانباً من الواقعية في الاشارة الى اختلال عملية التفاعل مع الحضارة الوافدة بقواتها المسلحة الكاسحة بأفكارها وقيمها - من ناحية، وأن الظاهرة العسكرية في الوطن العربي، تعتبر احدى النتائج التي تمخضت عنها عملية الاختلال في التفاعل هذه - من ناحية اخرى، وهو ما سنخصص الفصل التالي لمعالجته .

القِسْمُ الْأَوَّلُ
أَصُولُ الظَّاهِرَةِ الْعَسْكَرِيَّةِ
فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ

تذهب دراسات الظاهرة العسكرية في العالم الثالث، في تحديدها لجانب مهم من أسباب التدخل العسكري، إلى أن الجيوش تتدخل في الشؤون السياسية لمجتمعاتها ولكي تتحمل العبء المتولد عن أزمة التحديث^(١). ويمكن القول إن هذا التحديد صحيح إلى حد كبير، وذلك بغض النظر عن الاتجاه الذي يسلكه التدخل العسكري، والاهداف التي يتوخى تحقيقها، والنتائج الفعلية التي تتمخض عنه.

ومع ذلك، يلاحظ أن الجيوش العربية تتدخل في الشؤون السياسية لمجتمعاتها ليس فقط بدافع من عبء التحديث، وإنما يلاحظ أن عبء التاريخ - كما سماه حداد^(٢)، بحق - يفرض نفسه بقوة على اختيار الاتجاه، وصياغة الاهداف، وتحديد النتائج، ويمثل بالتالي بعداً مهماً من أبعاد خصوصية الظاهرة العسكرية في الوطن العربي.

ولهذا الاعتبار، فقد أشار هورويتر إلى أن تقويم التدخل العسكري في الشؤون السياسية في منطقة الشرق الأوسط خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية، على أساس من الشواهد المعاصرة، ليس واضحاً في كل الحالات ولا مقنعاً، وأن المنظور التاريخي يمكن أن يضيف وضوحاً وإقناعاً لمناقشة ذلك التقويم^(٣).

كذلك يرى حداد أن عصر النهضة، والتغيير في الشرق الأوسط بدأ مع مطلع القرن

(١) A. Perlmutter, «The Israeli Army in Politics: The Persistence of the Civilian over the Military», *World Politics*, vol. 20, no. 4 (July 1968), pp. 606-643.

انظر أيضاً في تفصيل مفهوم «عبء التحديث» كأساس للتدخل العسكري:

R. Dowse, *Modernization in Ghana and the USSR: A Comparative Study* (London: Routledge and Kegan Paul, 1969), pp. 12, 26, 32-39, 60-66 and 213-222.

George Meri Haddad, *Revolutions and Military Rule in the Middle East*, 3 vols. (New York: (٢)

R. Speller, 1965-1973), «The Northern Tier», p. 11.

Jacob Coleman Hurewitz, *Middle East Politics: The Military Dimension*, Praeger University (٣) Series, U-660 (New York: Published for the Council on Foreign Relations by Praeger, 1969), p. 15.

العشرين، وإن أصول وطبيعة التحول والحركات المدنية والعسكرية التي اقترنت به، يمكن أن تفهم بشكل أفضل باستعراض بعض الملاحظات المبدئية حول تقاليد الحكم في المنطقة، والدور الذي لعبه العسكريون في ذلك السياق حتى نهاية القرن الثامن عشر^(٤).

لا شك بالتالي في أهمية استقراء الخبرة التاريخية العربية، من زوايا عدة محددة، لاستكشاف أصول الظاهرة العسكرية في الوطن العربي. إن أهمية هذا الاستقراء تنبع ليس فقط من كونها تساعد على تحديد دور بعض الظواهر والقوى والتضاريف المرتبطة بأصول هذه الظاهرة، وإنما تكشف في الوقت نفسه عن دور أساسي للمتغير العسكري في صياغة التطورات التاريخية الممتدة للمجتمعات العربية على مدار تاريخها الطويل. ومعنى ذلك، أن هذه الخبرة التاريخية - التي كثيراً ما يشير إليها العسكريون العرب كأساس لإضفاء الشرعية على صعودهم إلى السلطة وعلى توجهاتهم وسياساتهم وأساليبهم في الحكم - قد تشكل دافعاً للتدخل العسكري، كما أنها قد تشكل مانعاً. ويرجع ذلك إلى أن هذه الخبرة التاريخية تعتبر من أهم عوامل التنشئة المهنية، وأيضاً التنشئة السياسية والاجتماعية، للعسكريين، كما أنها تأتي في مقدمة المحددات التي تتحكم في صياغة الأطار المرجعي للفرد وللجماعة وللأمة، وللنظام السياسي وللمؤسسات، هذا الأطار الذي يتكفل بتشكيل نظام القيم والمعتقدات، فضلاً عن المعايير التي تتحكم في السلوك والاتجاهات.

لقد خص روستو الموارث التاريخية لمنطقة «الشرق الأوسط» من زاوية الدور المعاصر للعسكريين في المجتمع والسياسة، فخلص إلى أن هذه المنطقة، بالمقارنة مع أي منطقة أخرى في العالم، كانت أكثر خضوعاً للغزوات العسكرية طوال التاريخ، وإلى أن معظم دولها، حتى الوقت الحاضر، أنشئت عن طريق الغزو، وأن غالبية التغيرات الحديثة في النظم السياسية أنجزت بالعمل العسكري. كذلك فإن الثقافة التقليدية لهذه المنطقة تستند إلى ديانة تضفي هبة وشرعية ضخمة على العسكريين. وفضلاً عن ذلك، يلاحظ أن التأثير المباشر وغير المباشر للتحديث على الثقافة التقليدية أدى بدوره إلى تعزيز الدور القيادي للمؤسسة العسكرية وهيبة الضباط. وعلى ضوء هذه الخلفية يصبح من الواضح، كما ينتهي روستو، أن الدور البارز والحاسم الذي يضطلع به العسكريون في «الشرق الأوسط» حديثاً لا يمثل انحرافاً طارئاً عن الممارسة الدستورية العادية، وإنما هو يتوافق مع السوابق التاريخية المتواترة^(٥).

إن هذا الاستخلاص المتقدم، ينطوي على غالبية الفرضيات الأساسية الشائعة في دراسات الظاهرة العسكرية ضمن إطار الخبرة التاريخية العربية. ومن هذه الناحية تمكن الإشارة، خصوصاً، إلى ثلاث فرضيات:

Haddad, Ibid., p. 12.

(٤)

Dankwart Alexander Rustow, «The Military in Middle Eastern Society and Politics,» in: (٥) Sydney Nettleton Fisher, ed., *The Military in the Middle East: Problems in Society and Government*, Graduate Institute for World Affairs, Publication no. 1 (Columbus: Ohio State University Press, 1963), p.9.

١ - تدور الفرضية الأولى حول استمرارية الحكم العسكري في المنطقة طوال المراحل التاريخية الكبرى المتعاقبة، وخاصة مرحلة ظهور الاسلام، مرحلة الامبراطورية العثمانية، مرحلة الاستعمار الأوروبي الحديث، حتى المرحلة الحالية محل الدراسة. وهكذا يشير هالبرن، مع روستو، الى ان العسكريين حكموا غالبية دول المنطقة من دون انقطاع مدة الف عام على أقل تقدير^(١). ويؤكد حداد ان حكام وشعوب «الشرق الاوسط» تمسكوا بالتدخل العسكري منذ العصور القديمة^(٢).

فالنظم السياسية الاسلامية، التي كانت سائدة قبل الغزو الأوروبي الحديث، يمكن تصنيفها كأنماط متنوعة من الحكم العسكري. كذلك فقد كانت الأسر الاسلامية الحاكمة عسكرية وقبلية من حيث اصولها، وكذلك كانت معظم الدول الاسلامية الصغيرة والكبيرة. ان الاسلام نفسه - كما يلاحظ هورويتر- نشأ عن مجتمع قبلي، ولذلك فان النفوذ القبلي أصبح متضمناً بشكل دائم في النظام السياسي الديني الاسلامي. وفضلاً عن ذلك، فان «دار الاسلام» التي اشتملت على مقاطعات قبلية مترامية الأطراف، ساعدت على استمرارية تفريخ الأسر العسكرية الحاكمة. إضافة الى ذلك، استمر الحكم العسكري في غالبية الاراضي الاسلامية، في ظل الاستعمار الأوروبي، على الرغم من انه كان يستتر خلف بيروقراطية أوروبية تشكل من الخبراء او من البيروقراطيات المحلية التي تتولى مسؤولية ادارة الاقاليم التابعة أو يستند عليها، ولكن في الحالتين كان الحكم عسكرياً^(٣).

٢ - وتبقى الفرضية الثانية على أن استمرارية الحكم العسكري، انما كانت تعبيراً عن تقليد تاريخي متواصل يتمثل في الدمج بين الوظيفة السياسية والوظيفة العسكرية جنباً الى جنب مع اعلاء شأن القوة في انشاء الدول وتنصيب الحاكم. فيشير هالبرن الى ان تاريخ منطقة «الشرق الاوسط» لا يكشف عن تقاليد للفصل بين العسكريين والسلطة والمدنية. وعلى العكس من ذلك يرى ان الغزو كان يمثل الطريقة العامة لأي قائد في الاسلام التقليدي لتشكيل دولة (يعني تأسيس حكم على شعب لا ينتمي الى قبيلته نفسها). ويضيف الى ذلك ان الهداية الدينية خلقت فقط مجرد نواة امبراطورية او ساعدت على كسب المزيد من الانصار - مثلما حدث في بدايات الامبراطورية الاسلامية - ولكن الغزو كان الوسيلة الاساسية للاسلام بغير منازع للتوسع بالقوة. ويرى ان النبي محمد (ص)، وأي خليفة من بعده، كان يحمل مسؤولية كونه «أمير المؤمنين»^(٤) تعبيراً عن هذا الدمج بين مختلف الوظائف.

ولذلك يضيف خلوصي ان اهتمام دول «الشرق الاوسط» في المرحلة المعاصرة، ببناء جيش قوي، وتدخل العسكريين في السياسة بالتالي، ربما يرجع الى العصور القديمة عندما كانت قوة احكام تعتمد على دعائتين: الجيش ورجال الدين. فالحاكم كان يجمع بين السلطات الروحية والمدنية

Manfred Halpern, «Middle Eastern Armies and the New Middle Class» in: J.J. Johnson, (٦) ed., *The Role of the Military in Underdeveloped Countries* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962), p. 277.

Haddad, *Revolutions and Military Rule in the Middle East*, p. 17. (٧)

Hurewitz, *Middle East Politics: The Military Dimension*, pp. 15-18. (٨)

Halpern, «Middle Eastern Armies and the New Middle Class», p. 277. (٩)

والعسكرية. وكان كثيراً ما يتولى القيادة الفعلية في الميدان. واستمر هذا التقليد القائم على الصلة الوثيقة بين الحكام والجيوش عبر القرون في ظل الحكم العربي والعثماني. إلا أن الصلة بين الحكام وقادة جيوشهم لم تكن دائماً على انسجام، رغم الاتجاه الغالب إلى اختيار رؤساء الوزارات والوزراء من بين ضباط الجيش الذين خدموا في البلاط الملكي، وعلى الرغم من صلة القرى والمصاهرة التي كانت تشد معظم هؤلاء الضباط إلى الأسر الحاكمة. فطالما عمد قادة الجيوش إلى الاطاحة بحاكم بعد آخر، حيث يشتد ساعدتهم ويصبجون أكثر قوة من هؤلاء الحكام. وكما قام الحرس الروماني بعزل امبراطور بعد آخر، كذلك فعلت الجيوش العربية والانكشارية العثمانية، بانتهاء سلطة حاكم، وتنصيب حاكم آخر مكانه من اختيارهم^(١٠).

٢ - وتذهب الفرضية الثالثة إلى أن هذا التاريخ الطويل للظاهرة العسكرية في الوطن العربي إنما ينطوي على خبرة سلبية، وأحياناً مدمرة. فمع اتساع الاقاليم التي فتحت وضمت إلى «دار الاسلام»، لم يعد في مقدور الحاكم أن يستمر في الاعتداد على أبناء قبيلته للدفاع عن مملكته، وبالتالي بدأ الاعتداد على جيوش من المرتزقة أو العبيد. وهكذا كانت المسألة مسألة وقت فقط حتى أصبح الحاكم، في غياب مؤسسات مدنية يمكن أن تشكل قوة موازنة، أسيراً للجيش الذي خلقه وضعية لمشيئته. فخلال مائتي عام بعد وفاة الرسول (ص) عام ٦٣٢ م، فقد الخليفة في بغداد كل سلطاته، ماعدا سلطته الاسمية، لمصلحة جيوش المرتزقة. ومن هنا أشار الفيلسوف الاسلامي الكبير الامام الغزالي عام ١١٠٠ م إلى أن الحكومة آنذاك كانت تنبع من القوة العسكرية وحدها، وأن الخليفة بالتالي يصبح هو الشخص الذي يدين له بالولاء الشخص القابض على مقاليد القوة العسكرية^(١١). ويضيف حداد أن التدخل العسكري اتخذ شكل السلوك غير القانوني فضلاً عن العنف الذي عمد اليه العسكريون ضد الحكام أو الرعايا لأغراض ذاتية، مشيراً إلى أن قادة الجيوش من ذوي الطموح حاولوا إسقاط الحاكم الشرعي واحتلال مكانه، أو انشاء دولة جديدة، أو أسرة حاكمة جديدة^(١٢).

بل لقد وصل هذا الصراع بين ضباط الجيش وأصحاب السيادة - كما يلاحظ خدوري - إلى أدنى مستويات الانحلال، واتخذ شكل الصراع المصري، بحيث كان على أحد الطرفين أن يطيح بالطرف الآخر. وحين سيطر مثل هذا الصراع الدموي الداخلي على المجتمع، اهتز النظام السياسي من أساسه، وأصبح تغيير النظام تغييراً جذرياً أمراً لا مفر منه. ويضيف إلى ذلك، أن هذا الملمح البارز في تاريخ مجتمعات «الشرق الأوسط» الذي كثيراً ما تكرر - (من دون أن يعني ذلك أن له طبيعة دورية متأصلة) - يشير إلى أن الأحداث القريبة (١٩٥٣) في المنطقة لا ينبغي أن تثير الدهشة.

(١٠) مجيد خدوري، الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢)، ص ١٤٦. انظر أيضاً:

Majid Khadduri, «The Role of the Military in Middle East Politics», *American Political Science Review*, vol. 47, no. 2 (June 1953), pp. 511-524.

Holpern, *Ibid.*, p. 278.

(١١)

Haddad, *Revolutions and Military Rule in the Middle East*, pp. 17-18.

(١٢)

وليس بمستغرب بالتالي حدوث ثورات أو انقلابات عسكرية بين الفينة والاخرى في الوطن العربي المعاصر^(١٣).

وإضافة الى هذه المظاهر، يشير هالبرن الى أن حكام آخر امبراطورية اسلامية، وهي الامبراطورية العثمانية، اعتمدوا في الغالب على الإكراه العسكري كأساس للحكم، وأن حكام الجزائر وتونس والقاهرة وغيرها من الاقاليم الاسلامية التي كانت تعترف احياناً بسيادة السلطان العثماني في استنبول، اعتمدوا في حكمهم على النمط نفسه^(١٤).

ويلاحظ حداد أن هذه الأنماط نفسها من التدخل العسكري كانت شائعة في مناطق العالم الاخرى عبر فترات مختلفة من التاريخ. ولكن من الامور ذات المغزى، فيما يتصل بمنطقة الشرق الاوسط، انه حتى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر لم تحدث الا ثورات عسكرية محدودة هدفت الى الدفاع عن اصلاح الفساد أو اصلاح الحكم المطلق. انما حركت التدخل العسكري، في غالبية الاحوال، دوافع من الاهداف الشخصية الانانية^(١٥). ولذلك ينتهي في تقويمه للتتبع، الى القول بأن التدخل العسكري في مختلف اشكاله لم يجلب السلام ولا الأمن ولا الرخاء للبلاد وللشعوب المعنية^(١٦).

من هذا الاستعراض العام لفرضيات التدخل العسكري، ضمن الخبرة التاريخية العربية، يصبح من الواضح الى حد بعيد ان الحكم المدني والعسكري، في سياق التاريخ الممتد للمنطقة، كان مركزاً في غالبية الحالات، في رأس واحد. ومع ذلك، فإن الذهاب الى حد التأكيد على أن هذه المنطقة لم تعرف تقاليد الفصل بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية يعتبر نوعاً من المبالغة. والتأكيد الآخر الذي يجافي الحقيقة يتمثل في القول بأن الغزو كان يمثل الطريقة العامة لتشكيل دولة في العصور الاسلامية الوسطى، لأن العالم الاسلامي عرف انشاء دول بطرق أخرى غير طريقة الغزو العسكري^(١٧).

ومن ناحية أخرى، يتفق حداد وهالبرن مع ما أشار اليه خدوري من أن سيطرة ضباط الجيش على مقاليد السلطة لا تمثل شيئاً جديداً من هذا المنظور التاريخي الممتد. لذلك لم يكن من المستغرب، لدى هالبرن، انه بحلول عام ١٩٦١ كان الجيش يتولى السلطة في خمس دول ويشكل مصدر التأييد التنظيمي الاساسي للحكومات القائمة في ثلثي دول أخرى من بين دول «الشرق الاوسط» السبعة عشر^(١٨). بل يرى هورويتز ان ما يشير الاستغراب حقيقة، على ضوء هذا السجل

(١٣) خدوري، «الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الافكار والمثل العليا في السياسة»، ١٤٦-١٤٧، و Khadduri, «The Role of the Military in Middle East Politics», pp. 516-517.

Halpern, «Middle Eastern Armies and the New Middle Class», p. 278. (١٤)

Haddad, *Revolutions and Military Rule in the Middle East*, p. 18. (١٥)

وهناك امثلة عديدة يشير اليها حداد بالتفصيل لتوضيح ذلك التقرير في: المصدر نفسه، ص ١٨ - ٢٨.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١٧) لتوضيح ذلك، انظر: المصدر نفسه.

Halpern, «Middle Eastern Armies and the New Middle Class», p. 277. (١٨) المصدر نفسه، و

التاريخي الطويل، ليس أن الجيوش قد استولت على السلطة خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية في عدد من دول «الشرق الاوسط»، بل ان عدداً أكبر من النظم المدنية لم يسقط في تلك الايام^(١٩). ومن الواضح ان بعضها لم يسقط حتى الآن.

لقد ذهب هالبرن الى ان الجديد في «الشرق الاوسط» الآن (١٩٦٢) ليست سيطرة العسكريين على السلطة. وانما يمثل الجديد حقاً في الجماعات التي يتحدث العسكريون باسمها، والمصالح التي يعبرون عنها^(٢٠). ويمكن القول ان هذا التقرير العام صحيح جزئياً، نظراً لأن العديد من الدوافع والاتجاهات القديمة مايزال مستمراً، والجيش، في الغالب، مايزال يتحدث عن نفسه ويعمل من أجل مصالحه، بينما يزعم انه الأمين على رفاهية الشعب، ويدعي انه يلعب دوراً جديداً، لا يزال منذ أمد بعيد «يبحث عن بطل»^(٢١).

ومن هنا تأتي الأهمية الفائقة لعملية استقرار الخبرة التاريخية العربية، إذ أنها تساعد على الكشف عن عوامل الاستمرار وعوامل التغير فيما يتصل بهذه الظاهرة العسكرية المعاصرة، ذات الجذور الضاربة في اعماق التاريخ العربي في الوقت نفسه.

لقد انطلق كل من بيرلوتر وبيري من حدائثة مفهوم الفصل بين الوظيفة السياسية والوظيفة العسكرية، الى القول بأن صعود الضباط الى السلطة يمثل اتجاهات تاريخياً عاماً في العالم. وان هناك من يرون في ذلك الصعود، في المرحلة المعاصرة، نتيجة لبعض التطورات العالمية المحددة منذ منتصف القرن العشرين، تخلص عنها بروز اتجاه قوي عام ناحية اعطاء الاولوية للاعتبارات والمؤسسات العسكرية في كثير من الدول البالغة التباين. وهكذا اشار لاسويل الى فكرة الاتجاه العام ناحية إحياء النزعة العسكرية - من ناحية، وتخلص جانو ووتر الى ان اعضاء الصبغة المدنية على العسكريين يمثل الوجه الآخر لشموق الجيش - من ناحية اخرى^(٢٢).

ومع ذلك تنبغي الإشارة الى ان المصادر الحقيقية للتدخل العسكري في الوطن العربي المعاصر، كظاهرة متعددة، تكمن في التاريخ القومي العربي وفي موارث الحضارة الاسلامية. ويمكن القول ان الاتجاهات العالية التي تمكن ملاحظتها في تطور العلاقات بين رجال الجيش ورجال الدولة تقدم فقط خلفية عامة لفهم الظاهرة العسكرية المعاصرة في الوطن العربي، وليس أكثر من ذلك.

Hurewitz, *Middle East Politics: The Military Dimension*, p. 15.

(١٩)

Halpern, *Ibid*, p. 278.

(٢٠)

Haddad, *Revolutions and Military Rule in the Middle East*, p. 28.

(٢١)

A. Perlmutter, «Civil Military Relations in Socialist Authoritarian and Praetorian States: Prospects and Retrospects», in: R. Kolkowicz and A. Korbonski, eds., *Soldiers, Peasants and Bureaucrats: Civil-Military Relations in Communist and Modernizing Societies* (London: Allen and Unwin, 1982), p. 314; Eliezer Be'er, *Army Officers in Arab Politics and Society* (Jerusalem: Israel Universities Press, 1969), p. 275; H. Lasswell, «The Garrison-State Hypothesis Today», in: Samuel P. Huntington, ed., *Changing Patterns of Military Politics* (New York: Free Press, 1962), pp. 51-69, and M. Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1964), p. 278.

ولكن من دون ان يعني ذلك الانتقال الى المبالغة في تقويم التأثير المحدد للتقاليد التاريخية العربية على الحياة السياسية المعاصرة. ان هناك بلا جدال تاريخاً طويلاً من الغزوات والفتوحات والنظم العسكرية التي قامت على اساس الغزو أو اغتصاب العروش - فهذا هو وعبه التاريخ، في المنطقة، اذا استعدنا تعبير حداد، حيث هناك استمرارية لكثير من الدوافع والاتجاهات والمزاعم والادعاءات المرتبطة بصعود العسكريين الى السلطة. ولكن تاريخ العديد من مناطق العالم ينطوي بجلاء على ظواهر مشابهة، فضلاً عن ان المشابهات التاريخية في سياق تطور المناطق المختلفة نادراً ما تشير الى أي تأثيرات ذات مغزى. وعلى حد تعبير بييري فان الفتح العسكري العربي لمصر لم يشكل سابقة لحكم جمال عبد الناصر، بأكثراً مما شكلت سيطرة بوليوس قيصر على اقليم الغال سابقة لنظام الجنرال ديغول^(٣٧).

بالتالي، ومن دون المبالغة في أهمية بعض المتغيرات أو القوى أو الظواهر في التاريخ العربي الطويل، يمكن القول ان هذا الميل العسكري للاستيلاء على مقاليد الحكم وممارسة السلطة، ينبغي النظر اليه في مجالين اساسيين: النمط المحدد للحضارة الاسلامية، وبعض الخصوصيات المتأصلة في التطور التاريخي للقومية العربية. ومن ناحية اخرى، يلاحظ ان هناك ثلاث قوى اساسية استمر تأثيرها التاريخي حتى المرحلة المعاصرة، وهي ظهور وانتشار الاسلام، صعود وهبوط الامبراطورية العثمانية، وتغلغل الغرب الحديث.

وعلى ضوء التضاعلات بين ذلك النمط وتلك الخصوصيات وهذه القوى، يمكن القول ان الاحاطة بأصول الظاهرة العسكرية في الوطن العربي تقتضي استعراض عناصر عدة اساسية، أولها - تقاليد الاسلام العسكرية، وثانيها - موارث المرحلة العثمانية، وثالثها - الضباط العرب وحركة القومية العربية الناشئة، ورابعها - التجزئة وبناء الجيوش القطرية أو العلاقة بين الظاهرة العسكرية ومسألة التجزئة. وسيخصص لكل منها فصل مستقل.

الفصل الأول

تقاليد الإسلام العسكرية

ينطوي الإسلام، منذ ظهوره وفي تطوراتهِ المتتابعة، على مجموعة من القوى والمتغيرات والظواهر وثيقة الصلة بالدور السياسي للعسكريين. وفي بداية معالجة العلاقة بين الإسلام والظاهرة العسكرية، تنبغي الإشارة إلى شيوع الاتفاق بين الدراسات الأساسية للظاهرة العسكرية في الوطن العربي - وخاصة دراسات بييري، حداد، هالبرن، روستو، فاتيكيوتس، خلدوري، هورويتز، بيرلوتر - على التأثير الكبير للإسلام على تدخل العسكريين العرب في الشؤون السياسية لمجتمعاتهم، عبر التاريخ وفي المرحلة المعاصرة خصوصاً. وعلمنا ذلك التأثير دوره في تشكيل الدوافع وصياغة الأسباب والمسوغات فضلاً عن تحديد مجالات الحركة والنتائج المحتملة للتدخل العسكري.

وعلى سبيل المثال، فقد لخص بييري الاتجاهات العامة التي تسود تلك الدراسات في صدد العلاقة بين الإسلام والظاهرة العسكرية في الوطن العربي بقوله: «إن تأثير الإسلام بشكل دافعاً مهماً في صعود الغيباط العرب إلى السلطة - من ناحية، ويمثل عقبة تحول بينهم وبين تحقيق أهدافهم - من ناحية أخرى. وإنه يمكن - فقط عن طريق توضيح هذه الرابطة الجدلية - تقويم الدور الحقيقي للضباط العرب عبر التاريخ»^(١). وعلى الرغم من أن هذا التقرير العام صحيح في مجمله وفي إطار فهم معين للدوافع وللعقبات، إلا أنه يكشف في الوقت نفسه عن مشكلات المنهج الغربي في معالجة الإسلام، وفي مقدمتها النظرة الذاتية التي تتمثل في مفهوم «المركزية الأوروبية» بما غلبه من استعمال عقلية غربية في تحليل ظواهر شرقية. وفي مجال توضيح ذلك، ربما تفيد الإشارة إلى الاتجاهات السائدة في تلك الدراسات الغربية المشار إليها بالنسبة إلى دور الإسلام كدافع وسبب للتدخل العسكري، من ناحية، وكعقبة أمام إمكانيات التغيير وتحقيق «التقدم»، من ناحية أخرى.

فمن ناحية الدوافع، يرى بييري أن التقاليد الإسلامية تدعم مركز العسكريين وتساعد على الوصول إلى السلطة^(٢). ويضيف: «إن الإسلام يجعل من الجيش مؤسسة ذات هيئة وسلطة جديرة بالمباركة

(١) Eliezer Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society* (Jerusalem: Israel Universities Press, 1969), p. 279.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

المقدمة، وتهدد موارثها الطريق أمام التدخل العسكري الذي سينظر اليه باعتباره ملائماً ومناسباً للغاية في أعين الله والناس^(٣). وأساس ذلك لديه ما تنطوي عليه تلك التقاليد من دمج الوظيفة السياسية والوظيفة العسكرية، فضلاً عن دور القوة في انتشار الاسلام وفي الحفاظ على سلطة الخليفة او الحاكم عموماً.

كذلك يلاحظ روستو بالمقارنة مع الاديان العالمية الاخرى ان الاسلام، في عقيدته وشريعته، يخلع درجة عالية من الشرعية على «الحرب»^(٤). وهذه الاشارة الى «الحرب» بدلاً من «الجهاد» تلفت النظر الى اللغة والمصطلحات والنعموت الواردة في الدراسات الغربية عموماً اذ تحمل معها في الغالب شحنة غريبة من الانحاء أو الاستعلاء أو الاستهجان.

اما من ناحية الاسباب، فالصورة اكثر وضوحاً وأكثر خطورة، فالتدخل العسكري في جانب من أسبابه، ناتج عن «وجود الاسلام»، وهذا «الجمود» في مفهوم تلك الدراسات، ادى الى فشل المجتمعات العربية في استقبال نظم الحضارة الغربية الحديثة وما تنطوي عليه من قيم في السياسة (الليبرالية)، وفي الاقتصاد (الرأسمالية)، وفي المجتمع (العلمانية). وعموماً تكفي هنا هذه الاشارة الاجمالية لذلك التوجه الاساسي في الدراسات الغربية للظاهرة، حيث تخصص لها الدراسة تحليلاً تفصيلياً في الاجزاء التالية^(٥).

ويتبقى النظر الى الاسلام كعقبة امام جهود الضباط في استخدام السلطة من أجل التغيير والتقدم. يرى بييري انه على الرغم من دور التقاليد الاسلامية في صعود الضباط العرب الى السلطة، الا أنهم لا يتطلعون الى احياء الاشكال الاجتماعية القديمة. فالضباط هم جزء من الانتلجنسيا الجديدة. وهم يمثلون واحدة من أهم قوى التحديث في المجتمع العربي. وهم يحددون مهمتهم في تدعيم الاستقلال القومي وتغيير الأنماط السائدة في المجتمع. ولكن اتجاهات التحديث التي يتبنونها تؤدي بهم الى التناقض مع قوانين وتقاليد الاسلام^(٦). ان هذا التعميم لدور الاسلام كعقبة امام التقدم يثير ملاحظتين هامتين:

الاولى - انه من الغريب ان يذهب بييري الى هذا الاتجاه في تقويم دور الاسلام، خصوصاً وهو ينطلق من التفرقة بين الاسلام كدين والاسلام كقوة اجتماعية وسياسية. فهو يسلم بأن الاسلام منذ البداية هو اكثر من ديانة بالعلمي الضيق للعبادات، من ناحية، وأن الاعتبارات الدينية الصرفة للاسلام أصبحت ضعيفة في المرحلة الحالية بينما اكتسبت الاعتبارات الاجتماعية والسياسية قوة دفع

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٨١.

(٤) Dankwart Alexander Rustow, «The Military in Middle Eastern Society and Politics», in: (٤) Sydney Nettleton Fisher, ed., *The Military in the Middle East: Problems in Society and Government*, Graduate Institute for World Affairs, Publication no. 1 (Columbus: Ohio State University Press, 1963), p. 5.

(٥) انظر علي سبيل المثال: المصدر نفسه.

Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society*, pp. 283 - 284.

(٦)

جديدة، من ناحية أخرى^(٧). ومن هنا التساؤل: أي جانب منها يمثل عقبة؟ وهل هو الاسلام في الحقيقة الذي يمثل عقبة امام التطور، ام هو الاستخدام السياسي للدين؟

والثانية - ان بيرري في تحليله للعلاقة بين الظاهرة العسكرية والاسلام ينطلق من انه الضباط هم من أهم قوى التحديث في المجتمع العربي. ولكنه في النظر الى هؤلاء الضباط أنفسهم على مستويات أخرى من التحليل - مثل المستوى الاقليمي (الصراع العربي - الاسرائيلي)، او المستوى العالمي (الصراع العربي - الغربي) - يرميهم بالديكتاتورية والتعصب والنزعة العسكرية.

وفي الواقع، اذا كانت الدول الغربية تبرز توسعها الاستعماري، غالباً، استناداً الى «رسالتها الحضارية» فقد كان مما يجذب مصالحها ان تصور المجتمع الاسلامي باعتباره متخلفاً، والاسلام باعتباره عقيدة تقوم على العنف والتعصب ينشرها مقاتلون يحملون القرآن في يد والسيف في اليد الاخرى، فهو «شرعة السيف» على حد التعبير الشائع. وهكذا تكتمل الدائرة في النظر الغربي على النحو التالي:

- ان معيار التقدم هو الغرب، والتحديث (Modernization) هو التغريب (Westernization).

- ان الاسلام ضد التقدم وضد التحديث طالما يرفض قيم الليبرالية والرأسمالية والعلمانية.

- ان التدخل العسكري في مجتمع مسلم، على الرغم من انه يستمد دوافعه من الموارث الاسلامية، يقف عاجزاً عن احداث التغيرات الضرورية التي تتطلبها التحديث - التغريب، بسبب طبيعة الاسلام نفسها، فلا يتبقى من طاقاته سوى الديكتاتورية والنزعة العسكرية.

ويمكن القول ان الاسلام، بما يتضمنه من مبادئ وقيم وما يمثل من موارث وخبرات، يقدم فعلاً عديداً من الدوافع والمسوغات للتدخل العسكري المعاصر في الوطن العربي، ولا شك كذلك في أن الاسلام يمارس تأثيراً كبيراً على عملية التغير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بل لقد اجتهد بايس، في دراسة حديثة عن الاسلام والسلطة السياسية، لإثبات ان الاسلام هو المحرك الاساسي في العالم الاسلامي^(٨). ولكن الانتهاء الى ان هذا التأثير يسير في اتجاه واحد، وأنه يمثل «عقبة» باستمرار، يشكل نوعاً من التعسف لا مسوغ له. وربما كان الأكثر دقة، والأكثر صحة في الوقت نفسه، اعتبار الاسلام من المحددات الاساسية لامكانات التغير واتجاهاته، وبهذا يبقى الباب مفتوحاً لعديد من الاحتمالات.

فالاسلام بحكم طبيعته وما ينطوي عليه من خبرات تاريخية، يقدم صياغة خاصة للعلاقات العسكرية المدنية مما سيأتي بيانه، ومن المنطلق نفسه فهو يمارس تأثيراً مهماً على عملية التنشئة

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٩ و ٢٨٣.

(٨) D. Pipes, *In the Path of God: Islam and Political Power* (New York: Basic Books, 1985).

«المهنية» للعسكريين، والتثنية «السياسية» للعسكريين والمندنيين على حد سواء. فالدراسات المتخصصة في الكليات العسكرية العربية تعتمد على دراسة حروب الاسلام الاولى ودلالاتها، مع التأكيد على الدور البارز للعسكرية العربية من الناحيتين الحربية والاخلاقية، وهو ما يؤدي تلقائياً الى التركيز على القادة العسكريين الذين صنعوا لأنفسهم أدوار بطولية مجيدة في التاريخ العربي الاسلامي. ويرتبط ذلك كله بطبيعة الحال، باجترار ذكريات المجد العربي القديم الذي استند الى هذه الانتصارات العسكرية. واستطراداً لهذه الخبرة، يرى بيري ان تاريخ الاسلام لا يروي فقط أمثلة لعسكريين استولوا على السلطة، وإنما هو يقوم ايضا بتشكيل افكار اولئك الذين يسعون الى السلطة، ويجعل من اولئك الذين يخضعون للسلطة مبالين للنظر الى حكم العسكريين باعتباره يمثل استمراراً أصيلاً للتقاليد القومية^(٩). ويلاحظ أيضاً ان عدداً من كبار الضباط العرب نشط في مجال البحث والتأليف المرتبطين بالعسكرية العربية الاسلامية.

كذلك يمكن القول ان الاسلام يمكن ان يقدم مسوغات قوية لغالبية حالات التدخل العسكري في الوطن العربي، اذ يقوم بدور اساسي في كشف فساد الحكام واطهار مدى ابتعادهم عن «شرع الله». وتعتمد قيادات التدخل العسكري عادة الى الاستفادة من «المادة الاسلامية» وخصوصاً لدى المواطن العادي الذي سريعاً ما يتصور ان التدخل العسكري قام لاعلاء «شرع الله». فالدين هو العامل الجامع بين ابناء الشعب الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، ولا يعرفون شيئاً عن السياسة، ولكنهم يعرفون شيئاً عن الدين، وعلى هذا فالدين قد يكون اداة صالحة لربط جمهور الشعب بقضية من القضايا العامة.

وهنا تنبغي الإشارة الى ان «العودة الى الاسلام» كانت تمثل المسوغ الاساسي لحركات الإحياء السلفي في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين - كالأهوية والمهدية والسنوسية - والتي تعتبر نوعاً من الثورات العسكرية الشعبية وسمتها الاساسية: المقاومة المسلحة، من ناحية، والأصولية الاسلامية، من ناحية اخرى. ويلاحظ ان هذا التوصيف نفسه يمكن ان ينطبق على الحركات الاسلامية المعاصرة، وان كان الاختلاف بينها يتركز في درجات المقاومة المسلحة ونوعيتها. وهي تصل الى اقصاها في بعض الاقطار العربية، حيث تنزع الحركة الاسلامية فيها نوعاً من المعارضة المسلحة العلنية تحت شعار «الثورة الاسلامية»^(١٠).

كذلك فان هذه المسوغات نفسها تفعل فعلها داخل جدران المؤسسة العسكرية ذاتها، فتحفز مجموعات من الضباط، ممن يلتزمون بأفكارها الاصولية الاسلامية، الى الحركة المستقلة او التحالف مع

Be'eri, Ibid., p. 283.

(٩)

(١٠) يمكن المقارنة مثلاً بين الدراسات التالية: الحبيب الجنحاني، «الصحة الاسلامية في سوريا»؛ محمد احمد خلف الله، «الصحة الاسلامية في مصر»؛ محمد عابد الجابري، «الصحة الاسلامية في المغرب»؛ وهيد الباشي الهرماني، «الاسلام الاحتجاجي في تونس». انظر هرساً لندوة ناقشت هذه الدراسات الاربع في: مجدي حماد، «ندوة الصحة الاسلامية»، تونس، ٢٩ - ٣٠ / ١٠ / ١٩٨٤، المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٧٣ (آذار / مارس ١٩٨٥).

تيارات أخرى، من أجل التدخل العسكري لإحداث التغيير المطلوب، وحتى لمجرد التخلص من حاكم فاسد من أمثال نوري السعيد وعبدالكريم قاسم واثور السادات.

ولا شك ان انضاح هذه الامكانيات السياسية الهائلة للجيش، كان دافعاً أصلياً لانضمام البعض من ذوي الطموح والرغبة في التغيير، في هذا الاتجاه او ذاك، الى المؤسسة العسكرية. كذلك فان التيارات والجماعات السياسية والدينية اخذت تدفع بدورها بعناصر منها للانضمام الى الجيش، ولإقامة علاقات مع بعض ضباطه.

ان أهمية الاسلام تتمثل بالطبع لا فيما يمثله من خبرات تاريخية فقط، فلا شك ان تأثير الاسلام يفرض نفسه بقوة على الحاضر وعلى المستقبل معاً، طالما هو بحكم طبيعته ونقطة البدء والختام فيه دين صالح لكل زمان ومكان. وعلى ضوء هذه الخصوصية البارزة، يمكن القول ان الاسلام يعتبر من «المحدثات» الاسامية للسلوك السياسي للعسكريين حال صعودهم الى السلطة، ولقدرتهم على احداث التغيير المطلوب. ويرد ذلك الى ان الاسلام يمارس تأثيراً مهماً على مجالات الحركة السياسية ومستوياتها الرئيسية الثلاثة:

١ - الداخلي، حيث تبرز قضية «الاسلام وأصول الحكم»، اذا استعرنا ذلك العنوان ذا الدلالة على الموضوع، أو قضية «الاسلام والتحديث».

٢ - والاقليمي، حيث تبرز قضية «الاسلام والعروبة»، أو جدلية الديني القومي.

٣ - والعالمي، حيث تبرز قضية «دار الاسلام ودار الحرب»، وارتباط ذلك بمبدأ الجهاد، وظاهرة الاحياء الاسلامي في العلاقات الدولية.

وهكذا يتضح أن العلاقة بين الاسلام والظاهرة العسكرية تمثل ميداناً واسعاً للبحث والتحليل والاستنتاج. ولكن لأغراض هذه الدراسة سيتم التركيز فقط على استعراض ثلاثة عناصر أساسية تتصل بطبيعة الاسلام ذاته كرسالة عالمية تتخطى قيدي الزمان والمكان، وطبيعة الدولة التي أقامها الاسلام وتطوراتها المتعاقبة، فضلاً عن غط السلطة الذي ساد في هذه الدولة ولحق به التغير مع تطوراتها تلك.

أولاً: طبيعة الاسلام: مبدأ التوحيد

يلاحظ بيري أن قوة الديانة المنظمة وتأثيرها، في القرن العشرين، يعتبران واضحين تبعاً لاختلاف الاقاليم بعضها عن بعض، مثل الاختلاف بين ايطاليا والمانيا الغربية وجنوب أمريكا ويورما. ولكن تأثير الاسلام في الوقت الحاضر كقوة سياسية وروحية يعتبر قوياً للغاية خصوصاً بفعل طبيعته ذاتها وصورته التاريخية. ان الاسلام، منذ البداية، كان أكثر من ديانة بالمعنى الضيق للمعتقدات، والطقوس، وضوابط السلوك. انه نظام سياسي واجتماعي شامل، حيث شؤون الحاضر لا تقل أهمية عن شؤون المستقبل^(١)، وحيث تصح رسالته وتصلح لكل زمان ومكان. فالاسلام - في

حقيقته العقيدية التاريخية - نظام كلي شامل لا يفصل الدين عن الدولة، وليست ثمة ناحية في حياة المسلم لا ينظمها بالتشريع او بالتوجيه. وعلى كثرة الاجتهادات والاختلافات فيما يتصل بالاسلام، الا انه يمكن القول بوجود اتفاق عام على ان مبدأ التوحيد يعتبر الجوهر الاصيل للاسلام الذي يحدد طبيعته. فلو تخيل المرء - على حد تشبيه د. محمد عماره - ان كل أمة من الأمم العريقة، ذات الحضارة المتميزة، قد سكّنت لحضارتها عملة تميزها، وصنعت ذلك أمتنا، لكانت عملتها التي تميز حضارتها، مزانة برمز التوحيد على وجهيها، التوحيد الديني على أحد وجهي العملة، والتوحيد القومي على وجهها الآخر. والصلات بينها والتفاعل جاعلها وجهين لعملة واحدة، ترمز لحضارتنا العربية الاسلامية حضارة التوحيد^(١٢).

وعلى ضوء مبدأ التوحيد، يمكن القول من الناحية المقارنة، ان مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة يعتبر غريباً ويأتي على طرفي نقيض بالنسبة الى روح الاسلام وتقاليد. وعندما دافع الشيخ علي عبدالرازق عام ١٩٢٥، في كتابه الاسلام وأصول الحكم، عن الغاء الخلافة وفصل القانون المدني وشؤون الدولة عن القانون الديني، كان ذلك أحد التعبيرات البارزة عما سياه حوراني العصر الليبرالي في الفكر العربي^(١٣). ولكن على العكس من ذلك الانعما، ليس هناك تأييد عام لفصل الدين عن الدولة في عصر الرسول (ص) أو في أي مرحلة أخرى من التاريخ الاسلامي. كذلك فان مبدأ «اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله» لا وجود له في الاسلام لأن الملك كله لله. وفضلاً عما تقدم، يلاحظ أن المشروع الثوري لكيال أتاتورك الذي تمثل في فرض العلمانية على الحياة الاجتماعية والسياسية في تركيا، فقد كثيراً من قوة دفعه بعد وفاة باعته، كما ان هذا المثال لم يتبعه احد في الوطن العربي.

ثانياً: طبيعة الدولة الاسلامية: مبدأ الجهاد

عندما جاء الاسلام سعى الى توحيد العرب في دولة واحدة، ذات عقيدة واحدة، وقوة عسكرية واحدة. وحينما أسس الرسول (ص) عام ٦٢٢ نواة اول دولة اسلامية، أسس معها أول جيش شعبي عقائدي موحد في التاريخ العربي. . . لقد كانت صبغة الدولة التي أسسها الرسول (ص) جهادية سياسية، أي انها خططت لاستراتيجية سياسية عسكرية تهدف الى جمع العرب في الدولة الجديدة وتعبئة طاقاتهم البشرية والاقتصادية والعقائدية، ثم توجيههم لتحرير الارض العربية وابلاغ الشعوب الاخرى رسالة الاسلام. ولكي يتمكن الرسول وصحبه من تحقيق هذا الهدف، كان لا بد من أن ينضم العرب جميعهم الى الاسلام، حتى تكون هوية الدولة الجديدة عقائدية

(١٢) محمد عماره، «مكان الوهابية والمهدية ونهضة محمد علي والجامعة الاسلامية في الاستقلال الحضاري لأمنا العربية الاسلامية»، في: ملاحق للمشروع الحضاري العربي المعاصر: ندوة (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢)، ص ٣٤.

(١٣) البرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ - ١٩٣٩، ترجمة كريم عزقول (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨).

بصورة كاملة، وحتى تتخرج الاجيال الجديدة من مدرسة عقائدية واحدة، وتحمل افكاراً واقتناعات واتجاهات سلوكية واحدة. وهكذا ولدت الدولة الجديدة على اساس الوحدة العسكرية، والجيش الواحد. واتسعت حدودها، وانتشرت جيوشها على مساحات كانت تتسع شيئاً فشيئاً، ولكن القيادة العسكرية والسياسية ظلت موحدة مركزية. ثم تباينت على الأمة العربية منذ ذلك الحين حتى العصر الحديث عهود عدة، وتميزت هذه العهود جميعها بظاهرة تاريخية عامة، هي ان الأمة العربية كانت تستطيع متابعة الفتوح وابلاغ رسالة الاسلام ورد العدوان وتأمين سيادتها السياسية على وطنها ونفسها ومصيرها حينما كانت تمتلك قيادة عسكرية موحدة وقوات مسلحة مرتبطة بتلك القيادة. اما في حال فقدان وحدة القيادة وتوزع تبعية القوات المسلحة في الدولة العربية او في الاقطار العربية، فان البلاد كانت تتعرض للغزو الاجنبي وتقع اجزاء منها تحت الاحتلال. وتكاد هذه الظاهرة ان تكون قانوناً يحكم مسار التاريخ العربي، ويسيطر على الاحداث فيه. بحيث تتنظم معظم الاحداث العسكرية في التاريخ العربي تحت هذه الظاهرة، سواء بشقيها الايجابي أو السلبي، أي حينما تتوافر للأمة العربية قيادة عسكرية موحدة تربط بها القوات المسلحة، او لا تتوافر مثل هذه القيادة^(١٤). ومن الواضح ان الوحدة العقائدية، التي كان الاسلام اول تجربة تاريخية من تجاربها العربية، هي الشرط الاساسي للوحدة العسكرية الحقيقية والفعالة. فما الفائدة من وحدة عسكرية بين جيوش اختلفت اهواؤها وتوجهاتها؟ لا وحدة عسكرية الا بوحدة عقائدية حقيقية صهرت البادئ والاهداف والقيم في بوتقة مشتركة. وليس أغنى من التاريخ العربي نفسه، قديماً وحديثاً، بالشواهد والامثلة عن جيوش قاتلت بالوحدتين العسكرية والعقائدية معاً فانتصرت، وأخرى قاتلت بالوحدة العسكرية فقط فهزمت في كثير من الاحيان.

وفضلاً عما تقدم يبدو واضحاً ان الدولة الكبرى التي اقامتها الأمة العربية في العصر الاسلامي استندت على دعامتين اساسيتين هما: السيف والايمان العقائدي الجديد. ولعل قوة العقيدة كانت أخطر وأهم من قوة السلاح. ومن الواضح ان العقيدة التي التزمها الاسلام في الحرب هي «الجهاد». ولذلك يعتبر «مبدأ الجهاد» هو المبدأ الاصيل الذي يحدد طبيعة الدولة الاسلامية، ويصبغها بصبغة رسولية وكفاحية وعسكرية. وأساس ذلك ان «الدولة» لم تكن «هدفاً من اهداف الوحي، ولا مهمة من مهام النبوة والرسالة، ولا ركناً من اركان الدين، وانما اقتضتها ضرورة حماية الدعوة الجديدة، والدفاع عن الدعاة المؤمنين ضد اضطهاد المشركين، فكان تأسيسها وتدعيمها انجازاً سياسياً وحضارياً وقومياً حفظ الدين، ودافع عنه وساعد على انتشاره، على الرغم من انه ليس جزءاً أصيلاً من مهام النبوة والرسالة، ولا هو اصل من أصول الدين»^(١٥).

ومن هنا يمكن القول ان الجهاد في الاسلام هو جوهر المذهب العسكري العربي الاسلامي وروحه، وهو الذي يميزه عن المذاهب العسكرية الاخرى كافة، قديمها وحديثها. ولا مثيل له ولا

(١٤) انظر في هذا المعنى: هشام الكيلاني، الجانب العسكري في التضال من أجل الوحدة العربية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣)، ص ٩ - ١٠.

(١٥) محمد عازرة، الاسلام والعروبة العلمانية (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١)، ص ٥.

نظير في تلك المذاهب، سواء من حيث اغراضه وجوهره ومضمونه وفلسفته، أو من حيث سموه وشموله الانساني^(١٦). فما هي العلاقة، إذن، بين مبدأ الجهاد - كما تقدم تبينه - وبين الظاهرة العسكرية في الوطن العربي، وبصفة خاصة من منظور الوحدة العربية؟.

يمكن القول بداية ان مبدأ الجهاد يقدم دوافع للتدخل العسكري في عديد من الحالات، نظراً لما يؤدي اليه افعال هذا المبدأ من اشاعة توجهات ثورية وكفاحية وعسكرية، وامتداداً لخلق «مناخ انقلابي» في الحياة السياسية في الاقطار العربية، حيث يغطي مجالات واسعة من الحركة. فكلية «الجهاد» في اللغة العربية، تعني أي جهد مبذول لتحقيق هدف يراه المرء جديراً بذلك الجهد، ومن ثم فليست هناك علاقة ضرورية بينها وبين الدين. ولذلك فقد استخدمت كلمة الجهاد لتعني الصراع الطبقي^(١٧)، أو الصراع بين القديم والجديد^(١٨)، أو النضال والثورة^(١٩)، أو التنمية الاقتصادية^(٢٠)، أو لتمتد لتشمل الجهود التي يبذلها المبشرون المسيحيون^(٢١).

وعلى ضوء هذا المفهوم، فإن العلاقة بين مبدأ الجهاد والظاهرة العسكرية في الوطن العربي، تبرز في جوانب خاصة من العلاقة بين الديني والقومي، أو بين الاسلام والعروبة، كما تعبر عن ذلك حالات ثلاث: تتمثل اولاهـا - في الحركات السلفية التي تستند الى مبدأ الجهاد، وتهدف الى انشاء «دولة اسلامية» عبر القوة المسلحة، والتي تميل الى الانحياز لمفهوم «الأمة المحاربة». اما ثانيها - فتتصرف الى الانحياز العام الذي شهدته، وتشهده، حركات المقاومة والثورة والحرب التي تستند الى

(١٦) هيثم الكيلاني، «دعوة الى مذهب عسكري عربي: قراءة تقييمية في المذهب العسكري العربي الاسلامي»، شؤون عربية، العدد ٤١ (آذار/ مارس ١٩٨٥)، ص ٢٠٠.

(١٧) انظر منشوراً اصدره الحزب الشيوعي الفلسطيني في ايار/ مايو ١٩٢١، جاء فيه: «... ان الجهاد ضد هؤلاء الراساليين، سواء كانوا عرباً ام يهوداً...». انظر النص الكامل في: غسان كنفاني، «ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ في فلسطين: خلفيات وتفاصيل وتحليل»، شؤون فلسطينية، العدد ٦ (كاتون الثاني/ يناير ١٩٧٢)، ص ٥٠.

(١٨) انظر: طه حسين، حديث الاربعة (القاهرة: دار المعارف، [د.ت.د.])، ج ٣، ص ٣.

(١٩) من امثلة ذلك الفتوى التي اصدرها مفتي الديار المصرية في حزيران/ يونيو ١٩٤٨، ونشرت في: فتاوى الخطبة في وجوب الجهاد الديني للقدس لإنتفاضة فلسطين. وصيانة المسجد الأقصى ومسائر القدس (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٤٨)، ص ٢٩ - ٣٢.

(٢٠) ذهب الرئيس بورقيبة الى ان النضال من اجل تجاوز التخلف الاقتصادي هو فرض «الجهاد» الذي تحكمه الاحكام نفسها كالجهد بالسيف. وذلك لكي يثبت ان صيام المسلمين ليس ملزماً من الناحية الدينية لأن المشاركين في الجهاد بمعناه التقليدي يعفون من صيام وميضان. انظر: البيان الاسبوعي للرئيس الحبيب بورقيبة ١٩٦٠/٢/٥ (تونس: كتابة الدولة للاختيار والارشاد، ١٩٦٠). ومن المعروف أن العلماء قد قبلوا ذلك التفسير فيما بعد. انظر: محمد الحبيب بن الخوجرة، «الجهاد في الاسلام»، في: من وحي ليلة القدر: دراسات اسلامية (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧١)، ص ١٣٠.

(٢١) انظر: ابراهيم خليل احد، الامتداد والتبشير وصلتهما بالامبريالية العالمية (القاهرة: مكتبة الوحي العربي، ١٩٣٧)، ص ٥٨.

مبدأ الجهاد، لتحويل المشاعر «الوطنية» و«القومية» الى مشاعر دينية، وتتلخص ثالثها - في الاتجاه المعاكس أي لتحويل مبدأ الجهاد ذاته من مبدأ ديني الى مبدأ قومي .

ثالثاً: نمط السلطة في الدولة الاسلامية : مبدأ الخلافة

لقد اقتضت طبيعة الاسلام - مبدأ التوحيد، وطبيعة الدول الاسلامية - مبدأ الجهاد، ان تتصف السلطة في النظام السياسي الاسلامي بخاصيتين أساسيتين، من منظور هذه الدراسة عن الظاهرة العسكرية في الوطن العربي وقضية الوحدة:

الاولى، تتمثل في عدم الفصل بين الشؤون المدنية والشؤون العسكرية منذ عهد النبي (ص). وإذا كانت الخلافة - مثلاً هي «ناية عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدين به»^(٢٢)، فإن الشق الاول من مهمة الخليفة، الذي يتمثل في «حراسة الدين»، هو أساساً مفهوم عسكري وخصوصاً بالنسبة الى الدين الوليد والدولة الجديدة. وربما تفيد هنا الإشارة ايضاً - الى ان ابوبكر خاض «حروب الردة» من اجل «حراسة الدين»، وحتى تؤدي فرائضه كما كانت تؤدي ايام الرسول (ص). كذلك فإن الحركات السلفية في معظمها - الوهابية، المهديّة، السنوسية . . الخ - كانت حركات عسكرية سياسية تحمل مفهوم القبائل المحاربة وترفع راية الجهاد، وتهدف الى بناء دولة بالقوة المسلحة جنباً الى جنب مع العقيدة الدينية.

اما الثانية، فتتصرف الى إعلاء قيمة القوة والتأكيد على ارتباط السلطة بالقوة وخصوصاً في المراحل التالية حين أصبح الحكم يتأسس عن طريق القوة، وخصوصاً القوة العسكرية، او عن طريق الوراثة، التي تأسست أصلاً، وحافظت على وجودها، استناداً الى القوة. ومن الجدير بالتأمل هنا تعريف ابن خلدون لـ«شرط الكفاية» الذي يراه من شروط منصب الخليفة اضافة الى شروط العلم والعدالة وسلامة الخواص، اذ يقول: «واما الكفاية فهو ان يكون جريئاً على إقامة الحدود، واقتحام الحروب، بصيراً بها، كثيراً بحمل الناس عليها، عارفاً بالمصيبة واحوال الدهاء، قوياً على معاناة السياسة ليصح له بذلك ما جعل اليه من حماية الدين، وجهاد العدو، واقامة الاحكام، وسياسة الدنيا، وتبدير المصالح»^(٢٣).

ويوضح ما سبق أهمية السلطة في المشروع الاسلامي . فالاسلام من دون سلطة سياسية، كما سبقت الإشارة، يصبح مجرد فلسفة، والله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن» ولذلك فقد ترتب على الخاصيتين السابقتين اضعاف نوع من الهيبة السياسية والدينية على القيادة العسكرية وعلى العسكريين عموماً، وعلى «المؤسسة العسكرية» - عندما اكتسبت خصائص المؤسسة - باعتبارها تقوم على «حراسة الدين» بالمعنى المباشر للكلمة، بل لقد اعتبرها بييري، كما سبقت الإشارة، بمثابة مؤسسة جديرة .

(٢٢) ابريزيد محمد بن عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة: كتاب المعبر ونبؤان للبنداء والخبر في ايام العرب والمعجم والبربر ومن عاصريهم من ذوي السلطان الاكبر (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤)، ص ٢٤٤ .

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٦ .

بالمباركة المقدسة. كذلك فقد لاحظ عدد من العلماء السوفييت، من ناحية مقارنة، ان المجتمعين الاسلامي والهندوسي يضعان تقليدياً العسكريين في المراتب الاجتماعية العليا (خلافاً للمجتمعين البوذي والكونفوشيوسي)^(٢٤). ومن ذلك أيضاً أن وزارة الحربية أو الدفاع، بالمصطلح الحديث - كان يطلق عليها في مصر عند الأخذ بفكرة الوزارات «نظارة الجهادية»، وكان «الضباط» هم أمراء الجهادية، وكان الانخراط في السلك العسكري او عملية التجنيد تسمى بالتطوع للجهادية.

ان نظام الخلافة يعتبر جوهر أي تحليل لنمط السلطة في أي نظام اسلامي غير ان الخلافة كما في التصور الاسلامي الأول - باعتبارها نيابة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به - لم تدم أكثر من ثلاثين سنة مع الخلفاء الراشدين ثم انتقلت الى ملك على الرغم من استمرار تسمية الملك خليفة، طوال عهد الامويين والعباسيين، اما جوهر السلطة فهو الملك. وكان الخليفة - الملك له السلطة كلها على الدين والدنيا، وكان هو المهيمن على الدولة واعتاده في حكمه على قوة سيفه وتلاحم عصبية، وليس على رضى الناس والمؤمنين وخضوعهم الطوعي الذي كان يوفره وإزع الدين.

وكانت مسألة الرجوع عن البيعة وتلع الخليفة او الملك مسألة تدخل في القضايا الشرعية السياسية لدى المفكرين الاسلاميين. وهم قد اختلفوا على الموقف الشرعي من السلطان الجائر، فمنهم من أوجب الخروج عليه ومنهم من رفض ذلك اتقاء للفتنة وكثرة القتل. ثم تطور هذا الموقف من الملك حين ابتعد الملك عن الدين وحقق عن المظاهر الدينية واصبح الملك هو من له القوة والسلاح فقط^(٢٥).

وقد حدد ابن تيمية موقف الفقه السني من مسألة مقاومة الحاكم والخروج عليه فقال: ان «المشهور من مذنب أهل السنة أهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف وان كان فيهم ظلم كما دلت على ذلك الاحاديث المستفيضة عن النبي ﷺ. لان الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة. فتدفع أعظم الفاسدين بالتزام الحد الأدنى. ولعله لا تكاد نعرف طائفة خرجت على ذي سلطان الا وكان في خزونها من الفساد ما هو أعظم من الفساد الذي ازالته»^(٢٦).

لقد كانت هذه الآراء هي التبرير الفقهي للخضوع والاستسلام للسلططين والحكام الذين يغيثون في الأرض ويفرضون قوتهم وسلطانهم بقسوة وظلم. وعلى هذا، ومنذ مئات السنين كان

(٢٤) التركيب الطبقي للبلدان النامية، تكاليف مجموعة من العلماء السوفييت، ترجمة داود حيدر ومصطفى الديباس، ط ٢ (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٧٤)، ص ٤٠٩.

(٢٥) حسين ضناوي، «الحاكم: آراء مفكري عصر النهضة العربية في السلطة»، دراسات عربية، العدد ٤ (شباط/فبراير ١٩٨٢)، ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٢٦) انظر: تقي الدين بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، السلسلة الشرعية في اصلاح الراعي والريعية، مراجعة وتحقيق علي سامي النشار واحمد زكي عطية، ط ٢ (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥١)، ص ١٦، ٢٤، ١٦١ و ١٥٧ - ١٥٨.

الحكام المسلمون الذي حكموا هذه المنطقة هم قادة الجند وفي غالبيتهم الكبرى من غير العرب، من ترك وسلاجقة وفرس وبمايك، وساموا مساهمة عظيمة في تشكيل الانسان العادي في هذه المجتمعات.

ولما كان المذهب السني هو المذهب الوحيد المعترف به في الدولة العثمانية فان فقهاء وآراء المفكرين السياميين ونظرتهم الى الحاكم والمحكومين وعلاقة الصراع بينها وحدوده هي الايديولوجية المسيطرة على المجتمع بأسره وتكوّن الخلفية العقائدية لكل نشاط سياسي^(٢٧).

وعلى ضوء سيادة المذهب السني، بكل موارث التخلف المملوكي - العثماني التي رافقته ودعمته، لم تعد المعارضة «المدنية» سهلة أو ممكنة، وبالتالي فقد كانت هناك صعوبات حقيقية امام فرص التغيير السياسي الجدي أو القيام بثورة، وخصوصاً اذا وضع في الاعتبار ان السلطة السياسية الممثلة في رأس الدولة - الخليفة، وفي مؤسسات «الدولة» كانت قد اكتسبت في العصر العثماني «قداسة دينية» غريبة عن روح الاسلام، وهي قداسة ادعاها السلاطين وباركها فقهاؤهم من أهل الجحود. ولقد كانت القداسة الدينية لرأس السلطة السياسية في المجتمع ثمر، ضمن ما ثمر، السياسي بل واضفاء هذه «القداسة» عليه. ومساهم هذا المناخ، مع غيره من العوامل، في تحول الجيش للقيام بوظيفة «المعارضة السياسية»، كما سيتضح مما يلي.

ومن ناحية اخرى، يلاحظ هورويتز ان غياب قواعد ثابتة ومحددة للخلافة كان أهم مصدر للتدخل العسكري في الشؤون السياسية في الاسلام. وان الصراع على الخلافة كان يحل اما بالحرب الأهلية أو بالانقلاب^(٢٨). وفي الحالتين بواسطة العسكريين.

إن هذا التحليل المتقدم للعلاقة بين الاسلام والظاهرة العسكرية، يكشف في الوقت نفسه عن جوانب مهمة للعلاقة بين الاسلام والقومية العربية - مبدأ التوحيد القومي - من ناحية، وللعلاقة بين الظاهرة العسكرية والقومية العربية - خاصية عروية السلطة - من ناحية اخرى.

وهذا طبيعي في اطار حضارة هي «عربية - اسلامية»، فهي عربية «لأنها حضارة امتنا التي هي عربية، قوية. وهي اسلامية لأن الاسلام الحضاري» يمثل ايديولوجيتها التميز، فالاسلام الحضاري هو الرسالة الخالدة لامتنا العربية الواحدة، يستوي في ذلك أبناءها الذين يتدينون «بالاسلام الدين» ولولئك الذين يتبنون بدين التوحيد، سالكن الى هذا الدين شرائع أخرى لرسول آخرين سبقوا محمداً (ص)، على درب علاقة الساء بالانسان^(٢٩).

(٢٧) المصدر نفسه.

Jacob Coleman Hurewitz, *Middle East Politics: The Military Dimension*, Praeger Univers- (٢٨)
ty Series, U-660 (New York: Published for the Council on Foreign Relations by Praeger, 1969), pp. 18
and 20.

(٢٩) عبارة، «مكان الوهابية والمهدية ونهضة محمد علي والجامعة الاسلامية في الاستقلال الحضاري لامتنا العربية الاسلامية»، ص ٣٣.

ولذلك فإن التطورات التي لحقت بالعلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة - الاسلام، العروبة، الجيش - كان لها تأثيرها على بروز التناقض المصطنع بين العروبة والاسلام - من ناحية، وعلى بلورة ظاهرة التجزئة في الوطن العربي - من ناحية اخرى. ومن هنا أهميتها في اطار البحث عن «الوحدة العربية والعسكريين العرب».

فعل سبيل المثال يحدد د. محمد عارة معلماً مهماً من معالم فقدان الاستقلال الحضاري للأمة العربية يرتبط بالمؤسسة العسكرية، حيث يرجع ذلك التمزق والانقسام الذي أصاب «توحيد الأمة»، الى الاختلال بين السيف والقلم، بين القوة والعقل، والى الاختلال في معادلة التوحيد «القومي» التي تقوم على عروبة السلطة وعروبة الجيش.

لقد كان عمر بن الخطاب - فيما يرى د. عارة - أول من تنبه الى خطر «الرفاهية» على كفاءة «القوة الضاربة والحامية» التي لا بد منها لحياة «الدولة» و«الأمة» ومنعتها ورفاهيتها. فمنع الجند من امتلاك الارض الحصبة عندما فتحوا أودية انهار مصر والشام والعراق، بل بنى لهم مدناً خاصة، ومنع من التزيي بزيهم الخاص. وفرض الحجر على الصحابة وخصوصاً من كان منهم من اشراف قريش، وان لا يغادروا المدينة الا بإذن، حتى ولو كانت الحجة هي الغزو والجهاد في سبيل الله. لكن عثمان بن عفان لم يسلك الطريق نفسه، فكان ذلك أول وهن على الاسلام، وأول فتنة - كما يرى ابن أبي الحديد. ولما كان العصر العباسي كانت الرفاهية قد ابتعدت بالعنصر العربي عن حياة الجندية، فافتقدت الأمة قسمة المقارنة بين «القوة» و«العقل» وكانت «الشعبوية» المدفوعة بالشار، والمشحونة بالموارث المجوسية تسعى الى تقويض «الدولة» والى افساد «الدين». فما كان من الخليفة المعتمد (٧٩٥ - ٨٤١ م) الا ان خطا الخطوة الفاتلة عندما اختار للدولة جندها من الترك المماليك الغرباء عن حضارة الأمة، بحكم العنصر والخس والنشأة والتكوين والذين لا يكونون ودّاً لعقلانية حضارتها يحكم كونهم «عسكراً» فضلاً عن كونهم «ماليك». فلما تضخمت هذه المؤسسة العسكرية الغريبة عن الروح الحضارية للأمة، تجاوز الامر حدود «فقدان التوازن» الى رجحان كفة «القوة» على كفة «العقل» فكان انقلاب المتوكل العباسي (٨٢١ - ٨٦١ م) الذي أطاح بالتيار العقلاني الذي بلور الصنفات المشرقة للحضارة العربية. ولما امتد العمر بسلطان العسكر المماليك، وتوالت دولهم على مقر الخلافة وإقاليمها، ومد في عمر هذه الدول وأحكم من قبضتها ذلك الخطر الصليبي الزاحف من اوروبا تراجعت قسمة العروبة من حضارتنا، وظهر ذلك «التناقض» الذي زعموه بين الاسلام والعروبة، كمشاهدة لا يبراز الرابطة الدينية الذي يجمع الحاكم بالمحكوم، ونفي الرابطة القومي الذي يستنفر المحكومين لينفضوا عن كاهلهم ذلك السلطان الغريب عن قوميتهم. ففقدت الحضارة العربية - الاسلامية روحها المميزة لها، ودخلت مرحلة التراجع، فالجمود، فالانحطاط، تلك المرحلة التي تدعمت بالسيطرة العثمانية على أغلب أقاليم الوطن العربي، واستمرت حتى ظهور حركات التجديد والنهضة^(٣٠). وهنا ينبغي ادخال التأثير الغربي الاستعماري الساحق في الاعتبار.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٧ - ٣٨.

لقد سبقت الإشارة الى ان الاسلام نظام كلي شامل لا يفصل الدين عن الدولة، وأنه ليس ثمة ناحية في حياة المسلم لا ينظمها، التشريع أو التوجيه. الا ان هذه «الحقيقة» تعرضت لتحديات عملية قبل العصر الحديث بأزمان عندما تجزأت دولة الخلافة الاسلامية وقامت سلطات وممالك تستند الى سلطة القوة وضرورتها أكثر من استنادها الى سلطة الشريعة وأخلاقها. ولكن على الرغم من ذلك، بقيت الوحدة المعنوية لـ «دار الاسلام» قائمة ضميرياً وحضارياً، وسياسياً الى حد ما، وبقي الخليفة العباسي يرمز الى وحدة الاسلام السني، حتى ان سلاطين المماليك شعروا بالحاجة الأدبية لنقل مركزه الى مصر ليضفي «الشرعية» على حكمهم، ثم استمرت هذه الوحدة بخضوع الشرق العربي، وأجزاء أخرى، للدولة الاسلامية.

وفي العصر الحديث عندما اشتد الضغط الغربي على الاسلام، جرت محاولات لحياء الخلافة واعطائها امتداداً اسلامياً شاملاً يتخطى حدود السلطنة العثمانية، وأعلن السلطان العثماني خليفة للمسلمين.

ولقد نشأت أزمة ضميرية دينية وشرعية سياسية عندما ألغيت الخلافة (عام ١٩٢٤) وقسم الشرق العربي الى دويلات «وطنية» حسب المفهوم المصري. اذ قام تعارض وتناقض بين الانتشاء التاريخي والعقدي - «الشرعي» القديم - لدار الاسلام وبين الولاء المفترض للوطن المحلي المحدود، بين الارتباط بالجماعة أو «الامة» المعنوية الكبيرة وبين التبعية لأرض محددة. ولم تسمح المخططات الغربية بظهور كيان عربي بديل يعطي للعرب حس الانتشاء وشعور الوحدة وتحقيق الذات تعويضاً عن فقدان الهوية الجراحية القديمة «لذلك أرتد العربي عملياً لولائه العائلي العشائري، أو المهدي الطائفي، أو الاقليمي المحلي، ولم يتحقق الولاء الوطني»^(٣١).

لقد ظلت الثورات العربية المضادة للغرب تتخذ طابعاً اسلامياً جهادياً الى ما قبل الحرب العالمية الاولى، كثورة عبدالقادر في الجزائر، والثورة المهديية في السودان، والثورة السنوسية في ليبيا، وحركة الحزب الوطني في مصر (١٩٠٥ - ١٩٠٨). ولكن مع سنوات الحرب وبفعل حركة التقسيم الغربية ومؤثرات التطور الحديث، وتسرب الضعف ثم الانهيار الى الكيان الاسلامي الجامع، بدأت تتخذ طابعاً عربياً ووطنياً وعلمياً، وربما بقي الاسلام عنصراً من عناصرها ولكنه لم يعد طابعها المميز والمهيمن. ينطبق ذلك على الثورة العربية الكبرى في الحجاز (١٩١٦)، والثورة المصرية (١٩١٩) والثورة السورية (١٩٢٠)، وثورة العشائر العراقية (١٩٢٠) والثورة السودانية (١٩٢٤)، والثورة السورية (١٩٢٥).

ومع ذلك، فمنذ نهاية الحرب العالمية الاولى، ظهر تيار سلفي محافظ شديد العنف في هجومه على الغرب وعلى تيار التجديد التفسيري المتناقض له، وهو التيار الذي أطلقت عليه الدراسات

(٣١) محمد جابر الانصاري، محولات الفكر والسلمة في الشرق العربي، ١٩٣٠ - ١٩٧٠، سلسلة عالم للفرقة، ٣٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)، ص ١١١ - ١١٢.

الاوربية اسم «التيار الليبرالي» أو «العلماني»^(٣١). فبعد الغاء الخلافة التي كانت تمثل رمزاً لوحدة كيان المنطقة - بغض النظر عن قيمته العملية - وبعد ان قسم الغرب اجزاء الشرق العربي ومنع اقامة الكيان الجماعي البديل، وبعد ان ظهرت في الدولات «الوطنية» الجديدة دعوات محلية متفرقة بعيدة عن روح الاسلام او مناهضة له، انتشر لدى الاوساط السلفية والمحافظة شعور فادح بالخطر الشديد المهدد للكيان الاسلامي ليس في اطاره السياسي فحسب، فهذا الاطار قد تم تدميره، وانما في جوهر معتقداته وأسس وجوده. وتمثل هذا الشعور، الذي اصبح دفاعاً خائفاً عن الذات، في عنف الهجوم الذي استثاره - مثلاً - صدور كتاب الاسلام واصول الحكم للشيخ علي عبدالرازق عام ١٩٢٥، أو كتاب في الشعر الجاهلي لطلح حسين عام ١٩٢٦. أضف الى ذلك ان اوضاع ما بعد الحرب العالمية الاولى تمخضت عن احساس «بالاحباط الكبير» حتى من وجهة النظر الوطنية المتحررة او المجلدة، لا من الوجهة السلفية فحسب. فلا الاستقلال المشروط الذي حققته ثورة ١٩١٩ المصرية بدستور ١٩٢٣ كان يمثل الحد الأدنى من المطالب الوطنية، ولا اوضاع التقسيم في سوريا والعراق كانت محققة لأي درجة من تلك المطالب، وجاءت تجربة الانظمة «الوطنية» باحزابها وبرلماناتها في ظل النفوذ الغربي، ومسلحه لتزيد من قوة الرفض، لا للتسلط السياسي الاوربي وحده، وانما للحضارة الاوربية ذاتها. وهذا تطور سلبي جديد في علاقة العرب باوروبا، بعد ان تحول الخطر الاوربي الى احتلال مباشر وتهديد متواصل لأسس الكيان وجوهر المعتقد^(٣٢).

اما حركة الاحياء الاسلامي والاستجابة للتحدي، فتبدو على النحو التالي من الوجهة السلفية: «... ثم لم يلبث العالم الاسلامي - والعربي منه خاصة - ان اجتاحته موجة من الذعر، ومن الاحساس بالخطر دعت الى التمسك وإلى الاستجابة لنداء الداعين الى الجماعة الاسلامية، وذلك على اثر اشتداد حملات التبشير بين ربوعه، وعلى اثر ما توالى من اتباء محاولات فرنسا السافرة للقضاء على الاسلام وعلى اللغة العربية في شمال افريقيا، وجرائمها وجرائم ايطاليا (في ليبيا) في التكتيل بزعماء المسلمين المطالبين بحرية بلادهم، واعان على بعث الجمعية الدينية تنبه المسلمين الى خطر اليهود واشتباكهم معهم في معارك دامية منذ ١٩٢٩م»^(٣٣).

وبالتالي، فالى جانب التيار الرئيسي للسياسات الوطنية التي سيطرت عليها مجموعات النخبة التي اعتنقت القيم والاساليب الغربية، والتي تبنت المناهج السياسية الغربية ولم تلجأ الى العنف الا في احيان قليلة، ظهر في العشرينات والثلاثينات تيار اصولي اسلامي تجسم في منظمات مثل جماعات «الأخوان المسلمين» كرد فعل على «النفوذ الغربي المتزايد، وفي مواجهة الجماعات الوطنية التي تارجح نشاطها غالباً على حافة التعاون مع الدول الاستعمارية. وكانت هذه الجماعات تعمل في نطاق تقاليد الحركات الدينية المناهضة

(٣٢) للاطلاع على منحى الدراسات الغربية في ربط حركة التجديد الاسلامي بفلسفة «الليبرالية العلمانية» وتحليل اسباب اخفاقها في المحيط العربي الاسلامي. انظر: حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٩٩٨ - ١٩٣٩.

(٣٣) الانصاري، محولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ - ١٩٧٠، ص ٥٥ - ٥٦.

(٣٤) محمد محمد حسين، الانجلاء الوطنية في الادب المعاصر، ج ٢ (بيروت: دار الارشاد، ١٩٧٠)،

ج ٢، ص ١٤٧.

للاستعمار في المراحل السابقة، ولم تعترف بالفصل بين الدين والسياسة، وكان الجهاد جزءاً أساسياً من أيديولوجيتها^(٣٥).

والواقع ان الاسلام لم يكن في حاجة الى حركة تسييس متقصدة أو وافدة، لأن السياسة لم تنفصل عنه أساساً. بل ان ماحدث كان العودة الى الفهم الاصلي للاسلام او العودة الى اطلاق قواه الاجتماعية السياسية الكامنة، وهي ظاهرة يمكن ان تتكرر لدى كل حالة تأزم تمر بالمجتمع الاسلامي. ففي عهد السيطرة الغربية المباشرة، ثم عهد الحكومات غربية الولاة لم تجد قوة الاسلام السياسية الاجتماعية متنفساً لها تعبر من خلاله عن ذاتها وظلت مكبوتة حبيسة، وانحصر الاسلام على الصعيد الشعبي في جوانبه الدينية، بينما كانت الاقلية المتعلمة والنافذة تتأثر بالغرب فكراً وسلوكاً، وكان التأثير الاجتماعي والتربوي الغربي يضغط على الحياة الإسلامية في الجوانب البعيدة عن السياسة والفكر. غير أن هذا التراجع للاسلام والتقدم من جانب المؤثرات الغربية العلمانية في الوقت ذاته حدثاً في ظل السيطرة الاجنبية المباشرة ويتأيد ضمنياً منها. وارتبطت الظاهرتان (الاستعمار والتغريب) عملياً وفي اذهان الناس، ولم يثبت ان «العلمنة» الجارية عملية اختيار جماعي حر. وما ان تراخت القبضة الغربية حتى انقلبت الصورة تماماً، فاذا الاسلام باعتباره قوة عقيدية اجتماعية سياسية جامعة، يتقدم، واذا الليبرالية العلمانية تنحسر، وحتى الليبرالية المخففة المطمعة بعناصر تراثية اخذت تزيد من تقبلها للافكار الاسلامية. واصبح واضحاً ان رغبة العرب في دفع السيطرة الأوروبية عنهم تفوق بكثير رغبتهم في استيعاب الحضارة الأوروبية (على الرغم من ضرورة الاستيعاب الحضاري لدفع السيطرة) او ان هذا المجتمع، على أقل تقدير، يريد ان يسترجع كيانه الذاتي وهويته الاصلية، اللذين اجبر على التخلي عنهما، ثم يقرر لنفسه أي موقف يتخذ من الحضارة. ذلك أن التحضير لا يمكن أن يكون بالاكراه وبتمتيع الشخصية الجماعية الاصلية لمن يراود تحضيرهم. خصوصاً وان ذلك كان يتم تحقيقاً لمصالح قوى الحضارة المسيطرة لا لهدف تحضيري مجرد خالص^(٣٦). ولقد بلغ هذا العدوان المقنع باسم الحضارة ذروته في فلسطين، عندما اخذت جحافل الغزو الاستعماري الاستيطاني الصهيوني تتدفق على اراضيها. ان الاستعمار الاستيطاني الأوروبي بدأ بلغة حق الرجل الابيض في نقل الحضارة الى السكان الوطنيين الاقل تحضراً في آسيا وافريقيا وذلك باحتلال القارتين احتلالاً مادياً، ولو كان ثمن ذلك «القضاء على السكان الاصليين». ولذلك فان المعركة التي شهدتها ارض فلسطين، تحت شعار نقل الحضارة المزعوم، لم تتوقف عند حدود الإكراه والتفتيت للشخصية الجماعية الاصلية، وانما امتدت الى محاولة القضاء على الشعب الفلسطيني نفسه بالمعنى الحرفي للكلمة، او على الاقل، محاولة القضاء على وجوده معنوياً عن طريق تشويه هويته الوطنية وتحطيم مقومات كيانه وأسس معتقداته. ولا شك ان تلك طريقة غريبة لادخال الحضارة الى شعب عن طريق إبادة.

(٣٥) روثلف بيرتز، الاسلام والاستعمار: عقيدة الجهاد في التاريخ الحديث (القاهرة: دار شهدي للنشر بالتعاون مع المعهد الهولندي للآثار المصرية والبحوث العربية، ١٩٨٥)، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.

(٣٦) الانصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ - ١٩٧٠، ص ١١٧ - ١١٨.

ومع ذلك يلاحظ د. محمد جابر الانصاري ان التأثير الغربي تمخض عن نتيجة ايجابية معينة، فقد نشر التعليم، وساعد بافكاره ونظمه على تسييس الجماهير من خلال الاحزاب والانتخابات والصحافة والسلاح مبدءاً المعارضة في الحدود المرسومة. ولكن عندما دخلت الجماهير في العملية السياسية الحديثة، وبدأت تمارس تأثيرها الحزبي والانتخابي، ونشاطها السياسي في الشارع، تبين انها لم تدخل هذه العملية بافكار ديمقراطية غربية، وسلوك «ليبرالي» مفتوح - على طريقة ناخبي حزب المحافظين البريطاني او الراديكاليين الفرنسيين مثلاً - وانما دخلتها بمشاعرها الاسلامية الجريئة ومسلكتها العقوي الغليظ الساذج وكل تراثها القديم، وهذا امر طبيعي فهذه هي «الايدولوجية» الكيانية الوحيدة التي امتلكتها وتملكها وتحسن التعبير عنها، والتي دفعت دفعا الى مزيد من التمسك بها بسبب المسلك الغربي المضاد واوضاعها السيئة في ظل الحكومات المفروضة عليها. وهكذا فان العودة الى تسييس الاسلام كانت عاملا مهماً في خلق الجو الثوري الانقلابي في المنطقة^(٣٧).

ومن هذا المخاض نفسه ولدت «الجيش العربية»، لقد ولدت «عربية» في اول الامر، وخصوصاً في المشرق العربي، عندما لم تكن هناك حدود بين «اقطار» هذه المنطقة. وعندما تم فرض هذه الحدود القطرية وترسيمها بدأت تظهر الى الوجود «الجيش القطرية» العربية، مع غيرها من معالم بناء مؤسسات «الدولة» الحديثة. وذلك بعد فترة انتقال تميزت بقدر من حرية الحركة، تناسب مع مقدار عدم ترسخ الحدود الجديدة، فضلاً عن مدى قوة وطبيعة الارتباطات والعلاقات القومية العربية على المستويين الشخصي والموضوعي عبر الاقطار الجديدة.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١١٨ - ١١٩.

الفصل الثاني

موارث المرحلة العثمانية

لا شك أن صورة الضباط وخصائص النخبة العسكرية تختلف من قطر عربي إلى آخر. وحتى داخل القطر الواحد، تمكن ملاحظة عدد من التغيرات الأساسية التي تعاقبت من مرحلة إلى أخرى. ومع ذلك تمكن ملاحظة مجموعة من الأنماط والتأثيرات المستمرة، والتي تتمثل خصوصاً في المصادر الأجنبية التي ألقت بتأثيراتها على تشكيل صورة الضباط في الأقطار العربية، والتي تتشارك فيها غالبية الجيوش العربية، حتى ولو كانت هذه التأثيرات تختلف من قطر لآخر.

ومن هذه الناحية يشير بييري إلى أن الصفوة العسكرية العربية المعاصرة تشق خصائصها من مصدرين أساسيين العثماني والأوروبي، خصوصاً البريطاني والالمني والفرنسي^(١).

وإذا كان هذا الجزء من الدراسة يركز على الجانب الأول، أي تأثير المصدر العثماني، فربما يكون من المفيد الإشارة إلى ملاحظة جانوويتز بخصوص هذا التأثير، حيث خلص إلى أن التقاليد العثمانية المحلية فضلاً عن الموارث السياسية للامبراطورية العثمانية، فيما يتصل بمنطقة «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، كانت تتميز بالاتجاه إلى التدخل السياسي وممارسة السلطة من قبل النخبة العسكرية^(٢).

ومعنى ذلك أن تحليل خبرة للمرحلة العثمانية، التي استمرت قروناً عدة في المنطقة العربية، تعتبر ذات أهمية خاصة في استجلاء أصول الدور السياسي للجيوش العربية المعاصرة. ولكن من الأهمية بمكان أن نلاحظ هنا أن هذه المرحلة شهدت تجربة عسكرية عربية خاصة، تلك التي تمثلت في الثورة العربية التي تعتبر أول حالة للتدخل العسكري في الشؤون السياسية في المنطقة العربية، وفقاً للمفاهيم المعاصرة للظاهرة العسكرية، من ناحية، كما أنها كانت تمثل رفضاً وتحدياً لموارث السيطرة العسكرية الأجنبية العثمانية، من ناحية أخرى. وعلى ذلك، فإن تحليل الموارث العثمانية إنما ينصرف

(١) Eliezer Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society* (Jerusalem: Israel Universities Press, 1969), p. 300.

(٢) M. Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1964), p. 12.

الى معالجة شقين أساسيين: أولهما - ثورة القومية التركية الحديثة، وثانيهما - الثورة العربية في مصر. وفيما يلي استعراض لهذين الشقين.

أولاً: ثورة القومية التركية الحديثة

بينما يمثل الاسلام تلقائياً، باعتباره ديناً ودولة وخبرة تاريخية ومصدراً رئيسياً لنظام القيم والمعتقدات، دافعاً للتدخل العسكري في الشؤون السياسية في الوطن العربي وفي غيره من الدول الاسلامية بالطبع، فإن القومية العربية تعمل كدافع وهدف للتدخل.

لقد لعب الضباط العرب دوراً أساسياً في القومية العربية منذ انبثاقها كحركة سياسية في العصر الحديث. ويصدق هذا التقرير على الحركة القومية في مصر أيضاً، على الرغم من أنه كان لها مسار مستقل حتى منتصف القرن العشرين. ومن الصحيح أنه كان هناك تأثير متبادل مبكر بين الحركة القومية المصرية والعربية، كما يعبر عن ذلك عزيز المصري مثلاً. ولكن الأكثر أهمية من تأثير كل من الحركتين بالأخرى، يتمثل في تأثير الحركات القومية المصرية والعربية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بالقومية التركية الحديثة، حيث قام الضباط أيضاً بلعب الدور الحاسم.

لقد كانت الأستانة، باعتبارها مركز الخلافة وعاصمة الامبراطورية، ميداناً لنشاط العديد من القيادات والكوادر العربية، المدنية والعسكرية، التي كان لها تأثيرها ودورها في الاقطار العربية قبل الاستقلال وبعمده. وقد أشار داون الى أنه من بين ١١٣ قومياً عربياً نشطاً في منظمات عدة في الأستانة، كان واحد فقط مصرياً، و١٨ عراقياً، والبقية من سوريا (الكبرى). ومن بين السوريين البالغ عددهم ٩٤ - كان هناك ٥١ من سوريا، و٢٢ من فلسطين، و٢١ من لبنان - كان هناك ١٠ عسكريين فقط، في حين كان جميع العراقيين الثمانية عشر ضباطاً عسكريين^(٣). وكذلك كان هناك مصري واحد هو عزيز المصري. وقد لعب هؤلاء العسكريون دوراً بارزاً في حركة القومية العربية الناشئة.

ويمكن القول إن التأثير العثماني - التركي مارس دوره من خلال ثلاثة مصادر أساسية هي: طبيعة العلاقات العسكرية - المدنية في الامبراطورية العثمانية، وخبرة الانقلابات والتنظيمات العسكرية السرية في الجيش العثماني وتأثير التحديث العسكري على الجيش والمجتمع في الامبراطورية العثمانية.

١ - طبيعة العلاقات العسكرية - المدنية في الامبراطورية العثمانية

كانت الامبراطورية العثمانية آخر الامبراطوريات الاسلامية في التاريخ، وهي أكثرها استمراراً

(٣) انظر: C. Ernest Dawn, «The Rise of Arabism in Syria», *Middle East Journal*, vol. 16, no. 2 (١٩٦٢), pp. 148-164.

(١٢٩٩ - ١٩٢٠). ولقد قامت الدولة العثمانية في الأصل على فكرة الجهاد ضد البيزنطيين وعلى مواجهة الغرب في طرفه الشرقي. واستمرت هذه الدولة مصدر تهديد للغرب بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر، كما حاولت أن تساهم في صد الغزو الغربي لشمال إفريقيا في القرن السادس عشر بنجاح، وحاولت مواجهته في المحيط الهندي من دون نجاح. ثم توسعت في القرن السادس عشر إلى المنطقة العربية في المشرق والمغرب (باستثناء مراکش)، مما وضع هذه المنطقة في إطار سياسي واحد. وبالتالي فقد تمثلت البداية في مجموعات من القبائل المحاربة التي تمكنت، تحت دعوى الجهاد، وباستخدام القوة المسلحة والغزو من تأسيس دولة، فكانت القوة عمادها وأساس استمرارها وميزتها الأساسية، وتكاد تكون الوحيدة، إلى زمن طويل. ويوم فقدت هذه الميزة كانت فقدت جل ما لديها من رصيد. وتفصيل ذلك أنه نتيجة للغزو العسكري أصبحت الدولة العثمانية تسيطر على عدد كبير من الجماعات القومية، حتى لقد أصبح الأتراك، وهم العنصر الأساسي في الغزو والحكم، بمثابة أقلية حتى النهاية، داخل نطاق الامبراطورية الكبيرة. ونظراً لعلم القدرة على الاعتدال على ولاء الشعوب الخاضعة لسيطرتها، كان على الامبراطورية أن تصبح استبداداً عسكرياً. ومن هنا يخلص روستو إلى أنه طوال التاريخ العثماني، كان الجيش، إلى جانب مؤسسة القصر السلطاني، الجزء الأكبر الأكثر تطوراً والأكثر تكلفة من «المؤسسة الحاكمة» للامبراطورية العثمانية، وأن انهيار الامبراطورية، بعد هزائنها في القرن الثامن عشر خصوصاً، لم يؤد إلا إلى تعزيز الموقع المركزي للجيش^(١).

ويلاحظ أن أول عشرة سلاطين كانوا محاربين يتولون قيادة الجيوش بأنفسهم، كذلك فإن حكام الأقاليم كانوا يدعون إلى القتال على رأس القوات العسكرية لاقبالهم. أما الجيش الدائم المحترف فقد كان يتكوّن من الانكشارية الذين كانوا مصلر عرب لأوروبا حتى القرن السادس عشر. ولكن مع تزايد عددهم وتغير قواعد تجنيدهم، ضعفت خصائصهم العسكرية وساد سلوك التمرد والشغب في محيطهم، وهكذا أصبحوا سبباً للتهور والانهيار في الامبراطورية العثمانية. كذلك فمن المثير أن نلاحظ، في دراسة التدخل العسكري في ظل الامبراطورية العثمانية، محدودية عدد الحالات التي نجحت فيها المؤامرات العسكرية في عزل سلطان حاكم. فعلى سبيل المثال، حتى مطلع القرن التاسع عشر، أي طوال خمسين عاماً من الحكم العسكري، تم إسقاط ثلاثة سلاطين فقط، وجرى اغتيال اثنين^(٢). أما تمرد الانكشارية فقد كان من أجل الحصول على مزايا مادية محدودة. لقد كانت دوافعهم تنبع من الجشع أكثر منها من الرغبة في ممارسة الحكم. إن الشيء الوحيد الذي لم يكونوا على استعداد للتسامح معه هو أي اقتراح لإلغاء نظامهم أو للتقليل من مكانتهم.

إن مبدأ الوراثة في العائلة العثمانية كان محل احترام، وهكذا فإن جميع السلاطين البالغ

Dankwart Alexander Rustow, «The Military in Middle Eastern Society and Politics», in: (٤) Sydney Nettleton Fisher, ed., *The Military in the Middle East: Problems in Society and Government*, Graduate Institute for World Affairs, Publication no. 1 (Columbus: Ohio State University Press, 1963), p. 6.

George Meri Haddad, *Revolutions and Military Rule in the Middle East*, 3 vols. (New York: (٥) R. Speller, 1965-1973), «The Northern Tier», p. 25.

عدهم ستة وثلاثين سلطاناً كانوا ينتمون الى البيت العثماني. إن المرء قد يغريه أن يفكر، كما يشير حداد، في أن لقب «الخليفة» كانت له قداسته الدينية، ومنع بالتالي فرض حاكم فعلي على السلطان - الخليفة في شخص قائد عسكري من وراء الستار. لكن لقب الخليفة ظهر فقط بعد القرن السادس عشر، بينما يلاحظ أن هذا اللقب نفسه لم يمنع الضباط الأتراك والفرس في ظل الخليفة العباسي، من أن يصبحوا حكاماً فعليين لبغداد. انما من الممكن استنتاج أن الانكشارية، على الرغم من جوعهم الذي أدى في النهاية الى تحطيمهم تماماً، كانوا يكتون ولاء عميقاً للسلطان وللمؤسسة السلطانية، وأنهم أخذوا مأخذ الجد دورهم في حماية العائلة العثمانية^(٦). لقد تزايد ميل الانكشارية الى التمرد مع تزايد أعدادهم وانخفاض قدراتهم النوعية. كذلك فإن التمرد العسكري العام كان أيضاً علامة على انهيار الامبراطورية العثمانية، ولذلك فقد أعقبه تفكك عام للنظام الإداري وتدهور في فعالية السلاطين والحكام التابعين لهم في الأقاليم. حقاً لقد كانت الدولة العثمانية هي الجدار الذي أخر اجتياح الغرب الاستعماري الطامع في الوطن العربي، لكن هذا الجدار لم يستند الى حضارة تدعم بنيانه، وترمم ثرائته، وتعمده بالساندة والتجديد. وزاد من خطر هذه السلبية ازدياد تجاوزات «الجند» ومظالمهم، والفوضى التي أشاعوها في الأقاليم والولايات وذلك لإحساسهم بأنهم كل ما لدى «الدولة» من رصيد. وامكانيات.

٢ - خبرة الانقلابات والتنظييات العسكرية السرية في الجيش العثماني

يلاحظ بيرري، بخصوص العلاقة بين الضباط وحركاتهم السياسية، من ناحية، والحركة القومية، من ناحية أخرى، أن الحركات القومية في الغرب كانت مصدرًا للمبادئ والتشكيلات. ففي تركيا انتظم جماعة من المثقفين الليبراليين، بهدف الإصلاح الدستوري، في منظمة «العثمانيين الفتية» بين ١٨٦٥ - ١٨٧٠. ثم انساب تأثيرهم الى التربة الخصبة للكلية العسكرية، وتخفض عن ذلك قيامهم بانقلاب عام ١٨٧٦ الذي أسقط السلطان عبدالعزیز، وذلك بالتحالف مع قادة الجيش والبحرية العثمانية، وكانت القوات التي استخدموها من طلاب الكلية العسكرية^(٧).

لقد كانت تلك سابقة مهمة بالنسبة الى الانقلابات الحديثة التي تعاقبت واحداً وراء الآخر في تتابع سريع منذ ذلك الحين في الامبراطورية العثمانية وفي البلاد الواقعة تحت سيطرتها أو نفوذها. وفي الواقع ليس هناك دليل، ولا تتوافر معلومات حول مدى وكيفية تأثير الانقلاب الذي قام به تحالف الضباط والمثقفين في تركيا عام ١٨٧٦ على ثورة أحمد عرابي في مصر التي حدثت بعد ذلك بخمس سنوات. ومع ذلك، فإن الافتقاد إلى «دليل» ليس «دليلاً» في حد ذاته على غياب مثل ذلك التأثير، كما أن التقارب الزمني بين الحدثين قد لا يكون عرضياً.

أما في تركيا ذاتها فقد كانت حركة «العثمانية الفتاة» هي سلف حركة «الأتراك الفتية»^(٨) الذين

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٥.

Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society*, p. 286.

(٧) (٨) تتعدد ترجمة مصطلح «Young Turks» إلى اللغة العربية من «الأتراك الفتية» إلى «الأتراك الشباب» إلى

شكلوا جمعية سرية عام ١٨٨٩ في الذكرى المئوية الأولى للثورة الفرنسية. وبينهم أيضاً لعب الضباط دوراً قيادياً. فالجنح النشط في حركة «الأتراك الفتیان» أنشأ «جمعية الاتحاد والترقي» التي قامت بثورة عام ١٩٠٨، وكانت تلك الجمعية بمثابة منظمة سياسية ثورية للضباط. ومن المثير أن نلاحظ هنا أن الخلايا الأولى لهذه الجمعية تشكلت في محيط أولئك الذين يعبرون، أكثر من أي جماعة أخرى عن الروابط الوثيقة بين الضباط والمتقنين. وهم طلاب الكلية الطبية العسكرية^(٩).

وفي العقود التالية كانت ثورة «الأتراك الفتیان» نموذجاً لكثير من حركات الضباط في مختلف أنحاء العالم وخصوصاً في المنطقة العربية. لقد كانت بمثابة حركة قومية حديثة للضباط الأتراك، الذين عمدوا إلى استخدام القوة العسكرية لاجداث تغييرات في النظام السياسي الداخلي للدولة، وهي الحركة التي أثارَت الحاساس وحركت التأييد في محيط أعداد كبيرة من المثقفين وأبناء الطبقة المتوسطة، والتي انتهت إلى تأسيس نمط من الحكم العسكري. وهكذا أصبح اسم «الأتراك الفتیان» اصطلاحاً شائعاً للدلالة على الضباط الذين دخلوا مجال الحركة السياسية في جميع أنحاء العالم.

ويلاحظ أن ثورة عام ١٩٠٨ التي قام بها «الأتراك الفتیان» مارست تأثيراً كبيراً على الحركة القومية العربية الناشئة، وخصوصاً على الضباط الشبان من العرب الذين كانوا يخدمون آنذاك في الجيش العثماني، وكانوا رفاقاً، وفي بعض الأحيان شركاء للضباط الثوريين الأتراك. إن الثورة التركية حرضت على التفكير والحركة، كما أطلقت العنان لكثير من الآمال في صفوف الضباط العرب. ولكن هذه الآمال سرعان ما اضمحلت، وفي الواقع ليست آمال العرب فقط هي التي انتهت بالاخباط. خطأً لقد أسقط الاستبداد الحميدي وأعلن الدستور من جديد وبدأت الترتيبات للانتخابات، لكن النظام تحول إلى غط من الديكتاتورية العسكرية بقيادة «الأتراك الفتیان»، لم ينته إلا مع هزيمة الامبراطورية العثمانية عام ١٩١٨. وفي مناح الإخباط العام، تعرضت الآمال والتطلعات العربية لضرية قاصمة. فمن قبل جرى اخضاع العرب من الناحية النظرية من قبل العالمية الاسلامية، ومن الناحية العملية من قبل الاستبداد التركي. ومذ ذاك، كثف الحكام الجلد من استبدادهم وزادوا من تمييزهم ضد العرب خضوعاً لنوازع العقيدة القومية الطورانية.

ومع ذلك، فإن اليقظة العربية القومية التي بزغت مع اسقاط حكم عبدالحميد في تركيا لم تنته، بل إن تلك القسوة أدت إلى تعزيز التطلعات العربية من أجل الحرية، ودفع نظام القمع الحركة العربية إلى العمل السري عشية الحرب العالمية الأولى. وليس من المستغرب هنا أن الضباط العرب لعبوا دوراً كبيراً في ذلك العمل السري. وعلى سبيل المثال فقد بادر عزيز المصري عام ١٩١٣ إلى تنظيم الضباط العرب الذين كانوا يعملون في صفوف الجيش العثماني في الاسانة في

= «الترك الصغار». ولكن نظراً لشيوع استخدام كلمة «الفتاة» لترجمة مصطلح «Young» من نحو «مصر الفتاة»، والعربية الفتاة» فيصبح من الأفضل استخدام وصف «الفتیان» لمن يتمون لمل هذه للمنظمات. ومن هنا تفضيل مصطلح «الأتراك الفتیان» في الترجمة.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٦ - ٢٨٧، و

Rustow, «The Military in Middle Eastern Society and Politics», p. 7.

الجمعية القومية العربية السرية «العهد»، التي تولى عدد من أعضائها فيما بعد - ومعظمهم من أصل عراقي - قيادة جيش الشريف حسين إبان الثورة العربية الكبرى، كما تعاقب عدد منهم على منصب رئاسة الحكومة في العراق. بل إن الاثني عشر شخصاً الذين تعاقبوا على ذلك المنصب، فيما بين ١٩٢٠ - ١٩٤٤ كان ستة منهم من أعضاء «العهد» وهم: نوري السعيد، جعفر العسكري، طه الهاشمي، ياسين الهاشمي، جميل المدفعي، علي جودة الأيوبي.

٣ - تأثير التحديث العسكري على الجيش والمجتمع

بدأت بوادر التوقف ثم الضعف على الدولة العثمانية أمام الغرب منذ أواخر القرن السابع عشر. فإضافة إلى فساد الانكشارية وفوضاهم التي توجب الإصلاح، جاءت دروس التفوق الغربي على الدولة العثمانية منذ تراجعهم عن فيينا عام ١٦٨٣ تؤكد ذلك. إن تأثير أوروبا الحديثة على الامبراطورية العثمانية كان في الأساس تأثيراً عسكرياً - منذ كسر الحصار العثماني لفيينا عام ١٦٨٣، إلى غزو نابليون لمصر ١٧٩٨، إلى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨.

إن رد الفعل الطبيعي للامبراطورية العثمانية تمثل في محاولة استعارة السلاح الأمضى للحضارة الأوروبية وأحدث ما فيها من عناصر القوة، لمواجهة زحفها بسلحها نفسه. ولذلك فقد اتجه التحديث أساساً إلى المؤسسة العسكرية. فبعد بدايات متواضعة، جاءت الخطوة الأساسية على يد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧). ففي عام ١٧٩٢ - ١٧٩٣ أصدر سلسلة أوامر عرفت بمجموعها باسم «نظامي جديد»، تتصل بإدارة الولايات والضرائب، واهتم بإنشاء مدارس عسكرية وبحرية، وكان أخطر إجراءات البدء بتأسيس جيش حديث يدرسه مدربون غربيون، ولكن الجيش القديم (الانكشارية) خلعه وألغى إصلاحاته^(١٠). بل إن من المثير للدهشة أن الجيش استصدر فتوى مفادها أن كل سلطان يدخل نظام الأفرنج وعوائلهم ويغير الرعية على السلوك بها لا يصلح للحكم^(١١).

وجاء محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) لمتابع الإصلاح. وبعد نكسة، قضى على الانكشارية بالغاء نظامهم تماماً عام ١٨٢٦، كما ألغى الاقطاعات العسكرية وأعاد إنشاء الجيش الجديد، وبدأ بإرسال بعثات إلى أوروبا لأعداد مدرسين للمدارس وضباط للجيش بالإضافة إلى الاستمرار في استقبال الخبراء العسكريين الغربيين، واتجه لحياء وتوسيع المدارس التقنية العليا لأعداد الضباط، وأنشأ مدرسة جديدة للعلوم الحربية فضلاً عن مدرسة الجراحة ومدرسة الطب الشاهانية. كذلك

(١٠) Roderic H. Davison, *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963), pp. 21 and 23-25.

(١١) عبد الكريم غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر، ١٨٤٠ - ١٨٧٦ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٦١ - ١٩٦٢)، ص ٢٣.

حاول اصلاح الادارة، وكان التعليم ركيزة اساسية في التحديث^(١٢).

ويلاحظ أنه مع استقبال الخبراء العسكريين الأوروبيين، الذي بدأ في نهاية القرن الثامن عشر، وإحلال جيش حديث منظم على النمط الأوروبي محل الانكشارية، أصبح الجيش والضباط أول فئة اجتماعية عريضة تدخل في اتصال وثيق مع الحضارة الأوروبية الحديثة ومع العلماء والمفكرين الأوروبيين ولذلك فقد تأثرت حركة الإصلاح بالأفكار السائدة في أوروبا حول القومية والليبرالية في القرن التاسع عشر، وبالحاجة إلى القوة والحداثة للبقاء في مواجهة التوسع الأوروبي. وعندما اكتسبت الحركة قوة الدفع الذاتي، أضافت إلى برنامجها إنشاء حكومة دستورية من أجل القضاء على الحكم المطلق والفساد^(١٣).

ولذلك فإن ذلك التأثير الأوروبي الذي انساب بشكل طبيعي إلى الجيش والضباط لم يبق محصوراً في المجال العسكري. فعلى سبيل المثال، كان طلاب الكلية العسكرية التركية في منتصف القرن التاسع عشر يقرأون ليس فقط كتب فولتير شارل الثاني عشر الذي كان يعتبر جزءاً من برنامج دراستهم العسكرية، ولكنهم كانوا يقرأون أيضاً كتابه المرتبط بالحرقة عن قاموس الفلسفة^(١٤).

إن من الضروري، عند بحث علاقة التأثير والتأثر بين القومية التركية والقومية العربية، أن يوضع في الاعتبار الدور الذي لعبه الخبراء العسكريون الألمان الذين عهد إليهم مهمة إعادة تنظيم وبناء الجيش التركي الحديث. لقد لجأت الامبراطورية العثمانية إلى الاستعانة بالخبراء الألمان بالذات نظراً للمشهرة التي تتمتع بها ضباط بروسيا باعتبارهم أفضل الضباط في العالم آنذاك، فضلاً عن أن بروسيا لم تكن دولة مجاورة أو منافسة لتركيا. ولذلك فقد تمت دعوة وفد عسكري من بروسيا لاعطاء المشورة والتوجيه بخصوص تنظيم وتدريب الجيش التركي. وكان على رأس ذلك الوفد الكابتن فون مولتكه، الذي صعد فيها بعد ليصبح رئيساً لأركان حرب جيش بروسيا، ومهندساً لانتصاراتها على النمسا وفرنسا. لقد بقي الخبراء العسكريون الألمان مع الجيش العثماني، في مجالات التدريب والتعليم والاستشارة، في الفترة من ١٨٣٥ إلى ١٩١٨^(١٥). ولا شك أن هذا الحضور الألماني من زاوية العسكريين والوحدة، بعيد إلى الأذهان مباشرة شخصية بيسارك، وبالتالي نموذج القيادة العسكرية القوية والوحدة التي تسعى إلى خلق القوة من خلال الوحدة القومية وبواسطة استخدام القوات المسلحة، أي بناء الوحدة القومية أساساً للقوة الذاتية والانطلاق للحاق بشورة التصنيع. إن هذا «الحضور» نفسه هو الذي فرض على مجموعات من العسكريين العرب نوعاً من التطوع الدائم نحو ألمانيا ونحو العسكرية الألمانية بالتحديد. ولقد كان صعود هتلر وإعادة بعث القوة الألمانية من جديد في الثلاثينات، بمثابة إحياء لهذا التطوع وتأكيد لمسوغاته سواء لدى بعض العسكريين أو

(١٢) لمزيد من التفصيل، انظر:

Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey* (London: Oxford University Press, 1961), pp. 78-83.

(١٣) Iqbal, *Revolutions and Military Rule in the Middle East*, p. 40.

(١٤) Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society*, p. 301.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٠١.

السياسيين العرب. ويمكن هنا الإشارة إلى نماذج مختلفة من ذلك تعبر عنها حالات رشيد عالي الكيلاني وأمين الحسيني وعبد الرحمن عزام وعزيز المصري وعلي ماهر وأنور السادات وعبد اللطيف البغدادي وحسني الزعيم.

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن الاستعانة بالخبرة العسكرية الأوروبية لم تكن مقصورة على ألمانيا وحدها، على الرغم من الدور الأساسي لخبرائها في هذا المجال، فقد توجه الجانب الأكبر من الشباب الأتراك، الذين كانوا يرسلون إلى الخارج لاستكمال دراساتهم العسكرية منذ عام ١٨٣٠ وما بعدها، إلى باريس ولندن وفيينا^(١٦).

ويتبقى في مجال الإشارة إلى تأثير البعثة العسكرية الألمانية، أن بنية التنظيم العسكري للعيش العثماني الذي كان يعكس التقسيم الطبقي الجامد للامبراطورية، أخذ يعكس أيضاً، وخصوصاً منذ السنوات الأخيرة في القرن التاسع عشر، صرامة العسكرية الألمانية وما عرفت به من صلابه وانضباط.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن الحرب العالمية الأولى ترادفت مع فترة من الثورات القومية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم، بزغت من بقايا الامبراطوريات السابقة - الروسية، الألمانية، النمساوية، المجرية، العثمانية. كذلك فإن جميع الأقطار العربية في أفريقيا وآسيا، باستثناء الجزيرة العربية، أصبحت مستعمرات بريطانية وفرنسية، وإن كانت تموج في داخلها بتيارات الثورة والرفض. فلقد تدفقت الثورات والانفاضات الوطنية في مصر وسوريا والعراق، فيما بين عام ١٩١٨ وعام ١٩٢١، ولكنها أخذت، بعد نضال طويل وعنيف. ومنذ ذلك الحين أصبحت حركة الثورة فيها تحت قيادة العناصر السياسية المدنية، لأن القوات المسلحة المحلية كانت في العادة قوات مساعدة خاضعة لقيادة السلطة الأجنبية، كما كان سلك الضباط خاضعاً لرقابة صارمة. كذلك فقد هيأت النظم المقررة منح الأقليات أفضلية على المسلمين أو العرب. وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أن مجموعات من الشباب العرب، من ذوي الطموحات السياسية أو القومية، قد اختارت الانخراط في السلك العسكري فقط لأنه لم يكن متيسراً لها الدخول في فلك المهن الحرة نظراً لعدم توافر الامكانيات المادية التي تيسر ذلك. ولكن مرّ جيل بالكامل تقريباً قبل أن يعود الضباط إلى احتلال مكانتهم كعامل فعال أساسي في الشؤون السياسية العربية. ومرة أخرى كان النموذج التركي مؤثراً في السوابق والخبرات التي قدمها للضباط العرب. فعلى الرغم من أن تركيا تعرضت للغزو والاضمحلال، إلا أنها نظمت نفسها في حركة قومية حققت الاستقلال، وأحدثت تغييرات أساسية في بنية الحكومة والمجتمع في ظل قيادة رجل عسكري، هو كمال أتاتورك. ففي بداية القرن العشرين، وعندما كان طالباً في الكلية العسكرية يبلغ من العمر ٢٠ عاماً، التحق أتاتورك بجمعية «الأتراك الفتيان». ورغم أنه لم يلعب دوراً مهماً في ثورة ١٩٠٨، إلا أنه حقق تفوقاً مهماً في الحرب العالمية الأولى، وأصبح بطلاً قومياً. ففي عام ١٩١٥ قام بقيادة الفرقة التي أوقفت الهجوم البريطاني

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

الكاسح في الدردنيل، وهذا الانتصار، الذي انقذ العاصمة من الغزو، كان النجاح الحقيقي البارز والوحيد الذي حققه الجيش العثماني خلال الحرب^(١٧).

وفي عام ١٩١٩، بعد هزيمة تركيا في الحرب، نظم وتولى قيادة المعارضة العنيفة للغزو اليوناني. وفي عام ١٩٢٣ اعترفت معاهدة لوزان بالسيادة التامة لتركيا على أراضيها كاملة. وأصبحت تركيا جمهورية، وألغيت الخلافة الإسلامية، وأعلنت العلمانية أساساً للحياة القانونية والروحية، فضلاً عن اشتراكية الدولة كأساس للنظام الاقتصادي.

إن نماذج «الأتراك الفتية» وكمال أتاتورك تركت أثراً عميقاً على الضباط العرب، وأصبحت حافزاً لهم على الحركة السياسية عندما أصبحت بلادهم «دولاً» مستقلة. ويلاحظ هنا أن عدداً من الضباط العرب الذين أبدوا إعجابهم وعبروا عن تأثرهم بشخصية هتلر ودوره السياسي، كانوا قد أبدوا الإعجاب بنفسه وعبروا عن التأثر نفسه بشخصية كمال أتاتورك ودوره السياسي. والأخير يعكس نموذج القائد العسكري الذي يسعى إلى استخدام القوات المسلحة للاستيلاء على السلطة من أجل الشروع في عملية تغيير واسعة للدولة والمجتمع وبناء قاعدة قوة حقيقية تساعد على ضمان الاستقلال والسيادة القومية، أي صيانة الاستقلال الوطني على أساس من القوة الذاتية، من خلال الاستيلاء على السلطة وتحديث الجيش كيؤثر بتأثيرها في التحديث إلى المجتمع كله. وعلى سبيل المثال، فقد وجد صلاح الدين الصباغ المثال النموذجي للدولة التي كان ينشدها في تركيا تحت ظل كمال أتاتورك. كذلك فإن حسني الزعيم كثيراً ما وازن نفسه بأتاتورك.

ومن المفيد هنا أن نشير إلى أن قادة الانقلابات العسكرية الأولى في العراق، فيما بين عام ١٩٣٦ - ١٩٤١، وفي سوريا عام ١٩٤٩، وقادة الحركات السرية العسكرية الموالية للنازية في مصر عام ١٩٤١ كانوا جميعاً ضباطاً في الجيش العثماني في مطلع حياتهم، ومن أمثلتهم بكر صدقي، عزيز ياملكي، صلاح الدين الصباغ ورفاقه الثلاثة فيما عرف باسم «المربع الذهبي» وهم فهمي سعيد ومحمود سليمان وكامل شبيب (العراق) وحسني الزعيم وسامي الحناوي (سوريا)، وعزيز المصري (مصر). وقد ارتبطت هذه المجموعة من الضباط، بروابط شخصية وتنظيمية وإيديولوجية متعددة، ببعض الضباط الذين تولوا السلطة في الخمسينات والستينات من جمال عبدالناصر إلى عبدالله السلال.

ومن ناحية أخرى، يمكن القول إن «صورة» الرجل العسكري وخصائص فئة الضباط تختلف من قطر عربي إلى آخر، وحتى داخل القطر العربي الواحد حدثت تغيرات عدة جوهرية من وقت إلى آخر. ومع ذلك فهناك استمرارية لبعض الأنماط والمؤثرات المحددة، وخصوصاً تأثير المصادر الخارجية على أصول صورة الضباط في كل قطر عربي، وهو ما تشترك فيه جميع الجيوش العربية، حتى إذا كان هذا التأثير مختلفاً من قطر إلى آخر. إن خصائص فئة الضباط العرب المعاصرين تشق

Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, p. 239.

من مصدرين أساسيين. أولهما - المصدر العثماني، وثانيهما - المصدر الأوروبي، خصوصاً البريطاني والالمانى والفرنسي.

وبالنسبة إلى التأثير العثماني بصفة خاصة، يلاحظ أن كثيراً من ضباط تركيا جاءوا إلى الكليات العسكرية من أصول اجتماعية متواضعة، وبعضهم كانوا من اليتامى، وكانوا يتدربون على نفقة الدولة. إن كمال أتاتورك نفسه كان من هذه الفئة، واختار مهنة الضباط لاعتبارات اقتصادية، أكثر من كونها إيديولوجية وطنية أساساً.

إن الأصول الاجتماعية الشعبية للضباط الأتراك لم تخلق صلة بين فئة الضباط والمجتمع التركي عموماً. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن الضباط كان ينزل عن عائلته في سن مبكرة. وفي حالات عدة كانت الروابط العائلية تضعف قبل دخوله الجيش، وفي الحقيقة كان ذلك سبباً في انضمامه إلى هذه الفئة الاجتماعية الصاعدة. وداخل الجيش، سواء داخل الكليات العسكرية أو في دوائر الضباط، ساد في الغالب إحساس بالتفوق وعزلة فئة الضباط كجاعة متميزة عن مجموع الشعب من حيث التفكير ونمط الحياة والمهنة. فبالنسبة إلى غالبية الذين اختاروا هذه المهنة، كان السلك العسكري هو بوابة عالم النخبة الحاكمة، ولقد تم استيعابهم فيها، كما يحدث لأصحاب المهن في كل مكان.

وفضلاً عن ذلك فإن الأصول الشعبية لكثير من الضباط العثمانيين والأتراك تشير إلى أحد الملامح المهمة، ولكنه نادراً ما يكون محل ملاحظة، ويتمثل ذلك في تميز المجتمع الاسلامي في «الشرق الأوسط» عموماً بدرجة عالية من السيولة الاجتماعية. لقد افترض غالباً، على الرغم من أن ذلك الافتراض بدون سبب وبدون أسانيد علمية، أن السيولة الاجتماعية تسير جنباً إلى جنب مع المساواة، بمعنى أن المجتمعات التي تعرف انقساماً اجتماعياً حاداً لا تسمح إلا بالحد الأدنى من السيولة الاجتماعية. وفي الحقيقة، فإن المجتمع العثماني والتركي بشكل مطلق هو مجتمع متحجر لمئات السنين بمعنى أن التمييزات والاختلافات الطبقية بين مختلف فئات المجتمع على أساس الملكية والدخل والحقوق السياسية، كانت حادة للغاية. وفي الوقت نفسه فإن قطاعاً كبيراً من الشخصيات التي تشغل المناصب العليا في الحكومة، وفي الاقتصاد، وبخاصة في الجيش، كان من أصول تنتمي إلى الطبقات الدنيا، بمعباري الثروة والمهنة. إن هذه الظاهرة تعتبر واضحة للغاية في المجتمع التركي وبخاصة في الجيش التركي، ولكنها ليست مقصورة على تركيا، فعلى الرغم من أنها شائعة الآن بالدرجة نفسها، إلا أنها توجد في جميع البلاد التي كانت فيما مضى جزءاً من الامبراطورية العثمانية.

ثانياً: نشأة الضباط العرب كفئة سياسية واجتماعية

لم تشهد الأقطار العربية الآسيوية أي انتفاضات عسكرية على النمط المصري، نظراً لأنه لم تكن لهذه الأقطار، وهي مازال ولايات عثمانية، جيوش مستقلة خاصة بها. ولقد اتخذ التدخل العسكري في هذه الولايات، قبل إلغاء الانكشارية عام ١٨٢٦، شكل تمردات الجنود الجاهلين

والطامعين وغير ذلك من أشكال التمرد التي كانت شائعة في القرن الثامن عشر، والتي كانت تمثل جانباً أساسياً من جوانب انحلال الامبراطورية العثمانية.

ويمكن القول إن نشوء الضباط العرب كقوة سياسية واجتماعية، يرتبط الى حد بعيد بعملية الانحلال التي تعرضت لها الامبراطورية العثمانية، من ناحية، ومحاولاتها للاصلاح ورد التحدي، من ناحية أخرى.

ان انحلال الامبراطورية العثمانية ولّد ثلاث ظواهر مختلفة في الحياة العربية: اتساع التغلغل الأوروبي، ومحاولات الانبعاث الداخلي، وازدياد التمرّدات المنظمة^(١٨). ويلاحظ أن محاولات الأتراك لاعادة تنظيم الامبراطورية لم تكن سبباً في التثقيف فحسب، بل صاحبها أيضاً اجراءات هادفة الى اقامة المركزية على أسس متمسكة بالنزعة القومية التركية المتعصبة. وكان ذلك عاملاً آخر في استشارة الوعي القومي العربي. ان التغلغل الأوروبي أوضح للعرب أن العثمانيين فشلوا في مهمة الدفاع عن «الوطن» الاسلامي إزاء الغزاة الأجانب. وكان الحكام الجدد يحتفون دينياً وثقافياً عن العرب. إلا أن الطابع الامبريالي للغزاة الجدد كان أحد وجهي العملة، أما الوجه الآخر فكان يتجسد في ثقافتهم وحضارتهم المتقدمة. ومعنى ذلك أن الغرب «الامبريالي»، بالنسبة الى نخبة من العرب، كان هو أيضاً الغرب المثقف، وإلى حد كبير المصدر الذي ينبغي الرجوع اليه. ومن ناحية أخرى، فإن الأسلحة الفكرية العربية كانت آنذاك عاجزة عن تحدي الثقافة الجديدة أو تمثيلها. وقد أثار هذا التحدي، بين نخبة من العرب محاولة لاعادة النظر في تراثهم الفكري من أجل تجديد استشرافهم الفكري برمتهم. إلا أن مشكلة الحوار الثقافي هذه تعقدت بسبب التأثير الاسلامي الجبار. فالاسلام لم يكن مجرد عقيدة طارئة، بل كان المثقفون والجهاهير على حد سواء مرتبطين بالاسلام ارتباطاً عميقاً. فقد وجدوا فيه كيانهم المهدد وجذورهم الثقافية التاريخية. كان الاسلام بالنسبة لهم آخر مصدر للمناظرة وللغزاء في مجابهتهم للمستمية، واليائسة أحياناً، للغرب المتقدم أبداً. لقد تفاعلت جميع هذه العوامل، لا لتخلق فقط حركة انبعاث فكري عربي، بل لتسبب أيضاً انقسامها الى شطرين متباينين هما: التجديد أو التحديث (Modernization) والتغريب أو محاكاة الغرب (Westernization). فمدرسة التحديث جعلت نقطة انطلاقها من الاسلام، وكان اهتمامها بالثقافة الأوروبية نقدياً وتعديلياً، أما مدرسة التغريب، فهي لم تقتصر على الاعجاب بأوروبا، بل انطلقت أساساً من التراث الأوروبي واستلهمته.

ان جدلية التحدي والاستجابة هذه التي تفاعلت داخل الامبراطورية العثمانية، وكانت لها مظاهرها المتميزة في المنطقة العربية، ارتبطت بنشوء الضباط العرب كقوة سياسية واجتماعية، وتحكمت الى حد كبير في اتجاهاتهم الايديولوجية وحركتهم السياسية.

فمن ناحية أولى، سبقت الاشارة الى أن محاولات الاصلاح التي شهدتها الدولة العثمانية بدأت

(١٨) وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٦٣.

بمحاولة اصلاح الجيش، ولذلك كان من الطبيعي أن تكون المدارس العسكرية هي النواة لاصلاح حال الدولة العثمانية. وبالفعل، مع الاصلاحات العسكرية التي قادها بصفة خاصة السلطان محمود الثاني، وخلفاؤه من بعده، أصبح الجيش أكثر انضباطاً وتحديداً، كما تحسنت ظروف النظام والأمن العام في الدولة. ويلاحظ هنا أن المنافع التعليمية التابعة من المؤسسة العسكرية، وغيرها من المدارس بالطبع، شارك أبناء الولايات العربية في الاستفادة منها. فقد أتيح لهم الحصول على أكثر أشكال التعليم تطوراً آنذاك سواء في المدارس العسكرية في الأستانة حيث كان للعسكريين البروسيين دور كبير فيها، أو في الدورات التدريبية التي حضرها البعض منهم في المدارس العسكرية الألمانية وشهدوا خلالها مناورات عدة قام بها الجيش الألماني ومنهم على سبيل المثال، جعفر العسكري أول وزير للدفاع في العراق بعد الاستقلال^(١٩). وأساس ذلك أن التعليم العسكري كان انضج أنواع التعليم وأكثره صلاحية وتطوراً في الدولة العثمانية. وكانت هذه الميزة تضاف الى رصيد الضباط العرب بالمقارنة مع غيرهم من فئات النخبة المدنية.

ومن ناحية ثانية، يلاحظ أن الكليات العسكرية والمدارس الثانوية العسكرية العثمانية كانت أكثر فائدة لشعوب الولايات العربية، وخصوصاً الولايات البعيدة، من المؤسسات المدنية. نظراً لأن أنظمة الجيش العثماني والمعاهد العسكرية هيأت فرصة ذهبية للطلاب الأقل ثراء. فقد كانت هذه المعاهد لا تقتضي رسوماً دراسية، وهي كانت توفر لطلابها لا الإقامة والتغذية والكتب والملابس مجاناً فقط، بل كانت تدفع لهم راتباً مقبولاً، وتجهز لهم وسائل الراحة، وتقدمهم بمراكز ذات رواتب جيدة في الجيش العثماني بعد تخرجهم، فضلاً عما يوفره ذلك من مكانة اجتماعية جيدة. لقد كان في مقدور أبناء العائلات الغنية فقط في سوريا الطبيعية وخصوصاً في العراق البعيد، توفير تكلفة الدراسة في المعاهد المدنية العليا في استنبول، بينما تدفق أبناء الطبقات الوسطى والدنيا على المعاهد العسكرية المجانية. ويفسر ذلك لماذا جاء عدد كبير نسبياً من خريجي المعاهد العسكرية العثمانية من العراق، وبعضهم مثل محمود شوكت باشا، لعب دوراً مهماً في تنظيم «تركيا الفتاة»، كما قام آخرون مثل نوري السعيد وجعفر العسكري بدور مهم في الثورة العربية الكبرى، وأصبح لهم - فيما بعد - مركز مؤثر في الحياة السياسية العراقية. إن شعبية المعاهد العسكرية على المعاهد المدنية تفسر أيضاً لماذا كان هناك عدد محدود من خريجي الجامعات المدنية في العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. ذلك أن التوسع المحدود للمدارس في العراق، في أواخر القرن التاسع عشر، شجع بعض الطلاب الطموحين على مواصلة التعليم في الخارج كأفضل وسيلة للحصول على مراكز ذات نفوذ في الهيئة الاجتماعية. كما فضلت الأسر الغنية والمتنورة إرسال أولادها الى الخارج للحصول على تعليم أعلى^(٢٠).

(١٩) محمد عبد الرحمن بروج، عزيز المصري والحركة العربية، ١٩٠٨ - ١٩١٦ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٩)، ص ١٣ - ١٤.
(٢٠) نظمي، للمصدر نفسه، ص ١٣٧. انظر أيضاً:

Haddad, *Revolutions and Military Rule in the Middle East*, p. 79.

ومن ناحية ثالثة، يلاحظ أن معظم الضباط العرب تعلم في الجيش العثماني خلال الفترة ما بين ١٨٨٠ - ١٩١٤. وكان هذا الجيش آنذاك مركزاً لنشاط ومكائد الاتحاديين التي تمخضت فيها بعد عن سلسلة من الانقلابات العسكرية (١٩٠٨ - ١٩١٤). وقد شارك الضباط العرب، باعتبارهم مواطنين عثمانيين، في هذا النشاط الثوري، كما انخرطوا في التنظيمات السرية التي شكلت لمقاومة الاستبداد، حيث قاموا بلور بارز من خلال «جمعية الاتحاد والترقي» في ثوري ١٩٠٨، ١٩٠٩. وعلى سبيل المثال، فقد وصف كمال أتاتورك كلية الأركان آنذاك بأنها كانت واحدة من المراكز الرئيسية للمعارضة السرية ضد الحكم الحميدي القائم على الاستبداد. ومن المعروف أن عزيز علي المصري وياسين الهاشمي كانا زملاء له في الدراسة في تلك الكلية^(٣١) التي دخلها غيرهم من الضباط العرب. كذلك فقد انضم عدد كبير من الضباط العرب إلى جمعية الاتحاد والترقي وكان في مقدمتهم محمود شوكت باشا وهو من كبار الضباط في الجيش العثماني إضافة إلى عزيز علي المصري، وياسين الهاشمي، وسليم الجزائري وغيرهم. ومن المعروف أنه عندما شرع السلطان عبد الحميد في اجهاض ثورة ١٩٠٨ وعمد إلى البطش بجمعية الاتحاد والترقي كان محمود شوكت باشا هو الذي قاد الهجوم على الأستانة وأعلن خلع السلطان عبد الحميد وتولية أخيه السلطان محمد رشاد في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٠٩^(٣٢).

ومن ناحية رابعة، يلاحظ أن الضباط العرب في تركيا أصبحوا يشعرون بكيانهم وتضامتهم القوميون، فخلال عيشهم في مجتمع غير عربي، يعكس بعض نزعات القومية التركية، كان لابد من أن يشعر هؤلاء الضباط بعروبتهم ويسخطوا على السيطرة التركية وخصوصاً بعد تصاعد سياسات التتريك. وفضلاً عن ذلك فقد كانت الأستانة تعج بغيرهم من العرب الذين كانوا نشطين في جمعياتهم العلنية الخاصة ومنظمتهم السرية. وقد تأثر الضباط العرب بهذه الفعاليات، وانضموا إليها، وقادوها فيما بعد. فمع مطلع القرن العشرين وخصوصاً بعد ثورة ١٩٠٨ بدأ الضباط العرب، وطلاب المعاهد العسكرية العرب في الأستانة، في الانغماس في النشاط السياسي، واتبعوا خطى زملائهم من القوميون العرب.

ولذلك يمكن القول إن الاتحاديين ساعدوا على تغيير مجرى التاريخ في الجزء الآسيوي من الوطن العربي، فلهم محاولات «تتريك» الامبراطورية، أو بعبارة أدق «مركزية» ادارتها، أثاروا النزعات الاستقلالية والقومية. ومحاولتهم انزال السياسة من «السماء» إلى عالم الجماهير، حركوا تنظيمات ونزعات سياسية لم يستطيعوا احتواءها، وبعلاهم عن برامج اصلاحية، انعشوا آمالاً لم يستطيعوا تحقيقها في الواقع. وإن كانت جنود القومية العربية قائمة قبل مجيء الاتحاديين إلى الحكم بزمان طويل، فمن المؤكد أن السياسات التي سار عليها الاتحاديون قد نشطت نمو هذه القومية، إلا أن هذا النمو لم يتطور إلى حد المطالبة بالاستقلال التام عن الامبراطورية العثمانية في البداية. ففضلاً

(٣١) برج، المصدر نفسه، ص ١٤.

(٣٢) محمود كاشل، القانون الدولي العربي (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٥)، ص ١٨١ - ١٨٢.

عن الظروف الاجتماعية - الاقتصادية، يبدو أن وحدة الدين - مع الأتراك - والخوف من النوايا الغربية، والعجز العسكري، كانت أسباباً وجيهة لعزوف عدد من القوميين العرب، من العسكريين والمدنيين، عن تبني فكرة الانفصال عن الامبراطورية^(٩٠).

ويلاحظ أن هذه الاتجاهات السياسية التي كانت قائمة في صفوف الضباط العرب كانت تتدعم بعمليات التنشئة السياسية التي كان مصدرها التعليم جنباً إلى جنب مع دور رجال الفكر فضلاً عن خبرات الحركة السياسية الفعلية، وهو ما دعمت من مفعوله الخلفية الاجتماعية والثقافية للضباط.

فعل مبييل المشال أشار أكرم ديري الضابط السوري ووزير الاقتصاد والعمل أثناء الوحدة المصرية السورية، إلى أن عقلية الضباط تأثرت بالوحدة تاريخياً منذ نضالهم ضد الامبراطورية العثمانية ومنذ حفظوا في التعليم الابتدائي هذه الأبيات من الشعر عن ظهر قلب.

بلاد العرب أوطاني من الشام لبيداني
ومن مصر ألى من إلى نجد قنطان^(٩١)

كذلك قال جمال عبد الناصر: «لقد ظلت مرة أحاول أن أفهم عبارة كثيراً ما هتفت بها طفلاً صغيراً، حينما كنت أرى الطائرات في السماء. لقد كنت أصبح: يا ربنا يا عزيز. . . داهية تأخذ الانجليز. . . ولقد اكتشفت فيما بعد أننا ورننا هذه العبارة عن أجدادنا على عهد المماليك، ولم تكن يومها منصبة على الانجليز وإنما حورناها نحن أو حورتها الرواسب الكائنة فينا والتي لم تتغير وإن تغير اسم الظالم، فقد كان أجدادنا يقولون: يارب يامتجلى أهلك العثماني»^(٩٢).

وقد خلص خلدوري في تحليله للعلاقة بين التنشئة القومية والخلفية الاجتماعية للضباط إلى أن التعليم الابتدائي والعالي كان ينطوي على اشاعة الروح القومية وغرس مفاهيم وقيم الولاء القومي وتعميقها. وإن كثيراً من خريجي المدارس العليا، تحركهم الدوافع الوطنية وأيضاً الطموح الشخصي، عمدوا إلى الالتحاق بكلية الحقوق أو بالكلية العسكرية، على أساس أن امتحان القانون أو الخدمة العسكرية يشكل أساساً صلباً للصعود إلى المراكز الحكومية العليا. وفضلاً عن ذلك فقد عمد عدد من المدرسين والمحامين، نظراً لعدم رضاهم عن مهنتهم أو اعتقادهم أن طموحهم يمكن أن يتحقق بشكل أفضل في الجيش، إلى الالتحاق بالكلية العسكرية واستكمال حياتهم المهنية في الخدمة العسكرية^(٩٣). ويبدو أن هذه الظاهرة هي أكثر وضوحاً وأوسع انتشاراً في

(٩٢) نظامي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، ص ٩٠.

٩١.

(٩٤) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ص ٥ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤ - ١٩٧٨)، ج ٣: عبد الناصر والعرب، ص ٤٩.

(٩٥) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٥٣)، ج ٢.

Majid Khadduri, «The Role of the Military in Middle East Politics», *American Political Science Review*, vol. 47, no. 2 (June 1953), p. 517.

العراق ومصر وسوريا. ففي مصر مثلاً كان محمد نجيب حامياً قبل أن يمتحن الخدمة العسكرية. وفي العراق كان أحمد حسن البكر مدرساً في مقتل عمره. وفي سوريا كان محمد أمين الحافظ قد اشتغل بالتعليم أيضاً في أوائل حياته^(٢٧).

وفضلاً عما تقدم يلاحظ خدوري أيضاً أن التوعية القومية تواصلت في الكليات العسكرية على الرغم من أن التدريب العسكري يفترض النظام والانضباط، وأن المهنة العسكرية تتطلب عزلة الجيش عن السياسة، ويتضح مفعول هذه التوعية عادة في الدور الفعال الذي يلعبه الضباط في تقرير الشؤون القومية. ولعل من أفضل الأمثلة على ذلك حالة تمرد الأتوريين في العراق عام ١٩٣٣. لقد تحرك الضباط لقمع ذلك التمرد ليس فقط نزولاً عند مقتضيات الالتزام بالأوامر العسكرية، وإنما أيضاً انطلاقاً من تصوراتهم الخاصة حول هذه القضية، فهم بناء على هذه التصورات قرروا حل المشكلة بطريقة تتوافق مع وعيهم القومي. كذلك فإن حرب فلسطين تعتبر مثلاً آخر في هذا السياق. إن أفكار وتصورات الضباط كانت تختلف في نواح كثيرة، كما أصبح معلوماً اليوم، عن أفكار وتصورات النخبة السياسية الحاكمة. إن السياسيين لم يعمدوا فقط الى تجاهل نصيحة العسكريين حول القضايا الفنية المحضة، وإنما اختلف العسكريون أيضاً مع حكوماتهم حول ادارة الحرب واستمراريتها^(٢٨).

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن هذه التوجهات السياسية ارتبطت أيضاً بالخلفية الاجتماعية والثقافية للضباط. وفي هذا السياق يمكن القول بخصوص الضباط القوميين العرب الذين حصلوا على التعليم والتدريب السياسي في الخارج خلال تلك المرحلة المبكرة، أن أغليبيتهم الساحقة كانت، من وجهة النظر القومية، عربية، ومسلمة من اتباع «الملذهب السني» خصوصاً، ومن وجهة النظر الاجتماعية، منحدرة من خلفيات متواضعة وقد اختارت العمل في الجيش. أما من وجهة النظر الثقافية، فقد كان ثمة أكثر من عامل واحد وراء تسييس الضباط العرب. فقد نشأوا على تقليد اسلامي لايركز على أهمية الفصل بين الوظائف العسكرية والمدنية. وفضلاً عن ذلك فإن معظمهم قد تعلم في الجيش العثماني ما بين ١٨٨٠ - ١٩١٤ بكل ما انطوى عليه ذلك من خبرة سياسية. وليس من الصعب ايضاح الأسباب لهذه الخصائص المشتركة، فإن سياسة التمييز العثماني تفسر الغياب الواضح لليهود والمسيحيين وغيرهم وخصوصاً الشيعة من صفوف القوات المسلحة. كما أن المنشأ الاجتماعي المتواضع واختيار السلك العسكري هما وجهان لعملة واحدة. ولا شك أن أفضل دليل على ذلك، وهي من أهم نتائج في الوقت نفسه، زيادة عدد الضباط العراقيين عن الضباط القادمين من سوريا الكبرى. فقد كان العراقيون، بالمقارنة مع السوريين، خلال هذه المرحلة، فقراء سواء في التعليم أو في الدخل. وكان السلك العسكري، ذاتياً وموضوعياً، هو الخيار الوحيد الممكن لارضاء مطامعهم.

(٢٧) فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة النخاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١ (بغداد:

الدار العربية، ١٩٧٩)، هلمش (٣٠)، ص ٩٣.

Khadduri, Ibid., pp. 517-518.

(٢٨)

ويلاحظ أن هؤلاء الضباط، عند اكمالهم دراساتهم وتعيينهم في السلك العسكري، كانوا منفصلون عن قاعدتهم الاجتماعية الأصلية ويدخلون تشكيلة اجتماعية جديدة. ومع ذلك، فقد استمرت هذه الفئة الجديدة تختلف عن الأقسام الأخرى من الطبقة المتوسطة في ناحيتين مهمتين على الأقل: (١) أن أعضائها كانوا من غير ذوي الملكيات ومعتمدين كلياً على رواتبهم، (٢) أنهم كانوا ملتزمين بالثقافة والتقاليد العسكرية^(٢٩).

(٢٩) نظمي، الجلود السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستطلاعية) في العراق، ص ١٣٩.

الفصل الثالث

الضباط العرب والقومية العربية

لقد ردد المؤرخون كثيراً تعبير «انبعاث» القومية العربية أو «يقظة» القومية العربية في أواخر العهد العثماني. إن هذا الترداد لا يعني انعدام المشاعر القومية العربية طوال العهد العثماني وما سبقه من عهود عربية، كالعهد الأيوبي أو عهد المماليك. وبمعبر آخر، إن العرب لم ينسوا في يوم من الأيام أنهم عرب، إلا أن عروبهم لم تكن تقودهم إلى الاستقلالية السياسية والفكرية وإعادة بناء الدولة العربية، وذلك بسبب طبيعة الرابطة الإسلامية التي جمعتهم مع العثمانيين، من ناحية، وبسبب حرص الحكام العثمانيين على هذه الرابطة وعدم اثارهم للنعرات القومية، من ناحية أخرى.

لقد انصرف مفهوم «انبعاث» أو «يقظة» القومية العربية، في الواقع والأصل، إلى اللغة العربية التي كانت مهمة إلى حد بعيد لقرون عدة. لقد جرى إيقاظ اللغة العربية والتراث الأدبي العربي منذ منتصف القرن التاسع عشر. وأدت هذه اليقظة الثقافية إلى إعادة الأجداد العربية الغابرة إلى الأذهان، وبناء الشخصية العربية على أسس جديدة.

وتطورت الفكرة العربية في أواخر القرن الماضي من المشاعر الحماسية، إلى المطالبة باصلاح الحكم وإلى تحقيق المساواة مع الأتراك، ثم إلى المطالبة بالاستقلال الذاتي والحكم اللامركزي وهذا ما نادى به الجمعيات والمنظمات السياسية بعد زوال حكم السلطان عبد الحميد، وأخيراً كان هدف الثورة العربية الكبرى هو الاستقلال التام للبلاد العربية.

ويلاحظ أن القرن التاسع عشر شهد مجموعة من الأسباب أدى تفاعلها إلى دفع تلك اليقظة وبلورة فكرة قومي عربي، ومن ثم تحريك تلك التطورات السياسية، وفي مقدمتها ثلاثة أسباب: أولاً - تمهدي الضعف الداخلي فضلاً عن شيوع التخلف في الوطن العربي التابع للدولة العثمانية، وثانياً - تمهدي الاستعمار الغربي وبداية ظهور التحدي الصهيوني كجزء من هذا الاستعمار، وثالثها - تمهدي حركة القومية التركية في الدولة العثمانية التي ظهرت مع انتشار حركة القوميات في أوروبا.

لقد عمد الباحثون الغربيون وبعض الباحثين العرب إلى معالجة تطور المفهوم القومي عند العرب على نحو يغلّب عليه الطابع الفكري والسياسي البحث، من دون أن يرتبط ذلك المفهوم بالواقع

العربي الاجتماعي والاقتصادي الذي نشأ عن وقوع الوطن العربي في برائن الاطماع التوسعية الاستراتيجية والاقتصادية للغرب في أواخر القرن التاسع عشر. ولهذا فقد برز اتجاهان غالبان لتحليل الظاهرة أولهما - يرى القومية العربية امتداداً طبعياً لأثر الفكر الغربي في عصر سيطرت فيه أوروبا تدريجياً على الامبراطورية العثمانية والاقاليم العربية التابعة لها. والثاني - ينظر الى القومية العربية على أنها ردة فعل فكرية وسياسية تطورت على يد بعض المفكرين العرب ونتيجة الغزو الاستعماري. وحاول كل من هذين الاتجاهين، بمنهج انتقائي، أن يركز على بعض الاحداث والأفراد للدلالة على صدق مقولته.

ان ما يشترك به هذان الاتجاهان في تحليل نشوء الفكر القومي العربي وتطوره يمكن إجماله فيما يلي: (١) انهما يعتبران نتاج فكر أوروبي تبناه المفكرون العرب لواحد من سببين، إما إعجاباً بالثقافة الغربية الممتنة، أو تلبية لضرورات سياسية واجهها مجتمعهم، من دون أن يدركوا في كلا الحالتين كنه هذه الثقافة ومدى مواءمتها لحياتهم السياسية. (٢) ان المجتمع العربي بثقافته الاسلامية كان يعاني أزمة حادة في مرحلة التفوق الأوروبي جعلته يعيش عزقاً مشتبكاً وبالتالي تواقاً لأن يحدد هويته السياسية، بعد أن اضمحلت هويته الاسلامية. وهذا أصبح البحث عن الهوية ضرورة سيكولوجية للمجتمعات العربية في مرحلة اعادة تنظيمها بعد سقوط الدولة العثمانية. (٣) إلا أن الأهم من ذلك والذي كثيراً ما يشير اليه المستشرقون، هو أنه قد يكون العرب ببنيتهم لمفهوم ذي أصول أوروبية وقع اختيارهم على هوية لا يملكون مقوماتها في مجتمعهم. بل إن الأدهى من ذلك أن يكون المفكرون العرب، والنخبة المثقفة في الوطن العربي، قد وقعوا في أزمة ثقة بالنفس. فهم من ناحية لم يتمكنوا من الاستغناء بشكل قاطع ونهائي عن مفاهيمهم التقليدية القديمة، واستمروا يلهثون، من ناحية أخرى، وراء الفكر الغربي، يستهلكون انتاجه من دون فائدة تذكر. وأخيراً، انه لمن الواضح أن كلا التفسيرين لظاهرة نشوء الدعوة للوحدة العربية اتخذ جرياً للدراسة ينطلق من الزاوية السياسية والفكرية، وكان الفكر والسياسة عاملان منفصلان عن باقي جوانب حياة المجتمع، بل كأن لهما حياتهما المنفصلة عنه^(١).

ولذلك تبني هذه الدراسة عدداً من النتائج التي انتهت اليها بعض الأبحاث العربية في هذا المجال، والتي خلصت الى أن الأمة العربية تكونت في التاريخ بعد تطور اجتماعي وفكري طويل، وأن شعورها بهويتها وعيها لذاتها يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بهذا التكوين - من ناحية، وأن الوعي العربي الحديث في الاتجاه القومي لم يكن تقليداً لقومية أو أخرى، بل أنه تين للهوية العربية، وامتداد للوعي العربي في التاريخ بعد أن تأثر بالآراء الحديثة في العصر الحديث - من ناحية ثانية، وأن هذا الوعي العربي الحديث بأشكاله يقترن ببدايات اليقظة العربية، وأنه هدف الى التماسك بالعرب والى تأكيد وحدة الأمة العربية واستعادة دورها التاريخي ورفض التبعية، كما أنه رأى العروبة وثيقة

(١) ولید قزما، «فكرة الوحدة العربية في مطلع القرن العشرين»، المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٤ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨)، ص ١٢ - ١٣.

الارتباط بالاسلام، كل ذلك في مواجهة أخطار خارجية وتحديات داخلية مترابطة - من ناحية ثالثة^(١).

لقد مثلت القومية العربية في جذورها الأولى نزعة الكيان العربي للتميز عن الكيان العثماني، وإن تباينت في أشكال التعبير عن ذلك التميز الذي كان يمثل، بكل الأحوال، بقطة الوجدان والشعور الخاص بالذات. وقد كانت عوامل ذلك التفاعل الذي أدى الى ظهور هذا الشعور، عربية داخلية في أساسها ولم تكن مستوردة من الخارج، أي أن التفاعل الاجتماعي والقومي داخل المجتمع العربي هو الذي أنتجها ولم تأت عن طريق البحث المجرد، أي أدوات القياس والمقارنة والاقتراس من الأمم الأخرى. إن القول بهذا الرأي لا يخرج من الحساب عوامل التأثير بما يحدث في العالم، أي أنه لا ينفي أثر المحيط الخارجي الذي هو سنة التطور التاريخي. إلا أن ذلك شيء والقول بأن فكرة القومية العربية فكرة مستوردة من الغرب شيء آخر يختلف تماماً.

لقد برز هذا الجدال القومي الفكري على يد مجموعة من المفكرين العرب أحلوا يمارسون ضغطاً فكرياً وسياسياً عظيم الفعالية. وكان من أبرز عناصر هذه النخبة المثقفة اعلام النهضة العربية في مطلع القرن العشرين، من أمثال عبدالرحمن الكواكبي والشيخ رشيد رضا وعدد لا يستهان به من رجال بلاد الشام الذين شاركوا في الدعوة الى الثورة العربية الكبرى أثناء الحرب العالمية الأولى.

وحين نرجع الى الأصول الاجتماعية والسياسية لهذه النخبة نجد أن معظم أفرادها كانوا ينتمون الى «طبقة الأعيان» ملك الأراضي الكبار المقيمين في المدن، أو الى أقرانهم ممن عملوا في الادارة العثمانية وتبوأوا مراكز ادارية وسياسية وعسكرية مهمة في الولايات العثمانية أو في تركيا ابان حكم السلطان عبدالحميد والاتحاديين من بعده. ولم يكن بروز هذه الفئة على المسرح السياسي حدثاً مفاجئاً، وإنما حصل نتيجة تطور تدريجي في بنية المجتمعات العربية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فالملاحظ أنه على أثر ارتباط الامبراطورية العثمانية بالرأسمالية الغربية وتوالي الحروب المحلية والخارجية التي تعرضت لها، اضطرت الدولة العثمانية الى أن تضاعف جهودها لتحديث الادارة وجباية الضرائب بصورة أكثر فعالية. وذلك لكي توفر لنفسها الامكانيات المادية التي تساعد على تحمل أعباء العصر ولتواجه الضغوط العسكرية التي تهددها^(٢).

كانت أهم نتائج هذه الاصلاحات أن تكونت في ولاية الامبراطورية طبقة صاعدة من الملاك الكبار عرفوا بالأعيان. إن طبقة الأعيان هذه، باكتسابها قاعدة اقتصادية آمنة، انطلقت لتحقيق مكاسب سياسية على حساب السلطة المركزية. وبهذا نشأ تحالف بينها وبين العناصر الاصلاحية الليبرالية في الامبراطورية، فانبرى عدد من أبنائها للمطالبة بتمثيلها في مؤسسات الدولة. وبالفكر الذي حاول فيه السلطان عبدالحميد تركيز خيوط السلطة في يده ازداد طموح أعيان العرب

(٢) بخصوص هذه النتائج، انظر: عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

(٣) قزينا، المصدر نفسه، ص ١٥.

السياسي، حتى وصلت مطالبهم الى مستوى الجهر بالدعوة إلى الحكم الذاتي واللامركزية السياسية والادارية في الولايات العربية ضمن نطاق الامبراطورية العثمانية^(٤).

إن معظم الدراسات الحديثة للعلاقات العربية - التركية تشير إلى أن الأقاليم العربية في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي. ولكن محاولة السلطة المركزية إعادة تنظيم هذه العلاقة فيما بعد بشكل يؤدي إلى فقدان هذه الاستقلالية وهيمنة العنصر التركي في أنحاء الامبراطورية، أدى إلى مواجهة بين سكان الولايات العربية وقياداتهم المتمثلة بالعائلات الكبيرة ومشايخ العشائر وبين إدارة الدولة المركزية. ولا شك بأن هذا التناقض كان في طبيعة الاجراءات التي اتخذت خلال تلك الفترة. فنحن هنا أمام ظاهرة جدلية، إذ أن السلطة المركزية في محاولتها تحصيل عائدات مالية أكبر لاصلاح الادارة والجيش وتحديثها، أفرزت مجموعة من الاجراءات الاقتصادية والادارية كان من نتائجها تثبيت القاعدة الاقتصادية لطبقة الأعيان وتقوية مراكزهم السياسية في الاقاليم. وبيت القصيد هنا أنه في حين اتخذت هذه الاجراءات لتشديد قبضة الدولة على الولايات، كانت النتيجة عكسية، إذ بدلاً من أن تستجيب الأقاليم لسلطة المركز، أصبح المركز نفسه في بعض الأحيان أسيراً لمطالب الولايات^(٥).

وحين استلمت جمعية «تركيا الفتاة» والاتحاديون مقاليد السلطة عام ١٩٠٨، أخذت تطبق بقسوة وشدة سياسة المركزية، متخطية بذلك الحقوق التاريخية المكتسبة لشعوب الولايات العربية. كما أخذت السلطة المركزية منذ ذلك الحين تروج لفكرة التفوق التركي على حساب القوميات الأخرى. وكان لهذا التحول السياسي والفكري الخطير أثر في تراكم عوامل الفجوة بين أبناء الأقاليم العربية - من ناحية، والعنصر التركي - من ناحية أخرى، كما أنه شجع أعيان العرب والعاملين منهم في الادارة العثمانية على أن يفكروا باتخاذ اجراءات تكفل لهم حقوقهم الاجتماعية والسياسية على نطاق واسع. وهكذا بدأت تشكل من هذه الفئة المتنفذة وأبنائها من الشباب المثقف وبعض الموظفين العرب في الادارة والجيش، جمعيات سرية وعلمية، تعمل وتدارس الأوضاع من كل جوانبها، وبخاصة علاقة ولاياتهم بالدولة المركزية.

إن هذه الخلفية التاريخية ضرورية لفهم حقيقة الدور السياسي والفكري الذي لعبه «المثقفون»، بمختلف قطاعاتهم وفئاتهم، في المشرق العربي في مطلع القرن العشرين. وسيوضح مما يلي أن «الضباط العرب» في الآستانة كان لهم «وضع خاص»، بحكم أنهم كانوا في مقدمة الفئات التي كانت تتعرض لمخاطر سياسة المركزية والترتك، ولذلك فقد كان لهم «دور خاص» في هذه الحركة القومية العربية الناشئة. فقد كان «الضباط العرب»، وكبار الموظفين العرب في الآستانة، أول من لفحتهم الرياح التركية العنصرية الساخنة. فهبوا يبتكلون - ولأول مرة - باسم «العرب»،

(٤) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٦. انظر أيضاً:

Zeine N. Zeine, *Arab-Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism* (Beirut: Khayat, 1958), p. 12.

وما كان انقضي على اعلان الدستور العثماني الجديد عام ١٩٠٨ سوى بضعة أسابيع. ومن هنا كانت تختلط في الدوافع الأولى لحركتهم الاعتبارات العامة بالاعتبارات الخاصة، فمن الناحية العامة، كانت تحركهم الرغبة في الدفاع عن بني قومهم والوقاية من خطط الاتحاد والترقي، أما من الناحية الخاصة، فقد كانت تحركهم الدوافع المهنية والرغبة في الحفاظ على مراكزهم الوظيفية وعلى مناصبهم.

ويلاحظ أن حركة الضباط العرب عبر «الحدود» كانت تتميز بالنزعة القومية وحتى بعد التجزئة الرسمية، نظراً لضعف هيكل «الدول القطرية» ومؤسساتها، ولعدم تبلور مفاهيم السيادة والولاء الوطني، فضلاً عن عدم رسوخ الحدود القطرية وترسيخ معنى التجزئة. ولقد استمرت هذه المرحلة حتى دخول «الجيش القطرية» العربية حرب فلسطين، التي تمثل نهاية مرحلة تاريخية أو نهاية تاريخية لمرحلة الضباط القوميين وهم يتحركون بعيداً عن مؤسساتهم، من خلال منظمات سرية وعلمية، عسكرية ومختلطة، أو بأشخاصهم. أما المرحلة الجديدة، التي بدأت ملاحظتها تشكل بانقلاب بكر صدقي في العراق عام ١٩٣٦، فقد شهدت تحرك الجيوش وطور التدخل العسكري من أجل الاستيلاء على السلطة. ومعنى ذلك أنه يمكن التمييز بين مرحلتين متمايزتين ومتداخلتين في الوقت نفسه. اولاهما شهدت حركة الضباط القوميين، وثانيتهما شهدت حركة الجيوش القطرية. ومن المهم هنا ان نلاحظ ان المرحلة الاولى كان لها دور مهم في عملية التنشئة السياسية للضباط الذين تحركوا بمؤسساتهم العسكرية في المرحلة المعاصرة من أجل الاستيلاء على السلطة وتوجيه عمليات التغير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في اقطارهم.

وسيتضح من استعراض دور الضباط القوميين في العراق منذ استقلاله، انه كان يمثل امتداداً للمرحلة الاولى، على الرغم من انه اتخذ شكل الانقلاب العسكري في بعض اطواره، نظراً لأن. مفعول التجزئة وحقيقتها لم يكوناً ظهراً بعد في ظل وجود الاحتلال الاجنبي، وحيث كان هناك تصور مبسط يربط الاستقلال تلقائية بالوحدة. ولذلك فان هذه المرحلة الاولى تنتهي عملياً وموضوعياً بانتهاء حرب فلسطين، وبعدها بدأت مرحلة جديدة متميزة نوعياً بالنسبة الى دور المؤسسات العسكرية العربية. فالجيوش العربية التي تحركت صوب فلسطين اكتشفت ان المعركة الحقيقية تكمن في عواصمها القطرية. وبالتالي عادت الى تلك العواصم وهي تحمل ليس فقط مرارة الهزيمة وكل احباطها وآثارها، وانما عادت ايضاً وبها رغبة في الشار، وفي التغيير، وفي الثورة. لقد كانت معالم التجزئة اكتملت بالهزيمة، وكانت آثارها وأخطارها اتضحت، ومن هنا دخلت المخططات العربية صفوف الجيوش في أكثر من قطر عربي. ويمكن القول ان «وطنية» الجيش اصبحت مرتبطة بموقفه من التأثير الداخلي وقدرته على المشاركة في تفجير الثورة المطلوبة - من ناحية، وأن «قوميته» اصبحت مرتبطة بموقفه من التجزئة واسرائيل والاستعمار الغربي - من ناحية اخرى، مع الاقرار بالتشابك والتداخل بين هاتين الناحيتين.

وعلى ضوء ما تقدم، سيقسم هذا الفصل الى اربعة اقسام، يختص أولها المتابعة التنظيمات السياسية للضباط العرب، بينما يتناول ثانيها دور الضباط العرب في الثورة العربية الكبرى، اما ثالثها

فيستعرض مشاركة الضباط العرب في معركة استقلال سوريا، وإخيراً يركز رابعها على تجربة الضباط القوميين في العراق في الكفاح من أجل الوحدة العربية، وهي التجربة التي يمكن القول إنها تمثل حال «القومية العربية في بلد واحد».

أولاً: التنظيمات السياسية للضباط العرب

يعتبر بروز الحركة القومية من أكثر التطورات أهمية في التأثير على الضباط العرب. فقد نشأ تيار القومية العربية، كما سبقت الإشارة، تعبيراً عن «سياسة طبقة الأعيان» في مواجهة القومية التركية والتغلغل الأجنبي. وتجسد في هذه المواجهة، التي بلغت ذروتها في الثورة العربية الكبرى، التحالف بين طبقة الأعيان، من ناحية، والضباط العرب، الذين كان الكثيرون منهم من الأعيان أيضاً، من ناحية أخرى.

ومع ذلك يلاحظ أن حركة القومية العربية لم تتخلص من الطابع الديني، الذي أضفاه عليها القادة العرب الذين كافحوا الأتراك المستبدين إلا في مستهل القرن العشرين، وإن مركزها انتقل من نجد إلى سوريا. وسرعان ما أثارت حركات التمرد التي نشبت في عام ١٩٠٥ الاهتمام العام بوضع «المسألة العربية»، منفصلة عن الخلافة وعن الوحدة الإسلامية. وبرز جلياً أن رابطة الوحدة التي بدأت تجمع مختلف الأديان والأقوام في سوريا إنما كانت رابطة لغتهم العربية المشتركة التي بعثت من خلال أدب جديد، ثم رابطة وعي بتراث وتقاليد مجيدة، والافتقار بأن التجديد الاجتماعي ضروري كالتجديد الديني. وكل ذلك «كأن تقليداً تاريخياً متصلاً ساهم في إرساء شعور بين العرب نحو وحدة سياسية ونحو الاستقلال». وقد نظمت المعارضة للطغيان التركي أولاً في القاهرة حيث كان يعيش عدد من السوريين ويسيطرون على الصحافة. وفي القاهرة أسس نجيب عازوري مركزاً للدعوة انتشر فيها بعد في الاقطار العربية الأخرى. وأخذت أهمية القاهرة - على هذا الطريق - تستكمل معاملها مأوى للمواطنين العرب ومقرراً للأزهر، فأطلق عليها ماسينيون، أحد فطاحل المستشرقين، وهو بصدد استعراض تلك الفترة اسم «موطن العروبة الرئيسي في العالم الإسلامي»^(٦). على الرغم من أن القاهرة ذاتها كانت في «واد آخر» بالنسبة إلى هذا التيار القومي الناشئ.

وفي الواقع فإن حركة القومية العربية لم تستكمل شكلها السياسي المحدد والحاسم إلا بعد ثورة «تركيا الفتاة» في عام ١٩٠٨، وعندما خابت آمال الاقطار العربية في تحقيق اتجاهاتها الخاصة في أن تكون وحدة مستقلة في نطاق الامبراطورية العثمانية. وهكذا فعل ضوء السياسات المركزية والعنصرية للقومية التركية، تحلّى العرب عن منهج اللامركزية إلى سياسة التخلص نهائياً من السيادة التركية.

في هذا الاطار السياسي غمت الحركات والجمعيات والتنظيمات العربية التي هدفت إلى الدفاع عن حقوق العرب ومصالحهم وكيانهم المستقل، وعبرت بالتالي عن البوادر الأولى للقومية العربية

(٦) عمود كامل، القانون الدولي العربي (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٥)، ص ١٧٩.

ونشرت افكار العروبة. وعلى الرغم من ان بعضها اتخذ شكل الاعمال الأدبية والثقافية، الا ان بعضها الآخر كان سياسياً محضاً، سرّياً وعلنياً. وكانت بيروت مسرح أولى الجمعيات التي ظهرت في اواخر القرن التاسع عشر، وهي «الجمعية العلمية السورية». لحقتها جمعيات اخرى في بيروت ايضا وفي دمشق مثل «جمعية بيروت السرية» عام ١٨٧٥ التي اتخذت لنفسها نهجاً سياسياً قومياً واضحاً. وجمعية «الشورى» في مصر عام ١٨٨٨. وقامت «الجمعية الوطنية العربية» بباريس عام ١٨٩٥. ومن الجمعيات السياسية القومية التي ظهرت مع اوائل القرن العشرين «رابطة الوطن العربي» التي اسمها نجيب عازوري في باريس عام ١٩٠٤، و«جمعية النهضة العربية» في دمشق عام ١٩٠٦، و«جمعية الاخاء العربي - العثماني» التي تأسست عام ١٩٠٨ بالاستانة وضمّت الجمعيات التالية لها عدداً كبيراً من الضباط العرب. و«المنتدى الادبي» عام ١٩٠٩ في الاستانة. و«الجمعية القحطانية» التي تفرعت عن هذا المنتدى الادبي في العام نفسه (وكانت جمعية سرية تشكلت من الضباط العرب أساساً)، و«جمعية العربية الفتاة» التي تأسست عام ١٩٠٩ ايضاً من الطلاب العرب في باريس (وكانت جمعية سرية) وهي الجمعية التي ساهمت بدور كبير في عقد المؤتمر العربي الاول في باريس عام ١٩١٣. يضاف الى ذلك حزب اللامركزية «العثماني» والذي تأسس في القاهرة عام ١٩١٣ كحزب سياسي علني، و«جمعية العهد» التي تأسست في الاستانة عام ١٩١٣ بعد توقف نشاط «الجمعية القحطانية» وكانت مثلها جمعية سرية وكانت مغلفة على الضباط العرب. وكانت «جمعية العربية الفتاة» و«جمعية العهد» هما ابرز هذه التنظيمات وأكثرها تأثيراً على حركة القومية العربية، على الرغم من انه لم يتم الاتصال والتنسيق بينهما، مع تطابق الاهداف، الا في عام ١٩١٥ وذلك كله بالطبع حتى قيام الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦.

ويمكن القول ان ابرز هذه الجمعيات وخصوصاً تلك المرتبطة بالدور السياسي للضباط العرب في هذه المرحلة، هي: جمعية الاخاء العربي - العثماني، المنتدى الادبي، الجمعية القحطانية، جمعية العربية الفتاة، جمعية العهد. وسنكتفي هنا بالإشارة الى هذه الجمعية الأخيرة.

تعتبر «جمعية العهد» بحق منظمة الضباط العرب. لقد كانت اقوى جمعية عربية عسكرية سرية، وخصوصاً بمقياس نوعية الاعضاء وعددهم، ومقياس امكانية تأثيرها. وقد تأسست هذه الجمعية في الاستانة في ١٨/١٠/١٩١٣ على يد عزيز علي المصري وبعض الضباط العرب الآخرين، معظمهم من أصل عراقي. ويمكن القول ان عزيز علي المصري ساهم ليس فقط في تشكيل وقيادة كتلة الضباط العرب القوميين، أي الذين يؤمنون بالقومية العربية ويسعون من اجل الاستقلال، وانما ايضا في تقديم نموذج ومثل أعلى لكثير من الضباط العرب المعاصرين، وخاصة أولئك الذين سعوا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى التدخل في الشؤون السياسية لمجتمعاتهم وتبع خطاه على طريق القومية العربية. ولذلك فقد خلص عدد من الباحثين الى اعتبار عزيز علي المصري بمثابة «الأب» بالنسبة الى حركة القومية العربية الحديثة^(٧).

(٧) ومنهم على سبيل المثال: جورج انطونيوس، يقطعة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الاسد واحسان عباس، تقديم نبيه امين فارس، ط ٧ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٢)، ص ١٩٥ - ١٩٩، =

لقد كان عزيز علي المصري أحد أركان «جمعية الاتحاد والترقي»، وكان أحد الضباط الذين قادوا الثورة العسكرية عام ١٩٠٨ كما اشترك في الزحف على الاستانة في العام التالي. ولكن انضمامه الى «جمعية الاتحاد والترقي» كان لعاملين، مثله العليا القومية العربية، من ناحية، واخلاصه لمصلحة الدولة العثمانية، من ناحية أخرى. وحين ادرك في الشهور التي تلت الثورة المضادة عام ١٩٠٩ ان سياسة الاتحاديين كانت تعارض العامل الاول، كما كانت تسيء التصرف بالنسبة الى العامل الثاني، اخذ يبحث حوله عن حلفاء له اجدر من الاتحاديين^(٨).

وعلى هذا الطريق أسس عزيز علي المصري «الجمعية القحطانية» - وهي اول جمعية سرية قومية عربية - ببرنامجها المتضمن مملكة ذات تاجين تلتقي فيها الاهداف العربية مع الاخلاص للدولة العثمانية.

وأخيراً أنشأ هذه المنظمة الجديدة «العهد»، وان كان برنامجها يشبه من بعض الوجوه برنامج سابقتها، كما كانت اهدافها هي اهداف «الجمعية القحطانية» نفسها مفرغة بأسلوب عسكري.

ولقد حملت «جمعية العهد» هذا الاسم، كما قال عزيز المصري، لتكون عهداً بين اعضائها وبين الله على خدمة الوطن^(٩). ويذكر د. حسن صعب ان رجال «جمعية العهد» تطلعوا من خلال برنامجهم الى المحافظة على العروبة والاسلام، الاسلام، من خلال الاحتفاظ بالسلطنة والخلافة، والعروبة، من خلال اعلان الاستقلال الذاتي لا الاداري فحسب بل السياسي ايضا للولايات العربية، اذ أرادوا ان تكون للعرب دولة تجسد ذاتيتهم وقوميتهم على ان تكون هذه الدولة في نطاق دولة اكبر هي الدولة العثمانية، أي ان يكونوا دولة فيدرالية تكون واحدة بالنسبة الى العالم الخارجي ولكنها دول علة بالنسبة الى شعوبها. وبذلك تقوم مملكة عربية مستقلة، ويعود الملك العربي قائماً بذاته، ولكن هذه المملكة تبقى متصلة بالتاج العثماني ويسائر الاجزاء العثمانية الاخرى في الشؤون العامة المشتركة^(١٠).

ويشير ذلك الى ان «جمعية العهد» نشطت في المطالبة بالحقوق العربية ودعت الى دولة فيدرالية، يؤلف العرب في اطارها دولتهم الخاصة ذات الحكم الذاتي. ويكشف ذلك عن نقطتين مهمتين: الاولى، السرعة التي كانت تتضح بها المطامح القومية العربية، والثانية، ان القوميين العرب، حتى عشية الحرب العالمية الاولى، لم يطالبوا بالاستقلال التام او بالانفصال عن الامبراطورية العثمانية. الا ان التطور السريع من المطالبة بالحقوق الى اللامركزية فالاتحاد الفيدرالي،

=عجيد خلوري، «عزيز علي المصري وحركة القومية العربية»، أفاق عربية، السنة ٣، العدد ١١ (غوز/ يوليو ١٩٧٨)، ص ٧٤-٨٥.

(٨) انطونيوس، المصدر نفسه، ص ١٩٦.

(٩) محمد عبد الرحمن برج، عزيز المصري والحركة العربية، ١٩٠٨-١٩١٦ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٩)، ص ٨٢.

(١٠) Hassan Saab, *Arab Federalists of the Ottoman Empire* (Amsterdam: Djambatan, 1958), pp. 225 - 255.

كان يعكس وعياً قومياً متنامياً، حيث جاءت الدعوة الى الاستقلال الكلي بعد عام ١٩١٦ .

كان برنامج «جمعية العهد» يتضمن مجموعة من النقاط، وتجلد الاشارة خصوصاً الى ما يلي^(١١):

١ - ان جمعية العهد جمعية سياسية سرية، انشئت في الاستانة، وغايتها السعي للاستقلال الداخلي للبلاد العربية على ان تظل متحدة مع حكومة الاستانة اتحاد المجر مع النمسا.

٢ - ترى جمعية العهد ضرورة بقاء الخلافة الاسلامية وديعة مقدسة بأيدي آل عثمان.

٣ - لما كانت الجمعية تعتقد أن الاستانة رأس الشرق، وان الشرق لا يعيش اذا اقتطعتها دولة اجنبية، فهي تعنى عناية خاصة بالدفاع عنها وتعمل للمحافظة على سلامتها.

٤ - لما كان الترك يؤلفون منذ ٦٠٠ سنة المخافر الاممية للشرق امام الغرب، فعل العرب ان يعملوا للحصول على ما يؤهلهم لأن يكونوا القوة الاحتياطية الصالحة لهذه المخافر.

٥ - على رجال العهد ان يفرغوا قصارى جهدهم في انهاء المزاييا المحمودة وبث الدعوة الى التمسك بالاخلاق الفاضلة فالأمة لا تحتفظ بكيانها السياسي والقومي ما لم تكن مجهزة بالاخلاق الصالحة القومية.

ويتضح مما تقدم ان برنامج «جمعية العهد» كان يعكس ثلاثة اتجاهات سياسية مهمة كانت قائمة في صفوف الضباط العرب في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الاولى مباشرة، وهي نزعتهم القومية العربية، ومشاعرهم الاسلامية والعثمانية، ومناوأتهم للنفوذ الغربي. ولا شك ان الوزن النسبي لهذه الاتجاهات كان يختلف من بلد الى آخر طبقاً لظروفه الداخلية.

لقد انضم غالبية الضباط العرب في الاستانة الى «جمعية العهد»، وكلما مرت الايام اخذ عدد الاعضاء يتزايد، وكان معظمهم من الضباط العراقيين والسوريين والطرابلسيين واليمنيين والفلسطينيين. ثم انشأت لها فروعاً في الشام وحلب وبغداد والموصل والبصرة، وقد تم ذلك كله خلال عام ١٩١٣. اما الاقطار العربية الأخرى كالحجاز وطرابلس الغرب وفلسطين واليمن، فكان للمجموعة فيها اعضاء منتسبون لبث الدعاية حسب المنهج المقرر^(١٢). ولما كان العنصر العراقي اكثر العناصر العربية عدداً في الجيش العثماني، لذلك كانت له قوته في مجالس «جمعية العهد» وفي انشطتها. وكذلك سيقع عليه، ايضا، معظم العنف والقمع الذي استعملته الحكومة العثمانية ضد اعضاء الجمعية.

فعل الرغم من صدق «جمعية العهد» بعلم الرغبة في الانفصال عن الدولة العثمانية، فقد

(١١) احمد عزت الاعظمي، القضية العربية: اسبابها، مقلماها، تطورها وتناجها، ج ٦ (بغداد: مطبعة الشعب، ١٩٣١ - ١٩٣٤)، ج ٤، ص ٥٣.

(١٢) بيرج، عزيز المصري والحركة العربية، ١٩٠٨ - ١٩١٦، ص ٨٨.

حسبت السلطة من البداية لاستقالة عزيز علي المصري من «جمعية الاتحاد والترقي» ثم استقالته من الجيش فور عودته من ليبيا ألف حساب. ويبدو ان السلطات التركية اشتمت روائح «التكسر العسكري» حول عزيز علي المصري، نظراً لخشيتهما من اشتراك الضباط العرب في الاجتماعات التي كان يعقدها في منزله، فأخذت تعد العدة للقضاء على «جمعية العهد»، وغيرها من الجمعيات العربية. ولقد ظنت الحكومة التركية انها باعتقالها لعزيز علي المصري تستطيع ان تقضي على حركة القومية العربية، كما تجسدها تلك الجمعيات السرية. وبالفعل اعتقل عزيز علي المصري في التاسع من شباط/ فبراير ١٩١٤، مما احدث دويماً هائلاً وانتشر الهياج الذي اثاره نبأ اعتقال عزيز علي المصري انتشاراً واسعاً آنذ. ففي القسطنطينية اثار نبأ اعتقاله الدهشة بين العرب هناك ثم تحولت الدهشة الى سخط تمثل في تظاهرات الجماهير في الشوارع. وفي مصر، موطن ميلاده، كان الناس يعربون عن سخطهم بالاحتجاج العام، وتآلفت لجنة يرأسها شيخ الأزهر وطلبت تدخل بريطانيا بالطرق الدبلوماسية. وفي اوائل نيسان/ ابريل عرف الناس ان الحكم صدر سراً بأعدام عزيز علي المصري. وازداد الهياج عنفاً وحملة، وصار الضباط العرب - حيثما يجتمعون - يقسمون ان يثاروا لاعداده بالقتل وسفك الدماء. وفي الخامس عشر من الشهر نفسه، اعلن ان الحكم صدر بالأعدام، غير ان السلطان خففه الى السجن خمسة عشر عاماً مع الاشغال الشاقة. واخيراً، مع استمرار الهياج العام والتدخل البريطاني صدر العفو عن عزيز علي المصري في ١٩١٤/٤/٢١، واطلق سراحه فأبحر في اليوم التالي الى مصر، واستقبل استقبالاً حماسياً عند وصوله. ولقد هزت محاكمته البلاد العربية هزة ربما كانت اعنف واعمق من أية هزة اخرى سببها أي عمل منفرد من اعيال الطغیان التركي، فهزت نفوس الجماهير كما هزت نفوس المفكرين، ولذلك قوت عزم العرب على وجوب نيل حريتهم^(١٣).

ان هذه التطورات التي بدأت باعتقال عزيز علي المصري وانتهت برحيله الى مصر، انعكست على الضباط العرب والحركة العربية في نتيجتين هامتين: اولاهما - ان الرأي العام العربي استشر بسبب الحادث بشكل حاد جداً، وثانيتهما - أن غياب عزيز علي المصري ترك الضباط العرب في بلبله سياسية ونزاع في القيادة في لحظة حاسمة.

وفضلاً عن ذلك، انطلق الاتراك في سلسلة من الاجراءات السياسية القمعية بغية اخضاع الحركة العربية... فما ان نفضوا ايديهم من الحرب البلقانية حتى قرروا البطش بالشباب العرب مبتدئين بالضباط، وكانوا قد اكتشفوا وجود ٣١٥ ضابطاً ينتمون الى جمعية العهد من مجموع الضباط العرب في الستانة البالغ عددهم ٤٩٠ ضابطاً^(١٤). وهكذا كان الضوء الاخضر لسياسة الارهاب ذلك الاجتماع الخاص الذي عقدته حكومة الاتحاد والترقي في دار الوزارة في تاريخ ١٩١٤/١٢/١٤

(١٣) انطونيوس، بقطة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ١٩٥ - ١٩٨ - ١٩٩.

(١٤) امين سعيد، الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، ٣ ج (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٤ - ١٩٣٦)، ج ١، ص ٤٧.

واتخذت فيه قرارات عدة ندرج بعضها نظراً لأهميته:

- ١ - إبعاد الضباط العرب من العاصمة الى الولايات التركية البعيدة.
- ٢ - تولية الضباط الأتراك مناصب القيادات العليا في الولايات العربية، والاستغناء بقدر الامكان عن الضباط العرب في المناطق العربية.
- ٣ - تطبيق السياسة العنصرية التركية (التريك) بسرعة اكبر.
- ٤ - مقاومة الحركة الاصلاحية العربية التي بدأت في مؤتمر بيروت ومؤتمر باريس.
- ٥ - إلغاء الاحزاب السياسية العربية كلها، وتأليف شعبة سياسية في وزارة الداخلية تشرف على الشؤون العربية، ومقاومة دعة الانفصال من العرب.
- ٦ - إبعاد القيادات العربية الاصلاحية من العاصمة واستتالة من يمكن استتالته منهم.
- ٧ - تعزيز نفوذ «جمعية الاتحاد والترقي» في الولايات العربية وزيادة عدد اعضائها.

لقد ظلت هذه القرارات سرية ونفذت بالتدريج وبمهارة فائقة، بحيث كاد القوميون العرب الاصلاحيون لا يشعرون بوجودها ويعواقبها، على فاعلية حركتهم التحررية، مع انها كانت تتنافى مع الالتزامات التي قطعتها حكومة الاتحاديين العرب. وعندما دخلت تركيا الحرب الى جانب المانيا وحلفائها بدا الواقع في جوانبه الظاهرة وكأنه متراس الصفوف ومتناسك في ولاء العرب للسلطة القائمة على الرغم مما طرأ على هذا الولاء في الماضي وفي القريب من أزمات حادة كادت تؤدي الى فك اواصر الوحدة والرابطة العثمانية.

ثانياً: دور الضباط العرب في الثورة العربية الكبرى

عادت «جمعية العهد» عشية الحرب العالمية الاولى الى التأكيد على موقفها الاصلي المبني على فكرة الوحدة العثمانية. وعندما تم اللقاء لأول مرة بين «جمعية العهد» و«جمعية العربية الفتاة» عام ١٩١٥، اتضح للجمعيتين ان هناك وحدة في الهدف وفي التفكير ولذلك بدأ تنسيق النشاط بينهما. ولكن بمضي الوقت، واستمرار حكومة الاتحاد والترقي في سياستها المركزية العنصرية، بدأ السعي من أجل الاستقلال العربي الكامل، وهكذا كان اشتراك الضباط العرب في الثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين.

ومن المعروف ان الاتصال والتنسيق بين الجمعيتين قد تحقق من خلال العضوية المشتركة لبعض الاعضاء في الجمعيتين معاً. وتبغني الاشارة في هذا المجال الى الدور البارز الذي قام به الضابط العراقي ياسين الهاشمي بصفة خاصة الذي كان من الاعضاء البارزين في «جمعية العهد» اذ يذكر عزيز علي المصري انه قبل ان يسجن سلم برنامج جمعية العهد الى ياسين الهاشمي. وكان الهاشمي اظهر نشاطاً بارزاً في ميدان التنظيم القومي، عندما نقل الى الموصل عام ١٩١٣، اذ أصبح

مسؤولاً عن فرع «جمعية العهد» في الموصل، الذي كان يعمل على بث الفكر القومي بين ضباط الجيش وبين بعض القيادات المدنية محل الثقة. أما الدور الرئيسي لياسين الهاشمي فهو انه أصبح بعد ذلك حلقة الاتصال بين «جمعية العهد» و«جمعية العربية الفتاة» أثناء الحرب العالمية الاولى. حيث كانت اللجنة العليا لجمعية العربية الفتاة قررت الاتصال به توطئة لادخاله في عداد اعضائها في اوائل شتاء ١٩١٥، وعندما تم ذلك تقرر ان يكون ياسين الهاشمي حلقة الاتصال بين التشكيلات القومية المدنية (الفتاة) والتشكيلات القومية العسكرية (العهد)^(١٥).

ومن المعروف ان الامير فيصل، نجل الشريف حسين، عندما توقف في دمشق في ٢٦ آذار/ مارس عام ١٩١٥، وهو في طريقه الى القسطنطينية انضم الى جمعية العربية الفتاة ثم الى جمعية العهد بعد أن حلف اليمين.

ولقد ابدي فيصل إعجاباً شديداً بتنظيم «جمعية العهد»، التي كان زعمائها يملكون القدرة على اشعال نار الثورة في صفوف الجيش عندما يرغبون في ذلك، لأن العرب كانوا يؤلفون الكثرة الغالبة في الجيش العثماني الموجود في بلاد الشام. وكان قوادهم - ومعظمهم اعضاء في الجمعية - على استعداد تام لتلبية نداء اولئك، كما كانوا على أتم استعداد للزحف مع جنودهم. ولكن هؤلاء الزعماء كانوا يخشون القيام بهذا التحرك خوفاً من أن تحمل سيادة محل السيادة التي يريدون التحرك ضدها^(١٦).

وتنبغي الإشارة بداية الى ان الصراع العربي الذاتي ما بين الدفاع عن الدولة العثمانية، أي تغليب المبدأ الديني، من ناحية، والثورة عليها - أي تغليب المبدأ القومي، من ناحية أخرى، عاش عشرين شهراً هي الفترة الممتدة ما بين دخول تركيا الحرب العالمية الاولى في ١١/١١/١٩١٤، وبين اعلان الثورة العربية الكبرى في ١٠/٦/١٩١٦.

وأدت الحرب العالمية الاولى، مساعدة خاصة لـ «جمعية العهد» بالذات، إذ ان السلطة العثمانية لجأت الى دعوة الشباب المثقف للخدمة العسكرية الالزامية كضباط احتياط، فكان ذلك سبباً مشروعاً لتجمع الضباط العرب والتباحث فيما بينهم والانضمام الى هذه الجمعية، التي كانت على صلة وثيقة في تلك الفترة بجمعية العربية الفتاة، كما سبقنا الإشارة، وذلك بواسطة بعض الضباط الذين كانوا مشتركين بعضوية «العهد» و«العربية الفتاة» معاً.

ولقد تمثلت الخطوات الاولى نحو اعلان الثورة في الاتفاق السري الذي ابرم باسم ميشاق دمشق بين جمعية العهد، وجمعية العربية الفتاة والذي بني اساساً على اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال البلاد العربية (المشرق)، مع عقد معاهدة دفاعية بين بريطانيا العظمى وهذه الدولة العربية المستقلة. وقد شمل المشاق فيما بعد الاتصال بالشريف حسين للاتفاق معه على اعلان الثورة،

(١٥) برج، عزيز المصري والحركة العربية، ١٩٠٨ - ١٩١٦، ص ٨٦ - ٨٧.

(١٦) انطونيوس، بقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ٢٤١ - ٢٤٢.

خصوصاً بعد ان اصبحت الجمعيتان على اطلاع على المفاوضات الدائرة بينه وبين انكلترا، واصبح الامر فيصل الوساطة بين رجال الجمعيتين وبين والده.

وكان بعض زعماء العرب قد وازنوا بين الحكم التركي واستمراره وبين امكانية الاتفاق مع حليف اجنبي قوي يضمن لهم الحرية والاستقلال، مقابل انحيازهم الى صفه والثورة على الدولة العثمانية. فرأى معظمهم أن مصلحة العرب تقتضي اضرام نار الثورة^(١٧).

وعلى الرغم من تغلب هذا الاتجاه، فقد كانت هناك اتجاهات عدة مختلفة تسيطر على المنظمات السياسية العربية العسكرية والمدنية. الا ان الاتجاه نحو الانفصال عن الدولة العثمانية وإنشاء دولة عربية موحدة، استقطب جهود مجموعة كبيرة من المثقفين العرب، كان بينهم عدد كبير من الضباط الذين عملوا في الجمعيات والمنظمات السياسية التي سبقت الاشارة اليها، وذلك بعد ان توافرت الشروط والظروف للقيام بالثورة.

ولقد اسرعت انكلترا الى استئثار هذه الحركة، لأنها كانت تهدف من وراء دعمها لها توسيع حدود امبراطوريتها الاستعمارية. وهكذا استثمرت ارادة احرار العرب في التمرد والاستقلال، فانصلت بالشريف حسين، واستطاعت بواسطته ان تستغل الثورة في نهاية سبيلها لصالحها، منفذة الاهداف التي اتفقت عليها مع فرنسا ورسمتها في اتفاقية «سايكس- بيكو» التي تم التوقيع عليها بين الدولتين في شهر ايار/ مايو ١٩١٦. حيث اقتسمتا بموجبها سوريا والعراق والاردن وفلسطين ولبنان فيما بينهما.

وهكذا تحول كثير من الضباط والجنود العرب في الجيش العثماني الى الجيش العربي بقيادة الشريف حسين او الى صفوف الجيش البريطاني باعتباره جيش الدولة الحليفة، وقد كان لانتقالهم هذا اثر فعال في المعارك الحربية، خصوصاً وان المعلومات التي نقلوها عن خطط الاتراك كانت لها قيمتها. وكان الضباط والجنود العرب في الجيش العثماني ينضمون الى حركة الثورة، مؤمنين بأنهم يناضلون في سبيل تحرير اقطار المشرق العربي من الحكم العثماني ثم اقامة الدولة العربية الموحدة. ولم يكن ليدر في بال احد من هؤلاء المقاتلين الشرفاء في سبيل استقلال وطنهم ان الحلفاء الجدد - أي الانكليز - غادصون كاذبون. وبدورهم كان الانكليز يحاولون جهدهم منع تسرب الاخبار عن معاهدة سايكس- بيكو حتى يتمكنوا، ويتمكن الفرنسيون معهم، من الاستيلاء على المنطقة.

لقد التحق بقوات الثورة عدد كبير من ضباط هيئات اركان الحرب العرب، ومن ضباط مختلف الوحدات وصنوف الاسلحة، ومعظمهم كانوا اعضاء في العهد أو العربية الفتاة أو كليهما. ولم يكن افراد قوات الثورة سوريين وعراقيين وحجازيين فقط، بل كان بينهم أيضاً ٣٠٠ جندي من الجيش المصري مع ضباطهم. وقد ابلوا في المعارك بلاء حسناً عن عقيدة قومية^(١٨)، على الرغم من احتلال الانكليز لمصر.

(١٧) احمد طرين، الوحدة العربية في تاريخ الشرق المعاصر، ١٨٠٠ - ١٩٥٨ (دمشق، ١٩٦٦)، ص ٣٩.

(١٨) مصطفى الشهابي، القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها، عاضرات القناعا على طلبية العهد، ١٩٥٨ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩)، ص ١١٤.

وقد وصلت اول دفعة من الضباط العرب الى الحجاز في تموز/ يوليو عام ١٩١٦، وكان من بينهم نوري السعيد. وفي ٥ ايلول/ سبتمبر عام ١٩١٦ وصل عزيز علي المصري الى الحجاز وعين فوراً رئيساً لأركان حرب جيش الثورة ثم وزيراً للدفاع. ووصلت الدفعة الثانية من الضباط العرب الى الحجاز في كانون الاول/ ديسمبر ١٩١٦، واستمر الضباط العرب في الذهاب الى الحجاز لخدمة الثورة^(١٩).

ان من المهم هنا الاشارة الى ان الاعلان عن الثورة العربية الكبرى قد تم مباشرة بعد شق عقد من القوميين العرب السوريين، بأمر من جمال باشا «السفاح»، الحاكم التركي وأحد قادة الاتحاديين. وبالتالي فاذا وضعنا في الاعتبار دور العداء المتأصل للترك بين الوطنيين السوريين كان من المنطقي ان تستقبل ثورة الحجاز بالترحيب في سوريا وان ينعكس ذلك بالتبعية على سلوك الضباط السوريين. اما في مصر، فقد كان رد الفعل هو الادانة العنيفة حيث اعتبرت الثورة مؤامرة بريطانية لكسر الوحدة الاسلامية، وأصدر علماء الازهر فتوى تدن «الخوة والمرتين الذين يؤيدون صنعة الانكليز الملك حسين بن علي»^(٢٠). اما في العراق، فقد خضع رد الفعل لعوامل متباينة. ولا شك ان العلاقات الوثيقة للثورة مع الحكومة البريطانية كانت في مقدمة العوامل التي ساهمت في اضعاف شعبية الثورة، إضافة الى أن السلوك الاستبدادي لحسين نفسه في توجيه الشؤون السياسية والعسكرية لم يبيء طرازاً مقبولاً في القيادة السياسية، وان البرنامج الهاشمي الذي اتسم بنزعة محافظة، لم يكن مركز جذب للقوميين العرب الشبان.

ان جميع هذه العوامل كانت مسؤولة عن الضعف الاول للثورة في اجتذاب حماسة الوطنيين العراقيين وقد تجل ذلك في التردد الذي ابداه القوميون العراقيون في قبول العرض البريطاني بالانضمام الى الثورة في الحجاز. ومن المهم ان نلاحظ اننا لو تقصينا ظروف الضباط الذين التحقوا بالحركة لوجدنا ان «جميعهم» تقريباً كانوا «أسرى حرب» لدى الانكليز. وكانوا مخبرين بين «التطوع» في خدمة الحجاز، أو البقاء في معسكرات الأسرى البريطانية، أو البطالة. وحق نوري السعيد، الذي اصبح فيما بعد ابرز الدعاة الموالين للانكليز بين «القوميين» العرب آنثذ، قد أبدى في الواقع تردداً ملحوظاً بالرغم من حكم الاعدام الصادر عليه، قبل ان يقرر الانضمام نهائياً الى الثورة الهاشمية. كما ان جعفر العسكري، «الذي حاول ان يوفق بين ميوله الموالية للانكليز ومطامحه القومية العربية، لم ينضم الى الثورة - حيث أصبح قائداً عاماً لقواتها بعيد رحيل عزيز علي المصري الا بعد وقوعه في الاسر بيد القوات البريطانية»^(٢١).

ان مسألة الضباط والجنود النظاميين الذين كانوا في الاسر بيد القوات البريطانية تطرح مثلاً

(١٩) وبيش جمال عمر نظمي، الجلود السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٥٣.

(٢٠) محمد عماد حسين، الانجاسات الوطنية في الادب للعاصر، ٢ ج (بيروت: دار الارشاد، ١٩٧٠)، ج ٢، ص ٣٩.

(٢١) نظمي، المصدر نفسه، ص ١٥١.

اضافياً على سوء نوايا انكلترا. تجاه الثورة - من ناحية، كما انها تشكل مدخلاً أساسياً من مداخل ظاهرة الاختراق الأجنبي لعدد من الجيوش العربية، وهي من أخطر الظواهر التي تستصاحب حركة الجيوش حتى المرحلة المعاصرة من ناحية أخرى.

فقد كان الشريف حسين يأمل في أن يتاح له تأليف جيش نظامي كبير من هؤلاء الأمري، ولكن السلطات البريطانية المختصة لم تبذل جهداً جدياً لتحقيق ذلك، لأنها في الحقيقة كانت تعترض على إنشاء جيش عربي قوي. وعلى سبيل المثال، أبرق نائب الملك في الهند بتاريخ ١٩١٨/٤/٣٠ إلى المندوب السامي في مصر، يشير إلى مخافة سابقة ويقول: «من وقت إلى آخر نلتقي من أسرى الحرب العرب، ومن المدنيين المحتجزين في الهند، عرائض يطلبون فيها السلاح لهم بالحكمة مع الشريف، اننا لا نستطيع أن نضمن حسن نياتهم. هل ترغبون أن نرسل إليكم في مصر أكبر عدد ممكن من يصلحون للخدمة العسكرية كي تقوموا بالتحقق من أمرهم». ولقد رد مدير الاستخبارات العسكرية بقوله: «أنه بما أن حكومة الهند، لا تستطيع ضمان نيات هؤلاء العرب بآية طريقة، فيجب أن لا يرسلوا. اما إذا كان المستطاع معرفة بعض الأفراد الذين يمكن ضمان حسن نياتهم، فيجب إرسالهم»^(٢٢).

لقد بلغت القوات العربية نحو عشرة آلاف جندي، كان معظمهم ومعظم ضباطهم من الشاميين والعراقيين. ولو أخلص الحلفاء لتضاعف عدد أفراد هذا «الجيش النظامي»^(٢٣). ولكن هؤلاء الحلفاء كانوا يخشون أن يستولي «الجيش العربي» على الشام والعراق بعد انتهاء الحرب، فيفسد بذلك عليهم خططهم الاستعمارية. ولذلك لم يساعدوا الثوار إلا بمقدار^(٢٤).

أما بالنسبة إلى ظاهرة الاختراق الأجنبي للجيش العربي، وهي الظاهرة التي سنعود لدراستها تفصيلاً، فنكتفي بالإشارة هنا إلى ثلاث حالات: أولاً - نوري السعيد، أبرز الضباط العرب الذين ربطوا مصيرهم ودورهم بالتعاون مع انكلترا، ووضع خططاته تحت إمرته وإمرة المعسكر الغربي، عموماً، منذ أطلق الانكليز سراحه و«الحقوه» بجيش الثورة العربية في الحجاز عام ١٩١٦ حتى اغتياله على يد قوات الثورة العراقية عام ١٩٥٨. وثانيها - بكر صدقي، قائد أول انقلاب عسكري في العراق وفي الوطن العربي عام ١٩٣٦ في القرن العشرين حيث تشير إحدى الوثائق البريطانية أن «بكر صدقي كان مستخدماً لمدة من الزمن في حدود سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ كوكيل للاستخبارات للقوات العسكرية البريطانية في المنطقة المحايدة التي كانت موجودة بين العراق وتركيا». وتشير وثيقة أخرى إلى «أن بكر صدقي كان قد عين في الجيش العراقي وذلك في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢١، بناء على توصية خاصة من هيئة الأركان العامة البريطانية في بغداد»^(٢٥). أما الثالثة - فهي حالة حسني الزعيم قائد أول انقلاب عسكري في سوريا عام ١٩٤٩، حيث كان بدوره أسير حرب لدى القوات البريطانية، ثم أطلق سراحه للانضمام

(٢٢) «الوثائق البريطانية»، نقلًا عن: مصطفى طلاس، الثورة العربية الكبرى، ط ٣ (بيروت: دار الشؤون، د.ت.)، ص ٣٩١.

(٢٣) الشهابي، القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراسيها، ص ١٦٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٢٥) انظر النص الكامل للوثيقتين في: فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١ (بغداد: الدار العربية، ١٩٧٩)، ص ١٨٤ - ١٨٧.

لقوات الثورة في الحجاز عام ١٩١٦. وفي عام ١٩٢١ التحق بخدمة قوات الاحتلال الفرنسية في سوريا، وظل يخدم قوات فيشي عند اندلاع الحرب العالمية الثانية، حتى قامت القوات الدينيولية مع الجيش البريطاني بمهاجمة تلك القوات عام ١٩٤١، وألقت القبض على الزعيم وسجن حتى عام ١٩٤٤. ثم أطلق سراحه بأمر من الرئيس شكري القوتلي. ومن الامور ذات المغزى ان الضباط الثلاثة لم يكونوا «عرباً» من حيث الأصل، فنوري السعيد كان من اصل تركي أما بكر صدقي وحسيني الزعيم فكانا من أصل كردي.

وعلى ذلك، اذا كان عدد كبير من الضباط العراقيين قد قرروا الانضمام الى الثورة، فمن المهم ان نضع في الاعتبار انهم جميعاً كانوا أسرى، اقنعتهم السلطات البريطانية وبعض زملائهم العرب باستخدام معلوماتهم وخبراتهم العسكرية في خدمة الهاشميين. ولا يعني ذلك أن حافزهم الوحيد كان الحصول على حريتهم. فقد كانت المخاطر التي تنطوي عليها حرب الحجاز، لا سيما اذا اخذنا بعين الاعتبار كونهم ضباطاً عثمانيين سابقين، ذات عواقب كبيرة. وكان العرب الذين ساهموا في تعبئة الضباط العرب هم اناس مثل نوري السعيد، وعبد الشرف الفاروقي، وعلي جودت. وقد كانوا جميعاً ذوي سمعة طيبة بين القوميين العرب آنئذ. وفي هذا السياق تشكلت لجنة من اعضاء جمعية العهد في القاهرة بهدف «أ - تنظيم شبكة تجسس ضد الاتراك بالتعاون مع السلطات العسكرية البريطانية، ب - تجنيد العرب في فلسطين ومعسكرات الأسرى للجيش العربي الشامي»^(٢٦).

ومن المهم الاشارة الى ان الضباط العرب الذين خدموا في الحجاز لم يصبحو موالين للانكليز بصورة تامة، ولم تنطس مطامعهم القومية بفعل تحالفهم الموضوعي مع انكلترا. وعلى سبيل المثال، عندما تأخر اصدار الاوامر لقوات الجيش العربي المتقدمة لاستمرار الزحف شمالاً (نحو معان وبالتالي سوريا) بناء على الخطة التي رسمها الانكليز لابقائهم جنوب معان، كتب قائد الفرقة الاولى العربية مولود غلص وزملاؤه رسالة شديدة اللهجة الى الامير فيصل يقولون فيها: «واننا لم نلتحق بالجيش العربي الا لخدمة القضية العربية وتخليص وطننا من الاتراك، وليس للحصول على رواتب من انكلترا... ولنا نرى سبباً في تأخير زحفنا نحو الشمال اللهم الا النوايا السيئة للانكليز وصنائعهم»^(٢٧).

أما من الناحية العسكرية، فقد انطلقت قوات الثورة من الحجاز متجهة نحو الشمال، وأسهمت مع القوات البريطانية في طرد الجيش العثماني. وفي اول تشرين الاول/ اكتوبر ١٩١٨

F.O., 882/24/SY/19/4.

(٢٦)

نقلًا عن: نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، ص ١٥٣.

(٢٧) محمد امين العمري، تاريخ حرب العراق خلال الحرب العظمى سنة ١٩١٤ - ١٩١٨، ج ٣ (بغداد: المطبعة العربية، ١٩٣٥)، ج ٢، ص ٢٤٤؛ انيس صايغ، الهاشميون والثورة العربية الكبرى (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦)، ص ٩٨؛ سليمان موسى، الحركة العربية: سيرة المرحلة الاولى للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ - ١٩٢٤ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠)، ص ٢٩٦، و

Thomas Edward Lawrence, *Seven Pillars of Wisdom: A Triumph* (Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1969), p. 75.

دخلت القوات العربية دمشق وعلى رأسها الأمير فيصل، حيث أعلن قيام حكومة عربية مستقلة استقلالاً تاماً تشمل البلاد السورية. وهكذا تدفقت على دمشق أفواج الأحرار العرب، وبخاصة من أعضاء جمعيتي العهد والعربية الفتاة، وفي مقدمتهم الضباط العرب من أعضاء هاتين الجمعيتين. ولم يطل عهد سوريا بالاستقلال إذ احتلت الجيوش الفرنسية الساحل السوري في العام ١٩١٨ نفسه، وكانت انكلترا تحتل العراق وفلسطين، في انتظار ما تقرره الدول المنتصرة في الحرب من تسويات نهائية.

وهكذا فإن قوة الاستعمار الأوروبي لم تكتف بتحطيم آمال العرب في وحدتهم السياسية أثناء الحكم العثماني وما قبله، وإنما تأمرت، خلافاً لكل وعودها وتعهداتها، على ما بقي موحداً من أقطار المشرق العربي بعد زوال السلطة العثمانية، وهي أقطار الهلال الخصيب، حيث حلت فيه قوى الاستعمارين الفرنسي والإنكليزي، إضافة إلى ما كانت فرنسا وانكلترا وإيطاليا وإسبانيا قد استعمرته قبل الحرب العالمية الأولى من القسم الأفريقي من الوطن العربي. وهكذا أصبح الوطن العربي آنذاك مؤلفاً من ٢٥ وحدة سياسية^(٢٨).

ثالثاً: الضباط العرب ومعرفة استقلال سوريا

لا شك أن ظاهرة التجزئة تعتبر أخطر الظواهر التي تمخضت عن تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى في المنطقة العربية. فلقد عمدت انكلترا وفرنسا إلى تجزئة المشرق العربي إلى دويلات تقع تحت سيطرة إحدى الدولتين الكبيرتين اللتين لهما مصالح مختلفة، وحتى متناقضة. ولقد زاد من حدة هذه المشكلة توجه سلطات الاحتلال - الانتداب - إلى تكريس الحدود السياسية بين هذه الدويلات، وإقامة الحواجز الاقتصادية بينها، وتأسيس نظم سياسية محلية تختلف في بعضها عن بعضها الآخر. ثم ضاعف من خطورة التجزئة على مستقبل المنطقة، ومصالح قياداتها المحلية، ما حمله الاستعمار من مشروعات لتدعيم توطين اليهود في فلسطين إعمالاً لنصوص «وعد بلفور» الذي كان قد صدر أثناء الحرب عام ١٩١٧، وجرى إدراجه في صلب نصوص «صك الانتداب» البريطاني على فلسطين ليصبح التزاماً قانونياً ودولياً.

ولا شك أيضاً أن الظاهرة التي قد تكون أكثر خطورة من ظاهرة التجزئة ذاتها، تتمثل في سيادة المنهج والاسلوب القطري في مواجهة التجزئة، ومواجهة القوى الاستعمارية، والمحلية، التي فرضت التجزئة وعملت على تدعيمها.

وفي هذا السياق، تنبغي الإشارة إلى دور الضباط العرب في الكفاح ضد السيطرة الأجنبية في الفترة اللاحقة على الحرب العالمية الأولى، وخصوصاً في سوريا أولاً حتى سقوط الحكم الفيصلي، ثم في العراق بعد ذلك. فقد كان دور هؤلاء الضباط أكثر وضوحاً في سوريا والعراق منه في بقية

(٢٨) طرين، الوحدة العربية في تاريخ الشرق المعاصر، ١٨٠٠ - ١٩٥٨، ص ٥١.

الاقطار العربية، وذلك لأن معظم ضباط جيش الثورة العربية كانوا من هذين القطرين، وقد استطاعوا ان يساهموا ويقودوا تنظيمات وحركات شعبية وعسكرية في عمليات الكفاح المسلح ضد الاستعمار. وسنكتفي في هذا الجزء باستعراض دور الضباط العرب في سوريا، حيث سيخصص الجزء الثاني لاستعراض دورهم في العراق.

لقد أبلغت فرنسا الامر فيصّل مشروعها بتقسيم سوريا الى دويلات، وجعل الفرنسيين شركاء في ادارة شؤونها، فرفض القوميون، ولا سيما اعضاء جمعيتي العهد والعربية الفتاة هذا المشروع في كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠. واستقر الرأي على وضع فرنسا وانكلترا امام الامر الواقع باعلان استقلال سوريا بحدودها الطبيعية والمناداة بفصل ملكاً عليها. وفعلاً تمخض المؤتمر السوري الذي انعقد في ٨ آذار/ مارس ١٩٢٠ عن اعلان استقلال سوريا وتأسيس جيش وطني خاص بها. وقد اجتهد الضباط العرب بجد وإخلاص لتشكيل جيش نظامي بلغ أكثر من ثمانية الاف مقاتل و ٥٠ ضابطاً. الا انهم كانوا يعانون مشكلة النقص الذريع في الاسلحة والذخائر. اذ ان الحلفاء منعوا عنهم أي مساعدة بعد ان انتهت مهمة الثورة في تحرير البلاد العربية من الاحتلال العثماني^(٢٩).

ولكن فرنسا سارعت بتوجيه قواتها لغزو سوريا بقيادة الجنرال غورو. فوجه هذا انذاراً الى الحكومة السورية بقبول الاحتلال وحلّ الجيش السوري. ولقد استقر رأي الحكومة آنذاك على قبول الانذار بغية حقن الدماء، ولكن القائد الفرنسي أمر جيشه بالزحف على سوريا. فعمدت الحكومة السورية الى جمع من أمكن جمعهم من افراد الجيش السوري المسلح، فلم تتمكن من تجميع سوى بضع مئات، وجهتهم الى مشارف دمشق مع نحو ألفي متطوع من الشعب السوري. وعلى مقربة من دمشق وقفت حكومة فيصل وقفتها البطولية الشهيرة في معركة ميسلون تحاول صد العدوان دون جدوى. فقد انتصر الجيش الفرنسي على تلك القوة الصغيرة. بعد ساعتين من بدء القتال، ولم يتردد المدافعون الا بعد ان نفذت ذخيرتهم تماماً وفي اعقاب قتال بطولي رائع. ودخل الجيش الفرنسي دمشق في ٢٤/٧/ ١٩٢٠ على جيش عدد كبير من افراد هذه القوة الصغيرة. وكان بين الشهداء عدد من الضباط العرب، وعلى رأسهم وزير الدفاع السوري نفسه القائد يوسف العظمة.

على اثر معركة ميسلون غادر سوريا عدد كبير من الزعماء القوميين، المجاهدين، بأعياهم أو بأقوالهم وأقلامهم وصحفهم، في سبيل الاستقلال والوحدة، متوجهين الى مصر وفلسطين والاردن والعراق، وجميعها كانت تحت الاحتلال البريطاني.

وعمدت القيادة الفرنسية الى حلّ الجيش السوري الناشئ، ونفت عدداً كبيراً من ضباطه الى جزيرة أرواد على الساحل السوري وإلى غيرها، كما اصدرت احكاماً غيائية على هؤلاء «المهاجرين» الى الخارج.

أما الملك فيصل، فلم يذهب الى موطنه في الحجاز رجلاً مهزوماً، وإنما توجه بدهاء الى مؤتمر

(٢٩) هيثم الكيلاني، الجانب العسكري في النضال من أجل الوحدة العربية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣)،

السلام المفقود في باريس، حيث بزغ نجمه بعد مناورات مختلفة مرشحاً للعرش في العراق، تدعمه في ذلك الحكومة البريطانية، وقد نجح في الفوز بدعم العراقيين، فتوج ملكاً في بغداد في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٢١.

ان من المهم التوقف هنا لتقديم اشارة موجزة للعلاقة بين الاسرة الهاشمية والوحدة العربية في هذه المرحلة. لقد كان الشريف حسين يتطلع الى قيام امبراطورية عربية تحت قيادته، ولكن هذه الرؤية تلاشت حين جابهتها حقائق المصالح الفرنسية - البريطانية. فاتضح له سريعاً ان ذلك التطلع لا يمكن تحقيقه حالاً بعد انتهاء الحرب، فأقر هو وابناؤه منهجاً للأسرة. وبالرغم من أنه لم ينفذ كلياً، الا ان فيه الدليل على الكثير مما كان للهاشميين فيها بعد من سلوك.

ان ميثاق الاسرة الهاشمية - كما وصفه السير الك كيركرايد وثيق الصلة بالهاشميين - كان ينبغي على ان يختلف «علي» الابن الاكبر اياه على الحجاز، وان يصبح «عبدالله» الابن الثاني ملكاً على العراق، وان يصبح «فيصل» الابن الثالث ملكاً على سوريا^(٣٠).

وبالتالي فعندما تولى فيصل عرش سوريا كان بذلك ينفذ ما يتعلق به من منهاج الاسرة، وأصبح الشريف حسين ملكاً على الحجاز والامير علي ولي عهده، واضمح الامير عبدالله وزير خارجية أبيه، لأن مستقبل العراق لما يتضح بعد. ولكن هذه الخطة سرعان ما غرقت عندما توج فيصل ملكاً على العراق.

ان عبدالله، وقد رأى انه لن يستطيع الوصول الى عرش العراق، جمع جيشاً خاصاً، وأعلن عزمه على الزحف الى سوريا لطرد الفرنسيين، فدخل اثناء مسيره شمالاً في كانون الثاني/ يناير ١٩٢١ المنطقة الخاضعة للانتداب البريطاني شرق نهر الاردن، واقام ادارة مركزية في عمان، واضطلع بمسؤولية المنطقة بكاملها في آذار/ مارس ١٩٢١. وفي حزيران/ يونيو ١٩٢١ اعلنت الحكومة البريطانية انها على استعداد للاعتراف بحكم الامير عبد الله على ذلك الجزء من المنطقة التي يشملها الانتداب بشرطين:

أ - ان يعترف الامير عبدالله بصلاحيه الانتداب المشار اليه.

ب - ان يتخلل عن عزمه الذي جاهر به في محاولة تحرير سوريا.

وقد قبل الامير بهذين الشرطين دونما نقاش، وتخصوفاً بعد ان تم الكشف عن ان نصوص الانتداب الخاصة باقامة «وطن قومي لليهود» لم يقصد بها ان تطبق على اقليم شرق الاردن.

ان النقطة الجديرة بالملاحظة، هي ان عاقبة اخفاق الهاشميين في تنفيذ منهاج الاسرة اتخذت

(٣٠) يعتمد الجزء التالي بخصوص «ميثاق الاسرة الهاشمية» على: باتريك سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده وعمود فلاحه (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٢١ - ٢٤.

شكل تيارين قويين من المطامح الحزبية. اولهما - ان فيصلاً لم يستطع ان ينسى سريعاً عاصمته القديمة، دمشق، حيث طرده الفرنسيون منها من دون اكرتات، فكان التصميم على العودة وتحرير سوريا مدمراً لورثته والمادة الرئيسية في المنهاج العربي الشامل. وسنلاحظ، مع كثير من المراقبين، ان فيصلاً حين غادر دمشق الى بغداد حل معه مركز القومية، فغدا العراق ما بين ١٩٢١ - ١٩٤١ البلد العربي الاول المرجو لقيادة العرب في سبيل تحقيق امنهم القومية. وسنلاحظ ايضا ان الضباط العرب كان لهم الدور الرئيسي في تحريك وتوجيه هذه القيادة. ومهما كان الامر، فان مطالب الهاشميين في سوريا، والقائمة على حكم فيصل لدمشق، ساهمت في تبرير مشروع وحدة الهلال الخصيب الذي طرحه نوري السعيد خلال الحرب العالمية الثانية. اما ثاني تيار الاحباط والسخط، فقد ولده عبدالله، فهو لم يغفر لأخيه الأصغر فيصل قبوله عرش العراق الذي كان مقرراً له (في ميثاق الاسرة)، فقام ينشد هو ايضا العزاء في سوريا، على اساس ان ورثة فيصل قد خلفوه على عرش العراق. وكان هذا هو اصل حملة عبدالله المديدة من أجل «سوريا الكبرى»، أي اعادة توحيد اقاليم سوريا ولبنان والاردن وفلسطين تحت تاجه. ولقد كانت هذه التطلمات، والاحباط، مصدراً لتفاهات حادة ومتواصلة في المرحلة المعاصرة، وأثرت تأثيراً مباشراً بالتالي على موقف الضباط العرب وسلوكهم تجاه قضية الوحدة.

لقد انفرط عقد الحركة القومية بعد نهاية الحرب العالمية الاولى مباشرة، وتشتت في طرق مختلفة، ليس على مستوى الكيان او الدول فحسب، وانما على مستوى الحركات والتنظيمات السياسية والعسكرية ذاتها. فلقد انتهت كل المنظمات والجمعيات التي نشأت خلال السنوات ١٩٠٨ - ١٩١٤، ولم يخرج على هذا حتى الجمعيتان البارزتان، العهد والعربية الفتاة، اللتان كانتا وراء الدعوة الاستقلالية للعرب عن الأتراك. فقد انقسمت جمعية العهد، خصوصاً بعد سقوط الحكم الفيصلي في سوريا الى قسمين: عهد سوري وعهد عراقي، بسبب نزاعات شخصية على الزعامة واهتمامات محلية نتجت عن اختلاف الفوارق والظروف في كل من سوريا والعراق. اما جمعية العربية الفتاة فقد تحولت الى حزب علني عندما تولى اعضاؤها مقاليد الحكم في دمشق خلال عهد فيصل، باسم، حزب الاستقلال. وقد تراجع عدد كبير من اعضاء الحزب الى الاردن بعد معركة ميسلون، وعادوا نشاطهم هناك تمهيداً لشن ثورة مسلحة لتحرير سوريا. وسوف يكون لهؤلاء دورهم وتأثيرهم عند تأسيس ادارة شرق الاردن، ثم تبعثرت جهودهم.

وفضلاً عن ذلك فان الجهود السياسية التي بذلها بعض زعماء العرب لاعادة الثقة واستمرار تيار الحركة العربية اتسمت بالعمل «القطري»، وانكفأت على مشكلاتها الداخلية، ومثلت تراجعاً عن زخم الحركة العربية واتجاهها الشامل الذي ظهر قبل الحرب. وفي الواقع، كانت قرارات المؤتمر السوري في آذار/ مارس ١٩٢٠ تعبيراً عن روح التراجع العربي، وخصوصاً عن قيام دولة عربية متحررة تشمل المشرق العربي كله. فرضيت من «الغنيم» بقطر في سوريا ولبنان وفلسطين متحد مع العراق عند استقلاله. وسريعاً ما تدخلت بريطانيا وجعلت حتى من هذه الاماني سرباً باحتلال فلسطين والعراق، في وقت قامت فرنسا باحتلال لبنان ثم سوريا. وهكذا سقط فيصل ثم سقط الشريف حسين، وتبعثر رجال الحركة العربية.

لا شك ان زوال المملكة العربية السورية، وفرض نظام الانتداب على المشرق العربي، كان بمثابة ضربة شديدة لحركة القومية العربية. ولم يتوقف الامر عند حد تفرق زعماء هذه الحركة، أو اتجاه كل فريق في نشاطه السياسي نحو تحرير القطر الذي ينتمي اليه، وإنما امتد ايضا الى منهاج المواجهة وبالتالي ما تمخض عنها من نتائج. لقد اعتمدوا، أول الأمر، الكفاح المسلح اسلوبا للعمل السياسي، ومن أمثلة ذلك الثورة المصرية ١٩١٩، والثورة العراقية ١٩١٩ - ١٩٢٠، والثورة السورية ١٩٢٠ ثم ١٩٢٥ - ١٩٢٧، والثورة السودانية ١٩٢٤، والثورة المراكشية ١٩٢٥. الا ان هذه الثورات، على الرغم من حداثة كانت لا تتسم بالتنسيق مع بعضها البعض، كما انها كانت تسعى لتحقيق مطالب اقليمية محدودة.

فلما منيت هذه الثورات بالفشل، اتجهت القيادات الوطنية المحلية الى النضال السياسي في محاولة للضغط على سلطات الاحتلال أو «اقناعها» للوصول الى الاستقلال السياسي دون المساس بالمصالح الحيوية للدول الاستعمارية في كل قطر. وكان شعار الذي رفعته هذه القيادات هو «خذ وطالب». وقاد هذه المدرسة السياسية في العراق الملك فيصل الأول والاحزاب السياسية العراقية التي ظهرت في هذه الفترة مثل: حرس الاستقلال، والوطني، والنهضة، والحر، والأمة، والتقدم، والاخوان الوطني، والعهد. وقاد هذه المدرسة السياسية في سوريا: حزب الاتحاد السوري، واللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري - الفلسطيني، وحزب الشعب، والكتلة الوطنية. اما في لبنان فكان الوضع مختلفا إذ كانت الأغلبية المسيحية راضية بالانتداب الفرنسي، وكان التنافس قائما بين العائلات المؤثرة فيه، والمسلمون يرفضون ضم مناطقهم الى دولة لبنان ويطالبون بالعودة الى سوريا. وقاد هذه المدرسة السياسية في فلسطين: للمؤتمرات العربية الفلسطينية وحزب الاستقلال، وحزب الكتلة الوطنية، واللجنة التنفيذية العربية، وحزب الدفاع الوطني، والحزب العربي الفلسطيني. وفي الاردن حمل أميرها عبدالله لواء هذه المدرسة، وسارت في ركابه احزاب الاستقلال العربي، والشعب، واللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الاردني، والحر، والمعتدل، والتضامن الاردني، والوطني الاردني^(٣١). وعلى نحو مماثل تولى حزب الوفد قيادة هذه المدرسة السياسية في مصر.

ان تقويم جمال عبدالناصر لثورة ١٩١٩ في مصر، وإدراكه لاسباب التي أدت الى فشلها، تعتبر ذات أهمية خاصة في هذا السياق، لأن ذلك التقويم والادراك، يعكسان جانبا مهماً من جوانب الصورة العامة لتجربة الثورات العربية في هذه الفترة..

لقد خلص جمال عبدالناصر الى أن «هناك ثلاثة اسباب واضحة أدت الى فشل هذه الثورة، ولا بد من تقويمها في هذه المرحلة تقويماً أميناً ومنصفاً: أولاً - ان القيادات الثورية اغفلت اغفالاً يكاد ان يكون تاماً مطالب التغيير الاجتماعي. عل ان تبرير ذلك واضح في طبيعة المرحلة التاريخية التي جعلت من طبقة ملاك الاراضي اساسا للاحزاب السياسية التي تصلت لقيادة الثورة. ومع ان اندفاع الشعب الى الثورة كان واضحاً في مفهومه الاجتماعي، الا ان قيادات الثورة... لم تستطع ان تبين بوضوح ان الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب الا اذا مدت اندفاعها الى ما

(٣١) علي عاصفة، والفكر القومي قبل نشوء جامعة الدول العربية، شؤون عربية، العدد ٤٣ (أيلول/ سبتمبر

١٩٨٥)، ص ٨٩ - ٩٠.

بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ووصلت الى اعقاب المشكلة الاقتصادية والاجتماعية... ثانياً - ان القيادات الثورية في ذلك الوقت لم تستطع ان تغد بصرها عرسيناء، وعجزت عن تجريد الشخصية المصرية، ولم تستطع ان تستشف من خلال التاريخ انه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية. لقد فشلت هذه القيادات في ان تتعلم من التاريخ، وفشلت ايضا في ان تتعلم من عدوها الذي تحاربه والذي كان يعمل الامة العربية كلها على اختلاف شعوبها طبقاً لمخطط واحد. ومن هنا فان قيادات هذه الثورة لم تنبئ ان خطورة وعد بلغور الذي انشأ اسرائيل لتكون فاصلاً يمزق امتداد الارض العربية وقاعدة تهديدها. وهذا الفشل فان النضال العربي في ساعة من أخطر ساعات الأزمة حرم من الطاقة الثورية المصرية، وتمكنت القوى الاستعمارية من ان تتعامل مع أمة عربية منزقة الأوصال مفتتة الجهد... بل وصل الهوان بالامة العربية في ذلك الوقت الى حد أن جواسيس الاستعمار تصدروا قيادة حركات ثورية عربية. وكانت بأمرهم ومشورتهم تقام العروض للذين خانوا النضال العربي وانحرفوا عن اهدافه. ثالثاً - ان القيادات الثورية لم تستطع ان تلام بين اساليب نضالها، وبين الاساليب التي واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب في ذلك الوقت. ان الاستعمار اكتشف ان القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب اشتعالاً، ومن ثم انتقل من السيف الى الخديعة، وقدم تنازلات شكلية، لم تلبث القيادات الثورية ان خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقي، وكان منطق الاوضاع الطبقي يزين لها هذا الخلط. ان الاستعمار في هذه الفترة اعطى من الاستقلال اسمه، وسلب مضمونه، ومنح من الحرية شعارها، واغتصب حقيقتها. وهكذا انتهت الثورة باعلان استقلال لا مضمون له، وبحرية جريحة تحت حراب الاحتلال^(٣٢).

ولذلك فان العلاقة الجدلية التي نشأت بين هذه «القيادات الثورية» العربية او طبقة الاعيان ودول الاحتلال، عقب انهيار الدولة العثمانية، تمثل اهم العوامل التي حددت السيات السياسية والاجتماعية التي كان لها اثر كبير في تطور الحركة القومية وقضية الوحدة العربية في تلك الفترة^(٣٣).

ففي بداية الامر، وبالتحديد في اعقاب الحرب العالمية الاولى، ابدى اعيان العرب طموحاً للاستئثار بالسلطة. الا ان هذا الامر لم يتم لهم، وذلك بسبب الظروف السياسية والعسكرية التي فرضت عليهم القبول بشريك فرنسي او بريطاني كانت له مصالحه في المنطقة. لهذا فان عدداً كبيراً من الذين شاركوا في صفوف الحركة الوطنية من ابناء هذه الطبقة، خلال الحرب العالمية الاولى، واستمروا بعدها ينازعون الوجود الاستعماري، ما لبثوا ان ادركوا ان لا جدوى من محاولاتهم الانفراد بالسلطة في ظل نظام استعماري عالمي فرض نفسه على المنطقة. ولهذا فقد اصبحوا اكثر تقبلاً لصيغة المشاركة، التي لم تكن تحل بين الحين والآخر من محاولة احد الطرفين الغدر بالآخر. ان اكثفاء الاعيان بقدر معين من المشاركة سمحت به الدول الكبرى آنذاك، كان على حساب مصالحهم المطلقة، الا انه لم يكن على حساب مصالحهم النسبية. فان معظم الدراسات تشير بشكل واضح الى ان طبقة الاعيان، مقارنة بوضعها في فترة ما قبل الحرب الاولى، استفادت فائدة كبيرة على الصعيد السياسي والمادي من الوجود الغربي في المنطقة، حتى ان جزءاً منها اصبح يشعر، مع الوقت، بأن وجوده السياسي والاقتصادي يرتبط ارتباطاً عضوياً بالوجود الاستعماري^(٣٤). ولهذا فان مبدأ «وخذ

(٣٢) جمال عبدالناصر، الميثاق الوطني (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٢)، الباب الرابع.

(٣٣) وليد قزيبا، «القومية العربية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين»، المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٧٩)، ص ٥٥.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٥٥ - ٥٦.

وطالب» قد تمخض في الواقع، وكما لحصه جمال عبدالناصر، عن «سياسة ساوم واستسلم»^(٣٠).

ان تطور اوضاع طبقة الاعيان باتجاه تثبيت قاعدتها الاقتصادية والاجتماعية في ظل هيمنة الاستعمار الغربي، وازضافة العنصر العشائري اليها، كان له مدلولات سياسية واجتماعية مهمة بالنسبة الى دور الضباط العرب وموقفهم الاجتماعي في المرحلة التالية.

لقد اشار حوراني الى ان المشرق العربي شهد، في العهد العثماني، ما يمكن تسميته بظاهرة سياسة الاعيان، حيث مارس الاعيان في ذلك الحين دور الوسيط السياسي بين سكان الولايات العربية والسلطات المركزية في السلطنة. وقد كانت التركيبة الاجتماعية لهذه الطبقة مكونة من ثلاثة عناصر مهمة هي: المزارعون الكبار، وقادة الجند (الضباط)، وعلماء الدين المسلمون. وكانت الوظيفة الاساسية لهذه الفئات العمل على إيجاد رابطة بين الدولة وشعوب الولايات، بحيث تضمن الدولة جباية الاموال منهم، وفي الوقت نفسه تقيهم تحت هيمنتها الايديولوجية والسياسية والعسكرية. وهذا لم يمنع تلك الفئات، بطبيعة الحال، من أن تلعب دور الممثل الشرعي لمصالح ابناء الولايات وان تكون بمثابة قيادة عملية للشعب وهمزة الوصل بينه وبين السلطات المركزية^(٣١).

ان سياسة الاعيان، او دور الوسيط الذي مارسه طبقة الاعيان بعناصرها الرئيسية الثلاثة في ظل الدولة العثمانية، قد تغيرت طبيعته كما انحصر في فئة واحدة (الملاك والتجار) في ظل سيطرة الاستعمار الغربي. فقد استمرت طبقة الاعيان تلعب دور الوسيط، الا أن هذا الدور طرأت عليه بعض التعديلات المهمة التي ما لبثت ان غيرت من طبيعة التكوين الاجتماعي لهذه الطبقة^(٣٢).

فمن ناحية، شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين ضмор الدور الايديولوجي الاجتماعي لعلماء الدين. لقد كانوا يمثلون القيادة الفكرية لشعوب المنطقة ويمارسون دوراً اجتماعياً مهماً وضرورياً من خلال النظامين التعليمي والقضائي. الا ان اتجاهات الاصلاح والتحديث في الدولة العثمانية اضعفت دورهم الفكري وهزت مكانتهم الاجتماعية. وبعد الحرب العالمية الأولى، فقدت المؤسسة الدينية تدريجياً استقلاليتها وتقلصت امكانياتها المادية لتصبح في النهاية جزءاً من جهاز الدولة الذي يسيطر عليه «شركاء» المرحلة الجديدة. فالسلطات الاستعمارية كانت حريصة على تفادي نمو النزعات الاسلامية المعارضة، لإمكانية هذه النزعات على إثارة الجماهير ضدها تحت راية الدين. وكبار الملّاك والتجار كانوا يطمعون بتحويل اراضي الأوقاف الى ملكيات خاصة.

ومن ناحية اخرى، انتزعت السلطات الاستعمارية من أيدي فئة اخرى من الأعيان - الضباط - وظيفتهم كقيادة عسكرية محلية. وقد أدى ذلك الى تحول معظم الضباط العرب الذين

(٣٥) عبد الناصر، الميثاق الوطني، الباب الرابع.

Albert Hourani, «Ottoman Reform and the Politics of Notables», in: W. Polk and R. (٣٦) Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1986), pp. 41-68.

(٣٧) قزحيا، والقومية العربية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين، ص ٥٦ - ٥٨.

شاركوا الى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الاولى، الى وظائف ادارية ومدنية لا علاقة لها بالجيش. وهكذا اندمجت فئة العسكريين بكتاب الملاك والتجار. وحتى في بعض الحالات التي سمح فيها لبعض الاقطار العربية، وخصوصاً تلك التي وقعت تحت الانتداب البريطاني، ان تنشئ جيشاً وطنياً محدود العدد والعدة، فقد بقي هذا الجيش محكوماً بمعاهدات وشروط وقيادة اجنبية تضمن عدم خروجه عن ارادة الادارة الاستعمارية. وباستثناء العراق، لم يلعب الضباط الوطنيون دوراً سياسياً يذكر الا بعد الحرب العالمية الثانية، حين أدت الصراعات الدولية الى إغناك دول الاحتلال وزحزحتها عن مواقعها لصالح القيادات المحلية. عندئذ سمحت الظروف العالمية لبعض الجيوش العربية بالدخول في معترك الحياة السياسية كقوة ممثلة لمصالح الفئات المتوسطة في المجتمع. فكانت سلسلة الانقلابات العسكرية في بعض الاقطار العربية التي أدت الى اسقاط طبقة الاعيان من موقعها على رأس الهرم الاقتصادي - الاجتماعي.

رابعاً: تجربة الضباط القوميين في العراق . . القومية العربية في بلد واحد

يمكن تفسير الظاهرة العسكرية في الوطن العربي، في جانب أساسي من ظروفها الذاتية، بظهور فئة المثقفين الجدد. لقد كان ظهور هذه الفئة نتيجة مباشرة لتزايد فرص الحصول على التعليم الحديث، وخاصة في الميدان العسكري. ان حالة العراق، خصوصاً، تقدم مثالاً مبكراً لتوضيح هذه الظروف وعلى سبيل المثال فقد تخرج من الكليات العراقية خلال الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩١٧ ما مجموعه ٦٤ خريجاً: في مجالات الطب ٢٧، والقانون ٢٥، والادارة المدنية ٥، والهندسة ٣، ومن ضمنهم ٤ في الصيدلة من الجامعة الاميركية في بيروت. بينما خلال الفترة من ١٨٧٢ الى ١٩٢١ كان هناك ١٢٠٠ خريج عراقي من المعاهد العسكرية في استنبول. ان هذا التفوق الضخم في اعداد العسكريين قد تقلص خلال الفترة من ١٩٢٠ الى ١٩٤١، ولكن التفوق ظل لمصلحة العسكريين على المدنيين بنسبة ١٣٨٠ الى ١٢٣٥. وعلى الرغم من ان هذه الفترة الاخيرة قد شهدت تخريج ما يزيد على عشرة الاف شخص من المدارس العليا والفنية، الا ان الفرع المدني من المثقفين الجدد كان محدود الفعالية نظراً لافتقاره الى عنصر التنظيم. أما الجيش ويمقتضى تنظيمه، فقد كان بمثابة كائن عضوي مندمج، إضافة الى تدريبه وثقافته العسكرية^(٣٨).

وفضلاً عما تقدم يمكن القول ان النجاح السياسي الملحوظ الذي احرزته هذه الفئة من المثقفين العراقيين، من ذوي المهنة العسكرية بوجه خاص، يمكن تفسيره لا فقط على أساس التعليم الذي حصلوا عليه، وذلك ان احرار السطوة السياسية يتطلب، إضافة الى المعرفة، النشاط الدينامي

Edward C.D. Hopkins, «Military Intervention in Syria and Iraq: Historical Background, (٣٨) Evaluation and Some Comparisons.» (Ph. D. Dissertation, American University of Beirut, Middle East Area Program, 1970), pp. 12-13.

والتحالفات المناسبة. وفي هذا المجال كانت هذه الفئة تملك مؤهلات جيدة بشكل خاص، وذلك للأسباب الآتية^(٣٩):

١ - أنها أسست التنظيم السياسي والقومي الأول والأكثر فاعلية في العراق في فترة ما قبل الاستقلال (جمعية العهد). ويلاحظ أنه بينما كانت للسوريين القيادة في جمعية العربية الفتاة، كانت القيادة للعراقيين في جمعية العهد.

٢ - ان عدداً كبيراً من افرادها انضموا الى ثورة الحجاز وشغلوا مراكز قيادية في صفوفها. وبذلك احرزوا خبرة عسكرية وإدارية، وقاموا باتصالات مع الإنكليز واكتسبوا ثقتهم وتفهمهم النسيبين.

٣ - انهم اشتركوا مع فيصل في الحكم ابان استقلال سوريا القصر الأمد. والواقع ان الضباط العراقيين كانت لهم حصّة الأسد في الادارة العربية هناك، مما ساهم، فيما بعد، في تنفيذ ادعاء الاحتلال البريطاني بأن العراقيين لم يكونوا ناضجين لتشكيل وقيادة حكومة محلية.

٤ - ان الضباط العراقيين كانوا نشطين جداً، خلال ايامهم في سوريا (١٩١٨ - ١٩٢١) في اشارة حملة ضد الادارة البريطانية في العراق. وبحكم ذلك، فقد طرح هؤلاء الضباط انفسهم باعتبارهم الهيئة الرئيسية التي تحمل عمل حكم هذه الادارة.

٥ - ان مجموعة ضباط جمعية العهد، كانوا هم الذين ساهموا في تأسيس الجيش العراقي عام ١٩٢١، واشرفوا على تعليم وتدريب الضباط الجدد، وكان لهم بالتالي دور مهم في اسباغ الصبغة العربية الوطنية على الجيش العراقي. ولقد استطاعت مجموعة من هؤلاء الضباط الجدد بقيادة نخبة مشهورة مؤلفة من أربعة ضباط، اطلق عليهم تعبير «المربع الذهبي» ان تجلب من الجيش العراقي قوة وطنية عربية. وأصبح هذا الجيش دعامة قيمة للحركات الوطنية في فلسطين وسوريا^(٤٠).

ولقد تفاعل مع كل هذه الاسباب، اتجاه الاستعمار البريطاني في العراق الى تركيز الامور حول شخص الملك فيصل، وعرقلة قيام منظمات او احزاب سياسية فعالة. وكان الجيش العراقي هو القوة الوحيدة المنظمة. ولذلك فحينما مات فيصل، قفز الجيش الى مقدمة العوامل المؤثرة في تطور الحياة السياسية في العراق.

وفضلاً عن ذلك، فان الضباط العراقيين، لكونهم فئة غير متملكة، قد تمتعوا بدرجة كبيرة من الاستقلال الاجتماعي تجاه الاقسام الاخرى من المجتمع (العائلات الغنية، وشيوخ العشائر، وعلماء الدين). فعندما يتعامل المرء مع هذه الاقسام يسهل عليه ملاحظة الاثر العميق لظروفهم الاجتماعية - الاقتصادية على سلوكهم السياسي. الا ان الامر لم يكن كذلك بالنسبة الى النخبة

(٣٩) نظمي، الجلود السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق،

ص ١٣٨.

(٤٠) الكيلاني، الجانب العسكري في النضال من اجل الوحدة العربية، ص ٥٣ - ٥٤.

العسكرية التي كان سلوكها السياسي غير خاضع للتفاعل الاقتصادي مع أي فئة اجتماعية أخرى. ومع ذلك فإن حرية الحركة الملحوظة هذه لم تصل إلى حد الاستقلال المطلق عن القوى الاجتماعية وغيرها القائمة في العراق آنذاك. ولم يكن نشاط الضباط وحده هو الذي حدد، في نهاية المطاف، مجرى التطور السياسي في العراق. فلولاً بروز التحالف القومي - العشائري - الديني، لكائنات جهود الضباط هامة جداً في الواقع. ولكن من المهم هنا أن نلاحظ أنه إذا كانت علاقات هذه الأقسام الأخرى من المجتمع بالدولة لعبت دوراً مهماً في تحديد مواقفها السياسية، إلا أن هذه العلاقات كانت، نسبياً، ذات نطاق ضيق. فلم تكن أي من هذه الفئات تمتلك الوسائل أو القدرات اللازمة لاحتراز السيطرة الفعلية على الدولة - من ناحية، كما أن مواقف كل من هذه الأقسام تجاه الدولة كانت تتحدد بمطالب ذات أهمية لا تنكر، إلا أنها لم تكن ذات طابع حاسم - من ناحية أخرى. أما بالنسبة إلى المثقفين والنخبة العسكرية فقد كان الأمر يختلف تماماً^(٤١). فلولاً - كان العسكريون والنخبة المثقفة قادرين على السيطرة على الدولة، وكانوا في الواقع يطمحون إلى ذلك، وكان ادراكهم لثقافتهم ومركزهم المتقدم، بالمقارنة مع فئات المجتمع الأخرى، يعني فيهم هذه الرغبة. إضافة إلى ذلك، فإن تميزهم في الحجاز وسوريا، حيث كان الضباط العراقيون يديرون الشؤون العسكرية والمدنية بأكملها، زادت من ثقته وعزمهم على تحقيق هذا الهدف. وثانياً - كان هؤلاء الضباط يعتمدون على الدولة اعتماداً كلياً في مهنتهم وعيشهم، وبالنسبة إليهم، لم تكن مسألة السيطرة على الدولة، أو بالأحرى تشكيلها، مسألة أكاديمية أو تافهة. أنها كانت قضيتهم الأساسية والأكثر حسماً. وثالثاً - ان الضباط العراقيين كانوا يخدمون في الجيش العثماني الذي لم يعد يملك أي سلطة على أي إقليم عراقي أو عربي منذ عام ١٩١٨. وكان معظم هؤلاء الضباط إما تركوا صفوفهم في الجيش العثماني وانضموا إلى ثورة الحجاز أو الحكومة السورية أو أصبحوا عاطلين، أو ظلوا في الجيش التركي ولكنهم يتوقون إلى العودة إلى أوطانهم الأصلية. وبهذا الشكل وقعوا في ورطة تاريخية لا يحسدون عليها: ضباط عسكريون بدون قوات مسلحة. وبالنسبة إليهم، أصبحت الحاجة إلى تأسيس جيش وحكومة عراقية أمراً على أقصى درجة من الأهمية، خصوصاً إذا وضعت الاعتبار الوطنية والقومية في الحسبان.

إن مجموع هذه العوامل، يفسر اشتداد النشاط السياسي بين الضباط العراقيين، حتى لقد انتهت التطورات المتتابعة فيما بعد إلى تركيز السلطة السياسية الحقيقية في أيدي هؤلاء الضباط في نموذج قريب الشبه للغاية من تطورات الثورة العراقية من حيث العلاقات العسكرية المدنية - من ناحية، ومن حيث صعود وهبوط الثورة - من ناحية أخرى. والمهم أنه عندما ادعى لورنس بأن «سبعة من بين كل عشرة مولودين في بلاد ما بين النهرين» ينتمون إلى جمعية العهد^(٤٢)، فلعل كان مدفوعاً بعامل المبالغة. إلا أنه لم يكن من الممكن إصدار أي ادعاء مماثل حول أي فئة أخرى من فئات المجتمع العراقي.

(٤١) نظمي، المصدر نفسه، ص ١٤٠.

(٤٢)

١ - الاطار الايديولوجي لضباط الكتلة القومية

شهد العراق منذ تأسيس الدولة في ١٩٢١ وحتى نشوب الحرب البريطانية - العراقية في ١٩٤١ مجموعة من الاحداث والتغيرات السياسية التي كان لها دورها في ابراز قوة الجيش وازدياد اهتمامه بالسياسة. وقد تبلورت اتجاهات عامة في الجيش اطلق عليها تعبير الكتل العسكرية ومن أبرز هذه الكتل كانت الكتلة القومية التي ضمت بين صفوفها الضباط العرب من ذوي الرتب الصغيرة الذين ينادون بوحدة الأمة العربية. وكان معظم هؤلاء الضباط من خريجي الكلية العسكرية وفي مقدمتهم العقلاء الأربعة «المربع الذهبي»: صلاح الدين الصباغ، فهمي سعيد، محمود سلمان، وكامل شبيب. وكان الضباط ذوو الرتب العالية ولاسيما الذين تعاونوا مع ياسين الهاشمي وطه الهاشمي، يشاركونها في الآراء القومية العربية، خصوصاً وأن هذه الكتلة القومية من الضباط كانت ترى في ياسين الهاشمي وصحبه معقداً للرجاء في ادارة دفة البلاد وتحقيق الاهداف القومية. ولذلك كان يوصف في تلك الفترة بأنه بشارك العرب، كما كان العراق يوصف بأنه بروسيا العرب. وسلاحظ ان ثنائية «بشارك - بروسيا» كانت تنتقل من قطر عربي الى آخر، وهكذا حلت بسوريا بعد الاستقلال، بحيث لم يتردد أديب الشيشكلي في أن يصف نفسه بأنه بشارك العرب. ثم استقرت في مصر في ظل قيادة جمال عبدالناصر. ولكن بعد رحيله، ولأسباب واعتبارات سياي تفصيلها، لم تعد مصر هي «بروسيا العرب»، ولا ظهر «بشارك» جليداً.

فإذا عدنا الى تلخيص الطموحات التي حركت هذه الكتلة، يمكن القول انها تمثلت في مطالب عدة أبرزها وأهمها تحرير فلسطين وسوريا وتوحيد الاقطار العربية في دولة قومية عصرية قوية كبرى^(٤٣). ومن أجل توضيح هذا التوجه الاساسي على ضوء مصادره الأصلية، نذكر الإشارة الى ثلاثة مصادر: أولها - مبادئ العهد «العراقي»^(٤٤)، وثانيها - الميثاق القومي الذي وضعه الضباط العرب في الجيش العراقي عام ١٩٣٧^(٤٥). وثالثها - مذكرات صلاح الدين الصباغ، زعيم «المربع الذهبي» وقائد «الكتلة القومية». وسنكتفي هنا باستعراض هذا المصدر الثالث لشموله وأهميته، فضلاً عن انه ينطوي على ادراك مبكر لعناصر فلسفة الثورة، ولدور العناصر القومية من الضباط العرب.

قام صلاح الدين الصباغ بعرض الافكار الاساسية التي اعتنقها الضباط القوميون في كتابه فرسان العروبة في العراق. ولا شك ان هذا العنوان الذي اختاره لكتابه يعطي مؤشراً مبدئياً عن رؤيته للعلاقة بين الضباط والوحدة العربية.

(٤٣) يونس بحري، اسرار ٢ مارس ١٩٤١ او الحرب العراقية الانكليزية، تقديم علي الحقاقي، منشورات دار البيان، ٤٨ (بغداد: دار البيان، ١٩٦٨)، ص ٥٨.

(٤٤) بخصوص مبادئ جمعية «العهد العراقي»، انظر: عماد المهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، ج ٢ (بغداد: مطبعة الفلاح، ١٩٢٣)، ص ١٠٠ - ١٠١.

(٤٥) نشرت صورته في: ألقا عربية، السنة ٤، العدد ٤ (كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٨)، ص ١٦٠.

وقد انطوى الكتاب على ملاحظة جيوبوليتيكية تتعلق بالأهمية الاستراتيجية للمنطقة التي يشغلها الوطن العربي من العالم، فوصفها بأنها مفترق للطرق بين ثلاث قارات. وأعرب عن اعتقاده بأن السيطرة عليها تعني السيطرة على العالم. وذهب الى أن هذا المبدأ الاستراتيجي «في الجغرافيا العالمية لا يتغير مهما تقدم الزمن أو تآخره»^(٤٦). فكان الوطن العربي بهذا المعنى يحتل موقع القلب في العالم، ولكن «قلب» هذا القلب، سياسياً وجغرافياً واستراتيجياً وثقافياً وبشرياً وتاريخياً، يتمثل في مصر وسوريا والعراق، وفلسطين هي القلب الحقيقي والمفصل الحساس في هذه الاقطار الثلاثة. ومن هنا، فإن السيطرة على فلسطين تعني التحكم في مصر وسوريا والعراق. والسيطرة على مصر وسوريا والعراق تؤثر في الوطن العربي. والسيطرة على الوطن العربي تؤثر في العالم وهذا هو السبب الحقيقي وراء معاداة فكرة الوحدة العربية.

وفي ظروف المرحلة التاريخية التي عاشها، انطلق الصباغ من أن بريطانيا هي العدو الاساسي للأمة العربية، ليقول «انك لو اطلمت على مواقع الاقطار والقارات في العالم، ولو ادركت المغازي الاستراتيجية للحروب البريطانية، لايتنته ان تقوم للعرب قائمة الا بزوال الامبراطورية البريطانية. ذلك لان البلاد العربية على طريق الهند براً وبحراً، ولا بد لبريطانيا اذا هي أرادت البقاء على سيطرتها على الطرق والمياه الهندية والعربية من العمل على تجهيز البلاد العربية وجعل اكثرية سكانها أقيّة... وهي اذ توازى اليهودية وتقوى بالوطن اليهودي لا تفعل ذلك حباً باليهود بل تثبيتاً لمصالحها الاستعمارية. وستبقى مصالحها هذه مستقرة في البلاد العربية ما بقيت امبراطوريتها، ومادامت سياستها تعمل في التوازن الدولي فهي تريد ان تجعل من البلاد العربية شطراً شرقياً وشطراً غربياً لتعشش فيها الى ما شاء الله، وتنفث السموم في قلبها، لأن فلسطين قلب العرب»^(٤٧).

ولذلك فقد اقتنع الصباغ بأن الواجب القومي يدعوه الى العمل من اجل توحيد الأمة العربية وبناء دولتها الكبرى. وكان يعتقد أن الوحدة العربية تقوم على أسس موضوعية هي اللغة والتاريخ والدين والمصير المشترك، كما اتخذ موقفاً عدائياً واضحاً من النزعات الانفصالية والاقليمية التي وصفها بالشعبوية^(٤٨). وقد حدد اهداف حركته في خمسة اساسية هي: الاخلاق، المساواة - (الاخوة)، الرأي للأمة (الديمقراطية)، العروبة، القوة^(٤٩). ويتضح من تحليله لهذه الاهداف مدى ايمانه بالعروبة والاسلام ومدى امتزاجهما ببعضهما البعض، ويتضح ذلك، مثلاً، من اشارته الى انه انما يكافح ويكابد «في سبيل مبادئ عهد العربية السامية... في سبيل الامة العربية الخفافة»^(٥٠). ومن هنا فقد اعرب عن رقبته القاطع لليديولوجيات الاجنبية على اختلافها، قائلاً: «انا لا أؤمن بديمقراطية الانكليز ولا بناتزية الالمان ولا بيلشيفية الروس. انا عربي مسلم لا ارضى دون ذلك بديلاً من مزاعم وفلسفات»^(٥١). واضاف

(٤٦) صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق: مذكرات (بغداد: مكتبة القفلة العربية، ١٩٨٣)،

ص ٤١.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٣ - ١٧.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١١.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٣٥.

أيضاً مؤكداً ما سبق بقوله: «مبادئنا من تراث الأنبياء ومن وحي الله، لإسعاد كل حي على وجه الأرض. وهي تكتفينا شر البَشيفَةِ والنَّازية والديمقراطية الانكليزية، فإن هذه أسماؤه يراقة تخفي وراءها تيارات من الاخلاق المادية تعمل على القضاء على المثل العليا للقومية التي كان أسلافنا مبدعيها وحاملي مشعلها»^(٥٢).

وعلى ضوء ما تقدم حدد الصباغ واجبات واهداف الضباط القوميين في العراق على الوجه التالي: «كنا نهدف الى تسليح الجيش وتدريبه، وتسليح احرار العرب ايضا، ليقم لنا الانكليز شأنا، فيدركوا خطورتنا ويغزروا سوريا وفلسطين من نير الاستعمار، ويرفعوا عن مصر والعراق قيودهم وتعاهداتهم ثم يوحّدوا الاقطار العربية كلها في دائرة استقلالية ترتبط معهم على أساس المصالح المتبادلة مثل ارتباطهم مع تركيا عام ١٩٣٩»^(٥٣). ولكن «لم يرق للسياسة البريطانية (التي تعمل مجداً فارق نسد) توسيع الجيش العراقي والتفاف الشعب حوله، ولذلك عمد الانكليز الى الوقوف بوجه هذا الاندفاع بكل قواهم وراحوا يعرقلون توسيع الجيش وتسليحه بشق الطرق، من ذلك تقاريرهم التي تتّبع فكرة توسيع الجيش وكلها تهديد ووعيد، ومنه ايضا تأجيل النظر في طلبات الاسلحة من سنة لآخرى»^(٥٤). وعلى الرغم من هذه الاشارة المبكرة الى خطورة احتكار السلاح، الا أن الصباغ تجاوز ذلك للاشارة الى قضية اخرى في غاية الاهمية حيث استدرك قائلاً: «على أن بريطانيا لا تحنّ السلاح كما تحنّ معنويات الشعب وتضامته مع جيشه تحت لواء العروبة»^(٥٥).

ومن ناحية اخرى، اشار الصباغ الى انه على الرغم من ان المعاهدة العراقية البريطانية لم تأت على ذكر عدد المواطنين العراقيين من غير العرب ولم تحدد عدد الذين يقبلون منهم في المعاهد العسكرية الا ان ٩٠ بالمائة من القادة القابضين على زمام الجيش كانوا من غير العرب حتى اواخر عام ١٩٣٣، واما نسبتهم خارج الجيش والمعاهد الفكرية فكانت ٥٠ بالمائة. يقابل ذلك ان نسبة المواطنين من غير العرب لا تزيد على ١٠ بالمائة من مجموع سكان العراق. ويضيف الصباغ ان هذه النسبة المجحفة كانت بازدياد مطرد حتى تولى هو واخوانه زمام الجيش، حيث وقف امام هذا التيار الجارف وعارض رغبات الانكليز واذناهم الطفلة. وكان ان وصّعت المعاهد العسكرية بالطلاب العسكريين من العرب. وانتمى الى الجيش ضباط من الشباب المشبع بالعروبة الحقّة، النافر من الاقليمية الضيقة، فعلوا عمل تلك الفئة المرتزقة الباغية من الضباط الذين لا يريدون ان يكون العراق عربياً، فتخلص نفوذهم وتناقص عددهم. وهكذا ازدهرت العروبة في مرافق الجيش العراقي وهم فيضها جميع المؤسسات الحكومية والدوائر الرسمية والمعاهد العلمية، فارتاح لهذه البادرة شباب العرب في فلسطين وسوريا واليمن السعيد والمملكة العربية السعودية. وعاش العراق من عام ١٩٣٧ الى ان غادرته في عام ١٩٤١ عربياً في الظاهر والباطن، فما زار العراق زائر عربي الا واستبشر من العراق خيراً، وما سمع عربي بالجيش العراقي الا وقال انه النواة لجيش العروبة. ولكن الانكليز احتلوا على العراق ذلك الاعتداء الظالم عام ١٩٤١ لأن مصالحهم تقضي ان لا يكون للعرب جيش، وان لا يبدأ لهم عيش»^(٥٦).

ومعنى ذلك ان الصدام كان حتمياً بين القومية العربية التي يجعل لواءها الجيش العراقي بقيادة الكتلة القومية - من ناحية، وبين الامبراطورية البريطانية وعملائها - من ناحية اخرى. ولقد

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٩١-٩٢.

تضاعفت احتمالات الصدام المباشر بعد ان اعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا عام ١٩٣٩ حيث يقول الصباغ انها «وجدت على رأس الجيش العراقي قادة عرباً يعملون في سبيل قوميتهم لا في سبيل مصالحهم فقرروا الوقوف عند حدود المعاملة والانتظار لا الولوج في النار، حتى تتجلى القضية الفلسطينية وتوضح سياسة بريطانيا حيال العرب بالنظر لتطورات الحوادث العالمية. فكان طبيعياً ان يبطئ قرار القادة اذئاب الاستعمار حتى وصفوه بأنه قرار معاد لبريطانيا وانه يورث عدم الاستقرار»^(٥٧) ولذلك فقد خلص الصباغ الى القول: «لقد فرض علينا الانكليز القتال فوقتنا بوجه العدوان، لنعلن للعالم اجمع ان الأمة العربية لا تقبل الاستعمار ولا ترخص لجور الانكليز، وترفض تقديم فلسطين العربية للصهاينة».

اما بالنسبة الى الدولة التي كان ينشدها الصباغ، فقد كان الامر يعتمد على بعض المقارنات ذات المغزى. فبدية، قارن الصباغ بين «روسيا والبلاد العربية» من حيث الموارد الطبيعية، والموقع الجغرافي والتكوين الديمغرافي والاطار الثقافي. وعلى الرغم من ان كفة البلاد العربية كانت أرجح لديه بكثير من هذه الابعاد، الا ان روسيا كانت آنذاك تقاوم ألمانيا الجارية بجيشها وسلاحها بعد ان وحدها لينين وستالين طوعاً او كرهاً^(٥٨). والبلاد العربية تشبه روسيا من حيث الموقع، ولكنها تفوقها «ببحارها التي تمتد شريان العالم ومبعت حياته وثرواتها الطبيعية ووحدة العنصر واللغة، كما ان تعاليم ديننا سبقت تعاليم كارل ماركس ولينين وما جاء قبلها من مزاعم. على ان البعد بين روسيا وبلاد العرب شاسع مع الاسف والسبب في ذلك هو ان العقيدة والغربة التي بني عليها مجد العرب ضعفت بكيد الشيوعيين والمستعمرين فقلت التضحيات وبرزت الانانية وحُب الذات خصوصاً في اوساط الحكام والمحتفلين الذين ظنوا بأن لا عروش لهم الا بمهالة المستعمر والتأمر على ابناء وطنهم»^(٥٩).

وقد وجد الصباغ لمثال النموذجي للدولة المبتغاة في تركيا وايران. وكان معجباً بتركيا- اتاتورك، وخصوصاً بعد ان زارها في سنة ١٩٣٩ عضواً في الوفد العراقي الرسمي الذي شارك بمراسيم دفن مصطفى كمال اتاتورك، وقد قارن بين وتيرة التقدم في تركيا وايران - من جهة، وبينها في العراق - من جهة اخرى، ورد ذلك الى الاعتزاز القومي وحرية الارادة، ولذلك كان من المنطقي ان يتساءل: «فان استقلال تركيا وايران الناجز المشين من استقلال العراق المقيد المزيف، العراق يزحف وهما يركضان، لأنها حران في اختيار طريقها لا يسيرهما أحد، حران في التسليح كما يحلو لها وكما يتطلب وضعها الجغرافي والاستراتيجي»^(٦٠).

وهكذا يتضح من استعراض ادراك صلاح الدين الصباغ، ان طموحات هذه الكتلة كانت تتلخص في بناء دولة قومية عصرية قوية كبرى. وفي الواقع فان هذا الهدف كان له تأثيره على «سياسة الكتل» التي ميزت الجيش العراقي في هذه المرحلة. فقد سبقت الاشارة الى ان قوى سياسية معينة ومختلفة قد تبلورت في الجيش وتركزت في كتلتين عسكريتين رئيسيتين. الكتلة الاولى، ضمت الضباط الوطنيين الذين لا يستسيغون الاتجاهات القومية العربية وحصرت اهتمامها في النطاق

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٧٧.

العراقي فقط، وكان أبرز عمليها بكر صدقي. والكتلة الثانية، ضمت الضباط القوميين الذين طمحووا في عراق مستقل متحرر من الاستعمار يكون قاعدة حصينة للأمة العربية جمعاء في معاركها المريرة ضد أعدائها. وكان أبرز عمليها صلاح الدين الصباغ أو مجموعة «المرج الذهبي»^(٦١).

وعلى ضوء ما تقدم يتضح أن الأولوية القصوى في الكتلة الثانية أعطيت للاتجاهات القومية التي قررت وحددت ملامح واتجاهات السياستين الداخلية والخارجية اللتين انتهجتهما معاً. وكان هذا التوجه هو الذريعة التي استغلتهما الكتلة الأولى في نقد الكتلة الثانية مع المطالبة بتقديم السياسة الداخلية على السياستين القومية والخارجية. ولكن الحقيقة أن كتلة الضباط القوميين لم تهمل القضايا الداخلية الملحة على الرغم من الاهتمام الخاص الذي أولته للقضايا الخارجية عموماً والقضايا العربية خصوصاً. وإن كانت الصفة المتميزة للموقف الذي اتخذته الضباط القوميون هي ربطهم ربطاً عضوياً وثيقاً للحلول المطروحة للمشكلات الداخلية بالحلول المطروحة للقضايا القومية على امتداد المنطقة العربية. ولكن الكتلة الأولى لم تستطع الاستمرار في الوجود طويلاً وسرعان ما تلاشت لأن الكتلة الثانية استطاعت أن تخلق موقفاً تقديمياً وإن توجع شعوراً قومياً عارماً حظي بتأييد واسع وتعاطف كبير في صفوف القوات المسلحة والجماهير الشعبية والقوى السياسية معاً، فضلاً عن أنها أقامت علاقات وطيدة مع المعارضين السياسيين البارزين على الساحة العراقية حينذاك، من أمثال عبدالواحد سكر ورشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي ووينس السباعوي^(٦٢).

ومن نتائج هذا الموقف القومي الذي اتخذته الكتلة الثانية، ما أبدته من اهتمام فائق بالتعريب في الجيش، وتشجيع التحاق العرب من غير العراقيين بالكلية العسكرية العراقية واستقبال عدد من الأساتذة من الاقطار العربية الأخرى للتدريس في هذه الكلية والمعاهد التعليمية الأخرى^(٦٣).

وهكذا أصبح العراق في تلك الفترة معقداً للرجاء ومناطاً للأمل في الأمة العربية جمعاء، وقد ساعد هذا الوضع الذي قام في العراق عملياً على نمو وانتشار الشعور القومي والوطني التحرري العربي على امتداد الوطن الواحد الكبير. ومن العوامل التي ساهمت في نشوء هذا الوضع ما يتعلق بالاستقلال المبكر للعراق، بالقياس إلى الاقطار العربية الأخرى. ومنها ما يعود إلى الدعاية النشطة المصادبة لساتكليز التي انتشرت في الجيش والمجتمع معاً، وأدت إلى تعزيز نفوذ ضباط الكتلة الثنائية في الأوساط كافة. وقد لعب ضباط هذه الكتلة دوراً فعالاً في تدريب المجاهدين الفلسطينيين وتجهيزهم بالسلاح والعتاد سراً وتشجيع المتطوعين العراقيين على الالتحاق بصرفوفهم. كذلك فقد استقبلت بغداد في ظل نفوذ هذه الكتلة عدداً كبيراً من احرار العرب الفلسطينيين والسوريين والمصريين والتونسيين^(٦٤).

(٦١) البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١، ص ١٦٧.

(٦٢) بحري، اسرار ٢ مارس ١٩٤١ أو الحرب العراقية الانكليزية، ص ٤٠.

(٦٣) البراك، المصدر نفسه، ص ١٦٧ - ١٦٨.

(٦٤) انظر: المصدر نفسه، ص ١٦٧ - ١٦٨، والصباغ، فرسان العروبة في العراق: مذكرات، ص ٢١٥.

وقد أثرت هذه العلاقات بين الكتلة الثانية وقادتها وبين الحركة القومية وشخصياتها تأثيراً مباشراً وحاسماً في البنية الايديولوجية للضباط القوميين. ومن هنا اتسم نشاطهم في صفوف الجيش بطابع قومي تحرري واضح. ويبدو هنا ان تبادلًا في الادوار حدث بين ساطع الحصري وصلاح الدين الصباغ، فقام الأول بتشجيع الروح العسكرية بين صفوف المدنيين وغرس فضائل النظام والانضباط والاستعداد للتضحية واحترام الجيش في نفوسهم، سواء عن طريق الوظائف التي شغلها في وزارة المعارف أو المحاضرات التي القاها في «نادي المثني» في العراق. وقام الثاني بتشجيع الروح القومية بين صفوف العسكريين وتربيتهم على عقيدة الأمة العربية الواحدة، وضرورة تحقيق الوحدة العربية وتأسيس دولتها الكبرى. رغم انه لا يتيسر الآن من الدلائل ما يقطع الشك باليقين في هذا الصدد: فهل كان هذا التبادل في الأدوار قد نشأ من مجرد توارد خواطر واتفاق عضوي من غير اتصال شخصي مباشر، بحكم ظروف المرحلة التاريخية نفسها والايمان بذات العقيدة القومية، أو أنه كان نتيجة للتخطيط الواعي والتنسيق المقصود أو التأثير المتبادل بين الاثنين؟

وفي جميع الحالات، فإن افكار ساطع الحصري في هذا المجال تعتبر ذات مغزى خاص، ليس فقط لأنه يعتبر من أكبر دعاة القومية العربية، في تلك الفترة وفي غيرها، ولكن أيضاً باعتباره واحداً من كبار المثقفين المدنيين والمسؤولين الرسميين عن المعارف والثقافة في العراق في الوقت نفسه^(٦٥).

٢ - العلاقات العسكرية - المدنية

يمكن القول إن دراسة «التدخل العسكري في العراق ١٩٣٦ - ١٩٤١» تقدم مساهمة اضافية في فهم وتحليل الظاهرة العسكرية بشكل عام فضلاً عن انها تساعد على تحقيق هدفين اساسيين اخرين. اولهما - انها تمثل دراسة للتطورات المعاصرة المرتبطة بالظاهرة العسكرية في الوطن العربي، وخصوصاً من ناحية اسباب التدخل العسكري وعملية التفاعل بين متغيرات الظاهرة الداخلية والخارجية والعسكرية. وثانيهما - انها تمثل اول تجربة يقوم بها «جيش عربي» من اجل «الوحدة العربية»، وبالتالي فهي تصلنا مباشرة بصلب هذه الدراسة عن «العسكريين وقضية الوحدة»، وخصوصاً من ناحية الدور الاجنبي تجاه الجيش وتجاه هذه القضية الحاسمة. ومن هاتين الناحيتين، يلاحظ ان التدخل العسكري في العراق كان اشارة مبكرة لدور «الجيش الوطنية» في المنطقة العربية، وفي الحقيقة في العالم الثالث، على الرغم من ان هذا الدور قد تعرض للحصار، وللتنصيف في النهاية، نظراً لسيطرة الدول الاستعمارية على غالبية الاقطار العربية آنذاك.

ان المتتبع للنشاط السياسي في الجيش العراقي ولدور الضباط في الشؤون الداخلية يلاحظ ان هناك مرحلة اولى بدأت مقدماتها في عام ١٩٣٢ وما تبعها وانتهت في عام ١٩٣٦ بقيام انقلاب بكر صدقي، وهو اول انقلاب عسكري في الوطن العربي بعد استقلال اقطاره؛ وان هناك مرحلة ثانية

(٦٥) انظر التفصيلات في: ساطع الحصري، احاديث في التربية والاجتماع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، انظر بخاصة الفصل المتعلق بالدرسة والكتلة بعنوان: «الخدمة العسكرية والتربية العامة»، ص ٣٧ - ٤١.

بدأت مقدماتها في عام ١٩٣٦ وما تبعها وانتهت في عام ١٩٤١ بقيام حكومة الدفاع الوطني والعدوان البريطاني على العراق .

وعلى الرغم من ان هذه الفترة شهدت عدداً من حالات تدخل الضباط في الشؤون السياسية للبلاد (٦ مرات)، الا ان أبرز هذه الحالات تمثل في انقلاب بكر صدقي - من ناحية، وحكومة الدفاع الوطني - من ناحية أخرى. وفيما يلي استعراض للاطار العام لعوامل التدخل العسكري ودينامياته في هذه الحالات .

لقد كان التدخل العسكري الاول في التاريخ السيامي العراقي والعربي الحديث، أي انقلاب بكر صدقي نتيجة مقدمات سياسية واجتماعية داخلية وخارجية . ومن أبرز وأهم تلك المقدمات علاقة الجيش بحركة النهضة القومية آنذاك، وتعاطف العراق جيشاً وشعباً مع مطامح العرب في كل مكان للتحرر من رقة الاستعمار، ومواقفه من الدول الاستعمارية الغربية (بريطانيا وفرنسا)^(١٦) . وعلى ضوء ذلك التقرير العام، يمكن تقسيم العوامل التي تفاعلت لتحريض التدخل العسكري في العراق، خلال الفترة من ١٩٣٦ الى ١٩٤١، الى ثلاث مجموعات اساسية تنصرف اولاً الى الازمة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية الداخلية، وتمثل ثانياً في السياسة البريطانية تجاه العراق والقضايا القومية العربية إجمالاً حيث يمكن القول ان قضية تسليح الجيش العراقي، من ناحية، وقضية فلسطين، من ناحية أخرى، كانتا المصدر الاساسي للتوتر في العلاقات العراقية - البريطانية، اما ثالثها فتتصل في طبيعة العلاقات العسكرية - المدنية وهي القضية التي تقتضي قدراً من التحليل .

لقد كان غط العلاقات العسكرية المدنية في العراق (١٩٣٢ - ١٩٣٦)، متشابهاً الى حد كبير مع غط العلاقات العسكرية المدنية الذي شهدته مصر ابان الثورة العربية . ويمكن هنا الإشارة خصوصاً الى الاقرار بشرعية النظام القائم، مع الاعتراض على بعض شخصياته وجانب من سياساته - من ناحية، وطبيعة «الادراك المتبادل» بين العسكريين والسياسيين التي هيأت للعسكريين القيام بدور سياسي علني ومباشر - من ناحية ثانية، ودور «اليد الخفية» الذي تمارسه بريطانيا في توجيه التطورات وضبطها - من ناحية ثالثة . وربما يتركز الاختلاف الاساسي بين الحالتين، العراقية والعربية، في أن رأس النظام الحاكم في العراق - الملك - كان مؤمناً بالبدء القومي ومدركاً للدور الذي يمكن ان يقوم به الجيش الوطني على طريق الوحدة العربية .

لقد كان الملك فيصل الاول مؤمناً بالقومية العربية ويضرورة السعي من اجل الوحدة وكان يمثل بالتالي أول حالة حاكم عربي في السلطة يتبنى هذا التوجه الاساسي، مع كل التحفظات التي يمكن ادراجها في هذا المجال . كذلك فقد كان فيصل مهتماً بالجيش، الذي سبق ان تولى قيادته ابان الثورة العربية الكبرى . وانتقل معه الى سوريا ثم الى العراق، وكان يعتبر وحده هذا الجيش هي

(١٦) البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١، ص ١٥٤ .

الاساس لوحدة الوطن الجديد ولدوره في سبيل امته. ولذلك فقد سجل نفسه عند انشاء الجيش باسم «الجندي المتطوع فيصل بن حسين» فأصبح المجند رقم (١) في الجيش الجديد^(٦٧).

كذلك كان موقف الملك غازي من بعده عاملاً من العوامل البارزة في تعزيز الدور السياسي للجيش، وقد اتخذ الملك غازي موقفاً معادياً للإنكليز. وناصر الافكار الداعية الى الحرية والوحدة العربية، واستخدم اذاعة «قصر الزهور» في بث ما يؤمن به ويدعو اليه. وكان انتصار كمال أتاتورك في تركيا وانتزاعه للاستقلال التام وقيام نظامه الجديد الذي حقق بعض المكاسب الانجابية، في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية، أثار اعجاب عدد كبير من الضباط في الجيش العراقي. واذا استعدنا الى الاذهان ما كان حققه رضا شاه بهلوي في ايران حينذاك من انجازات مشابهة، لادرنا ان روح العصر التي كانت سائدة آنذاك اعطت لـ«العسكري» ثقة قوية بالنفس وهبة عالية، كما اعطت لـ«الجيش» مكانة بارزة في الحياة السياسية العامة. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، ان بكر صدقي نفسه كان من ابرز المتحمسين للتجربة التركية^(٦٨).

ويمكن القول ان الجيش العراقي احيط منذ البداية بهالة من الهبة والاحترام افتقرت اليها المؤسسات الاخرى في الدولة. وقد منحت هذه الهبة افضلية على تلك المؤسسات، وأمدته بعوامل دفعته دفعا الى الميدان السياسي. وفي الحقيقة كان الجيش العراقي منذ تشكيله قد اصبح المؤسسة الوطنية الرئيسية في الدولة، لا سيما وهي مازالت تمر بمرحلة نشوئها. فقد ظهر الجيش الى الوجود في مرحلة امتازت بضعف الروابط الوطنية والاجتماعية وقوة صلات القرابة والروابط القبلية والعشائرية. فكانت عوامل التفكك والفرقة اقوى في المجتمع من عوامل التماسك والشعور بالوحدة الوطنية، بينما كان الحال في صفوف الجيش قد اختلف تماماً في تلك المرحلة.

وعلى ضوء ما تقدم، أدرك الجيش انه قوة عصرية منظمة وقادرة على الحركة السريعة والفعالة فتشرب بالشعور الجارف بالمسؤولية التاريخية. واستولت على الضباط مفاهيم راسخة عن دورهم الاستثنائي ورسالتهم الخاصة باعتبارهم القوة الوطنية الطليعية في مجتمعهم. وهكذا اصبح الجيش حاملاً للأفكار القومية وقوة حقيقية حملت على عاتقها رسالة تاريخية.

ما أكثر وجوه الشبه بين الثورة العربية في مصر وتجربة الضباط القوميين في العراق. فمن ناحية تطورات التدخل العسكري، شهد العراق، مثلاً شهدت مصر، تدرجاً في الدور السياسي للضباط من نمط التمرد - عندما رفض الضباط القوميون الاحتكام الى السلاح في حل قضايا الوحدة الوطنية، الى نمط الانقلاب - عندما خرج بكر صدقي على رأس «القوات الوطنية الاصلاحية المسلحة» للاستيلاء على السلطة، ثم حوّل التجربة كلها الى مغامرة عسكرية فاشلة، الى نمط الثورة عندما نجح ضباط «الكتلة القومية» في تصعيد التناقضات داخل الجيش ودخل المجتمع باتجاه الحسم

(٦٧) احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ص ٥ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤ -

١٩٧٨)، ج ٣: عبدالناصر والعرب، ص ١٢٩.

(٦٨) البراك، المصدر نفسه، ص ١٦١.

السياسي لمصلحة الاتجاه القومي والوطني. ومن ناحية رد الفعل الاجنبي، البريطاني بالتحديد، يلاحظ تصاعداً في استخدام اساليب المقاومة لهذا الاتجاه الوطني والقومي، من الاعتماد على اساليب «اليد الخفية»، الى تحريض النشاط الهدام، الى استخدام الخونة والعلماء، الى محاولات الحصار والاحتواء والتهديد، حتى انتهى صدام الاقدار الذي شهده العراق الى التدخل العسكري البريطاني ضد ثورة الضباط القوميين وحكومة الاتحاد الوطني بزعامة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١. اما من ناحية العلاقات العسكرية المدنية، فقد شهد العراق، كما شهدت مصر، ظاهرة التعاون بين العناصر العسكرية والعناصر المدنية، كما شهد ظاهرة الغدر والخيانة جنباً الى جنب مع ظاهرة تساقط عدد من «رجال» الحركة الوطنية في احضان الانكليز. وهكذا فان صدام الاقدار المرير الذي شهده العراق انطوى على ظاهرة مماثلة لظاهرة سلطان باشا - هذا الرجل الذي بدأ مناضلاً في طليعة الثورة الوطنية يدفع بالعراقيين الى الامام، وانتهى به الحال وخائناً خائراً في معسكر الانكليز، وهذا التطور نفسه عبرت عنه في العراق حالة طالب النقيب منذ مرحلة مبكرة. فطالب النقيب كان زعيماً للحركة القومية العربية في العراق خلال ١٩١٠ - ١٩١٤، ولكنه في ١٩٢٠ غير مواقفه ولم يكف بادانة الثورة بل تعاون مع الادارة الانكليزية، واصبح وزيراً للدخالية واليد القوية في ضرب الوطنيين وسجنهم. وشيء مشابه لذلك حدث لأناس امثال نوري السعيد وجعفر العسكري، فلقد تحولوا من عناصر وطنية الى عناصر مرتبطة بالانكليز وموالية لسياساتهم، سواء اكان ذلك بسبب اجتهاداتهم وتقديراتهم السياسية أو بسبب انحيازهم الاجتماعي لفئات موالية للاستعمار.

ان هذا «التحول» الذي تعبر عنه حالات عدة مماثلة في غالبية الاقطار العربية يستحق اشارة خاصة. وتنبغي الاشارة بداية الى ان مواقف بعض القادة عموماً قابلة للتحول، فقد تتغير اقتناعاتهم الفكرية، او تزين لهم مصالحهم الطبقية والاجتماعية مواقف جديدة. ان امرأ كهذا مقبول في الفهم التاريخي العام، ولا يجوز ان يشكل تلقائياً ادانة لماضيهم السابق، واكثر من ذلك لا يجوز ان يستخدم تبريراً للهجوم ولادانة الحركات السياسية التي ساهموا فيها، ولو لفترة. فاذا كان البعض قد استهوتته المناصب والاملاك ومباهج الدنيا، أو أرهقه النضال، فهذا لا يلغي دوره السابق. وما هو أهم من ذلك فانه لا يلغي دور الحركات الوطنية والقومية مجرد انها احتوت حيناً بعض من تخاذلوا. ان هذا السقوط لم ينه الحركات او اهدافها على الاقل، فلقد برزت عناصر جديدة، قيادات وقوى اجتماعية، ترفع الراية وتواصل المسيرة والكفاح بعزم أشد وصلابة أمضى. ان سقوط البعض لم ينه الحركة الوطنية والقومية، فلقد برزت قيادات جديدة في كل قطر، كذلك فان راية الاستقلال والوحدة الوطنية والقومية لم تسقط، ولن تسقط، فقد يغادر الصفوف «نفر»، ولكن الثورة العربية مستمرة، ربما بقيادات أكثر صلابة وخبرة وأقدر تنظيمياً واعمق وعياً، وبفئات اجتماعية أكثر ثورية واكثر استعداداً للبذل وللضحية. واخيراً، يمكن القول ان الباحث النصف والموضوعي لا يهاب الحقيقة التاريخية ولا ينبغي ان يلوي عنقها لتلائم تصورات المسبقة. وعليه ان يكتب تاريخ الأمس في اطار ظروفه وملابساته وليس على ضوء تصورات وتطورات الحاضر. والا فانه في احسن الاحوال لا يكتب التاريخ والمما يزوره.

وفضلاً عما تقدم، فان سلوك القيادات المدنية والعسكرية التي اسلمتها «الكتلة القومية» مقاليد

الحكم مرة بعد اخرى، كان مشابها الى حد بعيد لسلوك القيادات المصرية التي تعاملت معها ثورة عرابي، وفي مقدمتها شريف باشا. فلقد كان الهاجس الاول لكل حكومة تسلمت السلطة من العسكريين، هو محاولة إبعاد الجيش عن السياسة. ومثلما عمد شريف باشا الى محاولة ضرب «التكتل العسكري» عن طريق نقل وتفريق قيادة الثورة العربية، لجأ صبيح نجيب، وزير الدفاع في حكومة جميل المدفعي التي اعقبت بكر صدقي، الى استخدام سياسة «فرق تسد» بمعنى نقل ضباط الكتلة القومية وتفريقهم فضلاً عن التفكير في فصل بعضهم من الجيش. وكان الشرط الاول لجميل المدفعي كي يقبل رئاسة الحكومة، مثلما فعل شريف باشا، هو ضرورة ابعاد الجيش عن السياسة. وتمضي التطورات المتشابهة، من التمرد، الى الانقلاب، الى الثورة، ويحدث العدوان البريطاني لقمع الثورة، ولتنتهي مرحلة من التدخل العسكري في العراق.

الفصل الرابع

التجزئة وبناء الجيوش القطرية

يمكن القول ان التهديد الاوروبي بلغ اعل مرتاب الخطر، بعد الحرب العالمية الاولى، حيث تحول الى احتلال مباشر وتهديد متواصل لأسس الكيان وجوهر المعتقد. ونحت هذا الضغط الكاسح، ضغط قوات المنتصر وافكاره وقيمه، انحل النسيج الاجتماعي والفكري لبلدان المنطقة العربية، حتى لقد شهدت المنطقة نوعاً من صراع الاضداد العنيف بين الوافد والموروث، كاد يصل الى درجة الانفصام على صعيد الفكر وفي حياة المجتمع، خصوصاً في الفترة بين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٣٠ ويرجع ذلك الصراع كما سيأتي بيانه الى طبيعة الازمة الكامنة التي واجهتها المنطقة على مستويات الكيان والمعتقد، نتيجة للاستفاقة الحضارية الذاتية التي تبلورت بحثاً عن الهوية الضائعة، بعد أن نجح الغرب، مع نهاية الحرب العالمية الاولى، في فرض تسويته التاريخية على المنطقة، كما تتجسد في ظاهرة التجزئة، بتصفية كيانها العربي الاسلامي وتقسيمه الى دويلات.

وعلى ذلك، تنطلق هذه الدراسة من ان ظاهرة التجزئة تعتبر هي المتغير الاصيل التي تفسر ما عداها من المتغيرات التابعة، منذ فرضت على المنطقة العربية. وبالتالي، فان تحليل عملية الاختلال في التفاعل الحضاري المرتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التجزئة، ينبغي في مفهوم هذه الدراسة على اطار فكري، منهجي يشتمل على خطوتين اساسيتين:

أولاهما ضرورة تفسير التطورات العربية بفكرة مستمدة من البيئة العربية ذاتها يمكن ان توضح القانون الداخلي لحركة المتغيرات وتطور الافكار والمؤسسات. وبناء على ذلك يمكن تحديد الوضع العام الذي نشأت الجيوش العربية في اطاره. واستكشاف عملية تسييس القوى والمؤسسات الاجتماعية المختلفة، ومن بينها الجيوش، وطبيعة «الموقف الثوري» الذي واجهته، وبالتالي استخلاص أسباب تدخلها في الشؤون السياسية لمجتمعاتها، واحتمالات تطور سياساتها وتوجهاتها بعد الاستيلاء على السلطة وتولي عملية التوجيه السيامي والاجتماعي والاقتصادي لأقطارها.

لقد خلص صلاح عيسى، في دراسته للثورة العربية، الى أن السمة الرئيسية للتطور الاجتماعي المصري تتمثل في غم البرجوازية المصرية متخلقة قرنين أو أكثر عن البرجوازية الأوروبية، وبعد تحول الاخيرة من قوة ثورية الى قوة محافظة. وبالتالي فقد بدأت البرجوازية المصرية محاولات

تحقيق ثورتها ضد معسكرها العالمي وليس في حمايته، فتغيرت طريقة التحالفات بين قوى الثورة بدخول الاستعمار كعدو رئيسي وتحدد التناقض بين البرجوازية وحلفائها والاقطاع وحلفائه الى تناقض ثانوي احياناً. وكنتيجة لهذا كله تاخر التبلور الطبقي في مصر طويلاً، ولم يصل الى تكامله الا نادراً، وهو ما يفسر لنا افتقار الطبقات المصرية الى تعبير ايدولوجي صحيح عنها، سواء كان هذا في مجالات الفلسفة أو الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وحتى الحركات السياسية: ومن هنا فان التوفيقية - كتيار ايدولوجي - سمة اساسية في كل هذه المجالات^(١).

كذلك فان د. محمد جابر الانصاري، في دراسته حول تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي انتهى الى تعميم النتيجة ذاتها قائلاً: «لقد وجدنا من حيث النظرة الاجمالية الشاملة ان الانحماط الغالبة في الشرق العربي للمعاصر، من فكرية واجتماعية وسياسية تندرج في مجملها تحت «الظاهرة التوفيقية» التي تعود بجلورها الى التوفيقية الاسلامية القديمة بين الدين والعقل، وبين مختلف المؤثرات المتباينة والمتعارضة التي هضمتها الحضارة العربية الاسلامية بعد ان قامت بعملية «التوفيق» فيما بينها». هذه النزعة التوفيقية تعود الى الظهور بل تفرض ذاتها بقوة، عندما يتعرض المجتمع العربي للعنف الاجتماعي والانسطار الحضاري بين التمسك بالتراث ومحاكاة الغرب، فتحول جاهدة دون تصدعه وانقسامه، وتعيد الالتئام بين قديمه وجديده، وبين ماضيه وحاضره، وبين تناقضاته وتعارضاته العديدة، مولدة صيغاً توفيقية شتى في الفكر والسياسة والاجتماع تمثل في مجموعها هذه «الظاهرة التوفيقية» الشاملة التي تحكم المجتمع العربي حتى يومنا هذا^(٢).

واذا كانت النزعة التوفيقية صالحة لتفسير تطورات الفكر والسياسة والاجتماع، فهي تصلح بالتالي لتفسير ظاهرة مهمة من جملة الظواهر التي فرضتها هذه التطورات، وهي الظاهرة العسكرية، حيث سيتضح فيما يلي ان وسيلة التدخل العسكري - بدون اراقة دماء - هي التي حققت انتصار «المعادلة الوسطى» التي فرضها صراع الاضداد المشار اليه سابقاً، بين العنف واللاعنف، بين الفوضى والنظام، بين التغيير والاستمرار وبين السلفية والعلمانية، وبين الاخوان والماركسية.

ولا شك ان هذه الفكرة قد تكون عرضة للنقد، وحياناً للرفض، وحتى للادانة، ولكن ذلك كله لا ينفي حقيقتين: ١ - انها قائمة، بل انها نافذة الى صميم التكوينات التاريخية المجتمعية الحضارية وانعكاساتها العقلية والشعورية، في هذه المرحلة من التاريخ العربي. ٢ - انها صالحة لتقديم تفسير معين لحركة المتغيرات الداخلية في البيئة العربية^(٣).

(١) صلاح عيسى، الثورة العراقية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢)، ص ١٢١ - ١٢٢.
(٢) محمد جابر الانصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ - ١٩٧٠، سلسلة عالم المعرفة، ٣٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)، ص ٥ - ٦.
(٣) في نقد النزعة التوفيقية وفي رفضها، انظر على سبيل المثال: امير اسكندر، «مواقف من التراث في الفكر العربي المعاصر»، افاق عربية، العدد ٢ (تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٥)، ص ٦٥، وجمعة المهدي الغزالي، الانفصال الحضاري (ليبيا: الكتاب والتوزيع والاعلان والمطابع، ١٩٨١). وفي رفض النزعة التوفيقية وادانتها، انظر على سبيل المثال: صادق جلال العظم، نقد الفكر العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، وسيد قطب، خصائص التصور الاسلامي ومقوماته (القاهرة: مطبعة عيسى البلي الخليلي، ١٩٦٢).

اما الخطوة الثانية، فتمثل في تحليل تطورات البيئة العربية ذاتها، على ضوء هذه الفكرة المستمدة من داخلها وذاتها، سواء على مستوى البنية الاقتصادية الاجتماعية (صراع الفئات والطبقات)، ام على مستوى البنية التنظيمية (صراع الاحزاب، والمؤسسات، والقوى)، وذلك كله في خضم «موقف ثوري» فرضته على المنطقة كلها ظاهرة التجزئة بكل ما ترتب عليها من تحديات اجتماعية وسياسية وايدولوجية.

وفي اعمال مفهوم النزعة التوفيقية على التطورات العربية المعاصرة، تنطلق هذه الدراسة من «ان جذور الفترة المعاصرة تبدأ بتحولات عربية - اسلامية ذاتية عميقة منذ حوالى عام ١٩٣٠، عندما اخلت بتجمع مؤشرات الاحياء التوفيقية المستجد بين التراث والعصر، وذلك بعد ان تباعد التياران السلفي والعلماني بين ١٩٢٠ و١٩٣٠ وكلا يؤديان بانشطتهما الى تصدع خطير في بنيان الأمة وكيانها الحضاري. أضف الى ذلك ان هذا الاحياء الفكري التوفيقى في الثلاثينات كان بمثابة التمهيد وحجر الاساس للاتجاهات القومية والاجتماعية الصاعدة في الخمسينات، والتي حلت على الاتجاهات الليبرالية السابقة ذات النمط الغربي أو المستغرب»^(٤).

ويمكن القول ان هذه الخطوط الفكرية والمنهجية السابقة تساعد على فهم وتحديد دور العوامل الخارجية فيما شهدته البيئة العربية من تطورات. وعلى سبيل المثال، فلقد تردد بين مؤرخي المجتمع العربي، بعد الحرب العالمية الثانية، ان هذه الحرب بأحداثها المؤثرة هي التي كانت الحد الفاصل بين عهدين، ومنها تولدت البدايات. ولكن على الرغم مما للحرب من تأثير قوي في دفع عملية التغيير والاسراع بالتفاعلات فكرياً واجتماعياً، فانها كانت، على أهميتها، حدثاً خارجياً طارفاً ما كان له ان يحدث كل ذلك التحول لو لم تكن التربة العربية مستعدة ذاتياً من الداخل ببدورها وارهاساتها السابقة لفترة الحرب، لأن تمحصب بالفرس الجديد، الذي اصبح قوي العود، واضح الاثر اثناء الحرب وبعيها. ومعنى ذلك ان العوامل الخارجية، على قوتها، لا تمثل الجانب الاصيل في المجتمعات التي تؤثر فيها، فهي تستثير الشعور بالخطر وتدفع للفعل. ولكن الفعل في حد ذاته يتمثل في العوامل الذاتية وكيفية استجابتها للتحدي. والمؤشرات الجديدة المتواترة بين ١٩٣٢ و١٩٣٩ هي التي مثلت الرد العربي المهادى العميق على التحدي الغربي، وهي التي اعطت لتفاعلات الحرب مردودها الخصب والجفري، بتحويل تلك الجذور والبدايات الى تيارات وديناميات فاعلة احدثت فيها الافكار الجديدة المتنامية في التربة العربية، قبل الحرب، بالقوى الاجتماعية الصاعدة التي اطلقتها متغيرات الحرب، فتولدت من ذلك كله تلك الحركة او الحركات الجديدة التي غيرت وجه الفكر والمجتمع والسياسة في الوطن العربي.

وعلى ضوء ما تقدم نعرض للآثار الناجمة عن محاولات فرض ظاهرة التجزئة وتكريسها في الوطن العربي، تحت عنوان: «اخفاق التسوية الغربية» ونخصص لذلك الجزء (أولاً) من هذا الفصل، ثم نستعرض في (ثانياً) الاطار العام لنشأة الجيوش القطرية.

(٤) الانصاري، المصدر نفسه، ص ٥.

أولاً: اخفاق التسوية الغربية

بعد أن تتابع اخفاق «السلفية» في رد التحدي الغربي الكاسح، كما سبقت الإشارة، جاءت حركة الإصلاح التوفيقى، على يد الافغانى ومحمد عبده والكواكبي، لتمثل الاسلوب الاخرى في التقليد الاسلامى لمجابهة التحدي، حيث اتضح ان التحدي الجديد، في جوهره، حضارى، وليس عسكرياً او دينياً او سياسياً. ولكن قوة التحدي الغربى، الحضارى والسياسى، كانت أعظم من أن تصمد في وجهها هذه المحاولة التوفيقية الجديدة التي حاولت بعد ازمان من التنافر والعداء الجمع بين الاسلام والغرب في صيغة تصالحية واحدة.

فمنذ الاحتلال الفرنسى للجزائر عام ١٨٣٠، الى السيطرة البريطانية - الفرنسية الكاملة على الوطن العربى عام ١٩١٨ - ١٩١٩، الى الغاء الخلافة عام ١٩٢٤، استطاع الغرب تدريجياً ان يصغي الكيان العربى الاسلامى الموحد نهائياً - لأول مرة في التاريخ - وان يحكم غالبية اقطاره حكماً مباشراً، وان يفرض اسلوبه في الادارة والتشريع، ومنهجه في التربية، ونمطه في الاقتصاد وان يلحق المنطقة بدورته الرأسمالية العالمية، مصدراً للمواد الخام، وسوقاً استهلاكية لمتوجاته، وعمراً استراتيجياً لطرق تجارته^(١). وأصبحت مؤثراته الحضارية تبعاً لذلك تنفذ الى المجتمعات العربية بقوة واندفاع من دون ان يكون لهذه المجتمعات حرية الاختيار او الرفض في ظل شخصية جماعية مشتركة متماسكة. وما زاد الموقف تعقيداً ان الجديد ذاته الذي أتت به اوروىا، لم يكن جديداً واحداً. فقد جاءت اوروىا الى هذه المنطقة بكل صراعاتها وتناقضاتها وتراكم عصور حضارتها دفعة واحدة، وألقت بالعبء كله على عاتق الجيل الذي حاول الاضطلاع بمهمة التجديد، والذي اصابته الحيرة، امام التناقضات الجديدة إضافة الى حيرته في مصارحته لقديمه وعناصره المتعددة. فأصبح مثلاً لجيل الحيرة. ولقد نتج عن ذلك سوء استيعاب وهضم للمؤثرات الغربية، أدى الى ارتباك واضطراب في تلك المجتمعات، واختل التوازن الى حد كبير بين موروثها وجديدها.

ولقد عبر جمال عبدالناصر عن ادراكه لجانب من مشكلات عملية التفاعل الحضارى التي عاش في غمارها «جيل الحيرة» السابق على جيله، جيل الفعل، قائلاً: «بدأت البقطة الحديثة، وبدأت البقطة بأزمة جديدة. لقد كنا - في رأيي - أشبه بمرضى قفى زمناً في غرفة مغلقة، واشتدت الحرارة داخل الغرفة المغلقة، حتى كادت انفاس المرضى تختنق.

وفجأت هبت علينا عاصفة طحمت النوافذ والابواب، وتدافعت تيارات الهواء الباردة لتسبح جسد المريض الذي مازال يتصبب عرقاً. لقد كان في حاجة الى نسمة هواء، فانطلق عليه اعصاراً وانثبت الحمى انقفاؤها في الجسد النعور القوى.

هذا هو ما حدث لمجتمعنا تماماً، وكانت تجربة عوفية بالمخاطر. كان المجتمع الاوروبى قد سار في تطوره بنظام، واجتاز الجسر بين عصر النهضة من اعقاب القرون الوسطى الى القرن التاسع عشر خطوة خطوة، وتلاحقت مراحل التطور واحدة اثر اخرى.

Charles Phillip Issawi, *Egypt in Revolution: An Economic Analysis* (London: Oxford University Press, 1960), pp. 18 - 31.

اما نحن فقد كان كل شيء مفاجئاً لنا. كنا نعيش داخل ستار من الفولاذ فانهار فجأة. كنا قد انقطعنا عن العالم واعتزلنا احواله، خصوصاً بعد تحول التجارة مع الشرق الى طريق رأس الرجاء الصالح، فإذا نحن نصبح مطمع دول أوروبا، ومعبراً الى مستعمراتها في الشرق والجنوب.

وانطلقت علينا تيارات من الافكار والآراء لم تكن المرحلة التي وصلنا اليها في تطورها تؤهلنا لقبولها. كانت ارواحنا مازالت تعيش في آثار القرن الثالث عشر، وان مرت في نواحيها للمختلفة مظاهر القرن التاسع عشر، ثم القرن العشرين.

وكانت عقولنا نحاول ان تلحق بقافلة البشرية المتقدمة التي تخلفنا عنها خمسة قرون او يزيد، وكان الشوط مضيقاً والسباق مروعاً خيفاً^(٦).

ولقد تضاعفت حدة هذه الازمة التي واجهتها الأمة العربية في مطلع نهضتها، بفعل ظاهرة التجزئة التي فرضت عليها، وما تلاها من مشكلات عميقة على مستويات الكيان والمعتقد. وتفصيل ذلك ان هذه التسوية التاريخية، التي ساهم الغرب في فرضها على الأمة العربية في الفترة بين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٣٠ - والمتمثلة في تجزئتها داخل كيانات متعددة، ذات جذور اقليمية منفصلة تستند الى فكرة «الوطن» المحدود، وتخضع للنفوذ الغربي، وتقتبس أنظمتها السياسية في الحكم وسائر قيمه الفكرية والحضارية، وتخرج شيئاً فشيئاً على وحدة كيانها الحضاري الثقافي العام - هذه التسوية وإن خلقت أمراً واقعاً وقائماً مايزال مستمراً في خطوطه العامة الى اليوم، واستندت الى حقائق جغرافية وتاريخية وأثنية في واقع المجتمع العربي ذاته، الا انها لم تتخذ صفة التشكل الطبيعي المستقر والنهائي لوجه هذه المنطقة. واتضح من توالي الشواهد التاريخية والفكرية بعيد عام ١٩٣٠ ان أسس تلك التسوية تعاني خللاً كبيراً، وان المنطقة العربية في جل أقطارها لم تجد فيها هويتها الحقيقية، وانها تطمح الى تحقيق ذاتها ضمن كيان مشترك جديد يكون لجلورها الحضارية التاريخية، بقدر ما يكون متفاعلاً مع حضارة الغرب، وان تفاوتت الاجتهادات حول طبيعة الكيان الجديد، والجلور التي يستقي منها.

ولقد حال الغرب دون نشوء كيان جماعي بديل في المنطقة يتولى امر النهضة الحضارية فيها بارادتها واختيارها - عندما نقض وعوده بتأييد اقامة «المملكة العربية المتحدة» وحارب المحاولات الاتحادية التالية. كما لم يسمح بأي حركة للنهضة الجديدة، من ناحيتي التصنيع والتحديث، في «الاوطن» الواقعة تحت سيطرته، على الرغم من تظاهره بحمل رسالة التحديث^(٧).

فمن ناحية أولى، يلاحظ ان اتفاقية سايكس - بيكو في عام ١٩١٧، بين بريطانيا وفرنسا، أدت الى احباط حركة توحيد المملكة العربية بزعامة الشريف حسين كما سبقت الاشارة الى ذلك، ففضت بالتالي على امكانية الوحدة «السلفية». وعندما منع تصارع النفوذ بين البريطاني والفرنسي توحيد سوريا والعراق في العهد الدستوري والبرلمانية، ذهبت امكانية الوحدة «الليبرالية» التحديثية التطورية. فقد «كانت التطلعات العربية المشتركة انشد هي تحرير سوريا من الفرنسيين، وتصنيف الوطن القومي

(٦) جمال عبدالناصر، فلسفة الثورة (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٥٣)، ج ٢.

(٧) الانصاري، محولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ - ١٩٧٠، ص ٣١.

اليهودي في فلسطين، ثم توحيد الهلال الحبيب تحت حكم عربي مستقل، ولكن هذه الأمور الثلاثة كانت ضمن المصالح الكبرى البريطانية الفرنسية^(٨). وبأحداث الانفصال بين سوريا ومصر في عام ١٩٦١، بعد معارضة الغرب والاتحاد السوفياتي للوحدة، قضي على تجربة الوحدة التقدمية الاشتراكية كما سيأتي بيانه تفصيلاً. لقد تبين أن الوحدة العربية تثير مخاوف الغرب الليبرالي والسوفياتي معاً، بأي شكل كانت.

وعلى سبيل المثال، فقد عرض د. خلدون ساطع الحصري لمحاولات الملك فيصل الأول ملك العراق لتوحيد العراق وسوريا، واعتمد في ذلك على الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية بعد أن تم الكشف عنها. وقد أظهرت هذه الدراسة استناداً لتلك الوثائق أن بريطانيا قامت بكل ما تستطيع القيام به لإقناع الملك فيصل بالعدول عن مساعيه، وقاومت كل محاولاته لقيام أي ارتباط وحدوي بين العراق وسوريا. وكان موقف الحكومة البريطانية المعارض لمثل هذه الوحدة يستند إلى مذكرة سرية أعدها وزارة الخارجية البريطانية بعنوان «مواقف حكومة صاحب الجلالة من قضية الوحدة العربية»، وهي مؤرخة في ١٣/٦/١٩٣٣^(٩). ولقد قام د. أحمد محمود جمعة، بالاطلاع على الوثائق البريطانية التالية المذكورة عام ١٩٣٣، والخاصة بمواقف بريطانيا من الوحدة، وخلص من دراسته إلى أن موقف الحكومة البريطانية لم يتغير من الوحدة^(١٠). ولقد خُصص د. علي محافظة إلى هذه التوجهات نفسها في دراسته للسياسة الفرنسية المعادية للوحدة العربية في سوريا ولبنان (١٩٢٠ - ١٩٤٦)^(١١).

ومن ناحية ثانية، شهدت العقود الأربعة الأولى من القرن التاسع عشر - كما ثبت د. جلال أمين «عاولات رامية لتحقيق هبة عربية مستقلة، تعتمد على الطاقات الاقتصادية والفكرية الذاتية. وتدل كل الدلائل على أن هذه المحاولات لو تركت وشأنها دون ضغط خارجي لكانت جدية بأن تشر تقدماً اقتصادياً لا يرضى معه بالسياسات الخاصة للثقافة العربية والإسلامية، وبأن تؤدي في الوقت نفسه، إلى قيام الدولة العربية الواحدة»^(١٢). ثم يعطي أمين صورة عن أبعاد النهضة وتوجهاتها واحتمالاتها كما شهدتها مصر وسوريا والسودان في ظل تجربة محمد علي (١٨٠٥ - ١٨٤٠)، ولبنان في ظل تجربة الأمير بشير الثاني (١٧٨٨ - ١٨٤٠)،

(٨) باتريك سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمد فلاح (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٢٤.

(٩) خلدون ساطع الحصري، «حول الوحدة العربية»، في: سعدون حمادي [وآخرون]، دراسات في القومية العربية والوحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٢٣٩. انظر أيضاً:

Khaludun Sati al - Husri, «King Faysal (I) and Arab Unity, 1930 - 1933», *Journal of Contemporary History* (April 1975).

Ahmad M. Gomaa, *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy (1941 and Inter - Arab Politics, 1941 to 1945)* (London, New York: Longman, 1977).

(١١) علي محافظة، «السياسة الفرنسية المعادية للوحدة العربية في سوريا ولبنان، ١٩٢٠ - ١٩٤٥»، في: حمادي [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٣٤٣ - ٣٥٨.

(١٢) جلال أحمد أمين، المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ١٧.

والعراق في ظل تجربة داود باشا (١٨١٧ - ١٨٣٢)، وشبه الجزيرة العربية في ظل الوهابية، وليبيا في ظل السنوسية. ويضيف الى ذلك «أن المؤلف أن يدرس كل من هله الحركات على حدة، كجزء من التاريخ الخاص لكل بلد عربي، أو أن تصف الحركتان السنوسية والوهابية كجزء من تاريخ تجديد الاسلام والاصلاح الديني، تميزاً لها عن التجارب ذات الطابع السياسي البحت: كتجربة محمد علي في مصر أو الامر بشير في لبنان أو داود باشا في العراق. على ان التجاع العملي للحركات الدينية - من ناحية، وقيام كلا النوعين من حركات التجديد في الفترة التاريخية نفسها - من ناحية أخرى، من شأنه ان يلفت النظر الى ما كان المشرق العربي يتمتع به في تلك الفترة من حيوية واستعداد لا شك فيه للنهوض المادي والفكري على السواء»^(١٣). ولكن الضغط الغربي المتواصل - كما ثبتت اطروحة د. جلال أمين - هدف اساساً الى نزع هذه الحيوية واجباط ذلك الاستعداد، ولقد تكفل الاستعمار المباشر للمنطقة بإعادة تشكيل البنية الاقتصادية للمستعمرات، على أساس التجزئة - ليكون اقتصادها، واقتصاد كل قطر فيها، مشوهاً وتابعاً للنظام الرأسمالي العالمي. وبعد الاستقلال استمر مفعول التبعية في القيام بالوظيفة نفسها.

ومن ناحية ثالثة، فإن موقف الغرب من الديمقراطية الغربية وأنظمة الحكم الدستورية البرلمانية التي اعتمدت الليبرالية أساساً لنظامها السياسي، يعتبر أكثر مدعاة للتأمل وللدهشة.

ولعلنا نتذكر هنا، بداية انه عندما أصبح شريف باشا رئيساً لوزراء مصر، نتيجة للثورة العربية في ايلول/ سبتمبر عام ١٨٨١، فقد تقدم في اوائل كانون الثاني/ يناير عام ١٨٨٢ بمشروع الدستور الى مجلس النواب المنتخب في ٢٦ كانون الاول/ ديسمبر عام ١٨٨١. ولكن اكتلترا وفرنسا عمدتا الى ارسال مذكرة مشتركة الى الخديوي للتأكيد على دعمها له وللتعبير عن معارضتهما للحكم الدستوري.

ومن المعروف انه بناء على خطة «سايكس - بيكو» وصكوك الانتداب، وهما بمثابة الأسس السياسية والقانونية الدولية لتكريس التجزئة، فقد امتدت ملامح التجربة الديمقراطية الغربية بمؤسساتها وأنظمتها الى الوطن العربي الذي صار له نصيب منها، بدرجة أو بأخرى في العراق ومصر وفي سوريا ولبنان، ولكن اتضح ان السلطة الأوروبية المحتلة لم تكن مخلصه في نقل هذه النظم والمؤسسات - بكل معانيها ونتائجها الخطيرة للحرية والثورة والحضارية - الى مناطق نفوذها في الوطن العربي، وان زعمت ذلك، فلقد كان سلوكها العملي في هذه المناطق يناقض شكلها الحضاري في مواطنها الأصلية.

وهكذا ففي السنوات الخمس الاولى لعمر «الديمقراطية» في مصر بين ١٩٢٣ - ١٩٢٨ قدمت الحكومة البريطانية (العريقة في ديمقراطيتها) اربعة انذارات للحكومة الدستورية الجديدة في مصر ضد محاولات تشريعية للبرلمان المصري بسن قوانين تعطي حرية نسبية اكبر للشعب المصري. وعندما أُطيح بالحكومة البرلمانية الشعبية برئاسة مصطفى النحاس وفرضت مكانها حكومة أقلية استبدادية من جانب القصر (وزارة محمد محمود وحزب - «الاحرار الدستوريين» السوالي للسلطة المحتلة في ١٩٢٨/٦/٢٧)، وجرى حل البرلمان المنتخب وتم تعطيل الدستور في ١٩٢٨/٧/١٩، عندما

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٧ - ٢٢.

توالت هذه التطورات ضد الديمقراطية المصرية وهي في مهدها، لم يجد تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا «العظمى» ما يقوله امام البرلمان البريطاني غير هذه المقولة الاستبدادية التهديدية: «لن نسمح لأي سلطة سواء أكان هناك دستور أو لم يكن هناك دستور أن تعطل التحفظات (البريطانية بشأن الاستقلال)، فمهما كان نوع الحكومة التي يختارها الملك فؤاد وشعبه فيجب عليهم أن يضموا في حسابهم هذه التحفظات ويعطوا بشأنها الترضيات»^(١٢).

كذلك تمكن الإشارة الى التجربة الليبرالية في العراق، حيث أدت العلاقات الخاصة التي قامت بين بريطانيا وصناتها المحليين الى قيام «برلمانات تعارض الاصلاح بالضرورة». وقد وصف كاتب بريطاني هذا الوضع وصفاً دقيقاً بقوله: «ولهذا فقد وجد ملوك العرب رؤساء وزاراتهم انفسهم دائماً في موقف مربك غير هو موقف الوسيط، الذي ينقل الى البريطانيين ما يتعرض اليه من ضغط شعبي يمثل في المعارضة، وينقل الى هذه المعارضة، اصرار بريطانيا على التمسك بسيطرتها وإشرافها»^(١٣).

ولقد بلغت هذه المفارقة الصارخة ذروتها، في عام ١٩٤١ حين أعادت حراب الانكليز الحكم الهاشمي الى العراق، على حطام الثورة القصيرة التي قام بها رشيد عالي الكيلاني. وفي العام التالي فرضت الحراب البريطانية نفسها حكومة مصرية ترضى عنها حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى يوم قامت الدبابات البريطانية بمحاصرة قصر عابدين في حادثة ٤ شباط / فبراير ١٩٤٢ المشهورة وفرضت على ملك البلاد تكليف حزب الوفد بتشكيل حكومة جديدة في مصر. بل لقد طلب السفير البريطاني في مصر آنذاك عدم المساس ببلاده باعتبارها دولة حليفة لمصر، في حملات المعركة الانتخابية، وقد تعهد له «زعيم الوفد» مصطفى النحاس بمنع أي خطب أو منشورات انتخابية فيها مساس بالحليفة بريطانيا، وذلك عندما علم ان السعديين والدستوريين يرددون «ان الوزارة الحالية جاءت على أسنة الرماح البريطانية»^(١٤).

وهنا ينبغي التذكير بما تقدم بالنسبة الى بعض الجوانب الايجابية للتأثير الغربي اذ انه نشر التعليم وساعد بأفكاره ونظمه على تسييس الجماهير والقوى والمؤسسات الاجتماعية. بل لقد ذهب ياسين الحافظ الى انه ومع الاستعمار، ولأول مرة في التجربة العربية الحديثة أمكن للفرد العربي أن يعارض سلطة قائمة دون أن يقتل أو يحاصر الى أن يستسلم - من جهة، وأن يحظى بضرب من العطف السلي الصامت من قبل المجتمع - من جهة أخرى. من هنا يمكن القول ان التجربة الكولونيالية هي التي أطلقت، ودون ان تعتمد ذلك عملية تسييس المجتمع العربي، الذي لم يكن يعرف التقليد السلمي من قبل»^(١٥).

١٢ - انظر: المصدر نفسه، ص ٨٣ - ٨٤، وعبد الرحمن الرافعي، في اعقاب الثورة المصرية: ثورة سنة ١٩١٩، ط ٢ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، [د.ت.]]، ج ٢، ص ٥٦ - ٦٣.
١٣ - (١٥) ميشيل جورج أيوبنيس، فرق.. تحسر: ثورة العرب، ١٩٥٥ - ١٩٥٨، ترجمة خيرى حماد (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١)، ص ٤٠ - ٤١.

١٤ - انظر: حسن يوسف، مذكرات حسن يوسف (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٣)، ص ٢٠١.

١٥ - ياسين الحافظ، المزعمة والايديولوجيا المهزومة، الآثار الكاملة، ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ١٤.

ويتضح من استعراض هذه النواحي الثلاث المتقدمة - في شأن موقف الغرب من محاولات النهضة القومية العربية الحديثة في مجالات الوحدة والتنمية والديمقراطية - أن الغرب يعارض «التقدم» العربي أساساً، حتى إذا ما اتخذ من الغرب ذاته نموذجاً لذلك التقدم. وإن الغرب مهتم أساساً بمصالحه الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية المباشرة أكثر من اهتمامه برسائله الحضارية وقيمه الانسانية في الحرية والاخاء والمساواة. وشيئاً فشيئاً أخذ يتراءى لـ «الجيل الليبرالي»، الذي ترى في ظل الحكم الأوروبي وتعلم في الجامعات الأوروبية ثم عاد الى بلاده يدعو للقيم الأوروبية في السياسة والحضارة والحياة كلها، انه كان غلوياً وإن للغرب وجهين متناقضين، وإن مؤثراته التي يجلبها للمستعمرات أغلبها بهرج وقشور، أما تبشيره بثقافته وقيمه فلزعزعة تراث المنطقة العربية ولهدم كيانه الحضاري الموحد، أكثر منه نشرأ غلصاً للفكر الانساني الحديث المتحرر^(١٨).

ولهذا كله اضطربت عملية التحضير والتحديث في المنطقة العربية ولم تؤت ثماراً مؤكدة، وسببت من الارتباك والاختلال أكثر مما خلقت من الحيوية والتفتح. فلا هي أدت الى ما يشبه النموذج الياباني في النهضة التقنية مع الحفاظ على الشخصية التقليدية. ولا هي أدت الى ما يقرب من النموذج الصيني في الثورة الجذرية الشاملة واعتناق عقيدة جديدة بآثرة للقديم. ولا هي وصلت الى مستوى النموذج الهندي في تحقيق حد أدنى من ملامح الدولة العصرية الديمقراطية مع عافيتها على تراثها الروسي وطابعها التقليدي. ونلاحظ ان هذه الأمم الشرقية الكبرى الثلاث انطلقت من مبدأ «الوحدة القومية» أساساً ولم تدخل العصر مقسمة مجزأة حيث يكاد يستحيل انجاز تجربة تحديثية راسخة تجاهبه تحديثات العصر ومستلزماته من واقع التقسيم والتجزئة^(١٩). وإذا كان العرب، لعمول داخلية ذاتية، مسؤولين الى حد كبير عن ذلك، فانه يجب عدم اغفال الموقف الغربي من هذه القضية. لقد وقف الغرب لأسباب استراتيجية مصرية ضد أية وحدة عربية فاعلة سلفية كانت أو ليبرالية أو يسارية. فهذه قضية محورية تتفرع منها مسائل التحضير والتحديث والبناء الفكري، وهي تفسر لنا الى حد لا يحوز اغفاله هذا الاختلال البنوي في الاستيعاب الحضاري والفكري لدى العرب. لأن هذه الخيارات الجوهرية تحتاج الى كيان جماعي متسق الوجهة بقرها ويقدم عليها، ولا يمكن ان تنجزها كيانات متفرقة متنازعة الاتجاهات والنظم والمؤثرات^(٢٠).

ثانياً: الاطار العام لنشأة الجيوش القطرية

لقد سبقت الإشارة الى ان جذور الفترة المعاصرة تبدأ بتحولات عربية - اسلامية ذاتية منذ حوالي عام ١٩٢٠، وأن المؤثرات الجندية المتواترة بين ١٩٣٢ و ١٩٣٩ هي التي مثلت الرد العربي

(١٨) انظر عل سبيل المثال، شهادات عبد الوهاب عزام وعبد حسين هيكل بشأن هذه القضية في: انور الجندي، المعارك الأدبية في الشعر والنثر والثقافة واللغة والقومية العربية (القاهرة: مكتبة الانجلو - المصرية، [د.ت.] - ٢٩٨ - ٣٠٢.

(١٩) انظر: قسطنطين زريق، في معركة الحضارة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٤)، ص ٤٠٠.

(٢٠) الانصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ - ١٩٧٠، ص ٣٢ - ٣٣.

الهاديء العميق على التحدي الغربي. وعلى ضوء ذلك يمكن القول ان عام ١٩٣٢ كان مؤشراً لبداية التحولات الفكرية الجديدة بينما يعتبر عام ١٩٣٦ هو العام الانسب للبدء في رصد ظواهر التحول على الصعيد السياسي، اذ من الطبيعي ان يكون المفكرون والادباء أسبق احساساً بالتحويلات. والحاصل ان تواتر وكتافة التحولات السياسية منذ عام ١٩٣٦، كما سيتضح، بعد بروز التحولات الفكرية منذ عام ١٩٣٢، ينهض دليلاً آخر على أن هذه الفترة السابقة لسنوات الحرب العالمية الثانية، هي الفترة التكوينية الجينية التي أخصبت في رحمها بلور التحولات والاتجاهات الجديدة التي ستسود فترة ما بعد الحرب، وان فترة الحرب ذاتها لم تكن سوى زمن المخاض والولادة لتلك البلور التي تجذرت من قبل. والمهم هنا ان نلاحظ ان تحولات ١٩٣٢ الفكرية وانعطافات ١٩٣٦ السياسية، مع التفاعلات الأوروبية استدخل مجتمعة في تكوين الجيل الشاب الذي يتصدى منذ ذلك الحين لقيادة وتوجيه التحولات التالية. فما هي اذن خبرات العام ١٩٣٦؟

ومن أجل استعراض خبرات ذلك العام، يمكن التمييز من الناحية التحليلية، بين ثلاثة مستويات اساسية: مستوى الحركة السياسية، ومستوى البنية الاجتماعية الاقتصادية، ومستوى المؤسسات الاجتماعية السياسية.

١ - مستوى الحركة السياسية

لقد شهدت مصر انتفاضة شعبية ضخمة ضد الاحتلال البريطاني في عام ١٩٣٥ وقد توصل حزب الاغلبية الشعبية (الوند) مع القوة المحتلة في عام ١٩٣٦ الى اتفاقية جديدة، كأن مأمولاً أن تجعل العلاقة بين مصر وبريطانيا، علاقة بين ندين، بعد أن كانت بريطانيا تعترف لمصر باستقلال مشروط من جانب واحد حسب تصريح ٢٨ شباط/ فبراير عام ١٩٢٢. ثم وقعت مصر اتفاقية «منتر» عام ١٩٣٧ بالغاء نظام «الامتيازات» الاجنبية القديمة وتأكيد التزاماتها القانونية الجديدة في شأن الاجانب المقيمين على أرضها امام دولهم. كان هذا التطور الذي جاء بعد عهد دكتاتورية اسماعيل صدقي، الممتد بين ١٩٣٠ و١٩٣٥، نقطة فاصلة في التاريخ المصري الحديث. ولقد اعتبرت نقطة فاصلة بمعنيين متناقضين من وجهتي نظر جيلين متعاقبين.

اعتبر الجيل الليبرالي ذلك مكافأة لجهده نحو التحديث والاستقلال الديمقراطي. وكان كتاب طه حسين مستقبل الثقافة في مصر عام ١٩٣٨، أبرز صوت متفائل تجاه هذا التطور، حيث أعاد صياغة أفكاره التجديدية «التغريبية» في شكل منهجي منظم انصب حول مسألة التعليم، الا أنه طرح بالوضوح ذاته المسألة الحضارية الكيانية برمتها، ولعله كان آخر صوت في الثقافة العربية يطرح الثقة بالحضارة الأوروبية، ويدعو الى قبولها كاملة بمثل هذه الجراءة وهذا الانفتاح. ويمكن القول ان هذا الجيل الليبرالي الاصلاحى، المتطلع عبر المتوسط الى اوروبا، هو الذي رأى في معاهدة ١٩٣٦ تقدماً وتصحيحاً لمسار العلاقة بين اوروبا ومصر.

أما الجيل الآخر، الذي عبر عنه جمال عبدالناصر، فسرى فيها رأياً مناقضاً تماماً فقد: «كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ التي عقدت بين مصر وبريطانيا، والتي اشتركت في توقيعها جبهة وطنية تضم كل الاحزاب

السياسة العاملة في ذلك الوقت بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التي وقعت فيها ثورة ١٩١٩، فقد كانت مقدمتها تنص على استقلال مصر، بينما صلبها في كل عبارة من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة وكل معنى^(٢١). وهذا الخطأ الكبير الذي وقع فيه جيل ثورة ١٩١٩ بعقد معاهدة ١٩٣٦ سبقه انحراف أكبر في وجهة السير والتطلع - من وجهة نظر ثورة ١٩٥٢ - ذلك «أن القادات الثورية في ذلك الوقت (١٩١٩) لم تستطع أن تمد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية. ولم تستطع أن تستشف من خلال التاريخ أنه ليس هناك صدام على الإطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية^(٢٢)». إذا فهي الرجعة والمراجعة في رحلة البحث عن الانتهاء والهوية، من التطلع عبر المتوسط، نحو الذات الأخرى الغربية المتفوقة ومحاولة التطابق معها في الهوية، إلى حد البصر عبر سيناء، نحو انتهاء العروبة والإسلام، باتجاه إعادة اكتشاف الذات المتأصلة الراسخة. والأرجح أن المراجعة والعودة بدأت جذورها في ذلك التاريخ الفاصل وبعده بقليل. والمهم أن التقويم السلبي لتحولات ١٩٣٦ لم يكن مقصوداً على الرؤية الرسمية لعهد الثورة^(٢٣). والأكثر من هذا أن طه حسين ذاته سيعود بعد عام ١٩٤٥ ليلقي في كتابه المعلنون في الأرض نظرة شديدة التشاؤم وغاضبة على مستقبل النظام «الليبرالي» القائم المتوجه صوب المتوسط غرباً - وتستكمل المفارقة عندما يعتمد ذلك «النظام الليبرالي» إلى مصادرة الكتاب.

إن هذه التحولات ستكون في صميم الانعطاف من التوجه نحو المتوسط إلى التحرك صوب سيناء، باتجاه العروبة. وهكذا يتضح، مرة أخرى، مدى خصوبة هذه الفترة التكوينية بين ١٩٣٠ و ١٩٣٦ التي تحدد جذور التحول المصري السياسي نحو العروبة. ويجب التنبيه هنا إلى أن هذه الإشارة تنصب أساساً على «ظاهرة تعريب مصر سياسياً»، أما تعريبها العقلي واللغوي الثقافي (والخضاري بعامه) فقد تم في عهد التعريب الإسلامي بعد عصر الفتح، شأنها في ذلك شأن الاقطار التي تعربت خارج الجزيرة.

ولم يكن الجذب والتحرك وحيد الجانب، فإن أرض المشرق العربي التي بدأت مصر تتطلع إليها، كانت هي الأخرى تشهد أحداثاً فارقة ذات أهمية موازية تجعل من تبادل التأثير بين الجانبين عملية تفاعل متكامل.

ففي سوريا، قامت انتفاضة شعبية هائلة عام ١٩٣٦ ضد الاحتلال الفرنسي كانت أشد عنفاً من انتفاضة مصر في العام ذاته. وفي ذلك العام وافق رجال الكتلة الوطنية - المشابهة لحركة الوفد المصري - والمكونة من الزعماء التقليديين ذوي الوجه العصري «صل طمس خلافاتهم والانحدام لمجابهة الفرنسيين وكانت قمة مجهوداتهم هي المفاوضات مع حكومة بلوم عام ١٩٣٦ من أجل إبرام معاهدة. تلاها تشكيل حكومة كتلية. ولكن البرلمان الفرنسي بعد تأجيلات لم يصادق على المعاهدة، فتخوضت بذلك شبيبة الكتلة ونفوذها. وقد تكون نذر اقتراب الحرب هي التي منعت اختلال النظام وقيام انتفاضة وطنية، إلا أنه قيل الحرب كانت الكتلة قد غدت عاجزة في تجريبها الحكومية الأولى، ولم تنته مفاوضات المعاهدة التي أجبرتها بانحياز الأساطير الوطنية فحسب، وإنما

(٢١) جمال عبدالناصر، الميثاق الوطني (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٢)، الفصل الثالث.

(٢٢) المصدر نفسه، الفصل الثالث.

(٢٣) انظر في هذا المعنى: طارق البشري، الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ - ١٩٥٢، ط ٢ (بيروت: دار

الشرق، ١٩٨٣)، ص ٤٧٧ - ٤٨١.

انتهت ايضا الى الاخفاق في منع ضياع لواء الاسكتنوتونة والحاقه بتركيا عام ١٩٣٩، اما سلطتها في الداخل فقد تقوضت بسبب وجود عدد كبير من الضباط والمستشارين الفرنسيين، وكانت سوريا المستقلة بالنسبة اليهم امراً شاذاً لا يقبلون به، على حين حولت اعمال الشغب ومظاهرات الجماهير وقذف حركات الشباب - شبه العسكرية - المتنافسة للأحجار، حولت الشارع الى جحيم^(٢٤).

وإذا كانت معاهدة ١٩٣٠ التي وقعها العراق مع بريطانيا، ثم دخوله عصبة الامم مستقلاً (١٩٣٢)، قد رمزا الى النجاح العراقي النسبي في تلك الفترة في الحقلين الداخلي والخارجي، وجعلاه مثلاً يحتذى من جانب مصر وسوريا في بحثهما عن وضع سياسي ودولي مماثل، وأكدوا زعامته العربية، وحددا حدوده الشمالية (الموصل) من الخطر الذي داهم الاسكتنوتونة - فإن هذه المكاسب، التي مثلت اقصى ما وصل اليه العرش الهاشمي وسياسة الزعماء التقليديين، لم تغير تغييراً يذكر من أسس البنية الاجتماعية في العراق القائمة على التعددية الطائفية والعرقية والعشائرية، ولم تحسن من وضع الاغلبية الفقيرة. وهكذا جاء التقدم الدستوري الاحادي الجانب، مع ما عليه من تحفظات، ولم يحرك من جود الاوضاع في المجالات الاجتماعية والحضارية الاخرى^(٢٥)، بل ان العراق فاجأ الشرق العربي بأول انقلاب عسكري في تاريخ هذه المرحلة (انقلاب بكر صدقي)، وفي السنة الخصبه سياسياً ١٩٣٦، معطياً إشارة مبكرة للدور المتعاظم المقبل الذي ستقوم به «المؤسسة العسكرية» الناشئة في حياة المجتمعات العربية. وكما تقدم فقد سبقت وصاحبت هذا الانقلاب - الذي تميز بالعنف الدموي - موجة قومية عربية متصلة كانت تعبيراً عن دور العراق العربي القيادي في ذلك الوقت، واستمرار ضيقه بالدور البريطاني، وردة فعله تجاه تفاعلات القضية الفلسطينية عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٦، وبداية تأثيره، مع المشرق العربي كله، بالمد القومي المتطرف في المانيا النازية^(٢٦). والمهم ان هذا الانقلاب لم يغير من اطار النظام القائم، كما لم يمثل خطوة لتطويره. لقد كان تعبيراً عن الأزمة اكثر من كونه حلاً لها، وانحصرت أهميته في مؤشرات المستقبلية الخطيرة^(٢٧).

وإذا كان عام ١٩٣٦ قد شهد هذا الانعطاف في تاريخ كل من مصر وسوريا والعراق فانه كان في فلسطين عام بداية النكبة والكارثة على صعيد وجودها الشعبي. ولن يكون عام ١٩٤٨ - الذي يعتبر عادة عام النكبة - الا التاريخ الرسمي لقيام اسرائيل وهزيمة الحكومات العربية وجيوشها. اما فلسطين الشعبية المالكة لزام امرها فقد تم ضربها وحسم مصيرها في تلك الفترة المبكرة ايضا ١٩٣٦ - ١٩٣٩^(٢٨).

ولقد كان القلق العميق الناجم عما يتبلور في فلسطين من خطر ومن هزيمة قومية عميقة في طليعة اسباب التحولات السياسية المتزامنة التي سبقت الاشارة اليها في اقطار النضال العربي في

(٢٤) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ص ٤.

(٢٥) Stephen Hemsley Longrigg, *Iraq, 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History* (٢٥) (London, New York: Oxford University Press, 1953), p. 222.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٧ - ٢٥٦.

(٢٧) الانصاري، تجولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ - ١٩٧٠، ص ١٠١.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

منتصف الثلاثينيات. وعن هذا الاثر كتب جمال عبدالناصر «أنا أذكر فيها يتعلق بنفسي أن طلائع الوعي العربي بدأت تسفل الى تفكري وأنا طالب في المدرسة الثانوية اخرج مع زملائي في اضراب عام في الثاني من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر كل سنة احتجاجاً على وعد بلفور»^(٣٩). ولنتظر على سبيل المثال الى تأصيل باتريك سيل لواحد من أبرز هذه التحولات: «لقد كانت فلسطين هي العامل الحاسم الذي حول السياسيين المصريين نحو سياسة عربية شاملة، فالاستعمار الصهيوني والسياسة البريطانية وانتفاضات العرب وثوراتهم المتكررة ما بين عام ١٩٣٦ - ١٩٣٩، كان لها كلها الاثر الكبير الحاسم في الرأي العام المصري»^(٤٠). فقد أدركت الشعوب العربية بحسبها التاريخي مغزى التحدي المقبل - وهي تعاني عيباً تحمّل قديم مقيم - فانعكس توافق الخطرين واندماجهما في معسكر غربي متحالف مع الصهيونية، في مجموعة من ردود الفعل العنيفة المتتالية، من قبل ان تنزل الهزيمة سافرة الوجه بعد عقد من الزمن في ١٩٤٨.

ان ترافق هذه الانعطافات في اقطار الثقل العربي، بعد أن كان كل قطر عربي يعاني مشكلاته منفرداً خلال الفترة السابقة، يدل على ان تحولاً عميقاً واحداً، كان ينخرس ويتجذر في المنطقة العربية المتقدمة بأكملها، لتستعيد وحدة تاريخها من جديد بعد ان تجزأت تجاربها التاريخية، منذ أواخر العصر العثماني مروراً بالعهد الاستعماري. وإذا كان العرب قد وجدوا في الصعد الاوروي - بين النازية والديمقراطية - فرصة لأظهار رغبتهم وآمالهم الحسية المكبوتة، فان السبب الحقيقي العميق للتحول ليس الصراع الاوروي البعيد، وانما هو اخفاق التسوية التي فرضها الغرب - بأشكالها السياسية والثقافية وشبه الحضارية - في تلبية الحاجات والتطلعات الاجتماعية والروحية العميقة للمجتمعات العربية، التي عادت الى البحث عن جذورها وهويتها الأصلية، بعد ان فرض عليها الغرب تغيير وجهها وقلبها في هزائم - مادية ومعنوية - متتالية منذ القرن الماضي. وفي هذا السياق، جاءت الحرب العالمية الثانية لتكون فرصة لا سبباً لرفض السطوة الاوروي السياسي والحضاري، ذلك الرفض الذي كان يتراكم وينمو منذ بدء العهد الاولي للاحتلال وتفاقم التحدي الكياني العقيدي.

٢ - مستوى البنية الاجتماعية الاقتصادية

شهدت المنطقة العربية في الفترة محل الدراسة نوعاً من الاضطراب والاختلال في التفاعلات الاجتماعية - الاقتصادية، تتميز بتصادم التناقض بين المستويات الاقتصادية - في ناحية، والتطورات الاجتماعية - في الناحية الاخرى.

فلقد تميز الاقتصاد المصري، على سبيل المثال بنوع من الجمود والضمور، حتى لقد انخفض مستوى المعيشة الى أدنى مستوى له في هذا القرن، خلال الحرب العالمية الثانية. ولكن في مقابل ذلك، كان هناك عامل نقفي آخر ينمو ويزدهر، وهو عامل «الوعي» الثقافي الوطني العام، نتيجة للتقدم في حو الأمية، وانتشار التعليم النظامي، التقليدي والعصري، والتوسع بالتالي في الصحف

(٣٩) عبدالناصر، فلسفة الثورة.

(٤٠) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ص ٣٥.

والمجلات. وهكذا فإن التقدم في التعليم كان يصطدم بالتدني في الحالة الاقتصادية الاجتماعية كما انعكست، بصفة خاصة، في ظاهرة البطالة التي كانت تتفاقم أبعادها في ظل وجود المستخدمين الأجانب أو للمتصرين بالشركات ودوائر الأعمال.

ومن خلال هذه المقارنة، أو بالأحرى المفارقة، بين الجمود والضمور المعيشي الاقتصادي، والنمو الثقافي الشعبي، يمكننا أن نلمس سببا من أبرز أسباب التخلخل الاجتماعي، بل الصراع الطبقي، الذي شهدته مصر بين الأربعينات والخمسينات. فعندما يرتفع المستوى الثقافي للمجتمع، وتبقى بنيته الاقتصادية - الانتاجية (التحتية) متدنية، يحدث ذلك الاختلال والتناقض المتوتر بين الوعي (الفوقي) والواقع، ويبدأ الوعي في النفاذ إلى خفايا واقعه السيء، ويتنبه الإنسان إلى مدى بؤسه وتعاسته كما لم يتنبه إليه من قبل في عهود جهله وغفلته. ولذلك تتسع الهوة شيئاً فشيئاً بين الوعي الطامح إلى حياة أفضل وبين الواقع القائم الذي أصبح مرفوضاً، ومن الرفض يتولد التمرد، ومن التمرد تتبلور الثورة^(٣١).

أما في سوريا والعراق، فلم تكن الحالة الاقتصادية - الاجتماعية بمثل هذا التأزم من حيث معدلات النمو والازدهار النسبي. فقد شهدت سوريا قدراً ملحوظاً من الازدهار في الزراعة، بينما ساعد إنتاج النفط في العراق على النمو الاقتصادي. غير أن هذا الازدهار شمل فقط طبقة وسطى نشطة وجعلها تهتم بمطالبها السياسية التحررية الوطنية، أكثر من اهتمامها بمطلب العدالة الاجتماعية للطبقات الأدنى منها. ولهذا السبب، على الأرجح، تستير هذه الطبقة المتوسطة الميسورة (في سوريا) مع الثورة المصرية في مرحلة التحرر الوطني والوحدة العربية، ولكنها تستمدع إلى «الانفصال» عنها في مرحلة الثورة الاشتراكية (بعد قرارات تموز/ يوليو ١٩٦١). وعلى أي حال، فإن عدم امتداد آثار هذا الازدهار إلى المجتمع بشكل عادل، أدى إلى اختلال التوازن الطبقي بين «من يملكون» ومن «لا يملكون»، فكانت النتيجة أن ازداد الاختلال السياسي - الاجتماعي بين الطبقات، على الرغم من ازدياد الثروة الوطنية التي انحصرت في معظمها في يد «البرجوازية» الكبيرة والمتوسطة العليا. تاركة قطاعات واسعة من البرجوازية المتوسطة والدنيا ومن العمال والفلاحين على وضعها المتدني السابق^(٣٢).

وفي غمرة هذه التفاعلات الاجتماعية - الاقتصادية المضطربة وغير المتوازنة، شهدت المنطقة العربية، منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية بداية بروز ثلاث قوى اجتماعية جديدة: ١ - طبقة وسطى أصلية (أي محلية عريية) من الوسطاء ومديري الأعمال والتجار. ٢ - نخبة مثقفة من المفكرين والكتاب والرسميين وأصحاب المهن العالية. ٣ - طبقة عاملة تنتمي إلى المدينة أخذت تنظم نفسها في نقابات وإتحادات عمالية. ونشوء هذه الطبقات والفئات الاجتماعية أخذت تنحل طبقتان سابقتان هما: البرجوازية المدنية المختلطة المكونة من الأوروبيين والمستعمرين، وطبقة ملاك

(٣١) الانصاري، محولات الفكر والسليمة في الشرق العربي، ١٩٣٠ - ١٩٧٠، ص ١٥٧.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

الريف. ولم تعد الحياة العامة في المجتمع وقفاً على فئة صغيرة متميزة، واتسعت دائرتها باصلاح حال المرأة، وبالتطور الجديد لوسائل الاعلام. ويلاحظ هنا ان هذه القوى الاجتماعية الثلاث لم تكن على درجة واحدة من الاهمية والاتساع والفاعلية. فالنتيجة المثقفة ما هي الا طليعة الطبقة المتوسطة المرتبطة بها مادياً وشعورياً، والطبقة العاملة الجديدة في المدينة حديثة التكوين، وغير مستقلة تماماً بشخصيتها الطبقية، فقد كان هناك الكثيرون من الطبقة الوسطى الصغيرة يشاركونها اوضاعها المعيشية، وكانت ثمة أعداد من العمال ترتفع الى المستوى المتوسط الصغير وتشارك الطبقة المتوسطة تطلعاتها. وهذا يعني ان الطبقة الوسطى الصغيرة هي القوة الاجتماعية الرئيسية التي برزت في مواجهة الاحداث^(٣٣).

لقد حظيت هذه الطبقة المتوسطة الصغيرة باهتمام عميق في الدراسات المرتبطة بالمنطقة العربية، نظراً للدور البارز الذي اخذت تقوم به على مستويات الفكر والسياسة والمجتمع. ولقد جرت الاشارة الى هذه الطبقة بمصطلحات متنوعة، ربما يفيد إدراج بعضها في الاحاطة بمفهومها ويدورها، فهي لدى بيرغر «الطبقة المتوسطة المستقلة»^(٣٤) ولدى هالبرن «الطبقة المتوسطة الجديدة ذات الرواتب»^(٣٥)، ولدى جب «الطبقة الادارية والمهنية الجديدة»^(٣٦). ولدى بيل «الانتلجنسيا المهنية - البيروقراطية»^(٣٧)، ولدى د. انور عبدالمك «الطبقة الجديدة»^(٣٨) ولدى احمد بهاء الدين «طبقة المثقفين»^(٣٩) ولدى العديد من رجال الفكر والحركة في المنطقة ذاتها «طبقة البرجوازية الصغيرة»^(٤٠).

كذلك فقد عمل بعض دعاة الفكر القومي العربي على سر اغوار هذه الظاهرة وتحديد ملامحها. وتركز اهتمامهم بالدرجة الاولى على اكتشاف خصائص هذه الطبقة المتوسطة الجديدة

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٦٠ - ١٦١.

(٣٤) Morroe Berger, *The Arab World Today* (New York: Doubleday, 1962), pp. 271 - 272.

Manfred Halpern, «Middle Eastern Armies and the New Middle Class,» in: J.J. Johnson, (٣٥) ed., *The Role of the Military in Underdeveloped Countries* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962), p. 277.

H. Gibb, «Social Reform: Factor X,» in: Walter Zeev Laqueur, ed., *The Middle East in* (٣٦) *Transition: Studies in Contemporary History* (London: Routledge; New York: Praeger, 1958), pp. 3 - 11.

J. Bill, *The Politics of Iran: Groups, Classes and Modernization* (Columbus, Ohio: Charles (٣٧) E. Merrill, 1972), pp. 53 - 72.

Anouar Abdel - Malek, *Egypt: Military Society, the Army Regime, the Left and Social* (٣٨) *Change under Nasser*, translated by Charles Lam Markmann (New York: Random, 1968), pp. 167 - 186.

(٣٩) احمد بهاء الدين، «الاقطاعيين والراساليين والمثقفين»، روز اليوسف، العدد ١٣٥٣ (١٧ ايار/ مايو ١٩٥٤).

(٤٠) انظر على سبيل المثال: وليد قزيبا، «الأسس الاجتماعية - السيمية لنمو الحركة القومية المعاصرة في الشرق العربي»، المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٦ (آذار/ مارس ١٩٧٩)، ص ٦٣ - ٧٥.

ودراسة تجربتها في الحركة القومية، كما جرى الحديث عن أهم موصفتها واحتمالات تطورها في المستقبل. ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها جهود المهتمين بالموضوع بالملاحظات الآتية^(٤١):

أ - ان الطبقة المتوسطة الجديدة السائدة في الوطن العربي تتكون من فئات في المجتمع لا تندرج مباشرة في عملية الانتاج، وتتألف من جناحين اساسيين هما: البيروقراطية السياسية العسكرية الأصل، والبيروقراطية التقنية المدنية التي تشمل طبقة المدراء، وهم عموماً عسكريون متقاعدون ويلبهم مباشرة الاختصاصيون.

ب - ان الطبقة المتوسطة الجديدة بحكم موقعها الوسطي في منتصف السلم الاجتماعي تعاني حالة «انفصام» سياسي وايدئولوجي واجتماعي. لذلك اتسمت تطلعاتها السياسية وطموحاتها في اشباع رغباتها الاقتصادية بشيء من الحذر والتردد. وانعكس ذلك على سلوكها في التعامل مع مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية الاخرى، مراوحة بين مهادنتها والتحالف معها حيناً وقمعها حيناً آخر، والتحفز للصدام بالقوى العالمية والمحلية المعادية أصلاً للاتجاهات الوحدوية الاشتراكية في المنطقة تارة، والسكوت عنها بحجة الظروف العالمية غير المواتية أو التضامن العربي تارة اخرى.

ج - ان الطبقة المتوسطة الصغيرة هي التي وعت الواقع بحكم موقعها الاقتصادي والثقافي قبل العمال والفلاحين، ولذلك فقد تصدت هي للتغيير والقيادة. كذلك فقد أدركت مدى الهوة القائمة بين رؤى الاغلبية الساحقة وترف الاقلية الضئيلة، وكانت هي ذاتها مهددة - اقتصادياً - بالرجوع الى درك الطبقات الفقيرة كلما اشتدت وطأة الاستغلال وانعدمت عدالة التوزيع. ان هذه الطبقة هي التي ستمي - بحكم موقعها وسط النسيج الاجتماعي المهدهد بالتمزق والانشتطار - ضرورة تحقيق التوازن والتوسط في الجدلية الاجتماعية بين التناقض الاستقطابية في الطرفين المتباعدتين اقتصادياً واجتماعياً وبالتالي، شعورياً وفكرياً. وهي التي ستنبه، على صعيد الفكر والأدب والثقافة بصفة - الى ضرورة «التوفيق» بين التناقض الفكرية والحضارية المتصارعة، باعتبارها فئة عربية مسلمة، منفردة الجذور في تاريخها وعقيدتها - من ناحية، وباعتبارها طليعة اجتماعية انفتحت على قبس من روح العصر الحديث وتأثر سلوكها وفكرها نسيباً بقيمه وصيرورته فأصبحت على حدود اللقاء والتماس بين عالمين وحضارتين وعصرين: حيث وجودها الكيان، الذاتي والتراثي يتفاعل مع الآخر - الغرب الحديث، الذي تشعر بوطائه وخطره وأهميته وعظمته وحاجتها اليه، واعجابها بانجازاته، كل ذلك مزوج بنقد له ونقمتها عليه لتسلطه وغطرسته. من هنا النبرة الحادة في صوت هذه الطبقة ضد الاستعمار والغرب والبهمة الملحة، في الوقت ذاته، للتحضر والتحديث والقوة، وربط روائع الحضارة الاسلامية بمكتشفات اوربا ونسبة الثانية تاريخياً الى الأولى تأكيداً لأهمية الذات ووقوفها في وجه الآخر على قدم المساواة. أي ان هذه الطبقة ستصمدى لمهام مرحلة التحرر من الاستعمار

(٤١) المصدر نفسه، ص ٦٩ - ٧٠، والانصاري، محولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ - ١٩٧٠، ص ١٦٧ - ١٧٤.

الغربي، ثم ستنجّه نحو محاولة إقامة الدولة القومية «الحديثة» وسيكون قدرها الصعب ان تدفع الغرب بيد لتأخذ حضارته وعونه باليد الأخرى، وهو قدر لا يمتثل تناقضه الا من خلال «صبغة توفيقية».

د. إن مدى التحرك المفتوح، غير المحدد بضوابط فكرية ثابتة، والذي اتاح للطبقة المتوسطة الصغيرة حرية التآرجح بين «قطب» الطبقات الدنيا، و«قطب» الرأسمالية الوطنية وقيمها، هو الذي يفسر تباین توجهات الأنظمة العربية الجديدة من موقف التطرف والثورة حيناً الى موقف المحافظة والمسألة حيناً، وموقف المهادنة والتوسط حيناً آخر. ويفسر لماذا حالفت الماركسية العالمية والمحلية تارة، وانجذبت للحياد أو للغرب تارة أخرى. ان هذه الملاحظة يمكن ان تمدنا بمفتاح لفهم ظاهرة التعايش بين النفاض والأضداد العديدة التي برزت في تاريخ الفترة، والتي استطاعت تلك الطبقة عبر «إيديولوجيتها» التوفيقية ان تقارب بينها وتستثمر وجهها، وما في كل منها من إيجابية، في أوقات صعودها وانتصارها، وان تقع ضحية لتناقضها الكامن ولاستحالة الاستمرار في الجمع بينها دائماً في اوقات ازمتها وهزائمها.

هـ- ان الطبقة المتوسطة الصغيرة، وإن كانت أصيلة منسجمة الجذور محلياً وعربياً، الا انها لم تكن طبقة متماسكة موحدة على امتداد المجتمعات العربية المتعددة والمتباينة. لقد كانت هناك فواصل عديدة تؤثر على وحدتها القومية وانسجامها الطبقي الذاتي. فالانقسامات «الفئوية» المتداخلة المتشابكة حولتها في حالات كثيرة الى «شراخ» تتصارع فيما بينها داخل معسكر الثورة البرجوازية الصغيرة ذاته. وعلى ذلك فان البرجوازية المصرية - مثلاً - بحكم خصوصيتها القطرية لم تكن تلتقي في شيء مع البرجوازية السورية. فالصالح - محلياً - يختلف، والمؤثرات الثقافية الحضارية - تاريخياً - تتباين. وبين البرجوازية العراقية والبرجوازية اللبنانية، على سبيل المثال فروق عدة في النشأة والتوجهات. هذا فضلاً عن الفروق المحلية والطائفية والعرقية بين فئات برجوازية البلد الواحد من نحو التباين المعهود بين برجوازيتي حلب ودمشق ليس في الاقتصاد فحسب وانما في السياسة، والافتراق القائم بين برجوازيتي مدن الساحل اللبناني والجبل ليس في الاقتصاد والسياسة فقط وانما في التوجهات والولاءات الحضارية شرقاً وغرباً. ولربما مكتسبنا ملاحظتنا لهذه الخاصية في البرجوازية العربية الصغيرة (والكبيرة) من تفسير وتفهم كثرة الانقسامات في الاحزاب القوية والحركة الوحشية، من الداخل - موضوعياً - حيث يتحول التنظيم الواحد الى اجنحة، والاجنحة الى فروع وشلل، وتضع الفروق الفكرية في غمرة تعدد التجمعات «الفئوية» الصغيرة، المنقسمة باستمرار على ذاتها، ونواجه بعده «عقائديات» ضمن انحاء سياسي - طبقي - فكري واحد، ومن تحت الرداء التنظيمي الجليلد - وعلى الرغم من فكرته «الثورية التقدمية» - تبرز بوجهها مع استمرار التشقق، المكونات القديمة في المجتمع العربي من محلية واقليمية، وعائلية وعشائرية، وطائفية ومذهبية.

و- ان الطبقة المتوسطة الصغيرة، بالرغم من الادعاءات اللفظية التي اطلقتها حول ايمانها الذي لا يتزعزع بالديمقراطية، ودعوتها لمشاركة الجماهير في العمل السياسي، بقيت على صعيد الممارسة، وخصوصاً وهي في مركز السلطة، غير قادرة على وضع موقفها المبدئي هذا موضع التنفيذ.

بل ان معظم الدلائل تشير الى انها انصفت في كثير من الاحيان بعدم الثقة بالجماهير والخوف منها، مما حدا ببعض لأن يطلق على المرحلة التي تلت صعودها الى السلطة في بعض الاقطار العربية مرحلة دكتاتورية البرجوازية الصغيرة. ان موقفها من الجماهير يدفعها عادة الى الاعتداد على مؤسسات خاصة تضمن سلامة النظام وتمنحه الثقة بمستقبله، ومن بين هذه المؤسسات أجهزة الاستخبارات والاجهزة الادارية.

٣ - مستوى المؤسسات الاجتماعية السياسية

لقد توالدت من هذه الطبقة المتوسطة الصغيرة ثلاث «مؤسسات» اجتماعية جديدة، ستكون حصيلة التفاعل فيما بينها من ناحية، وبينها مجتمعة ضد «النظام القديم» من ناحية اخرى، تغيير وجه الوطن العربي اجتماعياً وسياسياً وفكرياً في الثلث الثاني من القرن العشرين: أولاها - المؤسسة التربوية الحديثة (المدارس والجامعات)، وثانيها - المؤسسة الحزبية العقائدية الشورية، وثالثها - المؤسسة العسكرية الوطنية^(٤٢).

أ - المؤسسة التربوية الحديثة

إن هذه المؤسسة التي اتجهت الجهود لانمائها وترسيخها منذ ايام محمد عبده، سيجد الفكر الاصلاحي انها الطريق الوحيد والاسلم للتطور الحضاري المتدرج، بعد اخضاع اسلوب التبريض السياسي لجمال الدين الافغاني، واسلوب الانقلاب العسكري لأحمد عرابي. وسيأتي الجيل الثاني ليعطيها طابعاً أكثر تقدماً وانفتاحاً على التحديث وليعتبرها الأمل الأكبر لنمو الديمقراطية في المستقبل. غير ان هذه المؤسسة، في احدى مفارقات التاريخ العربي المعاصر، سيتحول خرمجوها وطلابها، بل ومعلموها واساتلتها الى «ثائرين» على النظام المنشود لتطويره تدريجياً، وذلك بسبب ازدياد عدد ابناء الطبقة المتوسطة الصغيرة فيها، وتباعد الواقع الاجتماعي الاقتصادي في صيورته عن القيم التي غرسها المؤسسة التربوية ذاتها.

إن الظروف العامة التي نشأت في إطارها المؤسسة التربوية الحديثة، والوظائف والادوار التي اضطلعت بها، تدفعنا الى التأكيد على افكار هتنتغتون بخصوص طبيعة القوى والمؤسسات الاجتماعية «الحديثة» في المجتمعات المتخلفة. فالمؤسسة التربوية الحديثة في الوطن العربي نشأت في اطار «الحركات الوطنية» وكجزء من الحملة الشاملة ضد الاستعمار، وضد «التغريب» احياناً، فضلاً عن اعتبارها وسيلة اساسية في معركة «النهضة القومية» و«اللاحاق بالغرب». ولقد ترتب على ذلك خاصيتان هامتان: أولاً - أسقية النمو الفكري للمثقفين العرب على النمو الاجتماعي - الاقتصادي لطبقاتهم، بحكم مؤثرات التوعية الغربية الوافدة عبر المؤسسة التربوية الحديثة المتقدمة بمراحل عن البنية التقليدية لمجتمعاتها الراكدة (بخلاف ما حدث في الغرب حيث ترافق النمو

(٤٢) الانصاري، المصدر نفسه، ص ١٧٤ - ١٧٥.

التربوي مع النمو الاجتماعي الحضاري وتبدلا التأثير المتوازن). وثانيتهما - تحول فئة المثقفين والشباب المتعلم والطلاب الى طليعة سياسية فعالة، تتحمل القسط الاعظم من عبء التغيير (بخلاف ماحدث في الغرب ايضا حيث اضطلعت النخبة السياسية بالدور الاساسي).

ومعنى ذلك ان الظروف السائلة اقتضت وجود طليعة فاعلة، تقوم لا بمهمة التحضير للثورة فحسب. وإنما تصبح وقودا لها. وترهص بالتحولات الاجتماعية قبل اكتمالها على ارضية الواقع، فتقود وتضحي، وتفجع في استحالة التغير احيانا، وتعاني الانفصام عن الواقع بسبب التقدم الشاسع عليه فكريا، ثم تصاب بالاحباط لنفاذ صبرها وهي تتجمد بانتظار نضج التحولات واقعا يبطء بينها رؤاها تخلق وتعيد خلق «اجل العوالم» دون جدوى^(٤٣).

لقد أنشئت المؤسسة التربوية الحديثة لجعل الشباب المتعلم طليعة العمل الديمقراطي التطوري في مسيرة «التطور والارتقاء» - على حد تعبير لطفي السيد أعرق الاكاديميين العرب المحدثين - ولكنها انتهت بتخريج أشد العناصر الثورية المتطرفة ضد النظام القائم، وضد مرتكزاته التطورية التدريجية، والبرلمانية الهادئة. وهنا لا بد ان نلاحظ ان «الحرم التربوي» كان مفتوحا للتأثيرات العديدة من خارجه، التي كانت تقذف بها، بطريقة تلقائية وطبيعية، مجموعة التناقضات الاجتماعية - الاقتصادية المتغيرة في قلب المجتمع. ولقد عمدت مختلف القوى السياسية الى الاستفادة من هذه «الامكانيات الثورية» الصاعدة في المؤسسة التربوية الحديثة. وتخص ذلك عن ظهور العديد من تشكيلات الشباب شبه العسكرية بالمنطقة، في النصف الثاني من الثلاثينات والاربعينات، والتي التزمت بالطابع الفاشي من حيث التنظيم والحشد والفكر والحركة. وهكذا فقد «أضحي طلاب المدارس والجامعات والشباب المكافح عموما، وقد عبثوا جميعا على هذه الصورة، مجموعات قاهرة ضاغطة غير برلمانية، لا ينافسها سوى الجيش في قوتها السياسية^(٤٤)».

ب - المؤسسة الحزبية العقائدية الثورية

ونتيجة لهذه المفارقة او الجدلية التاريخية حيث ينمو النقيض في رحم نقيضه، أخذ «الحرم الجامعي» يفرخ أشد الافكار «تحريما» بالنسبة الى النظام الذي أنشأه. ففي جو المدارس والجامعات أسس «المدرسان» ميشيل عفلق وصلاح البيطار «حزب البعث العربي»، وأنشأ «مدرس» الخط واللغة العربية حسن البنا «جماعة الاخوان المسلمين» وأسس «مدرس» اللغة المالنية في الجامعة الاميركية في بيروت انطون سعادة «الحزب السوري القومي الاجتماعي»، كما قام «طالب» الحقوق - الذي فصل من الجامعة السورية قبل استكمال دراسته - خالد بكداش بالتصدي لقيادة «الحزب الشيوعي». وحتى جمال عبد الناصر ورفاقه في تنظيم «الضباط الاحرار» تفتح وعيهم السياسي وهم يربطون، أثناء دراستهم بالكلية الحربية وتدريسهم بكلية الاركاز بين العلم العسكري والواقع الاجتماعي - السياسي للمنطقة^(٤٥).

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٧٧ - ١٧٨.

(٤٤) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ص ٦٢.

(٤٥) الانصاري، المصدر نفسه، ص ١٧٩.

ومما يضيف لهذه الفترة التكوينية بعداً آخر في عملية التحول التاريخي في المنطقة، ان هؤلاء الشباب من ابناء الطبقة المتوسطة الصغيرة، كانوا يمرون جميعاً، وفي الوقت ذاته، بأزمات كيانية ذاتية تمس جوهر معتقداتهم واتجاهات حياتهم، وهو ما يعبر عن طبيعة معاناة المرحلة، ويبحث الأمة عن طريق جديد للخلاص.

ولذلك يمكن القول ان اتجاهات الاحزاب الجديدة منذ عام ١٩٣٠ كانت تمثل شاهداً على مدى اختلال التسوية التاريخية التي فرضها الغرب على المنطقة، أي على مدى الاختلال الذي سببته تلك التسوية (التجزئة)، فقد بدأت جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٢٨، وتكون «الحزب السوري القومي الاجتماعي» عام ١٩٣٢، وتبلور «حزب البعث العربي» عام ١٩٤٠. ويلاحظ ان هذه الاحزاب، على ما بينها من اختلاف في المنطق والوجهة، تجمع على أمرين بالنسبة الى الوضع القائم: أولهما، رفض حدود التجزئة السياسية القائمة - بغض النظر عن نوعية الكيان الجماعي المنشود بديلاً لوضعية التجزئة. وثانيهما، العمل على تغيير المجتمع بالأساليب الثورية الجذرية - أي رفض الطريقة البرلمانية التي أدخلها الغرب والاضاع التي أوجدتها داخل الاوطان «المجزأة». هذا بينما أخذت تضمف تدريجياً الاحزاب «الوطنية» التقليدية، مثل الوفد المصري والكتلة الوطنية السورية. ويبدو الاستثناء الوحيد في ظاهرة الاحزاب الجديدة في ظهور حزب الكتائب اللبنانية عام ١٩٣٦ باتجاه الحفاظ على كيان «الوطن» اللبناني القائم ضمن حدوده.

ويلاحظ ان المادة البشرية لمعظم هذه الاحزاب كانت تتمثل في الشباب المتعلم - بدرجة أو بأخرى - من ابناء الطبقة المتوسطة الصغيرة، وقد توسلت جميعها في نهاية المطاف أسلوب العنف، فاعتمدت التنظيم السري المتناسك، وحياناً شبه العسكري، وطمحت الى طرح قضية عقيدية متكاملة. وكانت هذه الخصائص مجتمعة، تميز نفسها بالفعل عن «احزاب» العهد القديم، التجمعات السياسية التقليدية التي كانت تفتقد الى حد كبير هذه الخصائص. كانت هذه المؤسسة الحزبية الجديدة - على اختلاف روافدها - تعبيراً عن جيل «الفعل» الذي خلف جيل «الحيرة»، وكان فعله رفضاً عنيفاً لما هو قائم أكثر منه بناء لشيء جديد. ولأن مفهوم هذه الموجة الرفضية، التي اتحدت ضد النظام القديم، كان فضفاضاً ويتسع لكافة التناقضات، فقد تفرعت بعد الاطاحة بالنظام القديم الى تيارات متصارعة، وتحول عنفها ضد نقيضها المتداعي الى عنف انتحاري ذاتي ترك بصماته واضحة على ارض «الثورة الجديدة»، التي ازيلت منها الانقاض القديمة، ولكن لم يبق عليها بعد بناء جديد وطيد^(٤٦).

ج - المؤسسة العسكرية الوطنية

عندما قام أحمد عرابي عام ١٨٨١ - ١٨٨٢ بحركته العسكرية الثورية - وهي الأولى من نوعها عربياً - كان يهدف اساساً الى احلال الضباط الوطنيين محل الضباط الاجانب الترك

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

والشركس. ولقد كان من الطبيعي ان تمتد «الثورة» من الجيش الى المجتمع حيث تأكد أن تخليص الجيش من سيطرة الضباط الاجانب هو جزء لا يتجزأ من تخليص البلاد كلها من السيطرة الاجنبية وتحريرها من كل عوامل التبعية التي تحد من قدرتها على الحركة المستقلة من أجل تحقيق نهضتها القومية. وفي اطار غو مثل هذا الادراك، في الجيش وفي المجتمع معاً، اخذت تنمو فكرة «المؤسسة العسكرية الوطنية». والمهم أن هذا التطلع لدى عراقي- ضمن اسباب اخرى- انتهى الى الاحتلال البريطاني لمصر، وتأجل تحقيق الأمل. وبقيت الجيوش المحلية في الاقطار العربية عموماً، الى منتصف الثلاثينات من هذا القرن، خاضعة لاشراف الضباط الانكليز والفرنسيين.

ولا بد من الإشارة بداية الى ان ظاهرة التجزئة التي أخذت ملامحها تشكل بصفة خاصة اعتباراً من عام ١٩٢٠، قد ارتبطت باتجاهين متضادين بالنسبة الى الجيوش العربية، أولهما- الشروع في حل وتسريح الجيوش الوطنية وتصفية العناصر القومية بين الضباط العرب. ولقد تعرض لذلك بصفة اساسية الجيش العربي الذي جرى تكوينه فور الاعلان عن استقلال سوريا والذي تسارع الى الانخراط بين صفوفه مجموعات الضباط القوميين وخصوصاً الضباط الذين شاركوا في الثورة العربية الكبرى. وقد ارتبط بعملية حل وتسريح ذلك الجيش في اعقاب الغزو الفرنسي الغادر لسوريا، الاتجاه في الوقت نفسه الى تغيير التكوين الاجتماعي لطبقة الاعيان، كما سبقت الإشارة، على حساب مجموعة الضباط العرب ومجموعة رجال الدين. وثانيهما- بداية انشاء الجيوش القطرية في بعض الاقطار العربية التي حققت درجة أو أخرى من درجات «الاستقلال». وهنا تنبغي الإشارة بصفة خاصة الى ان ذلك العام المذكور (١٩٢٠) ارتبط بانشاء جيشين قطريين جديدين: «الجيش العربي» لامارة شرق الأردن- من ناحية، والجيش العراقي- من ناحية أخرى. ولكن ما ابعد الظروف والتوجهات والنتائج التي رافقت عملية انشاء هذين الجيشين من حيث التكوين والدور والوظائف.

فقد شكل الانكليز «الجيش العربي» الاردني كوحدة عسكرية بريطانية قوامها البدو أساساً، وكان هذا الجيش اداة تنفيذية في يد النظام الهاشمي الذي تمكن من امارة شرق الأردن بمساعدة الانكليز، ثم سخر هذا الجيش من اجل تحقيق الاغراض التي فرز من اجلها على الصعيد الفلسطيني بخاصة والقومي بعامة. وقام الجيش بدور مهم على كلا الصعيدين يتجاوز احياناً في الضخامة والتأثير امكانيات الكيان الاردني نفسه وحجمه السياسي والبشري والاقتصادي. ويمكن تفسير هذه الحقيقة من خلال التعرف على منشأ هذا الجيش وتكوينه وعلاقته بالكيان الاردني. فخلافاً لكل فرضية عن نشوء الدول، نشأ الجيش الاردني أولاً، ثم بنيت من حوله الدولة، أي أن الدولة كانت منذ البدء- في أحد التغيرات الممكنة- ملحقه بالجيش وأحد افرازاته^(٤٧).

وقد استخدم هذا الجيش المسمى بالعربي في خلية مقتضيات السياسة البريطانية في المنطقة العربية، فنيطت به مهمة تثبيت الكيان السياسي لامارة شرق الأردن، وفي الوفاء بالتزامات البريطانيين بتسهيل السيطرة الفرنسية على سوريا بعد اخراج المناصلين العرب منها، وكذا في

(٤٧) لمزيد من التفصيل في هذا الموضوع، انظر: عباس مراد، الدور السياسي للجيش الاردني، ١٩٢١-

١٩٧٣، سلسلة كتب فلسطينية، ٤٨ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٧٣).

الاشتراك بضرب الثورة في فلسطين عام ١٩٣٦، ومطاردة الثوار في المناطق الشمالية المتصلة بسوريا وقطع طرق تموينهم الرئيسية.

وفي الحرب العالمية الثانية، استخدمت القيادة العسكرية البريطانية الجيش الاردني في مهام خارجية حيث اشترك في ضرب ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق، وفي العمليات الحربية التي وقعت في سوريا ضد حكومة فيشي الفرنسية، ومع نهاية الحرب تولى الجيش الاردني مسؤولية حماية الطرق والمنشآت الحيوية البريطانية في اكثر من منطقة عربية، وظل يقوم بهذا «الواجب» حتى بعد تجدد القتال في فلسطين.

وقد وجد الامير عبدالله في ذلك فرصته لتدعيم مركزه وتحقيق اطماعه في السيطرة على سوريا والمناطق المتبقية من فلسطين وذلك باظهار مزيد من الولاء للبريطانيين بينما ارتبط حجم الجيش وقدراته بمتطلبات السياسة البريطانية واحتياجاتها آنذاك.

وقد استمرت القبضة الانكليزية على ذلك الجيش العربي الى ما بعد «الاستقلال» وبقي غلوب باشا ومجموعة الضباط الانكليز يسكون بزمام الامور وذلك احساساً بأهمية الدور الذي يمكن ان يؤديه «الجيش العربي» بالنسبة الى القضية الفلسطينية. وقد تدخل هذا الجيش في العام ١٩٤٨ ضمن الاطار السياسي المحدد الذي فرضته اتفاقيات الملك عبد الله مع الاسرائيليين، والتي تجاوزت بتفريطها في الحق العربي قرار التقسيم الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكان على الجيش الاردني ان يقوم ايضاً بتصفية تلك الجيوب المسلحة من المجاهدين الفلسطينيين قبيل الاعلان عن ضم الاراضي المتبقية من فلسطين الى شرق الاردن.

لقد اخذ الاردن بنظام «الجيش المحترف» وعامل الجيش كشريحة اقتصادية واجتماعية متميزة عن مجتمعه وذلك بقصد عزله عن التأثيرات الايديولوجية والصراعات القائمة في مجتمعه. وشكل فيه البدو قطاعاً اسامياً باعتبارهم العنصر الأكثر ولاء. وعلى الرغم من اتساع الجيش والتقدم التكنولوجي الذي يشهده الجيش الاردني حالياً، الا أن هذا لم يقلل من أهمية البدو.

ولذلك يمكن القول ان وقتاً طويلاً سيمر قبل ان يتمكن الجيش الاردني من أخذ دوره في القضايا الوطنية والقومية، وذلك بحكم ظروف نشأته وتركيبه، وبحكم الصعوبات الكبيرة التي تجتازها حركة التحرر العربي في هذه المرحلة، علاوة على ان هذا التوسع والتطور التكنولوجي في الجيش سيزيد من ارتباطاته الخارجية^(٤٨).

ومن ناحية اخرى، كان الجيش العراقي الذي تشكل عام ١٩٢٠، والذي سبق غيره من الجيوش القطرية العربية الى الاستقلال بشؤونه نسبياً، أسبق الجميع ايضاً الى القيام بانقلاب عسكري عام ١٩٣٦، كما تقدم. ولا شك ان الظاهرة المهمة التي ارتبطت بنشأة هذا الجيش وتكوينه، انما تتمثل في دور الكتلة القومية العسكرية الذي تصاعد حتى حقق سيطرته على العراق

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٥٩ - ١٦١.

عبر ثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١. وتكمن أهمية هذه الظاهرة في اقترانها بتصاعد آخر خطير على مستوى رد الفعل الاستعماري البريطاني في مواجهة الدور الوطني والقومي للضباط العرب.

ومن المعروف انه في العام نفسه ١٩٣٦ فتح باب الانتساب امام الشباب المصري - من جيل جمال عبدالناصر - للالتحاق بالكلية الحربية طبقاً للمعاهدة الجديدة مع بريطانيا التي كانت تقضي باحلال الضباط الوطنيين محل الانكليز، ورغبة في توسيع الجيش المصري وتحيده تحسباً للمخاطر المتوقعة من الاحتلال الايطالي للحبشة حيث منابع النيل. وتشير دراسة فانكيوتيس الى ان الأحد عشر ضابطاً الذين كانوا يشكلون قيادة الضباط الاحرار في اواخر عام ١٩٤٩، دخل منهم الكلية الحربية سنة ١٩٣٦ ثمانية مقتنمين ظروف هذا التحول ودخلها الباقون بعدهم، كذلك تشير الى ان غالبيتهم تنتمي الى اصول شعبية من الطبقة المتوسطة الصغيرة، كما ان عائلاتهم لم تكن ذات جنود أصيلة في المدينة، بل مهاجرة من الريف قبل جيل أو جيلين^(٤١).

اما في سوريا فقد بدأ الجيش السوري لجيل الشباب الوطنيين الذين ايفعوا في السنوات الاخيرة من الحرب العالمية الثانية - اثر رحيل الفرنسيين في نيسان / ابريل ١٩٤٦ - رمزاً للاستقلال وأعظم المؤسسات الوطنية قاطبة. فتقاطر طلاب المرحلة الثانوية على الالتحاق بالكلية العسكرية في حمص، فغدت مدرسة يتخرج منها الضباط الوطنيون سياسياً. وكان لدفعة متخرجي ١٩٤٦ - ١٩٤٧ أهمية خاصة، فقد ضمت لجيل الأول من الضباط «الوطنيين» وهم الرجال الذين قاموا بمهمة تحويل القوات الخاصة الى جيش وطني، والتي حل اكتافهم مباشرة عبء الغلام بلور سياسي. لقد قطعت الحرب الفلسطينية عليهم دراستهم العسكرية وملتها مستان، فأنهت سريعاً، والحرقا بالقوات السورية^(٤٢) التي شاركت في تلك الحرب وتعرضت لتجربتها الضخمة، ويلاحظ سبيل ان الأغلبية الساحقة من طلاب الكلية العسكرية أصبحت بعد عام ١٩٤٦ من الطبقة الوسطى الدنيا التي تربت فكراً وهي على مقاعد الدراسة بوسيلة أو بأخرى في مدارس حركات الشباب النظرية - المؤسسة الحزبية الجديدة - التي ظهرت للوجود في الثلاثينات والاربعينات^(٤٣). لقد غفل «اليمن» المحافظ في سوريا، عن الجيش كقوة سياسية في ظروف نكبة مهلكة، بينما هو يشكل أداة مندفعة مثقفة وموجهة، دمرت فيها بعد نفوذ العائلات الاقطاعية ونجار المدينة. ولقد كان أكرم الحوراني احد الاوائل ممن عرفوا كم هي قوة مجموعة الضباط الواعين سياسياً، وكهم هي خصبة «أرض» الكلية العسكرية بما قدمته من المقاومة^(٤٤).

وعني ما تقدم ان الجيوش القطرية «الوطنية» نشأت في ظل السيطرة الاستعمارية. ولذلك فقد انطوت في غالبيتها، على سمتين متناقضتين: أولاهما - المشاعر المعادية للاستعمار والأصول الوطنية لمجموعات الضباط الجدد. وثانيتهما - الاختراق من قبل الاجنبي المحتل، سواء تمثل مصدر ذلك

Panayiotis J. Vatikiotis, *The Egyptian Army in Politics: Pattern for New Nations?* (٤٩) (Bloomington: Indiana University Press, 1961), pp. 45 - 46.

(٥٠) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ص ٦٠.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٦١.

الاختراق في استمرارية انماط التسليح والتنظيم والعقيدة العسكرية، أو في استمرارية التنشئة المهنية والثقافية السياسية، أو في السيطرة على عناصر معينة يمكن استخدامها عند الحاجة.

والخلاصة ان هذه المؤسسات الجديدة الثلاث - التربوية والحزبية والعسكرية - التي سيطرت عليها منذ اوائل الفترة المعاصرة الطبقة المتوسطة ونجحت في تثويرها ضد النظام القائم القديم، كانت تتبادل التأثير والتفاعل والمساندة والمعارضة. وأي تفسير للتاريخ العربي المعاصر لا يمكنه ان يغفل وجود هذه المؤسسات ونوعية العلاقة فيما بينها. بل ان ذلك التاريخ في جوهره - على الأرجح - هو قصة صعود هذه المؤسسات، وعلى الأخص الحزبية والعسكرية، الى السلطة وتصارعها عليها وتقاسمها فيما بينها، وهي تحاول ان تقدم حلاً حضارياً جديداً لازمة المنطقة. وسيضعف تأثير المؤسسة التربوية تدريجياً، وستفقد طابعها المبني على الابداع والخلق والابتكار والتوجيه، لتخضع إما للسيطرة الحزبية أو للسيطرة العسكرية، أو لكليهما معاً في النهاية، وهذا ما سيحول طابع الفكر من جامعي نظري، اصولي منهجي حر، الى «ايدئولوجي» عملي موجه. وربما اضطر هذا الفكر الى «الصمت» في غمرة تسارع الفعل المضطرب العنيف، واللهات خلفه لتقديم التفسير أو التسويغ أو الفتوى، من دون ابداع أو توجيه^(٥٣).

(٥٣) الانصاري، محاولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ - ١٩٧٠، ص ١٨٧.

القِسْمُ الثَّانِي

فلسفة التدخّل العسكري

يحدث الانقلاب العسكري - على المستوى المبسط للغاية - لأن مجموعة من الضباط قررت ذلك . ولكن النخبة العسكرية ، بطبيعة الامور ، لا تعيش في فراغ وإنما تتشكل معتقداتها وقيمها بخصائص المؤسسة العسكرية التي تضمها ، إضافة الى أن الاطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تعمل فيه يؤثر على اتجاهاتها وعلى استعداداتها فضلاً عما يفرضه الاطار الاقليمي والعالمي من قيود او يفرزه من تأثيرات . ولذلك فإن دراسة العسكريين في السلطة ، تقتضي البدء باستكناه ماهية تأثير المتغيرات المرتبطة بالمؤسسة العسكرية في ذاتها من حيث علاقتها بالسلوك السياسي لمجموعات الضباط التي تقرر أن تقوم بالاستيلاء على السلطة ، والاضطلاع بمهمة التوجيه السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأقطارهم .

وتتضمن كلمة «سلوك» الحركة - بمعنى الواقعة والاستجابة ، والاتجاه - بمعنى الاستعداد ، والرأي أو الحكم - بمعنى التعبير عن وجهة النظر أو بعبارة أخرى : التعبير المسبق عن السلوك . وعلى ضوء هذه المفاهيم يتحدد الاطار الفكري لتحليل السلوك الفعلي - من جانب ثالث . ويعتبر العنصران الاول والثاني بمثابة دراسة للشخصية ازاء موقف معين «دراسة احتمالية» اما دراسة السلوك الفعلي فهي تبحث في مدى تناسقه مع تلك الخصائص وذلك الاستعداد .

ونعتمد فيما يلي الى استعراض العنصرين الاول والثاني بالإشارة الى المؤسسة العسكرية وقد اوضحت مصدراً للحركة اما العنصر الثالث - السلوك الفعلي - فهو يقتضي اسلوب «دراسة الحالة» ، سواء بالنسبة لكل قطر على حدة أو بالنسبة لقضية معينة ، في عدة اقطار دراسة تطبيقية وهو ما سنلجأ اليه في الفصول التالية من الدراسة . ويضع الباحث في اعتباره ان العنصر الاول إنما يمثل «عدادات الحركة» بينما ينصرف الثاني الى «اسباب الحركة» في ادراك العسكريين وانعكاس ذلك على ادراكهم لدورهم و«رسالتهم» ، أي ينصرف الى مبدأ الشرعية العسكرية ، حيث سنلاحظ مع تواتر حالات التدخل العسكري ، ان هناك ميلاً متزايداً في صفوف العسكريين لاعتقاد ذلك المبدأ ، بمعنى ان التدخل لم يعد مجرد «واجب» فقط وإنما هو «حق» وهو «شرعي» ايضاً . وبهذا المعنى يكون العنصر الثالث مدخلاً لدراسة الحركة ونتائجها . وعلى ذلك سيخصص هذا القسم لاستعراض العنصرين

الاول والثاني، أي محددات الحركة واسبابها، في فصلين متتاليين، على أن تخصص الاجزاء التالية لاستعراض الحركة ونتائجها من الزاوية التي تتفق ومحور هذه الدراسة، الذي يدور حول العسكريين وقضية الوحدة.

وهكذا يمكن القول، بصفة اولية، ان فلسفة التدخل العسكري في ادراك العسكريين الذين يعمدون الى الاستيلاء على السلطة، تتمثل في شقين اساسيين: ١ - إن الخصائص التي تميز المؤسسة العسكرية تبيء لها القوة التي تمكنها من ان تحسم الامر لصالح حركتها. ولا يعني ذلك انه لا توجد «قوى» اخرى غير الجيوش، فهذه القوى توجد بالتأكيد، ولكنها لا تملك القوة التي تملكها الجيوش ويوضح ذلك ان هناك قوى كثيرة حاولت الاستيلاء على السلطة في العراق وسوريا ومصر، مثلاً، ولكنها فشلت، في حين نجحت الجيوش. وتمتد تلك الفرضية الى ان هذه الخصائص نفسها تجعل رجال المؤسسة العسكرية اقدر من غيرهم على تولي مسؤوليات التغيير والتوجيه السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأقطارهم. ٢ - إن التفاعل بين ظروف المجتمع وتكوين الجيش يساهم في تصاعد «الاستعداد للتدخل» ومع نمو الادراك العسكري بضرورة التدخل، تنمو في الوقت نفسه، وبخاصة مع تواتر حالات التدخل، تصورات العسكريين حول دورهم في قيادة المجتمع، وحول افكارهم، وبرامجهم وايدولوجياتهم المرتبطة باحتياجات التغيير في ذلك المجتمع.

وعلى ذلك يتضمن هذا القسم فصلين يخصص الأول لاستعراض محددات التدخل تحت عنوان: «خصائص الشخصية السياسية للجيوش العربية»، بينما يخص الثاني لاستعراض اسباب التدخل في ادراك العسكريين تحت عنوان: «مبدأ الشرعية العسكرية».

الفصل الخامس

خصائص الشخصية السياسية للجيوش العربية

حدد فاينر خمس خصائص اساسية تتصف بها القوات المسلحة الحديثة في مجموعة الدول المتقدمة بصفة عامة وتتلخص هذه الصفات والخصائص في الآتي^(١): مركزية القيادة؛ ترتيب هرمي للسلطة؛ سيادة الطاعة والنظام؛ شبكة الاتصالات؛ التضامن الطائفي.

ومن الواضح أن هذه الصفات انما تشير الى الخصائص المهنية والتنظيمية للجيش كمؤسسة تعمل في اطار الدول المتقدمة ولم يكن من المتصور ان تبرز بخصوصها أي مقارنات بينها وبين غيرها من المؤسسات القومية عن درجة التكامل في تركيبها مثلاً أو عن درجة الولاء أو الوعي حيث ان التطور الاجتماعي والتنظيم السياسي لهذه المجتمعات سمح لها بأن تتجاوز كثيرًا من هذه الاعتبارات منذ عشرات السنين.

ولكن الاوضاع المرتبطة بالوطن العربي - وبالدول المتخلفة بصفة عامة - تختلف عن ذلك الى حد كبير حيث تتجه الدراسات الى وضع بعض التحفظات على خصائص عدد من الجيوش العربية او الى البحث عن مزيد من الصفات التي تلائم هذه الاوضاع، حيث ان بعض هذه الجيوش على النحو المتقدم بيانه محدودة في الحجم للغاية متناقضة في تركيبها الاجتماعي، حديثة في نشأتها فقيرة في مواردها وبالتالي في استعداداتها ومعدات واسلحتها وهي في النهاية انعكاس لمختلف الاوضاع والقوى التي تسود هذه المجتمعات التي لا تتسم الا بالتخلف والتبعية والتجزئة وما يفرضه كل ذلك من انعدام الاستقرار.

ولننظر على سبيل المثال الى «الصورة» التي قدمها المقدم علي قاسم المؤيد أحد قادة الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ لطبيعة «جيش الثورة» وتكوينه، عشية التدخل العسكري:

«لم تكن هناك ادارة عسكرية و وحدات ومعسكرات، الجيش كله عبارة عن مئتين يحملون السلاح الفردي ولا تصرف لهم ادارة الجيش غير مرتب شهري وخمس كدم يومية لكل فرد. والهوام التي يكلفون بها عادة هي الانتشار في

S. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics* (London: Pall Mall (1) Press, 1962), p. 10.

القضوات والنواحي ليكونوا أداة ضبط في يد العامل.

وأقصى ما يتدربون عليه هو حمل السلاح في حالة المشي الجماعي وحينما استقدم البدر أسلحة روسية، تدرت مجموعة من الضباط على استخدام بعض تلك الأسلحة ولا يتعدى التعليم معرفة أجزاء السلاح بدون تدريب ضرب النار لكل الأسلحة خفيفة وثقيلة.

وإذا استثنينا طلبة الكلية الحربية وكلية الطيران ومدرسة ضباط الصف فإن التدريب كان ينش القدر مع زيادة بسيطة وضرب نار في حالة محدودة جداً. لا توجد حواجز بين المدنيين والعسكريين فباستثناء ثلاث ساعات أو أربع ساعات يقضيها الرجل العسكري في مقر وحدته يقضي بقية ساعات اليوم في المدينة مع المدنيين ويمارس الضابط أو الجندي أية أعمال مدنية تجارة أو حرفة أو أي عمل آخر وكثير من الضباط والجنود يعيشون في بيوتهم ويوزرون المعسكر في الصباح لفترة قصيرة ويمضون إلى ممارسة شؤون معيشتهم اليومية.

لهذا فإن التحاق بعض طلبة المدرسة الثانوية والتحصيرة والمتوسطة والعلمية بالكلية الحربية لا يعني أبداً أنهم ذهبوا بعيداً فاللقاءات مع زملائهم في المدارس يومية والمدينة العاصمة صنعاء هي قرية كبيرة نسبياً لا يوجد فيها مطعم ولا فندق ولا سيارة أجرة. وإذا وصل إلى هذه القرية قادم من تمز أو الحديدة أو غيرها يعرف كل سكان المدينة بوصولهم ومجموع طلبة المدارس والكلية العسكرية في أحسن الحالات لا يتجاوز الألف طالب.

ففي محيط هذا العدد من العسكريين والمدنيين وما يسمون بالشباب آنذاك يمكن للعلاقات أن تنمو بسرعة ويتشرب الخبر منها كان صغيراً ليفهمه الجميع^(٢).

ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى الجيوش نظرة جامدة، بل يجب أن يوضع في الاعتبار تأثير الموارث التاريخية والاستيعارية، مع أهمية التنبيه لاعتبارات الرؤية المستقبلية، وخصوصاً بالنسبة إلى نمو الجيوش بعد الاستيلاء على السلطة. وفضلاً عن ذلك، فإن النظرة الكلية للجيش والمجتمع معاً، تفصح عن أن المؤسسة العسكرية هي إلى حد كبير أكثر تطوراً من غيرها من المؤسسات الوطنية، فمن ناحية الولاء الوطني وتصفية المشاعر الاقليمية والعشائرية والدينية على سبيل المثال، تتفوق المؤسسة العسكرية تفوقاً كبيراً على الأجهزة الحزبية والادارية، ومن ناحية الوعي الوطني ومستويات التقدم الفني والتكنولوجي ودرجة التحديث تعتبر المؤسسة العسكرية أكثر تطوراً من الأجهزة والمؤسسات البروقراطية في المجتمع. ومن هنا خطورة النظر إلى الجيش وإلى حركته بمعزل عن الأطار الاقتصادي والاجتماعي للقوى والمؤسسات السياسية المختلفة في المجتمع.

وفي عموم الحالات، يسلم العديد من الباحثين بأن هناك مجموعة من الخصائص المرتبطة بالمؤسسة العسكرية كفئة وكنظيم تتحكم في حركتها السياسية. وقد وصف ويلز هذه الخصائص بأنها عوامل بنائية (Structural Factors) بينها خلص البعض - مثل كولمان وبرايس، شيلز، باي، ويلش، إلى رد الحركة السياسية للجيوش إلى تلك السمات الحديثة للمنظمات العسكرية من الناحيتين التنظيمية والتكنولوجية، بينما ركز آخرون - مثل اندرسكي وجانويتر - على أهمية القوة المادية واحتكار السلاح الحديث. وأشارت مجموعة من الباحثين فضلاً عن ذلك مثل غوترديج وإلى حد ما

(٢) ثورة ٢٦ سبتمبر: دراسات وشهادات للتاريخ (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٨١ - ١٩٨٢)، ص ٣٦٧.

فرست وفاينر - الى تركيب الجيوش واللكانة والمهية الاجتماعية المقررة لها في المجتمع واخيراً، استعرض كل من فاينر وويلش تأثير الاعتبارات الذاتية المرتبطة بالمؤسسة العسكرية وبأفرادها، هذه الاعتبارات التي سهاها فاينر «استعداد الجيش للتدخل». بينما سهاها ويلش بمعنى مقارب «وعي الجيش بدوره ورغبته في اثبات ذاته».

واستخلاصاً من هذه الاتجاهات يمكن اجمال خصائص الجيوش العربية في أربع خصائص اساسية: أولها - احتكار القوة، وثانيها - انها أكثر المؤسسات الوطنية تطوراً من ناحية التكامل القومي. وثالثها - انها أكثر المؤسسات تقدماً من الناحية العصرية التكنولوجية والتنظيمية. ورابعها - انها لا تضم طبقة واحدة ولا تعبر عن أيديولوجية متكاملة.

وفياً يلي استعراض لهذه الخصائص مع ملاحظة أن الجيوش العربية تتصف بها بدرجات متفاوتة من النسبية، فضلاً عن أنه من الممكن للباحث - مع اطلاق هذه الخصائص من حيث التابعة الزمنية ومحاولة تصور ما ستصير اليه ابتداء من ذلك الاطار المحدد - ان يتصور الابعاد السياسية التي سيقتدر لها التكامل بشكل أو بآخر باعتبار ان ادراج عنصر الزمن في التحليل هو، على الأقل، المدخل السليم لعملية التنبؤ.

أولاً: احتكار القوة

أولى هذه الخصائص، ان الجيوش العربية - مثل أي جيوش - تتميز بالاحتكار الكامل لأدوات القوة المادية في المجتمع سواء تمثلت في معدات وأجهزة الحرب أو في وسائل وأسلحة القتال. ومع ان الجيوش العربية مارست كثيراً من نفوذها السياسي بدون معركة عنيفة او اراقة واسعة للدماء فان ذلك «لا ينبغي ان يوجب أهمية القوة باعتبارها القاعدة التي تنطلق منها ممارستها للسلطة السياسية»^(٣). ولذلك لم تكن هناك ولا حالة واحدة تقريباً تم فيها رغم ارادة الجيش - اذا كان متحداً - تحقيق أي تغييرات هامة في طابع سلطة الدولة أو في الاتجاه السياسي والاجتماعي للبلاد، بينما تعددت الحالات التي استطاع فيها الجيش أن يفرض ارادته على البلاد من دون ان تكون هناك رغبة في ادارة عسكرية أو على الرغم من وجود قيادة وطنية.

ويرتبط بهذه الخاصية طبيعة تكوين تلك القوة، ففي غالبية الاحوال يلاحظ ان نموذج المنظمات العسكرية العربية، في بداية الفترة محل الدراسة، كان ينتمي الى صنف المشاة الذي ساد الحرب العالمية الثانية، وحتى أكثر الجيوش عصرية كان ٨٥ بالمائة منها يتكون من القوات البرية، وتوزع البقية على «أجنحة» من الفروع الجوية والبحرية. وعلى سبيل المثال، كانت القوات المسلحة الليبية قبل الثورة تقدر بنحو ٦٥٠٠ رجل، بينما بلغت قوات الشرطة ضعف هذا العدد. ولم يزد سلاح البحرية عن مائة رجل، وسلاح الطيران عن مائتين. ولذلك فقد قرر «الضباط الاحرار» تأجيل القيام بالثورة

M. Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1964), p.32.

عندما أرسلت مجموعات من الضباط في شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل من عام ١٩٦٩ للدراسة والتدريب في انكلترا، وعندما تقرر ارسال ثمانين ضابطاً آخرين يوم الثاني من ايلول/ سبتمبر من العام نفسه، عمد «الضباط الأحرار» الى تقديم الموعد المحدد لثورتهم^(٤).

لقد تحققت لتلك الجيوش الامكانية القصوى للتدخل في السياسة الداخلية نظراً لكونها كاتبة مشاة في الأساس وهي التي يمكن ان توجد في المراكز الحضرية وفي الاقاليم الزراعية، بل انها من حيث الجوهر كانت تمثل شكلاً ارقى من أشكال الشرطة بينما تعتبر وحدات الاسطول أقل فعالية للاغراض السياسية الداخلية. اما الاهمية السياسية للوحدات الجوية فمن المحتمل ان ترتفع جزئياً بالنظر الى الحركة المتزايدة التي يمكن لمجرد قوة جوية صغيرة ان تقدمها للقوات البرية. وتكفي الإشارة الى ان حافظ الأسد (الرئيس السوري) أصبح محور القوة السياسية في سوريا وتحكم في جميع التطورات المتتالية فيها منذ عام ١٩٦٦ - على الأقل - وذلك لنفوذه الواسع في القوات الجوية التي أصبحت على درجة عالية من القدرة والولاء. ولا شك ان التقدير الدقيق لاهمية احتكار الجيش لادوات القوة وعلاقة ذلك بالحركة السياسية ينبغي ان يدخل في اعتباره مدى القوة المتاحة لوحدات الشرطة، حيث تعتمد بعض النظم احياناً الى تدعيم جهاز الشرطة حتى لقد يفوق قوة الجيش او يصير قوة موازنة له لحمايتها (المغرب - ليبيا قبل ١٩٦٩).

ومعنى ذلك أن سيطرة المؤسسة العسكرية على أدوات القوة المادية في المجتمع لا يبيء لها القدرة على التدخل وفقاً لمشيئتها، بل ان التأييد الداخلي في محيط النخبة العسكرية او السيطرة الداخلية يعتبر مطلباً مهماً لنجاح عملية التدخل. ولقد سبقت الاشارة الى ان هذا التأييد، أو تلك السيطرة كان صعب التحقيق في حالات عدة، ودليل ذلك الاعداد الكبيرة من حالات التدخل العسكري التي لقيت الفشل لاعتبارات تتصل بالمؤسسة العسكرية ذاتها.

ومن المفارقات التي يمكن ذكرها في هذا السياق ان الحكومات تمجد ذاتها في الموقف نفسه بالنسبة الى امكانية الاعتماد المطلق على استخدام أداتها العسكرية في مواجهة حالات التمرد، أو الانقلاب، أو الثورة. ودليل ذلك أيضاً المواقف العديدة التي عجزت فيها الحكومات عن استخدام «أداتها» العسكرية لمواجهة مثل هذه الحالات. ولقد سبقت الاشارة مثلاً الى حالي السودان عام ١٩٦٤ وعام ١٩٨٥.

ثانياً: التكامل القومي

تنصرف الخاصية الثانية الى ان الجيوش هي اكثر المؤسسات الوطنية تطوراً من ناحية التكامل القومي، أو على الأقل - هي اكثرها نجاحات في تصفية الأصول غير الوطنية، سواء أكانت دينية أو عرقية أو عشائرية أو قبلية وذلك في مجتمعات لا تزال فيها «الأمة» بالمفهوم المعاصر للكلمة في مرحلة

(٤) هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة شاكرا ابراهيم (ليبيا: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان والمطابع، ١٩٨١)، ص ٤٣ - ٤٦.

التكوين، وحيث لا تزال الروابط العائلية والقبلية والعشائرية والدينية متحدة، الى درجة كبيرة، ادراك الناس ووعيهم مما يجلده شعور الانتهاء الى أمة واحدة.

ويقوم الجيش - من خلال التدريب والتعليم والتقيف وطبائع الحياة العسكرية - بدور مهم في هذه العملية الاجتماعية حيث يعتبر بمثابة بوتقة تنصهر فيها جميع الرغبات الفردية والولاءات العنصرية والدينية والاقليمية لتشكّل الولاء الأعلى للوطن. وهذا المعنى يشكل الجيش احدى القنوات القليلة للتقدم الاجتماعي^(٥). فالمؤسسة العسكرية تستجلب مجنديها - على حد تعبير جانوويتز - من أصول اجتماعية أكثر تنوعاً وأكثر تواضعاً من غيرها من المهن. وعلى الرغم مما تتضمنه الحياة العسكرية من مهام قاسية ومعاناة بدنية ونفسية، فانها تجتذب القوى الاجتماعية الطامحة التي تعد نفسها لمقابلة تلك المعاناة نظراً لأنها تعني قناة للسيولة الاجتماعية فضلاً عن انها تجتذب ذوي الطموح الذين يدركون ان نجاح الحياة الشخصية في المؤسسة العسكرية أقل احتمالاً لأن يتأثر بأصولهم الاجتماعية المتواضعة مما هو الحال في المهن الأخرى، فالخلفية الاجتماعية «تتواري» بمجرد انخراط المرء في السلك العسكري^(٦). ومن هنا يمكن القول انه على الرغم من أن الاصول الدينية والعرقية والعشائرية والاقليمية لعبت دوراً مهماً في الاحداث التي اعقبت الاستقلال في اكثر من قطر، الا ان اهميتها في سلوك الجيش ظهر أنها كانت محدودة الأثر، مما يرد الى سياسة التجنيد الجديدة التي اعتمدت الأسس القومية والفنية وانه في معظم الحالات يمكن للمرء ان يرى تأثير العداوات الدينية أو العرقية أو الاقليمية أو العشائرية بين الجنود، فقط عندما يبدأ النظام في التحلل لأسباب أخرى.

وفي مقابل ذلك تلدور المؤسسات القومية الأخرى في فلك الخصائص السياسية والاجتماعية للدولة بفعل تركيبها ومهمتها، فعلى سبيل المثال يصطدم تأسيس الاحزاب السياسية بعقبات كبرى في مقدمتها الولاء الحزبي والروح الفردية اما أجهزة الادارة العامة فهي انعكاس لأوضاع المجتمع لذلك لا يمكن ان تسبقه. ومن الامور ذات المغزى - على حد تعبير باي - أن أكثر مظاهر الضعف في الجهاز البيروقراطي المدني في الدول الجديدة - مثل المبالغة في أهمية الاجراءات الى حد تقديس الروتين، ونقص المبادأة، والنظرة النمطية للامور - ليست بعوائق خطيرة بالنسبة الى المؤسسات العسكرية بل على العكس فان جميع الخصائص التي تقيد الادارة المدنية في تلك المجتمعات تعطي مؤسساتها العسكرية قوة وصلابة^(٧). ويمكن التفسير الاجتماعي لهذه الظاهرة في كون المؤسسة العسكرية هي في الوقت نفسه مؤسسة حديثة متطورة تعتمد الرضوخ للقانون والنظام - من جهة، وهي تتجارب من جهة أخرى مع معطيات الحياة البدائية البسيطة من حيث قوة الايمان بالشئ وشدة التماسك المؤسسي، والتسلسل السلطوي المعروفة بها المجتمعات التقليدية.

W. Gutteridge, *Military Institutions and Power in the New States* (New York: Praeger, 1965), (٥) p. 40, and Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, p. 56.

Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis*, p. 53.

L. Pye, «Armies in the Process of Political Development,» in: J. Finkle and R. Gabl, eds., (٧) *Political Development and Social Change* (New York, London: Wiley, 1966), p. 380.

وتعتبر بأي، «إذا نظرنا إليها من بعد واحد، تعتبر المؤسسة العسكرية مثلها مثل أي منظمة مغلقة وفقاً للنموذج النموذجي لأي مشروع صناعي دنيوي. ولكن إذا نظرنا إليها من البعد الآخر فإن التأكيد المائل على المهنة والمستويات الصارمة للسلوك الفردي يجعل منها مؤسسة دينية أكثر منها مؤسسة دنيوية»^(٨). وهذا التوافق لم يتيسر بعد للأجهزة المدنية.

وفي الحقيقة كانت الجيوش العربية منذ تشكيلها، في أكثر من قطر عربي، قد أصبحت المؤسسة الوطنية الرئيسية في الدولة، ولا سيما وهي مازالت تمر بمرحلة نشوئها. فقد ظهرت الجيوش إلى الوجود في مرحلة امتازت بضعف الروابط الوطنية والاجتماعية من ناحية، وقوة صلات القرابة والروابط العشائرية والقبلية من ناحية أخرى. فكانت عوامل التفكك والتفرقة أقوى في الجياهير من عوامل التماسك والشعور بالوحدة الوطنية. أما في صفوف الجيوش فقد اختلف الأمر اختلافاً واضحاً، ويرجع ذلك إلى أن جميع الشرائع الاجتماعية من السكان، لا سيما من مواليد المناطق النائية وأبناء الأرياف البعيدة عن العواصم والفئات الاجتماعية كافة، كانت تختلط على قدم المساواة من دون تمييز في المجتمع العسكري الجديد. ولقد تدعم مفعول هذه الظاهرة مع اتجاه غالبية الأقطار العربية إلى إقرار سياسة التجنيد الإلزامي. وقد ساعد هذا الوضع على توسع مدارك العسكريين، وعزز من وحدتهم، عن طريق احتكاكهم بمواطنين من مختلف المناطق الجغرافية والشرائح الاجتماعية. وهكذا شعر أبناء الجيش، وخصوصاً من الشباب، أنهم أعضاء في أسرة وطنية واحدة، وازداد شعورهم بالوحدة رسوخاً بفعل النظام السائد في الجيش والقائم على التزام جانب العدالة ومعاملة الجميع على قدم المساواة في الحقوق والواجبات. وبالطبع كانت لتلك التوجهات الجديدة جوانبها السلبية، حيث دفعت الجيش إلى الانعزال عن المجتمع، وهيأت لنمو مشاعر الاستعلاء تجاه «المدنيين» وتجاه النظام السياسي القائم على سيطرتهم، وخصوصاً تجاه الأحزاب والصحافة والمثقفين.

ثالثاً: التقدم التكنولوجي والتنظيمي

تتحصل الخاصية الثالثة في أن الجيوش العربية هي المؤسسة الأكثر عصرية في المجتمع فمن ناحية المبدأ، يقتضي الانخراط في سلك الضباط - فضلاً عن الشروط والمؤهلات العلمية العسكرية الاحتية - توافر بعض المؤهلات والصلاحيات المرتبطة بالنواحي الإدارية والسيكولوجية من نحو: القدرة الإدارية، القدرة على تفهم الموقف واتخاذ القرار، القدرة على التكيف. إن أعداد الضباط - حتى في حالة وجود كلية حربية وطنية - لا بد له من التأثير بالتطورات العسكرية الخارجية في العالم المتقدم، فقد يرسل للتدريب أو للتخضير للقادة والاركان، وقد تستقدم الدولة خبراء من العسكريين الأجانب لتدريب قواتها وهي ظاهرة شائعة بشقيها في الوطن العربي، كما أن الجيوش بطبيعتها مهمتها تتنافس مع بعضها البعض وتحاول دائماً الاستجابة للمتطلبات التكنولوجية الحديثة ولذلك تحاول أن تربط نفسها ما أمكن بتطورات العلم والتكنيك العسكري. ومن الواضح أن لذلك كله انعكاس على السلوك السياسي العسكري: فالضباط يتعرف أثناء تلقيه الثقافة العسكرية الأجنبية ليس فقط

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٨١.

على مستويات الجيوش في البلدان المتقدمة بل وإلى درجة ما على أوضاعها الاقتصادية ومنجزاتها العلمية والثقافية. إن ادراك التخلف العام يحى أحياناً كنتيجة لادراك التخلف في المجال العسكري الخالص^(٩). وفي بعض الأحيان تتبلور قيمة هذا الادراك في تبيين مدى ضعف النظام السياسي القائم وإمكانية إسقاطه فكان الضباط يعقدون المقارنات العنقوية بين الأوضاع المختلفة في جيوشهم والأوضاع المتقدمة في الجيوش الأجنبية الأخرى، فضلاً عن المقارنة المباشرة بين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أقطارهم وفي الدول المتقدمة التي يحصلون فيها على دوراتهم العسكرية. وعند عودة هؤلاء الضباط كانوا لا يكتفون بتدريب جنودهم وضباطهم على أنواع الأسلحة الحديثة التي تدرّبوا عليها فحسب، وإنما يشرحون لهم ما أطلعوا عليه من حضارة وتقدم. وهكذا فإن ادراكهم للتخلف الضارب اطنابه في الوطن ساعد على إيقاظ المشاعر القومية والوطنية ودفعهم إلى النضال من أجل تصفية السيطرة الأجنبية التي تمنع توحيدهم في دولة عربية كبرى^(١٠).

لقد فرضت الثورة في التكنولوجيا العسكرية - على حد تعبير باي - على قادة جيوش البلاد المختلفة أن يكونوا شديدي الحساسية بالنسبة إلى المدى الذي وصلت إليه دولهم من حيث التخلف الاقتصادي والتكنولوجي. وهكذا يصعب على الضباط - خصوصاً الأكثر وعياً من الناحية السياسية - أن ينجنوا أنفسهم الوعي بضرورة إجراء تغييرات جذرية في مجتمعاتهم. وقد يبدو أن قادة المؤسسات القومية الأخرى يشعرون أيضاً بالحاجة نفسها إلى التغيير. أما المدى الذي يمكن أن يصل إليه ذلك الاحساس لدى الضباط فيربط بملامح ثلاثة مميزة للجيوش يبدو أنها تجعل منها أكثر ديناميكية في التغييرات المطلوبة: أولاً - أن الجيوش مدعوة باستمرار إلى أن تنظر إلى المؤسسات العسكرية في الخارج بحكم أنها مؤسسات متنافسة فينشأ لديها وعي عميق بالمستويات الدولية، بينما جميع المنظمات الأخرى تتفاعل مع نسج المجتمع الداخلي. فالأجهزة البيروقراطية مثلاً لا يمكنها كثيراً ما تقوم به مثيلاتها في الخارج. وثانيها - أن الجيوش تبني لاحتلالات المستقبل التي قد لا تحدث على الإطلاق، مما يجعلها في حل نسيباً من الاختبارات العملية للكفاءة على أسس يومية. بينما المنظمات الأخرى في المجتمع عليها أن تبقى على مستوى المشكلات اليومية المباشرة وعليها أن تلائم نفسها بصفة مستمرة بالظروف الداخلية ولا يمكنها أن تلتزم بصلابة بالنماذج الأصلية المتقدمة. وثالثها - أن الجيوش تقف بعيدة إلى حد ما عن المجتمع المدني فتكون لها حياتها الخاصة - بما في ذلك الاتجاهات والاحكام - التي قد تكون بعيدة تماماً عن مثيلتها في الحياة المدنية مما يجعلها على غير وعي بالمشكلات الحقيقية للقطاعات الأخرى، حيث يصدق في عزمها أن جميع المشكلات يمكن التغلب عليها فقط إذا ما أعطيت الأوامر السليمة^(١١).

وإذا كانت الجيوش تبني أصلاً على أساس مقارن - من ناحية، كما أنها تدخل في عملية تنافس

(٩) التركيب الطبقي للبلدان النامية، تأليف مجموعة من العلماء السوفيت، ترجمة داود حيدر ومصطفى الدباس،

ط ٢ (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٧٤)، ص ٤١٤.

(١٠) فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١ (بغداد:

الدار العربية، ١٩٧٩)، ص ٩٠.

Pye, «Armies in the Process of Political Development», pp. 382-383.

(١١)

واحيانا تسابق مع الدول المجاورة بالذات أو على الأقل مع مصدر التهديد الأساسي للدول التي تنتمي إليها - من ناحية أخرى، فإنه يمكن القول ان قيام اسرائيل كان له من هذه الزاوية أثر تحديتي مهم على الجيوش العربية، وخصوصاً جيوش مصر وسوريا والعراق، من منظور الأمن الوطني والقومي فضلاً عن الاعتبارات المرتبطة بالالتزام القومي تجاه قضية فلسطين باعتبارها قضية العرب الأولى.

ويلاحظ أيضاً ان هذا الاثر التحديتي نفسه قد ترتب على تصاعد حدة الصراع الاجتماعي في الوطن العربي بين الاقطار التقدمية والاقطار الرجعية، خصوصاً وأن ذلك الانقسام بين هاتين المجموعتين من الاقطار العربية كان تعبيراً، في جانب منه، عن ظاهرة الاستقطاب الدولي التي لازمت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كان الوجود الاسرائيلي في حد ذاته اداة من بين ادواتها العديدة. وفي هذا السياق فإن الصراع بين المغرب والجزائر الذي تصاعدت حدته عام ١٩٦٣، واقتضى تدخلاً عسكرياً مصرياً، لم يكن مجرد صراع على الحدود. والامر نفسه ينطبق على الصراع الذي تفجر على ارض اليمن الشالية بين مصر والسعودية.

ويرتبط بهذه الخاصية الثالثة أيضاً ان المؤسسة العسكرية تتميز بوجود تنظيم اداري على درجة من الكفاءة أعلى من غيرها مما يجعلها بمثابة جسد تنظيمي واحد. ويكشف اعمال النظر في الابعاد المعبرة عن هذه الحقيقة عن صلتها الواضحة بالحركة السياسية والتدخلات العسكرية: فهناك مركزية في اتخاذ القرار، والسلطة تكاد ان تكون مطلقة للقائد المحلي على مستويات معينة وهناك تصاعد واضح في التنظيم الداخلي حيث العلاقة صريحة بين الصلاحيات والاختصاصات والمسؤوليات. كذلك فإن المناقشة ليست فقط مرفوضة وإنما لا يمكن تصورها بأي معنى من المعاني، فضلاً عن ان شبكة الاتصال الواسعة تحقق السيولة الكاملة لحركة الاوامر على جميع المستويات، واخيراً فإن أولوية الضبط والربط قاعدة مزهزة والسرية تغلف كل شيء.

وتلزم الاشارة كذلك الى ملاحظة أخرى تليخص في أن المؤسسة العسكرية لا تعبر، على الرغم من هذه الابعاد التنظيمية، عن جسد فكري واحد له صفات اخلاقية وله مثل سلوكية، وأن قيام هذه الابعاد لا يستتبع ان جميع من تضمهم هذه المؤسسة متفقون ايدولوجياً وأن ارتباطاتهم الطبقيّة والعائلية تعيش على مستوى واحد بدون تناقض اجتماعي، وإنما المؤسسة العسكرية، على العكس من ذلك، جسد تنظيمي واحد وليس جسداً فكرياً واحداً باستمرار. ولعل ذلك ما يفسر - من ناحية - ان التدخل العسكري إنما يحدث أولاً داخل الجيش ذاته بقصد السيطرة عليه ثم استخدامه بعد ذلك في اسقاط الدولة المدنية، حيث ان المؤسسة العسكرية لا تتدخل بكامل هيئتها بل بأفراد منها أو جماعات فحسب، كما تفسر - من ناحية أخرى - حركات التطهير والتصفية التي تعقب نجاح كل تدخل عسكري ثم تتوأكب حركته في الحكم مع ظهور وتبلور التناقضات الفكرية والمصلحية لقادة التدخل والتي تعبر عن تناقضات اجتماعية واقتصادية وسياسية.

رابعاً: الجيوش والطبقات

تذهب الخاصية الرابعة الى ان الجيوش بصفة عامة لا تضم ولا تعبر عن طبقة اجتماعية واحدة

متجانسة، على الرغم مما قد يقول به البعض من ان تكوينها وطبيعة الحياة المنضبطة فيها تفرض نوعاً من الطائفية الخاصة. فالجيش من قمة رتبته العليا الى قاعدة جنوده العريضة يمثل انعكاساً صادقاً لواقع المجتمع بكل ما فيه من فئات وطبقات وتناقضات. ومن الصحيح ان التناقضات او الصراعات الاجتماعية لا يظهر تأثيرها غالباً في صورة ايجابية داخل صفوف الجيش ولكنها مع ذلك قائمة في حال سكوت وترقب. فعلى سبيل المثال، قد يصبح عدد من جنرالات الجيش في بعض الدول تدريجياً قطاعاً من النخبة المدنية الحاكمة والمتميزة، مما يجعلهم يدافعون عن استمرار النظام القائم سواء أكانوا في صفوف الجيش أو لجأوا الى القيام بانقلاب عسكري يضمن استمرار النظام بشكل أكثر ثباتاً (الجنرال ابراهيم عيود في السودان).

ولذلك فإن دراسة دور الجيوش في السياسة، تقتضي التمييز بين التدخلات العسكرية التقدمية وبين الانقلابات الرجعية. فالضباط الذين يعملون على انهاء نظام حكم رجعي واقامة نظام تقدمي - حتى اذا كانوا ينحدرون من الطبقات أو الفئات الاجتماعية نفسها التي ينتمي اليها اولئك الذين يستولون على السلطة لاقامة حكم الطغيان - من الواضح تماماً انهم يتحركون بدافع من اهداف مختلفة^(١٢). وعلى المرء عند تقويم دور التدخلات العسكرية التقدمية ان يضع في الاعتبار، ليس نجاحها في ازالة نظام الحكم الرجعي السابق فحسب، بل وايضا مدى قدرتها، بعد ذلك، على احداث تغييرات جذرية مهمة في بنية السلطة والمجتمع.

ان هذا الدور التقدمي الجديد، الذي يضطلع به بعض العسكريين في الوطن العربي، وفي العالم الثالث، يفسر جزئياً بالتركيب الطبقي للتغير للعسكريين، مع أنه تنبغي الإشارة الى انه ليس من السهل دائماً تحديد الطابع الطبقي لطائفة الضباط، وعلى حد تعبير جانوويتز، ليس ثمة مهنة تقاوم البحث في أصولها الاجتماعية بعداد كما تفعل المهنة العسكرية^(١٣).

واضافة الى هذه المشكلة المنهجية - العملية، يلاحظ هورويتز أن علماء الاجتماع السياسي الذين يعتقدون ان دراسة الاصول الاجتماعية لضباط الجيش ستلقي ضوءاً على طموحاتهم السياسية - من ناحية، وعلى سياساتهم الاجتماعية اذا ما استولوا على السلطة - من ناحية اخرى، يواجهون صعوبة في حالة «الشرق الاوسط»، وخصوصاً في الاقطار التي تعرف مجتمعات تعددية مثل لبنان والعراق. ففي مثل هذه المجتمعات قد تكون الاصول الاثنية والعشائرية واللغوية أكثر أهمية^(١٤).

وبالتالي، فإن السهات الطبقي للضباط في الوطن العربي، والعالم الثالث عموماً، غالباً ما تكون عرضة للغموض نوعاً ما. وفي الوطن العربي، غالباً ما يشار الى العسكريين بوصفهم «مثقفين في ثياب عسكرية»، اما من أي طبقة اساسية ينحدر هؤلاء «المثقفون» فمسألة تترك في الغالب من دون تحديد.

J. Woddis, *Armies and Politics* (New York: International Publishers, 1977), p. 78. (١٢)

M. Janowitz, *The Professional Soldier: A Social and Political Portrait* (New York: Free Press, 1960), p. 80. (١٣)

Jacob Coleman Hurewitz, *Middle East Politics: The Military Dimension*, Praeger University Series, U-660 (New York: Published for the Council on Foreign Relations by Praeger, 1969), p. 8. (١٤)

لقد ذهب ميرسكي الى أن الضباط في بعض بلدان العالم الثالث هم «القسم الأفضل تعليماً من بين اقسام الفئة المثقفة، وهم دائماً أفضل عدة من الآخرين الذين يمتلكون الأفكار التقدمية وهم مستعدون لخوض النضال في سبيل تحديث بلدانهم المختلفة»^(١٦). وبعد أربع سنوات أكد ميرسكي على نزعة مختلفة تماماً، باعتبارها سمة مميزة لعدد من هؤلاء الضباط قائلًا: «إن النظرة الايديولوجية العامة عند القادة العسكريين برجوازية فيما يتعلق بخلفياتهم وبقى اليوم الدعامة الاساسية للاستعمار الجديد. وهم... لا يميلون الى التغيرات الاجتماعية الواسعة النطاق. ويفتقرون ايضا الى المؤهلات الضرورية لقيادة دولة»^(١٧).

إن أياً من هذه التعميمات الكاسحة والمتعارضة حقاً لا يساعد على تحديد المسألة. وكما يعقب بييري عن حق، فإن «الفئة المثقفة ليست طبقة مستقلة»، ولا هي تمتلك أو تظهر أو تبدي لا مبالاة طبقية. ويضيف بييري الى ذلك لتطويع وجهة نظره: «إن الفئة المثقفة الفرنسية في القرن الثامن عشر، غالباً ما وقعت الى جانب الطبقة البرجوازية الثورية الناشئة، كما فعلت الفئة المثقفة الروسية في القرن التاسع عشر. أما الفئة المثقفة العربية في القرن العشرين فهي أكثر انقساماً في توجهها. وأحد الأسباب لذلك هو التنوع الكبير في أصولها الفئوية. فالمثقفون الفرنسيون والروس لما قبل قرنين أو قرن مضى كانوا في الغالب سليلي البرجوازية والنبلاء الصغار. ولكن المثقفين العرب، على مدار الجيلين الآخرين، ينحدرون من مستويات مختلفة ذات مصالح متنازعة - أبناء البرجوازية وملوك الأرض، وأبناء اصحاب المهن الحرة وأغنياء الفلاحين وغيرهم. ورغم الأهمية الكبيرة للمثقف الذي ينحدر من طبقة حاكمة ثم ينحاز الى الطبقة المضطهدة ويؤدها النخبة الايديولوجية فإن هذه ليست الصورة الوحيدة للمثقف. فالكثير من المثقفين يظلون ملتصقين بطبقتهم التي انشأهم، يخدمونها بأسلوبهم الخاص، ومع ذلك بايمان وبصورة فعالة. والسوف يكون من الخطأ أن نعتبر جميع المثقفين أو من يسمون بالمثقفين مخازين تلقائياً الى قوى التقدم. إن الفئة المثقفة بعد ذاتها ليست تقدمية ولا رجعية. وفي بعض الاوقات فهي تمثل متراً هاماً للغاية لمرسز الافكار السائدة في محيط كل حركة تقدمية وتنظيم قواها. ولكنها تقوم بالوظائف ذاتها لدى المجموعات الرجعية كذلك»^(١٨).

وتحديداً، لأن هؤلاء الضباط ينحدرون من تشكيلة متنوعة من الطبقات الاجتماعية، ويتعرضون لمفاهيم وبدائل سياسية مختلفة، وحتى متعارضة، وتتجاذبهم القوى الطبقية المتنازعة، ويسعون في هذه المجتمعات المركبة المتغيرة باستمرار الى صيانة موقعهم الخاص، وحماية مصالحهم الذاتية، فضلاً عن الدفاع عن طموحاتهم الوطنية، التي قد تكون محددة احياناً على نحو سيء أو مفهومة بشكل غامض، فإن الطريق التي يسلكونها غالباً ما تكون ملتوية. ومن المفهوم في هذا السياق ان يقف بعض الضباط الى جانب الرجعية، والبعض الآخر مع التقدم، وآخرون، كما يحدث في الغالب، ينتقلون من معسكر الى آخر. ثم يعودون مرة ثانية الى ولائهم الأول^(١٩). ففي الصومال، على سبيل المثال، يلاحظ ان الشخص نفسه، محمد سياد بري، قائد مسيرة «الثورة» تحت شعار الماركسية - اللينينية التي اتخذت ايديولوجية رسمية للبلاد لمدة عشر سنوات، ثم قاد مسيرة «الردة» تحت شعار الرأسمالية بعد التطورات التي شهدتها الصومال في اعقاب المواجهة العسكرية مع أثيوبيا عام

(١٥) نقلاً عن: Eliezer Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society* (Jerusalem: Israel Universities Press, 1969), p. 359.

(١٦) نقلاً عن: المصدر نفسه.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٥٥ - ٣٥٦.

Woddis, *Armies and Politics*, pp. 81-82.

(١٨)

١٩٧٨. كذلك ففي مصر يلاحظ ان الجيل نفسه الذي ينتمي الى «الثورة» نفسها الى الأصول الاجتماعية نفسها، تبني شعارات «الحرية والاشتراكية والوحدة» في ظل قيادة جمال عبدالناصر، ثم رفع شعارات الانفتاح الاقتصادي ومصر أولاً ومصر ثانياً ومصر ثالثاً في ظل قيادة أنور السادات.

لقد لاحظ هالبرن ان هناك مجموعة من التحولات تحدث في الكثير من الاقطار العربية، فالوضع السابق الثابت، الذي امتد منذ نهاية الحرب العالمية الاولى حتى نهاية حرب فلسطين من دون ان يقطعه سوى تجربة الضباط القوميين في العراق، كان يقترب من نهايته، كما ان هناك ميولاً جديدة تقدمية في جوهرها كانت آخذة في تأكيد ذاتها، مع ان ذلك كان يجري بطريقة صامتة نوعاً ما في كثير من الحالات. ويلاحظ ان هذه الميول الجديدة مرتبطة الى درجة كبيرة بالتغيرات في التركيب الاجتماعي للطائفة العسكرية. ولذلك فقد خلص الى ان المؤسسة العسكرية تمثل «اداة الطبقة المتوسطة الجديدة» - أي الخريجين، والتقنيين والمعلمين، والضباط، والمدرء وما الى ذلك. ويضيف هالبرن الى ما تقدم انه حيث أخذت المؤسسة العسكرية حل عاتقها مهمة تمثيل مصالح وتوجهات تلك الطبقة المتوسطة الجديدة، فقد أصبحت الاداة الاكثر قوة لتلك الطبقة. بل ان هالبرن يتخطى بحجته هذه الحدود، حيث يذهب الى تصوير الضباط العرب على أنهم القوة الثورية الرئيسية والقادرة على «اشاعة الاستقرار» في سياق تلك التحولات الجارية في الوطن العربي^(١٩).

ويتفق بييري مع هالبرن على أن الكثير من الضباط العرب يرتبط بمثل هذه الفئات من الطبقة المتوسطة الجديدة، وأن طائفة الضباط لا تمثل الطبقة التي كانت الوريث المباشر للحكم الاستعماري في الاقطار العربية أي ملاك الاراضي الكبار وأتباعهم من المثقفين^(٢٠) الا أنه يطرح مسوغات قوية للجدال مع فرضية هالبرن قائلاً: «ان تفرق هالبرن ينطوي على قدر كبير من التبسيط والتعميم وليس فقط لان الخلفية الاجتماعية ليست مؤشراً على الايديولوجية^(٢١)، عند تناول الضباط الافراد. وكما يشير بييري، فإن طائفة الضباط العرب ليست مجموعة منسجمة. وهي لا تمثل فقط الطبقة المتوسطة من ذوي المرتبات. فللكثير من الضباط روابط عائلية واجتماعية مع الرأسماليين ورجال الاعمال. ولا يتخذ نظام الحكم الجديد موقفاً متميزاً ضد هؤلاء والضباط يسمحون لاصحاب الاموال السابقين بل ويشجعونهم على المشاركة في ادارة مؤسساتهم بعد التسليم، أو على الخدمة في المؤسسة المختلطة بين القطاع العام والخاص^(٢٢).

ويضيف ان الكثير من الضباط يرتبط كذلك بالمزارعين الأغنياء على نحو وثيق. وهذا مصدر لأحد مآزق الضباط، وفي الحقيقة، أساس تناقض لم يحل حتى الآن في معظم الاقطار العربية. وعلى حد تعبير بييري: «ان الكثير من الضباط، شأنهم شأن الموظفين والمثقفين بصورة عامة في العالم العربي، من أصل

Manfred Halpern, «Middle Eastern Armies and the New Middle Class.» in: J.J. Johnson, (١٩) ed., *The Role of the Military in Underdeveloped Countries* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962), p. 258, and Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963), p. 253.

Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society*, p.463.

(٢٠)

(٢١) المصدر نفسه، ص ٤٦٦.

(٢٢) المصدر نفسه.

ريفي، أبناء وإخوان وجهاء القرية من كل الأنواع... وخلافاً للملاك الأرض الكبار المتخفين في المدن، فإن الكثير من هؤلاء الوجهاء الاثرياء يعيشون في القرية ذاتها. وهم رجال القرية الأقوياء الذين يستغلون العمال المتأجرين والمستأجرين بصورة مباشرة، ويأقضى الأساليب أحياناً. وتتصادم مصالح هذه الطبقة مع مصالح ملاك الأرض الكبار، وهي تتنافس معهم من أجل الحصول على ملكيات الفلاحين الصغار الذين يصابون بالإفلاس أو يصبحون عمالاً. ولكن مصالح هؤلاء القرويين الأغنياء تتصادم بالدرجة ذاتها مع مطاعم ومطالب القرويين الفقراء، جماهير الفلاحين الصغار والمستأجرين، والعمال الزراعيين الملمدين. إن المزارعين الأغنياء مستعدون للموافقة على تأميم المؤسسات الصناعية، والنقل والري وحتى أراضي الملاك الكبار، وبخاصة عندما يصبح قسم من الأرض المستملكة ملكاً لهم. ولكن، حينها يمس الأمر ممتلكاتهم الخاصة، فانهم يدافعون بصرامة عن قسمة الملكية الخاصة... يضاف إلى ذلك، أن موقع المزارعين لاغنياء يزداد قوة. فالإصلاحات الزراعية التي أدخلتها حكومات الضباط أزالَت السلطة الاقتصادية والنفوذ السياسي لأولئك الذين كانوا فوقهم في القرية وكل الإصلاحات الزراعية حتى الآن توقفت عند حد أعلى للملكية مرتفع من دون أن تؤثر سلباً في طبقة المزارعين الأغنياء. إن مساهمتهم في السلطة السياسية ليست كبيرة على نحو خاص، ويمادرتهم ونشاطهم في دينامية التغيرات الاقتصادية محدودان، ولكن مصالح هذه الطبقة مصانة، وهي تشكل أحد أسس الدكتاتورية العسكرية^(٢٣).

وهكذا، فإن أنظمة الحكم في عدد من الاقطار العربية، التي أقامها العسكريون تضم في قاعدتها الاجتماعية القرويين الاغنياء وكذلك البرجوازية الصغيرة الحضرية، التكنوقراط المثقفين وأقساماً من الرأسماليين.

إن هذا الجيل الجديد من الضباط، بسبب موقعه الطبقي، وأصله الاجتماعي، ونظرته العامة وتعليمه وتدريبه وعلاقاته الاجتماعية والسياسية، يميل إلى التحديث، ولذلك فهو منجذب، بدرجات وأشكال مختلفة، نحو اتباع سياسات ضد التخلف والاقطاع وكذلك ضد القيود والاضغوط الامبريالية. والاتجاه المعادي للامبريالية في سياسات الضباط، في العديد من الحالات، ليس بالضرورة دافعاً أولياً لأعمالهم، ولكن أي محاولة جادة لتصفية التخلف الموروث والمؤسسات البالية والممارسات السابقة على تسلم مثل هؤلاء الضباط السلطة يمكن أن تؤدي إلى دفعهم إلى مواقع معادية للامبريالية.

وليس هذا أمراً حتمياً، فغالباً ما وقف على رأس الانقلابات الرجعية ضباط من الجيل نفسه، ومن الأصول الطبقية ذاتها، ليمنعوا أو يوقفوا إعادة بناء جلية للمجتمع، أو حتى، في بعض الاحيان، لينقضوا اصلاحات متواضعة. انه لمن المهم التمييز بين الاصول الطبقية والاجتماعية من جهة، وبين الوظيفة الطبقية من جهة اخرى. ومن الخطأ ان نعتقد بأن الأصل البرجوازي الصغير للكثير من الضباط يعني تلقائياً أن السلطة السياسية والدولة التي يقيمونها هي دولة البرجوازية الصغيرة. فالدولة الجديدة المقامة في بلدان العالم الثالث توفر مجالاً هائلاً، سواء في الميادين العسكرية منها أو المدنية للأفراد في المراتب العليا من جهاز الدولة، بغض النظر عن أصلهم الطبقي، ليفيدوا من مواقعهم داخل الدولة وليصبحوا جزءاً من البرجوازية الجديدة. وهم يستطيعون تكديس الثروة من خلال العمولات على العقود الجديدة الممنوحة إلى الشركات الاجنبية، ومن خلال اشكال اخرى

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٤٦٦ - ٤٦٧.

من الفساد، وغالباً ما تقدم لهم رشاًوى كثيرة من قبل الوكالات الامبريالية، بما فيها وكالة الاستخبارات المركزية الحاضرة ابدأ. وهم قادرون على امتلاك المزارع والمضاربة في العقارات في المدن، والدخول في عالم التجارة^(٢٤).

وانه لمن الضروري التعرف على هذا لأن الكثير من المتخصصين في شؤون بلدان العالم الثالث ينجحون الى المساواة بين الأصول الطبقية والاجتماعية لقادة الدول الجديدة، وبين موقعهم الطبقي الجديد، والمصالح الطبقية التي يخدمونها. ان «الأصل المتواضع» للنميري أو للسادات أو لسياد بري لم يمنع أيًا منهم من أن يصبح تابعاً للولايات المتحدة ومن اصحاب الملايين، كذلك لا يستطيع المرء ان يوضح الدور «المختلف» الذي ينتهجه قادة مصر اليوم مع ذلك الدور الذي انتهجوه تحت قيادة ناصر بلغة الأصل الاجتماعي «المختلف» لحكام اليوم. وفي الواقع، ان معظمهم كانوا في مواقع قيادية في زمن ناصر، مع ان قوى اجتماعية اخرى انضمت اليهم في الفترة الاخيرة^(٢٥).

وحقاً للضباط الراديكاليين حدودهم. وتجنح ايدولوجيتهم الى أن تكون «اشتراكية» البرجوازية الصغيرة، ومن الطبيعي أنهم ليسوا منفصلين كلياً عن الافكار اليسارية، كما يثأرون بالتقدم العالمي للاشتراكية والتحرر الوطني. وهم في نهاية المطاف يعيشون في فترة تصفية الاستعمار وانحطاط الامبريالية. ولكن اهدافهم كفاحية ليست المجرى بالعمال والفلاحين الى السلطة، ذلك الامر الضروري اذا ما اريد لهذه البلدان ان تبني الاشتراكية، ويتعرقل حتى انجاز الطور الوطني الديمقراطي من الثورة اذا ما حرم «الشعب العامل» من فرصة المشاركة الديمقراطية الكاملة في عملية التغيير.

إن اهداف الضباط الراديكاليين معقدة فبينما يطمحون الى بناء مجتمع جديد تقدمي، فانهم لا يدركون عادة ان «الشعب العامل» هو الذي ينبغي السماح له وان يكون الخالق الاساسي لذلك المجتمع، وتشجيعه على ذلك. وآراء الضباط مشوشة بسبب روابطهم وصلاتهم الايدولوجية الاجتماعية الراهنة مع الطبقات والفئات الاجتماعية التي نشأوا منها. وتوجه اهدافهم نحو حماية مصالح الطبقات التي يرتبطون بها أوثق الارتباط. وهذه هي الحقيقة، حتى وإن لم يجر التكبير بذلك دائماً بصورة واعية، وحتى وإن لم يكن ذلك قصدهم بالمعنى الدقيق.

وفي بعض الاحيان يمكن ان يكونوا غير مدركين ان ذلك ما يفعلونه. فهم يناضلون، بطريقةهم الخاصة في سبيل بناء مجتمع جديد عصري وجلري. ولكنهم يقومون بهذا العمل على أساس رؤية تفرضها أصولهم الطبقية وموقعهم وخبرتهم. وعليهم أن يتوصلوا الى انسجام مع «وقائع» مختلفة، وأن يتصارعوا مع ضغوط طبقية مختلفة وأن يتغلبوا على نواقص اقتصادية هائلة وأن يواجهوا اكثر الظروف والمؤسسات الاجتماعية تحلفاً وتعقيداً. والضباط الراديكاليون في محاولتهم شق طريقهم عبر هذا المستنقع من المعضلات بكل القيود التي تفرضها ايدولوجيتهم، غالباً ما يجدون ان

Woddis, *Armies and Politics*, p. 87.

(٢٤)

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٨٨.

مواقفهم المعادية للامبريالية قد اضعفتها التطورات المتناقضة التي تكتنف تكوينهم وحركتهم.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن الاتفاق مع ما ذهب اليه بيرلوتر من أن القول بأن العسكريين لا يمثلون طبقة واحدة، حتى من الناحية الوظيفية، لا يعني حسم هذه المسألة. فالوعي الطبقي لا يشكل سوى مساحة محدودة من هوية الضباط العرب. والمؤسسة العسكرية، في ادراك الضباط، لا تشكل جماعة اقتصادية وإنما طائفة مهنية. وفضلاً عن ذلك يلاحظ بيرلوتر أن قطاعات الطبقة المتوسطة تعاني انقساماً حاداً في توجهاتها. وإن تقاليد التدخل العسكري تغذي بالانقسامات في صفوف القوميين والتقدميين العرب، فليس في مقدور التقدميين أو المعتدلين منهم فرض المنهج الذي يتبناه كل منهم أساساً للتقدم. ومن هنا فإن المؤسسة العسكرية تفرض فضيلة النظام على المجتمع وليس ايدولوجية طبقية معينة. ومن المفهوم أن هذه الفضيلة تسلح بها لدى المؤسسة العسكرية من اسلحة تنظيمية. ويضيف بيرلوتر الى ذلك أن المؤسسة العسكرية الحديثة قد تعمل أحياناً ضد انجاح برامج التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الواسعة النطاق، وأن الخبرات المهنية والشخصية لمجموع المؤسسات العسكرية في «الشرق الاوسط» تجعل منها مؤسسات حديثة إجمالاً. ولكنها ليست بالضرورة مؤسسات تحديثية^(٣٧).

إن انقلاب حسني الزعيم، الذي جاء في اعقاب الكارثة الفلسطينية، لم تكن له توجهات ايدولوجية أو طبقية واضحة، وإنما ركز اهتمامه على تدعيم جهاز الدولة السورية لتفادي حدوث كارثة مماثلة. ولقد كان أوضح المؤشرات على ذلك أن حجم القوات المسلحة تضاعف اربع مرات، بينما لم تبد المؤسسة العسكرية اهتماماً ملحوظاً بالتغيير الإقتصادي. بل كانت كل مشكلة التنمية في مفهومهم تحصل في وضع حد للفساد. كذلك فإن صعود جمال عبدالناصر الى السلطة يرد جزئياً الى تأثير الهزيمة العسكرية للجيش المصري في حرب فلسطين التي أظهرت لمجموعة «الضباط الاحرار» مدى فساد النظام الملكي. ولذلك يلاحظ أن معارضة ذلك النظام كانت تستند الى مفاهيم عامة، وكانت مقولة «الفساد» هي السائدة حتى عام ١٩٥٦، عندما دمج النظام بالراسيالية والاقطاع وما لازمهما من استغلال واستبداد. وهكذا تواترت التدخلات العسكرية في «الشرق الاوسط» تحت شعار تعزيز جهاز الدولة وتطهيرها، وكذلك تطهير الجيوش من الفساد. ان قادة التغيير العسكريين لم يعكسوا الأصول الطبقيّة ولا مصالح المؤسسة العسكرية وحدها، ولذلك فإن نجاحهم، أو إخفاقهم، لا يرد الى كونهم ثوريين أو ينتمون الى الطبقة المتوسطة، وإنما الى الظروف السائدة في مجتمعاتهم، وخصوصاً الى انخفاض المستويات المؤسسية، والانحلال السياسي والتدهور الاقتصادي^(٣٨).

ويلاحظ بيرلوتر انه ليس هناك تناقض، في المرحلة المعاصرة، بين الالتزام بالقومية والالتزام بالتغيير. ولكن الالتزام بأي منهما، أو بهما معاً، ليس مؤشراً كافياً على أن دوافع العناصر القومية

A. Perlmutter, *The Military and Politics in Modern Times* (New Haven, Conn., London: Yale University Press, 1977), p. 162.

(٣٧) المصدر نفسه.

تعتبر مواتيبة للتغيير. بل ويلاحظ ان هناك علاقة سلبية بين وجود طبقة متوسطة (حتى وان كانت «جديدة») وبين التغيير، كما انه لا يسهل القول بوجود علاقة ايجابية بين الأصول الاجتماعية الريفية، والحراك الاجتماعي، والتغيير. ان معتقدات الضباط ليست وليدة أصول طبقية محددة أو وعي طبقي معين. إن هدفهم الاساسي يتمثل في تعزيز قوة الدولة وتدعيم فعاليتها. فالجيل السابق على الحرب العالمية الثانية كان يعتقد في النظم البرلمانية والجمهورية كمصدر للقوة السياسية، ولكن الجيل اللاحق عليها من الاصوليين والثوريين العرب كانت له توجهات مختلفة، تراوحت من الفاشية، ورأسمالية الدولة، الى الاشتراكية «العربية»، والقومية اليسارية، وحتى الشيوعية، ولذلك فقد عمد الضباط الى تغطية طموحاتهم الشخصية بالعديد من الصياغات الايديولوجية. وفي سلوكهم كطبقة حاكمة فقد دافعوا عن استعادة القوة، وخصوصاً قوة الجيش، وليس الايديولوجيات الطبقية والمصالح الفئوية^(٢٨).

وفضلاً عن ذلك فإن وصول الجيش الى السلطة وممارسته لعملية التوجيه السياسي للدولة يجعله يسير بوعي او غير وعي راضياً أو متردداً في طريق مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية واتخاذ طبقة من الطبقات يحفظ مصالحها ويتناقص في ذلك مع مصالح الطبقات الاخرى. ويمكن القول انه كلما طال استقرار الوضع للتدخل العسكري فترة زمنية اطول، كلما كان انتهاؤه الطبقي ضرورة لا بد وان تسفر عنها التطورات والقرارات^(٢٩).

ويمكن القول ان الحديث عن موقف الجيش من الطبقات إنما يبرز كنتيجة رئيسية لأن معظم حالات التدخل العسكري تتحرك من دون ان تكون هناك ايديولوجية واضحة يلتزم بها او يتبناها قادتها ثم يتحركون على اساس منها. واذا كانت طبيعة مهنة الضباط لا تتيح لهم في الغالب فرصة الانفتاح الكامل على الحياة السياسية والثقافية فإن الحديث عن ايديولوجية سابقة واضحة تلازم حركة التدخل وتعلن مع نجاحها يعتبر تحميلاً للامور فوق ما تتحمل. فبعض الانقلابات يكتفي في البيان رقم (١) بعبارات انشائية يدين بها النظام السابق ويتحدث عن المستقبل باطمئنان وثقة ثم يطالب الجماهير بالمحافظة على النظام. ويكاد بعضها بذلك ينهي مأموريته ويترك الامور تخفي للتصرف اليومي. ولكن رسوخ اقدام النظام العسكري وتحمله عبء السلطة أمر يفرض عليه الاهتمام بايديولوجية معينة حتى وان لم يعلن عن ذلك صراحة. وعلى سبيل المثال فان ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ التي قادها الجيش في مصر ظلت تخفي بطريق التجريبية تسع سنوات كاملة قبل ان تكتشف انماها اجتماعياً تشق طريقها فيه. كما ان ثورة ٢٥ آيار/ مايو التي قادها الجيش في السودان والتي قامت على اساس التحالف مع الحزب الشيوعي السوداني وضمت مجموعة من العناصر الوطنية التقدمية، انتهت صفحتها السوداء على يد جعفر النميري الى حد الاشتراك مع الاستخبارات المركزية الامريكية في تهريب اليهود الفلاشا من السودان الى اسرائيل.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(٢٩) انظر: التركيب الطبقي للبلدان النامية، ص ٤٠٩ - ٤١٢، وعبد الحسيبي [آخرون]، دراسات في التنمية الاجتماعية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣)، ص ٦٧ - ٧٣.

ولا شك ان عدم ارتباط غالبية حالات التدخل العسكري بأي حزب سياسي امر يخلق الحيرة في الاتجاه ويجعل التركيز على ايدولوجية معينة أمراً صعباً، فإن حرص عدد من قادة التدخل على عدم الارتباط بفكر معين قد يفرض عليهم التزامات معينة لا يرحبون بها وفي مقدمتها وجود حزب سياسي يقوم بتطبيق الايدولوجية، مما قد يقيد من السلطة المطلقة لهم .

ومن هنا تصدق ملاحظة داوس حيث يذهب الى ان الدراسات المرتبطة بالعسكريين لم تستقر على رأي بخصوص الاعتراف لهم بكيان ايدولوجي حقيقي محدد، بل لقد اتجه الرأي الاكاديمي، إجمالاً، الى التقليل من قيمة الايدولوجية السياسية للعسكريين الى حد ما^(٣٠). ويؤكد هذه الملاحظة مثلاً ما خلص اليه شيلز حيث يرى ان النخبة العسكرية ليس لديها في غالبية الأحوال أي مفهوم محدد عن نوع نظام الحكم الذي ترغب في نقل السلطة اليه، أو الذي ترغب في التحرك نحوه. ولذلك فقد بنى تحليله على افتراض أن «مفهوم العسكريين عن النظام الافضل للمجتمع هو مفهوم علي»^(٣١). كذلك لاحظ باي - كما سبقت الإشارة - أن العسكريين يعتقدون ان جميع المشكلات يمكن حلها فقط إذا ما أعطيت الاوامر السليمة. وهو ما يعني انه قد وفر في إدراكهم إمكانية ادارة الدولة باعتبارها تكنة عسكرية.

إن الشهادات الواقعية في هذا المجال تعتبر ذات أهمية بالغة، وسنعرض فيما يلي لنموذجين من الادراك العسكري: جمال عبدالناصر في تعبيره عن الخبرة المصرية، والمقدم علي قاسم المؤيد في تعبيره عن الخبرة اليمنية.

ففي تحديده لدور الجيش في ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، ولماذا قدر للجيش، دون غيره من القوى، أن يحقق هذه الثورة، قال جمال عبد الناصر:

«ولكني اعترف أن الصورة الكاملة لم تتضح في خيالي الا بعد فترة طويلة من التجربة عقب ٢٣ يوليو. لقد كنت اتصور قبل ٢٣ يوليو أن الأمة كلها متحفزة متأهبة، وأنها لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها السور، فتندفع الأمة وراءها صفوفاً متراسة منتظمة تزحف زحفاً مقدساً الى الهدف الكبير. وكنت أتصور دورنا على أنه دور طليعة الفدائيين، وكنت أظن أن دورنا هذا لا يستغرق أكثر من بضع ساعات، ويأتي بعدها الزحف المقدس للصفوف المتراسة المنتظمة الى الهدف الكبير. . . ثم فجائي الواقع بعد ٢٣ يوليو. قامت الطليعة بمهمتها، واقتحمت سور الطغيان وخلعت الطاغية ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المتراسة المنتظمة الى الهدف الكبير.

وطال انتظارها. لقد جاءتنا جموع ليس لها آخر. ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال. وكانت الجموع التي جاءت اشياءاً متفرقة، وفلولاً متناثرة، وتعمل الزحف المقدس الى الهدف الكبير، وبدلت الصورة يرمها قاتمة خفية تنلر بالخطر. . . وساعتها أحسست وقلبي يملؤه الحزن وتقطر منه المראה أن مهمة الطليعة لم تنته في هذه الساعة، بل انها من هذه الساعة بدأت.

R. Dowse, *Modernization in Ghana and the USSR: A Comparative Study* (London: Routledge and Kegan Paul, 1969), p. 227.

E. Shils, «The Military in the Political Development of New States,» in: Johnson, ed., *The (٣١) Role of the Military in Underdeveloped Countries*, pp. 58-59.

كنا في حاجة الى النظام، فلم نجد وراعتنا إلا الفوضى. وكنا في حاجة إلى الاتحاد، فلم نجد وراعتنا إلا الخلاف. وكنا في حاجة إلى العمل، فلم نجد وراعتنا إلا الخشوع والتكامل. ومن هنا وليس من أي شيء آخر، أخذت الثورة شعارها... ولم تكن على استعداد. وذهبتا لتلمس الرأي من ذوي الرأي، والخبرة من أصحابها ومن سواه حفظنا لم نعتبر على شيء كثير»^(٣٢).

وكانت النتيجة المنطقية لذلك السياق من التفكير، في ادراك جمال عبدالناصر، على النحو التالي:

«وهكذا، لم يكن الجيش - كما قلت - هو الذي حدد دوره في الحوادث، وإنما العكس كان اقرب الى الصحة، وكانت الحوادث وتطوراتها هي التي حدثت للجيش دوره في الصراع الكبير لتحرير الوطن».

أما بالنسبة إلى الخبرة اليمينية، فقد خلص المقدم على قاسم المؤيد إلى صورة قريية إلى حد بعيد من ادراك جمال عبدالناصر وخبرة الثورة المصرية. يقول المؤيد:

«بشكل عام لم تكن هناك خلافات كثيرة في كل الأوساط بضرورة الإطاحة بالحكم واستبداله بحكم آخر، إنما ماذا، وكيف، وما صفات الحكم الآخر، كان الجميع مرتبكين وغير محددين تحديداً كاملاً وواضحاً. غير أننا في التنظيم اتفقنا على أن يكون الحكم الآخر هو الشكل الجمهوري وحددت مهام الحكم الجمهوري في أهداف الثورة الستة. وهي وأن لم تكن كل الفئات السياسية متفقة عليها إنما لا تختلف عليها من حيث أنها تعبر عن الطموحات العامة لكل مراحل المستقبل ولكنهم يختلفون على مدى إمكان تحقيقها في ظروف مختلفة كظروف اليمن. والبعض كان يتعيب من خطورة القفزة من نظام إمامي موغل في التخلف إلى حكم جمهوري، ومع أن الأهداف الستة كانت تمثل كلها طموحات ومهام الحكم الجديد، إلا أن الجزء الأول من الهدف الأول، وهو الإطاحة بالإمامة كان يشكل في ذاته ذلك الوقت بالنسبة إلينا أعقد الأمور وأصعبها. إذ أنه يمثل العقبة الوحيدة أو للضيق الذي ياجتيازه يمكن اكتشاف الأرض الجديدة. ولا أذكر أن خطوات المستقبل أغلقت من وقتنا ما أعلنته خطوة الإطاحة بالإمامة».

وكان شعور التنظيم أن عملية الإطاحة بالإمامة وإعلان الجمهورية تخص جماعة من الضباط ولا تخص غيرهم. أما الخطوات فيها بعد فستكون من ملك كل الآخرين ليسهموا فيها بقدراتهم غير المحدودة»^(٣٣).

وإضافة إلى ذلك، استطرد المؤيد: «استطيع أن أقول إن قصوراً كان موجوداً وليس تقصيراً. أعني أن الحساس للثورة كان موجوداً بشكل كافٍ، غير أن فهم طبيعة الناس ومشاكل الحكم لم يكن موجوداً بالقدر الكافي. وحتى لو افترضنا وجوده بالقدر الكافي فليست الكوادر موجودة لخلق نظام دولة من الصفر، لم تكن توجد إدارة ولا تقاليد إدارية ولا دوائر عسكرية وأنضباط وتقاليد عسكرية. يجعل ما كان موجوداً وحي معبراً لم يمارس أي فعل حقيقي على أرضية الواقع الملجذب الفقير»^(٣٤).

ومع ذلك، وعلى الرغم من أنه من الصعب تحديد أيديولوجية متكاملة بين ضباط عدد من جيوش الدول المتخلفة، إلا أنه من الممكن - على حد تعبير جانسويتز - استخلاص مجموعة من الأفكار الأيديولوجية العامة والمشاركة التي يمكن أن تساعد على تفسير سلوكهم السياسي. وتتمثل أولاً في

(٣٢) تمثل شعار ثورة ٢٣ تموز/يوليو في: الاتحاد، النظام، العمل. انظر: جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٥٣)، ج ١.

(٣٣) ثورة ٢٦ سبتمبر: دراسات وشهادات للتاريخ، ص ٣٦٠ - ٣٦١.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٦٦.

الاحساس الجارف بالقومية والهوية الوطنية وبالكراهية لكل ما هو أجنبي . وثانياً في سيطرة النظرة التطهيرية المضادة للفساد وثالثاً في قبول السيطرة الحكومية الواسعة على عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي ، ورابعاً في الشك العميق في المؤسسات السياسية المدنية والنظرة المضادة للسياسة حيث يسير الاهتمام بالسياسة جنباً الى جنب مع نظرة سلبية وحتى نظرة كراهية للسياسيين وللقوى السياسية . ومعنى ذلك أن الاتجاهات الايديولوجية لعدد من جيوش الدول المتخلفة تتشابه مع مثلتها في عدد من الدول الغربية المتقدمة في الاتجاهات القومية والتطهيرية ، ولكن الاختلافات بينها تتركز حول قبول عدد من جيوش الدول المتخلفة للاشكال الجماعية للمشروعات الاقتصادية وحول كراهيتها العميقة للسياسيين وللجماعات السياسية المنظمة^(٣٥) .

Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis*, p. 32.

الفصل السادس

مبدأ الشرعية العسكرية

من الطبيعي أنه لا يتصور حدوث التدخل العسكري في الشؤون السياسية للمجتمع في حال إقرار المؤسسة العسكرية بشرعية السيادة المدنية على القوات المسلحة، ومعنى ذلك ببساطة، أن إنكار شرعية الحكومة المدنية الدستورية القائمة يمثل الخطوة الأولى، وربما الخطوة الأكثر أهمية، في عملية الاستيلاء على السلطة^(١). ولكي يحدث هذا الإنكار ويحدث من ثم التدخل يلزم في العادة أن تفرق القيادات العسكرية بين «المصلحة القومية» للدولة، والسياسات التي تطبقها الحكومة القائمة من أجل تحقيق تلك المصلحة. ومن المفهوم بالطبع أن المؤسسة العسكرية بمعنى المجموعة من الضباط التي تدبر للتدخل تفرق بين «ما تعتقد» أنه المصلحة القومية و«ما تعتقد» أنه السياسات الحكومية التي ينبغي تطبيقها. وينبغي الاستعداد للتدخل العسكري على التمييز بين هذين البعدين: المصلحة القومية - في جانب، والسياسات الحكومية - في الجانب الآخر. وهذا هو الشرط الأول لانضاج التدخل وإخراجه إلى حيز التنفيذ.

ويدعم من نحو الاستعداد للتدخل ونحوه إلى حركة أيضا ذلك التحول السياسي المرتبط بممارسة السلطة من قبل المؤسسات المدنية، ومن بعدها العسكرية أيضا، والذي شهدته وتشهده المجتمعات العربية المعاصرة والذي يتسم بالانتقال من الاعتماد على الممارسة السياسية للسلطة إلى الوسائل الأكراهية من أجل تحقيق الاتفاق وفرض الاقتناع. فلا شك أن استخدام الجيش «لصالح» السلطة المدنية الحاكمة في بعض الأحيان باعتباره أقوى أدوات القمع في المجال الداخلي يفترض عادة الاعلاء من قيمة الجيش وتدعيمه، وتقويته وتطوير وسائله وأدواته. إن تكرار خروج الجيش إلى «الشارع» - فضلاً عن تدعيم طاقته وتطوير قوته - قد يصل بالجيش إلى مرحلة العمل «لصالحه الخاص» خصوصاً وقد وقف على مدى ترددي السلطة المدنية ومدى ضعفها واهترائها، حيث يعتبر اللجوء إلى استخدام القوات المسلحة في حد ذاته خبر دليل على ذلك. وفي أحيان أخرى قد يتحول الجيش من الأداة التي يستعملها الحاكم الطاغية لإرهاب الجماهير إلى الأداة التي تسقط هذا الحاكم الطاغية نفسه وتضع

C. Welch, ed., *Soldier and State in Africa* (Evanston: Northwestern University Press, 1970), (١) p. 32.

نفسها في خدمة الجماهير أيضاً. وهكذا يرى زولبرغ^(٢) وأن التحول من السياسة إلى القوة قد انتهى إلى المبالغة والتعظيم من شأن أدوات القوة ذاتها، وإلى تحويلها إلى عوامل مستقلة داخل النظام السياسي. ونظراً لاعتبارات عدة يميل وراء القوات المسلحة تجاه السياسيين المدنيين إلى الانخفاض بصفة عامة، وأن هناك مجموعة محددة من الظروف تساهم في تصاعد استياء الجيوش ومن بينها الاختلافات الأيديولوجية، التباين في الأصول العنصرية أو الإقليمية، الإكراه على التدخل باسم فساد القادة ضد مواطنيهم واختيار الغضب من محاولات السلطة إقامة قوة موازنة لها^(٣).

ويضعاف من ذلك الاتجاه طبيعة المناخ الذي يسوده العنف السياسي بصفة عامة حيث ارتبط هذا التحول الحكومي، كرد فعل له بتحول آخر شعبي تمثل في اتجاه الجماهير والقوى السياسية المختلفة خصوصاً طلائع القوى الجديدة في المجتمع إلى «الرفض السياسي» ومن ثم إلى العنف السياسي إزاء عنفوان السلطة الحاكمة وطفانها وإزاء ما تعرفه المجتمعات الانتقالية أيضاً من انعدام التوازن الذي أشار إليه دافوس - بين نمو الحاجات الاجتماعية والمقدرة على أشباعها.

وفضلاً عما تقدم فإن المؤسسة العسكرية تعرف ذلك الصراع بين الموقف العام والموقف الخاص: حيث نجد نفسها في مرحلة أولى تغلب الموقف العام على الموقف الخاص فتقبل النظام السياسي القائم في كليته حتى وإن كانت ترفض أو تعترض على بعض قراراته وسلوكياته، ولكنها قد تجد نفسها في مرحلة ثانية ويضغط عوامل متعددة، مضطرة إلى إنكار النظام القائم بصفة كلية حتى إذا كانت تقبل بعض جزئياته. ويعتبر إحساس المؤسسة العسكرية بأنها مهددة «كمؤسسة» من قبل الحكام المدنيين، هو الشرط الكلاسيكي الذي يتسبب في هذا التحول. وهكذا فإن الرغبة في حماية الاستقلال المهني - أو ما أسماه غوتريدج «الحرية العسكرية» للقوات المسلحة تشيهاً بالحرية الأكاديمية للجامعات - ربما تمثل أكثر دوافع التدخل العسكري المباشرة انتشاراً وفعالية^(٤). ولا شك أن أكثر العوامل التي تحرض على التدخل العسكري في إطار هذه الدوافع إنما يتمثل فيها تلجأ إليه بعض القيادات المدنية من محاولة خلق مؤسسات وقوى موازنة للجيش لإحداث نوع من التوازن المؤسسي لأدوات القوة في المجتمع. وتتركب المعادلة الصعبة التي تواجهها السلطات المدنية من عناصر عدة: أن الاعتماد على الجيش لاعتبارات الأمن الداخلي والخارجي يعني تدعيمه وتطويره، غير أن تدعيم الجيش وتطويره، في إطار شيوع ظاهرة التدخل العسكري وعدم الشروع في عملية تسييس جديدة للجيش قد يستتبع الخوف منه وأحياناً الشك فيه، ويدعم من هذه النظرة أن الجيش يتمتع بمركز فريد بالنسبة إلى المؤسسات الأخرى في المجتمع، فالأحزاب السياسية مثلاً، يمكن حلها، والأجهزة البيروقراطية يمكن اقتلاع رؤوسها الفاسدة، ولكن لا يمكن ولا يتصور «حل» الجيش أو «التخلص منه». إنما يكون «المخرج» من هذا المأزق كما تصورت تلك السلطات، متمثلاً في خلق قوى مضادة أو منظمات موازنة من ميليشيا، وحرس جمهوري، وقوات أمن، وشرطة، ويمكن القول إن الخاتمة النهائية لذلك - على ضوء الخبرة التطبيقية - هي خروج الجيش من ثكناته دفاعاً عن استقلاله وحرية

A. Zollberg, «Military Role and Political Development in Tropical Africa», in: J. Van Doorn, ed., *The Military Profession and Military Regimes* (The Hague: Mouton, 1969), p. 178.

W. Guttridge, *Military Institutions and Power in the New States* (New York: Praeger, 1965), p. 12.

في محاولة لاستعادة توازن القوى وإسقاط السلطة المدنية القائمة ويتضح التعبير المباشر عن هذه الحاققة من المؤسسات التي «تحل» بعد نجاح التدخل العسكري أو القوى التي يفرض حظراً على نشاطها فضلاً عن تزايد النفقات العسكرية في الميزانيات القومية حيث ينبغي ان يوضع في الاعتبار، عند تأصيل أسباب ودوافع حركة المؤسسة العسكرية، أهمية ادراج ما يلابسها من أثر المطالب المهنية والمادية للجيش نحو توسيع حجم الجيش، وزيادة مخصصاته في الميزانيات القومية، وتطوير اسلحته ومعداته، فضلاً عن قضايا المراتب، الترقيات، المزايا، خدمات المسرحين وقدماء المحاربين، كمغفر له أهميته القصوى، خصوصاً في المرحلة الانتقالية التي تمر بها المجتمعات وبالتالي الجيوش العربية.

وبناء على ما تقدم، تحتل ظاهرة «عدم الاندماج العسكري» في اطار النظام الجديد التي سبقت الاشارة اليها بخصوص بعض الجيوش العربية غداة الاستقلال - مكاناً هاماً في تفسير دوافع التدخل العسكري. وتبلور هذه الظاهرة من تلاقي ثلاثة مصادر اساسية للتوتر.

أولها: العلاقة بين النخبة السياسية والنخبة العسكرية. ومصادر التوتر هنا مزدوجة: من ناحية الأصل الاجتماعي فإن انتهاء الضباط في الغالب الى الأقاليم الريفية والثانية مصحوباً بأصول اجتماعية متواضعة تتركز في الطبقة المتوسطة والفئة البيروقراطية أدى الى فقدان الإندماج مع النخبة المدنية. بل إن اتجاه النخبة العسكرية يكون في الغالب انهماجاً نقدياً لقيم الطبقة العليا الحضرية التي تعتبرها - على حد تعبير جانوويتز - فاسدة وحتى منحلة. ويقوي من هذه النظرة فيما يبدو التلقين المهني ومخط الحياة العسكرية^(٤). ومن ناحية النظرة السياسية، فإن التطهيرية تعتبر إحدى السمات الأساسية للمؤسسة العسكرية في عرف رجالها - ومن ثم يعتبر التقشف العسكري أحد مصادر التوتر خصوصاً مع النخبة السياسية الجديدة. ومن هنا فإن الإهتمام بالسياسة من قبل الرجل العسكري يسير جنباً الى جنب مع نظرة سلبية وأحياناً كراهية للنخبة السياسية وللغوى السياسية. وتسمى تلك النظرة «السياسة الهادفة لأن تكون فوق السياسة».

وثانيها: العلاقة بين الجيش والحزب، فإن المؤسسة العسكرية هي إحدى الاجهزة القائمة في المجتمع والتي تنتمي الى مختلف الطبقات الشعبية المتمثلة تنظيمياً في التنظيم السياسي فلا ينبغي أن تنفصل عنها لتصبح طبقة أو فئة اجتماعية وهو ما يستلزم ايجاد ارتباطات وتبني علاقات تنظيمية ومستويات فكرية تربط ما بين المؤسسة العسكرية وبين التنظيم السياسي العام للمجتمع حتى تظل على علم وإيمان وثقة بخطط العمل السياسي، وحتى لا تنعزل عن التطور السياسي بحيث تنشأ امكانيات استغلال هذا الانعزال بواسطة القوى الاستغلالية والاستعارية. وستأتي الاشارة بخصوص التحليل المقارن لمجموعة الدول الاشتراكية المتقدمة ومجموعة الاقطار العربية بالنظر الى وحلة المشكلات التي كان ينبغي مواجهتها مع النظام الجديد الى ان الاولى قد نجحت في الامساك بقبضة قوية على قواها المسلحة بينما تفتقد الثانية مثل هذه القبضة، اذ وضع انها لا تمسك على

M. Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1964), p. 58.

الاطلاق بقواتها العسكرية وان هذا الاختلاف إنما يرد الى مقدرة الاولى على بناء مركب من الادوات النظامية داخل النظام الاجتماعي بما في ذلك المؤسسة العسكرية في وقت قصير نسبياً^(٥). وتوضيح دراسة التجربة المصرية في ظل قيادة جمال عبدالناصر ان النجاح في هذا المجال، يرد الى السيطرة النظامية اكثر منه الى التوعية الايديولوجية، وتفرض هذه النتائج اعادة صياغة افكار كل من فاينر وهتتينغتون: فليس انخفاض مستوى الثقافة السياسية هو الذي يسمح بالتدخل العسكري وإنما عجز السلطة المدنية عن حماية النظام السياسي عن طريق الأنماط النظامية والأدوات الأخرى للسيطرة في غضون فترة قصيرة من الزمان. وليس الاحتراف العسكري هو الذي يمنع المؤسسة العسكرية من التدخل في السياسة وإنما وجود تقاليد راسخة من الاستقلال العسكري مقترنة بشكل دقيق من أشكال السيطرة السياسية.

وثالثها: العلاقات بين الجيش والشعب وهي ترتكز من تيارين متقابلين، الصورة الشعبية للمؤسسة العسكرية (بمعنى الهبة والمكانة الاجتماعية فضلاً عن الوظائف الاجتماعية للجيش في المجتمع) - من ناحية، ونظرة الجيش في مواجهة هذه الصورة - من ناحية أخرى. فقد أصبحت المؤسسة العسكرية تتصور لنفسها رسالة اجتماعية أو وظيفة سياسية معينة خارج نطاق مسؤولياتها العسكرية الخالصة نظراً للمركز التكنولوجي والتنظيمي الذي تتميز به، ومن هنا ينشأ بين صفوف القوات المسلحة إحساس قوي بالشرف والواجب العسكري ويشمل ذلك «واجب التدخل من أجل تصحيح مساوئ السياسيين» وهي الدوافع التي كانت في غاية الوضوح بالنسبة الى حركة الجيوش في غالبية الاقطار العربية التي شهدت الظاهرة العسكرية وخصوصاً من زاوية الادراك الرسمي لقياداتها. ومن أجل توضيح أكثر تكاملاً لهذه المفاهيم التي تشكل تجسيداً لمبدأ الشرعية العسكرية، سنستعرض فيما يلي عملية نمو الاستعداد للتدخل وتحريض السلوك العسكري من الناحية التطبيقية الواقعية كما شهدت مجموعة من الاقطار العربية، ثم تنتقل الى استعراض نماذج الادراك السياسي للعسكريين العرب في محاولة لرصد العلاقة بين الظروف السائدة في الواقع الاجتماعي ومغودوافع التدخل لدى العسكريين.

أولاً: الاستعداد للحركة وتحريض السلوك العسكري

كان من الواضح، مع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، أن هناك بوادر لنشوء نظام جديد، عربياً وعالمياً، يختلف عن النظام القديم الذي كان سائداً فيها. وقد انتهت الحرب بالفعل الى تغييرات بالغة الأهمية في العالم أجمع. اذ هزمت ألمانيا وإيطاليا واليابان، وضعفت بريطانيا وفرنسا سياسياً واقتصادياً، ونالت الولايات المتحدة مكان السيادة في المعسكر الغربي، كما خرج الاتحاد السوفياتي من الحرب قوة دولية يعمل لها حساب، ويتمتع بنفوذ سياسي ومعنوي يتناسب مع دوره في الحرب ومقاومة الاحتلال الألماني، وظهرت في أوروبا مجموعة من دول الديمقراطية الشعبية. ومع انتهاء الحرب تبلور النظام الدولي الجديد على أساس انقسام العالم الى معسكرين تحكم العلاقات

المتبادلة بينها ظواهر الحرب الباردة والاستقطاب الدولي والصراع الايديولوجي. وفضلاً عن ذلك فقد اشتدت صلات حركات التحرر الوطني بالدول المستعمرة وإقترن ظهور «الدول الجديدة» التي حازت على استقلالها السياسي نتيجة لذلك بتفجر ظواهر التبعية والتخلف.

وفي هذا السياق نشأ سباق سياسي عقائدي عنيف لتقاسم الارث بالمنطقة العربية. ومع انتقال المنطقة الى وضع السلم حدث اختلال اضافي جديد، بسبب التحول من أوضاع الحرب وضروراتها الى متطلبات السلم ومتغيراته. وقد اقترن ذلك كله بثورة التوقعات المتصاعدة، حيث زاد الالتحاح على المطالب الشعبية، وكان المطلب الاجتماعي من أعنفها وأبعدها أثراً في الحياة السياسية والفكرية.

ويلاحظ أيضاً أن المطلب الاجتماعي المحلي، الذي يعبر عن مشكلات اجتماعية ملحة قائمة وكامنة ومستشرية، اندمج مع المؤثرات الفكرية الجديدة الوافدة من الغرب والاتحاد السوفياتي، وصار «المطلب الاجتماعي» قضية عملية وفكرية لا تقل أهمية عن مطلب التحرر السياسي من الاستعمار، او عن غاية اليقظة الحضارية والحفاظ على الأصالة في وجه الغرب. والحقيقة ان هذه «الثورات» الثلاث ستتداخل وتتشابك لتعكس الازمة العامة للمنطقة. ولا بد لأي تفسير فكري لهذه الازمة ان ينفذ الى طبيعة الثورات الثلاث - الاجتماعية والسياسية والحضارية - وإلى تحليل دقيق لطبيعة العلاقة فيما بينها، إذ إن هذا التداخل سيكون سبباً من أسباب التمزق والصدام بين قوى التغيير في حيرتها: بأي ثورة تبدأ، وأياً تؤجل؟ أو كيف توفق بين الضرورات المتناقضة لكل منها؟^(٦)

غير أن أخطر «تعبير» عن المضلة الاجتماعية كان تعبير العنف الاجتماعي الدموي ذاته على أرضية الواقع. إن ظاهرة العنف، التي أصبحت الصفة البارزة في المجتمعات العربية بعد أن تمخضت الحرب العالمية الثانية عن فوضى العلاقات والمؤسسات أو المسلكيات، الى أن جاء «النظام» الجديد - كما حدث في مصر مثلاً عام ١٩٥٢ وفي سوريا عام ١٩٥٨ مع الوحدة، وفي العراق عام ١٩٥٨ - هي ظاهرة ترمز في كيفية تطورها الى طبيعة «القضية» التي واجهها الوطن العربي على مستوى الكيان والعقيدة، والأسلوب الذي اختارته مجموعة من اقطاره للتصدي لها، و«النظام» الذي استقرت عليه بعد القضاء على هذه الظاهرة. وفي هذا السياق كان السؤال المصري بمحددات: هل يستمر «العنف» في ابعاده العملية والفكرية والنفسية الى أقصى مده، ليكتمل الانشطار ويسقط القديم كله، فينشأ فوقه وعلى أنقاضه بناء جديد مختلف، أم يتوقف العنف عند حد معين لتعود فتتلاطم عناصر القديم والجديد سلمياً، ولا ينهار البناء الحضاري والاجتماعي بل يرمم ويصلح؟ وباختصار أكثر كان السؤال: أثورة جزرية حاسمة باترة (كما حدث في روسيا والصين مثلاً)، أم ثورة اصلاحية سلمية تطورية تضيف جليداً الى قديم؟^(٧)

(٦) محمد جابر الانصاري، محولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ - ١٩٧٠، سلسلة عالم المعرفة،

٣٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)، ص ١٩٣ - ١٩٤.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٩٧.

وأساس ذلك أن هذه الجدلية الاجتماعية الساخنة، وهذا التسابق نحو الانقلاب وهذه الروح «الرسولية» لدى الطرفين التقيضين لو أخذت مداها واستمرت حتى النهاية الطبيعية لها، لكان محتملاً على المجتمع العربي أن ينقسم ويقرر أحد طريقتين لا لقاء بينهما في عملية بتر كيانية وعقيدية وتاريخية بين الإسلام «والإسلام». غير أن هذا المجتمع لأسباب عدة لم يسمح باستمرار عملية العنف وعملية الانشطار. وكما سبقت الإشارة تحتم أن توجد المعادلة الوسطى بين العنف واللاعنف، وبين الفوضى والنظام وبين السلفية والعلمانية.

ولقد كانت الطبقة المتوسطة الصغيرة «الجديدة»، هي الطبقة التي هدد كيانها العنف والانشطار وعرضتها احتمالات «الحسم الاجتماعي» للتمزق بين الشريحة العليا والشريحة الدنيا في الهرم الاجتماعي، حيث كان سيتحتم التحاق فئاتها الميسورة بالنظام القديم وتراجع فئاتها الدنيا إلى مستوى الجواهر الغفيرة المالية والرفيعة في ساعة البتر. ولأنها طبقة «وسطى» تعي جانبي الصورة، وتلامس طرفي التناقض، وتتوحد شخصيتها مع كيان الأمة كلها، فكان لا بد أن تتقدم بفكرها ومؤسساتها الاجتماعية وقدراتها النضالية للحيلولة دون الانشطار الذي ستقع هي ذاتها ضحيته الأولى^(٨).

ولكي نتبين كيف تحولت معاناة هذه الطبقة من «فوضى العنف» إلى «نظام السلم الاجتماعي» الجديد، تمكن الإشارة إلى تجربة جمال عبدالناصر، في انجرافه مع تيار العنف، ثم في بحسه عن «صيغة سلمية للتغيير» من دون بتر دموي كيان. ولقد وصف جمال عبدالناصر تلك التجربة على النحو التالي:

«وجاءت الحرب الثانية وما سبقها بقليل على شبابتنا. فألمبته وأشاعت النار في خلداته، فبدأ اتجاهنا، اتجاه جيل بأكمله، يسير إلى العنف. واعترف. أن الاغتيالات السياسية توجهت في خيالي للاشتعل في تلك الفترة على أنها العمل الإيجابي الذي لا مفر من الاقدام عليه، إذا كان يجب أن ننفذ مستقبل وطننا. . . والحق أنني لم أكن في أصاوتي مستريحاً إلى تصور العنف على أنه العمل الإيجابي الذي يتعين علينا أن ننفذ به مستقبل وطننا. كانت في نفسي حيرة، فتمتدح فيها عوامل متشابكة، عوامل من الوطنية والدين ومن الرحمة والقسوة، ومن الايمان والشك، ومن العلم ومن الجهل^(٩)».

ثم استذكر جمال عبدالناصر تجربة اشتراكه فعلياً في إطلاق الرصاص على أحد المسؤولين «كان يجب أن يزول» على حد تعبيره - ومعاناته بعد إطلاق الرصاص حتى لقد نمى للرجل ألا يموت، ويضيف إلى ذلك قائلاً:

«وأسمعني أن الرجل الذي دبرت اغتياله. . . وقد كتبت له النجاة. . . ومنذ ذلك الوقت بدأ تفكيرنا الحقيقي في عمل شيء أعمق جذوراً، أكثر خطورة، وبدأننا نرسم الخطوط الأولى في الصورة التي تحققت مساء ٢٣ يوليو. ثورة منبئة من قلب الشعب، حاملة لأمانته، مكملة نفس الخطوات التي خطناها من قبل على طريق مستقبله^(١٠)».

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٥ - ٢٠٧.

(٩) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٥٣)، ج ١.

(١٠) المصدر نفسه، ج ١.

ويجب ألا يفوتنا مغزى العبارة الأخيرة، فالثورة بعد أن رفضت مبدأ العنف الدموي جاءت «تكمّل» الخطوات السابقة للشعب على طريق المستقبل، لا لتبتر القديم كله، وتعود الى نقطة البداية الجديدة، كما فعلت ثورات أخرى.

ولقد كانت وسيلة التدخل العسكري - بدون اوراق دماء - هي الوسيلة المناسبة لمثل هذا التصور التوفيقي للتغيير، غير القادر على مواجهة حسم العنف، والباحث عن طريقة «منظمة» وغير دموية لثورته. فالجيش الذي هو أبرز وأقوى مؤسسة «نظامية» في المجتمع يستطيع وحده في ثورة محسوبة لمواجهة الفوضى الاجتماعية واحتلالها العنيفة الخطيرة، كما يستطيع الإطاحة بالنظام القديم الحاكم. ولقد قام فعلاً بالمهمتين في وقت واحد، ثم فتح الباب - سلمياً - لعملية التغيير حسب التصور الوسطي التوفيقي للطبقة الجديدة التي حركته^(١١). وليس من قبيل الصدفة ان يضرب الجيش الناصر في مصر بكل عنف تحركاً عالياً يسارياً، ويعدم اثنين من العمال المصريين - حميس والبرقي - بعد شهر من قيام ثورته، تأكيداً لقدرة «النظام الثوري» ضد «فوضى العنف الطبقي»، ثم يلتفت غاضباً صوب الاخوان المسلمين وسلفيتهم المتصلبة غير المساومة بعد عامين من الثورة ليضرب حركتهم ويعدم ستة من كبار زعمائهم^(١٢). كانت تلك اشارة مبكرة دالة على أن النقيضين الاجتماعيين والفكرين للثورة التوفيقية - النقيض السلفي والنقيض الماركسي - يجب أن يجمدا، طالما أن التصفية الكاملة غير واردة في عرف النظام الثوري الذي طرح مفهوم الثورة البيضاء، وذلك كي يتفصح المجال للطبقة الوسطى، وللحل التوفيقي الوسط، وللأسلوب العسكري السلمي، وأخيراً للصفة التوفيقية الشاملة بمعادلاتها المختلفة، والتي اتخذت شعار «تحالف قوى الشعب العامل» لتصون نسج المجتمع المنقسم وتحافظ على «استمرارية» عقيدته وحضارته وأسس كيانه المتوارثة، ثم تتقدم فاتحة الباب «للمتغيرات والمتحولات» بعد ضمان بقاء «الثوابت» وليس من خلال هدمها.

وهنا تبغى الإشارة إلى أن ظاهرة العنف لم تكن تمثل مجرد معاناة نفسية لطبقة معينة أو حتى لجيل بأكمله، وإنما امتدت في خطورتها وحدتها الى عمق أحشاء المجتمع ومؤسساته السياسية، حتى لقد أصبح العنف «عقيدة» لدى مختلف القوى والتيارات السياسية. ومن اللافت للنظر، في الدلالة على عمق ظاهرة العنف، أن للمجتمعات العربية شهدت تداخلاً في تلك الفترة بين أنواع العنف السياسي «المشروع» كالظاهرات والأضرابات وأعمال القذائين والثوار ضد الاحتلال مما يدخل ضمن مفهوم النضال الوطني، وأنواع العنف الاجرامي المباشر بسبب انتشار البطالة وتحولها الى اعمال السلب والنهب والقتل. وذلك كله جنباً الى جنب مع ظواهر عدم استقرار المؤسسات السياسية الرسمية - الحكومات والبرلمانات، وتزول الحكومات نفسها الى ميدان العنف والإرهاب المشروع وغير المشروع، العلني والسري، وإقتران ذلك كله بتصاعد العنف الجهايري والاتجاه نحو الثورة كتعبير عن حالة عدم الرضا عن الوضع القائم.

(١١) الانصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ - ١٩٧٠، ص ٢١٤.

Anouar Abdel-Malek, *Egypt: Military Society, the Army Regime, the Left and Social Change under Nasser*, translated by Charles Lam Markmann (New York: Random, 1968), p. 90.

ان صورة هذه التداخلات والتفاعلات في المجتمع المصري تعتبر ذات دلالة بالغة عما كان يحدث في المنطقة كلها. وعلى سبيل المثال فقد شهدت الفترة الاولى من عام ١٩٤٧ حركة اضرابات كبيرة في صفوف العمال. وكان أهم وأضخم اضراب عمالي حدث في هذه الفترة، هو اضراب عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى البالغ عددهم ١٦ ألف عامل. وقد أحدثت هذه الاضرابات هزة سياسية واجتماعية عنيفة في المجتمع، كانت شعلاً من النيران تتجمع لتأكل النظام كله من بعد. وإذا كانت الدولة - في الخلاف بين مصالح أصحاب المصانع وملوك الأرض - تميل لصف الأخيرين، فإنها في الصراع الذي تمثل في الاضرابات كانت تتخذ موقفاً منحازاً وحامساً ضد العمال، وظهرت الدولة أمام العمال الدرع الحديدى الواقى للرأسمالية^(١٣). وقد ورد في برقية عمال المحلة لصحيفة المصري تعليقاً على تدخل الجيش ضدهم: «ان مكان الجيش هو الميدان الذي يطارد فيه المستعمر الاجنبي الغاصب وليس المحلة الكبرى حيث يمر ٢٦ ألف عامل من الابريله على المطالبة بحقوقهم»^(١٤). وظهر في هذا ادراكهم البليغ لمكان الدولة من نضالهم، وللعلامة بين تحاذيها أمام المستعمر، واستئسادها عليهم.

وإذا كانت الدولة هي الدرع الواقى للطبقات المتميزة، وهي عطف أمل الرأسمالية الكبيرة تأميناً لمصالحها، وإذا كانت الهيمنة عليها هي هدف المستقبل بالنسبة الى هذه الطبقة، فان أجهزة هذه الدولة لم تكن بعيدة عن الصراع الدائر في المجتمع. وكان الصراع الطبقي، وما ينتج عنه من استقطاب ينمو في المجتمع، كان يعمل على شق جهاز الدولة ذاته. وإذا كان العاملون في جهاز الدولة - بحكم وضعهم في الجهاز الحاكم - لهم موقف متميز عن الشعب، فان هذه الحقيقة تقابلها حقيقة أخرى، وهي أن العاملين في هذا الجهاز هم جزء من الوضع الطبقي في المجتمع ومشكلاتهم هي عين مشكلات البلد. والانقسام الطبقي في المجتمع يخلق داخل جهاز الدولة انقساماً طبقياً وتميزاً وتفرقة بين المستويات الكبيرة والصغيرة فيها. والنتيجة أن ينقسم جهاز الدولة على نفسه وأن يصله الصراع الاجتماعي في تصاعده وينضح عليه، ليذيب اللحام بين أجزائه المتنافرة ولينشق جهاز الحكم ذاته الى حاكم ومحكوم^(١٥).

وهكذا ففي الفترة ذاتها حدث داخل مؤسسات الدولة صدع عظيم، شارف به النظام كله على الانهيار، حدث هذا في الشرطة والجيش، عمود الارتكاز للدولة وسلطانها. فقد كان الحدث الكبير الذي ضرب الحكومة في الصميم، وأصاب الدولة والنظام كله بما يشبه المذبحة الصردية، هو اضراب رجال الشرطة يوم ١٥/١٠/١٩٤٥ حتى تجلب مطالبهم المتعلقة بالمرتبات والتعيينات والترقيات. وكان أهم ما ظهر في ذلك اليوم تضامن العمال والطلبة مع رجال الشرطة في اضرابهم وكان المألوف من قبل أن يتحرك العمال والطلبة فتصطدم بهم الشرطة، فأصحى الجديد أن تتحرك الشرطة ضد الدولة فتقف معها الحركة الشعبية تشد أزرها ويحل التضامن محل الصدام. ومن ناحية

(١٣) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ - ١٩٥٢، ط ٢ (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٣)،

ص ٢١١ - ٢١٤.

(١٤) للمصري (صحيفة)، ٨ - ١٣/٤/١٩٤٨.

(١٥) البشري، للصدر نفسه، ص ٢١٤.

اخرى فقد عمدت الحكومة الى تكليف الجيش باحتلال اقسام الشرطة وان يقوم بحفظ النظام فضلاً عن فرض حصار على ضباط الشرطة الذين اعتصموا بتاديسهم في القاهرة. وفي وسط مشاعر التوتر البالغة، جرى تبادل اطلاق النار بين قوات الجيش والشرطة، مما يترك جراحات عميقة في اجهزة الدولة. ولا شك أن هذا الحدث كان يتخطى في عمقه الحكومة القائمة أو أي وزارة ويغور في عصب الدولة، وفي قلب النظام الاجتماعي والسياسي للمجتمع^(١٦).

ومن المثير للانتباه أن الحكومة والنظام أرادا أن يتداركا هذه المجموعة من المزايم بنصر واحد كبير على أرض فلسطين، فجاءت الهزيمة هنا أيضاً حكماً بالادانة على النظام كله وعلامة على سقوط هبة الدولة وتفككها. وعلى أرض فلسطين نصبت الحركة الثورية داخل الجيش. ان الاتفاق بين الجيش والملك، الذي كانت نواته قبول أبناء الطبقات الشعبية في صفوفه ابتداء من عام ١٩٣٦، والذي بدأ بحداد ٤ شباط/ فبراير ١٩٤٢ وما كشفه لشباب الضباط من رضوخ الملك للانكليز، والذي نما بالتحرك الشعبي ضد الرجعية والاحتلال عامي ١٩٤٦ - ١٩٤٧ هذا الانشقاق قد اكملته حرب فلسطين عام ١٩٤٨، ولم يعد الجيش ذلك «الشبح الذي يوزق به الطاغية أحلام الشعب، وقد آنذا الشبح أن يتحول الى الطاغية فيندد أحلامه هو»، على حد تعبير جمال عبدالناصر في فلسفة الثورة. وكان هذا التطور أهم مظاهر تفكك جهاز الدولة. وقد سبقت الإشارة الى أنه عندما أضربت الشرطة عام ١٩٤٨ استعانت الحكومة بالجيش في حفظ النظام، فكان الجيش لايزال القلعة الاساسية للنظام القائم. ولكن أتت حرب فلسطين لتفتح أبواب هذه القلعة أيضاً وتسقطها لحساب الجماهير. لقد جاءت أزمة فلسطين لتبعث في شباب الضباط دوافع الكفاح وأحلام البطولة، وبلغ الحسام أقصاه سيما لدى الضباط الاحرار. وكانت الحرب ذاتها تجربة صدام خطيرة بالنسبة الى الشعب والجيش وإلى حركة الضباط. وكان الشعور العام لدى الرأي العام المصري والجماهير أن الجيش مؤسسة عسكرية تقف بجوار الملك ويسيطر عليها هو والاحتلال، ولم يكن لها نشاط ملحوظ الا في تأمين النظام القائم وخدمته والا في أن تعتبرها الحركات الشعبية والوطنية قلعة تحمي اعداءها. ويجب ان يعمل لها الحساب في أي نشاط سياسي معاد للنظام القائم. فكان دخول الجيش حرب فلسطين اول نشاط لهذه المؤسسة - (في القرن العشرين ومنذ الاحتلال البريطاني بشكل عام ومنذ ميلاد الحركة الوطنية ضده) - يرتبط بالأمال الشعبية الوطنية. واحتضنت الجماهير كافة العمليات العسكرية بآمالها وبما لديها الشعور بانتها الجيش، أو على الأقل انتهاء ضباطه المقاتلين لها، وأطرد في الصحف وعلى الألسنة استعمال اللفظ «جيشنا». جنودنا ثم كانت محنة الجيش في فلسطين عاملاً من عوامل هذا التقارب بين الجيش - كضباط وجنود مقاتلين - وبين الجماهير، وازداد الشعور العام بأن محنة الجيش هي جزء من محنة الشعب كله تجاه النظام القائم سيما بعد أن انكشفت فضيحة الاسلحة الفاسدة^(١٧).

وفي هذا السياق كله عمد الملك الى تنظيم الحرس الحديدي وإلى اغتيال معارضيه، ثم جاء

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢١٥ - ٢١٧.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٨، ٤٦٤، ٤٦٦.

حريق القاهرة في ٢٦/١/١٩٥٢، وتركزت الشبهات حول الملك في تدبير هذا الحادث أو التحريض عليه. حيث سارع الى استغلاله للعمل السريع لتصفية الحركة الشعبية وإعادة النظام الى قواعده من جديد، وذلك قبل أن تتمكن الحركة الشعبية بتنظيماتها وكتائبها من أن تتدرك عيوبها ومشكلاتها، وقبل أن يتحول ميزان الأمور الى مصلحتها، وبالفعل فقد أضير من الحريق حزب الوفد والحركة الثورية بتنظيماتها وقياداتها كافة، إذ قلبت عليهم المائدة ومورست ضدهم اجراءات القمع والتصفية المختلفة^(١٨).

لم يكن حريق القاهرة مجرد انتكاسة للحركة الشعبية في طريقها الى التحرر، انما كانت الدلالة الحقيقية للحادث إنهيار النظام الذي أريد بالحريق حمايته. وتمثل انهيار النظام في انهيار اعمدته وأنه اضحى يأكل نفسه. فقد كانت حكومة الوفد هي من أعلن الأحكام العرفية ومن اعتقل الكثير من المواطنين في وقت كانت الحريات الشعبية هي ركيزة الكفاح ضد الاستعمار. وكانت هذه الاجراءات تكثيفاً لكل سلبيات الحكومة، وانتكست بها قيادة الوفد على كل مقوماتها الشعبية وعلى كل تراث حزبها العتيق في العمل من أجل الاستقلال والحرية، ودفعت بعيوها السياسية وسلبيات حزبها الى أقصاها، فسقط الوفد يومها كمؤسسة جماهيرية.

وكان الجيش قد أفلت من الملك ومن الولاء للنظام. وأصبح مع الحركة الشعبية حرباً عليه. كما كانت الشرطة قد انضمت الى الجماهير في تظاهرات يوم الحريق. وكان النظام القائم يعتمد على حزب الوفد والجيش والشرطة، فسقط الأول وأفلت الآخرين. وكانت الحركة الشعبية تترصد فرص النهوض من جديد، ولكنها لم تكن قادرة على أن تحمل عمل الوفد، المريض الذي مات. فكان ٢٦ كانون الثاني/ يناير آخر أيام النظام القائم، ولكنه لم يكن أول أيام النظام الجديد^(١٩).

وتقدم هذه التضاعلات وصفاً دقيقاً لحالة «فراغ القوة» السابقة الاشارة اليها. حيث يمكن القول انه في يوم الحريق لم تكن هناك سلطة في مصر، أو في العاصمة على الأقل، وأن الدولة قد توقفت يومها. ويلاحظ ان هذا الفراغ كان الفرصة التي يمكن ان تنتهزها التنظيمات الشعبية لجذب الجماهير إليها وإعلان تكوين «سلطة جديدة» ودولة جديدة. وذلك على غرار ما حدث في شباط/ فبراير عام ١٩٤٦ عندما تمكنت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة - وهي لجنة حديثة النشأة من عناصر سياسية جديدة - من أن تسيطر على الاحداث اياماً وتوجه الجماهير في تحرك واحد سارت فيه غالبيتها، على الرغم من حداثة تكوين اللجنة وضعف روايتها التنظيمية. ويمكن ان يتصور ماذا كان يمكن ان يحدث يوم الحريق لو بادرت التنظيمات الشعبية بعمل مشترك تمسك به زمام السلطة وزمام الموقف المنهاري، وتطرح المشترك من اهدافها السياسية الثورية كبرنامج للسلطة الجديدة، وتشعر في تكوين دولة جديدة من الحطام المتهاوي للنظام القديم المنهار. ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث، ولا حدثت محاولة من هذا النوع. ولا يبدو من وثائق هذه الفترة ان هذا الامر ورد على البال. والحركة

(١٨) المصدر نفسه، ص ٥٣٨.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٥٥٢ - ٥٥٣.

السياسية كحركة الأجرام السماوية تتقارب الى درجة معينة، يبدأ بعدها التباعد ثانية، ولا تنمو الفرص تلقائياً الا الى حد معين ثم تنوي. والظروف الموضوعية إن هيأت لاقتراب حزب أو احزاب من السلطة، فهي تتطلب منه ان يستغل الظرف المتاح عند اقرب مجالات الوثوب وإلا ضاعت الفرصة الموضوعية، وابتعد في الفلك في دورة جديدة^(٢٠). وهكذا قدر للجيش ان يتصدى لقيادة الثورة التي تفجرت يوم ٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٥٢.

وستستعرض فيما يلي، وعلى لسان جمال عبدالناصر «لماذا قدر للجيش دون غيره من القوى، أن يحقق هذه الثورة؟» وما هي بالتالي طبيعة الموقف «الذي فرض على الجيش أن يكون وحده القوة القادرة على العمل؟»^(٢١).

وقبل الانتقال الى هذا الاستعراض، تنبغي الإشارة إلى طبيعة التحولات التي شهدتها المنطقة بعد هزيمة الجيوش العربية في فلسطين لاستكمال رصد التطورات البارزة قبل تدشين المرحلة المعاصرة من التدخل العسكري. ويلاحظ هنا أنه اذا كانت السنوات التالية لانتهاه الحرب العالمية الثانية قد طرحت المشكلة الاجتماعية وضرورة مواجهتها، فإن الهزيمة عام ١٩٤٨ طرحت المشكلة السياسية المباشرة للنظام القديم، حيث أظهرت النكبة سؤاته بوضوح، وبدا عجزه على جميع المستويات جلياً للعيان، وتحتم على قوى التغيير أن تتحرك. إن الموجة الجديدة من العنف ستكون سياسية مباشرة، وأشد حسمًا، على مستوى السلطة، من سابقتها.

ففي كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٤٨ اغتيل النقراشي رئيس وزراء مصر بعد أن عمد الى حل جماعة الإخوان المسلمين ويطشت حكومته بهم. وفي شباط/ فبراير عام ١٩٤٩ اغتيل حسن البنا زعيم الإخوان المسلمين على يد الشرطة الملكية المصرية. وفي آذار/ مارس من العام نفسه أطاح الجيش السوري بالنظام التقليدي في سوريا. وكان العراق شهد انتفاضة شعبية في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٨ ضد المعاهدة الجديدة مع بريطانيا، واستمر فيه العنف السياسي حتى عام ١٩٤٩، حيث أعدمته الحكومة الملكية ثلاثة من كبار زعماء الحزب الشيوعي العراقي وعلى رأسهم قائده يوسف سلمان يوسف (فهد). وفي تموز/ يوليو أعدم انطون سعادة مؤسس الحزب القومي السوري بعد حركة مسلحة في لبنان، وبالتالي أعدم مع حسني الزعيم الحاكم الجديد في سوريا. وفي آب/ اغسطس عام ١٩٤٩ قام الانقلاب الثاني في سوريا. وجرى إعدام زعيم الانقلاب الأول. وفي كانون الاول/ ديسمبر من العام نفسه شهدت سوريا الانقلاب العسكري الثالث بزعامة الشيشكلي. كما اغتيل الملك عبد الله ملك الاردن عام ١٩٥٠. واغتيل رياض الصلح رئيس وزراء لبنان عام ١٩٥١^(٢٢).

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٤١ - ٥٤٢.

(٢١) عبد الناصر، فلسفة الثورة، ج ١.

(٢٢) انظر الدلالات السياسية والاجتماعية لهذه الاغتيالات والانفجارات العنيفة في: باتريك ميل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده وعمود فلاحه (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٣٣ - ١٣٦.

هذا الضجر الديموي الذي تركز معظمه في العام التالي لوقوع النكبة العربية الكبرى عام ١٩٤٨، هل له من تفسير يمكن ان يستخرج من وراء الركام والشظايا والدماء؟ يمكن القول بهذا الخصوص أن التغيير السياسي «الثوري» المباشر بعد ١٩٤٨ أصبح حتمياً، وفي هذا السياق يلاحظ أن الصراع كان ينحصر بين قوى ثلاث: المؤسسة السياسية القديمة، والمؤسسة الحزبية الجديدة، والمؤسسة العسكرية. وكانت المؤسسة الحزبية الجديدة بحكم تناميها قبل الجيوش الوطنية، هي التي تنصدر قوى التغيير بأفكارها الجديدة، وقياداتها التاريخية الرائدة، ونضالها العنيف. في حين أنه لم يكن قد اتضح بعد دور الجيوش، إذ كانت ماتزال قوة قمع في يد النظام القديم. وهنا حدثت المواجهة بين الحكومات التقليدية والحزب الجديدة فهاذا حدث؟ اتضح أن الأحزاب على زخمها غير قادرة على إحداث ثورة شعبية حاسمة ضد الانظمة التقليدية. إن اغتيال أو اعدام ثلاثة قياديين حزينين بارزين على اختلاف اتجاهاتهم في عام ١٩٤٩ (حسن البنا في مصر، وإنطون سعادة في لبنان، وفهد، في العراق)، إضافة الى اضطهاد الأحزاب الأخرى - بشكل أو بآخر. ينهض دليلاً على أن العمل التنظيمي الجماهيري لم ينضج للقيادة السياسية واستلام الحكم، ولأن التغيير كان حتمياً بسبب تهاوي النظام القديم، فقد انفتح المجال للمؤسسة المنظمة الوحيدة القادرة على التغيير من دون «عنف» الأحزاب وصراعاتها، وتقاتلها فيما بينها. ولأن هذه المؤسسة العسكرية قد «انهزمت على الحدود»، فقد أصبح ملحاً أن تعوض ذلك بتحريك قهري في الداخل حيث توجد المعركة الحقيقية في قلب الوطن وليست على حدوده. وكان هذا هو «مدخل» الظاهرة العسكرية المعاصرة في الوطن العربي.

ثانياً: صياغة الادراك العسكري

عندما أعلن أحد عراقي أنه «مضى عرف برلماننا كيف يتكلم تنتهي مهمتنا نحن الجنود»، فإنه كان يشير في الواقع الى ما هو أبعد من أسباب التدخل العسكري، وكان يشير بالتحديد الى مشكلات بناء «الدولة القومية» في اطار مجموعة الدول الجديدة وكان يضع بذلك التصور حجر الأساس لمبدأ شرعية التدخل العسكري.

ويمكن القول انه منذ بداية النهضة العربية المعاصرة، اضطربت عملية بناء «الدولة القومية» اضطراباً شديداً، بالنظر لما تعرضت له «الأمة العربية» من تحديات خطيرة على مستوى الكيان والعقيدة، وخصوصاً تحت الضغط الغربي الكاسح الذي فرض أيضاً ظاهرة التجزئة لتدعيم حلقات التخلف والتبعية في محيط الوطن العربي.

ولقد سبقت الاشارة الى ان هناك تقليداً مستمراً في التاريخ العربي والاسلامي يقوم على الدمج بين الوظيفة السياسية والوظيفة العسكرية. وفضلاً عن ذلك، من المفهوم ان النظرية السياسية الاسلامية تنبئ على مجموعة من الأصول تجعلها مختلفة اختلافاً أساسياً عن النظرية السياسية الغربية، سواء من ناحية مصدر الشرعية، أو من ناحية نظام القيم والمعتقدات، أم من ناحية الثقافة السياسية وطبيعة الالتزام السياسي. ومن هنا قلنا إن أحمد عرابي كان يشير الى ما هو

أبعد من أسباب التدخل العسكري واضطلاح الضباط بممارسة السلطة، وأنه كان يعبر عن حقيقة أكثر أهمية وأكثر عمومية. وتتصرف تلك الحقيقة إلى أن القبول بمفاهيم «الدولة القومية» الحديثة بالمعنى الغربي الذي تبلور في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والذي يقوم في جانب منه، مما يتصل بموضوع البحث، على الفصل بين الوظيفة السياسية والوظيفة العسكرية - يقتضي فعالية وتكامل هذا النموذج الغربي إجمالاً. ولا شك أن جانباً رئيسياً من مسألة الفعالية والتكامل يبنى على مفهوم «التطور المستقل»، وهو ما يمتد إلى تفكيك روابط التبعية، بما في ذلك التبعية في اشتقاق النظام السياسي ومفاهيمه من دون مراعاة لما يتفق مع طبيعة التكوين الاجتماعي والتطور التاريخي لشعوب المنطقة.

ولا شك أن تحديد ادوار محددة لكل قوة أو سلطة أو مؤسسة في اطار قواعد واضحة ومقبولة لممارسة اللعبة السياسية، لا يصبح له معنى من دون احترام كل منها لذلك التحديد، أي احترام الدور واحترام قواعد اللعبة. وهنا تنبغي الإشارة إلى أن الفكر السياسي في عصر النهضة الأوروبية، لم يكن فكر مبادئ عامة تقرر فقط، بل هو أيضاً فكر ضوابط، ويعني ذلك أنه حدد في كل خطوة من خطوات النظام السياسي الضوابط التي تجعل هذا النظام يسير في طريقه لتحقيق الغاية المرجوة التي وجد من أجلها. ولا شك أن إعطاء الضوابط الأهمية الكبرى هو الذي أمن للمجتمع السياسي الأوروبي الضمانات التي كانت ضرورية لاستمرار السلطات الديمقراطية وعدم انحرافها. فحيث لا توجد ضوابط، لا قيمة للمبادئ العامة، لأن هذه المبادئ تصبح شعارات لا مبادئ.

وعلى ضوء هذه المفاهيم، ونظراً للمشكلات العديدة التي رافقت عملية بناء «الدولة القومية» في الوطن العربي، وخصوصاً نظراً للتناقضات التي فجرتها عملية بناء «الدول القطرية» العربية ضد الوجود التاريخي للأمة العربية وطبيعتها ومصالحها، فقد تصور العسكريون، رسالة وطنية وقوية لمؤسستهم تنطوي على مبدأ «شرعية» التدخل في الشؤون السياسية الداخلية لأقطارهم، إذا ما انتهت تقديراتهم إلى انهيار شرعية النظام المدني القائم. ويبدو أن تكرار التدخل العسكري في مجموعة من الأقطار العربية تحت الأساس «الشرعي» نفسه، قد أفرز بالفعل قاعدة مستقرة لدى الشعوب العربية تتفق مع نظرة العسكريين إلى رسالتهم. ويمكن القول أنه على ضوء الممارسات القمعية لبعض النظم العربية، المدنية والعسكرية، وتحولها إلى نظم شبه وراثية، واعتادها المتزايد على العنف، وعدم وجود وسيلة سلمية لتغييرها، مهما كانت فاسدة وحتى منحطة، فقد أخذت تتأصل جذور «الشرعية العسكرية» من هذين التيارين المتقابلين: الإدراك العسكري والإدراك الجماهيري.

ومن الملاحظ أن القيادات المدنية العربية في مطلع «العصر الليبرالي» كانت تعارض اشتغال الجيش بالسياسة خصوصاً وأن موارث الثورة العراقية كانت ماتزال ماثلة في الأذهان.

وعلى سبيل المثال عمد ٣٢ ضابطاً من حامية سواكن إلى إرسال برقية إلى الزعيم المصري مصطفى كامل، عندما قدم عريضته المشهورة إلى البرلمان الفرنسي، قالوا له فيها: «إن قلمك الحق ألقى من سيوفنا وحجبك القوية أمضى من رصاصنا». ولكن لم يدر في خاطر مصطفى كامل أن يكون

عرايياً آخر، بل كانت حركته بعيدة عن الارتباط بالجيش بعداً كبيراً، ولذا فقد أرسل اليهم رداً قال فيه: «من الحكمة ألا يمكن العدو من رقابنا. وأنا لا أود أن يدخل ضباط الجيش في حركتنا السياسية دخولاً ظاهراً، لأن هذا يضر بالسالة إضراراً بليفاً حيث يجد الاحتلال مسوغاً لحلق التهم الثورية بمصر وغير ذلك مما لا ينبغي عليكم»^(٣٧).

كذلك فقد ذهب محمد نجيب الى مصطفى النحاس رئيس الوفد في عام ١٩٢٩ - عقب حل الملك فؤاد للبرلمان ومنع مجلس النواب من الاعتقاد، لوجود أغلبية وفدية ساحقة - ليلغى استعداد الجيش لمقاومة الاجراءات غير الدستورية التي يتركبها الملك. ولكن مصطفى النحاس قال لمحمد نجيب أنه يؤثر ان يكون الجيش بعيداً عن السياسة وان تكون الأمة مصدر السلطات ولو أنه يتمتع ان يكون ولاء الضباط للوطن والشعب أكثر مما هو لشخص الملك^(٣٨).

ولكن مع نهايات العصر الليبرالي كان الأمر مختلفاً، حيث تغيرت وجهة نظر القيادات المدنية التي كانت تتصدى لتوجيه الحركات والتيارات السياسية في أكثر من قطر عربي، بالنسبة الى قضية الجيش والسياسة. ولقد سبقت الإشارة، على سبيل المثال، الى آراء ساطع الحصري التي توافقت مع تجربة الضباط القوميين في العراق.

وفضلاً عن ذلك فقد عمدت التنظيمات السياسية والحزبية في مصر الى التغلغل في صفوف الجيش وانطبق ذلك بصفة خاصة على التنظيمات اليسارية، كما انطبق على جماعة الاخوان المسلمين حيث عمد الشيخ حسن البنا الى تشكيل جناح عسكري مستقل، وإن كان يعمل تحت أمرة الجناح المدني ويقوم بدور الأداة المنقذة لتوجيهاته. ومن هنا فقد شجع على التغلغل في الجيش - من ناحية، كما استخدم مجموعة من العسكريين في تنفيذ عمليات الارهاب والاغتيال - من ناحية أخرى^(٣٩).

أما في سوريا فقد سبقت الإشارة الى تجربة أكرم الحواري في استخدام الجيش لأغراض سياسية. لقد كانت اتصالاته الاولى بالجيش حين جمع حوله زمرة من ضباط الضباط عام ١٩٤١ واندفع بها لتملؤه الأموال السامية للالتحاق بثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق. وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة وسع الحواري نفوذه في الجيش بإقامة اتصالات بطلاب الكلية العسكرية في حمص. ولقد تدعمت هذه الصلات واتسعت كثيراً خلال حرب فلسطين. ولذلك فالكثير من قوته في المراحل التالية نجم عن هذه الروابط بالضباط القوميين الشباب الذين بدا لهم مرشداً ومناوئاً سياسياً، وقائداً جماهيرياً، ومصدراً ايديولوجياً. وبحكم هذا الوضع، فقد كان بمثابة اليد الخفية وراء غالبية حالات التدخل العسكري في سوريا منذ الانقلاب الاول فيها عام ١٩٤٩^(٤٠).

(٢٣) نقلًا عن: احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ٥ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤-١٩٧٨)، ج ١: مصر والعسكريون، ص ٧٨-٧٩.
(٢٤) نقلًا عن: المصدر نفسه، ص ٨٤-٨٥.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٠١-١٢٥.
(٢٦) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥-١٩٥٨، ص ٦١-٦٣.

ومعنى ذلك انه في إطار بعض التجارب العربية، مثل التجارب المصرية والسورية والعراقية، بدأت مجموعة من الاحزاب السياسية في السعي الى تكوين جماعات أو فرق سياسية في الجيش. وي طرح ذلك مشكلة العلاقة بين الحزب والجيش في الاطار العربي، وهل أخطأت الاحزاب السياسية المدنية عندما بدأت بمحاولة التغلغل في الجيش، وفي تغيير نظام الحكم، لا بالأساليب الديمقراطية التمثيلية النيابية، وإنما عن طريق العنف المسلح، أو التدخل العسكري ؟ إن الاجابة عن هذا السؤال ليست سهلة، ولكن ينبغي طرحه حتى تتكامل أبعاد المعرفة بطبيعة مقومات الظاهرة العسكرية وتطورها في الوطن العربي.

ويضاف الى ما تقدم ان مجموعة الانقلابات السابقة كانت تساهم في تدعيم جذور «الشرعية العسكرية»، لدى العسكريين ولدى الجماهير معاً، سواء بمفعول فكرة «العدوى»، أو بعمليات الدعاية والتعبئة التي كانت تعتمد عليها القيادات العسكرية الحاكمة في اطار محاولاتها إضفاء «الشرعية» على دورها السياسي الجديد.

وهنا ينبغي الإشارة الى التأثير الضخم الذي مارسه ثورة ٢٣ تموز/ يوليو التي قادها الجيش في مصر والدور الذي لعبه جمال عبدالناصر بصفة خاصة، سواء بالملعى الرمزي، أو بالملعى السياسي.

فمن ناحية أولى، يمكن القول أن جمال عبدالناصر أصبح بحد ذاته مصدراً للشرعية في السياسة العربية، وأن قيادته الكاريزمية امتد تأثيرها «عبر الحدود». وإذا كان التأثير الاسامي لنمط القيادة الكاريزمية يتركز في النطاق الوطني الداخلي حيث يتحول رئيس الدولة أو سكرتير الحزب الى قيادة كاريزمية - فإن الجديد الذي نريد طرحه الآن هو أن هذه الفكرة ذاتها أصبحت لها وجود، بفضل هذه القيادات الكاريزمية «الوطنية» - من أمثال عبدالناصر ونهرو وتيتو وديغول - خارج حدود اوطانها بدرجات مختلفة. وهكذا أصبح الحديث ممكناً عن قيادة كاريزمية عبر الاوطان وربما في بعض الاحيان، وبخاصة كما تجسدها علاقة عبدالناصر بالشعوب العربية، فوق الاوطان، أي لها قدرة القيادة والتوجيه في الاقطار المجاورة بغض النظر عن السلطات الرسمية الحاكمة في هذه الاقطار. وفي واقع الامر فإن هذه الفكرة الجديدة، القيادة الكاريزمية عبر الاوطان، إنما تعبر في جوهرها، ليس عن دور قائد فرد، بقدر ما تعبر عن دور أمة، أو دور دولة. ومن هذا المنطلق يأتي الحديث عن دور الدولة القائد، لأن هذا النوع من الدول يتفاعل في تحديد هويته وأدواره خصائص القائد الفرد - من ناحية، وامكانات وقدرات الدولة التي ينتمي اليها - من ناحية ثانية، مع وقائع الممارسة الفعلية التي تكشف عن مدى تبلور «ارادة» تحمل تبعات القيام بدور معين - من ناحية ثالثة. ولقد عبر جمال عبدالناصر عن هذا المعنى الذي يتفاعل فيه دور القائد مع امكانات وقدرات الدولة وحقائق الممارسة الفعلية، لتخلق هذه القيادة الكاريزمية مجتمعا الواسع ويقول:

«ويضاف من قيمة المكتسبات الهائلة في ضمير الشعب المصري، أن تجربته التاريخية كانت على مر العصور أوسع من مصلحته الذاتية، وأكبر من حدوده السياسية وذلك بحكم إلتئامه العضوي الى أمة عربية تعيش في قلب العالم جغرافياً وحضارياً.

ولست أريد أن أعود الى الماضي وصفحاته مشرقة، وإنما يكفي استعراض ما لايزال حياً في أذهاننا منذ اليوم

الاول الذي ارتفعت فيه اعلام ثورة ٢٣ يوليو. ان الشعب المصري تحت اعلام هذه الثورة رفض السلامة عن طريق الانعزال، ورفض الاتانية برفض كل مغرياتها الوقتية، لقد جعل قضية أمته قضيتيه، وعاش النضال من أجلها بحياته وكان في ذلك مصدر عن وعي بمسار التاريخ، لم يساوره فيه شك أو تردد، وأثبت أبناء هذا الشعب دائماً أنهم الأمتاء بالكلمة، والأمناء بالفعل.

لم تكن الحرية والاشتراكية والوحدة بالنسبة له كلمات، وإنما كانت الحرية والاشتراكية والوحدة بالنسبة له اعمالاً، بل كانت كلها بالنسبة له قتالاً.

وليس هناك علم شريف يرغرف على الأمة العربية، الا وكانت يد الشعب المصري أول الأيدي التي امتدت لتساعد على اقامته.

وليست تعنيا في ذلك شهادة أي فرد وإنما تعنيا في ذلك شهادة التاريخ مبرأة من العقد ومن الاهواء، ومن التحزب ومن النسيان^(٢٧).

فهذه هي الدولة القائد، كلماتها أفعال، وأعمالها قتال. وهذا هو القائد التاريخي، وعي عميق بالحاجات الاجتماعية لأمة، وحشد للقوى صاحبة المصلحة وراء تحقيقها، وإدراك عميق للتاريخ ووحدة المعركة بغض النظر عن الحدود الجغرافية والرسمة.

ومن ناحية أخرى، يمكن القول إن ما حدث في مصر ليلة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ كان علامة بارزة على التحرك الثوري العربي بعد ذلك. وقد جاءت الاحداث تؤكد دور الثورة وقائدها في النضال العربي، بحيث صارت القاهرة في مطلع سنة ١٩٥٨ قاعدة الثورة، وصار جمال عبدالناصر القائد الطبيعي للتقدميين العرب في إجماعهم. وانطوى بروز الثورة والقائد، وما حققه هذا البروز من مكاسب وإيجابيات ودفع النضال العربي خطوات الى الامام، وما رافق ذلك من تناف جهازي حول الثورة والقائد لم تعرفه الساحة العربية في يوم من ايام تاريخها الحديث، انطوى ذلك كله على عدد من السلبيات كان لها تأثيرها المتنامي والخطر. ومن ذلك تمكن الاشارة في حدود هذه الدراسة، الى تنامي دور العسكريين والاسلوب الانقلابي، باعتبارهما الاسلوب والاداة الاكثر قدرة على اعطاء نتائج مضمونة وسريعة وكان من نتائج ذلك أن تحول النضال الشعبي في أكثر من ساحة عربية الى مجرد «احتياطي» للعمل الانقلابي العسكري. وبفعل ذلك شغلت قطاعات واسعة من الشعب باستراق السمع للاذاعات وانتظار البيان رقم (١) وانجبت الاحزاب للجيش باحثة عن «ضباط احرار» تنظمهم وتحركهم، لتتحرك قيادات وقواعد كما يريد «ضباطها الاحرار» فيما بعد. ووجد في الفكر العربي من تبرع بصياغة اللبوس العقائدي للتحركات الانقلابية كما وجد بين القادة الطبيعيين من ربط نفسه بالعسكريين وتحرك في ركابهم وفي تصوره أنه يحركهم في ركابه، وتاريخ المرحلة حافل بالشواهد. ان ما شهدته الساحات العربية من انقلابات وصراعات وتسخير للجياهير والتنظيمات السياسية في خدمة العسكريين وطموحاتهم، وما حفلت به أدبيات المرحلة من دراسات، وابحاث عن «دور الجيش الخاص» و«اللاطبقة والجيش» الى غير ذلك من اجتهادات، كل ذلك ما كان يبلغ

(٢٧) جمال عبد الناصر، وثائق عبد الناصر: خطب، أحاديث، تصريحات، ١٩٦٩ - ١٩٧٠، ج ٢ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٣)، ص ٥٣٠.

ما بلغ لولا ما حققه جمال عبد الناصر وثورة ٢٣ تموز/يوليو من مكانة وبروز.

وفضلاً عن ذلك كان للنصر السياسي الذي حققته قيادة جمال عبدالناصر في معركة السويس وللدور الكبير الذي لعبته المؤسسة العسكرية في سوريا ومصر قبل الوحدة، وفي دولة الوحدة فيما بعد، وكذلك كان لتطلع جماهير الشعب العربي بكثير من الأمل والرجاء الى جيوشها وقواتها المسلحة، كان لذلك كله أثره الواضح في خلق حالة من «القداسة» أضفيت على العسكريين والمؤسسة العسكرية عموماً، وعلى القيادات خصوصاً. ويضاف الى ذلك دور جمال عبدالناصر في المسارعة إلى تأييد غالبية حالات التدخل العسكري في الوطن العربي، مما كان يضفي عليها درجة من «الشرعية»، مع ملاحظة ان تدعيم شرعية هذه «النظم العسكرية» كان يضفي مزيداً من الشرعية على دور المؤسسة العسكرية في مصر أيضاً - من ناحية، كما أن وجود قيادات عسكرية في قمة السلطة كان يسهل اعتماد البديل العسكري واستخدام القوات المسلحة لمساندة النظم الوطنية والثورية الجديدة - من ناحية أخرى. فقد كان واضحاً ان كل عربي - بصرف النظر عن ماضيه وانتمائه السياسي والتزامه العقائدي - سيجد من جمال عبدالناصر كل دعم وتأييد حين يخوض معركة ضد أعداء العروبة. كما كان في حكم اليقين أن مصر ستضع كل امكاناتها الى جانب كل تحرك تحرري عربي، دون ما قيد أو شرط، ودون ان يكون هناك تنسيق مسبق. والموقف من ثورة ١٤ تموز/ يوليو عام ١٩٥٨ في العراق، ومن بعد عام ١٩٦٢ في اليمن وعام ١٩٦٩ في ليبيا، يعطي أوضح دليل. لقد ارتفع جمال عبدالناصر في مواقفه المؤيدة للتحرر العربي فوق كل المشكلات والخلافات، وتصرف بوحى من اقتناعه بأن «معركة العرب واحدة في كل بلد عربي»^(٢٨). ولعل موقفه من حكم الرئيس بورقيبة أثناء أزمة بنزرت عام ١٩٦١، ومن بعد من الملك حسين أثناء أزمة ايلول/سبتمبر عام ١٩٧٠، يؤكد هذه الحقيقة.

وفي سياق هذه التوجهات كثيراً ما كان يتردد في انحاء مختلفة من الوطن العربي، السؤال التالي، متى يتدخل الجيش لاسقاط النظام القائم؟ ومن ناحية أخرى فإن الجيوش تنظر الى نفسها باعتبارها حارس وحامية للأمة، وعلى عاتقها تقع مسؤولية التغيير. ولذا لا يجب ان نعجب كثيراً اذا ما رأينا - كما قال رومستو - ان معظم القيادات العسكرية في دول العالم الثالث قد رددت كلمات جمال عبدالناصر: «اذ لم يقوم الجيش بهذا العمل فمن يقوم به؟»^(٢٩).

ونظراً لمساوية النظم التقليدية القائمة، ومن بعدها بعض النظم العسكرية ايضاً، بحيث يصبح التغيير، أي تغيير، مطلوباً، فإن التدخل العسكري كانت تحقق له شرعية فورية نتيجة لاسقاط مثل هذه النظم. ومن هنا نفهم تأييد الشعوب ومظاهر الرضا في صفوفها لاسقاط النظم الفاسد والتابع. أي أن التدخل العسكري لاسقاط الحكم الفاسد والتابع، في حد ذاته، هو مصدر

(٢٨) من خطاب جمال عبد الناصر في بنزرت (تموز/يوليو ١٩٦١). انظر ايضاً: عوني عبد المحسن فرسخ، الوحدة في التجربة: دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨ (بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٠)، ص ٤٧-٤٨، ٢٤٧-٢٤٨ و ٢٥٧.

(٢٩) Dankwart Alexander Rustow, «The Army and the Finding of the Turkish Republic», *World Politics*, vol. 11 (July 1959), p. 250.

للشرعية على ضوء عدم استقرار قواعد اللعبة السياسية، وعدم وجود وسائل وأدوات أخرى للتغيير السياسي السلمي المنظم. وبالتالي فإن مصدر الشرعية في مثل هذه الحالات لا يتمثل في أي مصدر تقليدي أو كاريزمي أو قانوني، ولا حتى في إيديولوجية واعلة؛ وإنما في مجرد التدخل العسكري بحد ذاته، وبالطبع بما يترتب عليه من تغيير في الحكم أو النظام. وهذا المصدر المبدئي للشرعية، الذي يمكن تسميته بالشرعية الثورية، يمكن أن يتدعم فيما بعد ويكتسب صفات ثورية أصيلة، كما يمكن أن يتعرض للتآكل لأنه بطبيعته مؤقت. فالشرعية الثورية يمكن تدعيمها عن طريق الانتقال من تغيير الحكومة إلى تغيير النظام إلى تغيير المجتمع، وقد يترافق مع ذلك الانتقال إلى مصادر أخرى للشرعية، مثل الكاريزما، وبناء المؤسسات. ولكن مثل هذه «الشرعية الثورية» قد تتوقف عند حد إسقاط نظام فاسد وتابع وتكتفي بإصدار البيان رقم (١)، وتترك أمور المجتمع للتطور التلقائي، وهو ما يرتبط عادة بالاتجاه المتصاعد للاعتياد على الفساد والقمع كمصادر بديلة للشرعية (مثل حالات حسني الزعيم، إبراهيم عويد، جعفر النميري).

ويوضح ما تقدم أن «مبدأ الشرعية العسكرية» في الوطن العربي لم يعد مقصوراً على ادراك مجموعات من الضباط شرعية التدخل في الشؤون الداخلية لأقطارهم، وإنما امتد إلى شرعية التدخل في الشؤون الداخلية للأقطار العربية الأخرى.

ومن هذا المنطلق يشير هورويتز إلى أن تحليل الشؤون العربية يصبح أكثر صعوبة لأن تأثير الحكام العسكريين في المنطقة أخذ يتجاوز الحدود القطرية للتدخل في سياسات الأقطار المجاورة. ويضيف إلى ذلك أن الجمهوريات العسكرية العربية عمدت منذ عام ١٩٥٨ إلى محاولة إسقاط النظم الملكية وغير العسكرية أو «تحريرها» بالتعبير الأثير لديها. إن إسقاط العائلة الهاشمية في العراق عام ١٩٥٨، إذا لم يكن نابعاً من مثل هذا التحريض، فقد تأثر به تأثراً عميقاً. والشيء نفسه يصدق على إسقاط النظام المدني في السودان بعد أشهر عدة. إن حكام القاهرة العسكريين قد شحذوا مهاراتهم في عملية تحريض طويلة المدى ضد الحكومات والنظم العربية من خلال استخدام وسائل الاعلام، اعارات المدرسين والخبراء واستقبال اللاجئين السياسيين. وهكذا فإن دراسة الظاهرة العسكرية تتطلب ضرورة وضع التأثيرات الاقليمية في الاعتبار. ففي كل مرة كان يحدث فيها تدخل أو محاولة تدخل عسكري في أحد النظم الملكية، كانت النظم الملكية الأخرى تنتفس الصعداء، وتفرض فرزاً دقيقاً على جيوشها وتعتمد إلى احكام قواعد ضبط الولاء لضباطهم. إن كل النظم الملكية في المنطقة أصبحت هدفاً لهجوم سياسي مكثف من الخارج ومن الداخل. ولم يكن امام الملوك من خيار آخر في سبيل المحافظة على عروشهم وضمان الحكم لعائلاتهم، سوى تطوير قواتهم المسلحة تطويراً نوعياً. وبالطبع فقد عمدت مجموعة من هذه النظم الملكية، مثل السعودية وليبيا (قبل ١٩٦٩)، إلى الاستجابة للتحدي بطريقة أخرى، تمثلت في استمرارية الاعتدال على القوات القبلية في مهام الأمن الداخلي، بينما خلقوا بجانب هذه القوات جيشاً حديثاً بالكامل^(٣٠).

Jacob Coleman Hurewitz, *Middle East Politics: The Military Dimension*, Praeger University Series, U-660 (New York: Published for the Council on Foreign Relations by Praeger, 1969), pp. 7-8.

ويمكن القول أن وجهة نظر هورويتز تجد لها أساساً من الواقع في السياسة العربية. فمن الملاحظ أن جمال عبدالناصر كثيراً ما صرح بأن نهاية النظم الملكية، وخاصة في السعودية والأردن، قد أصبحت وشيكة، كما عبر عن ثقته في أن جيوش مثل هذه النظم ستقوم بهذه المهمة التاريخية. وعلى سبيل المثال، فبعد أسابيع عدة من الثورة التي قادها السلال في اليمن، توقع جمال عبدالناصر في خطابه بتاريخ ٢٣/١١/١٩٦٢ أن يظهر قريباً «سلال سعودي و سلال أردني» لاسقاط الملك سعود والملك حسين^(٣١). والامر بالطبع لم يتوقف عند حدود التحريض الدعائي على التدخل العسكري لاسقاط النظم الملكية أو حتى النظم الجمهورية والعسكرية المعادية لتيار الوحدة العربية، أو حتى عند حدود تقديم التأييد والدعم المباشر لمثل هذه الحالات. وإنما امتد الى المشاركة الفعلية أحياناً في بعض حالات التدخل العسكري. ولعل النور المصري في ثورة الشواف في العراق ضد نظام حكم عبدالكريم قاسم يقدم مثلاً واضحاً على ذلك.

وفوق ذلك، فقد ذهب جمال عبدالناصر، في الميثاق الوطني، الى اعتبار مبدأ «التدخل» في الشؤون الداخلية للأقطار العربية، من المبادئ الاساسية للسياسة الخارجية المصرية «دون اعتبار للحجة البالية التي تعتبر ذلك تدخلاً في شؤونها الداخلية». وهو ما يعني أن جمال عبدالناصر كان يلتزم بفكرة قيام العلاقات العربية على «قانون دولي عربي» متميز عن مبادئ القانون الدولي العام التي تقوم على احترام الشؤون الداخلية للدول.

وعندما قال أحد الصحفيين للزعيم الليبي العقيد معمر القذافي: «إن ما يعطل الوحدة هو هاجس البعض وتخوفهم من ابتلاع الكبير للصغير»، رد عليه قائلاً: «اننا دولة صغيرة ولا بدخلنا أي هاجس أو خوف من أن يتلصنا أحد منها كان. واننا نعمل من اجل الوحدة ما لم يفعله أحد من قبل. اما إمكانية فكرة الابتلاع هذه فليس لها وجود بالفعل الا في اذهان بعض الحكام العرب الحاليين ويدعونه كان يمكن للوحدة ان تتحقق منذ فترة طويلة». فأردف محدثه قائلاً: «هذا يعني انكم توصون بتصفية هؤلاء الحكام؟» وكان رد القذافي مباشراً وصريحاً: «إذا كانت نتيجة اسقاطهم تعني تحقيق الوحدة فليكن. إذ يجب ان تتحد هذه الأمة معها كانت التفضيحات التي يتعين عليها تحملها لأنه ليس هناك حل آخر سوى الوحدة. فالوحدة هي عوامة الانقاذ التي نخرجنا من الوضع الذي يكبلنا وتوصلنا الى حل أفضل»^(٣٢).

ومن ناحية أخرى، ينبغي أن يوضع في الاعتبار تأثير هذه «الاعتبارات القومية» عبر الحدود القطرية في الساحة العربية. وقد قدم أحد الضباط الذين قاموا بثورة ٢٦ ايلول/ سبتمبر في اليمن أفضل تعبير عن دور هذه الاعتبارات بقوله: «انه مهما كانت الحوافز والأسباب والدوافع المحلية هي المحرك الفاعل للحامس الثوري، فان تلك العوامل، لولا تمازج حركة الاتبعات القومي ونشاطها المتزايد في محور حركات التحرر الوطني العربية، لكانت ثورة السادس والعشرين من ايلول/ سبتمبر حركة مجرد أو انقلاباً ربما لا يكتب له أن يعيش غير أيام محدودة»^(٣٣).

(٣١) الأهرام، ٢٤/١٢/١٩٦٢.

(٣٢) ميريليا بيانكو، القذافي رسول الصحراء: سيرة وحوار (بيروت: دار الشورى، ١٩٧٤)، ص ٢٠٥.

(٣٣) اسرار ووثائق الثورة اليمنية، تأليف لجنة من تنظيم الضباط الاحرار (بيروت: دار العودة، ١٩٧٧)، ص

ولا بد هنا من الإشارة الى أن هذا التداخل بين الاعتبارات القومية والتطورات القطرية كان، ولا يزال، يستند إلى عوامل موضوعية، تتركز بصفة خاصة على ما يلمح تاريخ الشعوب العربية من روابط وعلاقات وحقائق، وفيما تقتضيه اعتبارات الأمن الوطني والقومي وطبيعة التحديات التي تواجه الأمة العربية وأقطارها، وحقيقة مصادر التهديد لذلك الأمن. وعلى ضوء هذه الاعتبارات كلها يلاحظ - مثلاً - ان قضية فلسطين تعتبر من معيار شرعية النظم العربية المعاصرة، ويسببها أخذ دور العسكريين يتصاعد في الشؤون السياسية العربية، القطرية والقومية، نظراً لما فرضته على الاقطار العربية، وبخاصة اقطار المواجهة، من تحديات مادية ومعنوية مباشرة. وهو ما سنعود الى مناقشته في اطار استعراض شرعية النظم العسكرية المعاصرة في الوطن العربي. ولقد تصاعد دور العسكريين بحكم وضعهم المهني - البيروقراطي وفي اطار وضع السياسة للاقطار العربية، وبخاصة سياسات الأمن الوطني، كما تصاعد بحكم وضعهم كمؤسسة سياسية، ترى لنفسها رسالة تاريخية خارج النطاق العسكري، تتلخص في قيادة وتوجيه عمليات التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ومن هنا نعود الى السؤال الاساسي الذي حكم الادراك السياسي للعسكريين العرب: لماذا قدر للجيش وحده ان يقوم بهذه المهمة التاريخية؟

ربما يكون من المفيد في البداية الإشارة الى وجهة نظر أحد العسكريين العرب ممن يرون أن دور الجيش ينبغي أن يقتصر على الدفاع عن حدود الوطن من دون ان يمتد الى ممارسة أي دور سياسي في داخله. فقد خصص اللواء عبدالكريم زهرالدين، أحد قياديي عهد الانفصال في سوريا، فصلاً كاملاً من كتابه مذكراتي عن فترة الانفصال في سوريا للحديث عن مبدأ حياد الجيش واختار لذلك الفصل عنواناً معبراً: «الجيش جيش والسياسة سياسة». يقول عبدالكريم زهرالدين:

«خلال حياتي كنت بعيداً كل البعد عن أجواء السياسة والحزبية والتكتلات والتجمعات المدنية والعسكرية، حتى الانقلابات التي حصلت في سوريا منذ عهد المرحوم حسني الزعيم حتى ٢٨ ايلول (١٩٦١) لم أكن أدري بها الا بعد وقوعها. اذ كنت اعتبر أن تلك الامور لا تهمني أبداً. وكنت مؤمناً بضرورة ابتعاد الجيش عن السياسة والتفرغ كلياً لمهمته الرئيسية، ألا وهي الدفاع عن حياض الوطن المقدس». وهو يرجع عقيدته تلك الى «أن هناك عذوراً من جر الجيش الى السياسة ألا وهو الخطر الذي يرافق خلافات العسكريين بسبب السلاح الموضوع بين ايديهم. فهو خطر قد يجرهم ويغري البلاد الى ويلات دامية. بينما الخلاف بين السياسيين لا يتعدى خطره سقوط وزارة أو رئاسة من الرئاسات التي تستبدل بغيرها من دون أن تكون هنالك مضاعفات قد تؤذي الى دمار البلاد. ومن ناحية أخرى فلم أكن مؤمناً بنظرية بعض الساسة السوريين التي كانت ترمي الى اعتبار الجيش الوطني أداة لتنفيذ الحزب الشخصية لبعض الحكام والزعماء السياسيين كماي جيش من جيوش المرتزقة الذي ينفذ بدون تردد حتى ولو كان هذا الامر ضد مصالح البلد وضد القومية وضد العدالة الاجتماعية وضد فئة فقيرة من الشعب لا حول لها ولا قوة» (٣٤).

وعلى ذلك، فهو يطالعنا بوجهة نظر تلفت الانتباه، لأنها تأتي على طرفي نقيض لمبدأ حياد

(٣٤) عبد الكريم زهر الدين، مذكراتي عن فترة الانفصال في سورية ما بين ٢٨ ايلول و٨ آذار ١٩٦٣ (بيروت: دار الاتحاد للطباعة والنشر، ١٩٦٨)، ص ١٤.

الجيش الذي يعتقد وتردنا الى مفهوم شرعية التدخل، اذ يقول: «ان الجيش مشكل بأكثرية الساحقة من الطبقة الكادحة التي تتألم لآلام اخوانها من المدنيين. ولهذا فان عينه كانت دائماً مفتوحة نحو تصرفات الفئة الحاكمة، لا شيء الا الان البعض من هذه الفئة لم يكن في أغلب الأحيان على مستوى الأمانة التي وضعها الشعب في عنقه»^(٣٦).

ومن هنا يمكن الاتفاق مع ما ذهب اليه بيرري من أن البيان رقم (١) الذي أعلنه الجنرال ابراهيم عبود كان بنظري على التعبير عن «فلسفة سياسية عامة» لدى العسكريين العرب. فبعد أن وصف البيان طبيعة «الأزمة» التي شهدتها السودان وحال الفوضى التي شملت البلاد نتيجة لها، خلاص الى القول بأن حركة الجيش إنما كانت تعبيراً عن «المسار الطبيعي للأحداث ومن أجل وضع حد لتلك الفوضى»^(٣٧). وهكذا تحدد الانقلاب العسكري باعتباره يمثل المسار الطبيعي.

لقد عمد الوزير اللبناني السابق غسان تويني الى وصف انقلاب حسني الزعيم باعتباره نتيجة طبيعية للموقف السائد في سوريا. ومنذ ذلك الحين، وهناك ميل متزايد للقبول بفكرة أن التدخل العسكري يعبر فعلاً عن المسار الطبيعي للتاريخ العربي المعاصر^(٣٨).

ولقد سبقت الإشارة الى أن نظرية «المسار الطبيعي» هذه تجد أساساً لها في «نظرية الاستمرارية التاريخية» التي أشار إليها كل من روستو وخلدوري وهالبرن وهورويتز وحداد والتي تذهب الى أن سيطرة العسكريين على الشؤون السياسية في المنطقة العربية لم تقطع لمدة تربو على الألف عام. بينما هناك من يرد الظاهرة العسكرية المعاصرة في الوطن العربي الى «نظرية فراغ القوة»، كما أشار الى ذلك كل من فايز وهنتينغتون وكوين ووديز، والتي تركز على أن العسكريين إنما يتحركون ملء «فراغ القوة» في مجتمعات تتميز بوجود «موقف ثوري» تعجز عن الافادة منه مختلف القوى المدنية السائدة. حقاً أشار روستو الى أنه ليس من الدقيق تماماً ان نفترض ان الجيش يتحرك لملء فراغ، وإنما تستهدف حركته أساساً الخروج من مأزق معين^(٣٩). ولكن الواقع فإن التمييز الاساسي بين الموقفين - الفراغ أو المأزق - ليس كبيراً، فكلاهما يشير الى الأزمة نفسها وكلاهما يشير الى الحل نفسه. ولذلك فإن العسكريين العرب أنفسهم اخذوا يركزون على دورهم في تقديم «الحل الجزري» لمشكلات مجتمعاتهم، وتقدموا من هذا المنطلق بفكرة جديدة تفسر سلوكهم وتوجهاتهم ويمكن تحديدها في «نظرية الدور الثوري» والتي تلخص في أن التدخل العسكري يمثل «ضرورة تاريخية»، وفي هذا الاطار فإن الدور التاريخي الذي خلعتة الماركسية على الطبقة العاملة والحزب الشيوعي كطليعة متقدمة، أصبح مناطاً بالعسكريين وبمجموعة الضباط الاحرار كطليعة لهم. ومن هذا المنطلق

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٥.

Eliezer Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society* (Jerusalem: Israel Universities Press, 1969), p. 3.

(٣٧) غسان تويني، منطق القوة أو فلسفة الانقلابات في الشرق العربي (بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر،

١٩٥٤)، ص ٦٦.

Dankwart Alexander Rustow, «The Military in Middle Eastern Society and Politics.» in: (٣٨) Sydney Nettleton Fisher, ed., *The Military in the Middle East: Problems in Society and Government*, Graduate Institute for World Affairs, Publication no.1 (Columbus: Ohio State University Press, 1963), p. 12.

حلت فلسفة الثورة محل البيان الشيوعي.

وفي الحقيقة فإن كتاب فلسفة الثورة، الذي قدمه جمال عبد الناصر عام ١٩٥٣ يتضمن تنظيراً وتحليلاً متكاملًا لمبدأ «الشرعية العسكرية» وللنظريات العديدة التي حاولت تقديم تفسير لمقوماته وتطوراته، سواء نظرية الاستمرارية التاريخية، أو نظرية المسار الطبيعي أو نظرية فراغ القوة، أو نظرية الدور الثوري. بحيث يمكن القول انه يقدم تعبيراً نموذجياً لأفكار العسكريين العرب، وبخاصة من ناحية ادراكهم لطبيعة الأزمة في مجتمعاتهم وطبيعة الحل، والدور التاريخي المناط بالجيوش - وحدها - القيام به. وبالتالي فإن استعراض فلسفة الثورة من هذه الناحية يعتبر أمراً مسوغاً، بل ومطلوباً، لفهم دوافع العسكريين وادراكهم وتوجهاتهم.

ويمكن القول أن مبدأ الشرعية العسكرية، كما هو متواتر في الادراك العسكري ينطوي على أربع فرضيات اساسية: أولاهـا أن المجتمع يعاني أزمة جذرية لا حل لها الا بالثورة الشاملة. وثانيها - أن هناك فراغ قوة في المجتمع، سواء بمعنى ضعف القوى السياسية المدنية أو بمعنى قصور المؤسسات السياسية القائمة. وثالثها - أن الجيش وحده يمكنه التدخل، وعليه واجب أن يتدخل من أجل وضع حد للأزمة وتمهيد الطريق أمام الثورة الشاملة. ورابعها - أن تدخل الجيش يعبر عن استجابته لواجب استثنائي - من ناحية، وأن اضطلاحه بمهام التوجيه السياسي وممارسة السلطة ينطوي على مهمة مؤقتة - من ناحية أخرى. وبالتالي تمكن معالجة فلسفة الثورة استناداً الى استعراض ادراك جمال عبد الناصر لهذه الفرضيات الأربع^(٣٩).

٢ - الأزمة والحل

في تحليله لأسباب ثورة ٢٣ تموز/ يوليو استبعد جمال عبد الناصر مجموعة من «الاسباب العارضة»، قائلاً: «لو كان ضباط الجيش حاولوا أن يثوروا لأنفسهم لأنه قد غرر بهم في فلسطين أو لأن فضيحة الأسلحة الفاسدة أزهقت أعصابهم أو لأن اعتداء وقع على كرامتهم في انتخابات نادي ضباط الجيش، لما كان الأمر يستحق أن يكون ثورة، ولكن أقرب الأشياء الى وصفه أنه مجرد تمرد، حتى وإن كانت الاسباب التي أدت اليه منصفة عادلة في حد ذاتها». وإذن فإن طبيعة الأزمة السائدة كانت تقتضي ثورة شاملة.

وفي تحديده للهدف الاساسي لتلك الثورة، يتبنى جمال عبد الناصر نظرية «الاستمرارية التاريخية» اما عن النضال الشعبي من أجل الاستقلال والتحرر والتطور المستقل، فيقول: «إن ثورة ٢٣ يوليو هي تحقيق للأمل الذي راود شعب مصر، منذ بدأ في العصر الحديث بفكر في أن يكون حكمه بأيدي ابنائه، وفي أن تكون له نفسه الكلمة العليا في مصيره». وهكذا أشار الى ثورات عمر مكرم، أحمد عرابي، سعد زغلول.

وفي تحديده لأبعاد هذه الثورة الشاملة، ينطلق جمال عبد الناصر من أن «لكل شعب من شعوب الأرض ثورتان:

(٣٩) اخذت الاقتباسات جميعها من: عبد الناصر، فلسفة الثورة، ج ١. مع الاشارة في المتن لحالات الاقتباس من المجلدين الثاني والثالث. كما ان التشديد مضاف في كل الحالات.

ثورة سياسية يسترد بها حقها في حكم نفسه بنفسه من يد طاغية قرض عليه، أو من جيش معتد أقام في أرضه من دون رضاه.

وثورة اجتماعية، تتصارع فيها طبقاته ثم يستقر الأمر فيها على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد».

ويضيف إلى ذلك أن الشعوب المتقدمة «مرت بالثورتين، ولكننا لم نعيشها معاً، دائماً فصل بين الواحدة والثانية مئات من السنين، أما نحن فإن التجربة الهائلة التي أمتحن بها شعبنا هي أن تعيش الثورتان معاً في وقت واحد». وكانت هذه هي معالم أزمة شقي الرحى في ادراك جمال عبدالناصر.

وفضلاً عن ذلك فقد أضاف جمال عبدالناصر «ثورة ثالثة» إلى الثورتين السياسية والاجتماعية، وذلك في الجزء الثالث من فلسفة الثورة، هي ثورة الوحدة العربية، حين تحدث عن «خلق قوة كبيرة في هذه المنطقة ترفع من شأن نفسها وتقوم بلور إيجابي في بناء مستقبل البشر».

وعندما نستعيد إلى الذاكرة الأسباب التي أدت إلى فشل ثورة ١٩١٩ في ادراك جمال عبدالناصر كما عبر عنها في «الميثاق الوطني» والتي أشار إلى أهمية دراستها لأنها هي بذاتها الأسباب التي أدت إلى ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ فسنتكشف أنها تتركز في عدم ادراك قيادات ثورة ١٩١٩ لضرورات هذه الثورات الثلاث: السياسية والاجتماعية والعربية. وإن كان جمال عبدالناصر قد اقتصر في فلسفة الثورة على الإشارة إلى أن ثورة ١٩١٩ فشلت بسبب عدم ادراك قياداتها لضرورات الثورتين السياسية والاجتماعية، وأنها قد ضاعت بين «شقي الرحى هذين» ولم تستطع أن تحقق النتائج التي كان يجب أن تحققها.

٢ - فراغ القوة

في محاولة جمال عبدالناصر لتقديم إجابة موضوعية عن سؤاله الاسامي: «لماذا قُدر للجيش دون غيره من القوى، أن يحقق هذه الثورة؟»، عمد إلى تقديم بعض الصور الواقعية لمفهوم «فراغ القوة».

فبالنسبة إلى النخبة السياسية والحاكمة، على سبيل المثال، يقول جمال عبدالناصر: «لقد أحسست منذ اتبقت الوحي في وجداني، أن العمل الإيجابي يجب أن يكون طريقنا... ولكن أي عمل؟».

وبعد أن يستعرض ادراكه بهذا الخصوص من التركيز على الحماة ثم الانتقال إلى التظاهرات، يقول: «ثم أصبح العمل الإيجابي في رأيي أن يجتمع كل زعماء مصر ليتحدوا على كلمة واحدة، وطاقت جوعنا المهافتة الثائرة ببيوتهم واحداً واحداً تطلب إليهم باسم شباب مصر أن يجتمعوا على كلمة واحدة. ولكن اتحدهم جاء جميعاً لايمالي، فإن الكلمة الواحدة التي اجتمعوا عليها كانت معاملة ١٩٣٦».

وبالنسبة إلى النخبة الفكرية والأكاديمية يقول جمال عبدالناصر: «ولم تكن على استعداد وذهبت نلتهم الرأي من ذوي الرأي، والخيرة من أصحابها. ومن سوء حظنا لم نعر على شيء كثير. كل رجل قابله لم يكن يهدف إلا قتل رجل آخر. وكل فكرة سمعناها لم تكن تهدف إلا هدم فكرة أخرى، ولو أطمعنا كل ما سمعناه، لقتلت جميع الرجال، وهدمنا جميع الأفكار، ولما كان لنا بعدها ما نعمله إلا أن نجلس بين الأشلاء والانتقاض نندب الحظ البائس ونلوم القدر التمس».

وفي صورة أخرى، يقول «وكثيراً ما كنت أقابل الكبراء، أو هكذا تسميهم الصحف، من كل الاتجاهات والالوان، وكنت أسأل الواحد منهم في مشكلة التمس عنده حلّ لها فلم أكن أسمع إلا أنا.

أذكر مرة كنت أزور فيها إحدى الجامعات، ودعوت أساتلتها وجلست معهم أحاول أن اسمع منهم خبرة العلماء. وتكلم أمامي منهم كثيرون، وتكلموا طويلاً. ومن سوء الحظ أن أحداً منهم لم يقدم لي أفكاراً، وإنما كل واحد منهم لم يزد على أن قدم إلي نفسه، وكفائاته الخلقية وحدها يعمل المعجزات، ورميتي كل واحد منهم بنظرة الذي يؤثري على نفسه بكنوز الأرض وبخائثر الخلود».

أما بالنسبة إلى الجهاير، فقد سبقت الإشارة إلى الصورة التي رسمها جمال عبد الناصر وللأمة التي كان يتصور قبل ٢٣ تموز/يوليو أنها «كلها متحفزة متأهبة، وأنا لا تنتظر إلا طليعة تقتحم إمامها السور، فتدفع الأمة وراءها صفوفاً متراصّة منتظمة تزحف زحفاً مقدساً إلى الهدف الكبير» - من ناحية، والواقع الذي فاجأه بعد الثورة، حين قامت الطليعة بمهمتها، ووقفت تنتظر وصول «الزحف المقدس للصفوف المتراصّة المنتظمة إلى الهدف الكبير». وكيف طال انتظارها، حيث وجاءتها جموع ليس لها آخر. ولكن ما أبعد الحقيقة من الخيال. كانت الجموع التي جاءت «أشياء» متفرقة، وفلولاً متناثرة، وكيف «تعتل الزحف المقدس إلى الهدف الكبير» - من ناحية أخرى.

وفي الواقع لم تكن هذه هي «الصورة الوحيدة» التي قدمها جمال عبد الناصر لحالة الجهاير في كتابه، فقد أشار في الجزء الثاني منه إلى «أن كثيرين يقفون من الثورة موقف المتفرج الذي لا يتنبه من الأمر إلا مجرد انتظار نتيجة معركة يتصارع فيها طرفان لا تربطه بأيها علاقة». كما أشار إلى «عدم وجود رأي عام قوي متحد في بلادنا» حيث «الفارق بين الفرد الكبير، والفارق بين الجليل والجليل كبير». وفضلاً عن ذلك فإن «الناس لا يعرفون ماذا يريدون، وأن إجماعهم لا يتخذ على طريق واحد يسهرون فيه».

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن جمال عبد الناصر إنما يضع هذه الصور المختلفة في سياق التطور. التاريخي للمجتمع المصري، ويرد هذه المظاهر إلى الأصول التي تحدت منها. ومن هنا يقول: «أنا نعيش في مجتمع لم يتطور بعد، ومازال يغور ويتحرك ولم يبدأ حتى الآن أو يتخذ وضعه المستقر ويواصل تطوره التدريجي مع باقي الشعوب التي سبقتنا على الطريق».

٣ - واجب التدخل العسكري

على ضوء حالة فراغ القوة التي سبقت الإشارة إليها، قدم جمال عبد الناصر أسانيد كثيرة للتأكيد على أن طبيعة الموقف السائد كانت تفرض على العسكريين ضرورة التدخل.

ومن اللافت للنظر أن جمال عبد الناصر يؤكد بداية على إيمانه بمبدأ حياد الجيش، الذي يقصر مهمته بالتالي على الدفاع عن حدود الوطن، حيث يقول: «لقد آمنت بالجندية طول عمري، والجندية تجعل للجيش واجباً واحداً هو أن يموت على حدود وطنه». ومن هنا، كان من المنطقي أن يكمل ذلك التقرير العام بسؤاله: «فلماذا وجد جيشنا نفسه مضطراً للعمل في عاصمة الوطن، وليس على حدوده؟».

وفي إجابته عن هذا السؤال، يقول عبد الناصر: «لقد كانت أماننا مهددة مختلفة قبل ٢٣ يوليو تشرح لنا لماذا يجب أن نقوم بالذي قمنا به».

كما تقول: إذا لم يحم الجيش هذا العمل فمن يقوم به.

وكنا نقول: كنا نحن الشيخ الذي يؤرق به الطاغية أحلام الشعب، وقد آن لهذا الشيخ أن يتحول إلى الطاغية فيبدأ أحلامه هو.

وكنّا نقول غير هذا كثيراً، ولكن الأهم من كل ما كنّا نقوله، أننا كنّا نشعر شعوراً عميقاً إلى أعماق وجودنا بأن هذا الواجب واجبنا، وأننا إذا لم نقم به نكون كنّا قد تخلىنا عن أمانة مقدّسة نيط بنا حملها». وتتضمن هذه الإجابة إشارة لفكرة فراغ القوة مقرونة بفكرة وظيفة الجيش وقدراته. فضلاً عن مفهوم «الرسالة الوطنية» السائد في محيط العسكريين.

ومن ناحية أخرى، يشتق جمال عبدالناصر مسوغاً لواجب التدخل العسكري من طبيعة التناقضات السائدة في المجتمع، وخصوصاً من إشارته لأزمة شقي الرحى، أي ضرورات الثورة السياسية وضرورات الثورة الاجتماعية، وذلك على ضوء خبرات ثورة ١٩١٩، فيقول:

«وبين شقي الرحى هذين - مثلاً - ضاعت ثورة ١٩١٩، ولم تستطع أن تحقق النتائج التي كان يجب أن تحققها. الصفوف التي تراصت في سنة ١٩١٩ تواجه الطغيان لم تلبث الا قليلا حتى شغلها الصراع فيما بينها أفراداً وطبقات».

ومن ذلك بخلص قاتلاً: «كان ذلك هو الحال الذي ساد بعد ثورة ١٩١٩، والذي فرض على الجيش أن يكون وحده القوة القادرة على العمل».

كان الموقف يتطلب أن تقوم قوة يقر ما بين أفرادها إطار واحد يبعد عنهم، إلى حد ما، صراع الأفراد والطبقات. وأن تكون هذه القوة من صميم الشعب، وأن يكون في استطاعة أفرادها أن يتق بعضهم ببعض، وأن يكون في يدهم من عناصر القوة المادية ما يكفي لما يعمل سريعا حاسما. ولم تكن هذه الشروط تنطبق الا على الجيش».

ومن كل ما سبق يخلص عبدالناصر إلى القول: «وهكذا، لم يكن الجيش - كما قلت - هو الذي حدد دوره في الحوادث، وإنما العكس كان أقرب إلى الصحة، وكانت الحوادث وتطوراتها هي التي حددت للجيش دوره في الصراع الكبير لتحرير الوطن».

وهنا تبني الإشارة إلى أن الفكر السياسي الحزبي العربي شهد جدلاً دقيقاً وحساساً حول ما إذا كانت الثورة العسكرية جاءت كي تجهّز الثورة الشعبية التي كانت في طور الاختيار - بإيجاز من قوى دولية ليس لها مصلحة في حدوث الثورة الشعبية واستطاعت «التضام» مع العسكريين وتوجيههم» أم أنها جاءت لتحقيق للمطالب الشعبية بعد أن اتضح عجز التنظيمات والأحزاب عن الاطاحة بالنظام القديم؟ وإذا صح ما قدمناه من تحليل، فإن التحرك العسكري الثوري كان ضرورياً على ضوء عجز الأحزاب ولكونه الوحيد القادر على «التفوق» ومواجهة «فوضى» العنف، عن طريق فرض «نظام» قوي. غير أن هذا لا ينفي محاولة القوى الدولية المختلفة التأثير على العسكريين والأحزاب معاً.

٤ - حدود الدور العسكري

على الرغم من إيمان جمال عبدالناصر بمبدأ حياد الجيش فإن الواجب كان يقتضي من العسكريين ضرورة «التدخل لانقاذ الأمة»، إلا أنه يقرر أن ذلك السلوك يعبر عن «واجب استثنائي» - من ناحية، وأنه يمثل «مهمة مؤقتة» - من ناحية أخرى.

وهكذا ففي لقائه مع اساتذة إحدى الجامعات، الذي سبقته الإشارة إليه، قال لهم بعد أن اصابه اليأس من كلامهم: «أن كل واحد يجب أن يبقى في مكانه ويدل فيه كل جهده. لا تنظروا أينما، لقد

اضطرتنا الظروف أن نخرج من أماكننا لنقوم بواجب مقدس، ولقد كنا نتمنى لو لم تكن للوطن حاجة بنا إلا في صفوف الجيش كجنود عتريين، وإذن لبقينا فيه».

ثم يضع سؤالين بعد ذلك لتعيين حدود الدور العسكري: «وإذا ما هو الطريق. وما هو دورنا على هذا الطريق؟».

وعلى حد تعبيره «أما الطريق فهو الحرية السياسية والاقتصادية. وأما دورنا فيه فنور الحراس فقط، لا يزيد ولا ينقص. الحراس للذة معينة بالقوة بأجل».

ويلاحظ أن جمال عبدالناصر كان يفرق في هذه المرحلة بين دور الجيش في إسقاط النظام القديم، حيث يرى أن الجيش - وحده - كان هو المؤهل والمكلف القيام بهذا الدور - من ناحية، وبين دور الجيش في توجيه المجتمع - من ناحية أخرى.

ومن هذا المنطلق يقول: «ولو خطر لي أننا نستطيع أن نحل كل مشكلات وطننا لكنت وأما، وأنا لا أحب أن أتعلق بالأوهام. أننا لا نملك القدرة على ذلك، ولا نملك الخبرة لنقوم به. ولم نخطئ أبداً في فهم هذا الدور، ولا في ادراك طبيعة الواجبات التي يلتقيها علينا. تلك خطوات لاصلاح آثار الماضي ورواسبه، مفيين فيها ونحملنا من أجلها كل شيء فلما جاء الكلام عن المستقبل قلنا أننا لا نملك هذا وحدنا».

من أجل ضمان الحياة السياسية في المستقبل، ذهبنا إلى عدد من قادة الرأي في مختلف الطبقات والمعتقدات، وقلنا لهم:

- ضعوا للبلد دستوراً يصون مبادئه. وكانت لجنة وضع الدستور.

ومن أجل ضمان الحياة الاقتصادية في المستقبل ذهبنا إلى أكبر الاساتذة في مختلف نواحي الخبرة وقلنا لهم:

- نظموا للبلد رخاءه وامنوا لقمة العيش لكل فرد فيه. وكان مجلس الانتاج..

تلك حدودنا لم نتمدها. إزالة الصخور والعقبات من الطريق، مهما كان الثمن واجبا والعمل للمستقبل من كل نواحيه مفتوح لكل ذوي الرأي والخبرة. فرض لازم عليهم، وليس لنا أن نشأثر به دونه، بل ان مهمتنا تقتضي أن نسعى لجمعهم من أجل مستقبل مصر. مصر القوية للحررة؟».

ومن الأمور البالغة الأهمية، في سياق هذه الدراسة عن العسكريين العرب وقضية الوحدة، أن حدود الدور العسكري الجديد، في الادراك المبكر لعبد الناصر، لم تكن مقصورة على «داخل» مصر. وإنما يمكن القول «أن مسألة «مصر القوية للحررة» كانت مدخلاً لمرحلة متغيرة تستجيب لما تخليه «حقائق المكان»، وهو ما خصص له عبدالناصر، الجزء الثالث من فلسفة الثورة.

ونقطة البداية لدى عبدالناصر بخصوص هذه القضية كانت محددة: «لقد مضى عهد العزلة. وذهبت الأيام التي كانت فيها خطوط الاسلاك الشائكة التي تحيط حدود الدول تفصل وت عزل. ولم يعد مفر أمام كل بلد من أن يدبر البصر حوله خارج حدود بلاده ليعلم من أين تهبه التيارات التي تؤثر فيه، وكيف يمكن أن يعيش مع غيره وكيف... وكيف؟

ولم يعد مفر أمام كل دولة من أن تخيل البصر حولها تبحث عن وضعها وظروفها في المكان، وترى ماذا تستطيع ان تفعل فيه، وما هو مجالها الحيوي، وميدان نشاطها ودورها الإيجابي في هذا العالم المضطرب».

وحيث وضع عبدالناصر أمامه ذلك السؤال بالنسبة الى مصر: ما هو دورها الايجابي في هذا العالم المضطرب، وأين هو المكان الذي يجب أن تقوم فيه بهذا الدور؟ فقد خرج من ذلك «بمجموعة من الدوائر، لا مفر لنا من أن يدور عليها نشاطنا وأن نحاول الحركة فيها بكل طاقتنا».

ومن هنا خرج عبدالناصر بفكرة الدوائر الثلاث - الدائرة العربية، والدائرة الافريقية، والدائرة الاسلامية - واعتبرها محوراً للسياسة الخارجية المصرية في ظل النظام الثوري الجديد من ناحية، وبفكرة الدور الثالث الذي يبحث عن بطل يقوم به في هذه المنطقة - من ناحية أخرى.

ومن المهم، لأغراض هذه الدراسة، ان نتأمل في نظرتنا الى طبيعة العلاقة بين مصر ومحيطها العربي، ودورها بحكم هذا المكان. اذ يمكن القول ان الدائرة العربية، في إدراك عبدالناصر، تمثل ميداناً لحركة من أجل «الوحدة الكاملة»، أما الدائرتين الأخريين، الافريقية والاسلامية، فإن مضمون الحركة فيها لا يتجاوز التضامن المشترك والكفاح الواحد في صراع المصير الذي يجري على مستوى الدول، وعلى مستوى القارات، وعلى مستوى العالم بين مجموعتين من القوى: أولاهما - تحاول إعادة بناء العالم على أساس من التحرر والتطور المستقل بما يعنيه ذلك من تحطيم علاقات الاستغلال والسيطرة والتمييز، بينما تهدف ثانيتهما - الى استمرار «النظام القديم» في جوهره، وان كانت تتحرك بشراسة من أجل بناء نظام دولي جديد للتبعية.

ويتضح هذا التباين في ادراك عبدالناصر للدور المصري الثوري الجديد في اطار هذه الدوائر الثلاث، من تفاعل تأملاته مع رواية لويجي بيرانديلو «ست شخصيات تبحث عن مثلين». هذا التفاعل الذي لخصه بفكرته عن «الدور الهائم على وجهه يبحث عن البطل الذي يقوم به».

وهنا من المفيد أن نستعرض مع عبدالناصر لتابعة تجربته في «التفاعل مع «الوعي العربي»، باعتبارها تمثل نموذجاً لتجربة العديد من الضباط العرب الذين عاشوا الظروف نفسها وتعرضوا للمؤثرات نفسها، وان كانت للبعض منهم توجهات مختلفة، طبقاً للظروف السياسية والمصالح الاجتماعية والوعي الايديولوجي وهو يقول في هذا الخصوص:

«وانا أذكر ليا يتعلق بنفسى ان اطلاع الوحي العربي بدأت تسلسل الى تفكيري وأنا طالب في المدرسة الثانوية أخرج مع زميلاتي في اضراب عام في الثاني من شهر نوفمبر من كل سنة احتجاجاً على وعد بلقور الذي منحه بريطانيا لليهود ومنحهم به وطناً قومياً في فلسطين، اغضبته ظلاماً من أصحابه الشرعيين.

وحين كنت اسأل نفسي في ذلك الوقت: لماذا أخرج في حماسة ولماذا أغضب هذه الارض التي لم أرها، لم أكن أجد في نفسي سوى اصداء العاطفة.

ثم بدأ نوع من الفهم يتجلى تفكيري حول هذا الموضوع عندما أصبحت طالبة في الكلية الحربية أدرس تاريخ حملات فلسطين بصفة خاصة، وأدرس بصفة عامة تاريخ المنطقة وظروفها التي جعلت منها في القرن الاخير فريسة سهلة تتخطفها أياب مجموعة من الوحوش الجائعة.

ثم بدأ الفهم يتضح ويتكشف الأعمدة التي تتركز عليها حقائقه لما بدأت أدرس وأنا طالب في كلية أركان الحرب حملة فلسطين ومشكلات البحر المتوسط بالتفصيل.

ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعاً في أعالي أن القتال في فلسطين ليس قتالاً في أرض غريبة، وهو ليس انسياقاً وراء عاطفة، وإنما واجب يحتمه الدفاع عن النفس.

ومعنى ذلك أن القتال في فلسطين يمليه ليس مجرد التضامن الأخوي مع شعب عربي ولا حتى مجرد اعتبارات الأمن الوطني بالمعنى القطري الضيق بحكم وجود «إسرائيل» على حدود مشتركة مع مصر، وإنما تمليه اعتبارات القومية العربية والأمن القومي العربي. ولنتابع مع عبد الناصر استعراضه لهذا الجانب من خبرات حرب فلسطين، اذ يضيف:

«ولست أريد أن أدخل في تفاصيل حرب فلسطين الآن، فذلك بحث تشعب فيه الاحاديث، وإنما يعني من حرب فلسطين درس عجيب.

لقد دخلتها شعوب العرب جميعاً بدرجة واحدة من الحراسة، وإذن فهذه الشعوب جميعاً تتشارك في شعورها ولي تقديرها لحدود سلامتها.

ثم خرجت منها هذه الشعوب بنفس المرارة والحية. وإذن فهي جميعاً، كل منها في بلادها، قد تعرضت للعوامل نفسها وحكمتها القوى نفسها التي ساقتها إلى الهزيمة وتكست رأسها بالذل والمعار... .

إن الظروف السياسية المحيطة بالعاصمة التي تنلقى منها الأوامر تحيطها بحصار وتلحق بها عجزاً أكثر من الذي نصنعه بنا نحن القابعين في منطقة الفالوجة.

ثم هذه قوات اخواننا في السلاح وفي الوطن الكبير، وفي المصلحة المشتركة وفي الدافع الذي جعلنا نهول إلى أرض فلسطين.

هذه هي جيوش إخواننا، جيشاً جيشاً، كلها هي أيضاً محاصرة، بفعل الظروف التي كانت تحيط بها والتي كانت تحيط بحكوماتها، لقد كانت جميعاً تبدو كقطع شطرنج لا قوة لها ولا إرادة بقدر ما تحركها أيدي اللاعين.

وكانت شعوبنا جميعاً تبدو في مؤخرة الحطوط ضحية مؤامرة عبثية أخفت عنها عمداً حقيقة ما يجري، وضللناها حتى عن وجودها نفسه... .

ولما انتهى الحصار وانتهت المعارك في فلسطين وعدت إلى الوطن، كانت المنطقة كلها في تصوري قد أصبحت كلها واحداً... .

وأيدت الحوادث التي جرت بعد ذلك هذا الاعتقاد في نفسي... .

كنت اتابع تطورات الموقف فيها فلجده اصداء يتجاذب بعضها مع بعض.

كان الحادث يقع في القاهرة فيقع مثل له في دمشق غداً، وفي بيروت وعمان وفي بغداد وغيرها.

وكان ذلك كله طبيعياً مع الصورة التي رسمتها التجارب في نفسي.

منطقة واحدة، ونفس الظروف، ونفس العوامل، بل ونفس القوى المتألفة عليها جميعاً.

وكان واضحاً أن الاستعمار هو أبرز هذه القوى. حتى إسرائيل نفسها، لم تكن إلا أثر من آثار الاستعمار.

ولقد بدأت، بعد أن استقرت كل هذه الحقائق في نفسي، أؤمن بكفاح واحد مشترك، وأقول لنفسي:

- مادامت المنطقة واحدة، وأحوالها واحدة، ومشكلاتها واحدة. ومستقبلها واحد، والعدو واحد - مهما حاول أن

يضع على وجهه من أقنعة مختلفة - فلماذا تشتت جهودنا؟

ثم زادتني تجربة ما بعد ثورة ٢٣ يوليو إيماناً بهذا الكفاح الواحد، وضرورته. فقد بدأت خبايا الصورة تتكشف، والظلام الذي كان يحيط بتفاصيلها يتفصح.

وأعترف أنني كذلك بدأت أرى المقبات الكبرى التي تسد الطريق إلى الكفاح ولكني بدأت أؤمن بأن هذه المقبات نفسها ينبغي أن تزول لأنها من صنع ذلك العدو الواحد نفسه.

ويخرج عبد الناصر من كل ذلك بتصوّر واضح عن ضرورة «الوحدة العربية» وأهميتها بالنسبة

الى المستقبل العربي، فيقول:

«ولست أشك حقيقة أن كضاحنا الواحد يمكن أن يعود علينا وعلى شعوبنا بكل الذي نريده لها ونتمناه.

ولسوف أظل دائماً أقول: اننا أقوياء ولكن الكارثة الكبرى اننا لا ندرك مدى قوتنا.

اننا نخطئ في تعريف القوة، فليست القوة ان تصرخ بصوت عال، انما القوة ان تصرف إيجابياً بكل ما تملك من مقوماتها.

وحين احاول ان احلل عناصر قوتنا لا أجد مفراً من أن أضع ثلاثة مصادر بارزة من مصادرها يجب ان تكون أول ما يدخل في الحساب». وهكذا يشير الى الروابط المادية والمعنوية بين الشعوب العربية - من ناحية، والحفائض الجيوبوليتيكية والاستراتيجية - من ناحية ثانية، والنفط - من ناحية ثالثة.

ويوضح: «اذن فنحن اقوياء، اقوياء ليس في علو صوتنا حين نولول، ولا حين نصرخ، ولا حين نستغيث، انما اقوياء حين نهدي، أو حين نحسب بالأرقام مدى قدرتنا على العمل، وفهمنا الحقيقي لقوة الرابطة بيننا، هذه الرابطة التي تجعل من أرضنا منطقة واحدة - لا يمكن عزل جزء منها عن كلها، ولا يمكن حماية مكان منها بوصفه جزيرة لا تربطها بشئها رابطة».

ثم يعود الى الدور الثالث الذي يبحث عن بطل يقوم به قائلاً: «ذلك هو الدور، وتلك هي ملامحه وهذا هو مسرحه. ونحن وحدنا بحكم المكان» نستطيع القيام به».

ولقد سبقت الإشارة الى ان فكرة «الدور الثالث الذي يبحث عن بطل» كانت متواترة في الفكر السياسي العربي وفي الحركة السياسية للضباط العرب، وخصوصاً كما تفصح عن ذلك خبرة الضباط القوميين في العراق. فقد بنى ياسين الهاشمي فكرة الوحدة العربية، كما تقدم، وجعل منها محور نشاطه السياسي، حتى اطلق عليه لقب بـ«سبارك العرب كما وصف العراق في عهده بأنه بروسيا العرب».

وعندما جاء عبدالناصر أحيا فكرة بـ«سبارك العرب في شكل متصاعد في السياسة العربية، كما اعتبرت مصر بحق بروسيا العرب. ولكن الملفت للنظر ان هذه «المعادلة» كانت شائعة لدى العديد من الضباط العرب في ادراكهم لدورهم والدور أقطارهم في محيطها العربي، سواء نتج ذلك عن اعتبارات «المكان»، أو عن الاعتبارات التي يملها «الزمان» من نحو الظروف والتطلعات السياسية المتغيرة.

وعلى سبيل المثال، يلاحظ سيل أن حكام سوريا الذين تكون شرعية حكمهم موضع ريبة اعتادوا ان يرسلوا مبسوطين الى الدول المجاورة ليدافعوا عن قضاياهم أو أن يذهبوا هم بأنفسهم فيثبتوا بذلك استقرار بلادهم. ومن هذا المنطلق كانت «العروبة» شعاراً عميزاً استعمله الشيشكلي للقتال به في الشهور الأولى لحكمه، وربما دفعه الى ذلك في الدرجة الأولى علاقته شبه السرية مع الحزب القومي السوري، حيث تتعارض القومية العربية مع المبدأ الاساسي للحزب وهو «الأمة السورية». ويضاف الى ذلك أن الأشهر التي صعد فيها الشيشكلي الى دور القيادة العربية عادت عليه بنتائج طيبة عدة، فقد كانت العروبة هي المبدأ الوحيد الذي يمكن ان يتجاوب معه

السوريون، «أن سوريا جزء من الوطن العربي والسوريون جزء من الأمة العربية»، هذا ما أعلنه الشيشكلي حين أقسم بين الولاء التقليدي في كلية أركان حلب في أيار/ مايو ١٩٥٢. كذلك فقد وعد بأن سوريا ستكون «بروسيا الدول العربية» و«القلمة القولاخية» التي تستطلق منها شعلة التحرير إلى كل الوطن العربي^(٤٠).

كذلك فقد ذهب العقيد معمر القذافي في خطاب له أمام الاتحاد الاشتراكي العربي الليبي في تاريخ ١٩٧٢/٤/٨ إلى ما يلي: «لتصور الدور الذي يجب أن يلعبه بلدنا الصغير شيئاً إلى حد كبير بالدور الذي لعبته بروسيا في الوحدة الألمانية. وأرى أيضاً أن هذه الجمهورية الفتية مدعوة للتمسك بكل ما يتعلق بالوحدة العربية والقيام بنفس الدور الذي قامت به «بيلمونت» في الوحدة الإيطالية»^(٤١).

في عام ١٩٧٤ كتب استاذ أميركي في العلوم السياسية، يصف ما وصل إليه هدف «الوحدة السياسية العربية»، بعد وفاة عبدالناصر عام ١٩٧٠، قائلاً: «أنه لم يعد هناك مفر أمام أكثر الرومانسيين إمعاناً في الوهم من أن يطرحوا جانباً، ولأجل غير علود، آمالهم في تحقيق أو بعث الوحدة العربية. وبكلمة واحدة: لقد تبذرت أسطورة بروسيا العربية، إذ بينت حرب الأيام الستة بوضوح أن مصر ليست بروسيا العرب، وجاءت وفاة عبدالناصر فزالَت بدورها بسبارك العرب»^(٤٢).

وعلى الرغم من الاختلاف التام مع مقدمات هذا التقرير العام ونتائجه، إلا أنه يعبر عن المكانة التي احتلها عبدالناصر، والدور الذي تميّزت مصر لممارسته في ظل قيادته من ناحية، و«عقدة الزعامة» التي خلقتها معادلة «بسبارك - بروسيا» في النظام العربي المعاصر، عندما ظهر جمال عبدالناصر في مصر - من ناحية أخرى.

ومن هذه الناحية حلل خندوري توجهات «الضباط الاحرار» الذين قادوا الثورة العراقية عام ١٩٥٨ بزعماء عبدالكريم قاسم، وخلص إلى أن التأكيد الواسع في «البيان رقم (١)» على مبدأ الوحدة العراقية، وليس الوحدة العربية، أو على الأقل الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة - كما كان دعاة الوحدة العربية الشاملة يتوقعون - كان يعكس رغبة هؤلاء «الضباط الاحرار» في «أن يكونوا أسياداً في أوطانهم لا أن يسلموا الزعامة والقيادة إلى الرئيس جمال عبدالناصر كما فعل السوريون»^(٤٣).

ومن هذه الناحية نفسها، أعلن القذافي في خطاب ألقاه في مناسبة ثورة ٢٣ تموز/ يوليو في معسكر ناصر في مصر عام ١٩٧٢ أنه «لا بد لهذه الأمة من وقفة أمام حشرين عاماً من الثورة... وقفة أمام تجاربها لتقيمها... ولا بد أن نكون صرحاء، ببلدين عن مجاملة أو مدبرة أحد، والامر هو أن الأمة العربية كانت أمة عاقلة لجمال عبدالناصر الذي ناضل من أجلها حتى قضى نحبه... لقد تحطت الثورة الليبية العقبات التي تسقط فيها

(٤٠) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ص ١٦٦ - ١٦٧.

(٤١) نقلاً عن: بيانكو، القذافي وسوك الصمحاء: سيرة وحوار، ص ١٨٢.

(٤٢) Malcolm H. Kerr, «The Political Outlook in the Local Arena», in: Abraham Samuel Beck- (٢٤٦) er, Bent Hansen and Malcolm H. Kerr, *The Economics and Politics of the Middle East* (New York: American Elsevier, 1975), p. 55.

(٤٣) مجيد خندوري، العراق الجمهوري (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٤)، ص ٧٠. انظر أيضاً في تأكيد

«عقدة الزعامة» لدى عبد الكريم قاسم: فرسخ، الوحدة في التجربة: دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨، ص ٢٥٢.

الثورات العربية، وهي الوقوف موقف اللد من عبد الناصر... وموقف اللد من ثورة يوليو... هناك انقلابات عسكرية هزيلة حدثت بعد ١٩٦٧ يسمونها بالثورة... يعني من آخر المهازل في الساحة العربية ان تحدث انقلابات عسكرية وتدعي أنها ثورة حقيقية... لا يجرهم في ذلك سوى حقلهم على مصر وعلى جمال عبدالناصر^(٤٤).

وهكذا يتضح كيف أن هذه الظاهرة الانحيازية التي مثلتها ظاهرة «جمال عبد الناصر - مصر»، قد حملت معها أيضاً بعض السليبيات، التي ما تزال آثارها مستمرة حتى الآن.

ثالثاً: العلاقات المدنية - العسكرية

تكتسب الدراسات المرتبطة بطبيعة وبنیان العلاقات المدنية - العسكرية، وما يترتب عليها من مشكلات، أهمية خاصة في مختلف الدول، بل وتصيح لها أهمية محورية حينما تنصب الدراسة على السلوك السياسي للعسكريين، وذلك لاعتبارات عدة متداخلة^(٤٥):

أولها - أن المؤسسة العسكرية تتمتع في جميع الدول بسمعة خاصة تتمثل في أنها تحتكر وحدها القوة المادية الأساسية في الدولة، وبالتالي فهي «أداة الردع» الرئيسية فيها. ومن هنا فإن ذلك والتغير الجذري في العلاقات بين «نظام الحكم» و«أداة القوة» التابعة له يصيح مشيراً للدهشة في كثير من الحالات حيث تصيح «الأداة» نفسها هي «نظام الحكم». وبالتالي تركز غالبية الدراسات المرتبطة بالسلوك السياسي للعسكريين على مسألة كيفية تحقيق السيطرة السياسية المدنية على الجيوش.

وثانيها - تعدد الأبعاد المرتبطة بالعلاقات المدنية - العسكرية، فقد ينظر إليها على أنها مرادف لعلاقة الدولة بالجيوش، وقد ينظر إليها باعتبارها تتمحصل في علاقة الشعب بالجيوش، وقد تشار بمعنى العلاقة بين النخبة المدنية والنخبة العسكرية، كما أنها قد تتمثل في مصالح المؤسسة العسكرية في اطار المصالح الاقتصادية والاجتماعية لمختلف القوى والجماعات السياسية والاجتماعية في الدولة المعنية. غير أن ما يهم دراسات السلوك السياسي للعسكريين في الدول المتخلفة، من دون تحيزة تلك الأبعاد، هو كيفية تحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية بينما يتعرض المجتمع لعمليات تغيير اجتماعي واقتصادي وسياسي شاملة وجذرية تحت قيادة وتوجيه الضباط في بعض الحالات؟ ويلاحظ أن التوترات المرتبطة بالعلاقات المدنية - العسكرية ليست ظاهرة حديثة، ولكن تلك التوترات - مع شيوع ظواهر الثورات وتعاقب الانقلابات، فضلاً عن ظهور مجموعة من الدول التي تعرف فكرة «الانقطاع» عن نظامها السابق وتحاول بناء نظام جديد يختلف عنه كلياً - قد اكتسبت أبعاداً جديدة، فقد أصبح التزام بعض عناصر النخبة العسكرية وولاؤها قابلاً للتحول هذه الايام، في مدى شهور قلائل، وأحياناً في مدى اسابيع.

وثالثها - انه على الرغم مما لمشكلة العلاقات المدنية - العسكرية من أهمية عملية، الا أنها

(٤٤) نقلاً عن: يانكو، القذافي رسول الصحراء: سيرة وحوار، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٤٥) انظر في تفصيل تلك الاعتبارات، وفي ابعاد العلاقات المدنية - العسكرية عموماً:

Van Doorn, ed., *The Military Profession and Military Regimes*, pp. 11-31.

تغطي أيضاً باهتمام نظري وفكري، ذلك أن مفهوم الاحتراف العسكري إنما يتضمن - شأنه في ذلك شأن أي نوع آخر من الاحتراف - سعياً دائماً نحو الاستقلال المهني، فكيف يتحقق ذلك الاستقلال مع مطلب السيطرة السياسية المدنية الحازمة؟

وأخيراً - فإن وجود انماط عدة متنوعة من العلاقات المدنية - العسكرية قد يشير الى وجود علاقة بين الاحتراف العسكري ومدى التدخل في الشؤون السياسية، يمكن ان يؤدي الى استخلاص منهج نظري على درجة كبيرة من العمومية بخصوص الدور السياسي للعسكريين، فقد رأى هنتينغتون، على سبيل المثال، أن مضاعفة الاحتراف العسكري هو أقوى أسس الضمان بالنسبة الى السيطرة المدنية الفعالة. وخلص الى «أن سلك الضباط الذي يتميز بدرجة عالية من الاحتراف يقف على أهبة الاستعداد لتنفيذ رغبات أية جماعة مدنية تقوم بتأمين السلطات الشرعية داخل الدولة»^(٤٦). بينما شكك فاينر في أساس ذلك الدفع، ذلك أن مقتضى إعمال منطق هنتينغتون أن يصبح الاحتراف العسكري وعدم التدخل العسكري، بحكم التعريف، بمثابة وجهين لعملة واحدة، أو كأنهما الشيء ونظيره، وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان استخلاص أي تفسير لحقيقة الالتزام السياسي بالاستناد الى درجة الاحتراف العسكري. ومن هنا، طرح رأياً بديلاً عن ذلك يتمثل في أن الولاء السياسي للمؤسسة العسكرية يعتمد على الايمان الصريح بمبدأ السيادة المدنية. وبهذا المنطق فإن فاينر عاد لتقديم ما سبق أن انتقد هنتينغتون عليه بالضبط، لأنه في حقيقته لا يعبر أيضاً عن طبيعة الالتزام السياسي للمؤسسة العسكرية. ويكفي وضع هذين المبدأين في خضم التجربة الفرنسية بخصوص العلاقات المدنية - العسكرية فيما بين ١٩٥٨ - ١٩٦١ على النحو السابق الإشارة اليه. بل لقد خلص كولكويز، على العكس مما تقدم، الى أن النقد المتزايد للتوعية السياسية في سلك الضباط السوفييات، يعتبر خطوة في الاتجاه ناحية خلق جماعة أكثر احترافاً عن ذي قبل، وهو ما يعني بغير شك تخفيف قبضة النظام السياسي السوفيياتي على المؤسسة العسكرية^(٤٧). ولقد أكد بيرلوتر وليوغراند صحة هذا التوقع، بعد مضي أقل من عقدين على نشر دراسة كولكويز، ورصدوا العديد من الشواهد على مدى «استقلالية» المؤسسة العسكرية في الاتحاد السوفيياتي بناء على ارتفاع مستويات «الاحتراف» في صفوفها. بل لقد خلصا من متابعة حالتي كل من الصين الشعبية وكوبا، الى أن هذا الاتجاه يرتبط بطبيعة العلاقات المدنية - العسكرية في النظام السياسي الشيوعي^(٤٨). وبذلك يكون من الصحيح ما أشار اليه فيلد من أنه ليس «الاحتراف» وإنما هناك عوامل أخرى أكثر حسماً في تحديد العلاقات المدنية - العسكرية، وإن التدخل العسكري، بهذا المعنى، يجد أساساً أفضل لتفسيره بالاستناد الى متغيرات الموقف

Samuel P. Huntington, ed., *Changing Patterns of Military Politics* (New York: Free Press, (٤٦) 1962).

(٤٧) لمزيد من التفصيل، انظر:

R. Kolkowicz, «The Impact of Modern Technology on the Soviet Officer Corps», in: Van Doorn, ed., *The Military Profession and Military Regimes*, pp. 148-168.

A. Perlmutter and W. Leo Grande, «The Party in Uniform: Toward a Theory of Civil-Military Relations in Communist Political Systems», *American Political Science Review*, vol. 76, no. 4 (December 1982), pp. 778-789.

السياسي والاجتماعي أكثر من الاعتماد على الانجاء العسكري^(٥٠). ومن هنا يصعب في مجال العلاقات المدنية - العسكرية الإشارة الى اتجاه عام، وإنما يكون على المرء ان يضع في اعتباره، في كل حالة خاصة، مستوى الثقافة السياسية السائد (الذي أشار اليه فاينر)، والمضمون الايديولوجي للنظام السياسي.

وبناء على ذلك التصور، يمكن البحث في طبيعة الخبرة العربية المرتبطة بتحديد الاجراءات والادوات التي تسمح للنظام السياسي الجديد في عدد من الاقطار العربية أن يحدد طبيعة علاقاته بالمؤسسة العسكرية الناشئة فيه، والتي تمكنه من تحقيق تكامل تلك المؤسسة في اطار ذلك النظام، بحيث يحقق عليها بالتالي السيطرة السياسية المنشودة. وتشير دراسات التغير السياسي الى ان هذه المشكلة ظهرت في اطار نمطين من أنماط التغير: أولهما - نمط الثورة الجذرية الشاملة التي شهدتها الدول الاشتراكية في بداية طريقها لتغيير أسس المجتمع تغييراً كلياً، حيث ظهرت مشكلات أثر تحول السلطة السياسية وكيفية تحقيق السيطرة المدنية على الجيوش. وثانيهما - تمثل في ظهور الدول المتخلفة التي تسلمت مقاليد السلطة من الحكم الاستعماري وتسعى الى بناء نظام سياسي مستقل، وهو ما يقترن بآثار المشكلات نفسها في العلاقات المدنية - العسكرية.

ومن هنا فان استكشاف طبيعة تلك الاجراءات والادوات إنما يقتضي الاحالة الى مدلول الخبرة الاشتراكية في بناء المؤسسة العسكرية، في غمار عمليات التغير. الجذرية الشاملة لمختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية، التي ترفض رفضاً كاملاً أي رابطة أو اتصال مع الموارث القيصرية الاستغلالية التي سبقت الثورة الاشتراكية، ومع ذلك كله تحقق السلطة المدنية (الحزب) قدراً ملحوظاً من النجاح في استبقاء المؤسسة العسكرية تحت السيطرة السياسية التامة^(٥١).

ويلاحظ بداية أنه يبدو أن النظام السياسي الاشتراكي (بالمعنى الماركسي - اللينيني) يتضمن تناقضاً متأصلاً في بنيه الداخلية. فالحزب يلتزم بمقولة كلاوز وفيتز حول سيادة السياسة على العمل العسكري. كما أن الدول الاشتراكية تنطوي على موانع ايديولوجية ضد تدخل الجيوش في الشؤون السياسية المدنية، وهي بقوة الموانع نفسها المعروفة في النظم السياسية الغربية. ولكن القوات المسلحة في النظم الاشتراكية، وبدون استثناء تقريباً، تمثل مؤسسات مهيمنة للغاية تعتمد الى

M. Feld, «Professionalism, Nationalism and the Alienation of the Military,» in: Van Doorn, ed., *The Military Profession and Military Regimes*, pp. 55-70.

(٥٠) حول الخبرة الاشتراكية في بناء الجيوش تحت السيطرة السياسية المدنية، انظر:

J. Graczyk, «Social Promotion in the Polish People's Army,» pp. 82-93; J. Vnec, «Social Change in the Officer Corp of the Czechoslovak People's Army,» pp. 94-100; P. Zhilin, «The Armed Forces of the Soviet State,» pp. 157-174, and J. Sohn, «Factualism and Party Control of the Military in Communist North Korea,» pp. 262-294, in: Van Doorn, ed., *Ibid.*

انظر أيضاً في اختيار التصورات والنتائج التي تضمنتها تلك الدراسات، فضلاً عن استعراض كل من الخبرة الصينية والخبرة الكورية:

Perlmutter and Grande, «The Party in Uniform: Toward a Theory of Civil-Military Relations in Communist Political Systems,» pp. 778-789.

المشاركة في الشؤون السياسية بشكل مباشر وصريح وبصورة غير معروفة في الدول الغربية. وفي بعض الحالات، كانت المؤسسة العسكرية هي القطاع القائد، كما حدث في الصين خلال الثورة الثقافية، وكما حدث في كوبا خلال الستينات، وكما يحدث في بولندا الآن. إلا أن المؤسسة العسكرية على الرغم من هذا التأسيس، الذي يعتبر سمة للمؤسسات العسكرية في الدول المتخلفة، قد التزمت بجذبات السيادة المدنية، ولذلك فليست هناك حالة واحدة في مثل هذه النظم الاشتراكية، قامت فيها المؤسسة العسكرية باقصاء الحزب الحاكم عبر انقلاب عسكري.

ويمكن القول أن المفتاح الاساسي لفهم هذه الظاهرة، يكمن في طبيعة علاقات السلطة في الدول الحزبية المبنية على أساس الماركسية - اللينينية. فمن المعروف أنه ليس هناك نظام اشتراكي من النظم القائمة الآن قد نشأ بدون الاعتماد على القوات المسلحة، ولكن تلك النظم لا تعيش على القوة وحدها. إن السلطة قد تنبع من فوهة البندقية حقيقة، ولكن فوهة البندقية الاشتراكية هي الحزب، وليست الجيش. وبمجرد تأسيس الدولة الاشتراكية، فإن النمط المحدد لتطورات النظام الجديد يعتمد على تطور العلاقة بين الحزب، والجيش، والدولة، أو المثلث الحديدي للشؤون السياسية في النظام الاشتراكي^(٥١).

لقد خلاص كولكويز إلى أن المتغير الاساسي الذي يفسر طبيعة العلاقات المدنية - العسكرية السوفياتية هو السيطرة. لقد نجح الحزب في بناء نظام للسيطرة على المؤسسة العسكرية يتسم بالشمول والتعميد والفعالية. وهو النظام الذي يجعل من خضوع المؤسسة العسكرية أمراً مكنياً. مع ملاحظة أن نمط العلاقات المدنية - العسكرية والدور السياسي للعسكريين كلاهما يتسم بالديناميكية وتعرضا لتطورات متعاقبة على مدار العقود السبعة الماضية وفقاً لتطور مستويات الاحتراف والمهنية في الجيش السوفياتي^(٥٢).

بينما ذهب كولتون إلى أن السيطرة ليست هي العنصر الرئيسي، لأن علاقات الحزب - الجيش كانت مبنية حقيقة على أساس الائتلاف. ويضيف أن الحزب له السيطرة فعلاً، ولكن مستويات المشاركة العسكرية الاحتمالية، إن لم تكن الفعلية، تظل عالية، وأنه نادراً ما كانت المؤسسة العسكرية في حالة سكون من الناحية السياسية. بل ويذهب إلى أن المؤسسة العسكرية السوفياتية لديها القدرة على أقل تقدير للقيام بأدوار سياسية أكثر طموحاً بكثير مما فعلت، وأن هذه الأدوار قد تمتد إلى حد الاستيلاء على السلطة، وهو ما يتوقف على فعالية الضوابط المدنية، وأجهزة الحزب^(٥٣).

أما أودوم فينتلج من أن كلاً من الجيش والحزب نخوي ووطني معاً، وأن الاستقلال المهني للمؤسسة العسكرية لا يتناقض مع خضوعها للايديولوجية. وبالتالي فهو يتصور الجيش بمثابة ذراع

Perlumeter and Grande, Ibid., p. 778.

R. Kolkowicz, *The Soviet Military and the Communist Party* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1967), passim.

T. Colton, *Commisars, Commanders, and Civil Authority* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1979), pp. 58-114 and 221-249.

تنظيمي للحزب، وليس شيئاً منفصلاً عنه ويعمل منافساً له وبالتالي فالخلافات على مستوى القيادة حول السياسة العسكرية، هي انقسامات وظيفية داخل الحزب، وليست من الانقسامات التي تضع الحزب في مواجهة الجيش^(١٤).

ويمكن القول ان الاختلافات التي سبقت الإشارة إليها بين كل من كولكوز وكولتون وأودوم، ترجع، الى حد كبير، الى تركيز كل منهم أو تأكيد على جانب واحد- مثل السيطرة، أو الايديولوجية أو التكوين السياسي الاجتماعي للنخبة - من جوانب العلاقات المتعددة بين الجيش والحزب على حساب الجوانب الأخرى لتلك العلاقات. وعلى ضوء هذه الملاحظة، وحيث لا يقوم تناقض حقيقي بين هذه التصورات المختلفة، يمكن اجمال الاجراءات والأدوات التي لجأت إليها البلدان الاشتراكية من أجل تحقيق تكامل المؤسسة العسكرية فيها في اطار النظام الجديد وتحت السيطرة السياسية الحازمة في ثلاثة أبعاد أساسية:

أولها - تغيير الأساس الاجتماعي للجيش وقواعد الخدمة العسكرية وخصوصاً نظم التجنيد والترقي والتسريح. وكانت المشكلة الأساسية هذا الخصوص هي كيف يصير الجيش الجديد بمثابة بوتقة تضم جماعات عسكرية مختلفة - قوات نظامية، جماعات حرب العصابات، الميليشيا، المرتزقة، الجماعات الدينية المسلحة - وتحقق انصهارها معاً في جيش وطني جديد يتميز بتركيب طبقي بوليتاري؟ ولقد تمت مواجهة تلك المشكلة عن طريق حملات «تطهير» الجيش المستمرة، بحيث لا تستبقى في الخدمة العسكرية الا أكثر العناصر الطبقية الموثوق بها، فضلاً عن اتباع سياسة جديدة للتجنيد قوامها الاعتماد على أكثر العناصر ولاء للتعاليم الاشتراكية، وبهذا المعنى جرى التوسع في تجنيد أبناء العمال والفلاحين، مع ترقية ضباط الصف الى رتب الضباط حيث كان معيار الولاء السياسي يفوق كثيراً معايير القدرة المهنية، فضلاً عن تأثير ذلك على عملية الحراك الاجتماعي.

وثانيها - السيطرة السياسية عن طريق عمليات التوجيه المعنوي والتوعية الايديولوجية والتنشئة السياسية، وفقاً لاعتناق فكرة التسييس الكامل للقوات المسلحة في هذه النظم الاشتراكية. وتعتبر الكليات العسكرية هي المؤسسة الأساسية في هذه العمليات، حيث يخصص في دوراتها متسعاً من الوقت لحظة التثقيف السياسي التي تستهدف نقل تعاليم النظام الجديد، وفي الوقت نفسه اقتلاع جذور أي مشاعر متبقية من الولاء للنظام القديم، وصولاً الى بناء «نمط جديد» من «الضباط» يتميز بكونه خبيراً من الناحية المهنية وفي الوقت نفسه يكون مواطناً سياسياً فعالاً.

وثالثها - السيطرة التنظيمية المباشرة على المؤسسة العسكرية من قبل النظام السياسي (الحزب) بواسطة القادة الحزبيين والمفوضين السياسيين. ويتلخص ذلك في وجود مكتب سياسي يصير بمثابة مركز القوة المعبر عن الحزب داخل المؤسسة العسكرية، ويغطي هذا المكتب عمليات التوعية الايديولوجية والسياسية. ويعتبر المفوض السياسي هو العنصر الرئيسي في هذا النظام من السيطرة،

W. Odom, «The Party-Military Connection: A Critique in Civil-Military Relations in Communist Systems», in: D. Herspring and I. Volgyes, eds., *Civil-Military Relations in Communist Systems* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1978), pp. 27, 29, 31 and 41-43.

ولذلك فهو يمارس سيطرة حزبية مباشرة على جميع الضباط على المستويات المختلفة. وبذلك تكون سلسلة القيادة من خطين للسيطرة، على جميع المستويات، أحدهما من قبل الحزب والآخر يمثل الناحية المهنية، وهكذا يوجد حزبيون في مستويات التنظيم العسكري، كما يوجد ضباط في مستويات التنظيم الحزبي.

وعلى ضوء خبرة العقود الماضية، يمكن القول أن مجموعة الدول الاشتراكية قد حققت قدراً ملحوظاً من النجاح، بأعمال تلك الإجراءات واستخدام تلك الأدوات، في تحقيق اندماج القوات المسلحة، سواء بمعنى الانصهار الداخلي أو بمعنى اندماجها في إطار النظام السياسي، بما يضمن سيطرة مدنية واضحة عليها. فقد تمكنت من بناء جيش محترف بالمعنى المهني - من ناحية، ولكنه في الوقت نفسه جيش شعبي بالمعنى السياسي والاجتماعي - من ناحية ثانية، وهو خاضع لسيطرة الحزب حيث تتجسد السيطرة السياسية والعسكرية في يد قيادة واحدة تسيطر على الحزب والجيش معاً، حيث تلك القيادة هي نتاج حروب ثورية - من ناحية ثالثة.

فاذا عرج الباحث الى وقائع الاقطار العربية التي شهدت ظاهرة التدخل العسكري بصفة خاصة، لوجد أن المشكلات التي واجهتها في أعقاب الاستقلال أولاً ثم في أعقاب التدخل العسكري أساساً، بخصوص المؤسسة العسكرية كانت متشابهة، من حيث الجوهر، مع تلك التي واجهتها مجموعة الدول الاشتراكية مع عملية التغيير الاجتماعي الشامل. فإذا كان مدلول الخبرة الاشتراكية يشير الى النجاح، فهل يقدر للأقطار العربية أن تحظى بمثله؟

لقد واجهت تلك الاقطار العربية - مثلها مثل الدول الاشتراكية - مشكلة البناء العسكري الجديد. ولقد أثارت عملية التكامل الاجتماعي والتنظيمي والسلوكي لمجموعات «الفصائل المسلحة» التي كانت قائمة، قدراً كبيراً من التوترات ولقيت قدراً آخر من المقامات. ولقد كان المصدر الرئيسي للتوتر في الاقطار العربية، ليس تعاليم الايديولوجية الجديدة، وانما بنية الجيوش القائمة ذاتها، سواء من ناحية أصول وارتباطات النخبة العسكرية السائدة قبل التدخل، أو ذلك التفاوت الاجتماعي - الاقليمي في تركيب القوات المسلحة الذي تخلف في حقيقته عن موارث المرحلة الاستعمارية، وخطورة ذلك بالنسبة لاحتالات الانقلاب المضاد. وغالباً ما اقتضى الأمر بعض الوقت لامكانية تحقيق التكامل العسكري في إطار النظام الجديد في شكل وطيد. غير أن ما تنبغي الإشارة اليه هو أن خلق سلك ضباط وطني جديد، لا يتضمن بالضرورة حقيقة السيطرة السياسية عليه ومن هنا يعود الباحث الى اجترار تلك الاجراءات والادوات التي عمدت الدول الاشتراكية الى اعيائها في هذا المجال، ليرى مفعولها في الإطار العربي، والتي تمثل أولها في السيطرة عن طريق الانتقاء والتجنيد والتطهير، وثانيها في السيطرة من خلال عملية التنشئة السياسية، وثالثها في السيطرة التنظيمية الحزبية المباشرة.

١ - في خصوص الأساس الاجتماعي للجيش

اتجهت أنماط القاعدة الاجتماعية للتجنيد في غالبية الجيوش الى الالتقاء عند نقطة واحدة، تحصل في التأكيد على الانتخاب الوطني للمجندين استناداً الى المؤهلات التعليمية والمؤشرات

الأخرى المقررة من مقاييس التجنيد. وبالتالي لجأت غالبية الاقطار العربية الى تغيير جذري في وسائل وأساليب التجنيد التي اتبعتها الدول الاستعمارية السابقة والحكومات الوطنية التابعة لها، سواء من الناحية الاجتماعية أو الإقليمية. وهكذا تم اقرار مبدأ الخدمة العسكرية الوطنية واعتمد نظام التجنيد الاجباري العام، والغيت فكرة «البذل التقدي» من غالبية الجيوش. وفي الوقت نفسه عمدت غالبية الاقطار العربية فور الاستقلال الى إنشاء كليات حربية وطنية بمجرد ان تسمح لها الظروف بذلك. وعلى سبيل المثال، فقد أفتتحت كلية حربية في العراق عام ١٩٣٢، وفي مصر عام ١٩٣٦. وفي سوريا عام ١٩٤٦ وفي اليمن العربية عام ١٩٥٨. ولذلك فقد بدأت سياسات السيطرة على سلك الضباط، بعد التدخل العسكري، أساساً من خلال نظم القبول بالكليات العسكرية. ففي مصر كان يجري استبعاد أبناء «الطبقة القديمة»، ثم امتد الاستبعاد الى أبناء المحكوم عليهم في قضايا «أمن الدولة» والعناصر «المتطرفة» عموماً، ويقصد بذلك أساساً العناصر المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين والتطبيقات الشيوعية. فضلاً عن ذلك، فقد توسعت النظم العسكرية في سياسات تطهير الجيش، سواء من العناصر المرتبطة بالنظام القديم، أو من العناصر التي كانت تعتمد الى «التأمر» على النظام الجديد من داخل الجيش. وعندما انتشرت حالات التدخل بقيادة شباب الضباط من رتبة «عقيد» و«مقدم»، كان من المفهوم أن حملة التطهير تشمل غالبية القيادات الأعلى رتبة. وعلى سبيل المثال، ففي أعقاب الثورة المصرية مباشرة تم الاستغناء عن خدمات ما يزيد على ٤٠٠ ضابط من كبار الرتب، وقد اشتملت القائمة على الغالبية العظمى من «العقائد» وجميع الضباط من الرتب العسكرية الأعلى، باستثناء اثنين فقط، وهما: «العقيد» محمد إبراهيم الضابط المستقل الذي عين في الحال رئيساً جديداً للأركان، و«اللواء» محمد نجيب رئيس «مجلس قيادة الثورة»^(٥٥). وبعد الثورة العراقية اشتملت قائمة التطهير فيها بين ١٤ و ١٦ تموز/ يوليو ١٩٥٨ على أكثر من ٦٠ ضابطاً من ذوي الرتب العالية تم عزلهم أو إحالتهم على التقاعد^(٥٦). أما في ليبيا فقد تم الاستغناء عن خدمات جميع الضباط فوق رتبة «عقيد»، وبعد هذا «التطهير» لم يتبق في القوات المسلحة الليبية سوى «عقيد واحد» فقط تمت ترقيته الى هذه الرتبة مباشرة من رتبة «نقيب» هو «العقيد» القذافي نفسه رئيس مجلس قيادة الثورة.

وبلاحظ أن مثل هذا «التطهير» الواسع لم يكن يحدث في حالات الاستيلاء على السلطة من قبل كبار الضباط أنفسهم أو القيادة العليا للقوات المسلحة، كما حدث في حالي انقلاب حسني الزعيم في سوريا، وإبراهيم عبود في السودان.

ولا يعني ما تقدم أن عمليات «التطهير»، على الرغم من أهميتها وفعاليتها كوسيلة للسيطرة، كانت ذات طابع إيجابي باستمرار، أو أنها كانت تصير عن دافع وطني مجرد دائماً. وإنما على العكس من ذلك، كانت مصدراً في بعض الحالات، لاستنزاف القيادات العسكرية المحدودة أصلاً،

Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society*, p. 322.

(٥٥)

(٥٦) الوقائع العراقية، ١٩٥٨/٧/٢٣.

وخصوصاً مع تواتر الانقلابات العسكرية في البلد نفسه (كما في سوريا والعراق)، فضلاً عما ترتب عليها من تمزيق سلسلة القيادة. وبنیان السلطة والسيطرة داخل القوات المسلحة، حيث اقترنت في بعض حالات التدخل بظاهرة سلبية أخرى، وبالأذات في الجيوش «المسيمة» التي تمثل سوريا نموذجاً مثالياً لها، وهي ظاهرة «القفر» في الترقية لمصلحة صغار الضباط. بينما في حالتي كل من الثورة المصرية والثورة الليبية هناك استثناء واحد لهذه الظاهرة، تمثل في الأولى في ترقية «الرائد» عبدالحكيم عامر الى رتبة «عميد» عام ١٩٥٣، والى رتبة «لواء» عام ١٩٥٧، ثم الى رتبة «مشير» عام ١٩٥٨، وتمثل في الثانية في ترقية «التيق» معمر القذافي الى رتبة «عقيد» في عام «الثورة» نفسه.

وبطبيعة الحال، فقد اقترنت حملات «التطهير» بعملية أخرى تستهدف «ملء الفراغ» الناجم عنها وعلى الرغم من تعيين بعض «الضباط الاحرار» في مناصب عسكرية استراتيجية، الا ان المجال اتسع لترقية وتعيين عدد من الضباط الوطنيين المستقلين، الذين يتوافر فيهم عنصر الثقة السياسية والخبرة المهنية، في المناصب الشاغرة. وتم ذلك، خصوصاً في حالات التدخل الأولى، طبقاً لمبدأ الاقدمية العسكرية كما حدث في حالتي مصر ١٩٥٢ والعراق ١٩٥٨.

وقد توازت تلك الاساليب والاجراءات في أهميتها مع قرارات زيادة الرواتب وغيرها من التعويضات والمزايا الاجتماعية لجميع الدرجات والرتب. فضلاً عن تعديل نظم وقواعد الخدمة والترقية والتسريح، جنباً الى جنب مع تطوير مستويات التدريب والتسليح والمعدات. ولقد صاحب كل ذلك توسع كبير في حجم القوات المسلحة، مما أدى بالضرورة الى إضفاء صبغة ديمقراطية على بنائها.

وكان من الطبيعي أن تؤدي هذه التدابير الى تأمين ولاء القاعدة العريضة من الضباط والجنود فضلاً عن توسيع دائرة التأييد الذي تحظى به «مجالس قيادة الثورة»، جنباً الى جنب مع الحفاظ على المستويات المهنية المقررة للخدمة العسكرية.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن الميراث التاريخي واعتبارات الخبرة الفنية النسبية والأقدمية دفعت بعض الحكومات العربية - تحت ضغط المطالب العاجلة ومن دون اعتبار جدي لمخاطر ذلك في المستقبل - الى أن تستسهل الاعتماد على العناصر القديمة التي تمت تربيتها واعدادها في ظل الادارة الاستعمارية، وسلمت بالتالي قيادة الجيش وتنظيمه الى الضباط الذين تخرجوا من الكليات العسكرية أو الذين تمت ترفيتهم من بين الصفوف من دون اجتياز الدورات المقررة للضباط أو توافر المؤهلات المقررة في هذا المجال. وتقدم الخبرة السورية بعد الاستقلال أمثلة عديدة لخطورة ذلك الاتجاه.

فلقد أصبح من الثابت أن الانقلابات العسكرية الثلاثة الأولى التي شهدتها سوريا بعد الاستقلال، والتي تزعمتها القيادات العليا للجيش، بدءاً من انقلاب حسني الزعيم رئيس الاركان والقائد العام للجيش، الى انقلاب سامي الخناوي وانهاء بانقلاب أديب الشيشكلي، كانت تعكس صراعاً على النفوذ والمصالح بين الاستخبارات الامريكية والاستخبارات البريطانية والاستخبارات الفرنسية. فضلاً عن مصالح الاحتكارات الغربية وفي مقدمتها شركة «التابلاين» الامريكية. مع ترك

كذلك فإن «العقيد» حيدر الكزبري، الذي خدم في الجيش الفرنسي بدرجة رقيب ورفي إلى درجات الضباط عن غير طريق الكلية الحربية نظراً للحاجة إلى ضباط، كان في مقدمة الضباط الذين تصدروا لقيادة الانفصال السوري عام ١٩٦١ عن الجمهورية العربية المتحدة. ومنعود إلى الحديث عن هذه «الحالة» بالذات في إطار مناقشة تجربة الوحدة المصرية السورية.

وإضافة إلى ما تقدم، تستحق تجربة جيوش حروب التحرير الوطنية إشارة خاصة، مع ملاحظة أنها تنحصر بالوطن العربي في حالي الجزائر واليمن الديمقراطية، حيث كانت ظروف إعادة البناء العسكري بعد الاستقلال شديدة الشبه بتجربة بناء الجيوش الاشتراكية بعد انتصار الثورة في مجموعة الدول الاشتراكية. بل لقد اقترن التحول السيامي في هاتين الحالتين أيضاً بتبني المنهاج الاشتراكي رسمياً دليلاً للتحرر الوطني والتنمية الشاملة والتقدم الاجتماعي.

ومن واقع الخبرة المباشرة المستمدة من واقع التجربة الجزائرية، قال شريف مساعدي: «إن مرحلة الاستقلال - وهذا تطور طبيعي - طرحت علينا مفاهيم جديدة فيما يتعلق بالثورة ودر أدوات تطبيقها، من تنظيم سياسي، وإدارة، وجيش والتي يجب لتنجح في مهمتها أن يكون عملها منسجماً. حزب ثوري يقوم على وحدة الفكر والمهدف، وإدارة فعالة منسجمة مع سياسة الثورة، وجيش يكون الدرع الحاسم للثورة»^(٣٨). ولكي يقوم الجيش بمهامه الجديدة - كما أضاف شريف مساعدي - كان من الضروري أن يتكيف مع طبيعة المرحلة الجديدة، «وقد طرأ على جيش التحرير الوطني ذلك التحول المطلوب بعد الاستقلال، فانتقل إلى جيش وطني شعبي. ولم تكن عملية التحويل هذه سهلة، بل احتاجت إلى رؤية واضحة لأهداف الثورة في الحاضر وفي أفق المستقبل، وفهم شامل لدور الأجهزة المختلفة في معركة بناء الاشتراكية، وتطلبت كذلك تقديراً سليماً لمكانة الجيش ومسوقه في مجموع العمل الثوري. وتوقع آخر من الصعوبات، اعترض سبيل الثورة في عملية تحويل جيش المعارك المسلحة، إلى جيش يجمي مكاسب الاستقلال، ويساهم في البناء والتطبيق الاشتراكي، فلقد كان على الثورة أن تعمل لرفع عملية التحويل إلى مستوى تتكامل عنده الحصائص السابقة لجيش التحرير، وخبراته التي اكتسبها من المعركة مع معطيات المرحلة الجديدة وشروط مواجهتها، حتى تسلم عملية التحويل من عيبين كليهما يشكل خطراً على الجيش وعلى الثورة خصوصاً: أحدهما، الاكتفاء بالانتقال الشكلي إلى المرحلة الجديدة بالمتاد المادي والفكري نفسه، وبالمستوى الفني نفسه. وثانيهما، المبالغة في التجديد بالجري وراء الفنيات الحديثة وتقديم الاعتبارات العسكرية وتقاليدها الكلاسيكية على المهات الأساسية لهذا الجهاز»^(٣٩).

إن «الخطوة الأولى التي تمت في عملية تحويل جيش التحرير تمثلت في نقل هذا الجهاز من الوضع الذي كان فيه كوحدة وفياقي على مستوى الولايات، حسب مقتضيات الحرب التحريرية، إلى وضع جديد كجيش عصري

(٥٧) انظر في تفصيل ذلك: سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥-١٩٥٨، ص ٤٣ - ١٩٧.

(٥٨) محمد شريف مساعدي، «الجيش ومكانة في الثورة العربية»، المعرفة، العدد ١٠١ (تموز/ يوليو ١٩٧٠)، ص ١٢٦.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

منظم^(٦٠). وفي هذا الاطار فان اجراء «عملية الفرز كان أمراً لازماً لتخليص جهاز الجيش من عناصر فقدت قدرتها على التكيف مع التحولات الجذرية في المرحلة الاشتراكية^(٦١). وهو ما يرد بالنسبة الى البعض الى سوء فهم طبيعة الثورة، ونقص تصوراتهم عن مهامها في مرحلة الاستقلال، أو بسبب أصولهم الاجتماعية وانتماءاتهم الطبقية، وتناقض مصالحهم مع استمرار العمل الثوري، أو بسبب خضوعهم لمفاهيم سياسية وعقائدية ترسبت في أذهانهم فبرزت على السطح بعد معركة التحرير^(٦٢). ولقد توافقت مع عملية الفرز، برامج التكوين الفني والثقافي والسياسي للجيش. وهكذا أصبحت الثقافة والكفاءة الفنية والوعمي السياسي من ضمن أسلحة الجيش في المرحلة الجديدة^(٦٣).

وفضلاً عن ذلك كانت القيادة العامة للشورة طبقت مبدأ الاستخلاف، والمعارك مازالت في أوجها، حين جمعت أبناء الشهداء وأبناء الفقراء من العمال والفلاحين في مدارس الثورة منذ الصغر. فكانت هذه الخطوة تمهيداً لتطورات عهد الاستقلال التي شملت أغلب أبناء الشهداء وقسماً كبيراً من أبناء العمال والفلاحين^(٦٤).

إن النتائج الايجابية التي أثمرتها التجارب السابقة في هذا الباب، كما يشير شريف مساعدي، دفعت الى اصدار قرار الخدمة الوطنية، بهدف تعميق خاصية «الشعبية» في الجيش الوطني الشعبي الجديد^(٦٥). ومع ذلك فان خبرة اليمن الديمقراطية توضح أن مسيرة «جيوش التحرير الوطنية» ليست ذات اتجاه واحد، وأن هناك عوامل أخرى علة سياسية واجتماعية متحركة في الوضع النهائي لمرحلة ما بعد الاستقلال.

٢ - بخصوص عمليات التنشئة السياسية

يلاحظ بداية أن أصول «النظام الجديد» في الاقطار العربية التي شهدت التدخل العسكري ترجع الى دور «الجيش المسيس». ولذلك فقد كانت المهمة الاولى أمام القيادات العسكرية الجديدة التي تسلمت مقاليد السلطة، تتمثل في عملية «ازالة حالة التسييس» عن كافة القوى والمؤسسات الاجتماعية، كقاعدة أساسية لمواجهة المشكلات التي استدعت تدخلها، ولتأمين مراكزها في السلطة في الوقت نفسه. ولقد امتدت تلك العملية الى حد إلغاء المؤسسات السياسية الجماهيرية ذاتها وبصفة خاصة الغاء الاحزاب السياسية وهي خطوة تمهيدية لغالية حالات التدخل العسكري، أو استبقاء «الحزب» تحت سيطرة الجيش، حيث كان الضباط أنفسهم هم الذين يتولون مهام التوجيه السياسي للمجتمع. ولقد كانت المشكلة الاساسية التي واجهتها هذه النظم العسكرية في مجال

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٣١.

التنشئة السياسية للمؤسسة العسكرية، ليست تعاليم الايديولوجية الجديدة، وإنما التعامل مع هذا «الجيش المسيس» الذي قام بعملية التدخل العسكري وهي مشكلة ذات شقين: من ناحية أولى، كيف يمكن ان تبقى «السياسة» داخل الجيش حتى يبقى على علم وثقة وإيمان بخطوط العمل السياسي، وباعتباره الضمانة الاساسية للنظام الجديد؟ ومن ناحية أخرى - كيف يمكن أن يبقى «الجيش» داخل التكنات ولا يمثل هو بذاته تهديداً لهذا النظام؟ ومعنى ذلك أن هدف التنشئة السياسية بعد التدخل العسكري أصبح يتمثل، ليس فقط في غرس ايديولوجية جديدة، وإنما ايضا في التركيز قبل أي شيء على اقتلاع جذور «فكرة» خطيرة داخل المؤسسة العسكرية هي فكرة التدخل العسكري ذاتها.

وتعبيراً عن هذه المعضلة، قال جمال عبدالناصر ذات مرة: «ان أضخم وأخطر عمل قمت به.. في نظري وبالنسبة الي، وهو أخطر من انتاجات الثورة ذاتها، وهو انني تمكنت أن أحول تماماً بين الجيش وبين ممارسته للسياسة»^(٦٥).

ولذلك فقد تحكمت في عملية التنشئة السياسية للمؤسسة العسكرية من حيث مضمونها وتوجهاتها وأساليبها اعتبارات عدة مهمة، وفي مقدمتها على سبيل المثال:

أ - طبيعة عملية التنشئة السياسية «للجيوش المسيسة» قبل التدخل العسكري. ذلك أن مقتضى فكرة «الجيوش المسيسة»، ينصرف تلقائياً الى انفتاح الضباط على مجتمعاتهم والتفاعل مع مشكلاتها ومع التيارات والحزاب السياسية الفاعلة فيها من ناحية، كما أن هذه الاحزاب السياسية بدورها كانت تسعى للتغلغل في صفوف الضباط والتأثير على توجهاتهم وتشكيل «خلايا» داخل الجيش تابعة لهذا الحزب أو ذاك. ولذلك فقد جاءت بعض حالات التدخل تعبيراً عن اتجاه ايديولوجي محدد أو عن حزب سياسي معين. وفي بعض الحالات، وحيث عمد الضباط الى الاستقلال بحركتهم عن الاحزاب «المتنازعة»، كان تشكيل «مجالس» قيادة الثورة «تعبيراً عن اعتقاد اسلوب الجبهة»، حيث كان هناك حرص على تمثيل الاتجاهات والتيارات السياسية الفاعلة في المجتمع.

وعلى سبيل المثال «كان معظم الضباط القدامى في الجيش السوري من أفراد العائلات الكبيرة المتنفذة الذين أدرجهم الفرنسيون في سلك «القوات الخاصة» كي يحفظوا بذلك ولاء الأقليات التي استقدموا منها، ولكن الأغلبية الساحقة من طلاب الكلية العسكرية أصبحت بعد عام ١٩٤٦ من الطبقة الوسطى الدنيا التي تربت فكراً وهي على مقاعد الدراسة بوسيلة أو بأخرى في مدارس حركات الشباب النظرية التي ظهرت للوجود في الثلاثينيات والأربعينيات»^(٦٦). ومن المعروف أن «ايدولوجيات» هذه الحركات النظرية كانت تتراوح من الشيوعية والفاشية، الى القومية العربية، الى الشوفينية والإقليمية.

وفي مصر انفتح الضباط على التيارات والتنظيمات السياسية القائمة كافة من «الاخوان

(٦٦) كمال جنبلاط، «المقدمة»، في: جاك دورمال ومباري لوروا، جمال عبد الناصر: من حصار القلوجة الى الاستقالة المستحيلة، ترجمة رمون ناشاي (بيروت: دار الأدباء، ١٩٦٨)، ص ٩.

(٦٧) سبل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ص ٦٠.

المسلمين» الى «مصر الفتاة» الى «التنظيمات الشيوعية». ولقد انعكست هذه «الايديولوجيات» بدورها على تشكيل «مجلس قيادة الثورة»، كما كان لتلك التنظيمات امتداداتها «داخل» الجيش.

وهذه الظاهرة نفسها كانت قائمة في صلب التكوين الفكري والايديولوجي للضباط في اليمن، وهكذا كان «من بينهم من مجرد اصلاحي ومن هو ثوري (فوميول ماركسية) مروراً عبر البعثي والناصري والمتشي الى الاخوان المسلمين»^(٣٨).

ومن المهم أن نلاحظ أن هذا الاتجاه نحو «تدخل» الاحزاب السياسية في المؤسسة العسكرية، سواء عن طريق الضباط المتتمين اليها والاعضاء فيها أو عن طريق «تجنيد» ضباط جدد، لم يتوقف بعد التدخل العسكري. ويمكن القول ان الجيش السوري في الفترة السابقة على الوحدة كان بمثابة «لوحة من الاحزاب السياسية». ويتوافق هذا الاتجاه بشكل عام مع ما أشار اليه هتيتنغتون بخصوص مستوى المؤسسة في النظام السياسي، حيث لا توجد «حدود» واضحة ومحددة للمؤسسات السياسية، فضلاً عن عدم تبلور قيم وتقاليد راسخة للممارسة السياسية.

ب- غطت التنشئة السياسية الذي عمدت السلطات الرسمية الى اتباعه قبل التدخل، والذي كان ينطوي أساساً على الترويج لبدأ الجيش المحايد طبقاً للمفاهيم الغربية، فضلاً عن تشجيع اتجاه «الاستعلاء». ولقد عبر عن هذا النمط خير تعبير الفريق رفيق عارف رئيس اركان الجيش العراقي الملكي عندما استقبله الملك حسين لتبليغه تحذيراً رسمياً من احتمالات حدوث «انقلاب عسكري» في العراق وذلك قبل اسابيع من ثورة ١٩٥٨، حيث قال عارف بمتنهي الثقة: «أريد أنؤكد لكم بأن الجيش العراقي مؤسس على تقاليد متينة، وهو على كل حال يعتبر أفضل جيش في الشرق الاوسط وهو لم يعرف المشاكل ولا التغييرات التي طرأت حديثاً في المنطقة». وأضاف: «لدي انطباع بأن الاخرى بنا نحن أن نقلق على مصر الأردن. فهذا الانقلاب يهدد بلادكم وليس بلادنا فأرجوكم أن تراعوا جانب الحذر والحيطه»^(٣٩). وفي هذا المجال تعتبر تجربة مصر، والتحولات العميقة التي شهدتها في هذا المجال، جديرة بالتأمل والدراسة. فقد كانت القيادة الثورية الجديدة في مصر، مثلها في ذلك مثل غالبية القيادات الثورية العربية الأخرى من العسكريين، ولبدة تنشئة سياسية «موالية» للغرب ومعادية «للشيوعية» وللميسار عموماً. ولذلك يلاحظ في الفترة الأولى ان هذا النمط من التنشئة قد انعكس على صعيد العلاقات بين مصر والغرب في صورة استمرارية النظرة المزدوجة للغرب، العداء والكراهية لسياسته الاستعمارية، مختلطة بالاعجاب بالتقدم والرغبة في التقليد. أما بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي فقد كانت هذه القيادة ولبدة ثقافة وتعبئة معادية لهذا البلد. وكان الفكر السائد بين العسكريين المصريين وخصوصاً الذين حاربوا في فلسطين، ان الاتحاد السوفياتي لعب دوراً كبيراً في تسليح المنظمات العسكرية الصهيونية، والاعتراف الدولي بالدولة الجديدة^(٤٠). ومن المعروف أن التنظيمات الشيوعية المصرية، بدورها،

(٦٨) عبد الرحمن سلطان، الثورة اليمنية وقضايا المستقبل (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٩)، ص ٣٩.

(٦٩) اساميل العارف، «اساميل العارف يروي اسرار حركة ١٤ تموز في العراق»، المجلة (١٨ - ٢٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥)، ص ٣٠.

(٧٠) جميل مطر وصلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٦٥-٦٦.

كانت قد طرحت فكرة الاعتراف بإسرائيل.

وبالطبع يمكن القول ان ذلك النمط الرسمي للتنشئة السياسية للجيش في مصر كان يعكس جانباً واحداً من الصورة. وعلى الجانب الآخر من أنماط التنشئة السياسية للجيش في ظل النظم المدنية، تمكن الإشارة الى تصريح موجز لوزير الدفاع السوري خالد العظم حين قال: «ان الجيش السوري سيقف جنباً الى جنب مع الجيش السوري لصد العدوان حينما يستدعي الجيشان للدفاع عن السلم والحرية»^(٣). وعلى الرغم من أن ذلك التصريح يعبر عن الموقف الانتهازي لكثير من قادة اليمين في سوريا آنذاك، الا أنه مؤشر على ظروف الحكم ومدى افتتاحه على «الشيوعية».

ج - ان قيادة التغيير الثوري تمثلت في الجيش ذاته، وليس في الحزب، وإحياناً بدون مساعدة من الأحزاب، وغالباً ضد وجود الأحزاب. وبالتالي فقد كانت هذه «القيادة» هي التي تتولى بنفسها وضع الخطوط الفكرية والايديولوجية العامة للتنشئة السياسية للضباط. والنقطة المهمة هنا ان هذه القيادة تدرك جيداً أن التدخل العسكري لم يصدر عن «المؤسسة العسكرية» بكامل افرادها، وإنما يصدر التدخل عادة عن قيادة هذه المؤسسة أو طليعة من وسطها أو قطاع منها فحسب. وعادة ما تكون المهمة الأولى في هذا المجال السيطرة على المؤسسة العسكرية ذاتها، ثم استخدامها بعد نجاح تلك المهمة، في السيطرة على الدولة.

ولذلك فان عمليات التنشئة السياسية للضباط، في غالبيتها، كانت تؤكد على توجيه انظارهم بعيداً عن «السلطة»، وتركيزها على مجموعات من «الاعداء الجدد» - الداخلين (الحونة)، العملاء، الرجعيين، المستغلين، والخارجيين (الاستعمار، الدول الغربية، الصهيونية وإسرائيل، الشيوعية، الاتحاد السوفياتي، الاستخبارات المركزية). وفي هذا السياق يمكن التمييز بين ثلاثة توجهات أساسية في عمليات التنشئة السياسية للضباط:

أولها - يركز على العودة بالمؤسسة العسكرية الى الالتزام بمبدأ «الجيش المحايد»، وفي هذا الاطار يكون التأكيد الأساسي مركزاً على السمة القومية للمؤسسة العسكرية وعلى وظيفتها في التنشئة القومية للجيل الصاعد، وفي حماية منجزات الثورة ومكتسبات الجماهير. وتمثل الثورة المصرية تجربة رائدة في هذا المجال.

وثانيها - يحتفظ بمبدأ «الجيش المسيس»، حيث يوجد تنظيم عسكري حزبي - من ناحية، ولكن الجيش يستمر في التدخل في جزئيات وتفصيلات السياسة اليومية والعامة - من ناحية أخرى. وتندرج في هذا الاطار تحارب حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا والعراق في بعض الفترات. كما تقترب منها التجربة الصومالية على الأقل حتى منتصف السبعينات، وكذلك التجربة الليبية الى حد ما.

وثالثها - يحاول التوصل الى مبدأ «الجيش العقائدي» على النمط السائد في الدول الاشتراكية.

(٧١) فرسخ، الوحدة في التجربة: دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨، ص ٨٨ - ٨٩.

وتقترب من هذه التجربة الثورة العراقية في عام ١٩٦٨، حيث اعتمد اسلوب المسؤول الحزبي في الجيش. وقد تعرضت هذه التجربة للعديد من المشكلات المرتبطة بتحديد العلاقة بين المسؤول الحزبي والقائد العسكري، نظراً للافتقار الى تجارب سابقة وتقاليد راسخة في هذا المضمار. وكانت أهم واجبات المسؤول الحزبي «تركز في بث الافكار الثورية والتوعية بأهداف الثورة والحزب، ورصد تحركات العناصر المعادية وتقديم تقارير فورية الى قيادة الحزب عن أي تحرك أو اتجاه مضاد»^{٣٧}.

ويمكن القول انه في إطار هذه التوجهات الثلاثة، كانت القيادات الجديدة تلجأ الى إعمال بعض سياسات وبرامج التنشئة السياسية للضباط بما يتلاءم مع اهداف النظام الجديد والقيم والمبادئ التي يقرها أساساً للعمل السياسي لمختلف المؤسسات والقوى الوطنية. وربما تكمن في هذه الناحية بالذات المشكلة الأساسية التي واجهتها «النظم الثورية». وعجزت عن التعامل معها او السيطرة عليها، والتي تتمثل في أن التنشئة السياسية الجوهريّة لأجيال متعددة من الضباط العرب، إنما تمت في اطار المرحلة الاستيعابية، وفقاً لقيم وتقاليد الجيوش الغربية التي تعتمد مفاهيم الاحتراف العسكري والاستقلال المهني، وتقر بالوظيفة المحايدة لتلك الجيوش بالنسبة الى اللعبة السياسية الدائرة بين مختلف القوى السياسية والمؤسسات الحزبية. وهي قيم وتقاليد لا تستقيم مع طبيعة المرحلة الانتقالية والثورية التي تمر بها بعض المجتمعات العربية، كما أنها افراز لتطور تاريخي طويل، تجري في سياق اجتماعي - سياسي مختلف الى حد بعيد. ولقد تمثلت خطورة ذلك المصدر الأجنبي للتنشئة السياسية لعدد من الضباط العرب مع قيام هذه الظروف المختلفة، عل الرغم من عمليات التطهير المتتالية، في قيام الجيوش بالاستيلاء على السلطة في بعض الحالات دفاعاً عن المصالح الغربية. ولقد بلغت الخطورة أقصاها في حالات أخرى حيث كانت القيادات العسكرية تستوحي ايديولوجية، وربما مصالح، غير وطنية وغير قومية، بوعي أو بدون وعي، وهي تقوم بعملية ممارسة السلطة. ويمكن لهذه الملاحظة المهمة أن تفسر جانباً من موقف التردد الذي يلتزمه عدد من الضباط الذين شاركوا في قيادة ثورات عسكرية تجاه الفكرة القومية والفكرة الاشتراكية، فضلاً عن الانتكاسات التي تعرضت لها بعض التجارب «الثورية» العربية عندما انتقلت القيادة من يد الى يد أحياناً في إطار «الثورة» نفسها. ولا شك أن المقارنة بين جمال عبدالناصر وأنور السادات من هذا المنظور تغني عن أي إضافة.

وفي إطار استعراض مخاطر المصدر الاجنبي للتنشئة، الذي حافظ على استمراره على أي حال مع استمرار البعثات العسكرية سواء للدول الغربية أو للدول الاشتراكية، تبغني الإشارة الى التأثيرات العكسية أي الايجابية للتنشئة العربية المشتركة عبر البعثات العسكرية لضباط بعض الاقطار العربية في الكليات العسكرية القائمة في اقطار عربية أخرى، وعبر استقبال خبراء من العسكريين من قطر عربي للمشاركة في تدريب وإعداد الضباط في قطر عربي آخر.

وتعتبر الخبرة اليمنية في هذا المجال من أهم الخبرات العربية، نظراً لعنصر السبق التاريخي -

(٧٢) فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١ (بغداد: الدار العربية، ١٩٧٩)، ص ١٣٧ - ١٣٨.

من ناحية، ونظراً للتأثيرات الاجتماعية والسياسية الواسعة التي ترتبت عليها بالنسبة الى الجيش والمجتمع في اليمن - من ناحية ثانية - ولأنها انطوت على إرسال بعثة من الضباط اليمنيين لتلقي التدريب في قطر عربي آخر - من ناحية ثالثة، واستقدام بعثة من الخبراء الى اليمن لتدريب ضباطها وجنودها - من ناحية رابعة.

فقد كان الضباط اليمنيون يدرّبون في المدرسة الحربية في صنعاء تحت اشراف مدربين أتراكاً وسوريين. وفي عام ١٩٣١ وقع الامام يحيى على أول اتفاقية مع قطر عربي وهو العراق. ولكن العراق أصبح يمتلك قوة عسكرية أكبر وتسهيلات أفضل في مجال التدريب، فقد عرض عليه استعداده لتدريب ضباطه وعلى نفقته الخاصة، خوفاً من التغلغل الايطالي في اليمن، والاعتقاد بأنها ستهاجم عليها بعد الحيشة. ويمكن القول ان الصراع اليمني السعودي عام ١٩٣٤ كان له اثره الحاسم والفعال في تكوين البعثة العسكرية اليمنية. فقد وافق الامام يحيى على إرسال بعثة عسكرية الى بغداد للالتحاق بالكلية العسكرية هناك تنطية وبجارة لمطالب الشعب بالاصلاح والنهوض باليمن. وقد قام بنفسه باختيار اعضاء البعثة على أساس اعتقاده بولائهم السياسي له. ولذلك انتقاهم من بين أبناء الشعب الذين كان يعتقد الإمام انه ليس لهم وزن قبلي وتأثير سياسي، وأنهم غير مؤهلين بالذات للمناقسة على الإمامة.

وبين الذين درّبوا في هذه البعثات عبدالله السلال ومحمد الجاثفي وأحمد الثلايا وقد شاركوا في الحركة الثورية عام ١٩٤٨، واعتقلوا وسجنوا بعد فشل الحركة. كذلك فإن «العقيد» احمد الثلايا هو الذي قاد الحركة الثورية الثانية عام ١٩٥٥. وقد أعدم بعد فشلها. وعلى الرغم من ان عبدالله السلال هو الذي تصبر قيادة الثورة عام ١٩٦٢، وأصبح أول رئيس للنظام الجمهوري في اليمن، الا أن المرشح الأصلي لتنظيم والضباط الاحرار كان محمد الجاثفي وقد تم تخطيه بعد أن طلب الثاني بعض الوقت.

أما عن تأثيرات هذه البعثات على تكوين الضباط وتوجهاتهم، فقد لاحظ وينر أنه «خلال فترة دراستهم العسكرية الحديثة في العراق كان من المحتمل على هؤلاء الضباط أن يتصرفوا على الافكار المصرية والتقدمية ويمتلكوا بها في كثير من المواضيع التي لم يعرفوها في وطنهم وذلك في مجالات السياسة والاقتصاد والعدالة الاجتماعية. فقد تعرفوا على التطورات والتكنولوجيا والاختراعات الحديثة والخدمات العامة التي تمارسها الحكومات في المجتمعات المتقدمة. وعلى أساس التطورات التالية لا يسع المرء الا أن يستنتج أن الصدمة الثقافية التي قاساها هؤلاء الشبان اليمنيون كانت كبيرة»^(٧٣).

ولقد عبر الرئيس السلال عن جانب من الادراك الذي ساد صفوف ضباط البعثة التي شارك فيها هو نفسه قائلاً: «وكانت بغداد بالنسبة إلينا تعبيراً عن الحضارة والتقدم اذا قيس بصنعاء وحكم الطاغية الامام. لقد يهرتني الحضارة في بغداد وكانت دعوة العروبة قوية جداً في ذلك الوقت في العراق، وكنا نجلس في اجتماعات خاصة مع عدد من الضباط العراقيين الأبطال، وكانوا يحدّثونا عن العروبة ومستقبل الكفاح العربي وكنت

(٧٣) انظر: Manfred Wilhelm Wenner, *Modern Yemen, 1918-1966*, Johns Hopkins University, Studies in Historical and Political Science, Ser. 85, no. 2 (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1967).

افكر وأنا استمع الى هذه الاحاديث في بلدي، في اليمن، الذي حكم عليه الظفنة بالجهل والتأخر والتخلف. وبدأ الأمل عملاً صديري. لم لا نبشر بالدعوة الى الحضارة عندما نعود الى اليمن؟^(٣٧).

وبعد عودة البعثة بدأ الامام وأتباعه يشكون في ولائهم، ولذلك فبعد سبعة أشهر فقط من عودتهم شُتوا بين وظائف لا يمتون اليها بصلة، والبعض منهم أرسل للعمل على الحدود، كما زج بعدد آخر في السجون. وسرعان ما أمر الامام بوقف ارسال شبان يمنيين جدداً للتدريب العسكري أو المهني في الخارج. وكان مآل خطة الامام، في استجلاب مدرسين من الخارج لمنع انتشار الافكار الثورية بين ضباطه، الفشل أيضاً.

ف عندما جلدت المعاهدة اليمنية - الايطالية عام ١٩٣٧، ازدادت مخاوف العراق من ابتلاع ايطاليا لليمن فعرضت على الامام ارسال بعثة لتدريب الجيش اليمني على نفقتها أيضاً، فوافق الإمام على ذلك العرض ووصلت البعثة في عام ١٩٤٠.

ولقد ركزت البعثة على تخريج «أفواج نموذجية» وُرِّع أفرادها على الجيش كمدرسين وعلى الرغم من المقاومة التي لقيها نمط التدريب العسكري الحديث من العناصر التقليدية في الجيش، الا أن البعثة استطاعت أن تدخل تحسينات كثيرة على أعمال الجيش في المدرسة الحربية والاتصالات والمدفعية والرماية. كذلك فقد برز تأثير هذه البعثة فيما بعد، في مجال التوعية السياسية. ويظهر أن ضابطاً من بين افراد البعثة هو النقيب جمال جميل، كان له الأثر الأكبر. فهو لم يغادر اليمن بعد انقضاء مدة البعثة (٣ سنوات) كما فعل بقية أفرادها، بل طلب من الإمام شخصياً أن يبقيه مدرباً للجيش. فقد اشترك في انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦، وربما يكون هو الذي قتل جعفر العسكري، ولهذا فقد كان يخشى أن يحاكم بعد عودته الى العراق. وبما لا شك فيه «أن تعاطفه الثوري قد دعم الافكار الثورية عند كثير من أولئك الضباط اليمنيين الذين تدربوا في بغداد. كذلك يمكن الافتراض بأن كثيراً من طلبته الذين درهم قد تلقوا أفكارهم الثورية للمشابهة منه»^(٣٨). وفضلاً عن ذلك فقد كان جمال جميل من المشاركين القياديين في ثورة ١٩٤٨، فهو الذي قام بقتل سيفي الاسلام المحسن والحسين، وكان أول من عينه زعماء الانقلاب قائداً عاماً للجيش اليمني ومديراً للأمن العام. ولما انتصر الامام احمد كانت رأسه من أوائل الرؤوس التي قطعها سيف الجلاد وقدمها المناضلون قرباناً للثورة اليمنية^(٣٩).

ومرة اخرى، تعرض ضباط الجيش اليمني لتجربة مماثلة في التشبث، وان كانت أكثر ثورية، عندما عمد الامام الى ارسال بعثة من الضباط اليمنيين الى القاهرة - من ناحية، ثم عندما وافق على استقبال بعثة من الضباط المصريين للمساهمة في تدريب الضباط اليمنيين - من ناحية اخرى. إن طبيعة التوجهات الثورية الجديدة التي اكتسبها الضباط اليمنيون هذه المرة كان مبعثها ليس فقط توجهات النظام الثوري الجديد في مصر، وانما ايضا طبيعة المرحلة التاريخية التي كانت سائدة في

(٧٤) نقلاً عن: سلطان، الثورة اليمنية وقضايا المستقبل، ص ٣٧.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

المنطقة العربية كلها مع انطلاق ثورة ٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٥٢، والتي كانت تتميز بصعود تيار القومية العربية وغلبة التوجهات التقدمية. ولقد تجلّت آثار هذا النمط الثوري من التنشئة في سلوك الضباط اليمينيين الذين تصدوا لقيادة ثورة ٢٦ ايلول/ سبتمبر عام ١٩٦٢ من أمثال الملازم أول علي عبد المغني. وعلى سبيل المثال، فقد قيل الكثير عن دور مصر في تلك الثورة ولكنه لم يكن دوراً حاسماً، فالقومية العربية كانت هي الاطار العقائدي الذي صهر هؤلاء الضباط، بينما قام الضباط المصريون الذين أتوا اليمن لتدريب الجيش بتأسيس فكر الضباط اليمينيين^(٣٧). ولذلك يمكن القول ان تلك الثورة إنما كانت تعكس تناقضات المجتمع اليمني، وكانت عناصرها أيضاً يمنية صرفة تعكس هذه التناقضات، فلا التناقضات ولا العناصر خرجت من القاهرة^(٣٨).

وفضلاً عما تقدم، يمكن القول ان عمليات التنشئة السيامية الجديدة للضباط في حالات الثورة التي شهدتها بعض الاقطار العربية كانت تتأثر بعمليات التنشئة العامة للمجتمع ككل، والأهم من ذلك أنها كانت تتعزز وتدعم بما يتبناه النظام الجديد من سياسات وبما يتخذ من قرارات، أي بالمخرجات التي نشأت عن مبادرات القيادة الثورية الجديدة ذاتها. تلك المخرجات التي استهدفت تلبية تطلعات أوسع قاعدة ممكنة من أبناء الشعب بشكل عام، والقوى الاستراتيجية - بيروقراطية النظام - بشكل خاص. وعلى ذلك يلاحظ أن الوسائل التي كانت تستخدمها القيادات الثورية الجديدة للسيطرة على المؤسسات العسكرية تدرج في فئتين رئيسيتين^(٣٩):

أولاهما - مخرجات النظام السيامي الموجهة للمجتمع بشكل عام، وتتضمن عدداً من السياسات التي استهدفت، بكلّيات جمال عبدالناصر، اقناع الجيش بأن المسائل التي استدعت تدخله في السياسة (عام ١٩٥٢) كانت قيد المعالجة^(٤٠)، جنباً الى جنب مع اتباع سياسة إشباع الحاجات الأساسية للجماهير.

وثانيهما - المخرجات الخاصة بالمؤسسة العسكرية ذاتها، وقد استهدفت هذه المخرجات:

(١) تلبية الاحتياجات العامة للمؤسسة العسكرية (نظم الخدمة - المستويات الاجتماعية للبيروقراطية العسكرية - الميزانيات العسكرية - التسليح والمعدات والأجهزة).

(٢) تلبية الاحتياجات والمعنوية للمؤسسة العسكرية، وتبرز هنا بصفة خاصة سياسة الاشادة المتواصلة - الزائلة عن الحد في أغلب الاحوال - بالمؤسسة العسكرية. ويتضح ذلك في الحالة المصرية بصفة خاصة حيث اغتنمت القيادة كل فرصة - وخاصة في مناسبة عيد الثورة - لتقديم القوات

(٧٧) فريد هاليداي، «الثورة.. والثورة المضادة»، ترجمة محمد الرميحي، في: ثورة ٢٦ سبتمبر: دراسات وشهادات للتاريخ (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٨١ - ١٩٨٢)، ص ٧٥.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٧٩) اسعد عبد الرحمن، الناصرية: البيروقراطية والثورة في تجربة البناء الداخلي، ط ٢ (بيروت: مؤسسة

الابحاث العربية، ١٩٨١)، ص ١٠٢.

(٨٠) انظر مقابلة اجراها محمد حسنين هيكل مع جمال عبد الناصر في: الاهرام، ١٩٥٩/٧/٢، ص ١.

المسلحة المصرية باعتبارها «أكبر قوة ضاربة في الشرق الاوسط»، على أساس أنها المسؤولة عن حماية الوطن العربي، وردع اسرائيل، ومجابهة الامبريالية. علاوة على دورها المأمول في التصدي لقيادة الحملة القادمة لتحرير فلسطين. وقد شكلت الاحتضالات الواسعة، التي كانت تنظم في الذكرى السنوية لتأسيس كل فرع من فروع القوات المسلحة مناسبات اضافية لاغداق مزيد من الإطراء على تلك القوات.

(٣) ارضاء كبار الضباط واحتواء تطلعاتهم باستمرار، الى حد اتباع منهج «السيطرة عن طريق الفساد». فقد استفاد العديد من كبار الضباط وصغارهم، علاوة على الفوائد المادية والمعنوية المشار اليها، من فوائد غير عادية من احتلالهم للكثير من المناصب والمراكز في أجهزة الدولة.

(٤) إخضاع المؤسسة العسكرية لاجراءات أمنية خاصة، استهدفت وضعها تحت «عدمه مجهر» جهاز خاص للأمن والاستخبارات. وهكذا نصل الى أسلوب السيطرة التنظيمية.

٣ - من حيث اجراءات السيطرة التنظيمية

يمكن القول ان خبرة الاقطار العربية كانت مختلفة الى حد بعيد عن خبرة الدول الاشتراكية. إن ذلك الاختلاف نجم ليس فقط عن أن أداة التغيير لم تكن هي الحزب وإنما تجسدت في الجيش ذاته، بل أيضاً عن الاختلاط والتداخل وعدم وجود «حدود» واضحة بين المؤسسات الجديدة، وفي مقدمتها المؤسسة الحزبية والمؤسسة العسكرية. ففي بعض الحالات كان العسكريون يتحركون بصفتهم الحزبية وفي حالات أخرى كان الحزبيون يتحركون بصفتهم العسكرية. وبالحلصة أن نمط السيطرة التنظيمية اختلف اختلافاً جذرياً، لأن جهاز السيطرة تمثل في الجيش ذاته، كما أن اجراءات السيطرة كانت تستهدف فرض رقابة من القيادات العسكرية الجديدة على الجيش بداية لكي لا ينقلب عليها. وفرض سيطرة المؤسسة العسكرية على المجتمع والدولة كوسيلة للرقابة وللتغيير في الوقت نفسه. ولذلك يمكن القول ان العلاقات المدنية - العسكرية في هذه النظم الجديدة كانت في جوهرها علاقات عسكرية - عسكرية، تتولى ضبطها وتوجيهها مجموعة الضباط الذين قاموا بالإستيلاء على السلطة بالنسبة الى المؤسسة العسكرية لضمان تكاملها واندماجها في اطار النظام الجديد وامتثالها للقيم والمبادئ التي تعتمدها تلك المجموعة أساساً للعمل السياسي، فضلاً عن «تأميمها» ضد محاولات الانقلاب المضاد.

وبلاحظ أنه في حالات التدخل العسكري «الاول» في مجموعة الاقطار العربية التي ترمست بالظاهرة العسكرية، كانت هناك مجموعة من الاجراءات النمطية التي استهدفت تحقيق السيطرة التنظيمية على المؤسسة العسكرية في المرحلة الاولى للتدخل التي جرت تحت شعار تأمين النظام الجديد. أولها - إلغاء الاحزاب السياسية القائمة والشروع في إزالة تسييس القوى والمؤسسة الاجتماعية، وبالتالي فإن مبدأ السيطرة الحزبية كان مستبعداً منذ البداية. وثانيها - تولي «الجنرال» الذي تزعم التدخل منصب رئيس الدولة، مع احتفاظه بوزارة الدفاع ومنصب القائد العام للقوات المسلحة. وثالثها - زرع مجموعة من الضباط الاحرار في مرافق وأجهزة الدولة كافة بهدف السيطرة

على مفاتيح القوة السياسية في الدولة والمجتمع (المركز الرئيسي لصنع القرارات - السلطات المحلية - التنظيمات السياسية والجهادية - البرلمان - المؤسسات الاقتصادية - أجهزة الأمن). ورابعا - ابتكار شبكة واسعة من أجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية والمذنية بهدف إحكام السيطرة على كل النشاطات في الدولة والمجتمع.

وبعد مرحلة تأمين النظام الجديد، وهي بالطبع عملية مستمرة وإن تضررت الأساليب، تأتي مرحلة تأسيس شرعية النظام الجديد، وبهنا هنا بصفة خاصة الاتجاهات المرتبطة بالأحزاب السياسية. ومن هذه الناحية يمكن التمييز بين اتجاهين: أولهما - اتجاه الضباط الى تشكيل أحزاب ومنظمات سياسية خاصة بهم، وأحيانا من ابتكارهم، حيث يتربعون على قمة هذه المؤسسات ذات الطبيعة الحزبية وعلى مدارجها، كما حدث في مصر، وسوريا مع انقلاب الشيشلي بصفة خاصة، واليمن الشمالي، والسودان مع انقلاب النعمري، والصومال، وليبيا. وثانيهما - اتجاه الضباط للتحرك في اطار الأحزاب السياسية التي كانوا ينتمون اليها، ثم سعيهم الى «غزو» هذه الأحزاب والسيطرة عليها من الداخل وتحقيق غمط السيطرة العسكرية نفسها على الحزب السياسي كما في الحالة الأولى. ويعكس هذا الاتجاه أساسا جدلية الجيش والحزب في تحارب النظم التي شيدها أو ساهم في تشييدها حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا والعراق. وهو ما سنعود الى مناقشته تفصيلا في اطار تحليل تطورات العلاقة بين الجيوش والأحزاب بشكل عام. ولكن ما تنبغي الإشارة اليه هنا، هو أنه على الرغم من الاختلاف في الشكل من الاتجاهين، إلا أن النظم العسكرية - الحزبية (العقائدية)، كما هي حالة النظم المرتبطة بحزب البعث العربي الاشتراكي، تستخدم أساليب السيطرة التنظيمية نفسها التي تستخدمها النظم اللاحزبية حيث يمكن القول ان هناك اتفاقا من حيث الجوهر في أساليب السيطرة التنظيمية بين هذين النمطين.

ويلاحظ أنه في حالتي الجزائر واليمن الديمقراطية، حيث نشأت الجيوش في اطار حرب التحرير الوطنية، يسود غمط السيطرة نفسه الى حد كبير. فالعناصر العسكرية من «الحرس القديم» مازال تربع على قمة السلطة، وهي تسيطر على المؤسسة العسكرية والمؤسسة الحزبية في الوقت عينه، على الرغم من الطابع الشكلي لطقوس السيطرة الحزبية وإجراءاتها. ويلاحظ عموما أن استقرار غمط السيطرة في هاتين الحالتين يرجع الى التكامل الوظيفي والاجتماعي بين العناصر العسكرية التي انخرطت في اطار «الحزب الحاكم» - من ناحية، والعناصر العسكرية التي فضلت البقاء في الجيش على أساس «احتراف المهنة العسكرية» - من ناحية أخرى.

وعلى ذلك فإن «الغياب الفعلي» للأحزاب السياسية هو الذي فرض توحيد نظم السيطرة التنظيمية على المؤسسة العسكرية في اطار هذه النظم الجديدة، التي تتولى توجيه عمليات التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيها مجموعات من الضباط تختلف في توجهاتها وأساليب اعدادها وتنشئتها. وذلك على الرغم من الغياب الرسمي للأحزاب في بعض الحالات (مثل ليبيا) والوجود الشكلي للأحزاب المتعددة أو للحزب الواحد أو للتنظيم السياسي، كما في معظم الحالات الأخرى.

فهذه النظم تدرك أكثر من غيرها أن السلطة تنبع من «قوة البندقية» بالمعنى الحرفي للكلمة،

وأن البندقية ذاتها بيد الجيش وحده. ومن هنا فهي تبدي حساسية فائقة تجاه مسألة السيطرة التنظيمية على المؤسسة العسكرية. ويرد ذلك أيضاً، ليس فقط لأنها خرجت من صفوفها، وتذكر أنها أصبحت وحدها القوة الفاعلة على أحداث التغيير على مستوى السلطة على الأقل، وإنما أيضاً لأن الدول الغربية أدركت مبكراً مثل هذا التأثير الحاسم الذي يمكن أن تلعبه الجيوش في مجال تغيير نظم الحكم وتوجهات السلطة.

وعلى ضوء الغياب الفعلي أو الرسمي للأحزاب السياسية، أو سيطرة العسكريين على هذه الأحزاب، تطورت محاولات بناء نموذج للسيطرة التنظيمية على المؤسسة العسكرية، بتطور الأوضاع السياسية والدستورية في كل قطر، فضلاً عن تطور القوات المسلحة ذاتها من حيث التنظيم الداخلي والحجم والتسلح. وهكذا يلاحظ أن الاقطار العربية عملت إلى استخدام أربع أدوات ومسالك أساسية لضمان السيطرة السياسية التنظيمية على الجيش:

أ - السلطات الرسمية والفعلية المخولة لرئيس الدولة، أو قائد التدخل العسكري، فلقد عملت نصوص الدساتير أو الإعلانات الدستورية إلى تقوية مركز «منصب الرئيس» من طرق عدة، فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وأحياناً يتولى منصب القائد العام أو وزير الدفاع، كما أنه يحول سلطات عزل أو تسريح العسكريين أو إحالتهم إلى الاستيداع. ويمكن تصور هذه الأدوات نوعاً من أنواع «التطهير» ضيافاً لولاء قادة الجيش. وعلى الرغم من أن مسألة التدخل العسكري تفترض مشاركة مجموعة أساسية من الضباط في التخطيط والتنفيذ، إلا أن اقتران حالات التدخل بشخصية واحدة في الغالب، وخصوصاً عندما يتولى الجيش ممارسة السلطة، يعتبر مؤشراً على الدور البارز لقائد عملية التدخل العسكري. وهكذا فمع ابتعاد الأحداث نسبياً، أصبحنا نقول: انقلاب بكر صدقي، انقلاب حسني الزعيم، انقلاب سامي الحناوي، انقلاب أديب الشيشكلي، انقلاب ابراهيم عيود. وحتى في الحالات التي استدعي فيها «ضباط كبير» لتولي قيادة التدخل بعد نجاحه فعلياً، كما هي حالة محمد نجيب في مصر وعبدالله السلال في اليمن الشمالي فإن هذه الحالات قد اقترنت لفترة بأسياء هذه القيادات.

ب - الاعتماد على أجهزة الأمن التابعة مباشرة للرئيس، كأداة بديلة لوضع القيادات الحزبية أو المقوضين السياسيين في المستويات العسكرية. ولذلك فقد أصبحت هذه الأجهزة بمثابة جزء لا يتجزأ من مؤسسة جديدة هي «مؤسسة الرئاسة». ولذلك فقد أصبح من الشائع إطلاق مفهوم حكم الأجهزة - أي أجهزة الأمن والاستخبارات على هذه النظم. ويوضح مدى الاعتماد على هذه الأجهزة تلك الاعترافات الكبيرة المخصصة للاتفاق عليها، سواء تحت بند «مكتب الرئيس» أو «مخصصات الرئاسة» أو «الخدمات الخاصة» أو «المصروفات الطارئة». وتشتمل هذه البنود عادة على الاستخبارات العامة، وأحياناً الاستخبارات العسكرية، وأنواع من الشرطة السرية، والحرس الخاص للرئيس، والحرس الجمهوري، ومجموعات من المخبزين، والتسجيلات وأجهزة التنصت، وأجهزة الاعتقال، وحواجز الأمن التي تقام حول قصور الرئاسة. فضلاً عن مباني قوات الأمن وتحصيناتها في قصور الرئاسة، والمكاتب، والسيارات المصفحة، وغير ذلك.

ج- محاولة تحقيق التوازن بين أدوات القوة وأجهزة الأمن، وخاصة بين الجيش والشرطة، وبين الاستخبارات العامة والمباحث العامة، وبين الاستخبارات المدنية والاستخبارات العسكرية. ويتم ذلك عادة عن طريق تخصيصات الميزانية، وتناوب الأشادة بكل طرف من قبل «الرئيس» في المناسبات العامة والخاصة، وكذلك من حيث الحجم والتسليح. وهكذا فإن الحاجة الى تقديم تأكيد دوري للولاء لـ «الرئيس» قد شجعت على المناقشة بين هذه الأجهزة ويلاحظ انه عادة ما يعمد «الرئيس»، إعمالاً لمنطق التوازن، الى دفع طرف ثالث مستقل وتابع له مباشرة الى حلبة المنافسة، وقد تمثل ذلك أحياناً في الحرس الجمهوري الذي تحول في ظل حكم أنور السادات مثلاً الى القوات العسكرية برئاسة الجمهورية ليعبر عن مستوى التطور الذي لحق به من حيث الحجم والتنظيم والتسليح والوظائف.

د- إضفاء الصبغة العسكرية على بعض المنظمات الجماهيرية التابعة للتنظيم السياسي، أو السعي لانشاء منظمات شبه عسكرية تابعة للتنظيم السياسي، وهو الأسلوب الذي أصبح ملائماً لمرحلة التطابق بين «الدولة» والحزب» وعملية البناء السياسي لدولة الحزب الواحد. وعلى سبيل المثال، فقد عمدت القيادة العسكرية الجديدة في مصر بعد الثورة الى إنشاء هيئة التحرير وكثائب التحرير، والحرس الوطني. كذلك فقد عمد حزب البعث العربي الاشتراكي، بعد استيلائه على السلطة في العراق إثر ثورة ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣، الى تكوين قوة حزبية خاصة الى جانب الجيش العراقي لتأمين الثورة فانشأ الحرس القومي. وكانت الغاية من تشكيل الحرس القومي إعداد قوة من الشباب القومي العربي تتدرب على استعمال السلاح لغرض معاونة القوات المسلحة للدفاع عن الوطن العربي وصيانة الأمن الداخلي^(٨١).

ومعنى ذلك أن هذه النظم تشهد جهوداً ضخمة في أحقاب كل تدخل عسكري من أجل إعادة تنظيم أدوات القوة (وزارة الدفاع والقوات المسلحة، وزارة الداخلية، وقوات الشرطة وقوات الأمن) وإعادة توجيهها ووضعها في أماكن، بقدر الامكان تحت سيطرة «الرئيس» مباشرة تتضمن، الحرس الجمهوري، الحرس الخاص، قوات الأمن، إدارات التحريات والتحقيقات الجنائية، الاستخبارات الحربية والعامة، الشرطة السرية، قوات الشرطة النظامية، القوات المسلحة النظامية، كثائب العمل، طلائع الحزب المسلحة.

وخلاصة ما تقدم أنه يتكامل حركة هذا المركب الثلاثي من أدوات ومسالك السيطرة - التطهير الاجتماعي، التنشئة السياسية، السيطرة التنظيمية - يكون هناك تصور لدى القيادة الجديدة أنها قد أحكمت قبضتها وسيطرتها على مختلف أدوات القوة وأجهزة الأمن العاملة في المجتمع. ومعنى ذلك أن حدوث النقيض لهذا التصور، ممثلاً في التدخل العسكري المضاد أو في تواتر محاولاته، إنما يحمل في جانب منه وجود مظاهر للقصور وجوانب للخلل في آليات (ميكانيزم)

(٨١) امين هويدى، كنت صغيراً في العراق، ١٩٦٣ - ١٩٦٥ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص

هذا المركب. ويسلو أن تلك هي الحقيقة التي ربما لم يدركها أغلب «الرؤساء» الذين أمسكوا بين أيديهم بجميع خيوط شبكة الأمن متصورين أن تلك هي أسلم الطرق لبناء السيطرة السياسية، بينما كانت هذه المخالطة بالذات أكبر مظاهر الضعف في هذا التصور لأن غياب «الرئيس» عن الساحة، كما حدث أخيراً للرئيس النميري، هياً للتدخل العسكري فرصة نادرة للنجاح. وفضلاً عن ذلك يمكن القول، بخصوص آليات مركب السيطرة، أن عملية «تطهير» الجيش وأجهزة الأمن عموماً لم تكن متكاملة، بل كان من الواضح أنها لا تصدر عن وعي دقيق بضرورتها ومتطلباتها، وهو ما يمكن أن يرد بدوره إلى تصور آخر أكثر خطورة وأكثر جوهرية يتمثل في أن عملية الثورة السياسية والاجتماعية التي شهدتها بعض الاقطار العربية، لم تكن تصدر عن أساس ايديولوجي صلب ومتكامل لضرورتها ومتطلباتها. فقد ظلت القوات المسلحة وأجهزة الأمن خصوصاً، محكومة وموجهة بقيادة محافظين، بل ومعادين للثورة واتجاهاتها التحررية الاشتراكية في بعض الحالات، فضلاً عن ألا اعتبارات الأقليمية والخبرة الفنية النسبية هيأت فرصة القيادة للعناصر التقليدية التي كانت تحترم النظام القديم وتدافع عنه. وإضافة إلى ذلك فإن عمليات التطهير أصبحت أداة للسياسات والمناورات الحزبية. ومن ذلك مثلاً أن حزب البعث العربي الاشتراكي، بعد استيلائه على السلطة في العراق في ١٩٦٣/٢/٨، كان يرى أن العناصر القومية في الجيش خطر على بقاءه وعقبة في سبيل سيطرة الحزب على مقاليد الأمور في العراق وتسخيرها لمصلحته تمهيداً لتطبيق مبدئه في انشاء الجيش العراقي. ولذلك قام الحزب بمنح رتب عسكرية لبعض المدنيين من الطلاب والمعلمين وغيرهم وادخلهم كمناصر عاملة في مراكز حساسة في الجيش، كما قام بترقية بعض الضباط البعثيين إلى رتب أعلى. فتوالت نشرات الترقيات والتعيينات والتنقلات بهدف تعيين الضباط البعثيين بالقيادات الحساسة؛ فضلاً عن تركيز الضباط البعثيين في الأسلحة الأكثر فاعلية. كما اتخذ القتال في الشمال ذريعة لإبعاد الضباط القوميين أو غير الحزبيين ليقاتلوا، وفي الوقت نفسه ركّز ضباط البعث في بغداد للقيام بـ «الثورة» وأعطيت الأسبقية لتأمين الحزب وليس للقتال في الشمال. ثم قام الحزب بالحاق دفعات كاملة من الطلبة البعثيين بالكلية العسكرية، وكان المقروض أن يتلقى هؤلاء دورات قصيرة يتحققون بعدها في وحدات الجيش ليحلوا محل الضباط الذين كانت تعد قوائم إحالتهم إلى التقاعد.. وبالتالي فقد توالى عشرات النشرات للتخلص من العناصر القومية عن طريق الترشيح والإحالة إلى التقاعد والإبعاد إلى مناصب في الخارج^(٨٦).

أمثاً في مجال التنشئة السياسية فقد كان القصور أعمق وأخطر لأنها تتصل بمواجهة الآثار الموروثة من العهد السابق فضلاً عن آثار المرحلة الاستيعابية في عقلية الضباط. لقد صدرت التنشئة الأولية لهم عن قيم التنظيم الرأسمالي والليبرالي للمجتمع، ولم يكن من المتيسر إكراههم على استقبال قيم وتقاليد مغايرة، فضلاً عن أن بعض النظم العسكرية الجديدة لم تعتمد إلى ذلك، إلا من خلال أدوات جزئية، فلم يتمخض عنها إلا نتائج جزئية في أحسن الحالات، لا تقدر على مواجهة التأثير الساحق للموراث السابقة. وهو ما ترتب عليه أن أصبحت بعض القيادات العسكرية بما يمكن

(٨٦) المصدر نفسه، ص ١٤٤ - ١٤٥.

تسميته فقدان الاتجاه القومي واستلهاهم قيم ومعايير أجنبية في السلوك الخاص والعام على السواء. وهو ما يتضح في صورة ميل واضح نحو مفاهيم الدول الغربية والنظام الليبرالي، وتصور أن عدم الانحياز أو التوجه الاشتراكي هو نوع من الاتجاه نحو الشيوعية. لقد مثل حسني الزعيم إشارة مبكرة لمثل هذه القيادات، ولكن التطورات اللاحقة حملت معها نماذج أكثر تكاملاً في التعبير عن هذه الظاهرة وعن خطورتها البالغة، ونكفي هنا الإشارة بصفة خاصة إلى كل من عبد الكريم قاسم وأنور السادات.

أما بالنسبة إلى بناء السيطرة التنظيمية، فيمكن القول أنه نتيجة لقصور عمليات التطهير والتنشئة فقد ظل الجيش في بعض الحالات محكوماً بقيادة محافظة، وأحياناً معادية للتغيير الثوري. ولم يستطع الحزب أو التنظيم السيامي أن يحتوي الجيش سياسياً ويربط حركته ومسيره بحركة ومسير الثورة، ومن هنا حدث نوع من الانفصال السيامي والاجتماعي بينها في بعض الحالات؛ خصوصاً وأن تدعيم مبدأ تبعية القوات المسلحة والشرطة للحزب الواحد، الذي جرى اعتياده رسمياً في أغلب الاقطار العربية محل الدراسة، يقتضي أن تنظم العلاقة بينهما في ميدان التنظيم والفكر بواسطة الاشراف السيامي والتوجيه الفكري، وربما تعيين الضباط السياسيين على مختلف المستويات، وأن يمتلك الحزب سلطة النظر في تعيين القيادات العسكرية وفي ترسيخها في حالات الانحراف عن الخط السيامي الحزبي. ولم يكن في غالبية تلك الاقطار شيء من ذلك، فالعلاقات المدنية - العسكرية أصبحت في حقيقتها علاقات رئاسية - عسكرية وفضلاً عن ذلك فإن رغبة بعض هذه النظم في أن يكون الجيش بعيداً عن السياسة لم ترتبط بالتزامها بأن تكون السياسة بدورها بعيدة عن الجيش. وليس هناك تعليق اضافي على فعالية السيطرة التنظيمية لأن تواتر حالات التدخل العسكري قدم افضل تعليق. بل لقد اضاف التدخل العسكري، في بعض الحالات، مفارقة اخرى إلى خاتمة المفارقات التي كانت تلخر بها بعض النظم العسكرية، من نحو نظام حسني الزعيم، ونظام عبد الكريم قاسم، ونظام ابراهيم عبيد، ونظام جعفر النميري وغيرها. فعلى الأقل سعى هؤلاء «الرؤساء»، ربما خلافاً لأي «رئيس» عربي آخر جرى عزله عن طريق الجيش، إلى ضمان الولاء العسكري عبر شبكة واسعة ومعقدة من السياسات. ومع ذلك فقد تزايدت احتمالات التدخل العسكري نظراً إلى تلك السياسات بعينها، وخصوصاً عندما عمدت بعض النظم إلى إنشاء قوة جديدة موازية أو موازنة لقوة الجيش. ومعنى ذلك ان الجهود المضنية التي بذلت لتشديد الرقابة السيامية على القوات المسلحة، لتجعل منها أدوات موثوق بها، قد أدت في بعض الحالات إلى النتيجة العكسية لذلك الهدف تماماً، أي إلى التدخل العسكري ضد السلطة القائمة.

وخلاصة ما تقدم ان العلاقات المدنية - العسكرية ما تزال تمثل ميداناً للنقاش والتجريب في الوطن العربي، حيث المشكلات والظروف الداخلية والخارجية تختلف اختلافاً واسعاً عما قد يتبادر إلى الذهن بخصوص الصورة الكلاسيكية لهذه العلاقة سواء بالنسبة للدول الغربية أو الاشتراكية. ويرجع هذا النقاش والتجريب في الوطن العربي إلى ما تتميز به أقطاره من اختلافات في فلسفة النظم السياسية العربية وفي بنائها الطبقي والاجتماعي وفي الظروف التي تؤثر في تكوين مجموعة المؤسسات القومية في هذه النظم بوجه عام، فضلاً عن ضرورة تقدير وزن ودور وتطلعات فئات

النخبة المدنية والعسكرية وما اذا كانت وصلت الى الحد الكيفي والكمي الذي يسد متطلبات بناء اجهزة مؤسسات الدولة الحديثة، وما هي حقيقة العلاقات المتبادلة؟ وهل نشأت في فترة الكفاح من أجل الاستقلال أم انها قامت على أساس وظيفي بعد تحقيقه؟ يضاف الى ذلك أن التركيب الاجتماعي بفئاته وطبقاته يعكس نفسه أيضاً انعكاساً مباشراً على تركيب المؤسسة العسكرية ذاتها. ونظراً الى طبيعة الميراث الثقافي وانتشار التعليم وتقدم بعض القطاعات الاجتماعية على البعض الآخر في الوعدة السياسية، نجد أن تكوين المؤسسة العسكرية يحمل في طياته مشكلات ومطامع واتجاهات وأوضاع متعددة قد لا تكون بالضرورة على وفاق مع الترام الحظ السياسي الرسمي داخلياً وخارجياً.

ومن هنا يمكن القول ان التحليل العلمي للعلاقات المدنية - العسكرية ينبغي ان يجري على مستويين اساسيين، بحيث يمكن - بتحديد نقطة التقاطع بينهما - استخلاص مجموعة من الاستنتاجات التي تشكل مجموعها تقوياً عاماً لتلك العلاقات في الدولة المعنية: أولهما - يبحث في طبيعة الصورة القانونية التي تحدد علاقة المؤسسة العسكرية لدولة ما بالسلطة فيها. وثانيهما - يبحث في طبيعة الصورة الفعلية التي تحدد موقع المؤسسة العسكرية ضمن الاطار الشامل لتوازن القوى السياسية في المجتمع المعين. . ويمكن القول، باستقراء الواقع العربي، ان المؤسسة العسكرية بحكم الصيغتين القانونية والفعلية، اللتين تحكماها تتمتع من زاوية علاقاتها بالجهات السياسي بوضع لا يمكن معه القول انه يملك ضبطاً كاملاً أو رقابة حقيقية عليها أو حتى إنه يشكل ضمانة ضد تصاعد وتمويزها وتقلها السياسي المستقل. بل إن غياب الرقابة الحقيقية كان، اصلاً سبباً رئيسياً من أسباب نمو وتعظيم قوة الجيش ودوره السياسي. اما الحديث عن امكانية حدوث تدخل عسكري أو عدمه أو الحديث عن وحمية هيمنة السلطة السياسية على الأداة العسكرية فهو حديث لا يمكن القطع فيه الا بأسلوب تصفي لا مبرر له. إن الجيش، أي جيش، لكي يقوم بتدخل عسكري يجب ان تكون له حوافزه الذاتية أو الموضوعية أو الاثنين معاً، ولذلك فلكي يكون في الامكان الانتهاء بشكل قطعي أو شبه قطعي على مستقبل أو سلوك جيش معين من زاوية قيامه بالتدخل من عدمه لا بد من القيام بتتقيب واسع ومعقد يساعد على الاقتراب من وضع اليد على جملة من الادوات القياسية - اذا صح التعبير - التي تقرر بمحصلتها - عادة - قيام الجيش بالتدخل أو عدم استعداده أو عدم رغبته للقيام بالاستيلاء على السلطة.

القِسْمُ الثَّالِثُ
العَسَكرِيُّونَ وَمُشكِلاتُ الدَّولَةِ القَطَرِيَّةِ

في تحديده لأبرز العوامل التي تشارك في صياغة النظام العسكري، أدرج هورويتز، مجموعة العوامل الآتية: بنية المجتمع، طبيعة النظام السياسي السابق الذي تم إسقاطه، الغياب السابق أو الوجود السابق لحكم عسكري، معدل التغيير الاجتماعي والاقتصادي، مدى التزام وتعهد النظام العسكري بقضايا ذلك التغيير، وخصائص المؤسسة العسكرية قبل وبعد الاستيلاء على السلطة. ويضيف هورويتز أن كل جمهورية من جمهوريات «الشرق الأوسط» تعكس المركب الخاص بها من العوامل التي ساهمت في صياغة سياسات النظام العسكري القائم فيها، وأن هذه المساهمات الخاصة ينبغي وضعها في الاعتبار عند صياغة النمط العام^(١).

إن هذا التقرير العام الذي أشار إليه هورويتز يعكس حقيقة مهمة، وتتلخص هذه الحقيقة في أنه إذا كانت «الأوضاع الداخلية» هي التي لها الأولوية في التحريض على التدخل العسكري، فإن هذه الأوضاع نفسها هي التي لها الأولوية في تقرير توجهات النظام الجديد وتحديد سياساته. فالنخبة العسكرية التي تنجح في الاستيلاء على السلطة، تجد نفسها منذ اللحظة الأولى مطالبة بتحمل مسؤوليات جديدة، وأداء واجبات متعددة، والقيام بأدوار متغيرة. وفي هذه اللحظة قد لا تكون هناك أهمية مباشرة للاميراث التاريخي للجيش، أو لتكوينها الاجتماعي، أو حتى للعوامل التي حرضت على التدخل العسكري. ويرد ذلك إلى أن هناك مجموعة ملحة من القضايا التي لا بد من مواجهتها، بالإضافة إلى قضية «تأمين» النظام الجديد وضرواتها، هناك قضايا الغذاء، الصحة، التعليم، الإعلام، الحكم، الإدارة، العلاقات الدولية... الخ. ولا شك أن أهمية هذه القضايا وضروها تفرض أولاً مواجهتها، قد تفرض على النخبة العسكرية أن تتبنى مجموعة من المواقف والسياسات قد تختلف عما كان عليه حالها عندما كانت في «المعارضة السياسية»، أي قبل الاستيلاء على السلطة.

ومعنى ما تقدم أن «الأولوية الأولى» تكون للقضايا الداخلية أساساً، مهما كانت اعتبارات

السياسة الخارجية ومتطلباتها - من ناحية، وأن طبيعة هذه «القضايا الداخلية» هي التي تملي نفسها الى حد كبير بغض النظر عن أي «تصورات» مسبقة لدى النخبة العسكرية - من ناحية أخرى، وفي هذا السياق ربما يكون من المفيد أن نستعيد قول جمال عبدالناصر:

«ولكنني أعترف أن الصورة الكاملة لم تتضح في خيالي إلا بعد فترة طويلة من التجربة عقب ٢٣ يوليو. وكانت تفاصيل هذه التجربة، هي بعينها تفاصيل الصورة». الى آخر هذه الفقرة السابقة الإشارة إليها، حتى يقول: «وبدت الصورة يومها ضيقة تنذر بالخطر. وساعتها أحسست، وقلبي يملؤه الحزن وتقطر منه المرارة، أن مهمة الطلبة لم تنته في هذه الساعة، بل إنها من هذه الساعة بدأت. . ولم تكن على استعداد. وذهبت نلتمس الرأي من ذوي الرأي، والخبرة من أصحابها. ومن سوء حظنا لم نعثر على شيء كثير»^(١).

وإذا كان من الطبيعي والمنطقي أن يكون للقضايا والأوضاع الداخلية مثل هذا التأثير الحاسم، فإن هذه الحقيقة تتضح بصفة خاصة في حالة «الوحدة العربية»، وتكتسب أهمية معينة. ويرجع ذلك ببساطة الى أن الالتزام بمبدأ القومية العربية والسعي من أجل تجسيده في شكل دولة عربية واحدة، قد لا يعني فقط مجرد مفاضلة بين اختيارات وبدائل متكافئة، وإنما يمتد أساساً الى تقرير أولوية شأن خارجي على الشؤون الداخلية وتغليب القومي على القطري أو الداخلي. وليس المطروح هنا، بطبيعة الحال، مبدأ التضحية بالقطري في سبيل القومي، أو بالقطري في سبيل الوطن، ولكن ادراك أن المصلحة القطرية تجدها كمالها واكتمالها في إطار المصلحة القومية، وخصوصاً من ناحيتي الأمن والتنمية.

ولكن لا بد من التسليم بأنه مهما كانت توجهات النخبة العسكرية الجديدة تجاه قضية الوحدة العربية، أو تجاه قضايا السياسة الخارجية عموماً، فإن قضايا الواقع الداخلي تفرض نفسها في البداية. ومن هنا فإن تحليل سلوك النخبة العسكرية كهيئة حاكمة بالنسبة الى قضية الوحدة العربية، لا بد وأن يبدأ بتحليل سلوكها تجاه مشكلات الدولة القطرية. وليس المطلوب هنا تحليل سلوك النخبة العسكرية الحاكمة تجاه القضايا الداخلية في كل قطر عربي بوجه عام، وإنما يمكن للتحليل أن ينصب على بعدين أساسيين: أولهما - المذهب الذي تلزمه النخبة العسكرية الحاكمة تجاه مشكلات «الدولة - القطرية» وهل يتسم هذا المنهج بسيادة المنطق القطري والتسليم بحال التجزئة، أم يلتزم، على العكس من ذلك، بسيادة المنطق القومي والتصدي للمشكلات التي فرضتها التجزئة والانطلاق من رفض هذه الحالة وعدم التسليم بها؟ وثانيهما - السياسات التي تعتمد النخبة العسكرية الحاكمة الى تقريرها وتسمى الى تنفيذها في أقطارها تجاه عقبات الوحدة داخل كل قطر، وخصوصاً قضايا التبعية والهوية والشرعية، فضلاً عن مطلب الاستقرار الداخلي باعتباره مطلباً ضرورياً لأي حركة خارجية بشكل عام، سواء تمثلت في مد جسور التعاون بشق أشكاله، أو في خوض غمار الصراع بمختلف درجاته. ومن مجمل هذين البعدين، يمكن تقويم السلوك الخارجي عموماً، والتوجه

(٢) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٥٣)، ج ١.

الوحدوي خصوصاً، لدى مجموعات النخبة العسكرية التي تولت السلطة في أكثر من قطر عربي، وهل ينضج لمنطق «الدولة - القطرية» أولاً، والتي تلتزم فعلاً بأنها «جزء لا يتجزأ من الأمة العربية»، كما تنص دساتيرها وإعلاناتها الدستورية فضلاً عن وثائقها السياسية، أم لمنطق «الدولة - القومية» أولاً، والتي تنذهب، إن فعلاً أو قولاً وفعلاً، إلى أن هويتها وتكوينها التاريخي يشكّلان «قومية» مستقلة عن مسألة «القومية العربية»، وبالتالي فإن معاييرها في علاقاتها مع غيرها من «الاقطار» العربية لا تختلف عن معاييرها في علاقاتها مع غيرها من دول العالم؟ فالمجموعة الأولى تغلب المنطق القومي في سلوكها داخل أقطارها وتصور أنها بذلك تستجيب لما هو في صلب طبيعة الأمة العربية ومصالحتها في الأجل الطويل، أما المجموعة الثانية فتتحكم في سلوكها هويات محلية أو إقليمية قد تكون أكثر ضيقاً أو أكثر اتساعاً من الهوية القومية العربية، وتستجيب بذلك لحلف المصالح الأجنبي والمحلي المعادي لحرية الأمة العربية وتقدمها ومستقبلها الوحدوي.

ومن هنا تبدو الحاجة ماسة إلى تخصيص جزء مستقل في هذه الدراسة لمعالجة الدور العسكري تجاه مشكلات الدولة القطرية، قبل الانتقال إلى معالجة حالة «العسكريون الوحدويون في الحكم»، أي لمعالجة التجربة الأولى والأساسية لتولي مجموعة من العسكريين العرب مقاليد الحكم في دولة الوحدة، وهي تجربة الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨ - ١٩٦١)، التي قامت على أكتاف مجموعات النخبة العسكرية الحاكمة في مصر وسوريا، وتولوا هم مسؤولية الحكم وإدارة عملية التوحيد في الدولة الجديدة، والتي سقطت أيضاً بانقلاب عسكري مباشر ضد الوحدة - دولة وهدفاً.

إذا كان تدبير التدخل العسكري هو عملية صعبة فإن مواجهة الجيش لمسؤوليات السلطة، وتولي التوجيه السياسي للمجتمع هي عملية أكثر صعوبة، ولذلك فإن وصول الضباط إلى الحكم يحمل معه استهجمات عدة عن أساليبهم وأهدافهم.

ويمكن القول مبدئياً أن سلوك الضباط في ممارسة السلطة يكاد أن يشابه، فهم يقبضون عليها بيد من حديد ولا يقبلون التنازل عنها بإرادتهم الحرة، وهم عادة في هذه الوظائف الجديدة التي لم تؤهلهم لها طبيعتهم ولا تاريخهم، وهم يميلون إلى التصرف بوحى من أفكارهم الخاصة.

وتستلزم عملية تقويم دور الجيوش التي استولت على السلطة في مواجهة مشكلات الدولة - القطرية، أن يوضع في الاعتبار ما تتصف به تلك الجيوش من خصائص، وما يقوم بينها وبين المجتمع الذي تعمل فيه من علاقات فضلاً عما يسود ذلك المجتمع من مشكلات. وبذلك يجري التقويم على ضوء ثلاثة محددات: أولاً - خصائص الجيوش العربية كأحد أبعاد الحركة السياسية بعد التدخل العسكري. وقد سبق إدراج خصائص عدة: فالجيوش تحتكر أدوات القوة الأساسية في الدولة، وهي تعكس إلى حد ما التركيب الاجتماعي لدولها وإن تكن المؤسسة الأكثر تعبيراً عن الوحدة القومية، وهي في الوقت نفثة أكثر مؤسسات المجتمع تقدماً وعصرية من النواحي العلمية والتكنولوجية، كما أنها من أكثر المؤسسات تماسكاً ونظاماً، فضلاً عن أنها لا تعبر عن طبقة اجتماعية واحدة وبالتالي لا يبدأ التدخل العسكري كقاعدة عامة بأيديولوجية متكاملة معلنة. وثانيها - طبيعة العلاقات المدنية - العسكرية السائدة في الدولة، ويمكن بهذا الخصوص استعادة ما يترتب على ظاهرة الانفصال المسيطرة على علاقة النخبة العسكرية بالنخبة المدنية من تأثير غير موافق على تكتيل النخبة

بكل خبراتها وقطاعاتها في الدول المتخلفة كمطلب ضروري للتنمية خصوصاً إزاء ما تعانيه من ندرة الكفاءات أو هجرتها. كما يجب تقويم العلاقة بين الجيش والشعب - من ناحية، والجيش والسلطة - من ناحية أخرى، إذ يحد ذلك التقويم مسار التدخل بعد نجاحه، على أن يضاف إلى ذلك دور المصالح العسكرية في إطار المصالح الاقتصادية لمختلف القوى السياسية والاجتماعية في الدولة في تحريك التدخل، وذلك كله على ضوء الإشارة السابقة إلى فشل محاولات وضع إطار تنظيمي مستقر للعلاقات المدنية - العسكرية في غالبية الاقطار العربية. وثالثها - أساسيد التدخل العسكري التي يمكن إجمالها أساساً في ثلاث مجموعات: فقدان الشرعية، وقصور الفعالية، وعدم الاستقرار.

فالقائدات العسكرية تطرح نفسها بديلاً للقائدات السياسية المدنية التي عجزت عن مواجهة المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما عجزت عن مواجهة المخاطر الخارجية التي يفرضها الوجود الاسرائيلي. وإضافة إلى ذلك فقد لجأت إلى التصارع فيما بينها، وإلى الاستغراق في الفساد والانحراف، بما يترتب على ذلك كله من شيوع حالات العنف السياسي وفقدان الاستقرار، بل إنها تعدت، فضلاً عن ذلك، على «الحرية العسكرية» في بعض الحالات، ففقدت - في العرف العسكري - أسس شرعيتها، وبالتالي مبررات بقائها. وعلى ضوء موارد مرحلة الخمسينات والستينات، وبخصوصاً تحت تأثير الثورة الناصرية في مصر ودور حزب البعث العربي الاشتراكي في كل من سوريا والعراق، أخذت قضية «الوحدة العربية» تحتل مكانها ضمن أسباب التدخل العسكري واهدافه. وهكذا فقد تحول «الضباط الاحرار»، كما سبقت الإشارة، إلى «الضباط الوطنيين الاحرار». وبينما اجتهد جمال عبدالناصر، لمدة عشر سنوات، حتى استخلص معالم متكاملة لايدولوجية نظامه الثوري الجديد. لخصها في شعارات «الحرية والاشتراكية والوحدة»، فإن معمر القذافي قد أعلن هذه الشعارات نفسها منذ اليوم الاول لثورة الجيش الليبي، أهدافاً ثورية للنظام الجديد الذي سيسعى إلى تشييده. وبالحلقة أن هذه هي ابعاد مشكلات فقدان الشرعية، وقصور الفعالية، وعدم الاستقرار. وتلزم هنا إشارة سريعة إلى هذه المشكلات وإلى طبيعة التفاعل بينها.

فمن المهم بداية ان ندرك أن الشرعية - التي تلخص في سيادة قبول عام في عيظ المحكومين بأهلية الحاكم وأحقته في أن يمارس السلطة، حتى وإن لم يرضوا دائماً عن سياساته أو قراراته - ليست شيئاً حدياً، يخضع لثنائية الوجود المطلق من علمه. ولكن الأكثر دقة انها عملية تطورية متدرجة، بمعنى أنها يمكن ان توجد بدرجات متفاوتة، قابلة للنمو أو التضاؤل. فكثير من النخب الحاكمة قد تستولي على السلطة من دون سند من الشرعية، ولكنها بمرور الوقت تكتسب شرعيتها، أي قبول المحكومين (وليس مجرد إذعانهم) لأهليتها وأحقيتها لأن تحكم، والعكس صحيح. ومن هنا تحاول كل الأنظمة الحاكمة - بصرف النظر عن كيفية وصولها إلى السلطة - ان تكرر شرعيتها إن بدأت يمثل هذه الشرعية، أو أن تبني شرعيتها إن كانت قد بدأت من دونها.

ويمكن القول ان من أهم وسائل تكريس أو بناء الشرعية هي الفعالية في ادارة شؤون المجتمع، وفي تحقيق اهدافه، وفي تجسيم قيمه ومثله العليا. ومن هنا يلاحظ أن الفعالية، في حد ذاتها، توفر قدراً من الإستقرار السياسي والاجتماعي، كما أن الشرعية، في حد ذاتها، توفر بدورها،

حداً أدنى من الاستقرار السياسي والاجتماعي. وكل منها تؤثر على الأخرى، فإن مستويات الاستقرار المتحققة تعكس نفسها على درجات الشرعية وإمكانات الفعالية^(٣).

وفضلاً عن ذلك تؤكد الخبرة التاريخية المقارنة أن مفهوم المحكومين لكل من «الشرعية» و«الفعالية»، وبالتالي «الاستقرار»، هو في حد ذاته متغير. بمعنى أن المحكومين قد يقتنعون بمصدر معين للشرعية في مرحلة تاريخية معينة، ولكنهم في مرحلة تالية قد لا يقتنعون بهذا المصدر لأسباب عدة. إن تغير المصدر المقبول للشرعية في نظر المحكومين يرتبط بعوامل كثيرة اجتماعية - اقتصادية، وقيمية، وفلسفية. والشئ نفسه يصدق بالنسبة لمفهوم «الفعالية»، فما يتوقعه المحكومون من السلطة قد يضيق إلى حدود دنيا (مثل حفظ النظام والدفاع عن الحدود ضد الاخطار الخارجية)، وقد يتسع إلى حدود قصوى (تشمل توفير الحاجات الأساسية وتنمية الاقتصاد وتحقيق الطموحات القومية والحضارية)^(٤).

إن ما يتوقعه الناس، أو ما قد يوحى إليهم بتوقعه، أدى إلى ظهور متغير جديد، خلال القرنين الآخرين، يتداخل مع كل من الشرعية والفعالية، وهو الأيديولوجية بالمعنى المباشر للكلمة. ومن ذلك، فقد خلص إيستون إلى اعتبار «الأيديولوجية» مصدراً مستقلاً للشرعية^(٥). فالنظام الحاكم قد يستمد شرعيته من أيديولوجية واحدة، يتوجه بها إلى قطاعات أو طبقات مهمة في المجتمع، بل إن مجموعات النخبة البديلة، أو قوى المعارضة خارج السلطة، في كثير من دول العالم الثالث قد تروج لأيديولوجية معينة تشكل في شرعية النظام القائم - من ناحية، وتعد بفعالية أكبر وأوسع - من ناحية أخرى. بل لقد ذهب هيدسون إلى أن الأيديولوجية تكاد تكون هي مصدر الشرعية الوحيد للعديد من أنظمة الحكم العربية التي تسمى «التقدمية»^(٦)، وهي النظم التي قامت أساساً على اكتاف العسكريين.

وعلى ذلك سيضمن هذا القسم ثلاثة فصول، يخصص أولها لاستعراض قضية الشرعية الوطنية على ضوء معايير التحرر والهوية، بينما يخصص ثانياً لتحليل قضية الفعالية التي يمكن أن يحققها النظام العسكري في معالجة مشكلات المجتمع، وبالتالي درجة الكفاءة التي يتميز بها في إدارة صراعاته وأزماته، أما ثالثها فيخصص لتناول قضية الاستقرار السياسي في ظل النظام العسكري، وما يرتبط بذلك من ضرورة العودة إلى احترام مبدأ سيادة السياسة، وإعلاء شأن المجتمع المدني في مواجهة الدولة وهو يتلخص عملياً في فكرة الانسحاب العسكري من الميدان السياسي.

وعلى الرغم من أن هذا القسم سيخصص أساساً لاستعراض دور النخبة العسكرية في مواجهة مشكلات الدولة - القطرية، إلا أن التحليل سينصب أساساً على البعدين السابق الإشارة

(٣) سعد الدين إبراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية»، ورقة قدمت إلى: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٤٠٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٠٧ - ٤٠٩.

(٥) D. Easton, *A Systems Analysis of Political Life* (New York: Wiley, 1965), pp. 302-303.

(٦) Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (London, New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977), pp. 17-18.

اليهما: أولهما، المنهج الذي تلتزمه النخبة الحاكمة تجاه هذه المشكلات من زاويتي المنهج القطري أو المنهج القومي. وثانيهما، السياسات التي تعتمد النخبة العسكرية الى تقريرها وتسعى الى تنفيذها في أقطارها تجاه عقبات الوحدة داخل كل قطر. فضلاً عن الانعكاسات الطبيعية لذلك المنهج وتلك السياسات على مسيرة الوحدة العربية إجمالاً.

الفصل السابع

الشرعية الوطنية

خلص فيبر الى أن الشرعية يمكن أن تستمد من واحد أو أكثر من مصادر ثلاثة: أولها - التقاليد، وثانيها - الزعامة الملهمة (الكاريزما)، وثالثها - العقلانية القانونية. ومن المفهوم بالطبع أن هذا التصنيف لمصادر الشرعية هو تصنيف مثالي، وأنه في الواقع السياسي تختلط هذه المصادر الثلاثة للشرعية ببعضها البعض بدرجات وتنوعات مختلفة ومتباينة. ولكن يظل الوزن النسبي لمصدر واحد هو الأساس، وهو الأقوى في اضفاء الشرعية^(١).

ويمكن القول إن المعيار المرجعي في أنماط فيبر الثلاثة هو أسلوب إدارة المجتمع - الدولة، وهذا الأسلوب استخلص في النمط المثالي بشيء من التجربة، ولذلك فلا فرق إن كانت الدولة العقلانية - القانونية ملكية أو جمهورية، برلمانية أو غير برلمانية، فالالاتحاد السوفياتي وألمانيا النازية يندخلان في هذا النمط بقدر دخول انكلترا. كذلك يتضمن التجريد الاعتراف بأن أياً من هذه الأنماط يمكن أن يقوم في ظل إيديولوجيات مختلفة. فكل من التقليد، أو الكاريزما، أو العقلانية القانونية، تتولى تسويغها إيديولوجيات أو عقائد تختلف من أمة إلى أخرى، تهدف جميعاً إلى ربط الحاكمين والمحكومين بهذا النمط المثالي المعين. وعلى هذا، فإن الإيديولوجيا متضمنة في كل الأنماط، ولا تعتبر نمطاً رابعاً مستقلاً بالمعيار نفسه الذي تحددت به أنماط فيبر الثلاثة، وهو: أسلوب إدارة المجتمع - الدولة.

ومن المهم أن نلاحظ هنا أن فيبر عندما حدد أنماطه، إنما فعل ذلك في إطار فرضية قيام دولة - قومية مستقلة تسمى للهيمنة. وأنه كان يتناول أنماطاً مركبة، وإن ركز على معيار أسلوب إدارة المجتمع - الدولة. وعلى ذلك فإن الأمر يقتضي اقتراح أساس جديد لتنميط الأنظمة العربية المعاصرة، يكون أكثر ملاءمة لتحديد الفارق الجوهرى بين مضامينها، ولتحديد شرعيتها بالتالي. وإذا كانت عملية اقتراح ذلك النمط تنطلق من فرضية أننا دولة - أمة مجزأة وتخضع للسيطرة الخارجية بأنواعها كافة، فإنه يمكن أيضاً تقديم أنماط مركبة تتضمن أسلوب إدارة المجتمع - الدولة. ومن هذه

M. Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, translated by A. Henderson (١) and T. Parsons (New York: Oxford University Press, 1947), pp. 130-135.

الناحية يمكن القول ان النمط المتكامل المتجه الى «التحرر- الوحدة» يكتسب شرعية مؤكدة بينا النمط القابع في التبعة- التجزئة- أياً كانت الشعارات والايديولوجية المعلنة- يفقد شرعيته. إن أكثر الشعارات ثورية لا تكتسب الشرعية، بل قد تزيد من فجوة التصديق وتزيد من تآكل الشرعية، اذا كانت مجرد عملية مسرحية لا تعكس تحركاً (ثقافياً- سياسياً- عسكرياً- اجتماعياً) متكاملًا وجاداً. وثاني في هذا الاطار قضية الفعالية، فهي تحدث أثرها في التحليل بعد تحديد وجهة النمط (التحرر في مواجهة التبعة، والوحدة في مواجهة التجزئة)، فاذا كان النمط تابعاً ويشير الى أن شرعية الحكم المعين تتآكل، فإن السرعة في هذا الاتجاه تتوقف الى حد كبير، على الفعالية في ادارة النظام (بالقمع وغيره). واذا كان النمط مستقلاً ويسعى الى التحرر والوحدة، ويشير الى أن الشرعية تتنامى، فان الفعالية تحدد أيضاً في هذه الحالة سرعة التقدم وانتظامه الى حد كبير. وقد ينهزم نظام، رغم شرعيته المؤكدة، إذا ادار صراعاته بفعالية منخفضة، وقد يطول عمر نظام عدداً من السنوات، بينا هو فاقد لكل مقومات الشرعية، إذا كانت قيادته تمتلك فعالية عالية. وفي إطار هذا الاقتراح، فإن نمط القيادة الملهمة (الكاريزما) يمكن اعتباره بمثابة نمط فرعي بالنسبة الى نمط «التحرر-الوحدة»، أو حالة خاصة منه، إذ لا يسهل تصور ظهور شخصية كاريزمية حقيقية في إطار ترسيخ التبعة أو معاداة الهوية الطبيعية لشعوب الأمة الواحدة^(٢).

ومن الملاحظ أنه حين حصلت الاقطار العربية على استقلالها السياسي الرسمي، وإن لم يكن الفعلي في كثير من الاحيان، فإن مجموعات النخبة التي تسلمت السلطة لم تكن قد حزمت أمرها حول مصدر الشرعية الاساسي الذي تستند اليه. فبعضها أبقي على مصدر الشرعية التقليدية أو حاول أن يبعثه من جديد، وبعضها حاول أن يبنى مصدراً جديداً للشرعية هو العقلانية القانونية (الشرعية الدستورية)، والتي تتمثل في الشكل الليبرالي البرلماني الجمهوري. وبعضها حاول أن يوفق بين المصدرين - التقليدي والقانوني- في شكل ملكيات برلمانية دستورية. وقد جريت بعض هذه المجموعات في بعض الاقطار أكثر من مصدر من هذه المصادر في فترات زمنية متلاحقة بعد الاستقلال من دون أن تستقر على واحدة منها.

وهذا التنوع أو التخطي في مصادر الشرعية، لم يكن في الواقع اختياراً حراً لمجموعات النخبة الحاكمة أو للمحكومين، كما لم يكن تعبيراً أميناً عن الخريطة الاجتماعية في كل قطر عربي، أو تجسيداً صادقاً لنظام قيمي متسق أو لثقافة سياسية مدنية موحدة حتى داخل القطر الواحد. لذلك ظلت هذه المصادر جميعاً، على تنوعها، قاصرة عن ملء فراغ الشرعية وهو الفراغ الذي نشأ منذ اضمحلال المجتمع التقليدي ومعه شرعيته التقليدية في «دار الاسلام»، والتي كانت الخلافة العثمانية آخر رموزها.

(٢) تعود الفكرة الاساسية وراء هذا الاقتراح الى عادل حسين، وإن كان قد استخدم تعبير «الاستقلال- الوحدة»، بينا فضلنا استخدام تعبير «التحرر- الوحدة» مع التأكيد على أن جوهر المقصود واحد في الحالتين لأن المطلوب مواجهة حالة «التبعة». أنظر: تمقيب عادل حسين على دراسة: سعد الدين ابراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية»، ورقة قدمت الى: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٤٤٣- ٤٤٤.

وظلت الأنظمة الحاكمة منذ الاستقلال تقف بالتالي، على أرضية من الرمال المتحركة، ومن هنا شيوع عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي طوال العقود الاربعة الماضية في معظم الاقطار العربية^(٣)؛ اذ سنلاحظ أن النظم العسكرية بدورها لم تستطع الفكك من هذه «الدائرة المفرغة»، حيث استندت الى شرعية ثورية، عابها القيادة الكاريزمية، أو الايديولوجية الثورية ونظام الحزب الواحد أو الحزب القائد، أو مزيج منها معاً، ولكنها عجزت عن تحويل انجازاتها الثورية - في الحالات التي تحققت فيها مثل هذه الانجازات - الى نظام مستقر له تقاليده وقواعده ومؤسسته.

ولذلك فحينما نقول ان تنوع وتخط الأنظمة الحاكمة في مصادر شرعيتها المختارة أو المفروضة، لم يكن تجسيدا صادقا لنظام متسق من القيم والمعتقدات، أو لثقافة سياسية مدنية موحدة، فاننا نعني أن عدداً من المسائل الكبرى التي ترتبط ببناء الدولة القومية الحديثة لم يتم حلها، منذ انهيار الامبراطورية العثمانية، لا داخل كل قطر عربي، ولا على مستوى الوطن العربي الكبير. وفي مقدمة هذه المسائل: قضية الهوية، وقضية السلطة، وقضية المساواة، وهي المتطلبات الرئيسية الثلاثة التي اعتبرها روستو أساساً للدولة القومية الحديثة^(٤). والمقصود بحسم هذه القضايا هو تبلور اجماع شعبي واضح على المبادئ العامة أو الرؤية العامة لكل قضية، بحيث يدار الصراع الاجتماعي والسياسي الداخلي على أساس تلك المبادئ وفي نطاق هذه الرؤية العامة. والمهم هنا أن تحديد المسائل الكبرى التي ترتبط ببناء الدولة القومية الحديثة، والتي لم يتم حلها - وهي: الهوية، السلطة، المساواة - على ضوء نمط «التحرر - الوحدة»، وعلى ضوء سيادة «التبعية»، يقتضي اضافة قضية التحرر أيضاً.

ومعنى ما تقدم أن قضايا الشرعية، على ضوء ظروف الواقع العربي، تتحصل في التحرر، الهوية، السلطة، المساواة. ومنخصص هذا الفصل لاستعراض الدور العسكري تجاه القضايا الثلاث الاولى على أن تجرى معالجة قضية المساواة في إطار مطلب الفعالية. وقبل الانتقال الى هذا الاستعراض، تنبغي الإشارة بداية الى خصوصية مشكلة الشرعية في الإطار العربي. وهكذا يتكون هذا الفصل من جزأين نستعرض في أولهما خصوصية مشكلة الشرعية العربية، بنينا يخصص ثانيهما لاستعراض أبعاد مشكلة الشرعية العربية.

أولاً: خصوصية مشكلة الشرعية العربية

تنبغي الإشارة بداية الى أن عملية بناء الشرعية في إطار «نظم التبعية السياسية» التي اقامها العسكريون في أكثر من قطر عربي، من خلال الايديولوجية الثورية، التي تنوعت شعاراتها، قد صاحبها حملات دعائية ودعوة واعلام عالية الرنين. فلقد طرحت طوال الخمسينات والستينات بالذات شعارات وطنية وقومية ضخمة، واطلقت توقعات متصاعدة وأضيفت على بعض القوى والفئات الاجتماعية صفات وأدوار، وحددت لها مكانة مرموقة ومستقبل واعد، ورسمت «حدود

(٣) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٤١٢-٤١٣.

(٤) انظر: Dankwart Alexander Rustow, *A World of Nations: Problems of Political Modernization* (٤) (Washington, D.C.: Brookings Institute, 1967).

مقدمة لشرعية النظام الحاكم، وجرت عمليات التنشئة والدعاية والدعوة والاعلام والتعليم والثقافة، وحتى الديانة طبقاً لكل ذلك. ويلاحظ هنا أن هذه الحدود المقدمة «للديانة السياسية» الجديدة، قد صعبت في النهاية من مهمة هذه النظم، أو من النظم التي أعقبتها، في التخلص عن هذه «الشعارات الثورية»، والارتداد عنها، على المستوى الرسمي والعلمي على أقل تقدير. وفي ظل هذا المناخ بدأ يظهر مفهوم «كلمات للاستهلاك المحلي»، وتكاثرت «سياسة المزايدات» بين النظم العربية اجمالاً، العسكرية والمدنية على حد سواء. ويمكن هنا الإشارة، على سبيل المثال الى «مزايدة» بعض النظم العربية، العسكرية والمدنية، التقدمية والرجعية، على سياسة جمال عبدالناصر تجاه تسويات العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، والمرتبطة بصفة خاصة بحصول اسرائيل على بعض المزايا المقلدة لسيادة مصر على أراضيها وممراتها المائية وتأثير هذه «المزايدات» على مجموعة القرارات التي عمد الى اتخاذها في غyar التصاعد السريع الذي شهدته المواجهة العربية - الاسرائيلية على الطريق الى حرب حزيران / يونيو عام ١٩٦٧. كما تمكن الإشارة الى الحوار الشهير، داخل مجلس وزراء دولة الوحدة المصرية - السورية، بين أكرم الحوراني وجمال عبدالناصر. فقد ناقش المجلس قضية فلسطين بناء على طلب جمال عبدالناصر، الذي قال في بداية الاجتماع: «ان اسرائيل ستكون مستعدة لتحويل غير الاردن في ١٩٦٣، ومن الضروري أن نستعد ونضع الخطط وتدبر انفسنا منذ عام ١٩٥٩، ويجب أن نبث الناحية السياسية والناحية الفنية منذ ذلك الحين. . ان هذا هو أول عمل فني تبجبه أهبال سياسية ثم تفكر في النواحي العسكرية». ولكن أكرم الحوراني ترك الموضوع كله وقال: «اتنا يجب أن نقوم بعمليات شبه عسكرية». فكان رد جمال عبدالناصر: «ما هي العمليات شبه العسكرية؟ فلما أن نقوم بعمليات عسكرية، واما ان نقوم بعمليات سياسية. وإذا كنا سنقوم بعمليات عسكرية لابد أن نكون على استعداد للقيام بها، وإذا لم تكن على استعداد يجب أن نعمل حساباً حتى نكون على استعداد، وبحيث لا ندخل فيحدث لنا ما حدث في عام ١٩٤٨. . . فلماذا قمنا بهذه العمليات، فكيف أضمن أن بن غوريون سيقوم بعمليات شبه عسكرية، ولا يقوم بعمليات عسكرية. . فعلنما اتخذ قراراً يجب أن أكون على ثقة من أني سأستطيع فرض رأبي على قواتي، وأستطيع فرض قواتي على بن غوريون وصل الدين واه بن غوريون، والا أكون مقامراً بمصير بلدي وأدخل في نكبة ثانية تشابه نكبة سنة ١٩٤٨ وأرى أنهم وصلوا الى دمشق»^(٥).

وهكذا أخذت تظهر مدرسة كاملة في العمل السياسي العربي قوامها وجود لغتين للحديث حول كل قضية مهمة، ومنهجين للتفكير، وأسلوبين للمعالجة: واحد للعامة يتسم بالعمومية والغموض والعاطفية، وآخر للخاصة يختلف عن سابقه تماماً. وفي هذا الاطار تعود البعض أن يسرع بالتقويم قبل التحليل، وأن يوزع الاحكام الاخلاقية قبل أن يفهم جيداً أبعاد الموقف الذي يواجهه. كما ارتبط بذلك عدد من الأنماط العقلية والمثالب المنهجية الأخرى، منها أن الثورية هي اتخاذ أكثر المواقف تطرفاً، ومنها التفكير ذو البعد الواحد حيث تسيطر فيه فكرة وحيدة على العقل الانساني يفسر بها كل التطورات والتغيرات التي تجري في المجتمع من دون تقدير حقيقي لمدى تشابك وترابط هذه التطورات وتعقداتها، وهو ما يقود الى التفكير الواحدتي المسطح الذي يرجع كل شيء، وكل

(٥) انظر خطاب جمال عبدالناصر بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٢ في: جمال عبدالناصر، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د.ت.]]، ص ١٠١ - ١٠٢.

ظاهرة، وكل تطور الى سبب وحيد، ومنها القطعية والدوغمائية، ومنها المبالغة في تقليد الذات، وبخاصة ذات الحاكم، ومنطق المؤامرة، وضيق الأفق، والهروب من العالم الموضوعي الى عالم الخيال، وعدم الربط بين الآمال والواقع وبين الاهداف والقدرات، وهو ما يؤدي في غالب الاحوال الى مزيد من القصور والإحباط والهزائم.

وتتلخص المشكلة الحقيقية وراء شيوع مثل هذا المناخ، في أن ذلك السلوك الكلامي أصبح يرتب في البداية نوعاً من الشرعية، ويمضي الوقت بدأت الجماهير تستمع الى ما يقال وتدرك أنه لن ينفذ، بل وتحول ذلك الاتجاه الى سلوك سياسي رسمي داخل جامعة الدول العربية. وبالتالي تجسدت المشكلة هنا في أنه أصبح هناك تسليم وقبول بهذا المنهج، وبدلاً كما لو أنه سلوك شرعي. ومثل هذا السلوك قد لا يدعم الشرعية، ولكنه في الوقت نفسه قد لا ينتقص منها، لأن الجماهير لم تعد تحرك ساكناً أزاءه، وهذه بالطبع قضية أخرى.

ويوضح ما سبق أن أزمة الشرعية تعتبر محصلة لمجموعة معقدة من الظروف التاريخية والثقافية والاجتماعية، وأن هذه الأزمة قد تفاقت حدثها بفعل متغيرين إضافيين: أولهما - الامبريالية، وثانيهما - التحديث. وبالتالي فقد أصبح من العسير على غالبية النظم السياسية العربية أن تحقق إجماعاً عاماً حول قضايا الهوية، السلطة، التوجه الاجتماعي، التنسيق الاقليمي. ومن هنا، يلاحظ هيدسون أن العنصر الاساسي الأول لمشكلة الشرعية العربية، كما هو الحال في الدول المتخلفة عموماً، يتمثل في كيفية تحقيق المشاركة السياسية للمنظمة. أما العنصر الاساسي الثاني لمشكلة الشرعية، والذي يعتبر خاصية مميزة للنظم العربية من حيث أهميته، فيتمثل في تأثير الشؤون والقومية العربية الجامعة على شرعية النظم القائمة في كل قطر عربي مع اختلاف في الدرجات. وهو ما يعني أن مشكلة الشرعية في الوطن العربي تمتد الى خارج حدود السيادة القطرية^(٦).

ولنتظر على سبيل المثال، لتوضيح هذه الخصوصية المهمة، الى التضاعلات المتبادلة بين قضية فلسطين، والنظام الملكي الذي كان قائماً في مصر، والضباط الاحرار، وثورة ٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٥٢، لكي نتبين كيف أن حقيقة وحدة المنطقة تفرض نفسها على التطورات الداخلية في الأقطار العربية مهما تحصنت وراء متاريس التجزئة. وأن التضاعلات «القومية» التي تخترق جدران الحدود القطرية، تحركها قوى وعوامل موضوعية متصلة في التاريخ والجغرافيا، وفي الثقافة وفي الحضارة، وأن اختيارات الافراد والقيادات في هذا السياق إنما تتحدد في كيفية الاستجابة لهذه القوى والعوامل الموضوعية. مع التأكيد على أن الحالة المصرية يمكن تعميم تطوراتها ونتائجها على حالات أقطار عربية أخرى عديدة، مع بعض الاختلافات التي لا تمس جوهر هذه التطورات وتلك النتائج.

يلاحظ طارق البشري أنه مع نهاية الحرب العالمية الثانية، دخلت المسألة الفلسطينية في نسج الحياة السياسية للشعب المصري. وصار الجانب العربي للسياسات المصرية من مجالات الصراع

Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (London, New Haven, Conn.: (٦)
Yale University Press, 1977), p. ix.

السياسي بين القوى المختلفة. وأدخل كل من هذه القوى الشؤون العربية ضمن جوانب سياسته ونشاطه، كل حسب أهدافه وأسلوبه، فصارت جزءاً لصيقاً من مكونات السياسة المصرية. كان لهذا الاهتمام مدخل عدة، تضامن الشعوب ضد الاستعمار - ولكن التضامن يتميز هنا بخصوصية تتعلق بوحدة الأرض واللغة والتاريخ فضلاً عن الكفاح المشترك. وجامع الدين الاسلامي الذي يربط بين الغالبية في كل من هذه البلاد - ولكن الجامع هنا جامع مخصوص باعتبار ما يضاف اليه من اشتراك في اللغة والأرض وغيرهما. والمدخل الثالث هو الاقتناع بالقومية العربية. والمهم ان كل هذه المدخل كانت تلتقي على دلالة رئيسية، وهي أن «القومية المصرية» لم تعد صالحة في ذاتها وفي صيغتها المعزولة الضيقة، لم تعد صالحة كوعاء لحركة التحرير المصرية نفسها. وأن سبيل الحفاظ على مصر هو الانتهاء لكيان أعم، يكفل تحررها وتقدمها وتساهم في تحرره وتقدمه^(٧).

وبالإضافة الى ما تقدم، يلاحظ أنه ترتب على حرب ١٩٤٨، فيما ترتب، أن الخطر الصهيوني على مصر، الذي كان محتملاً في الثلاثينات، وأصبح وشيكاً في الأربعينات، قد صار خطراً دائماً. عبر الاسرائيليون حدود مصر في معارك تلك الحرب، ووطئت أقدامهم أرض سيناء. وبعد الهدنة انحصرت سيناء المصرية بين القوات البريطانية على ضفاف القناة في الغرب، وبين القوات الاسرائيلية في الشرق. وبسبب وجود «دولة» اسرائيل على حافة سيناء وعلى امتداد صحراء النقب، اقتحم السياسة المصرية عاملان جد خطيران^(٨).

أولهما: قضية فلسطين، فقد كانت الحركة الوطنية المصرية تتكون - من مطلع هذا القرن - من عنصرين أساسيين، الجلاء والسودان، فأضيفت اليهما قضية فلسطين. ففي مستهل اجتماعات المحادثات بين الجانبين المصري والبريطاني حول المسألة الوطنية، تحدث محمد صلاح الدين وزير الخارجية الى السفير البريطاني في ٨/٧/١٩٥٠ عن أمرين ذكر أن الشعب المصري يجمع عليهما، هما الجلاء الناجز ووحدة مصر والسودان، ثم اضاف: «ولكي استكمل الصورة أود أن أشير بصراحة الى مسألة ثالثة، وهي مسألة اقامة اسرائيل في جانب مصر، يجب أن أقول لك في إخلاص وصراحة، أن الشعور العام هو أن بريطانيا قد أقامت هذه الدولة على حدودنا لتكون شوكاً في جانبنا، وخطراً يتهددنا لكي لا نحلو مصر الى الاهتمام بتقوية نفسها واستغلال مواردها واحتلال مركزها الدولي اللائق بها»، وأن قيام اسرائيل «قد أصبح من المشاكل الكبرى التي تشغل بال مصر وبال الدول العربية»^(٩) وفي ٢٦/٨/١٩٥١ ألقى الوزير بياناً أمام البرلمان عن تطور المحادثات بين مصر وبريطانيا، تحدث فيه بعد مسألتي الجلاء والسودان، عن الاطماع التي لا ينفخها سياسة اليهود، وأضاف أن اتساع الهجرة مع ضيق رقعة أرض اسرائيل يظهر أنها «ولن نغد بدا في المستقبل القريب من أن نشد توسيع رقعتها على حساب جيراننا... فهل نلام والحال هذه إذا أحسنا خطراً جسيماً يتهددنا من جيرة هذه الدولة غير المرغوب فيها، فعملنا جهد إمكاننا على تلافي هذا الخطر مستخدمين أبسط الحقوق

(٧) طارق البشري، «مصر في إطار الحركة العربية»، في: سعد الدين ابراهيم [وآخرون]، مصر والعروبة وثورة يوليو (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٣٦ - ٣٧.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٨ - ٤٠.

(٩) عناصر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١ (القاهرة: وزارة الخارجية الملكية، ١٩٥١)، ص ٢٢.

وأوضحها وهو حق الدفاع الشرعي عن النفس. وانتهى إلى القول: «تلك يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين سبحة الانكليز مع مصر في أمور الاحتلال والسودان وفلسطين»^(١٠).

وثانيهما: يروى مشكلة تسليح الجيش المصري بوصفها مشكلة سياسية ذات أولوية وخطورة. كانت مسألة تسليح الجيش المصري تناقش في المفاوضات السابقة منذ عام ١٩٢٤، بوصفها من عناصر الجلاء عن مصر، بمعنى أن مصر عازمة على تقوية جيشها ليستطيع الدفاع عن قناة السويس لئلا تهددها دولة طامعة ومعادية لبريطانيا. أما في المحادثات التي دارت بين مصر وانكلترا من آذار/ مارس ١٩٥٠ إلى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١ فقد استقلت مسألة التسليح ولم تصبح مجرد عنصر من عناصر الجلاء، وصارت مطلباً يتعلق بتأمين سلامة مصر في مواجهة خصومها. ففي اجتماعات وزير الخارجية المصري مع السفير البريطاني احتل مطلب إمداد مصر بالسلح البند الثاني بعد مطلب الجلاء. وتضمن بيان الوزير أمام البرلمان في ٢٦/٨/١٩٥١ أن الانكليز «لا يكتفون بأن يمتنعوا عن توريد الأسلحة التي تعاقدا معهم عليها يدفعنا بالفعل أكثر إثابها، ولا بالضجة التي يثرونها بين الحين والآخر في مجلس العموم ومجلس اللوردات لتأكيد عزمهم حرمان مصر من كل سلاح بل يمتنعوننا إلى كل مصدر من مصادر الحصول على الأسلحة ليسدوا دوننا كل سبيل»^(١١). وكان وزير الحرية المصري قام بجولة في أوروبا بحثاً عن السلاح. ويلاحظ أن هذا هو الموقف نفسه الذي واجهته الكتلة القومية من الضباط العراقيين فيما بين ١٩٣٦ - ١٩٤١.

قامت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ ومصر في هذه المرحلة، مرحلة ارتباط المسألة الفلسطينية بالحركة الوطنية المصرية، وانضمامها كشعبة ثالثة إلى شعبي الجلاء والسودان، اللتين قامت عليهما تقليدياً الأهداف الوطنية لمصر في إطار «القومية المصرية». لم يكن لثورة ٢٣ تموز/ يوليو فضل تضمين المسألة الفلسطينية في أهداف حركة التحرير المصرية، ولا كان عليها مسؤولية هذا التضمين. إنما هو التطور التاريخي للأحداث الذي بلور الأمر على هذه الضورة في المرحلة السابقة على قيام هذه الثورة. كما قامت الثورة ومسألة البحث عن السلاح وتقوية الجيش المصري تحتل في السياسة الرسمية درجة من الأهمية القصوى لم تحتلها منذ عهد محمد علي. فلم يكن لهذه الثورة فضل إثارة المسألة بهذه الدرجة، ولا عليها مسؤولية ذلك. على أنه من المنطقي أن نسلم بأن قيام الثورة من داخل الجيش المصري الذي حارب في فلسطين، وقد وفر لدى قيادتها سبباً خاصاً يجعلها أكثر إدراكاً وأكثر إلحاحاً في التركيز على خطورة المسألة الفلسطينية وأهمية مسألة السلاح، حتى جاءت مسألة «بناء جيش وطني قوي» من بين الأهداف الستة التي اعلنتها الثورة.

ويمكن القول إن أسباب قيام الثورة على النظام الملكي الإقطاعي المتحالف مع الاستعمار كانت متوافرة، وهي تفسر طبعاً لماذا قامت الثورة. ولكن هذه الأسباب لا تكفي تفسيراً لأن يكون الجيش على وجه الخصوص هو من يتحرك قياماً بهذه الثورة. الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافية لتفسير قيام الثورة، ولكن السبب الفلسطيني - وقيام دولة إسرائيل - هو ما يفسر قيام الجيش

(١٠) نقلاً عن: البشري، «مصر في إطار الحركة العربية»، ص ٣٩.

(١١) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٤٠.

بها. ولهذا الأمر دلالة جد خطيرة، إذ الملاحظ في التاريخ المصري منذ قيام ثورة أحمد عرابي، أن المسألة الوطنية وقضية التحرير الوطني، كانت هي الأساس والمختبر للسياسات الداخلية ولأنظمة الحكم، والموقف منها هو مصدر قوة الأقوياء وضعف الضعفاء في الساحة المصرية. ومن ثم فإن قيام ثورة ٢٣ تموز/ يوليو بالصورة الحادثة، يكشف عن أن المسألة الفلسطينية صارت من أسس ومختبرات السياسات المصرية وأنظمة الحكم، وذلك بحسبانها قد صارت من مضامين حركة التحرر الوطني المصرية. وكما كانت الشرعية السياسية لنظام الحكم قبل حرب ١٩٤٨ تقاس بمدى قدرته على مواجهة الاحتلال البريطاني، صارت الشرعية السياسية لنظام الحكم بعد تلك الحرب، تقاس أيضاً بمدى كفايته في مواجهة الخطر الاسرائيلي. وكان من أسباب سقوط النظام السابق بمؤسساته وإحزابه كافة، لا لأنه عجز عن مناهضة الاحتلال البريطاني فحسب، فإن ثورة ٢٣ تموز/ يوليو لم تواجه هذا الاحتلال بأكثر كثيراً مما كان يواجهه النظام السابق عليها، ولا لأنه عجز عن حل الأزمة الاجتماعية فقط، فقد كان خليقاً بالنظام الحزبي والحركة الشعبية أن يحققا في هذا المجال ما لا يقل عما شرعت به ثورة ٢٣ تموز/ يوليو في البداية، ولكن كان من أسباب سقوطه أن هذا النظام، بكل تلك الظروف والأوضاع، عجز عن أن يواجه الخطر الاسرائيلي على الأمن الوطني لمصر. وحزب الوفد بتراث فضاله السلمي المشروع في مواجهة النفوذ والاحتلال البريطاني، لم يكن مؤهلاً للتصدي لكفاح يستدعي استخدام القوة العسكرية، ويستند إليها كضرورة قومية^(١). وهكذا فقد تحقق على عهد ثورة ٢٣ تموز/ يوليو الاعتراف الرسمي والشعبي بانتها مصر العربي وبأن المسألة الفلسطينية قد صارت مضمون الحركة الوطنية التحررية ضد الاستعمار. وبالتالي فإن تحرير مصر لم يعد متصوراً إلا في إطار حركة تحرر عربي شاملة، وإن الحفاظ على مصر لم يعد متصوراً إلا في انتابها إلى الجامعة القومية العربية. وأهم ما يلاحظ في هذا الشأن أن بدايات التحرك المصري الرسمي إلى فكرة الوحدة العربية، تعبيراً عن جانب آخر من جوانب التفاعل بين قضية فلسطين وحرب ١٩٤٨ وحركة الضباط الأحرار، جاءت من منطلق دفاعي وعسكري. ومن شواهد ذلك، فضلاً عن ميثاق الضمان، مؤتمر رؤساء أركان الجيوش العربية في آب/ أغسطس ١٩٥٣، والمجلس الأعلى للدفاع العربي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٣ وكانون الثاني/ يناير ١٩٥٤، وطرح فكرة توحيد الأسلحة والتعليم العسكري في الاقطار العربية وتوحيد الجيوش العربية، ثم اتفاقيات الدفاع المشترك بين مصر وسوريا، ومصر والسعودية في أعوام ١٩٥٤، ١٩٥٥ و ١٩٥٦، وما أثر في كل تلك المحادثات عن أخطار العدوان الصهيوني، والضغط العربي المشترك على العالم الغربي لتزويد الاقطار العربية بالسلاح، وإنشاء قيادة موحدة للجيوش العربية.

وفي ضوء هذه الخبرات وما تنطوي عليه من دلالات، انطلق همدسون، في تحليله لمشكلة الشرعية في النظم العربية، من القول بأنه على الرغم من أنه يمكن تحليل السياسة العربية وفق الاطار العام الذي اقترحه روستو (المهوية - السلطة - المساواة)، والذي يصلح للتطبيق على الشؤون السياسية في الدول التي شرعت في التحديث - إلا أن هناك ملامح عدة للموقف العربي تتطلب اهتماماً خاصاً من أجل الفهم الكامل لمشكلة الشرعية العربية. إن تحليل مشكلة الشرعية لأي دولة عربية معينة من

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤٠ - ٤٢.

دون إشارة إلى الظروف والقضايا المشتركة والبارزة في محيط العرب، أو التي يشير إليها معظم العرب باسم «الأمة العربية»، يمكن أن يؤدي إلى تحليل غير سليم للمشكلة، ومعنى ذلك أن السياسيين العرب وكذلك السلوك السياسي العربي، يمكن تقويمهما ليس فقط وفقاً للمعايير الداخلية. وأن من المستحيل إجراء تشخيص دقيق لشرعية أي نظام سياسي أو عهد أو قائد سياسي في بلد عربي من دون إشارة إلى المصادر الخارجية للشرعية.

ويضيف هدمون أن المصادر الخارجية للشرعية العربية يمكن تركيزها في طائفتين أساسيتين: أولاًهما - تتمثل في النفوذ الذي يمكن تعريفه عموماً بالأحالة إلى الأدوات التقليدية للسلطة مثل التهديد، الاكراه، الوعد، المكافأة، التي تعتمد النظم والحركات المجاورة إلى استخدامها. فمن المفهوم، على سبيل المثال، أن سوريا أو مصر أو العراق سوف تتدخل في شؤون الاقطار العربية المجاورة عن طريق تدعيم، أو تقليص، شرعية قائد سياسي معين أو نظام سياسي محدد. وثانيتهما - تتجسد في مجموعة من المعايير التقويمية للمواقف والتوجهات والسياسات، وبالتالي للشرعية، وتتلخص هذه المجموعة من المعايير في القضايا العربية المحورية ومعنى ذلك أن شرعية قائد معين في قطر عربي أو آخر تتحدد إلى حد بعيد بمدى التزامه بهذه القضايا العربية المحورية، وفي الوقت الحاضر تعتبر قضية فلسطين في أول قائمة هذه القضايا^(١٣).

ومن هنا يلاحظ أن التجزئة تفرض تعقيدات عدة على مشكلة إلغاء شرطين من الشروط الأساسية لبناء الشرعية في الوطن العربي، وهما الهوية والسلطة. وتفصيل ذلك أن الهوية القومية في الأمة العربية هي في أحسن الحالات متعددة الأبعاد، وفي أسوأها تختلط بمتناقضات يصعب التوفيق بينها. كذلك فإن السلطة الشرعية يصعب بناؤها في إطار أبنية دولة لا تتوافق حدودها مع حدود الأمة. ولقد زاد الأمر سوءاً أن المصالح الوطنية لنظام عربي ما، غالباً ما تتعارض مع نظام عربي آخر أو أكثر، مما يؤدي إلى أن العلاقات بين الاقطار العربية غالباً ما تتميز بالصراع بدرجات متفاوتة من الحدة، بدلاً من التعاون والتناسق الواضح في حالة «المصالح الوطنية». ولا شك أن أحد الملامح المحيرة للسياسات العربية، يتمثل في النمو التلقائي للسلوك التكاملي عبر الحدود، الذي يعكس غلبة المنطق القومي، ومن مؤشرات: انتشار المنظمات الوظيفية، والتدفقات التجارية والمالية، مشروعات التنمية، حركات السياحة، كثافة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية على مستويات رؤساء وملوك الاقطار أو رؤساء الحكومات، والوزراء فضلاً عن اللقاءات العديدة لمستويات الخبراء والتكنولوجيا والمحققين. وذلك كله جنباً إلى جنب مع استمرار التوترات عبر الحدود، التي تصاعدت أحياناً إلى النشاط الهدام، والتخريب، والعنف المسلح، مثل النزاع بين سوريا والأردن، وبين سوريا والعراق وبين مصر والسعودية، وبين اليمنين، وبين مصر وليبيا، وبين ليبيا والمغرب، وبين الجزائر والمغرب^(١٤).

Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy*, p. 4.

(١٣)

(١٤) حول كثافة التفاعلات في النظام الإقليمي العربي، انظر: جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٣٤ - ٥٤.

ثانياً: أبعاد مشكلة الشرعية العربية

سبقت الإشارة إلى أن قضايا الشرعية، على ضوء الواقع العربي الراهن المبني على التبعية والتجزئة والتخلف، تحصل في التحرر، الهوية، السلطة، المساواة. ونستعرض فيما يلي أدوار مجموعات النخبة العسكرية التي صعدت إلى السلطة في أكثر من قطر عربي، تحت شعار مواجهة مشكلات الشرعية. جنباً إلى جنب مع المشكلات الأخرى التي دفعت بأنها قد مسوغت التدخل العسكري. ومركز هنا على قضيتي التبعية - التحرر، والتجزئة - الهوية وال سلطة، حيث سنعرض لقضية المساواة في إطار تحليل مطلب الفعالية.

١ - التبعية - التحرر

سبقت الإشارة إلى أن بعض دراسات التغير السياسي لم يعط وزناً لدور الاستعمار والمصالح الأجنبية في شيوع الظاهرة العسكرية في الوطن العربي، وبالتالي لم يضع مكاناً لعملية تحرير الإرادة الوطنية في منهاج التنمية. ولا يستقيم ذلك مع ما يمارسه الاستعمار من تأثير على الحركة السياسية لمختلف القوى الاجتماعية والاقتصادية، سواء ما تمخض عن الاستعمار التقليدي بعد انحصاره من موارث سلبية تتحكم في تلك الحركة وتساهم مع غيرها في شيوع الانقلابات أو ما تكشف عنه التطورات المعاصرة من أشكال مستحدثة من الاستعمار - حيث وضع أن تسليم الدول الاستعمارية باستقلال الاقطار العربية إنما تم درءاً لمخاطر تطور الحركات الشعبية، ومن هنا نُصِّب قيادات مرتبطة بالمصالح الاستعمارية وقادرة على حمايتها بغير حاجة إلى الوجود الأجنبي. بل لقد أصبح التستر وراء الانقلابات العسكرية - في حال فشل القيادات المدنية في تلك المهمة - أحد مظاهر الاستعمار الجديد.

ويؤكد ما تقدم ضرورة أن تحتل قضية تحرير الإرادة الوطنية مكانها في أي منهاج للتنمية يسعى إلى مواجهة المشكلات الحقيقية التي يعاني منها الجسد الاجتماعي. ولا يخفى أن التخلص من التبعية للخارج لا يعني مجرد الاستقلال السياسي، بل أن المقصود أساساً حالات استيلاء السيطرة الأجنبية في ظلال الاستقلال السياسي لعديد من الدول المتخلفة. وبهذا المعنى يغدو الاستقلال السياسي شرطاً ضرورياً للتنمية ولكنه ليس بالشرط الكافي.

وإذا كان قانون قد حدد آثار التسلط الاستعماري في الاستغلال الاقتصادي والقمع السياسي، والتمييز العنصري، ومغتيم التراث الحضاري الوطني، فإن عملية التحرر الوطني تقتضي التخلص من هذه الآثار^(١). على أن يضاف إلى ذلك مواجهة الأشكال المستحدثة من الاستعمار، التي تعني في جوهرها استمرار سريان ظاهرة التبعية.

إن مسألة الشرعية في الاقطار العربية المعاصرة ينبغي أن تطرح في سياق التوسع الغربي

(١٥) انظر: فرانز فانون، مملو الأرض، ترجمة سامي الدروبي وجمال الدين الاتامي (بيروت: دار الطليعة،

١٩٦٦).

بأشكاله المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية، وما أدى اليه من زعزعة وتفتيت للأسس والمبادئ والقيم التي استندت إليها السلطة السياسية وغير السياسية حتى الآن. وبما هو تفتيت لهذه المجتمعات، يشكل التوسع الغربي الحديث، إذا، تحطيماً للإطارات الشرعية التي كانت تنظم سلطتها: بدءاً من الأطار الأوسع الذي هو الدولة - الامبراطورية (العثمانية)، حتى منظومة القيم التي تنظم علاقات الافراد فيما بينهم وبين سلوكهم، مروراً بالمنظومة القانونية والشرائع التي تنظم علاقات الدولة والمجتمع - من جهة ثانية. بهذا المعنى فإن تاريخ تطور السلطة في سياق التوسع الغربي ليس الا تاريخ فقدانها المتزايد لمصادر شرعيتها وتحولها أكثر فأكثر الى سلطة مستندة الى القوة المحضة. ان نشوء السلطة العربية الحديثة كان يعاني إذا، منذ البدء وفي أسسه ذاتها من غياب الشرعية. وإذا قدر لهذه السلطة أن تستمر في أشكائها الراحنة، فليس ذلك نتيجة لاعتقادها على شرعية تقليدية هنا ودستورية هناك، من قليل أو بعيد. بل لإدراكها أن بقاءها يتوقف على تنميتها السريعة لجهاز الغلبة الطبيعية: أي لقوة القهر المادية والروحية، العسكرية والثقافية. والانتقال من ملكية ضميعة الى «دولة حديثة» - وهو ما أخذ أحياناً شكل قيام أنظمة «تقدمية» - لم يكن يعني، ضمن ما يعني، شيئاً آخر سوى تحقيق شروط بناء هذه القوة. والأنظمة التي لم تنجح في الانتقال من حالة الشرعية المزعزعة كنسبتها القوى الصاعدة داخل النظام من عسكريين وغيرهم، لتحل محلها أنظمة قوية وقادرة على الصمود أمام التحديات^(١٦).

ويمكن القول، من تحليل السلوك السياسي والاجتماعي لحالات التدخل العسكري في الوطن العربي - ابتداء من انقلاب حسني الزعيم في سوريا عام ١٩٤٩ - إن دورها في هذه العملية التاريخية المعقدة كان كبيراً. فلقد شهد الوطن العربي فترة من الازدهار السياسي في الخمسينات والستينات بصفة خاصة، حيث حصلت غالبية أقطاره على استقلالها السياسي، ونجحت مجموعات من العسكريين في الاستيلاء على السلطة، وأقامت نظاماً وطنياً، وتبنت مجموعة منها مطالب التغيير الاجتماعي، ووصلت الى الحكم قيادات وثقت بها الجماهير، أعلن بعضها صراحة أنه يعبر مرحلة تحول الى النظام الاشتراكي، وبدأ في توثيق علاقاته مع الدول الاشتراكية. وقد تمثل رد الفعل الاستعماري في مواجهة تلك المحاولات التي هدفت الى التحرر الوطني والاستقلال الاقتصادي، في الاستعانة بمختلف أدوات الصراع بدءاً بالدور الاسرائيلي الى عمليات الحصار الاقتصادي واحتكار السلاح والنشاط الهدام، فضلاً عن الاستعانة بالجيش ذاتها، في بعض الحالات، كإدانة لضرب هذه النظم، وهو ما يعتبر مؤشراً مهماً في الحكم على اتجاه قيادات الانقلاب وسلوكه بعد نجاحه. ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما تعرضت له ثورة ٢٣ تموز/ يوليو في مصر إجمالاً في ظل قيادة جمال عبدالناصر، والانقلاب العسكري ضد الوحدة المصرية السورية، ومحاولات تصفية الثورة اليمنية فور نجاحها والصدام العسكري الكبير الذي امتد على الأرض اليمنية بين قوات الثورة تساندها القوات المسلحة المصرية، والقوات التي حشدتها البدر المخلوع تساندها السعودية والعسكر الغربي.

وتنبغي هنا الإشارة أيضاً الى أنه على الرغم من الحصيلة الايجابية للدعم السوفياتي للأنظمة

(١٦) انظر تعقيب برهان غليون على دراسة: ابراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية»، ص ٤٣٦ -

التقدمية العربية، إلا أن هناك بعض المواقف التي انتضح فيها حجم الاختلاف بين التوجهات السوفياتية والتوجهات القومية العربية، مما غلبها المصالح الوطنية فضلاً عن الاعتبارات الأيديولوجية. فعلى سبيل المثال أبدى الاتحاد السوفياتي تحفظاً واضحاً على قيام «الجمهورية العربية المتحدة»، كما عبر عن تأييده لقيام الانفصال عام ١٩٦١، مما سيأتي بيانه. وذلك لا يمنع من أن القيادات السوفياتية ذاتها قد استجابت لمطالب جمال عبدالناصر، وقبلت الاشتراك في «المناورات السياسية» التي اقترحها من أجل تقديم دعم فوري للثورة القومية في العراق عام ١٩٥٨، بعد أقل من خمسة أشهر من قيام الوحدة المصرية - السورية. وعندما تطورت الأوضاع الداخلية في العراق لصالح الاتجاه الشيوعي، كما تجسد ذلك عملياً، في التحالف الوثيق بين عبدالكريم قاسم، بعد تصفيته للعناصر القومية، والحزب الشيوعي العراقي، عمد الاتحاد السوفياتي الى دعم هذا التوجه العراقي الجديد المعادي لطبيعة «الأمة العربية» ولصلحتها ولستقبلها الوحدوي.

ومن الملاحظ أنه في مجموعة أخرى من الاقطار العربية، حيث لم يتعد الاستقلال السياسي تولى أبناء البلاد الادارة الشكلية للسلطة، بينما استمرت التبعية للخارج وظلت الأسس الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية على ما هي عليه - استهدفت الانقلابات التي شهدتها هذه المجموعة من الاقطار تشديد قبضة السلطة فيها بأنظمة عسكرية، ومن أمثلتها الانقلابات العسكرية الثلاثة الأولى في سوريا، وانقلاب ابراهيم عيود في السودان. وعلى سبيل المثال، كان دور القوى الاستعمارية الأمريكية والفرنسية والبريطانية واضحاً وراء الانقلابات السورية الأولى، حماية لمصالحها الاقتصادية التي هددها الصراع على السلطة بين المجموعات المدنية، فضلاً عن دور التنافس بين هذه القوى الاستعمارية الثلاث، ودور القوى العربية المرتبطة بها، في تحريك هذه الانقلابات. أما في السودان فإن من الصحيح القول بأنه لم تحدث عملية استيلاء على السلطة وانما تمثل الامر في عملية تسليم وتسلم للسلطة من العناصر المدنية الى القيادة العسكرية، وهذا ما اعترف به كاملاً رئيس الوزراء السوداني السابق عبدالله خليل الذي «سلم» السلطة الى الجنرال ابراهيم عيود. ومن هنا فقد خلص اللواء أحمد عبدالوهاب، الرجل الثاني في الانقلاب، الى «أن ما حدث كان انقلاباً لا ثورة لسبب واحد هو انه لم يكن هناك ما يدعو للثورة». ولكن من الجدير بالنظر ان يلاحظ أنه بعد ايام قلائل من الانقلاب، وبالتحديد يوم ٢٩/١١/١٩٥٨ أصدر مجلس وزراء النظام الجديد قراراً جاء فيه ان اللجنة التي كونها المجلس رأت بإجماع الآراء «أنه لا يوجد في اتفاقية المونة الأمريكية ما يحث من استقلال السودان، أو يهدد كرامته، وانما كانت لسوء الحظ هدفاً للمناورات الخزية في الماضي». ويعيب المجلس أيضاً على البرلمان المنحل تحديد مجالات نشاطها فيصدر قراره بعودتها من دون تحديد للمجالات التي تنشط فيها. وفضلاً عن ذلك كتمت حكومة الجنرالات وجه السودان العربي، فأخضت حقيقته. وعلى سبيل المثال عقد وزير الاعلام السوداني مؤتمر صحافياً في شباط / فبراير عام ١٩٥٩ قال فيه: «لا معنى لان نهاجم صحافتنا فرنسا.. فكما تقتل فرنسا الجزائريين، فإن الجزائريين يقتلون الفرنسيين. وعلى نفس الطريق، رفضت حكومة الجنرالات في السودان نزول الطائرات العربية في بورسودان لمساعدة الثورة اليمنية، بينما فتحت الباب للاستولاء البريطاني»^(١٧).

(١٧) الاقتباسات نقلت عن: احمد حروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ٥ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤ - ١٩٧٨)، ج ٣: عبدالناصر والعرب، ص ٣١٠، ٣١٢ و ٣١٦.

ويمكن القول ان موجة الانقلابات التي كانت تستمد مصادرها ووسائل بقائها في السلطة من القوى الاستعمارية أخذت في الانحسار الى حد ما. ويرتبط ذلك - من ناحية الجيوش بالتحديد - بالتغير الملحوظ في نوعية قيادة التدخل العسكري، حيث يمكن القول ان القيادة العليا للجيش - في أعقاب الاستقلال - كانت جزءاً من النخبة الحاكمة، وإن تنشئة غالبية كبار الضباط العرب تمت في ظل النظام الاستعماري الذي كانوا يدافعون عنه، فضلاً عن أنهم كانوا في الغالب أقل كفاءة وبالتالي أكثر حرصاً على النظام القائم، بل قد لا يجدون وسيلة لحمايتهم غير الانقلاب العسكري. وهذه الاتجاهات ترصدها جيداً القوى الاستعمارية والاجنبية عموماً وتستفيد منها، كما سبقت الإشارة. ومن هنا يعتبر انقلاب الجنرال أحمد الحناويش المبدئية لمعرفة اتجاه التدخل العسكري، لعدم وجود حوافز ثورية لديهم في التغيير، وبالتالي فهي لم تؤد - كقاعدة عامة - الى تغييرات جوهرية في النظام السياسي والاجتماعي للبلاد، بل أنها لم تؤد حتى الى زيادة حجم الجيش أو مستويات تسليحه كما تعبر عن ذلك حالة السودان. ويلاحظ أنه في بعض الحالات تمخضت مثل هذه الانقلابات عن «ثورة مضادة» كاملة، كما تعبر عن ذلك حالة الانقلاب العسكري ضد الوحدة المصرية السورية. أما التدخل العسكري بقيادة الضباط الشباب، فهو من حيث المبدأ يمثل رفضاً لأسلوب كبار الضباط في القيادة ولارتباطهم بالنظام ومحاولة ضمنية للتغيير الثوري. ولقد ارتبطت غالبية حالات التدخل التي قادها شباب الضباط بالفعل باتجاه وطني يسعى لتحرير الارادة الوطنية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، شهد عام ١٩٦٩ ثلاث حالات من التدخل العسكري في السودان والصومال وليبيا، يمكن القول ان محصلتها الأولية أضافت قدراً ملحوظاً من تحقيق التحرر الوطني لهذه الاقطار العربية الثلاث، وان كانت التطورات التالية حملت العديد من التوجهات المعادية لقضية التحرر في السودان خصوصاً. أما الصومال التي رفعت شعار الاشتراكية العلمية وعلقت صور لينين إلى جانب صورة رئيس الدولة محمد سياد بري، فقد انتهت بعد أقل من عشر سنوات من «النضال» على هذا الطريق، الى الارتقاء في معسكر التبعية للولايات المتحدة. ويبقى معمّر القذافي، وتبقى تجربته في ليبيا، نسيجه وحدهما.

وفي التحليل الأخير لمشكلة التبعية ومحاولات التحرر في الاطار العربي، يمكن القول إن جمال عبدالناصر ومجموعات «الضباط الاحرار» الذين نهجوا نهجه في عدد من الاقطار العربية، وهم الذين يتدرجون إجمالاً في اطار المدرسة الناصرية أكدوا بتجربتهم في تقديم نموذج عملي للتحرر الوطني على خطورة ظاهرة التبعية وعلى إمكانية الفكك من إسارها. ولكن قيادات عسكرية أخرى، من نوع أنور السادات وجعفر النميري ومحمد سياد بري وعبدالكريم قاسم ورفاق «القيادة الجماهيرية» في اليمن الديمقراطية، قدموا تجربة أخرى في خطورة ظاهرة التبعية عندما يجري إحكام حلقائها في ظل قيادة عسكرية، وهو ما سيوضح خصوصاً عند استعراض مطلب الفعالية. ولذلك سنركز هنا على الإشارة الى الشق الاول، أي خبرة المدرسة الناصرية^(١٨).

(١٨) اعتمد التحليل التالي اسماً على ما عرض له حسام محمد عيسى في دراسته «الناصرية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد»، في: جاك بيرك [وأخرون]، الناصرية والنظام العالمي الجديد (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١)، ص ١٠١ - ١٠٣.

والحقيقة ان الناصرية لم تكن مجرد اسلوب «غير رأسمالي للتنمية» ولكنها كانت أكبر من ذلك بكثير، فقد كانت الناصرية مشروعاً لنهضة قومية مستقلة في منطقة من أكثر مناطق العالم أهمية من الوجهتين الاقتصادية والجيوبوليتيكية (ملتقى قارات ثلاث، فيها ثلثا احتياطي العالم من النفط، ماض حضاري يؤهلها للنهضة.. الخ).

ومنذ اليوم الاول فهمت الناصرية جيداً أن بناء مثل هذا المشروع القومي يقتضي أولاً ارادة سياسية ذاتية مستقلة، وهو ما تجسد في سياسة عدم الانحياز، والعلاقة مع المعسكرين الشرقي والغربي.

ولقد كانت أحداث السويس في عام ١٩٥٦ فرصة هائلة لتتلقى الناصرية ولتلقن درسها الثاني، وهو أن بناء القاعدة الاقتصادية للنهضة يقتضي الاعتدال على النفس، وأن رأس المال الاجنبي لا يمكن ان يتولى هذه المهمة. ولذلك عندما رفض البنك الدولي، تحت ضغط القوى الاستعمارية، المساهمة في تمويل السد العالي، كان الرد هو تأميم قناة السويس، تمهيداً لاستخدام عوائدها في تمويل هذا المشروع الكبير.

ولكن أهم من هذا وأكبر كان درس السويس أن إحداث تغييرات في علاقات القوى على المستوى الدولي انما يبدأ باقتلاع جذور التبعية في الداخل، وأن الصراع هو أداة هذا التغيير، وليس التفاوض والتوافق والاتفاق.

ثم كان ما بعد حرب السويس من تأميم للرأسمال الاجنبي في مصر، ثم في مرحلة تالية تصفية الرأسمالية المصرية التابعة بتأميم معظم قطاعات الاقتصاد المصري الحديثة، ونقل ملكيتها الى الدولة، وسيطرة الدولة على التجارة الخارجية كوسيلة لتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية الشاملة (١٩٦٠ - ١٩٦٥)، والتي حققت فعلاً أعلى معدلات للنمو الصناعي عرفها الاقتصاد المصري الحديث، جاء كل هذا ليحمل في طياته درسين مهمين: أولهما - أن بناء قاعدة صناعية من أجل خلق اقتصاد قومي مستقل لا يمكن ان يتم في اطار الخضوع لمنطق السوق الرأسمالي العالمي وعلاقات المبادلة السائدة فيه بشكل كامل. وثانيهما - أن بناء قاعدة اقتصادية قومية مستقلة يقتضي بالضرورة تدخل الدولة. وتدخل الدولة كطرف اساسي في العلاقات الاقتصادية، ليس بدعة فلسفية، فقد لعبت الدولة في تاريخ الرأسمالية دوراً أساسياً في بناء القاعدة الاقتصادية المستقلة.

وإذا كان الأمر كذلك، فان تدخل الدولة في بلدان العالم الثالث يبدو أكثر ضرورة حيث نشأت البرجوازيات المحلية في اطار علاقات التبعية، وارتبطت تاريخياً برأس المال الاجنبي المسيطر، وبايت بالتالي عاجزة عن بناء تلك القاعدة الاقتصادية القومية المستقلة.

لذلك فقد كان من الضروري ضرب الناصرية وتصفيتها لتعود مصر وليعود العالم العربي الى تلك التبعية الجديدة تحت أعلام الحرية الاقتصادية والانفتاح، والتكنولوجيا الحديثة.

٢ - التجزئة - الهوية والسلطة

خلص ويلش الى أن شرعية السلطة تتضمن الاعتراف بوجود أهداف مشتركة وأهلية البعض

لتولي مقاليد الحكم، فضلاً عن استعداد غالبية الشعب لضغط مصالحهم الخاصة من أجل الأهداف القومية، وبهذا المعنى تشكل فكرة القومية رابطة وغاية في المجتمعات المتقدمة. كذلك خلص إلى أن الإدراك القومي كان يتدعم عن طريق الروابط التاريخية والدفاع ضد العدو الخارجي، ووحدته التقاليد واللغة والأقليم، ومن ثم بزغ الإدراك الجماعي وتطور على لسان أبناء هذه المجتمعات وفي ضميرهم: هذه دولتنا، ونحن شعبها، وهؤلاء هم قادتنا. وهكذا جرى الاعتراف بشرعية الحكومات وتأسست سلطتها ليس على الإكراه وقوة الجيش، وإنما على الاقتناع والطاعة^(١٩).

ويتضح بإعصال هذا المنطق على غالبية الاقطار العربية، أن الولاءات التقليدية لم تُحتو بالكامل بعد في إطار الولاء الوطني، أي الولاء القطري، بالنظر إلى المستوى المنخفض من التكامل السياسي الوطني. وعلى سبيل المثال، ففي دراسته المنشورة عام ١٩٧٧ رصد بيرلموتر ٤١ انقلاباً عسكرياً شهدته المنطقة العربية، جرى ٣٠ انقلاباً منها في سوريا (١٣) العراق (١٧). ونظراً إلى أن هذين البلدين يتميزان بمجتمعات «تعددية»، حيث تشيع الانقسامات الدينية والعشائرية والأثنية. الخ، فقد كان من الطبيعي أن يطرح التساؤل التالي: هل هناك علاقة خاصة بين التدخل العسكري والفشل في بناء التكامل السياسي في تلك المجتمعات؟^(٢٠)

وبالطبع فإن التساؤل الذي طرحه بيرلموتر، يفرض بالتداعي المنطقي للأحداث، سؤالاً أكثر شمولاً: هل هناك احتمالات لأن تحقق الحكومات العسكرية نجاحاً أكبر مما قدر للحكومات المدنية في تنمية القومية كدعامة أساسية للسلطة السياسية؟

لقد رد ويلش على هذا السؤال بالنفي لاعتبارات لها مغزاهما من واقع الخبرة الأفريقية وأهمها: أن عملية بناء الأمة تتطلب وقتاً ممتداً وظروفاً مواتية وخبرات سياسية خاصة - من ناحية، وأن التناقضات والفوارق القبلية والعنصرية في القارة تتميز بدرجة عالية من الحدة - من ناحية أخرى^(٢١). ويلاحظ بداية أن خبرة الاقطار العربية تنطوي على ما يؤيد هذا الاتجاه. ولعل أوضح الأمثلة على ذلك يتمثل في مجموعة الدلالات السياسية والاجتماعية التي يفصح عنها الصراع الدموي الأخير على السلطة في اليمن الديمقراطية في مطلع عام ١٩٨٦، والذي وضع البلاد على شفا الحرب الأهلية، حيث برزت القبائل اليمنية المسلحة خلف العناصر التي «تمثلها» في القيادة الجساعية، وحيث لجأت هذه العناصر بدورها إلى القبائل التي تنتمي إليها، وحيث جرى الاحتكام إلى السلاح وإلى القبائل، وتبحرت في الهواء كل نتائج «التجربة الثورية» التي امتدت طوال ثمانية عشر عاماً منذ الحصول على الاستقلال.

M. Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1964), pp. 80-81.

C. Welch, ed., *Soldier and State in Africa* (Evanston: Northwestern University Press, 1970), pp. 44.

A. Perlmutter, *The Military and Politics in Modern Times* (New Haven, Conn., London: Yale University Press, 1977), p. 158.

ومع ذلك ينبغي الإشارة الى أن طبيعة مشكلة الهوية في الوطن العربي تعتبر أكثر تعقيداً مما تعرفه المجتمعات الأخرى. ويرجع ذلك التعقيد ليس فقط الى ان هذه المشكلة تبرز على مستويين متباينين، وأحياناً متنافسين أو متناقضين ومتصارعين، أولهما - المستوى القطري أو «الوطني»، الذي يُعَلِي من شأن الوطنية السورية أو اللبانية أو العراقية مثلاً في مواجهة «الهويات» الأخرى الدينية أو العشائرية أو الإقليمية. وثانيهما - المستوى القومي الذي يُعَلِي من شأن الهوية العربية، حيث تتكامل الهويات القطرية السورية واللبنانية والعراقية.. الخ؛ انما يرجع ذلك التعقيد أيضاً الى أن الأمة العربية لا تبحث لنفسها عن هوية جديدة أو عن هوية لم تكن قائمة في التاريخ، وإنما هي تسعى لإعادة الامر الطبيعي لأمة واحدة مزقتها اعداؤها ضد طبيعتها وضد مصلحتها. هذا التمييز الذي يعود من الناحية الرسمية الى ما بعد الحرب العالمية الأولى مع ما ينطوي عليه هذا الاعتبار من ضرورة مواجهة آثار عملية التشويه التاريخي التي تعرضت لها القومية العربية والأمة العربية تحت تأثير قرون من الاستبداد العثماني، فضلاً عن الضغط الغربي الكاسح في العصر الحديث. ولننظر الى بعض النتائج التي توضح طبيعة هذه المشكلة، وكيف تصدت لها مجموعات النخبة العسكرية في عدد من الاقطار العربية. وسنركز بصفة خاصة على ثلاث حالات: أ - حالة المشكلة الكردية في العراق التي تكشف عن عبء القومية في مجتمع متعدد القوميات، ب - حالة القومية المصرية وكيف انتقلت بدافع من عبء الجغرافيا الى «القومية العربية»، ج - حالة السودان التي توضح كيف تمخض عبء التاريخ عن تشكيل «لوحة من الأمم».

أ - حالة العراق: عبء القومية

من ناحية أولى، يمكن الإشارة الى تأثير المشكلة الكردية في العراق، كنموذج لتأثير مشكلات الاقليات في عدد من الاقطار العربية، والقيود التي تفرضها على التوجهات الخارجية لأي حكومة قائمة في البلاد.

ويلاحظ بداية أن السياسة البريطانية في العراق، قبل استقلاله، قد شددت على تطوير دولة مركزية موحدة، خلافاً للسياسة الفرنسية في سوريا ولبنان التي كانت تشجع على اللامركزية والحكم الذاتي. ويبدو أن البريطانيين كانوا يعتقدون أن العرب والاكرد والاقليات الأخرى قد ينصهرون في بوتقة واحدة ليخرجوا منها بهوية قومية جديدة تقوم على المفهوم الاقليمي لدولة عراقية جديدة تربطهم فيها المصالح المشتركة. وعلى الرغم من ذلك فهناك بعض العوامل التي أهابت بالعرب - على غير قصد منهم - ان لا يتحركوا بسرعة نحو تحقيق مثل هذا الهدف. ونذكر هنا عاملين: الأول - هو ان المجتمع العربي المنقسم الى سنة وشيعة لأسباب تاريخية ودينية مجتمع أقوى من أن يتقبل هوية قومية جديدة. فقد رأى الشيعة، أن انصهار الاكرد، وهم - في أغليتهم - من الطائفة السنية، مع العرب السنة يزعزع كيانهم فقاوموه. أما العامل الثاني؛ فهو أن السنة أنفسهم عزفوا عن الانصهار مع الاكرد بسبب مد القومية العربية، على الرغم من حرصهم البالغ على المحافظة على وحدة البلاد الاقليمية. وفوجيء العراقيون العرب بعد الاستقلال بحركة الوحدة العربية الشاملة التي كانت تهدف الى تحقيق وحدة عربية تنهض على أسس اتحادية أو وحدوية. وهذه الحركة جعلت

الأكرد يجمعون عن الاتحاد مع شعب ليس عنده استعداد للإبقاء على استقلال البلاد السياسي أو المحافظة على الجنسية التي يحملها. ومن هنا يلاحظ خدوري أن اخفاق العراقيين العرب في خلق هوية وطنية جديدة تتميز عن القومية العربية كان السبب الرئيسي في اعتياد الاكراد على القومية الكردية من أجل البقاء. وكانت النتيجة أن راح الاكراد يبدون باستمرار تحفظات على سياسة الحكومة كما أنهم لم يستطيعوا اعتبار الهوية الوطنية العراقية، بديلاً عن القومية الكردية^(٢٢). وفي هذا السياق ينبغي فهم الإشارة التي تضمنها البيان رقم (١) لثورة تموز/ يوليو في العراق عام ١٩٥٨، عن تعهد القيادة الجديدة «تأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة»^(٢٣). فلم تكن الإشارة إلى الوحدة العراقية أقل أهمية من غيرها. إذ كان من الواضح أن حكومة الثورة لم تعتبر وجودها مجرد مرحلة انتقال في طريق الاتحاد الكامل مع الجمهورية العربية المتحدة، كما كان دعاة الوحدة العربية الشاملة يتوقعون، كما تقدم، بل أكدت على أن العراق سيحتفظ بكيانه المستقل المفضل على الرغم من الكلام المعسول الذي وجه الى البلدان العربية والاسلامية^(٢٤).

وقضياً عن ذلك فقد عرض عبدالكريم قاسم التعاون مع قادة الاكراد بوصفهم «شركاء العرب في إطار الوحدة العراقية»^(٢٥)، كما نص الدستور المؤقت^(٢٦). ولم يقف الأمر عند تعيين عدد من كبار الاكراد في مناصب عالية، بل أعيدت اليهم بعض الامتيازات، وسمح لعدد كبير من المبعدين بالعودة، وأفرج عمن كان منهم في السجون، وأهم من هذا كله السماح بعودة الملا مصطفى البرزاني من روسيا في ١٩٥٨/١٠/٥، حيث بقي في المنفى منذ عام ١٩٤٦ بعد انهيار ثورته. ومع ذلك يبدو أن لا عبدالكريم قاسم ولا نظام الحكم الجديد حاول تنفيذ ما ورد في الدستور المؤقت من أن الاكراد سيمتحنون الحرية وسيعاملون على قدم المساواة مع إخوانهم العرب. فضلاً عن أن النظام «الثوري» لم يفعل شيئاً لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في كردستان. وهكذا عزم الملا مصطفى البرزاني على تحقيق الحكم الذاتي للاكراد بالقوة، ما دام عبدالكريم قاسم قد أهمل تنفيذ الوعد الذي قطعه على نفسه. وبدأ الملا مصطفى البرزاني يعتبر نفسه، بعد صراعه مع قاسم، زعيماً للشعب الكردي كله، وليس مجرد زعيم لمنظمة معينة. وتشبهاً بالضباط الاحرار، ظن أنه يقود حركة «ثورية» ستحقق الأمان القومي الكردية. ومن هنا جرى الاحتكام إلى السلاح، ونشبت الحرب الكردية بعد مرور سنتين على الثورة، ولم يكن من المستطاع التفكير في تسوية سلمية خلال وجود عبدالكريم قاسم في الحكم لأنه كان قد عقد العزم على استخدام القوة العسكرية لسحق «تمرد» الملا مصطفى البرزاني، ولكن يظهر أنه أساء تقدير قوة الاكراد القومية التي جعلتهم يلبثون حول زعيمهم. ولذلك يلاحظ أن استمرار الحرب قد استنزف اقتصاد البلاد وأثار نفمة شعب فقد ما كان يأمله من العهد الجديد وزعيمه، وهو ما شجع العناصر المعادية لعبدالكريم قاسم على التحرك بسرعة للإطاحة به

Welch, ed., Ibid., p. 45.

(٢٢)

(٢٣) عبيد خدوري، العراق الجمهوري (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٤)، ص ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٢٤) انظر نص البيان في: صبيح علي غالب، قصة ثورة ١٤ تموز والفضاضات الاحرار (بيروت: دار الطليعة،

١٩٦٨)، ص ٧٩ - ٨٠.

(٢٥) خدوري، المصدر نفسه، ص ٧٠.

ادراكاً منها بأن الشعب ليس معه. ولذلك يمكن اعتبار الحرب الكردية من الاسباب المهمة التي أدت الى سقوط عبدالكريم قاسم^(٣٣).

ومن الملامح المهمة التي تنبغي الإشارة إليها في هذه الصورة العراقية، ذلك المؤتمر الصحافي المفاجيء الذي دعا اليه عبدالكريم قاسم في ١٩٦١/٦/٢٥، وأعلن فيه أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق. فيعد أن أفشى بيان مفصل عن ارتباط الكويت التاريخي بالعراق، قال: «إن جمهورية العراق قررت حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأراضي التي يسيطر عليها الاستعمار بصورة تسفية، والتي تخص العراق بوصفها جزءاً من محافظة البصرة». وسنصدر وفقاً لذلك مرسوماً نعين بموجبه شيخ الكويت قائم مقام للكويت يكون مرتبطاً مع محافظ البصرة^(٣٤).

فما هو الدافع الذي جعل عبدالكريم قاسم يطالب بضم الكويت؟ كان عبدالكريم قاسم، بصفته قائداً عسكرياً، يصدر أوامر الى مرؤوسيه المدنيين والعسكريين على السواء، ويعاقب كل من يتمرّد على هذه الاوامر إما بالسجن أو بالإعدام. وإذا كان مثل هذا الاسلوب أمراً يتحمّله شعب لا يستطيع تحدي سلطته، فهو مرفوض قطعاً في العلاقات الخارجية بين الدول. وجاءت مطالبة عبدالكريم قاسم بالكويت، في وقت ظهر الانقسام واضحاً في صفوف الشعب العراقي، واعتقاداً منه أن الشعب سيقف وراءه في هذه المطالبة، فقد حاول أن يحول اهتمام بلد منقسم على نفسه عن الشؤون الداخلية الى الشؤون الخارجية. وهناك سبب آخر لا يقل أهمية عن السبب الأول طبعاً، هو موارد النفط الغنية في الكويت، التي كانت دافعاً حقيقياً لمن يسعون الى تحقيق اهداف قومية عربية عن طريق التوسّع الاقليمي^(٣٥).

ومن الجدير بالنظر أنه بعد اسقاط حكم عبدالكريم قاسم، وتسلم حزب البعث العربي الاشتراكي زمام السلطة في شباط/فبراير ١٩٦٣، استمر هذا التفاعل نفسه بين الاعتبارات الداخلية والتوجهات الخارجية عموماً، وفرضت جدلية القطري/ القومي نفسها على مسار الاحداث. فمن الملاحظ أن زعماء حزب البعث لم يظهروا أي حماس لتقبل زعامة جمال عبدالناصر، على الرغم من أنهم ظلوا، من حيث المبدأ، ينادون بالوحدة العربية الشاملة. وفي عهد عبدالسلام عارف حين أصبح رئيساً للجمهورية، أبعد زعماء البعث عن مراكز السلطة بحجة أنهم اخفقوا في تحقيق الوحدة العربية. ولكنه بعد ذلك لم يظهر حماسة كبيرة للتحرك بسرعة نحو تنفيذ الاتفاق الثلاثي الموقود في ١٩٦٣/٤/١٧، بين سوريا والعراق ومصر، وأثبت في النهاية أنه كاسلانه، عازف عن تحقيق الوحدة. إن هذا الموقف يستحق الوقوف عنده، ذلك لأن لا جمال عبدالناصر ولا عبدالسلام عارف كان يمانع في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق الوحدة. غير أنه ما أن اعتلى عبدالسلام عارف سدة الرئاسة حتى بدأ يقدر القوى التي تؤثر دوماً في علاقات العراق مع الاقطار العربية الاخرى. فخلال السنتين السابقتين أثارت الحرب الكردية، انتقادات في الاوساط المدنية

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٣٦ و ٢٥٦.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٦ - ٢٤٢.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

والعسكرية وبدأ الناس يلحون في ضرورة التفاهم مع الاكراد. وأعلن الملا مصطفى البرزاني تأييده لحركة تشرين الثاني/ نوفمبر التي قادها عبدالسلام عارف، وأبدى استعداده للوصول الى اتفاق مع القائد الجديد للبلاد. وأعلن الاكراد أنهم سيرضون بحكم ذاتي محلي ضمن إطار الدولة العراقية، ولكنهم قالوا انه اذا قرر العراق الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة، فإنهم سيطالبون بحكم ذاتي على أساس اتحادي. ولم يكن الرأي العام في العراق مستعداً لتأييد وحدة عربية اذا كانت تعني خسارة كردستان، وبالتالي لم يعد في استطاعة عبدالسلام عارف ان يرجح كفة مشروع الوحدة العربية وحدها في ميزان الايديولوجية العربية. ويوصفه رئيساً للجمهورية بدأ يفهم مدى التعقيد في مشكلة التوفيق بين مطالبة العراق بالوحدة الداخلية والمطالبة بالوحدة العربية، واقنعته زيارته المتعددة الى مصر بأن مشكلات مصر الداخلية تختلف كلياً عن مشكلات العراق، وأدرك أن تكوين العراق الديني والعرقي المعقد يثير مجموعة مختلفة من المشكلات لم تألفها مصر قط^(٢٩).

وعلى الرغم من هذا التوجه الداخلي للنظام الجديد في العراق، الا ان التطورات انتهت الى استئناف الحرب الكردية من جديد منذ شهر حزيران/ يونيو ١٩٦٣. وبذلك ازدادت المشكلات امام الحكم وثقلت أعباء السلطة المركزية بخوض حرب أهلية استمرت سنوات عدة في حين كان المفروض ان حكومة الثورة ستحل ما عجزت الحكومات السابقة عن حله. وكان السبب الحقيقي لاستئناف القتال في الشمال إشغال الجيش والشعب عن المشكلات التي تتفاقم يوماً بعد يوم والتي كان الحكم عاجزاً عن مواجهتها، أو إيجاد الحلول المناسبة لها، علاوة على محاولة إيجاد الوحدة بين أجهزة الحكم والجماهير، وأيضاً لصرف الانظار عن الجهود الكثيفة التي كانت تبذل سراً لتحطيم اتفاقية القاهرة بشأن الوحدة الثلاثية. نفس تكتيك قاسم.. هكذا كان يعلق الشعب في كل مكان، على حد ملاحظة أمين هويدي، سفير الجمهورية العربية المتحدة لدى العراق آنذاك^(٣٠).

وخلاصة ما تقدم، أن طبيعة وخطورة المشكلات الحادة التي كانت تفرضها قضايا القومي - القطري جنباً الى جنب مع مشكلات التخلف الاقتصادي - الاجتماعي، كانت تستلزم منهجاً قوطياً في التنشئة الاجتماعية والتعبئة السياسية. اذ كان من الطبيعي أن يتم التركيز على بناء ولاء «وطني» مسوري أو لبيي مثلاً في مواجهة الولاءات الدينية (درزي، سني، علوي.. الخ) أو الولاءات القبلية - الاقليمية (برقة، طرابلس، فزان، أو دمشق، حلب.. الخ). فضلاً عن أن عملية التنمية أصبحت تقتضي قدراً كبيراً من التعبئة الجماهيرية من أجل انجاح برامجها وتحقيق أهدافها يصل أحياناً الى حد انكار الذات بالنسبة الى شعب بأكمله، وهو ما يتطلب أيضاً منهجاً «قطرياً» في المعالجة. ولذلك يلاحظ أن حالات التدخل العسكري الأولى كانت قطرية في برامجها وأهدافها، ومن هنا السؤال الأساسي: هل يمكن بناء الوحدة العربية من منطلق قطري؟ ومن ناحية أخرى، يلاحظ أنه في الستينات والسبعينات، أصبح من الممكن طرح شعار الوحدة العربية مباشرة، استفادة من دعم نظم الخمسينات ذات التوجه الوحدوي - من ناحية، ومن الخبرة العملية لهذه النظم في

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٩ - ٣٠١.

ضرورة الوحدة العربية حتى لمواجهة المشكلات القطرية - من ناحية أخرى.

ب - حالة مصر : عبء الجغرافيا

ومن ناحية ثانية، اذا كانت التجزئة تعقد من مشكلة إلغاء شرطين من الشروط الاساسية للشرعية، وهما الهوية القومية، والسلطة، كما تقدم، حيث الهوية القومية في حالة الأمة العربية متعددة الأبعاد وتختلط بمتناقضات يصعب التوفيق بينها، وحيث السلطة الشرعية يصعب بناؤها في إطار أبنية دولة لا تتوافق حدودها مع حدود «الأمة» - فإن الحالة المصرية كانت لها خصوصية مهمة، سواء من حيث مقوماتها أو من حيث تطوراتها.

وتنبغي الإشارة بداية الى عدم إلحاح مشكلة السلطة في الحالة المصرية لثلاثة اعتبارات أساسية: أولاً - قوة قبضة السلطة المركزية تاريخياً، التي تفرضها طبيعة المجتمع النهري والتي ارتفعت بالحكم الى مرتبة الآله، وحيث التطابق والتداخل في الهوية بين الدولة والحاكم. وثانيها - سيادة خصائص التجانس الاجتماعي في محيط الشعب المصري، وترسيخ أصول الوحدة الوطنية عبر التاريخ، وهو ما يوضح من عدم قيام مطالب انفصالية أو إقليمية جدية، نظراً الى حسم قضية الهوية الوطنية. وثالثها - طبيعة النظام العسكري الذي بدأ تشييده في مصر مع مطلع ثورة ٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٥٢، والذي لحص احتياجاته العاجلة في شعار «الاتحاد، والنظام والعمل» - من ناحية، وطبيعة الشرعية الكاريزمية التي تحققت في شكل غلاب لقيادة جمال عبدالناصر من ناحية أخرى.

كذلك فإن قضية الهوية الوطنية كانت قد حُسمت تاريخياً، كما تقدم، الى حد الذهاب لدى بعض التيارات الفكرية والسياسية الى وجود قومية مصرية متميزة. فاذا كانت حدود مصر واضحة ومحددة، فان حدود الجباة المصرية أيضاً واضحة ومحددة. ولقد خاضت هذه «الجباة» كفاحاً متصلاً ضد المحتل الأجنبي والمستبد الداخلي، وطُمحت الى بناء مدينتها الفاضلة تحت راية مصر للمصريين. لقد رفعت الحركة الوطنية المصرية، بمختلف تياراتها وفصائلها، هذا الشعار ليعبر عن إدراكها لمطالب النهضة المصرية، ولدى الارتباط والتداخل بين هذه المطالب، وهي: الاستقلال، والديمقراطية، والمساواة. وفي الحقيقة فإن هذا الإدراك بشقيه كان يعكس إدراكاً أشمل لطبيعة متغيرات أي مشروع للنهضة القومية وهي: الدولة والسلطة والثروة.

وفي هذا الإطار يمكن أن نفهم إدراك جمال عبدالناصر لأسباب اخفاق ثورة ١٩١٩: اغفال مطالب التغيير الاجتماعي - من ناحية، والعجز عن تحديد الشخصية المصرية بحيث لم تستطع أن تستشف من التاريخ أنه ليس هناك صدام على الإطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية - من ناحية ثانية، وعدم القدرة على الملامة بين أساليب النضال الوطني وأساليب الاستعمار في المواجهة - من ناحية ثالثة. وعلى ضوء هذا الإدراك كان تبني القومية العربية في الحالة المصرية والانتقال إليها أسهل نسبياً من غيرها من الحالات القطرية الأخرى، رغم التناقض الظاهر على السطح، نظراً لأن القومية المصرية لدى المنادين بها، لم تكن قومية شوفينية أو متعصبة مثل قومية الحزب القومي السوري ولا هي قومية انعزالية مثل قومية الحزب الاشتراكي الدستوري في تونس. ففكرة القومية

المصرية لم تكن مبنية على التعالي أو الانعزال، لأن مصر لم تكن تحركها مثل هذه العقد التاريخية، نظراً لوحدة كيانه وتبلور هويتها عبر التاريخ - من ناحية، ولأن مصر كانت لها أدوار تاريخية في محيطها العربي وخاصة في دوائر ثلاث: أولاها - دائرة الأمن القومي، وثانيها - دائرة التحديث، وثالثها - دائرة التوحيد، وكانت هذه الادوار محل تأييد وتدعيم خصوصاً من أنصار فكرة القومية المصرية - من ناحية أخرى.

أما في غير الحالة المصرية، فقد كان لابد أولاً من تدعيم السلطة المركزية القطرية - من ناحية، وكان لابد من بناء هوية «وطنية» تحجب الولاءات الدينية والعرقية والأقليمية والعشائرية. . الخ - من ناحية أخرى. وإذا كانت تجزئة الأمة العربية بين أقطار عدة، تعود من الناحية الرسمية الى نهاية الحرب العالمية الأولى، فإن بناء كيان اقليمي محدد - سوريا، العراق، الاردن. . الخ - ولورة جماعة وطنية متميزة تحجب الولاءات الاخرى أي جماعة سورية، عراقية، أردنية. . الخ - كانت مطلباً أولياً لا يصح اغفال أهميته. وربما يكون للنخبة العسكرية دور مهم في عملية «بناء الدولة»، أما في إطار عملية «بناء الأمة» فالأمر لم يكن بالقدر نفسه من النجاح.

ومن المهم الإشارة هنا الى ان قضية الهوية القومية لا تحسم مرة واحدة وإلى الأبد وخصوصاً في حالة المجتمعات الانتقالية. ومن هنا خطورة هذه القضية عندما تعتمد مجموعات من النخبة الحاكمة إلى استغلالها في الصراع السياسي الداخلي، وإلى تطويعها خدمة لمصالح اجتماعية محلية وأجنبية معادية. فمن الملاحظ أن شعار الوطنية المصرية قد انتقل في ظل أنور السادات من أيدي أحلاف الحركة الوطنية المصرية الى أيدي أعدائها. وشعار مصر للمصريين الأصلي كان يرفعه المناضلون ضد الاحتلال الأجنبي وضد السيطرة الأجنبية على حكومة البلاد، وضد الاستغلال الاقتصادي والاستبداد السياسي من حلف المصالح المحلي والأجنبي. كان مقصودهم من «المصرية» نفي الهيمنة الاستعمارية، عسكرية كانت أو سياسية واقتصادية. أما في ظل أنور السادات وما بعد، فإن الشعار القديم يظل على استحياء، مرفوعاً ضد الانتهاك المصري للوطن العربي. وهو نفسه يرتفع بأيدي من يفتحون الأبواب للهيمنة الأجنبية الاستعمارية على مصر. اختلف السياق فانعكس مضمون الشعار، وبعدها كان مقصود نفي التبعية للاستعمار، صار مقصوده نفي الانتهاك الى العرب، وبعدها كان يرتفع في مواجهة الغاصبين، صار يرتفع في مواجهة الجماعة العربية المحيطة بمصر، اختلفت الوظيفة فانعكس المضمون. بل لقد امتد هذا الانحراف الخطير، أو تكامل في خطوطه وخطواته، الى حد إبرام اتفاقية «سلام» مع أعدى اعداء مصر وأمتها العربية. ولقد ترتب على هذا «السلام» الذي تمهله أنور السادات بين مصر واسرائيل، ضمن ما ترتب، أن وضعت هوية الشعب المصري في حال من التناقض مع عوالم طبيعية ينتمي اليها هذا الشعب وفي مقدمها أمة العربية ومن بعدها العالم الاسلامي والعالم الافريقي والعالم الثالث. ان هذا الانحراف الجسيم في مثل هذه القضايا المصرية، يعبر عن جانب من جوانب خطورة ظاهرة التبعية عندما يجري إحكام حلقاتها في ظل قيادة عسكرية، كما تقدمت الإشارة.

لقد شهدت السنوات الأولى من هذا القرن حواراً متصلاً بين الاستقرار في إطار الجامعة

الاسلامية وبين انبثاق الوجود المصري بقوميته المحددة. وانتصر الوجود القومي المصري نتيجة انفراد مصر بحركة تحرير وطني متميزة ضد الاحتلال البريطاني، ولأن الجامعة الاسلامية ممثلة في دولة الخلافة كانت تنهوى مقومات بقائها وكانت عاجزة عن احتضان حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار الغربي عامة. واحتضنت «القومية المصرية» حركة تحرر وطني استطاعت في عام ١٩١٩ ان تززع أركان الاستعمار البريطاني لمصر في ظروف صعبة. فلما بدأ يتبلور الخطر الصهيوني في فلسطين خلال الثلاثينات، وكانت الخلافة الاسلامية قد انتهت رسمياً، طرح من جديد الحوار حول الهوية «القومية» لمصر. كان مصدر الخطر على الأمن المصري يأتي من فلسطين، أي من الحركة الصهيونية باعتبارها حركة استعمارية تستثير النزعة القومية، وحركة يهودية تستثير النزعة الاسلامية، وغما في مصر اتجاهان، واحد يتطور نحو الجامعة العربية، والآخر ينادي بالجامعة الاسلامية. وكان الاتجاهان متميزين ومختلفين في الوقت عينه. وكلا الدعوتين تتفق - على درجات مختلفة في الوعي - في السعي الى انتشاء سياسي أشمل لمصر، وفي التنقيب عن جامع سياسي يربط بين مصر وبين أرض الخطر فلسطين. لقد كان الخطر السوداني هو أول تحد «للقومية المصرية» المضيفة، وحاولت التصدي له قوياً بمفهوم غير محدد، ولكنه نافع، وهو «وحدة وادي النيل»، وعززته تارة بذريعة «حق الفتح» وهو مفهوم غريب، وتارة بصلته نهر النيل وهو مفهوم جغرافي قاصر، وتارة جامعة اللغة والعادات والدين والتقليد، وهو مفهوم قومي أو ديني لا تختص به مصر والسودان. وعلى الرغم من كل هذا الاضطراب لم تقم صيغة كبيرة امام «القومية المصرية» بالمنهج النفعي، يكفيها أنها صيغة فكرية قادرة على احتضان حركة التحرير الوطني ضد الاحتلال البريطاني. فلما بدأ يظهر الخطر الثاني في فلسطين بدأ يتفق معه الوعي المصري عن عدم مناسبة الصيغة «المصرية» وإنها أضيق من أن تتمكن من التصدي لهذا الخطر. ولا يرد هنا «حق الفتح» الغريب، كما لا ترد الصلة النهرية الجغرافية القاصرة، ولم يبق الا الدين وحده كجامع سياسي، أو اللغة والعادات والتراث والأرض... الخ كجامع سياسي. لم يبق الا الجامعة الاسلامية، أو الجامعة القومية العربية. وقد اختلعا دهرًا مادام تصادف ان كليهما يصلح واصلاً بين مصر وفلسطين. المهم أن الوعي المصري تفتق عن أن الحفاظ على «المصرية» لا تكفله «القومية المصرية» وحدها، وأن رد الخطر عنها لا يكلفه الا الانتشاء لجامعة سياسية أعم^(٣١). حتى جاءت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٥٢ لتعلن مصر رسمياً وشعبياً انتهاءها الكامل الى الوطن العربي، طالما أنه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية.

ان «اكتشاف»، أو «إعادة اكتشاف»، حدود «الهوية الحقيقية» للشعب المصري، كان تصحيحاً لجانب من جوانب الاختلال الكيانى والعقيدى الذي نزل بالأمة العربية بعد انهيار الكيان الاسلامي الجامع عقب الغاء الخلافة رسمياً - من ناحية، وبعد فرض التجزئة على شعوب هذه الأمة - من ناحية اخرى. ولقد سبقت الاشارة الى أن هذا «التصحيح التاريخي» هو الذي وضع العلاقة بين

(٣١) امين هويدى، كنت سفيراً في العراق، ١٩٦٣ - ١٩٦٥ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ١٣٣.

مصر وفلسطين في اطارها الصحيح . وتبقى الاشارة الى أنه قد حقق النتيجة نفسها في العلاقة بين مصر والسودان، وهو ما تستحق الاشارة اليه كنموذج مستقل، يقدم «صورة» مختلفة عما سبق .

ج - حالة السودان : عبء التاريخ

من ناحية ثالثة، يمكن القول أن شعار «السودان للسودانيين» كان في الأصل سلاحاً في أيدي الاستعمار والقوى المتحالفة معه . ويلاحظ مدثر عبد الرحيم أن هذا الشعار - منذ عام ١٩٢٠ وطوال الخمس والثلاثين سنة التي تلت ذلك تقريباً - كان موضوع جدل حاد سواء في مصر - حيث ساد شعور قوي بأن السودان جزء غير قابل للانفصال عن مصر، أو في السودان ذاته . وفي ما يختص بالسودانيين كان هناك سببان رئيسيان للشك والجدل: أولهما - أن أكثرية المتخرجين، في كلية غوردون وفي الكلية الحربية، كانوا مقتنعين بأن «السودان للسودانيين» لم يكن شعاراً قومياً صحيحاً، ولكنه شعار أوحى به البريطانيون بقصد إبعاد المصريين عن السودان وترك بريطانيا مطلقة اليد في إدارته على نحو يتفق مع غاياتها الخاصة؛ وبمجرد سباح حكومة السودان بالدعوى لهذا الشعار، في حين أنها كانت تقمع، أو على الأقل، تعارض انتشار الدعوى لوجهة النظر المعاكسة كان في حد ذاته كافياً لاستنكار ذلك الشعار في نظر أكثرية القطاعات المستنيرة من السكان، الذين، كان الشك في كل شيء رسمي تحبذه الحكومة بالنسبة الى بعضهم، مبدأ أساسياً من مبادئ التفكير القومي السليم . أما السبب الثاني لمعارضة أكثرية المتخرجين، فقد كان شعورهم بأن الاستقلال، حتى إذا كان مرغوباً فيه باخلاص من قبل الداعين اليه، لا يمكن تحقيقه الا بتحالف السودان مع مصر التي هي ليست بمجرد جارة مسلحة ذات لسان عربي فحسب، بل هي أيضاً بلد يعاني ما يعانيه سواء من الحكم الاجنبي على أيدي الاستعمار البريطاني . وكانوا يقولون أنه متى طرد العدو المشترك، فإن مصر - التي لم تكن سوى شريك اسمي في الحكم - يمكن بسهولة اقناعها بترك السودان للسودانيين . وبناء على ذلك، فإن الدعوى العلنية التي كان يقوم بها أنصار فكرة التعاون مع الامبريالية البريطانية بقصد التوصل، في النهاية، الى زرع روح الوحدة القومية في ما بين السودانيين، قد قوبلت بدعوى سرية، ولكن صادقة العزيمة، في سبيل وحلة وادي النيل^(٣) . وهكذا نشطت مجموعة من الروابط والجمعيات المتنوعة في محافظات السودان الرئيسية . وقد كانت «عصبة الاتحاد السوداني» أقوى تلك الفرق نفوذاً، اذ تأسست عام ١٩٢٢ وساهمت بقدر كبير في تنظيم المعارضة . وقد بلغ الوضع نقطة تحول في شهر ايار / مايو ١٩٢٢ حين أرسل علي عبد اللطيف - وهو ضابط سوداني سابق طرد من الجيش بعد اصطدامه مع ضابط انكليزي شعر بأنه عامله بخناسة - رسالة 'عنواها 'مطالب الأمة السودانية' الى محرر صحيفة الحضارة طالباً نشرها في الصحيفة . وعلى الرغم من أن المحرر امتنع عن نشرها، الا أنه جرى اعتقالها معاً، ثم اطلق سراح محرر «الحضارة»، اما علي عبد اللطيف فقد حكم عليه بالسجن مدة عام .

وعند خروج علي عبد اللطيف من السجن في العام التالي نودي به بطلاً وطنياً وأصبح الزعيم

(٣٢) البشري، «مصر في اطار الحركة العربية»، ص ٣٣ - ٣٤ .

المعترف به لمعارضته حكومة السودان البريطانية. ثم ان تجربته اقنعتة بضرورة إقامة علاقات أوثق مع مصر. وهكذا عمد الى تشكيل منظمة مماثلة من بعض الوجوه لعصبة الاتحاد السوداني، ولكنها تمتاز عليها كثيراً بصفتها النضالية، وقد أطلق عليها أسم «عصبة العلم الأبيض» وذلك في ١٩٢٤/٥/٢٠. وقد لجأ الانكليز الى اعتقال علي عبداللطيف مرة ثانية، ثم حكم عليه بالسجن مدة ثلاث سنوات وقتل داخل سجنه. فكان ذلك بداية ثورة ١٩٢٤ الوطنية في السودان التي شارك فيها طلاب الكلية الحربية وأغتيال في غياوها السيرلي ستاك حاكم السودان العام. وكانت أحداثها المأساوية خاتمة لوجود الجيش المصري في السودان، وانفراد بريطانيا بالسيطرة الرسمية والفعالية على مقدراته. وفي هذه الاثناء فإن البعض، مثل عبدالله خليل، الذي كان في ذلك الحين ضابطاً شاباً وشريكاً وثيقاً لملي عبداللطيف، صار من أشد الداعين الى وجهة النظر المعاكسة أي «السودان للسودانيين». وقد أصبح عبدالله خليل في ما بعد، سكرتير حزب الأمة الذي يسيطر عليه الانصار، والذي كان معادياً لأي نوع من التعاون الوثيق مع مصر^(٣٣).

ثم تمضي الأيام، ويصبح عبدالله خليل رئيساً لوزراء السودان والحكومته الائتلافية (من الختمية والانصار) التي تشكلت في ١٩٥٦/٧/٥. لقد جاء حزب الأمة مسعوراً الى السلطة لينفذ بضربة واحدة كل مشروعاته. تطلع مباشرة الى بريطانيا والولايات المتحدة، وبدأ يؤثّر صلاته بالقوى القبلية، ويصوّء لكبت الحريات، ويمد جسور التعاون الى العناصر الخنوية.

وحمل العدوان الثلاثي على مصر الاختبار الأول لتحالف الانصار والختمية. كانت اسرائيل وانكلترا وفرنسا في حالة حصار لمركز مصر الجديد، فأوجدوا انقساماً واضحاً في الصف العربي عبر حلف بغداد، وتوطئة للاستفراد بمصر. مع ترك مهمة اخضاع سوريا للهجمات الاسرائيلية التي تصاعدت ضدها منذ اواخر عام ١٩٥٥. ثم اشتعلت الجبهات في ١٩٥٦/١٠/٣١ وتكرس الانقسام العربي والدولي. فبأي الاتهامين تخفي قوى الائتلاف الحاكم؟

لقد أكد علي عبدالرحمن، زعيم الختمية، في وقت مبكر رغبته في الوقوف الى جانب كتلة مصر وسوريا مع تعزيز الموقف المصري في كل الاتجاهات. اما الحكومة فاكتمت بتصريح رئيسها: «إن أي اعتداء على مصر هو اعتداء على السودان وأن مشكلة قناة السويس هم السودان كما هم مصر». ولكن في مقابل التظاهرات^(٣٤) الشعبية العارمة المعادية لبريطانيا في معظم مدن السودان، اضحت الحكومة قانون الطوارئ ورفضت مقترحات قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا، وتعللت بضعف الامكانيات ازاء متطلبات الدعم مصر.

تلك كانت الصورة الخارجية أو الظاهرية لموقف حكومة حزب الأمة من الاحداث الجارية في مصر، غير أن ذلك المظهر لم يكن يعكس الحقيقة. فها كان يجري في مصر ليس مجرد أحداث، بل

(٣٣) مدثر عبدالرحيم، الاميرالية والوطنية في السودان: دراسة في التطور الدستوري والسياسي فيما بين ١٨٩٩-١٩٥٦ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧١)، ص ٩١-٩٢.
(٣٤) المصدر نفسه، ص ٩٣-٩٧.

تحول تاريخي جذري في تركيب المنطقة ومستقبلها. ولم تكن مواقف حكومة السودان، التي بدت سلبية، مجرد مواقف سياسية يعللها الضعف أو عدم الرغبة في التورط تحسباً لصدقات معينة بين الغرب وحزب الأمة. المسألة كانت أعمق من ذلك بكثير، فكما كانت أحداث مصر تمثل تحولاً تاريخياً جديراً، كذلك كان رد فعل حزب الأمة رداً مضاداً بشكل جذري على مستوى السودان وتركيبته لما يجري في الشمال.

وتفصيل ذلك أن معركة السويس وانتقال مصر الى الهجوم على مواقع الاستعمار التقليدي قد حسما بجملة من المسائل المصرية التي يرتبط بها مستقبل المنطقة. فقد طرحت معركة السويس ولأول مرة قضايا العرب في اطار المواجهة القومية لقوى الاستعمار التقليدي والامبريالية. تحدت القومية باعتبارها الاطار العضوي لحركة المواجهة العربية، فانتقلت مصر من اقليميتها الذاتية الى اتساعها القومي، وأصبحت جزءاً في توجه كل عربي احتلت منه موضع المركز أو القلب.

هنا ولأول مرة أيضاً وجدت مشكلة العلاقة السودانية بمصر حلاً تلقائياً لها، لم تعد المسألة تبعية لمصر، وإنما ارتباط مصري بالإطار الذي طرحت مصر نفسها ضمنه، أي الاطار القومي العربي الشامل. لم يعد الأمر مقيداً بالنفسية التي يفرضها حق الفتح أو الاخلاق كما طرح ضمن شعار وحدة وادي النيل. فقد تجاوزت مصر نفسها الاقليمية في معركة السويس، واكتشفت نفسها عربياً. فكان لابد أن ينعكس ذلك على موقف النزعة المتوسطة - الختمية - في شمال السودان لتجاوز هي الاخرى عقدة التبعية لمصر باتجاه الاندماج القومي مع مصر وفي الاطار العربي الشامل. وهكذا سقطت حجة الاقليمية السودانية المتدثرة برداء الذاتية. ولم يعد جمال عبدالناصر صورة اخرى للخديوي الذي اراد ضم السودان باسم «وحدة وادي النيل»، بل أصبح عبدالناصر قائداً عربياً تتمحور حوله حركة العرب القومية لاعادة تأسيس وجودهم. إن تجاوز مصر لاقليميتها بعد حرب السويس، قد جرد اليمين الانعزالي في السودان - والذي يمثل حزب الأمة لأسباب تاريخية واقليمية - من أسلحته ضد النزعة المتوسطة الوحيدة. فلم يعد الامر تبعية لمصر ليقابل بشعار «السودان للسودانيين»، بل أصبح الامر تكاملاً مع الإطار العربي الشامل بالكيفية نفسها التي تتكامل بها سوريا وغيرها^(٣٥).

ولا يتوقف الامر في علاقة حزب الأمة بتحولات المنطقة لدى تجاوز مصر لاقليميتها، بل وفي تجاوز مصر للاطارات الامبريالية التقليدية، وانفتاحها على مراكز الثورة العالمية، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي. ان ذلك الانفتاح من شأنه تعميق خطوط المواجهة العربية التقليدية لا ضد الجبهة الامبريالية فقط، بل بتعزيز موقف قوى التقدم في المنطقة نفسها، حيث تغير الحسابات وموازين القوى لمصلحة قوى التحرر الاجتماعي المنبجعة بكل قواها في معركة التحرير القومي. وهكذا فإن معركة السويس وما بعدها، بانعكاساتها على السودان، كانت تتناقض جذرياً مع تركيبة حزب الأمة

(٣٥) نقلاً عن: محمد ابو القاسم حلاج حد، السودان: المأزق التاريخي وأفاق المستقبل (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٣٦١.

الأقليمية اليمنية ذات الارتباطات الاستعمارية الغربية التقليدية. ولذلك فقد عمل حزب الأمة بتنسيق كامل مع القوى الاستعمارية التقليدية، لا لتعميق عزلة السودان فقط، ولكن لشده الى مواقع القوى العربية المضادة لتحرك مصر القومي الجديد^(٣٦).

بدأ عبدالله خليل ضرباته لتطويق تنامي نزعة الارتباط باتجاه مصر العربي، اذ لم يكن أمامه سوى اثاره شعور «وطني انغزالي» يرتد بالسودانيين الى حال من العداء مع مصر. وبهذا الاسلوب يجرد المد التحرري العربي من انعكاساته على السودان، فيستطيع أن يبرر التوجه الى الغرب وأحلافه العسكرية كمحاولة «وطنية» لتأمين الدفاع عن السودان، فافتعل مشكلة حدود بين مصر والسودان. وتحركت الاذاعة السودانية تستثير الشعب وتلهب العواصف، تذكر الناس بمحمد علي وقوافل العبيد، وتؤجج النخوة السودانية. وخرج «حزب الأمة» فجأة بالقضية الى مجلس الأمن بوصفها اعتداء على السودان، ولم يترث حتى لطحها أولاً على الجامعة العربية. ولكن جمال عبدالناصر سارع الى اصدار بيان في ١٩٥٨/٢/٢٨ أكد فيه أن مصر ليس لديها على حدودها الجنوبية مع السودان سوى دوريات الحدود المعروفة وأن «القوات المصرية المسلحة لم تشأ لغزو السودان ولكنها دائماً ساند للسودان ضد العدو المشترك»^(٣٧).

وفضلاً عن ذلك أتهم عبدالله خليل أيضاً الى قوى الجنوب، فدعم مجهودات أزيوني منديري النائب الجنوبي في البرلمان لتكوين حزب الجنوب الفيدرالي كرديف لحزب الأمة. وقد أعلن «حزب الجنوب» أن من أهدافه الحصول على الاعتراف بالحق المتساوي للغة الانكليزية والدين المسيحي أسوة باللغة العربية والدين الاسلامي، مع حق الجنوب في تكوين جيش مستقل ووضع برنامج مستقل ايضاً للتنمية الاقتصادية خاص بالجنوب. وهكذا تكررت اللعبة الاستعمارية البريطانية من جديد، دعم تيار «السودان للسودانيين» بتيار «الجنوب للجنوبيين»، دهم تحالف أنصاري - جنوبي ضد حركة القوى الوطنية الديمقراطية المتطلعة للاندماج العربي هذه المرة، ضد مركز مصر الجديد^(٣٨).

وفي مواجهة اتجاه القوى الوطنية الديمقراطية لتحقيق وحدتها، لجأ عبدالله خليل إلى فرض الأحكام العرفية، ثم عمد الى تأجيل موعد انعقاد البرلمان الى ١٩٥٨/١١/١٧. وكان لذلك القرار أثره الحاسم في تشكيل كتلة برلمانية من هذه القوى أصبح لها الأغلبية. كذلك فقد جرت محادثات في القاهرة بين زعماء الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب وجمال عبدالناصر على الطريق نفسه. وفي المقابل أدركت بريطانيا والولايات المتحدة وعبدالله خليل أن حركة التجزير العربي استعادت مركزها في السودان عبر لقاء الحزبين. وأدرك عبدالله خليل أن المتغيرات الجديدة تستدعي مرونة فائقة حين تطويق الموقف، فقام باتصالات مكثفة لتكوين حكومة تضم كل الاطراف البرلمانية، غير ان الوقت

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٦١ - ٣٦٢.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣٦٢ - ٣٦٣.

(٣٨) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣٦٤.

كان قد فات على مثل تلك المحاولات، فأعلن استمرار تأجيل اجتماعات البرلمان إلى ١٩٥٨/١٢/٤.

وفي النهاية أدرك «حزب الأمة» وحلفاؤه في لندن وواشنطن أنهم يخوضون معركة خاسرة في الإطار البرلاني، فعمدوا إلى تسليم البلاد إلى جنرالات الجيش السوداني. فتم اللقاء الأول بين قادة الجيش (إبراهيم عبود وأحمد عبدالوهاب وعوض عبدالرحمن وحسن بشير) وقادة حزب الأمة (الصادق المهدي وعبدالله خليل وزين العابدين صالح) في منزل الصادق المهدي قبل الانقلاب بشهرين. ثم أعقب ذلك لقاء بين إبراهيم عبود وعبدالله خليل في ١٩٥٨/١١/٧ لتهيئة الجيش لاستلام السلطة، وقد جاء عبدالله خليل بنفسه إلى رئاسة القوات المسلحة في ١٩٥٨/١١/١٤، أي قبل الانقلاب بثلاثة أيام، ليطمئن على الموقف. وعندما قال له الجنرال عبود: «كل حاجة تقريبا انتهت وحانت نبل انتقاد البرلمان»، رد عبدالله خليل قائلا: «ربنا يوفقكم»^(٣٩). وهكذا استمر إبراهيم عبود في السلطة ست سنوات تقريبا لرعاية مخططات «حزب الأمة» المشار إليها واستكمال تنفيذها. فحاول استخدام الجيش أداة «لشق» وحدة الشعب السوداني، والتلاعب بمقومات هويته، حتى وجد نفسه في إसार المأزق التاريخي للثورة الشعبية الكبرى في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٦٤. وهو المأزق نفسه الذي واجهه النميري في نيسان/ أبريل عام ١٩٨٥، عندما عمد بدوره إلى التلاعب بهوية الشعب السوداني وإن كانت سياساته اتخذت توجهاً مختلفاً. ويرد ذلك إلى أن قوى الطبيعة والتاريخ في محيط الشعوب تتحرك دائما في الاتجاه لفرض كل ما هو طبيعي وتاريخي في خصائص هذه الشعوب.

وفي الحقيقة لم يكن سلوك النميري وتوجهاته غالفين فقط لما هو طبيعي وتاريخي في هوية شعب السودان، وإنما كان يتصرف وكأن شعب السودان لا هوية له ولا انتهاء. وتكفي نظرة سريعة إلى قائمة الاتهامات الرسمية التي تقدمت بها نقابة المحامين السودانيين لمحاكمة النميري أمام المحاكم المصرية. فالقائمة تشتمل على التهم الأساسية التالية: التآمر لدفن النفايات الذرية على الحدود المصرية، الخيانة العظمى، التآمر لتهريب يهود «الفلاشا» الأثيوبيين إلى إسرائيل، سرقة الأموال العامة، استغلال النفوذ، نشر الفساد في البلاد»^(٤٠).

إن الخبرات المتنوعة التي تنطوي عليها الحالات الثلاث السابقة - العراقية والمصرية والسودانية - تعتبر بمثابة وعية مثقلة لأغاط التضارعات الداخلية والخارجية في غالبية الاقطار العربية - من ناحية، كما أنها توضح حدود ومجالات الدور العسكري تجاه قضايا الهوية والسلطة - من ناحية أخرى.

وفضلاً عما تقدم، تكشف الحفرة العربية عن أن الشخصية النظامية الحديثة للجيش يمكن أن تتدهور بسهولة من جراء التدخل العسكري. ويأتي أوضح دليل على هذا التدهور ما يمكن تسميته «المرحلة الثانية» للانقلاب، حينما ينشق قطاع من الضباط غالباً من الرتب الصغيرة، على مجموعة

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٦٤ - ٣٦٥.

(٤٠) انظر: الأحرار (مصر)، ١٩٨٦/٢/٤، ص ١.

الضباط التي حققت الاستيلاء الاول على السلطة في انقلاب مضاد. وقد ينبع ذلك الانشقاق من طبيعة تركيب بعض الجيوش العربية، فالضباط من الرتب الصغيرة أقل أقدمية وليست لهم مصالح ثابتة وأساسية في الجيش وهم أكثر تأثراً بالتطورات السياسية المعاصرة مع ما ينجم عن ذلك من تبنيهم لنظرات أكثر ثورية، خصوصاً اذا وضع في الاعتبار ما شهدته الفترة التالية على الاستقلال من استياء من كبار الضباط الذين خدموا المصالح الاستعمارية سابقاً. ويضاف الى ذلك نظام الترقى السائد، اذ لم تكن هناك قواعد لاعفاء الضباط غير الكفاء أو التسريح النظامي، ويضاعف من حدة ذلك ان التوسع السريع في حجم الجيوش أدى الى تكديس الرتب العسكرية بضباط ينتمون الى السن نفسه مما يزيد من احتمالات الإحباط والتآمر نظراً لمحدودية فرص الترقى. وتعتبر هذه العوامل بمثابة بذور للانقلابات المضادة التي تعتبر أكبر تهديد لسلطة وسياسات التدخل العسكري وبالتالي أحد المؤثرات الأساسية في تقدير الامكانيات السياسية للجيش.

وهناك امثلة متعددة توضح مدى تدهور فعالية النظام العسكري من جراء الممارسة السياسية. وتقدم سوريا والعراق أوضح النماذج على ذلك، فقد أدت الانقلابات والثورات العسكرية المتكررة في كل من القطرين الى عمليات اغتيال واعدام واعتقال، فضلاً عن تسريح وهروب العديد من الضباط. وهكذا أصبحت التصنيفات هي الاداة الاساسية في الصراع بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة. ومن هنا يلاحظ سيل، بالنسبة الى سوريا على سبيل المثال، أن عمليات التطهير التي تلت التقلبات السياسية في سوريا منذ عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٥٥ كانت كثيرة، بحيث بلغ القول أحياناً بأن الضباط خارج الجيش السوري أكثر منهم داخله. فقد عمل كل انقلاب على تضخيم جمع المنفيين في لبنان وعبر الجبال^(١). ولقد أصبح ذلك المنهج بمثابة اتجاه عام لسلوك غالبية حالات التدخل العسكري في سوريا والعراق، ومن بعد في عدد آخر من الاقطار العربية لعل أبرزها ليبيا واليمن الديمقراطية. ويمكن هنا الإحالة الى مؤشر مبدئي لقياس حجم عمليات «التطهير» واساليبها، يتمثل في متابعة المصير الذي لقيه أعضاء مجالس قيادات الثورة في الاقطار العربية، سواء في حالة استمرار المجلس نفسه في القيادة وعدم نجاح حركة عسكرية مضادة في اسقاطه، أم في حالة اسقاط أحد المجالس القائمة على أيدي قطاع آخر من النخبة العسكرية. ويمكن الإشارة، على سبيل المثال، الى حالة ليبيا التي تدرج ضمن المجموعة الاولى، حيث هناك استمرارية للقيادة نفسها منذ «ثورة الفاتح من ايلول/ سبتمبر عام ١٩٦٩. فقد تشكل مجلس قيادة الثورة من ١٢ عضواً في البداية وهم: القذافي، جلود، المقرئ، هوادي، يونس، الحميدي، الخروبي، المحيشي، القروي، الهوني، نجم، حمزة. ولتتهت عمليات «التطهير» المتتالية في صفوفه الى «تصفية» غالبية هؤلاء الاعضاء. وهكذا لم يبق في مواقع المسؤولية المختلفة منهم سوى ٥ أعضاء فقط، وهم: القذافي، جلود، يونس، الحميدي، الخروبي. وبالطبع فان الهدف من هذه الملاحظة لا يتمثل فقط في الإشارة الى ما يحدث من تصفيات على مستوى القمة، وإنما أيضاً في متابعة انعكاسات

(٤١) باتريك سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحه (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٣٥٣.

هذه التصنيفات المتتالية في صفوف الجيش، حيث يمتد «التطهير» في كل حالة الى مجموعة من الضباط والجنود تنتمي برابطة ما الى العناصر التي تتم «تصفيته» على مستوى المجلس.

ولقد بلغت هذه الظاهرة نفسها مستوى أكثر خطورة، في حالة الصراع الذي تفجر في اليمن الديمقراطية في مطلع عام ١٩٨٦، بما أنطوى عليه من تهديد ليس فقط لفعالية النظام العسكري، وإنما لوجود الجيش في حد ذاته كمؤسسة قومية، وهو التهديد الذي امتد بالتالي الى وجود المجتمع السياسي والدولة. ففي هذه الحالة لم تتوقف الخطورة على عمليات التصنيف التي تحدث على مستوى القمة، ولا على الانعكاسات الطبيعية للملازمة لثل هذه التصنيفات على مستوى الجيش، وإنما امتدت الخطورة الى تتابع عمليات «الانشقاق» من الانشقاق على مستوى القمة الى الانشقاق على مستوى الجيش الى الانشقاق على مستوى المجتمع، وهكذا تعرضت البلاد لحالة من الحرب الأهلية المخاطفة.

أما بالنسبة للمجموعة الثانية من الاقطار العربية، التي شهدت تتابع اسقاط ومجاسل قيادة الثورة، كتعبير عن الصراعات الذاتية والموضوعية في مجتمعاتها، فهي ليست في حاجة الى مزيد من التوضيح لأنها تعبر عن الحالة الأكثر عمومية في المحيط العربي، كما تبلورت الظاهرة العسكرية في بعض اقطارها في الخمسينات والستينات، وبخاصة في حالي سوريا والعراق. وتستحق هاتان الحالتان بالذات اشارة خاصة، حيث انطوت كل منهما على نوع من التدخل العسكري - الحزبي، وبالتالي فإن نمط العلاقات المدنية - العسكرية فيها، قبل التدخل وبعده، ينطوي على مؤشرات مهمة بالنسبة الى توجهات وسلوك النخبة العسكرية.

فمن الملاحظ، من الناحية التاريخية، أن نشأة الجيوش العربية، ابتداء، كانت تستهدف المحافظة على مصالح الاستعمار الذي أخذ في الانسحاب العسكري وإن استمر وجوده الاقتصادي والسياسي - من ناحية أولى، وإحلال أبناء الطبقات الرجعية، كحكام، محل الاستعمار الراحل، أو حماة للحكام الذين اختارهم الاستعمار - من ناحية أخرى. وفي الحالتين، فإن نشأة الجيوش كانت تخضع لاعتبارات سياسية - اجتماعية، أي أنها كانت أداة قمع للنضال القومي، فضلاً عن كونها وسيلة تأمين علاقات الانتاج الاقطاعية - شبه الرأسمالية القائمة آنذاك.

ولكن التطورات الاجتماعية والسياسية على المستوى الداخلي، فضلاً عن كارثة فلسطين على المستوى القومي، مع ما ترتب على ذلك من اتساع قاعدة الجيوش في أكثر من قطر عربي، وضع هذه الجيوش امام اختبارات حادة: فالقيادات التي انشأها الاستعمار أخذت تترنح، وظروف التحدي الخارجي، جعلت للجيوش نظاماً ثابتاً في التجنيد والقبول. فسمح ذلك بكسر احتكار القبول بالكلية العسكرية من قبل أبناء الطبقات العليا، وتدفقت اعداد كبيرة من أبناء الطبقة المتوسطة، لتحلل المراتب الوسطى (صغار الضباط في الجيوش). كذلك، ونتيجة لضرورة وجود جيش ضخم، أصبح من غير الممكن حصر التجنيد في عناصر عشائرية وطائفية معينة، فأقر مبدأ التجنيد الاجباري العام. وهكذا حملت الجيوش بنور انشطارها الاجتماعي الأساسي والأول: القيادات رجعية، وصغار الضباط تقدميون، والجنود فلاحون وعمال. كان صغار الضباط، ثائرين متحسين، يتطلعون الى المطابقة بين مستواهم الثقافي والتعليمي، وبين دورهم السياسي. وذلك فضلاً عن

حماسهم القومي ويتقنهم من خيانة الرؤوس الكبيرة في الجيش والدولة. فأخذت انعكاسات الاحداث السياسية تجذ اصداء لها داخل الجيش، جنباً الى جنب مع تأثيرها على القوى السياسية والاجتماعية. وقد تجلّت هذه الاصداء في نزول الجيوش الى الشارع، كقوة سياسية جديدة، وجهت اولى ضرباتها الى رؤوس الاقطاع والرأسمالية في عدد من الاقطار العربية.

ثم بعد تنحية القيادات الرجعية التقليدية، تحولت العناصر العسكرية الى قوى مسلحة تتأكل ذاتياً، وقد وجد هذا التآكل تجسده الواقعي، في الصراعات الدموية والانقلابات العسكرية المضادة. وعلى الرغم من أن هذا التآكل، ناجم في جانب اساسي منه، عن انشطار الطبقة المتوسطة الى جناحين: ثوري ورجعي، الا أن التآكل ذاته، سد الكثير من ثغرات الجناح الثوري وأكسبه ادراكاً عميقاً، أبرز مظاهره اكتشاف الطبيعة العنيفة والسطحية للتحرك الانقلابي الفردي. لقد لاحظوا، من جهة أولى، استحالة بقاء أي ضابط، مهما بلغت قدرته على رأس السلطة، من دون وجود تنظيم عسكري - مدني يسند، لأنه سيصبح هدفاً سهلاً للمغامرين الانقلابيين الذين يكفهم تحريك الدبابات وتطويق مركز الرئاسة وإذاعة البيان الاول، لإسقاطه، وسيكون محظوظاً جداً أن احتفظ برأسه. كما انهم لاحظوا، من جهة أخرى، مدى الشعبية والاحترام الذي تمتعت به احزاب معينة. فأخذت العناصر الأكثر تطوراً من العسكريين تتخل عن رفضها فكرة الحزبية الضيقة وتحدد موقفاً من الصراع الدائر بين الاحزاب. فأضيفت هذه العناصر الى العناصر العسكرية الحزبية التي أنتمت الى الكليات العسكرية لتصبح الجناح العسكري للحزب فيما بعد. فالعناصر العسكرية الحزبية اذن جاءت من مصدرين: أولها - اعضاء الحزب الاصليون الذين انضموا الى الجيش بعد اكمال دراستهم، وهؤلاء يتميزون باستيعاب جيد لمبادئ الحزب، وتنشئة سياسية تفهم طبيعة العمل الحزبي وتميز بين الانضباط الحزبي والانضباط العسكري. وثانيها - اعضاء انضموا الى الحزب بعد عمل طويل في الجيش، وهؤلاء تبهرهم قوة الحزب وشعبيته وأفكاره أو انهم يجدون فيه وسيلة «جيدة» للتعبير عن تطلعاتهم الاجتماعية، ومن ثم، المحافظة عليها. وأغلب هذه العناصر تتميز بطابعها العسكري، وضيق آفاق وعيها السياسي، وانقيادها التام الذي ينقلب الى تمرد تام في ظروف معينة، خصوصاً إذا كانت القيادة الحزبية ضعيفة، أو غير قادرة على ادراك ما يتطوي عليه وجود عناصر عسكرية لم تستوعب جيداً مبادئ الحزب وبقيت معافاة على نزوعها العسكري البحت^(٤٢).

وفي اللحظة التي يصبح فيها الانتهاء الحزبي، عملية بناء وممارسة فعلية، تبدأ اشكالية العناصر العسكرية في الظهور، نتيجة لطبيعة عملية التنشئة المهنية والسياسية لهذه العناصر، حيث لا مناقشات وخضوع مطلق. وهو ما يتوافق مع الطبيعة التنفيذية للعمل العسكري على عكس الطبيعة التخطيطية للعمل السياسي. ان العناصر العسكرية، في ظروف النضال السري، تكون اشد الحزبيين انضباطاً، حتى تصل المبالغة أحياناً الى حد الخلط بين الالتزام الحزبي الاختياري والواعي، وبين الالتزام العسكري الصارم والفقوي. فينشأ عن ذلك ضرب من «التبعية» تغذيه الميول الفردية

(٤٢) ابو اوراس، «العسكريون والثورة»، دراسات عربية، السنة ٥، العدد ١١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩)،

الإنفسامية لدى بعض القادة المدنيين المسؤولين عن التنظيم العسكري أو المرتبطين به في شكل معين. انهم يحجبون عن العسكريين الكثير من الأشياء التي يمكن أن تعجل بتطورهم وتوسع آفاق وعيهم، وبدلاً من تصفية النزعة العسكرية البحتة، نزعة الخضوع وعدم المناقشة، ينجح هؤلاء القادة الى تنمية هذه النزعة لدى العسكريين، بأسباب إيجابية عليها، اعداداً للحظات آتية، بعد استلام السلطة، حيث يصبح تفجر الصراع بين العناصر الثورية والمحافظة مسألة لا مفر منها.

ولكن بعد الاستيلاء على السلطة يستجد وضع مختلف: فالقيادة العسكرية تبدأ في الظهور العلني، اضافة الى تسلم قسم منها مسؤوليات رسمية تكشف عن درجة تطور وامكانية كل قائد. وهنا يصبح من الصعب جداً المحافظة على الوضع السابق للعناصر العسكرية، وضع الخضوع والطاعة وعدم المناقشة. لقد حصل تبدل نوعي: انها رأس رمح في عملية نقض النظام السابق. وهكذا تأخذ النزعة العسكرية في الظهور، وعلى نحو آخر مناقض للشكل السابق: عدم الاقتناع من قبل العسكريين بدورهم التنفيذي والتطلع لدور قيادي تخطيطي. أي انهم يبدأون جدياً بالتمرد بأشكال مستترة، تبدأ بالتحالف مع هذه القوة أو تلك، ذلك القائد أو ذلك، لضرب قوة أخرى أو قائد آخر، وينتهي هذا الشوط بضرب جميع القادة المدنيين الذين يرفضون التحول الى واجهة للنظام العسكري، وتنصيب قيادة جديدة منهم بقوة السلاح. واذا ما نجح العسكريون في الوصول الى هذا الحد، فأنهم يكونون قد نجحوا في نقل الحزب من منظمة سياسية ديمقراطية تستند على حصيلة مهمة من التجارب التاريخية والايديولوجية والتنظيمية فضلاً عن الخبرات التكتيكية والاستراتيجية، الى كتبية عسكرية، يتميز الطابع العام لعلاقتها بانه قسري، وفي أفضل الاحوال مغامر يحاول العسكريون من خلاله الابقاء على حالة التوتر السياسي التي تمكنهم من المحافظة على وجودهم القيادي^(٣).

ومهما تبدلت أشكال التوتر وتعددت، فإن وجود عناصر انتقلت من دور التنفيذ لأهداف سياسية وضعتها قيادة سياسية شرعية منتخبة الى وضع الأهداف ذاتها، عبر تحويلها الى قيادة غير شرعية وقسرية، ثم رسم الخطط التنفيذية المتعلقة بها، يؤدي الى انتقال الصراع والتآكل الى عناصر القيادة العسكرية المفروضة ذاتها، نتيجة لمواجهتها لوضع «جديد» لم تكن لديها فكرة واقعية عنه، أو خبرة وعي كافين بمتطلباته وطبيعته. وتوضح التجارب المتواترة أن الجيش الذي كان وسيلة صعود الحزب الى السلطة، هو نفسه الذي يمكن أن يكون أداة الاطاحة به. وهكذا يصبح مسرح الصراع الحاسم، ليس الشوارع، رغم انه مسرح رئيسي ومهم، بل الجيش، حيث لا تحسم صراعات الطبقات والفئات والشوارع الا في صفوفه.

الفصل الثامن

الفعالية النظامية

ينصرف مطلب الفعالية الى قدرة النظام السياسي على حلّ المشكلات التي يعانيها ومواجهة الازمات التي يتعرض لها وذلك في غضون فترات زمنية معقولة تسمح بتكثيف مبررات الولاء وبالتالي تراكم مقومات الشرعية لقيادته وسياساته. وهذا المعنى تعتبر تنمية درجة فعالية النظام السياسي جوهر عملية التنمية السياسية. فعملية التنمية في حقيقتها ليست تطوراً يؤدي الى إيجاد وضع سياسي معين، ولكنها تمثل تطويراً لقدرات ابنية النظام لحل المشكلات المتزايدة التي تطرحها عملية التعبئة الاجتماعية، وتالياً، فهي تستهدف أساساً تنمية قدراته مما يتطلب مزيداً من التخصص بين الأبنية السياسية والتمايز في الوظائف والأدوار بمعنى تقسيم العمل في إطار المؤسسات السياسية وأن تكون هناك وظائف متعددة وأدوار متباينة لها. ومن هنا يفترض النظام المتقدم فترات أكبر لمؤسساته في مجالات الأداء والانجاز والتنفيذ أي درجة عالية من الفعالية السياسية.

ولقد سبق استعراض دور النخبة العسكرية في مواجهة بعض أزمات النظام السياسي ذات الصلة بمشكلات الدولة القطرية خصوصاً أزمة التغلغل (بناء التكامل الاقليمي)، وأزمة الهوية (بناء التكامل القومي)، ومع الاقرار بتداخل أزمات النظام السياسي وتفاعلها معاً، يبقى في نطاق تقويم فعالية الحكومات العسكرية، استعراض مشكلات التنمية، بناء المؤسسات، المساواة.

تبني الجيوش سلطتها السياسية عادة على أساس انها أكثر قدرة من النخبة المدنية على مواجهة مشكلات وأزمات النظام بما تتميز به من خصائص ومواصفات تجعلها تحقق درجة أكبر من الفعالية والإنجاز، يمكن معها استعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي، وبالتالي تتحقق لها الشرعية اللازمة لتولي السلطة.

وفي حقيقة الامر يمثل مطلب الشرعية أحد التحديات الاساسية للسلطة العسكرية من أكثر من جانب. فمجرد التدخل العسكري هو عمل ضد شرعية النظام القائم وإعلان من قبل العسكريين عن عجزه وبالتالي افتقاده لأسس شرعيته، كما يعتمد التدخل، بطبيعته وضرورته، على الأقل في البداية على الدعامة العسكرية وحدها أساساً للسلطة. وفضلاً عن ذلك يعتمد التدخل في نجاحه على اجترار مسلوى النظام السابق، التي سريعاً ما تنساها الجماهير وتطالبه ببناء شرعيته على أساس

من الانجاز. وأخيراً فإن التدخل العسكري يخلق مطالب جديدة ويطلق قوى متجددة وبالتالي مشكلات جديدة وأزمات مستحدثة تتزامن مع المشكلات والأزمات السابقة وتخلق عقبة حقيقية قد لا تتوافر في النخبة العسكرية القدرة على مواجهتها. ومن هنا يكتسب التساؤل عن أسس شرعية السلطة المبنية على تدخل عسكري أهميته، مع ملاحظة أن غياب مفهوم واضح ومحدد وقيم ونظم مستقرة ومتعارف عليها لجداً الشرعية كما تعرفه الدول المتقدمة يعتبر أحد المداخل المباشرة لحالات التدخل العسكري حيث لم تسمح درجة التطور التاريخي والسياسي لغالبية الاقطار العربية بعد بتراكم رصيد يعتد به من المقومات الفكرية والتنظيمية للمبدأ داخل نظام القيم والمعتقدات الفردية والجماعية.

ولقد سبقت الإشارة الى ان سلطة النظام العسكري تكتسب أول مقومات الشرعية بحكم نجاحها في إسقاط الحكومات المدنية الفاسدة والفاصلة كما يعلن قادته. وهكذا يشير الابتهاج الذي يصاحب عزل الحكومات المدنية والعسكرية غير الشعبية الى قبول وتأييد واسع المدى لمختلف حالات التدخل. وهو ما عبر عنه بيل بقوله: «ان كراهية النظام القديم تكون شائعة وعميقة الجذور بما يوفر للحكومات العسكرية الجديدة مستودع ضخم من الشعبية يمكنها أن تسحب منه» عند الاقتضاء. فلقد وضعت حداً للفوضى التي كانت تمزق مجتمعاتها وأسقطت حكومات مستغلة وفسادة لم يكن من المستطاع إزالتها بأي وسيلة أخرى. ولقد وضعت حداً للأسراف الشديد في المجال الاقتصادي. وهكذا يكون في مقدورها أن تعود الى اجترار مساوئ النظام السابق كمصدر لتوليد الولاء وبناء الشرعية لسلطانها. بل لقد ذهب ديدلي في تحليله لحالات التدخل العسكري في بعض الدول، الى أن عملية استيلاء الجيش على السلطة قد لقيت في غالبية الحالات تأييداً شعبياً واسعاً وإلى هذا الحد تكون «شرعية» حيث يبدو الأمر وكأن الجيش قد «انتخب» لممارسة السلطة^(١) ولكن كراهية القيادات المدنية السابقة وتأييد القيادات العسكرية الجديدة لا يمكن أن يستمر اعتياداً على هذا الأساس وحده لأكثر من شهور عدة، يبدأ بعدها التساؤل الضروري عن سلوك النخبة العسكرية في إدارة شؤون الدولة ومواجهة الأزمات التي سوغت إسقاط الحكومة المدنية، فضلاً عن التساؤل المرتبط بالعودة الى الحكم المدني مرة أخرى. وهكذا لا يمكن للنخبة الحاكمة أن تؤسس سلطتها أو ادعائها عن الشرعية، لفترة طويلة، على مساوئ ومظالم النظام السابق.

وعلى ضوء ذلك، كان على النخبة العسكرية الحاكمة أن تنهج طريقاً آخر لتأكيد شرعية سلطتها يعتمد تأكيد فعاليتها في الممارسة السياسية. ويمكن القول ان هناك طرقاً عدة متشابهة كان على تلك النخبة ان تسلكها لتحقيق مطلب الفعالية ومن ثم تأكيد شرعية سلطتها: أولها - التنمية الاقتصادية، ثانيها - بناء المؤسسات، ثالثها - اعتياد مبدأ المساواة، رابعها - تجنب الاعتياد الدائم على القوة (ويناقش في إطار مطلب الاستقرار السياسي).

وستقدم في الجزء التالي مباشرة من هذه المقدمة، إشارة موجزة لمنهج التنمية الاقتصادية، ثم

M. Bell, «The Military in the New States of Africa», and B. Dudley, «The Military and (١) Politics in Nigeria.» in: J. Van Doorn, ed., *The Military Profession and Military Regimes* (The Hague: Mouton, 1969), p. 215.

نخصص مبحثين لاستعراض عملية بناء المؤسسات ومبدأ المساواة.

يرى ويلش أن مطلب الفعالية إنما ينصرف مبدئياً وفي ظروف العالم المعاصر الى القدرة على تحقيق تنمية اقتصادية مستمرة^(٢). ومن الواضح أن هذا الطريق هو التدخل الطبيعي لمواجهة أزمة التوزيع - التي تحصل في قدرة النظام السياسي القائم على التأثير على حركات التنمية الاقتصادية وأيضاً على استتباب الاستقرار المادي والعدالة الاجتماعية - حيث وضع مما تقدم مدى الارتباط الوثيق بين انخفاض مستويات المعيشة وسوء توزيع الثروة - من ناحية، وشيوع الظاهرة العسكرية - من ناحية أخرى.

ويدون الدخول في تفصيلات الكفاءة الفنية للقيادات العسكرية في الميدان الاقتصادي ولا في تكوين النتائج الاقتصادية لحالات التدخل العسكري، يمكن القول ان المحصلة العامة لها كانت سلبية وخاصة اذا استثنينا حالة مصر في ظل قيادة جمال عبدالناصر ودولة الوحدة المصرية السورية في ظل القيادة نفسها والجزائر وحالي العراق منذ عام ١٩٦٨ وسوريا منذ عام ١٩٧١. بل لقد ساهمت في استحكام حلقات التخلف الاقتصادي وضاعفت بالتالي من ظاهرة انعدام الاستقرار السياسي بما يرتبط بذلك من تواتر الانقلابات العسكرية.

ويمكن القول ان الأزمة الاقتصادية في البلدان المتخلفة تجد اساس استحكامها في استراتيجيات التنمية التي عمدت اليها قيادات تلك البلدان - من ناحية، وطبيعة البنيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية - من ناحية أخرى. ويلاحظ باستقراء السياسات الاقتصادية لمجموعات النخبة العسكرية انها عمدت في غالبية الاحوال الى الطريق الرأسمالي لتحقيق التنمية وهي بذلك لم تستفد من تجربة النظام المدني لهذا الطريق وبالتالي تعرضت للاحباط نفسه الذي تعرض له، بينما لجأت بعض الدول الى فكرة «الطريق الثالث»، حيث تجذب هذه الفكرة بوجه خاص أولئك الذين فقدوا الثقة في النظام الرأسمالي ولكنهم غير مهئين لقبول النظام الاشتراكي. ولذلك تتجسد أزمة هذا الطريق أساساً في عدم القدرة على تنفيذ خطط التنمية بجدية حقيقية تنقل المجتمع من التخلف الى التقدم، حتى بدأت تشكل عنصراً من عناصر تعطيل التقدم والتعثر في الاخطاء المتراكمة للتجربة. أما القلة من الدول التي لجأت الى درجة أو أخرى من الاجراءات الاشتراكية فقد واجهتها مشكلات التراكم الرأسمالي - من ناحية، وقصور التعبئة الجماهيرية - من ناحية ثانية، وعمليات الحصار الاقتصادي الاجنبي - من ناحية ثالثة.

وفضلاً عن ذلك فقد ساهمت بعض حالات التدخل العسكري في استمرار أو تدعيم ظاهرة التبعية الاقتصادية للخارج وإن يكن في اشكال مستحدثة بل إن بعض هذه الانقلابات إنما كانت من أجل تدعيم مصالح الاستعمار في سريان التبعية.

وهكذا يصدق القول بأن الظاهرة العسكرية كانت نتيجة مباشرة للأزمة الاقتصادية غير انها

C. Welch, ed., *Soldier and State in Africa* (Evanston: Northwestern University Press, 1970), (٢)
p. 45.

عادت بدورها لتعتبر أحد الأسباب التي تساهم في إشاعة المزيد من التوتر والاضطراب وبالتالي استحكام حلقات الازمة التي تساهم بدورها في استحكام دائرة الانقلابات والانقلابات المضادة^(٣).

ومن هنا يمكن القول بأن طريق التنمية الاقتصادية كمدخل للفعالية السياسية والشرعية ليس طريقاً مهنياً أمام النخبة العسكرية في الوطن العربي حيث يتوقع للمشكلات نفسها أن تستمر مع تغيرات محدودة مما يرد الى عدم وضوح خطط التنمية الاقتصادية فضلاً عن احتياجها الى فترة ممتدة من الزمان لانجازها واجتناء ثمارها وهو ما يعني في النهاية ان الفعالية في الأجل القصير لن تترجم الى تأييد واسع المدى للحكومات العسكرية مع استمرار بقائها في السلطة^(٤).

ولكن ماذا عن العلاقة بين توجهات عمليات التنمية الاقتصادية في مجموعة الاقطار العربية التي تولت مقاليد السلطة فيها مجموعات من النخبة العسكرية، أعلنت في معظمها أنها تسعى من أجل الوحدة العربية، وبين متطلبات انجاز تلك الوحدة أو حتى تمهيد الطريق امامها؟

يمكن القول بداية ان الوحدة العربية كانت ترتبط في الادراك العام بمهمات التنمية الاقتصادية وتحايز التخلف الهيكلي للاقتصادات العربية. ومع ذلك فقد غاب عن العقل الجماعي العربي وعن حركة الوحدة العربية أن تحد بوضوح قاطع ان الاستقلال الاقتصادي الجماعي الجذري هو أحد الاهداف الجوهرية من وراء الوحدة. ويعود الفشل في استخلاص هذه النتيجة، في أحد التفسيرات الممكنة إلى تبني الأصول الطبقي والايديولوجية للمناصرين لشعارات القومية والوحدة وتغيرها مع الزمن. ويلاحظ أن التبادل التجاري بين الاقطار العربية استمر كنسبة ضئيلة من إجمالي المبادلات التجارية للاقطار العربية مفردة^(٥). ولم تخرج على هذه القاعدة مجموعة النظم العسكرية العربية، ولا تلك التي رفعت شعارات صحيحة في خصوص التقدم العربي إجمالاً، ولكنها في التطبيق لم تلتزم بتنفيذها.

وفضلاً عما تقدم، فإن قضية مواجهة مشكلات التخلف الاقتصادي والاجتماعي وبناء نموذج للتنمية، كانت لها علاقة وثيقة بمجموعة أخرى من مشكلات الدولة القطرية، وخاصة من ناحية العلاقة بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومطالب التنمية السياسية، وفي مقدمتها مطلب المساواة بشقيه: المساواة السياسية والمساواة الاجتماعية، وهو ما سيأتي بيانه في إطار استعراض مبدأ المساواة.

أولاً: بناء المؤسسات

تعتبر عملية بناء المؤسسات ذات أهمية محورية في تقرير الوظيفة السياسية للجيش متى استولت

W. Gutteridge, *Military Institutions and Power in the New States* (New York: Praeger, 1965), (٣) p. 150.

Welch, ed., Ibid., p. 47.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠٥، و

(٥) سيد سعيد، «الديمقراطية ومشكلات الوحدة العربية»، في: سعدون حمادي [وآخرون]، دراسات في القومية العربية والوحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

على مقاليد الحكم. وينطلق تقرير هذه الأهمية من حقائق عدة: أولاً - أن المؤسسات هي التي تقوم بعملية تحويل مدخلات النظام السياسي (المطالب والتأييد) إلى مخرجات (قرارات وسياسات). وثانيها - أن الدول المتخلفة عموماً تعاني من ظاهرة عدم التوازن المؤسسي ويعتبر ذلك أحد مدخلات الظاهرة العسكرية. وثالثها - أنه ينبغي النظر إلى عملية التنمية السياسية باعتبارها تمثل مبدئياً عملية بناء الاطار الذي ستمجري في داخله لعبة السياسة وإنماء القواعد التي ستجري وفقاً لها في المستقبل^(٦). والسياسة في التقاليد المتقدمة تعني الصراع المحكوم بينما لا تعرف الاقطار العربية وهي تعاني ندرة في السلطة الاقداً ضئيلاً من أدوات ضبط الصراع^(٧). ورابعها - أن الاسهام الحقيقي لأي قائد أو نظام موقت بطبيعته - مثل نظام الحكومات العسكرية - يستهدف تحقيق التنمية وبناء المؤسسات التي تضمن استمراره من بعده.

ومن هنا تصدق ملاحظة ويلش: أن كفاءة الحكم تقتضي من القادة العسكريين متى ما استولوا على السلطة ان يتجهوا إلى تنمية المؤسسات السياسية ذات الطابع المدني أو بناء علاقات سياسية سليمة مع القوى السياسية المدنية وانه ليس هناك من طريق آخر للتنمية السياسية^(٨)، يستمد مصادره من التدخل العسكري.

ولقد تقدم أن غالبية حالات التدخل العسكري تستمد جانباً من مسوغاتها من تردّي المؤسسات السياسية العاملة في المجتمع، ولذلك تقوم القيادات العسكرية فور نجاحها بإلغاء جميع مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية حيث تصبح مجالس القيادة العسكرية محور الحركة السياسية.

فمن الملاحظ ان مجموعات النخبة العسكرية أخذت تعتقد في استمرارية سيطرتها على السلطة السياسية، ومن ثم فقد عمدت إلى التخطيط لتأسيس وجودها في السلطة على أساس انها الفئة الشرعية الوحيدة. ففي البداية، لجأت إلى ابتكار أو تطبيق أيديولوجية معينة، ثم عمدت إلى تشكيل حزب سياسي للعسكريين، وهيئة تنفيذية لتنظيم والضباط الاحرار. ويمكن القول ان المساهمة الاساسية للعسكريين العرب في إطار بناء السيطرة السياسية للسلطة التنفيذية تتمثل في انشاء مجلس قيادة الثورة، وهو بمثابة حكومة غير رسمية أو أداة تنفيذية للمؤسسة العسكرية، تتولى ادارة الحكومة وتوجيه المجتمع. ويلاحظ أن هذه المجالس تضع نصب أعينها أيضاً مهمة تصفية المعارضة الداخلية في محيط الجيش والمجتمع. ولذلك تحتل المشكلة المؤسسية مكاناً مهماً سواء بالنسبة إلى القيادة العسكرية الجديدة أم بالنسبة إلى القوى السياسية السائدة وإلى جماهير الشعب في مجموعه. وحيث يمكن تحديد جوهر تلك المشكلة في عدم التوازن - من ناحية، وتضاؤل القدرة - من ناحية أخرى، فإن من الممكن تقدير دور الجيوش من هاتين الناحيتين.

W. Fleming, «American Political Science and African Politics», *Journal of Modern African Studies* (٦) Studier, vol. 3, no. 3 (October 1969), pp. 507 - 508.

Manfred Wilhelm Wenner, *Modern Yemen, 1918 - 1966*, Johns Hopkins University, Studies (٧) in Historical and Political Science, Ser. 85, no. 2 (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1967), pp. 557 - 558.

Welch, ed., *Soldier and State in Africa*, p. 49.

فبالنسبة الى ظاهرة عدم التوازن المؤسسي يمكن القول أنه ليس من المتصور أن يكون للجيش الا دوراً محدوداً للغاية في مواجهة عدم التوازن الساحي باعتبار ان تغيير المراكز الحضارية والعمرائية في الدولة هو عملية تاريخية تحتاج الى فترة متمدة، بينما يترتب على التدخل العسكري في غالب الاحوال تدعيم ظاهرة الاختلال الوظيفي . فبدلاً من مجرد تضخم الجهاز البيروقراطي على حساب المؤسسات السياسية الاخرى، يتجه العسكريون عادة الى بناء تحالف عسكري - بيروقراطي بحيث يصبح مطلب سيادة السياسة أكثر إلحاحاً . فضلاً عن ذلك ترتبط الحكومات العسكرية عادة بتدعيم السلطة التنفيذية على حساب السلطين التشريعية والقضائية، حيث يلجأ الضباط في مواقعهم الجديدة الى الاستعانة ببعض زملائهم المقربين إليهم من ضباط الجيش . وتكون النتيجة وجود حلقة من الجيش تحيط بالضباط القياديين وتعرض الجيش على السلطة حيث يشرب ضباطه الى المراكز المدنية ومواقع السلطة الوزارية ومن خلفها مواقع السلطة التنفيذية مما يؤدي الى وجود الجيش في موضع السلطة ولو في ثياب مدنية وذلك في محاولة لارضاء ضباط الجيش او لابعادهم عن صفوفه . وينجم عن ذلك سيطرة مباشرة وغير مباشرة للجيش على شؤون الدولة سواء في قمة السلطة أم على مدارجها .

وفي مجال تدعيم القدرة المؤسسية للحكومة العسكرية، لجأ الكثير من قادة التدخل العسكري الى تسمية مجالس ولجان مدنية في غالب الاحوال كرد فعل على الاستياء الشعبي من السياسات المقروضة من قبل الحكومات العسكرية أو على اعتراف القيادات العسكرية بقصورها بالنسبة الى بعض الموضوعات خصوصاً في المجال الاقتصادي والمالي والاجتماعي . ولذلك لا تكون لمثل هذه المجالس أي أهمية أو قيمة إلا إذا جرى تشكيلها لتمثل بشائر حكومة مدنية . ولكن يكشف الواقع أنه لم ينظر اليها باعتبارها تمثل «دواء» للحكومات المستقبلية وانما بمثابة تحالف تكتيكي للحكام العسكريين ضروري لزيادة سلطاتهم . فقد يقيم العسكريون وزارة مدنية أو مختلطة، رغبة منهم في أن تعين الوزارة على مواجهة المتطلبات الداخلية والخارجية للحكم . إلا أن الواقع يكشف عن أن وزارة من هذا القبيل، هي في غالبية الحالات، إما أن تكون مجرد «واجهة لحكم تتركز السلطة الحقيقية فيه في يد العسكريين»^{١٧}، وأما انها لا تستطيع البقاء في الحكم والعمل مع العناصر العسكرية .

وعلى العكس من الارتباط مع القوى السياسية السائدة قبل التدخل (القيادات السياسية والحزبية، النخبة التقليدية، الفئة المثقفة)، تنحو القيادات العسكرية غالباً الى بناء تحالف مع كبار موظفي الجهاز الاداري . وينبع ذلك الاتجاه من وحدة الاتجاه البيروقراطي والتكنوقراطي والتسلسل التنظيمي بالنسبة الى المجموعتين فضلاً عن أن عدم الثقة في السياسيين والذي يرتفع احياناً الى حد كراهيتهم تضع المجموعتين في تحالف طبيعي واحد، خصوصاً وأن القيادة العسكرية تجد في حليفها البيروقراطي جهازاً طبعاً على استعداد لتنفيذ أوامرهما بدون مناقشة . ويتفق ذلك مع الخصائص المهنية للضباط، فهم لا يطيقون رفضاً لتنفيذ الاوامر ولا يتحملون مناقشة هادئة عميقة ولا

George Meri Haddad, *Revolutions and Military Rule in the Middle East*, 3 vols. (New York: R. Speller, 1965 - 1973), «The Northern Tier», p. 225.

يتصورون تراجعاً عن موقفهم امام خطأ واضح ويميلون الى الانفراد بالرأي والسلطة. ومن الملاحظ ان هذه العيوب تظل باقية مادام النظام عاجزاً عن خلق مكونات ومؤسسات للمشاركة السياسية الحقيقية قادرة على امتصاص عيوب المهنة.

وفضلاً عما سبق قد تلجأ النخبة العسكرية - بدلاً من الارتباط مع القوى السياسية السابقة والتحالف مع الأجهزة المدنية - الى خلق أحزاب سياسية تحت اشرافها المباشر لتدعيم شرعيتها وفعاليتها. وتعبير آخر بدلاً من التأييد الممنوح لاشترك السياسيين في ائتلاف النخبة الحاكمة، يمكن للنخبة العسكرية ان تبحث عن أسس خاصة بها للتأييد الشعبي. ولكن يمكن القول كقاعدة عامة ان امكانيات الخلق السريع لبناء حزبي قوي جدية بالاهمال^(١٠). ويرد ذلك في الأساس الى ان الاغلبية الساحقة من حالات التدخل العسكري قد حكم عليها بالاعدام من انقلابات مضادة اخرى، والنادر فيها هو الذي يملك فرصة الاستقرار وقيادة عملية التحول السياسي والاجتماعي كما تشير الظواهر المقارنة في مصر والجزائر، على سبيل المثال، في ناحية، وسوريا والعراق واليمن الديمقراطية، على سبيل المثال أيضاً، في الناحية الاخرى.

ويمكن القول ان الضمان الحقيقي لتحول الانقلاب الى ثورة حقيقية هو مدى الارتباط المباشر بالحركة الشعبية وتنظيماتها الوطنية والتقدمية والابتعاد عن فرض سيطرة الجيش وحده من أعلى. وهذا ما يجعل الانقلاب حدثاً عابراً بلا مستقبل وهو ما يحول الانقلاب ايضا الى دورة ذات مستقبل. ولذلك فان موقف النخبة العسكرية من الاحزاب السياسية الذي يمكن ان يحدد مسارها (اذا امكن تجاوز الحالات الاستثنائية لبلاد مثل اليمن وليبيا لم تعرف أصلاً نظام الاحزاب). إن إلغاء الاحزاب جميعاً في حال تعددها يجري من دون تفرقة بين الاحزاب التقليدية المرتبطة غالباً بالمصالح الاستغلالية في الداخل والخارج، وبين الاحزاب الوطنية المكافحة من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي^(١١). إن اتخاذ هذا الموقف الموحد والمضاد للاحزاب جميعاً ينتهي بالتدخل العسكري الى عزل النخبة الحاكمة عن الحياة الشعبية حيث تشعر عادة بأن الجيش يعبر عن المصالح العليا للوطن وانه غير منحاز وأنه فوق الاحزاب. ومن هنا يكشف الواقع عن أنها تسعى عموماً الى تصريف الشؤون السياسية للدولة من دون اللجوء الى الاساليب والمناورات السياسية ومن دون السياسيين أيضاً، بل عبر ادارة الدولة وكأنها كتلة عسكرية ضخمة^(١٢).

فلا شك ان طبيعة تكوين النخبة العسكرية التي تقوم بتدخل عسكري وتفرض على القائمين

Welch, ed., Ibid., p. 49.

(١٠)

(١١) من الجدير بالذكر هنا ان جمال عبدالناصر قد اشار في مباحثات الوحدة الثلاثية بين سوريا والعراق ومصر عام ١٩٦٣، الى ان إلغاء جميع الاحزاب، دون تمييز، كان احد الاخطاء الاساسية التي رافقت عملية انشاء الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ والتي أدت في النهاية الى قيام الانفصال عام ١٩٦١. انظر: محاضر جلسات مباحثات الوحدة (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٣)، ص ٢٦٠، ٢٦١ و ٢٦٢.

E. Shils, «The Military in the Political Development of New States,» in: J.J. Johnson, ed., (١٢) *The Role of the Military in Underdeveloped Countries* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962), p. 54.

به عزلة نابعة ليس فقط من تكوينهم العسكري ، وإنما ايضا من انفرادهم بالقيام بالانتفاضة الثورية وتحملهم لمخاطرها واعباتها وحدهم من دون مشاركة من الجماهير أو من أي من القواعد والاحزاب السياسية الاخرى . . . وطبيعة تكوين قادة الانظمة الجديدة دفعت كثيراً من هؤلاء القادة الى عدم إدراك الأهمية القصوى للعمل السياسي بين الجماهير . . . لقد ظلت مسألة العمل السياسي الجماهيري وتحريك الجماهير على الدوام المحور الذي تحوم حوله كثير من هذه الانظمة محاولة دوماً أن تنفاده . . . وفي بعض الاحيان كان تشكيل هياكل بديلة يوحي بوجود النشاط السياسي من دون أن تسمح بوجوده فعلاً ، هو الحل الأمثل في نظر عدد من هؤلاء القادة . ذلك ان هذا البعض وجد أن قيام مؤسسات سياسية وتشريعية فعالة ذات نفوذ حقيقي سيسلبه - الى حد ما - حرية اتخاذ القرار^(١٣) .

ولذلك يؤكد رصد سلوك غالبية حالات التدخل العسكري صعوبة تكوينها لحزب سياسي مرتبط بها وفعال على المستوى الشعبي في الوقت نفسه . ففقد التدخل لا يرحبون بمشاركة تنظيم قوي لهم في السلطة يحد من نفوذهم ويراجع اتجاهاتهم ، ويضاعف من ذلك غياب الايديولوجية . ولذا تظل غالبية الاحزاب المعتمدة على الجيش تنظيمات ضعيفة ليس لها تأثير قيادي على الجماهير وليس لها تأثير سياسي على اتجاه القيادات العسكرية . فلم يشهد التاريخ حتى الآن نجاح حزب سياسي مرتبط بتدخل عسكري نجاحاً يصل به الى حد امكانية الدفاع في جرة وتضحية جديدة عن انجازاته والدفاع عنه ضد الانقلابات المضادة .

ومن هنا تصح ملاحظة غوتريدج عن صعوبة عملية إعادة خلق الحياة السياسية النشطة ، بعد أن أوقفها الانقلاب ، بدون وجود الاحزاب ، فضلاً عن ان الطبيعة التحكيمية للحكومات العسكرية تجعل من غير المحتمل لهذه العملية ان تبدأ عند مستوى من التطور يختلف كثيراً عن المستوى السائد وقت الغائها^(١٤) . ويمكن القول بأن الاحزاب تقوم بالدور الاسامي في عملية «بناء الأمة» بينما يمكن للجيش بحكم اتجاهها التكنوقراطي ان تقدم مساهمة كبيرة في عملية «بناء الدولة» ، ولكن كلاً من بناء الأمة وبناء الدولة يعتبر مطلباً أساسياً للتنمية السياسية ، وفضلاً عن ذلك فإن المؤسسات السياسية الفعالة لا يمكن ان تخلق خلقاً جديداً - بتعبير ويلش - عن طريق الانقلاب^(١٥) .

وفضلاً عما تقدم ، فقد سبقنا الإشارة الى ان «المؤسسة العسكرية» تمت بصلة نسب طبقي واجتماعي وفكري الى «المؤسسة الحزبية» الجديدة في عدد من الاقطار العربية . وإذا كانت العلاقة بينها قد اتصفت في البدء بالتوتر وانعدام الثقة ، وخصوصاً عندما تحرك العسكريون بصفتهم المهنية ، لا العقائدية ، بل وحرصوا على التأكيد على أنهم فوق السياسة وفوق العقائد وفوق الاحزاب ، كما عبرت عن ذلك مجالس القيادة العسكرية ، الا ان «توافقاً» سيتولد بالتدرج بين «العسكرية» و«العقائدية» ، وستبدلان التأثير والتفاعل حتى تستقر معادلة السلطة الجديدة في صيغة توفق بين

(١٣) رفعت السعيد ، «الديمقراطية في دول العالم الثالث» ، الطليعة ، السنة ٨ ، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢) ، ص ٧٦ .

(١٤) Gutteridge, *Military Institutions and Power in the New States*, p. 152.

(١٥) Welch, ed., *Soldier and State in Africa*, p. 58.

الملامح العسكرية والمبادئ العقائدية. وحيث سيكون الجيش هو المسيطر فانه سيلجأ الى «الموائيق» الفكرية والمنظمات الشعبية الرسمية ليعطي نظامه طابع العقيدة والتنظيم، وحيث سيكون الحزب هو الحاكم، فإن الضباط سيتولون قياداته وسترافق الملابس العسكرية مع الشارات الحزبية.

وفي ظل هذا التحول، ستتلور صيغة توفيقية تسلطية تذهب الى أن الحزب وحده غير قادر بعد على احداث التغيير، فلابد ان ينفذ الى الجيش ويحوّله من الانقلاب الى الثورة، ومن السياسة الى العقيدة، وأنه يجب عدم ترك الجيش وحده بصفته العسكرية المجردة على مسرح السلطة. لقد عبر عن هذه الصيغة خير تعبير طارق عزيز في دراسة له عن «الجيش ومكانه في الثورة العربية»، حيث خلص الى ان الحزب الثوري اذا استطاع ان ينظم العسكريين جنوداً وضباطاً في صفوفه وأن يجعلهم عن طريق التثقيف الايديولوجي والسياسي، وعن طريق الممارسة اليومية للعمل الثوري عبر مرحلة من الزمن، جزءاً منه، يستطيع ان يحل التناقض القائم بين قدرة الفصائل العسكرية على انجاز عملية التغيير، وبين حاجة الثورة الى الحزب الثوري لتحقيق كامل اهدافها. إن الحزب الثوري اذا ما امتلك قوة حاسمة داخل المؤسسة العسكرية فإنه يستطيع ان ينظم عملية الاستيلاء على السلطة تحت قيادته ويأشرفه الدقيق، ويتلاحم تام بين الفصائل العسكرية والفصائل المدنية، ليس في مرحلة التهيئة للثورة فقط، وانما يوم تنفيذ الثورة واستلام السلطة السياسية، وكذلك عبر مسيرة الثورة الطويلة^(١٦).

وفضلاً عن ذلك أشار طارق عزيز الى ان الحزب الثوري الحقيقي هو الذي يتبشّر بشدة الى احتمالات بروز وتفاقم الظاهرة العسكرية. إن الحزب الذي ينظم الفصائل العسكرية من حيث الشكل، ويعجز عن صهر هذه الفصائل في بوتقة الحزب ليس حزباً ثورياً. إنه واجهة حكم العسكريين، وهو اخطر على الثورة من الحكم العسكري الدكتاتوري. إن الحزب الثوري يجب ان يحرص بشدة على ان يجعل العسكريين في صفوفه يستمدون قوتهم وشرعيتهم من المؤسسة الحزبية، وليس من كونهم على رأس المؤسسة العسكرية، لأنهم اذا استمدوا قوتهم من صفتهم العسكرية، ومن وجودهم على رأس قطعات الجيش لن يفرضوا انفسهم طغاة على الحزب فقط، وانما سيتحولون بالضرورة الى طغاة على الشعب^(١٧).

وهكذا فإن تكوين السلطة الجديدة، بحكم طبيعة تركيبه، يمثل صيغة مشتركة بين طرفين نقضيين، أو مختلفين جوهرياً في المهمة الاصلية لكل منها. لذلك فان قدرة هذه السلطة على الاستمرار تتوقف على مدى النجاح الذي تحقّقه في إبقاء التوفيق بين جانبيها المتباينين.

ومن هنا يمكن ان نفهم ظاهرة غزو الاحزاب من قبل العناصر العسكرية، التي أشار اليها بيرلوتر. فقد عمدت العناصر العسكرية الى التسلل الى الاحزاب السياسية الجديدة، وخاصة بعد

(١٦) طارق عزيز، «الجيش ومكانه في الثورة العربية»، للمعرفة (دمشق)، العدد ١٠١ (غوز/ يوليو ١٩٧٠)،

ص ١٥١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٥١-١٥٢.

نجاح التخلخل العسكري، أي بعد السيطرة على أجهزة الدولة والسلطة، ثم السيطرة على هذه الأحزاب السياسية الجديدة، وتفرغها من الداخل، بحيث تبقى القيادة للعناصر العسكرية التي ترفع شعارات هذه الأحزاب، من دون إيمان بهذه الأحزاب أو بشعاراتها. لقد لاحظ بيرلوتر أن هناك farkاً أساسياً بين نظم الحزب الواحد في القارة الأفريقية وفي الوطن العربي، ففي القارة الأفريقية نشأت نظم الحزب الواحد قبل أن يعمد العسكريون إلى الاستيلاء على السلطة، أما في الوطن العربي، فقد عمد العسكريون أنفسهم إلى إنشاء نظم الحزب الواحد من أجل إضفاء الشرعية على نظامهم الجديد (كما حدث في مصر، على سبيل المثال). أما في سوريا والعراق، فقد عمد العسكريون إلى دخول الحزب الثوري القومي، ونجحوا في تحويله إلى هيئة شعبية تدعم النظام. وهكذا، فقد هدف العسكريون في مصر وسوريا والعراق، من خلال انجذابهم إلى إلغاء الأحزاب السياسية الأخرى، إلى تدعيم سيطرتهم على السلطة التنفيذية^(١٨).

ومن الملاحظ أن النظم العسكرية العربية قد استندت، ضمن ما استندت إليه، عند قيامها إلى مسوغات ثلاثة: أولاً - بطء حركة المجتمع في اللحاق بالعالم المتقدم نتيجة عجز الحكم المدني، وثانياً - مواجهة التحدي الصهيوني ذي الطابع العسكري، وثالثاً - مقاومة فساد الأحزاب والقوى السياسية المتصارعة. ولذلك كله ارتبط النظام العسكري في الوطن العربي بنظام «الحزب الواحد» كمتعم طبيعي لمهمة الإصلاح الثوري السريع والحاسم، التي تصدى لها. ولذلك فقد كان من الطبيعي أن يمتد هذا النظام إلى بقية الاقطار العربية التي شهدت الظاهرة العسكرية حيث شمل السودان والصومال والجزائر وليبيا واليمن.

ولقد كان من نتائج انتشار النظم العسكرية حدوث شرخ يتعمق إصلاحه في المسار الطبيعي للتطور الديمقراطي، كما أن هذه النظم دعمت التوجه ناحية «الوحادية السياسية»، وحالت دون نمو «التعددية الحقيقية» أو «الواقعية» في الحياة السياسية والاجتماعية. ولا يزال علينا أن نتنظر احتمال مسار نمو مجموعات النخبة السياسية المدنية التي تحاول استرداد مراكز المبادرة والتأثير في الحياة السياسية العربية من بقايا الانظمة العسكرية التي تدثر أكثرها بشعارات أو بتنظيحات حزبية، ليست في الواقع سوى منظمات شكلية، ووصلت في دفاعها عن مواقعها على قمة السلطة إلى طريق مسدود^(١٩).

وعلى ضوء ما تقدم، ينبغي استعادة بعض ملاحظات هنتغتون بخصوص عملية بناء المؤسسات وإرساء قواعد الممارسة السياسية في الدول المختلفة. ومن هذه الناحية، يمكن الإشارة إلى أن السلطة في الاقطار العربية لم «تتأسس» أبداً على نحو كافٍ، أي لم تتجسد في مؤسسات وقواعد للممارسة السياسية وفقاً للمعايير الأربعة التي اقترحها هنتغتون كأساس لذلك، وهي: التعقيد،

A. Perlmutter, *The Military and Politics in Modern Times* (New Haven, Conn., London: Yale University Press, 1977), p. 134.

(١٩) انظر تعقيب أحمد كيال أبو المجد على دراسة: يحيى الجمل، «اتظمة الحكم في الوطن العربي»، ورقة قدمت إلى: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٣٨٧.

التكيف، الاستقلال، التماسك. ولعل أبرز الأمثلة التي توضح ذلك ان الحكام لا يزالون يتمتعون بقوة فعلية أكبر كثيراً من الإطارات القانونية والنظامية التي يعملون في ظلها، بحيث ان القيود «القانونية» المفروضة على الحكام هي في الغالب قيود ذاتية يخلعونها عن اكتافهم كلما بدا لهم ذلك.

ويمكن القول ان غالبية النظم العسكرية العربية، التي تندرج إجمالاً في إطار «نظم التعبئة السياسية»، قد ضاعفت من الاضطرابات والتعقيد في مسار هذه العملية التاريخية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من متطلبات بناء الدولة القومية الحديثة، وخصوصاً من منظور الأجل الطويل، وبحساب «التكاليف» اللازمة لتصحيح هذا المسار، وهو ما يتضح من استعراض الخصائص الأساسية للنظام السياسي الذي جرى تشييده على أيدي مجموعات النخبة العسكرية العربية. ويلاحظ في هذا السياق أن بناء مؤسسات الدولة وإرساء قواعد الممارسة السياسية، في مجموعة النظم العسكرية العربية، قد استند الى مبادئ أساسية عدة من الناحية التنظيمية، من أهمها: مبدأ الدمج بين السلطات، ومبدأ المركزية الشديدة، ومبدأ الاستغناء عن الحزبية^(٢٠).

فمن ناحية أولى، استندت الدولة، في غالبية النظم العسكرية العربية، الى مبدأ الدمج بين السلطات، وهو ما ميزها بما يمكن ان يسمى «حكومة الادارة»، وذلك بقدر ما جعل جهاز الادارة هو المؤسسة الوحيدة في الدولة، ويقدر ما ناط بها من صلاحيات رسم السياسة وتقريرها، فضلاً عن وظيفة الجهاز الأساسية في التنفيذ. وكان العمل السياسي لا يجد في الأساس أسلوباً لتنفيذه الا الأسلوب الإداري، وبالدقة أسلوب الاوامر الادارية، وكان العمل الإداري بدوره يرقى كثيراً الى مرتبة القرارات السياسية. وهكذا استرج أمن الادارة بأمن الدولة، ونقدها بنقد الدولة، ونجمد النظام السياسي في هذا الكيان الأوحده. وإذا كان هناك اتجاه تاريخي عام لتدعيم قوة السلطة التنفيذية في غالبية المجتمعات، وكانت السلطة التنفيذية في المجتمعات العربية أكثر قوة بالمقارنة مع غيرها من السلطات فقد زادها التدخل العسكري قوة حين صارت مؤسسته السياسية الوحيدة. ثم جاءت التوجهات الاشتراكية في مجموعة من الاقطار العربية، بما رافقها من قرارات تأميم المنشآت الاقتصادية والمالية والتجارية، إنشاء قطاع عام، واضطلاح الدولة بالدور الاسامي في عملية التنمية، جاء كل ذلك ليضيف الى تلك السلطة قوة على قوة ونفوذاً على نفوذاً. ولا يرد الشك هنا بطبيعة الحال حول الطبيعة التقدمية لهذه التوجهات وتلك القرارات، ولكن القصد هو بيان أثر ذلك في رسوخ مبدأ الدمج بين السلطات، ونمو الدولة كمؤسسة وحيدة تتمتع السياسة فيها بالادارة. وكان من الطبيعي في هذا السياق، أن يتضاءل دور الرقابة على نشاط الدولة، سياسياً كان أو إدارياً. فإذا اندمج التشريع بالتنفيذ في ساحة واحدة، لم يعد القضاء قادراً على ممارسة استقلاله. بل لقد صار المنع من التقاضي شبه تقليد تشريعي يمارسه جهاز الادارة عند اقتراح أي نوع من أنواع النشاط الإداري. أما الرقابة الشعبية فمحصريها مرتبط بوجود أو عدم وجود التنظيمات الشعبية، سياسية كانت

(٢٠) يعتمد هذا التعميم على ملاحظات طارق البشري بالنسبة لبناء الدولة الناصرية في مصر. انظر: طارق البشري، الديمقراطية والناصرية (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥)، ص ٢١ - ٢٥ و ٣١ - ٣٢.

أم اقتصادية كالنقابات والجمعيات، وهو مرتبط بملى سيطرة جهاز الدولة على هذه المؤسسات، ورقابة الصحف أمر تابع لهذا.

ومن ناحية ثانية، تعتبر المركزية الشديدة من السمات الأساسية في بناء أجهزة الدولة وقد اتخذت هذه المركزية الواضحة للسلطة ثلاث صور اسمية: أولاً - مركزية السلطة في إطار النخبة العسكرية من دون مشاركة واضحة أو حقيقية للمدنيين، وخصوصاً بعد أن أكملت عملية «غزو الأحزاب» في حالات التدخل العسكري - الحزبي، وثانيها - مركزية السلطة في العاصمة من دون نقل حقيقي لها إلى المحليات، وثالثها - مركزية السلطة في أيدي رئيس الجمهورية الذي امتلك سلطات واسعة سواء بمقتضى الشرعية الدستورية أم استناداً إلى الشرعية الثورية. ولا شك أن هذه الصورة الثالثة لمركزية السلطة هي أخطرهما وأهمهما، فقد أخذت السلطات الحقيقية والفعالة تتركز شيئاً فشيئاً حتى تصل إلى قمة الهرم في شخص رئيس الجمهورية، وهو في الغالب زعيم التدخل العسكري، حيث يمسك هو بسلائر الأفعى والخيط. ومن الطبيعي أن يبنى جهاز الإدارة بناء هرمياً، وأن تهبط فيه المستويات من الرئيس إلى مرؤوسيه وهكذا دواليك، بعكس المجالس النيابية التي تبنى بناء أفقياً من أعضاء متساوين في المراكز. وليس من الغريب أن يبنى جهاز الإدارة من أعلى، فيختار كل مستوى ما دونه من المستويات، بعكس التنظيمات الشعبية التي يجري الاختيار فيها من المستوى الأدنى إلى ما يعلوه. ولكن هذه الظاهرة العادية، كان لها أثر غير عادي بسبب ما أدخل على جهاز الإدارة من وظائف تتخطى حدود الوظيفة الأصلية المنوطة به، وهي وظيفة التنفيذ. فهو لم يعد جهازاً تنفيذياً، إنما أوكل إليه رسم السياسات وتقريرها، وذلك نتيجة لازمة لارتباط الوظائف التشريعية والتنفيذية واندماج سلطات الدولة. ومن ثم فقد جمع القائم على رأس الدولة سلطات تقرير السياسات وتشريعها وتنفيذها، وظهر رئيس الجمهورية القائم على رأس الجهاز مصدراً للشرعية ومنبعاً للسلطة على نطاق المجتمع بأسره. وتشكل الهيكل التشريعي على أساس من هذه السلطات المركزة. واتخذ هذا التركيز أساليب عدة من الناحية الفنية والقانونية، منها سلطات تعيين كبار الموظفين، وفصلهم بغير الطريق التأديبي، واعتبار مثل هذا القرار من «أعمال السيادة» التي لا تخضع لرقابة القضاء. ومنها سلطات رئيس الجمهورية في إصدار اللوائح التنظيمية واللوائح التنفيذية للقوانين، وفي إصدار القوانين في غيبة المجلس النيابي (في حال قيام مثل هذا المجلس)، وتفويضه الرئيس في إصدار القوانين أحياناً مع وجود المجلس. ومنها منح بعض القوانين لرئيس الجمهورية، سلطة الاستثناء من أحكامها. وكان مما يتناهى مع تقرير هذه السلطات ويسند لها بالشرعية السياسية والدستورية، أن اعتمد مبدأ الاستفتاء الشعبي كأصل جوهري في اختيار رئيس الجمهورية، وكأساس لشرعية النظام كله. وذلك بالطبع في الحالات التي عمدت فيها النظم العسكرية إلى إصدار اعلانات دستورية أو دستائر، وإلى إقامة مؤسسات سياسية، وأعلنت أن الشعب هو مصدر السلطات، ورغبت من ثم في الحفاظ على النواحي الشكلية لكل ذلك.

ومن ناحية ثالثة، تبنى النظم العسكرية التي أقامتها مجموعات النخبة العسكرية في مجموعة من الأقطار العربية، على أساس استفتاء التنظيم السياسي للدولة والمجتمع عن مبدأ الحزبية في عمومها، سواء تعدد الأحزاب أم الحزب الواحد وذلك من حيث الجوهر وبغض النظر عن الإطار

الشكلي للممارسة السياسية، حيث يوجد تعدد حزبي في مجموعة من الاقطار العربية، وحزب واحد في مجموعة ثانية، ولا توجد أحزاب نهائية في مجموعة ثالثة. لقد سبقت الإشارة الى خصائص الشخصية السياسية للجيش العربي وإلى تأثير التفاعل بين هذه الخصائص والظروف السائدة في مجتمعاتها على الخبرة السياسية لمجموعات الضباط الاحرار قبل التدخل العسكري، وكان نجاح التدخل بهذا الأسلوب مما رجع لديهم فاعلية في العمل السياسي. كما سبقت الإشارة الى الضرورات السياسية التي فرضت نفسها على حركتهم بعد السيطرة على الحكم، فصار جهاز الدولة هو الجهاز السياسي والاداري معاً. ومن المفيد هنا بيان وجه الاختلاف السياسي بين هذه الأنظمة وبين النظم الحزبية (واحدية أو ثنائية أو متعددة). ففي النظم ذات الحزبين أو أكثر يسيطر حزب الأغلبية، أو أحزاب الأغلبية، على جهاز الحكومة عن طريق البرلمان وما يصدره من قوانين، وعن طريق الوزراء، وعن طريق من تعيينهم الوزارة في بعض الوظائف الكبرى ذات الأهمية الخاصة.

وفي نظام الحزب الواحد تجري السيطرة على الجهاز الحكومي بواسطة أعضاء الحزب المنبثق في مراكز الحكم والإدارة من القمة الى القاعدة. وقد يظهر قدر من الارتباط بين المؤسستين، ولكن يظل يميز دولة الحزب الواحد ان هذا الحزب ذو وجود فعلي - غالباً قبل توليه السلطة - وأن له قواعده ومستوياته وقيادته وله استقلاله التنظيمي الفعلي عن أجهزة الدولة والإدارة، وان القرارات السياسية تصنع في داخله قبل أن تجري في قنوات الدولة. والحاصل ان النظم السياسية التي تبتها مجموعات النخبة العسكرية العربية، على تنوعها الشكلي من الناحية الحزبية، لم تعرف تنظيلاً سياسياً حزبياً له هذه الذاتية المتميزة ولا له «مكتبة» الإمساك بأعنة الدولة. انما العكس هو ما يبدو أنه حدث، إذ تركزت السلطات في جهاز الدولة كجهاز سياسي وإداري وحيد، ودارت التنظيمات السياسية في فلكه. فهناك مجموعة من النظم العسكرية التزمت المنهج الناصري الذي وقف منذ البداية ضد مبدأ الحزب، واحداً كان أو اثنين أو أكثر. ويميز نفسه في وضوح وبغير خفاء عن النظم الحزبية، وسلط هجوماً متواصلاً على مسألة قيام حزب أو أحزاب في مصر، واستعاض عنها بنمط آخر من التنظيمات السياسية توخى أن يكون افتراضاً أو استهدافاً مجمعاً للمواطنين كلهم. ومن امثلتها ليبيا، واليمن العربية، والعراق في ظل عبدالسلام عارف خصوصاً منذ انفراجه بالسلطة في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٣، وكذلك السودان في غالبية فترات الحكم العسكري، والصومال أيضاً قبل اعتياد مبدأ الحزب الواحد عام ١٩٧٦. ويلاحظ هنا أن أخطر القرارات السياسية التي اتخذتها هذه النظم العسكرية وترتبت عليها مجموعة من التحولات الكبرى، اتخذها الرئيس بجهازه الحاكم من دون أن يكون للتنظيمات الشعبية هذه اثر فيها. فالتنظيمات الشعبية - انحداداً كانت أو تحالفاً أو حزباً - ليست ذات وجود مستقل متميز عن أجهزة الدولة وذات فاعلية في التأثير عليها. فهناك استغناء عن هذا الدور بما ملكت قيادة الثورة من مقدرات أجهزة الدولة، ادارة وأمنًا وإعلاماً. فكانت رئاسة الجمهورية هي جهاز صنع القرار السياسي، وأجهزة الاعلام والصحافة وغيرها كخطب المساجد تسيطر عليها الوزارات المختلفة وتنقل الى الجماهير والرأي العام خط الدولة السياسي وتقوم بالدور التعبوي المطلوب، وأجهزة الأمن بأنواعها المختلفة تنقل الى القيادة اتجاهات الرأي العام وقياساتها وأخبار المشكلات والأزمات وغيرها. واستغني بذلك كله عن الوظيفة الحزبية، من حيث أن الحزب

صلة بين الجماهير والقيادة ينقل عنها وينقل منها، وأنه جهاز صنع القرار السياسي على أساس من هذه الصلة. بل إن التنظيمات الشعبية التي قامت على غرار الاحزاب، قد أصبحت بلورها جزءاً لا يتجزأ من «أجهزة الدولة»، واختلطت ادوارها بأدوار هذه الأجهزة سواء في مجالات الادارة أم الأمن أم الاعلام. والظاهرة الجديرة بالنظر، بالنسبة الى المنهج الناصري بحكم دوره البارز في هذا المجال، ان ما تمتعت به ثورة ٢٣ تموز/ يوليو من تأييد شعبي كاسح - ربما لم يتيسر لغيرها - لم تستطع قيادة الثورة أن تصبه في كيان سياسي منظم، ولعلها لم تشأ أو على الأقل لم تهتم بذلك. والراجح انها استغنت عن ذلك بما سيطرت عليه من مقدرات جهاز الدولة، لإدارة وأمن وإعلام، واستخدمت كل هؤلاء مع التأييد الشعبي غير المنظم فضلاً عن نقاط الضعف في الحياة الحزبية، وذلك في تصفية الاحزاب. ولعل هذا النجاح قد أكد لديها منطق الاستغناء عن التنظيم الشعبي، أو على الأقل عدم الاهتمام به كمعصر ضرورة بقاء. وهناك مجموعة أخرى من النظم العسكرية العربية التي التزمت رسمياً بمبدأ الحزب الواحد - كما تمثلها حالات الجزائر والصومال واليمن الديمقراطية، أو الحزب القائد - كما تمثلها حالات سوريا والعراق في الفترات التي اضطلع فيها حزب البعث العربي الاشتراكي بمهام الحكم و«وسم» بوجود بعض الاحزاب الصغيرة الى جواره، فضلاً عن فترات أخرى مثل فيها أيضاً حالة الحزب الواحد. وفي حالات الجزائر والصومال واليمن الديمقراطية قامت النخبة العسكرية الحاكمة بانشاء «الحزب الواحد» وهي في السلطة، فكان بمثابة حزب للعسكريين خاضع لسلطتهم وتوجيههم، خصوصاً في حالة الجزائر واليمن الديمقراطية حيث نشأ الحزب أصلاً من العناصر التي قادت الكفاح المسلح من أجل الاستقلال. اما في حالات سوريا والعراق، فقد عمد العسكريون الى غزو الاحزاب من الداخل، وبالتالي تحققت لهم السيطرة نفسها. ولقد تمخضت هذه الحالات كلها في التجربة عن اعتماد صيغة جماعية للتعبة تركز على الحشد الكمي والتأييد الرمزي للقوى الشعبية. وهي النتيجة نفسها التي انتهت اليها تجارب المجموعة الاولى من النظم العسكرية العربية التي استغنت عن الوجود الشكلي للحزاب السياسية. ومن هذا المنطلق قد لا تكون هناك فروق جوهرية من حيث الوظيفة الحزبية، بالمعنى المنضبط للكلمة، بين غط الاتحاد الاشتراكي كما شهدته مصر والعراق وليبيا والسودان مثلاً، وغط الحزب الواحد كما شهدته الجزائر من خلال «حزب جبهة التحرير» والصومال من خلال «الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي»، وغط الحزب القائد - كما يعبر عنه حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا والعراق.

والمهم فيما تقدم أن نلاحظ آثار ارتباط هذه الظواهر الثلاث معاً - ظاهرة دمج السلطات، وظاهرة المركزية الشديدة، وظاهرة الاستغناء عن الحزبية - في اطار النظم العسكرية العربية، وفيما يلي اشارة الى بعض هذه الآثار^(٣١):

١ - يلاحظ بداية ان شخص الحاكم متداخل في وعي جهاز السلطة، وفي وعي الجماهير،

(٢١) انظر في هذا المعنى: تعقيب احمد كمال ابو المجد على دراسة: الجمل، «النظمة الحكم في الوطن العربي»، ص ٣٨٦ - ٣٨٧، ومصطفى الفيلالي، «قضية الوحدة والممارسة السياسية: خواطر عن التجارب بالجهة المغربية»، في: حمادي [وآخرون]، دراسات في القومية العربية والوحدة، ص ٢٨٥.

بشخصية الدولة. ولهذا فإن الولاء السياسي يظل، في المقام الأول، ولاء لشخص الحاكم الأعلى، والخلاف مع شخص هذا الحاكم - الذي تطلق عليه كثير من الأنظمة اسم القيادة السياسية تحيلاً لحقيقته وتلاعياً بالانفراط والمصطلحات في أمر لا يحتمل التلاعب - هذا الخلاف يصنف على أنه خلاف مع الدولة ونقص في الولاء لها.

٢ - ويزيد من خطر هذه الأنار ما تتمتع به السلطات التنفيذية في أكثر الاقطار العربية من نفوذ هائل قوي، يرجع بعض اسبابه الى طبيعة النظام العسكري في حد ذاته، فضلاً عن ان هذا الارتباط بين الظواهر الثلاث كان من شأنه أن يجمع القائم على رأس الدولة سلطات السياسة والتشريع والتنفيذ في يديه. وأن يصبح مصدراً للشرعية ومنبعاً للسلطة في المجتمع، وفي مجالات العمل السياسي والتشريعي والتنفيذي كافة. والأخطر من ذلك أن زعامة التدخل العسكري وظروف ممارسة السلطة ونوع المسؤوليات المحمولة، كل ذلك قد رفع مثل هؤلاء الحكام الى منزلة عليّة، فوق المنزلة الدستورية، وأكسبهم شرعية يتصورونها من جنس تاريخي. فتولدت عن هذه المنزلة علاقة من «نمط أبوي» بين «القادة» وبين الجماهير، وشاع لديهم فهم خاص لنوع المسؤولية الملقاة على عاتقهم، وللطريقة «الفريدة» التي يحق لهم ان يمارسوا بها النفوذ، لا يتقيدون فيها بأجال زمنية، ولا يطالبون بما يطالب به غيرهم من الحكام من التقيد بمرجع أو الالتزام بقانون، ولا يحاسبون حسابهم، ولا تكون مقاصدهم عرضة لريبة، ولا أفعالهم محلل لجدال. ومن هنا فإن أكثر الرؤساء أو «الزعماء» العرب يتمتعون لأنفسهم أوصافاً تتصل بالقيادة والزعامة، وما يصاحبها من إلهام وقدرات خاصة تصل الى حد «القدااسة» و«العصمة» والارتفاع فوق احتمالات الخطأ.

٣ - وفضلاً عن ذلك فإن مثل هؤلاء الحكام يلزمهم الاحساس بعدم تمتعهم بشرعية حقيقية تؤمن استمرار حكمهم، فيلجأون الى أمرين: أولهما - ملء للناصب ذات التأثير - خصوصاً في الجيوش وأجهزة الأمن - باتباع وعملاء وأشخاص ذوي ولاء شخصي مباشر لهم، يشكلون - في الغالب - حجاباً حاجزاً بينهم وبين الجماهير، كما يشكلون أداة للفساد والافساد، نتيجة اضطراب الحكام الى مواصلة العطاء لهم حفاظاً على ولائهم المشتري. وتبرز في هذا السياق بوضوح روابط العائلة والقبيلة والعشيرة والطائفة. . الخ. وثانيهما إقامة أجهزة أمن وقمع متعددة ومتداخلة الاختصاص في معظم الاحيان، وثقيلة اليد على حريات وحقوق الافراد والاقليات وقوى المعارضة السياسية والاجتماعية. وأساس ذلك أن «أمن الثورة» يصبح في مقدمة الأولويات. ولذلك تدار الدولة وكأنها كتلة عسكرية ضخمة يجري التركيز فيها، أولاً، على النظام وتنفيذ الأوامر. وهي ظاهرة تقف، بالضرورة حاجزاً منيعاً في وجه الممارسة الديمقراطية الحقيقية، كما تفرض على المعارضة ان تلجأ الى الوسائل الانفلاقية للتعبير عن رأيها او كسب الانتصار لمواقفها، أو محاولة التغيير السياسي والاجتماعي.

٤ - ويلاحظ أخيراً عدم حدوث تغيير في القيادات الحاكمة، سواء في قمة السلطة أم على مدارجها، يتناسب مع التغيير السياسي والاجتماعي الذي تحدثه هذه القيادات ذاتها في بنية مجتمعاتها، وبما يستوعب طلائع القوى الجديدة، خصوصاً العال المتغربين والشباب، حيث إن

مطالب هذه القوى لم تعد تتركز فقط في الحصول على نصيب عادل من الثروة، وإنما التطلع أيضاً الى المشاركة بدور أساسي في ممارسة السلطة. وتتبنى هنا الاشارة، أساساً، الى الثبات شبه الكامل لرئيس الجمهورية وأحياناً للرجل الثاني في الدولة، على الرغم من كثرة التعديلات الدستورية والوزارية والبرلمانية، والتي تعتبر أحياناً «أداة» لتحقيق مثل هذا الثبات. وعلى سبيل المثال، وبدون أن يعني ذلك أي تقويم آخر غير تقدير ظاهرة الثبات لرئيس الجمهورية وللرجل الثاني في الدولة، يلاحظ أن جمال عبدالناصر استمر في قمة السلطة لمدة ١٨ عاماً، وظل عبدالحكيم عامر يحتل مكانة الرجل الثاني في الدولة حتى أقصته الهزيمة العسكرية الفادحة عام ١٩٦٧. وظل أنور السادات رئيساً للجمهورية منذ انتخابه حتى اغتياله وهي مدة تصل الى ١١ عاماً. وفي الصومال ما يزال محمد سياد بري رئيساً للدولة منذ عام ١٩٦٩ حتى الآن. وتتكرر هذه الأمثلة في بلدان عربية أخرى. وليس هناك اعتراض من حيث المبدأ على مثل هذا الثبات شبه الكامل لرئيس الجمهورية بل إنه قد يكون مطلوباً لمواجهة التحديت القومية والحضارية، خصوصاً لمواجهة تحديات بناء الدولة القومية الحديثة. ولكن مصدر الاعتراض الأساسي ينبع - في بعض الحالات - من اعتياده على الدعامة العسكرية أساساً، فضلاً عن شبكة معقدة من أجهزة الأمن. من ناحية، ومن عدم تهتة الظروف اللازمة لبناء المؤسسات وإنشاء قواعد الممارسة السياسية بشكل يكفل انتقالاً سلمياً ودستورياً للسلطة - من ناحية ثانية، ومن تبلور شعور يقيني لدى بعض هؤلاء الحكام بأن لهم على مواطنيهم وصاية سياسية من نوع توفيق، مستمدة مما يرون عليه هؤلاء المواطنين من حال التخلف والقصور. والنتيجة المنطقية لهذا اليقين هي أن يستمر انفراد «الزعماء» بالمسؤولية - الوصاية، الى أن يبلغ منظروهم درجة كافية من الرشد، فيقرونهم بذلك إقراراً - من ناحية ثالثة، ومن احتمالات العنف السياسي المرتبطة بشيوع مثل هذه النواحي، حيث لا أمل في تداول السلطة بشكل منظم، وحيث تتجسد أساليب تغيير الحاكم في الوفاة، الطبيعية أو غير الطبيعية (محاولات الاغتيال العلني أو السري)، أو في التدخل العسكري والأساليب الانقلابية إجمالاً - من ناحية رابعة، كما ينبع من الدور الطاغوي الذي أصبحت تمارسه مؤسسة الرئاسة في هذه النظم، ليس فقط من خلال سلطات «الرئيس» الرسمية والفعلية، وإنما أيضاً من خلال رجال مكتبه وشبكة واسعة من المستشارين والمسؤولين وغير المسؤولين، فضلاً عن «الحرس الجمهوري» أو «القوات العسكرية برئاسة الجمهورية» - من ناحية خامسة، وأخيراً، فإن مشكلة الجيش وأجهزة الأمن عموماً تأخذ أهميتها الحقيقية من «ظاهرة أبدية السلطة» فلا شك أن الظاهرة العسكرية قد استمدت جانباً أساسياً من أسبابها من نفس هذه الظاهرة، خاصة وقد كانت معظم النظم العربية تنتمي الى غط الملكيات الوراثية، جنباً الى جنب مع انعدام وسائل تغيير هذه النظم في شكل سلمي. ولكن صعود النخبة العسكرية الى السلطة، حيث يقترن أيضاً بالظاهرة نفسها، وحيث تصبح القوة العسكرية الدعامة الأساسية والمباشرة لقرضها، فإن التهديدات التي يتعرض لها النظام السياسي والمجتمع كله تصبح غاية في الخطورة. وبالتالي يمكن القول إن المنهج الحقيقي لمنع الجيش من الاشتغال بالسياسة يصبح فعالاً حين يكون هناك تداول حقيقي للسلطة. فهذا التداول يؤدي الى تحقيق التوازن بين أمور عدة تعرض في العالم الثالث، عموماً، الى عملية اختزال مستمر، فالشعب أو الوطن يجتزل الى الدولة، والدولة تجتزل الى الحزب، والحزب يجتزل الى الرئيس. وهكذا لا يبقى هناك مجال للتمييز بين

سياسة الدولة كسياسة وطنية عليا، وبين السياسة اليومية كما تمارسها الأحزاب، مما يمكن أن يكون موضع تداول. لماذا لا تحدث في الدول الغربية - مثلاً - انقلابات عسكرية؟ ولماذا تظل فرنسا - مثلاً - بدون وزارة في وقت من الأوقات لمدة شهرين، ومع ذلك لا يشعر المواطن بأي مشكلة؟ إن ذلك يرجع إلى حد كبير إلى أن الإدارة العامة مستقلة تماماً، أو إلى حد كبير جداً، إزاء التركيب السياسي الأعلى؛ أي أن تداول الحكم هو الذي يقرر تدعيم وجود الإدارة وتدعيم حياد الجيش وإبتعاده عن السياسة، وبالعكس فإن الاتجاه إلى أبدية السلطة وتركيزها، يفرض زيادة وزن الجيش وأجهزة الأمن عموماً^(٢٢). وبالطبع يكون لكل حالة من هذه النظم العسكرية «الركب» الخاص بها من مجموع هذه النواحي الست المرتبطة بظاهرة الثبات شبه الكامل لرئيس الجمهورية في منصبه.

إن الأهمية البالغة لهذا الجانب التنظيمي من النظم العسكرية - بظواهره الثلاث وبآثاره الناجمة عن الارتباط والتفاعل فيما بينها - تجسدها المخاطر الجسيمة المتأصلة في طبيعة هذه النظم نفسها، والتي تعتبر قيوداً على إمكانات «إقامة حياة ديمقراطية سليمة»، كما أنها تمثل تهديداً بتصفية الانجازات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصبغة التقدمية التي حققتها بعض هذه النظم. وعلى سبيل التوضيح، يمكن القول إن «نظام» ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ضرب من هذا الجانب التنظيمي بالذات، ويكفي دليلاً على ذلك ما حدث في أيار/ مايو عام ١٩٧١، فماذا حدث؟ رئيس حديث على قمة الدولة لم يتول من قبل فيها عملاً تنفيذياً، وهو يواجه خصومه الذين هم عمد الدولة وشاغلو أجهزتها من قبل رئاسته لهم (أو لمعظمهم)، رئاسة الجيش، رئاسة الداخلية، رئاسة الاستخبارات العامة، رئاسة الاعلام، رئاسة التنظيم الشعبي، رئاسة التنظيم الطليعي، المسؤول الثاني في مؤسسة الرئاسة بعد «الرئيس»، فضلاً عن رئاسة البرلمان. وكان هؤلاء من خيرة معاوني جمال عبدالناصر المؤمنين بسياسته، وهم ذوو خبرة ومران وجرية، وذوو شجاعة وإقدام وقدرة على البذل. فلماذا كانت النتيجة؟ لقد انتصر الرئيس الجديد. إن هذه النتيجة لا يمكن فهمها إلا على ضوء ما سبقت الإشارة إليه من جوانب تنظيمية، لأن مفاتيح المؤسسات والأجهزة كلها كانت في قبضة رجل واحد، رسم وضعه باعتباره مركز الدفع ومصدر الشرعية. ونقطة الشرعية هذه مهمة لأنه سوغ بها لدى جمهور كثيف، برهنة من الزمن، أن رجال الدولة، وهم عمد الدولة، كانوا يحاولون قلب النظام، رغم أنهم كانوا أجهزة التحريك السياسي كلها، ومعهم الغالبية في مجلس الأمة وفي اللجنة المركزية للاعتماد الاشتراكي. ألا يوضح هذا مدى الأهمية والخطورة الحيوية البالغة لهذا الجانب التنظيمي، هذا الجانب الذي قد يعتبره البعض «شكلاً» وليس «مضموناً». هل يمكن أن تكون الأبنية والمياكل «شكلاً» بمعنى أنه ثانوي، هل يمكن أن يبقى مضمون بغير شكل مؤسسي يعمل به ويحتمي^(٢٣) ثم

(٢٢) اسماعيل صبري عبدالله، «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة)»، في: علي الدين هلال [وآخرون]، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٩٠.

(٢٣) طارق البشري، «الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ١٩٧٠»، في: سميد الدين ابراهيم [وآخرون]، مصر والعروبة وثورة يوليو (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٦٣٩.

جانب آخر، لقد عمد «الرئيس» منفرداً الى تبني جلة من التوجهات وصيها في مجموعة من السياسات والقرارات تمثل انقلاباً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً شاملاً - تصفية الناصرية، الانفتاح الاقتصادي، فصح عرى الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي وتشويه سمعته، التبعية الكاملة للولايات المتحدة، الصلح المنفرد مع اسرائيل - ولا يقتصر الأمر هنا على انفراد الرئيس بصياغة التوجهات والسياسات أو باتخاذ القرارات، فقد يكون ذلك جانباً من سلطاته، ولكنه أشار الى أن اخطر هذه القرارات، والمتمثل في رحلته الى اسرائيل، قد عَن له وهو في السماء، ثم تفاخر علناً في خطابه امام الكنيست بأن هذا القرار الخطير لم يكن محلاً لدراسة من أحد أو موضوعاً للاستشارة مع أحد! لقد اطرد من هذه التوجهات والسياسات والقرارات بعد ضربة أيار/ مايو ١٩٧١ ما لم يرض عنه الكثيرون، ولكنهم وقفوا عاجزين عن مقاومته وردة لأنه لم توجد كيانات تنظيمية يمكن بها فعل شيء. إن دولة بما تشكله وما تمثله من نظم وأوضاع وسياسات اجتماعية واقتصادية قد طويت. ثم كيف بدا للكثيرين أن ثمة استمراراً وأن الأمر أمر تعديل، وليس أمر تغيير؟ ومن هؤلاء أناس من صفوة المثقفين والمفكرين والسياسيين في مصر، ألم يكن هذا الا استصحاباً لأوضاع ما قبل أيار/ مايو ١٩٧١ من الناحية التنظيمية؟ لقد تم عدول في السبعينات بالأسلوب ذاته الذي جرى به التغيير في الستينات، من خلال مؤسسة الرئاسة كمؤسسة وحيدة تسيطر عليها قبضة واحدة، وتتجمع لها كل خيوط التحريك في الدولة والمجتمع.

ومن هنا تنبغي الإشارة الى أن سلطة الدولة المركزية ليست، ولا ينبغي أن تكون هدفاً في حد ذاته. وهي في الحق تقدمية ورجعية معاً، تقدمية في مواجهة القوى الاجتماعية القديمة والقوى الاستعمارية القديمة والجديدة، ورجعية اذا تجملت وخلدت بالبيروقراطية والتكنوقراطية والنخبة القائمة. وهي ضرورة قد تفرضها الحروب، ويقتضيها التغيير الاجتماعي، وهنا يبرز دور القوات المسلحة وتعاظمها. وهي أيضاً ضرورة للاسراع في معدلات التنمية، وهنا يبرز دور القطاع العام والمشاركة الجماهيرية الواسعة. وهي كسلطة قسرية تحاول اغتيال أو تحديد السلطة التشريعية والقضائية، وهي أيضاً في صراع مع الجماعات التي لا تملك القسر والارغام، كالجسميات والنقابات والاحزاب وغيرها. وهي ايضا قد تصبح قسرية اذا افلنت من عقابها فأصبحت دولة قوية بمواطن ضعيف. وتجربة النظم العسكرية العربية فيها كل هذا وذاك، غنية بالانجازات والاختفاء أيضاً. ولا شك أنه مما يلفت النظر في خبرات هذه النظم العسكرية، أن هناك من أراد أن يأخذ النظام الرئاسي الاميركي بدون كونفرس، ويأخذ الديمقراطية المركزية من الاتحاد السوفياتي بدون حزب.

ومن هذه الرواية، تنبغي الإشارة إلى أن نظم الحكم القائمة في الاقطار العربية اجمالاً، خصوصاً تلك التي عمدت النخبة العسكرية الى «ابتكارها» أو «استنباطها»، ليست ثمرة طبيعية من ثمرات التطور الحقيقي للحضارة العربية، وإنما هي نتاج هجين، بعض عناصره عملية ذاتية وبعضها الآخر مستتب في البيئة العربية عن طريق الاستقبال المباشر من الحضارة الأوروبية. وقد تم هذا الاستقبال، في الأغلب الأعم من الحالات، نتيجة الاعجاب بما أنتجته أنظمة الحكم الغربية من ثمرات طيبة في بيئتها الأصلية، فاستقر في ضمير النخبة الحاكمة والنخبة المثقفة على السواء، أن نظام الحكم «الليبرالي» القائم في الدول الأوروبية، بما يقرره من حق الاقتراع العام، وحماية حرية

التعبير، والفصل بين سلطات ثلاث تتولى الحكم، له فضل كبير في تحقيق النهضة الاجتماعية والاقتصادية. واعتبرت معالم هذا النظام مكوناً أساسياً من مكونات «التحديث» والنهضة، توافقت على المناداة به سائر التيارات الإصلاحية، دينية كانت أو علمانية...

ولأن أكثر عناصر هذا النظام الدستوري كانت عناصر مستتبّة أو مستوردة من تجارب سياسية واجتماعية معبرة عن روح حضارة مختلفة... فإن الضمير العربي لم يعن عناية كافية بفهم هذه العناصر، ولم يتفاعل معها تفاعلاً حقيقياً، ولذلك لم تؤد في معظم الحالات وظائفها الحقيقية... ولعل هذا أحد الأسباب الكامنة وراء المفارقة بين النصوص الدستورية والواقع العملي. إن من المسلم به في الفقه الدستوري المقارن أن النصوص الدستورية لا تعبر عادة تعبيراً كافياً أو دقيقاً عن حقيقة النظام الدستوري القائم، وأن الظروف الموضوعية والتطورات المتعاقبة التي تمر بها الحياة السياسية والاجتماعية من شأنها أن تباعد قليلاً أو كثيراً بين النصوص وبين واقع تطبيقها العملي. ولكن الظاهرة في الوطن العربي تجاوزت هذا كثيراً... وهذا التجاوز كما يرجع إلى الانفصال بين أنظمة الحكم وبين تطور مقومات الحضارة العربية، فإنه يرجع إلى ظاهرة عربية أخرى - يخصص علماء الاجتماع وعلماء النفس بتفسيرها - وهي ظاهرة «اللفظية» في الحياة العربية وتصور إمكان حلول «الكلمة» محل «الفعل»... واقناع «الذات» والآخرين بإمكان هذا «الحلول»... بمعنى أن الديمقراطية تتحقق في «التصور العربي» إذا تم صدور اعلان يقررها، وإن سيادة القانون تكتمل إذا نصت عليها «وثيقة» من الوثائق... وهذا يفسر تراكم الوثائق والاعلانات في اعقاب «الكوارث» و«النكسات» و«الأزمات»... كما يفسر حالة ايمان «الخطابة» من جانب بعض الزعامات والقيادات العربية على نحو لا مثيل له في العالم من حولنا ولا في التاريخ من قبلنا، وبصورة لا يمكن إلا أن تكون تعبيراً عن مرض مستفحل لدى تلك الزعامات يقابله مرض آخر لدى «المحكومين» يقلبون فيه «الكلمة» ببديلا عن الفعل... وتسحرهم فيه «الخطبة» أو تخدوهم إلى حين... إن هذه الظاهرة العربية «الخاصة» مسؤولة عن تحويل الوثائق الدستورية في كثير من الحالات إلى صكوك بغير رصيد، وتحول كثيراً من المؤسسات القائمة إلى هياكل شبحية مجردة تماماً من وظيفتها.

ثانياً: مبدأ المساواة

خلص باي إلى أن التنمية السياسية تتضمن، ضمن ما تتضمن، سلوكاً عاماً ناحية المساواة ويقصد بذلك التطلع إلى المشاركة الجماهيرية في النشاط السياسي - من ناحية، وأن تكون القوانين ذات طبيعة عامة وتطبق على الجميع، وعلى الأقل غير شخصية في أعمالها - من ناحية ثانية، وأن يجري التعيين في المناصب العامة على أساس الكفاءة الشخصية، وليس على أساس عوامل المحاباة التقليدية - من ناحية ثالثة^(٢٤).

ويلاحظ أن مبدأ المساواة اكتسب أهمية متزايدة خلال هذا القرن بين الفئات الاجتماعية

L. Pye, «Armies in the Process of Political Development», in: J. Finkle and R. Gabl, eds., (١٩٤) Political Development and Social Change (New York, London: Wiley, 1966), pp. 83 - 91.

الجديدة والمتنامية حجماً وأهمية، خصوصاً في المدن، في جل أنحاء الوطن العربي. وعلى الرغم من أن معظم مجموعات النخبة الحاكمة منذ الاستقلال تعلن تسليحها بالمساواة حقاً ومبدأً، وبعضها أقر ذلك في دساتير وقوانين وضعية، إلا أن القضية مازالت بعيدة عن الحسم كما سبقت الإشارة إلى ذلك عند استعراض المسائل الكبرى التي ترتبط ببناء الدولة القومية الحديثة. ويذهب بعض الدارسين لشؤون المنطقة العربية إلى أن عدم حسم هذه القضية كان أكبر عقبة أمام إرساء مصدر حقيقي للشرعية السياسية^(٣٦). ويلاحظ أيضاً أن كل الأيديولوجيات والحركات السياسية العربية التي تعارض مجموعات النخبة الحاكمة، تثير هذه القضية تحت شعارات مختلفة مثل الحرية والديمقراطية والاشتراكية. والمهم أن مفهوم المساواة قد تطور لدى الجماعات العربية المسيية، خصوصاً في ظل الضغط الأيديولوجي الكاسح للنظم العسكرية، من مجرد المساواة السياسية - (وهي مجموعة العناصر التي يتضمنها أساساً تعريف باي لمبدأ المساواة) - إلى المساواة الاجتماعية، وما ينطوي على ذلك من سياسات مرتبطة بالتوزيع لأقرار العدالة الاجتماعية، شرطاً سابقاً أو ملازماً للمساواة السياسية. ولكن حتى الأنظمة الحاكمة التي تعلن رسمياً، التزامها مبدأ المساواة، بمعناه الضيق أو الواسع، مازال تجسد في ممارستها الفعلية عكس ذلك جزئياً أو كلياً. أما مسيرة الأنظمة العسكرية على هذا الطريق الصعب، فهي تستحق معالجة تفصيلية.

ويمكن القول بداية، أن عملية التنمية السياسية تقتضي، في جانب منها، خلق مشاركة جماهيرية متنوعة في أشكال جديدة من التنظيم الاجتماعي تتراوح ما بين تعاونيات القرية إلى النقابات المهنية وهو ما يعتبر مضمون عملية التعبئة الاجتماعية^(٣٧). ويمكن لهذه العملية أن تستند بدرجات متفاوتة إلى الاقتناع أو الإكراه. وحيث إن الهدف السياسي الأعلى هو الاقتناع لا الإكراه، يصير من الضروري أن يحكم على فعالية القيادات العسكرية في السياسة الداخلية وفقاً لمقدرتها على خلق أو السماح بخلق قاعدة سياسية جماهيرية منظمة، تحقق مشاركة جماهيرية متزايدة في العملية السياسية كما تسمح بتعدد مراكز القوى السياسية الحاكمة وغير الحاكمة بحيث لا تكون هناك حاجة إلى الاعتماد الدائم على الدعامة العسكرية أساساً للحركة السياسية بما يحقق في النهاية تحطيم دائرة فقدان الثقة والانفصال التي سيطرت على العلاقة بين النخبة الحاكمة والجماهير.

ويلاحظ أن نجاح التدخل العسكري في الاستيلاء على السلطة يؤدي عادة إلى فتح قنوات جديدة للمشاركة السياسية ونهضة مجالات متنوعة لممارستها. فإي ينفى كيف يتولد عن إسقاط حكومة مدنية غير شعبية من رصيد مبدئي ضخم من التأييد الجماهيري للقيادة العسكرية الجديدة، قد يتحول من خلال المشاركة إلى ولاء للنظام الجديد. ويرى ويلش أن أكثر المتطلبات أهمية في عملية خلق النظام السياسي هي تربية الولاء السياسي - بمعنى أن يرتفع الشعب، الذي ينتمي عضوياً إلى

Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (London, New Haven, 1977), p. 4.

(٣٦) انظر بهذا الخصوص:

K. Deutsch, «Social Mobilization and Political Development», *American Political Science Review*, vol. 55, no. 3 (September 1961), pp. 494 - 514.

نظام سياسي معين، الى مرتبة الاحساس بأنه يتبعي نفسياً الى ذلك النظام^(٢٧).

كما يمكن القول ان الولاء السياسي للنظام الجديد يمكن ان يتدعم بما يهيئه التدخل العسكري من فرص للمشاركة الرمزية التي تساهم في تحويل المشاركة الى ولاء. فعلى سبيل المثال تتيح التدابير الدستورية لقيادة النظام الجديد مجالاً مستمراً للمشاركة خصوصاً عن طريق الاستفتاءات المتعددة التي تقتزن بعملية صياغة النظام الجديد مثل الاستفتاء على الدساتير والمواثيق الجديدة. كما تبني عمليات الدعاية التي يقوم بها قادة التدخل فرصة واسعة لتدعيم المشاركة سواء في الدعاية المضادة للنظام السابق أم الدعاية المرتبطة بتدعيم سلطة النظام الجديد مثل المؤتمرات الصحافية التي يعقدها قيادة التدخل أو الاجتماعات الجماهيرية أو الجولات التي يقومون بها على مرافق الدولة وتجمعات القوى كالمصانع والجامعات وايضا تنظيم الاستعراضات العسكرية. وفضلاً عن ذلك تعتمد قيادة التدخل عادة الى الافراج عن عدد من المعتقلين السياسيين وحتى غير السياسيين بما يعينه ذلك من إطلاق لقوى سياسية معينة لها اتجاهاتها ولها أنصارها الذين سريعا ما يتكثرون في محاولة للدفاع عن مصالحهم التي قد لا تتوافق بالضرورة مع مصالح واتجاهات القيادة العسكرية.

وتتوقف قدرة القيادات العسكرية على استئثار هذا الرصيد المبني من التأييد والمشاركة، إضافة الى خصائص الشخصية السياسية للضباط، على كفاءة هذه القيادات في التعامل مع مجموعة الآثار والتأثيرات السياسية التي تترتب على ذلك القدر من التعبئة الاجتماعية الذي يحققه النظام الجديد. ويمكن إجمال تلك الآثار والتأثيرات التي يتعرض لها النظام بدرجات متفاوتة في أربعة أبعاد^(٢٨): أولاً - دخول شرائح جديدة في إطار العالم السياسي وازدياد عدد المؤهلين والراغبين في المشاركة السياسية، وثانياً - ما يترتب على ازدياد عدد المشاركين من تغيير طبيعة المطالب التي تتعرض لها النخبة الحاكمة، وثالثها - عدم امكانية مواجهة هذه المطالب التي تتعرض لها هذه النخبة، أو الاستجابة لها من خلال المؤسسات السياسية التقليدية، ورابعها - ان رد فعل النخبة الحاكمة بالنسبة الى ازدياد المطالب قد يتمثل في اللجوء الى سياسة قمعية أو محاولة احتواء رغبة القطاعات المتزايدة من المواطنين للمشاركة (تحويل اهتمامهم الى مجالات اجتماعية أخرى، التركيز على السياسة الخارجية، خلق اشكال وهمية من المشاركة) وهي اتجاهات تتوافق مع استعداد النخبة العسكرية الحاكمة ومؤهلاتها وخبراتها، أو البدء في بناء المؤسسات القادرة على مواجهة التطورات الجديدة (وقد تقدم استعراض الامكانات العسكرية في هذا المجال). وعلى ضوء حجم وطبيعة هذه الآثار والتأثيرات، يصدق ما لاحظته ويلش حين خلص الى: أن غو الولاء للنظام السياسي - وهو بالتأكيد مقوم رئيسي للشرعية - سيعتمد على عوامل خارج نطاق السيطرة المباشرة للحكومة العسكرية^(٢٩).

Welch, ed., *Soldier and State in Africa*, p. 43.

(٢٧)

(٢٨) علي الدين هلال، وعاضرات في التنمية السياسية، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،

١٩٧٥).

Welch, ed., *Ibid.*, p. 42.

(٢٩)

وفضلاً عما تقدم إذا كانت الأصول الاجتماعية للضباط وما يتاح لهم من تعليم وتدريب وتنشئة وما يكتسبونه من مهارة يساعد على تفسير الالتزام العسكري بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن العوامل نفسها يمكن أن تعوق عملية التغير السياسي طالما أنها تؤدي - في ظروف بعض الاقطار العربية الى انفصال ان لم يكن استبعاد النخبة العسكرية عن جماعات النخبة الأخرى خصوصاً النخبة السياسية. ولقد تقدم، مثلاً، أن إطار التنظيم العسكري والافتقاد الى مهارات سياسية ملائمة يقفان عقبة في طريق الضباط لخلق أجهزة سياسية جديدة لها قدر من الكفاءة والفاعلية. كما أن الايديولوجية غير السياسية للضباط تعمل في الاتجاه نفسه وإن يكن بدرجات متفاوتة.

كذلك فإن السلوك العسكري تجاه القوى السياسية المدنية وتجاه الجماهير يميل عموماً الى الجبر والاكراه وإلى الحلول السلطوية. كما أن استيلاء الجيش على السلطة وإشرافه وسيطرته على الحكومة يجعله يسير بوعي أو بغير وعي راضياً أو متردداً في طريق مواجهة المشكلات الاجتماعية واتخاذ طبقة أو مجموعة من الطبقات يحفظ مصالحها ويتناقض في ذلك مع مصالح الطبقات الأخرى. ومن هنا تتجه القيادات العسكرية غالباً الى عدم السماح بأي احزاب معارضة وإلى كبت أو تقييد الصحافة بل يعتبر التوتر المستمر بين الضباط في السلطة والصحافيين من سمات ما بعد التدخل حيث ينظر الضباط الى هؤلاء باعتبارهم عديمي المسؤولية وغالباً «خونة» طالما أنهم دائمو النقد. كذلك يعتمد الضباط الى تقييد حرية الكلام والاجتماع وفي النهاية غلق قنوات الاتصال ذات الاتجاهين. وقد يكون ذلك - كما يرى وينر - هو المقصود فعلاً. ويضيف أنهم قد يتجهون الى تشكيل احزاب سياسية وصحف ومؤسسات ونقابات وجمعيات ولكن المهم ان النخبة الحاكمة تواجه باختيار ضروري خلال المراحل الأولى من التنمية: هل تتجه الى جعل هذه المنظمات أدوات للسلطة أم تسمح لها بأن تكون أجهزة مستقلة^(٣٠) ويلاحظ أن القيادات العسكرية تفضل عادة اختيار البديل الأول.

ومن هنا يمكن الحديث عن «دائرة فقدان الثقة» التي اعتبرها جانويتز معياراً لكفاءة الحكومة العسكرية، اذ يلاحظ أن الجبر والاكراه يؤدي الى مقاومة مضادة حيث يصبح طلاب الجامعات وعدد من النقابات المهنية والعالية مراكز للمعارضة. وحيث تنمو القوى المعارضة، أو المضادة، يزايد الاعتماد على الجيش والشرطة وتنظم الأمن إجمالاً، وتعمق دائرة فقدان الثقة وتوسع، وهي التي سوغت في البداية سيطرة الجيش على السلطة.

ويلاحظ ان نجاح التدخل العسكري، مع المخاطر الطبيعية المتضمنة في قرار التدخل، إضافة الى نظرة النخبة العسكرية الى السياسة وإلى القوى والمؤسسات السياسية وإلى النخبة المثقفة، تعتبر من المحددات المهمة لسلوك العسكريين كنخبة حاكمة. ويبدو أن إضافة عنصر «احتكار القوة» إلى هذه المحددات، يجعل من المنطقي أن يخلد في إدراك النخبة العسكرية إحساس قوي باحتكار الحق، واحتكار الحقيقة أيضاً. ومن هذه الناحية يمكن القول ان إحدى مشكلات الحركة القومية العربية منذ الخمسينات انها احتكرت بواسطة السياسيين عموماً، والعسكريين خصوصاً، على خلاف ما حدث

في فترات الاحياء العربي، حيث لعب المفكرون والمثقفون دوراً مهماً في الحركة القومية. لقد أصبح الفكر العربي تابعاً للحركة السياسية وليس موجهاً لها. ولذلك لم تتعثر قضية الوحدة العربية، منذ مطلع الخمسينات، لشيء من القطيعة والفجوة بين صنفين من المواطنين المسؤولين: أحدهما غارق في الممارسة، مشغول باتخاذ القرارات، وثانيها سابع في التفكير، كلوف بالانتقاد، بل إن طبيعة الممارسة السياسية لا تدع للممارسة الفكرية دوراً فعالاً. فلا بد بالتالي من تنظيم الممارسة السياسية ومن تهذيبها حتى تعود أكثر تسويلاً على المعطيات الفكرية وأوفق تنسيقاً مع مقتضاياتها. ويتضح ذلك عدداً من الاجراءات، أبرزها تيسير مريان المعلومات المهمة لاتخاذ القرارات، وفتح قنوات انتقادها من القطب الى الحافة، وتفويض النفوذ من جانب الماسك له قانوناً الى القادر على مباشرته فعلاً وإلى المتأهل له بالتكوين، والتخفيف من حدة المركزية الادارية، وتفرغ مراكز الممارسة وإقامة التشاور في اتخاذ القرارات مقام الانفراد والاحتكار^(٣١).

ومن هنا يمكن ان نفهم مغزى الملاحظة البليغة والمعبرة في الوقت نفسه، والتي وردت في بيان د. محمود فوزي عن أعمال لجنة المائدة التي كلفت الاشراف على اعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي بالانتخاب من القاعدة الى القمة في عام ١٩٦٨، وذلك في أولى جلسات المؤتمر القومي العام للاتحاد، وامام جمال عبدالناصر، حيث قال فوزي: «لقد تأكد لدى اللجنة - يا سيادة الرئيس - من الاجتهادات التي عقدها مع مختلف قوى الشعب العامل، انه لا احتكار للحكمة ولا للوطنية في هذا البلاد».

ومن المهم هنا أن نشير الى أن المسؤولية في هذا السياق لا تقع على العسكريين وحدهم. بل إذا كانت السلطة لا تعفي من المسؤولية - لأي عذر كان - فإن مسؤولية المثقفين العرب قد تفوق مسؤولية الحكام أو نظم الحكم، «فلقد كانوا يتوزعون جميعاً على المذيعات المتصارعة، ولهذا السبب انصرفت جهودهم الى مناصرة مذاهبهم في صراع السلطة. وكانوا أقرب الى فقهاء السلطان منهم الى المفكرين الاحرار والمستشارين أو الناصحين المستقلين. كان كل مهم التبرير: التبرير لتفقد السلطة حتى إذا تم تقلدها جرى تبرير كل تصرفاتها وسلوكها... ولا يمكن أن يعفى من المسؤولية أي فريق من المفكرين العرب، فجميعهم مشتركون - وإن بدرجات متفاوتة - في مذبة حقوق الانسان العربي وحرياته ان لم يكن في صنعها، فعل الأقل في تبريرها أو السكوت عنها»^(٣٢). ان من السائد، خصوصاً في هذه المرحلة، أن يرفع المثقفون شعار الديمقراطية، باعتباره مصدر النقد الأساسي للنظم العسكرية، خصوصاً تلك التي حققت قدراً يعتد به من الانجازات الاجتماعية والاقتصادية - من ناحية، وباعتباره سلاحاً لا غنى عنه في مرحلة اعادة البناء والنهضة القومية - من ناحية أخرى. وهو ما يدفع الى التساؤل عما إذا كان المثقفون أنفسهم ديمقراطيين أم لا؟ إن تجارب العقود الثلاثة الماضية توضح أن المثقفين بقدر ما يقترعون من السلطة، وبقدر ما يرتبطون بها عضوياً، بقدر ما يتنازلون عن اقتناعهم، بما فيها الديمقراطية. ويضاف الى ذلك أن العلاقة بين المثقفين أنفسهم ليست علاقة ديمقراطية^(٣٣). ومن هنا يذهب د. جورج قرقم الى ان المثقفين فشلوا

(٣١) الفيلالي، وقضية الوحدة والممارسة السياسية: خواطر عن التجارب بالجهة المغربية، ص ٢٩٧.

(٣٢) محمد عصفور، «ميثاق حقوق الانسان العربي ضرورة قومية ومصرية»، في: هلال [وآخرون]، الديمقراطية

وحقوق الانسان في الوطن العربي، ص ٢١٦ - ٢١٧.

(٣٣) الطاهر ليب، «الديمقراطية وحقوق الانسان العربي (ندوة)»، في: المصدر نفسه، ص ٣١٦ - ٣١٧.

فضلاً ذريعاً في أداء أي مهمة ديمقراطية في الوطن العربي. وأساس ذلك لديه انه لا يمكن تصور أن تبرز الحرية في جوهرها، بدون أن يكون هناك مجموعة مثقفين تمارس نوعاً من الحد الأدنى من الاستقلال تجاه السلطة. الى الآن، يمكن أن تدخل مجموعات المثقفين في تناقض ظرفي محلي مع الحكام القطريين، ولكن بصورة عامة ما زال المثقفون، الى حد كبير مربوطين بأنماط ممارسة السلطة في الوطن العربي، ولم يتمكنوا الى الآن من خلق موقف مستقل لأنفسهم^(٣٤). بل إن أخطر دور أداه ويؤديه عدد من المثقفين العرب هو التحول الى أبنائ بعض الأنظمة العربية، وأقلام تسوغ لها كل ممارسات القمع ومصادرة الحريات، بل و«تفلسف» لها ذلك وأحياناً تدفعها اليه. إن الكلمة التي يفترض أن تكون مقدمة للحركة والفعل، ومن ثم موصلة للحرية والديمقراطية، تحولت في الوطن العربي، في كثير من الحالات، الى خادم للسلطة ومبرر لارهابها، بل أحياناً موصلة اليه. وأصبح دور المثقف العربي، في حالات كثيرة، يقترب، عبر ذلك، من دور «مهرج السلطان» في عصور خلت، ولم يقف فقط عند حد الالتزام بدور «فقيه السلطان».

وتبقى بعض الملاحظات المرتبطة بالعلاقة بين العناصر المختلفة التي يتكون منها مبدأ المساواة، وخصوصاً بين المساواة السياسية والمساواة الاجتماعية - من ناحية، وبين هذا المبدأ إجمالاً وقضايا التنمية والوحدة في ظل القيادة العسكرية لبعض الاقطار العربية - من ناحية أخرى.

فمن ناحية المشكلات التي تثيرها العلاقة بين مطلب المساواة السياسية ومطلب المساواة الاجتماعية، تنبغي الإشارة بداية الى أن تعريف الديمقراطية - من الناحية الاجرائية - يبنى على جانبين متكاملين، وإن كانا متميزين: أولهما - ينصرف الى شكل الحكم، الذي يتسم بالتعددية وبضمانات قانونية مؤسسية لحرية الممارسة السياسية وينظم معين لاتخاذ القرارات يقوم على أنماط مختلفة من التمثيل والحكم الشعبي المباشر وفقاً للظروف الخاصة بالتطور القومي، وبالتالي، فهو ينطوي على جملة العناصر التي يتكون منها مبدأ المساواة السياسية. ويشير ثانيهما - الى شبكة معينة للعلاقات الاجتماعية تُصَفَّى فيها «الاقطاعية». ويستخدم تعبير «الاقطاعية» هنا بمعنى واسع ليشير الى مجمل الاوضاع الاجتماعية التي تقوم على امتيازات طبقية تعرقل التطور الاجتماعي بشدة وتقوم على امتيازات لا تسوغها مشاركة فعلية في الانتاج^(٣٥). وعلى ذلك فإن هذا الجانب يضفي أساساً مبدأ المساواة الاجتماعية.

ويمكن القول ان مطلب الديمقراطية يظهر في أي من هذين الجانبين، بشرط أن يمثل هذا الجانب الحلقة الضرورية والملحة للتطور الاجتماعي مأخوذاً ككل. أي أن التطور الاجتماعي قد يستلزم تحقيق أي من هذين الجانبين للديمقراطية، حتى ولو تطلب الامر التضحية لفترة قصيرة، وتحت شروط معينة، بالجانب الآخر. فمثلاً نستطيع أن نشير الى تحول ديمقراطي عندما تتم الاطاحة بالاقطاعية، حتى لو تمت هذه الاطاحة بأسلوب ثوري وباستخدام «اجراءات استثنائية».

(٣٤) جورج قرم، «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي» (تلويح)، في: المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٣٥) سعيد، «الديمقراطية ومشكلات الوحدة العربية»، ص ٣١٦ - ٣١٧.

وحتى لو تم اسقاط شكل حكم ليبرالي لمصلحة حكم سلطوي لفترة معينة، وبشرط أن نعي أن هذا التحول يتصل بجانب واحد فقط من قضية كلية هي قضية التحول الاجتماعي الذي يفرض في مرحلة لاحقة استعادة التوازن بين شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية الجديدة، أي تطوير شكل حكم ديمقراطي. وقد يبدو ذلك الشرح متناقضاً، فكيف يمكن القول بأن تنفيذ اصلاح زراعي جذري يمثل «انقلاباً ديمقراطياً» حتى ولو أدى في لحظة معينة الى نظام سياسي استبدادي؟ نستطيع ان نستخلص هذه النتيجة إذا كان تنفيذ هذا الاصلاح الاجتماعي هو عقدة التطور الرئيسية في لحظة معينة، وذلك الى الحد الذي نستطيع ان نؤكد فيه ان الطابع الديمقراطي لهذا الاجراء يتغلب على الطابع غير الديمقراطي لوسيلة تنفيذه أو للنظام الذي نشأ ليحميه ويدعمه (نظام سلطوي). ولكن لا بد من ان نستكمل هذا الرأي بالتأكيد على أن استمرار هذا النظام أو الشرط السلطوي فترة طويلة بعد انقضاء الحاجة اليه والتي كان يمثل فيها ضرورة لا مهرب منها لاستنفار القوى المعادية للديمقراطية، يؤدي الى صبح التطور الاجتماعي بالطابع الاستبدادي من جديد، وتظهر قضية الديمقراطية هذه المرة باعتبارها قضية البناء الفوقي أو شكل الحكم، ويعتبر النضال الرامي الى تغيير شكل الحكم الى شكل ديمقراطي نضالاً ديمقراطياً من الطراز الاول حتى ولو كان معادياً لنظام أسس شرعيته في فترة سابقة على إنجاز اصلاح زراعي وتقويض الاقطاعية^(٣١).

وبالإشارة الى المفاهيم السابقة يمكن ان نشخص جانباً من الملامح العامة للتحولات الاجتماعية في الوطن العربي فيما يتصل بقضيي المساواة والوحدة. فالجيل الحالي من الحكام العرب في الاقطار العربية «التقدمية» أسس شرعيته السياسية على إنجاز تحولات اجتماعية إقتصادية مهمة في مقبيل السنين عندما قام بتصفيّة بقايا الاقطاع، شاملاً ذلك النظام السياسي القائم على الاقطاعية، والمتحالف بهذه الدرجة أو تلك - مع المعسكر الامبريالي. على أن هذا الجيل كان يحمل منذ البداية ثقافة سياسية ويروج لايديولوجية معادية للبرالية السياسية، ويمكن القول بأن الانجاز الذي حققه هذا الجيل في عقد السنين كان انجازاً ديمقراطياً بالنظر الى مجمل مشكلات التطور الاجتماعي العربي في ذلك الوقت. على أنه مع اطراد الممارسات السياسية الادارية، التسلطية، والقمعية أصبح من المستحيل الهرب من النتيجة الحتمية، وهي أن مجمل الأوضاع الاجتماعية في الوطن العربي أصبحت أسيرة الممارسات المعادية للديمقراطية السياسية، بل إن هذا الطابع المعادي للديمقراطية لشكل الحكم قد انتهى الى واد الانجاز الديمقراطي الاجتماعي عندما حلت علاقات استغلال جديدة محل الاقطاعية، واتسمت هذه العلاقات بمرور هيمنة بيروقراطية لتجمعات سياسية ذات طبيعة أوليغارشية (أي مغلقة لا تتجدد من خارجها) وهناك الكثير من الأدلة على أن تدهور الميل نحو الوحودية وهبوط الحركة القومية يعود، على الأقل جزئياً، الى اطراد الطابع اللاديمقراطي للأنظمة التي بدأت راديكالية في مقبيل السنين^(٣٢).

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣١٧.

(٣٢) انظر عرضاً لتطور الممارسات اللاديمقراطية لبعض الأنظمة العربية في علاقتها بالدعاية «الوحدوية» رغم التحفظات العديدة على منطلقات الكتاب واتجاهات الكاتب في: Fouad Ajami, *The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice since 1967* (Cambridge, Mass: Cambridge University Press, 1981).

وعلى سبيل المثال، يمكن القول ان تجربة جمال عبدالناصر في تعبئة الجماهير كانت تجربة ديمقراطية محدودة بحدود ملاسبتها الذاتية والموضوعية، رغم كل النقد الموجه إليها من هذه الزاوية تحديداً. إننا لا نستطيع أن ننكر الطابع الديمقراطي لهذه التجربة، إذا ادركنا الديمقراطية بمعناها السياسي والاجتماعي معاً، لا بمعناها الليبرالي السياسي الخالص، ومن حيث هي مؤسسات وقواعد وضوابط جنباً الى جنب مع متطلبات اقتصادية واجتماعية. وإذا نظرنا الى ثورة تموز/ يوليو بهذا المنظار الشامل، لأمكن القول ان معاداة جمال عبدالناصر للامبريالية لم تكن مجرد موقف وطني تحرري فحسب، بل كانت كذلك موقفاً معادياً للرأسمالية والرجعية العالمية والعربية والمحلية، وهي بهذا تحمل مضموناً ديمقراطياً متقدماً، فضلاً عن مضمونها الوطني التحرري. ولم تكن الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذتها الثورة مجرد اجراءات اقتصادية متقدمة فحسب، بل كانت تتضمن دلالات ديمقراطية كذلك مثل القضاء على الملكيات الزراعية الكبيرة، والرأسمالية الكبيرة، والارتفاع النسبي للملكيات الصغيرة. وفضلاً عن ذلك، هناك الاجراءات ذات الطابع الديمقراطي الخالص، مثل حق العمال الزراعيين في تشكيل اتحادهم لأول مرة في تاريخهم، والتوسع في تكوين الجمعيات التعاونية، ومشاركة العمال في مجالس ادارة الشركات. ولا شك أن مجانية التعليم والتأكيد على المضمون الاجتماعي للمعرفة، فضلاً عن إشاعة الثقافة الوطنية الديمقراطية والمفاهيم التقدمية المعادية للاستعمار والاستغلال، كلها جوانب ديمقراطية تنسب للتجربة. حقاً، إن هذه جميعاً لا تشكل مجمل قسائم الديمقراطية المنشودة، بل كانت الى جانبها السلطات الضخمة لأجهزة الأمن، وكانت هناك الاجراءات الاستثنائية، على ان هذه الامور ينبغي ان تدرك في ظروفها الذاتية والموضوعية، ومن وجهة نظر تاريخية مقارنة، وليس ذلك كله من أجل تبريرها وإنما لتفسيرها، ونقدها، الا انها لا ينبغي ان تنقص من الجوانب الديمقراطية الاخرى للتجربة. وينبغي ان نلاحظ ايضاً أنه برغم كل ما يقال عن الطابع الفردي للسلطة الذي برزته القيادة التاريخية لعبدالناصر، ونتيجة للملاسات ذاتية وموضوعية عدة، وعلى الرغم مما تمخض عنه في التجربة من قيود وحدود، إلا أن هذا الطابع لم يرتد بمصر عن طريق الاستقلال الوطني، وطريق التنمية الشاملة، وطريق التقدم الاجتماعي، وطريق الوحدة العربية، وطريق العداء للامبريالية والصهيونية والرجعية.

ان «نظام» عبدالناصر، كان يتجسد في ثلاثة مكونات أساسية: أولها - المشروع التاريخي، الفكرة والأمل، وثانيها - ادوات التنفيذ، وثالثها - أجهزة الأمن. وعندما غاب عبدالناصر، لم تكن شرعيته الكاريزمية، الوطنية والقومية، قد تجسدت بعد في مؤسسات سياسية مستقرة تضمن استمرار المسيرة بعد رحيله. ومن هنا فقد اختفى المشروع التاريخي. وفي الواقع فقد عمد أنور السادات الى استخدام ادوات التنفيذ وأجهزة الأمن ضد هذا المشروع التاريخي، ولضرب الفكرة، وتحطيم الأمل كما سبقنا الاشارة. وهكذا فقد عمدت الثورة المضادة الى «محاكمة» الثورة، في مشهد من أغرب المشاهد التي حفلت بها تجربة ثورة ٢٣ تموز/ يوليو. ولم يتوقف الامر عند حدود الإدارة الشاملة، أو التشويه الكامل الرسمي والعلني، وإنما امتد إلى تصفية الانجازات الديمقراطية الاجتماعية فضلاً عن محاولة إسقاط الناصرية بالكامل. وترتيباً على هذا الإرتداد في الداخل، تكاملت توجهات أنور السادات بعزل مصر عن العرب، والتبعية للولايات المتحدة، والصلح المنفرد مع اسرائيل.

غير ان السياق التاريخي لقضية الديمقراطية لا يتوقف عند هذا الحد، فلقد نشأت الدعوة الى القومية والوحدة العربية تاريخياً في نطلق البرجوازية الكبيرة، على ان هذه البرجوازية عجزت عن المضي في تحقيق أي خطوة مهمة للوحدة، وتوقفت عند إنشاء جامعة الدول العربية، بل ولقد تحولت هذه الجامعة من إطار تتخذ فيه خطوات الوحدة العربية الى نوع من تنظيم للقوى الحاكمة يشبه الـ (Concert of Europe) من حيث رعايتها للاوضاع القائمة، شاملاً ذلك ظاهرة التجزئة. ويضاف الى ذلك ان البرجوازية العربية الكبيرة كانت قد أظهرت فشلها التام في مجابهة عملية إنشاء دولة اسرائيل على أنقاض الشعب الفلسطيني، كما فشلت في تجاوز التخلف الاقتصادي والاجتماعي. ونشأ عن هذه الاوضاع أن انتقلت الدعوة الى القومية والوحدة العربية من النطاق الايديولوجي للبرجوازية الكبيرة الى النطاق الايديولوجي للبرجوازية الصغيرة مما أضفى عليها طابعاً راديكالياً ملحوظاً. وقد قامت البرجوازية الصغيرة بمساندة الثورات والانقلابات السياسية التي كان أحد أهدافها دفع حركة الوحدة العربية. على انه بعد أن سيطرت نظم ذات أفق راديكالي وحدوي على الحكم في عدد من الاقطار العربية حدثت تغيرات جوهرية في الطبقة الحاكمة للحكم. لقد جندت القوى الجديدة أساساً من صفوف البرجوازية الصغيرة، ولكن قيام هذه القوى بفرض نظم سلطوية مغلفة (خصوصاً في حالة الاعتماد على احزاب ايديولوجية وحيدة): وَسَمَهَا بطابع بيروقراطي - أوليغارشي بحيث انفصلت هذه القوى عن أصولها البرجوازية الصغيرة وبدأت في التبلور في اتجاه رأسمالي بيروقراطي، ولم يبق من علاقتها بالبرجوازية الصغيرة غير بعض الشبكات الايديولوجية، التي فقدت مضمونها الطبقي (الراديكالي) ومن ثم أصبحت عملياً مفرغة من المحتوى. ومع ذلك فقد ظل نفوذ هذه الشبكات الايديولوجية كبيراً نتيجة أنها بدت كما لو أنها الايديولوجية الراديكالية للبرجوازية الصغيرة ذاتها التي استعانت بها الطبقات الحاكمة الجديدة في الدعاية لذاتها واكساب نظمها الشرعية القومية. وأهم من ذلك أن هذه الايديولوجيات قامت باستعارة بعض التبريرات لخصائصها غير الديمقراطية من الايديولوجية الماركسية في تطورها السوفييتي. ونجم عن ذلك أن نجحت هذه النظم إما في اجتذاب تأييد القوى للماركسية أو على الأقل في تحييدها. وأدى هذا كله الى تكلس ايديولوجي يظهر بصورة خاصة في مجال معالجة قضية الديمقراطية في الوطن العربي. ومن هنا فقد أصبح من الضروري من أجل تحرير الدعوة الى الوحدة العربية من الحاجز الايديولوجي تطوير حلول نظرية جديدة لهذه المشاكل، كما يتطلب تحويل هذه الحلول الى ممارسة اجتماعية دخول الطبقات الشعبية الى مجال النضال السياسي سواء في مضمار الوحدة العربية أو في مضامير الإصلاح الاجتماعي. وتظهر الضرورة التاريخية للتجديد الايديولوجي هنا اننا نقف عند مرحلة من التطور التاريخي للأمة تسودها كل علامات حجز التطور أو القفل في معالجة ومواجهة التحديات الكبرى لبلادنا سواء في مجال الصراع ضد الامبريالية، أو في مجال النمو الاقتصادي وتجاوز التخلف. ولا يمكن لهذا التجديد الايديولوجي أن يتجاهل قضية الديمقراطية وقضية الوحدة باعتبارهما قضيتين مترابطتين بصورة جدلية، مع ما لهذا الترابط من إشكاليات يلزمها حلول جديدة^(٣٨).

(٣٨) سعيد، والديمقراطية ومشكلات الوحدة العربية، ص ٣١٩.

أما علاقة مبدأ المساواة بكل من مسألتي التحرر العربي والتنمية الاقتصادية فقد كانت أكثر غموضاً بكثير، بل ويمكن القول إن العقل العربي كان أسير مرحلة أدرك فيها هذه العلاقات وكأنها سلبية فقد سبقت الإشارة إلى أن الجيل الحالي من الحكام العرب قد صعد إلى قمم السلطة عن طريق التدخل العسكري، وقد ظل هذا الطريق للحصول والمحافظة على السلطة جزءاً من إرث الحكم وممارسة السلطة في مجموعة من الأقطار العربية. بل لقد نهجت الحكومات العربية في إشاعة وثقافة انقلابية ومعادية للديمقراطية السياسية بحيث صارت فكرة الديمقراطية صنواً - عند هؤلاء الحكام ومن سار في ركابهم من الكتّاب العرب - للتفكك والدعوة إلى الانعزالية. ولقد كان أحد أهم البواعث على موجة التدخل العسكري التي شملت الوطن العربي منذ نهاية الخمسينات أن النظم العربية الحاكمة من قبل سجلت فشلاً ذريعاً في مجال التحديات القومية والتحررية وبخاصة في حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨، وما أعقبها من معارك سياسية مع الاسبريالية والصهيونية. ومن زوايا عدة كانت تلك الدعاية التحررية للحكومات العسكرية الجديدة أحد عوامل الشرعية السياسية التي أضفتها عليها الجماهير في المرحلة الأولى وقبلت على أساسه الولوج إلى فترة من إعادة البناء القومي تحت شروط غير ديمقراطية. وقد جاء كشف الحساب لهذه النظم العسكرية غميباً للامال. وإذا ما جاز أن نستخدم مصطلحات نظرية التبادل الاجتماعي، فإن الحرمان من الديمقراطية السياسية لم يعد يقابله عطاء على صعيد القضايا الوطنية. وهذه الاشكالية في حاجة إلى بعض التوضيح، وهنا يمكن أيضاً الاستعانة بالخبرة المصرية، مع التأكيد على أنها تنطبق على خبرات الأقطار العربية الأخرى.

يمكن القول بداية أن الحركة الديمقراطية في التاريخ المصري الحديث، كانت مرتبطة أبداً بالحركة الوطنية، قامت معها تاريخياً، ولم تنفك عنها أبداً، منذ ثورة عرابي ومع ثورة عام ١٩١٩. ومعنى ذلك أنه في البداية كان الصراع من أجل الديمقراطية هو الصراع من أجل انتزاع سلطة إصدار القرار من السلطة الأجنبية المسيطرة، ولم يأخذ شكل الصراع بين فئات اجتماعية مختلفة كما حدث في أوروبا. فلم تكن الديمقراطية الوسيلة التي سيطرت بها البرجوازية اجتماعياً أو انتزعت السيطرة من طبقة أخرى، وإنما بدأت أساساً مرتبطة بالصراع الوطني. وكانت اللحظات التي يشتد فيها الصراع الوطني، هي نفس اللحظات التي ترتفع فيها شعارات الديمقراطية. وقد بدأت أشكال من الديمقراطية الغربية المشوهة، حين انتزعت البرجوازية في كثير من الأقطار العربية قدراً معيناً ومحددًا من سلطة إصدار القرار من السلطات الأجنبية، واكتفت بهذا الشكل القاصر من الديمقراطية.

وبعد الحرب العالمية الثانية، صار الصراع من أجل الديمقراطية بمفهوم مختلف، ولكن أيضاً في إطار الصراع ضد الاستعمار. كان الشكل الديمقراطي السائد لا يحقق الاستقلال الوطني وبالتالي كان لا بد من فهم آخر أو شكل لمضمون آخر، لأن الهدف الأساسي لم يتحقق، حيث ما تزال هناك التبعية والسيطرة الأجنبية. فظهر الانحياز اليساري ليطالب إعطاء محتوى اجتماعي للديمقراطية حتى يمكن تحقيق الهدف الأساسي للصراع وهو الاستقلال الوطني، أي لم يكن المحتوى الاجتماعي منظوراً إليه في حد ذاته، وإنما أيضاً في إطار القضية الوطنية، قضية انتزاع الاستقلال.

اما في ظل قيادة جمال عبدالناصر، فقد ضم المثل الديمقراطي نسبياً عند جمهور الرأي العام السياسي في مصر، وخصوصاً في الفترة من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٦٧، اذ انفصلت المسائلان الديمقراطية والوطنية، بسبب المسلك الوطني التحرري البارز لنظام ثورة ٢٣ تموز/يوليو، على الرغم من غياب المثل الديمقراطي التقليدي. أي أنه في فترات الانتصارات الوطنية ضد الاستعمار لم تكن تبرز في شكل قومي عام قضية العودة الى الشكل الديمقراطي الغربي. ومنذ عام ١٩٥٦ لم يكن مطلب الديمقراطية الغربية مثاراً. فإما كان يثار في لحظات الصراع المحتدم مع الاستعمار، هو إعطاء مضمون جديد للديمقراطية، وهو في شكل دقيق جداً مشاركة أكبر للجماهير حتى يمكن تحقيق الهدف من الصراع الوطني الذي أصبحت التنمية وجهه الأساسي. اختلفت القضية اذاً، ولم تعد قضية أحزاب سياسية، حتى في الوعي العام، ما عدا فئات قليلة كانت تمثل البرجوازية القديمة، إنما كانت القضية الأساسية هي كيف يمكن كفالة مشاركة أكبر للجماهير لتحقيق الهدف الجديد وهو «الحرية والاشتراكية والوحدة». وبالتالي فإن قضية الديمقراطية التعددية لم تكن مثارة على نطاق واسع، وكان السبب الثقة الكاملة في أن السلطة في أيدي قيادة وطنية حازمة وقادرة، وبالتالي لم تكن مشكلة المشاركة في السلطة عند فئات كثيرة بالاحلاح الذي كانت عليه في فترات سابقة، ولهذا السبب نفسه تثار قضية التعدد في هذه المرحلة مرة أخرى كما سيأتي بيانه.

وبعد الضربة الماثلة التي تعرضت لها ثورة ٢٣ تموز/يوليو عبر العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧، اتصلت من جديد المسائلان الديمقراطية والوطنية، بعد أن تبين أن نظام الحكم الوطني، لم يكن قادراً على صون ما حقق من استقلال وتحرر، بالأبنية السياسية والتنظيمية التي شاهدها. وقد أتى اتصال المسألتين ببعضها ببعض بحركة التظاهرات التي انفجرت في شباط/فبراير عام ١٩٦٨، وتكررت في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه. لقد بدأت تطرح من جديد قضية العودة الى الشكل الغربي من الديمقراطية في إطار الصراع ضد الاستعمار، على أساس أن الفشل في الصراع ضد الاستعمار جاء من شكل معين من أشكال السلطة غابت عنه هذه «الديمقراطية» ولكن المحور الأساسي تمثل أيضاً في إعطاء الجماهير سلطة أكبر في إصدار القرارات، ولو لم يكن ذلك بالضرورة في إطار الشكل الغربي، لأن المبدأ الأساسي الذي كان معمولاً به في عهد جمال عبدالناصر كان ينصرف الى أن المساواة الشكلية مستحقة للمساواة الواقعية^(٣٩).

ولا شك أن أي تفكير في الأبنية الديمقراطية لا يدخل في حساب اعتبارات الكفاءة والفعالية التنظيمية المطلوبة لمواجهة الاستعمار وفرض التبعية وتحقيق الاستقلال، إنما مجرد الديمقراطية من أهم وظائفها التاريخية، وهي حشد الجماهير وتعبئتها في موقف لمواجهة هذا. وبالتالي فإن الإلحاح على مطلب الديمقراطية في هذه المرحلة يرجع الى الاستبعاد شبه الكامل للجماهير من على السرح السياسي من ناحية، فضلاً عن أن بعض الممارسات السياسية بلغت مدى من العنف والشدة بحيث أصبحت بأي معيار من المعايير تستحق وقفة مراجعة جادة من ناحية ثانية. كذلك انتشر الشك في

(٣٩) حمام عيسى، «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة)»، في: هلال [وأخرون]، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ص ٨٤ - ٨٦.

جدية السلطات السياسية الحاكمة في كثير من الاقطار العربية، وبالتالي أصبحت هناك مطالبة بالتعددية للتأثير على السلطة السياسية ولدفعها في اتجاه أكثر ثورية وإصالة من ناحية ثالثة. وهذا كله مفهوم ومشروع، ولكن ما ينبغي التنبيه له هو أن تتحول هذه الضرورة المرحلية إلى فضيلة دائمة تهاجم على أساسها ممارسات التجارب الثورية السابقة، أو أن تتحول فكرة التعددية إلى نظام مستهدف لذاته حتى في ظروف سلطة ثورية حقيقية. إن قضية الديمقراطية من منطلق ثوري عربي تبدأ بسؤال: السلطة لمن؟ هل هي في أيدي موثوق بها أم لا؟ ولكن يرتبط بهذا، وينبغي أن يتسق معه، سؤال آخر: هذه السلطة الموثوق بها، كيف تمارس مسؤولياتها؟ وهنا تأتي قضية الديمقراطية^(٤٠).

ومع ذلك فإن نفوذ - بل هيمنة - «الوعي الانقلابي»، أو بصورة أعم «الأيديولوجية غير الديمقراطية»، لم يهتز كثيراً مع اهتزاز وتدهور النفوذ السياسي للنظم العسكرية، حيث يلاحظ أن أكثرية المواطنين والمثقفين العرب تعتقد أن تغيير الأمر الواقع ليس رهناً بآرادة الشعب في مجموعه، والتي تُزاوَل من خلال مؤسسات ثابتة وقواعد معروفة سلفاً، وإنما من خلال القنوات والوسائل الانقلابية والعنفية.

ومن ناحية أخرى فإن العلاقة بين الديمقراطية السياسية والتنمية الاقتصادية كثيراً ما يتم تصويرها بصورة سلبية. وفي الواقع قد يؤدي التحول إلى الديمقراطية السياسية إلى الأضرار بمستوى الأداء الاقتصادي في الأمد القصير وخصوصاً في البلاد المختلفة. وذلك لأن الفترة الأولى من التحول إلى الديمقراطية تتسم بصراعات عنيفة وربما بدرجة عالية من عدم الاستقرار السياسي وهو ما يؤدي عادة إلى الأضرار مؤقتاً بمستوى الأداء الاقتصادي؛ على أنه يمكن القول إن الديمقراطية في محتواها الأساسي - أي بناء مؤسسات للمشاركة الشعبية - تمثل على المدى الطويل صيغة مثبته للتنمية الاقتصادية التي تقوم على أسس متوازنة.

إن نجاح أنظمة تلزم الديمقراطية السياسية في دفع عجلة النمو الاقتصادي عادة ما يرتبط بفترة محدودة يتم فيها استخدام إجراءات استثنائية وتغيير المعادلات التقليدية لمجرى العملية الاقتصادية. ولكن إذا ما استمرت الأوضاع السياسية أسيرة نظام لا يعتمد الديمقراطية السياسية فلا بد من أن ينعكس ذلك على بداية التدهور في المجال الاقتصادي، أي أن نجاح النظام الديمقراطي في تحقيق دفعة قوية للنمو الاقتصادي هو الاستثناء لا القاعدة، في حين أن غالبية النظم العسكرية قد جربت الأنظمة اللاديمقراطية باعتبارها القاعدة لا الاستثناء^(٤١). مع التأكيد على أن المفهوم «اللاديمقراطي» في هذه الحالات ينصرف أساساً إلى مفهوم الديمقراطية السياسية.

(٤٠) عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ - ١٩٨٠ (بيروت: دار الوحدة،

١٩٨٠)، ص ١٠٢.

(٤١) سعيد، والديمقراطية ومشكلات الوحدة العربية، ص ٣٢٣.

الفصل التاسع

الاستقرار السياسي

يعتبر عدم الاستقرار السياسي المحصلة الطبيعية لمشكلتي تضاؤل الشرعية من ناحية، وقصور الفعالية من ناحية أخرى. حيث يترتب عليها اجمالاً تدهور الممارسة السياسية للسلطة والانتقال الى درجة أو أخرى من درجات القمع والإكراه.

وحى يمكن تحديد أبعاد تلك الظاهرة في الإطار العربي، وبالتالي تقويم دور النخبة العسكرية في استعادة الاستقرار السياسي، من المفيد الإشارة الى ان الدراسات العلمية لها خلصت الى أن هناك ثلاثة أبعاد أساسية لمفهوم عدم الاستقرار السياسي: أولها - عدم استقرار المؤسسات السياسية، ويتضمن ذلك أساساً ظاهرة عدم الاستقرار الحكومي، سواء التغيير في الحكومة القائمة لم تغييرها كلها، أو حل البرلمان أو الاستغناء عنه كلياً. وثانيها - التفكك السياسي، بمعنى شيوع عدم التكامل بين النخبة الحاكمة والجمهير، فضلاً عن عدم التكامل على مستوى المجتمع حيث تبرز أولوية وأهمية الولاءات العشائرية والقبلية والدينية والأقليمية. وثالثها - العنف السياسي، ويتضمن العنف الحكومي بمعنى استخدام الحكومة لوسائلها القهرية ازاء المجتمع والقوى السياسية والاجتماعية الناشطة فيه - من جهة، والعنف الشعبي الذي يتمثل في لجوء القوى السياسية والاجتماعية والجمهير غير المنظمة في شكل عام الى استخدام الوسائل العنيفة بقصد التأثير على الحكومة أو إضعاف مواقفها أو الاطاحة بها كلياً - من جهة ثانية، وهو ما يمتد الى الاتجاه نحو الثورة كتعبير عن حالة عدم الرضا عن الوضع القائم - من جهة ثالثة^(١).

ومن هنا تعتبر ظاهرة الاستقرار السياسي، بأبعادها الثلاثة، المحصلة النهائية لما ينشأ بين مشكلتي الشرعية والفعالية من علاقات، وما يفرضه التفاعل بينهما من حقائق وأوضاع، تمثل في نهاية الأمر إطاراً للحركة السياسية من قبل أي قوى اجتماعية أو سياسية، أو اجنبية. وبهذا المعنى فهي

(١) فاروق يوسف احمد، والحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي مع دراسة مقارنة لمصر وايران، وباللغة الانكليزية مع ملخص باللغة العربية (اطروحة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٢)، ص ٣١ - ٤٧.

تشير الى تردى مختلف ابعاد العملية السياسية - النظامية والمعنوية والحركية - في مجمل الاقطار. ومعنى ذلك أيضاً أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي هي التي تشكل الإطار العام الذي تحركت في داخله، وعلى ضوء معطياته، الجيوش العربية، حتى استولت على السلطة في عدد من الاقطار العربية، وحاولت ولم تنجح في بعضها.

فإذا انتقلنا الى التنقيب عن «المداخل المباشرة» التي تعبر من خلالها المؤسسة العسكرية او تقتحمها، لكي تطيح بالقيادات السياسية المدنية، وتولى هي نفسها ممارسة السلطة، لنتضح أنها تجد أساساً فيها تعرفه تلك الاقطار من شيوخ ظاهرة الاضطراب السياسي، والتي تقترب بنفسي درجة أو أخرى من درجات العنف السياسي، نتيجة للتدهور المستمر في شرعية النظم الحاكمة جنبا إلى جنب مع القصور المتزايد في فعاليتها في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، على النحو الذي تقدم بيانه، وخصوصاً في إطار استعراض «التدخل العسكري ومسألة التجزئة». ففي ظل هذه المظاهر يتغير توازن القوى الداخلي السائد بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، ويتصاعد الصراع بين تلك القوى على أساس التوازن الجديد، بحيث تجد المؤسسة العسكرية نفسها في أول القائمة، فيما يكون عليها الا أن تخرج على الشرعية التي أهلها السياسيون أنفسهم. ومن هنا يرى فاينر «أن احتمال التدخل العسكري يتناقص مع انماء قاعدة السيادة المدنية في داخل المؤسسة العسكرية، والعكس بالعكس»^(١) وهو ما دفع هتغنتون الى القول بأن التدخل العسكري يعتبر أحد الأعراض الواضحة لظاهرة «التحلل السياسي»^(٢). كما أضاف ليووين «أن الميل الى التدخل العسكري يتزايد مع تصاعد العنف السياسي»^(٣). ذلك أن من الواضح أن المؤسسة العسكرية تتمتع بميزة مهمة في اللعبة السياسية عندما يصير العنف الورقة الراجعة، لأن العنف هو صفتها المميزة القوية»^(٤). ومن هنا أيضاً خلص جانووتر الى أن «تدخل المؤسسة العسكرية في الدول الجديدة في افريقيا وآسيا هو، في الغالب، رد فعل لضعف المؤسسات المدنية وتردي الاشكال البرلمانية للحكم»^(٥). فعندما تنهار الثقة في الحكومات المدنية، يصبح في مقدور العسكريين - على حد تعبير بينين - «أن يتدخلوا في السياسة من أجل حماية الشرعية التي أهلها المدنيين الناشئون»^(٦) ومن الصحيح أيضاً أن «مجال التدخل» يصبح واسعاً مع تصاعد العنف السياسي في المجتمع - من ناحية، ومع تضاول الارتباط الجماهيري بالمؤسسات المدنية القومية - من ناحية أخرى، وفقاً لما أشار اليه ليووين وفاينر كما تقدم بيانه.

S. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics* (London: Pall Mall (Y) Press, 1962), p. 32.

Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968), p. 386.

E. Lieuwen, «Military and Politics in Latin America», in: J.J. Johnson, ed., *The Role of (٤) the Military in Underdeveloped Countries* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962), pp. 132-133.

N. Needler, «Political Development and Military Intervention in Latin America», *American (٥) Political Science Review*, vol. 60 (1968), p. 618.

M. Janowitz, «Armed Forces and Society», in: J. Van Doorn, ed., *The Military Profession (٦) and Military Regimes* (The Hague: Mouton, 1969), p. 16.

A. Wells, «The Coup d'Etat in Theory and Practice: Independent Black Africa in (٧) the 1960's», *American Journal of Sociology*, vol. 79, no. 4 (1973), p. 821.

والخلاصة أن انعدام الاستقرار السياسي بما يلازمه من شيوع التوتر والعنف يعتبر محصلة موضوعية لمشكلات تضاؤل الشرعية وقصور الفعالية، حيث تشابك هذه وتلك على هيئة «حلقة مفرغة»، هي التي جعلت مجال التدخل العسكري واسعاً ومكثفاً. وعلى ذلك يعتمد تراكم مقومات الاستقرار على قدرة وكفاءة النخبة العسكرية في مواجهة المشكلات والأزمات العديدة التي يواجها المحيط الاجتماعي والسياسي، والتي حالت دون شيوع الاستقرار بين جنباته - من ناحية، كما يعتمد على السلوك السياسي لتلك النخبة في ممارستها للسلطة، وخصوصاً على قدرتها على تحويل «الانقلاب العسكري» الى نظام سياسي مدني مستقر - من ناحية أخرى. وعلى ذلك سينقسم هذا الفصل الى مبحثين يعني أولهما - بتحليل العلاقات المتغيرة بين إشكالية الاستقرار السياسي - من ناحية، وإشكالية النظم العسكرية - من ناحية أخرى، بينما يركز ثانيهما - على متابعة ظاهرة «الانسحاب العسكري» من الميدان السياسي، سواء اتخذت شكل «العودة الى الثكنات» أو شكل التحول التدريجي للنظام العسكري الى نظام مدني حيث يتحول «الجنرالات» الى رؤساء دول وحكومات، وإلى وزراء وسفراء ورؤساء مؤسسات واجهزة، كما يصبحون «زعماء» أحزاب وكوادر سياسية.

أولاً: إشكالية الاستقرار وإشكالية العسكر

تركز الدراسات الغربية في تقديرها للوظيفة السياسية للجيش في الدول المتخلفة على مطلب الاستقرار السياسي وذلك بالنظر الى ما تعانیه مجتمعاتها من صنوف الاضطراب السياسي التي سبق رصد بعض مظاهرها والتي يترتب عليها شيوع التوتر والعنف بدرجات متفاوتة في محيط المجتمع وسيطرته على العلاقة بين النخبة والجمهور. وترى تلك الدراسات في النشاط السياسي الذي يقوم به الضباط بعد استيلائهم على السلطة عاملاً جديداً من عوامل «الاستقرار» في البلدان المتخلفة وأن ذلك هو المدخل الطبيعي للقول بأن الجيش أداة لصبغ النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلاد بالمصبغة العصرية. بل ويذكر د. بشير العريض ان العديد من المتخصصين في العلوم الانسانية يذهبون الى أبعد من ذلك قائلين أن الجيش هو أكثر عوامل التغير الاجتماعي فعالية ويكاد يكون هو المتغير الوحيد الذي بإمكانه مساعدة البلدان المتخلفة على قطع المرحلة الانتقالية الحساسة دون اضطرابات أو هزات أو انتكاسات لأن الجيش يساعد على التغير ويمنع الفوضى ويغرس قواعد الاستقرار من دون تأخير التحرك الاجتماعي والسياسي بل إنه المشجع الاول على التحرك لأنه يتيح لجميع الطبقات الانضمام الى صفوفه مبرهنا عن طريق اعطاء المثل الحي على امكانية تعاون جميع الفئات لخدمة قضية واحدة داعياً الى انعكاس ذلك على العمل السياسي والقيادة السياسية^(٨).

وتبني الإشارة بداية الى ان «حال الاستقرار السياسي» لا تمثل، في حد ذاتها، قيمة سياسية عليا، ينبغي احرص عليها في كل حال، أو الوصول اليها بأي ثمن. وفضلاً عن ذلك فإن هذه «الحال» لا تنطوي، بحد ذاتها، على أي نوع من التقويم الايجابي أو السلبي لطبيعة النظام السياسي

(٨) بشير العريض، «دور الجيش في عملية التنمية»، السياسة الدولية، السنة ٤، العدد ١٣ (تموز/يوليو ١٩٦٨)، ص ٧٨-٧٩.

السائد في مجتمع معين، أو في مرحلة معينة من مراحل تطوره، كما أنها ليست مقياساً محايداً لدرجة الشرعية التي يتمتع بها نظام ما أو لمستوى الفعالية التي تدير بها النخبة الحاكمة مشكلاته وأزماته.

وعلى سبيل المثال، يمكن القول أن النظام السياسي الذي كان سائداً في اليمن العربية أو في ليبيا قبل نجاح «الثورات العسكرية» فيها، كان يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار السياسي، جنباً إلى جنب مع درجة عالية من الجمود، إن لم يكن التحجر الاجتماعي، من دون أن يكون مؤشراً على أي نواح إيجابية للنظم التي كانت سائدة في كل منها. كذلك يبدو على السطح أن النظام السياسي السائد في السعودية يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار السياسي، ولعل من أبرز ملامحها نجاح ذلك النظام في الإفلات من ظاهرة التدخل العسكري، وخاصة في ظل مرحلة المد الثوري القومي في المنطقة العربية في الخمسينات والستينات. وإذا استثنينا حادثة اغتيال الملك فيصل، التي حدثت لأول مرة في عائلة آل سعود منذ صعودها إلى السلطة، والتي يبدو أنها حالة فردية - من ناحية، وواقعة الاستيلاء على «الحرم» في مكة التي لا يزال يكتنفها الغموض من ناحية أخرى، فإن النظام السياسي السعودي قد برهن بلا شك على درجة عالية من الاستقرار المبني على توفير عناصر الاستمرار الأساسية. ومع ذلك، فإن هذه المؤشرات جميعها لا تدل بذاتها على درجة شرعية النظام السعودي أو على مستوى فعاليته.

وفضلاً عما تقدم، فإن حالة النظم العسكرية توضح أكثر من غيرها هذه «المعادلات المتغيرة» بين الاستقرار والشرعية والفعالية، وجدلية العلاقة المتطورة بين هذه المقومات الثلاثة. فالتدخل العسكري يصدر عادة عن تصاعد درجة عدم الاستقرار السياسي، بمؤثراتها العديدة من نحو: تآكل المؤسسات، وتصعد القيادات، وتزايد أعمال العنف (الاغتيال، الاعتقال، والتشريد... الخ). ومع ذلك فإن النخبة العسكرية الحاكمة قد تعتمد بتوجهاتها وسياساتها الجديدة إلى إحداث درجة عالية أيضاً من عدم الاستقرار السياسي، ولكن عند مستوى مختلف من التطور، وبما يجعل لها «وظيفة» معينة في إطار بناء النظام الجديد. فلا شك أن إعادة «الجهاهير» إلى المسرح السياسي، ومحاولة بعث الحيوية في أجزاء الجسد الاجتماعي، وتنشيط بعض قنوات المشاركة السياسية، والدخول إجمالاً في معترك عملية «التعبئة السياسية» مما تستلزمه احتياجات التنمية ومواجهة التحديات القومية والحضارية، كل ذلك يرتبط بالضرورة بحالة من حالات عدم الاستقرار السياسي. ولكن يبقى الهدف البعيد، مع ذلك، هو دائماً استعادة الاستقرار، أو «الاتحاد والنظام والعمل».

إن استعادة بعض «الصور» التي رسمها جمال عبد الناصر في فلسفة الثورة يمكن أن تقدم توضيحاً جيداً لهذه المعادلات المتغيرة وتلك الجدلية المتطورة للعلاقة بين الاستقرار والشرعية والفعالية في ظل النظم العسكرية، كما تقدم توضيحاً جيداً لإشكالياتها أيضاً.

ولننظر على سبيل المثال إلى الصورة التي قدمها بعنوان «أزمة شقي الرحي» حيث قدر لمصر الثورة أن تعيش في ثورتين في وقت واحد، ثورة سياسية وثورة اجتماعية - بينها «لكل من الثورتين ظروفًا مختلفة تتناثر تارةً عجيبة، وتتصادم تصادماً مروّعاً». وأساس ذلك لديه أن هناك «ثورة تحم علينا أن نتحد ونتحلب ونظان في الهدف، وثورة تفرض علينا برغم إرادتنا أن نغرق، وتسودنا البغضاء ولا يفكر كل منا إلا في

نفسه». وهكذا «لم يكن في استطاعتنا ان نقوم على طريق التاريخ بمهمة جندي المرور فنوقف مرور ثورة حتى تمر ثورة اخرى، ونحول بذلك دون وقوع حادث اصطدام وانما كان الشيء الوحيد الذي نستطيعه هو أن نتصرف بقدر الامكان ونتجو من أن يفلطحنا شقا الرحي». وكان لابد ان تسير في طريق الثورتين معاً^(٩).

وهناك صورة «النظام الاقطاعي» الذي «لم يجعل له من عمل إلا مص دماء الحيلة من عروقنا، وأكثر من هذا سحب بقايا الاحساس بالقوة والكرامة من هذه العروق، وترك في احياق نفوسنا تأثيراً ينعين علينا ان نکالبح طويلاً لكي نتغلب عليه». فهذه الصورة تعطيه تفسيراً لحالة كثيرين ممن «يقفون من الثورة موقف المتفرج الذي لا يعنيه من الامر الا مجرد انتظار نتيجة معركة يتصارع فيها طرفان لا تربطه بأياها علاقة»، حيث يكمن التفسير في «رواسب حكم المالك»، حيث «كان الامراء يتصارعون، ويتطاحن فرسانهم في الشوارع، ويسرع الناس الى بيوتهم يفلقونها عليهم بعبيدين عن هذا الصراع الذي لا دخل لهم فيه»^(١٠).

ثم صورة المجتمع الذي «لم يتبلور بعد وما زال يفور ويتحرك ولم يهدأ حتى الآن أو يتخذ وضعه المستقر، ليوصل تطوره التدريجي مع باقي الشعوب التي سبقتنا على الطريق». وحين ينظر الى صورة أسرة مصرية عادية من آلاف الأسر التي تعيش في العاصمة «بين روح القرن الثالث عشر ومظاهر القرن العشرين»، يقول: «سوف يتبلور هذا المجتمع. سوف يتأسك، وسوف يكون وحدة قوية متجانسة، إنما ينبغي أن نشد أعصابنا ونتحمل فترة الانتقال»^(١١).

ثم يخلص عبدالناصر الى تقديم ملامح الصورة الشاملة التي كانت تتحرك في اطارها ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، وهي غنية بالاشارات والدلالات على العلاقة بين «الثورة» في ناحية، و«عدم الاستقرار السياسي» في الناحية الاخرى. يقول عبدالناصر: «تلك اذن هي الاصول التي انحدرت منها احوالنا اليوم، وهذه هي الينابيع التي تجري منها أزممتنا، فإذا أضفت الى هذه الجذور الاجتماعية، ظروف من أجلها طردنا وفاروق» ومن أجلها نريد تحرير بلادنا من أي جندي غريب، اذا أضفت هذا كله، لخرجنا الى الأفق الواسع الذي نعمل فيه، والذي تهب عليه الرياح من كل ناحية، وتزجر في جنباته المواقف الهوجاء، وتوهج فيه البروق وتهلل الرعود، والذي قلت أنه من الظلم أن يفرض علينا حكم الدم، مع مراعاة كل هذه الظروف والملاسات»^(١٢).

وحين يصل عبدالناصر الى هذه الخاتمة، يطرح سؤالين مهمين: أولهما - وأذن ما هو الطريق؟ وثانيهما - وما هو دورنا على هذا الطريق؟ ويجيب: «أما الطريق فهو الحرية السياسية والاقتصادية، وأما دورنا فيه فدور الحراس فقط، لا يزيد ولا ينقص. الحراس لمدة معينة بالذات موقوفة بأجل»^(١٣).

وهكذا يضع عبدالناصر يديه على «إشكالية» النظم العسكرية الاساسية. فمن الملاحظ أن مجموعات النخبة العسكرية التي استولت على السلطة في عدد من الاقطار العربية، قد طرحت المنطق نفسه اساساً لتسوية هذه الوظيفة الجديدة التي أخذت تضطلع بها في قمة السلطة وعلى مدارجها: أنها جاءت من أجل «مهمة محددة» وأنها ستبقى في السلطة لفترة «موقوفة بأجل».

(٩) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٥٣)، ج ١.

(١٠) المصدر نفسه، ج ٢.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه.

وربما يكون من المفيد في هذا السياق الإشارة الى أن هذا «التوجه الأساسي» من توجهات النخبة العسكرية العربية يعود بجذوره الى أول انقلاب عسكري في الوطن العربي في المرحلة المعاصرة، وهو انقلاب حسني الزعيم في سوريا. ولنتأمل نص البيان رقم (١)، الصادر عن «القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة» في ١٩٤٩/٣/٣٠ :

«... مدفعين بغيرتنا الوطنية، ومثلين بما آل اليه وضع البلد من جراء اقتراءات وتصف من يدعون أنهم حكامنا المخلصون، لجأنا مضطرين الى تسلم زمام الحكم مؤقتاً في البلاد التي نحرس على المحافظة على استقلالها كل الحرص وستقوم بكل ما يترتب علينا نحو وطننا العزيز، غير طامعين الى استلام الحكم، بل القصد من عملنا هو تهيئة حكم ديمقراطي صحيح، يحل محل الحكم الحالي المزيف.

واننا نرجو من الشعب الكريم أن يلجأ الى الهدوء والسكينة مقدماً لنا كل المعونة والمساعدة، للسماح لنا باتمام مهمتنا التحريرية، وان كل محاولة تميل بالأمم، ويمكن أن تظهر من بعض العناصر الهدامة الاستعارية، تقع فوراً دون شفقة أو رحمة»^(١٤).

إن الاضطراب الى تسلم الحكم «مؤقتاً»، والتهيئة «لحكم ديمقراطي صحيح»، وعدم الطموح الى «استلام الحكم» - كل هذه وغيرها من «الدفع» أصبحت من المفردات الطبيعية التي تؤلف هجلاً من البيانات رقم (١) التي ضجت بها بعض اذاعات الوطن العربي في العقود التي تلت. ولكن ما أبعد ما حدث في الواقع عن هذه النوايا الأولية المعلنة.

ولكن تبقى الإشكالية الأساسية قائمة : إن عدم نجاح النخبة العسكرية في استعادة الاستقرار السياسي، ومواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي سوغت بها عملية الاستيلاء على السلطة، سيطر على الفور ضرورة تغيير هذه النخبة، حيث تساهم بدورها في دفع «دورة جديدة» من دورات عدم الاستقرار السياسي قد تكون أشد عنفاً وأكثر اتساعاً. كذلك فإن نجاح النخبة العسكرية في هذه المجالات يطرح أيضاً قضية «الانسحاب العسكري» من الميدان السياسي، سواء عن طريق «العودة الى الثكنات» أم عن طريق إضفاء الطابع المدني على النخبة العسكرية وتحولها تدريجياً الى نخبة سياسية مدنية. وعلى ذلك يبدو أن العلاقة بين إشكالية الاستقرار وإشكالية العسكر تتخذ شكل الدورات التي تبدأ بمستوى معين من الاستقرار، ثم تعقبه مرحلة من عدم الاستقرار، فمرحلة من الاستقرار، وهكذا. ولقد مورت النظم العسكرية العربية بهذه المراحل الكبرى الثلاث على النحو الذي سيأتي بيانه.

١ - مرحلة الاستقرار السياسي المؤقت

يلاحظ أن نجاح التدخل العسكري يقترن عادة بشيوع درجة من الاستقرار السياسي النسبي، ومع ذلك تجدر الإشارة الى أنه يمثل نوعاً من «الاستقرار المؤقت».

(١٤) نقلاً عن: نذير قصبة، أيام حسني الزعيم: ١٣٨ يوماً هزت سورية (بيروت: دار الأفاق الجديدة،

فمن ناحية أولى، هو استقرار سطحي يخفي تحته جملة المشكلات الواقعية التي فرضت التوتر والعنف وبالتالي فتحت الباب للتدخل العسكري، خصوصاً وأن القوى السياسية تركز عادة، في مثل هذه الظروف، الى حالة من الترقب والتأهب لما يسفر عنه التدخل. ومعنى ذلك أن يبقى الصراع الحقيقي مؤجلاً ويظل التوتر مكتوماً، بينما يرتبط الاستقرار الحقيقي بالصراع المنظم والتوتر المحكوم، وهو ما يسوغ القول بأن الاستقرار السياسي في المجتمعات المتقدمة لا يرتبط باخفاء الصراع أو انعدام التوتر، ولكنه يرتبط بوجود ميكانيزمات ومؤسسات لترويض الصراع وضبطه من حيث أشكاله ودوره وكيفية مواجهته أو حله.

ومن ناحية ثانية، يجب عدم تجاهل حقيقة أن الاستقرار الذي يعقب التدخل العسكري يعتمد اسماً على الدعامة العسكرية قبل أي اعتبار آخر. وبطبيعة الحال لن يكون في مقدور الضباط الذين يمارسون السلطة الاعتماد الدائم على القوة لتسوية استمرارهم في السلطة، والأهم من ذلك أنه لن يكون في مقدورهم بناء مؤسسات سياسية شرعية من خلال القوة، وهي من المتطلبات الجوهرية للتنمية السياسية وبناء الدولة القومية الحديثة.

ومن ناحية ثالثة، يلاحظ أنه على الرغم من أن الاتفاق السياسي في الاقطار العربية يعتبر ضعيفاً في أحسن الاحوال، وأن المشكلة في الشؤون العامة تعتبر هامشية في الغالب، وأن فرض التسوية السلمية للمشكلات تعتبر بالتالي محدودة للغاية - إلا أن حكومات هذه الاقطار، بما فيها الحكومات العسكرية، تسعى الى توفير درجة من درجات الشرعية. فهي تسعى على أقل تقدير إلى أن تكون - محل قبول من القطاعات المهمة سياسياً في المجتمع^(١٥). وبالتالي، فإن النظم العسكرية تسعى الى ضمان تأييد الجبهات المدنية (والضباط الذين لم يكونوا مشتركين في عملية التدخل)، عن طريق الوعود التي تبذلها بحل مشكلات المجتمع - من نحو انهيار الاتفاق السياسي، والأزمة الاقتصادية، والفساد، وازدياد القمع - التي هيأت لها «فرصة التدخل» قبل أي اعتبار آخر. كذلك فإن هذه النظم عادة ما تحقق نجاحاً سريعاً، لأن مصادر الشكوى التي تدفعها للتدخل غالباً ما تقترن بقطاعات معينة من النخبة المدنية او قطاعات معينة من المجتمع. بل قد يحدث ان تصدر مبادرة التدخل العسكري عن السياسيين المدنيين. وهكذا يمكن القول ان النظم العسكرية - بعد قيامها مباشرة بإسقاط حكومة مدنية - لا تواجه عادة أزمة شرعية. وليس أدل على ذلك من أنه حتى الانقلاب العسكري الذي أسقط دولة الوحدة المصرية السورية في ايلول / سبتمبر عام ١٩٦١، قد لقي تأييداً من مجموعة من «القيادات القومية» من وزن صلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني. ان الرأي العام قد يميل الى التسامح والانتظار فترة لاختبار مدى جدية النخبة العسكرية في الوفاء بتعهداتها، ولكن مثل هذا التسامح وحتى التأييد هو في الغالب قصير الاجل.

(١٥) انظر: D. Rapoport, «The Political Dimensions of Military Usurpation», *Political Science Quarterly*, vol. 83, no. 4 (December 1968), p. 549, and J. Van Doorn, «The Military and the Crisis of Legitimacy», in: G. Harris-Jenkins and J. Van Doorn, eds., *The Military and the Problem of Legitimacy* (London: Sage Publications, 1977), pp. 23-24.

ومن ناحية رابعة، من المفهوم ان المؤسسة العسكرية تعتمد الى التدخل عادة نتيجة لتصدع ببنان النخبة المدنية الحاكمة، بما يترتب عليه من الميول بمستوى الفعالية النظامية الى أدنى مستوى، وبالتالي نفاذ صبر الجماهير واستنفار القوى السياسية والاجتماعية، ووضع المجتمع كله على شفا الغرض والعنف. ويعبر هذا التصنع القيادي عن وجوده في ظاهرتين: أولاهما - ظاهرة الإنشقاق، وثانيها ظاهرة الفساد. ان ظاهرة الإنشقاق السياسي، بما تفرضه من صراع بين القيادات السياسية العليا في الدولة، تشكل ذريعة مهمة لتدخل الجيوش في الشؤون السياسية حسماً لذلك الصراع، ولوضع حد لما يترتب عليه من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. فحيث يوجد صراع وتناقض على مستوى القمة، فان القرارات السياسية تميل عادة الى الحلول الوسط، أو التأجيل أو الهروب من مواجهة الموقف، حيث يعتمد كل طرف الى الإرجاء وعدم المبادرة بالنسبة لما يعتبر أقل أهمية من وجهة نظره، والذي يتمثل ببساطة في مصالح الجماهير، ويترتب على ذلك التضحية بتلك المصالح على حساب الصراع على السلطة. وهو ما يوفر لاية حركة عسكرية أساساً جيداً للنجاح. وهكذا ففي ظل التمزق السياسي والتدهور الدستوري في السودان كان الجنرال عبود مدعواً للتدخل من قبل عبدالله خليل رئيس الوزراء. ومن الواضح أن سيطرة التناقض والصراع على علاقة القوة في محيط النخبة المدنية الحاكمة، وبالتالي ضعف التآلف الحكومي قد هيا للمؤسسة العسكرية الفرصة للتدخل «كما يتسنى انقاذ البلاد من الدمار السياسي»، ويتعبّر أدق: من الدمار على أيدي السياسيين^(١٦). ومن هنا اعتبر عبود حركته «نقطة تحول من الفوضى الى الاستقرار ومن الفساد الى الحكم الكفوء»^(١٧). وفضلاً عن ذلك، ينبع تصدع ببنان النخبة الحاكمة، إضافة الى ظاهرة الانشقاق، من تفشي ظاهرة الفساد بين جناتها. فقد شهدت بداية مرحلة الاستقلال تربع قادة العمل السياسي على قمة التنظيم الحزبي والجهاز الحكومي، ويبدو أنه قد استقر في أذهانهم مفاهيم أبدية السلطة، وهكذا لم يحدث تغيير في تلك القيادات يتناسب مع التغير الذي تم في بنية المجتمع. ولذلك ظلت الاسماء المعروفة منذ معركة الاستقلال هي الاسماء البارزة في قيادات الاحزاب والحكومة وجميع أجهزة الدولة. فإذا بعدد منها وقد طابت له الحياة الرغدة في المناصب الكبرى يتمسك بشدة بمنصبه، وأخذ عدد آخر في الانحراف واستغلال السلطة بما تجلبه من ثروة ونفوذ وهيبة. وهو ما تعبر عنه حركات تطهير بعض الأحزاب وفصل عدد من القيادات من مناصبها كلما انتشرت أنباء انحرافها واستغراقها في الفساد والافساد. وفي مقابل ذلك تطرح المؤسسة العسكرية رجالها الذين يتصفون عادة بالانجماحات التطهيرية. ومن ثم فقد استخدموا هذه الصفة لتسوية تدخلها في الشؤون السياسية باعتباره «واجباً استثنائياً» فرضته الظروف، واستجابة لمطلب انقاذ الحكم من الانهيار نتيجة للفساد المستشري، والسلبية الشائعة في الداخل، وانعدام أية وسيلة أخرى لمواجهة مفاهيم أبدية السلطة الفاسدة. ومن هنا كانت دعوى التسوية على لسان قادة التدخل العسكري وفي بياناتهم ذات أساس مشترك يدور حول: تطهير شؤون البلاد من الفساد واستعادة الأمانة والمسؤولية المالية وتحقيق الطهارة

Yusuf Fadi Hasan, «Sudanese Revolution of October 1964», *Journal of Modern African Studies*, vol. 5, no. 4 (December 1967), p. 494.

C. Hoskyns, *The Congo since Independence, January 1960 - December 1961* (London: Oxford University Press, 1965), p. 214.

الثورية. وبناء على ذلك المنطق، فإن محاولات تخفيض أو ترشييد الانفاق الحكومي التي يسارع القادة العسكريون إلى إعلانها بمجرد استلامهم مقاليد السلطة هي بمثابة رد فعل مباشر لمواجهة ظاهرة الفساد باعتبار أن ذلك بمثابة أحد المداخل الكفيلة بتهيئة قاعدة جماهيرية للنظام الجديد، والتي تفسر شعبية التدخل العسكري. كذلك فإن اتجاه قادة التدخل بصفة عامة إلى حل أو تحريم الأحزاب السياسية، وهي خطوة غميلة تعقب نجاح التدخل العسكري، إن هي إلا إجراء مشابه، في عرف النخبة العسكرية، لسد المنافذ أمام الفساد.

ومن ناحية خامسة، سبقت الإشارة إلى أن الظاهرة العسكرية كانت نتيجة مباشرة للأزمة الاقتصادية في مجموعة من الاقطار العربية، وإنما عادت بدورها لتشكيل أحد الأسباب التي تساهم مباشرة في إشاعة المزيد من التوتر والاضطراب وبالتالي استحكام حلقات الأزمة في بعض الاقطار العربية. ومن المهم أن نلاحظ هنا أن المؤسسة العسكرية قد وجدت في عناصر ومظاهر تلك الأزمة أداة طيعة لتسويق تدخلها في الشؤون السياسية، فما يخفي أثر المفعول الذي تمارسه مجرد «كلمتين طيبتين» في أذهان الجماهير البسيطة الكادحة من الحثاف للقادة العسكريين الجدد. وتبني الإشارة هنا إلى أن هذا «الدخل» بالتحديد له أهميته في تفسير حالة «التأييد» بل «والشبهة» أحياناً لبعض الانقلابات العسكرية، ولتوضيح ذلك، يلاحظ بداية أن غط النمو الصناعي المخطط مركزياً، الذي اعتمدته مجموعة من الاقطار العربية أساساً لحل المشكلات الأساسية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، إنما ينبغي أن يهدف إلى انماء صناعات السلع الرأسمالية الوطنية^(١٨). ويعتمد ذلك المنهج بصفة أساسية على شرطين أساسيين: أولهما - مدى توفر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات، ومن المعلوم أن أكثر من ثلثي رؤوس الأموال الاستثمارية يستمد من مصادر أجنبية بينما يأتي الثلث من مصادر محلية، وكلاهما ينبع من ظروف خارجة عن إرادة هيئات التخطيط. وثانيهما - التفضيحات التي تبذلها الجماهير، والتي «لا يمكن استردادها من الخارج»! بل إن هذه التفضيحات قد تصل إلى حد انكار الذات بالنسبة إلى الأمة كلها. ولقد واجهت مختلف الاقطار التي اعتمدت استراتيجية التدخل صعوبات جمة في هذا العنصر، من جراء قصور التنظيم السياسي وكوادره عن تحقيق تعبئة جماهيرية حقيقية وراء أهداف التنمية - من ناحية، وتحويل مسخط الجماهير إلى محاولات التخريب التي يقودها الاستثمار الجديد - من ناحية أخرى. ذلك أن توفير المصادر المحلية يقتضي مزيداً من الضرائب ومزيداً من التراكم الرأسمالي - أي من تضيق نصيب الفرد لصالح الدولة - وهو سلوك لن يكون «شعبياً» من قبل أي شعب في العالم. ولا يتبقى أمام الحكومة، على ضوء تذبذب رؤوس الأموال فضلاً عن القصور في التعبئة الجماهيرية، جنياً إلى جنب مع محاولات الحصار الاقتصادي الأجنبي وعمليات التخريب التي تقودها الطبقات والفئات الاستغلالية، إلا أن تتعثر في خططها، مما يسبب قدراً من الاضطراب في مشروعات التنمية، ثم التوقف في بعضها، وحيث أنه لا يمكن إيقاف الاحتياجات الجماهيرية، فإنه لا يكون من الصعب على أي باحث أن يتصور لماذا تصفق الجماهير

(١٨) محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، عاضرات القاها على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٥ - ١٩٦٦ (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠)، ص ١١٢.

لانقلاب عسكري لمجرد أنه يحمل القليل من مظاهر والراحة الموقته، أو الانفراج النسبي مهما كان صدق والتزام القيادة التي جرى إسقاطها. ولذلك ليس من السهولة بمكان إغفال حقائق الوضع الاقتصادي قبل التدخل العسكري في تسوية ظاهرة الاستقرار السياسي الموقت التي تعقب نجاح التدخل.

٢ - مرحلة عدم الاستقرار الايجابي والسلمي

على الرغم من أن التدخل العسكري يحمل معه، بصفة عامة، مرحلة أولى من الاستقرار السياسي النسبي، إلا أنه اتضح أن هذه المرحلة تمثل فقط نوعاً من الاستقرار الموقت، الذي سريماً ما يتعرض للتغير، نتيجة لطبيعة توجهات النظام العسكري وسياساته - من ناحية، فضلاً عن مواقف القوى السياسية والاجتماعية، والأطراف الأجنبية بالطبع، تجاه التدخل العسكري وتوجهاته وسياساته - من ناحية أخرى.

ويمكن القول إن المحصلة العامة للنظم العسكرية في غالبية أقطار الوطن قد ارتبطت بمرحلة ثانية تميزت بتبلور مجموعة من المصادر الإضافية لانعدام الاستقرار السياسي وشيوع العنف في محيط غالبية المجتمعات العربية التي شهدت الظاهرة العسكرية، مع التأكيد على الملاحظة السابقة في خصوص الجوانب الايجابية والسلبية لحالة عدم الاستقرار السياسي، ويمكن تركيز هذه المصادر الإضافية في ثلاثة محاور أساسية يرتبط أولها - بالعلاقات العسكرية - المدنية، وينبع ثانياً - من علاقة القوة السائدة في محيط الجيش، ويصدر ثالثها عن منهج الحركة العسكرية.

فبالنسبة إلى العلاقات العسكرية - المدنية، لا يتيسر القول بأن غالبية الأقطار العربية قد شهدت قيام درجة يعتد بها من التكامل الوظيفي أو الاجتماعي بين النخبة المدنية والنخبة العسكرية. بل على العكس من ذلك، فإن نظرة الشك والاحتقار التي سيطرت على غالبية الضباط تجاه السياسيين والنخبة المدنية عموماً، تدعم عادة بعد التدخل في محاولة من الضباط للاستئثار بالسلطة، وضيقاً منهم بالحوار والمناقشة، ناهيك عن الميل إلى المعارضة الذي يميز الرجل السياسي في العادة بحكم طبيعة تكوينه وتنشئته. ويضعف من ذلك ما يميز النخبة العسكرية، بصفة عامة، من الميل إلى التحالف مع القيادات البيروقراطية التي تقدم تأييداً قوياً للنخبة العسكرية الحاكمة، من جراء معاناة الأولى من الأجهزة السياسية والحزبية فضلاً عن وحدة النمط التنظيمي والإداري الذي يجمع بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة البيروقراطية، ورغبة كل منهما في الفكاك من مبدأ سيادة السياسة. وعلى ذلك تجد قيادة التدخل نفسها في موقف عداء وإحساناً صراع متزايد مع القيادات السياسية فإذا أضعف إلى ذلك ما تتميز به الأولى من ضيق بالصحافة والمعارضة فضلاً عن محاولة الحجر على نشاط وتطلع القوى الجديدة في المجتمع خصوصاً العمال والمثقفين والشباب - من ناحية أولى، وسقوط النخبة العسكرية نفسها في شرك مختلف المساوئ التي ارتبطت بالحكومة المدنية - الفساد، الاكراه، القمع، تزيف الانتخابات إنكار الحقوق السياسية - من ناحية ثانية، أو محاولتها التصدي للطبقات والفئات المستغلة والتي ترفض التسليم عن رضا من ناحية ثالثة، لوضح مقدار الاستقرار الذي يمكن أن يحمله التدخل العسكري.

إن سقوط نظام حكم عبدالرحمن عارف، يمكن أن يقدم توضيحاً جيداً لمشكلة العلاقات المدنية - العسكرية، وانعكاساتها على درجة الاستقرار السياسي في المجتمع. إذ يمكن للمراقب، وهو يستعرض الأحداث التي أدت إلى إسقاط ذلك النظام، أن يلاحظ أنه كانت هنالك ميول متزايدة للابقاء على الحكم في أيدي العسكريين. وكان عبدالسلام عارف قد أدرك ذلك قبل سنتين. وعلى الرغم من أنه هو نفسه ضابط في الجيش، فقد كان يعتقد أن استمرار الحكم في أيدي العسكريين لا يخلو من أخطار، ولهذا فقد قام بمحاولة تسليم الحكم إلى المدنيين حين عهد إلى عبدالرحمن البزاز بتأليف الوزارة.

ويعد أن أصبح عبدالرحمن عارف رئيساً للجمهورية، ازداد خطر التدخل العسكري، لأن الزعماء المدنيين لم يتفقوا في ما بينهم على موقف موحد. وكان للدواء الذي وجهه عبدالرحمن البزاز وناشد فيه الشعب تأييد الحكومة المدنية أثر عكسي في أوساط العسكريين. فتنادوا للعمل على إسقاطه لاعتقادهم أنه يسير بالبلاد في اتجاه نظام ما قبل الثورة، وأن أهداف الثورة لا يمكن تحقيقها إلا على يد أولئك الذين يملكون السلطة الفعلية. وأعلنوا أن هدفهم الرئيسي هو تطبيق الاشتراكية العربية نصاً وروحاً، تلك الاشتراكية التي بدأت تتعرض لعمليات التغيير على أيدي المدنيين، وهو ما أدى بالتالي إلى تحالف العراق عن المسيرة الثورية العربية بزعامة «الجمهورية العربية المتحدة»^(١٩).

ومن الواضح أن تقويم العسكريين لحاجات البلاد كان تقريباً عقائدياً غايتة البقاء في مركز السلطة. وكان الزعماء المدنيون ينتمون إلى جيل الشباب ذاته الذي ينتمي إليه العسكريون الذين كافحوا ضد العهد السابق، ولكن المدنيين فشلوا في ما بينهم في الاتفاق على نوع الحكومة التي يجب إنشاؤها. وتعاون الزعماء المدنيون مع العسكريين على أمل أن يعهد اليهم بتولي السلطة إن عاجلاً أو آجلاً. وعلى الرغم من أن القادة العسكريين كانوا يقيمون البلاد بصفتهم زعماء مدنيين، إلا أنهم في الواقع لم يعهدوا للمدنيين إلا بالمناصب الثانوية. فلما بدأ عبدالرحمن البزاز يعد لنظام حكم مدني على أساس التمثيل الشعبي تحرك العسكريون لاسقاطه زاعمين أن الحركة الثورية لم تنضج بعد. ولذلك فإن الصراع على السلطة لم يكن بين جيل قديم وآخر جديد، وإنما كان بين عسكريين ومدنيين ينتمون إلى جيل واحد، يدعي كل فريق منهم أنه يحقق أهداف الثورة. وكان من الواضح أن القوة باتت، وبكل بساطة هي العامل الحاسم في الصراع بين القيادتين العسكرية والمدنية. وكما كان المدنيون منقسمين على أنفسهم كذلك كان العسكريون. وظلت السلطة تنتقل من فريق عسكري إلى فريق آخر حسب القوة التي يملكها، وإن تميز العسكريون كنخبة حاكمة بالقدر على تحقيق التضامن في ما بينهم أكثر بكثير مما أظهره المدنيون، ويعود السبب في ذلك إلى كفاءة العسكريين وقدرتهم على العمل كفريق واحد. ومن هنا يمكن للمراقب المحايد أن يستنتج أن العسكريين قد يظلون في الحكم إلى أجل غير مسمى مادامت القيادة المدنية منقسمة على نفسها^(٢٠).

وتتشكل علاقة القوة السائدة داخل الجيش مصدراً آخر للتوتر. ويمكن القول إن غالبية

(١٩) مجيد خلدوري، العراق الجمهوري (بيروت: الدار النحلة للنشر، ١٩٧٤)، ص ٣٣٧.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٣٨ - ٣٣٩.

الحكومات العسكرية يتهدها من هذه الناحية مخاطر متعددة ينبع أولها - من الصراع الذي يمكن أن ينشأ بين النخبة العسكرية الحاكمة والذي يبدأ عادة فور نجاح عملية الاستيلاء على السلطة لأن قيادة التدخل العسكري تتحرك عادة تحت شعارات عامة وأهداف غير محددة كما أن مواجهة الجيش لمسؤوليات السلطة وعملية التغيير تفرض نوعاً من الخلافات حول القضايا التفصيلية سواء بطريقة موضوعية أم شخصية. ولا شك أن ذلك الصراع ينعكس بدوره على السياسات والبرامج التي تعلن النخبة العسكرية التزامها بها حيث تحتل قضية الصراع على السلطة المرتبة الأولى من الاهتمام. وقد يرد ثانيها - إلى ظاهرة الانقلابات المضادة، فقد لا يجد صراع العسكريين وسيلة للتعبير عن نفسه إلا بمحاولة الانقلاب وقد يصدر الانقلاب ليس عن قطاع من النخبة العسكرية الحاكمة وإنما عن مجموعة من شباب الضباط وعلى ذلك قد يصدر الخطر الثالث عن موقف هؤلاء الضباط. فمن المعلوم أن النخبة العسكرية تتعلم من خلال التجربة وعلى ذلك فهي إذا لم تبادر سريعاً إلى استيعاب الموقف الجديد فانها تواجه مخاطر الاستياء الشعبي مما قد يدفع شباب الضباط الذين يحركهم ذلك الاستياء أو المتطلعين إلى الطموح للقيام بانقلاب مضاد (وهي الحالة الشائعة في الوطن العربي)، أو الانسحاب المفاجيء بالجيش من الحياة السياسية (مثلاً حدث في سوريا عام ١٩٥٤ وعام ١٩٦١، وفي السودان عام ١٩٦٤).

ولننظر إلى «الصورة» التي قدمها سيل لحالة المجتمع السوري قبل الوحدة المصرية السورية مباشرة، وتقوّمه لدور الجيش تجاه قضايا الاستقرار السياسي:

«في أواخر صيف عام ١٩٥٧ أصبحت سوريا على شفا الانحلال كمجتمع سياسي منظم، ولم يقتصر الأمر على عدم وجود اتفاق حول القواعد التي تحدد السلوك السياسي، ولكن - وهذا هو الأسوأ - فقد الكثيرون من السوريين الثقة بمستقبل بلادهم ككيان مستقل. لقد حدثت أخطاء في جهاز الأمن، ذلك الجهاز الذي يقوم في معظم المجتمعات بضمان علم وصول الانشقاقات الداخلية إلى مرحلة تغيير الدولة نفسها بحيث لا تبقى ثمة أفكار يجري النزاع حولها.

لقد كانت هناك أسباب معقدة لأنهار التقاليد السياسية. فقد كانت سوريا في فترة ثورية مسرحاً لصراع حقيقي بين مصالح الفئات الاجتماعية، كما أنها كانت عموراً لسلسلة أحقاد وعمليات انتقام عربية وداخلية متزايدة الشراسة والوحشية، وزادت سوءاً الصراعات بين الدول الكبرى التي لم تتمكن من التمتع بفترة أمن واستقرار منذ الحرب الفلسطينية.

وهناك عامل آخر داخل الجيش، عامل عديد أدى إلى انهيار الحكومة المنتظمة، فالتعبير الأخلاقي الذي استند إليه الجيش في انقلابه الأول عام ١٩٤٩ كان في نقص الاستعدادات التي قام بها الدينوريون في حرب فلسطين، والضعف والتخاذل اللذين كشفت عنها تجربة الحرب. ولكن في عام ١٩٥٧ وبعد عشر سنوات تقريباً، بدأ يتلاشى ادعاء الجيش بأنه يمثل ضمير الشعب. فقد أثبتت سنوات الحكم العسكري غير المكثر أن الضباط قد فقدوا تلوّهم للإصلاح، ولم يفقدوا شعورهم للسلطة. ولعب التدخل العسكري المستمر في السلطة - أو فلنقل التهديد بالتدخل - دوراً معقولاً إلى حد كبير، فكان الجيش، سواء أكان يسيطر بشكل مفضوح أم أنه يعود إلى مكانته بشكل مؤقت، أشد القوى المنفرة بأساً في السلسلة السورية، هذا إشارة فقط إلى أنه لا يمكن لأي حكومة أو خط سياسي أن يصمد أمام أعدائه. . .

وفيما كان الجيش متضرباً تحت قيادة واحدة، فإن تدخله يخدم في إعطاء سياسة الدولة الخارجية تماسكاً معيناً على الأقل. . . ولكن وعندها لم يستطع أي قائد السيطرة على بقية الضباط - كما في السنة أو الستين الاخيرتين اللتين سبقتا

الوحدة السورية المصرية - قدمت انتقادات الجيش على المسرح السياسي عاملاً من العنف لا يمكن تصوره، وأدت بذلك إلى زيادة حدة التصعد في سياسة المدنيين^(٢١).

وهناك أخيراً مجموعة المشكلات التي تبرز بمناسبة تحول «الجيش» إلى «سلطة»، تمارس الحكم وتتولى التوجيه السياسي للمجتمع، والتي تتصل بمنهاج وأدوات الحركة السياسية. وهي تنبع من خصائص الشخصية العسكرية، بما يسودها من نظرة براغماتية، فضلاً عما يحيط بها من إغراءات السلطة وهو ما يستتبع صعوبة إبعاد الجيش عن السياسة مع وجود عناصر منه في قمة السلطة وبالتالي صعوبة تلاقي إمكانات الانقلاب المضاد. كما قد تنبع من عدم ارتباط الضباط عادة بإيديولوجية سياسية وعدم اعتمادهم على الأحزاب السياسية فضلاً عن صعوبة بناء علاقات عسكرية - مدنية مستقرة. ويضاف إلى ذلك أن الجيوش تعتمد أكثر على القوة فهي أداة الاستيلاء على السلطة وهي أداة الحفاظ عليها. ومن هنا يرى ويلش «أن الميل إلى العنف كان في جميع الحكومات العسكرية» وأن التخصص في استخدام القوة وبكفاً الطرق قد يجعل الجيش يتحول بسهولة إلى العنف أكثر من الحوار وإلى القمع بدلاً من التوفيق لأن المساومة والحلول الوسط ليست من المهارات المألوفة لدى القادة العسكريين، وأن الحياة العسكرية بالتالي قد لا تهيئ بالضرورة انخراطاً ملائمة وبمبسطة للنظام السياسي الكفء^(٢٢). وبذلك يمكن استعادة مخاطر دائرة فقدان الثقة، السابق الإشارة إليها، حيث تكشف خبرة ما يربو على ثلاثة عقود من النظم العسكرية في الوطن العربي عن مدى تضاؤل النتائج التي تمخضت عنها بخصوص العلاقة السياسية بين الحكام والمحكومين، لأن القمع والإكراه - وهي المهارات المألوفة لدى الضباط - يؤديان إلى مقاومة مضادة وهكذا تتعدد مراكز المصارعة في المجتمع ويقابل العنف الحكومي بعنف شعبي وتكون المحصلة تدهور الاستقرار وشيوع العنف.

وعلى سبيل المثال، فإن حسني الزعيم رغبة منه في إشاعة مناخ من الهيبة يحيط بحكمه ويجعل الناس تتنبه للقانون والتدابير الجديلة التي يتخذها، لم يجد أمامه أفضل من تنفيذ حكم إعدام في ١٤ من مجرمي الحق العام، والمحكوم عليهم بالإعدام الذين كان القوتلي لركة إحساسه متردداً في التوقيع على تنفيذ هذه العقوبة القصوى. وللصدفة كانت أحكام الإعدام صادرة في محافظات عدة، ولذلك كانت لمعظم المحافظات حصتها من التخويف لأن أهلها شاهدوا عملية التنفيذ في محافظتهم^(٢٣).

ومن الملفت للنظر، أنه بعد ساعات قليلة من نجاح الانقلاب السوري الثاني الذي قاده سامي الحناوي، اقتيد حسني الزعيم وعحسن البرازي ورئيس حكومته إلى مبنى الأركان العامة للجيش، حيث استقبلهم بطل الانقلاب الجديد ورائحة الخمر تفوح منه ومن جنوده، وبعد أن دار

(٢١) باتريك سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ترجمة سمير

عبد وحمود فلاحة (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٤٠١ - ٤٠٢.

C. Welch, ed., *Soldier and State in Africa* (Evanston, Ill.: Northwestern University Press, (٢٢) 1970), p. 47.

(٢٣) فنصة، أيام حسني الزعيم: ١٣٨ يوماً هزت سورية، ص ٥٣.

حولهم قال ببساطة: «حكمتنا عليكم بالاعدام لحمايتكم وظلمكم للشعب»^(٢٤). ويعد دقائق قليلة تم بالفعل تنفيذ «الحكم» بالرجلين.

وعلى الطريق نفسه، فإن عبد الكريم قاسم يعد توليه الحكم وطد العزم على الاحتفاظ به بأي ثمن، حتى أنه أعدم بعض معاونيه المقرين لأنهم خالفوه في الرأي. وقد هدد بالموت كل من تسول له نفسه «أن يسرق» منه الثورة، على حد التعبير الذي استخدمه^(٢٥).

ومن الوسائل التي لجأ إليها قاسم لترسيخ نظام حكمه المطلق، إنشاء المحكمة العسكرية العليا الخاصة، والتي عرفت باسم «محكمة الشعب». وقد جاء في قرار إنشائها أن مهمتها محاكمة الشخصيات الكبيرة من أفراد العهد السابق، ومحاسبتهم على أعمال تعتبر مؤامرات على أمن الدولة - من ناحية أو على أعمال تعتبر مشجعة للفساد في ذلك العهد - من ناحية أخرى. ومن الواضح أن الصلاحيات الواسعة التي أعطيت لهذه المحكمة مكنتها من تطبيق هذا القانون على أي شخص «اعتبر» معادياً للثورة، إما بالتآمر ضد الدولة، أو بالإشتراك في أعمال تؤدي إلى الفساد. فقد كان على هذه المحكمة أن تعالج ثلاثة أنواع من «الجرائم»، أولها - محاكمة زعماء العهد السابق، وكان الهدف الحقيقي ليس مقاضاتهم، بل التشهير بهم. ولذلك على الرغم من أن بعضهم أعدم، إلا أن القسم الأكبر منهم أخلي سبيله بعد السجن مدداً قصيرة تتراوح بين أشهر قليلة وستين. وثانيها - محاكمة «اعداء الثورة» من مدنيين وعسكريين ممن كانوا قد تعاونوا مع قاسم كضباط زملاء، ثم انقلب عليهم أو اختلفوا معه. ومعظم الزعماء ولا سيما العسكريون منهم حوكموا محاكمة موجزة عاجلة وأعدموا وثالثها - محاكمة الشبان الذين حاولوا اغتيال قاسم^(٢٦).

ويضايف من ذلك الاضطراب أن النخبة العسكرية وهي لا تصدر عن ايديولوجية، بل قد لا تحمل حتى مجرد دليل متكامل للحركة فضلاً عن موقفها من الأحزاب، تسير بمنهج انتقائي براغماتي، وهو منهج لا يخلو من المجازفة والمخاطر بالنسبة لتوطن الأزمات وتعقد وتزامن المشكلات، فضلاً عن ندرة الموارد المتاحة في مواجهة ثورة التطلعات المتصاعدة. ويضايف من حدة هذه المخاطر، أن جوهر عملية التنمية، أو كفاءة الحكم، يرتبط بالفعالية والانجاز، ولا شك أن كثرة تغيير المؤسسات والقواعد والنظم والقيادات، وهو ما يعتبر سمة مشتركة للحكومات العسكرية، يعتبر رصيذاً سلبياً لمطلب الانجاز، وهو المدخل للولاء وللشرعية، وبالتالي للاستقرار.

إن هذه المصادر الاضائية الثلاثة لحالة انعدام الاستقرار السياسي في ظل النظم العسكرية (توتر العلاقات المدنية العسكرية وعلاقة القوة السائدة داخل الجيش وتحول الجيش إلى سلطة سياسية) تفرض إعادة التأكيد على الإشكالية الأساسية المتصلة في طبيعة الشخصية العسكرية والنظم العسكرية معاً. إن من الشائع بالنسبة إلى قادة النظم العسكرية العربية أن يطرحوا أنفسهم

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٢٥) خديوي، العراق الجمهوري، ص ١٠٩.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٠٩-١١٣.

باعتبارهم سياسيين ذوي خبرة وكفاءة واقتدار، ولكن من النادر أن يطرح بعضهم الحالة العكسية^(٣).

ونظراً إلى أن هؤلاء القادة يظهرون حساسية فائقة تجاه النقد، وقد لا يبدون تسامحاً مطلقاً، أو يبدون تسامحاً محدوداً إزاءه، فإنهم يضعون أنفسهم على بداية طريق المشكلات بالنسبة إلى النظام العسكري الجديد. لقد سوغوا استيلائهم على السلطة بالحاجة إلى استئصال الفساد الذي استغرقت فيه النخبة المدنية، ولكن خبرة النظم العسكرية العربية تثبت أن من المحتم أن يزدهر الفساد في محيط النخبة العسكرية، في حال انعدام الضوابط، ونادراً ما تكون هناك ضوابط. كذلك فقد عمد هؤلاء القادة العسكريون إلى إدانة لجوء النخبة المدنية الساقطة إلى الخسرة والقمع وإساءة استخدام السلطة، ولكن إذا ما استمرت النخبة العسكرية في السلطة فترة طويلة فإنها ستسقط في شرك اغراءات السلطة المطلقة. وفضلاً عن ذلك فإن إدراك الأعداء وأساليب التعامل معهم - وهي سمة ضرورية للعسكرية - غالباً ما يؤدي بالنظم العسكرية إلى معاملة الخصوم السياسيين بصورة أكثر عنفاً مما ينبغي، ومن ثم ينتهي بها الأمر إلى إغلاق منافذ الحلول السياسية.

وفضلاً عن ذلك، فإن المشكلات الأكثر أهمية تبرز عندما يشرع النظام العسكري، في معالجة الأزمات الأساسية مثل الأمن، بناء الدولة القومية الحديثة، الأسس الأيديولوجية للدولة، المشكلات الاقتصادية. إن الحد الأدنى من الاتفاق الضروري لممارسة السلطة يصبح عرضة للتفسيخ مما يربط تهديدات حادة للوحدة الوطنية والسلام الداخلي، وحتى للوحدة الإقليمية للدولة. ويلاحظ أنه في مراحل معينة من تطور الدولة، قد تعتمد النخبة العسكرية على الاستيلاء على السلطة بهدف الشروع في عملية التحديث السياسي: سواء لإسقاط حكم ينتمي إلى العصور الوسطى (كما كان في اليمن قبل ١٩٦٢)، أم لإزالة نظم مدنية قمعية (كما في غالبية الاقطار العربية). وفي بعض الحالات، فإن النخبة العسكرية قد تتدخل للحد من الانحياز الاقتصادي - من ناحية، والشروع في برامج التنمية - من ناحية أخرى^(٤). وهي أيضاً حالات شائعة في الوطن العربي. والمهم أنه في هذه الحالات المتقدمة كلها تبقى الإشكالية واحدة: فسواء فشلت النظم العسكرية في تحقيق الأهداف التي تبتتها - حيث تفقد في هذه الحالة مسوغ البقاء في السلطة - أم نجحت في تحقيق تلك الأهداف، فإنها تفقد أيضاً مسوغ الاستمرار في السلطة. فإذا ما كان الهدف هو التحديث السياسي و/أو التحديث الاقتصادي، فإن الأمر ينتهي إلى خلق قوى جديدة في المجتمع (جماعات المهنيين، دوائر رجال الأعمال، الطبقة العمالية الصناعية)، أو تدعيم هذه القوى إذا كانت قائمة في الأصل، ولا شك أن هذه القوى الجديدة سوف تتقدم للمطالبة بالمشاركة في السلطة. وهكذا، بغض النظر عن نجاح النظام العسكري في تحقيق أهدافه من علمه، فإنه سوف يفقد شرعية الاستمرار في السلطة. أما الانقلابات الرجعية، التي يتلخص هدفها في اعتراض الاتجاه العالمي ناحية المزيد من

(٣٧) M. Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1964), pp. 31-74.

(٣٨) V. Sundhaussen, «Military Withdrawal from Government Responsibility», *Armed Forces and Sociology*, vol. 10, no. 4 (Summer 1984), p. 546.

الحريات، فلإنها قد تكون قادرة على إيقاف عقارب الساعة، أو حتى الارتداد بها إلى الخلف أحياناً. ولكن كما أثبتت خبرة العديد من هذه الانقلابات، فإنها لم تكن قادرة على حل أي مشكلة، ولا على تقديم حلول مستديرة للمشكلات. لقد تمكن الانقلاب فقط من تأجيل، وليس تغيير، حركة التاريخ، أو صرفها عن مسارها الصحيح^(٣٩).

وبالخلاصة أن النظم العسكرية قد تكون قادرة، في أحسن الحالات، على اتخاذ بعض المبادرات باتجاه عملية التحديث، ولكنها غالباً ما تكون غير قادرة على التعامل مع المشكلات المرتبطة بعملية التحديث، أو التي تنتج عنها. إنها قد تكون قادرة على منع المزيد من التدهور الداخلي من زاوية الأمن والاستقرار، ولكنها لا تتمكن عادة من تهيئة الاتفاق السياسي الضروري من أجل الحفاظ عليها. وفضلاً عن ذلك فإن مثل هذه النظم قد تكون قادرة، في أسوأ الحالات، على قمع الجماهير، أو إيقاف التقدم لفترة، أو الانصراف فقط إلى تحقيق مصالحها الذاتية أو طائفة أخرى من المصالح، من دون تحقيق أي هدف آخر. ولكن النظم العسكرية بحكم طبيعتها نفسها - مؤسسة مبنية على مبادئ الهرمية والنظام وليس على أساس التوفيق والاتفاق - لا تعتبر في مركز يمكنها من توفير حلول مستديرة لمشكلات المجتمع، التي هي بالضرورة سياسية وليست عسكرية.

٣ - الاستقرار الجديد - نهاية الحرب الباردة العربية

من الملاحظ أن موجة التدخل العسكري التي غمرت الوطن العربي منذ عام ١٩٤٩، قاربت نهايتها في عام ١٩٧٠. وبالمثل فإن حالات التدخل التي لم تلق النجاح لم تتوقف، ولكن من الواضح أن احتمالات نجاحها أصبحت ضئيلة للغاية. لقد أصبحت النظم العسكرية تتمتع بمرحلة جديدة من الاستقرار السياسي، فمن الملاحظ أن هناك فترات طويلة نسبياً من استمرارية النظم العسكرية نفسها، والنخبة الحاكمة نفسها، أو القائد نفسه المترع على قمة النخبة باستخدام المعايير المقارنة الملائمة للمنطقة، كما يبدو في مصر منذ عام ١٩٥٤، وفي الجزائر منذ عام ١٩٦٥، وفي السودان وليبيا والصومال منذ عام ١٩٦٩، وفي سوريا منذ عام ١٩٦٣ (صعد النظام العسكري البعثي إلى السلطة عام ١٩٦٣، وخاض انقلاباً آخر ناجحاً وعنيفاً في عام ١٩٦٦، وثالثاً غير دموي عام ١٩٧٠)، وأيضاً في العراق منذ ١٩٦٣. بل إن هذا الاستقرار الجديد قد امتحن مرتين امتحاناً عسيراً في مصر وسوريا، أولاً - تمثلت في الهزيمة الكبرى عام ١٩٦٧، وثانيهما - تمثلت في الانتصار الكبير في عام ١٩٧٣. ويوضح رصد مجموعة الشواهد الموضوعية أن هذه المرحلة الجديدة من الاستقرار السياسي للنظم العسكرية يمكن أن ترد إلى أكثر من سبب.

فمن ناحية أولى، يمكن أن ترد هذه المرحلة الجديدة من الاستقرار السياسي إلى «نهاية» الحرب الباردة العربية، التي تفجرت في الخمسينات والستينات. لقد نشبت هذه الحرب الباردة عبر خطوط المواجهة الاجتماعية والسياسية جنباً إلى جنب مع الاعتبارات الشخصية والعقد السيكلوجية، ولقد

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٥٤٦-٥٤٧.

تجسدت صياغاتها في لغة سياسية على درجة عالية من الحدة الايديولوجية والعاطفية، مما جعل النظام الاقليمي العربي يبدو من أشد النظم تعقيداً. إن «الثنائية» التي فرضت على ذلك النظام - حيث توجد أنظار عربية مستقلة جنباً الى جنب مع فكرة الوحدة العربية غير الخاضعة للتحدي - قد أثبتت أن غالبية هذه الاقطار تعتبر «معرضة» للتدخل الخارجي، أي للتدخل العربي - العربي عبر مختلف أشكال التدخل. إن الحرب الباردة العربية قد نشبت لاعتبارات متعيرة. ففي بعض الاحيان كانت بين النظم العسكرية، التقدمية الجمهورية، وبين النظم الرجعية، الاقطاعية والملكية. وفي بعض الاحيان كانت بين الرؤية الناصرية وبين الرؤية السورية أو العراقية (أي البعثية وغيرها) لقضية الوحدة العربية ولقضية القيادة في الوطن العربي. ومع استمرار هذه الحرب الباردة، كان هناك استنزاف مستمر للمجهود، وكانت هناك معركة قاسية ومستمرة تمثلت في القتال من أجل مواجهة الاخطار المحيطة بمطلب الشرعية، وفي بعض الحالات في مواجهة مخاطر الوجود والبقاء للمادي للنظم العسكرية. ومن هنا يربط بن دور بين قضية الوحدة العربية وقضية الاستقرار في إطار النظم العسكرية، حيث يلاحظ أنه مع انخفاض حدة الحرب الباردة العربية، واقترباها من مرحلة النهاية - مما يرد الى تأجيل مسألة انجاز الوحدة العربية الى المستقبل البعيد، وإلى أن التوتر الايديولوجي الصادر عن «العصر الرسولي» في فكرة الوحدة العربية، قد أخذ في التضاؤل، وعلى العكس من ذلك، فإن هناك اتجاهات سياسية جديدة أكثر توجهاً ناحية الداخل (inward) قد أخذت تبرز - فقد اختفى تقريباً أحد التهديدات الأساسية لاستقرار النظم العسكرية^(٣٠).

ومن ناحية ثانية، فإن السلطات الضخمة التي تركزت في أيدي النخبة العسكرية، فضلاً عن التطور الهائل في وسائل وأساليب القمع والاكراه المادي والمعنوي، تعتبر من العوامل المهمة وراء استقرار النظم العسكرية في المنطقة العربية. إن قوة السلطة لا ينبغي تجاهلها في هذا المجال، فمع الوقت عمدت مجموعات النخبة العسكرية الحاكمة في مجموعة من الاقطار العربية الى تطوير ما يمكن تسميته «التكنولوجيا الحكومية» التي تتضمن الادارة، التوزيع المركزي للموارد، الدعاية، الاستخدام الواسع، والقاسمي غالباً، لتدابير الأمن. ومضى وصلت هذه التكنولوجيا، المبنية أساساً على القوة القمعية للنظام، الى مستوى معين من التعقيد والتطور، فإن فرص استمرار النظام في السلطة تتزايد الى حد بعيد.

ومن ناحية ثالثة، فقد ترتب على العوامل السابقة، جزئياً، تضاؤل المعارضة الحقيقية للنظم العسكرية، الى حد اختفائها فعلياً في بعض الحالات. إن نهاية الحرب الباردة العربية، قد جردت المعارضة من الدعم الخارجي، كما أن القوة القمعية الضخمة للنظم العسكرية قد تمكنت من تحطيم قواعد التدعيم المحتملة في الداخل، وفضلاً عن ذلك فإن الصراعات الحزبية والشخصية التي لا تنتهي في محيط المعارضة، قد حطمتها مادياً ومعنوياً، وهكذا فإن محاولات النخبة العسكرية الحاكمة لإزالة جميع المراكز الفعلية أو المحتملة لسلطة بليلة، قد لقيت قدراً كبيراً من النجاح. ومضى ما تم

G. Ben-Dor, «Civilization of Military Regimes in the Arab World», *Armed Forces and* (٣٠)
Sociology, vol. 1, no.3 (1975), pp. 320-321.

ازالة المعارضة المدنية الى حد بعيد، فقد أصبح من الأسهل كبت وتحطيم المعارضة داخل الجيش. ونظراً الى حرمانها من الحلفاء المدنيين، فضلاً عن إضعافها المتوالي نتيجة للحلقات الطويلة في مسلسل الصراعات الداخلية والانقلابات، فإن المعارضة العسكرية إما أنها اختفت تقريباً أو جرى خفض وزنها واحتمالها الى حد بعيد.

وفي مثل هذه الظروف فقد تزايدت ثقة النظم العسكرية بنفسها (بينما غمقت ثقة المعارضة المحتملة بنفسها الى حد خطير). وبالتالي فقد أصبح من الممكن تخصيص المزيد من الوقت والجهد لمعالجة المشكلات الداخلية والخارجية. ولقد تضمن ذلك في عدد من الاقطار العربية، مثل مصر وسوريا والعراق والجزائر، الشروع في تنفيذ مجموعة من الخطط الراديكالية لتحويل المجتمع باتجاه الافكار الاشتراكية، كما تضمن تعزيز القوة العسكرية لمواجهة اسرائيل خصوصاً حتى حرب ١٩٧٣. ولا شك أن النجاح النسبي في هذه التوجهات، خصوصاً الأخيرة منها، قد عزز النظم العسكرية من نواحي الهيبة، والثقة بالنفس، والقوة. وبعد حرب ١٩٧٣ فإن بعض هذه النظم، أخذت تعيش على استئثار نتائج الانتصار الكبير الذي تحقق لها في تلك الحرب. ولكن مواجهة اسرائيل لم تعد هدفاً واضحاً في أوليات تلك الاقطار، ولا عادت الاشتراكية هدفاً معلناً، بل ان «التضامن العربي» الذي تم خوض حرب تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣ على أساس منه قد انهار ولم يثبت أي فعالية فيها بعد خصوصاً أمام الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وما بعد. وحيث تراجعت قضايا الاشتراكية والوحدة، فقد كان من الطبيعي أن يحدث هذا التراجع الرهيب بالنسبة لقضية الحرية - حرية الوطن وحرية المواطن. وهكذا اقترنت هذه «الدورة» من دورات الهبوط التاريخي للأمة العربية بالاتجاه الى تعزيز قدرات القمع والإكراه والمزيد بالتالي من تطوير «التكنولوجيا الحكومية»، في مجالات الادارة والأمن والاعلام.

ومن ناحية رابعة، تنبغي الإشارة الى أن محاولات اضعاف صبغة مدنية تدريجياً على النظم العسكرية العربية، ساهمت الى حد كبير في إشاعة مناخ موات للاستقرار السياسي. وعلى سبيل المثال ففي مصر، التي تمتعت بأطول فترة من الاستقرار السياسي، تنضج عملية التحول التدريجي للنظام العسكري الى نظام مدني، من خلال تكوين المناصب السياسية العليا. ففي عام ١٩٥٤ كان هناك ١٨ ضابطاً في قمة السلطة من اجمالي ٢٧ رجلاً (بينهم ١١ ضابطاً يشكلون «مجلس قيادة الثورة»). وكان هناك ٧ ضباط في الحكومة المكونة من ١٦ عضواً. وكان الضباط يحتلون المراكز العليا ومفاتيح القوة. وفي عام ١٩٦٤ بينما كان هناك ٣٩ شخصاً في قمة السلطة، كان بينهم ١٤ ضابطاً فقط، وان كانوا يحتلون المناصب الرئيسية أيضاً. ومع ذلك فإن اعدادهم كانت تتناقص، ولم يعد بينهم من يرتدي ثيابه العسكرية، بينما كانوا يحاولون إضفاء الشرعية على وضعهم الجديد من خلال الانتخابات، والاعتماد الكثيف على الخبراء المدنيين، من التكنوقراطيين والبيروقراطيين. وفي عام ١٩٧٤، كان الرئيس السادات (الذي كان يشغل أيضاً منصب رئيس الوزراء)، ونائب رئيس الجمهورية، وأحد نواب رئيس الوزراء واثان من الوزراء فقط من الضباط، من بين ثلاثة نواب لرئيس الوزراء و٣٠ وزيراً. وهكذا يتضح أن أعداد المدنيين في مراكز السلطة السياسية - ليس فقط باعتبارهم خبراء تجري استشارتهم ولكن باعتبارهم شركاء أساسيين في عملية صنع القرار - كانت في

تزايد مستمر^(٣١)، مع التحفظ بالطبع بالنسبة الى الدور الخاص للرئيس والمؤسسة الرئاسة. ويؤكد ذلك الاتجاه العام أيضاً أن رئيس البرلمان المصري لم يعد من العسكريين منذ عام ١٩٦٨.

وتطرح سوريا والعراق نمطاً آخر للتحوّل نفسه، حيث يبني أساساً على جدلية الجيش - الحزب. فالنظام العسكري الذي ركز السلطات بين يديه في البلدين منذ عام ١٩٧٠، قد احتفظ بعلاقات وثيقة مع حزب البعث العربي الاشتراكي. وعلى الرغم من أن حزب البعث له فروع عديدة في أكثر من قطر عربي، إلا أنه لم يتمكن من الوصول الى السلطة في أي قطر آخر. كذلك فإن الحزب تعرض في سوريا والعراق لعدد من الانقسامات المستمرة والخطيرة، وربما لذلك لم يتمكن من الوصول الى السلطة بدون الدور الحاسم للمؤسسة العسكرية؛ بل إنه لم يحقق نجاحاً كبيراً في ظل الحكم غير العسكري، في مجال بناء قوة مؤسسية. ومع ذلك فإن الحزب أثبت أنه شريك سياسي مدني مفيد وملام لتلك النظم العسكرية. فالحزب قدم ليس فقط ايدولوجية متكاملة، وإنما قدم أيضاً مصدراً أساسياً لشرعية النظام العسكري. كذلك فقد استخدم الحزب لبناء علاقات مع قطاعات من المثقفين والطلاب والشباب. وفضلاً عن ذلك فقد انطوى الحزب على النموذج السياسي والاطر التنظيمي لتعبئة الفلاحين والعمال والطلاب والعسكريين. ومن ناحية أخرى، فإن سلسلة الانقلابات والانقلابات المضادة طوال الستينات بين الفرق والطوائف العسكرية المختلفة، قد انتهت الى تحطيمها جميعاً. ومن هنا فإن الفرق والطوائف الباقية كانت تعاني عدم توفر الكوادر السياسية للتنمية إليها. ولا شك في أهمية هذه الكوادر السياسية سواء لتنظيم التدعيم المدني للنظم العسكرية أم للمساعدة في عملية التعبئة السياسية الضرورية للاصلاحات الضخمة التي تتطلبها تلك النظم. ووفق ذلك كله، فإن المهارات الايدولوجية والتنظيمية لكوادر البعث قد استخدمت في بناء شبكة محكمة للسيطرة داخل الجيش. وهكذا يبدو أن المؤسسة العسكرية في سوريا والعراق قد تمكنت من انجاز ما عجزت عنه المؤسسة العسكرية في مصر لمدة طويلة - وهو ما يتمثل في التعبئة الجماهيرية واسعة النطاق من خلال حزب سياسي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسة العسكرية، وإن كان يبدو أن له وجوده الذاتي المستقل^(٣٢).

(٣١) يزيد من التفاصيل حول انتشار الضباط في المناصب السياسية العليا بمصر. انظر: اسعد عبد الرحمن، الناصرية: البيروقراطية والثورة في تجربة البناء الداخلي، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١)، ص ٦٥ - ١٠٠، والمصدر نفسه، ص ٣٢٢.

(٣٢) انظر بخصوص الخيرة السورية في هذا المجال:

Itamar Rabinovich, *Syria under the Ba'th, 1963-1966: The Army Party Symbiosis* (Jerusalem: Israel Universities Press, 1972).

انظر أيضاً وجهة النظر المخالفة التي يطرحها:

A. Perlmutter, «From Obscurity to Rule: The Syrian Army and the Ba'th Party», in: A. Perlmutter and V. Bennett, eds., *The Political Influence of the Military: A Comparative Reader* (New Haven, Conn., London: Yale University Press, 1980), pp. 312-321.

حول الخيرة العراقية، خاصة من زاوية القتل في معالجة هذه المشكلات، انظر:

Uriel Dann, *Iraq under Qassem: A Political History, 1958-1963* (New York: Praeger, 1969).

ثانياً: الانسحاب العسكري

يمكن القول ان المقياس الحقيقي لنجاح أهداف التدخل العسكري الثوري هو مدى نجاح النخبة العسكرية في بناء نظام سياسي مدني مستقر لا تهدده الانقلابات العسكرية المتكررة، وهو ما يعني استئصال جذور الظاهرة العسكرية ومسوغاتها وكسر الدائرة المفرغة من الانقلابات والانقلابات المضادة. وعلى حد تعبير فايزر: ان الطريقة الوحيدة لمنع ذلك التحرك الدائم ما بين ثكنات الجيش وقصور الرئاسة، هي نجاح النخبة العسكرية في بناء نظام جديد لا يحتاج الى العسكريين ولا يحتاجون هم اليه، وبذلك يتحقق الشرط السابق على الانسحاب العسكري^(٣٣).

وعلى الرغم من الأهمية البالغة لهذه المسألة، إلا أن دراسات الظاهرة العسكرية لم توجه الا اهتماماً محدوداً الى مشكلات الانسحاب العسكري من الميدان السياسي. وفي الحقيقة، فإن الأسباب التي تمسوغ ندرة الدراسات في هذا المجال، تستحق هي بذاتها إشارة خاصة. وفي مقدمة هذه الأسباب تمكن الإشارة الى ما يلي^(٣٤):

- إن النظم العسكرية أظهرت قدرة عالية على الاستمرار، وغالباً ما دعمت من قدرتها على الاستمرار عن طريق بناء نظام مدني - عسكري او التستر وراء نظام من هذا النوع. وبالتالي ربما أصبح من السابق لأوانه معالجة المشكلات المرتبطة بظاهرة الانسحاب العسكري بطريقة شاملة.

- إن النظم المدنية - العسكرية قد لا تكون بالضرورة مجرد واجهة ديكتاتورية أو لنخبة عسكرية وإنما قد تشكل تظليلات حقيقية للمشاركة في السلطة، بمختلف الأشكال والظلال، بين النخبة العسكرية والنخبة المدنية ومن هنا يبرز التساؤل حول ما يمثل نظاماً عسكرياً أو نظاماً شبه عسكري أو نظاماً خاضعاً لسيطرة العسكريين، بالمعنى الدقيق لهذه الاصطلاحات ولا شك أن هذه المشكلة المرتبطة بالتعريفات، لم تحل لها بعد حلاً مرضياً.

- إن النخبة العسكرية التي تقرر تسليم السلطة إلى نظام مدني، والعودة الى الثكنات، غالباً ما تحتفظ لنفسها بحق الفيتو أي بسلطات اعتراض مهمة، أو مجموعة من المزايا الخاصة، أو حتى أحياناً بمركز متميز في النظام السياسي الجديد. إن مثل هذا النظام - الذي يمثل نظاماً مدنياً يعمل بدون اعتداد المبدأ الأساسي لسيادة السلطة المدنية على المؤسسة العسكرية - يمثل مازقاً لعلماء البحث الاجتماعي الذين يعملون الى تحليل الظاهرة السياسية استناداً الى مفاهيم المؤسسات والوظائف.

- إن الانسحاب العسكري قد لا يكون دائماً، فالعودة الى التدخل ليست فقط ممكنة، بل هي الأكثر احتمالاً، وعلى ضوء هذا الاعتبار، فإن تحليل الانسحاب العسكري، قد يبدو نوعاً من التدريب العقلي.

Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, p. 440.

(٣٣)

Sundhaussen, «Military Withdrawal from Government Responsibility», pp. 543-544.

(٣٤)

- مسألة الانسحاب العسكري، الجزئي أو الكلي، لا تُقرَّر في محيط النخبة العسكرية وحدها، وإنما يتمثل الاعتبار الخامس، في تقرير هذه المسألة، في مدى توافر نخبة مدنية بديلة راجبة في استلام السلطة وقادرة على بناء نظام سياسي جديد يلقي قبولاً من النخبة العسكرية. إن هذا الاعتبار للتبادل بين النخبة العسكرية والنخبة المدنية، في إطار عملية إضفاء الصبغة المدنية على النظام العسكري يمثل حتى الآن أقل العوامل التي جرى الكشف عنها وتحليلها فيما يخص الانسحاب العسكري من الميدان السياسي.

- إن النظم العسكرية قد تنقوض دعائماً أو تنهار، نتيجة لدور «التدخل» الاجنبي، وبخاصة عندما يتضمن سحب التدعيم الاقتصادي والمالي والعسكري والاداري من قبل الطرف الاجنبي. ويلاحظ أن هذه الناحية لم تلق حتى الآن تفسيراً كافياً، بما يرد جزئياً الى انه قد يكون من الصعوبة صياغة مثل هذه التفسيرات بدون اللجوء الى النواحي الذاتية والتأملية.

من الواضح ان الانسحاب العسكري من الميدان السياسي، يبدو نادراً وغير واضح، وغير مكتمل، وموقفاً، فضلاً عن انه يعتمد على عوامل تتجاوز القوى العسكرية، فهناك حشد من المشكلات والمتغيرات ينبغي إدراجها عند معالجة هذه المسألة، وهناك بعد ذلك مشكلة التعريفات والتفسيرات المرتبطة بها. إن هذه العوامل كلها تفرض ولا شك مجموعة من المحاذير عند دراسة هذه الظاهرة. ومع ذلك فلا شك أيضاً ان هناك حالات عدة شهدت تصفية النظام العسكري، سواء عن طريق الانسحاب الاختياري أم شبه الاختياري أم عن طريق فرض الانسحاب بالقوة فرضاً. وعلى الرغم من أن ذلك لا يمثل موقفاً نهائياً، إلا أن حدوث هذه الحالات يجعل من بحث وتقويم مشكلات الانسحاب العسكري أمراً مسوغاً. وعلى ذلك ستعرض فيما يلي لأسباب الانسحاب العسكري ثم تنتقل بعد ذلك الى تحليل أنماط هذا الانسحاب.

١ - أسباب الانسحاب العسكري

في إطار تحديد الاختيارات الأساسية أمام النخبة العسكرية الحاكمة يلاحظ هتينغتون أنه ينبغي على النظام العسكري أن يختار بين الاحتفاظ بالسلطة أو اعادتها الى السياسيين المدنيين - من ناحية، وبين توسيع المشاركة السياسية امام مختلف القوى الاجتماعية أو تقييدها - من ناحية اخرى. ومعنى ذلك أن هناك أربعة اختيارات أساسية أمام النخبة العسكرية الحاكمة: اولها - الاحتفاظ بالسلطة وتقييد المشاركة. وثانيها - الاحتفاظ بالسلطة وتوسيع المشاركة. وثالثها: إعادة السلطة وتقييد المشاركة. ورابعها - إعادة السلطة وتوسيع المشاركة^(٣).

إن القرار الخاص بتبني أي من هذه الاختيارات ليس مسألة أهواء كما انه لا يعبر عن الارادة الحرة للنخبة العسكرية. وإذا ما عمدنا إلى التوسع في اعمال فرضيات فاينر، التي تتلخص في أن التدخل العسكري الناجح يعتمد على «الاستعداد للتدخل» من ناحية، وتوفر «الفرصة» الملائمة

Samuel P. Huntington, ed., *Changing Patterns of Military Politics* (New York: Free Press, (٢٠) 1962), pp. 233-237.

من ناحية أخرى، لنشتمل ليس فقط على التدخل العسكري، وإنما أيضاً على الانسحاب العسكري، إذاً لا يمكن القول إن هذه الاختيارات تعتمد أيضاً على عصري «الاستعداد» - أي العوامل المرتبطة بالمؤسسة العسكرية، و«الفرصة» - أي العوامل المرتبطة بالبيئة الداخلية، والخارجية.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن القول إن الانسحاب العسكري من ميدان العالم السياسي يعتمد على محصلة التفاعل بين مجموعتين من الأسباب ترتبط أوالهما بالجيش في ذاته، بينما تتبع ثانيتهما من البيئة التي يعمل فيها.

فبالنسبة إلى الجيش يعتمد الانسحاب على الموقف الداخلي فيه وعلاقات القوة السائدة بين صفوفه. فمن المعروف أن الترابط المعنوي والتنظيمي - أي الاحساس بالتضامن الجماعي والمقدرة على العمل الجماعي - يعتبر بعداً أساسياً من أبعاد التنظيم الداخلي للجيش التي تتحكم في سلوكها السياسي. ولذلك فإن العودة إلى الحكم المدني تتطلب وجود سلك ضباط منظم وموحد وراغب في إطاعة أو أمر القيادة التي حركت التدخل. فالجيش التي تتمتع بدرجة عالية من التماسك والترابط الداخلي يكون لها مقدرة أكبر على التدخل في الشؤون السياسية كما تكون أكثر مقدرة على ضبط وتقييد تدخلها إذا رغبت. كذلك تكون ذات كفاءة أفضل في اتباع سياسات سليمة وإصدار قرارات متسقة. بينما يؤدي الافتقار إلى رابطة التماسك الداخلي إلى انقلابات غير مستقرة. لأن الجيش غير المتحد قد يمزق إلى شيع متصارعة بحيث يصعب فصله عن السياسة^(٣٦)، وبحيث ترتفع احتمالات الانقلابات المضادة بعد الاستيلاء الأول على السلطة. ويمكن القول إن ضعف الترابط والتماسك الداخلي في بعض الجيوش العربية كان وراء تضاؤل الامكانات السياسية لتلك الجيوش سواء مقدرتها على التدخل في أعقاب الاستقلال أم مقدرتها على ممارسة السلطة وتوجيه التنمية بعد الاستيلاء عليها أو مقدرتها على الفصل ثانية بين الجيش والسياسة. ومع ذلك فإن تلك الوحدة الداخلية قد لا تدوم طويلاً، فعلى سبيل المثال شهد السودان ما لا يقل عن أربع مؤامرات عسكرية في السنة التي أعقبت انقلاب الجنرال عبود عام ١٩٥٨م^(٣٧).

وعلى ضوء خبرة حالات التدخل العسكري التي أعقبت حصول الأقطار العربية على الاستقلال، يمكن القول أن المصدر الأولي للتوتر داخل الجيش - وخاصة في أعقاب الاستقلال مباشرة - إنما كان يكمن في الصراع بين الضباط الذين يتميزون بالقوة والكفاءة والعصرية وبين قادتهم الذين ينظرون إليهم على أنهم غير مؤهلين بل وعقبات في طريق ترقيتهم؛ فإذا بهم يتربعون فضلاً عن ذلك على قمة السلطة ويستخدمونها لمصالحهم الخاصة. كما تحمل انقلابات شباب الضباط مخاطر من النوع نفسه حيث يستمرى هؤلاء الاستمتاع بالسلطة وتأييد الجماهير. ومن هنا يرى ويلش أن الصعود الباهر للمقدمين إلى مراتب السلطة العسكرية والسياسية العليا المطلقة لا يمكن أن

M. Bell, «The Military in the New States of Africa», in: Van Doorn, ed., *The Military Profession and Military Regimes*, p. 271, and Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis*, pp. 67-68.

Bell., Ibid.

(٣٧)

يمر بدون ملاحظة أن أولئك الذين يستولون على السلطة يخاطرون بإثارة الغيرة ويصبحون من ثم ضحايا للزوبعة التي أثاروها^(٣٨). ويضاف إلى ذلك أن تولي الضباط المناصب السياسية يؤدي إلى إضعاف وظائفهم العسكرية - من ناحية، وإلى انتقال الخلافات السياسية والإيديولوجية إلى داخل الجيش - من ناحية أخرى. لذلك يمكن التسليم بأن التأثير الذي يحل بالناحية النظامية والمعنوية للقوات المسلحة نتيجة لذلك، فضلاً عن غياب عديد من الضباط الذين يتولون إدارة البلاد - خاصة مع ما يرافق ذلك من عمليات التطهير الدوري للجيش - قد يميلان معها آثاراً مدمرة^(٣٩)، خصوصاً بالنسبة إلى تماسك القوات المسلحة وقدراتها كقوة مقاتلة.

وفضلاً عما تقدم هناك عامل آخر لا ينبغي إغفال أهميته من منظور التنشئة السياسية والمهنية للنخبة العسكرية بخصوص مشكلات استعادة الحكومات المدنية أشار إليه غوتريدج بقوله: «إن حركات الجيش في حالات كثيرة يمكن تصنيفها بدقة ليس باعتبارها حركات، لا سياسية (a - Political) وإنما هي بالمعنى الحقيقي حركات، مضادة للسياسة (anti - Politics) وتنبع من ذلك عدة مشكلات بالنسبة للمطلب العودة إلى الحكم المدني»^(٤٠).

وفضلاً عما تقدم، يلاحظ أن بعض قادة النظم العسكرية ينزعون أحياناً إلى الانسحاب بالجيش من الميدان السياسي، نظراً إلى اعتقادهم بأن النظام الديمقراطي الذي يبنون على مبدأ السيادة المدنية على المؤسسة العسكرية، يعتبر مطلباً حيوياً وضرورياً لتمهيد الطريق ناحية التقدم المنشود، خصوصاً إذا استعدنا إلى الأذهان أن انخفاق «النظام الديمقراطي الغربي» كان مبنياً أساسياً من أسباب التدخل العسكري في الوطن العربي ولذلك فقد كان هدف «إقامة حياة ديمقراطية سليمة» من الأهداف الأساسية التي توخى تحقيقها مجموعات النخبة العسكرية، أو على الأقل أعلنت أنها تسعى إلى تحقيقها. فضلاً عن أن الموقف من قضية الديمقراطية كان مصدر جدال وخلاف حاد بين داخل «مجالس قيادة الثورة» في أكثر من قطر عربي، بعد نجاح التدخل العسكري. فإذا كان «الطريق» هو «الحرية السياسية والاقتصادية» إذا رجعنا إلى إدراك جمال عبدالناصر، وإذا كانت مهمة الجيوش على هذا الطريق تتحدد في القيام بدور «الحراس لمدة معينة بالذات» بما يقتضيه ذلك من اتخاذ ما يعتبر ضرورياً من «خطوات لإصلاح أثار الماضي ورواسبه» فضلاً عن «إزالة الصخور والعقبات من الطريق مهما يكن الثمن» فإن العمل للمستقبل من كل نواحيه مفتوح لكل ذوي الرأي والخبرة فرض لازم عليهم، وليس للنخبة العسكرية أن تستأثر به، بل إن مهمتها تقتضي أن تسعى لجمعهم من أجل المستقبل فتضعهم على الطريق الصحيح، ثم تركهم يواصلون السير^(٤١).

إن مثل هذا الإدراك يلفت النظر إلى الخطر الكامن في تطور المعارضة الجذرية للحكم العسكري في صفوف القوات المسلحة نفسها. ومن هنا فإنه قد يتم تغيير قيادة النظام العسكري -

Welch, ed., *Soldier and State in Africa*, p. 52.

(٣٨)

Bell, «The Military in the New States of Africa», p. 272.

(٣٩)

W. Gutteridge, *Military Regimes in Africa* (London: Methuen and Co. Ltd., 1975), p. 21.

(٤٠)

(٤١) عبد الناصر، فلسفة الثورة، ج ١.

بالقوة اذا اقتضى الامر - وتنصيب قيادة عسكرية اخرى محلها تعقد العزم على اعادة السلطة الى المدنيين. ويمكن ان يدرج في هذا الإطار انقلاب سامي الحناوي وكذلك عملية اسقاط أديب الشيشكلي، فضلاً عن نظام «المجلس العسكري الانتقالي» في السودان الذي تولى السلطة وأعلن اسقاط جعفر النميري عام ١٩٨٥.

أما بالنسبة الى الاسباب المرتبطة بالبيئة، فتنبغي الإشارة بداية الى مدى تبلور المعارضة لاستمرار النظام العسكري وذلك في محيط البيئة الداخلية. ومثل هذه المعارضة قد تأخذ شكل الاحتجاج على القمع والفساد كما أنها قد تستمد قوتها الدافعة من عجز النظام العسكري عن تقديم معالجة فعالة لأي من المشكلات التي وعد بحلها. ومن هذه النواحي، يمكن القول ان هناك مجموعة من المتغيرات التي قد تدفع في اتجاه انهاء الحكومات العسكرية واستعادة الفصل بين الجيش والسياسة: أولها - درجة غم الوعي السياسي للجماهير ودرجة تطور منظماتها السياسية الحزبية والنقابية ومدى تدعم وغو خبرة القوى المؤيدة للمشاركة السياسية؛ وثانيها - ضرورة الاستجابة لمطلب التنمية الاقتصادية لمواجهة انخفاض مستويات المعيشة وهو ما يتطلب خبرات فنية وتكنولوجيا متخصصة ليس لدى الضباط في الغالب رصيد كبير منها؛ وثالثها - مدى تطور البنيان الاجتماعي، وبصفة خاصة مدى غم الطبقة المتوسطة كقوة اقتصادية واجتماعية وكأكثر الوسائل نشاطاً وفاعلية للتعبير عن الرأي العام - من ناحية، ومدى غم الطبقة العاملة ودرجة تلاحمها مع عناصر القوى الجديدة في المجتمع وخصوصاً من المثقفين والشباب والطلاب - من ناحية أخرى؛ ورابعها - وجود نخبة مدنية ملائمة لتسليمها السلطة، أو لدخولها معترك استرداد السلطة وانتزاعها انتزاعاً.

ويرى بيل ان قضية من تسلم اليه السلطة ربما تكون هي المشكلة الأكثر تعقيداً في عملية الانسحاب العسكري، لأن استعداد العسكريين لتسليم السلطة ينبغي ان يترافق مع استعداد المدنيين لاستعادة السلطة خصوصاً وان السياسيين المدنيين القائمين في المجتمع هم - بتعبير بيل - «العصابة القديمة» نفسها ذات السمعة السيئة^(٤٢). ولا شك أن عدم وجود رأي عام فعال على استعداد لأن يسند الرغبة المدنية في استعادة السلطة يعتبر أحد مواطن الضعف الاساسية التي تعاني منها الدول المختلفة. ولم يكن انثينواتشيبي مبالغاً عندما قال انه بين عشية وضحاها يبدأ كل مواطن في هز رأسه أسفاً على مساوئ النظام القديم، وإذا بالصحف والإذاعة والمثقفين والموظفين الذين كانوا قد التزموا الصمت حتى ذلك الحين، يعلنون جهاراً: كم كان فظيلاً ذلك النظام. وفي الصباح التالي يصبح ذلك رأياً عاماً^(٤٣). ويضيف زولبرغ الى ذلك ملاحظة مهمة من الخبرة الافريقية قائلًا: إن السهولة التي يحول بها المواطنون ولاهم الى أولئك الذين أسقطوا الجيل الأول من القادة، تثير اعتباراً محيراً في محيط الحركة السياسية في كثير من انحاء افريقيا: الميل الى قبول أي سلطة تبني أهلية الحكم على أساس من القوة وكان القوة تلد الشرعية الخاصة بها^(٤٤) وفي الحقيقة لا يبرر هذا

Bell, «The Military in the New States of Africa», p. 272.

(٤٢)

(٤٣) المصدر نفسه.

A. Zollberg, «Military Role and Political Development in Tropical Africa», in: Van Doorn, ed., *The Military Profession and Military Regimes*, p. 20.

(٤٤)

«الاعتبار المحي» إلا النظر الى تلك الانحاء الكثيرة من افريقيا والوطن العربي وغيرها من مناطق العالم الثالث، بمعايير القيم والنظم المستقرة اليوم في اوروا الغربية، وهو ما يعني اغفال مراحل التطور السياسي والاجتماعي المعقد التي مرت بها اوروا الغربية منذ عصر النهضة - والذي يمكن عقد بعض أوجه الشبه بين الأوضاع السائدة خلاله مما يسود الوطن العربي اليوم - والربع الاخير من القرن العشرين، حيث يعدد عدد من المحللين في تناوله للشؤون السياسية العربية الى رسم صورة مشابهة لاطاليا في القرن الخامس عشر.

وتقدم خبرة التدخل العسكري في الوطن العربي، مظاهر عدة لتلك الاتجاهات المرتبطة بالانسحاب العسكري. فعلى سبيل المثال أزال العقيد أديب الشيشكلي العديد من قادة سوريا السياسيين من مناصبهم سواء في ذلك منصب رئيس الوزراء أم منصب رئيس الجمهورية، عندما ظهر بوضوح عجزهم عن السيطرة على الاحداث وتولى منصب الرئاسة بنفسه ثم خلع بانقلاب عسكري مضاد.

كذلك فإن الجيش السوري احتفظ لنفسه «بحق الفيتو» - في إطار النظام السياسي «المدني» الذي جرى تشييده بعد اسقاط النظام العسكري الذي تزعمه الشيشكلي، وقد توسع في ممارسة هذا «الحق» الذي كان محل قبول من جل القوى السياسية، على توجهات «النظام المدني» وسياساته، فضلاً عن قياداته التي كانت تحتل المناصب السياسية العليا. وذلك حتى قرر الجيش أخيراً اتخاذ خطوة أخرى غير غمطية في مسيرة حالات التدخل العسكري، حين عمد قيادته الى تجاهل القيادات السياسية الرسمية كافة والتحول الى القاهرة عام ١٩٥٨ من أجل تنصيب جمال عبدالناصر زعيماً ورئيساً لسوريا ومصر معاً، وذلك عندما وقر في أذهان النخبة العسكرية أن لا أمل في هؤلاء السياسيين المدنيين، وأن لا حل لصراعاتهم وخلافاتهم التي تهدد المستقبل السياسي للبلاد بأكملها، الا بتنحياتهم جميعاً، وتسليم السلطة الى قيادة «عسكرية» أكثر حزماً وعزماً. ويضيف ذلك مؤشراً مهماً على الملاحظة التالية للعقيد لاميزانا في فولتا العليا: «الى اولئك الذين يتعجلون قيام الجيش بتسليم السلطة نقول اننا نتعجل العودة الى الثكنات. ومع ذلك فإن الجيش لا يرغب في ان يترك أموراً متردية تجره على العودة مرة ثانية ولفترة أطول». بل لقد بلغ الامر بالنقيب راؤول الذي تولى رئاسة الوزراء في الكونغو برازافيل (١٩٦٨) حد القول إنه لا يفهم لماذا ينبغي على العسكريين إعادة تسليم السلطة الى المدنيين، لأنه ورفاقه يمارسون السلطة باعتبارهم كوادرس سياسية لا شخصيات عسكرية^(٤٥).

ان مثل هذه التصريحات العلنية لقادة النظام العسكري حول رغبتهم في الاحتفاظ بالسلطة، مما تنطوي عليه الحيرة الافريقية، قد لا تتوافر بالشكل نفسه على الساحة العربية، وإن كانت الرغبة في الاحتفاظ بالسلطة أكثر وضوحاً وأشدّ بأساً. ومع ذلك، فإن هناك تصريحات مشابهة من حيث المضمون، من نحو الاصرار على ان الضباط في السلطة ليسوا مجرد «سياسيين» بل انهم ينكرون أحياناً انهم سياسيون بالمرّة، وإنما هم «ثوار» وبالتالي لا يمثلون «سلطة» إنما يعبرون عن «ثورة».

R. First, *The Barrel of a Gun: Political Power in Africa and the Coup d'Etat* (London: Penguin African Library, 1972), p. 440.

وفضلاً عما تقدم فإن الانسحاب العسكري، قد يستمد أسبابه أو على الأقل جانباً مؤثراً وربما حاسماً منها من البيئة الخارجية. فالنظم العسكرية التي تعتمد على التدعيم الاقتصادي والعسكري والاداري الذي تقلعه لها دولة او مجموعة أخرى من الدول، قد تهدد قدرتها على الاستمرار تهديداً خطيراً إذا ما توقفت مثل هذا التدعيم، وبالأذات في لحظات الازمة. وتقدم عملية إسقاط جعفر النميري مثلاً قريباً لهذا التأثير الذي تمارسه البيئة الخارجية أحياناً على عملية الانسحاب العسكري. فلا شك ان وضوح توجهات الإدارة الأمريكية في رفع تدعيمها لنظام النميري كان له تأثير مهم، ليس فقط على الاسراع من معدلات انهيار ذلك النظام وتضاؤل احتمالات استمراره حتى سقط في النهاية وإنما ايضا على توجهات القيادة العسكرية الجديدة التي تولت السلطة وأكدت عزمها على تهديد الطريق لإعادة الحكم المدني في أسرع وقت ممكن. كذلك فإن النظام العسكري قد يسقط نتيجة لقيام إحدى الدول باستخدام القوات المسلحة في شكل مباشر بهدف إسقاط مثل هذا النظام. وقد حدث مثل ذلك في أفريقيا كما في حالي إسقاط الجنرال بوكاسا في «إمبراطورية» أفريقيا الوسطى، والجنرال عيدي أمين في أوغندا. أما في الوطن العربي، فلم يحدث حتى الآن أن عمد قطر من اقطاره الى استخدام القوات المسلحة بشكل مباشر لاسقاط النظام الحاكم في قطر آخر. وحتى عندما عمد أنور السادات الى استخدام القوات المسلحة المصرية ضد إحدى القواعد العسكرية الليبية، فلم يكن الهدف المباشر، أو حتى غير المباشر، لتلك العملية، إسقاط النظام العسكري بزعمامة القذافي في ليبيا، وإنما كان يشكل مجرد رسالة تحمل معنى «التأديب» كما سماها السادات، حتى وإن كانت بوسيلة العنف المسلح في أقصى درجاتها وأسوأها وأكثرها قبحاً في الوقت نفسه. ومع ذلك تبني الإشارة إلى أن بعض الأقطار العربية عمد الى استخدام درجات أخرى من القوة، خصوصاً تلك التي يمكن أن تندرج في إطار مفهوم النشاط الهدام من أجل التحريض على إسقاط النظم العسكرية الحاكمة في أقطار أخرى. ويمكن الإشارة في هذا المجال الى المحاولات المتكررة التي تورط فيها الملك سعود من أجل إسقاط النظام الثوري بزعمامة جمال عبدالناصر في مصر، ثم محاولاته من أجل إسقاط النظام الذي جسدهته الوحدة المصرية السورية، وقد كللت هذه الأخيرة بالنجاح؛ فضلاً عن محاولاته العديدة لاسقاط النظام الثوري في اليمن العربية. كذلك فإن الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة وبخاصة على مصر وسوريا كانت تستهدف في جانب منها إسقاط النظم الثورية الحاكمة فيها.

٢ - أنماط الانسحاب العسكري

يوضح ما تقدم أن رفض تسليم السلطة الى المدنيين يعتبر ظاهرة عامة في تاريخ النظم العسكرية، وأن الانسحاب العسكري من الميدان السياسي لا يحدث لمجرد الرغبة البسيطة من قبل القوى السياسية والجهات عموماً في استعادة الحكم المدني، وإنما عن طريق ما يحدث من تطور وتحول في إطار المؤسسة العسكرية نفسها، حيث ينسحب الضباط من السلطة سواء بأشخاصهم - بعودة الجيش الى الثكنات وتنصيب حكومة مدنية، أم بصفاتهم - باضفاء الطابع المدني على النظام العسكري، حيث يتحول الجنترالات الى رؤساء ويتسرب الضباط الى مواقع السلطة وإن يكن في ثياب مدنية.

ويلاحظ أن نمط الانسحاب العسكري، بصفة عامة، لا يعكس عملية اختيار حرب بين بدائل متكافئة أو حتى بين بدائل مطروحة فعلاً، على الرغم من تعدد أنماط الانسحاب من الناحيتين النظرية والتطبيقية. وفي الواقع، فإن نمط الانسحاب العسكري يتحدد في الغالب، وسط صراعات اجتماعية وسياسية حادة، تنطوي على تداخل بين الضغوط الداخلية وبين الضغوط الخارجية، كما تجري على مستويات متعددة من الصراعات: الصراع بين المؤسسة العسكرية وبين القوى المدنية من ناحية، والصراع في محيط المؤسسة العسكرية ذاتها، وخاصة بين المجموعة التي تتولى مقاليد السلطة وبين المجموعة القابعة في صفوف الجيش، وبين المجموعة الراغبة في الاحتفاظ بالسلطة وبين المجموعة الراغبة في العودة إلى الثكنات من ناحية أخرى.

وعموماً يحدث الانقلاب العسكري من الميدان السياسي، على المستوى المبسط للغاية؛ بإحدى طريقتين، تتمثل أولاهما - في عودة الجيش إلى الثكنات، سواء اختياراً أو إجباراً، وتحصل ثانيتهما - في تحول النظام العسكري تدريجياً إلى نظام مدني، حيث تتحول الشخصيات العسكرية إلى كوادر سياسية. وفيما يلي إشارة إلى كل من هاتين الطريقتين.

أ - عودة الجيش إلى الثكنات

تولد عن ممارسة الضباط للسلطة عدة صور من التناقض والانقسام، وبالتالي الصراع داخل صفوف القوات المسلحة بين اتجاه يرغب في احترام تقاليد الاحتراف التي تقر بالسيادة المدنية، ومن ثم يلتزم بعدم التدخل السياسي المباشر، واتجاه يستهدف حماية الاستقلال المهني بالحيلولة دون قيام سلطة مدنية قوية، وعندما ترجع كفة الاتجاه الأول يمكن تصور حدوث الانسحاب العسكري. وتتضح هذه الاتجاهات على ضوء الممارسة السياسية للنخبة العسكرية وما يحيط بها من أخطار شبهها ويلش بقوله: «إن الضباط يعتبرون أنفسهم في مهمة الطبيب بالنسبة لأمراض الجسد الاجتماعي وبالتالي تصيح مخاطرهم ممرضة إما للملوى بالأمراض التي عانت منها الحكومات المدنية السابقة، أو قد يعز الشفاء على المريض ويلزم بالتالي عزل الطبيب»^(١٤). ومعنى ذلك أن السلوك السياسي للضباط يحيط به خطر مزدوج: فمن ناحية - قد تصاب الحكومات العسكرية بالأمراض التي سوغت إسقاط الحكومات المدنية: الفساد، العنف، تزيف الانتخابات، إهدار الحقوق والحريات السياسية وقد يفضل الجيش أن ينسحب إلى ثكناته لتجنب هذه الأعراض. ومن ناحية أخرى - قد يصاب التأييد الجماهيري الذي رافق نجاح التدخل العسكري بالجفاف سريعاً متى ثبت عجز الدواء الموصوف للعلاج عن تحقيق غايته، وبالتالي فإن انصراف الانسحاب قد يقتعون زملائهم بجذوى التراجع. وفضلاً عن ذلك قد تترك قيادة التدخل من البداية حدود مهمتها الموقتة في مواقع السلطة السياسية ولذلك تخطط لعودة الجيش إلى ثكناته مع ترك هامش للماطلة التقليدية. ويقدم السودان بعد عزل النميري نموذجاً لهذه الحالة الأخيرة عندما قام الجيش بتسليم السلطة بعد عام من إسقاط الحكم العسكري السابق إلى حكومة مدنية صرفة (١٩٨٦)؛ بينما تقدم الأحداث المتتالية في سوريا إعتباراً من الانقلاب الثالث فيها - انقلاب أديب

الشيكلي عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٤، والانقلاب الأول في السودان عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٤ نموذجاً للحالة الأولى حيث استعاد كل منهما الحكم المدني بعد فاصل من الحكم العسكري الذي تعرض للمخاطر السابقة مما دفع صغار الرتب والدرجات الى عزل قياداتهم التي حققت الاستيلاء الأول على السلطة، وسط ضغوط جماهيرية حادة بضرورة عودة الجيش الى الثكنات. وتوضح هذه التجارب، أن عملية الانسحاب العسكري، مثلها مثل عملية التدخل، تعتمد على التفاعل بين «القوتين الحاسمتين» في المجتمع الحديث - كما لاحظ أنغلز - وهما قوة الجماهير غير المنظمة وقوة الجيش. وهو ما تؤكدته ديناميات عملية الانسحاب سواء التي يبدو عليها الطابع الاجباري (كما يبدو في حالي سوريا عام ١٩٥٤ والسودان عام ١٩٦٤) أم التي يغلب عليها الطابع الاختياري (كما يبدو في حالة السودان عام ١٩٨٦).

وعلى ضوء هذه الحالات، يمكن القول ان العودة الى الثكنات تنطوي على بعض المحددات المهمة للعلاقات العسكرية المدنية، بعد انسحاب الجيش من الميدان السياسي، وإعادة النظام المدني من جديد. فقد أثبتت حالات الانسحاب أن الأمر لا يتعدى مجرد مرحلة مؤقتة من الحكم المدني، سريعاً ما يعقبها تدخل عسكري جديد، خصوصاً في حالات الانسحاب المفاجيء - كما حدث في سوريا عندما عمد الجيش الى الانسحاب المفاجيء من الميدان السياسي عام ١٩٥٤، ثم عاد الى التدخل من جديد في عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨، وبعد الانسحاب من جديد عام ١٩٦١، عاد الى التدخل عام ١٩٦٢ وأعاد بناء نظام عسكري مرة أخرى. والظاهرة نفسها شهدتها السودان، فقد حدث الانسحاب المفاجيء عام ١٩٦٤ وعاد الجيش الى التدخل من جديد عام ١٩٦٩.

إن التحليل الأولي لحالات الانسحاب العسكري، يشير الى تفسيرات عدة للطبيعة المؤقتة للانسحاب المفاجيء. فمن الملاحظ أن جميع حالات الانسحاب العسكري في الوطن العربي اعقبت فترة ممتدة من الانتفاضات السياسية الواسعة النطاق. ففي السودان كان هناك امتياع جماهيري كاسح عبر عن نفسه في أشكال متعددة من الاضطرابات والاحتجاجات والتظاهرات والاضرابات. اما في سوريا، فإن الديكتاتورية العسكرية التي فرضها الشيشكلي مدة خمس سنوات جرى إسقاطها بواسطة تحالف مؤقت من القوى غير المتجانسة التي كانت تحركها دوافع عدة مختلفة جداً، وإن كانت تجمعها رغبة في التغيير. كذلك فإن المحاولة الأكثر جدية لبناء الوحدة العربية التي تمثلت في وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨ جرى ضربها عام ١٩٦١، عبر انقلاب عسكري جديد^(٤٧).

لقد تأثرت جيوش سوريا والسودان بهذه الاحداث فكان هناك نوع من التردد، فرضته الشكوك الماثرة حول شرعية الحكم العسكري. وكان هناك انهيار متزايد لثقة النخبة العسكرية الحاكمة بنفسها، سواء بسبب سلسلة التطورات أم بسبب الغموض العام الذي كان يعقب مرحلة الانتفاضات السياسية الكبرى. وإضافة الى ذلك فإن عوامل عدم التجانس وعدم الاستقرار في صفوف التحالف الذي حرض على تلك التغييرات السياسية كانت تنعكس على العسكريين. ولا

شك أن تلك العوامل كانت تقوض من دعائم وحدتهم كما كانت تحد من قدرتهم على الحركة السياسية الموحدة والمتناسكة، على الأقل لفترة قصيرة. وهكذا كان هناك نوع من الشلل السياسي الوقت والجزيئي. ويمكن من هذه الناحية ملاحظة مجموعة من العوامل المترابطة ومن بينها: الإدراك السائد حول مدى توافر قوى سياسية بديلة، وتأثير القصور الذي لازم العسكريين وفشلهم من ناحية الانجاز السياسي في المرحلة التي تولوا فيها مقاليد السلطة، ومحاولات إعادة بناء صورة سياسية أكثر قبولاً للعسكريين سواء داخل الجيش أم خارجه. إن النظام المدني الذي قام في مثل هذه الحالات كان قصير الأجل، نظراً إلى أن الانتفاضة السياسية العامة تمخضت عن تأثيرات سطحية فقط. ويرد ذلك التأثير السطحي إلى الفشل الذي احاط بها في مجالي التقويض من دعائم الامكانات السياسية الطاغية للعسكريين - من ناحية، فضلاً عن بناء قدرات مؤسسية للقوى المدنية - من ناحية أخرى. إن هذه القوى المدنية لم يكن في مقدورها لا احتواء العسكريين وتقييد دورهم وحركتهم، ولا اقناعهم بقبول إطار مدني للحركة السياسية يمكنهم المشاركة في داخله سواء كسياسيين افراداً أم كجاعة ضغط منظمه ولكن ليس كفصيلة طائفية مهنية تستهدف السيطرة على السلطة السياسية عن طريق استخدام القوة او باستخدامها فعلاً^(٤٨).

ولكل هذه الاعتبارات المتقدمة، يبقى نمط التحول التدريجي للنظام العسكري إلى نظام مدني هو الأكثر أهمية، والأكثر استمرارية في الوقت نفسه.

ب - التحول التدريجي إلى نظام مدني

توضح التجارب المعاصرة أن النظام العسكري قد يعتمد إلى تحويل نفسه إلى نظام مدني بحيث يصبح من الصعوبة بمكان تمييز حكومة العسكريين عن الحكومات المدنية، حيث يرتدي الضباط ثياباً مدنية، ويشاركون في الحملات الانتخابية، ويشكلون الأحزاب السياسية، ويتبنون الاتجاهات الايديولوجية، كما يسعون إلى بناء أمس «مدنية» لشرعية السلطة السياسية ويختصرون بتحول الجنرالات إلى رؤساء.

ويلاحظ بداية أن ذلك التحول السياسي للعسكريين يستغرق فترة تمتد من الزمن نسبياً على ضوء النماذج التي شهدتها مناطق العالم الأخرى لذلك التحول التدريجي وأبرزها في التجارب المعاصرة نموذج كمال أتاتورك في تركيا. وقد سبقت الإشارة إلى التأثير المهم الذي مارسه كمال أتاتورك ونظامه العسكري على عدد من العسكريين العرب. والحقيقة نفسها يؤكددها أبرز هذه النماذج في الوطن العربي، وهو نموذج جمال عبد الناصر في مصر.

ويلاحظ ويلش أن نقطة البداية في هذا التحول السياسي التدريجي تتمثل في إنشاء روابط وثيقة بين الضباط في السلطة، والقوى المدنية، إذ أن النخبة العسكرية الحاكمة عليها أن تمارس سلطتها عن طريق المدنيين، سواء الموظفين أم الرؤساء التقليديين أم أي جماعة مدنية أخرى،

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣١٩ - ٣٢٠.

وبالتالي تعتبر عملية التحالف ضرورية وطبيعية معاً من أجل ممارسة وضمان السلطة. ويضيف الى ذلك ان هناك درجات متفاوتة من المشاركة المدنية في حكومة العسكريين وتراوح درجات الطيف التي تمثلها تلك المشاركة من السلطة العسكرية الخالصة - حيث يشغل الضباط جميع المناصب الحكومية الرئيسية، الى قيام حكومة صورية من السياسيين المدنيين تمارس نشاطها تحت التوجيه العسكري المستر^(٤٩). ويمكن القول ان غالبية الاقطار العربية التي شهدت الظاهرة العسكرية تقع بصورة عامة قريباً من مركز درجات ذلك الطيف المدني العسكري.

ويفهم من ذلك أن طبيعة العلاقات المدنية - العسكرية، قبل التدخل العسكري وبعده، هي التي تتحكم في السلوك السياسي للنخبة العسكرية الحاكمة، خصوصاً إيمان تحولها الى سلطة مدنية عبر فترة تمتد من الزمن، من ناحية، إضافة الى الموقف داخل المؤسسة العسكرية، حيث يلزم إبعاد الجيش عن السياسة، بحيث لا تعود القوة أساساً للحركة السياسية وبحيث تستأصل جذور الانقلابات العسكرية، من ناحية أخرى. ويلاحظ باستعراض أوضاع غالبية الأقطار العربية التي تعرضت للظاهرة العسكرية مدى صعوبة هذين الحدين.

وعلى سبيل المثال، فإن جمال عبدالناصر الذي صرح بأنه انفق خمسة اعوام لإبعاد الجيش عن السياسة بعد قيام الثورة في ٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٥٢ كان قد صرح في الوقت نفسه قائلاً: «لا نريد ساسة داخل الجيش، ولكن الجيش كله قوة داخل السياسة الوطنية»^(٥٠)؛ ولا شك أن هذا التصريح الأخير ينطوي على معادلة في غاية الصعوبة، خصوصاً على ضوء هذا التصور في التطبيق. ومن ناحية أخرى فإن الجيش السوري الذي ظل قابضاً في ثكناته فيما بين ١٩٥٤ و ١٩٥٨ كان يتمتع بقوة سياسية طاغية، ويمارس - «حق الفيتو» - على السياسات والسياسيين معاً، حتى لقد تجسد الأمر في تشكيل «مؤسسة سياسية» للعسكريين، هي «مجلس القيادة العسكري»، كانت مهمتها «مراقبة الحكومة»^(٥١). ولا شك ان هذه الخبرة كانت تمثل احد المحددات المهمة لسلوك مجموعة من العسكريين السوريين في ظل دولة الوحدة المصرية السورية خصوصاً من زاوية التصميم الذي أبداه جمال عبدالناصر لتطبيق سياسة «إبعاد الجيش عن السياسة» في سوريا ووضع الأسس اللازمة لقيام نظام «مدني» يتفق مع مرحلة التطور التي بلغها النظام القائم في مصر، من ناحية، ورد فعل النخبة العسكرية السورية اجمالاً تجاه هذا التصميم وتلك السياسة، من ناحية أخرى.

ومع ذلك، تكشف خبرة التطور السياسي في مجموعة الاقطار العربية التي شهدت الظاهرة العسكرية عن اتجاه عام ناحية تقليد النموذج التركي والنموذج المصري، في تحويل النظام العسكري تدريجياً الى نظام مدني. ويمكن في هذا الإطار إدراج حالات الجزائر واليمن الديمقراطي منذ

Welch, ed., *Soldier and State in Africa*, p. 55.

(٤٩)

(٥٠) الأهرام، ٢٣ - ٢٧/٧/١٩٤٢.

(٥١) انظر بهذا الخصوص: صلاح نصر، عيد الناصر ونجربة الوحدة (بيروت، القاهرة: دار الوطن العربي،

١٩٧٦)، ص ١٠٧ - ١١٠ و ١١٥ - ١٢٨، وسيل، الصراع على سويدة: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ص ١١٨ - ١٣٦ و ١٦٠ - ١٧٧.

الاستقلال وسوريا خصوصاً من التدخل العسكري بقيادة حافظ الاسد عام ١٩٧٠ والسودان والصومال وليبيا منذ التدخل العسكري عام ١٩٦٩ ، والعراق الذي يتميز في ان النخبة العسكرية الحاكمة فيه منذ التدخل الاول عام ١٩٥٨ الى اخر تدخل عام ١٩٦٨ تبنت مبدأ التحول التدريجي الى نظام مدني .

ولكن مشكلة هذه النماذج تتركز في عدم القدرة على بناء علاقات مدنية - عسكرية مستقرة، إضافة الى تخلف عمليات التعبئة الاجتماعية وعدم القدرة على تحقيق الوحدة الداخلية للقوات المسلحة وبالتالي التعرض لمحاولات التدخل المضادة فضلاً عن أزمة الكفاءات الفنية والتكنوقراطية في غالبية تلك البلدان والاتجاه الى الاعتماد على الجهاز الاداري للدولة بدلاً من المنظمات الحزبية والجهاميرية والمهنية خصوصاً إذا وضع في الاعتبار أن بعض حالات التدخل العسكري استهدف تأكيد مبدأ «سيادة الجيش» ضد مبدأ «سيادة السياسة» مع ما يترتب على ذلك من توطين ظاهرة علم الاستقرار النيابي .

وعلى ذلك يمكن التسليم بأنه من السهل على الضباط أن يقوموا بالاستيلاء على السلطة بينما يصعب عليهم أن يتنازلوا عنها ويأن نجاح عملية التحول المدني يعتمد على موقف الجيش . وفي غالب الاحوال يتبلور ذلك الموقف في تلك النتيجة التي انتهت اليها فاينر بقوله : «إن الجيش الذي يحاول الانسحاب من السلطة لا يلبث ان يستحق على العدة مريعاً الى الاستيلاء على مقاليدها بمجرد أن يبدو أن الأفق أن هناك محاولة من أعدائه السياسيين القدماي لاستعادة سلطتهم . أما الجيش الذي اختار البقاء في السلطة فهو لا يخلع منها الا عن طريق ثورة شعبية أو مزيد من الانقلابات العسكرية المضادة من الناقمين على الضباط الذين يمارسون السلطة. وفي معظم الحالات يجهد الجيش الذي تدخل في الشؤون السياسية نفسه في مأزق: هل يمارس الحكم المباشر أم غير المباشر؟ فالضباط لا يمكنهم الانسحاب من السلطة ولا يمكنهم أن يجعلوا محلوستهم لها ذات شرعية كاملة»^(٢٧) .

ومعنى ذلك ان الصعوبة الاساسية في عملية التحول الى سلطة مدنية - مثل الصعوبة الاساسية في العودة الى الثكنات - إنما تكمن في التوترات والمناقشات الداخلية في محيط القوات المسلحة . ومن المعروف أن الانقلاب يلد الانقلاب المضاد أو يحرض عليه، وأن الشرعية متى ما انتهكت مرة لا يمكن استعادتها بسهولة وأن إحلال النخبة المدنية بالنخبة العسكرية بشكل كامل أو تخلي الضباط عن صفتهم العسكرية إنما يعتمد على موقف المجموعة المؤثرة من الضباط في داخل الجيش المعين . وعلى حد تعبير ويلش : «إن على الجيوش أن تختار ما بين ان تبقى في مواقع السلطة أو أن تعود الى كنساتها مع معاناة المخاطر اللازمة لكل حالة من هاتين الحالتين، وإن الجيوش هي الحكم النهائي في تقرير طبيعة ومرة عملية العودة الى الحكم المدني»^(٢٨) . ويرتبط ذلك بإدراك الضباط لحدود قدراتهم وإمكاناتهم السياسية وتقديرهم لطبيعة المهمة الموقته التي سوغت استيلائهم على السلطة، فضلاً عن مدى تطور الحركة الشعبية وموقف النخبة العسكرية منها ومن منظماتها التي تنظم درجة أو أخرى من درجات المشاركة السياسية .

وبخلاصة ما تقدم أنه حينما لا تكون هناك أسباب قوية تجبر العسكريين على الانسحاب من

Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, p. 243.

(٥٢)

Welch, ed., *Soldier and State in Africa*, p. 58.

(٥٣)

الميدان السياسي، ولا تكون المتطلبات الضرورية للحركة في هذا الاتجاه متوافرة فإن النخبة العسكرية الحاكمة تعتمد الى الاحتفاظ بالسلطة، من ناحية، وإلى تقييد المشاركة، من ناحية أخرى. ويلاحظ من هذه الناحية أن مجموعة البلدان التي تتميز بأن سلطة المؤسسة العسكرية فيها فضلاً عن قوتها وقدرتها لا يسهل تحديها، تندرج في الوقت نفسه، في إطار البلدان الأكثر تحفظاً في العالم، والتي ما تزال غارقة، من الناحية الثقافية، في القيم والأساليب التقليدية (مثل اليمن العربية واليمن الديمقراطية وليبيا في الوطن العربي). كذلك فإن بعض هذه البلدان قد شرعت في عملية تغيير سريع و«ثوري» لا يعرف التسامح مع أي معارضة جماهيرية بشكل عام (كما هي حال اليمن الديمقراطية وليبيا). فضلاً عن أن النخبة العسكرية في بعض الحالات الأخرى قد تلتزم التزاماً عالياً بتحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة بحيث يستتبع ذلك تدعيم التضامن الداخلي للقوات المسلحة وعدم تبلور أي معارضة في صفوفها، ولكن مثل هذه الحالات في تناقض.

ويلاحظ أن الاختيار الأكثر شيوعاً في التطبيق يتمثل في سياسة الاحتفاظ بالسلطة، من ناحية، والاتجاه إلى توسيع دائرة المشاركة، من ناحية أخرى. ويرد ذلك إلى أن النخبة العسكرية الحاكمة قد تدرك أنها لا تستطيع أن تفرض إرادتها على المجتمع كله، أو أنها في حاجة ماسة إلى التدعيم الفعال من قبل قطاعات كبيرة، أو قطاعات معينة من الشعب من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، ومن ثم فهي تعتمد إلى الدخول في تحالفات مع التكنوقراط المدنيين، ورجال الأعمال، أو غنثف القوى والجهات المنظمة في المجتمع. وتتميز مثل هذه التحالفات، في مراحلها الأولى، بأن العناصر المدنية تشكل حليفاً صغيراً فقط ولكن القيادات العسكرية تدرك جيداً أنها مضطرة، سواء عاجلاً أم آجلاً، إلى تسليم السلطة إلى «الشركاء» المدنيين، ولكنها قد ترغب في الانتظار، أو المحاولة لبعض الوقت.

أما من ناحية التطبيق، فإن المقارنة بين النموذج المصري والنموذج السوري، يمكن أن توضح الاتجاهات العامة لعملية تحويل النظام العسكري إلى نظام مدني في محيط الوطن العربي.

ومن هذه الناحية تبني الإشارة بداية إلى أن القوة الأساسية، في كل من النظام المصري والنظام السوري، ما تزال كائنة في المؤسسة العسكرية. إن أصول النظام السائد في أي منهما ترد إلى استيلاء المؤسسة العسكرية على السلطة باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، ومن ثم إسقاط مجموعات النخبة البديلة أو المنافسة عبر وسائل الإكراه والقمع بدرجات متباينة. ولقد انطلقت في الوقت نفسه عملية زرع الضباط، بملايسهم الرسمية في البداية، في مناصب السلطة السياسية العليا، بحيث تمت السيطرة على جميع مفاتيح القوة والمراكز الأساسية لعملية صنع القرار بواسطة العناصر العسكرية، سواء في شكل مباشر أم تحت سيطرتهم المحكمة. وفي هذا الإطار، أصبح من الواضح أنه في حال قيام أي تحدد جدي أو علي للنظام الجديد، فإن المؤسسة العسكرية ستتحرك بفعالية لقمعه أولاً، وللتأكيد على سيطرتها المطلقة على الشؤون السياسية للمجتمع ثانياً. وعلى الرغم من أن السياسيين المدنيين في مصر والحزبيين في سوريا كانوا يحصلون على نصيب متزايد من السلطة السياسية، إلا أنه من غير الممكن أن يستمر أي من هؤلاء في منصبه بدون تأييد المؤسسة العسكرية.

بل ان العسكريين أنفسهم هم الذين سمحوا للسياسيين التكنوقراط في مصر الذين يفترضون الى قواعد التأيد المنظمة، وللعناصر البعثية في سوريا، بالمشاركة في السلطة. ولكن ليس من المتصور أن يكون في مقدور أي من هؤلاء أن يحتفظ بهذا القدر من المشاركة ضد ارادة المؤسسة العسكرية، أو أن يعتمد الى استغلاله بنجاح ضدها^(٥٤).

ويمكن القول ان المجال متاح لحركة مثل هذه العناصر المدنية التي تدعى للمشاركة في السلطة إنما يتمثل في تعميق تغلغلها في مناصب السلطة العليا، مع الامتناع عن تحدي السلطة العسكرية. وتوضح الخبرات السابقة ان الحركة في الاتجاه المعاكس لذلك، كانت نتائجها مدمرة. فالجنح العسكري لحزب البعث حقق في الغالب نصراً ساحقاً على كل الاجنحة المدنية الاخرى، أما النظام العسكري في مصر فقد عمد، في مناسبات متعددة الى حل التنظيمات السياسية «الحزبية»، التي كان قد شكلها تحت قيادته.

وفي هذا الإطار العام فإن عملية بناء النظام المدني لم تكن فقط تدريجية وإنما كانت جزئية أيضاً. ولا شك ان اختفاء جميع اعضاء «مجلس قيادة الثورة» من على المسرح السياسي في مصر - اذا استثنينا خالد عبي الدين الذي يتزعم «حزب التجمع الوطني الوحدوي التقدمي» المعارض - قد ساعد على تدعيم مكانة الشريك المدني في التحالف العسكري المدني الحاكم. ويمكن القول انه إذا ما بقيت الترتوات العربية - العربية عند مستوى منخفض واستمرت المعارضة الداخلية على ما هي عليه من ضعف، بينما تزايد ثقة النظام بنفسه، فإن النظام السياسي المصري، سيتطور على الأسس نفسها التي تكشف عنها الخبرة التركية، والتي تخلص عملياً في تحول المؤسسة العسكرية الى قوة الاعتراض النهائية، التي تلعب دور الحارس أو القيم على قواعد المباراة^(٥٥). ومن المتصور، في ظل الظروف العادية ان يعتمد العسكريون الى التخلي عن مهمة ممارسة السلطة للعناصر المدنية، وإن كان من المتصور ايضا ان يعتمد العسكريون الى تنظيم عمليات تدخل طرفية من نوع «انقلابات الفيتو» وإلى التنبه، من وقت لآخر، للمحدود التي ينبغي على السياسيين المدنيين عدم تجاوزها.

وبالمثل، من المتصور ان يحصل حزب البعث في سوريا على دور متزايد الأهمية في الشؤون السياسية، ولكن أيضاً داخل الإطار الذي يحدده العسكريون. إن الحزب قد يعتمد الى تعميق تغلغله في الجيش، كذلك فإن الشريك المدني في معادلة، الجيش - الحزب، قد يصبح مصدراً

Ben-Dor, «Civilization of Military Regimes in the Arab World», p. 323. (٥٤)

(٥٥) بخصوص المقارنة بين النموذج التركي والنموذج المصري، انظر:

R. Dekmejian, «Egypt and Turkey: The Military in the Background», in: R. Kolkowicz and A. Korbonski, eds., *Soldiers, Peasants and Bureaucrats: Civil-Military Relations in Communist and Modernizing Societies* (London: Allen and Unwin, 1982), pp. 28-51.

وبخصوص تطورات النموذج التركي، انظر:

E. Ozbudun, *The Role of the Military in Recent Turkish Politics* (Cambridge, Mass.: Harvard University, Center of International Studies, 1965), and W. Weiker, *The Turkish Revolution of 1960-1961* (Washington, D.C.: Brookings Institute, 1963).

لأغلبية العناصر السياسية في المناصب العليا في البلاد^(٥٦). وبهذا المعنى، فإن التقدم في عملية إضفاء الطابع المدني على النظام العسكري سينصرف في جانب منه إلى التقليل من دور العسكريين في إطار عملية اتخاذ القرارات بخصوص الشخصيات السياسية، بينما سيركز العسكريون، بدلاً من ذلك، على وضع القواعد التي ينبغي على هذه الشخصيات أن تعمل وفقاً لها.

وبالتالي، إذا ما تحققت درجة من النجاح في عملية بناء المؤسسات في الوطن العربي - مع ملاحظة أن هذه العملية تمرز تقدماً بشكل عام، ويتنظر أن تمرز المزيد من التقدم في المستقبل - فإن النموذج المصري سيتأثر مع النموذج التركي وخصوصاً في الستينات والسبعينات (نظام حزبي قوي وجماعة فيتو عسكرية). أما النموذج السوري فسيؤثر مع النموذج التركي في ظل كمال أتاتورك (حزب واحد تزايد قوته باستمرار، تستخدمه النخبة العسكرية لإنجاز سلسلة طويلة من التغيير الاجتماعي، تحمل الجيش مهمة المبادرة بتدشينها)^(٥٧).

وعلى الرغم من الاختلافات المهمة في التاريخ السياسي والبنية الاجتماعية لمختلف الأقطار العربية، إلا أن النموذجين المصري والسوري يمكن تعميم خطوطها الأساسية على النظم العسكرية الأخرى في الوطن العربي. فمن الواضح أن غالبية الأقطار العربية عمدت في مواجهة مظاهر ضعف الكيان السياسي للمجتمع وقصور المؤسسات وقواعد الممارسة السياسية، إلى تبني خيار بناء «دولة قومية» على النمط الغربي، كمنهج لحل هذه المشكلة^(٥٨)، تركز قاعدتها على قيام مركز سياسي قوي تحت السيطرة العسكرية. إن هذا المركز الجديد يبيّن فعاليته على أساس من استخدام سلطة الأكره الواسعة - من ناحية، ومجموعة جديدة من الرموز الاجتماعية والقومية التي تتجسد في آليات سياسية مدنية - من ناحية أخرى، لادخال الهامش الواسع في إطار «الدولة القومية» وعلى ذلك، ففي الحدود التي يمكن أن نتوقع أن تمتد إليها عملية إضفاء الطابع المدني على النظام العسكري فإنها في جميع الاحتمالات مستتفي آثار النموذج المصري أو النموذج السوري، وربما تعتمد أيضاً إلى اختيار مزيج منها.

ولا بد من التنبيه هنا إلى أن الطبيعة الأولية للتحليل المتقدم لا تسمح بتقديم أسانيد أكثر تفصيلاً لتوضيح عناصر المشابهة في عملية إضفاء الطابع المدني على النظم العسكرية في مختلف الأقطار العربية. ومع ذلك، فإن الخلفية التاريخية المشتركة ووحدة الثقافة السياسية، فضلاً عن الدرجة العالية من الاعتماد المتبادل ومن المفعول الهائل لأثر المحاكاة (Demonstration Effect) في محيط الأقطار العربية، جنباً إلى جنب مع خبرة التطور السياسي لهذه الأقطار منذ الاستقلال، يجعل من

Ben-Dor, Ibid., p. 324.

(٥٦)

Dankwart Alexander Rustow, «The Army and the Finding of the Turkish Republic», *World Politics*, vol. 11 (July 1959), p. 324.

(٥٧) انظر:

(٥٨) بخصوص عملية بناء «الدولة القومية»، انظر:

Leonard Binder, *The Ideological Revolution in the Middle East* (New York: Wiley, 1964), chap.1, «Political Change in the Nation State».

التأكيد على مثل هذه المشابهة أكثر من مجرد تأكيد مقبول. إن هذا التأكيد مثل مختلف التأكيدات الأخرى حول مستقبل التطور السياسي للنظم المصرية والسورية، يستند الى افتراض ان مفعول العوامل الأساسية التي تفسر المرحلة الحالية من عملية اضماء الطابع المدني على النظم العسكرية - وفي مقدمتها الصراعات العربية - العربية، الاستقرار السياسي، مدى ثقة النظم العسكري بنفسه ودرجة التصفية الفعلية للمعارضة المدنية والعسكرية - سيستمر في ممارسة تأثيره^(٣٠).

وفي هذا السياق، تنبغي الإشارة الى أن تأثير القوى الدولية على عملية إضماء الطابع المدني على النظم العسكرية العربية، ليس واضح الملامح في غالبية الحالات. فمن الملاحظ أن النظم العسكرية تحصل على الاعتراف الدولي بسهولة بالغة وهو عامل يؤدي الى تزايد الاغراء لدى العناصر العسكرية الطامحة التي تتطلع الى القيام بتدخل عسكري. إن الاعتراف الدولي والمساعدات الأجنبية (سواء العسكرية أم الاقتصادية) لم يكن أي منها مشروطاً بكفاعة عامة، بطبيعة النظم المعين. ولا شك ان القوى الدولية تعي جيداً أنه امام محاولاتها لتغيير النظم الداخلية في أي من الاقطار العربية، فان أمام النظم الحاكم الاختيار البديل بالتوجه الى قوة دولية منافسة. كذلك فهي تدرك أنه بينما لا يكون من الصعوبة بمكان إسقاط نظام ضعيف في أحد الاقطار، الا أنه قد يكون من الصعب المساعدة على بناء نظام أكثر استمراراً، يمكن ان تكون له منفعة ما لاحدى القوى الدولية.

إن المساعدة العسكرية الخارجية للنظم العسكرية العربية، تأتي في الغالب من الاتحاد السوفياتي (مصر حتى حرب ١٩٧٣ على الأقل، سوريا، العراق خصوصاً قبل حربه مع إيران، الجزائر، ليبيا، اليمن العربية واليمن الديمقراطية، الصومال حتى إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون عام ١٩٧٨) ومن الواضح ان الاتحاد السوفياتي لم يظهر أي دلائل تشير الى عدم ارتياحه الى التعامل مع هذه النظم العسكرية. بل لقد عمد في مرحلة تصاعد هذه النظم الى اعتبارها بمثابة ظواهر «تقدمية» تعبر عن مرحلة «البرجوازية الوطنية» التي تضطلع بمهمة تحرير أوطانها، وتدشين احتلالات جديدة للتقدم الاجتماعي. وفي جميع الحالات فإن المساعدات العسكرية الأجنبية كلها، تستقبل من خلال العسكريين، ومن ثم فهي لا تساهم بشيء في مجال تدعيم القوى والمؤسسات المدنية، ولا شك أنه في مرحلة تالية، خصوصاً عندما تقوم مؤسسات مدنية أكثر قوة، من الممكن توقع نتيجة مختلفة. ولكن في الوقت الحاضر، ليس من الواضح أن للمساعدات العسكرية تأثيراً يذكر على عملية إضماء الطابع المدني على النظم العسكري.

إن المساهمة الكبرى للعالم الخارجي بالنسبة الى عملية بناء النظم المدنية، ربما تتمثل في المساعدة على تدعيم الاستقرار السياسي، سواء في داخل الاقطار العربية أم في علاقاتها المتبادلة. إن فترات تصاعد التوتر الدولي، اقترنت بتكاثر حالات التدخل العسكري أو الانسحاب العسكري المفاجيء والموقت من الميدان السياسي، الذي سريعا ما فتح الباب امام المزيد من حالات التدخل العسكري، في حين تمخضت فترات الاستقرار عن تدعيم النظم العسكرية. ومن المقارقات هنا، أنه

من خلال هذا الطريق بالتحديد فإن تبلور أصول عملية بناء النظم المدنية، حتى اذا كانت جزئية وتدرجية، يعتبر ممكناً وحتى عملياً. وعلى ذلك، فعلى إذا تمكنت الولايات المتحدة من توسيع دائرة نفوذها في بعض الاقطار العربية الأساسية، وهي مسألة تنطوي على احتمالات كبيرة، حيث يبدو أن الحركة متسارعة في هذا الاتجاه، فمن المشكوك فيه انها ستبذل أي جهد، من خلال الوسائل الدبلوماسية أو المساعدة العسكرية، للإسراع بمعدلات عملية بناء النظم المدنية^(٦٠).

إن هذه التوقعات حول آفاق التحول إلى الحكم المدني وأمنائها، قد تشير إلى نقص في المعرفة فيما يتصل بديناميات عملية إضفاء الطابع المدني على النظام العسكري، من ناحية، وإلى التناقص المتزايد لقدرة القوى الكبرى على التأثير في الشؤون السياسية الداخلية للدول الصغرى، من ناحية أخرى، وربما إلى الناحيتين معاً.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٣٢٥ - ٣٢٦.

القِسْمُ الرَّابِعُ
العَسْكَرِيُّونَ الْوَحْدَوِيُّونَ فِي الْحُكْمِ

توضح خبرات التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الحديثة، أن كل «قومية» تسمى لتتجسد في «كيان سياسي» محدد هو «الدولة». وقد يتحقق هذا الكيان السياسي في بعض الاحيان، وقد لا يتحقق في أحيان أخرى، لكن كل قومية تبحث عن كيانها السياسي، أي تبحث عن دولتها الخاصة بها.

وبهذا المعنى، فإن الكيان السياسي للقومية العربية هو الدولة العربية الواحدة، أي توحيد هذه الكيانات المنتشرة على امتداد الأرض العربية، في اطار كيان واحد ووحد. فإذا كانت بقطة القومية العربية قد بعثتها أصول تستند جذورها العميقة الى الصلات الثقافية - ثروة اللغة العربية وذكرى القرون العديدة التي سادت فيها الثقافة العربية حوض البحر المتوسط، ثم الدين الاسلامي، كما تقدمت الاشارة - فإن كل ذلك كَوَّن تقليداً تاريخياً متصلاً ساهم في إرساء شعور بين العرب نحو وحدة سياسية ونحو الاستقلال. ولذلك يلاحظ أن فترات النهضة القومية التي شهدتها الوطن العربي، كانت ولا تزال، تمثل شكلاً من أشكال البحث عن الكيان السياسي لحركة القومية العربية.

لقد شهد الوطن العربي فترتين من النهضة القومية في تاريخه الحديث وهما فترتان لا يقوم التمييز بينهما الا على سبيل التصنيف والتحليل: النهضة القومية الاولى حدثت في مواجهة الاضطهاد القومي الذي تعرض له العرب من قبل القومية التركية العنصرية الطاغية، والنهضة القومية الثانية، التي ما تزال تطوراتها متواصلة، انطلقت في مواجهة الاضطهاد القومي الذي تعرض له العرب من قبل الحركة الاستعمارية الغربية التي اجتاحت المنطقة منذ أواخر القرن التاسع عشر. وفي خلال هاتين الفترتين من فترات النهوض القومي، كان التوجه السياسي السائد في الوطن العربي، هو أن هذا النهوض القومي لا بد من أن يجد كيانه السياسي. وهذا الكيان السياسي يتمثل ليس فقط في الخروج على الاضطهاد القومي الذي تعرض له العرب أو في الحصول على الاستقلال الوطني فحسب، وإنما يتمثل الكيان السياسي لهذا النهوض القومي أيضاً في إقامة الدولة العربية الواحدة، أي في انجاز الوحدة العربية.

وعلى هذا الطريق الطويل، يلاحظ ان تصاعد حركة القومية العربية، قد ارتبط بمرور

الظاهرة العسكرية في الوطن العربي، منذ مطلع القرن العشرين. وإذا كانت حركة القومية العربية قد جسدت آمالها، منذ البداية في السعي من أجل تحقيق هدف أساسي ذي شقين هما: الاستقلال والوحدة، فإن مجموعات العسكريين العرب قد انخرطت في النضال العربي العام، لمختلف القوى السياسية والاجتماعية، من أجل تحقيق هذا الهدف القومي الأساسي، طبقاً لتوازن القوى الداخلية، من ناحية، وعلى ضوء طبيعة التحدي الخارجي وتوجهاته، من ناحية أخرى. ومن هنا سبقت الإشارة الى تطور حركة العسكريين العرب ضمن هذا النضال العربي العام، من مرحلة الضباط العرب، الى مرحلة الجيوش القطرية التي حركتها مجموعات من الضباط الاحرار داخل هذا القطر أو ذلك بعد أن أصبحت التجزئة حقيقة واقعة، الى مرحلة الضباط الاحرار الوحدويين.

ويمكن القول أن هذا التطور يستمد جانباً من دوافعه ومسوغاته من حقيقة ان حصول الاقطار العربية على «الاستقلال»، لم يرتبط تلقائياً بقيام «الوحدة» لأن فرض «التجزئة» على الوطن العربي، الذي أقرن بتعدد قوى الاستعمار وتنوع أساليبها في العنف والسيطرة، قد انتهى الى تحويل النضال القومي العام الى نضال قطري ضيق الأفق في غالبية الأحوال. وكان الأكثر خطورة من ذلك ان «طبقة الاعيان»، أو البرجوازية التقليدية الكبيرة، التي تصدت لقيادة «الكفاح» من أجل الاستقلال السياسي، قد تعاونت مع الاستعمار الغربي في سبيل الحفاظ على مواقعها كطبقة حاكمة متميزة. وكان مهماً في «الكفاح» أن تحمل عمل الحكم الأجنبي، وتشىء دولة مركزية تؤمن مصالحها، بحيث «تنحصر سرقة الأمة في أبناء الأمة» - على حد تعبير فانون^(١) - لا أن تبدل في طبيعة الحكم، ولا أن تؤسس نظام جديد يكفل الحرية والمساواة للشعب ويمكن المجتمع من مواجهة التحديات التاريخية التي تعصف به، وفي مقدمتها قوى التجزئة.

لقد أوصفت مرحلة الصراع الأولي، منذ بدء النهضة المعاصرة، بكفاح العرب القطري بقيادة هذه الطبقة، التي اتفقت في الواقع مع مصالح العائلات والطبقات والفئات الحاكمة التقليدية، فاستمرت الأوضاع على ما هي عليه حتى في مراحل انتهاء الاستعمار المباشر. لقد فرضت هذه الطبقة الحاكمة نفسها على الشعب بمعونة الاستعمار، بإقامة دولة قطرية مبنية على التسلط والإفقار. وبقرار ما كان يقاومها الشعب، بقدر ما كانت تلجأ الى الاستبداد فنشأت حلقة مفرغة في العلاقة بين الشعب والسلطة في مختلف الاقطار العربية، وهذه الحلقة هي في صميم الأزمة السياسية العامة. بذلك كان التفتت العربي، ونشأت الكيانات المصطنعة بعد الحرب العالمية الأولى، وبرزت «الدولة القطرية» ضد الشعب وفوقه وعلى حسابه. أما على الصعيد القومي، فقد ظلت هذه الطبقة الحاكمة تعتمد على الضرب في سبيل حمايتها ضد شعوبها وشكلت معه حلفاً ضد قوى التحرر. وحتى في القضايا القومية الأساسية - مثل قضية فلسطين - فقد أكتفت بالدعم الشفوي، فيما مارست ضغوطاً على قوى التحرر في سبيل المساومة والقبول بالأوضاع القائمة. وهكذا ففي ظل هذه الطبقات الحاكمة، ترسخت تجزئة الوطن العربي الى كيانات مقطعة لها بالذات، فشكلت «إقطاعيات» سياسية شبيهة بالإقطاعيات الاقتصادية في ظل الحكم العثماني مع فارق شكلي هو زوال الخلافة

(١) فرانز فانون، معلبو الارض، ترجمة سامي الدروبي وجمال الدين الاناسي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦).

وملكيتها الرسمية للبلاد، وتحول التاريخ العربي الى «تاريخ ملوك الطوائف» الذي ساد في زمن الاندلس^(١).

ومع ذلك فقد استمرت سيطرة الطبقة البرجوازية التقليدية الكبرى، في جميع الاقطار العربية، حتى مطلع الخمسينات، عندما تمكنت البرجوازية الوطنية الصغيرة من الوصول الى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية والاحزاب والثورة ضد الاستعمار في بعض الاقطار العربية. ولذلك يلاحظ ان قضية الوحدة العربية لم تطرح ضمن اسباب التدخل العسكري في هذه المرحلة المبكرة، وان كان من الصحيح ان مشكلات التجزئة هي التي حرضت على التدخل. ومن هذه الناحية سبقت الاشارة الى أن ظاهرة التجزئة، بما فرضته من اختلال جذري عام في الوطن العربي على مستوى العقيدة والكيان، هي التي دفعت بالمخططات العربية الى داخل الجيوش القطرية.

واذا كانت فلسطين قد تعرضت لأعنف حلقة من حلقات السيطرة الاستعمارية ضمن مخطط التجزئة الذي تهيئته القوى الغربية، فان المعارك التي دارت فوق أرضها بين القوى الصهيونية المدججة بالسلاح، ومن ورائها الامبريالية العالمية تعزز وتساند، وبين الجيوش القطرية العربية، قد وضعت أصول «المدرسة الاستراتيجية» في القومية العربية التي استخلصها العسكريون العرب الاحرار في غبار مشاركتهم في تلك المعارك. وهي بهذا المعنى تشكل اضافة مهمة، مثلها مثل «المدرسة الايديولوجية» التي ساهمت في اثرائها التيارات الفكرية التي انتظمت في «حزب البعث العربي الاشتراكي»، في مسيرة حركة القومية العربية المعاصرة. ومن هنا يمكن القول ان التفاعل بين هاتين المدرستين - الاستراتيجية والايديولوجية - هو الذي أدى الى تبلور «مذهب القومية العربية» في مضمونه الزاهن، وهو الذي تحكم، في الوقت نفسه، في مجمل قسائم التطور العربي المعاصر.

لقد عبر جمال عبدالناصر، عن هذه المدرسة الاستراتيجية في القومية العربية - وهو يعتبر مؤسسها الحقيقي - تعبيراً دقيقاً، وهو يشرح تفاعله مع «الوعي العربي»، وخاصة عندما بدأ نوع من الفهم يخالج تفكيره حول هذا الموضوع عندما أصبح طالباً في الكلية الحربية يدرس تاريخ حملات فلسطين بصفة خاصة، وتاريخ المنطقة وظروفها التي جعلت منها في القرن الاخير فريسة سهلة تحتلها أنياب مجموعة من الوحوش الجائعة بصفة عامة. وعن ذلك يقول: «ثم بدأ الفهم يتضح وتكشف الأعمدة التي تتركز عليها حقائقه، لا بدأت أدرس، وأنا طالب في كلية اركان الحرب، حملة فلسطين ومشاكل البحر المتوسط بالتفصيل. ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعاً في أعماقي بأن القتال في فلسطين ليس قتالاً في ارض غربية، وهو ليس انسياقاً وراء عاطفة، وانما هو واجب يجتهد الدفاع عن النفس... ولما انتهت المعارك في فلسطين وعادت الى الوطن، كانت المنطقة كلها في تصوري قد أصبحت كلاً واحداً»^(٢).

كانت الدراسات العسكرية لجمال عبدالناصر، ولجنيه من العسكريين العرب، ذات تأثير مهم

(٢) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاحي اجمالي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

١٩٨٤)، ص ٢٧٧ - ٢٧٨.

(٣) جمال عبدالناصر، فلسفة الثورة (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٥٣)، ج ٣.

في بلورة «الوعي العربي»، وبصفة خاصة في بلورة «المدرسة الاستراتيجية» في القومية العربية. ولذلك ففي حديثه مع الصحافي البريطاني ديزموند ستوارت، لخص جمال عبدالناصر ما تقدم قائلًا: «لقد تبلورت في ذهني فكرة القومية العربية كمنهج سياسي عندما كنا ندرس في كلية أركان الحرب المشكلات الاستراتيجية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط»^(٤). وعلى الرغم من استيعاب جمال عبدالناصر، وأنصار المدرسة الاستراتيجية عموماً، لمبادئ المدرسة الايديولوجية في القومية العربية، الا أنه يمكن القول أنه كان يخلب على توجهاتهم القومية الأساسية التأثير بأصولهم العسكرية، وبالتالي بالمدرسة الاستراتيجية.

ولهم هنا ان نلاحظ أن مجموعات العسكريين الاحرار الذين شاركوا في معارك فلسطين، وخصوصاً من السوريين والعراقيين والمصريين، قد استخلصوا من مشاركتهم في تلك المعارك، ليس فقط أن «المعركة الحقيقية تكمن في عواصم الوطن وليست على حدوده»، وهي التي أوجبت توجيههم ناحية الاستيلاء على السلطة ورفع شعارات قطرية في البداية، وإنما أيضاً أن «المنطقة واحدة واحوالها واحدة، ومشاكلها واحدة، ومستقبلها واحد، والعدو واحد معها حاول ان يضع على وجهه من أقنعة مختلفة، وهو ما فرض على حركتهم نوعاً من الارتباط بقضايا الأمة العربية في مجموعها، ودرجة أو أخرى من التفاعل مع مطلب الوحدة العربية، في هذا الاتجاه أو ذلك، مع هذه القوة أو تلك.

وعلى سبيل المثال، فإن الانقلابات العسكرية الثلاثة الأولى في سوريا، على الرغم من الطبيعة الفجة لكل منها، عبرت في جانب منها عن هذا التلازم بين الظاهرة العسكرية والحقيقة القومية. ويكتفي ان يقول «زعيم» من نوع حسني الزعيم أن «الكل طامع في هذا البلد، الذي لم يستقل سوى منذ سنوات قليلة. انني لن أقبل بتسليم سورية الى حكام مشبه في أمرهم باسم الوحدة أو الاتحاد. انهم يريدون عرشاً، وشعباً لا يجب سوى جمهوريته، وسوف نعمل مع مصر من أجل اتحاد غير مرتبط بأي حلف اجنبي»^(٥) وكان يشير بذلك الى الضغوط العراقية والأردنية التي تعرض لها، حيث كانت فكرة الاستيلاء على سوريا، في تلك الايام، تراود الامير عبدالاله الوصي على عرش العراق منذ أمد طويل (مشروع المهلال الخصيب)، كما كانت تراود في الوقت نفسه الملك عبدالله ملك الاردن (مشروع سوريا الكبرى). ولذلك فقد اشتركت هذه القوى، مع غيرها من القوى المحلية والاجنبية، في تحريك انقلاب سامي الحناوي وإسقاط حسني الزعيم.

ولكن على الرغم من ان العراق لعب الدور الأساسي في هذه «المؤامرة»، الا أن انقلاب الحناوي لم يستطع انجاز الوحدة السورية - العراقية. فقد كان واضحاً للحكومة السورية أن أي اتفاق قد يتم التوصل اليه مع العراق يستطیع الجيش أن يطيح به بين ليلة وضحاها باسم الاستقلال الوطني. فقد كانت العناصر القومية في الجيش، أمثال العقيد الشيشكلي، معارضة هذه الوحدة، فلم

(٤) جمال عبدالناصر، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د.ت.]]، القسم الأول.

(٥) تلدير قصّة، ايام حسني الزعيم: ١٣٨ يوماً هزت سورية (بيروت: دار الافاق الجديدة، ١٩٨٢)، ص ٦٧.

تكن لديهم رغبة في التضحية بالنظام الجمهوري على مذبح عرش يقوم عليه عبدالاله، من ناحية، بينما كانت لديهم خشية من أن تتسع المعاهدة العراقية - البريطانية لتشمل سوريا في سياق عملية الوحدة، من ناحية ثانية، كما كانوا خائفين من احتلال للمكانة الثانية في جيش عراقي أقوى منهم، من ناحية ثالثة. وفضلاً عن ذلك كانت فرنسا والسعودية ومصر، الأعداء التقليديون للوحدة السورية - العراقية - الهاشمية^١، قد استعملت نفوذها داخل الجيش وخارجة لمنع خطوة في ذات الاتجاه. ولم ترغب الولايات المتحدة بأي تغييرات في الخريطة العربية التي يعارضها أصدقاؤها في السعودية. وكانت إسرائيل بدورها معادية لكل تمركز في القوة العربية^٢. ومعنى ذلك أن الوحدة العراقية - السورية كان قد قضي عليها قبل فترة طويلة من انقلاب الشيشكلي بسبب القوى المتصدية لها، ولكن قادة الجيش السوري شعروا بأن عليهم أن يؤكدوا ذلك فكان هذا الانقلاب الثالث الذي تصدى بصلابة لمثل هذه «الوحدة» المشبوهة.

ومع ما تقدم، فإن قيام ثورة ٢٣ تموز/ يوليو بقيادة جمال عبد الناصر، نقل التحديات التي تنطوي عليها القومية العربية الى مستويات مختلفة تماماً من حيث الجدية والخطورة، سواء على مستوى النظام الاقليمي العربي، أم على مستوى النظام الدولي العام. ومن جملة هذه التحديات الجدية والخطيرة، يمتنا في نطاق هذه الدراسة عن «العسكريين العرب وقضية الوحدة»، وفي هذا القسم منها بالتحديد، إقدام قيادة الثورة العربية التي جسدها عبدالناصر، على تغيير خريطة المنطقة العربية، ضد مخططات التجزئة الاستعمارية، كما تمثل في السعي من أجل الوحدة العربية، وكما تحقّق بالفعل يوم ٢٢ شباط/ فبراير عام ١٩٥٨ الذي شهد الاعلان عن قيام «الجمهورية العربية المتحدة» ودشن بالتالي فجر الوحدة، وفتح الباب في الوقت نفسه على صراعات مصيرية حاسمة.

وبهذا المعنى فإن قيام دولة الوحدة كان ينطوي على «معركة» من أضخم المعارك التي خاضتها الأمة العربية على الطريق الطويل لنضالها من أجل حريتها وتقدمها ووحدتها الشاملة. ولذلك فسنعرض فصلاً من هذا القسم، لاستعراض هذه «المعركة التاريخية»، وفصلاً ثانياً لتحليل مواقف جنودها ورجالها، ثم نخصص الفصل الأخير لاستعراض «ادارة عملية التوحيد».

ان الاعلان عن قيام دولة الوحدة كان بمثابة خاتمة لمرحلة أولى من مراحل نضال العسكريين العرب من أجل الوحدة، وهي المرحلة التي بدأت باستيلاء مجموعات من العسكريين الاحرار والحدوديين على السلطة في أكثر من قطر عربي، والشروع من ثم في تمهيد الطريق نحو إسقاط التجزئة في غمار عملية مواجهة مشكلات الدولة القطرية، والتوجه من ثم نحو الوحدة العربية. ولكن بعد قيام دولة الوحدة العربية بالفعل، كما جسدها الجمهورية العربية المتحدة فيما بين ١٩٥٨ - ١٩٦١، فلان النخبة العسكرية الحاكمة تجد نفسها في موقف مختلف عن تجربتها الأولى في حكم الدولة القطرية، فقد أصبحت مسؤولة في التجربة الجديدة عن حكم دولتين قطريتين - بمعنى

(٦) باتريك سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ترجمة سمير عبده وعمود فلاحه (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ١١٤ - ١١٧.

الاستجابة لمتطلبات الجماهير العادية في الاقليمين من نحو التعليم والصحة والغذاء والأمن، من ناحية، كما أنها أصبحت مسؤولة عن إزالة «الطابع القطري» لهذين الاقليمين ودمجها معاً في قطر واحد، وهوية واحدة تعلق على الهويات القطرية بكل ما يترتب على ذلك، من ناحية ثانية، فضلاً عن الارتفاع الى مستوى التحدي الذي فرضته على المنطقة، وما يتطلبه من قدرات جديدة لمواجهة أعداء الوحدة في الداخل والخارج، الذين تجمعوا في حلف بالغ الشراسة، من ناحية ثالثة. فكيف كان سلوك العسكريين الوحدويين... في توجيه دولة الوحدة، وإدارة عملية التوحيد؟

نؤكد بداية على أن التحليل التالي لهذا الموضوع لا يستهدف معالجة تجربة الوحدة المصرية - السورية بحد ذاتها، وإنما يهدف تحديداً الى معالجتها من زاوية الادوار المتغيرة لمجموعات النخبة العسكرية العربية، في مصر وسوريا، التي اندفعت في الطريق من أجل الوحدة، ونجحت فعلاً في تجسيد هذا الامل التاريخي الكبير وتولت مقاليد القيادة والسلطة في هذه الدولة العربية الموحدة، وتعتبر مسؤولة مباشرة عن إسقاط هذه الدولة، التي سقطت في النهاية عبر انقلاب عسكري.

ومن ثم نعرض في الفصل العاشر لمعركة الوحدة، ونخصص جانباً من هذا الاستعراض لاجمال الاطار السياسي الداخلي والاقليمي والدولي الذي دارت هذه المعركة في داخله. وبعد ذلك نتقل لاستعراض توجهات العسكريين الوحدويين وتكويناتهم، في الفصل الحادي عشر، وبالتالي يخصص الفصل الثاني عشر لتحليل دور العسكريين الوحدويين ليس فقط كسلطة حاكمة ولكن الأهم كقيادة لعملية التوحيد.

الفصل العاشر

معركة الوحدة

ذهبت مجموعة من الدراسات التاريخية والسياسية لمفهوم الأمة العربية كما تكون في التاريخ، إلى أن الوحدة العربية تشكل التيار الاسامي في التاريخ العربي منذ فجر الاسلام حتى الآن. فقد كان الاتجاه نحو الوحدة العربية يشكل التيار الرئيسي لكل الصراعات في التاريخ العربي منذ فجر الاسلام حتى اليوم، سواء تلك الصراعات التي جرت ضد القوى الخارجية أم تلك الصراعات التي جرت فيما بين القوى العربية المختلفة داخلياً، أم تلك التي حملت هذين الطابعين في آن واحد^(١).

وفيما يتصل بالمرحلة المعاصرة، من الملاحظ أن القوى العربية، التي رفعت شعار الاستقلال والوحدة، ظلت تقاوم بضراوة فرض التجزئة والهيفنة الامبريالية على الوطن العربي طوال مرحلة القرن التاسع عشر مروراً بالحرب العالمية الاولى والثانية، واستمراراً حتى الآن. أي استمر التيار التاريخي الوحدوي العربي يعبر عن نفسه، بأشكال مختلفة، طوال القرن التاسع حتى نهاية الحرب العالمية الاولى. واستمر في المرحلة التالية التي أصبح فيها الوجه الرئيسي للوضع هو التجزئة السياسية للوطن العربي.

وهكذا طغى وجه التجزئة السياسية على الوضع العربي، لأول مرة منذ أربعة عشر قرناً، ولكن هذه التجزئة، التي ما زالت مستمرة حتى الآن، لم تنبع من عوامل داخلية في مسار التطور العربي، وإنما فرضت بواسطة القوة الاستعمارية القاهرة. إنها تجزئة فرضت فرضاً من الخارج، وقامت على انقراض منطقة موحدة، وكركستها الحروب الخارجية تكريساً يعاكس التيار الاسامي الكامن في التكوين العربي، ومسار التطور في التاريخ العربي. وهكذا تمثلت خصوصية الوجود الاستعماري في المنطقة في التجزئة السياسية للوطن العربي وزرع الكيان الصهيوني من أجل ذلك. ومعنى ذلك ان الصراع ضد الاستعمار في الوطن العربي يأخذ بعداً إضافياً يتعدى النضال ضد

(١) انظر: عبدالعزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤). انظر ايضاً: عبدالعزيز الدوري، الجذور التاريخية للقومية العربية، سلسلة الدراسات القومية، ٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠)، ومنير شفيق، في الوحدة العربية والتجزئة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩).

الهيمنة السياسية والاستقلال الاقتصادي. فالشوة القومية العربية لا تنجز كامل اهدافها بتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي لكل قطر عربي على حدة وإنما يجب أن تتوج خطوات الاستقلال القطري بالوحدة العربية. فإذا كان من غير الممكن إعادة توحيد الاقطار العربية إلا بالتحرر من الامبريالية وتحرير فلسطين من الكيان الصهيوني، فإن أي قطر عربي لا يستطيع منفرداً أن ينجز معركة الاستقلال انجازاً كاملاً. ناهيك عن الثورة الاشتراكية - إلا إذا صبَّ في تيار الوحدة العربية.

ولهذا الاعتبار يصبح القول أن الوحدة العربية لن تتحقق الا من خلال ضرب السيطرة الاستعمارية والدولة الصهيونية، وشل قدرة التدخل الامبريالي. وقد أثبتت التجربة أن تحقيق بعض الخطوات في ضرب النفوذ الاستعماري المباشر والرجعية العميلة على مستوى اقليمي لا يكفي لتحقيق الوحدة ولم يحل دون ضرب الوحدة المصرية السورية التي جاءت نتيجة تلك الخطوات^(٢). والأهم من ذلك، أن هذه التجربة قد أثبتت أيضاً أن قرار الوحدة في الإطار العربي، وعلى أي مستوى، يشكل في الوقت نفسه قراراً بالحرب ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية.

وبخلاصة ما تقدم أن التجزئة المعززة بحراب الكيان الصهيوني شرط ضروري لتحقيق الهيمنة الاستعمارية على الوطن العربي، وإن استمرارهما - التجزئة والكيان الصهيوني - شرط عودة الهيمنة في حالة إنجاز بعض الخطوات على طريق الاستقلال القطري؛ ولكن تحقيق مثل هذه الخطوات قد استوجب التوجه لتركيز النار ضد الكيان الصهيوني. وأصبح الكفاح ضد الكيان الصهيوني يشكل شرطاً لتعزيز الاستقلال ومواصلة ضرب مواقع الامبريالية ومنع عودتها، الأمر الذي جعل طريق الوحدة يمر عبر التوجه نحو تحرير فلسطين، لأن شرط الوحدة هو الاستقلال وضرب الكيان الصهيوني والنفوذ الامبريالي والاستقلال الرجعي. إن قطع مسافة ما على هذا الطريق يحتم بدوره إنجاز وحدات جزئية بين قطرين أو أكثر، وذلك ليكون بالامكان تصعيد النضال من أجل الاستقلال الحقيقي وضرب الصهيونية والامبريالية والرجعية، وهكذا تتكامل دورة التحرير والوحدة، حتى تتحقق الوحدة العربية الشاملة.

من ناحية أخرى، توضح الدراسات الاجتماعية أن المجتمع العربي مجتمع ديناميكي، متغير، انتقالي، وفي حال صراع وصيرورة، نتيجة للتناقضات الداخلية والخارجية، وبفعل مواجهة تحديات تاريخية عاصفة. إن المجتمع العربي في حال صراع عنيف بين قوى متعددة، فهو منذ قرن ونصف على الأقل يختبر ولادة عسيرة ويعيش حقبة النهوض بعد سبات عميق طويل. ينبثق جاهداً من تحت ركام التاريخ على الرغم من السيطرة الأجنبية ومقاومة النظام التقليدي بطبقاته الحاكمة وأبنيته الاجتماعية وثقافته السائدة ومؤسساته السلطوية^(٣). وبالتالي، فمع الاعتراف بالأهمية الحاسمة لدور

(٢) شفيق، المصدر نفسه، ص ٤٢-٤٣، ٦٦-٦٧ و ٧٤-٨٠.

(٣) حلیم بركات، «مستقبل الاندماج الاجتماعي والسياسي في المجتمع العربي»، في: القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٠)، ص ٥٤٤.

الامبريالية، لابد من الاعتراف بأن المجتمع العربي مجتمع متنوع وبالح التعقيد وحتى التناقض، وقبل كل ذلك هو مجتمع متكون دائماً ينزع في ظل بعض الظروف التاريخية نحو استكمال اندماجه ووحده، كما ينزع في ظل ظروف مضادة نحو مزيد من التنوع وحتى التجزئة. ويعني هذا ببساطة، أن هناك قوى داخلية وخارجية متفاعلة تعمل في سبيل الوحدة، أو على العكس، في سبيل التجزئة، وأن المجتمع العربي يشهد صراعاً داخلياً وخارجياً، فلا تكون الوحدة، كما لا تكون التجزئة، أمراً حتمياً، بل مرهونة بنوعية الصراع وفعاليته. أن عملية الوحدة هي عملية اندماجية «ديالكتيكية» تاريخية طويلة الأمد، وليست وجوداً ميكانيكياً حتمياً قديماً مطلقاً يتحقق بمجرد التفاوض التاريخي^(٤). فالتاريخ صراع إرادات، والمتنصر هو الذي يملك الإرادة الأقوى.

وفي هذا الإطار العام للصراعات التي خاضتها حركة القومية العربية خصوصاً منذ تفجر ثورة ٢٣ تموز/ يوليو بقيادة جمال عبدالناصر، ينبغي فهم وتحليل «معركة الوحدة». فالقومية العربية بداية ليست بأي حال شعاراً أو تكتيكاً، وإنما هي ترتبط بكل المعركة الضخمة التي شهدها الوطن العربي - مع مطلع الخمسينات، التي ليست معركة الحرية وحدها، أو معركة الاشتراكية وحدها، أو معركة الوحدة وحدها، بل معركة «الحرية والاشتراكية والوحدة» في وقت واحد. إن القول بأن تلك المعركة لم تكن معركة الوحدة وحدها، لا ينفي بالطبع أن الوحدة تحتل من ميدان المعركة مساحة أكبر وأوسع مما تحتله أي قضية أخرى.

ومن هنا أهمية تحليل سياسات القومية العربية لوضع معركة الوحدة في إطارها الشامل، وكمدخل لدراسة مواقف جنود هذه المعركة ورجالها، أي لتحليل مجموعة «العسكريين الاحرار والحدويين»، من زوايا توجهاتهم ودوافعهم وسلوكهم ومواقفهم المتغيرة.

أولاً: سياسات القومية العربية

واجهت «القومية العربية»، وما تزال تواجه، حرباً سياسية وعقائدية ونفسية، كان من شأن أي قومية أخرى تتعرض لحرب مشابهة لها، أن تعلن انسحابها من أرض المعركة. وكانت هذه الحرب السياسية والعقائدية والنفسية تقوم على جملة فرضيات، فهناك من يذهب ابتداءً إلى عدم توفر أركان الظاهرة القومية في الشعوب التي تقطن المنطقة العربية، ويؤسس على ذلك رفضه لهدف الوحدة العربية. وهناك من يقول أن القومية العربية لا تعدو أن تكون فكرة «عنصرية»، تقوم على الخط من شأن القوميات الأخرى، بل وتقوم أيضاً على اضطهاد هذه القوميات. وهناك من أنطلق من أن القومية العربية لا تعدو أن تكون فكرة مجردة ليس لها ما يقابلها في الواقع المادي العربي، وإنما بالتالي لا تعدو أن تكون وهماً من الأوهام الكبرى التي تستولي عادة على شعب من الشعوب، فيخضع لها هذا الشعب خضوعاً يصل الى حد الاستسلام الكامل من دون أن يفكر للحظة واحدة

(٤) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاحي إجماعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١١٢.

في حقيقة هذا الوهم. وهناك من خلص الى أن الوحدة العربية مستحيلة، وأن القومية العربية حركة عاطفية لا أساس لها في الواقع العربي، وإنما تدعو الى قيام وحدة عربية تحقق خارج التاريخ، أو أن هذه الوحدة تناهض حركة التاريخ^(١).

غير أن هناك نوعاً آخر من الموم، تعرضت له القومية العربية، وما تزال، ينبني على الخلط بين القومية، من ناحية، والوحدة، من الناحية الأخرى. فقد اعتبر البعض أن عدم وجود الوحدة العربية هو دليل على أن العرب ليسوا أمة واحدة. وهكذا بدا دعاة القومية والوحدة العربية وكأنهم أمام مأزق غريب، فقد كانوا مطالبين بالتخلي عن هدف الوحدة العربية لعدم وجود أمة عربية واحدة خارج شبه الجزيرة العربية، وهم مطالبون وفقاً لهذه الحججة الجديدة بالتخلي عن اعتقادهم في وجود أمة عربية واحدة، لأن هذه الأمة «المزعومة» لم تحقق وحدتها السياسية. وليست هناك حاجة للتذكير ببدهية التفرقة بين القومية كوجود اجتماعي وحضاري قائم على أساس وجود الأمة والوعي بذلك الوجود، من ناحية، وبين الحركة القومية كحركة سياسية تهدف الى تأكيد ذلك الوجود القومي، واستكمال عناصره السياسية والاقتصادية بإعلان «دولته»، من ناحية أخرى. وهكذا فإن عدم استكمال الحركة القومية لانجاز اهدافها أو حتى اخفاقها، لا يصح أن ينهض دليلاً على نفي وجود الأمة.

ولكن الأكثر أهمية من كل ما تقدم، بالنسبة الى إطار هذه الدراسة، إنما يتمثل في مجموعة الدعاوي التي تذهب الى أن حركة القومية العربية لم تكن الا اخفاقاً، فليست الوحدة هي الهدف الوحيد لهذه الحركة^(٢)، عل الرغم من أنها تحتل منها موقفاً مهماً بالطبع. فبغض النظر عن الانتكاسات التي أصابت الحركة القومية منذ منتصف الستينات، فإن أحداً لا ينبغي أن ينكر دورها الرائد في مقاومة الاستعمار والمساهمة في وضع الأصول الأولى لنظام دولي جديد، فضلاً عن دورها في تفجير احتمالات الثورة العربية، والتأكيد على وحدة قوى الثورة، على مستويات الاقطار والقارات والعالم، في مواجهة نظام السيطرة والاستغلال العالمي، الموحد على هذه المستويات، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. ومن هنا أهمية أن تتبين هذه «المعركة الشاملة» في إطارها العالمي الواسع، وهو ما يقتضي دراسة وتحليل متغيرات البيئة الخارجية ومدى انعكاسها على حركة القومية العربية، وعلاقة التأثير والتأثر بين الطرفين. وهو ما يفضي بنا الى الاطار الاقليمي والقومي، لتبين معالم «النظام العربي الجديد» الذي جسد صعود القومية العربية وثورتها، والتحديات التي واجهها ذلك النظام والمعارك التي خاض غبارها.

١ - متغيرات البيئة الخارجية

بين الظواهر العديدة التي ميزت النظام العالمي الجديد، الذي أخذت ملامحه تتشكل في غبار

(٥) صفوان قسبي، ومحاولة في البحث عن معادل سياسي لحركة القومية العربية، «الفكر العربي»، السنة ٢، المجلد ١١ - ١٢ (آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩)، ص ١٢٢ - ١٣٢.
(٦) انظر في تفصيل ذلك: أحمد يوسف أحمد، «القومية والوحدة العربية»، «الفكر العربي»، العدد ٤ (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨)، ص ٣٢٢ - ٣٢٦.

الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها، تمكن الإشارة بصفة خاصة الى ثلاث ظواهر أساسية: أولاها - ظاهرة الإحلال الاستعماري، بمعنى صعود الولايات المتحدة الى مركز القيادة المطلقة للمعسكر الغربي، على حساب كل من الاستعمار البريطاني والاستعمار الفرنسي بصفة أساسية، واقتران عملية الإحلال، في الوقت نفسه، بتغيير أساليب السيطرة والاستغلال ومن هنا الحديث عن ظاهرة «الاستعمار الجديد»، وثانيها - ظاهرة الاستقطاب الدولي، حيث اقترن صعود الاتحاد السوفياتي الى مرتبة القوة العظمى الأخرى، بعد الولايات المتحدة، بانقسام العالم الى كتلتين متصارعتين عسكرياً وايدولوجياً، ومن هنا الحديث عن ظاهرة «الحرب الباردة». وثالثها - ظاهرة التحرر الوطني، حيث عملت شعوب العالم الثالث الى الثورة من أجل حريتها واستقلالها وحققا في تقرير المصير، وبعد كل ذلك حققا في صياغة اختياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، داخلياً وخارجياً، ومن هنا الحديث عن ظاهرة «الحياة الايجيبي». فكيف انعكست هذه الظواهر على المنطقة العربية، وبصفة خاصة الظاهرتين الأولى والثانية.

بانتها الحرب العالمية الثانية، حلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، كونهما الدولتين العظيمين الجديديتين، محل بريطانيا وفرنسا على قمة النظام العالمي الجديد، بل لقد أدت تلك الحرب الى اعتماد كل من انكلترا وفرنسا على المعونة الأمريكية الاقتصادية، وعلى استمرار هذه المعونة لاعادة بناء ما دمرته الحرب، بينما نجت الولايات المتحدة من دمار الحرب. واكتسب الاتحاد السوفياتي قوة سياسية واقتصادية جديدة، بامتداد النظام الاشتراكي الى دول شرق أوروبا، ولما ظهر به كحامل رسالة ايدولوجية جديدة للعالم بأسره، وما حظي به بسبب ذلك من تأييد الحركات الاشتراكية داخل العالم الثالث والعالم الغربي نفسه. وفضلاً عن ذلك أبرزت الحرب العالمية الثانية بدرجة أكبر بكثير من الحرب العالمية الأولى، أهمية النفط في احراز النصر العسكري، وفي النمو الاقتصادي على السواء. كما اكتسب النفط أهمية جديدة بعد الحرب لشدة حاجة أوروبا الى منتجاته في اعادة التعمير، الامر الذي علقت عليه الولايات المتحدة نفسها لمنع انتشار النفوذ السوفياتي الى غرب أوروبا. وقد برزت بوجه خاص أهمية نفط المنطقة العربية بعد الاكتشافات الكبيرة التي تحققت فيها قبيل الحرب، وبسبب انخفاض نفقة انتاجه انخفاضاً كبيراً بالمقارنة بنفط الولايات المتحدة وفنزويلا^(٧).

وهكذا تمحّدت أهداف الولايات المتحدة في المنطقة العربية في ضمان ثلاث مجموعات أساسية من المصالح، أولاً - إحلال النفوذ الأمريكي محل النفوذ البريطاني والفرنسي الأخذ في الزوال. وقد تحقق ذلك أحياناً من دون الحاجة الى ممارسة ضغط أمريكي، كلما كان ضغط الحركات الوطنية من الداخل، وضعف قدرة الدولتين على مواجهتها، كافياً لتحقيق الانسحاب. ولكنه استدعى في أحوال أخرى ضغطاً مباشراً من الولايات المتحدة لاجبار الدولتين على تقليص نفوذهما أو على قبول الولايات المتحدة شريكاً لها. وفي أحوال كثيرة بدت الانقلابات العسكرية التي تؤيدها الولايات

(٧) جلال أحمد أمين، المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ٤١ - ٤٢.

المتحدة، قبل أو بعد قيامها، أنسب الطرق لتحقيق هذا الانتقال؛ إذ كان من الصعب على الولايات المتحدة الاعتماد على الطبقة الاجتماعية نفسها التي اعتمدت عليها بريطانيا وفرنسا، أو على الحكام التقليديين الذين ترسب لديهم ولاء عميق للدولة الاستعمارية القديمة. ووجدت الولايات المتحدة في ضباط الجيش أداة مناسبة للغاية للسيطرة، تتلاءم مع محدودية خبرتها بأوضاع هذه المنطقة الاجتماعية والسياسية. وثانيها - منع الاتحاد السوفياتي من اكتساب موطئ قدم له في المنطقة، وما يرتبط بذلك من التصدي لانتشار «الشيوعية». وقد اقتضى ذلك إقامة قواعد عسكرية في المنطقة تمكن الولايات المتحدة في حالة نشوب حرب مع الاتحاد السوفياتي، من ضربه في أرضه باستخدام الرادع الأمريكي الرئيسي طوال السنوات العشر التالية للحرب، وهو الصواريخ المتوسطة المدى. وكانت الولايات المتحدة قد نجحت في السنوات التي تلت الحرب مباشرة في صد «خطر» السوفيات عن اليونان وإيران وتركيا، وبدأت تعمل على ضم الاقطار العربية، خصوصاً مصر والعراق، إلى حلف بغداد، الذي كان يربط تركيا وإيران بحلف شمال الأطلسي. وثالثها - ضمان تدفق النفط إلى أوروبا الغربية، مع اكتساب امتيازات جديدة لشركات النفط الأمريكية على حساب المصالح النفطية في أوروبا أو بالتعاون معها. وهو ما كان يتطلب ليس فقط وجود حكومات موالية في الاقطار المنتجة للنفط، بل أيضاً أن يجد القائمون بالحكم فيها مصلحتهم الخاصة في استمرار تدفق النفط إلى الغرب بكميات كبيرة.

ولذلك فعلى الرغم من أن الحكومات العربية استمرت خلال هذه الفترة في تكرار شعارات الوحدة العربية، فإن هذه الشعارات ظلت، سواء على المستوى السياسي أم الاقتصادي^(٨)، مجرد محاولات لخداع الشعوب العربية، وبلغ الخداع قمة المأساة في حرب فلسطين.

وفي هذه السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، كان تأثير الثقافة العربية بكل من الثقافة الأمريكية، من ناحية، وبالادعوة الشيوعية، من ناحية أخرى، متناسباً مع درجة نفوذ كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في المنطقة. فاقصر أثر الدعوة الشيوعية على قيام حركات سرية ضعيفة بالدعوة إلى الاشتراكية في مصر وسوريا والعراق والسودان، وتداول الكتب المترجمة ترجمة سيئة في بيروت، والمعرضة للمصادرة، عن مبادئ المادية الجدلية والتاريخية، وقيام بعض المدافعين عن الإسلام بتفسيره تفسيراً اشتراكياً. بينما تمتعت الثقافة الأمريكية بدعم وتأييد الحكومات العربية، فنشطت مؤسسة فرانكلين الأمريكية في تمويل ترجمات عربية مطبوعة طباعة فاخرة تمجد طريقة الحياة الأمريكية، وتروج للفلسفة البراغماتية وتشرح كيف أن كل النبؤات الماركسية قد باءت بالفشل. ونشأت في هذه الفترة المدرسة الأمريكية في الصحافة العربية التي تستجيب لرغبات القراء وغرائزهم وتستخف أن يكون للصحيفة «رسالة». ولم يبق الكتاب العرب الذين كانوا مازالوا يدعون إلى احترام التراث على مقاومة أي من الاتجاهين، إذ لم تكن لكتاباتهم تلك الجاذبية التي تمتع بها الاتجاه الأول بثورته، والاتجاه الثاني بابتداله. فتوقفت محاولة بعض الكتاب العرب، التي ازدهرت في الثلاثينات

(٨) لمزيد من التوضيح، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٢ - ٤٥.

واقترنت بازدهار حركة التصنيع، لتجديد التراث العربي وإعادة تفسيره، دون الانتقاص منه^(٩).

ومع ذلك فقد تميزت فترة السنوات العشر التالية (١٩٥٥ - ١٩٦٥) بقيام حركة استقلالية في الاقطار العربية تذكر بلا شك بالمعقود الاربعة الاولى من القرن الماضي. ومع كل ما تحقق في هذه الفترة من مكاسب وما أحيته من آمال في نفوس العرب، فإن من الصعب ان يتجاهل المرء، هنا ايضاً، أثر تغير الظروف الدولية، الاستراتيجية والاقتصادية^(١٠).

فمن ناحية، تغيرت الظروف الاستراتيجية في العلاقات بين المعسكرين بحيث حل نظام الصواريخ العابرة للقارات والغواصات الحاملة لصواريخ بولاريس في أعالي البحار، محل نظام الصواريخ المتوسطة المدى باعتباره الرافع الأساسي الأمريكي الجديد، ولم يعد من الاعتبارات الحيوية ربط بلدان المنطقة العربية بتحالف عسكري مع الغرب.

ومن ناحية ثانية، حدث تراخ مائل في أهمية النفط العربي في نظر السياسة الأمريكية آنذاك. فعلى الرغم من استمرار اعتماد أوروبا الغربية على نفط المنطقة، فقد تميزت هذه الفترة بتساؤل أهميته النسبية بسبب اتمام أوروبا لمرحلة إعادة التعمير، وثقتها باستمرار تدفقه إليها مع تباعد خطر سيطرة الاتحاد السوفياتي عليه، ومع تحول سوق النفط من «سوق البائع» الى «سوق المشتري»، باكتشاف مصادر جديدة له وصعوبة تسويقه خارج أوروبا الغربية.

ومن ناحية ثالثة، تراخت في الوقت نفسه الأهمية الاقتصادية النسبية للعالم الثالث لنمو الاقتصاد الغربي بسبب مجموعة من العوامل الجديدة التي طرأت على الاقتصاد الأمريكي واقتصاديات أوروبا الغربية. فقد خلقت نهضة الاقتصاد الأوروبي فرصاً مجزية لتصدير السلع الأمريكية الى أوروبا، ولاستثمارات أمريكية واسعة في الصناعات الأوروبية. كما أدى قيام السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٥٨، التي لعبت الولايات المتحدة نفسها دوراً أساسياً في تكوينها، الى خلق سوق واسعة إمام هذه الاستثمارات من دون الحاجة الى إقامة مشروعات متعددة داخل كل دولة أوروبية. كذلك أدى انخفاض مستوى الأجور وارتفاع نسبة البطالة في أوروبا الغربية بالنسبة الى مستواها في الولايات المتحدة الى ارتفاع ربحية الاستثمار في أوروبا ارتفاعاً واضحاً عنها في الولايات المتحدة. وفضلاً عما تقدم، فقد صاحب هذه الزيادة في أهمية السوق الأوروبية كمجال للاستثمار والتجارة، انخفاض في أهمية التجارة والاستثمار في المواد الأولية التي تنتجها دول العالم الثالث، نتيجة لانتعاش الانتاج الزراعي في الدول الصناعية، وزيادة درجة الحماية التي تمنحها هذه الدول لانتاجها الزراعي، وتزايد إحلال المواد الصناعية محل المنتجات الطبيعية.

٢ - النظام العربي الجديد

على الرغم من تعدد ظروف وعوامل نشأة النظام العربي الجديد، الذي أخذت ملامحه تتكامل

(٩) المصدر نفسه، ص ٤٥ - ٤٦.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٩ - ٥١.

أيضاً في غمار الحرب العالمية الثانية، فإن عاملاً رئيسياً يشكل أساس النظام العربي، وهو عنصر القومية. فالمنطقة عاشت مرحلة سادت فيها فكرة القومية، وأبرزت مفكرين وسياسيين بعضهم اعتنقها والبعض الآخر لم يستطع تجاهلها. وحين كادت الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها، وأصبح الاستقلال قريباً، كانت الفكرة القومية تياراً محسوساً ومحسباً في المنطقة.

لقد بدأت الحركة القومية في الوطن العربي في شكل تيار سياسي، في وقت كانت معظم الأبنية الفوقية تخضع للحكم العثماني أو الاستعمار الغربي. ويمكن القول إن هذه المرحلة مثلت النواة التي تجمعت من حولها بقية العناصر التي ساهمت في نشأة النظام الاقليمي العربي، حيث إنها المرحلة التي بدأ خلالها رسم حدود الوطن العربي كما نعرفه اليوم، وسي الحدود التي تختلف عن حدود النظام العثماني القائم وقتئذ، وتختلف عن حدود أي دولة اسلامية قامت في أي عصر من العصور. وقد كانت الحدود الخارجية للوطن العربي هي الاطار الذي حدثت داخله كل التطورات السياسية في المنطقة، بل وكانت هي نفسها الاطار الذي عملت على أساسه السياسة الاستعمارية، وأعترفت به صراحة، وحاولت اجهاضه، وحين فشلت عملت على تحجيمه بتنظيمه، ثم عمدت الى استخدام مفاهيم «جيوبوليتيكية» متعددة تجنبها الاعتراف بالمحتوى العربي لهذا الاطار^(١١).

وعلى ذلك فإن النظام العربي ينفرد عن غيره من النظم الاقليمية الاخرى في العالم بهذه الخاصية القومية العربية التي تتبلور في تيار فكري، من ناحية، وفي حركة سياسية، من ناحية اخرى. وهي خاصية معنوية ونفسية لها نتائج سياسية مهمة. وتتمثل هذه الأهمية، في أن خاصية القومية العربية تجعل التفاعل بين اجزاء النظام ليس بمثابة علاقات بين دول وحسب، ولكنها تعطيها «قيمة رمزية» خاصة. فالعلاقات بين الاقطار العربية لا ينظر اليها عادة على انها علاقات دولية بالمعنى المتعارف عليه، ولكن على أنها علاقات ذات طبيعة خاصة، ومن ثم فانها لا تخضع للقواعد نفسها التي تخضع لها العلاقة مع الدول الاخرى أو فيما بينها. انها ليست «علاقات بين دول ذات سيادة» لأن سيادة الاقطار العربية تعتبر بحكم ظاهرة التجزئة، مجرد سيادة مؤقتة، من ناحية، كما أنها ليست سيادة مطلقة أو مائة أمام حقيقة العلاقات والروابط والصلات بين أقطار وإبناء الأمة العربية الواحدة، من ناحية اخرى. وقد ذهب جمال عبدالناصر الى تقنين هذا التوجه المهم في الميثاق الوطني - وهو أهم وثيقة سياسية رسمية صدرت طوال سني حكمه، بل ويعتبر أصلاً حتى للدستور - بالنص التالي:

«والجمهورية العربية المتحدة، وهي تؤمن بأنها جزء من الأمة العربية، لا بد لها أن تنقل دعوتها والمبادئ التي تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربي. ولا ينبغي الوقوف لحظة أمام الحججة البالية القديعة التي قد تعتبر ذلك تدخلاً منها في شؤون غيرها»^(١٢).

(١١) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٥٧ - ٥٨.

(١٢) جمال عبدالناصر، الميثاق الوطني (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٢)، الباب التاسع.

ان هذه الطبيعة الخاصة للعلاقات بين الاقطار العربية، قد دفعت بعض الفقهاء العرب الى تأكيد ضرورة بلورة قواعد قانون دولي عربي يعكس هذه الطبيعة الخاصة للاقطار العربية في علاقاتها فيما بينها^(١٣).

وعلى أي حال، فان هذا التوجه يوضح أن النظام العربي يشهد تناقضاً رئيسياً بين منطقتين ومفهومين بتعاشان ويتصارعان مع بعضهما البعض في داخله: فهناك من ناحية، منطق النظام العربي أو الدعوة القومية التي يقوم عليها النظام، والتي يترتب عليها مفهوم الشرعية القومية، ويرتبط بها عدد من القيم السياسية العربية المتعلقة بالصراع العربي - الاسرائيلي، والاستقلال القومي، وعدم الانحياز، والتنمية العربية، والأمن العربي، والوحدة العربية. وهناك من ناحية أخرى، منطق الدولة أو المنطق القطري الذي يستند الى واقع التجزئة العربية ويحد مصادر في الاوضاع الراهنة لأعضاء النظام، والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للنظم الحاكمة، والتي جاءت الثروة النفطية لتكرسها وتدعمها.

ويلاحظ مما تقدم أن نشأة النظام العربي قد ارتبطت بتحولات جذرية في النظام العالمي، وخصوصاً أن معظم وحدات النظام العربي لم تكن قد حققت استقلالها، كما انها شهدت هزيمة الجيوش العربية في فلسطين، وهي الهزيمة التي عمقت أزمة عدم الاستقرار في النظم العربية في مرحلة مبكرة من مراحل تطور وحدات النظام، وأبرزت بوجه خاص دور العسكريين في الحياة السياسية. كذلك أفرزت هذه المرحلة قواعد للسلوك السياسي العربي، مازال معمولاً بها حتى الآن، وفي مقدمتها الشرعية القومية للعمل السياسي، اذ استطاعت الفكرة القومية ان تغلب من محاولات الدول الاستعمارية القضاء عليها أو ترويضها في إطار جامعة الدول العربية، ومن تدعيم مبادئ السيادة القطرية ومن هزيمة فلسطين، وبقيت قادرة على اكتساب التزام الحكومات العربية بها^(١٤).

وتنبغي الإشارة في هذا الصدد الى علاقة النظام العربي بالنظام العالمي، وهي تتسم بعدة توجهات. فمن ناحية هناك محاولات دائبة ودائمة من النظام العالمي للتغلغل في النظام العربي واستقطاب بعض الاقطار العربية لمصلحة هذه الدولة العظمى أو تلك، بما يتركه ذلك من آثار على العلاقات العربية نفسها^(١٥). ومن ناحية ثانية فإن أيًا من القوى الكبرى لا ينظر بتشجيع الى حركة القومية العربية والى بناء النظام العربي على أساس قومي، أو الى قيام دولة كبيرة قوية في المنطقة. فالولايات المتحدة تنظر الى ذلك كتهديد لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية. والاتحاد السوفياتي لا

(١٣) انظر: عمود كامل، القانون الدولي العربي (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٥)، انظر أيضاً:

Ezzeldin Foda, *The Projected Arab Court of Justice: A Study in Regional Jurisdiction with Specific Reference to the Muslim Law of Nations*, Presentation by A.H. Badawi (The Hague: Nijhoff, 1957).

(١٤) مطر وهلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ص ٦٧.

(١٥) انظر بهذا الخصوص:

Enver M. Koury, *The Super Powers and the Balance of Power in the Arab World* (Beirut: Catholic Press, 1970); Milton Leitenberg and Gabriel Sheffer, eds., *Great Power Intervention in the Middle East* (New York: Pergamon Press, 1979), and Mohammed Ayoob, ed., *Conflict and Intervention in the Middle East* (London: Croom Helm, 1980).

يتعاطف إيديولوجياً مع هذه الدعوة القومية، كما تقدم، وأن كان لا يتردد في تأييدها سياسياً إذا ما كانت موجهة ضد النفوذ الغربي. ومن ناحية ثالثة، سعت كلا الدولتين العظميين، في مرحلة أو أخرى، إلى تشجيع حاكم عربي ضد حاكم آخر، وإلى غرس أوهام الزعامة في هذه العاصمة ضد تلك. ونجحت كل منهما في فترة أو أخرى في استقطاب عدد من أعضاء النظام لمصلحتها، ولكن هذا الاستقطاب لم يكن كاملاً أو مستمراً أو مستقراً. وكان الصراع العربي الإسرائيلي، في أغلب الأحيان، هو الحجر العثرة أمام استمراره، ذلك أن الاختلاف بين وجهة النظر القومية وموقف العملاقين في هذا الصدد، كان بمثابة عنصر تباعد بين عضو النظام العربي والدولة العظمى. ولكن النظام العربي تمكن - رغم اختلاف النظم السياسية والأولويات الاجتماعية السائدة فيه - من أن يتجاوز هذه الاستقطابات، وبالدات عند حدوث التهديد الخارجي ذي الطابع القومي. وهكذا فبينما تسعى الدولتان العظميان إلى استقطاب بعض أعضاء النظام العربي، وبينما يتجه بعض الأعضاء إلى دولة عظمى بحكم التقارب الإيديولوجي أو السياسي، فإن هذه العلاقة لها حدود تمثلت عادة في التهديد المرتبط بإسرائيل، وقدرة النظام العربي على استشارة أعضائه، وضغط الجماهير العربية من نظام توازن القوى إلى نظام القطبية الثنائية، عملت الولايات المتحدة إلى ممارسة دور نشط في المنطقة العربية، مستندة إلى النفوذ المتراكم للدول الاستعمارية الأوروبية، ودعت إلى مشروعات الدفاع عن «الشرق الأوسط» والخلف المركزي. وقد كانت هذه الدعوة بمثابة محاولة من جانب الولايات المتحدة لرسم حدود المنطقة لمصلحة «نظام شرق أوسطي» وليس نظاماً عربياً، خصوصاً بعد قيام إسرائيل في قلب المنطقة كدولة غير عربية. وهكذا بدأ النظام العربي منذ مراحل نشأته الأولى يعاني اختراقاً غربياً، تمثل في إقامة دولة من المستعمرين الصهاينة، وفي محاولات متتالية للتحكم في تطوره والتأثير على مساراته، وهي محاولات لم تتوقف خلال جميع مراحل تطوره^(١٦).

وهكذا يمكن القول أن التاريخ العربي الحديث، وخاصة منذ صعود جمال عبدالناصر، يطبعه أساساً صدام عنيف بين نظامين متنافسين: الأول هو نظام الشرق الأوسط وقد حملت لواءه الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وكانت الدولة الأولى هي «المهندس الفعلي للنظام»، وبموجبه كان على الأقطار العربية أن تحالف مع كل من إيران وتركيا وباكستان وإسرائيل نفسها كما مع دول الغرب الكبرى. أما الثاني فهو النظام العربي وهو لا يتحدد بكونه مجرد «وحدة جغرافية»، وإنما هو فوق ذلك يمثل «وحدة بشرية» وأمة واحدة لها مصالح مشتركة وأولويات أمنية متمايزة عن تلك التي للغرب. ومن عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٦٧ بصفة خاصة، كان الصراع بين النظامين على أشده، وكان كل منهما يسعى إلى تجميع قواه وتركيزها. الأول بالاعتماد على الغرب وعلى دول المنطقة غير العربية المؤيدة للغرب، مما أدى على الأقل، إلى تحييد عدد من الدول، موقعها الحقيقي هو في النظام العربي، وهي أقطار النفط المحافطة والحائرة بين تطلعاتها الطبيعية، من ناحية، ومصالحها، من ناحية أخرى. أما النظام الثاني فقد ارتكز أساساً على مصر عبدالناصر، وعلى عدد من الأقطار العربية الأخرى وفي مقدمتها سوريا ومن ثم العراق والجزائر. وقد دعم الاتحاد السوفياتي هذا النظام الذي ارتبط بالثلاثي

(١٦) مطر وملال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ص ٥٠-٥١ و٦١-٦٢.

الهندي - المصري - اليوغوسلافي لتأسيس حركة عدم الانحياز. غير أن ميزان القوى بين النظامين كان هشاً باستمرار، وكانت نقطة الصدام الرئيسية بينهما هي تحديداً تلك الاقطار العربية التي التحقت بنظام الشرق الاوسط بدلاً من عضوية النظام العربي، فعملت لمصلحة الاول كرأس جسر في قلب الوطن العربي: من بغداد الهاشمية، الى اليمن الامام، الى لبنان كميل شمعون، في حين شكلت حرب اليمن قمة الصراع^(١٧).

ان الصراع بين النظام العربي ونظام الشرق الاوسط هو تعبير بغير شك عن الصراع الاساسي في المنطقة العربية، وهو الصراع العربي - الغربي (الأمريكي بالاساس). ان أساس الصراع العربي - الأمريكي هو المنطق القومي للأمة العربية. فلم تكن مشكلة السياسة الأمريكية في الوطن العربي، في أي يوم، مع هذا الحاكم أو ذاك، وإنما «كانت دائماً مع القومية العربية التي ينادي بها (الساسة الأمريكيون) من البداية الى اعتبارها راديكالية وتعادي مصالحهم في المنطقة^(١٨)». والقومية العربية بالنسبة الى الساسة الأمريكيين ليست فقط مذهباً يؤمن به حاكم عربي أو آخر، وإلا - لو كان الامر كذلك - لانقسمت السياسة الأمريكية الى سياستين: سياسة أمريكية صديقة، وسياسة أمريكية معادية. ولكن السياسة الأمريكية تعتبر القومية العربية أعمق وأشد خطراً من كونها مجرد مذهب أو ايدولوجية يؤمن بها بعض الحكام العرب، وبخارجها البعض الآخر. لقد أثبتت الولايات المتحدة أنها أبعد نظراً وأكثر فهماً لأمر العرب من بعض العرب أنفسهم. فالقومية العربية بالنسبة اليها مذهب وأسلوب عمل ووجدان أمة وهياكل، وهي - كما يجتهد الكثيرون منا لإثبات ذلك - ماضٍ وحاضر ومستقبل. وبالتالي لا يعني قيام حاكم عربي باختيار موقف العداء للقومية العربية، ان هذه القومية لم تعد قيداً على تصرفاته، أو لم تعد مفجراً لسياسات وقرارات يتخذها ضد رغبته. فالولايات المتحدة تعرف جيداً أن الرأي العام العربي - رغم كل القيود المكبلة له - يشكل قوة ضاغطة على كثير من الحكومات العربية، حتى تلك التي لا تعترف بوجوده، أو تسمح له بالتشكل داخل حلود سيادتها. وتعرف الولايات المتحدة أنه في حالات معروفة تهوت حكومات عربية واتخذت قرارات غير قومية،

(١٧) انظر عرضاً جيداً لذلك الصراع في:

Mohammed Hasanayn Heikal, «Egyptian Foreign Policy», *Foreign Affairs*, vol. 56, no. 4 (July 1978), pp. 714 - 727.

انظر أيضاً وجهة نظر مخالفة في:

Fouad Ajami, «The End of Pan - Arabism», *Foreign Affairs*, vol. 57, no. 2 (1978 - 1979), pp. 355 - 373.

انظر ايضاً عرضاً للموضوع نفسه في: غسان سلامة، «العروبة والشرق الاوسط والبحث عن الهوية»، الفكر العربي، السنة ٢، المجلد ١١ - ١٢ (آب / اغسطس - ايلول / سبتمبر ١٩٧٩)، ص ١٣٣ - ١٥٨.

(١٨) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ - ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١). انظر ايضاً الافكار الهامة التي عرضها جيل مطر في عرضه لهذا الكتاب في: جيل مطر، «خواطر من مذكرات محمود رياض: الحرب الأمريكية ضد الأمة العربية»، شؤون عربية، العدد ١٣ (آذار / مارس ١٩٨٢)، ص ٥٥١ - ٥٥٩.

وفي كل الحالات دفعت هذه الحكومات ثمنًا غالياً - ولو بعد حين - تراوح بين عدم الاستقرار الداخلي، والاختيال السياسي.

وفضلاً عما تقدم، يلاحظ أن فترة تصاعد الصراع بين النظام العربي ونظام «الشرق الأوسط» فيما بين ١٩٥٥ - ١٩٦٧، تتوافق في معظمها مع مرحلة الحرب الباردة على مستوى القمة الدولية، إذ بلغ خلالها التوتر الدولي أشده، نتيجة اتساع مجالات العمل السياسي الخارجي للدولتين العظميين إلى حدود لم يسبق لها مثيل في التاريخ السياسي لكل منهما. وفي ظل سيادة فكر التوسع الاستراتيجي الذي استحوذ على السياسة الأمريكية خلال هذه المرحلة، أقامت الولايات المتحدة سلسلة من الأحلاف العسكرية بهدف «احتواء» الاتحاد السوفياتي. وقد حاول الاتحاد السوفياتي باستمرار النفاذ من هذا الطوق، وتشجيع حركات التحرر، أو إثارة المشكلات في وجه الاستراتيجية الأمريكية. وازاء هذا الوضع لم يكن أمام عديد من الدول الحديثة الاستقلال، إلا أن تؤكد بأي شكل قدرها على «ملء الفراغ» والخلاص بنفسها من أخطار تطلحن العملاقين على أراضيها، ووجدت في سياسة الحياد الإيجابي أسلوباً تنقي به شرّ الانحياز إلى طرف أو آخر، ووسيلة تدعم بها ارادتها السياسية الناشئة في مواجهة القمة الدولية.

الا أن نشأة مجموعة الحياد الإيجابي لم توفر للنظام العربي الحماية أو المناعة ضد التدخلات الأجنبية، بل على العكس أثارت هذه السياسة الولايات المتحدة، التي عملت بكل الوسائل على محاربتها ومنع انتشارها بين أقطار النظام العربي، خصوصاً وأنها كانت تتضمن تحريض الشعوب على إثارة المتاعب للقوات المسلحة الغربية المتمركزة على أراضيها، وتشجيع حركات التحرر والاستقلال. ولم يقف عائقاً أمام الهجمة الغربية الجديدة في المنطقة سوى رد الفعل الذي ولده انبعاث الحركة القومية في أرجاء كثيرة من الوطن العربي، والسرعة التي استثمر بها النظام المصري الجديد هذا الانبعاث وطرح نفسه، في شخص جمال عبدالناصر - كتجسيد ورمز للحركة القومية العربية. وهكذا تشابكت العلاقة بين القيادة المصرية والحركة القومية، حتى ١٩٦٧ على الأقل، فتبادلنا التأثير، وأفرزت تلك العلاقة علامات واضحة اكتسبت بها جل تطورات النظام العربي وتفاعلاته، سواء مع القمة الدولية أم مع إسرائيل. ولا شك أن الطاقة الأيديولوجية التي ولدتها الثورة القومية، كانت من أهم العناصر التي جعلت فكرة الحياد الإيجابي أكثر قبولاً في الوطن العربي، وأكسبتها طابعاً ثورياً لم يتوافر لها في أي منطقة أخرى من العالم. وتتضح آثار هذا التلاحم بين القومية العربية والحياد الإيجابي في الرفض العام لمبدأ أيزنهاور، وغيره من المشروعات الأمريكية، ورد الفعل السلمي للموقف السوفياتي من قيام الوحدة المصرية - السورية، كما تتضح آثار هذا التلاحم في القوة السياسية الكبيرة التي اكتسبتها القيادة المصرية وساعدتها في مواجهة الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي عموماً، وفي سوريا والعراق خصوصاً^(١٩).

أما جمال عبدالناصر، فقد تواتر في إدراكه، حتى ما قبل الانفصال عام ١٩٦١، التأكيد على

(١٩) مطر وهلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ص ٦٧ - ٦٨.

أن الصراع الاسامي في المنطقة، إنما يدور بين القومية العربية، وبين الصهيونية والامبريالية والشيوعية. ولقد عبر عن ذلك بقوله:

«الصراع الأول هو صراع القومية العربية مع الصهيونية التي ترى في القومية العربية عقبة ضد أطماعهم في التوسع، وتحقيق حلمهم في خلق ملك اسرائيل من النيل الى الفرات. والعقبة الأخرى هي الدول الاستعمارية ومحاولاتها وضع هذه المنطقة، ووضع البلاد العربية داخل مناطق النفوذ الغربية. والعامل الجديد هو نشاط الاحزاب الشيوعية في هذه المنطقة من أجل طعن القومية العربية وتصفية القومية العربية حتى يغلو الجول للشيوعية لتسيطر على هذه المنطقة من العالم العربي»^(٢١). ومعنى ذلك، من زاوية ادراك جمال عبدالناصر، ان التناقض مع الصهيونية هو تناقض قومي إقليمي يدور حول إقليم فلسطين، وإن التناقض الثاني مع الامبريالية هو تناقض سياسي إقتصادي يدور حول قضية التحرر والتبعية، أما التناقض مع الشيوعية فهو يدور حول قضية القومية والوحدة العربية. ومن هذه الناحية تتضح العلاقة بين القومية العربية وشرعية النظام الحاكمة، وخاصة النظم العسكرية منها كما سيأتي بيانه.

وخلاصة ما تقدم، بالنسبة الى محصلة الصراع بين «النظام العربي» و«النظام الشرق اوسطى» عشية الوحدة المصرية - السورية، ان ساعد القومية العربية قد أشد، وبرزت على السطح كقوة دولية تسعى للتحرر، وتدعو الى الحياذ الايجابي، وتقاوم الاحلاف والتبعية، وتؤكد أن الخطر الأول على العرب هو خطر الامبريالية والصهيونية، وأنه لا بد من تحرير الوطن العربي والانسان العربي، وتحقيق الوحدة العربية. لقد طرحت حركة القومية العربية قضايا العدالة الاجتماعية والوحدة وتحرير فلسطين بالقوة نفسها والعنق اللذين طرحت بهما قضايا التحرر ومقاومة الاحلاف. وهكذا نجد الحركة القومية العربية في مرحلة بروزها ترفض التبعية، وتنتهج موقفاً أكثر تقدماً، وأصلق تعبيراً عن مطالب الجماهير العربية، وتوجز أهدافها في «الحرية والاشتراكية والوحدة».

وعلى هذا الطريق، تسارعت التطورات، وتضاعفت الصراعات، وتخفض كل ذلك عن مظاهر عدة من انقلابات سوريا، الى الثورة المصرية، الى ثورة الجزائر، الى انتفاضات العراق والاردن واطراف الجزيرة العربية، الى استقلال تونس والمغرب والسودان وليبيا، الى هزيمة سياسة الاحلاف، وصفقة الاسلحة التشيكية لمصر، الى تأميم قناة السويس ودحر الصلوان الثلاثي عام ١٩٥٦.

وبين جميع هذه الاحداث، على الرغم من أهميتها وتأثيرها، يظل التحرك الثوري في مصر ليلة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ علامة بارزة في مسيرة النضال القومي العربي المعاصر. فقد جاءت الاحداث لتؤكد دور هذه الثورة التي قادها الجيش في مصر، ودور قائدها في النضال العربي، بحيث صارت القاهرة في مطلع عام الوحدة ١٩٥٨ قاعدة الثورة العربية، وصار جمال عبدالناصر القائد الطبيعي لمعظم الثوريين العرب. مع التأكيد على الآثار السلبية لهذه التحولات، وخاصة من زاوية تطور

(٢١) خطاب جمال عبدالناصر بمناسبة حفل تكريم الضباط الحريين في الكلية الحربية بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٥ في: جمال عبدالناصر، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ٥ د.ت.)، القسم الثاني، ص ٤٣٣.

«الظاهرة العسكرية» في الوطن العربي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك تفصيلاً.

وعلى ضوء ذلك التطور، تبلور الوضع العربي عشية الوحدة المصرية - السورية في نقاط عدة: أولاً - تضاعف دور الجماهير في الحياة السياسية العربية، وثانيها - بروز النضال العربي على النطاق العالمي، وثالثها - تبلور أهداف النضال العربي في «الحرية والاشتراكية والوحدة»، ورابعها - تحلف الأحزاب والمنظمات والحركات السياسية العربية عن منطق المرحلة، وخامسها - وضوح تأثيرات النفط في الحياة العربية وبخاصة ضد أهداف الحرية والاشتراكية والوحدة^(٢١).

تلك كانت معالم الواقع العربي عشية الوحدة، ولقد كان من نتائج ذلك أن تغيرت مراكز القوى المتصارعة في المنطقة، وتبدلت استراتيجية وتكتيك كل منها.

فالقوة القومية العربية غدت القوة الأولى، المعبرة بحق عن التيار الجماهيري السابق. وتمكنت حركة القومية العربية من أن تصبح قوة دولية كبيرة يزداد أثرها وتأثيرها باستمرار، ويتزايد تبعاً لذلك تفاعلها وصراعها مع القوى الدولية الأخرى. وكان واضحاً أنه في مواجهة المشروعات الاستعمارية - خصوصاً مشروع أيزنهاور - لا بد من خطوة وحدوية. ولما كانت حركة القومية العربية تربط الوحدة بالتمحرر، فقد غدت وحدة مصر وسوريا هي الهدف، ولم يكن هذا المطلب وحيداً فحسب بل كان مطلباً تحريراً أيضاً، فصمود سوريا بدون الوحدة غير مضمون، وصمود مصر، إن سقطت سوريا، غير مؤكد.

وبقيت القوة الامبريالية تملك امكانات كبيرة، وبقيت استراتيجية هذه القوة على حالها، وقام مشروع أيزنهاور ليحقق هدفين: من ناحية - تحرك في المشرق، يستهدف ضرب القوى الثورية، وبطمح في أن يسجل نصراً في سوريا. ومن ناحية أخرى - تأمر في مصر يستهدف ضرب الثورة العربية في مركز انطلاقها.

وزادت امكانات القوة الشيوعية بشكل واضح، وتعاونت مع الحركة القومية في أكثر من قطر، وعقد الشيوعيون صداقات واسعة، شملت حتى بعض الاقطاعيين والرأسماليين (كحالة الجبهة الديمقراطية في سوريا بقيادة للميونير خالد العظم)، وتمكنوا من اقامة بعض الجبهات الوطنية بقيادتهم. لكن الشيوعيين بالغوا في مغزى ما حققوا، وتصوروا ان في مقدورهم أن يلعبوا دوراً أكبر. وساهم الاستعمار وأعدائه في تغذية هذا التصور، ولعب «الانتهازيون» المتنفذون حول الشيوعيين دورهم في تكبير الصورة^(٢٢).

وهكذا كان الوطن العربي يعيش أحداثاً ثورية في مطلع عام ١٩٥٨، تمكس تجربة الأمة العربية خلال مسيرتها النضالية الدامية، وكان من الواضح أن الوطن العربي مقبل على تغييرات

(٢١) عوني عبدالمحسن فرسخ، الوحدة في التجربة: دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨ (بيروت: دار المسيرة،

١٩٨٠)، ص ٢٤ - ٥٢.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٣ - ٥٤.

جلرية، ومن هنا كانت القوى الثلاث تتحرك بجذ وعلى جميع الجهات.

ثانياً: القومية العربية وبناء الشرعية العسكرية

يمكن القول ان النظم السياسية كافة، كقاعدة عامة، تسعى الى ضمان الشرعية، بما في ذلك أكثر النظم ديمقراطية، وليس أدل على ذلك من حجم التكاليف التي تتحملها مثل هذه النظم، ومن الجهود التي تبذلها على المستويات كافة ومن قبل أرفع المسؤولين في الدولة في مجالات الدعاية والدعوة وعمليات الاتصال بشكل عام. وربما من هذا المنطلق يمكن أن نفهم مغزى الإشارة الى ان غولزر، وزير دعاية هتلر، هو المنتصر الوحيد في الحرب العالمية الثانية! فيدون شرعية، كما خلس فيبر، يشق على أي حاكم، أن نظام أو حكومة، توفر القدرة اللازمة لعملية إدارة الصراع، التي تعتبر مطلباً ضرورياً للاستقرار طويل الأمد وللحكومة الصالحة^(٢٢).

ولقد تقدم أن مشكلة الشرعية تعتبر في مقدمة المشكلات التي تواجه النظم العسكرية، بصفة خاصة، والتي تظل ملازمة لها، طالما استمرت تلك النظم على حالها نظاماً عسكرياً، فلا هي عادت الى الشككات وتركت الحكم للمدنيين، ولا هي تحولت تدريجاً الى نظم مدنية. فلا شك ان مسألة الشرعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسوغات وصول النخبة العسكرية الى السلطة (التي تتلخص إجمالاً في إنكار «شرعية» النظام المدني نظراً الى تضال «فعاليتها» خصوصاً في مواجهة التحديات التاريخية والحضارية، من ناحية، وعدم قدرته على ضبط حالة «عدم الاستقرار»، من ناحية أخرى). وهي ترتبط أيضاً ارتباطاً وثيقاً بأسلوب وصول النخبة العسكرية الى السلطة (والذي يتجسد عملاً في «استخدام القوة» لاسقاط نظم ومؤسسات «الشرعية» القائمة). وفضلاً عن ذلك تعتبر مسألة الشرعية في صلب عملية إدارة الصراع وتوجيه التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة (وهنا نستعيد الى الازهان متغيرات مبدأ الشرعية العسكرية، من ناحية، وارتكاز النظام السياسي كله على مجالس قيادة الثورة، من ناحية ثانية، واعتقاد النخبة العسكرية على جهاز الدولة أمناً وإدارة وإعلاماً، من ناحية ثالثة). وأخيراً، تتصاعد حدة أزمة الشرعية في ظل النظم العسكرية بالنظر الى «اشكالية الاستقرار واشكالية العسكر» السابق الإشارة إليها، خصوصاً على ضوء الأهداف الكبرى التي تروج لها مجموعات النخبة العسكرية، والتطلعات المتصاعدة التي تحرض عليها، وتجزل الوعود بتنفيذها.

كذلك فقد تقدمت الإشارة تفصيلاً الى الأدوات والاستراتيجيات التي عمدت مجموعات النخبة العسكرية الحاكمة الى استخدامها في عدد من الاقطار العربية في مجال بناء الشرعية على المستويات القطرية. ولكن ما تبغي الإشارة اليه هنا يتمثل في أن ومشكلة الشرعية، التي واجهتها النظم العسكرية العربية، لم تكن ذات طابع قطري محض، وإنما كانت تتعدى المستويات القطرية إلى

(٢٢) انظر: M. Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, translated by A. Hensson and T. Parsons (New York: Oxford University Press, 1947), pp. 130 - 135.

المستوى القومي. وليس أدل على ذلك من أن غالبية الأبعاد السابق تقديدها بخصوص مشكلة الشرعية التي تواجهها النظم العسكرية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإيديولوجية القومية العربية. وعلى سبيل المثال فإن غالبية النظم العسكرية العربية درجت على أن تضع قضايا فلسطين والوحدة العربية ضمن أبرز المسوغات التي تقدمها لتفسير استيلائها على السلطة. كذلك فإن طائفة الأهداف الكبرى التي كانت تروج لها مجموعات النخبة العسكرية العربية، فضلاً عن «التطلعات المتصاعدة» التي كانت ترحض عليها، كانت تتجاوز باستمرار «النطاق القطري»، وترتفع على نحو أو آخر إلى مستوى الأهداف والتطلعات المرتبطة بإيديولوجية القومية العربية. ومن هذه الناحية، فقد سبقت الإشارة إلى ضرورة تقدير أهمية البيئة العربية، في أبعادها المادية والمعنوية، للشرعية القومية، من ناحية، وإلى أن القومية العربية تعتبر، بالتالي، مورداً هاماً لإضفاء الشرعية، في الواقع للرؤساء والملوك على حد سواء، من ناحية أخرى.

وعلى ضوء ما تقدم، سنعرض فيما يلي لنقطتين أساسيتين لتحديد موقع العقيدة القومية في إطار استراتيجيات بناء الشرعية بشكل عام، فضلاً عن تتبع مسيرة النظم العسكرية العربية التي أعمدت القومية العربية، والأيديولوجية الثورية إجمالاً، كمصدر أساسي ووحيد أحياناً لشرعيتها: النقطة الأولى تنصرف إلى دراسة استراتيجيات بناء الشرعية بشكل عام، أما النقطة الثانية فتدور حول صعود وهبوط الأيديولوجية الثورية.

١ - القومية العربية واستراتيجيات بناء الشرعية

لتحليل تطور هذه العلاقة بين أيديولوجية القومية العربية وشرعية النظم العسكرية العربية، من ناحية الإدراك كما من ناحية الممارسة، يمكن الإشارة بداية إلى أن فيبر قد خلص إلى أن الأساس الأكثر شيوعاً لبناء الشرعية، في المجتمعات الحديثة، يتمثل في الإيمان بمبدأ الشرعية الدستورية، والذي يتلخص في الاستعداد لطاعة القواعد السليمة من الناحية الرسمية، والتي أقرت عبر إجراءات مقبولة^(٢٤). ومن هذه الناحية، يلاحظ أن الصعوبات التي واجهت مجموعات النخبة السياسية العربية، وبخاصة العسكرية منها، كانت عديدة: وأولها - أن المجتمع العربي لم يعد تقليدياً. فقد شهدت المجتمعات العربية تطورات عدة في هذا القرن، وبصفة خاصة تحت تأثير الظاهرة الغربية بمختلف أشكالها، من ناحية، والظاهرة العسكرية بشق أنماطها، من ناحية أخرى، وقد تخففت هذه التطورات عن تمزيق علاقات السلطة التقليدية وخفض مكانة النخبة القديمة. وفي إطار القدر الهائل من التبعية الاجتماعية الذي تعرضت له تلك المجتمعات، لم تعد الأساطير والجبرية البدائية مصدراً يمكن الاعتماد عليه كأساس للسلطة. ولكن، إذا كان المجتمع العربي لم يعد تقليدياً، فيزال بعيداً عن أن يكون عصرياً تماماً، وإنما هو يمثل تعبيراً إيزنشتادت المجتمع «ما بعد التقليدي»^(٢٥) - وهو ظرف غامض لا يساعد على قيام لا شرعية تقليدية ولا شرعية دستورية.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٣٠ - ١٣٢.

S. Eisenstadt, «Post - Traditional Societies and the Continuity and Reconstruction of Tradition», *Daedalus*, vol.102, no. 1 (Winter 1973), pp. 1 - 26.

وثانيها - ان إمكانية بناء الشرعية على أساس من الايمان العقلاني بالقيم المطلقة، كما يعبر عنها مثلاً بقبول فلسفة القانون الطبيعي في العصور الوسطى، قد تقلصت في الوطن العربي الحديث بسبب انهيار التشريع الاسلامي كمصدر أصامي في تشكيل السياسة العامة. ولا يقصد بذلك أن الاسلام كديانة شعبية في حالة انهيار، وبالعكس فإن أهميته كرابطة تضامن وباعتباره أحد مقومات القومية العربية، لم تتعرض لأي تقلص، ولكن تنامي عدم الاعتدال على المعايير والمقاييس الاسلامية في القضايا، والصراعات، والعمليات السياسية في النظم السياسية العربية المعاصرة، فضلاً عن النفوذ المتضائل للسلطات الاسلامية في الشؤون السياسية، كل ذلك يقلل من أهمية الاسلام باعتباره مرادفاً لمفهوم القانون الطبيعي عند فيبر كأساس للشرعية. وثالثها - ان النضال من أجل بناء الشرعية على أساس من النظم الدستورية وهي تمثل جوهر مشكلة الشرعية العربية، ما يزال في بداية الطريق. ان المبدأ القائل بأنه ينبغي أن تكون هناك «قواعد صحيحة للعبة»، هو محل قبول عام من مجموعات النخبة العربية، ولكن هذه القواعد نفسها لم تظهر بعد بشكل عام، ولم يتحقق لها قدر من الاستمرارية، وليست لها إلا فعالية محدودة. وفي الواقع، فإننا اذا أخذنا في الاعتبار مدى حداثة النظم السياسية العربية، فمن الصعب الا يكون الأمر على هذا النحو. وباختصار، فإن القواعد المقبولة التي أشار إليها فيبر، ما تزال غائبة إلى حد بعيد، ولهذا لا ينبغي أن ندهش كثيراً اذا ما كانت طرق تدعيم النظم العربية أو شعبيتها - الشرعية المؤقتة - تعتمد كثيراً على الانفعالات والمشاعر والكاريزما. ولا ينبغي أن يدهشنا أيضاً أن شرعية هذه النظم متقطعة ومتقلبة، وواهية، اذ هي تفتقد القواعد المؤسسية الصلبة^(٢٦).

ومن هنا تطرح مرة ثانية قضية الادوات والاستراتيجيات التي تستخدمها مجموعات النخبة العربية، وبخاصة منها المجموعات العسكرية، لبناء الشرعية في ظل الظروف السائدة في المحيط السياسي العربي. لقد قدم ايمستون تقسيماً ثلاثياً لمصادر الشرعية: البنيانية - من ناحية أولى، والشخصي - من ناحية ثانية، والايديولوجي - من ناحية ثالثة^(٢٧). ومن هذا المنطلق، يمكن القول أن شخصية قوية قد تولد الشرعية لحكومة ما أو لنظام بأكمله. كذلك فإن الحكومة، أو المعارضة التي تنجح في تبني مشروع ايديولوجي بارز قد تحقق تأييداً ايجابياً كبيراً. وبالتأكيد توضح ظروف الوطن العربي أن القادة الذين يعلنون التزامهم الكامل بانجاز أهداف مجردة، ولكن ذات قيمة عليا ترتبط بالالتزامات المقدسة، أو بالهوية القومية أو بالمبادئ والمثل العليا، يمكنهم ان يستمروا لفترة أطول وأن يحققوا إنجازات أفضل من أولئك الذين يفرضون الطاعة فقط على أساس من الاكراه أو المنافع. إن المجموعة الاولى من القادة قد تحقق النجاح في توليد غط الشرعية الأكثر ندرة، ولكن الأكثر قابلية للاستمرار، وهو الشرعية البنيانية أو الدستورية.

وتوضح الدراسة المقارنة لاستخدام هذه المصادر الثلاثة في إطار النظم العسكرية العربية،

(٢٦) يعتمد هذا الجزء اساساً على الأتكال التي قدمها همدسون بهذا الخصوص. انظر:

Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (London, New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977), pp. 16 - 25.

D. Easton, *A Systems Analysis of Political Life* (New York: Wiley, 1965), pp. 302 - 304. (٢٧)

الأهمية الخاصة لعنصر الايديولوجيا، في بناء شرعية هذه النظم.

فمن ناحية اولى، تعتبر الهياكل السياسية في حد ذاتها مصدراً مهماً للشرعية، فهي تخضع لشرعية قانونية على النظام في الحدود التي ينظر فيها الى هذه الهياكل على انها تشكل الإطار التي ستجري داخله «القواعد المقبولة» للممارسة السياسية. ولتقويم أثر الظروف البنائية على الشرعية العربية يمكن الاستناد الى مفهوم «بناء المؤسسات» الذي قدمه هنتنغتون، والذي يقصد به - كما تقدم - مدى قدرة المؤسسات وقواعد الممارسة السياسية على ان تكسب قدرأ من القيمة والاستقرار. وهكذا كلما تقدم النظام في مستوى المؤسسية - ويتضح ذلك بمعايير التكيف، التعقيد، الاستقلال، التماسك المشار اليها سابقاً - كلما تدعمت شرعية ذلك النظام.

ويلاحظ أن دوائر إضفاء الشرعية تصبح أكثر اتساعاً كلما تقدم للمجتمع في مضمار التحديث، ويحدث هذا الاتساع على مستوى الجماهير والنخبة معاً. ولذلك فليس من السهل على النظام ان يفي بمعادلة شرعية تتميز بوجود قبول واسع في كل من الدوائر المتزايدة للنخبة والجماهير، وان يكون قادراً في الوقت نفسه على إدارة الصراعات الجديدة، داخل كل منهما، وفيما بينهما، والتي تصاحب التوسع في مجال المشاركة السياسية.

إن المدى الذي يمكن ان تذهب اليه النظم العربية في مجال بناء الشرعية البنائية يعتبر مبدئياً، دالة في الامكانات المتاحة لها لبناء قدرات مؤسسية بيروقراطية وحزبية لانجاز الخدمات وايضا للقيام بالوظائف الحكومية الاستخراجية. وعلى الرغم من أن الشرعية البنائية في غالبية النظم العربية المعاصرة، تعتبر ضعيفة، الا اننا ينبغي ان نضع في اعتبارنا احتمالات تطورها ونموها. فمن الملاحظ أنه، على خلاف بداية الستينات، ليست هناك سوى أماكن محدودة في الوطن العربي حيث لا وجود للقانون، والنظام، والحضور الحكومي. إن القوانين المدنية تنمو جنباً الى جنب، أو محل، المؤسسات القانونية الاسلامية. كذلك فإن النمو الكبير في حجم الأجهزة البيروقراطية، المدنية والعسكرية، في جميع الاقطار العربية تقريباً، يضيف وزناً جديداً الى السلطة الحكومية. وفضلاً عن ذلك، وفوق قدرات السيطرة الحكومية المتنامية، هناك ايضا قدرات متنامية في مجال الخدمات.

ولكن على الرغم من هذا النمو الكبير في الأبنية البيروقراطية، هناك نمو محدود في أبنية المشاركة السياسية. إن الاحزاب والحركات السياسية ظهرت فعلاً في غالبية الاقطار العربية، ولكن تلك التي لا تعتبر امتداداً بيروقراطياً لحاكم أو لنظام لعبت في العادة دوراً لا وظيفياً، وثورياً، وحياناً هداماً، وشكلت مصدراً للتحدي أكثر منه لتدعيم شرعية النظام. وعلى ضوء حداثه التقاليد الليبرالية في النظم السياسية العربية، فإنها لم تستمر الا لفترات محدودة، وذلك لم يكن مستغرباً.

إن هذا القشل، الذي يمكن فهمه، له أهمية تتجاوز أهميته الاكاديمية اليوم، نظراً الى ان كل السياسيين العرب، المحافظين والتقدميين، سواء في الحكم أم في المعارضة، يتبنون الديمقراطية باعتبارها هدفاً سياسياً محورياً. كذلك فإن فكرة المشاركة الجماهيرية أصبحت واسعة الانتشار والقبول. ومن هنا فإن معيار الشرعية السياسية في الوطن العربي حالياً قد تجسد في مبدأ بناء حكومة

بالجهاير، من أجل الجسهاير، ومن الجسهاير. ولا شك ان عدم استجابة النظم العربية المعاصرة، العسكرية والمدنية، لهذا المعيار يقف حجر عثرة أمام عملية بناء شرعية بنيانية حقيقية.

ومن ناحية ثانية، خلص استون الى أنه في النظم التي يحتل فيها سلوك وشخصيات أولئك الذين يقبضون على مقاليد السلطة أهمية مهيمنة، يصبح الأساس الشخصي للشرعية جزءاً مهماً في الاطار الشامل لمعادلة الشرعية. ويضيف الى ذلك أن كل أنماط القيادة السياسية، وليس فقط نمط القيادة الكاريزمية، متى ما كانت قادرة على اكتساب دعم ما، تحمل في ثناياها هذه الامكانية لإضفاء الشرعية. وهو ما يعني أن مفهوم الشرعية الشخصية يغطي نطاقاً أوسع في ظاهرة القيادة من مجرد الكاريزما بمعناها الأصلي لدى فيبر، ويتضمن هذا المعنى الأخير أيضاً^(٣٨).

ومن هذه الناحية، يلاحظ أن النظم السياسية العربية تخلع أهمية خاصة على القيادة الشخصية سواء من الناحية التاريخية أم من الناحية الثقافية، ويتزايد وزن هذه الأهمية كما تقدم، في النظم العسكرية. وفصلاً عن ذلك يلاحظ أن القيادات العربية تعمل في نظم تتميز بانخفاض مستوى المؤسسة. وفي غار التغير الايديولوجي العنيف، فإن عليها أن تحمل جانباً كبيراً من عبء الشرعية، أكثر مما يمكنها أن تتحمل.

كذلك يلاحظ ان بعض هذه القيادات (مثل جمال عبدالناصر) حقق مؤهلات نمط القيادة الكاريزمية، وأمكنه بالتالي تحقيق التماسك الجوهري للنظام السياسي، ولكن قادة آخرين أقوياء في الوطن العربي فشلوا في تحقيق النتيجة نفسها، ولكنهم ما زالوا يمثلون مصدراً لشرعية النظام. فهؤلاء القادة على الرغم من عدم قدرتهم على طرح مثل هذه القوة السحرية على مواطنهم، الا أنه ما زال في قدرتهم ممارسة وظيفة لإضفاء الشرعية، مما يرجع جزئياً الى فراغ الشرعية من المصادر الأخرى، وجزئياً الى الأهمية التاريخية - الثقافية التي تنسب الى القيادة الشخصية.

ويلاحظ من الناحية النظرية أن الشرعية الشخصية يمكن أن تصبح عرضة للتآكل في شكل متزايد في غار عملية التحديث، وكلما أصبح المجتمع عرضة للمعايير المعادية للنزعات المطلقة والديكتاتورية؛ ولا شك أن هذا هو الاتجاه الطويل الأجل في الوطن العربي. ولكن القيادة الشخصية، في الوقت الحاضر، ما تزال تمثل مصدراً مهماً للشرعية، جزئياً بسبب غياب الهياكل البديلة، وجزئياً بسبب قدرة القادة على أن يجسدوا في انفسهم بعض قيم إضفاء الشرعية النابعة من الثقافة السياسية، وبصفة خاصة من العقيدة القومية.

ومن ناحية ثالثة، يلاحظ بالتالي ان الايديولوجيا تشغل حيزاً كبيراً من مصادر الشرعية في النظم العربية. ولقد سبقت الإشارة الى ان الخطاب السياسي في الوطن العربي، طوال ربع القرن الأخير، مفعم بالايديولوجيا. وإذا ما حاول المرء قياس مدى تكرار رموز القومية في الخطاب السياسي للزعما العرب - مثل فلسطين، الوحدة، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، الاسلام - فسوف

يكشف مدى محدودة النقاش حول البدائل السياسية، والمشروعات والسياسات اليومية. وسوف يلاحظ أنها تتجاوز كلياً الاهتمام الذي يعطى للقضايا العميقة المماثلة - من نحو الهوية والسلطة والمجتمع الصالح - في الخطاب السياسي للنظم السياسية الأكثر استقراراً.

إن الآثار السيكولوجية للتعيشة الاجتماعية قد ولدت ليس فقط مصلحة، بل وحاجة أيضاً للجماهير حديثة الاهتمام بالسياسة، لتبني أهداف جماعية عليا ذات قيمة ومعنى، من ناحية، وكذلك سياسيين ربطوا أنفسهم بهذه الأهداف، من الناحية الأخرى.

أما الآثار الاجتماعية لتلك التعيشة، فقد خلقت في الوقت نفسه ظروفاً موضوعية من الفقر وعدم المساواة في صفوف الطبقات الدنيا في الريف والمدينة، جعلت ايدولوجيات الاشتراكية، وإعادة التوزيع، والرفاهية الاجتماعية، أكثر بروزاً مما كانت منذ خمسين عاماً خلت.

وأكثر من ذلك، ففي غياب الشرعية البنائية، تكتسب الشرعية الايدولوجية أهمية أكبر، حيث تصبح الايدولوجية بديلاً لعملية بناء المؤسسات. وربما تساعد على شراء الوقت الضروري لبناء الشرعية البنائية.

إن المأزق الذي تنطوي عليه عملية زرع القيم الجديدة بشكل ناجح في المجتمعات التي تتعرض لتغير سياسي ثوري، يعتبر واضحاً في كل الحالات، وهو ليس بمثل هذا الوضوح في أي مكان آخر مثل الوطن العربي حيث الطبيعة الدينية للمجتمع بارزة.

ومن هنا يلاحظ هدمون أن إحدى الاستراتيجيات لبناء أسطورة جديدة تنطوي على امكانيات الحياة والاستمرار، تتمثل في خلق أسطورة جديدة تؤكد على الحاجة للمقدس من دون التضحية بالمتطلبات الضرورية الجديدة للتحديث والعقلانية^(٢٩). ويشير أبتير إلى «أن المقدس قد يستخدم الآن لبناء نظام من الشرعية السياسية للمساعدة على تعبئة المجتمع وراء أهداف عليانية»^(٣٠). إن النظم العسكرية العربية تتطابق من الناحية النظرية مع مفهوم نظم التعبئة الذي اقترحه أبتير. وفي جميع هذه النظم يلاحظ أن القيم الأساسية التي جرى زرعها هي قيم القومية العلمانية والعصرية، وإن فعاليتها قد تميزت بالتوجهات التاريخية - الثقافية، وبالعداء الحاد للامبريالية الغربية. ففي كل نظام من هذه النظم، حاولت النخبة الحاكمة تحقيق التناسق بين الدين والقومية، بين جماعات العائلة والحركات السياسية، بين موارث الماضي ووعود المستقبل، بين الديني والدنيوي.

٢ - صعود وهبوط الايدولوجية الثورية

من الملاحظ أن كل هذه النظم العسكرية العربية تدعي أنها تقدمية أو ثورية، وبالتالي فإنها،

Hudson, Ibid., p. 21.

(٢٩)

D. Apter, *The Politics of Modernization* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1965), (٣٠) p. 266 and chap. 8.

من حيث المبدأ، لا تستمد شرعيتها من أي مصدر تقليدي (ديني، أو قبلي، أو طائفي مثلاً). فالصفة «الجمهورية»، التي تلزم بها جميعها، تعني صراحة أو ضمناً، أن الشعب أو الجماهير هي مصدر السلطة. وقد نصت دساتيرها أو إعلاناتها الدستورية، أو مواثيقها الوطنية على هذا المعنى. هذا فضلاً عن أن الثورة - سواء من أجل نيل الاستقلال الوطني أم من أجل التخلص من النظم الملكية التي حكمت بعد الاستقلال - هي في حد ذاتها مصدر لشرعية من تولوا الحكم في أعقابها. ولكن إضافة إلى استغلال مثل هذا المصدر الذي يعتبر ثابتاً ومتناقضاً، فإن النظم العسكرية العربية تسعى إلى بناء أسس جديدة وإيجابية لشرعية سلطتها. ولذلك فعلى العكس من اتجاه النظم المحافظة إلى التكيف مع انماط الهوية والسلطة القائمة، فإن النظم العسكرية تسعى إلى تحطيم هذه الانماط، وخلق أنماط جديدة. إن مشكلة السلطة يجري حلها عن طريق تطوير أيديولوجية شعبية ومنظمات جماهيرية، جنباً إلى جنب مع أحزاب بيروقراطية ومنظمات وظيفية تابعة للسلطة. أما مشكلة الهوية، فهي تحاول حلها عن طريق بناء جماعة جديدة على أساس من الالتزام بالعقيدة بالقومية، بالطبع إضافة إلى حكومة مركزية قوية، والشروع في عمليات التقدم والتحديث. أي أنها تسعى إلى الشرعية عن طريق القواعد الدنيوية والعقلانية والعالمية. ولكن عملية بناء الأمة هذه تترضاها بشكل خطير السيطرة الطاغية للتوجهات التقليدية. إن هذه النظم تؤكد على القومية العربية وعلى أهمية إنجاز التطلعات القومية التي تعرضت للإحباط، نظراً إلى أنها تعي جيداً أهمية هذه القضايا بالنسبة إلى الرأي العام العربي. وفي الوقت نفسه فإن الفشل في تحقيق هذه الأهداف، يعقد السعي من أجل الشرعية. ولذلك يلاحظ همدسون أن العنصر الأكثر أهمية في عملية إضفاء الشرعية على النظم القومية العربية يتمثل في فشلها الدائم في تحقيق التناسب بين الكلمات والأفعال حول قضية فلسطين، وإن كان يضيف إلى ذلك أن الشرعية تتطلب، على الأقل، إطلاق الكلمات^(٣١).

إن هذه الأنظمة - إذن - لا تستمد شرعيتها من مصدر تقليدي، أو من مصدر قانوني ليبرالي. فمعظمها يستمد شرعيته من أيديولوجية ثورية أو من قيادة كاريزمية، أو منها معاً. ويلاحظ أن الحالة الوحيدة - بإجماع آراء الدارسين - التي استمدت شرعيتها من أيديولوجية ثورية وقيادة كاريزمية معاً كانت حالة النظام السياسي المصري تحت حكم جمال عبدالناصر (١٩٥٢ - ١٩٧٠)^(٣٢). أما الحالات الأعم فهي استناد النظم العسكرية العربية في شرعيتها إلى أيديولوجية ثورية تتجسد أساساً في القومية العربية. ويمكن القول في هذا السياق أن اجتراح الأيديولوجية الثورية والقيادة الكاريزمية معاً في حالة القيادة التاريخية لجمال عبدالناصر، هو الذي يفسر ظاهرة القيادة الكاريزمية عبر الاقطار

Hudson, Ibid., pp. 27 - 28.

(٣١)

(٣٢) سعد الدين إبراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية»، ورقة قُدمت إلى: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٤٢٢. وتأكيده لهذه الملاحظة، انظر:

Richard Hrair Dekmejian, *Egypt under Nasir: A Study in Political Dynamics* (Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1971).

التي سبقت الإشارة إليها، أي يفسر نمط الشرعية القومية. لقد استند مثل هذا النمط من الشرعية الى طرح مشروع قومي وتصور للنهضة والى التزام بالآلام وآمال الأمة العربية. ولذلك فمن الخطأ ان نفسر الشرعية العربية لجمال عبدالناصر - مثلاً - بأنه انتمى الى مصر أقوى وأكبر الاقطار العربية، ومن الخطأ ايضاً أن تفسر بالشخصية الكاريزمية أو التاريخية لقيادته فقط. ذلك أن الطابع الكاريزمي لقيادة ما ليس معطىً أو امرأ مسلماً به بل أن القيادة التاريخية تتبلور من خلال الممارسة العملية ومن خلال العمل الدؤوب لتحقيق اهداف ترتبط بها الأغلبية. لذلك برزت قيادة عبدالناصر خلال سنوات ١٩٥٦ - ١٩٥٨ الحاسمة، ونتيجة لما كشفت عنه من صلابة عنيدة واستعداد للتضحية من أجل تحقيق الاستقلال الوطني والكرامة القومية، استطاعت في لحظة تاريخية ان تجسد آمال الأمة العربية. وبالعكس عندما واجهت هذه القيادة نتائج حرب ١٩٦٧ تعرضت للنقد وللتساؤل الجماهيري. ومعنى ذلك أنه لا توجد «كاريزمية» خارج سياق التاريخ، ولا خارج الممارسات العملية، وان الطبيعة الكاريزمية لأية قيادة ترتبط بما تدشنه فعلاً من سياسات واجراءات وقواعد للعمل، وما تقوم به قومياً ومصصلحة الاهداف القومية. ولا شك أن أزمة عديد من القيادات العربية التي طمحت، أو تطمح، في لعب دور سياسي قومي مصدرها اما أنها تصورت أن ادوات الاعلام تستطيع ان تخلق صورة الزعامة حيث لا تتوافر مقوماتها فعلاً، واما أن ممارسات هذه القيادات شابتها غلبة الاعتبارات القطرية^(٣٣).

إن من المفضل، في إطار إجمال العلاقة بين القومية العربية وشرعية النظم العسكرية العربية، تقسيم هذه النظم الى مجموعتين، وفقاً لفكرة المركز والمحيط: المجموعة الاولى، تضم مصر وسوريا والعراق، حيث ولدت القومية العربية، وحيث قطع شوط طويل في مجال عملية بناء المؤسسات السياسية وإرساء قواعد واجراءات واضحة للممارسة السياسية. وسياسات الشرعية في هذه المجموعة من النظم ما تزال تشكل بالاهتمامات القومية العربية وبالمسألة الفلسطينية بشكل خاص، كما أنها ما تزال تعاني الإحباط بسبب هذه الاهتمامات. اما المجموعة الثانية، فهي تضم طائفة أكثر تفاوتاً، كما أنها تمتاز بحدائية النظم السياسية فيها. ونظراً لبعدها الجغرافي عن منطقة القلب، فإن روابطها الاجتماعية الاقتصادية بدول هذه المنطقة محدودة نسبياً. إنها تتشارك بشكل جوهري في الخبرة التاريخية العربية، ولكن مع ذلك فإن لها أيضاً خصائصها المحلية. وعلى الرغم من أن الاهتمامات العربية القومية أصبحت أكثر بروزاً فيها جميعاً، وبخاصة في ليبيا والجزائر، إلا أن هذه الاهتمامات ليست محورية في شكل ساحق كما هي في المركز.

ويلاحظ أن النظم العسكرية العربية التي استندت الى «الايديولوجية الثورية»، قد تأثرت بتجربة ثورة ٢٣ تموز/ يوليو في مصر، وبنزاع حزب البعث العربي الاشتراكي، بدرجات مختلفة، وأهم عناصر هذه الايديولوجيات تمثلت في الحرية والاشتراكية والوحدة. وقد حددت هذه

(٣٣) علي الدين هلال، «الاستقلال الوطني كمنطلق لاستراتيجية ثورة ١٩٥٢»، في: الاستقلال الوطني، سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو ١٩٥٢، تحرير علي الدين هلال (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢)، ص ٣١ - ٣٢.

الايديولوجيات اعداء الأمة العربية في الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية، وبالتالي رسمت سياستها وبرامجها لمجابهة هؤلاء الاعداء واقتلاع نفوذهم في المنطقة، من ناحية، وانجاز الاهداف الكبرى للأمة العربية، من ناحية اخرى. وأنطوت النواحي الاجرائية لهذه الايديولوجيات الثورية في الخارج على مناهضة الاحلاف والمعاهدات والقواعد العسكرية الغربية، وتبني سياسة عدم الانحياز، وتأييد حركات التحرر الوطني في كل اتجاه العالم، وإنشاء علاقات وثيقة مع الدول الاشتراكية. اما في الداخل فقد انطوت على التخلص من النفوذ السياسي والقوة الاقتصادية للفئات المهيمنة القديمة، والاخذ بسياسة التخطيط المركزي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء جيوش وطنية قوية للدفاع عن الأمة العربية، وتحرير فلسطين^(٣٤).

ويمكن القول انه في فترة المد القومي، خصوصاً في حياة جمال عبدالناصر، اكتسبت هذه الايديولوجيات الثورية مصداقية عالية لدى الجماهير العربية، وكانت أساساً قوياً لإضفاء الشرعية على النظم التي تبنتها في الخمسينات والستينات. كما أن تلك النظم، بدورها، حققت معدلات سريعة في مضاري التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وأحدثت تغييرات جذرية في الهياكل الطبقيّة والمؤسسية، وفتحت قنوات الحراك الاجتماعي والمهني والجغرافي امام فئات عريضة كانت قد ظلت معزولة أو محرومة لحقّب زمنية طويلة. كما أن هذه الانظمة تبارت مع بعضها البعض في تصعيد توقعات وآمال الجماهير في أقطارها نحو المزيد من الانجازات، إن على المستوى القطري أو القومي، وبالتالي فقد كانت «الفعالية» هي سبيلها الى تكريس «الشرعية».

وجاءت الطامة الكبرى عام ١٩٦٧، مع الهزيمة المروعة على يد اسرائيل، لأكبر نظامين قوميين في الوطن العربي، وهما النظام الناصري، في مصر والنظام البعثي في سوريا. وعلى الرغم من أن هذه الطامة الكبرى سبقتها بعض الانتكاسات أو الهزائم الصغرى (الانفصال، تعثر المحاولات الوحيدة الأخرى)، إلا أن هزيمة ١٩٦٧ كانت هي الشرخ الأعظم في شرعية معظم النظم «التقدمية»، لأن هذه الهزيمة حدثت في ميدان القومية العربية، الذي كان يشكل المصدر الأساسي لهذه الشرعية.

ولقد انعكست هذه الهزيمة في الميدان القومي على متغيرات الاستقرار والفعالية في الميدان القطري. فالجماهير العربية بدأت تشكك في الصيغة السياسية التي صرفتها عن المشاركة والمساءلة والمحاسبة، وبعض هذه النظم أدرك هذا التغير، فأخذ جمال عبدالناصر مثلاً - يراجع صيغة الشرعية التي استند اليها نظامه، وفكر جدياً في اعتياد صيغة جديدة اقرب الى التعددية السياسية في إطار الايديولوجية الثورية^(٣٥). ولكن عوامل عدة داخلية وخارجية تكالبت عليه، وأعاقت من سرعة تنفيذ هذا التوجه. ثم كان رحيل عبدالناصر نفسه عن عالمنا بمثابة تأجيل طويل لمسيرة تحويل مصدر الشرعية

(٣٤) ابراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية»، ص ٤٢٣.

(٣٥) انظر توثيقاً لذلك في: عبدالمجيد فريد، من محاضر اجتماعات عبدالناصر العربية والعولية، ١٩٦٧ -

١٩٧٠ (بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٧٩)، ص ٢٨٠ - ٣٠٦.

الى مصدر عقلاني - قانوني في مصر وفي الاقطار العربية «التقدمية». ومع تأجيل أو تلكؤ هذا التحول المطلوب، أخذ ما تبقى من شرعية هذه الأنظمة يتآكل بسرعة، حيث ارتبط بتدهور مستويات الاستقرار، وتضاؤل درجات الفعالية.

فعل العكس من الأنظمة المدنية التي تعتمد في شرعيتها، أساساً، على مصدر تقليدي تدعمه بشكل ثانوي الانجازات الداخلية والمهارة السياسية (باستثناء لبنان وتونس)، فإن المصدر الأساسي، والوحيد أحياناً، الذي استندت اليه الأنظمة العسكرية هو ايديولوجيتها الثورية، أي قدرتها على احداث التغيير وتحقيق الأهداف الكبرى التي، روجت لها ووعدت بانجازها. إن تلك الأنظمة المدنية لم تعد بتحقيق المساواة، والعدالة، والحرية، والاشتراكية، والوحدة العربية، وتحرير فلسطين. أما الأنظمة العسكرية فقد وعدت بكل ذلك وبأكثر منه، وجعلت من هذه الوعود مسوغ استيلائها على السلطة واستمرارها واحتكارها لها. والأنظمة المدنية لم تعتمد الى «عيشة» شعوبها سياسياً، ولم ترفع من توقعاتها الداخلية والخارجية، وبالتالي فإن ما أنجزته من برامج اصلاحية كان يمثل، على كل تواضعه، أكثر مما توقعته شعوبها منها. أما الأنظمة العسكرية، فإن ما انجزته، على أهميته، كان دون الحد الأدنى الذي توقعته شعوبها، على ضوء الوعود الضخمة التي أجزلت لها، بل إن السنوات الخمس عشرة الأخيرة شهدت ببطاً أو تراجعاً في بعض ما كان قد أنجز على الجبهتين الداخلية والخارجية^(٣٦).

وعلى الرغم من بقاء الايديولوجيات الثورية، واللغة السياسية المتضخمة المصاحبة لها، فإن ممارسات الأنظمة العسكرية «التقدمية» قد أفرغت من محتواها، وحتى قشرتها الخارجية أصبحت شديدة البهتان. فقد تميزت ممارسات تلك الأنظمة بالبراغيثية والانتهازية بل وأحياناً كثيرة بالبعيثة واللاعقلانية. وتبددت الاحلام العربية التي كانت تنسوق الى الوحدة القومية، لتقوم مكانها جهود محمومة لتكريس بناء الدول القطرية^(٣٧). كما انحسر السعي الخيبي الى تأكيد الاستقلال الاقتصادي والسياسي وترسيخ أسس التحرر، وحل مكانه هرولة نحو التبعية السياسية لاحدى القوتين العظميين، ونحو التبعية الاقتصادية والثقافية للغرب^(٣٨). وحتى التدابير والاجراءات الاشتراكية المحدودة التي كانت قد تمت في عقدي الخمسينات والستينات تبددت في السبعينات لصالح سياسات وآليات تقوم على فلسفة السوق. أما هدف تحرير فلسطين فقد اختفى تقريباً من قاموس السياسة

(٣٦) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٤٢٥.

(٣٧) من نماذج ما كتب باللغة العربية في نقد الأنظمة العربية، وخاصة «التقدمية» منها، انظر: ياسين الحافظ، الهزيمة والايديولوجيا المهزومة، الآثار الكاملة، ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، وصديق جلال العظم، النقد الذاتي بعد الهزيمة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩). أما عن مظاهر العجيبة واللاعقلانية التي تمارسها هذه الأنظمة، وخاصة بعد عبدالناصر، انظر: ياسين الحافظ، اللاعقلانية في السياسة: نقد السياسات العربية في المرحلة ما بعد الناصرية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥).

(٣٨) انظر على سبيل المثال: عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية، ١٩٧٤ - ١٩٨٠، ج ٢ (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠)، وسعد الدين ابراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

العربية، وحل محله هدف إزالة آثار العدوان، ثم السلام العادل مع إسرائيل. ولكن الممارسة الفعلية كانت حتى دون ذلك بكثير، كما رأينا خلال رحلة المهوان من كامب ديفيد الى سقوط بيروت، من دون أن تحرك تلك «الانظمة التقدمية» ساكناً. وأصبحت مشروعات التسوية الأجنبية هي كل ما تأمل في تحقيقه، انقاء لشر المشروع الصهيوني الزاحف نحو عواصمها.

وقد صاحب هذا الانتكاس، وربما كان سبباً من أسبابه، تضخم الثروات النفطية للأنظمة الملكية، خصوصاً السعودية، وتضاعف دورها في إدارة شؤون الوطن العربي. وأصبحت «الانظمة التقدمية» تابعة ليس فقط لقوى خارجية، وإنما أيضاً لأنظمة ملكية على المستوى العربي. فكان تبعيتها أصبحت تبعية مزدوجة احداها للخارج مباشرة، والأخرى لدولة قطرية أخرى هي نفسها تابعة لقوة خارجية^(٣٩). وباختصار مع نهاية السبعينات كانت معظم هذه الانظمة قد فقدت القدر الأكبر من شرعيتها وفعاليتها على السواء وانزلت بالتالي الى غياهب عدم الاستقرار، وأحكمت من حولها حلقة مفرغة من البؤس التاريخي.

(٣٩) مطر وملال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ص ٨٣- ١٣٢ و ١٩٢ -

الفصل الحادي عشر

العسكريون الوحدويون

«ان هذا انقلاب عسكري»!

كان ذلك هو تعليق شكري القوتلي، رئيس الجمهورية السورية آنذاك، عندما أبلغ إليه الضابطان أمين النفوري وأحمد عبد الكريم، في الساعة الثالثة من فجر يوم ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٥٨، أن وقدأ من مجلس القيادة العسكري توجه فعلاً الى القاهرة، وهو يحمل مذكرة خطية برأي الجيش وقراره بضرورة قيام الوحدة الفورية بين مصر وسوريا، وسلياً نسخة من هذه المذكرة^(١). وكان «مجلس القيادة العسكري» قد اجتمع مساء يوم ١١ كانون الثاني/يناير لمناقشة موضوع «الوحدة مع مصر». وقد انتهت مناقشات المجلس، في الساعة الواحدة من فجر اليوم التالي، إلى الاتفاق على أن يقوم وفد من أعضاء المجلس بالسفر فوراً إلى القاهرة ليقابل جمال عبد الناصر، وينقل اليه قرار الجيش السوري بضرورة قيام الوحدة الفورية بين البلدين، ويطالبه بضرورة الاستجابة لهذه الخطوة، ويبلغ اليه في الوقت ذاته أن الجيش قد أبلغ قراره الى كل من رئيس الجمهورية السورية، ورئيس المجلس النيابي ورئيس الحكومة بموجب نسخ من «المذكرة الخطية» المشار اليها، والتي سنثبت في الأجزاء التالية من الدراسة نصها كاملاً.

إن تعليق شكري القوتلي يقدم توصيفاً دقيقاً للور العسكريين في قيام دولة الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨. فلا شك أن «القرار» الذي اتخذه «مجلس القيادة العسكري» في سوريا، بعيداً عن أي مشاركة من سلطات الدولة، كان له أثر مهم في تحريك الاجراءات التنفيذية لقيام الدولة الجديدة. وتكفي الاشارة هنا إلى أن الفترة المحصورة بين اجتماع المجلس يوم ١١ كانون الثاني/يناير، والاعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة، يوم ٢٢ شباط/فبراير تقل قليلاً عن الشهر ونصف الشهر. كذلك فإن اصرار المجلس على قراره، وعلى ضرورة وضعه موضع التنفيذ الفوري، كان لهما أثر حاسم في مواجهة المناورات التي لجأت اليها بعض القوى السورية، العسكرية

(١) نقلًا عن: صلاح نصر، عبد الناصر وتجربة للوحدة (بيروت، القاهرة: دار الوطن العربي، ١٩٧٦)، ص ١٢٦.

والمدينة، بهدف تفريغ قرار المجلس من محتواه، أو عرقلة تنفيذه، أو الدوران من حوله، من ناحية، كما كان لها أثر حاسم أيضاً في اقتناع جمال عبد الناصر، والقيادة المصرية بالاستجابة لمطلب الوحدة الفورية، من ناحية أخرى. ومعنى ذلك أن العسكريين السوريين والمصريين هم الذين اتخذوا «قرار» الوحدة المصرية - السورية في النهاية، وهم الذين تحملوا المسؤولية الأساسية في حكم دولة الوحدة وإدارة عملية التوحيد. ثم كان توتر العلاقات بين المجموعتين سبباً من الأسباب الرئيسية التي مهدت للانفصال. وكان العسكريون السوريون، في النهاية، هم الذين أسقطوا دولة الوحدة، عبر «انقلاب عسكري» جديد.

ولا يعني ما تقدم أن «الجهاهير» كانت غائبة تماماً عن المسرح الذي شهد الحدث العربي الكبير، فهذه الدراسة تصدر عن أن الجباهير هي التي تصنع التاريخ بشكل عام، وأن الجباهير العربية كانت دائماً - وما تزال - طليعة وحدة عربية، وأن القومية العربية هي حقيقة الوجود العربي ذاته. ومن المهم في هذا المجال أن نستعيد إلى الأذهان التفرقة بين «القومية» و«الوحدة»، لأن الإشارة السابقة لدور العسكريين السوريين والمصريين في إقامة دولة الوحدة، تنحصر أساساً في مجال «الوحدة»، أي في مجال سعي «القومية» للبحث عن «كيانها السياسي» أو دولتها. وفضلاً عن ذلك فإن هذا البحث يدور أصلاً حول «القرار السياسي»، وحول «الاختيار السياسي».

ولقد عبر محمد حسنين هيكل تعبيراً صادقاً ومنصفاً عن حدود هذه الأدوار، في تعقيبه على ما أعلنته سلطات الانفصال الحاكمة في دمشق، آنذاك، من أنها ستحاكم كل السياسيين الذين شاركوا في صنع الوحدة بين مصر وسوريا، قائلاً:

«والملاحظة الصائفة للحقيقة والتاريخ، هي أن كل السياسيين السوريين الذين تصدروا عملية إنقاذ الوحدة بين مصر وسوريا، أبرياء من المسؤولية، ولا ذنب لهم فيها، ولا مؤاخلة عليهم في كل ما حدث.

إنهم لم يصنعوا ذلك التيار الشعبي السوري الذي حقق تجربة الوحدة الأولى، وإنما هذا التيار الشعبي السوري هو الذي صنعهم.

إنهم لم يحركوا التاريخ... وإنما التاريخ حركهم.

إنهم لم يقرروا الشكل النهائي لما وقع في فبراير سنة ١٩٥٨... ولكن هذا الشكل النهائي فرض عليهم فرضاً.

إنما المسؤولية كلها تتحملها الجباهير السورية، فهي وحدها التي قلقت، وهي وحدها التي صنعت، وهي وحدها التي حرّكت، وهي وحدها التي قرّرت، وهي وحدها التي فرضت»^(٢).

ومع ذلك، يظل صحيحاً أن العسكريين السوريين هم الذين يتحملون المسؤولية الأساسية من ناحيتي القرار والاختيار. فالجيش هو الذي أخذ زمام المبادرة، وكان ذلك هو الطبيعي، فإن ضباط الجيش كانوا في ذلك الوقت هم القوة الحقيقية وراء الواجهة المدنية، الهزيلة والضعيفة في

(٢) محمد حسنين هيكل، ما الذي جرى في سوريا؟ (القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٢)، ص ٢٩.

سوريا تلك الأيام. وليس أدل على ذلك من الحوار الأولي الذي دار بينهم وبين جمال عبد الناصر عندما استقبلهم مساء ١٣ كانون الثاني/يناير:

«جمال عبد الناصر: انني أريد أن أتكلّم بوضوح، وأنا أعرفكم جميعاً وأعرف حسن مقاصدكم، ولكني أريد أن أسألكم سؤالاً واحداً: ما هي صفتكم في الحديث معي عن هذا الأمر، وأنتم غير مسؤولين؟ هل يعرف شكري القوتلي أنكم هنا تحدثون معي في ذلك كله؟

ضابط سوري: شكري القوتلي سوف نبعث له بأمين التفوري يحمل إليه رأي الجيش وليس أمامه إلا أن يقبل، انه لا يقدر أن يعارض على الإطلاق أي شيء نطلبه.

جمال عبد الناصر: متأسف، لا أستطيع أن أقبل هذه الأوضاع. أنا أعرف أنكم عسكون في أيديكم بزماء القوة الحقيقية في سوريا. ولكني من ناحيتي لا أقبل في مثل هذه الأمور أن أتحدث وأن أبحث مع حكومة مسؤولة.

ضابط سوري: هل تعطينا وقتاً نتصل بالحكومة؟ سوف نبعث - إذا وافقت - برسول منا بالطائرة غداً إلى الحكومة يعرض عليها الموقف ويستطلع رأيها، وسنبقى نحن هنا حتى يعود الرسول برأي الحكومة الرسمي. ولا نريد أن نمشي من هنا إلا ونحن نعرف إلى أين قرارك بالتحديد»^(٣).

وصحيح أن الاجراءات التنفيذية لعملية الوحدة المصرية السورية، من حيث الشكل، قد تمت على أيدي السلطات الرسمية والأجهزة المسؤولة. ففي اليوم التالي مباشرة طار أحد الضباط الى دمشق، وعاد في عصر اليوم نفسه الى القاهرة ومعه صلاح البيطار، وزير خارجية سوريا في ذلك الوقت، يجعل الرأي الرسمي للحكومة السورية بالموافقة على الشروع فوراً في إتمام الوحدة. إلا أن من الصحيح أيضاً أن العسكريين السوريين كانوا هم القوة الحقيقية وراء هذه العملية التاريخية كلها، وهم الذين تحملوا مسؤولية القرار والاختيار. بل إن من الطريف أنه بعد حضور صلاح البيطار الى القاهرة وانضمامه إلى «الوفد العسكري»، فإن المفاوضات التي جرت آنذاك قد استكملت بين جمال عبد الناصر ووفد «مجلس القيادة العسكري»!

إن هذه الحقيقة بكل المتغيرات المرتبطة بها في السياسة السورية، قد فرضت نفسها على صياغة التطورات المتتالية، سواء من ناحية ممارسة السلطة في دولة الوحدة، أم من ناحية إدارة عملية التوحيد، وبالتالي من ناحية ضربة الانفصال. فإذا استطعنا إضافة إلى تحليل هذه الحقيقة، وضع أيدينا على طبيعة تكوين «مجلس القيادة العسكري» وتحليل دوافعه من حيث ارتباطها بالتكوين الاجتماعي والاقتصادي لسوريا، وبالصرعات الدولية من حولها قبل الوحدة، لأمكن تحديد دور العسكريين السوريين في الوحدة المصرية السورية، كما في الانفصال. وحيث إن قرار الوحدة اتخذ في الواقع بالمشاركة بين النخبة العسكرية الحاكمة، رسمياً وفعلياً، في مصر، والنخبة العسكرية الحاكمة فعلياً في سوريا، فإن تحليل الطريق المصري نحو سوريا يغطي الجانب الآخر من العملة. وهكذا يتفرع هذا الفصل الى ثلاثة مباحث: أولاً - يتابع طريق العسكريين المصريين نحو سوريا، وثانيها - يرصد طريق العسكريين المصريين نحو مصر، أما ثالثها - فيخصص لتحليل الطريق نحو الوحدة.

(٣) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣٥.

أولاً: طريق العسكريين المصريين الى سوريا

لم تكن القومية العربية بعيدة عن أفكار العسكريين في مصر، على الرغم من أنها لم تذكر في الأهداف الستة لحركة الجيش، كما لم ترد عنها كلمة واحدة في برنامج «هيئة التحرير»، أول تنظيم سياسي جماهيري لثورة ٢٣ تموز/يوليو، فالقومية العربية كانت واقعاً في حركتهم ومواقفهم. إن قضية فلسطين هي التي جعلت العسكريين المصريين أكثر اقتراباً من العرب، ولكن قبل ذلك كانت القضية الرئيسية التي تشغلهم هي التحرر من الاستعمار البريطاني.

لقد تأثر الضباط الأحرار، أثناء إعدادهم لحركة الجيش في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، بما كان يدور حولهم في الحياة السياسية الداخلية، وبما تعرضوا له أثناء حرب فلسطين عام ١٩٤٨. وقد ظهر ذلك واضحاً في منشوراتهم، وفي أهدافهم الستة التي تبورت حولها أفكارهم. فقد كانت منشورات «الضباط الأحرار» تنظر الى تحرير مصر من الاستعمار البريطاني باعتباره القضية الرئيسية التي تعتبر مدخلاً لاصلاح المجتمع. ولم تنطلق أفكارهم إلى أبعد من ذلك، ولم تتحدث عن القومية العربية. وهكذا جاءت الأهداف الستة بمثابة برنامج عام داخلي للنهضة الوطنية، ولا شيء عن القومية العربية أو الكفاح المشترك ضد الاستعمار. وعندما انتصرت «حركة الجيش»، وشكلت تنظيمها الجماهيري الأول «هيئة التحرير» في كانون الثاني/يناير عام ١٩٥٣، أتى برنامجها خالياً أيضاً من أية كلمة عن القومية العربية.

ولكن هذا الموقف لم يكن يمثل ابتعاداً عن عقيدة، أو انصرافاً عن يقين، بل إنه كان نتيجة السرعة التي تمت بها «حركة الجيش»، والاندفاع المفاجيء نحو التحرك، وتكثل المشكلات أمام الضباط منذ اللحظة الأولى، من متطلبات تأمين النظام «الثوري» الجديد، إلى مشكلات الانقضااض على سلطة الاقطاع والصدام مع الأحزاب والقوى السياسية، إلى مواجهة الاستعمار وقوات الاحتلال. وبينما لم يتسلح الضباط بدليل نظري متكامل للتغيير الثوري، لم يكن ملحاً عندهم أن يرسموا استراتيجية لحركتهم، أو أن يعتنقوا نظرية أو أيديولوجية خاصة، أو أن يرتبطوا ببرنامج مكتوب.

وفضلاً عما تقدم، تنبني الاشارة الى أن فكرة القومية العربية لم تكن راسخة في مصر قبل الثورة ولم تكن هي الحركة المحورية للنضال ضد الاستعمار. ولم تظهر في مصر أحزاب قومية تنبني القومية العربية وتثير اهتمام الجماهير بها. وحزب البعث العربي الاشتراكي - الذي تبني عقيدة القومية العربية ورفع شعار «وحدة، حرية، اشتراكية»، وحقق نجاحاً واضحاً في جذب الجماهير إلى آرائه وأفكاره في المشرق العربي - لم يصل إلى مصر، ولم يتصل قاداته إلا بقلّة من المفكرين والمثقفين الذين لم يتحركوا في المجتمع كحركة سياسية، ولم يظهروا في صورة تنظيمية، ولم يؤثروا في الأحزاب المصرية القائمة أو يتعاونوا معها، سواء أكانت علنية أم سرية^(٤). ومن هنا ينبغي أن يضاف الى ما تقدم عدم

(٤) أحمد حروش، «فكرة القومية العربية في ثورة يوليو»، في: سعد الدين ابراهيم [وآخرون]، مصر والعروبة وثورة يوليو (بيروت: مركز دراسات الرحلة العربية، ١٩٨٢)، ص ٨٥.

توافر الصلات مع القادة العرب الذين يمكن أن يؤثروا في أفكار هؤلاء الضباط الشبان أصحاب الرتب الصغيرة.

وعلى الرغم من كل ما تقدم، فقد تبني هؤلاء القادة الجدد فكرة القومية العربية بأسرع مما توقع أكثر المراقبون، وبدأت «الحركة» تأخذ وجهاً عربياً واضحاً، وتلعب دوراً مؤثراً في المنطقة كلها.

ولتحليل مظاهر الاستمرار والتغير في السياسة العربية لمصر، ينبغي الإشارة بداية إلى أن التأثير الأولي لحرب فلسطين على مصر قد تمثل أساساً في تعرية واقع الفساد فيها، أكثر من دفع قضية التضامن العربي. وعندما تحرك الجيش المصري - كما يلاحظ سيل - كان هناك شعور قوي في مصر، بأن هذه المهمة الخاصة بهم العرب أجمعين، وحين يتم إنجازها فإن الجيش يستطيع العودة إلى أرضه ومستمر الحياة كما كانت سابقاً. ولكن الهزيمة، وما رافقها من اعتقاد بأن حلفاء مصر قد خانوها، قوى الميل نحو العزلة. ولم تبد إسرائيل آنذاك خطراً ملحاً بالنسبة إلى مصر كما كان الأمر بالنسبة إلى سوريا والأردن، خصوصاً وأن سيناء كانت تمد بينهما درعاً عظيماً وأقياً من الرمال. وحتى بعد الثورة المصرية عام ١٩٥٢، كان تيار مصر أولاً تياراً صريحاً بين «الضباط الأحرار»، حيث الشعور السائد تمثل في أن انتهاز سياسة ترف عربية لا تقوى مصر عليه، لذا يجب عليها أن تعزل نفسها عن أمور السياسة العربية المضطربة وتركز جهودها حول مشاغلها الداخلية. وكان جمال عبد الناصر وحيداً تقريباً في معارضته لهذا التيار، إذ كان الدرس الرئيسي الذي استخلصه من الحرب الفلسطينية هو وجوب ترابط الأقطار العربية والحاجة إلى تعبئة طاقاتها ضد الاستعمار وإسرائيل^(٥). وقد طرح بوضوح تام كيف توصل إلى هذه النتيجة في فلسفة الثورة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك تفصيلاً.

وقد توصل جمال عبد الناصر إلى النتيجة التي توصل إليها قبله علي ماهر والملك فاروق ومصطفى النحاس، ولكن بوعي أعمق وطموح أكبر. وقد تجسّد التراث السياسي لهذه النتيجة، في جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ وميثاق الأمن العربي الجماعي عام ١٩٥٠. ولكن سرعان ما أدرك جمال عبد الناصر أن لمصر دوراً كبيراً عليها أن تلعب على الساحة العربية، كما أنها تستطيع أن تلعب دوراً فعالاً خارج الدائرة العربية، طالما أن الوقائع التاريخية والجيوپوليتيكية قد وضعت مصر في مركز التأثير من ثلاث دوائر هي الدوائر العربية والافريقية والإسلامية.

كان هذا سياق تفكير جمال عبد الناصر عندما أرغمت الأحداث الزعماء الجدد في شتاء ١٩٥٣ - ١٩٥٤ على أن يمعنوا النظر، ويحددوا وضعهم بدون لبس ولا إبهام، وأن يتطلعوا إلى ما وراء النيل وأن يكشفوا من جليد الوطن العربي من حولهم. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣ عقد جمال عبد الناصر سلسلة اجتماعات اشترك فيها عبدالحكيم عامر وعبد اللطيف البهاددي وصالح سالم ود. محمود فوزي، لصياغة خط مصر السياسي الجديد. وفي أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٥٤ انضم إليهم سقراء مصر في بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والهند وباكستان.

(٥) باتريك سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ترجمة سمير عبله وعمود فلاحه (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٢٥٥.

وقد وصفت الاذاعة والصحافة هذه الاجتماعات، التي استمرت بدون انقطاع حتى أوائل شباط/فبراير، على أنها مراجعة شاملة وحاسمة لسياسة مصر الخارجية. وعلى أساس هذه الاجتماعات أعلن أن سياسة مصر الخارجية ستقوم على المبادئ الآتية:

- إقامة كتلة عربية حرة من أي تأثير استعماري لحماية مصالح الشعوب العربية والافريقية والاسلامية.

- عقد معاهدة تربط هذه الشعوب جميعاً.

- تأسيس كتلة أفريقية تضم جميع البلدان الافريقية التي لا تزال تترزح تحت نير الاستعمار^(٦).

ومن هنا قام صلاح سالم بأول جولة عربية عام ١٩٥٤، شملت زيارات للسودان ولبنان واليمن والعراق والسعودية. وكل هذه الاتصالات تمت في إطار محاولة إقامة «علاقات ودية» مع الأقطار العربية، ولكنها تطورت لتصبح نضالاً مصرياً متصاعداً ضد محاولة فرض الأحلاف العسكرية على الأقطار العربية، وانتهت الى نزاع سافر مع العراق. وكان هذا السلوك يمثل تغيراً في أسلوب العمل السياسي المصري، إذ لم تكن الحكومات المصرية تهاجم حكومات عربية أخرى، وكان موقفها من الأحلاف موقفاً دفاعياً. ولكن موقف الثورة كان موقفاً هجوماً لمصلحة جماهير الأمة العربية، ولبح الاستعمار من عزل مصر عن العرب بهذه الأحلاف، التي كاد يدخلها لبنان والاردن لولا شدة الهجوم المصري الذي تجاوزت معه الجماهير العربية.

لم يعد النضال مصرياً، على الرغم من عدم جلاء قوات الاحتلال بعد عن مصر، بل أصبح النضال عربياً، وبرزت فكرة القومية العربية لأول مرة في صورة مؤثرة في تاريخ الحركة السياسية المصرية. وتحولت القاهرة الى ساحة يلتقي فيها المناضلون العرب الناثرون في بلادهم ضد الاحتلال الأجنبي، وتوثقت العلاقات بين قادة ثورة تموز/يوليو وبين هؤلاء المناضلين. وبدأت مرحلة تعاون بين هذه الثورة وبين حزب البعث العربي الاشتراكي وغيره من التنظيمات القومية. ولم تتردد قيادة الثورة في التعبير عن موقف التضامن والتأييد لحركات التحرر الوطني الناشئة في الوطن العربي، ولم يحل دون ذلك أن مصر نفسها، كانت لا تزال تحت سيطرة القوات البريطانية في منطقة القناة.

لقد كشفت قيادة ثورة تموز/يوليو عن اتجاهها التحرري المبكر في موقفها من قضية السودان حيث كفلت لشعبه حق تقرير المصير، ولعل هذا مقياس لا ينحيط في سلامة النظرة القومية والتقدمية لها. ومعركة الأحلاف العسكرية كانت أيضاً تعبيراً عن النضال القومي المشترك ضد النفوذ الاستعماري في الوطن العربي. كذلك فقد وقفت قيادة الثورة الى جانب الثوار العرب في كل مكان، مع صالح بن يوسف في تونس والسلطان محمد الخامس ضد الجلاوي في المغرب، ومع المناضلين الجزائريين الذين أعلنوا ساعة الصفر لثورة الجزائر في أول تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥٤ من

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٧ - ٢٥٨.

إذاعة «صوت العرب». وكانت هذه الإذاعة قد أفتحت يوم ٤ تموز/يوليو عام ١٩٥٣ دليلاً على تصاعد الدور العربي في السياسة المصرية، وعلى تبني فكرة القومية العربية.

وظهرت القومية العربية في كتب وخطابات جمال عبد الناصر، وقد سبقت الإشارة تفصيلاً إلى هذا البعد عند تحليل فلسفة الثورة، خصوصاً حين خلص - من استعراضه للدوائر الثلاث العربية والأفريقية والإسلامية - قائلاً: «وما من شك في أن الدائرة العربية هي أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطاً بنا».

وفي العيد الثاني لثورة تموز/يوليو قال إن مشاكل العرب هي مشاكل المصريين... وإذا كانت مشكلة الاحتلال استغدت إلى الآن الجزء الأكبر من جهد المصريين، فإنها لم تصرفهم أبداً عن المشاركة في كل جهد عربي يبذل من أجل تحرير العرب. وأشار في الخطاب نفسه، إلى الوحدة العربية لأول مرة، موضحاً وأن هدف حكومة الثورة أن يكون للعرب أمة متحدة يتعاون أينما هي في الخير المشترك^(٧).

وهكذا كانت فكرة القومية العربية قد تجسدت تماماً، وأصبحت شعوراً سائداً خلال السنوات الأولى للثورة. وتبع ذلك إجراءات عملية تتخذ لأول مرة في التاريخ الحديث، إذ عقد اتفاق ثلاثي بين مصر وسوريا والسعودية في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٥٣، وانضمت إليه اليمن بعد ذلك. ثم تألفت أول قيادة عسكرية موحدة يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٥٥، واعتبر ذلك اليوم عيداً أو يوماً للجيش المصري^(٨).

ثم برزت فكرة القومية العربية لأول مرة في صورة رسمية عندما تصدر ديباجة دستور ١٩٥٦ النص التالي: «نحن الشعب المصري الذي يشعر بوجوده متفاعلاً في الكيان العربي الكبير، بقدر مسؤولياته والتزاماته حيال النضال العربي المشترك لئلا الأمة العربية ومجدها. كما نصبت المادة الأولى للدستور على أن مصر دولة عربية ذات سيادة وهي جمهورية ديمقراطية، والشعب المصري جزء من الأمة العربية». وعندما أعلن جمال عبد الناصر قرار تأميم قناة السويس أشار إلى أنها قناة العرب وأنه لا مبرر ينطوي على مغزى حقيقي أن يشتمل خطاب التأميم على نداء خاص موجه إلى السوريين:

«وإننا اليوم نلجأ إلى اخواننا في سوريا، سوريا العزيزة، سوريا الشقيقة. لقد قررنا أن يتحدوا معكم اتحاداً حراً سليماً عزيزاً كريماً لنندعم سوياً مبادئ الكرامة ولنرمي سوياً القومية العربية والوحدة العربية. نرحب بكم أيها الأخوة، وسنسير معاً، أيها الأخوة، متحدين بلداً واحداً، قلباً واحداً ورجلاً واحداً، لنرمي مبادئ الكرامة الحقيقية، استقلالاً حقيقياً، واستقلالاً اقتصادياً حقيقياً».

وكل ذلك كان جديداً على الفكر السياسي المصري، يعود الفضل فيه إلى ثورة تموز/يوليو. ولقد زاد شعور جمال عبد الناصر، والعسكريين المصريين عموماً، بهذه الحقيقة في غمار العدوان الثلاثي على مصر وفي أعقابها.

فقد نظم إضراب شعبي عربي تضامناً مع مصر يوم ١٦ آب/أغسطس ١٩٥٦، وهو اليوم

(٧) جمال عبد الناصر، مجموعة خطب وتصریحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، (د.ت.))، القسم الأول.

(٨) حمروش، «فكرة القومية العربية في ثورة يوليو»، ص ٨٩.

الذي افتتح فيه مؤتمر لندن لجمعية المتفعين من القناة. وكان ذلك تعبيراً عن ميلاد ظاهرة جديدة.
وعندما ضربت قوى العدوان عطلت الارسل الاذاعي المصرية، بثت اذاعتا سوريا والاردن:
«هنا القاهرة».

وقد اتصل الملك حسين ببلغ جمال عبد الناصر بأنه سيهاجم اسرائيل، كما أعلنت الحكومة السورية عزمها على الدخول بجيشها ضد اسرائيل، ولكن جمال عبد الناصر أوضح لها ضخامة المؤامرة، وطلب منها التريث. ومع ذلك فقد تم تدمير أنابيب النفط التي تمتد من العراق الى سوريا ولبنان بتدبير عبد الحميد السراج قائد «المكتب الثاني» في الجيش السوري، وأتلف الشعب العراقي بعض أنابيب النفط في كركوك أيضاً، كما نسفت بعض أنابيب النفط في السعودية وتوقف تصدير النفط السعودي الى بريطانيا وفرنسا وتسفت أنابيب النفط في الاردن. واجتاحت التظاهرات مختلف الأقطار العربية. وكان كل ذلك مظهراً جديداً وإيجابياً في تضامن العرب ضد الاستعمار والصهيونية.

ومن هنا قال جمال عبد الناصر عند افتتاح مجلس الأمة المصري عام ١٩٥٧: «إن القومية العربية هي أمضى أسلحتنا في الدفاع عن وطننا، وسواء في ذلك حدودنا المصرية المحلية أم حدودنا العربية الشاملة»^(٩). ثم أضاف في المؤتمر الأول للاتحاد القومي: «انه يشرفنا أن نكون دعاة وحدة عربية شاملة تستمد مقومات وجودها من الطبيعة ذاتها»^(١٠).

ورجع العسكريون المصريون الى التاريخ العربي، ووقفوا عند صلاح الدين الأيوبي، الذي وحد العرب وهزم الصليبيين، فاختراروا «نصره» شعاراً رسمياً للثورة وللدولة. وهي اشارة لها مغزاها من ناحية أهمية الوحدة العربية، وأهمية الوحدة العسكرية بصفة خاصة، وبالتالي من ناحية تبلور أفكار «المدرسة الاستراتيجية» في الوحدة العربية.

إن هذه التغيرات العامة التي لحقت بتوجهات القيادة المصرية الجديدة وسلوكها، على طريق القومية العربية، كان لا بد وأن تقضي بهم إلى سوريا على ضوء العديد من الاعتبارات الذاتية والموضوعية التي كانت سائدة آنذاك، سواء الاعتبارات الدولية والاقليمية والداخلية، أم الاعتبارات الاستراتيجية والايديولوجية. وسيوضح بما يلي أن الاعتبارات الاستراتيجية كانت لها الأولوية على ما عداها، خصوصاً وأنها تعبر عن محصلة التفاعل بين الحقيقة الجيوبوليتيكية، من ناحية، والاستمرارية التاريخية، من ناحية أخرى، كما تجسدت في عقيدة الأمن المصري التقليدية. فضلاً عن أن سوريا كانت أكثر الأقطار العربية اقتراباً من مصر لأن القومية العربية في سوريا كانت منسوجة مع مشاعر الجماهير تاريخياً، كما أن الدور الذي لعبه حزب البعث العربي الاشتراكي آنذاك كان واضحاً ورائداً في رفع شعار الوحدة العربية. ولكن الطريق المصري الى سوريا كان يعكس غلبة التوجهات الاستراتيجية لثورة تموز/يوليه، على التوجهات الايديولوجية لحزب البعث، وهو ما انعكس في تركيز جمال عبد الناصر على أولوية هدف التضامن العربي على هدف الوحدة العربية، في الظروف السائدة

(٩) عبد الناصر، المصدر نفسه، القسم الأول.

(١٠) المصدر نفسه.

وقتناك؛ وهو لم يتحول إلى القبول بالوحدة إلا عندما تهدد الهدف الأول، في تلك الظروف^(١١). ومن هنا فإن التحولات المتكررة ما بين هدف التضامن العربي (وحدة الصف) وهدف الوحدة العربية (وحدة الهدف) في سياسة جمال عبد الناصر كان يعكس خطه الأساسي في أهمية هدف التضامن العربي في ظل الظروف التي كانت سائدة في الوطن العربي، وأنه في ظل هذا الهدف يمكن تحريك طائفة من التغييرات الكمية في النظام العربي، وبصفة خاصة داخل الأقطار الرجعية، حتى يمكن اجتثاث ثمار التغييرات النوعية التي يسعى إليها على طريق تكوين القوة العربية الذاتية وبناء النظام العربي الجديد.

وعلى هذا الطريق سرعان ما أدركت القيادة الجديدة في مصر دور سوريا في معركة حلف بغداد أولى المعارك الكبيرة التي خاضتها في المحيط العربي. وقد أوكلت أمر اكتساب جانب سوريا إلى خبري مصر في الشؤون العربية صلاح سالم وعمود رياض. فأدار صلاح سالم الجانب الاعلامي من المعركة، وهكذا ركزت صحافة مصر وإذاعاتها، بتوجيهات منه، حملات بلا كلل ولا ملل على حكومة فارس الخوري حتى سقطت، وكلف صبري العسلي بتشكيل حكومة جديدة عام ١٩٥٥. أما محمود رياض فقد أصبح سفيراً لمصر في دمشق، حيث وصل إليها في ١٨ حزيران/يونيو عام ١٩٥٥، وهو يمد من أبرز السفراء الناجحين، لأنه وبحق أحد مهتمتي الوحدة بين القطرين^(١٢).

إن المهمة العاجلة لمحمود رياض، كما حددتها بنفسه، كانت تتمثل في أن يبعد سوريا عن حلف بغداد، وهو قال: «كانت نزعته واضحة وبارزة بين السياسيين القدامى للتوقيع على حلف بغداد، ولم يكن سهلاً على حكومة سوريا ألا تفعل ذلك. وفي عام ١٩٥٤، لم تكن سياسة مصر واضحة تماماً، وبصعب التقدير إلى أي مدى كانت تستطيع مصر أن تدعم حكومة أو قطر اختار رفض التيار الذي أقامه العراق والدول الغربية.

وكانت مهمتي في سوريا أن أشرح سياستنا في التضامن العربي ومعادتنا لحلف بغداد، فالتصلت بجميع الأحزاب السياسية، وكان طبيعياً أن أجد نفسي على وداد خاص مع البعث لتشابه نظرتنا إلى القضايا الخارجية^(١٣).

وفي يوم ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٥ تقدم صبري العسلي، رئيس الوزراء الجديد، ببيان حكومته إلى المجلس النيابي فشجب عقد جميع الأحلاف والمواثيق العسكرية الأجنبية، وتبنى مخلصاً أفكار مصر في السياسة الخارجية. وقازت حكومته بالثقة في ليلة ٢٤ شباط/فبراير. وفي المساء نفسه وقعت تركيا والعراق على حلفهما في بغداد^(١٤).

(١١) انظر في ترتيب أولويات أهداف السياسة العربية لمصر بعد ثورة تموز/يوليو: أحمد يوسف أحمد، «السياسة العربية لثورة يوليو ومعضلة ترتيب الأولويات: الاستقلال في مواجهة الثورة الاجتماعية»، في: الاستقلال الوطني، سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو ١٩٥٢، تحرير علي الدين هلال (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢)، ص ٩٣ - ١٣٩.

(١٢) سبل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ص ٢٨٩ - ٢٩٠.

(١٣) نفلأعن: المصدر نفسه، ص ٢٩١.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٩٢.

وبعد ذلك بأيام وصل صلاح سالم الى دمشق ليرسخ المكاسب المصرية، فصرح بأنه ما دام العراق قد وقع حلفه مع تركيا، فإن ميثاق الأمن الجماعي العربي لم يعد قائماً، واقترح بدلاً عنه اتحاداً فيدرالياً بقيادة عسكرية مشتركة، وسياسة خارجية موحدة، وتوحيداً في الشؤون الاقتصادية والثقافية. وقد انتهت الزيارة الى بيان مشترك كان أهم ما جاء فيه:

- ١ - عدم الانضمام الى الحلف التركي - العراقي، أو أية أحلاف أخرى.
- ٢ - إقامة منظمة دفاع، وتعاون اقتصادي عربي مشترك.
- ٣ - الاتصال بالحكومات العربية لعرض أسس ومبادئ البيان المشترك ودعوتها للموافقة عليه.
- ٤ - انتهاز سياسة عربية مستقلة وموحدة^(١٠).

وحقن تكون الدعوة ذات فعالية، تشكل وفد سوري مصري مشترك، قام بزيارة لكل من لبنان والاردن والسعودية والعراق. وتخفض عن ذلك الاعلان عن قيام حلف ثلاثي بين مصر والسعودية وسوريا في آذار/مارس ١٩٥٥. وعلى الرغم من أن هذا الحلف لم يكن له تأثير عسكري أو اقتصادي، إلا أنه نجح في مجابهة تحدي نوري السعيد. وقد سبق للملك فاروق أن سلك السلوك نفسه، بتأييد السعودية، لينفذ حسني الزعيم من الهاشميين عام ١٩٤٩. كذلك كان مبرر وجود هذا الحلف بالنسبة الى الرياض والقاهرة منع سوريا من السقوط في دائرة النفوذ العراقي. ولكنه يمثل أيضاً أول تدخل لمجلس قيادة الثورة خارج وادي النيل منذ قيام الثورة، وأول نجاح لسياستها العربية^(١١).

وأمام الوضع المتفاجم من تأثير حلف بغداد وضغوطه على سوريا، وتحت تأثير الدوي الهائل الذي أحدثه إعلان مصر عن صفقة الأسلحة التشيكية، عمدت مصر وسوريا الى التوقيع على ميثاق للدفاع المشترك تطبيقاً للبيان الصادر في دمشق بتاريخ ٢ آذار/مارس ١٩٥٥ نتيجة لزيارة صلاح سالم المشار إليها.

ودفع الحلف بين مصر وسوريا عملية تثبيت الوحدة التي بدأها صلاح سالم، مرحلة إلى الأمام. وفي حفل التصديق على الاتفاقية، أعلن جمال عبد الناصر:

«إن هذه الاتفاقية هي فاتحة مستقبل جديد، فالتاريخ يرينا أنه إذا ما اتحدت سوريا ومصر فإنها ستحميان العالم الشرقي من جميع الأخطار التي يمكن أن تهدده، وهذا هو ما حدث بالضبط في أيام الصليبيين، فندما تحالفت سوريا مع مصر استطاعت أن تقوما ما يحياه العالم الاسلامي من الاخطار التي كان يخشاها، أما اليوم فستحمي سوريا ومصر الوطن العربي من الصهيونية»^(١٢).

ويلاحظ أن معظم نصوص المعاهدة المتعلقة بالتعاون العسكري بقيت من دون تطبيق. وقد نقل عن جمال عبد الناصر أنه كان متردداً حتى في الموافقة على أدنى حد من التعاون اللازم لتجميع

(١٥) الأهرام، ١٩٥٥/٣/٣.

(١٦) سيل، المصدر نفسه، ص ٢٩٤.

(١٧) الأهرام، ١٩٥٥/١١/٩.

قوات عاملة على الجبهة الفلسطينية تحت امرة قيادة واحدة وذلك بسبب حذرهم وتخوفهم من الانقسام والعصبية الحزبية في سوريا. غير أنه إذا لم يكن الحلف فعالاً من الناحية العسكرية، فقد كانت له نتائج سياسية مهمة، فالتطلعات الأساسية للتخطيط الدفاعي تحتم وجود تنسيق وتعاون في السياسة الخارجية، وهذا هو الهدف الذي كان جمال عبد الناصر يسعى الى تحقيقه، فقد أراد ضبط سياسة سوريا الخارجية، من دون أن يتحمل عبء المسؤوليات الداخلية فيها^(١٨).

ومنذ ذلك التاريخ أخذ السفير محمود رياض، وسيلة عبد الناصر وظله في دمشق - على حد تعبير سيل - يحتل مكاناً مهماً في الشؤون السورية، لا يضارعه في ذلك أي مبعوث أجنبي، فقد كان على علاقة وثيقة بالرئيس القوتلي، واتصال مستمر بالزعماء السياسيين، كما أن نفوذه في أوساط الضباط الوطنيين التقدميين كان عظيماً أيضاً، وبالفعل بدأت علاقات الصداقة بين الجيشين السوري والمصري تشد لتتوثق عراها فيما بعد. ولدى تبدل الحكومات السورية، كان عمود رياض يلعب دوراً حاسماً في جعل سوريا تنتهج سياسة خارجية تتفق وتلك التي تنتهجها مصر. وقد أصبح في حقيقة الأمر أكثر من مجرد سفير لدولة أجنبية، بالنسبة إلى مختلف آراء الشعب، ورمزاً للعلاقات الخاصة التي تربط بين سوريا المحاصرة، المهلدة، بمصر شقيقتها الكبرى والعظيمة. وكانت علاقته بحزب البعث صميمية بشكل خاص. فالبعث هو القوة الكبرى المؤيدة لمصر في السياسة السورية، وطلبة حركة الوحدة مع مصر. ولذلك فقد كان من الطبيعي أن تكافئه مصر بوضع ثقلها الدبلوماسي كله في صالحه وتدعيم له^(١٩).

غير أن الحساسية التي تميزت بها أحلام البعث وأعماله، في سبيل الاتحاد، لم تكن تقابل بحساسية مقابلة من المصريين. فسياسة مصر العربية، كما تبلورت منذ أوائل الأربعينات، وكما أعيد إخراجها على يد جمال عبد الناصر ورفاقه خلال معركة حلف بغداد، لم تترك مكاناً لدولة عربية متحدة، بل على العكس فإن جذور تلك السياسة كانت تكمن في نظام جامعة الدول العربية وميثاق الضمان الجماعي العربي. لقد كان يظن أن ضمان زعامة مصر وأمنها يكمن في الإبقاء على النموذج الراهن للوطن العربي المؤلف من أقطار مختلفة، والعمل على إقامة تكتلات بين هذه الأقطار تحت زعامتها، وليس في تحويل وحدات عربية أمسيوية صغيرة الى وحدات أكبر. وتلك هي المبادئ التي قامت عليها الجامعة العربية، ومن هذه الناحية فقد كانت نصراً للدبلوماسية المصرية ضد المشروعات الهاشمية المنافسة والداعية الى إنشاء سوريا الكبرى أو الاتحاد بين أقطار الهلال الخصيب. والواقع أن الجامعة وضعت نموذجاً للعلاقات الداخلية بين الأقطار العربية في فترة ما بعد الحرب، يعتبر في صالح مصر. وطوال الفترة ما بين حرب فلسطين وإعلان الوحدة، كثيراً ما بدت الجامعة ميداناً للدبلوماسية المصرية نشطة. وفي الوقت نفسه فقد لجأت القيادة المصرية «العسكرية» الجديدة الى استخدام ميثاق الضمان الجماعي العربي، وتحت شعار الوحدة العربية، لاحتواء العراق وتكبيله وتأكيد تفوق مصر وسيادتها. وعلى ذلك فالجامعة والميثاق ظلّا يكونان جزءاً مهماً من سياسة مصر العربية حتى قيام الوحدة مع

(١٨) سيل، المصدر نفسه، ص ٣٣٢.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٣٢ - ٣٣٣.

سوريا، كما أنها كانت أداتين عمد جمال عبد الناصر الى بعث الحياة فيها. وفضلاً عن ذلك فإن حرب فلسطين، والصراع مع بريطانيا حول منطقة القناة، وحلف بغداد، والعسودان الثلاثي، أدت بجمال عبد الناصر إلى إعادة تفسير فكرة التضامن العربي بإلحاح أكبر. وتمثلت الوحدة العربية بالنسبة إليه - فوق كل شيء في وحدة النضال العربي، وفي الوقوف صفاً واحداً في وجه الامبريالية. وعندما بشر بالوحدة العربية، قبل الاتحاد مع سوريا، كان يعني التضامن العربي في السياسة الخارجية والدفاعية، وفق التوجهات المصرية، وليس الوحدة بأي معنى جغرافي أو دستوري. لقد كان يرغب في ضبط السياسة الخارجية للأقطار العربية المجاورة - بتحتية الحكومات المعادية أو الاطاحة بها إذا ما دعت الضرورة الى ذلك - وليس بإلحاقها أو بالاتحاد معها^(٢٠). ويمكن الحصول على تقرير رسمي لسياسة مصر العربية في ذلك الوقت، من كتاب أنور السادات قصة الوحدة العربية الذي نشر في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٥٧، أي قبل شهرين فقط من الوحدة مع سوريا^(٢١).

غير أن تأمين سوريا وضمان جانبيها، كان ضرورياً لانتصار الادراك المصري للسياسة الخارجية في المنطقة. وهكذا أصبح لسياسة مصر في التضامن العربي مغزى خاص جداً بالنسبة إلى سوريا. فضمان ولاء سوريا أصبح محتماً، باعتبار أن المعارك الحاسمة كانت تجري هناك. وعلى ذلك اعتنقت القيادة الجديدة في مصر فكرة القومية العربية بروح هادئة وعملية من غير أن يبلي سياستها إيمان عميق الجدور بالوحدة السياسية، كما هو الأمر بالنسبة إلى سوريا، وإنما أملت أنها الأخطار الناتجة عن استمرار مجابهة اسرائيل، والاعتراف بوحدة النضال بين الأقطار العربية في قضية الاستقلال التام عن الدول الكبرى.

وفي إطار هذا التحول التاريخي الكبير الذي خبرته النخبة العسكرية الحاكمة في مصر، وهي على الطريق نحو سوريا، بكل أبعاده الايديولوجية والثقافية والاجتماعية، تنبغي الإشارة إلى بعض السمات والمحددات الأساسية: يتمثل أولها - في مدى تمثيل جمال عبد الناصر للنخبة العسكرية الحاكمة، وينصرف ثانيها - الى الاجتهادات والاختلافات بين عناصر النخبة المصرية الجديدة حول الوحدة العربية، أما ثالثها - فيدور حول اعتقاد جمال عبد الناصر على جهاز «المخابرات العامة» كمصدر لتفريخ القيادات السياسية والتنفيذية داخلياً وخارجياً، ويتلخص رابعها - في التباين بين مصر وسوريا عشية الوحدة من زاوية الانسحاب العسكري.

فمن ناحية أولى، إذا كانت هذه الدراسة قد استخدمت تعبير «النخبة العسكرية الحاكمة»، للدلالة على مجموعة القيادات التي تولت الحكم، والتي كان مصدرها «حركة الضباط الأحرار»، فإن التطور الفكري للنظام الجديد عبر عنه أساساً جمال عبد الناصر، قائد الثورة ورئيس الدولة. وبالطبع لا يوجد دليل حاسم على أن هذا التطور عبر عن اقتناع النخبة العسكرية الحاكمة ككل، بل على العكس إن هناك ما يشير إلى أن هذا التطور الفكري لم تقبله كل العناصر التي شاركت في الحكم.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٠٧ - ٤٠٨.

(٢١) أنور السادات، قصة الوحدة العربية (القاهرة: دار الهلال، ١٩٥٧).

وبرز ذلك بالذات بعد وفاة جمال عبد الناصر، والمواقف التي اتخذها بعض ممن شاركوه في الحكم لم تدل على تطور أو تقصر. ويضاف إلى ذلك أن النخبة الجديدة لم تكن ذات انتهاء أيديولوجي موحد، ولم يلتزم أعضاؤها باتجاه واحد. بل لقد تراوح الضباط الأحرار ما بين الاتجاه الإسلامي والاتجاه الماركسي. وانعكس ذلك على مجلس قيادة الثورة الذي امتلك سلطة القرار الأخير في مصر حتى عام ١٩٥٦، والذي ضم بدوره تيارات أيديولوجية عدة، أدت إلى بروز خلافات بين أعضائه، وإلى تصفيات داخلية. ومع ذلك تنبغي الإشارة إلى أن جمال عبد الناصر هو الممثل الحقيقي لهذه النخبة السياسية الجديدة، فهو الذي عبر عن التيار الغالب في صفوفها، وهو الذي تولى صياغة الاتجاه السائد في محيطها. لقد كان مهندس الثورة ومنظمها، وهو من بعد كان الزعيم البارز الموجه لمسيرة تطوراتها، سواء من ناحية صياغة التوجهات أم من ناحية ضبط السلوك. ولذلك فمن المنطقي أن نعتبره ممثلاً للنخبة السياسية الثورية، وأن نركز عليه الدراسة، على الرغم من إدراكنا ومعرفتنا أن أعضاء مجلس قيادة الثورة، الذين استمرت غالبيتهم في إطار السلطة الجديدة بعد حل المجلس وانتخاب عبد الناصر رئيساً للجمهورية عام ١٩٥٦، قد اختلفوا معه باختلافات صغيرة أو كبيرة. ولكنهم، في غالبيتهم، شاركوا في المسيرة الناصرية، وتولوا مناصب سياسية وتنفيذية متعددة، مما يسمح بالتأكيد على أن عبد الناصر هو الممثل البارز لهذه النخبة.

ومن ناحية ثانية، فإن موضوع الوحدة العربية بالتحديد، كان محلاً لاجتهادات واسعة في محيط النخبة العسكرية المصرية، كما كان أيضاً محلاً للاختلافات ولوجهات النظر المتباينة.

وعلى سبيل المثال، فقد ذهبت والمخابرات العامة المصرية، التي كان لها دور بارز في السياسة العربية للنظام الجديد، إلى ضرورة التريث في إتمام الوحدة المصرية - السورية. فبعد زيارة امتدت شهراً لسوريا قام بها شعراوي جمعة وأمين هويدي، وكيلا المخابرات العامة آنذاك، وطافا خلالها أرجاء البلاد كلها، كتباً تقريراً مهماً جاء فيه أن «الفروق كبيرة والواقع مختلف، وقبول الوحدة مخوف بالخطر، والنصيحة هي التأجيل»^(٣٧).

كذلك فإن رأي محمود رياض، مهندس دولة الوحدة، يستحق التسجيل إذ يقول: «لم نطلب الوحدة مع سوريا مطلقاً، بل أوضحنا دائماً بأن الفكرة سابقة لأوانها. وقلنا لكل جماعة مارست الضغط من أجل الوحدة أننا نرفض إقامة اتحاد بقوة السلاح، فنحن نعتقد أن الوحدة لا يمكن أن تستمر إذا ما حققت بواسطة الجيش. لقد ادعى جميع زعماء الأحزاب السورية أنهم مؤيدون للوحدة، لكن حزب البعث كان الوحيد الذي خطط للأمر فعلاً وطالب بخطوات عملية لتحقيقها. لقد كانت سياستنا في الواقع هي تجنب الوحدة، إذ كنا نعلم أنها ستثير كل القوى ضدنا، وأنا نستهم بغض سوريا، وهذا ما حدث بالفعل»^(٣٨).

وفضلاً عن ذلك، فعندما عرض موضوع إتمام الوحدة المصرية - السورية على النخبة العسكرية

(٢٢) نقلًا عن: أحمد حروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ٥ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤-١٩٧٨)، ج ٣: عبد الناصر والعرب، ص ٤٩.

(٢٣) نقلًا عن: سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ص ٤١٠.

الحاكمة في مصر، عندما حضر وفد «مجلس القيادة العسكري» يلح في طلب الوحدة فوراً، تبلورت المناقشات في النتيجة التالية، كما سجلها عبد اللطيف البغدادي: «وكان رأي أغلب زملاء جمال من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين، والذين عرض عليهم جمال الأمر، ضد قيام الوحدة الاندماجية فوراً. وكانوا يفضلون عليها قيام اتحاد بين البلدين. وعلى أن تتم مرحلة الوحدة بعد أن تتضح نتائج هذا الاتحاد، إلا عبد الحكيم (عاصم) الذي كان متحمساً لقيام الوحدة الاندماجية»^(٢٤).

ومن ناحية ثالثة، يلاحظ أنه عندما بدأ التقاء الثورة المصرية مع حركات الثورة العربية، فإن حلقة الاتصال بينهما تمثلت في ضباط جهاز «المخابرات العامة»، وهو المصدر الذي كان معملاً لتفريخ المسؤولين في الأجهزة السياسية والإدارية في مصر في ظل النظام الجديد. وعلى الرغم من أن الاتصالات المصرية - العربية من خلال هذه الحلقة قد امتدت إلى مختلف القوى السياسية والتنظيمات الحزبية، إلا أن هذه الاتصالات لم تفتح على التنظيمات الشعبية بطريقة علنية، لأن مصر كانت تفتقد التنظيم السياسي القادر على التعاون والحركة السياسية في هذا المجال. ولذلك ظلت للمخابرات العامة - بأساليبها الخاصة - اليد العليا. وعلى الرغم من كل ذلك، فقد كان لهذه الاتصالات تأثير كبير في افتتاح الثورة المصرية على الساحة العربية. وكان اعتماد جمال عبد الناصر على الضباط في بناء صلاته العربية دليلاً على استمراره في اختيار الطريق الأسهل الذي يعتمد فيه على العناصر الموالية التي هي موضع الثقة والمربطة بالثورة، من دون محاولة جادة لخلق تنظيم سياسي تتوافر فيه كوادراً قادرة على أداء دور سياسي حقيقي وفعال^(٢٥). وبالطبع فإن هذه الملاحظة لا تقلل من أهمية الدور الكبير الذي لعبته مجموعة من ضباط الثورة في أنحاء عديدة من الوطن العربي، من أمثال كمال الدين رفعت، لطفي واكد، أمين هويدي، عزت سليمان، محمود رياض، فتحي الديب.

ومن ناحية رابعة، يلاحظ أن الطريق المصري نحو سوريا، ارتبط في الوقت نفسه بتحولات داخلية مهمة في ميدان العلاقات العسكرية - المدنية، خصوصاً من ناحية عملية الانسحاب العسكري من الميدان السياسي. ومن هذه الناحية فقد سبقت الإشارة إلى قول جمال عبد الناصر عام ١٩٥٧: «لمضيت خمس سنوات لإبعاد الجيش المصري عن السياسة». ومعنى ذلك أن عملية الانسحاب التدريجي للعناصر العسكرية من ممارسة السلطة، وتحويل النظام العسكري إلى نظام مدني، كانت قد اكتملت ملامحها عشية الوحدة المصرية السورية. ويمكن القول إن هذا الاختلاف الجوهرى، في مجال العلاقات العسكرية - المدنية، بين مصر وسوريا، كان في مقدمة دوافع التردد المصري إجمالاً، وتردد جمال عبد الناصر نفسه في قبول الوحدة الاندماجية الفورية مع سوريا، فقد كان يخشى قيام الجيش السوري بانقلاب عسكري إذا ما قامت دولة الوحدة، كما أخبر صلاح البيطار، لأن الجيش السوري «مسيس واعتاد على قيام الانقلابات»^(٢٦).

(٢٤) عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ٢ ج (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧)، ج ٢، ص ٣٧ - ٣٨.

(٢٥) حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ٣: عبد الناصر والعرب، ص ٢٣.

(٢٦) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٤٧.

ثانياً: طريق العسكريين السوريين نحو مصر

في محاولة فهم النخبة العسكرية السورية وتحليل تكويناتها وتوجهاتها، تمكن استعادة الملاحظة التي انطلق منها سيل في وصفه للنخبة السياسية التقليدية التي تولت مقاليد السلطة في سوريا بعد الاستقلال مباشرة. فهذه الملاحظة تصدق أيضاً على النخبة العسكرية السورية التي اندفعت في طلب الوحدة مع مصر، ثم اندفعت أيضاً في الطريق نحو الانفصال. يقول سيل: «لا ندور قصة سنوات الاستقلال السوري الأولى حول السياسيين العظام، أو المبادئ السياسية القوية، فهي قصة رجال عاديين دخلوا للتصرف إزاء وضع ممتد، فانكروا أنفسهم في مهمة الاحتفاظ بالسلطة وفرقوا، لقلة المؤسسات ذات الخبرة الجيدة والتقاليد الدبلوماسية المعترف بها، في دوامة من المنافسات الشخصية التي لا تليق بأعمال رجال دولة نالت استقلالها حديثاً»^(٣٧).

فعلى الرغم من أن الجيش هو الذي تحمل مسؤولية إسقاط النظام التقليدي، إلا أن استمرار التدخل العسكري طوال السنوات التالية، أكد فعلاً أن ضباط الجيش فقدوا حماسهم للإصلاح، ولكنهم لم يفقدوا شهيتهم للسلطة، وبذلك حق عليهم الوصف نفسه.

لقد تعرض الجيش السوري في حرب فلسطين لتجربة مماثلة إلى حد بعيد لتجربة الجيش المصري، من الانفصال بين القيادة العسكرية في الميدان والنخبة السياسية الحاكمة في العاصمة، إلى الرشوة والفساد والأسلحة الفاسدة، إلى إدراك أن المعركة الحقيقية في عاصمة الوطن قبل أن تكون على حدوده. إن ضحايا هذه التجربة، وهم الضباط الوطنيون الشباب، أصبحوا يرون في أنفسهم الأبطال الوحيدة المؤهلين لتحقيق رفاهية البلاد بحمايتهم من الأعداء على الحدود، وحمايتهم من عجز زمرة السياسيين في الداخل، إذا لم يكن من خياراتهم.

وفي ظل هذا المناخ المحموم، قبض حسني الزعيم على زمام السلطة، وأطاح بالحكم القائم يسانده في ذلك حفنة من الضباط القوميين والسياسيين الراديكاليين، وقد لاقى هذا العمل رضى عاماً من الشعب. وبذلك زج بالجيش الفتي في السياسة، كما زج بالبلاد في عقد من الفوضى والمتاعب قبل أن تقوم الوحدة مع مصر.

ولم تكن هناك قوى اجتماعية وراء انقلاب حسني الزعيم، وإنما كانت هناك مصالح مالية، في مقدمتها شركات النفط الأمريكية التي كانت تريد في ذلك الوقت أن تمد أنابيب النفط - التابلاين - عبر سوريا. وكان بين بريطانيا والولايات المتحدة في ذلك الوقت نزاع على مخازن النفط في المنطقة العربية - بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية - لم يصل بعد إلى «فاهم ودي». وإضافة إلى اتفاق التابلاين، فقد كان معروضاً على البرلمان السوري اتفاقية أخرى فرنسية - سورية لتسوية جميع المشكلات المالية المعلقة نتيجة انتهاء الانتداب. وكان من الواضح أن البرلمان، لن يصدق على أي من الاتفاقيتين - اتفاقية التابلاين والاتفاقية المالية مع فرنسا - ولكن بمجرد أن تسلم الزعيم السلطة مرعاً ما تم التصديق عليها.

(٣٧) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ص ٤٣.

لقد كان حلف الملك فاروق والملك عبد العزيز آل سعود هو الذي يحتضن حسني الزعيم، ولذلك فلم تكن تمضي أربعة شهور حتى جاء انقلاب سامي الخناوي، وكان بمثابة رد فعل بالتآمر والبحث لهذا الوضع، فقد كانت الأسرة الهاشمية في بغداد هي القوة المحركة له. وبعد ذلك جاء انقلاب أديب الشيشكلي الذي سبقت الإشارة إليه.

ثم تعددت الانقلابات في سوريا، وأصبح الجيش هو الذي يحكم. أحياناً كان يظهر من فوق المسرح، كما حدث أيام حسني الزعيم وأديب الشيشكلي، وفي أحيان أخرى كان يترك المسرح كله من داخل الثكنات، كما تجلّى بوضوح في الفترة التي انقضت منذ إسقاط الشيشكلي إلى يوم الوحدة. في ذلك الوقت كانت مجموعة الضباط التي قادت الانقلاب ضد الشيشكلي قابعة في ثكنات الجيش، وكانت الحكومة المدنية مجرد أداة في يد هذه المجموعة من الضباط.

ومع ذلك، تنبني الإشارة إلى أن الحركة التي حلت حسني الزعيم إلى قصر الرئاسة في دمشق، قد اشتد أزرها بنشوء مجموعات راديكالية ضاغطة، ومحرّضين سياسيين يساريين اضطلعوا بمهمة تثقيف الشباب سياسياً، داخل الجيش وخارجه، ومنحهم نظرة جديدة للسياسة وتطلعات أوسع لمصلحة الأمة العربية في شكل عام^(٢٨). ولتفهم ذلك، لا بد من استعراض حركة الجيش السوري، في الأطار الكبير للصراعات المتكاثرة التي كانت سوريا ذاتها ميداناً لها منذ حصلت على استقلالها.

ففي ذلك الوقت كانت في سوريا مجموعة من الأحزاب: أولها - حزب البعث العربي الاشتراكي، وكان هذا الحزب خليطاً من شخصيات قادته، خليطاً من أفكار تقدمية على أساس نظري لميشيل عفلق، ومن غرام بالمناورات السياسية والألاعيب الحزبية لأكرم الحوراني، ومن الأفكار القومية لصالح البيطار، وكان الحزب قوة متحركة في اتجاه تقدمي وقومي. وثانيها - حزب الشعب، وكان يضم معظم العائلات الكبيرة في سوريا من ملاك الأرض، وكان قوة فعلية، ولكنه كان بعيداً عن أي تأثير جماهيري، بل كان في طبيعته لا يؤمن بالجماهيم. وثالثها - الحزب الشيوعي السوري، وكان أقوى المنظمات الشيوعية في الشرق العربي، وكان حزباً نشيطاً يستمد التزايد في قوته من ضعف الآخرين وتفككهم. ورابعها - الشركة الخماسية، وهي لم تكن حزباً بالمعنى المألوف، ولكنها كانت قمة الاحتكار في سوريا، وكسّاس المال بطبيعته، كان مهماً أن تكون هناك حكومة قومية تصد الشيوعيين فقط، وتحفظ النظام ولو بالقمع، ليستطيع رأس المال أمناً أن يحصل على ما يريد بغير حساب، ولهذا لم تكن الشركة الخماسية في سوريا بعيدة عن السياسة، وإن لم تكن تنظيمياً حزبياً بطبيعة الحال^(٢٩).

وكانت هناك قوى من خارج سوريا تتحرك في الميدان السوري وفق مصالحها وتوجهاتها. فمن ناحية أولى، كانت بغداد لها مصالح في دمشق وكانت لها أحلام. كانت بغداد تريد دمشق داخل

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٢٩) هيكل، ما الذي جرى في سوريا؟ ص ٢١.

حلف بغداد تأمناً لجناحها الغربي، وفتحاً للطريق أمام هذا الحلف الاستعماري ليسيّط نفوذه على الأردن وعلى لبنان بعد سوريا. ثم كان لبغداد في دمشق حلم قديم، هو أن يعود عرشها إلى الأسرة الهاشمية الحاكمة في بغداد. ومن ناحية ثانية، كانت الرياض - عاصمة الحكم السعودي - تقف بحوافز المنطق القبلي الاتقاضي ضد مصالح بغداد وأحلامها، وكانت الرياض تدفع في دمشق لهذه الغاية بغير حساب. ومن ناحية ثالثة، كانت مصر بعد ثورة ١٩٥٢، وبعد أن اكتشفت هويتها العربية، وانحازت بكل قواها إلى جانب النضال الشعبي العربي، تنتم بأمر سوريا، وفي الدرجة الأولى من اهتمامها أن لا تسقط سوريا تحت سيطرة حلف بغداد، وبذلك يتحول مجرى النضال العربي كله، من محاولة الحصول على القوة العربية المستقلة، ومن محاولة صد الخطر الإسرائيلي من المنطقة. ومن ناحية رابعة - لم تكن الدول الكبرى كلها بمعزل عن هذا الصراع الذي يشمل المنطقة العربية كلها، والذي كانت سوريا قد تحولت مركزاً له وميداناً. فقد كانت بريطانيا وراء بغداد، أو وراء حلف بغداد. وكانت الولايات المتحدة موزعة المشاعر بين مصالحها في الرياض، وبين ادراكها - من وجهة نظرها - لضرورة حلف بغداد استمراً لتطبيق الاتحاد السوفياتي بالقواعد والأحلاف. وكان الاتحاد السوفياتي، يؤيد مصر في معركة مقاومة حلف بغداد، وفي الوقت نفسه كان يساند الحزب الشيوعي السوري باعتباره نواة لتقدم الشيوعية في الشرق العربي^(٣٠).

وبما أن الجيش كان هو القوة المسيطرة والحاكمة، فإن كل الأحزاب العاملة في سوريا، وكل القوى العربية والدولية المهتمة بالمعركة الدائرة فيها، انجذبت إلى العمل في الجيش، وإلى محاولة التأثير فيه. وهكذا أصبح الجيش السوري انعكاساً طبيعياً للصراع الحزبي، والعربي، والدولي الجاري من حول سوريا وفي داخلها. أصبح هناك ضباط في الجيش يتجهون بمشاعرهم لحزب البعث، وآخرون يتجهون لحزب الشعب، وآخرون للحزب الشيوعي وآخرون للشركة الحاشمية، وآخرون يقلقهم هذا الصراع داخل وطنهم وعليه، ويبحثون عن طريق فيه السلامة الوطنية والأمان. وأصبح هناك ضباط على اتصال ببغداد، وبالرياض، وبالقاهرة، وبالطبع ببريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي.

وفي ظل هذا الصراع الضاري، وصلت الفرقة إلى حد بعيد، وإلى حد عميق. ولقد ترتب على هذه الفرقة نتيجة في غاية الخطورة: أولاهما - أن التجسّس بين جماعات ضباط الجيش السوري المتنافرة، أصبح عاملاً بالغ الخطر على مستقبل سوريا كلها، ووصل الأمر إلى أن الضباط الذين كانوا يتصدرون الجيش، كانوا يقضون الليل في وحداتهم ليكونوا على أهبة الاستعداد للتحرك بها في مواجهة أي مباغطة من جماعة أخرى. وثانيهما - إن بعد الفرقة وعمقها أدباً إلى شبه شلل بين القوى المتنافرة. فالواحدة منها لم تستطع أن تحقق السيطرة التي تستطيع بها فرض إرادتها النهائية على الآخرين. وبذلك أصبحت سوريا تمشي على سلك مشدود على حافتي هاوية، وكان عليها أن تحافظ على توازنها فوقه لكي لا تضيق^(٣١).

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢١ - ٢٢.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٣.

إن الجيش الذي استطاع منذ انقلاب حسني الزعيم أن يتخلص من إشراف السلطة المدنية، قد عرف كيف يقبل الحكومات، ولكنه لم يكن قد اكتسب الثقة بالنفس، والمهارة السياسية لتمكّنه من أن يحتل مكانة في الساحة السياسية كقوة مستقلة قادرة. وعندما لم يكن أداة طيعة في أيدي قوى في داخل البلد وخارجها، فقد بدا وكأنه قد فهم دوره على أنه وصي سياسي أعلى على مصالح الأمة الحيوية. ولم يطل به الأمد على هذه الحال من التواضع، فقد تمثل أحد الموضوعات الطاغية في السنوات القليلة التي تلت ذلك في الصراع على السلطة بين الجيش والسياسيين المتقسمين الذين راحوا يبحثون عن صداقات في الجيش ليستعملوها ضد منافسيهم المدنيين. وكان من نتيجة ذلك أن عملوا بخضوعهم، يوماً بعد يوم، كهينة صناعة قرارات، لأشد الضباط سيطرة وأكثرهم طموحاً. ويضيف سبيل إلى ذلك أن الإرث السياسي الذي تركه الشيشكلي، بصفة خاصة، أخذ يتضخ تدريجاً. فالجيش الذي سار نحو الطموح السياسي لم يعد إلى ثكناته، وإلى انضباطه إلا بعد أربعة أعوام، أي بعد الوحدة مع مصر، وبقي كذلك خلال العمر القصير للجمهورية العربية المتحدة. إن الجيش الذي تعود الأسس بزماد السلطة أفسده أيضاً اشتراكه في المؤامرة على الشيشكلي التي دامت طويلاً. كذلك فقد أصبح الجيش ملتصقاً بالسياسة التصاقاً لا يمكن فصله، وأضحى تركيبه يعكس التحيزات المدنية. وهنا يشير سبيل إلى قول جورج أوريل: «إن الثورة عمل مفسد، عمل يقوم لا بإفساد السلطة فحسب، بل أيضاً بإفساد الوسائل التي تتبع في الوصول إلى السلطة»^(٣٢).

ولقد سبقت الإشارة إلى أن الجيش قد تعهد، بعد إسقاط الشيشكلي، بالآتي تسلم الحكم، واستمر شوكت شفيق رئيساً لأركان حرب الجيش، على الرغم من أنه درزي من لبنان، لأنه كان يلعب دوراً مخفياً للصداءات في صراع الاتجاهات المختلفة داخل الجيش. وكان تكوين الجيش السوري، بعد الإطاحة بالشيشكلي، ينطوي على أربع كتل أساسية:

أ - كتلة ضباط البعث، وكان من أبرزهم مصطفى حملون، وعبد الغني قنوت، وجمال الصوفي، وأمين الحافظ.

ب - كتلة الضباط المستقلين، ومن أبرزهم جاسم علوان، وجادو عز الدين، وأمين أبو عساف.

ج - كتلة الضباط الشوام، أي ضباط دمشق، ومن أبرزهم عدنان المالكي، وأكرم ديرى.

د - كتلة الضباط التحريريين، نسبة إلى «حركة التحرير العربي» التي أنشأها الشيشكلي، وبالتالي فهم من بقايا نظام الشيشكلي، ومن أبرزهم أمين النفوري، وأحمد عبد الكريم، وطعمة العودة الله، وأحمد جنيدي، وعبد الحميد السراج، والواقع أن السراج بالذات كانت له قدرة فائقة على أن يوحي إلى كل القوى بأنه رجلها، لدرجة أن رجال البعث كانوا يعتقدون أنه رجلهم من دون أن يكون تابعاً لتنظيمهم^(٣٣).

(٣٢) سبيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ص ١٠٨ و ١٩٧.

(٣٣) نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، ص ٦٧ - ٦٨.

وكان تنظيم رئاسة الجيش السوري في ذلك الوقت على النحو التالي: شوكت شقير رئيساً للأركان، وتوفيق نظام الدين معاوناً له، وعبدان المالكي رئيساً لشعبة العمليات، ورياض الكيلاني رئيساً للشعبة الأولى في الإدارة والتنظيم، وديع بشور رئيساً للشعبة الثانية (الاستخبارات).

ولكن في يوم ٢٢ نيسان/أبريل عام ١٩٥٥ اغتيل العقيد عبدان المالكي رماً بالرصاص أثناء مباراة في كرة القدم، كما أن قاتله الرقيب يوسف عبد الرحيم قد انتحر بدوره، وانتهت المباراة بهياج وشغب. وقد كشف التحقيق في الجريمة عن دوافع عدة، بعضها شخصي محدود، والآخر والأهم ناتج عن مضمون الصراع الدولي المركز على سوريا. وهي قضية مهمة تستحق إشارة خاصة في سياق هذه الدراسة لارتباطها بالنقطة المحورية التي تركز عليها في هذا الجزء، وهي الطريق السوري نحو الوحدة.

ويمكن القول بداية إن «حلف بغداد» أدى إلى «تدويل» الصراع على القوة في المنطقة العربية: فقد طرح قضايا وشعارات جديدة، كما أدخل منافسات الحرب الباردة الى مسرح الخصوم العرب المحليين. ومن هنا فإن سنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ تعتبر من أهم السنوات في التاريخ العربي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ شهدت تغييرات واسعة في قوة الأطراف العرب الأساسيين المتصارعين وفي استراتيجياتهم. وسمحت معاهدة الجلاء لمصر أن تبرز كدولة رئيسية في المنطقة العربية، فبنت دعواها بقيادة العرب على أساس سياستها الخارجية المستقلة، وعندئذٍ قام العراق - بتأييد من بريطانيا - بمحاولة هجومية للسيطرة على المنطقة من خلال «حلف بغداد» لكنه غداً مجبراً على الدفاع حين نجحت مصر في إقناع سوريا بالتحالف معها. وهذا الانقسام في صفوف العرب، أتاح للاتحاد السوفياتي فرصة الدخول إلى المنطقة من مؤخرة خط الدفاع عن الحلف، مما أثار بدوره اهتمام الولايات المتحدة^(٣٤).

لكن النمط المحلي للعلاقات بين الأقطار العربية لم يتغير على الرغم من توسع منطقة الصراع، بل ظل جامداً، وتراكمت فوقه العلاقات الجديدة. وفي مركز الأحداث وقفت سوريا، وهي في آنٍ واحد شاهد على التفوق المصري، وهدف آمال العراق الخائب، والحقل المختار للهجوم السوفياتي، والرد الغربي المضاد. إنها المصدر الأيديولوجي للوحدة العربية حسبما يبشر به حزب البعث العربي الاشتراكي. ولذلك بقيت سوريا ميداناً لصراعات القوى الكبرى، كما بدت انتفاضاتها السياسية وكأنها نهاية حلقة وبداية حلقة أخرى. ولم يعقب النضال ضد «حلف بغداد» أي هدنة، إذ دخلت سوريا بدلاً من الصراع، طوراً جديداً بدأ بجريمة اغتيال المالكي في دمشق العاصمة المتوترة الأعصاب، فأضحت في حالة ذعر وهياج.

ففي الظروف السياسية السائدة آنذاك، كان المالكي شخصية مهمة، فإذا كان الجيش هو القوة الوحيدة المؤثرة في السياسة السورية، فربما كان المالكي هو أقوى ضباطه. فشوكت شقير

(٣٤) يعتمد الجزء التالي بخصوص قضية اغتيال المالكي وآثارها ونتائجها على المعلومات والتحليلات التي قدمها سيل بصفة خاصة. انظر: سيل، المصدر نفسه، ص ٣١١ - ٣٢٢.

عسكري كفوء، لكنه يعاني نقطة ضعف مصدرها أن أصله من دروز لبنان، كما أنه - بعكس المالكي - فشل في أن يعكس القومية المتأججة في صدور صغار الضباط السوريين حينذاك. وهذا الاقتناع الصلب بأن رسالة الجيش هي انقاذ البلد والسير بها في طريق المجد، كان مصدر قوة المالكي، المثال الرائد لجيل ما بعد الحرب الذي كان يرى في نكبة الحرب الفلسطينية، وانهايار الحكومة المدنية، رمزين لانحلال مجتمعهم السياسي..

ويعد سقوط الشيشكلي، الذي كان قد سرح المالكي من الجيش لتزعمه ثورة فاشلة، أعيد المالكي الى الخدمة، بكثير من التعظيم والاحترام، وسرعان ما غدا الحليف العسكري «للمحايدين» الداعين الى الوحدة العربية، ومجموعة «التقدميين» في المجلس النيابي، المعارضين لخطط الدفاع الغربي وللاتحاد مع العراق، وقبول المساعدات الغربية إذا كانت مصحوبة بأي شروط. وفي الشهور التي تلت انتخابات عام ١٩٥٤، أعاد المالكي الجيش تدريجاً الى السياسة ملقياً بثقله الى جانب ثلاثي العظم - العسلي - الحوراني في محاولاته إسقاط حكومة فارس الخوري. وهكذا ساعد في «انقاذ» سوريا من «حلف بغداد»، ومهد الطريق لاتفاقية الدفاع المشترك مع مصر في آذار/مارس ١٩٥٥، أي قبل مصرعه بشهر. ومن هنا فقد بدا المالكي بالنسبة الى حزب البعث العربي الاشتراكي بمثابة الحليف الذي يحتاجونه تماماً: فهو يسيطر على إخوانه الضباط، وهو وطني متحمس باستطاعته أن يجعل الجيش يقف بأكمله رمزاً بليغاً للفكرة العربية.

وبهذا جاء اغتيال المالكي صدمة كبرى، فالرقيب الذي اغتاله تين أنه عضو في الحزب القومي السوري، الذي ينادي بسوريا فقط والمعادي بالتالي للشيوعية وللقومية العربية، والذي كان يسابق حزب البعث العربي الاشتراكي في السيطرة على الجيش أمام معارضة المالكي الشديدة. وعلى ذلك فالصورة العامة وراء اغتيال المالكي كانت عبارة عن صراع من أجل السيطرة على الجيش، وهو العامل الحاسم في السياسة السورية، من ناحية؛ كما أنه كان يمثل محاولة لشل العناصر والفئات التي آمنت بالحياد، والعروية كحركة فضائية، وبالتحرر من الأحلاف العسكرية الأجنبية، وبالتالي القضاء على التيار المعادي للغرب في سوريا، من ناحية أخرى.

ومهما تكن دوافع الجريمة، فإن التبعات المترتبة عليها كانت بعيدة المدى، فقد أتاحت للشيوعيين، الذين تظاهروا بالوطنية والقومية، الدعوة الى الانتقام للمالكي، ومنحت لهم فرصة التعبير عن آراء حزب البعث السياسية بالاشارة الى الأيدي الأجنبية وراء الحزب القومي السوري، وربما كان هذا من أكثر نتائج القضية أهمية.

لقد قرر الشيوعيون والبعثيون أن القيام بعمل سريع ضد الحزب القومي السوري أصبح لازماً. فبالنسبة الى الشيوعيين كانت تلك فرصة مناسبة جداً للتخلص من أعدائهم الايديولوجيين وإضعاف مركز الغرب في سوريا، وتهديد الطريق لاقامة علاقات أوثق مع الاتحاد السوفياتي. أما بالنسبة الى حزب البعث فإن تدمير الحزب القومي السوري كان يعني خطوة أقرب باتجاه الحيايد واسكات صوت القومية السورية التي تتصارع مع مبادئه القومية العربية. وقد أشاع الحزبان كلاهما أنه إذا ما بدت العدالة مترددة أو بطيئة، فإن العناصر الديمقراطية في الجيش وبين صفوف المدنيين

ستعمل على التصدي لها. وهكذا اعتبر الحزب القومي السوري حزباً غير مشروع، واعتقل عدد كبير من أعضائه، وسرح أنصاره من الجيش والدولة، كما شكلت محاكم مؤقتة تتمتع بسلطات خاصة لمحاكمة المتهمين. وبالتالي فقد تم استئصال الحزب القومي السوري من الحياة العامة في سوريا.

ولقد أدت التطورات التالية الى قيام ائتلاف بين حزب البعث والحزب الشيوعي في شكل مهادنة، وبالتالي الى نشاط الحزبين داخل الجيش، حيث اتسم نشاطهما بالعمل الحزبي. فعندما جاءت صفقة الأسلحة التشيكية لمصر، كان لها صدى هائل لدى الأوساط السورية الوطنية والتقدمية، كما كانت لها آثار كبيرة على تطور الأحداث. فقد تبعت سوريا مصر، وسافر خالد العظم الى موسكو في خريف عام ١٩٥٥، ونجح في عقد صفقة أسلحة تشيكية. وقد ساعد ذلك على دفع نشاط الحزبين البعثي والشيوعي كقوى تقدمية، حيث نظر كلاهما الى الصفقة باعتبارها تمثل تصدياً للأحزاب التقليدية التي تريد الانحياز الى العراق أو السعودية. كذلك رأى حزب البعث والحزب الشيوعي أن الظروف تهيء لهما آملاً كبيرة في نمو نشاط الدعوة الحزبية بين صفوف الجيش. وكان قرار تأميم قناة السويس خطوة أخرى في الاتجاه نفسه، فقد تدافع نشاط قوى البعث والشيوعيين، كما ارتفعت شعبية جمال عبد الناصر لدى الجماهير السورية، وبالتالي فقد انكمش نشاط القوى التقليدية سواء على الساحة الحزبية أم في صفوف الجيش السوري^(٣٠).

ومن ناحية أخرى، عمدت فلول الحزب القومي السوري، التي تركزت في لبنان ونذرت نفسها لمهمة الاطاحة بالحكم في دمشق، الى تضخيم خطر الشيوعية في سوريا، وتلوين أحكام القوى الغربية وفق ذلك. وهكذا أثرت بشكل مصطنع مخاوف الغرب من «التغلغل الشيوعي» في سوريا، وأدى هذا بالتدريج الى اتخاذ اجراءات معاكسة، ساعدت بدورها على أن تخلق التهديد نفسه الذي قصد محاربه. وربما كان من المساوئ التي ألحقها الحزب القومي السوري بالغرب، تدعيمه للتحالف البعثي الشيوعي، وجعل الاختلافات الأساسية بينها غامضة.

وفي عام ١٩٥٦ أخذت مقاومة حزب البعث لدعوة الحزب الشيوعي لاقامة جبهة شعبية تضعف، فقد جمعتها معارضة «حلف بغداد» والشعور بوحدة خطر مشترك في عام ١٩٥٥، حتى وجدا نفسيهما يجاريان الاعداء ذاتهم، ويستنفران الرأي العام من أجل القضية ذاتها. ولم تلبث العلاقات أن توثقت أكثر عندما قامت وفود برلمانية سوفياتية وسورية بتبادل الزيارات وعندما بدأ المحاكم السوفيات يعترفون علناً بشرعية حركة الوحدة العربية. وهذا الاتجاه تعزز بالخط الشيوعي الجديد من حركة القومية العربية الذي تبناه المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي^(٣١).

ان اغتيال المالكي، إضافة الى اضعافه لمركز الغرب أكثر من ذي قبل، ساعد مصر والاتحاد السوفياتي على تثبيت مكاسبهما على الساحة السورية. لقد فتحت الجريمة بصيرة الشعب السوري على أهمية وشراسة الصراع الدولي الذي كانت سوريا غلباً فيه بزورها لعنصر المستعمر في جسد الحياة

(٣٥) نصر، المصدر نفسه، ص ٦٨ - ٦٩، ٧٤ و ١٠٧.

(٣٦) سيل، المصدر نفسه، ص ٣٣٥ - ٣٣٦.

العامه في سوريا، وتشجيعها لها بالمسارعة للبحث عن الطمأنينة في سلاح الحماة الجدد. وعلى الرغم من أن القوات البريطانية والفرنسية قد رحلت عن سوريا في عام ١٩٤٦، فإن ولاء سوريا ظل قائماً للغرب، في معظم حقبة السنوات العشر التي تلت ذلك، فقد احتفظ حسني الزعيم وأديب الشيشكلي بعلاقات وثيقة مع فرنسا. وأول تحطيم حقيقي لهذا التقليد حدث في غيار معركة الدفاع عن «الشرق الأوسط» عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥، عندما خضت سوريا متحررة من خيوط التوجيه الغربي، لتتضم رسمياً إلى موقف مصر المؤيد للحياذ. ولما كانت روابط سوريا أشد وثوقاً بفرنسا من روابطها ببريطانيا، وكانت فرنسا نفسها ضد «حلف بغداد» فإن هذا الاختيار أصبح أشد سهولة.

وعندما تمكن صبري العسلي من تشكيل «حكومة وحدة وطنية» في حزيران/يونيو عام ١٩٥٦ ضمن حزب البعث لنفسه وزارتين هامتين هما الخارجية والاقتصاد. ونتيجة لذلك أصبح موضوع الوحدة مع مصر قضية أساسية ومهمة. فقد أصر حزب البعث كشرط لاشتراكه في الحكم أن تأخذ الحكومة على نفسها تعهداً يبيد محادثات مع القاهرة تستهدف إقامة وحدة بين البلدين.

وبناء على ذلك أعلن العسلي، في المجلس النيابي يوم ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٥٦: «وستشرع في توثيق علاقاتنا مع مصر من خلال محادثات فورية نأمل في أن تؤدي الى سياسة مشتركة بين البلدين، ندعو الأقطار العربية المتحررة الى اتباعها كما يصبح بالإمكان تحقيق وحدة عربية شاملة»^(٣٧).

وفي الخامس من تموز/يوليو ١٩٥٦، وبعد إجراء محادثات مع جمال عبد الناصر في القاهرة، أعلن صبري العسلي عن تشكيل لجنة وزارية من ثلاثة أعضاء مهمتها القيام بمفاوضات مع مصر. وضمت اللجنة العسلي نفسه، إضافة الى صلاح البيطار الممثل لحزب البعث، وأحمد قنبر وزير الداخلية الممثل لحزب الشعب، وفي اليوم نفسه اتخذ مجلس النواب قراراً ينص على ما يلي:

«إن مجلس النواب التزاماً منه بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من الدستور، التي نصت على أن الشعب السوري جزء من الأمة العربية، يؤيد قرار الحكومة الذي أعلنه رئيس الوزراء في هذا الاجتماع، ويرجو للحكومة النجاح في اتباع هذا الطريق المقدس الذي يقربنا في المستقبل القريب من الهدف الذي انتظره الشعب العربي في كافة أقطاره»^(٣٨).

ومع أهمية هذه التوجهات الرسمية، التي كانت تستجيب على أي حال لضغوط جماهيرية كاسحة نحو جمال عبد الناصر والوحدة مع مصر، فإن التطورات داخل الجيش هي التي حسمت المسار النهائي للأحداث على الطريق السوري نحو مصر.

ولقد جاء التطور الجديد على هذا الطريق اثر استقالة شوكت شقير رئيس الأركان العامة من منصبه في السابع من تموز/يوليو ١٩٥٦، في ظروف مفاجئة وغامضة. إن شقير لم يكن أداة طيعة في أيدي اليمين أو اليسار، فرأى الطرفان فيه عقبة كأداء في طريق مطامعها، خلال فترة الصراع الشرس التي اشتعلت آنذاك. فطالما بقي رئيساً للأركان العامة، لن يستطيع البعثيون والشيوعيون

(٣٧) البعث (دمشق)، ٢٨/٦/١٩٥٦.

(٣٨) طيمية عبد الحميد الجرف، موجز القانون الدستوري (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٠)،

ص ٤٢٥.

ضمان دعم الجيش في أي أزمة كما أن حزب الشعب كان يشعر بكرهه للسبب ذاته، وعلى الرغم من عدائه لتدخل العسكريين في السياسة، إلا أنه أراد ضمان وجود هيئة أركان عامة بمقدوره الاعتدال عليها. وكان شقير قومياً مستقلاً للتفكير، لعب دوراً مهماً في أعقاب سقوط الشيشكلي، وقد أعاد السلطة آنذاك إلى خصوم الشيشكلي المدنيين، ثم أخذ ينزع إلى التصرف بعد ذلك بنزق وكانهم جليماً مدينون له بالفضل.

وعندما أصبح صبري العسلي رئيساً للوزارة، وجد شقير نفسه وقد حيل بينه وبين ممارسة السياسة، حتى أنه لم يشارك في المناقشات المتعلقة بالوحدة مع مصر، ولم يلبث أن نُحي من منصبه بحجة أنه كان درزياً من أصل لبناني، وأنه لم يكن لذلك موثقاً به تماماً، كما قيل أنه كان يعارض اعدام أعضاء الحزب القومي السوري المتهمين بقتل المالكلي. وقد أُشيع أن تنحيته عن منصبه خطط لها عبد الحميد السراج، مدير الاستخبارات العسكرية، تحت ضغط العناصر اليسارية. ولم يلبث شقير أن تقاعد، واستعفى عنه برجل عسكري آخر لا يتمتع بطموح سياسي، ولا لون له، وهو توفيق نظام الدين^(٣٩).

وخلاصة ما تقدم أن الجيش الوطني في سوريا - والذي تشكل عقب رحيل الفرنسيين عن البلاد عام ١٩٤٦، وتوسع تدريجياً خلال حكم الشيشكلي - لم يكن يعتمد على تقاليد عسكرية منضبطة، كما لم تبلور طبقة عسكرية حقيقية، وأكثر من أي بلد عربي آخر وقع الضباط السوريون تحت نفوذ أصدقائهم، وعائلاتهم من غير العسكريين، كما لم يكونوا بمنجاة من التأثير بالتيارات السياسية المدنية. وقد أدى اغتيال المالكلي إلى إزاحة القائد الذي كان باستطاعته أن يفرض رأيه على الضباط، ولم تبق ثمة شخصية مهيمنة في الميدان. وبدلاً من وجود زعيم واحد، أصبح هنالك أكثر من عشرين، كل منهم يتوقع أن تجري استشارته قبل اتخاذ أي قرار. وفضلاً عن ذلك فقد كشف ذهاب شقير تفكك الضباط، وتسلسل مختلف القوى السياسية المتصارعة إلى صفوفهم. وعلى حين كان شقير قادراً على إخفاء الصدع، فقد كشف انسحابه عن صورة صاخبة لحفنة من الضباط الشبان الذين يسيطرون على الأسلحة اللازمة للوصول إلى المناصب ويعلمون عن مواقفهم السياسية على الملأ، ويسعون للتأثير على الحكومة في كل يوم. وقد استنكر السياسيون تدخلهم، ولكنهم في الوقت نفسه حاولوا استخدامهم واحداً ضد الآخر، وأظهر حكم الشيشكلي القوي والطويل نسبياً أن سوريا يمكن أن تحكم من خلال الجيش، مما جعل كل سياسي يسعى لمنع خصومه من السيطرة عليه.

ولم تلبث وحدة الجيش أن تصدعت عندما اندفعت الأحزاب السياسية، والدول المجاورة وأيضاً القوى الكبرى، تبحث عن حلفاء عسكريين. وتدفقت المساعدات السرية إلى سوريا من العراق ومصر والسعودية والأردن والدول الكبرى. وأرسل الضباط الشبان إلى الخارج في بعثات لشراء العتاد والسلاح، وكان من الصعوبة بمكان الحصول على بيانات بالمصاريف لوجود مؤسسات

(٣٩) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ص ٣٤٠.

الأمن المتزايدة العدد. ووجد الكثيرون من الضباط أنفسهم يتصرفون بكميات كبيرة من المال، فجرت حوادث اختلاس ورشاوي وعمولات، ووجد بعض الضباط طريقهم إلى الثراء. وأصبح الجيش الذي جرى إخضاعه للسياسة، بموازنته وتمويله السريع، غابة تحاك فيها الدسائس، تماثل في بعض الأحيان التفتت والتشيع الموجودين على الصعيد المدني.

ومنذ اغتيال المالكي، وحتى الوحدة مع مصر بعد ثلاث سنوات، كان من الصعب العثور على من يحكم سوريا فعلاً. فالضباط الذين اعتبروا أنفسهم حراساً على ضمير الأمة قد تمتعوا بتفوق معنوي على السياسيين، كما كانت لديهم القوة المادية، وكانوا يستطيعون التهديد بتنفيذ انقلاب بالقوة متى شأؤوا ذلك. لقد أصبح الجيش مفتتاً ومنغمساً في العمل السياسي، إلى حد تلاشت معه الحدود بين المدنيين والعسكريين في حماة الصراع المعقد المتشابك الذي شهدته سنوات ما قبل الوحدة.

ومهما يكن من أمر فقد برز عدد من الضباط على المسرح السياسي بشكل تدريجي وتسلم مراكز سياسية معينة. وكان معظم هؤلاء يتنمون إلى جيل ما بعد الحرب الذي تخرج من كلية حمص العسكرية في عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨، والذي كانت حرب فلسطين وسلسلة الانقلابات التي نتجت عنها، عناصر التجربة التي كونته. وقد تميز بعض هؤلاء الضباط الشبان بسميزات كثيرة على الضباط الآخرين الذين يكبرونهم في السن. إلا أنه كانت تنقصهم التجربة وإدارة الحكم، ولم تكن لهم سوى جذور قليلة في الشعب. وكما هو الأمر بالنسبة لمن يحملون السلاح، فإنهم يحدون حلولاً مبتسرة لمعظم المشكلات. وكثير من هؤلاء كانوا من المفضلين لدى الشيكلي، وأرسلوا إلى فرنسا في الخمسينات بهدف التدريب.

وقد جرى على هذا النسق عبد الحميد السراج، الذي عين رئيساً للمكتب الثاني (الاستخبارات) قبل شهر من اغتيال المالكي. وعمله الرئيسي طوال السنوات الثلاث التي أعقبت ذلك، تركز في التصدي للمؤامرات العديدة التي قام بها العراقي، والحزب القومي السوري، والفئات المدعومة من الغرب ضد الحكم في سوريا. لقد كان السراج صديقاً لحزب البعث وشاركه قوميته الجياشة وأرتيابه في التدخل الأجنبي، لكنه يحافظ على استقلاله عنه. والحقيقة أن قوته التي تجلت في السنوات التي سبقت قيام الوحدة، تكمن في حرصه على عدم الانحياز إلى أي جماعة، ومن هنا فقد تمتع بمركز من القوة والاستقلال الكبيرين.

إن السراج كان أقرب إلى أن يكون ذنباً منفرداً، ولكن الضباط الآخرين كانوا أقرب منه إلى الفئات السياسية. فهناك كتلة البعث من أمثال مصطفى حمدون، وعبد الغني قنوط، وبشير صادق، وحسن حدة، وجمال الصوفي. ويذكر أن مصطفى حمدون كان أول ناطق باسم «ثورة حلب» التي أسقطت الشيكلي، وهو يمت بصلة قرابة للحروري استاذة الكبير، وكلاهما من حماة. وعندما وضع مصطفى حمدون التشريع الخاص بتوزيع الأراضي - كوزير للإصلاح الزراعي في دولة الوحدة عام ١٩٥٨ - فقد انطوى على شيء من روح الحقد والانتقام، وانعكس عليه صراع الحروري مع ملاك الأراضي في حماة. وهناك كتلة التحريريين بقيادة أمين النفوري، وضمت أحمد عبد الكريم، وجادو

عز الدين، وحسين حدة، وقد طالب هؤلاء، - من دون أن يكون لهم رأي سياسي أو انتساب حزبي - بحصتهم من السلطة، بالطريقة نفسها التي تصرف بها زملاؤهم الأعضاء المدنيين المستقلون في المجلس النيابي، وكان حزب البعث يعتبرهم انتهازيين بلا مبادئ. وبين هاتين الكتلتين تتراوح كتلة ثالثة من المستقلين ضمت طعنة العودة الله، وأحمد جنيدي، وقد شغلا مناصب وزارية في عهد الوحدة. كما ترأس زميل من دفعة السراج وهو أكرم ويرى جماعة تدعى «جماعة دمشق». وأخيراً وفي عام ١٩٥٧، برز ذنب فريد آخر، هو عفيف البزري، ذو الاتجاهات الشيوعية، وهو ضابط كفو وذكي كان له تاريخ مجيد في حرب فلسطين. وقد توصل إلى مركز القيادة والسيطرة على الجيش السوري، كرئيس للأركان العامة بعد تنحية توفيق نظام الدين، غير أنه لم يكن له أتباع خاصين، ويعود مركزه الجليل بصورة رئيسية إلى كونه مرشحاً مقبولاً من جميع الأطراف المتنازعة^(٤١).

هؤلاء هم إذن الرجال الذين سيطروا على الجيش السوري في السنوات التي سبقت الوحدة مع مصر. لقد كان ولاؤهم متبدلاً، ورؤيتهم السياسية محدودة بالنضال الأصغر للوصول إلى السلطة بشكل عام، وهو «نضال» ينحصر في وضع معسكر ضد معسكر آخر، أو رتل من الدبابات ضد رتل ثان. وقد أدت منازعاتهم إلى وضع الجيش على شفا الانحلال، حتى أصبح جمال عبد الناصر هو الشخص الوحيد الذي يمكنه أن يجمع شملهم ويقضي على خلافاتهم.

ثالثاً: الطريق نحو الوحدة

عندما نصل إلى اللقاء الذي كان طبيعياً ومنطقياً بين العسكريين المصريين والسوريين على طريق الوحدة، يطالعنا على الفور قول جمال عبد الناصر، في غمار لحظات الانفصال الأولى، ان «النضال عندما تدخل إليه المساومات يفقد كل قداسة فيه، ولا يمكن أن نلوم على عرويتنا». وما كان أحوج هذه التجربة التاريخية الأولى، إلى أعمال هذا المعيار المنضبط، وبشكل صارم، سواء على طول الطريق المؤدي إلى الوحدة حتى تم الاعلان عنها يوم ٢٢ شباط/فبراير عام ١٩٥٨، أم في غمار إدارة عملية التوحيد وتوجيه دولة الوحدة خلال سنوات عمرها الثلاث، أم في مواجهة الانفصال الذي تجرأ عليها يوم ٢٨ ايلول/سبتمبر عام ١٩٦١.

لقد تمخضت الصراعات الداخلية العنيفة التي شهدتها سوريا، عشية الوحدة، عن ظهور ثلاثة اتجاهات أساسية: أولها - الاتجاه القومي، ويضم حزب البعث وضباط الجيش المؤمنين بالقومية العربية، والذين يمحوا شطر مصر، يدعمهم التيار الشعبي الجارف الذي يطالب بالوحدة الفورية مع مصر. وثانيها - الاتجاه الشيوعي الذي يضم التيارات الماركسية واليسارية المتطرفة، والذي أراد بموجبه كل من خالد العظم، وخالد بكداش، وعفيف البزري، أن يشدوا سوريا نحو الكتلة السوفياتية. وثالثها - الاتجاه الاقليمي الذي يضم التيارات المحافظة والبرجوازية الكبيرة والرأسمالية،

(٤١) المصدر نفسه، ص ٣١٩ - ٣٢٢.

والذي أراد أن يشد سوريا نحو العراق والاردن أو السعودية، ويربطها بالتالي بالمعسكر الغربي^(٣١).

ولقد خاض الاتجاه الاقليمي آخر معاركه في عام ١٩٥٧، عندما حاولت القوى الرجعية في سوريا أن تكون لها قوة داخل الجيش لتساندها من خلال شكري القوتلي، رئيس الجمهورية حينذاك، فأنشأت كتلاً عسكرياً داخل الجيش قوامه الأساسي «الضباط الشوام». وكان هذا التكتل الرجعي هو دعامة شكري القوتلي في الجيش، يسانده توفيق نظام الدين رئيس الأركان العامة^(٣٢).

وفي شهر آذار/مارس عام ١٩٥٧، صدر قرار بنقل عبد الحميد السراج من قيادة «الشعبة الثانية» ليكون ملحقاً عسكرياً في الهند، ضمن طائفة أخرى من التنقلات، جعلت حزب البعث يشعر بأنها مقدمة لتصفيته. فقرر «ضباط البعث» استباق خطة «الضباط الشوام» بإعلان حركة تمرد في معسكر «قطنة» بقيادة مصطفى حمدون. وقد أبرق المتمردون إلى القصر الجمهوري، ورئاسة الأركان، مندربين بالزحف على دمشق. ودارت مشاورات بين جميع الأطراف، أسفرت في النهاية عن تجميد قرارات نقل السراج وضباط البعث، وتسريع جميع الضباط الشوام، ومعهم توفيق نظام الدين رئيس الأركان ومعاونيه عبد العزيز عبد الكريم وتسلم عفيف البزري رئاسة الأركان العامة، وتعيين أمين النفوري معاوناً له، كما عين مصطفى حمدون رئيساً للشعبة الأولى، وأحمد عبد الكريم رئيساً للشعبة الثالثة، وأبقى على عبد الحميد السراج في الشعبة الثانية^(٣٣).

وهكذا تبلورت ثلاث قوى أساسية، داخل الجيش: ضباط حزب البعث، من ناحية؛ وضباط الحزب الشيوعي، من ناحية ثانية؛ والضباط المستقلين، من ناحية ثالثة. وتم تشكيل مجلس قيادة من ٢٤ ضابطاً سمي «مجلس القيادة العسكري». وكانت مهمة هذا المجلس خارج الجيش تتمثل في مراقبة الحكومة السورية وتصرفاتها والحيلولة دون أي انحراف بسوريا عن الخط القومي، الذي كان يتجسد حينئذ في إبعادها عن مخطط حلف بغداد، ومشروع ايزنهاور الذي تبناه الملك سعود. أما داخل الجيش فكان هذا المجلس هو الذي يرسم السياسة العسكرية للجيش، ويشرف على جميع الإجراءات التنفيذية فيه من تدريب وتنظيم وتسليح وترقيات وتنقلات. والجدير بالذكر أن أصغر التفاصيل كانت تعرض على المجلس لمناقشتها. ولم يكن لعفيف البزري رئيس الأركان، ولا لرؤساء الشعب أي صلاحيات^(٣٤).

ومنذ تشكيل «مجلس القيادة العسكري»، وبعد خروج الكتلة الرجعية من الجيش، بدا الصراع واضحاً وعنيفاً بين كتل العسكريين، من شيوعيين، وبعثيين، ومستقلين. كما أن الصراع على الصعيد المدني والسياسي لم يكن أقل نشاطاً أو عنفاً عنه في صفوف الجيش.

(٤١) محمد عبد المولى، الانهيار الكبير: أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسورية، ط ٢ (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩)، ص ١٦٥.

(٤٢) نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

ففي خريف عام ١٩٥٧، أجريت انتخابات المجالس البلدية في سوريا، وبدلاً من أن يخوضها البعثيون والشيوعيون مؤتلفين في قوائم متفق عليها، دخلوها منشقين، وخرجوا من هذه الانتخابات وقد انتهى التآلف بينها.

ومن ثم اتجه حزب البعث الى المزايدة في موضوع الوحدة، وفي المناادة بها وضرورة تنفيذها فوراً، منها كل القوى الأخرى في الساحة السورية بأنها غير جادة في موضوع الوحدة. وكان هذا التحرك من جانب حزب البعث مجرد مناورة تكتيكية حزبية بغرض الوصول الى السلطة في سوريا بمساعدة جمال عبد الناصر، الذي كان قد اكتسب شعبية كبيرة لدى الجماهير السورية، وداخل الجيش السوري، بعد العدوان الثلاثي على مصر، وصعوده على المسرح العربي كرمز للقومية العربية، سواء من خلال شكل وحدوي يسلم سوريا لحزب البعث، أو من خلال الإبقاء على سوريا خارج أي اتحاد، وأيضاً تحت سيطرة هذا الحزب.

كذلك فقد ظل الشيوعيون على موقفهم من الوحدة، لاعتقادهم بأن جمال عبد الناصر لن يقدم على إتمام الوحدة، فاختاروا ينددون بحزب البعث، ويتهمون بأن مناوراته بموضوع الوحدة مع مصر ليست إلا من قبيل المزايدات الحزبية.

وكان عفيف البزري وعبد الحميد السراج قد سبق لهما مقابلة جمال عبد الناصر في ايلول/سبتمبر عام ١٩٦٧، وعلما منه موقفه من قيام وحدة اندماجية بين البلدين، وأنه يفضل عليها قيام اتحاد فيدرالي على أن يستمر سنوات عدة قبل إتمام الوحدة الاندماجية^(٤٥).

لقد طرح حزب البعث في البداية مشروعاً فيدرالياً للوحدة، وقد أعرب الشيوعيون أيضاً عن تأييدهم لهذا المشروع، مؤمنين بأن وجود صيغة فيدرالية مائعة ستمنع الاتحاد من أن يصبح فعالاً وتسمح لهم بأن يستمروا في نشاطاتهم الحزبية في سوريا. غير أنه في نهاية عام ١٩٥٧ أدت بهم منازعاتهم مع حزب البعث الى إعادة النظر في «تكتيكهم»، وفي محاولة لأخذ زمام المبادرة من خصومهم ذهبوا خطوة واحدة أبعد من الدعوة إلى الاتحاد الفيدرالي، مطالبين بالاندماج الكامل بين مصر وسوريا. وقد كانوا واثقين من أن جمال عبد الناصر، الذي مازال يتلصق بالنسبة الى مشروع الاتحاد الفيدرالي سرفض الاندماج الكامل بالتأكيد. وعقد بذلك الشيوعيون الآمال على تجميد خطط الاتحاد دفعة واحدة، وتخطيط سمعة جمال عبد الناصر، وكسب شعبية لأنفسهم باعتبارهم قوميين مندفعين، ومن النوع الذي يضحي بنفسه. غير أن حزب البعث، وهو غير مستعد لرؤية زعامة حركة الوحدة تقلت منه، وجد نفسه مضطراً إلى التخلي عن مشروعه الفيدرالي والمطالبة بالوحدة الكاملة مع مصر.

فقد كان تصور حزب البعث والحزب الشيوعي السوري، على حد سواء، يكمن في أن جمال عبد الناصر لن يذهب بعيداً في موضوع وحدة مصر وسوريا، ومن ثم تكون فرصتها الذهنية

(٤٥) البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ج ٢، ص ٢٦.

للمناورة والاستفادة من المد الذي كان يتمتع به جمال عبد الناصر في ذلك الوقت. وقد استغلوا في تحركهم الحزني الشعارات التقدمية التي كانوا ينادون بها باستمرار.

ومن الجدير بالذكر أن القطاع الاقتصادي السوري، وبخاصة القطاع التجاري، كان شديد الحساس لفكرة الوحدة، لأنه كان يرى في مصر حيتث سوقاً واسعة لنشاطه، لاسيما أنه لم يكن في مصر آنذاك كثير من القيود الاقتصادية. ولقد اعتبرت الأوساط الاقتصادية السورية أن تأميم البنوك والشركات الأجنبية في مصر، كان بمثابة عملية تمصير، وليست خطوة من خطوات تطبيق الاشتراكية، ولذا لقي الاتجاه الوحدي قبولاً لدى هذه الأوساط^(٤٦).

وإذا كان التنافس البعني - الشيوعي شكل عاملاً معجلاً لمسيرة الوحدة، فإن الخصومات والمطامح بين صفوف العسكريين السوريين، قد شكلت عاملاً آخر. فقد تأثر كثير من الضباط تأثراً عميقاً بالتآثر المعادي للعراق في فترة ١٩٤٩ - ١٩٥٦، مما جعل منهم مقاومين ومعارضين أشدها للرجعية والامبريالية في العراق، من ناحية؛ مع الاندفاع والتفاني في إبداء الحساسية لمصر ولزعيمها، من ناحية أخرى. فقاموا بتبتي العلاقات مع مصر ضمن إطار القيادة العسكرية المشتركة التي تأسست عام ١٩٥٥ على الصعيد الرسمي، وأيضاً من خلال السفارة المصرية في دمشق التي كان أحد أهدافها الرئيسية تشجيع وتقوية مثل هذه الروابط الرسمية. وبعد أن انتصر الجيش على جميع الخصوم، بدا الاتحاد مع مصر، في إدراك مجموعة الضباط الذين شغلوا المناصب الرئيسية في الجيش السوري، كأفضل ضمانة لاستمرار حكمهم للبلاد. وبات كثيرون منهم يؤمنون بأن الوحدة ستخلصهم من السياسيين المدنين إلى الأبد، وأن جمال عبد الناصر سيشرحهم على تأسيس مجلس للشورة على النسق المصري. وعندما قامت الوحدة، كانت في جانب من جوانبها، حصيلة صراع طويل بين الجيش والسياسيين، وهو صراع شغل السياسة السورية منذ عام ١٩٤٩. غير أن الضباط اضطروا إلى التوجه إلى القاهرة أيضاً بسبب فشلهم في الاتفاق فيما بينهم. ففي أواخر عام ١٩٥٧ أدت المنازعات والعداوات السياسية إلى تحويل الجيش السوري إلى مجموعة من الأجنحة المتصارعة كل منها يخشى الآخر، أكثر من أي قوة خارجية، مما أضعف سلطة الجيش الرسمية إلى حد أن كل وحدة فيه كانت تتصرف باعتبارها جيشاً مستقلاً^(٤٧).

وهكذا فقد أصبحت جميع الأوراق في أيدي جمال عبد الناصر، في وقت تسابق المسؤولين السوريين، المدنيين والعسكريين، بشوق واضح إلى تسليمه سوريا.

أما عبد الناصر فكان قد أوفد، من ناحيته، حافظ اساعيل، مدير مكتب عبد الحكيم عامر، إلى سوريا، في النصف الثاني من كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٥٧، ليجتمع مع «مجلس القيادة العسكري»، ويعرض عليه وجهة نظر الرئيس المصري فيما يتعلق بالصعوبات والمشكلات التي تواجه الوحدة، وكذا العواقب التي تنشأ في حال قيامها، والتي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار. كما كان

(٤٦) نصر، المصدر نفسه، ص ١١١ - ١١٢.

(٤٧) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ص ٤١٥ - ٤١٧.

حافظ اسماعيل مكلفاً ايضاً بأن يستمع الى رأي كل عضو في المجلس، وقد تم ذلك مع كل واحد ابتداء من عفيف البرزي إلى أحدث عضو في المجلس. وقد ركز العرض الذي قدمه حافظ اسماعيل، بصفة عامة، على ثلاثة موضوعات^(٤٨):

أولها - الجيش، حيث أشار إلى أن الجيش السوري مقارنة بالجيش المصري، صغير الحجم، وقد يؤدي ذوبان الجيشين الى نوع من المشكلات والحساسيات. كما أن رتب القيادات الأساسية في الجيش السوري صغيرة بمقارنتها بالوضع القائم في الجيش المصري، وقد يؤدي الاندماج الى بعض الحساسيات ايضاً، إذا ما أعيد تنظيم الجيشين السوري والمصري، وما يتطلبه من وضع الأمور في نصابها من ناحية الانضباط العسكري. ومن ناحية أخرى، فإن الجيش السوري كان لا يزال له اهتمامات سياسية، نظراً لظروف سوريا آنذاك، في الوقت الذي انتهى فيه هذا الوضع بعد قيام الثورة في مصر، وخروج غالبية والضباط الأحرار من الجيش.

وثانيها - الوضع الاقتصادي، كان الوضع الاقتصادي في سوريا يختلف عنه في مصر، وفي رأي جمال عبد الناصر ان الوحدة الاقتصادية بين البلدين هي أكثر موضوعات الوحدة عرضة للنقد. ولذلك ينبغي النظر إلى هذه الأمور الاقتصادية بجدية، ودراسة العواقب التي تنتج عنها نتيجة عدم تجانس الوضعين الاقتصاديين في مصر وسوريا.

وثالثها - الأحزاب، لم يتحدث حافظ اسماعيل مباشرة عن الأحزاب، ولكنه أشار إلى أن النظام القائم في مصر عبارة عن ثورة تحاول أن تثبت دعائمها، وأن هذه الثورة قد تصلت لها قوى متعددة داخلياً وخارجياً. كما أن الثورة المصرية مطالبة دائماً في ظل الوحدة أو في حالة عدم قيامها، ببقية مستمرة للمحافظة على كيانها. فضلاً عن أن قيام الوحدة بين مصر وسوريا سيزيد من ضرورة استمرار قوة الثورة وقدرتها على حماية الوحدة من الأخطار التي لا بد أن تهددها، ذلك أن قيام الوحدة لن يقابل دولياً بالارتياح وبخاصة من الغرب.

ويلاحظ صلاح نصر أن هذا التوجيه الأخير كان بمثابة إيماء للمجلس، بأن هناك ثورة في مصر، ستظل وستستمر إذا ما قامت الوحدة، وأن على سوريا التكيف بظروف النظام المصري إذا ما رغبت الوحدة مع مصر^(٤٩).

وكان رأي المستقلين داخل المجلس أن الوحدة أقدر على معالجة مشكلات قيامها والصعوبات التي تعترضها، وأن هذا أفضل بكثير من بقاء الطرفين منفصلين، لذلك ينبغي إقامة الوحدة فوراً والعمل على حل جميع المشكلات في ظلها. أما نقاش العسكريين الحزبيين في المجلس - وهو امتداد لسياسة الأحزاب التي يتمون إليها - فقد دار حول فكرة أن المشكلات ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار، ويجب مناقشتها، والوصول إلى أسس لحلها، مع الاستمرار في السير في طريق الوحدة. ولم يجدوا ما إذا كانت الوحدة تقوم أولاً، أو تحل المشكلات قبل قيامها.

ومع ذلك فقد اتخذ المجلس قراراً بالاجماع، نص على ما يلي: «السير قدماً في طريق تنفيذ الوحدة

(٤٨) نصر، المصدر نفسه، ص ١١٧ - ١١٩.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١١٨.

مع مصر، وفي أقصر وقت ممكن، ومنع وضع الوحدة موضع مزايدات أو كسب حزبي، وتنزيهاً عن هذه المناورات»^(٥٠).

وقام غفيف البزري بحمل هذا القرار الى السفير المصري محمود رياض والملحق العسكري عبد المحسن أبو النور كي يبلغاه الى جمال عبد الناصر، حتى تعلم القاهرة موقف الجيش من الوحدة. كما أبلغ القرار الى الأحزاب السياسية المختلفة، ورئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الشعب السوري.

ومن الواضح أن قرار المجلس بالإجماع يعزى الى أن الحزبيين في الجيش اعتقدوا - مثل الأحزاب التي يتسمون بها - أن قيام الوحدة عملية شاقة طويلة، فلا داعي لمعارضتها، فضلاً عن أن تأييدهم لقيام الوحدة سيكسبهم شعبية بين القوى الأخرى.

وبعد زيارة حافظ اسماعيل لسوريا، وعرضه أفكار عبد الناصر، قام صلاح البيطار وزير الخارجية السورية حينئذ بدعوة محمود رياض، السفير المصري، وسأله عن حقيقة موقف القاهرة من موضوع الوحدة المقترحة، وما الذي تخشاه في هذا المجال، وهل توافق على الوحدة كمبدأ أم لا؟ وكان رد محمود رياض على هذه الأسئلة الثلاثة كما يلي:

١ - إن جمال عبد الناصر غير متحمس للوحدة، لأنه يخشى من انقلاب عسكري يقوم به الضباط السوريون المعادون للوحدة. وبالتالي فإن القضية الأساسية هي وجود الضباط المسييسين بين صفوف الجيش، فضلاً عن مشكلة الأحزاب التي تعانيتها سوريا، ولذلك فإن مصر تعتقد أن الوقت لم يحن بعد لقيام الوحدة.

٢ - إن مصر وسوريا لا تتكلمان اللغة ذاتها.

٣ - سواء وافقت مصر أو رفضت، فإن سوريا ليست مستقرة بالدرجة التي تجعل الوحدة اقتراحاً عملياً، فالجيش متورط بدرجة كبيرة في السياسة، وهناك الكثير من الانقلابات التي حدثت، فضلاً عن احتمال قيام غيرها.

ومن هذا اللقاء خلاص البيطار الى أن الجيش السوري وحده هو الذي يستطيع أن يفتح عبد الناصر بالموافقة على الوحدة، فقام باستدعاء الضباط السوريين أميين النفوري وأحمد عبد الكريم، وقال لهما صراحة: «الوحدة أمانة في أعناقكم أنتم وزملائكم، وعليكم أن تثبتوا ذلك للرئيس عبد الناصر وينتهي الاشكال»^(٥١).

وفي الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير عام ١٩٥٨، حدثت تطورات سريعة كان لها آثار واضحة بين مختلف الأوساط العسكرية والسياسية والحزبية في سوريا. وكان من أبرز هذه التطورات اشتداد الصراع بين البعثيين والشيوعيين، إذ أخذ كل منهما يكيل الاتهامات المختلفة للآخر،

(٥٠) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١١٩.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٢١ - ١٢٢.

وبخاصة فيما يتعلق بموضوع الوحدة. وكان كل منها يتهم الآخر بأنه غير جاد في هذا الموضوع، وأن سلوكه ليس إلا مزاييدة ومناورة حزبية. وحدث أن أطلق البعثيون بين صفوف الجيش السوري شائعة معادية لعفيف البزري تقول بأنه غير وحدوي، وأنه غير جاد في موضوع الوحدة، وأنه يعتمد الى تنسيق قضيتها في «مجلس القيادة العسكري»، بفرض الحيلولة دون قيامها، متعاوناً في ذلك مع الحزب الشيوعي السوفياتي، ومنفذاً لمخططاته.

ورداً على هذه الشائعة، قام عفيف البزري بدعوة المجلس لاجتماع طارئ، في ليل ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٨، أثار فيه حلة البعث الظالمة عليه، وأعلن أنه جاد في موضوع الوحدة، وأنه في ذلك المضمار يتحدى البعثيين.

ونتيجة للحوار الذي دار في هذه الجلسة، انتهى «مجلس القيادة العسكري» في الواجهة صباحاً الى قرار بإرسال وفد من أعضاء المجلس الى القاهرة كي يقابل جمال عبد الناصر وينبش بقرار الجيش بضرورة قيام الوحدة الاندماجية الفورية بين مصر وسوريا، كما سبقت الاشارة الى ذلك في مقدمة هذا الفصل.

وفعلاً تم في هذه الجلسة إعداد مذكرة رسمية، وقّع عليها جميع أعضاء «مجلس القيادة العسكري»، تضمنت تحليلاً شاملاً لموقف الجيش من موضوع الوحدة إجمالاً، ومن ضرورة الوحدة الفورية مع مصر بصفة خاصة، وحلها الوفد وطار بها على الفور الى القاهرة. ونظراً لأهمية هذه الوثيقة ثبت فيها يلي نصها كاملاً^(٥٢).

مذكرة القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة بشأن الوحدة مع مصر

الأسباب الموجبة

منذ أن عرف التاريخ شعباً باسم «العرب» في «الجزيرة العربية» كان «للعرب» في التاريخ القديم خصائص طبعته مختلفت الدول التي تكلمت العربية بطابع واحد هو النضال والتحرر والاستقلال عن نفوذ الامبراطوريات القديمة.

وكانت الدفعة التي خرجت من الجزيرة بعد توحيدها بدولة واحدة وعقيدة انسانية واحدة التي امتدت خلال قرون طويلة عبر الجزيرة العربية واستقرت ما بين الخليج العربي وجبال فارس شرقاً والاطلسي غرباً وما بين طوروس شمالاً والمحيط الهندي جنوباً قد رسخت أصول هذه الأمة ترسيخاً أبدياً وخطت في تاريخ البشرية صحائف بارزة عن حضارة انسانية أبدعتها هذه الأمة وقدمتها دانية القطوف لمختلف الشعوب.

(٥٢) نقلاً عن: احمد عبد الكريم، أعضوه على تمجيد الوحدة (دمشق: مكتبة الطلس، ١٩٦٢)، ص ٩٢.

وتعاقبت موجبات همجية متعددة وتكالبت لتحطيم هذه الحضارة الإنسانية وإزالة كيائها خلال عشرة قرون . وكان بفعل ذلك أن غزقت هذه الأمة إلى دويلات كثيرة مختلفة ولكن بقيت حضارتها في نفس كل فرد من أبنائها على اختلاف سويتهم الفكرية والاجتماعية وبقيت في وجدان كل منهم فكرة ثابتة لا تمحى عن ذاتيتها الماضية وأمانيتها المقبلة .

وقد كان للنضال والتحرر في تاريخ العرب الحديث أثر فعال في تحقيق هذه الفكرة في نفوس الملايين من العرب . وكان استقلال وتححر بعض الشعوب العربية تححرأ كاملاً حافزاً لانتفاضات عربية في أماكن أخرى من الوطن العربي وبعائاً على النضال لشعوب أخرى تنشد الاستقلال والتحرر تحقيقاً لتلك الفكرة المستقرة في وجدان كل عربي .

مما سبق تبين أن الوحدة بين مصر وسورية إن هي إلا ضرورة قومية مستمدة من ماضي وحاضر ومستقبل يشترك ما بين أفراد أمة واحدة وأرض واحدة وحضارة عربية تحقيقاً لوحدة شاملة في العصر الحديث ومساهمة في القضاء على الاستعمار في العالم لبناء الانسانية وترسيخاً لرسالتها . وقد عبرا عن ارادتهما في الوحدة الكاملة في شتى المناسبات القومية وخاصة في سبيل ذلك معارك ضارية ضد الرجعية الداخلية والاستعمار الخارجي حتى توصلوا الى هذه المرحلة التي تمكنا فيها من اعلان ارادتهما رسمياً على لسان ممثليهما في كلا القطرين في الجلسة التاريخية المنعقدة في دمشق (١٨) تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧) .

وكان هذا النصر للقومية العربية بعد صراع رهيب دام مع الاستعمار وخاصة الشعب العربي أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وخاصة الحطة الاستعمارية الأميركية التركية الصهيونية على سورية عام ١٩٥٧ .

وقد زلزل هذا القرار التاريخي كيان الاستعمار فأخذ يجمع شمله في مؤتمرات متتابعة عقدتها مع أحلافه في انقرة وباريس وبغداد وطهران ، ويجند عملاءه وأعدائه ويكثفهم ويضع الخطط لهم للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار .

ولما كانت الظروف الحالية التي نشأت من جراء انتصار شعبنا العربي في مصر وسورية قد ربطت بين قضيتنا العربية وبين السلم العالمي الى حد بعيد وأفسحت المجال أمامنا لكي نخطو خطوات إيجابية سريعة تتناسب وأهمية انتصاراتنا، ونظراً لأحتال تغيير هذه الظروف والمناسبات وخاصة إذا تمكن الاستعمار من انهاء استعداداته للمجازفة بخوض حرب شاملة أو عملية بسبب تعرض مصالحه التي يعتمد عليها في حيلته الأساسية في وطننا العربي الى الزوال ، فإننا ندعو الى ضرورة الاسراع باقرار البناء الأساسي للوحدة الشاملة مع مصر والمباشرة بتنفيذه فوراً وتخطي جميع العقبات المصطنعة من دستورية أو سياسية أو اقتصادية ونحن نعتبر أن كل استمرار للأوضاع المحلية أصبح أمراً غير طبيعي لا يعتمد في بقاءه إلا على المبررات الاستعمارية الموروثة والامتيازات الرجعية والانتهازية التي لا يمكن الاعتراف بها بعد أن أقر الشعب بأجمعه الوحدة غير المنقوصة .

شكل الوحدة

من أجل ذلك نرى أن تكون الدولة الموحدة بالخطوط الكبرى التالية:

- ١ - دستور واحد يعلن إنشاء الجمهورية العربية الجديدة ويرسم نظام الحكم فيها ويفسح المجال لانضمام بقية الشعوب العربية التي ستحرر.
- ٢ - رئيس دولة واحد.
- ٣ - سلطة تشريعية واحدة.
- ٤ - سلطة تنفيذية واحدة.
- ٥ - سلطة قضائية واحدة.
- ٦ - علم واحد وعاصمة واحدة للدولة العربية.
- ٧ - تسن القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم في الدولة الجديدة استناداً إلى هذا الدستور الواحد.

الوحدة الدفاعية

أما فيما يتعلق بالوحدة العسكرية فنرى أن تقوم على الأسس التالية:

- قائد أعلى للقوات المسلحة للدولة العربية الجديدة (رئيس الجمهورية الاتحادية).
- مجلس دفاع أعلى.
- قيادة عامة للقوات المسلحة.
- قوات مسلحة (برية - بحرية - جوية) موحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز، توزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة إلى مساح العمليات في أراضي الدولة الاتحادية.
- موازنة واحدة.

والقيادة العامة للجيش والقوى المسلحة السورية شعوراً منها بمسؤولياتها القومية ودورها التاريخي ووفاء منها للشعب العربي في سورية الذي حملها مسؤولية الدفاع عن بقائه وسلامته لتعلن أن كل وحدة لا تبني على هذه الأسس المارة الذكر ليست إلا تحالفاً وسلامة الأمة وحفظ كيائها في عصرنا الحاضر تقتضي دمج الشعوب العربية المحررة في كيان واحد لتساهم في تحرير بقية الوطن العربي وتقوم بواجباتها لصون السلم العالمي. كما تعلن القيادة العامة باسم جميع القوات المسلحة أنها على أتم استعداد لتحمل جميع الواجبات الدفاعية التي تقتضيها الوحدة الفورية وتعتبر نفسها منذ الآن ملزمة لتنفيذ كل ما تلتقاه من أوامر وتوجيهات تعطى إليها من القيادة العامة الموحدة مهما ترتب على هذا التنفيذ.

دمشق في ١١/١/١٩٥٨

اللواء عفيف البزري

القائد العام للجيش والقوى المسلحة

ووقع على هذه المذكرة كل من:

عفيف البزري، أمين التفوري، عبد الحميد السراج، أحمد عبد الكريم، طعمة العودة الله، أكرم الديري، أحمد جنيدي، مصطفى حدون، عبد الغني قنوت، مصطفى رام حمداني، ياسين فرجاني، عبد الله جسومة، محمد النسر، لؤي الشطي، أمين حافظ، ابراهيم فروود، حسين حلة، غالب الشقفة، جمال الصوفي، بشير صادق.

ولقد سبقت الإشارة الى الحوار الذي دار بين وفد «مجلس القيادة العسكري» وجمال عبد الناصر في القاهرة، وإصرار عبد الناصر على بحث أمر الوحدة مع «حكومة مسؤولة» وحضور صلاح البيطار الى القاهرة، حيث أبلغ إلى عبد الناصر وان الحكومة السورية موافقة على إنغام الوحدة بين مصر وسوريا بل إن الحكومة ترحب بذلك، كمطلب شعبي، وكطريق لاستقرار سوريا^(٣٦). وهكذا دارت المحادثات لساعات طوال، وتوقفت مرة لاستدعاء عبد الحميد السراج من دمشق للمشاركة فيها، ومرة أخرى لعودة الوفد الى دمشق يحمل شروط عبد الناصر لاتمام الوحدة.

ولقد دار الخلاف في البداية حول طبيعة الوحدة، وهل تكون اندماجية أم فيدرالية؟ وكان عفيف البزري على علم بموقف عبد الناصر من فكرة الوحدة الاندماجية، كما سبقت الإشارة، ولذلك فإنه كان شديد التحمس بين زملائه الضباط في تبني فكرة الوحدة الاندماجية الفورية على أمل أن يرفض عبد الناصر هذه الفكرة وأن يظل متمسكاً بما كان قد صرح به من قبل للبزري والسراج. وقد التزم جمال عبد الناصر بالفعل بموقفه الأصلي في الاجتماع الأول مع الوفد، ولكنه قام بتغيير اتجاهه عند اللقاء الثاني، وأعلن موافقته على دعوتهم بقيام وحدة اندماجية فورية بين البلدين. وعندما رأى البزري ذلك عاد وتراجع عن تمسكه بقيام اتحاد فيدرالي ولو الى حين. ولكن عبد الناصر ظل مصراً على رأيه، وتمسكاً بقيام الوحدة الاندماجية فوراً. فحدث انقسام في الرأي بين أعضاء الوفد السوري، بعد تراجع البزري عن قيام الوحدة الاندماجية، فقاموا باستدعاء عبد الحميد السراج من دمشق ليشترك معهم بالرأي في مناقشة الأمر. وقد عبر لهم عن رأيه وخلص الى أنهم ملتزمون بقرار مجلسهم، وهو الوحدة الاندماجية الفورية، وأن أي تعديل فيه يستلزم منهم العودة الى دمشق لعرض الأمر ثانية على المجلس، لأنه هو وحده الذي يملك تعديل قراره السابق. ولقد استقر الرأي بينهم في النهاية على التمسك بقرار مجلسهم، وقبول الوحدة الاندماجية الفورية مع مصر، بعد أن قبلها جمال عبد الناصر وتمسك بها.

وعندما عاودوا الاجتماع مع عبد الناصر، وأبلغوا اليه بموافقته على قيام الوحدة الاندماجية الفورية بين البلدين، قال لهم:

«اني مستعد لقبول المبدأ، ولكن على أساس ثلاثة شروط. انني اقبل المبدأ تحقيقاً لمطلب الشعب السوري، ولكي لا تضيق سوريا. ولكن شروطي الثلاثة هي:

(٥٣) هيكلم، ما الذي جرى في سوريا ص ٣٦.

أولاً: أن يتم استفتاء شعبي على الوحدة، ليقول الشعب في سوريا، وليقول الشعب في مصر رأيه الحر في التجربة، ويعبر عن أرائه.

ثانياً: أن يتوقف النشاط الحزبي في سوريا توقفاً كاملاً، وأن تقوم الأحزاب السورية بحل نفسها.

ثالثاً: أن يتوقف تدخل الجيش في السياسة توقفاً تاماً، وأن ينصرف ضباطه إلى أعمالهم العسكرية، ليصبح الجيش أداة دفاع وقاتل، وليس أداة سلطة في الداخل وسيطرة^(٥٤).

وإضافة إلى ذلك قال عبد الناصر: «لاني أعلم أنكم جميعاً سوف توافقون على شرط الاستفتاء الشعبي، ولكن باقي الشروط لها أهميتها في تقديري».

إن صلاح البيطار هنا، وصلاح البيطار ممثل لحزب البعث، وهو من أكبر الأحزاب السورية، فهل حزب البعث على استعداد لأن يجل نفسه ويوقف نشاطه الحزبي؟

ثم، من ناحية أخرى، أنتم هنا جميعاً ٢٢ ضابطاً يمثلون كتلاً مختلفة في الجيش أقرب إلى الأحزاب السياسية منها إلى الوحدات العسكرية، فهل تقبلون الابتعاد عن السياسة؟

إن هذا الذي أقوله لكم فعلته في مصر، حتى مع الذين خرجوا معي ليلة ٢٣ يوليو ليقوموا بالثورة. لقد قلت لهم جميعاً يومها، إنهم باشتراكهم في الثورة قاموا بعمل سياسي، وهو عمل سياسي وطني في تقديري، ولكنهم بعد لم يسودوا صالحيون لنظم الجيش وتقاليدته ولضرورة تسلسل القيادة فيه لثبتي له كفايته المقاتلة. إن الذين كانوا معي في اللجنة التأسيسية لحركة الضباط الأحرار خرجوا معي من الجيش، وأصبحوا وزراء سياسيين. والذين شاركوا في عملية الثورة طلبت منهم - اعتياداً على وطنيتهم - أن يمتدوا عن الجيش، وأن يبدأوا وجوداً جديداً في الحياة المدنية. فهل أنتم على استعداد لذلك؟^(٥٥)

ولقد اقتضت هذه الشروط ضرورة عودة الوفد إلى دمشق للتباحث مع الأطراف المختلفة المعنية بالأمر قبل اتخاذ القرار النهائي. وكانت الحقيقة الكبرى في الطائرة معهم وهم عائدون - على حد تعبير محمد حسين هيكل - أن التيار الشعبي وأوضاع سوريا الخارجية والداخلية، وما بينهم هم أنفسهم، تجعل الوحدة أمراً محتماً، مهما كانت شروط جمال عبد الناصر^(٥٦).

ولقد علل عبد الناصر قبوله للوحدة بعد معارضته لها - كما يشير عبد اللطيف البغدادي - بأنه علم حقيقة موقف عفيف البزري منها، وغرضه من التمسك بها - كما أنه كان يخشى أيضاً من أن يعود أعضاء وفد مجلس القيادة العسكري السوري إلى دمشق، ويعلمون على الضباط السوريين هناك موقفه من الوحدة، ورفضه لها، وهو لا يرغب في أن يصور موقفه على هذه الصورة، على حد قوله. كما وأن الوحدة أيضاً كانت توفر له القدرة على السيطرة على الأمور في سوريا، والتي لن تتحقق بقيام اتحاد فيدرالي فقط، والذي سيجعل منه مسؤولاً عن دولة الاتحاد - على حد تعبيره - من دون أن تكون له السيطرة الكافية على الأوضاع بها^(٥٧).

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٣٦ - ٣٧.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٣٧ - ٣٨.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٥٧) البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ج ٢، ص ٣٨.

لقد كان هدف عبد الناصر منذ عام ١٩٥٥ - كما تقدمت الإشارة - هو ضبط سياسة الخارجية من دون أن يتحمل مسؤوليات حكمها. وكان هدفه المعلن هو التضامن العربي أكثر من الاتحاد السياسي، ولم يقتنع بالتفكير في الأمر الثاني إلا عندما تهدد الهدف الأول. وبالفعل أصبح عبد الناصر مدفوعاً إلى التدخل عندما تعرض تحالفه مع سوريا للخطر بفعل الفوضى في الجيش السوري، وانتصاراً لأصدقائه البعثيين، الذين أصبحوا عرضة لهجمات اليسار واليمين. ولكن ما أن اتخذ قراره، حتى اتضح أنه لم يكن مهتماً بالاتحاد الذي يعطيه أقل من السلطة الكاملة، ولم يقبل بالموافقة على الزج بنفسه في تجربة كهذه من دون أن يستطيع عزل مركزي القوة في سوريا، الجيش والأحزاب السياسية. ومن هنا كانت شروطه الثلاثة، لقد أصر في الواقع على أن تصبح أشكال الحياة السياسية في سوريا على نسق مصر، وليست فوضى ضاربة الأطناب. ولذلك فقد طالب بمنحه الثقة الكاملة، وإطلاق يده للعمل، فتحقق له ذلك نظراً لطبيعة الظروف التي كانت سائدة آنذاك^(٥٨).

وهكذا جاء كل الساسة من سوريا، وعلى رأسهم شكري القوتلي رئيس الجمهورية يعلنون قبولهم للوحدة الاندماجية الفورية، وقبولهم للشروط الثلاثة التي وضعها جمال عبد الناصر. فبين الظروف السائدة وقتها، وبين تلك الشروط، لم يكن هناك مخرج ثالث سهل وكان الإلحاح الشعبي السوري يكاد يفتح كل غرفة من غرف الاجتماعات التي شهدتها القاهرة آنذاك. كانت إرادة الجماهير السورية هي العامل الحاسم، الضاغطة والموجهة. وهكذا فقد قبل الوحدة من السياسيين والعسكريين السوريين من قبلها في ذلك الوقت، وفي ذهن كل منهم أن يفلت من الضغط الشعبي الذي يحاصره، من ناحية؛ وأن يجد لنفسه في الأوضاع الجديدة - بعد الوحدة - مكاناً يستطيع منه أن يباشر العمل لنفسه ولأهدافه التي لم يجد لها مخرجاً حتى ذلك الحين، من ناحية أخرى^(٥٩).

ولكن مرة أخرى، وجد الفريقان كلاهما، أولئك السياسيون الذين ظنوا أن الوحدة منتظم الضباط وترويضهم، وأولئك العسكريون الذين ظنوا أنهم سيحكمون من دون السياسيين، وجدوا أنفسهم وقد أخطأوا الحساب، فقد انتقل الحكم، في هذه المرة، إلى أيدي أشد حزمًا وأكثر تصميمًا. وربما تكمن في هذه الملاحظة بالتحديد نقطة البداية الحقيقية، على طريق الاخفاق التاريخي الطويل الذي امتد منذ لحظة التوقيع على إعلان قيام «الجمهورية العربية المتحدة» يوم ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٨، إلى لحظة الإعلان عن «الانفصال» يوم ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٦١، والإطاحة بالقطرطين من جديد إلى متاهة التجزئة.

(٥٨) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، ص ٤١٩ - ٤٢٠.

(٥٩) هيكل، ما الذي جرى في سوريا؟ ص ٣٩.

الفصل الثاني عشر

إدارة عملية التوحيد

كانت الوحدة المصرية - السورية تنويعاً لمرحلة في حياة الأمة العربية، وبداية لمرحلة جديدة، وقد أنهت بمجرد تحققها مشكلات كانت قائمة، وخلقت مشكلات أخرى. وكان من المنطقي أن تعالج المشكلات الطارئة بأساليب تتفق وطبيعة المرحلة التي بدأت بقيام «الجمهورية العربية المتحدة»، لكن المعالجة لم تكن، على الأغلب، بالمنطق القومي، مما أثر على مسيرة دولة الوحدة إلى حد بعيد.

وتنبغي الإشارة بداية إلى أن مشكلة التوحيد الشامل لاقليمي الجمهورية العربية المتحدة، كانت أولى المشكلات وأبرزها، وأكثرها أثراً وتأثيراً في مسيرة دولة الوحدة، وفي مسيرة النضال العربي كله. ومن هنا أهمية «معيارة» إدارة عملية التوحيد في تقويم السلوك القومي للنخبة العسكرية الحاكمة في دولة واحدة. لقد حققت الإرادة الجماهيرية الوحدوية، بقيام الجمهورية العربية المتحدة، الوحدة الرسمية والدستورية للدولة، وبقي على النخبة الحاكمة أن تحقق وحدة الفكر السياسي، من ناحية، ووحدة التنظيم السياسي الشعبي، من ناحية ثانية؛ ووحدة الدولة، بمعنى وحدة الجيش والنقد والإدارة والقوانين والأنظمة، من ناحية ثالثة. ولا شك أن نجاح النخبة الحاكمة في إدارة عملية التوحيد هذه، كان سيوفر لنواة الوحدة العربية العديد من الضمانات اللازمة^(١).

فوحدة الفكر السياسي، كانت ستقي «ثورة الوحدة» خطر التشتت الذي يمكن أن تسببه الاجتهادات المختلفة، وخطر الانحراف والارتجال اللذين يمكن أن يكونا نتيجة الافتقار إلى الوضوح العقائدي. وبالتالي كانت ستقي هذه الثورة خطر تضليل الجماهير، وكانت ستوفر للثورة دمتورا يمكن الرجوع إليه لتحديد ثورية المواقف والآراء وسلامة التوجه والسلوك. ونتيجة لقصور وحدة الفكر السياسي، دخلت الجمهورية مرحلة تطبيق الشعارات من دون أن تكون هناك نظرية توضح مضامينها. وهكذا جرى تفسير الشعار الواحد بأكثر من تفسير، وفوجئت الجماهير بالقيادات، التي

(١) انظر بهذا الخصوص: عوني عبد المحسن فرسخ، الوحدة في التجربة: دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨ (بيروت، دار المسيرة، ١٩٨٠)، ص ١٦٦ - ١٧٠.

كانت تسير تحت الشعارات نفسها، تتخذ مواقف متباينة عند التطبيق، وكل يدعي أنه على صواب.

ووحدة التنظيم الشعبي، كان لا بد منها لتفني دولة الوحدة من خطر الصراع الذي لا بد وأن يقوم بين القادة في حال غياب التنظيم الشعبي، ويصرف جهدهم في معارك غير مجدية. فضلاً عن أن وحدة التنظيم توفر للحكم وحدة القيادة، ووحدة أداة النضال، وتحقق التفاعل بين القيادة والجاهير مما يوفر للدولة الوحدة الحماية الكافية، ويمكن الحكم التقدمي من الانطلاق لتحقيق أهدافه. وهكذا ظلت الجمهورية تواجه تحديات معادية تصدر عن قيادات موحدة الاستراتيجية بتجميع جماهيري لا يحركه كادر ثوري متغلغل في أعماقه. ولو توصلت القيادة للتنظيم الشعبي لاستقطبت العناصر الوطنية من المستقلين والحزبيين، ولقطعت الطريق على كل مستغل، ولوفرت لنواة الوحدة أدواتها القادرة على الانتصار في معركة تدعيم الوحدة.

ووحدة الدولة، هي التي كانت ستعطي الوحدة الدستورية مضمونها الحقيقي، فبدون تحقيق وحدة كل قطاعات النشاط في أي دولة، تظل وحدتها الدستورية مجرد بناء شكلي مهدد دوماً بخطر التمزق والانقسام. وبالنسبة إلى الجمهورية العربية المتحدة، كانت وحدة الدولة ستمثل حاجزاً أمام الانفصال، وكانت ستذيب المشاعر الاقليمية التي لا تنبها الوحدة الدستورية.

وعلى الرغم من أهمية وحدة الفكر والتنظيم والدولة، فإن مشكلة التوحيد لم تعالج بما تستحقه من عناية وجهد، سواء من قبل من كانوا في الحكم أو خارجه. وهنا يرتبط قصور النخبة العسكرية بقصور النخبة المدنية، السياسية والفكرية، إذ إن جانباً أساسياً من الانخفاق في هذا المجال، يمكن أن يرد إلى قصور الفكر القومي العربي عن الوفاء باحتياجات النضال العربي في مرحلته الجديدة. فالفكر القومي العربي لم يكن يولي عملية توحيد أجهزة الدولة الأهمية اللازمة. وعلى الرغم من قدم الدعوة للوحدة العربية، إلا أن الفكر العربي لم يتطرق إلى بحث وسائل وأساليب توحيد الجيوش والنظم الاقتصادية والتنظيمات الادارية والقانونية. وهكذا جاءت الوحدة من دون أن تكون أساليب التوحيد واضحة، وكان على النخبة الحاكمة في الدولة الجديدة، إضافة إلى ممارسة مهام الحكم العادية، إدارة عملية التوحيد من خلال الممارسة، جيشاً واقتصاداً وقوانين وأنظمة حكم. ويقاس على ذلك قصور الفكر القومي العربي تجاه قضايا الوحدة في شكل عام وتجاه قضايا الثورة، الاشتراكية، الديمقراطية في شكل خاص^(١).

ومع ما تقدم ينبغي التأكيد على رفض ثلاثة أخطاء شاع ترديدها في مجال تفسير الانفصال حتى أصبحت بمثابة حقائق ثلاث، مما كان له أثره في التقويم الخاطئ لتجربة الوحدة ومستقبل العمل الوحدوي: أولاً - أن الوحدة كانت عملية فورية، وثانيها - أن الوحدة تمت بدون دراسة، وثالثها - أن ظروف سوريا فرضت الوحدة^(٢). وتصدر هذه الدراسة، انطلاقاً من الوقائع وحدها، من علم صواب الحديث عن هذه «الأخطاء الثلاثة».

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٩ - ١٤٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٥ - ١١٩.

فمن ناحية خطأ القول بأن الوحدة كانت عملية فورية، يلاحظ أن أول إشارة للوحدة بين مصر وسوريا جاءت في مطلع عام ١٩٥٦، أثناء زيارة الوفد البرلاني السوري لمصر، حيث ذكر بعض أعضاء الوفد أن جمال عبد الناصر قال لهم: إن مصر تذهب في قضية الوحدة إلى الحد الذي تذهب إليه سوريا^(١). وإضافة إلى ما سبق ذكره في خصوص التفاعل السوري - المصري على طريق الوحدة، تنبئي الإشارة إلى أن اتفاقية توحيد الجيشين في مصر وسوريا عام ١٩٥٦ نصت - مثلاً - على وتوحيد الجيشين المصري والسوري في التسليح والتدريب وفي مواجهة أي خطر طارىء^(٢). وتنفيذاً لهذه الاتفاقية كانت القوات المصرية قد رابطت في شمال سوريا على الحدود التركية، وفي الجنوب على الحدود الإسرائيلية منذ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥٧^(٣). كذلك فقد نصت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين البلدين في العام نفسه، في مادتها الأولى، على أن تقوم بين مصر وسوريا وحدة اقتصادية كاملة^(٤). ومعنى ذلك أنه انقضى عامان بين أول إشارة إلى الوحدة في مطلع عام ١٩٥٦، وبين تحقيقها فعلاً في عام ١٩٥٨، كانت بينهما خطوات ضخمة على طريق تحقيقها.

ومن ناحية خطأ القول بأن الوحدة تمت بدون دراسة، سبقت الإشارة إلى أن قضية الوحدة كانت محل دراسات ومحادثات مطولة. وفضلاً عن ذلك تنبئي الإشارة إلى أن حزب البعث - مثلاً - أمضى عشرين شهراً في إصدار البيانات والمقالات وتأليف اللجان لبحث الموضوع، وأمضى غير البعث زمناً أقل. أي أن جميع التيارات السياسية قلمت بالدراسة بشكل أو بآخر، وإن كانت بعض هذه الدراسات تعاني من جانب أو آخر بعض جوانب القصور. أما محادثات الوحدة ذاتها من ١٩٥٨/١/١٤ إلى ١٩٥٨/٢/١، فقد كانت بمثابة محادثات نهائية بين أطراف سبق أن تبادلوا وجهات النظر أكثر من مرة.

ومن ناحية خطأ القول بأن ظروف سوريا هي التي فرضت الوحدة، لا شك بداية في أن الخطر كان قائماً فعلاً، وأن الوحدة هي سبيل الحياة الأول. وقد كانت الحركة القومية العربية منسجمة مع منطق التاريخ حين لجأت للوحدة لتضع حداً للخطر القائم، ولكن هذا القول يعتبر خطأ من ناحية أن ظروف سوريا ما كانت إلا عاملاً مساعداً، وأن إرادة الجماهير العربية في الوحدة كانت، وستظل، العامل الفعال في كل عمل وحدوي. وفي الواقع يمكن القول إنه إلى جانب التيار الجماهيري الوحدوي - كعامل فعال - والضغط الخارجي والصراع الداخلي - كعاملين مساعدين - كان هناك عامل آخر هو المصالح. لقد كان لكل قوة من هذه القوى - الجماهيرية والخارجية والداخلية - مجموعة من المصالح، بعضها حقيقي وبعضها الآخر لم يكن أكثر من تصورات وآمال، وقد لعبت تلك المصالح - الحقيقية والمتصورة - دوراً واضحاً في تحقق الوحدة.

(٤) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٥) جلال يحيى، العالم العربي الحديث: المشرق العربي في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧)، ص ٦٧٤.

(٦) محمد عبد المولى، الاهيار الكبير: أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسورية، ط ٢ (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩)، ص ٣٢.

ومن هنا أهمية دراسة إدارة عملية التوحيد لفهم وتقويم دور النخبة العسكرية المصرية - السورية عندما تسلمت مقاليد السلطة في دولة الوحدة، وأخذت في الاضطلاع بأعباء هذه المهمة الجديدة، التي شرعت فيها، بدون دليل نظري أو خبرات سابقة، والتي لم تؤهلها لها طبيعتها ولا تاريخها، ومن هنا فقد كان هؤلاء العسكريون يميلون الى التصرف - مثلاً كانوا يفعلون في مواجهة مشكلات «الدولة - القطرية» - بوحى من أفكارهم الخاصة.

ويلاحظ فروست أنه نظراً الى طبيعة الوحدة بين مصر وسوريا، فضلاً عن الخصائص العامة لطرفي الدولة الجديدة، فقد كان من المحتم أن تصير سوريا ميداناً لمعظم التغيرات وعمليات التكيف التي جرت في مضمار التوحيد، خصوصاً وأن السوريين كانوا هم الذين طلبوا الوحدة، وسعوا من أجلها، وألحوا عليها^(٧). بل لقد شهد شهراً كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧ وكانون الثاني/يناير ١٩٥٨ تنافساً وتسايقاً بين مختلف القوى السياسية والاقتصادية، والعسكرية قبل كل شيء، على احتلال المركز الأول في قائمة المؤيدين الأكثر حماساً للوحدة مع مصر. ولقد عبر هذا التنافس عن ظاهرة غريبة نوعاً ما، فالتاريخ لم يشهد سوى حالات نادرة للوحدة بين دولة صغيرة ودولة كبيرة، كانت الدولة الصغرى هي التي تعتمد إلى اتخاذ المبادرات بينما يغلب التردد والتلكؤ على سلوك الدولة الكبرى^(٨). وبناء على ذلك، فقد كان من الطبيعي أن تصبح مشكلة «الجيش والسياسة» في سوريا، في مقدمة المشكلات الخطيرة في هذا المضمار. ولذلك فإن التركيز على معالجة هذه المشكلة، واتخاذها محوراً أساسياً لتحليل إدارة عملية التوحيد - فضلاً عن التزامه بنطاق هذه الدراسة عن العسكريين العرب وقضية الوحدة - يعتبر استجابة منطقية وضرورية في الوقت نفسه لمنطق الأولويات الذي فرض نفسه غداة الوحدة. فضلاً عن أن هذه المشكلة قد رافقت مسيرة دولة الوحدة، حتى بلغت ذروة «انحطاطها» بخروج مجموعة من العسكريين السوريين لتفكيك الوحدة وإعلان الانفصال. وعلى ذلك، ستجرى معالجتها في مبحثين، أولهما يركز على بناء النظام الوحدوي وثانيهما - يدور حول مواجهة النزعة الانفصالية.

أولاً: بناء النظام الوحدوي

يمكن القول بداية ان النخبة الحاكمة في دولة الوحدة لم تتصد مباشرة لتحقيق وحدة الفكر السياسي ووحدة التنظيم الشعبي، فضلاً عن أن ذلك لم يكن مهمتها أو مسؤوليتها وحدها. ومع ذلك فقد عمدت هذه النخبة مباشرة الى الشروع في عملية تحقيق وحدة الدولة باعتبار أن تلك هي مهمتها ومسؤوليتها، فضلاً عن أهمية هذه الخطوة في تحويل الوحدة الدستورية الرسمية، إلى وحدة سياسية فعلية.

وفي مجال تحقيق «وحدة الدولة»، يلاحظ أن النخبة الحاكمة قد عمدت - في غياب الدليل

Carl Robert Frost, «The United Arab Republic, 1958-1961: A Study in Arab Nationalism (V) and Unity.» (Ph. D. Dissertation, University of Denver, 1966), preface.

(٨) المصدر نفسه، ص ١١٢ - ١١٣.

النظري لعملية التوحيد، وفي غياب الكادر الثوري الوجودي - إلى تشكيل لجان عديدة من «الخبراء» لتوحيد بعض الأنظمة والقوانين والمؤسسات. وقد باشرت هذه اللجان عملها منذ تم تأليفها، ولكنها لم تستطع حتى يوم الانفصال أن تحقق توحيداً حقيقياً لأي من مجالات النشاط في الدولة الجديدة. لقد كان من الممكن إنجاز التوحيد الشامل بسهولة لو مارست «الثورة» عملها في قضية التوحيد، ورسمت «للخبراء» حدود ما يريدونه. الثوار. بمعنى أنه كان من الممكن إنجاز التوحيد الشامل خلال فترة وجيزة نسبياً، وترك المشكلات الناجمة عنه للخبراء يتولون علاجها على مهل، تماماً كما حدث في قضية الوحدة ذاتها.

إن قضية «الثوار» و«الخبراء» تقتضي إشارة عاجلة، نظراً إلى أهميتها في هذا السياق؛ إذ يلاحظ بالنسبة لعمل «الخبراء» في العالم الثالث إجمالاً ملاحظات عدة: أولاً أنه غالباً ما يكون عملاً أكاديمياً صرفاً، وبالتالي فهو يجرّد القضايا من كل ما لا قيمة مادية له، ومن كل ما لا يمكن ترجمته إلى مادة أو قانون، ومن هنا تخرج مشاعر الجماهير وعواطفها وأحياناً حتى إرادتها من التقويم. وعلى سبيل المثال، فإن بعض أساتذة الجامعات كانوا يبحثون مسألة الوحدة الاقتصادية بين مصر وسوريا على ضوء تقديرات خبراء السوق الأوروبية المشتركة، رغم أنف الوحدة القومية والديموقراطية في الحالة الأولى، وتعدد القوميات والدول في الحالة الثانية. وثانيها - أن عمل الخبراء عادة بطيء يقوم على الدراسة المتأنية التي لا تعبأ بالزمن، والتي تهتم بالوصول إلى أسلم النتائج. وكل ذلك قد يضع على الثورة وقتاً هيباً في أمس الحاجة إليه. وثالثها - أن الخبراء يتميزون عادة بمستوى اجتماعي مرتفع - من ناحية، وبالانزغال للعلم وعدم المشاركة الفعالة في الحياة السياسية لبلادهم - من ناحية أخرى، وكلتاهما الناحيتين تجعلان الخبراء موفلاً لا ثورياً، فضلاً عن نزعتهم إلى المحافظة. ورابعها - أن العالم لم يشهد عملاً ثورياً واحداً - خارج نطاق العلم المجرد - أنجزه الخبراء.

وفي حياة مصر أكثر من مثل على موقف الخبراء من الأعمال الثورية. لقد قوبل الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ بمعارضة معظم الخبراء بحجة أن تفتيت الملكية الزراعية يتسبب في انخفاض الانتاج، قياساً على ما حدث في أوروبا في القرن الماضي، وما حدث كان خلافاً لتقدير الخبراء. وقد عارضوا إقامة صناعة الحديد والصلب بحجة عدم ملاءمتها من الناحية المالية، بينما هي القاصدة الحقيقية للتصنيع كما ثبت اليوم. وفي حكم اليقين أنه لو كان للخبراء القول الفصل في مسألة تأميم القناة لما أتمت، ولتحدث الكثيرون منهم عن الإدارة المعقدة للقناة، وعمل المرشدين، وفشل محاولة تأميم النفط في إيران، وقبل كل ذلك عن مخاطر تحدي الإمبراطوريات العظمى. ومن المؤكد أن جمال عبد الناصر كان سيتهب بالجنون لو استشار الخبراء قبل أن يتحرك ليلة ٢٣ تموز/يوليو عام ١٩٥٢.

إن دور الخبراء لا ينكر، وكفاءتهم لا يجوز الانتقاص منها، لكنهم لا يجب أن يتجاوزوا مكانهم كاداة في يد الثورة، فالكلمة الأولى في جميع الأعمال الثورية يجب أن تظل للثوار أولاً، وللخبراء بعد ذلك. وعمل الخبراء يجب أن يظل لإخراج إرادة الثوار على أكمل وجه^(٩).

(٩) فرسخ، الوحدة في التجربة: دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨، ص ١٤٩ - ١٥١ و١٦٥.

لقد سبب تأخير توحيد الدولة مشكلات كثيرة، وضاعت فرص التوحيد حين لم يتم ذلك في الشهور الأولى، وسط الحماس الشعبي الدافق، الذي رافق الوحدة واشتد بها، والذي كان من المؤكد أن يدعم كل عمل وحدوي مهما كانت مصاعبه الفنية. ولم يتسبب تأخر توحيد الدولة في إضاعة الفرصة وضياح الوقت فحسب، وإنما أدى إلى قيام معارضة جديدة من داخل الصف الوحدوي، ومن عرفوا بحساسهم للوحدة، ويدورهم في إتمامها. وتكفي الإشارة هنا إلى موقف عبد الحميد السراج، في أواخر عهد الوحدة، حيث تحول موقف الرجل - المعروف بولائه للجمهورية ورؤيتها - وحاول عرقلة عملية التوحيد، وهدد بالاستقالة، ثم استقال فعلاً وحرك ضباطه، كما حرض اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي في الاقليم الشمالي. إن موقف السراج الأخير، الذي ساعد التآمر الانفصالي بلا ثمن، عندما يقارن بموقف السراج من التآمر الانفصالي عشية الوحدة، وكيف رفض ملايين الملك سعود لضرب الوحدة أو لاغتيال جمال عبد الناصر، وكيف تمسك بالوحدة، يظهر أثر تلك عملية توحيد الدولة، وكيف أدى ذلك إلى تنمية الطموح عند كثيرين من عناصر الحركة القومية العربية، فتحوّلت تناقضاتهم غير العدائية مع النظام الجديد، إلى تناقضات عدائية لا يحسمها إلا الصدام^(١٠).

وهكذا فقد تأخرت عملية الوحدة الحقيقية، ولم يبق هناك إلا شكل الوحدة الخارجي. رئيس واحد، وعلم واحد، ونشيد واحد. ولكن فيها عدا ذلك كل شيء يختلف بين الاقليمين. وساعد على بقاء هذا الوضع طويلاً، معظم الساسة السوريين، ممن انساقوا مع تيار الوحدة الذي ألحت الجماهير في طلبه. كانوا جميعاً يريدون أن تبقى مصر في مصر، وأن تبقى سوريا في سوريا^(١١).

ولادراك خطورة عدم إنجاز التوحيد الشامل نذكر بما وجده الانفصاليون في الاقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة غداة الانفصال. لقد وجد الانفصاليون في الاقليم السوري دولة تملك كل مقومات الدول:

- ذات جيش قائم بذاته لا ينقصه سوى اعتقال عناصره الوحدوية.
- وذات عملة قائمة بذاتها وغطاؤها كامل في المصرف المركزي بدمشق.
- وذات ميزانية خاصة واعتماداتها حتى نهاية حزيران/يونيو ١٩٦٢، موجودة في خزانة الدولة.
- وذات جهاز اداري مستقل ومشيع بروح الاقليمية والردة الانفصالية.
- وذات قوانين وأنظمة وأحكام خاصة بالأقاليم ومواطنيه وعلاقاته بالدول.

لقد كانت مهمة الانفصاليين جد يسيرة إذ لم يكن عليهم سوى إعلان انفصال الدولتين اللتين أبقى عليهما عدم التوحيد الشامل. ولو تحققت وحدة الدولة - أي وحدة الجيش والنقد والادارة والقوانين - لما كانت مهمة الانفصاليين باليسر الذي تمت به^(١٢).

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(١١) محمد حسنين هيكل، ما الذي جرى في سوريا؟ (القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٢)، ص ٦٧.

(١٢) فرسخ، المصدر نفسه، ص ١٦٤ - ١٦٥.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن القول ان متطلبات بناء النظام الوحدوي، من منظور المتغير العسكري الذي تركز عليه هذه الدراسة، كان يقتضي انتجاز مهمتين أساسيتين: أولاهما - ذات طابع فني، وتنصرف الى توحيد الجيشين المصري والسوري في جيش واحد، وثانيتهما - ذات طابع سياسي، وتحصل في ابعاد الجيش عن السياسة، واضفاء الطابع المدني على النظام الجديد.

١ - الوحدة العسكرية والوحدة العربية

لقد سبقت الاشارة الى أن الدولة العربية الأولى، التي قامت في صدر الاسلام، قد ولدت على أساس «الوحدة العسكرية والجيش الواحد»، وأنه على الرغم من اتساع حدود هذه الدولة، وانتشار قواتها على مساحات كانت تسع شيئاً فشيئاً، إلا أن القيادة العسكرية والسياسية ظلت موحدة مركزية. ولقد تميزت العهود التي تنابعت على الأمة العربية منذ ذلك الحين حتى العصر الحديث - كما سبقت الاشارة أيضاً - بظاهرة تاريخية عامة، هي أن الأمة العربية كانت تستطيع متابعة الفتح وإبلاغ رسالة الاسلام ورد العدوان وتأمين سيادتها السياسية حينما كانت تمتلك قيادة عسكرية موحدة وقوات مسلحة مرتبطة بتلك القيادة. أما في حالة فقدان تلك «الوحدة العسكرية» وتوزع تبعية القوات المسلحة في الدولة العربية أو في الأقطار العربية، فإن البلاد كانت تتعرض للغزو الأجنبي وتقع أجزاء منها تحت الاحتلال. وتكاد هذه الظاهرة أن تكون قانوناً عاماً يحكم مسار التاريخ العربي، ويسيطر على الأحداث فيه.

وعلى هذا الأساس، يجمع العسكريون العرب، سواء منهم العسكريون المحترفون أم العسكريون السياسيون، على ضرورة الوحدة العسكرية لبناء الوحدة العربية ولفعاليتها. بل لقد أصبحت هناك «مدرسة» كاملة من العسكريين المحترفين العرب الذين تخصصوا في الدراسات والأبحاث المرتبطة بهذا الموضوع، كانت تحركهم النزعة القومية العربية، جنباً الى جنب مع النزعة العسكرية الفنية المحضة. ومن هنا ربما يكون من المفيد استعراض بعض التوجهات الأساسية لعدد من العسكريين الباحثين العرب في مجال «الوحدة العسكرية والوحدة العربية»، كمدخل لدراسة هذا الموضوع في التطبيق، عندما اتحدت مصر وسوريا، وبدأت عملية توحيد الجيش.

- ذهب حسن مصطفى الى أن التعاون العسكري هو أهم من التعاون في أي مجال آخر، فهو السبيل الى قوة العرب العسكرية الجماعية، تلك القوة التي هي من أهم ما تحتاج اليه أمتنا وهي في طريقها الى النهضة، فإما من أمة نهضت من دون أن تكون قوية عسكرياً. والتعاون العسكري هو الوسيلة التي يمكن بها توحيد القوى العسكرية للأقطار العربية وإغاثتها والاستفادة من جهودها المشتركة للدفاع عن الأقطار العربية، وحماية حقوقها، وتحقيق أهداف الأمة العربية. وبالتعاون العسكري تتحقق الوحدة العسكرية التي هي أساس الوحدة العربية الشاملة. فلا وحدة عسكرية عربية من دون وحدة عسكرية ولا وحدة عسكرية من غير تعاون عسكري^(١٣). ويضيف الى ذلك «إن

(١٣) حسن مصطفى، التعاون العسكري العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤)، ص ٧.

توحيد الجيوش العربية قضية حيوية بالنسبة الى الدول العربية، فهي أساس وحدتها العسكرية، بل هي الحجر الاساسي في بناء الوحدة العربية الشاملة. وهي مشكلة معقدة تنطوي على توحيد المصطلحات العسكرية للجيوش العربية، وتوحيد أساليبها العسكرية على اختلاف أنواعها، وتوحيد تنظيمها وتسليحها وتجهيزها وتدريبها وكافة أمورها الأخرى^(١٤).

- يقول محمود شيت خطاب إنه إذا كانت الوحدة العسكرية العربية ضرورية للعرب قبل خلق اسرائيل عام ١٩٤٨، فإن هذه الوحدة أصبحت قضية حياة أو موت بالنسبة الى العرب بعد قيام اسرائيل في قلب الوطن العربي. ويضيف الى ذلك أن اسرائيل لم تنتصر على العرب، إلا لأن العرب متفرقون مشتتون. ولو وحد العرب قواتهم الضاربة، وكانت تلك القوات كاملة الاعداد ماديًا ومعنويًا، لما انتصرت اسرائيل، ولما استقرت في الأرض العربية^(١٥). وبناء على ذلك إذا لم يضع العرب الوحدة العسكرية في حيز التنفيذ فوراً، فإنهم بعد سنوات سيكونون إما لاجئين خارج بلادهم، أو عبيداً في بلادهم^(١٦).

ولقد بادر محمود شيت خطاب الى التأكيد على وأن التعاون العسكري بين العرب شيء، والوحدة العسكرية بين العرب شيء آخر. فالتعاون العسكري العربي يخضع للظروف والملايسات، وهو أمل قد يتحقق وقد لا يتحقق، أما الوحدة العسكرية العربية، فهي لا تخضع للظروف والملايسات. ولذلك فلا فائدة من أي تعاون عسكري لا يكون بموجب خطة مرسومة وإعداد مسبق طويل، بينما بالوحدة العسكرية العربية تيسر هذه الخطة وهذا الإعداد، وبهذه الوحدة تصبح الجيوش العربية جيشاً واحداً، تعمل بقيادة واحدة، لتحقيق هدف واحد.

إن التضامن العربي، والتعاون العربي، قد يفيدان في المجالات العربية الأخرى غير العسكرية.

أما في المجال العسكري، فلا فائدة ترتجى على نطاق حيوي مصري، إلا بالوحدة العسكرية العربية.

إن العمل العسكري الذي يمكن أن يؤدي ثمراته مرتين، ويجعل من العرب قوة ضاربة، تفرض السلام المشرف، وتدافع عن الوطن العربي الكبير، وتصون حقوق العرب، وترفعهم إلى المكانة اللائقة بهم وبأجداد ماضيهم العريق، وتضيق الخناق على اسرائيل، وعلى من وراء اسرائيل - هذا العمل العسكري، هو الوحدة العسكرية، ولا شيء غير الوحدة العسكرية^(١٧).

- انطلق صالح مهدي عماش من أن الأمور والمواضيع التي تحتويها الاستراتيجية، من الخطورة والسعة والشمول، بحيث تنوء بحملها دولة من الدول العربية وحدها في وضعها الإقليمي

(١٤) المصدر نفسه، ص ١١٥ - ١١٦.

(١٥) محمود شيت خطاب، دراسات في الوحدة العسكرية العربية، ط ٢ (بيروت: دار الارشاد، ١٩٦٩)،

ص ٧.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣١ - ٣٢.

الانفصالي. لذلك حتى لو أكملت كل دولة عربية ترتيباتها العسكرية وفق الاستراتيجية الأمثل، فإنها لن تحقق الاستراتيجية المثلى، كما تحققها دولة الوحدة للوطن العربي الواحد^(١٨). ويرجع ذلك إلى أن وضع الدول العربية الإقليمي الانفصالي الحالي يتعارض مع متطلبات الاستراتيجية الاعتيادية. فبعد دراسة احتمالات الحرب المقبلة، ودراسة الاستراتيجية الحديثة، يتضح مدى ابتعاد معظم الدول العربية عن الأخذ باستراتيجية حديثة. وإذا أضيف إلى ذلك حصول إسرائيل على السلاح النووي لكان على الدول العربية التي لا يمكنها الأخذ بمتطلبات الاستراتيجية الحديثة في ظروف حرب حديثة، أن تتحد فوراً لكي يقوم منها شيء ذو قيمة وخطر، وهو دولة الوحدة^(١٩). ومن هنا فقد خلص إلى أن الحل الأمثل، من وجهة نظر التفكير العسكري، لحل المشكلة الاستراتيجية للوطن العربي، هي قيام الوحدة العربية ودولة الوحدة^(٢٠).

وفضلاً عن ذلك يذهب عماش إلى أن النهضة العسكرية العربية تتمثل في بناء جيش واحد. وبقيناً أن سبب الضعف العسكري الكبير الذي نلاحظه في الأقطار العربية كونها مجزأة تتمسك بالاقليمية، وتبني قواتها العسكرية بذهنية إقليمية، وعلى أساس من البقاء الإقليمي والانفصالي ولن تتم معالجة هذا الضعف إلا ببناء الجيش الواحد، أو الجيش العربي الموحد. وهذا لن يتيسر وجوده مع وجود التناقضات السياسية والاقتصادية في السياسات الإقليمية الحالية. ولذلك لن يكون الحل إلا في الوحدة العربية التي تبني الجيش الواحد على أساس سليم ثابت^(٢١). إن مثل هذا الجيش، كما يتصور عماش، هو القيمة الاستراتيجية الخطيرة التي تربحها الوحدة للوطن العربي، وبدونه لن تكون هناك جيوش بمعنى الكلمة، بل مظاهر عسكرية موزعة توزيعاً إقليمياً في الوطن العربي ليس إلا^(٢٢). إن مبررات الجيش الواحد، بالتالي، هي كل مساوئ الإقليمية والانفصالية، فضلاً عن دوره في مواجهة تحديات الأمن القومي العربي^(٢٣).

كذلك يربط عماش بين وجود إسرائيل وسياساتها وبين قضايا الوحدة والجيش حيث يرى أن «الوجود الإسرائيلي رهن بالذرة والانفصال، وأن إسرائيل تدرك أن وجودها رهن بامتلاك شيء غير السلاح التقليدي، رهن بامتلاك السلاح الحديث الحاسم في الحروب الحديثة، وهو السلاح النووي أولاً، ومنع الوحدة العربية ثانياً. لقد أدركت إسرائيل أن الوحدة هي السلاح الحاسم في حرب تقليدية، وبالأسلحة التقليدية التي سيخوضها العرب يوماً ما ضدها. لذلك أقدمت على ما ينسف هذه الظروف الاستراتيجية، عن طريق العمل على امتلاك السلاح الذري، لتحصل بذلك على تفوق

(١٨) صالح مهدي عماش، الوحدة عسكرياً: المضمون العسكري للوحدة العربية، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٥٠.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٦١.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٠٣ - ١٠٨.

استراتيجي حاسم في حرب مقبلة مع العرب قبل أن يحصلوا على مثل هذا السلاح. وعلى هذا، فإن حركة القومية العربية أمام أمور ثلاثة:

- أ - إما أن تقبل بالواقع، فيحكم على هذه الأمة بالموت، وهذا ما لا يمكن تصوره.
- ب - أو أن تشن حرباً وقائية فوراً لمنع إسرائيل من الحصول على السلاح الذري، وهذا ما يصعب توفيره بدون الوحدة العربية التي تشكل ألف بلاء للحرب الوقائية.
- ج - أن تمتلك السلاح الذري بسرعة ويتفوق على إسرائيل، وهذا الخيار - حتى إذا أمكن توفيره قريباً - لن تكسبه قوة استراتيجية كبيرة سوى الوحدة العربية التي توفر للوطن العربي الظروف والعناصر الاستراتيجية لحرب ذرية ضد إسرائيل^(٢٤).

ومن كل ذلك يخلص عمّاش قائلاً: «لذا فإن الوحدة، من وجهة النظر العسكرية، أصبحت ضرورة حتمية، ومطلباً مبرحاً لا يصح السكوت عليه، أو على الأقل لا يصح للجندوة رفاق السلاح أن يسكتوا عنه يوماً واحد»^(٢٥).

وعلى الرغم من هذا التأكيد على ضرورة الوحدة العسكرية، وبالتحديد توحيد الجيوش، بالنسبة إلى فعالية الوحدة العربية، إلا أن هذه الأبحاث العسكرية المتخصصة، لم تترجم هذا المبدأ العام إلى خطوات إجرائية محددة، توضح كيف يمكن إدماج جيشين أو أكثر. ما هي الخطوات التي ينبغي البدء بها؟ ما هي المراحل التي تستغرقها هذه العملية؟ ما هي المحاذير التي ينبغي مراعاتها؟ وما هي الخبرات السابقة أو المماثلة في هذا المجال؟ بل إن من الغريب أن غالبية هذه الأبحاث العسكرية المتخصصة، على الرغم من تأكيدها على مفهوم «الوحدة العسكرية» وعمل اختلافه عن مفهوم «التعاون العسكري» كانت تتحدث بالتفصيل عن النواحي الإجرائية للتعاون العسكري العربي، من نحو تجديد القيادة السياسية العليا (مؤتمر القمة)، والقيادة العسكرية الموحدة، ومسارح العمليات، والجيوش الجغرافية. والأكثر غرابة من ذلك أن تجربة توحيد الجيشين المصري والسوري، في إطار الجمهورية العربية المتحدة، لم تحظ بدراسات متعمقة من هذا النوع، لاستكشاف المراحل والخطوات، من ناحية، والدروس والمحاذير، من ناحية أخرى. ومعنى ذلك أن هذه التجربة الوحدوية، التي بدأت بدون دليل نظري، لم تنته حتى الآن إلى دليل نظري يمكن أن يشكل رصيداً لحركة القومية العربية والوحدة العربية في المستقبل.

ولمهم أن هذا الإدراك الحاسم الذي عبرت عنه أبحاث العسكريين المحترفين العرب بخصوص الترابط العضوي بين الوحدة العسكرية والوحدة العربية، والذي شاركهم فيه بالطبع العسكريون السياسيون، الذين انتقلوا إلى ميدان السياسة، وكان يدهم القرار والاختيار، هذا الإدراك لم ينعكس على عملية التوحيد المصرية - السورية، على الرغم من كل الدواعي إلى ذلك.

ولتوضيح ذلك، نذكر الإشارة إلى أن نظريات التكامل القومي تنطوي على اثنتين من

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٤٠ - ١٤٢.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

الفرضيات المهمة ذات الصلة بهذا الموضوع، ضمن فرضيات أخرى: أولاً - ان الجيش يعتبر من أهم مؤسسات بناء التكامل القومي وتدعيم الوحدة القومية، وخاصة في ظروف بلدان العالم الثالث، حيث تعدد الولاءات، وتتنوع الانتماءات. وثانياً - ان الخطر الخارجي يعتبر من أهم العوامل التي يمكن ان تساعد أيضاً على بناء التكامل القومي وتدعيم الوحدة القومية، حتى إن النخبة الحاكمة، في بعض البلدان، قد تعتمد، من حين الى آخر، إلى تحريك الأخطار الخارجية، الحقيقية أو الوهمية، لضبط عملية التكامل القومي.

وتقدم حالة اسرائيل مثلاً جيداً لفعالية هاتين الأداتين - الجيش والخطر الخارجي - في بناء التكامل وتدعيم الوحدة. إن جيش اسرائيل هو البوتقة الحقيقية لصهر المجموعات المتنافرة من اليهود الصهاينة القادمة من مختلف أنحاء الأرض، ولم تحل الأصول الثقافية والأثنية المختلفة، واللغات المتعددة، والبيئات الاجتماعية المتنافرة، وغير ذلك مما لا مجال للحديث عنه، دون اسرائيل ووحدة جيشها. وإذا كانت الدول العادية «تعيش في خطر» من وقت لآخر لحفظ تماسك المجتمع وتضامنه، فإن اسرائيل تؤكد على أنها «تعيش في خطر دائم»، بمعنى الحفاظ على مستوى عالٍ من التوتر، لكنه قابل للاحتلال، داخل المجتمع وعلى حدوده. وهكذا يبقى الجيش الاسرائيلي مستغنياً بصفة دائمة، وهو يعيش في «حالة حرب دائمة»، فضلاً عن ضمان حد أدنى من التماسك الاجتماعي والسياسي بين الفئات الاجتماعية المختلفة التي يتكوّن منها الكيان الاستيطاني الصهيوني.

ولقد كان حربي بتجربة الوحدة العربية الأولى، ان تستفيد من خبرة العدو ومن وجوده، قبل أي اعتبار آخر، فضلاً عن أن الظروف السائدة داخل طرقي الدولة الجديدة، لم تكن بالمرّة تمثل ذلك التعقيد الذي تنطوي عليه الحالة الاسرائيلية، كما أن الخطر الاسرائيلي على الأمة العربية، وعلى مصر وسوريا مباشرة، هو خطر حقيقي وفعلي ولا مجال للتنهين من شأنه، خصوصاً إذا وضع في الاعتبار أنه امتداد لخطر آخر حقيقي وفعلي وأشدّ بأساً، وهو خطر الاستعمار الغربي القديم والجديد، الراغب في مواصلة الاستغلال والسيطرة.

كانت الجمهورية الجديدة - لتصبح دولة واحدة فعلياً - تحتاج قبل أي شيء آخر إلى جيش واحد يخدم في كل وحدة منه أبناء الاقليمين جنباً إلى جنب. ولا تقتصر فائدة الجيش الواحد على تأمين وحدة الدولة ومواجهة التحديات والمخاطر المحيطة بها فقط ولكنه كان سيحقق تفاعلاً اجتماعياً وقومياً حقيقياً وجذرياً بين جنود الجمهورية بحيث لا يقتصر التفاعل على مستوى الضباط كما حدث، وكما يمكن للطموح الشخصي والانفعالات الذاتية أن تلعب دوراً خطيراً. ولقد كانت هناك مجموعة من العوامل تسهل توحيد الجيش المصري والسوري آنذاك من أبرزها:

- وجود تعاون عسكري بين مصر وسوريا وتشكيل قيادة مشتركة تنسق بين الجيشين منذ توقيع اتفاقية الوحدة العسكرية في عام ١٩٥٦.

- وحدة مصدر التسليح منذ اتجهت مصر وسوريا نحو التسليح الشرقي عام ١٩٥٥، وما يرادف ذلك من العقيدة العسكرية ووحدة التنظيم ووحدة التدريب والاستعانة بالخبراء من الكتلة الشرقية.

- تدريب عدد من ضباط الجيشين في دول الكتلة الشرقية.

- استكمال عدد من الضباط السوريين دراساتهم الأكاديمية العسكرية في كلية الأركان بمصر.

ومن كل ما تقدم يتضح أن الاستراتيجية العسكرية في الجيشين كانت واحدة، وهذه مسألة أساسية في توحيد الجيوش^(٢٦). فضلاً عن طبيعة الخطر الخارجي، واعتبارات التكامل الداخلي. وأكثر من ذلك كان من المستطاع دمج لواء من الجيش السوري مع لواء من الجيش المصري ثم فرزهما إلى لواءين جديدين يتمركز أحدهما في الجولان والثاني في سيناء، ويدرسان كعينة اختيارية بهدف معرفة أفضل السبل لتوحيد الجيشين، من ناحية، واستقراء نتائج تفاعل الجنود والضباط معاً، من ناحية ثانية، إضافة إلى دراسة تأثير الصحراء على أبناء سوريا وأثر الجبال على جنود مصر، من ناحية ثالثة. ولا شك أن إقدام قيادة الجيش على عدد من التجارب الكبرى في هذا المجال، كان سيؤدي إلى الوصول إلى أقرب الطرق لتوحيد الجيشين.

وعلى أي حال، فإن هذه التجربة، بدروس النجاح والفشل التي رافقتها، أعطت الدليل الحاسم على أن وحدة الجيش مسألة حيوية لكل عمل وحدوي عربي. وقد يقال إن كثير من الدول أكثر من جيش واحد، ومع ذلك لم يشكل تعدد الجيوش خطراً على وحدة الدولة؟

هذا صحيح حقاً، ولكن يجب أن نتذكر دائماً أن تقسيم تلك الجيوش، والانتباه إليها لا يتم على أساس إقليمي فأبناء الدولة من جميع الأقاليم يخدمون في جميع الجيوش بدون حساسية ولا تمييز، وبذلك تظل وحدة الدولة مصونة، بل إن هذا الشكل من أشكال الخدمة العسكرية هو بحد ذاته تعبير عن وحدة الدولة. إن خطر تعدد الجيوش كامن في تعدد الجيوش الإقليمية، وبالتالي فالاعتراض هنا ينصب على وجود جيشين إقليميين في دولة واحدة^(٢٧)، بل إن محمد حسنين هيكل في رده على إحدى النغبات التي ترددت في ظل الوحدة والتي ذهبت إلى أن سوريا كانت تحت حكم العسكرية المصرية، كانت حجته على النحو التالي: «ومن حسن الحظ - برغم ما في ذلك من مفارقة مؤلمة - أن وقوع الانقلاب العسكري ضد الوحدة كان خير رد على هذه النغمة كلها. لقد أثبت وقوع الانقلاب أن معظم عناصر الجيش السوري بقيت في وطنها»^(٢٨).

وكان كل ما حققه الخبراء العسكريون يومذاك ينحصر في التنسيق بين الجيشين. وعلى سبيل المثال، فإن «المعجم العسكري السوري» - (انكليزي - عربي) و (فرنسي - عربي) - كانت قد أعدته لجنة مشتركة من الخبراء السوريين والمصريين لاعداد معجم عسكري لجيش الجمهورية العربية المتحدة. وكانت هذه اللجنة مؤلفة من ممثلين عن الجيشين المصري والسوري، ومن رئيس المجمع العلمي السوري وأمينه العام، باعتبار أن هذا المجمع أصبح جزءاً متمماً لمجمع اللغة العربية المصري، بعد اعلان الوحدة بين سوريا ومصر. وقد تشكلت اللجنة بتاريخ ٥ أيار/مايو عام

(٢٦) فرسخ، الوحدة في التجربة: دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨، ص ١٦٦ - ١٦٧.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(٢٨) هيكل، ما الذي جرى في سوريا؟ ص ٧٥.

١٩٥٩، وبدأت عملها منذ ذلك التاريخ، فأنجزت المعجم في حزيران/يونيو عام ١٩٦١. ولكن فترة طباعة المعجم في مطابع إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي السورية استمرت حتى نهاية عام ١٩٦١، أي بعد الانفصال، حتى صدر عام ١٩٦٢، مما أدى إلى عدم التزام الجيش المصري بهذا المعجم في حين التزم به الجيش السوري ونفذ مصطلحاته بين صفوفه، ولهذا أطلق عليه: المعجم العسكري السوري^(٢٩).

وقد يكون الخبراء وقفوا عند حدود المهمة التي رسمت لهم، أو أن يكونوا قصرُوا عن بلوغ المطلوب لصعوبات قابلوها، ولكن إنهاء الاقليمية في الجيش كانت واجبة ولم تكن مستحيلة، وكان على النخبة الحاكمة أن تواجه إقليمية الجيش، بمنطق قومي وحسم ثوري، يضعها الخبراء في خدمة الهدف المنشود بأقصى الطرق، وأكثرها أمناً واستقراراً.

٢ - العلاقات العسكرية - المدنية

كان من الطبيعي أن تدور عملية بناء العلاقات العسكرية - المدنية في دولة الوحدة، في ظل الظروف التي كانت سائدة آنذاك، حول محورين أساسيين: أولهما - يتمثل في تحقيق السيطرة السياسية الحازمة على المؤسسة العسكرية، بينما تتعرض الدولة والمجتمع لعمليات تغيير سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي واسعة المدى. وثانيهما - ينصرف، بعد إبعاد الجيش عن السياسة، إلى الشروع في عملية الانسحاب العسكري، بمعنى إضفاء الطابع المدني تدريجياً على النظام الجديد. وإذا كان جمال عبد الناصر قد اشترط لقبول الوحدة، إضافة إلى الاستفتاء الشعبي، تصفية الأحزاب السياسية وابتعاد الجيش عن السياسة في سوريا، فإن كلتا المشكلتين - الحزبية والعسكرية - قد تداخلتا معاً في شكل خلق عقبة كدء في مسار إدارة عملية التوحيد. وكان ذلك يمثل تداعياً منطقياً للأمور التي كانت سائدة في سوريا قبل الوحدة، حيث كانت الكتلة العسكرية تمثل كتلاً حزبية في الوقت نفسه، كما أن تشكيل «مجلس القيادة العسكري» كان يضم ممثلين لحزب البعث والحزب الشيوعي السوري، جنباً إلى جنب مع المستقلين. وعلى الرغم من أن أعضاء «مجلس قيادة الثورة» في مصر كانوا يتوزعون حسب الاتجاهات السياسية والعقائدية المختلفة وعلى الرغم من انتهاءاتهم السابقة إلى بعض الأحزاب السياسية، إلا أنهم حافظوا على استقلالهم عن هذه الأحزاب، ولقد انمكنت كل هذه المحددات على عملية بناء العلاقات العسكرية - المدنية في الدولة الجديدة. فبعد قيام الوحدة، وتوفر الحماية والتحرر للإقليم السوري، بات متوقفاً أن يشرع العهد الجديد على الفور، في عملية إبعاد الجيش السوري عن السياسة، ووضع حد للصراع في داخله، وإنهاء عهد الكتلة العسكرية الحزبية وتدخل الضباط في شؤون الحكم. وقد جاءت الأحداث فيما بعد تؤكد حتمية السير في هذا الطريق.

لقد تمثلت الخطوة الأولى على هذا الطريق في تصفية «مجلس القيادة العسكري» في سوريا.

(٢٩) خطاب، دراسات في الوحدة العسكرية العربية، ص ٢٢١ - ٢٢٢.

والتقى عبد الحكيم عامر بأعضاء المجلس في دمشق، وطالبهم بتنفيذ ما اتفق عليه قبل قيام الوحدة، وعرض عليهم ثلاثة اتجاهات أساسية: أولاً - أن يعتبر المجلس متحلاً لئلا أصبحت الوحدة قائمة. وثانيها - أن من يرغب من أعضاء المجلس في البقاء في الجيش، ينبغي عليه الابتعاد عن العمل السياسي والتفرغ لإعداد الجيش عسكرياً. وثالثها - أن من يرغب في العمل السياسي فالمجالات واسعة، ولكن لا بد أن يترك الجيش أولاً^(٣٠).

وقد أجمع أعضاء المجلس على البقاء في الجيش والابتعاد عن السياسة، عدا عضو واحد، هو بشير صادق، الذي أبدى رغبته في العمل العام خارج الجيش. ومن الواضح أن تشبث أعضاء المجلس العسكري الحزبيين ببقائهم في الجيش، كان دافعه حرص الأحزاب على بقاء عناصرها العسكرية في الجيش، فهو موقع القوة، الذي يضمن لها القدرة على التوجيه والتأثير. أما العناصر المستقلة فكانت في معظمها تنق في جبال عبد الناصر ثقة مطلقة، ولذلك تركت الأمر منوطاً بما يراه. وقد تخضعت هذه المقابلات والمشاورات عن الخطوات الآتية^(٣١):

١ - اختيار أربعة من أنشط العسكريين السوريين لدخول الوزارة الجديدة، وهم عبد الحميد السراج، ومصطفى حمدون، وأمين النفوري، وأحمد عبد الكريم. ولم يعترض أي من الضباط الوزراء على ذلك، واعتبر الجميع تعيين الضباط في المناصب الوزارية وضعاً للأمر في نصابها، وبداية النهاية لمرحلة حكم البلاد من الشككات العسكرية.

٢ - قام عبد الحكيم عامر، بصفته قائداً عاماً للقوات المسلحة لدولة الوحدة، بإصدار نشرة عسكرية تضمنت بعض التعيينات المحدودة في المناصب الكبرى في الجيش الأول تضمنت تعيين اللواء عفيف البزري قائداً لهذا الجيش، واللواء جمال فيصل نائباً له، والعميد (المصري) عبد المحسن أبو النور معاوناً للقائد، وأكرم ديري رئيساً لشعبة العمليات، وجادو عز الدين قائداً للجبهة السورية - الإسرائيلية. كما عين جاسم علوان قائداً للواء مشاة حديث، تم تشكيله وفقاً للعقيدة العسكرية السوفياتية، وطعمة العودة الله قائداً لسلاح المدرعات في الجيش الأول، وبشير صادق قائداً للمنطقة الجنوبية (ولم تحقق رغبته بترك الجيش)، وجمال الصوفي قائداً لسلاح البحرية السوري.

٣ - تضمنت النشرة نفسها نقل بعض الضباط، من أعضاء المجلس، إلى مصر، فنقل عبد الغني قنوط (بعثي)، وحسين حله (بعثي) ولكنه كان محسوباً على البعثيين والشيوعيين)، وأحمد جتيلي (مستقل). وكان هؤلاء الثلاثة يعملون في الوحدات المدرعة السورية، وتم نقلهم بفرض إقامة توازن بين القوى القديمة داخل الجيش السوري.

٤ - كذلك عين في رئاسة أركان الجيش السوري بعض ضباط مصريين، منهم العميد أحمد

(٣٠) صلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة (بيروت، القاهرة: دار الوطن العربي، ١٩٧٦)، ص ١٣٩.

(٣١) انظر بهذا الخصوص: المصدر نفسه، ص ١٣٩ - ١٤١. انظر أيضاً: فرسخ، الوحدة في التجربة: دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨، ص ٢٦٦ - ٢٦٧.

زكي عبد الحميد الذي أمنت اليه شعبة التنظيم والادارة، والعميد أحمد علوي وأُنيط به رئاسة كاتم أسرار، والمقدم نوال سعيد الذي عينَ معاوناً لرئيس شعبة الإمداد والتأمين.

٥ - وتضمنت النشرة أيضاً تسريح ٩٤ ضابطاً سورياً. وكان ضباط البعث وراء تحليد أسماء الضباط الذين تقرر تسريحهم. وكان مصطفى حمدون أعدّ كشفاً بالتسريحات، شمل عدداً غير قليل من الضباط الذين لم يظهروا حماساً لقيام الوحدة والذين هم في غالبيتهم من أصحاب الاتجاهات البعثية. وقد بدت التسريحات الجديدة استكمالاً للتصفية التي بدأت عام ١٩٥٥، في أعقاب اغتيال عدنان المالكي.

وهكذا انفرط عقد «مجلس القيادة العسكري» السوري، جزء دخل الوزارة، وجزء نقل الى القاهرة، وجزء نقل الى مناصب داخل الجيش السوري. ويلاحظ على هذه الخطوات السابقة عدد من الاتجاهات: اولها - دخول بعض الضباط المصريين في قيادة الجيش الأول (السوري)، وقد أدى هذا الى حساسيات استفحلت على مرّ الأيام. وثانيها - اخراج بعض العسكريين السوريين من الجيش، مع مراعاة إقامة توازن بين القوى المتباينة داخل الجيش السوري، وثالثها - مراعاة إبعاد الحزبية عن الجيش، من خلال التعيينات التي تمت في قيادته وتشكيلاته، وذلك بوضع ضباط غير حزبيين في قيادات الجيش الأساسية وتشكيلاته.

وبعد حل «مجلس القيادة العسكري» أصبحت القوى السياسية التي كانت تدخل في تكوينه، في حل من التزاماتها تجاه بعضها البعض، فبدت كل منها تطرح على جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر تصورها لما يجب أن يكون عليه الحكم في سوريا، ولما ينبغي أن يكون عليه الجيش.

فالبعثيون مثلاً كانوا يرون ضرورة سيادة الاتجاه البعثي في دوائر الحكومة وفي سياسة سوريا الداخلية. ولقد كانت مسوغاتهم لدى جمال عبد الناصر أن الشعب ملتف حول حزب البعث، وأن الحزب لم يستطع أن ينفذ برنامجه السياسي والاجتماعي قبل الوحدة، نتيجة تصدي القوى الرجعية التي كانت حينئذٍ أكثر قدرة. ولكن بعد تطور الموقف، أصبحت الفرصة سانحة للبعث ليقوم بخطوات إصلاحية واسعة. على أن الجدير بالذكر، هو أن البعثيين لم يوضحوا صراحة هدفهم الأساسي في الوصول الى فرض سيطرتهم على سوريا، بل كان حديثهم غير مباشر، وذلك باستخدامهم أسلوب طرح أفكار إصلاحية. أما بالنسبة الى الجيش فكانت وجهة نظرهم أكثر وضوحاً، إذ طرحوا على جمال عبد الناصر منذ اليوم الأول للوحدة، فكرة إبعاد الضباط الشيوعيين من الجيش، وتنادوا في طلباتهم، فقدموا عن طريق مصطفى حمدون قوائم بأسماء الضباط الشيوعيين الذين يعملون في الجيش الأول، وطالبوا بتسريحهم.

أما الشيوعيون، فكانت وجهة نظرهم التي كان يطرحها عفيف البزري قائد الجيش الأول ويتبناها، تتلخص في مخاوفه من العسكريين البعثيين في الجيش، ومن ثم لا بد من تقليص تأثيرهم، حتى لا يقع الجيش في براثن الحزبيين. وقدم البزري بدوره قوائم بأسماء الضباط البعثيين، مطالباً بتسريحهم. ولقد حذر من مناورات البعثيين، ومن مخاوفه من أنهم قد يستطيعون التأثير على القيادة العامة للقوات المسلحة، لتسريح ضباط سوريين يتهمونهم بالشيوعية.

وقد تركزت وجهة نظر العسكريين المستقلين على ضرورة تقليص نفوذ الحزبيين في الجيش السوري بصفة عامة، ومحاربة النشاط الحزبي بين صفوف الجيش وإعداده إعداداً عسكرياً يجعله على أهمية الاستعداد للقيام بواجبه الوطني دفاعاً عن الوطن بأكمله لا عن فئة معينة فيه. ورأى هؤلاء العسكريون أن هذا هو السبيل الوحيد لإبعاد الجيش عن التيارات السياسية التي قد تؤدي بالوطن إلى كوارث سياسية، وإلى صراعات داخلية. وكان رأيهم هذا منسجماً مع تفكير جمال عبد الناصر.

وفي هذه المرحلة قام عبد الحميد السراج، بحكم منصبه كرئيس للمكتب الثاني قبل الوحدة، بتقديم قوائم بأسماء الضباط الشيوعيين والبعثيين والمستقلين، إلى كل من جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر. كما قام عبد المحسن أبو النور، الملحق العسكري في سوريا قبل الوحدة، بتقديم قوائم أخرى تشمل التوزيعات الحزبية وغير الحزبية في الجيش.

وتنافس البعثيون والشيوعيون في تقديم قوائمهم، بعضها غير صحيح أحياناً، متهمين ضباطاً بالشيوعية والبعثية، في حين أنهم لا يهتمون إلى هذا أو ذاك، بهدف تسريحهم من الجيش والتخلص منهم^(٣٧).

ولقد انعكست كل هذه الصراعات والمنافسات في «حالة عفيف البزري»، التي تمثلت في استقالته المبكرة ولما يفيض على الوحدة سوى علة شهر، لتقدم بذلك نموذجاً مثالياً لتصوير أنماط «سوء الإدراك» التي رصفت الطريق نحو الوحدة، وبالتالي لتوضيح طبيعة المشكلات التي واجهتها إدارة عملية التوحيد، والحسم الذي عولجت به هذه الحالة دون غيرها من الحالات، مما مهد الطريق في النهاية نحو الانفصال.

لقد كان عفيف البزري بين الذين تصدروا تيار الوحدة في شباط/فبراير ١٩٥٨، وصحيح أنه كان مدفوعاً في الحاجة بطلب الوحدة أول الأمر، بدافع المناورة، على أساس أن مصر لن تقبل الوحدة الفورية مما يكشف ترددها، من ناحية، وهو ما قد يدعم موقف الحزب الشيوعي السوري في تشديد قبضته على سوريا، خصوصاً إذا تعذر إيجاد طريق للخلاص من ضغط «حلف بغداد» الذي كان يوشك وقتها أن يطبق على سوريا، من ناحية أخرى.

وكان هناك تساؤل فيما يتعلق بانهجائه السياسي، وهل بقي على ولائه القديم للحزب الشيوعي؟ أم أن ظروف النضال الوطني زادت اقتراباً من وطنه ومن احتياجات هذا الوطن؟

وكان حزب البعث قد سارع إلى التأكيد على أن عفيف البزري ما زال على ولائه للحزب الشيوعي السوري، وطالب من ثم بضرورة تسريحه بعد الوحدة مباشرة. ولكن جمال عبد الناصر - في ظروف الحساسية في الفترة الأولى للوحدة، وتحت دافع الرغبة في إبقاء الواجهة سليمة من دون تصدع - أعطى عفيف البزري «فائلة الشك»، أي فسر الشك لصالحه، إلا إذا قام الدليل القاطع الذي يدينه ويؤكد الاهتمام ضده. وهكذا رفض عبد الناصر مطلب حزب البعث، الذي تقدم به كل

(٣٧) نصر، المصدر نفسه، ص ١٤٥.

من صلاح البيطار وأكرم الحوراني، وعمد على العكس من ذلك إلى ترقية عفيف البزري إلى رتبة الفريق وأصدر قراراً بتعيينه قائداً للجيش الأول^(٣١).

ولقد أشار جمال عبد الناصر إلى هذه الواقعة بالتحديد في محادثات الوحدة الثلاثية - للإشارة إلى مشكلة أكبر وهي أن الوحدة لم تكن نتيجة ثورة في سوريا، وإنما أصبحت عملاً سياسياً مبنياً على المناورات - حيث قال: «ويمكن إحنا أول حاجة اتكلمنا فيها كانت إزاي أنا أمغي النهارده مع عفيف البزري وأشيله بكره؟ تذكر هذا الكلام يا أخ صلاح (البيطار)؟ بالنسبة للواحد تيلو كأنها نوع من أنواع القدر: إن بعد ما هو جه النهارده ومضى معاليا الوحدة، بعد يوم باقول له: خلاص بقي اتفضل. بتذكر النقاش اللي قلعناه للساعة ثلاثة مرة بالنسبة لهذا الموضوع ومعانا عبد الحكيم (عامر)، وكان موجود أكرم الحوراني»^(٣٢).

وكان من أولى المهام التي بوشر العمل فيها بعد الوحدة، كما تقدم، تصفية الكتل السياسية في الجيش السوري، لكي يستعيد هذا الجيش قدرته كوحدة محاربة قادرة على أداء مهمتها الأساسية وهي القتال. وكانت هناك مجموعة من الضباط الشيوعيين، يسيطون بعفيف البزري، وفجأة أصدر البزري حركة تنقلات في الجيش السوري، وضع بها مجموعة الضباط الشيوعيين من أصدقائه في عدد من المراكز الحساسة في الجيش الأول. ونظراً إلى خطورة هذا الانعراج، فقد صدر قرار من القاهرة بوقف هذه التنقلات^(٣٣) وتسريح بعض الضباط الشيوعيين.

وعلى أثر ذلك قام عفيف البزري بتقديم استقالته، بعد افتعال حادثة بينه وبين عبد الحكيم عامر دفاعاً عن أحد الضباط المستقلين الذين كانوا قد نقلوا إلى القاهرة، وهو أحمد جنيدي، وكان هذا الدفاع بمثابة مناوره لأنه لم يرغب أن يكون دفاعه عن أحد من الشيوعيين^(٣٤). وقد أكد البزري أنه لم يسمح بأي تغيير فيما قرره معها كان السبب، وأنه إذا لم تنفذ الحركة كما وضعها فإنه يتقدم باستقالته ويخرج غاضباً من قاعة الاجتماع.

وكان لا بد من درس واضح يضع الأمور في نصابها الصحيح مهما كانت قسوة الدروس وشدته، فتقرر قبول استقالته، وكان ذلك مؤشراً على تصميم القيادة على عدم قبول الحزبيين في الجيش. وعلى هذا الأساس دعي عفيف البزري في اليوم التالي إلى مقابلة جمال عبد الناصر، الذي قال له:

«إن الجيش الوطني في مفهومه له مهمة معروفة. إن الجيش لا يمكن أن يصبح أداة سياسية، ولا حزباً بين الأحزاب. إن الأمة تدفع من تضحياتها لجيشها لكي يكون الجيش ملك الأمة، لا تكون الأمة ملك الجيش».

ولا بد أن تعرف أنني لا أستطيع قبول المطلق الذي كتمت تعاملون به مع الحكومات في دمشق قبل الوحدة. لقد

(٣١) هيكل، ما الذي جرى في سوريا؟ ص ٧٩ - ٨٠. انظر أيضاً:

Frost, «The United Arab Republic, 1958-1961: A Study in Arab Nationalism and Unity», pp.161-162.

(٣٤) عاشر جلسات مباحثات الوحدة (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٣)، ص ٩٦.

(٣٥) هيكل، ما الذي جرى في سوريا؟ ص ٨٠.

(٣٦) نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، ص ١٤٥.

ثبت أن الضباط العشرين على صلة بالحزب الشيوعي. ولا أستطيع أن أسمع بوجود خلية للحزب الشيوعي داخل الجيش الأول.

كذلك لا أستطيع أن أسمع لك باستعمال سلطات منصبك كقائد للجيش الأول، في حماية هذه الخلية وفي تمكينها من العمل، والا كنت بذلك أعرض الوطن السوري للخطر^(٣٧).

ولقد قابل البعثيون خطوة تسريح الضباط الشيوعيين برضاء وتأييد، فقد زالت من أمامهم قوة كان لها تأثير أساسي في سوريا على اتجاهات البعث السياسية والفكرية.

ولكن «الدروس» التي انطوت عليها «حالة عفيف البزري» لم تتوقف عند هذا الحد، فقد كانت مقدمة لكشف حقيقة توجهات عدد من الآخرين وحقيقة مواقفهم. وربما يكون من المفيد في هذا المجال الإشارة إلى «إدراك» أحمد عبد الكريم - عضو «مجلس القيادة العسكري» سابقاً، ووزير الشؤون البلدية والقروية في دولة الوحدة - حيث يقول:

«عندما تلقيت خبر الاستقالة، فوجئت بذلك، وذهبت مع السيد أمين النفوري إلى القيادة العامة لنتسعر من العميد أبو النور عن أسباب الاستقالة لأن وقعها كان سيئاً جداً على المواطن العادي، وأصبحت الألسنة تتناقل شتى الإشاعات حول هذا الموضوع. وتطوع أول من تطوع بعض البعثيين إلى الدفاع عن قرار الرئيس واتهم البزري بالشيوعية، بل أخذوا يروجون بأن إبعاد البزري ليس إلا مقدمة لطرد بقية كتلته، وأنه لن يطول الوقت حتى يستحيل أمين النفوري وأحمد عبد الكريم من الوزارة، ويطرد طعمة العودة إلى واحد جنيدي من الجيش»^(٣٨).

ومن ذلك يتضح بداية تركيزه الأساسي على «الكتل العسكرية» في الجيش، وإن تصفية الحزبية في الجيش، في إدراكه، هي «إبعاد للجيش عن الشعب»، كما سيتضح حالاً. لقد شرح عبد المحسن أبو النور ظروف قبول استقالة عفيف البزري، ويشير أحمد عبد الكريم إلى أنه وأمين النفوري شرحا له أهمية تجنب مثل هذه الأمور في الوقت الحاضر، حتى لا يفسح في المجال للتقولات والشائعات التي تنال من الوحدة وتفرق الصف.

ويضيف أحمد عبد الكريم: «ولكن عبد المحسن (أبو النور) أبرق إلى القاهرة بأننا ذهبنا إلى الأركان العامة لتهديده، وأتينا نحاول التدخل في الجيش. ومنذ ذلك الوقت لم تطأ أقدامنا قيادة الجيش أو أية مؤسسة تابعة له. ذلك الجيش الذي قضينا في خدمته زهرة شبائنا وقدمنا له من دمنا وعرقنا وفكرنا الكثير»^(٣٩).

وكان ذهاب أحمد عبد الكريم وأمين النفوري إلى القيادة العامة للجيش، بغض النظر عن مدى صحة سلوك عبد المحسن أبو النور، هو امتداد بلا شك لتدخل «السياسيين» في شؤون الجيش، لأن تقاليد النظام الجديد، التي جرى الاتفاق عليها، كانت تقضي بأن يكون الاتصال بالقيادة العامة مقصوراً على العسكريين وحدهم طبقاً لتسلسل القيادة. وفضلاً عن ذلك، فإن النعمة التي يسيطر بها أحمد عبد الكريم اعترضه على هذه التقاليد تتفق مع منطق «الوصاية» الذي فرضه الجيش السوري على البلاد قبل الوحدة، وتختلف بالتالي مع المنطق الذي طرحه جمال عبد الناصر على عفيف البزري، بخصوص العلاقة بين «الأمة» و«الجيش».

(٣٧) هيكل، المصدر نفسه، ص ٨١ - ٨٢.

(٣٨) أحمد عبد الكريم، أعضاء على تجربة الوحدة (دمشق: مكتبة الطلس، ١٩٦٢)، ص ١٣٢.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

والأكثر غرابة مما تقدم أن أحمد عبد الكريم اعتبر سلوك جمال عبد الناصر تجاه هذه «الحالة» بمثابة سياسة لعزل الجيش عن الشعب وتصفية العناصر القومية فيه! فأضاف قائلاً: «والحقيقة أننا لا نعلم الفلسفة التي اقتضت عزل هذا الجيش عن الشعب والسعي لتحويله إلى مؤسسة مأمورة، رغم الدور الشريف الذي قام به في تاريخ سورية الحديث...»

أجل إنني لا أستطيع فهم الدوافع التي من أجلها يعزل هذا الجيش البطل عن الشعب الذي ضحى وبضحي من أجل الدفاع عنه بكل ما لديه، ولا يريد من ذلك إلا القيام بالواجب المقدس»^(٤٠).

ومن الغريب بعد كل ذلك أن يؤكد على أنه مع إبعاد الجيش عن السياسة وهو تأكيد في حاجة لاستعراض مقولاته وأسانيده. فيقول:

«إنني أؤمن بضرورة عدم تدخل الجيش في السياسة، وقد جهدت ورفاقي طوال فترة خمس سنوات بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٨ كيلا يعود الجيش إلى تحمل مسؤولية السياسة وقانونا المغريات والمؤامرات التي كانت تهدف إلى جر الجيش للحكم وتوريطه بالسياسة. وأقولها بكل صراحة وفخر أننا نجحنا في هذه المهمة رغم كل الطواغر التي كانت نوحى بغير ذلك».

أجل لقد استطعنا إبقاء الجيش بعيداً عن الحكم منذ عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٥٨ يوم قامت الجمهورية العربية المتحدة، لأماننا العميق بأن مجال الجيش هو الدفاع عن البلاد وعن مقدراتها ومثلها العليا وأهدافها القومية»^(٤١).

ويلاحظ أن هذا «الادراك» الذي عبر عنه أحمد عبد الكريم، يمثل بدوره عينة أخرى من أنماط «سوء الادراك» التي رافقت إدارة عملية التوحيد.

وفي الواقع، كان الموقف من الجيش السوري، ومن سياسة الكتل السياسية داخله، محورياً أساسياً دارت حوله هذه التيارات المختلفة من أنماط «سوء الادراك». وعلى سبيل المثال، فإن حزب البعث عمد بدوره إلى تكتيف نشاطه داخل الجيش الأول. ثم وصل الأمر إلى حد أن أكرم الحوراني حاول أن يتدخل صراحة في تنقلات الجيش. ثم أبدى رأيه مرة بضرورة عزل الفريق جمال فيصل قائد الجيش الأول في ذلك الوقت، واقتراح تعيين مصطفى حمدون، وزير الإصلاح الزراعي في ذلك الوقت، قائداً لهذا الجيش. وكان الرأي الذي قيل له: «لا ينبغي أن نجعل الحزبية تعود إلى الجيش. إن الجيش الأول في حاجة إلى جهد كبير في التدريب وينبغي أن نوفر له الجو الملائم، الذي يحقق له تكريس جهده كله إلى مسؤوليته، وإلى احتلالها المقبل»^(٤٢)، وعلى ضوء هذه الانحيازات، كان من الطبيعي أن تستمر عمليات ترسيخ الضباط السياسيين.

وبطبيعة الحال، فإن محاولات ضبط العلاقات العسكرية - المدنية، التي اختلطت في الوقت نفسه بعملية إضفاء الطابع المدني على النظام العسكري، لم تتوقف عند حدود عمليات الترسيع. لقد كان الماضي يفرض انتهاء «عهد الكتل السياسية» داخل الجيش، وجاء الحاضر يتطلب الاحتياط الوقائي، فكانت التصفية للضباط السياسيين. وقد سلك النظام الجديد في هذا المجال ثلاثة سبل:

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٣٣ - ١٣٤.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٣٤ - ١٣٥.

(٤٢) مكي، ما الذي جرى في سوريا؟ ص ٩٥.

اولها - النقل الى وظيفة مدنية، وثانيها - الانتداب للاقليم الجنوبي، وثالثها - التسريح^(٤٣).

ولقد تم بموجب النقل الى وظيفة مدنية، تعيين عدد من كبار الضباط في مناصب وزارية، أو في وزارة الخارجية، وغيرها من الوزارات والمؤسسات. ويلاحظ عوني فرسخ أن بعض من نقلوا شعروا أن عملية النقل أشبه ما تكون بالقصاص، وكثيرون من العسكريين حساسون من هذه الناحية. وهكذا «نشأت العقدة الأولى لدى عدد من الضباط السوريين لأنهم أمينوا في عهد الوحدة»^(٤٤).

وقد اقتضت عملية الانتداب إرسال عدد من الضباط السوريين الى الأقليم الجنوبي، وإحضار عدد من الضباط المصريين الى الأقليم الشمالي. ولما كان الإقليم الجنوبي واسعاً والجيش فيه قديم وعريق، فقد أحسّ الضباط المتدربون للعمل في الإقليم الجنوبي بالضيق في البلد والجيش الكبيرين، ولم يشعروا بوجودهم الفعال - على عكس ما كان عليه حالهم في سوريا قبل الوحدة. وتسبب الانتداب وما نتج عنه في نشوء العقدة الثانية، عقدة «الضياع في مصر»، تلك العقدة التي عبر عنها بوضوح كل من اللواء راشد قطيبي واللواء زياد الحريري والعقيد فهد الشاعر، في محادثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣^(٤٥).

أما بالنسبة الى التسريح، فقد بدأ بالضباط الشيوعيين، وذلك بعد أن بدت في الأفق ملامح السيطرة الشيوعية على الساحة العراقية، وبعد أن كشف خالد بكداش - أمين عام الحزب الشيوعي السوري، عن موقفه المعارض للوحدة، وللوضع القائم في الجمهورية العربية المتحدة، وبعد أن جندت القواعد الشيوعية للتهجم على الجمهورية وعلى جمال عبد الناصر. خصوصاً وقد ترافق مع كل ذلك جنوح إذاعة بغداد الى بث تهجمات المهذوي - في محكمته الشهيرة - على جمال عبد الناصر. والوحدة وحركة القومية العربية. وهكذا تم في أواخر عام ١٩٥٨ وربيع عام ١٩٥٩ إصدار قرارات تسريح لبعض الضباط الشيوعيين، كما جرى نقل بعضهم من المراكز الحساسة التي كانوا يشغلونها.

وجاءت المرحلة التالية من التسريح، وكانت من نصيب ضباط البعث، وبلغت الموجة قمعتها في أعقاب استقالة مصطفى حمدون من منصبه كوزير للإصلاح الزراعي، بعد أن اشتد خلافه مع عبد الحكيم عامر في صيف ١٩٥٩. وتضامن كل من عبد الغني قنوط وصالح البيطار وأكرم الحوراني معه، وقبول استقالاتهم يوم ١٩٥٩/١٢/٣١. وكان مما ضاعف الشكوك يومذاك اتصال ميشيل عفلق بالضباط المصري داود عويس - أحد ضباط مكتب عبد الحكيم عامر - ومحاولة عويس اقناع الوزيرين المصريين عباس رضوان وتوفيق عبد الفتاح، بالتضامن مع وزراء البعث في استقالاتهم. وتعرّز لدى الحكم ما عبر عنه جمال عبد الناصر، في محادثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣، بقوله أنه كان لديه يقين، بأن البعثيين «يجعلون خلق شعور بالجيش ضد جمال عبد الناصر، ثم خلق

(٤٣) فرسخ، الوحققة في التجربة: دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨، ص ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

(٤٥) محاضر جلسات مباحثات الوحدة، ص ١٩ - ٢٥.

تنظيم وعمل في الجيش، بحيث يرتبط بالبعثة^(٤٦) وكمحصلة لكل ذلك صدرت قوائم تسريح ضباط البعث.

إن استقالة مصطفى حمدون، واستقالات التضامن معه، كلاهما يستحق إشارة خاصة لأن هذه الاستقالات تنطوي على دروس لها أهميتها البالغة في سياق إدارة عملية التوحيد، خصوصاً من ناحيتي إدراك «الضباط السوريين» لطبيعة العهد الجديد وانتهاء مرحلة توجيه السياسة من الثكنات، وخطورة الطرح القومي من منطلق قطري بحث.

لقد كان يبدو في بعض الحالات أن مصطفى حمدون ينفذ قانون الاصلاح الزراعي بطريقة عنيفة تجعل من السهل تصوير تصرفه وكأنه من وحي شهوة الانتقام.

ثم جاءت واقعة محددة بالذات متعلقة بأرض وشاد الجابري أحد كبار الملاك في حلب. وكان قانون الاصلاح الزراعي يعطي مالك الأرض حق اختيار نصيبه الباقي له بعد تطبيق القانون، ولكن مصطفى حمدون رفض أن يترك للجابري هذا الحق وصمم على أن يجتار له هو قطعة الأرض التي يحتفظ بها. ولقد رد مصطفى حمدون هذا الموقف - مع أن نص القانون صريح - الى أن الجابري أحد عملاء «حلف بغداد».

وقيل لمصطفى حمدون «ولكن تلك مسألة، وهذه مسألة مختلفة. اذا كان القانون يعطيه حقاً فلا يجب أن نمنعه عنه، واذا كان في تصرفاته ما يمس وطنيته فليس هناك ما يمنع من محاكمته، ولكن المسألتين يجب أن تظل كل منهما في معزل عن الأخرى»^(٤٧).

وفي مواجهة ذلك، أصدر عبد الحكيم عامر قراراً بتشكيل لجنة خماسية تتولى تطبيق قانون الاصلاح الزراعي تحت اشراف مصطفى حمدون. ولكن مصطفى حمدون قدم استقالته. وعلى الفور تقدم عبد الغني قنوت أيضاً باستقالته من منصبه كوزير للشؤون البلدية والقروية.

وقد استدعاهما جمال عبد الناصر لمقابلته في القاهرة. وفي صباح يوم وصولهما كان أكرم الحوراني وصلاح البيطار قد ارسلوا أيضاً خطابات استقالتيهما الى عبد الناصر، تضامناً مع الزملاء العسكريين في الحزب، على الرغم من أنها كانوا مع عبد الناصر في اليوم السابق مباشرة لحضور احتفالات عبد الناصر في بور سعيد، وتناولوا الافطار معاً في القطار أثناء ذهابها والعشاء أثناء العودة من دون أي إشارة الى نية الاستقالة. وكانت مفاجأة لعبد الناصر.

ووجد عبد الناصر أمامه استقالة جماعية من أربعة وزراء، وبعد أن كان مصرراً على رفض استقالة حمدون وقنوت، قرر أن يلتقي بالمستقلين واحداً وراء الآخر، ثم انتهى الأمر بقبول استقالة الوزراء البعثيين الأربعة^(٤٨).

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(٤٧) هيكلي، ما الذي جرى في سوريا؟ ص ٩٧ - ٩٨.

(٤٨) أحمد حرورش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ص ٥ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤).

(١٩٧٨)، ج ٢: عبد الناصر والعرب، ص ٦٦ - ٦٧.

وهكذا انطوت صفحة البعث في حياة الجمهورية العربية المتحدة. وتمزق الحلم الذي راود قادته وجهائمه في أداء دور فعال لدعم دولة الوحدة الأولى.

وليس من شك في أن البعث كان حزباً جماهيرياً، فرض نفسه على الجماهير العربية مع الحرب العالمية الثانية، عندما قدم أفكاراً قومية واجتماعية أثارت الانتباه والاهتمام وجذبت طموح الناس إلى حياة أفضل.

وليس من شك أيضاً في أن الحزب كان يمثل تياراً جديداً في الحياة السياسية العربية يشق طريقه وسط أحزاب رجعية ثم ديكتاتوريات عسكرية في ظروف كانت بالغة الصعوبة أحياناً.

ولكن حزب البعث كان يتبنى عقيدة أنه الحزب الوحيد المؤهل لقيادة الأمة العربية. يرفض الأحزاب والأنظمة الحاكمة لأنها رجعية، ويرفض التيارات اليسارية والشيوعية بمنطق أنها ترتوي من نبع غير عربي. وهذه العقيدة جعلته يحاول فرض نفسه بها على الأمة العربية وحده^(١).

وفضلاً عن ذلك فقد كشفت تجربة الوحدة الأولى، أن الطرح القومي الذي تبناه حزب البعث، كان ينطلق من منظور قطري بحت، حتى ليتمكن القول إن جزءاً كبيراً من أسباب فشل هذه التجربة يقع عليه، فلم يخرج دور قيادي البعث في تجربة الوحدة عن أحد موقفين: أحدهما، موقف المناورة والإحراج الحزبي، بغية أن يكون لهم وحدهم حق الحكم في سوريا وحدها. والآخر، موقف السلبية المطلقة بعد المناورة والإحراج حتى تتأزم الأمور قدر ما يمكن أن تتأزم، ثم لا يكون هناك مخرج من الأزمة غير الاستجابة لشروطهم، وهي أن ينفردوا وحدهم بسوريا وحدها^(٢).

ولقد كشف عبد الناصر، في محادثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣، عن أن ذلك الترجية البعثي الأساسي، كان يمثل الدافع الحقيقي وراء تلك الاستقالة الجماعية. لقد رفض عبد الناصر زد تلك الاستقالة إلى أي خلافات مذهبية أو عقائدية، لعدم وجود مثل هذه الخلافات بين الطرفين أصلاً، وإنما توجد فقط خلافات شخصية. وقد التقط عبد الناصر الحيلولة الحقيقية للاستقالة من حيث توقيتها ودوافعها، عندما أشار صلاح البيطار في تلك المحادثات أيضاً، إلى أنهم كانوا قد قرروا الاستقالة، في الواقع، قبل عام من تقديمها فعلاً.

وزاء هذه المفاجأة الجديدة، قال عبد الناصر موجهاً كلامه لصلاح البيطار: «معناه أنك تناوي هذه التية بعد سبعة أشهر أو ثمانية أشهر من الوحدة، هل أي واحد وحدوي، أو أي واحد حريص على الوحدة، مها شعر من الناحية الشخصية بأي شعور زي اللي أنت بتقوله، بيفرط؟ حاقول أمي قررتوا الاستقالة، يوم ما طلبتوا اللجنة السرية المكونة من أكرم وميشيل ومنك، وأنا ما وافقتكوش»^(٣). وهي «قصة» تستحق أن تروى.

ولقد روى محمد حسين هيكल هذه «القصة» على النحو التالي:

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٦٧ - ٦٨.

(٥٠) هيكل، ما الذي جرى في سوريا؟ ص ٨٩ - ٩٠.

(٥١) محاضر جلسات مباحثات الوحدة، ص ٢٥٦ - ٢٧٣.

وزع صلاح البطار ومعه ميشيل علفق الى مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر وكانا يجملان وجهة نظر في الحكم . كانت وجهة نظرهما أن الوحدة لم تقع عملاً ، وإن كانت قد وقعت شكلاً .

وقال جمال عبد الناصر :

- أشعر أن ذلك صحيح ، فإن في دمشق حكومة وفي القاهرة حكومة ، وليس بين الحكومتين من رباط إلا وجود رئيس واحد للجمهورية ، وهذا وضع لا تتحقق به الوحدة عملياً على النحو الذي يني بأمال الشعب في الوحدة .

وقال صلاح البطار :

- إننا نرى أن يؤلف مجلس أعلى للدولة ، ولو حتى بصفة غير رسمية ، على أن يوكل إليه - تحت إشرافكم - أمر البت في كل القضايا الرئيسية الهامة ، ويكون هذا المجلس من ستة ، ثلاثة منا وثلاثة منكم .

واستطرد صلاح البطار :

- ثلاثة منا ، هم أكرم الخوراني ، وميشيل علفق ، وأنا ، وثلاثة منكم ، وليكونوا المشير عبد الحكيم عامر ، والسيد عبد اللطيف البغدادي ، والسيد زكريا عي الدين .

وقال جمال عبد الناصر :

- إن لي ملاحظات على هذا الرأي :

أولاً - إن معنى كلمته «منا» و «منكم» ، أنكم شيء واننا شيء آخر مختلف ، وهذه لأول وهلة في إحساسي ، انفصالية أكثر منها وحدة .

ثانياً - إن الثلاثة الذين اختارتموهم «منكم» كلهم من حزب البعث ، ومعنى ذلك أنني أفرق بين «بعثي» وبين «سوري» ، وحتى صوت شعب سوريا على الوحدة ، وقرر انتخابي رئيساً للجمهورية ، كان الشعب السوري كله ، هو الذي صوت وهو الذي قرّر ، فكيف أضغ الآن فارقاً أميز به البعثيين على غيرهم من السوريين ، ثم ماذا أقول للذين يشتركون معنا في الحكم الآن بين الوزراء السوريين .

وقال ميشيل علفق :

- الواقع أن كثيرين من هؤلاء الوزراء يجب أن يخرجوا ، عبد الحميد السراج - مثلاً - يجب أن يخرج ، وأمين الغوري كذلك . لا نقول بخروجهم الآن ولكن نجعل ذلك في حسابنا للمستقبل .

وقال جمال عبد الناصر :

- لا أتصور مثل هذا الرأي ، لا أتصور أن يجلس معي الآن في مجلس الوزراء وزير يشاركني في تحمل المسؤولية ، وأنا أعلم لي ذهني أنني سوف أخرجه من الوزارة بعد شهر ، كيف يمكن أن نعمل بهذا الشكل ؟

واستطرد جمال عبد الناصر :

- ومن ناحية أخرى ، من ناحية الاقتراح ذاته ، فلست أتصور أنه من واجبتنا أن نضع وصاية داخلية على الدولة . وإنما الذي أتصوره واجبتنا هو أن نقوي الدولة ونحقق توحيدها ، وأن تكون هناك للجمهورية الواحدة ، حكومة واحدة . ولقد كان فكري أن أبحث هذا الأمر : نؤلف حكومة مركزية قوية للجمهورية العربية ، ثم تكون هناك المجالس التنفيذية للأقاليم ، وفي داخل الحكومة المركزية يجري بحث السياسة العليا للجمهورية ، ويتم رسمها بطريقة مفتوحة تشارك فيها جميعاً^(٥٢) .

(٥٢) هيكل ، المصدر نفسه ، ص ٩١ - ٩٢ .

وهكذا فقد رفض جمال عبد الناصر منطق العمل في السر قائلًا: «هل سرقنا السلطة أم أننا المثلون الشرعيون للشعب»^(٥٣) وانتهت المناقشة، ولكن وجهة نظر حزب البعث تجلت من خلالها. وجهة نظره أن يكون هو - حزب البعث - مقابل مجلس الثورة السابق في مصر، ثم من ممثلي الاثنين معاً يقوم مجلس أعلى للدولة، وبهذا تتحقق «المشاركة في الحكم» كما يراها حزب البعث. وبالتالي، بعد أن فقد البعث هذه الفرصة الأخيرة للاستئثار بسوريا، عمد أعضاؤه في الحكومة إلى تقديم استقالاتهم.

ولذلك فقد أصر عبد الناصر على أن تلك الاستقالة الجماعية، كانت بغرض ضرب الوحدة، فكانت بمثابة «جرمة»، وكانت جريمة مدبرة، لم تكن انسحاباً من وزارة الوحدة، ولكن كانت انسحاباً من الوحدة ذاتها، وانتقاباً عليها»^(٥٤) وبالتالي، كانت مساهمة في جريمة الانفصال، التي لقيت، على أي حال، تأييداً علنياً من قيادات حزب البعث، وفي مقدمتهم أكرم الحوراني وصلاح البيطار.

ومع ما تقدم، تنبغي الإشارة إلى أن عمليات التصفية للضباط السياسيين، كان من نتائجها أن فقد الجيش عناصر حيوية ونشطة، خاصة على مستوى كبار الضباط، ولم يبق فيه من الضباط، في الغالب، إلا من تحركهم روح الوظيفة، أو من لم يكن لهم نشاط سياسي بارز لسبب أو لآخر. والملاحظ أن نسبة عالية من الضباط الذين بقوا في الجيش كانوا من أبناء البرجوازية السورية، أو ممن تربطهم بها أكثر من صلة. وقد وصلت نسبة أبناء برجوازية دمشق إلى ٥٠ بالمائة من الضباط حسب كثير من التقديرات. وكانت عدم فعالية أولئك الضباط في مرحلة ما قبل الوحدة، سندهم في احلالم على الضباط المبعدين. وكان سبيل الوصول إلى المناصب، في بعض الحالات، ما عبر عنه عبد المحسن أبو النور يوم دعم قرار تعيين العقيد عبد الكريم النحلاوي في إدارة كاتم اسرار الجيش الأول: «إنه ليس حزيباً، ومتديناً»، وكان أن عين النحلاوي في المركز الذي خطط منه لجريمة الانفصال، على الرغم من معارضة مصطفى حمدون القوية لذلك التعيين»^(٥٥).

ومعنى ذلك أنه كان لا بد من معالجة موضوع الضباط السياسيين بما يضمن استمرار ولائهم لدولة الوحدة، مع عدم خسارة الشعب لفاعليتهم ونشاطهم وما يتميزون به من حماس وكفاءة وجدارة، وبالتالي فإن التصفية بشكل عام لم تكن هي الحل الأمثل للمشكلة، لاعتبارات عدة: أولها - ان إبعاد الضباط السياسيين عن الجيش ما كان ليحقق حماية دولة الوحدة. كانت وحدة الجيش ضمانة الحماية الأولى، وقد خسر النظام الجديد هذه الضمانة عندما لم يعمد إلى توحيد الجيشين في جيش واحد. وثانيها - إن عملية التصفية تعني افقار الجيش وخسارته لعناصر دفع الشعب الشيء الكثير لتصل إلى المستوى الذي وصلته. فضلاً عن أن عدداً من المبعدين لم يكن التناقض بينهم وبين عهد الوحدة تناقضاً عدياً، وقد لا يكون هناك تناقض بالمرء بالنسبة إلى عدد منهم. ولكن عمليات التصفية حولت التناقض عند البعض إلى تناقض عدائي لا يحسمه إلا الصدام. وثالثها - إن البديل الذي حل محل الضباط المبعدين لم يكن هو البديل السليم في كل الحالات. لقد شغفت اللافعالية

(٥٣) محاضر جلسات مباحثات الوحدة، ص ٢٦٠.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٥٥) فرسخ، الوحدة في التجربة: دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨، ص ٢٤٩ - ٢٧٠.

قبل الوحدة للضباط الرجوازيين في أن يملأوا محل الضباط المبعدين، في حين أن سلامة الجمهورية كانت تقتضي الاعتماد على عناصر فعالة، ونشطة ممن لا تتناقض مصالحهم مع الحرية والاشتراكية والوحدة؛ أي أن العناصر التي حلت محل الضباط السياسيين كانت أكثر عداً للحكم والوحدة وللمبادئ التي قامت عليها، من العناصر التي أبعدت بحجة حماية الوحدة^(٥٦).

إن الجيش السوري عرف السياسة منذ زمن بعيد، وكان الحل رهناً بتوعية هذا الجيش توعية شاملة ومستمرة. أي أن مبدأ تسييس الجيش - بمعنى اعتماد برامج للتنشئة العقائدية وتوعية الجيش بالحقائق السياسية - كان البديل السليم لانهاء عهد الكتل السياسية في الجيش السوري، وكان بالتالي سلاح الحكم الوحيد في صراعه مع الأحزاب داخل الجيش الأول، وهو ما لم يتحقق آنذاك. يضاف الى ذلك أن تسييس الجيش - في نظام ثوري يرفع أعلام الحرية والاشتراكية والوحدة - هو السبيل الوحيد لأن يصبح الجيش محصناً ضد كل تأمر ولقد كان من المفارقات المحزنة أن الجنود من أبناء الفلاحين كانوا أداة الردة الانفصالية يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩. وقد يزعم البعض أن تسييس الجيش لا ينسجم مع الجيوش الكلاسيكية، وإنما هو وقف على الجيوش الثورية التي تنبثق عن ثورات الشعوب. ولكن جيش الجمهورية العربية المتحدة، ما كان يجوز أن ينظر اليه من خلال بنيتة الكلاسيكية فحسب، وإنما من خلال الواجبات الثورية التي أُلقيت على عاتقه^(٥٧).

وتبقى في مجال استعراض مصادر التوتر في العلاقات العسكرية - المدنية في دولة الوحدة، الإشارة الى مشكلة الضباط المصريين الذين انتدبوا للعمل في الإقليم الشمالي، سواء لشغل بعض الفراغ الذي وقع نتيجة تصفية الضباط السياسيين، أو لسد حاجة الجيش الأول في مجالات كان لا بد من مضاعفة طاقاتها وخصوصاً على الجبهة السورية - الاسرائيلية.

وقد احاطت بعمل هؤلاء الضباط مجموعة من الظروف من أبرزها ما يلي^(٥٨):

١ - عدم اعداد الضباط المنتدبين الاعداد اللازم من النواحي السياسية والسيكولوجية، بما يتلاءم والعمل في جيش له نشاط سياسي معروف، ومعلومات جنوده وضباطه السياسية جيدة. ويبدو أن كل شيء ترك للاجتهادات الشخصية، ولم تكن تلك موفقة في كل الحالات.

٢ - جاء الضباط للعمل في جيش لم يعرف مفاهيم الضبط والربط المصرية، كان الجيش السوري حديثاً، ولم يكن للربط العسكرية وزناً بين الضباط والجنود السوريين، خصوصاً على ضوء العمل الحزبي في الجيش، في حين كان الجيش المصري قديماً وعريقاً في تقاليده العسكرية. وكان طبيعياً أن يقع التباين بين ما اعتاده الضباط في مصر، وما وجدوا عليه الحال في سوريا.

٣ - لم تكن عملية الانتداب محكومة جميعها بمعايير الكفاءة والقدرة على أداء المهمة المنتدب

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٢٧١ - ٢٧٢.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٧٣ - ٢٧٥.

اليها الضابط. وكان أن انتدب عدد غير قليل من سعاة الى الانتداب لتحقيق مصالح ذاتية.

٤ - حل عدد من الضباط المتدربين محل ضباط مبعدين - بالتسريح أو الانتداب. وكان من الطبيعي أن يشعر زملاء أولئك بالكراهية تجاه الوافدين الجدد الذين حلوا محل المبعدين. وتفاعلت مع عقدة الكراهية، عقدة الحسد التي يشعر بها غير الفني تجاه وافد جديد يفوقه خبرة وكفاءة.

٥ - وجد بين ضباط الاقليميين نفر من الانتهازيين، وكان لهذا النفر دوره التخريبي الذي لا ينسى. الانتهازيون من ضباط مصر أساءوا استعمال الثقة التي منحت لهم في الاقليم الشمالي، والانتهازيون السوريون سلكوا مسالك رخيصة لتحقيق أكبر المنافع عبر عدد من الضباط المصريين المترعين على قمة السلطة من مكتب عبد الحكيم عامر.

ولقد عمد عدد من الضباط المصريين الى تكرار الظاهرة نفسها التي شهدتها المجتمع المصري بعد ثورة ٢٣ تموز/يوليو عام ١٩٥٢، والتي تجسدت في مفهوم «مندوب القيادة» أي مجموعة الضباط الذين زرعوا في الوزارات والمصالح والمؤسسات، حيث اعتبر كل منهم أنه بمثابة «قائد الثورة»، وممثل خاص لجمال عبد الناصر. ان هذا المعنى نفسه قد تكرر في سوريا، كما أشار إلى ذلك اللواء راشد قطيبي - في محادثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣، حيث أشار إلى ان القسم الأعظم من الضباط المصريين، كل منهم كان يعتبر نفسه جمال عبد الناصر في الجيش السوري، وممثل شخصي لجمال عبد الناصر. ويأتي بالخفاء ليومهم مرؤوسيه - أو رؤساءه - أنه أرسل الى سوريا في مهمة معينة^(٥٩).

وخلاصة ما تقدم أن الضباط الاقليميين كانوا أسرى ما اعتادوه - ولم يكن ما اعتادوه واحداً - غير أن التنسيق بين ما اعتاده الطرفان لم يكن عسيراً. كانت التوعية والمعرفة، واستيعاب واقع الجيش قبل الوحدة، والاعداد النفسي للضباط المتدربين، كقيلة بتأمين الانسجام اللازم، في حين كان توحيد الجيشين سيخلق عادات وتقاليد موحدة متطورة.

ولكن المشكلات البسيطة والتباين السطحي فيما اعتاده الضباط، قد تحولت الى ما يشبه الحقد بين جماعتين منهم، فشلت فعالية الجيش الأول، وفرض على كثير من عناصره موقف الحياد صباح يوم الانفصال. وتكفي الإشارة هنا إلى أن من تحركوا مع النحلاوي وزمرته كانوا (٣٥) ضابطاً فقط، وأنه كان في الجيش الأول (٨٥٠) ضابطاً مصرياً على أقل تقدير^(٦٠).

ولو عمدت النخبة الحاكمة مباشرة الى توحيد الجيشين، وإلى إعمال برامج التنشئة السياسية، جنباً إلى جنب مع إسناد المناصب الحساسة لمن لهم مصلحة في الوحدة والتغيير الذي كانت تستهدفه الجماهير، لتحول الجيش الى قلعة ممتنعة على التآمر، ولكن القشل في تحقيق أي من ذلك أحال الجيش من جهاز للحماية والدفع الى أداة للتآمر والهجوم.

ويؤكد كل ذلك إن ما اهتمت به وحدة ١٩٥٨ من أنها كانت وحدة اندماجية لم يكن حقيقة،

(٥٩) محاضر جلسات مباحثات الوحدة، ص ٢٠.

(٦٠) فرسخ، المصدر نفسه، ص ٢٧٦.

بل إن العكس كان هو الحقيقة. ومن هذه الناحية، يمكن القول إن أول الأخطاء التي وقعت فيها وحدة ١٩٥٨، أنها لم تكن وحدة، وإنما كانت دولتين في دولة ليس لها إلا وحدة الرئيس والعلم والاسم والتمثيل الدبلوماسي، وفيما عدا ذلك فالدولتان قائمتان كما سبقت الإشارة.

لقد قامت وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨ باعتبارها ثورة على التجزئة، ولكنها بانعدام استراتيجية التوحيد، وبسبب قصور الفكر القومي، ونتيجة مراعاة الظروف الإقليمية أكثر بكثير مما يجب، ولأن الموظفين استلموا أحياناً مهام الثوريين، لكل ذلك فإن التجزئة غلبت الوحدة، على الرغم من كل مظاهر الوحدة والتيار الوحدوي الجارف.

ثانياً: مواجهة النزعة الانفصالية

يمكن القول إن عمليات التوحيد السياسي، كقاعدة عامة، تنطوي على قوى توحيدية، كما تنطوي في الوقت نفسه على قوى انفصالية، وبالتالي فليس هناك اتجاه وحيد يمكن أن تسلكه عملية التوحيد متى ما انطلقت. فهناك عمليات توحيد اتسعت أبعادها وتعمقت يوماً بعد يوم بفعل ضغط قوى التوحيد ونجاحها في مواجهة قوى الانفصال، وإن اختلفت نتائج التوحيد النهائية من الوحدة الاندماجية إلى الوحدة الفيدرالية إلى الوحدة الكونفيدرالية إلى الدرجات الأقل من الوحدة، ومن أمثلتها الدول القومية في أوروبا جنوباً إلى جنب مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وهناك عمليات توحيد استمرت لفترة، ولكن قوى الانفصال كانت ذات فعالية أكبر، فتمكنت من تفكيكها، وذلك بغض النظر عن استمراريتها لفترات تاريخية طالت أو قصرت، ومن أمثلتها الوحدة النمساوية - المجرية، والامبراطورية العثمانية.

ومعنى ذلك أن مدى كفاءة النخبة الحاكمة في إدارة عملية التوحيد، لا يتوقف على مجرد بناء النظام الوحدوي، وإنما ينبغي أن يمتد أيضاً إلى مواجهة النزعة الانفصالية، الكامنة بالطبيعة في صلب العملية التوحيدية. وبضاعف من أهمية هذه الحقيقة أن هذه المواجهة الضرورية تتسع ميدانها ليشمل معسكر القوى الانفصالية التي وضعت نفسها موضع التناقض الأساسي، ومن ثم الصدام الحتمي، مع عملية الوحدة، فضلاً عن القوى التي كانت تضاف إلى هذا للمعسكر مع تعميق عملية التوحيد، واتضاح توجهاتها السياسية واختياراتها الاجتماعية.

ولقد كشفت متابعة إدارة عملية التوحيد، التي شرعت فيها النخبة الحاكمة للجمهورية العربية المتحدة، عن قصور عملية التوحيد، وخاصة في مجال توحيد الجيشين، من ناحية، واختفاق عملية بناء علاقات عسكرية - مدنية مستقرة، تكفل استيعاب الضباط في إطار النظام الوحدوي الجديد، وبالتالي تهيئة المجال لاستكمال عملية بناء النظام المدني وتحقيق الانسحاب العسكري، من ناحية أخرى. ومن ثم، يتبقى استعراض مدى نجاح هذه النخبة في رصد القوى الانفصالية، ومتابعة تحركاتها، ومواجهتها مرحلة بعد مرحلة، خصوصاً مواجهة انقلابها الشامل على دولة الوحدة يوم الثامن والعشرين من ايلول/سبتمبر عام ١٩٦١. وسيركز هذا الجزء من الدراسة بالتحديد على

اسلوب جمال عبد الناصر في مواجهة ضربة الانفصال، هذا الأسلوب الذي تميز بعدم استخدام «الأسلوب العسكري» لقمع الانقلاب. ولذلك ربما يكون من المفيد أن يبدأ هذا البحث بالإشارة إلى لمحة عن الانفصال ورجاله، ثم تنتقل بعد ذلك لتحليل مصادر قوى التوحيد السياسي للإجابة عن سؤال مهم: لماذا لم يعمد جمال عبد الناصر إلى استخدام القوة المسلحة لقمع الانقلاب العسكري والحيلولة دون ترسيخ الانفصال؟ وهو ما يقود بالضرورة إلى تحليل العملية الوجودية من منظور توازن القوى الذي أحاط بها على المستويين الإقليمي والعالمي، ومن ثم تفهم طبيعة العنف الأمبريالي المسلط على الأمة العربية، وعلى آمالها في «الحرية والاشتراكية والوحدة».

١ - الانفصال ورجاله

قد لا يكون من المبالغة أن نقول إن الوحدة المصرية - السورية بدأت في الانهيار بمجرد إعلانها. فكل جيران سوريا، والقوى الكبرى لم تتقبل فكرة الوحدة بين مصر وسوريا، ورأت فيها امتداداً غير مقبول «لنفوذ» جمال عبد الناصر، حتى إن النظام السعودي حاول منع إعلان الوحدة عن طريق رشوة بعض الضباط السوريين لتدبير انقلاب مضاد أو لاغتيال جمال عبد الناصر. ويضاف إلى ذلك أن بعض سياسات جمال عبد الناصر أدت إلى تحولات في مواقف كثير من القوى السياسية السورية من الوحدة. ومن هذه السياسات تمكن الإشارة بالتحديد إلى حل الأحزاب السياسية وإدماجها في تنظيم فضفاض باسم «الاتحاد القومي» والإصلاح الزراعي والقوانين الاشتراكية وقد أضر ذلك بمصالح البرجوازية السورية. فضلاً عن القصور، قبل كل شيء، الذي رافق عملية إبعاد الجيش السوري عن السياسة، خصوصاً وأن ممارسات عبد الحكيم عامر ومجموعته العسكرية في سوريا أدت إلى التضخيم من «مشكلة الضباط السوريين». وقد ازدادت الأمور سوءاً حينما أصدر جمال عبد الناصر قراراً بتعيين عبد الحميد السراج، أقوى رجاله في سوريا، نائباً له في القاهرة، وبذلك فقد جمال عبد الناصر آخر قوة سياسية مؤيدة له في سوريا. ومن هنا كان المناخ العام في سوريا مهياً لحدوث انقلاب عسكري. وسرعان ما استغل النظامان السعودي والاردني الفرصة بدفع ٣٧ ضابطاً من ضباط الجيش الأول إلى القيام بانقلاب عسكري هدفه فك الوحدة المصرية - السورية^(١).

وفي الحقيقة، توضح متابعة الأدوار المتغيرة لمجموعات من العسكريين السوريين تجاه الوحدة طبيعة جدلية قوى التوحيد وقوى الانفصال، كما توضح أيضاً كيف بدأت الوحدة في الانهيار بمجرد إعلانها؟

وعلى سبيل المثال، فقد أخذت مجموعة من الضباط السوريين، من الذين نقلوا إلى القاهرة، في الالتقاء للمناقشة في أسباب نقلهم، و انتهوا إلى أن ذلك نوع من الإجراءات الوقائية التي لا يرون

(٦١) محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٣٣٠ - ٣٣١.

لها مسوغاً، بينما يشعرون في قرارة أنفسهم أنهم بوجه من الوجوه، هم الذين صنعوا الوحدة، من الجانب السوري. وكان بين هؤلاء الضباط عدد من البعثيين القدامى، فعمدوا الى تشكيل تنظيم عسكري بعثي سري باسم «اللجنة العسكرية». وكان هذا التنظيم هو النواة لما تم بعد «ثورة» ٨ آذار/مارس عام ١٩٦٣. وعلى الرغم من أن هذا التنظيم لم يظهر له أي أثر في عملية الانقلاب ضد الوحدة عام ١٩٦١، إلا أن قيامه - كما يرى جلال السيد - كانت له معانيه: فهو عدم اعتراف بحل الحزب، من ناحية، وهو بمثابة إعادة النظر في الوحدة القائمة، وبالتالي إمكان البحث في فكها، من ناحية أخرى^(٣٣).

هذا من داخل قلب معسكر «قوى الوحدة». أما بالنسبة الى المعسكر الآخر، فتنبغي الإشارة بداية إلى أن كثيرين في المنطقة وخارجها كانوا يعتبرون الوحدة هزيمة لهم، ولكنهم لم يتسلسموا للهزيمة، فقد كان في أيديهم سلاح كثير يحاربون به. أن مخازن الأسلحة فيها كثير بما يمكن استعماله: الذهب، والرصاص، والقنابل، والأذاعت، والمؤامرات، وسموم الشوك والتشكيك. وهي ترسانة مليئة بالأسلحة التي يمكن أن تتحرك لضرب الوحدة، وتحركت أسلحة بالفعل، وتحفزت أسلحة أخرى.

لقد كان انتصار الوحدة هو انتصار ضخم للجماهير العربية، وهذه الحقيقة بالذات هي التي تكتلت القوى المعادية لسلحقتها. ومع عنف المعركة وضراوتها، تنبغي الإشارة أيضاً إلى أن القوة الجديدة التي جاءت بها الوحدة الى سوريا، لم تستطع أن تباشر ما كان يمكن أن يكون لها من تأثير. إن قوة الوحدة ظلت معزولة عن الفعل الإيجابي. بل ويضيف محمد حسين هيكل، إن هذه القوة في بعض الأحيان، ومن تأثير عقد وظروف، ساهمت في عزل نفسها عن الفعل الإيجابي. ولكنها عندما تنهت كان وقت طويل، غال وثمين، قد تسرب وضاع، فلما جاءت الضربة ضد الوحدة، لم تكن قواها الدفاعية في خير حال تستطيع معه رد الخطر^(٣٤).

ولكن من هم هؤلاء الذين قاموا بالانقلاب على الوحدة؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال، لا بد من الإشارة بداية الى أن «الأخطاء» و«الأخطار» التي وقعت فيها، وتعرضت لها تجربة الوحدة الأولى، هي التي تولت فتح الثغرة التي نفذ منها الانقلاب على الوحدة.

فالأخطار جردت الوحدة لفترة طويلة من إيجابيتها، حتى تمكنت قوانين نموذج/يوليو الاشتراكية من استعادة الزمام، ولكن زماناً طويلاً، كان قد ضاع، وتسرب.

(٦٢) جلال السيد، حزب البعث العربي (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣)، ص ١٧٢ - ١٧٣. انظر أيضاً بخصوص «اللجنة العسكرية» وتطوراتها: تاسم سلام، البعث والوطن العربي (باريس: منشورات العالم العربي، ١٩٨٠)، ص ٢٢٢ - ٢٢٨.

(٦٣) هيكل، ما الذي جرى في سوريا؟ ص ٥٧ - ٥٨.

والأخطار التي واجهتها التجربة، من هؤلاء الذين أفضعتهم التجربة، ورأوا فيها تهديداً محققاً لمصالحهم، ومن ثم كانت حريهم عليها لا تعرف المواجهة من أول يوم الى آخر يوم.

ولقد ربطهم جميعاً في حريهم على التجربة حلف غير مقدس، حشد المتناقضات صفاً واحداً، في مشهد غريب من مشاهد التاريخ العربي. ويكفي أن الملك سعود كان يصرف أمواله من أجل الأهداف نفسها التي يكتبها خالد بكداش في منشورات حزبه الشيوعي السرية ضد الوحدة.

وهكذا فإن الأخطاء في تجربة الوحدة سببت موقفاً سلبياً، والأخطار في تجربة الوحدة سببت موقفاً دفاعياً، ومن هذه الثغرة التي فتحتها الأخطاء والأخطار، تسلسل الانقلاب^(٦٤).

هذه مقدمة للرد على السؤال عن الذين قاموا بالانقلاب. وللرد على السؤال ذاته، تمكن الإشارة الى بعض النماذج البشرية لعدد من الذين قاموا بالانقلاب، على ضوء ما تقدم بخصوص الموارث التاريخية للجيش العربي، وعملية بناء الجيوش القطرية بعد الاستقلال. وسيتم التركيز خصوصاً على الحالي: العقيد حيدر الكزبري والعقيد عبد الكريم النحلاوي^(٦٥).

- العقيد حيدر الكزبري: إن الحقائق الثابتة في تاريخ العقيد حيدر الكزبري تتمثل فيما يلي:

لم يتلق حيدر الكزبري تعليماً عسكرياً على مستوى يؤهله للقيادة، فلقد كان جاوياً تحت خدمة القوات الفرنسية، أيام احتلالها لسوريا، ثم ترقى بعد الاستقلال بحكم الحاجة الى ضباط.

وكان أقصى ما يستطيع أن يصل اليه في الجيش السوري بعد ذلك هوربة العقيد ثم يخرج الى المعاش بعدها وكانت المدة الباقية لحيدر الكزبري في الخدمة قد انتهت لم تبق منها الا ثلاثة شهور.

وكان المنصب الذي يخدم فيه عسكرياً، هو قوات البادية، وهي قوات أشبه ما تكون بقوات مكافحة التهريب. وكان عملها مركزاً على الحدود مع الأردن، حيث لم يكن في التصور ولا في الخيال أن تقوم عمليات عسكرية تحتاج الى قوات على مستوى عال من الكفاءة والتدريب، فلقد كانت مثل هذه القوات دائماً لا تبتعد عن الخطوط مع اسرائيل، وبعض منها كان يقف في الشال على الحدود مع تركيا.

ولم يكن حيدر الكزبري سيخرج من الجيش السوري، باعتبار أنه وصل في صفوفه الى أقصى ما تسمح له الظروف أن يصل فقط، وإنما كان خروجه أيضاً مقررأ بناء على تحقيقات أجريت معه تناولت طريقة حراسته للحدود مع الأردن، فلقد كانت هناك قرائن تشير الى أن حيدر الكزبري كان يجرس الحدود لمصلحته... أي أن الذي يدفع يمر.

وفضلاً عما تقدم، فإن حياة حيدر الكزبري، هي مما يسهل تصويره في مثل ظروفه، شاب من أسرة غنية، خدم تحت الفرنسيين لأن الخدمة تحت الفرنسيين وقتها جاء ونفوذ، ثم هو يجب أن

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١١٩ - ١٢٠.

(٦٥) اعتملت هذه الإشارة بصفة خاصة على: المصدر نفسه، ص ١٢٠ - ١٢٤.

يصرف ويحب أن يسهر، والعلم في حياته قليل، والقيم أقل، ثم هو على الحدود بقرب عمليات التهريب. وقد كانت كل الظروف تؤهله، والحال كذلك، لأن يكون صيداً صالحاً للنظام الأردني.

وقبل الانقلاب، وهذا الآن ظاهر عما تكشف من معلومات، كان حيدر الكزبري هو الذي يصرف في الأعداد للعملية، وهو الذي يقدم المال لمن يقدر على شرائهم بالمال. ويسوم الانقلاب، وقبل أن تصل سلطته إلى خزائن الدولة في دمشق، كان حيدر الكزبري هو خزينة الانقلاب.

وفي يوم الانقلاب أيضاً، لم تكن في ذهن حيدر الكزبري فكرة أو عقيدة، وإنما كان «القتل» وحده هو الذي يناديه. وحينما أحاطت مصفحات حرس البداية بمبنى القيادة العامة للجيش السوري، كان حيدر الكزبري هو الذي وجه سؤالاً واحداً لأحد الحراس الواقفين وراء سور القيادة: أين المشير؟ وأراد الذي سمع السؤال أن يكسب وقتاً على ما يبدو فكان رده: المشير في بيته.

ولم ينتظر حيدر الكزبري ثانية واحدة بعدها. . . وإنما أخذ بعض مصفحاته وانطلق إلى الشارع القريب الذي يقع فيه بيت المشير، ومن دون مقدمات أمر هذه المصفحات بفتح مدافعها على البيت بغير حساب، وكانت طلقات مدافع المصفحات على بيت المشير عبد الحكيم عامر هي التي أيقظت دمشق ذلك الصباح! وسقط حراس البيت الثلاثة قتل. واندفع البدو من جنود حيدر الكزبري إلى البيت، يحطمون كل شيء فيه ويطلقون الرصاص بغير وعي.

ولم يكن المشير في البيت، وإنما كان في مقر القيادة. وأدرك حيدر الكزبري أن الذي أجاب على سؤاله أراد أن يكسب وقتاً فعاد بمصفحاته مرة ثانية إلى مقر القيادة غاضباً ينتفض. كان واضحاً في ذلك الصباح، أنه لم يكن مجرد مغامر ماجور، وإنما كان في ذلك الصباح أيضاً، قاتلاً ماجوراً! وهذا واحد من الذين قادوا الانقلاب، بل هذا نوع من الذين قادوا الانقلاب، نوع المغامرين!

- العقيد عبد الكريم النحلاوي: كان عبد الكريم النحلاوي كاتماً لأسرار الجيش، ثم أصبح مديراً لمكتب القائد العام لشؤون الجيش الأول وكانت بيده كل تنقلات الضباط في الجيش السوري بحكم منصبه. ولقد أوضح الانقلاب، أن عبد الكريم النحلاوي، في تصرفاته، لم يكن يصدر عن الرغبة في تعزيز قدرة الجيش السوري على الدفاع ضد إسرائيل وإنما كان يصدر عن الرغبة في تعزيز إمكانية إحداث انقلاب.

ومن الغريب أن «النحلاوي» كان موضع الثقة، ومع ذلك كان في الوقت نفسه أداة في يد الحية. ومن الواضح الآن أن المال، كان سر النحلاوي، وكان النقطة التي انكسرت عندها مقاومته.

ومنذ عام قبل الانقلاب كان يبدو أن النحلاوي يواجه حالة ضيق مالي، لدرجة أنه توسط وبذل كل الجهود ليثبت أن إحدى أذنيه فقدت بعض قدرتها على السمع أثناء الخدمة وبسببها، حين كان يخدم في الوحدات ويسمع كل يوم طلقات الرصاص، وكان هدفه من كل الوساطات والجهود أن يحصل على ثلاثة آلاف ليرة تعويضاً له عن بعض سمعه، وحصل عليها بالفعل قبل شهر من الانقلاب، ولكن يبدو أن الثلاثة آلاف ليرة كانت أقل مما يحتاج إليه.

وحينما انقسم قادة الانقلاب فيما بينهم وقررت الغالبية منهم اعتقال حيدر الكزبري بعد أن انكشفت صلاته المريبة بحكام عمان وأصبحت حديث الشارع في دمشق، حين حدث هذا، انحاز عبد الكريم النحلاوي فوراً إلى الجانب الأقوى بل وكان هو الذي تولى عملية اعتقال حيدر الكزبري وكان الخوف من العملية مبعثه وجود بعض قوات البادية داخل دمشق.

وذهب عبد الكريم النحلاوي إلى حيدر الكزبري بحماية أعدها وجبك تفاصيلها... فقال له: «إن عبد الحميد السراج، المعتقل في سجن المزة، قد أصرب عن الطعام وصمم على المضي في الإضراب أو يفرج عنه. وإذا استمر عبد الحميد السراج في إضرابه وسرى الخبر إلى الناس فلقد يؤثر فيهم. وإذا بقي الخبر مكتوماً ومات عبد الحميد السراج من الجوع، فلسوف يقولون أننا قتلناه. كذلك فإن لدى عبد الحميد السراج أسراراً كثيرة يطوي عليها صدره ونحن نريد أن نعرفها. وأنت تعرف عبد الحميد السراج من قديم، وليس بيننا من يستطيع أن يتحدث إليه غريكه».

وركب حيدر الكزبري سيارته إلى سجن المزة في دمشق. دخل السجن بسيارة أنيقة فارهة يرفرف عليها علم! ولم يخرج...

وفي الثانية نفسها كان عبد الكريم النحلاوي قد أصدر أمراً زور عليه أعضاء حيدر الكزبري بتحريك بعض قوات البادية إلى حوران.

لقد وقع المغامر، في يد المتآمرا! وهذا واحد من الذين قادوا الانقلاب، بل هذا نوع من الذين قادوا الانقلاب، نوع المتآمرين.

لقد سبقت الإشارة إلى أن عدم توحيد الجيش وعدم تسييسه وإحلال الضباط الثوريين في مراكزه الحساسة تسبب في أن الجيش وقع تحت سيطرة ضباط برجوازيين. وقد لعب هؤلاء ومن لف لفهم دوراً أساسياً في الحركة الانفصالية. وعودة لقادة الانقلاب تؤكد أصلهم البرجوازي. كما سبقت الإشارة إلى أن الضباط أبناء دمشق كانوا يشكلون نسبة تقارب ٥٠ بالمائة من ضباط الجيش الأول. والمعروف أن غالبية أولئك الضباط يرتبطون بالعائلات الدمشقية في شكل أو في آخر، فبعضهم من أبناء أو أقارب العائلات، وبعضهم من أصهارهم. وقد تصرف الأبناء والأصهار بما تلميه مصالح الرأسمالية، وإن كان كثيرون منهم ليسوا من الرأسماليين الذين ضريت مصالحهم.

وكان في الجيش الأول عدد من الضباط الحزبيين الذين بقوا في الجيش لسبب أو لآخر. ولم تنته العلاقات بين الضباط الحزبيين بمجرد حل الأحزاب، بل استمرت بفعل الصداقة والزمالة أولاً، ثم نتيجة التنظيمات التي بدأت تتشكل منذ السنة الأولى من عمر الوحدة. وقد تصرفت غالبية الضباط الحزبيين صباح يوم الانفصال - من كان منهم على اتصال بالمتآمرين أو لم يكن - على ضوء ما كانوا يسمعون من القادة الحزبيين الذين هم على صلة بهم فأيد كثيرون منهم الانفصال، ووقف من لم يؤيده متفرجاً.

وكانت هناك فئة ثالثة، فئة من تحركهم روح الوظيفة، الذين لا يعرفون أي التزام عقائدي. وبإندام التسييس كانت نسبة غير الفاعلين كبيرة، وقد كان الترقب والانتظار موقف كثيرين من

هؤلاء. وكان تأييد المسيطر على الوضع - أيّاً كان المسيطر - الموقف الذي اتخذوه فيها بعد.

وفوق ذلك كله كانت مجموعة العقد - التي سبقت الإشارة إليها - قد تركت آثارها في النفوس. وهكذا جاء الانفصال وأكثرية ضباط الجيش الأول في وضع غير منسجم مع عهد الوحدة، أو في حالة لا تدفعهم للاندفاع في سبيلها. ولم يكن هناك غير فئة محدودة العدد من الضباط كانت واعيّة لما يمثل ضرب الوحدة بالنسبة إلى المستقبل العربي وجمهير الشعب في الإقليم.

أما على نطاق الجنود وصف الضباط، فقد كان الجهل وقصور الوعي ونقص المعرفة والتقدير بالضبط والربط كيفما اتفق، والحديث الدائم المستمر، والممس والشائعات، كل ذلك كان يلقي بظله على الجنود وضباط الصف. وكما كان يحز بالنفس أن يرى الجنود وضباط الصف من أبناء الفلاحين يترامضون وراء المتظاهرين الماتهرين للوحدة والاشتراكية!

وهكذا فإن الأمر لم يكن كما حدث مع ثورة تموز/يوليو في مصر التي استطاعت أن تقضي على عدد من الانقلابات في المهد قبل أن تتحرك القوات ويصدر البيان الأول.

إن الحذر الذي عاشت عليه القيادة العسكرية لثورة تموز/يوليو خوفاً من انقلابات سوريا، وجعلها تقضي على محاولات الانقلاب في الجيش المصري بوسائل مختلفة، وتفصل من الجيش كل الضباط الذين يمكن أن يشكّلوا خطراً على النظام، هذا الحذر لم ينفع عندما تمت الوحدة مع سوريا نفسها. والشرط الذي اشترطه جمال عبد الناصر بإبعاد الجيش السوري عن السياسة. والخطوات التي اتخذها المشير عامر في سبيل ذلك لم تنفع في القضاء على الانقلابات العسكرية في سوريا.

إن الأعرام التي سبقت الانفصال في مصر وما صاحبها من إنجازات وانتصارات وطنية وقومية واجتماعية أضعفت فرص تفرّغ الانقلابات العسكرية. ولكن أعوام الوحدة في سوريا لم تضعف هذه الفرص على الرغم من إخراج الضباط الشيوعيين والبعثيين والمهتمين بالسياسة، لأنها تركت الجيش في فراغ كبير. معظم الضباط أو أغلبيتهم الساحقة من غير المهتمين بالعمل السياسي الذين اختاروا السلبية وغلبوا الاتهامات الذاتية واستتر الخوف في نفوسهم من إعلان الرأي أو القيام بأي حركة إيجابية. وهذا الموقف له وجه آخر، هو إعطاء الفرصة لأي أقلية تستطيع التجمع سراً لفرض إرادتها على الأغلبية بطريقة مفاجئة. كما حدث تماماً في انقلاب الانفصال الذي ركب موجة السخط على الاتجاهاات الارهابية.

إن عدد الضباط الذين ساهموا في الانقلاب كان ٣٧ ضابطاً فقط. . . . وهم قلة ضئيلة جداً ما كان يمكن لهم أن ينجحوا لو كان في الجيش ضباط ثوريون من ذوي المبادئ الوحشية أو المعادين أصلاً لأسلوب الانقلابات العسكرية.

وبالتالي فقد ثبت أن القضاء على حركة الانقلابات العسكرية لا يكون بوجود نظام عسكري، وإنما تثبيت نظام يعتمد على تنظيم سياسي له إيديولوجية واضحة، وتتوافر له كوادر قيادية صالحة، سواء في أجهزة الدولة أم داخل القوات المسلحة.

٢ - مصادر قوى التوحيد السياسي

يمكن القول إن التوحيد السياسي يمثل عملية صبرورة اجتماعية، وكثيرها من العمليات الاجتماعية، فإنها لا تدور في طريقة عشوائية. فمن اللحظة التي تبدأ فيها إحدى هذه العمليات فإنها تأخذ واحداً من عدة أشكال نظمية محددة. وتعتمد عملية توحيد الكيانات القطرية على واحد أو أكثر من ثلاثة مصادر أساسية للقوى الدافعة.

(أ) قوة العنف (Violence Power) كاستخدام الوسائل العسكرية وما شابهها.
(ب) قوة المصلحة وتبادل المنافع (Utilitarian Power) التي تعود على الأقطار المشاركة في عملية الوحدة.

(ج) قوة الانتماء الرمزية (Identitive Power) مثل المشاركة الحضارية والروحية المنبثقة من وحدة التاريخ والتراث والتطلع الى حياة أفضل وتحقيق أمان مشتركة.

ويلاحظ أن استخدام أحد مصادر قوة الدفع هذه لبدء عملية التوحيد، لا يعني عدم استخدام المصدرين الآخرين. بالعكس لا يمكن أن تستمر عملية التوحيد في شكل ناجح ما لم تستخدم كل مصادر الدفع الثلاثة بدرجات وأشكال مختلفة في المراحل اللاحقة لبدء عملية التوحيد^(١).

ومعنى ذلك أن العنف السياسي لم يكن هو الأسلوب الوحيد لتحقيق الوحدة، كما تكشف عن ذلك تجارب التوحيد عبر القرنين الماضيين على الأقل، بل إن هناك تجارب بأكملها قد تمت من دون لجوء الى العنف، وإن اقتضى الحفاظ على بعضها اللجوء إليه في مراحل تالية. فحتى الوحدة الألمانية التي كانت وسيلتها الرئيسية العنف^(٢)، بدأت بانشاء اتحاد جرمني في عام ١٨١٩، كما بدأت بتدعيمه فيما بعد عبر السكك الحديدية وغير ذلك، حتى نسب الى بسمارك قوله: «أنا لم أؤحد ألمانيا، بل إن السكك الحديدية هي التي وحدها»^(٣). وتحققت الوحدة الأمريكية بوسائل ديمقراطية، وإن اقتضى الأمر استخدام قوة العنف للحفاظ عليها في فترة الحرب الأهلية^(٤). وتحققت الوحدة السوفياتية بخليط من العنف في تحقيق الثورة، والوسائل الديمقراطية في التوصل الى صيغة الاتحاد. أما تجربة أوروبا

(٦٦) سعد الدين ابراهيم، «الأيام الاجتماعية للوحدة الاقتصادية العربية»، الفكر العربي، السنة ٢، العددان ١٢ - ١١ (آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٧٩)، ص ٦٦. انظر أيضاً أمثلة عديدة لهذه المقولة في: سعد الدين ابراهيم، «نظرة ثانية للإطار الاجتماعي وسائل الوحدة»، دراسات عربية، السنة ٨، العدد ٨ (حزيران/يونيو ١٩٧٢)، ص ٣٢ - ٣٥.

(٦٧) ابراهيم، «نظرة ثانية للإطار الاجتماعي وسائل الوحدة»، ص ٣٢ - ٣٣.

(٦٨) انظر: صلاح العقاد، دراسة مقارنة للحركات القومية في ألمانيا، إيطاليا، الولايات المتحدة، تركيا (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٧)، ص ٣٦ - ٣٧.

(٦٩) للمصدر نفسه، ص ١٠٣ و ١٠٨. انظر أيضاً: ابراهيم، «نظرة ثانية للإطار الاجتماعي وسائل الوحدة»، ص ٢٢.

الغربية الحالية فتعبر عن صورة راقية لتطبيق الأساليب الديمقراطية في إنجاز الوحدة^{٣٧}.

ومن هنا يلاحظ د. نديم البيطار أنه يمكن تقسيم عمليات التوحيد السياسي في التاريخ إلى نموذجين أساسيين: النموذج العسكري، الذي تتم فيه عملية التوحيد عن طريق القوة العسكرية التي يمارسها جزء معين ضد الأجزاء الأخرى. والنموذج الفيدرالي، حيث تلتقي وحدات سياسية معينة، وتقرر بملء إرادتها أن تتنازل عن سيادتها والاندماج في كيان سياسي جديد. وهذان النموذجان هما في الواقع، مفهومان مجردان مفيدان في تنسيق الأحداث الحدودية، ولكنها لا يقدمان وصفاً موضوعياً دقيقاً لعمليات التوحيد بين كيانات سياسية مختلفة، وذلك لأنه ليس من عملية عسكرية توحيدية تعتمد القوة فقط. كما أنه ليس من عملية توحيد فيدرالية تعتمد الاقتناع أو الإجماع الصرف. فالدولة التي تسود عن الطريق العسكري تجد دائماً في الأجزاء الأخرى قطاعات عدة من الموالين لعملياتها التوحيدية. والوحدات السياسية التي تتحقق عن الطريق الفيدرالي لا تصنع ذلك بموافقة إجماعية، لأن أعداداً كبيرة من السكان قد تجد نفسها مرغمة على القبول بهذه الدولة الجديدة، لأن الرافض قد يخلق نتائج وخيمة بالنسبة إليها، أو لأن الأوضاع التي تمر فيها تفرض عليها اللجوء إلى هذا الحل الاتحادي، وإن كانت مبدئياً غير راضية فيه^{٣٨}.

إن عملية التوحيد السياسي كانت تتحقق، بصفة أساسية، عن طريق القوة العسكرية، وتستمر عن طريق العنف والخوف، إلى أن تستقر أنظمتها سياسياً ونفسياً. فالقوة القسرية المتمثلة في شخص أو جماعة، كانت الأداة التي خلقت وطورت في المدى البعيد شعوراً مشتركاً بين جماعات متجاورة. وكان هذا الشعور، بعد أن يستقر ويترسخ، يزدور وينمو من دون إرغام، كولاة لشخص الحاكم أو الرأية القومية. أي أنه كان يجب، لكي تكون عملية التوحيد مطردة، أن تعتمد على عناصر أخرى غير العنف السياسي أقوى وأهم في المدى البعيد وهي موافقة الأطراف أو الأقالييم التي تمتد إليها، وإرادة شعبية عامة تدعمها. وفي بعض الحالات نجد الواسيلتين جنباً إلى جنب، كما حدث في الولايات المتحدة. ولكن في الأكثرية الساحقة يلاحظ أن الموافقة العامة كانت تتأخر كثيراً عن ممارسة القوة، وتأتي كنتيجة بعيدة. فانتكلترا، مثلاً، سيطرت على ويلز عام ١٢٨٢، ولكن الاتجاه نحو الاتحاد السوفياتي الذي يقوم على الموافقة لم يحدث حتى عام ١٤٨٥، حيث إن الفتح الأول لم يحقق أي دمج رئيسي للأنظمة القانونية والإدارية والاجتماعية، والتوحيد النهائي لم يتحقق، في الواقع، قبل عام ١٥٣٦^{٣٩}.

وبفضلًا عما تقدم، يلاحظ د. البيطار أن الاقليم - القاعدة إذا كان يستخدم عادة القوة العسكرية في عملية التوحيد السياسي عبر التاريخ، فإن استقرار نظام «الدول القومية» أخذ يجد من

(٧٠) أحمد يوسف أحمد، «القومية والوحدة العربية»، الفكر العربي، العدد ٤ (أيلول/سبتمبر ١٩٧٨)، ص ٣٢٦ - ٣٢٧.

(٧١) نديم البيطار، من التجزئة إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الحدودية، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٤٠ - ٤١.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٢٠ و ٤١.

اعتماد هذه الأداة في بناء دول جديدة. وإن هذا يعني أن عناصر «بناء الأمة» متقدمة الآن على عناصر «بناء الدولة». إن هذا البناء الأخير كان لا يتطلب في الماضي وحدة ثقافية، لغة واحدة، وعياً لمصير واحد، شعوراً بهوية قومية واحدة يتم الالتزام بها، ولكنه أخذ الآن يحتاج إلى هذه المتطلبات. وإذا صح هذا، فإن دور الأقليم - القاعلة يكون قد ازداد أهمية لأن الثورة، وليست القوة العسكرية، تصبح الأداة الأساسية في عملية التوحيد السياسي. إن بناء نظام «الدول القومية الحديثة»، كان قد تم قبل بروز الجياهير كعنصر سياسي أساسي، وهذا يجعل حالياً استخدام الثورة الداخلية بدلاً من القوة العسكرية الأداة الأنسب في تحقيق عملية التوحيد السياسي، خصوصاً بعد بروز الجياهير، كقوة سياسية هائلة والأحزاب السياسية كأداة تنظيم سياسي وثوري. وهذا لا يعني الاستغناء عن سياسة القسر والعنف، فهذه السياسة تفرض ذاتها، وكل عمل وحدوي لا يعتمد عليها ويخطط لها يكون عاجزاً، ولكنها تأخذ أولاً، في الأوضاع الحديثة، شكل العنف الثوري ضد الطبقات والقوى التي تقاوم الوحدة، وتحاول الإبقاء على الحدود الإقليمية التي تخدم مصالحها^(٧٣).

وعلى ضوء ما تقدم، يلاحظ بداية بالنسبة إلى الوحدة المصرية - السورية، من منظور تجارب التاريخ الوحدوية، أنها تمثل أسلوباً ديمقراطياً في إنجازها، بحيث لا يمكن القول إنها كانت تمثل شكلاً من أشكال الفتح أو الاجتياح أو الإرغام. بل لقد سبقت الإشارة إلى أن هذه التجربة الوحدوية قد انطوت على مفارقة ندر تكرارها في التاريخ، حيث جاءت المبادرة، بل والضغط والالحاح، من قبل الدولة الصغرى، بينما كانت الدولة الكبرى مترددة.

ولكن الحفاظ على دولة الوحدة، وتعميق عملية التوحيد، فضلاً عن القضاء على النزعات الانفصالية الطبيعية، القائمة والكامنة، كل ذلك كان يقتضي ما هو أكثر من «الأسلوب الديمقراطي» في إدارة عملية التوحيد. فتعميق عملية التوحيد كان يقتضي التوصل إلى المعادلة الصحيحة لمصادر قوى التوحيد السياسي - قوة العنف، وقوة المصالح، وقوة الانتباه الرمزي - من ناحية، كما كان يقتضي اعتماد أسلوب الثورة الداخلية بما ينطوي عليه من عنف ثوري ضد الطبقات والقوى المعادية للوحدة والتي تحاول فرض التجزئة - من ناحية أخرى. أما في مواجهة جريمة الانفصال ذاتها، فقد كان من الضروري استخدام القوة، أقصى درجات القوة لقمع الانقلاب العسكري. وفي الواقع، فإن عدم استخدام القوة لقمع الانفصال، يلقي ضوءاً على جانب من جوانب السلوك العسكري العربي تجاه مسألة إنجاز الوحدة والحفاظ عليها.

إن العلاقات الدولية العربية - العربية، تنبني على فكرتين على طرفي نقيض: الفكرة القومية، من ناحية، وواقع التجزئة، من ناحية أخرى. وعلى ذلك، فإن أنصار «التدخل في الشؤون الداخلية» للأقطار العربية الأخرى ينطلقون من المقولة القومية، أما أنصار «التجزئة»، فهم يرفضون هذه الخصوصية حفاظاً على الوضع القائم. ولقد سبقت الإشارة إلى أن تواتر التدخل في الشؤون الداخلية للأقطار العربية الأخرى، أدى إلى إشاعة مفهوم محدد لخصوصية النظام العربي، مبني على

(٧٣) المصدر نفسه، ص ١١٩ - ١٢٠.

«شرعية التدخل»، سواء التدخل العسكري المباشر، بالمعنى التقليدي للتدخل، مثل دور مصر في اليمن، أو دور سوريا في لبنان، أم التدخل عبر الانقلابات والثورات العسكرية. وهناك أمثلة عديدة لهذا السلوك يكشف عنها دور مصر في الخمسينات والستينات في أكثر من قطر عربي، ودور سوريا في العراق أو دور العراق في سوريا، أو التدخل بأشكال التأثير والضغط والتوجيه الأخرى.

ومن الغريب أن أنصار «التدخل في الشؤون الداخلية للأقطار العربية»، وحتى العسكريون منهم، لم يتصوروا تدخلًا عسكرياً من أجل تحقيق الوحدة، على النمط الألماني أو الإيطالي، على الرغم من أنهم، وبخاصة العسكريون منهم، تصوروا التدخل في الشؤون الداخلية للأقطار العربية، وتدخلوا بالفعل، من أجل تحقيق أهداف قد تبدو أقل أهمية في سلم القيم السياسية القومية عن الوحدة العربية، مثل دور مصر في اليمن والجزائر والسودان، أو دور سوريا في لبنان.

والأكثر غرابة مما تقدم أنهم يصفون حالة من القدسية على الحدود القطرية، وأنهم «يتدخلون» عسكرياً، وينتهي العنف أحياناً لقمع أي «انفصال» داخلي، من دون مراعاة لأي اعتبارات دولية أو إنسانية أو غيرها. وفي الواقع، فإن الباحث لا يمكنه إلا أن يتساءل إزاء هذه الأوضاع: أيها أكثر منطقية، قمع الانفصال السوري عسكرياً - وهو عمل داخلي وقطري ودستوري - أم تقديم مساعدة عسكرية لليمن مثلاً لمساندة نظام ثوري جديد، والدخول طرفاً في «حرب أهلية وإقليمية»، دونها محاذيرة عدة؟

فلماذا لم يعمد جمال عبد الناصر إلى ضرب الانقلاب العسكري بالقوة؟ لقد كان مجرد حركة انفصالية «داخلية» من الناحيتين الدولية والدستورية، فلماذا التسامح معها؟

يبدو أن عبد الناصر تصرف تجاه الانقلاب العسكري الانفصالي بمنطق قطري، وهو بالتالي سلوك غريب، حيث يبدو أنه نظر إلى المسألة، فور إعلان الانفصال، وكأنه لم تكن هناك وحدة أصلاً، وأخذ يبني حساباته على أساس أنه «ستدخل في الشؤون الداخلية» لقطر عربي آخر، على الرغم من عدة اعتبارات: أولها - شيوع مفهوم التدخل في السياسة العربية حتى بالقوة. وثانيها - المشروعية الكاملة، الدولية والدستورية، لضرب أي حركة انفصالية «داخلية» بالقوة. وثالثها - عدم التسامح من قبل أي نظام إزاء أية حركة انفصالية «داخلية» بالمعنى القطري. ورابعها - اتخاذ قرار بإرسال قوات مسلحة لقمع التمرد العسكري، وتحرك هذه القوات بالفعل إلى سوريا وإسقاط بعض المظليين فوق أراضيها قبل أن يصدر قراراً آخر بإلغاء التدخل العسكري. وهذه نقطة مهمة لأن القرار الأول كان قد أخذ طريقه إلى التنفيذ بالفعل، وتم التراجع عنه بعد «حسابات» أخرى للوضع الداخلي في سوريا، وللأدوار الأجنبية المحتملة، خصوصاً السوفياتية والأمريكية والإسرائيلية. كذلك فقد كان هناك دليل من ضمن البدائل العديدة التي طرحت للمناقشة، قبل اتخاذ قرار باستخدام القوات المسلحة لقمع التمرد، كان ينصرف إلى ذهاب جمال عبد الناصر بنفسه إلى سوريا لقيادة حركة المقاومة والتصدي السياسي والعسكري للانفصال. ولا شك أن مثل هذا التصور، الذي تم التراجع عنه هو الآخر للأسف، كان يمثل قمة الإدراك السليم لخطمية العنف السوري في مواجهة الانفصال.

لقد عقد جمال عبد الناصر اجتماعاً خاصاً، في الثانية من صباح يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر

١٩٦١، مع الوزراء السوريين في عهد الوحدة. وفي هذا الاجتماع طالب هؤلاء الوزراء باستكمال القوة العسكرية لاجراء الانقلاب بأي ثمن. ولكن جمال عبد الناصر رفض هذا المطلب، وأكد لهم أن العملية ستبدو كما لو كانت «غزواً عسكرياً» لسوريا، كما أنها ستولد روح الكراهية لدى السوريين. وفي السادسة من مساء اليوم نفسه، ألقى خطاباً جماهيرياً، أوضح فيه أن الهدف من العملية العسكرية كان هورفع الروح المعنوية للقوات السورية الموالية للوحدة، وأنه قد ألقى هذه العملية بعد أن أيقن أن الدم العربي سيراا اذا استمرت العملية^(٧٤)، ومع ذلك، فإن الدم العربي نفسه استمرت إراقته لسنوات عدة على أرض اليمن تتيباً لثورتها وحماية لها من محاولات انقراض الرجعية العربية.

ويشير صلاح نصر الى أن القرار بارسال قوات مصرية وتحرك طلائع لها جاء تحت مؤثرات عاطفية إنفعالية نتجت عن فرط الحرص على إبقاء سوريا بأي ثمن في إطار الوحدة. أما العدول عن هذا القرار فقد جاء نتيجة تقدير للموقف وحساب لمختلف احتمالاته، متناولاً موقف الدول الكبرى من هذا الصراع وموقف بعض الدول العربية من تثبيت الانفصال، وموقف اسرائيل في هذا الطرف الخطير، الأمر الذي أكد لجمال عبد الناصر أنه لن يكون قادراً على إبقاء سوريا في الوحدة، ولن يكون قادراً على التصدي للقوى التي ستعرض له أجنبية وعربية، ناهيك عن الخسائر الكثيرة التي ستكسبها القوات المصرية والسورية، والضحايا التي ستسقط من الشعب السوري مؤيدة أم معارضة، والمآسي التي ستنتج عن هذا الصراع، وروح الكراهية التي ستحل مكان روح المحبة التي تربط بين مصر وسوريا. وفي المسألة الشرقية واحتلال محمد علي لسوريا وتصدي فرنسا وانكلترا لوقف أطباعه، مثال على ما كان يمكن أن يحدث من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والدول الغربية إزاء جمال عبد الناصر، من أجل احباط سيطرته على سوريا^(٧٥). وفضلاً عن ذلك يشير عبد اللطيف البغدادي الى أن جمال عبد الناصر لم يكن مطمئناً الى نتيجة المواجهة العسكرية للانقلاب، نظراً لأنه لم يكن واثقاً من درجة استعداد القوات المسلحة للقيام بهذه المهمة، حتى إنه اضطر الى مصارحة الوزراء السوريين بهذا السبب المهم لتوضيح تراجعهم عن استخدام القوة لقمع الانقلاب^(٧٦).

وهكذا انتهت تجربة الوحدة العربية الأولى في القرن العشرين، وتمزقت الجمهورية العربية المتحدة. ولقد تم ذلك بانقلاب عسكري، كانت طبيعة النظام والظروف المحيطة به كلاهما يسبب له المناخ المناسب. لقد نجحت أول محاولة انقلابية ضد الوحدة، والغريب أنه لم تكن هناك محاولات جادة سابقة، كما لم يحاكم أي ضابط بهذه التهمة.

وإذ كنا نتخذ من تجربة الوحدة المصرية السورية إطاراً لدراسة السلوك العسكري تجاه قضية

(٧٤) سليم، التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية، ص ٣٣٥.

(٧٥) نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، ص ٢٦٩ - ٢٧٠.

(٧٦) عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ج ٢ (القاهرة: الكتب المصري الحديث،

١٩٧٧)، ج ٢، ص ١١٨.

الوحدة، فإن أهمية موضوع «مصادر قوى التوحيد» وأهمية عنصر العنف السياسي بصفة خاصة، تدفعنا إلى الخروج جزئياً عن سياق دراسة هذه التجربة، لتابعة الخطط نفسه في تطورات المعاصرة وبالتحديد لاستعراض جانب من إدراك العقيد القذافي لهذا الموضوع.

بداية نشير إلى موقف العقيد القذافي من قضية الوحدة وإدراكه لها، حيث يقول: «إن كل القضايا المتعلقة بالوحدة نحن نؤمن بها إيماناً راسخاً لأننا وحديون من قبل أن نصل إلى الحكم، بل ومن قبل أن ندخل الجيش... وإذا كنا قد ثرنا من أجل هذه المبادئ وضحتنا وكافحتنا من أجلها سنينا طويلة، فالآن ونحن في المسؤولية على استعداد لأن نحارب في سبيلها... لا يستطيع أحد ولا أي قوة في العالم أن تثني حركة الضباط الوجدانيين الأحرار - التي تمثل الشعب الليبي - عن تأدية هذه المهمة، ولولا الوحدة العربية ما أقمنا تنظيماً ولا فجرنا ثورة. وعليه فإن القيادة في الجمهورية العربية الليبية مصممة على تحقيق هذه الأهداف ولو بذلتها لأن حياتنا مرتبطة بهذه الوحدة...»

ولرفض الشعب الليبي بكامله الوحدة العربية، فسأبقى بنفسه أكافح في سبيلها... والنقطة الوحيدة التي سأقبل أن أكون فيها في جانب والشعب الليبي في جانب، هي 'الوحدة العربية، ومعنى آخر، إذا كان الشعب الليبي أصبح غير وحدوي، فلن أكون معه، لأنني وحدوي بكل جوارحي' (٣٧).

أما عن مفهومه لانجاز الوحدة العربية، وخاصة من زاوية المقارنة مع الوحدة الأوروبية، فهو يرى «إن الوحدة الأوروبية مختلفة تماماً عن تلك التي ندعو إليها نحن، لأنها تتناول بلداناً مختلفة من حيث الأصول والقرميات واللغات والتاريخ... إن هذه البلدان تسعى إلى التجمع بدواعي التطور العمري حيث تبرز الدول العظمى والتحالفات الواسعة. والوحدة التي يريدها تستهدف أن تضمن لهم قلعاً من الأمن... أما الوحدة العربية، كما نطمحها نحن العرب، فهي أقرب إلى الوحدة الإيطالية أو الوحدة الألمانية، أي أن أوروبا قد تجاوزتها... نحن نشدد الوحدة القومية بينما تخلفت أوروبا هذه المرحلة وراحت تنشذ وجوداً موسعاً يرفعها إلى مستوى الدول الكبرى اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً» (٣٨).

وفي تفصيل أدراك العقيد القذافي لمضمون الوحدة العربية ولوسائل تحقيقها يقول: «لتحقيق الوحدة العربية هناك طرق ثلاثة ممكنة، على المسؤولين العرب أن يفكروا فيها ملياً، ويمكن تحقيق الوحدة العربية بإحدى هذه الطرق أو بطريقتين منها أو بالثلاثة معاً. وأول هذه الطرق وقد سار فيها عبد الناصر، هي الطريق الأمثل. وتقضي بتجميع الأنظمة الثورية التي تؤمن بالحرية والاشتراكية والوحدة، ومن الطبيعي أن تسير هذه الأنظمة في طريق الوحدة وتلتقي... وبكلام آخر، كان لا بد من اندلاع ثورة وحدوية في كل بلد عربي يمارس الوحدة لتدفع هذا البلد إلى حيث يلتقي الدول العربية الثورية. وفي مرحلة ثانية يصبح لقاء الثورات ذات المبادئ الواحدة أمراً طبعياً وتحقق الوحدة بشكلها الأمثل. ويفترض هذا الأسلوب حدوث ثورات دون إراقة دماء ولا تصادمات ولا مواجهة حواجز مائنة... وإني لأشاهد عا إذا لم يكن من واجبن أن نخرج من هذا الشكل الأمثل ونبحث عن سبيل آخر، فتورة ٢٣ يوليو (الثورة المصرية) مضى عليها عشرين سنة ولم تتوصل بعد إلى تحقيق الوحدة. وأكثر من ذلك، كانت التجربة الفردية للوحدة بين مصر وسوريا، قد أخفقت... أما السبيل الثاني فيمكن تسميته بالتجمع المتنوع. فإذا تعثرت المحاولة الأولى للوحدة، فلنحرب أن نجتمع البلاد العربية مع احتفاظ كل منها بنظامها القائم. وسيتبع عن هذا التجمع مزيج من الممالك والجمهوريات والإمارات وحكم الإقطاع والاشتراكية... وليس في استطاعة أحد أن يتنبأ بمستقبل

(٧٧) ميريل بيانكو، القذافي رسول الصحراء: سيرة وحوار (بيروت: دار الشورى، ١٩٧٤)، ص ٢٠٢ -

٢٠٣.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ١٩١.

مثل هذا التجمع الشاذ وقد نتجج وحلة من هذا النوع... من يدري... وتتخطى مشاكل كثيرة. ولكن لا يمكن تسميتها الا تجهيماً لانها تضم جماعات متنافرة. وأما الطريق الثالث الى الوحدة العربية فهو الفتح وتبوير آخر، هو أن تقوم قوة مسلحة عربية وحلوية تحقق الوحدة بقوة السلاح في جميع الدول العربية.. وستكون هذه الطريق الثالثة أسرع الطرق ولكن لها مساوئ كثيرة، وكان عبد الناصر قد استبعدا وضمن الميثاق الوطني قراره هذا. ومن ناحية أخرى، لا اعتقد أن الظروف الحالية تسمح للقوات العربية الحلوية بالقيام بمثل هذه المهمة... (٣٧).

ولكن حين يأتي الى الحديث عن ادراكه للدور الليبي في انجاز الوحدة العربية - من ناحية، وادراكه لكيفية تحقيق الوحدة الايطالية - من ناحية أخرى، يطرح العقيد القذافي أساليب مختلفة عن الإدراك السابق، حيث يعود الى إعلاء شأن القوة.

فمن الناحية الأولى يقول العقيد القذافي: «انصور الدور الذي يجب أن يلعبه بلدنا الصغير شيئاً الى حد كبير بالدور الذي لعبته بروسيا في الوحدة الألمانية. وأرى أيضاً أن هذه الجمهورية الفتية مدعوة للتمسك بكل ما يتعلق بالوحدة العربية، والقيام بنفس الدور الذي قامت به بيليمونت في الوحدة الايطالية» (٣٨).

ومن الناحية الثانية يقول العقيد القذافي: «كيف تحققت الوحدة الايطالية؟ تحققت بالثقة الطرق الثلاث التي ذكرتها. توحدت بعض البلاد الايطالية بالوسيلة الأولى، الوسيلة الأمثل، وكانت تحكمها أنظمة متشابهة الى حد ما، والتحدت مناطق أخرى بالوحدة عن طريق ما أسميته بالتجمع المتنوع، فقد كان بعضها ملكياً وبعضها جمهورياً، ولكنها أودت جميعاً أن تكون جزءاً من إيطاليا الموحدة... وبعض المناطق الأخرى أجبرت على دخول الوحدة عن طريق «الفتح» أي بقوة السلاح. والمطلة الوحيدة التي ما تزال خارجة عن الوحدة الايطالية هي الفاتيكان، آخر مملكة، وقد تركت احتراماً للبابا والكنيسة» (٣٩).

٣ - الوحدة والانفصال في منظور العنف الامبريالي

لقد كثر الحديث عن «أخطاء» الوحدة المصرية - السورية، في مجال تسوية جريمة الانفصال. بل لقد ذهب البعض أحياناً الى «أن الوحدة كما جرت لا بد أن يصبها ما أصابها، وأن الانفصال بالتالي كان أمراً حتمياً» (٤٠).

وفي الحقيقة فإن تقويم الانفصال، وتحديد دوافعه وأسبابه الأساسية، والتميز من ثم بين الأساسي والثانوي بهذا الخصوص، كل ذلك لا ينفصل عن تقويم الوحدة ذاتها في الإطار العربي، خصوصاً من ناحية تجارب التاريخ الحلوية.

ومن هذه الناحية، تلزم الإشارة بداية إلى أن محاولة تقويم الوحدة، وبناء الاحتمالات المرتبطة

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(٤٠) انظروا للمداخلات التي حفلت بها ندوة: القومية العربية في الفكر والممارسة، بيروت، ٢٦ - ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، وخاصة القسم الثالث (للفصلين الثاني والثالث). على مناقشات مستفيضة لهذه «النظرة الحتمية» ولتفنيدها. انظر: القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٠)، ص ٣٥٦ - ٣٦٩ - ٤١٣ - ٤٤٢.

بتوقع الاتجاهات الوجدانية وتطورها، لا ينبغي أن تستهدف إثبات «القوانين» التي حكمت طريق وصول الأمم الأخرى الى تحقيق «وحدتها القومية»، وإنما يجب أن تركز على اكتشاف «القوانين» التي قد تتحكم بطرق الوصول إلى إعادة توحيد الأمة العربية. ومعنى ذلك أن مناقشة مسألة تحقيق الوحدة العربية يجب ألا تكون محل مناقشة تجريدية، أو بحد ذاتها، وإنما من خلال مدى علاقتها بالسياسات المستخلصة من دراسة تاريخ الأمة العربية، وواقع ظاهرة التجزئة الراهن. وعلى ضوء هذه الملاحظة المنهجية المهمة، تتفق هذه الدراسة مع ما ذهب اليه منير شفيق في رفض «نظريات» عدة في مجال الوحدة العربية، خصوصاً النظريات الثلاث الآتية^(٨٢):

أ - نظرية توافر الشروط الموضوعية

حيث يذهب البعض الى أن تحقيق الوحدة العربية يتطلب إرساء الشروط الموضوعية لها، مثل السوق المشتركة، والمشروعات المشتركة، والتكامل الاقتصادي، والمنافع المشتركة، على غرار التوجهات الوجدانية الجارية في أوروبا الغربية.

إن هذا المنهج يقارن حالة «أمة مجزأة» هي الأمة العربية، بحالة أمم متعددة، ويخلص الى أن التوجهات الوجدانية في الحالتين يمكن أن تستند الى الأسس ذاتها، وهي مقارنة فاسدة من منطلقها. فضلاً عن أنها لم تلاحظ الفرق الحاسم بين حالة أمة واحدة تعرضت للتجزئة بفعل العنف الامبريالي (واحد مظاهره الكيان الصهيوني في فلسطين)، وبين حالة أمم أوروبية مستقلة، قوية ومتطورة، تتطلع الى أن تشكل كتلة مترابطة للعب دوراً دولياً كبيراً.

ولهذا فإن الحديث عن الموضوعية هنا هو حديث غير موضوعي، لأنه أجري قياساً فيها بين حالات لا يجوز القياس عليها، فضلاً عن أنه لم يعمد الى اشتقاق قوانينه من التاريخ العربي، وبخاصة من تاريخ التجزئة الراهنة.

ب - نظرية الأساس الاقتصادي

وتتعلق هذه النظرية من مقولة أن العرب «أمة في طور التكوين»، أما شروط اكتمال تكوينها فستفرضها عوامل التطور الرأسمالي وتوحيد السوق.

إن هذه النظرية تتطلع من التجربة الأوروبية في تكوين الأمم الحديثة وتطورها، فتقارن التجزئة العربية بالتجزئة الأوروبية الاقطاعية. وبهذا فهي ترمي منطلقها على مقارنة فاسدة من منطلقها، لأنها تعتبر التجزئة العربية مرحلة في مراحل التطور العربي، وكأن لا علاقة لها بالاستعمار. كما أنها تنوه التاريخ العربي حين تنكر على الأمة العربية كونها منذ مئات السنين. وقد تم ذلك التطور العربي ضمن شروط غير تلك التي تكونت فيها الأمم الأخرى. فضلاً عن أن هذه النظرية لا تلاحظ أن مراحل التطور في المسار العربي ليست هي مراحل التطور في أوروبا.

(٨٢) منير شفيق، «نظرات مستقبلية في تطور الاتجاهات الوجدانية في الوطن العربي»، ورقة قُمت إلى: المصدر نفسه، ص ٥٠٤ - ٥٠٧.

ج - نظرية الديمقراطية

وهي تعزو عدم تحقيق الوحدة الى فقدان الديمقراطية داخل الاقطار العربية، ومن ثم تؤكد أن الوحدة يمكن أن تتم بعد إرساء الديمقراطية في تلك الاقطار - من ناحية، كما أنها تشترط قيام الوحدة ذاتها على أسس ديمقراطية، وليس عن طريق الضم أو الفتح أو الاستبداد والدكتاتورية - من ناحية أخرى.

وهنا أيضاً، يكمن خطأ هذه النظرية، في كونها لا ترى الأولوية من نصيب جانب العنف الامبريالي باعتباره العامل الأول والأساسي وراء التجزئة ووراء كل انفصال، دون التقليل بالطبع من أهمية المنظور الديمقراطي الذي تتبناه.

وعلى ضوء هذه «النظريات» يمكن فهم الوحدة في الاطار العربي وتقويمها، كما يمكن فهم الانفصال وتقويمه. ولا شك بداية في أن تجربة الوحدة المصرية السورية، قد انطلوت على العديد من «الاعطاء»، سواء في ذلك مجموعة الأخطاء الأساسية التي راقت إدارة عملية التوحيد أو تطبيق السياسة العامة للدولة، أم مجموعة الأخطاء الثانوية التي تنصرف أساساً الى الأخطاء الفردية والمشكلات الخاصة من نحو «مشكلة الضباط». ولقد حفلت محادثات الوحدة الثلاثية بمناقشات مستفيضة لهذه الأخطاء^(٨٥).

كذلك عمد كثيرون الى طرح «النظريات» السابقة اعتقاداً على ما يسمونه «دروساً من تجربة الوحدة والانفصال بين مصر وسوريا». وقد أعادت معظم تلك «الدروس» السبب في فشل الوحدة الى «الدكتاتورية»، أو «التسلط المصري»، أو «انعدام الديمقراطية»، أو «الاستعجال والارتجال في إبرام الوحدة»، أو «عدم إرساء القواعد المادية الموضوعية للوحدة»، أو «عدم نضوج أو إنضاج الشروط الاقتصادية للوحدة»، أو أسباب أخرى من هذا الطراز.

ولكن هل حقاً هذه الأسباب، لو سلمنا جديلاً بوجودها أو بوجود البعض منها، كانت هي التي حققت الانفصال وأسقطت الوحدة؟ أم أن كل هذه الأسباب دوران حول السبب الحقيقي والأساسي، ألا وهو تفرق العنف الامبريالي، الذي فرض التجزئة في البداية وضرب الوحدة في النهاية؟ ومن ثم فإن الانفصال يعود الى عدم مواجهته بالعنف القادر على رده وكرس شوكته. إن الذين درسوا تجربة الوحدة لم يعيروا اهتماماً كافياً الى ميزان القوى الذي أتاح فرصة للاقدام عليها، ومن ثم لا يعيرون اهتماماً كافياً الى ميزان القوى الذي تبذل فئاته فرصة لاقتراح جريمة الانفصال وإقامتها. بينما يجب إعطاء الاهتمام الكافي لميزان القوى لأنه يعبر عن قدرات أطراف الصراع، ومن ثم يلعب دوراً حاسماً في تقرير نتائج المعارك^(٨٦).

ولقد سبقت الإشارة الى أن فترة النصف الثاني من الخمسينيات تميزت بتدهور قوة الاستعماريين

(٨٤) محاضر جلسات مباحثات الوحدة، ص ٩١ - ٢٤٤. انظر أيضاً تحليلاً جيداً لهذه المحاضر في: عادل

زعيوب، «اليثاق العربي» (بيروت: دار للسمية، ١٩٧٩)، ص ٢٧ - ١٢٦.

(٨٥) شفيق، «نظرات مستقبلية في تطور الاتجاهات الوحشية في الوطن العربي»، ص ٥٠٧.

البريطاني والفرنسي. وهو ما سمح بفرض الوحدة المصرية السورية على الامبريالية والكيان الصهيوني. ولكن فترة أوائل الستينات، كما تقدم، تميزت بتولي الامبريالية الأمريكية مهمة السيطرة على المنطقة، وفي القلب من هذه المهمة رعاية التجزئة القائمة، وذلك في وقت كانت متفوقة في ميزان القوى عالمياً. وكانت بداية الستينات لحظة شن الهجوم الاستعماري المضاد من قبل الامبريالية الأمريكية على العالم الثالث.

إن هذا التبدل في ميزان القوى هو الذي سمح لقوى الانفصال أن توجه ضربتها. أما إغفال هذا التبدل فلن يسمح بملاحظة حقيقتين: الأولى - إن جمال عبد الناصر حاول قمع الانفصال بالقوة، فتلقي انذاراً أمريكياً، كما بلغه استنفاً جيش العدو الصهيوني الذي يعتبر تدخل الجيش «المصري» في «سوريا» عملاً عدائياً لا يمكن السكوت عليه، كما تلقي رسالة رسمية فورية من الاتحاد السوفياتي تتضمن تأييداً صريحاً للانفصال، كما أكد في ذلك مصدر مصري رفيع المستوى كان شاهداً شخصياً على تلك الرسالة. أما الحقيقة الثانية، فهي أن غالبية الشعب في سوريا، والعديد من الضباط السوريين، لم يكونوا مع الانفصال إطلاقاً، ومن ثم فإن من الخطأ الفادح الحديث عن «أخطاء الوحدة» وإعطاء أية مسوغات لجريمة الانفصال. إن جميع الأخطاء التي ارتكبت أثناء الوحدة - سواء الأخطاء الأساسية أم الأخطاء الثانوية - ليست السبب الحقيقي وراء الانفصال وإن كانت قد فتحت الثغرة التي نفذ منها وحقق ضربه. إن القوى المعادية للوحدة العربية هي التي كانت وراء انفصال سوريا عن مصر. فالانفصال بالضرورة عمل إرادي تأمري، بينما «الأخطاء» لا تؤدي إلى فصل عرى الوحدة. إن قوى الرجعية والاقطاع ورأس المال لمست الخطر الكبير الذي سيلحق بها نتيجة القرارات الاشتراكية، كذلك فإن القوى الامبريالية التي سعت دائماً إلى استمرار التجزئة العربية لتسهيل السيطرة على الوطن العربي ويسهل استغلال ثرواته، فضلاً عن الصهيونية المتربصة بالأمة العربية، والتي تعيش على شعارها المجنون ببناء «إسرائيل الكبرى»، كل هذه القوى كانت وراء عملية الانفصال. أي أن الانفصال حدث لأن هناك إرادات دخلت ميدان الصراع من أجل ذلك^(٨٦).

إن الانفصال، كما الوحدة، يؤكدان أن التجزئة من صنع العنف الامبريالي (والكيان الصهيوني في القلب منه وكذلك الرجعية العربية). وبالتالي، فالوحدة والحفاظ عليها كليهما يأتي من خلال مواجهة هذا العنف وكسر شوكته، أو بكلمة أخرى، رؤية العلاقة بين الوحدة والتجزئة في إطار العلاقات داخل ميزان القوى. أما العوامل الأخرى مثل «الأخطاء»، أو «الديمقراطية»، أو «الأساس الموضوعي الاقتصادي» أو «انضاج الشروط والظروف» - فكلها عوامل مساعدة، ولكنها لا ترقى، مجتمعة ومنفردة، إلى مستوى العامل الأساسي. إن الشيء الوحيد الذي كان يمكن أن يرد على الانفصال في حينه هو العنف الثوري، وهو بالتالي إعلان الحرب على القوى الانفصالية والقوى الدولية التي دفتها أو ساندتها. وتجب الإشارة هنا إلى أنه عندما أعلن الانفصال استنفرت جيوش الرجعية العربية كلها لتشتبك إذا قرر جمال عبد الناصر منع الانفصال بالقوة. إن فهم هذه المقولة

(٨٦) زعبي، المصدر نفسه، ص ٦٧ - ٦٨.

يساعد ليس فقط على تفسير الأحداث، ولكن أيضاً على رسم الاستراتيجية والتكتيك المناسبين لتحقيق الوحدة وصيانتها، وهي اتخاذ «قرار حرب» في ظروف تفوق معين للعدو، أما الإحجام عن ذلك، فهو يعني القبول بحدود التجزئة^(٨٧).

ومن هنا تؤكد مرة أخرى، مع منير شفيق، أن كل ما يطرح من أسباب بعيداً عن السبب الأساسي، أي السبب الذي يفرض التجزئة ويمنع الوحدة، يصلح تسويغاً لمهادنة التجزئة. فكل «نظرية» لا ترى العنف الامبريالي وراء التجزئة، ولا ترى مواجهته هي الأساس ولها الأولوية، تظل حديثاً عن الوحدة العربية، خارج الميدان الفعلي. مع التأكيد، في الوقت نفسه على أن إعطاء الأولوية في التجزئة للعنف الامبريالي، وإعطاء الأولوية في الوحدة لمواجهة هذا العنف، لا يعينان الرفض المطلق للنظريات التي سبقت الإشارة إليها، وإنما يعينان إنزال أهميتها من المرتبة الأولى، إلى الثانية أو الثالثة أو الرابعة من حيث الأهمية. وعندما ترسو الأولوية على العنف الامبريالي، فلن يكون بعد ذلك من خلاف حول تشجيع تطوير الأبنية الهيكلية والتحتية والديمقراطية والعلائق الخاصة، انطلاقاً من اعتبارها تخدم عملية مواجهة العنف الامبريالي وكسر شوكتة، وهو طريق الوحدة. ولا شك أن القبول بهذا الإدراك يترتب عليه نتائج حاسمة في توجيه الفكر والسياسة والصراع، كما يشكل أرضية للتنبؤ بخصوص المسار المستقبلي للاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي^(٨٨).

ولا يعني ما تقدم بخصوص ربط التجزئة بالامبريالية، الخروج بقانون عام يعتبر العوامل الخارجية أهم من العوامل الداخلية. ولكن لا ينبغي اعتبار العوامل الداخلية، في كل حال، هي الحاسمة في صنع التجزئة، وليست الامبريالية، ما دام القانون يقول إن العوامل الداخلية هي الحاسمة. إذ لا شك أن الامبريالية هي التي لعبت الدور الأول في فرض التجزئة العربية، وهي التي تلعب الدور الأول في الحفاظ عليها، وفي مواجهة أية توجهات أو محاولات وحدوية حقيقية. ولهذا فإن العامل الحاسم في فرض التجزئة هو الامبريالية أي القوة الخارجية، أما العامل الحاسم في إلغاء التجزئة وفي تحقيق الوحدة، فهو القوى الشعبية الداخلية، وهنا ينبغي إدراج الحديث عن أهمية «الأخطاء» و«الديمقراطية»، و«انضاج الشروط والظروف». إن العامل الحاسم في عملية التوحيد، وفي مواجهة العنف الامبريالي هو العامل الداخلي. ولكن لا شك أيضاً في أن كل تغيير في ميزان القوى العام يخلق مناخاً لتطورات في العوامل الداخلية. أما تغيير هذا الميزان فهو من نضال الجماهير العربية جنباً إلى جنب مع مختلف القوى المعادية للامبريالية في العالم^(٨٩)، إضافة إلى تناقصات الامبريالية ذاتها وأزماتها الداخلية. ومعنى ذلك أن فعل العامل الداخلي لكي يكون عظيماً ينبغي له أن يراعي بدقة ميزان القوى العام، لأنه بالقدر الذي يندرک الوضع جيداً، ويمسك بقوانينه ويقدر الموقف تقديراً سليماً، بالقدر نفسه يستطيع أن يتحرك بعلمية وموضوعية، ويحقق بالتالي انتصارات مؤكدة، ويصنع حقائق جليلة.

(٨٧) شفيق، المصدر نفسه، ص ٥٠٨.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٥١٠.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٥٠٩، ٥١٠ و ٥٣٦.

خاتمة

من الأمور ذات المغزى، في سياق دراسة عن العسكريين العرب وقضية الوحدة، أن نشأة الضباط كقوة سياسية واجتماعية في الاطار العربي، قد ارتبطت بانبعث القومية العربية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ويلاحظ أن الظاهرتين - الظاهرة العسكرية والظاهرة القومية - قد ارتبطتا معاً بعلاقة التأثير والتأثر، نظراً لاعتبارات موضوعية وذاتية عديدة. وهكذا فقد كان الضباط العرب من ضمن الفئات والقوى العربية التي اضطلعت بدور بارز في الكفاح من أجل الاستقلال والوحدة.

وفي الحقيقة فإنه لم يكن هناك تمايز محدد بين مطلبى الاستقلال والوحدة في هذه المرحلة المبكرة من الكفاح العربي، حيث كان مطلب الاستقلال ينصرف تلقائياً الى استقلال «المنطقة العربية» تحت حكم عربي واحد، بينما لم تكن هناك بعد تجزئة سياسية بالمعنى المتداول اليوم. ولقد عكست حركة الضباط العرب، في سياق الحركة القومية الناشئة، وربما أكثر من حركة غيرهم من الفئات والقوى العربية، طبيعة هذا التداخل والترابط بين مطلبى الاستقلال والوحدة. ويرد ذلك جزئياً الى أن تلك الحركة كانت تجري على امتداد الوطن العربي بدون تمييز أو تفرقة أو مراعاة لموطن الأصل، أو للقطر بالتعبير المعاصر، ولأن الضباط في الأصل كانوا يمتدنون باعتبارهم «عرباً» قبل أي شيء آخر.

ويمكن القول ان هذه المرحلة التي كانت تتميز أساساً ببروز دور مجموعات من الضباط العرب، بينما لم يكن هناك بعد دور سياسي محدد للجيش العربية، قد شهدت ظاهرتين مهمتين: اولاهما - وحدة المنطقة العربية وإنسياب الحركة من «قطر» الى آخر. وهكذا كان الضباط المصري مثلاً أو العراقي أو السعودي يحارب في اليمن وليبيا والحجاز. وكان الضباط العراقي يخدم في الجيش السوري، والضباط السوري يخدم في الجيش العراقي. ولذلك فإن عدداً كبيراً من الضباط الذين برزوا في هذه المرحلة قد حاربوا في اليمن وليبيا وسوريا والعراق. وثانيتهما - استمرار عدم الفصل بين السياسي والعسكري، وذلك تعبيراً ليس فقط عن الالتزام بداعي «الجهاد» مع قوة ذلك الداعي، وإنما أيضاً تعبيراً عن التزام جليد يتمثل في الالتزام القومي العربي. وهكذا رأينا عبد الرحمن عزام أول أمين عام للجامعة العربية، وصالح حرب، أحد أبرز قيادات الأخوان المسلمين،

يتطوعان للحرب في ليبيا ضد الغزو الايطالي . ويلاحظ أن الظاهرة نفسها تكررت عندما عمد أكرم الحوراني الى جمع مجموعة من الشباب السوري ، من العسكريين والمدنيين للمشاركة في ثورة رشيد عالي الكيلاني . ولقد كانت حرب فلسطين أكبر مثال على ذلك الاختلاط بين العناصر المدنية والعناصر العسكرية - من ناحية ، وبين الدواعي القومية والدواعي الدينية - من ناحية أخرى .

وفي المرحلة التالية التي شهدت حركة الجيوش العربية ، بعد حرب فلسطين ، ارتفعت العلاقة بين الظاهرة العسكرية والظاهرة القومية الى القمة على يد جمال عبد الناصر ، الذي يعتبر من أبرز رموز القومية العربية في هذه المرحلة ، بالطبع باعتباره رمزاً لما يمثل من قوى ومصالح وقيم . ولكن هذه العلاقة هيّطت إلى الحضيض على يد أنور السادات تحت شعار مصر أولاً ، ومصر ثانياً ، ومصر أخيراً . ثم وصلت الى التوقف تماماً وأصبحت «موضة قديمة» في ادراك حسني مبارك ، كما ورد في حديثه مع مجلة المجله بتاريخ ١٩٨٤/١١/٣ . ففي سؤال وجه اليه حول احتمالات الوحدة بين مصر والاردن على ضوء تصريح له بمطار القاهرة لدى عودته من إحدى زيارته للاردن ، قال حسني مبارك : «دعني اقول لك أنا قلت إن الوحدة موضة قديمة ، وأنا بالفعل أعنيها . وأنا شخصياً على ثقة بأن كل مواطن عربي مقتنع بهذا الأمر . هناك من يزايد ويقول نحن وحديون لكنه في قرارة نفسه يعتقد بأنها بالفعل موضة قديمة . دعنا نستعرض التاريخ الحديث : وحدة مصر وسوريا لم تستغرق أكثر من ثلاث سنوات من ١٩٥٨ إلى ١٩٦١ . وحدتنا مع ليبيا ماذا حدث لها؟ وما هو مستقبل وحدة ليبيا مع المغرب ومع مصر ومع الجزائر؟ وما هو مستقبل وحدة سوريا مع العراق؟ أرجو أن نجد وحدة عربية واحدة نجحت في الاستمرار» .

إن هذه المواقف والتصورات المتناقضة والمتباينة التي عبر عنها القادة الثلاثة - جمال عبد الناصر وأنور السادات وحسني مبارك - تفرض إعادة النظر في محددات الإدراك والسلوك العسكري بشكل عام ونجها قضية الوحدة بشكل خاص فهم جاءوا من القطر نفسه ، ويتمنون الى الأصول الاجتماعية نفسها ، وعاشوا في اطار التجربة التاريخية نفسها ، ومع ذلك فما أبعد الشقة بينهم .

ومن هذه المقارنة السريعة تنتهي هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج حول متغيرات الظاهرة العسكرية بداية ، وحول التكوين التاريخي للجيوش العربية ، وصولاً الى إمكانية فهم وتحليل العلاقة بين التدخل العسكري وظاهرة التجزئة ، ومن ثم استكشاف إمكانيات الدور العسكري .

أولاً : لقد سبقت الإشارة الى أن الظاهرة العسكرية تعتبر محصلة لتفاعل ثلاث مجموعات من المتغيرات ؛ المتغيرات العسكرية ، والمتغيرات الداخلية ، والمتغيرات الخارجية . وفي هذا الإطار يمكن القول إن تحليل السلوك العسكري في إطار الصراع على السلطة يعتبر ضرورياً ولا شك ، ولكنه يؤكد كثيراً على ما يجري في القمة ، حيث يقع التحول الفعلي في السيطرة ، ولكنه لا يؤكد بما فيه الكفاية على ما يجري في القاعدة تحت هذه القمة ليجعل من التغيير في السلطة ضرورياً . وفي النهاية ، إذا كان أحد العوامل الرئيسية التي تفتح الطريق الى التدخل هو عجز الحكام السابقين عن حل قضايا البلاد وتعزيز حكمهم ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه في الحال هو : لماذا يكون الأمر على هذه الشاكلة؟ ومن أو ماذا يجعل موقفهم على مثل هذا الضعيف؟

ومن هنا فإن تحليل فرصة التدخل من ناحية ، وفراغ القوة - من ناحية أخرى لا بد وأن

يستعيد دور الجماهير والحركات الوطنية التي كانت غائبة تماماً عن غالبية محاولات تفسير الظاهرة العسكرية. وفي هذا الإطار يمكن القول إن الوضع السابق على التدخل العسكري غالباً ما يحتوي على بعض السمات التي حددها لينين باعتبارها سمات ضرورية لمفهوم «الموقف الثوري». إن السمات التي يشترك فيها التدخل العسكري والموقف الثوري تتمثل في عجز الدوائر الحاكمة عن مواصلة حكمها بالطريقة السابقة، وسخط جماهيري متصاعد على نظام الحكم، يتبدى في الغالب في أزمة سياسية كبرى تؤثر في قطاعات واسعة من الجماهير. وإذا كان من غير الطبيعي أن يبقى العسكريون بمعزل عن تأثير القوى الاجتماعية والانتماءات السياسية التي تحيط بهم، فإن من الطبيعي أن يكون طريقهم قد عبته سنوات من النضال لقوى اجتماعية أخرى، فضلاً عن أن هذا النضال يكون له مفعوله في إضعاف النظام القائم بصورة متوالية^(١).

وعلى ضوء هذا الإطار العام، يلاحظ أن محاولات التدخل العسكري تمثل تعبيراً محدداً عن جانب واحد فقط من جوانب ظاهرة أكثر اتساعاً تميز المجتمعات المتخلفة، وهي ظاهرة التسييس العام للقوى والمؤسسات الاجتماعية. ففي مثل هذه المجتمعات تقتصر الممارسة السياسية لخصائص النظم السياسية المعاصرة - وفي مقدمتها الانشقاق العام، الشرعية، الكيان السياسي، التماسك، الاستقرار^(٢). وهكذا فإن جميع القوى والتكتلات الاجتماعية تصبح طرفاً مباشراً في الشؤون السياسية العامة، وعلى ذلك، فإن الدول التي تعرف ظاهرة الجيوش السياسية، تعرف أيضاً كنائس سياسية، وجامعات سياسية وبيروقراطيات سياسية، ونقابات عمالية سياسية، وشركات سياسية. أي أن المجتمع ككل منفلت وليس الجيش وحده. إن كل هذه الجهات المتخصصة تميل إلى الانخراط في الشؤون السياسية التي تعالج القضايا السياسية العامة والمرتبطة بالمجتمع ككل، وليس فقط القضايا المرتبطة بها أو بمصالحها الخاصة. أن المؤسسة العسكرية في المجتمعات كافة بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تتدخل في السياسة من أجل تطوير ظروف الخدمة وحجم القوات، ولكنها في الدول المتخلفة، لا تهتم بذلك فقط، وإنما تمد اهتمامها أيضاً إلى توزيع الثروة والسلطة والمكانة في النظام السياسي. والمهم هنا أن الشيء نفسه ينطبق على القوى الاجتماعية الأخرى، فالعقداة والجنرالات، الطلاب والأساتذة، علماء المسلمين والرهبان البوذيين، كل أولئك ينخرطون بشكل مباشر في الشؤون السياسية ككل.

ويلاحظ أيضاً أن التحليلات العلمية للمؤسسات الاجتماعية في الدول المتخلفة تركز أساساً على ما تمتاز به المؤسسات التي تحظى بدراساتها من درجة عالية من التسييس. وهكذا كان من الطبيعي أن تركز دراسات المؤسسة العسكرية، في تلك الدول، على دورها السياسي البارز الذي يميزها عن المؤسسات العسكرية في الدول المتقدمة. كذلك فإن دراسات النقابات العمالية تلقي ضوءاً

(١) انظر بخصر مفهوم «الموقف الثوري» عند لينين وتطبيقه:

J. Woddis, *Armies and Politics* (New York: International Publishers, 1977), pp. 68-75.

(٢) نتمند في هذا المجال على افكار:

Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968), pp. 1-2, 12 and 194-196.

على «الزعة النقيية السياسية» باعتبارها من الملامح المميزة لهذه الدول. وبالمثل، فإن دراسات الجامعات تؤكد على الدور السياسي النشط للكلليات والطلاب. أما دراسات المنظمات الدينية فتركز على المدى الذي بلغت عملية الفصل بين الكنيسة والدولة، وكيف ما يزال ذلك هدفاً بعيداً. إن كل مجموعة من الباحثين تنظر الى قوة اجتماعية محددة بمعزل عن غيرها من القوى الاجتماعية على نحو أو آخر. وهكذا فهي تؤكد، سواء بشكل ضمني أو بشكل صريح، على دورها البارز في الشؤون السياسية. ومن الواضح أن ذلك الدور لا يقتصر فقط على المؤسسة العسكرية، أو على غيرها من القوى الاجتماعية، وإنما يسود المجتمع كله. إن الأسباب نفسها التي تؤدي الى التدخل العسكري في الشؤون السياسية، هي المسؤولة أيضاً عن التدخل السياسي للنقابات العمالية، ورجال الأعمال، والطلاب، ورجال الدين، إن تلك الأسباب تكمن ليس في طبيعة كل جماعة من هذه الجماعات، وإنما في بنیان المجتمع. وهي تكمن بصفة خاصة في غياب أو ضعف المؤسسات السياسية الفعالة في المجتمع.

ويضاف الى ذلك أن القوى الاجتماعية المتخصصة، في كل المجتمعات، لها نشاط سياسي ولكن ما يجعل من مثل هذه القوى تتسم بدرجة أعلى من «التسييس» في المجتمع المتخلف، هو غياب المؤسسات السياسية الفعالة، القادرة على القيام بوظائف التوسط والتهدئة والتوفيق بالنسبة للحركة السياسية لهذه القوى. ففي المجتمعات المتخلفة تقف القوى الاجتماعية في مواجهة بعضها بعضاً، حيث لم يتحقق للمؤسسات السياسية أو القيادات السياسية المحترقة أي درجة من الاعتراف أو القبول التي تجعل منها جهاز وساطة له شرعية القيام بعملية تهدئة الصراعات بين هذه القوى كذلك ليس هناك اتفاق بين هذه القوى على الوسائل الشرعية والمألوفة لحل الصراعات. ومعنى ذلك أنه في مثل هذه المجتمعات لا ينصب الاختلاف فقط على القوى الفاعلة، وإنما يمتد أيضاً الى الوسائل المرتبطة بتولي المناصب وصياغة السياسة. وهكذا فإن كل قوة من هذه القوى الاجتماعية تقوم بتوظيف الوسائل التي تعكس طبيعتها وقدراتها للتمييز بين. وعلى سبيل المثال، فالأغنياء يقومون بالرشوة، بينما ينصرف الطلاب الى التظاهرات، في حين يلجأ العمال الى الاضراب، أما العسكريون فيعمدون الى الانقلاب. وفي غياب قواعد مقبولة للممارسة، فإن كل هذه الأشكال من الحركة المباشرة تنتشر على المسرح السياسي. ويلاحظ بالطبع أن تكنيك التدخل العسكري هو أكثرها إثارة وفعالية.

كل ما تقدم يؤكد، بالتالي، على ضرورة الاهتمام بمقارنة الفئة العسكرية بغيرها من الفئات الاجتماعية الأخرى باستمرار، لئلا تؤدي أحادية تناول الى نتائج عن «خصوصية» العسكريين من دون أن تكون هذه الأخيرة محل تأكيد. وعلى ذلك، فإن دراسة القوى والمؤسسات الاجتماعية في الدول المتخلفة من زوايا «العام» و«الخاص». توضح أن قيام المؤسسة العسكرية بدور سياسي بارز ليس سمة من سمات «خصوصيتها» وإنما هي سمة عامة تميز أيضاً غيرها من المؤسسات الاجتماعية الدينية والتعليمية والعلمية والمهنية. بينما يبرز في مقدمة جوانب «الخصوصية» التي تميز المؤسسة العسكرية ثلاث سمات أساسية: أولاً - ما تتمتع به من قدرات وإمكانات في إطار ممارسة الصراع السياسي مما يمكنها من حسم الأمر لصالحها. وثانياً - أن تدخل طرفاً أصيلاً في الصراع المباشر على

السلطة بهدف تولي مقاليد الحكم أو إحداث تغييرات معينة في توجهاته أو مؤسساته أو شخصياته، وهي سمة لا تشاركها فيها سوى الأحزاب السياسية. وثالثتها - غط الناشئة المهنية والسياسية المبني على الانعزال عن المجتمع ومياداة مفاهيم خاصة حول «الجيش والسياسة».

وفضلاً عما تقدم، ينبغي وضع المتغيرات الخارجية في مكانها الصحيح من تفسير الظاهرة العسكرية. فقد جرت بعض القيادات السياسية والتيارات الفكرية على رد الصراعات المفجرة في دول العالم الثالث وما تتميز به غالبية هذه الدول من شيوع عدم الاستقرار السياسي، الى التدخل الأجنبي وصراعات القوى الكبرى في إطار الحرب الباردة، فضلاً عن ضغوط «ومؤامرات» الاستعمار القديم والجديد. ولقد ارتاحت هذه القيادات وتلك التيارات الى هذا التفسير الكلي لتلك الظاهرة، وأراحته نفسها من عناء ضرورة تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه المجتمعات، واكتشاف ما تنموج به من تناقضات ومشكلات حادة، هي التي ساهمت في شيوع التدخل الأجنبي.

ومع أن صراعات القوى الكبرى، والقوى الاستعمارية القديمة والجديدة، تلعب دوراً مهماً فيما تشهد دول ومناطق العالم الثالث من صراعات ومنزاعات مثل التدخل العسكري والعنف السياسي، والاتجاهات الانفصالية، والصراعات الإقليمية، إلا أنه لا يمكن إلقاء المسؤولية الأساسية في انتشار هذه الظاهرة على العوامل الخارجية وحدها. فالسبب الرئيسي سيظل كامناً، في غالبية الحالات، في الأوضاع والتناقضات التي ترسخ في أحياق هذه البلدان، ولن تجدي هذه التدخلات الخارجية إلا إذا كانت الأوضاع الداخلية مهيأة لذلك.

إن المتغيرات الخارجية قد تلعب بالفعل الدور الحاسم والجوهري في هذا الوقت أو ذاك، أو في هذه المناسبة أو تلك. وربما طغى - في بعض الأحيان - دور العوامل الخارجية. لكن ينبغي التنبيه على أن التوقف عند هذه النقطة يجعلنا نقع أسرى نظرة جزئية، أو فهم أحادي الجانب لما يجري في دول العالم الثالث. ومعنى ذلك أن تحليل العوامل الخارجية ليس إلا «لحظة» من لحظات المنهج، ويجب أن نمضي بعدها في تأصيل ظاهرة التدخل الخارجي لنضعها في مكانها الصحيح، أي على أرضية الأوضاع الداخلية في الدولة المعنية ذاتها.

وعلى ضوء ما تقدم، فإن دراسة الظاهرة العسكرية من زاوية دور العوامل الخارجية، توضح أنه بينما يلعب عملاء الاستخبارات الأجنبية دوراً حيوياً في بعض الحالات، فإن إمكانات قيامهم بذلك وأساليب عملياتهم ترتبطان ارتباطاً كبيراً بالظروف المحيطة كلها. ومعنى ذلك أن نجاح المبادرات التي تعتمد عليها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، مثلاً، في إحدى الحالات وفشلها في حالات أخرى بشكل متجمع، لا يمكن أن يرد الى أن «جنودها» قد عملوا بمزيد من الجهد ويقدم أكبر من المهارة والتصميم في «العملية أ»، بينما حدث العكس في «العملية ب». ولكن هذا الاختلاف يعود بالدرجة الرئيسية إلى أن عوامل أخرى، سياسية واقتصادية واجتماعية - كانت أكثر ملائمة لنجاح الانقلاب ضمن طائفة أخرى من الظروف وفي حالة معينة، مما كانت عليه في المرة الأخرى.

وفي تحديد دور العوامل الخارجية، يلاحظ بداية أنها تمارس تأثيرها على حركة المؤسسة العسكرية على مستويات التحليل المختلفة كلها: الاستعداد للتدخل، فرصة التدخل، فراغ القوة. ولتوضيح ذلك يمكن الاستعانة بفكرتين أساسيتين تقدمت بهما فرست لتحديد دور العوامل الخارجية^(٣). أولاً - أن المدخل الأساسي لانسياب التأثيرات التي تمارسها العوامل الخارجية يتمثل في ظاهرة التبعية، وهي في هذه الحالة قد تتم بصورة صامتة وغالباً غير مرئية. ومعنى ذلك أن استمرار هذه الظاهرة، على الرغم من حقيقة الاستقلال السياسي، يعني أن «دول المركز» تملك في يديها أدوات ومسالك عدة لتوجيه التطورات في مجموعة الدول التابعة. وثانيتهما - إن الدول الأجنبية تهدف في محاولاتها للتأثير إلى تحقيق هدف مزدوج: تدعيم أو خلق الحلفاء المحليين، من ناحية، والتحكم في حركة ميزان القوى الداخلية، من ناحية أخرى. ومعنى ذلك أن زرع العملاء أو شراءهم على المكشوف، ليس سوى جزء من اللعبة. فالهدف الأكثر أهمية يتمثل في بناء شبكة «الحلفاء» والعمل على انتعاش القوى الاجتماعية التي يمكن أن تقوم استناداً إليها حكومات «صدقية». وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من الأوضاع القائمة، والأزمات الراهنة، والصراعات والمناقشات الداخلية، والمطامح الشخصية والاجتماعية للأفراد والمجموعات، ومن تفاعل القوى الطبقية والاجتماعية.

ولا شك أن الأجهزة الغربية كافة، وهي تضع في ذهنها هذه الحسابات، تسعى للتأثير في الكادر القيادي في المؤسسات العسكرية للبلدان النامية.

إن القدرة على النجاح في مثل هذه الحالات ترتبط بأوضاع «ميزان القوى الداخلية»، فعندما يميل ميزان القوى الداخلية بشدة ضد أولئك الذين يسعون إلى القيام بانقلاب، فإنه من غير المحتمل أن تنجح الخبرة المتراكمة والمهارة التنظيمية لمن يخططون له. فليس ثمة جيش أو مجموعة من قادة عسكريين يعملون في فراغ. وهذه حقيقة تفهمها جيداً «وكالة الاستخبارات المركزية» حتى ولو كان يبدو أن البعض من دارمي الانقلابات، يظن أن المرء يمكنه أن يفسر الدور السياسي للجيش بقلعة ما يهدف قادة الجيش أنفسهم إلى تحقيقه.

وهكذا يتضح أن العوامل الخارجية لها دور أساسي في تفسير أسباب التدخل العسكري، فهي تمارس تأثيراً على مجموعة من متغيرات الظاهرة، كما أنها تتحرك على مختلف مستوياتها.

فمن ناحية الاستعداد للتدخل، تمارس العوامل الخارجية تأثيرها عن طريق عمليات التدريب والتثنية جنباً إلى جنب مع سياسة اكتساب الحلفاء وتجنيد العملاء، ومحاولة استثارة مطامع، وأحياناً مخاوف، عناصر معينة في المؤسسة العسكرية. ومن هذه الناحية، يلاحظ أن الدولة الجديدة ترتبط بنمطين من نظم الارتباط مع الدولة الاستعمارية السابقة، أولهما - بين حكومة وحكومة، وثانيهما - بين جيش وجيش (وبالطبع عندما يقوم الجيش بالاستيلاء على السلطة تصبح العلاقة أكثر بساطة، حيث يقوم الجنرال - الرئيس بخدمة الشبكة كلها في الوقت نفسه). إن علاقة الجيش في كثير من النواحي

R. First, *The Barrel of a Gun: Political Power in Africa and the Coup d'Etat* (London: (٣) انظر: Penguin African Library, 1972), pp. 415-417.

تعتبر أكثر امتداداً أو عمقاً، بل وأحياناً أكثر وداً، لأن الدول الأوروبية هي التي قامت بإنشاء غالبية الجيوش، وهنا نلاحظ أن المساعدات والتدريب الأجبيين، وقد استمررا على الأقل لفترة بعد الاستقلال، كانا يربطان الجيش ليس بحكومته ولكن بقوة أجنبية، لأن اهتمام الجيش بالحفاظ على تيار المساعدات العسكرية جعل مصالحه تتوافق مع مصالح الدولة التي تقدم هذه المساعدات. وفضلاً عن ذلك تؤدي المساعدات العسكرية الى أن تصبح الجيوش، خصوصاً في الدول الصغرى، أقوى من الحكومات ذاتها. ويضاف الى ذلك أنه ليست هناك مساعدات أخرى تفتح الباب للتمعية مثل تلك التي تقدم للجيش، وليست هناك مساعدات أخرى يمكن أن تتمخض عنها تلك النتائج السريعة والمتوقعة. وفي الوقت نفسه فإن المساعدات العسكرية تجعل أكثر المؤسسات حساسية في الدول الجديدة عرضة للضغوط الأجنبية، وأكثرها احتمالاً للقيام بالاستيلاء على السلطة.

ومن ناحية فرصة التدخل، تستهدف العوامل الخارجية بناء قاعدة اجتماعية واسعة جنباً الى جنب مع اكتساب الحلفاء كأساس وطيد لقيام واستمرار نظام «صديق»، من ناحية، والتأثير على ميزان القوى الداخلية، من ناحية أخرى. وتشتمل هذه الناحية الأخيرة على شبكة واسعة من السياسات تمتد لتشمل التأثير على أسعار المواد الأولية في السوق العالمي (مصدر الدخل الأساسي وأحياناً الوحيد لغالبية بلدان العالم الثالث)، وسياسات الاقتراض وتسوية الديون، واستشارة الصراعات الطائفية والدينية والقبلية الداخلية، والاتجاه عموماً الى تسييس المجتمع وكل القوى والمؤسسات الاجتماعية وفقاً لمفاهيم هتنتون السابقة الاشارة اليها، فضلاً عن تحريض الصراعات الاقليمية، كل ذلك لرفع حدة الأزمة السياسية الداخلية، وتهيئة الظروف للمؤسسة العسكرية، بعد تدعيمها، لتوجيه الضربة القاضية الى النظام.

أما من ناحية فراغ القوة، فيمكن القول إن العوامل الخارجية تمارس دورها من خلال عملية تسييس القوى والمؤسسات الاجتماعية المختلفة لأن ذلك يهيئ المجال لتدخل الجيش (بحكم أبرز خصائصه: القدرات والامكانات القادرة على الحسم، التوجه ناحية الاستيلاء على السلطة)، من ناحية، فضلاً عن عملية تقديم المساعدات المباشرة للجيش التي تؤدي الى تدعيم ظاهرة فراغ القوى لصالحه - من ناحية أخرى. ومعنى ذلك أن المساعدات العسكرية الأجنبية (الغريبة بصفة خاصة) تعتبر عاملاً مهماً في زيادة الاستعداد العسكري للتدخل في الشؤون السياسية، لما لهذه المساعدات من دور في تشجيع الاستقلال السياسي للجيش، فضلاً عما توفره للجيش من قوة ومزايا إضافية، وما تبيته بالتالي من دوافع إضافية للحركة ضد القيادات السياسية المدنية، لأن التوسع في حجم القوات المسلحة فضلاً عن تدعيم قدراتها وإمكاناتها من خلال برامج المساعدات، قد يساعد على تفاقم الاختلال بين مؤسسات المدخلات ومؤسسات المخرجات في النظام السياسي.

ثانياً: وإذا انتقلنا لتابعة التكوين التاريخي للجيوش العربية، لا يمكن تقسيم هذه الجيوش وفقاً لموايرت الحركة القومية الصاعدة والسعي من أجل «الاستقلال والوحدة» الى ثلاث مجموعات أساسية.

١ - مجموعة الجيوش التي ارتبطت تكوينها التاريخي بتطور القضية العربية والحركة القومية الناشئة في

مطلع القرن العشرين، وهي تركز أساساً في جيوش الأردن وسوريا والعراق. فهذه الجيوش تعتبر امتداداً لجيش الثورة العربية الكبرى.

٢ - تضم هذه الجيوش أساساً جيش مصر الذي تأثر بقدر بالحركة القومية مع خلاف في الدرجة. ويلاحظ أن مدى ارتباط التكوين التاريخي للجيش المصري بحركة القومية العربية يتحدد ببعض الوقائع التاريخية المعنية، وخصوصاً دور الفريق عزيز علي المصري قائد جيوش الثورة العربية الكبرى، الذي تولى مناصب متعددة في الجيش المصري حتى تولى منصب رئيس أركانه. وهناك كذلك تأثير القضية الفلسطينية على الشؤون السياسية المصرية إجمالاً، وبالتالي على الجيش كما تجسد ذلك في عمليات التطوع الفردي من الضباط والاستعداد على مستوى بعض المجموعات لتقديم خدمات عسكرية أكثر شمولاً، مثل الاتفاق الذي تم بين فوزي القاوقجي وتنظيم «الضباط الأحرار» لتقديم سرب طائرات يساهم في المعركة ضد الزحف الصهيوني. وأخيراً تنبغي الإشارة إلى مدى تغلغل الأحزاب السياسية المصرية داخل الجيش وارتباط ذلك بإثارة قضية العروبة والوحدة العربية مثل جمعية «الأخوان المسلمين».

٣ - مجموعة الجيوش العربية التي لم ترتبط بالحركة القومية العربية، وكان تأثير التطورات العربية عليها محدوداً للغاية، إما لأنها لم تكن قائمة أصلاً في تلك المرحلة، وإما لأنها أتت تاريخياً بعد الزخم القومي الوحدوي، مثل جيوش أقطار الخليج العربي والمغرب العربي.

ويلاحظ أن لهذا التصنيف أهميته، إذ ينطوي على جانب من المحددات التاريخية لعلاقة الجيوش بقضية الوحدة العربية. وبالتالي فهو يساعد على دراسة تكوين الشخصية السياسية للجيوش العربية، وهل تنطوي على بعض الخصائص أو المقومات التي تجعلها أكثر أو أقل وحدوية عن غيرها من الفئات الاجتماعية الأخرى، وهل هناك دليل تاريخي على ذلك؟ وما هي مسيرة الجيوش التي ترجع أصولها إلى الثورة العربية الكبرى، وبخاصة جيوش سوريا والعراق والأردن؟

ومع ذلك يمكن القول إنه ليس من السهل تحديد العلاقة بين هذه الموارث التاريخية لعلاقة الجيوش العربية بقضية الوحدة، وبين الأدوار التي اضطلعت بها بعض الجيوش العربية في الخمسينات والستينات، خصوصاً بعد الدور البارز الذي اضطلع به جمال عبد الناصر وثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، التي قادها الجيش في مصر، وكما انعكس ذلك، مثلاً، على الثورة التي قادها الجيش في ليبيا عام ١٩٦٩، حيث تحول «الضباط الأحرار» إلى «الضباط الوحدويين الأحرار» في دولة بعيدة عن مركز الثقل في النظام العربي، ولم يرتبط التكوين التاريخي لجيشها بحركة القومية العربية. ولكن المرحلة الجديدة أخذت تعبر عن التأثير القومي والتنشئة السياسية عبر حدود الأقطار العربية وتحديداً لواقع التجزئة القائمة، وإصراراً على هزيمته وتحطيمه.

ومع ذلك يلاحظ أنه مع حال التجزئة، وبناء الجيوش القطرية في ظل السلطة الاستعمارية وفي معاهدتها العسكرية وطبقاً لتوجهاتها وقيمتها، كان هناك اتجاه لقيام علاقة عكسية بين تطور الجيش بالمعنى المهني والفني وبين توجهاته الوحدوية. فكلما ضعف تطور «الجيش» ليصبح جيشاً بالعلمي الاصطلاحي للكلمة، وكلما ضعفت التنظيمات الصارمة داخله، كانت اتجاهاته الوحدوية تتزايد؟

وعلى العكس كلما أصبح الجيش جيشاً حديثاً تتواضع اتجاهاته الوحودية. وبالطبع لا يخلق ذلك علاقة عكسية طبيعية بين الجيش الحديث والوحدة في إطار الوطن العربي، ولكنه يخلق هذه العلاقة في حالة الجيوش القطرية المبنية على أساس التجزئة والتي تبني باعتبارها رمزاً للسيادة والاستقلال «الوطني» ويهدف حماية الحدود «الوطنية»، والتي تعمل في بعض الحالات على تدعيم هذه التجزئة عبر عمليات التنشئة والتدريب والتوعية الايديولوجية، ومن خلال الاتباطات مع الدول الغربية التي تتولى تدعيم هذا التناقض. ومن هنا يمكن أن نفهم دور الجيش المصري، الذي كان من أكثر الجيوش العربية تطوراً بالمعنى النسبي، ومع ذلك خرج يطلب الحرية والتقدم لوطنه، فإذا به يتأكد أن الحرية والتقدم لمصر لا يمكن أن يتحققا بمعزل عن الحرية والتقدم للأمة العربية كلها. ومن هنا أهمية الرؤية الاستراتيجية لقضية الأمن القومي العربي، باعتبارها في مقدمة المحلدات المهمة للسلوك السياسي لبعض الجيوش العربية. ولا شك أنه يمثل هذه الرؤية، يرتفع مطلب الوحدة العربية عن كونه مجرد «حين» إلى الماضي المجيد. ويلاحظ هنا أن الأحزاب السياسية تمكس خبرة عكسية لهذه العلاقة، فكلما كانت «الأحزاب» بعيدة عن المفهوم الحزبي بالمعنى المنضبط، أي كانت مجرد تنظيمات قبلية أو عشائرية أو دينية، كانت توجهاتها الوطنية والقومية ضعيفة وأحياناً منعدمة، إن لم تكن معادية أصلاً لمثل هذه التوجهات في بعض الحالات. ولكن مع تطور مثل هذه «الأحزاب» وارتفاعها فوق مستوى الولاءات الشخصية والقبلية والعشائرية والدينية لتعكس الولاء الأسمى للوطن وللأمة، أصبحت لها توجهات وطنية وقومية واضحة.

ثالثاً: لقد ترتب على فرض «ظاهرة التجزئة» اضطراب عملية بناء «الدولة - القومية» في الوطن العربي اضطراباً بالغاً. ويرجع ذلك إلى أن عملية بناء الدولة (State-Building) قد وضعت على طرفي نقيض مع عملية بناء الأمة (Nation-Building)، وفي الحقيقة فإنها وضعت في مواجهتها، بينا كلتاهما مقوم أساسي في عملية بناء «الدولة القومية» على النمط الأوروبي الحديث.

فالقوى التي فرضت التجزئة على الأمة العربية، والقوى التي رأت مصلحتها في استمرار هذه الظاهرة، كلتاهما تمحصنتا وراء «الحدود القطرية» الجديدة، وحولتها في الحقيقة إلى «متاريس» لحماية المصالح التي أتاحتها التجزئة داخل الأقطار العربية الناشئة.

ولقد أدت التجزئة، بدور حلف المصالح الأجنبية والمحلية المنتفع منها، إلى تعميق الأزمة الكيانية والعقيدية التي شهدتها الوطن العربي في أعقاب الحملات التي تعرض لها الاسلام، وبصفة خاصة بعد إنشاء الخلافة رسمياً عام ١٩٢٤. وعلى ضوء ضراوة المعركة غير المتكافئة التي فرضها على الأمة العربية حلف المصالح المعادي لتقدمها ولوحدتها، وعلى ضوء انهيار الكيان الاسلامي الجامع، والحيلولة دون تبلور كيان جامع جديد يتفق مع هوية شعوب المنطقة وخصائصها وتطلعاتها، فقد ارتد المواطن العربي إلى الولاءات العرقية والعشائرية والشعوبية والإقليمية. وتعقدت بالتالي عملية بناء «الدولة القومية» على ضوء صراع الهويات الذي شهدته المنطقة العربية لأن متطلبات «بناء الدولة» كانت تعني الاستمرار في تمزيق روابط التاريخ والثقافة والحضارة والمصير، أي كانت تجري على حساب عملية «بناء الأمة» وفي الحقيقة من أجل الحيلولة دون بنائها. وبدلاً من الاتجاه إلى إزالة

الحدود المصطنعة بين الأقطار العربية بعد الاستقلال، تمهيداً لعودة الأمر الطبيعي لأمة واحدة مزقتها أعداؤها ضد طبيعتها وضد مصالحها، أخذت النخبة الحاكمة في كل قطر عربي، في تكريس هذه الحدود وتدعيمها تحت دعاوى زائفة وشعارات كاذبة. ولقد دعم استمرار ظاهرة التبعية، والدور الاسرائيلي المتنامي، من تكريس هذه التوجهات، حتى لقد أصبح من المألوف أن تتحرك بعض قيادات الأمة العربية ضد طبيعة هذه الأمة وضد مصالحها.

ولذلك فقد كانت المؤسسة العسكرية في مقدمة مؤسسات «الدولة الحديثة» التي تم بناؤها على أساس قطري بعد الاستقلال، وكان من المأمول - في نظر هذه القيادات ومن ينصرها - أن تصبح هذه المؤسسة رمزاً للاستقلال وللسيادة القطرية، أي درعاً حقيقياً لحماية «التجزئة».

ولكن في الوقت الذي كانت توضع فيه أصول المؤسسة العسكرية الحديثة في الأقطار العربية شبه المستقلة، تبلورت قوى ومتغيرات عدة تعمل في الاتجاه المضاد، وتهدف الى معالجة الخلل الكياني والعقدي الذي فرضته القوى الغربية على المنطقة العربية عبر التجزئة. ويمكن القول ان هذه النشأة المتزامنة قد ارتبطت في نهاية الأمر بتبلور الظاهرة العسكرية المعاصرة في الوطن العربي. فكان التفاعل مستمراً والتأثير والتأثر متبادلاً بين ظاهرة التجزئة والظاهرة العسكرية، وكان الباب مفتوحاً لجميع الاحتمالات: فبعض الجيوش تعمل من أجل الوحدة، وبعضها يتخصص في ضرب الوحدة، وبعض الجيوش تنجح في بناء الوحدة، وبعضها ينجح في اسقاط الوحدة، وما يزال الجدل مستمراً.

رابعاً: أما من ناحية حدود الدور العسكري تجاه التجزئة، وبخاصة قضيتي الهوية والسلطة فيمكن القول بداية أن الجيوش يمكنها أن تقوم بدور مهم في عملية التغيير الاجتماعي وبناء التكامل القومي في الدول التي تعاني مظاهر «تعددية» متنوعة عنصرية وثقافية ودينية وقبلية... الخ. ويتضمن ذلك في الحد الأدنى أن يصبح الجيش - كما يقول جانويتز - أداة لانغاء الاحساس بالهوية، باعتبارها الأساس النفسي الاجتماعي للوحدة القومية وهو يعتبر مطلباً جوهرياً للدول التي تعرضت لعنف السياسات الاستعمارية والتي تكافح من أجل تحقيق التكامل بين الجماعات الأثنية والعنصرية والقبلية والدينية «المتعددة» والمتصارعة. كما يتضمن في الحد الأقصى أن تهيم الجيوش لأفرادها ضباطاً وجنوداً مجموعة من القيم والمعتقدات التي تعتبر ضرورية أو متوافقة مع احتياجات التنمية الاقتصادية والسياسية. ويضيف أنه على الرغم من الطبيعة التكنولوجية للتنظيم العسكري، إلا أن الجيوش ليست منظمات هندسية بصفة جنسية، نظراً لأنها تسعى الى دمج القيم البطولية القومية التقليدية مع الادارة العلمية والتنظيم العصري؛ إذ تعتبر الجيوش، بمعنى من المعاني، بمثابة جسر مع الماضي حيث يعني قادتها باجترار التقاليد الثقافية، الحقيقية أو الخيالية وحتى الذهاب أحياناً الى حد إعادة تصوير الخبرات العسكرية السابقة التي لم تكن بالضرورة انتصارات أو بطولات^(٤).

وعلى ضوء هذه الحقيقة ومن أجل تقدير حجم التأثير الذي تمارسه الجيوش كأداة لتحقيق

M. Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1964), pp. 80-81,

التكامل القومي وبناء الاحساس بالهوية القومية والولاء الوطني، يمكن الاستناد الى معيارين مهمين: اولهما - يتمثل في الأثر المباشر للخدمة العسكرية على أفرادها ومدى انسياب هذا الأثر الى المجتمع ككل، وثانيهما - القيمة الرمزية للجيش بالنسبة الى المجتمع ككل كاداة للسيادة القومية ورمز للاستقلال الوطني.

فبالنسبة الى الأثر الأول، اتفقت الغالبية من الباحثين على أن الجيوش تمارس تأثيراً واضحاً على الأفراد المخترطين تحت لوائها في مجال تصفية القبلية وما شابهها من اتجاهات اقليمية أو اجتماعية وثقافية ضيقة وخلق هوية قومية مشتركة. فخلص باي الى أنه من المعترف به في جميع المجتمعات أن الجيوش تقوم بتحويل من ينخرط في فلكتها الى «جندي كفاء» بينما تصيف خبرة الدول المتخلفة الى ذلك بعداً جديداً، فهذا الجندي الكفاء يصبح أيضاً «رجلاً عصبياً الى حد ما. وهكذا تلعب الجيوش فيها دوراً أساسياً في عملية إحلل الأفكار والممارسات الحديثة محل تلك التقليدية، كما أنها تعتبر ميداناً للتدريب على المواطنة حيث تساعد على إذابة الخلفيات التقليدية والتعددية للعسكريين في إطار هوية ذات طابع سياسي عريض، وبهذا المعنى تكون الخبرة العسكرية بمثابة خبرة تيسيس. وحتى إذا كان للمجندين لا يتلقون توعية سياسية صريحة، فهم يتعلمون أن الأحداث في مجتمعاتهم تتحدد بالقرارات البشرية وليس بمجرد الصدفة أو القدر، وأن «التغيير» - بناء على ذلك - منوط بإرادة الإنسان»^(٥).

ورأى ويلش أن توسيع نطاق الخدمة العسكرية سوف يضعف من ارتباطات الفرد التقليدية، وأنه سيتعلم لغة جديدة ويخدم في مناطق بعيدة عن مسقط رأسه ومع رجال يختلفون عنه عصبياً وسيكتسب مهارات تكنولوجياية غير معروفة للفلح البسيط. يضاف الى ذلك أن الفرق التدريبية العسكرية المتخصصة التي تعقد للضباط بالخارج تساعد على ارتباطهم بالعالم المعاصر^(٦).

كذلك يرى جانوويتز أن الجيوش - بالمقارنة مع غيرها من مؤسسات المجتمع - تمتاز باحترام مبدأ المعاملة المتساوية بين أفرادها مما يقوي الإحساس بالتماسك والتضامن الاجتماعي نظراً لأن الأفراد من مختلف الأصول الاجتماعية الاقليمية يخضعون لقواعد ونظم وخبرات مشتركة^(٧)، وهكذا يميلون الى اعتبار أنفسهم سودانيين، عراقيين، سوريين... الخ.

ومع ذلك فإنه ينبغي التمييز بين الأثر المباشر للخدمة العسكرية على أفرادها، من ناحية، ومدى انسياب تلك الخبرات الفنية والقومية والسياسية الى ميدان المجتمع ككل، من ناحية أخرى.

L. Pye, «Armies in the Process of Political Development», in J. Finkle and R. Gabl, eds., (٥) *Political Development and Social Change* (New York, London: Wiley, 1966), pp. 383-384.

C. Welch, ed., *Soldier and State in Africa* (Evanston: Northwestern University Press, 1970), (٦) p. 10.

Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis*, p. 81.

فمن حيث المبدأ كانت غالبية الجيوش العربية تتميز في بدايات التدخل العسكري بأنها صغيرة الحجم وبسيطة التركيب كما سبقت الإشارة. وبضعف من حصر هذه الخبرات في داخل الثكنات العسكرية أصلاً أن نظام الخدمة العسكرية في غالبية الأقطار العربية كان يقوم على التطوع الطويل الأجل، فإذا أضيف إلى ذلك أن عدداً قليلاً من الجنود كان يسرح كل عام، لوضح أنه لا ينتقل إلى المجتمع المدني إلا قدر ضئيل من المهارات وأن تأثير الجيوش لا يمتد إلا إلى قطاع محدود من الجماهير. وفوق ذلك فقد تحقق الاستقلال السياسي بدون تعبئة كثيفة للجماهير المدنية^(٨)، التي كان من الممكن استئثارها في الكفاح المسلح.

ومن هنا يمكن القول إن الظروف التي كانت سائدة في مطلع الخمسينات لا تقدم دليلاً مقنعاً على إمكانية انسياب الأفكار والنظرات التخصصية والوطنية بسهولة من محيط الجيش إلى دائرة المجتمع الذي ينتمي إليه، وأنه ليس هناك ما يؤكد أن التدريب العسكري سيؤثر - في المدى القصير - في مدارك وسلوك معظم المواطنين فضلاً عن أن التعقيد التنظيمي لم يكن يميز معظم الجيوش العربية، وبالتالي فليس من الضروري أن تنتقل المهارات والعصرية من الجيش إلى الحقل المدني.

ومع ما تقدم تلزم الإشارة إلى أن التطور التاريخي العام للمجتمعات وللجيوش العربية معاً أخذ يعكس اتجاهها مخالفاً لهذه الحالات الاستثنائية التي فرضتها في الغالب الموارث الاستعمارية والتاريخية خصوصاً بعد التوسع في تطبيق نظام التجنيد الإلزامي - من ناحية، ونظراً للتطور التنظيمي والتكنولوجي المائل لغالبية الجيوش العربية - من ناحية أخرى.

أما بالنسبة إلى الأثر الثاني والمتمثل في القيمة الرمزية للجيوش بالنسبة للمجتمع ككل باعتبارها أداة السيادة القومية ورمزاً لاستقلال الوطن. فعلى الرغم من صعوبة تقويم المدى الذي تعمل فيه الجيوش كمصدر لاحترام الذات القومية وتدعيم الأساس النفسي للشعب في مجموعه إلا أن هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تقدير دور الجيوش في هذه العملية. فقد سبقت الإشارة إلى اعتبارات الهوية السياسية التي دفعت ببعض الدول المتخلفة إلى تضخيم حجم جيوشها بحيث لم تجعل ميزانية الجيش مسألة عسكرية صرفة، وأساس ذلك أن الجيوش قد تستخدم في بعض الأغراض الرسمية في المناسبات القومية وبخاصة الاستعراضات العسكرية في مناسبات الاستقلال حيث يمتدح طابور العرض في بعض الأحيان المدن الصغرى المجاورة. ويمثل ذلك جانباً من مجهودات القيادة السياسية العسكرية أو المدنية، للتنشئة وتدعيم الاحساس القومي باحترام الذات. كذلك ففي بعض الحالات المحدودة التي اضطلعت فيها الجيوش الثورية الشعبية بدور رئيسي في تحقيق الاستقلال، كما في حالي الجزائر واليمن الديمقراطي، وخصوصاً في الحالة الأولى، يتحقق لتلك الجيوش درجة عالية من التأيد الجماهيري. وفضلاً عما تقدم فإن الموارث المرتبطة بهزجة الجيوش العربية في حرب فلسطين، وانعكاس ذلك على توجيهها ناحية الاستيلاء على السلطة تحت شعار مقاومة الفساد والانحراف وتحقيق التنمية جنباً إلى جنب مع مواجهة التحدي الصهيوني

(٨) المصدر نفسه، ص ٨٢.

الاسرائيلي ذي الطابع العسكري، جعلت الجيوش الوطنية تتغلغل شيئاً فشيئاً في الضمير الجماهيري، مما هيا لها المساهمة بالتالي في تدعيم عملية التنشئة القومية، وبخاصة قبل هزيمة حزيران/يونيو عام ١٩٦٧. كذلك فإن حالات الأقطار العربية التي تعاني مشكلات الحدود، أو لها أعداء سياسيين عديدين، كانت تدفع في الاتجاه نفسه.

ومن ناحية قضية السلطة، يربط كثير من الباحثين بين الحكومة العصرية وبناء سلطة مركزية على درجة عالية من التنظيم والكفاءة في إدارة شؤون المجتمع. وحيث تعاني غالبية الأقطار العربية وندرة في السلطة بهذا المعنى، فقد كان من الطبيعي أن تحظى تلك المشكلة باهتمام العديد من الباحثين المعنيين بالتغيير السياسي في الوطن العربي، خصوصاً من زاوية البديل العسكري الذي فرض نفسه على السلطة لمواجهة التخلف وبناء نموذج للتنمية.

ولقد تقدم أن الجيوش تتميز بمركزية القيادة والترتيب الهرمي للسلطة وسيادة النظام والطاعة فضلاً عن شبكة الاتصالات وسيطرة روح الجماعة. ومن هنا تتوافق مركزية السلطة - كما يبدو - مع انماط التنظيم السائدة في الجيوش بحيث خلص ويلش الى القول بأن الجيوش تبدو، والحالة هذه، بمثابة نموذج لنظام سياسي حديث، اذا ما استخدمت المصطلحات التنظيمية^(٩).

كذلك يبرز التساؤل حول إمكانيات النخبة العسكرية في صيغ مجتمعاتها بهذه الصيغة التنظيمية الحديثة وبالتالي في تحقيق قدر يعتد به من ترشيد السلطة بمعنى إحلال سلطة سياسية مدنية مركزية واحدة على الأقل محل عدد كبير من السلطات السياسية التقليدية.

ويمكن القول ان نجاح التدخل العسكري يعقبه نوع من السيطرة القوية على مقاليد السلطة يستند الى أداة القوة التي حققت التدخل وهو ما يوفر قدراً من الادارة المركزية للدولة، ولكن ليس من المتيسر للجيش أن يستمر في السلطة اعتياداً على الدعامة العسكرية وحدها، فضلاً عن أنها ليست الأداة الكفيلة لمواجهة المشكلات التي أعلن قادته أنهم استولوا على السلطة لمعالجتها. وعلى حد تعبير جانوويتز وأن استخدام القوة - فعلاً أو تهديداً - يلقي قبولاً محدوداً كأساس للسلطة السياسية الداخلية في المدى الطويل. فإذا كانت الجيوش قادرة على استخدام خصائصها التنظيمية في السياسة الداخلية، فإن ذلك ينبغي أن يرد إلى أنها تمتلك مهارات القيادة السياسية الملائمة^(١٠)، وليس لاحتكارها لأداة القوة.

وحقاً يمكن تقدير حدود وإمكانيات الجيوش في عملية مواجهة المصادر التقليدية للسلطة، من ناحية، وتجنب الاعتماد الدائم على القوة، من ناحية أخرى، يمكن الإشارة الى المتطلبات التي يراها ويلش كافية لتحقيق ذلك حيث يقول إن استبدال السلطة يحتاج الى فترة من الوقت، وإلى ظروف مؤاتية وإعلام مبني على قيم مشتركة ومغو في الثقة المتبادلة، فضلاً عن أن إضعاف المصادر التقليدية

Welch, ed., *Soldier and State in Africa*, p. 37.

Janowitz, *Ibid.*, p. 28.

(٩)

(١٠)

للسلطة ليس من الضروري أن ينتج عن مركزية الوظائف الحكومية^(١١). وعلى سبيل المثال، يقدم فليمينج بديلاً لذلك يتمثل في إمكان إنشاء مؤسسات «فيدرالية» لتحقيق التمثيل التعددي وزيادة معنى المشاركة من مختلف العناصر في المجتمع السياسي، على أن تتوافق عملية التوزيع الفيدرالي لاتخاذ القرار السياسي مع خطوات المشاركة الجماهيرية التدرجية وبرامج التنشئة السياسية^(١٢). خصوصاً في حالة المجتمعات التعددية.

وعلى ضوء هذه المحددات يمكن القول إن امكانات الجيوش العربية كانت محدودة نظرياً وعملياً في مجال بناء التكامل الاقليمي مما يرد الى ثقل الموارث الاستعمارية سواء في محيط المجتمع أو بين صفوف الجيش. فبرى، وزير، مثلاً أن الادارة الاستعمارية لم تعتمد الى بناء سلطة مركزية فعلية فوق الاقليم الكلي التابع لسيطرتها القانونية، وتركت الفجوة بين ما هو فعلي وما هو قانوني في معظم الاحيان للنظم الجديدة، أي أن الأقاليم التي كانت تحت الحكم غير المباشر للسلطات الاستعمارية، أصبحت تحت الحكم المباشر للحكومات المستقلة. ومن المعروف أن الأساس الاجتماعي يتغير ببطء شديد لا يتوافق مع الطبيعة الموقفة للحكومات العسكرية. بل إن الادارة الشخصية وعلاقات السلطة في الجيوش ذاتها استمرت في الحفاظ على الأنماط التقليدية القديمة وظلت سلطوية نسبياً في أعقاب الاستقلال، ولم تتغير إلا ببطء. كذلك فقد كانت الصراعات الاثنية والعشائرية والقبلية والدينية وراء بعض حالات التدخل العسكري، حيث تعتمد إحدى الجماعات الى تحريك أبنائها في الجيش أو يتحركون من تلقاء أنفسهم لرفع ظلم وقع على «جماعتهم» أو للحصول على منافع ومزايا في أيدي إحدى المجموعات الأخرى، وتلجأ ثم الى فرض سيطرتها على الاقليم ككل، وهو ما يبعد عن معنى بناء السلطة المركزية المستقرة. وعلى سبيل المثال، فشلت الانقلابات العسكرية المتتالية في السودان واليمن الديمقراطية في حل المشكلة الاقليمية.

خامساً: يوضح كل ما سبق أهم أسباب تواضع الانجاز العسكري في غالبية الأقطار العربية. ونحن في منتصف الثمانينات - ليس فقط على المستوى الداخلي، وإنما أيضاً على المستوى الخارجي بكافة مستوياته، سواء تمثل في السعي من أجل الوحدة العربية، أو في حسم العدوان الصهيوني على الأمة العربية، أو في الفكك من روابط التبعية للغرب، وإجمالاً في صيانة الأمن القومي العربي وخاصة بعد نجاح الثورة المضادة التي قادها أنور السادات ضد الناصرية في مصر، وما تعرضت له حقوق الإنسان العربي وحرياته الأساسية من انتهاكات صارخة في معظم الأقطار.

ولا شك أن دور النخبة العسكرية يبدو واضحاً، وربما إيجابياً أحياناً، في المراحل الأولى من التراكم، ولكن سيادة التوجه التكنوقراطي لدى العسكريين يضع النظام العسكري غالباً أمام طريق مسدود. فالقوى الاجتماعية والسياسية لا يمكن أن تتحرك بإصدار «الأوامر» إليها. كذلك فإن تعقيد

Welch, ed., Ibid., pp. 505-508.

(١١)

W. Fleming, «American Political Science and African Politics», *Journal of Modern African Studies*, vol. 3, no. 3 (October 1969), pp. 490-510.

(١٢)

مشكلات المجتمع وتشابكها، فضلاً عن طبيعة العلاقة بين الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية في منطقة حساسة مثل الوطن العربي، كل ذلك يفرض تضامراً مختلف قطاعات النخبة، على أساس من الندية والتكافؤ، وليس على أساس التبعية أو السيطرة أو الاستعلاء. وبالتالي فالمسألة ليست ينبغي أن تكون جدلاً بين الضباط الأحرار الذين كانت لهم «السيادة» طوال العقود الماضية وحتى الآن، من ناحية، والمثقفين الأحرار الذين يتطلعون إلى المشاركة، من ناحية أخرى. وإنما التكامل بينهما، من أجل خلق إرادة وطنية موحدة قادرة على تحقيق تعبئة جماهيرية حقيقية، ومشاركة شعبية واسعة من أجل التحرر والتنمية والوحدة، وتأكيد السيادة «للمواطنين الأحرار».

ولا شك أن هذا التصور يضعنا أمام أهم المشكلات الحقيقية التي وقفت، وستقف حجرة عثرة، أمام حركة الجيوش العربية، وغيرها من القوى السياسية والاجتماعية سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، وهي مشكلة عدم تكامل المجتمع المدني إجمالاً، من ناحية، والتفوق الساحق للدولة الذي جرى تمييزه بكل منجزات التكنولوجيا الحديثة، خصوصاً في مجالات الأمن والأعلام والإدارة - تجاه المجتمع المدني - من ناحية أخرى.

إن موضوع الوحدة العربية يندرج في صميم موضوع تكوين «الجماعة الوطنية والقومية». ويمكن القول إن ذلك التكوين يبنى أساساً على عنصرين يتعلق أولهما بالبنية الإقليمية - الجغرافية للدولة، بينما ينصرف ثانيهما إلى البنية الاجتماعية لهذه الدولة، أي بنية السلطة وعمارتها. والسؤال المهم هنا: هل هناك علاقة بين البنية الإقليمية لكل دولة وبين بنية سلطتها السياسية؟ وبشكل أبسط هل هناك علاقة بين التجزئة العربية وبين بنية السلطة القائمة في أقطارنا؟

نتفق هنا مع د. برهان غليون في الإجابة على ذلك السؤال بالإيجاب، وأن البنية الإقليمية للدولة تعكس مباشرة بنية السلطة الاجتماعية القائمة فيها. فالدولة الامبراطورية السلطانية القائمة عموماً فوق الجبهات المدنية، لا تحتاج إلى سلطة سياسية مندرجة وإلى مجتمع سياسي يشارك فيها بنشاط، إنها بالعكس تستبعد السياسة تماماً كنشاط عمومي وتقلص دورها إلى مستويات الإدارة المدنية والعسكرية. وبالمقابل لا يمكن نشوء دولة قوية بالمعنى الحديث للكلمة إلا بقدر ما تتطور داخل الشعب والجماعة علاقات جديدة تتيح مساواة كل فرد بالآخر، ومشاركة الجميع في الحياة السياسية وفي الشؤون العامة، وهذا مصدر التضامن والعصبة القومية النامية بين صفوفهم^(١٣). إن الدولة القومية تتناقض إذاً مع وجود سلطة ذات طابع استبدادي أو تمييزي بين الأفراد مهما كانت أشكال هذا الاستبعاد أو التمييز أو الاستبعاد.

ولقد شهد الوطن العربي، على المستويين الفكري والحركي، تركيزاً على الجانب الأول من مسألة تكوين الجماعة الوطنية، أي جانب التوحيد الإقليمي. وتجاهل إلى حد كبير مناقشة طبيعة السلطة القائمة أو التي يمكن أن تقوم كأساس دافع أو جاذب لهذه الوحدة، اللهم باستثناء ترددات

(١٣) برهان غليون، «فكرة الوحدة في المغرب العربي: تكوين الجماعة الوطنية أو جدل الوحدة والديمقراطية»، المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٨٨ (حزيران/يونيو ١٩٨٦)، ص ٤ - ١٧.

شعارات الدولة التقدمية والسلطة الاشتراكية... الخ، وهي شعارات كان فحواها الحقيقي، في بعض الحالات، التغطية على مشكلة بنية السلطة الاجتماعية والسياسية وتخريم طرحها.

ولأن التيارات القومية لم تستطع أن تدرك هذه العلاقة العميقة بين بنية السلطة وطبيعة الدولة القومية التي كانت تطالب بها، فقد ركزت جهودها في إطار بناء مفهوم الوحدة العربية، على مفهوم جوهري هو «الهوية العربية»، كما لو أن الوحدة تنبع شرعياً وعملياً من هذه الهوية. وإذا كانت الهوية شرطاً ضرورياً لوجود جماعة أو دولة قومية، فهي ليست شرطاً كافياً. إنها إحدى المعطيات التاريخية والموضوعية، وما يجعلها تستخدم في اتجاه أو آخر هو إرادة الشعوب ووعيها لقوانين التاريخ والصراعات الدولية، وإدراكها كذلك لإمكاناتها ودورها وأهدافها ومصالحها.

إن هذا الخلط بين الهوية والوحدة بدوره أوصل العسكريين العرب إلى طريق مسدود، وفضلاً عن ذلك فقد ساعد على تجاهل موضوع بنية السلطة في الدولة القومية، وعلى تحويل موضوع التكوين القومي إلى مسألة توحيد أو دمج أقطار عربية متعددة في بوتقة دولة قومية واحدة تزيد من قوة الجميع، كما أدى أخيراً إلى التضحية تدريجياً بمفهوم الديمقراطية. ولعل السبب في ذلك أن مسألة تكوين الجماعة الوطنية الواحدة، لم ترتبط بتطور العلاقة بين المجتمع والدولة، أي بتطور طبيعة وبنية السلطة الاجتماعية والسياسية، بقدر ما ارتبطت بمسألة المواجهة العربية للسيطرة الخارجية. وهكذا تحولت النظرية القومية إلى مجرد أيديولوجية لتشجيع التضامن بين الأقطار العربية أمام العدوان، ولم تستطع أن تكون أداة لإعادة النظر داخل القطر أو الأقطار العربية بالسلطة أو بالعلاقة السياسية التي ينبغي أن تربط أبناء هذه الأمة بعضهم ببعض الآخر وتوحدتهم.

لقد أخفقت التيارات القومية، في ظل التصاعد الثوري الذي اقترن بالظاهرة العسكرية في الخمسينات والستينات، في تقريب احتمالات الوحدة، لأنها لم تستطع أن تعطي للأمة مفهوماً سياسياً متميزاً عن المفهوم الثقافي الذاتي، وبذلك حرمت نفسها من إمكانية فهم الجدلية التاريخية والاجتماعية للوحدة، وبالتالي إمكانية فهم النزاعات والمصالح والرغبات المختلفة والمتفاوتة التي ينطوي عليها كل مجتمع وكل تجمع سياسي، كما حرمت نفسها من إدراك طبيعة الصراعات الدولية الناجمة عن تغير الخريطة الجيو-سياسية وأبعادها. وعجزت بالتالي عن استغلال الفرص الذاتية، كما عجزت عن توظيف الوسائل الكبرى التي يقدمها العصر من أجل التحكم بسياسة الوحدة وتعميق مسيرتها.

وفضلاً عن كل ما تقدم، تبقى مشكلة الوحدة العربية الأساسية، هي أنها وحدة من دون وحدوين ويبقى مستقبلها رهناً بإرادة «المواطنين الأحرار»، قبل أي شيء آخر!

المراجع

١ - العربية

كتب

إبراهيم، سعد الدين. النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثورة النفطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

— [وآخرون]. مصر والعروبة وثورة يوليو. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.
ابن تيمية الحراني، تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم. السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية. مراجعة وتحقيق علي سامي النشار وأحمد زكي عطية. ط ٢. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٥١.

ابن خلدون، أبو زيد محمد بن عبد الرحمن. المقدمة: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤.

أحمد، إبراهيم خليل. الاستشراق والتبشير وصلتها بالامبريالية العالمية. القاهرة: مكتبة الوحي العربي، ١٩٣٧.

أحمد، فاروق يوسف. «الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي مع دراسة مقارنة لمصر وإيران». باللغة الانكليزية مع ملخص باللغة العربية (اطروحة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٢). (غير منشورة)

الاستقلال الوطني. سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو ١٩٥٢. تحرير علي الدين هلال. القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢.

أسرار ووثائق الثورة اليمنية. تأليف لجنة من تنظيم الضباط الأحرار. بيروت: دار العودة، ١٩٧٧.
الاعظمي، أحمد عزت. القضية العربية: أسبابها، مقدماتها، تطورها ونتائجها. بغداد: مطبعة الشعب، ١٩٣١ - ١٩٣٤. ج ٦.

امين، جلال أحمد. المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام

- الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.
- الأنصاري، محمد جابر. محولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ - ١٩٧٠. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠. (مسلسلة عالم المعرفة، ٣٥)
- انطونيوس، جورج. يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية. ترجمة ناصر الدين الاسد واحسان عباس. تقديم نبيه امين فارس. ط ٧. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٢.
- أيونيديس، ميشيل جورج. فرق. . تخسر: ثورة العرب، ١٩٥٥ - ١٩٥٨. ترجمة خيرى حماد. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١.
- بحري، يونس. اسرار ٢ مارس ١٩٤١ أو الحرب العراقية الانكليزية. تقديم علي الخاقاني. بغداد: دار البيان، ١٩٦٨. (منشورات دار البيان، ٤٨)
- البراك، فاضل. دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١. بغداد: الدار العربية، ١٩٧٩.
- برج، محمد عبد الرحمن. عزيز المصري والحركة العربية، ١٩٠٨ - ١٩١٦. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٩.
- بركات، حلیم. المجتمع العربي الماصر: بحث استطلاعي اجتماعي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.
- البشري، طارق. الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ - ١٩٥٢. ط ٢. بيروت: دار الشروق، ١٩٨٣.
- . الديمقراطية والناصرية. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥.
- البصير، محمد المهدي. تاريخ القضية العراقية. بغداد: مطبعة الفلاح، ١٩٢٣. ج ٢.
- البغدادي، عبد اللطيف. مذكرات عبد اللطيف البغدادي. القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧. ج ٢.
- البيان الاسبوعي للرئيس الحبيب بورقيبة ١٩٦٠/٢/٥. تونس: كتابة الدولة للأخبار والارشاد، ١٩٦٠.
- بياتكو، ميرلا. القذافي رسول الصحراء: سيرة وحوار. بيروت: دار الشورى، ١٩٧٤.
- بيتز، رودلف. الاسلام والاستعمار: عقيدة الجهاد في التاريخ الحديث. القاهرة: دار شهدي للنشر بالتعاون مع المعهد المولندي للآثار المصرية والبحوث العربية، ١٩٨٥.
- بيرك، جاك [وأخرون]. الناصرية والنظام العالمي الجديد. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١.
- البيطار، نديم. من التجزئة الى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوجدوية. ط ٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.
- التركيب الطبقي للبلدان النامية. تأليف مجموعة من العلماء السوفيت. ترجمة داود حيدر ومصطفى الدباس. ط ٢. دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٧٤.
- تويني، غسان. منطق القوة أو فلسفة الانقلابات في الشرق العربي. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٤.

ثورة ٢٦ سبتمبر: دراسات وشهادات للتاريخ. صنعاء: مركز الدراسات والبحوث واليمن، ١٩٨١-١٩٨٢.

الجرف، طعيمة عبد الحميد. موجز القانون الدستوري. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٠. الجندي، أنور. المارك الأدبية في الشعر والنثر والثقافة واللغة والقومية العربية. القاهرة: مكتبة الانجلو- المصرية، [د. ت.].

حاج حد، محمد أبو القاسم. السودان: المآزق التاريخي وآفاق المستقبل. بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠.

الحافظ، ياسين. اللاعقلانية في السياسة: نقد السياسات العربية في المرحلة ما بعد الناصرية. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥.

— . المزمرة والايديولوجيا المهزومة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩. (الأثار الكاملة، ٢) حبيب، هنري. ليبيا بين الماضي والحاضر. ترجمة شاكرا ابراهيم. ليبيا: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان والمطابع، ١٩٨١.

حسين، طه. حديث الأربعماء. القاهرة: دار المعارف، [د. ت.]. حسين، عادل. الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية، ١٩٧٤ - ١٩٨٠. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠. ج. ٢.

حسين، محمد محمد. الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر. بيروت: دار الارشاد، ١٩٧٠. ج. ٢. حسين، محمود. الصراع الطبقي في مصر، ١٩٤٥ - ١٩٧٠. بيروت: دار الطليعة، [١٩٧٠]. الحسيني، محمد [وآخرون]. دراسات في التنمية الاجتماعية. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣. الحصري، ساطع. آراء وأحاديث في القومية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

— . أحاديث في التربية والاجتماع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. حمادي، سعدون [وآخرون]. دراسات في القومية العربية والوحدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

حمروش، أحمد. قصة ثورة ٢٣ يوليو. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤ - ١٩٧٨. ج. ٥.

الحوت، بيان نوريهض. القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ - ١٩٤٨. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١.

حوراني، البرت. الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ - ١٩٣٩. ترجمة كريم عزقول. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨.

الحوفي، أحمد محمد. الجهاد. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، ١٩٧٠. (المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، لجنة التعريف بالاسلام، الكتاب ٥٧)

خلوري، مجيد. الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢.

- . العراق الجمهوري. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٤.
- خطاب، محمود شيت. ارادة القتال في الجهاد الاسلامي. بيروت: دار الارشاد، ١٩٦٨.
- . دراسات في الوحدة العسكرية العربية. ط ٢. بيروت: دار الارشاد، ١٩٦٩.
- الدرة، عبد الباري. الحرب العراقية - البريطانية، ١٩٤١. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.
- الدوري، عبد العزيز. التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.
- . الجذور التاريخية للقومية العربية. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠. (سلسلة الدراسات القومية، ٢)
- دومال، جاك وماري لوروا. جمال عبد الناصر: من حصار الفالوجة الى الاستقالة المستحيلة. ترجمة ريمون ناشاتي. بيروت: دار الآداب، ١٩٦٨.
- الرافعي، عبد الرحمن. في أعقاب الثورة المصرية: ثورة سنة ١٩١٩. ط ٢. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، [د.ت.].
- الرزاز، منيف. التجربة المرة. بيروت: دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٧.
- رياض، محمود. مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ - ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.
- زريق، قسطنطين. في معركة الحضارة. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٤.
- زعيوب، عادل. الميثاق العربي. بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩.
- زهر الدين، عبد الكريم. مذكراتي عن فترة الانفصال في سورية ما بين ٢٨ أيلول ١٩٦١ و ٨ آذار ١٩٦٣. بيروت: دار الاتحاد للطباعة والنشر، ١٩٦٨.
- السادات، أنور. قصة الوحدة العربية. القاهرة: دار الهلال، ١٩٥٧.
- سالم، أحمد موسى. الاسلام وقضايا المعاصرة. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠.
- سعيد، امين. تاريخ الدولة السعودية. الرياض: مطبوعات دار الملك عبدالعزيز، [د.ت.].
- . الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربيع قرن. القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٤ - ١٩٣٦. ج ٣.
- سلام، قاسم. البحث والوطن العربي. باريس: منشورات العالم العربي، ١٩٨٠.
- سلطان، عبد الرحمن. الثورة اليمنية وقضايا المستقبل. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٩.
- سليم، محمد السيد. التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.
- السيد، جلال. حزب البعث العربي. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣.
- سيل، باتريك. الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ - ١٩٥٨. ترجمة سمير عبده ومحمود فلاح. بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠.
- شافعي، محمد زكي. التنمية الاقتصادية. محاضرات ألقاها على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٥ - ١٩٦٦. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠.

شرابي، هشام. المثقفون العرب والغرب: عصر النهضة، ١٨٧٥ - ١٩١٤. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧١.

الشرقاوي، عثمان السعيد. شريعة القتال في الاسلام. القاهرة: مكتبة الأزهر، ١٩٧٢.

شفيق، منير. في الوحدة العربية والتجزئة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.

الشهابي، مصطفى. القومية العربية: تاريخها وقوامها ومراميها. محاضرات ألقاها على طلبة المعهد، ١٩٥٨. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩.

صايغ، انيس. الهاشميون والثورة العربية الكبرى. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦.

الصباغ، صلاح الدين. فرسان العروبة في العراق: مذكرات. بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٣.

طرين، أحمد. الوحدة العربية في تاريخ الشرق المعاصر، ١٨٠٠ - ١٩٥٨. دمشق، ١٩٦٦.

طلّاس، مصطفى. الثورة العربية الكبرى. ط ٣. بيروت: دار الشورى، [د.ت.].

عبد الرحمن، اسعد. الناصرية: البيروقراطية والثورة في تجربة البناء الداخلي. ط ٢. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١.

عبد الرحيم، مذكر. الامبريالية والوطنية في السودان: دراسة في التطور الدستوري والسياسي فيها بين ١٨٩٩ - ١٩٥٦. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧١.

عبد الكريم، أحمد. أعضاء على تجربة الوحدة. دمشق: مكتبة اطلس، ١٩٦٢.

عبد المولى، محمد. الانهيار الكبير: أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسورية. ط ٢. بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩.

عبد الناصر، جمال. فلسفة الثورة. القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٥٣.

— . مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر. القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د.ت.].

— . الميثاق الوطني. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٢.

— . وثائق عبد الناصر: خطب، احاديث، تصريحات، ١٩٦٩ - ١٩٧٠. القاهرة: مركز

الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٣: ٢ ج.

العسكري، تحسين. مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية. بغداد: مطبعة المعهد، ١٩٣٦ - ١٩٣٨. ج ٢.

العظم، صادق جلال. النقد الذاتي بعد الهزيمة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.

— . نقد الفكر الديني. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.

المقاد، صلاح. دراسة مقارنة للحركات القومية في ألمانيا، إيطاليا، الولايات المتحدة، تركيا.

القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٧.

عبارة، محمد. الاسلام والعروبة والعلمانية. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١.

عماش، صالح مهدي. الوحدة عسكرياً: المضمون العسكري للوحدة العربية. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.

- العمرى، محمد أمين. تاريخ حرب العراق خلال الحرب العظمى سنة ١٩١٤ - ١٩١٨. بغداد: المطبعة العربية، ١٩٣٥. ج ٣.
- العيسى، شليل. في الثورة العربية. ط ٤. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥.
- عيسى، صلاح. الثورة العربية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢.
- غالب، صبيح علي. قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الاحرار. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨.
- غرايبة، عبد الكريم. سورية في القرن التاسع عشر، ١٨٤٠ - ١٨٧٦. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٦ - ١٩٦٢.
- الغزاني، جمعة المهدي. الانفصال الحضاري. ليبيا: الكتاب والتوزيع والاعلان والمطابع، ١٩٨١.
- غنيم، عادل حسن. تطور الحركة الوطنية في العراق. القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٠. (كتب قومية، ٦٦)
- فانون، فرانز. مذهب الارض. ترجمة سامي الدروبي وجمال الدين الاتاسي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦.
- فتاوى خطيرة في وجوب الجهاد الديني المقدس لانقاذ فلسطين وصيانة المسجد الأقصى وسائر المقدسات. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٤٨.
- فرسخ، عوني عبد المحسن. الوحدة في التجربة: دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨. بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٠.
- فريد، عبد المجيد. من محاضر اجتماعات عبد الناصر والدولية، ١٩٦٧ - ١٩٧٠. بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٧٩.
- نصبة، نذير. أيام حسني الزعيم: ١٣٨ يوماً هزت سورية. بيروت: دار الافاق الجديدة، ١٩٨٢.
- قنري، احمد. مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى. دمشق: مطابع ابن زيدون، ١٩٥٦.
- قطب، سيد. خصائص التصور الاسلامي ومقوماته. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٢.
- كامل، محمود. القانون الدولي العربي. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٥.
- الكيلاي، هيثم. الجانب العسكري في النضال من أجل الوحدة العربية. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣.
- محاضر جلسات مباحثات الوحدة. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٣.
- محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١. القاهرة: وزارة الخارجية الملكية، ١٩٥١.
- مراد، عباس. الدور السياسي للجيش الاردني، ١٩٢١ - ١٩٧٣. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣. (سلسلة كتب فلسطينية، ٤٨)
- مصطفى، حسن. التعاون العسكري العربي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤.
- مطر، جميل وعلي الدين هلال. النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

من وحي ليلة القدر: دراسات اسلامية. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧١.

المنوفي، كمال. «النظام السياسي الهندي في عهد نهرو» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٤). (غير منشورة)

موسى، سليمان. الحركة العربية: سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ - ١٩٢٤. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠.

ناجي، سلطان. التاريخ العسكري لليمن، ١٨٣٩ - ١٩٦٧: دراسة سياسية تبحث في ارتباط نشوء وتطور المؤسسات والأنشطة العسكرية بالأوضاع والتغيرات السياسية. بيروت: دار العودة، ١٩٨٥.

نصر، صلاح. عيد الناصر وتجربة الوحدة. بيروت، القاهرة: دار الوطن العربي، ١٩٧٦.

نظمي، وميض جمال عمر. الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

النقاش، سليم خليل. مصر للمصريين. الاسكندرية: مطبعة الجريدة المحروسة، ١٨٨٤. ج ٨.

الهاشمي، طه. مذكرات طه الهاشمي، ١٩١٩ - ١٩٤٣. مع تحقيق ومقدمة في تاريخ العراق الحديث بقلم خلدون ساطع الحصري. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧.

هلال، علي الدين. «محاضرات في التنمية السياسية». (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٥). (مطبوع على الآلة الناسخة)

— [وآخرون]. الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. (سلسلة كتب المستقبل العربي، ٤)

هويدى، امين. كنت سفيراً في العراق، ١٩٦٣ - ١٩٦٥. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.

هيكل، محمد حسنين. ما الذي جرى في سوريا؟ القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٢.

واكيم، نجاح. العالم الثالث والثورة. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٢.

يحيى، جلال. العالم العربي الحديث: المشرق العربي في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧.

يوسف، حسن. مذكرات حسن يوسف. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٣.

دوريات

ابراهيم، سعد الدين. «الأبعاد الاجتماعية للوحدة الاقتصادية العربية». الفكر العربي: السنة ٢، العددان ١١ - ١٢، آب/أغسطس - ايلول/سبتمبر ١٩٧٩.

— «نظرة ثانية للاتار الاجتماعي ومسألة الوحدة». دراسات عربية: السنة ٨، العدد ٨، حزيران/يونيو ١٩٧٢.

ابو اوراس. «العسكريون والثورة». دراسات عربية: السنة ٥، العدد ١١، ايلول/سبتمبر ١٩٦٩.

الاحرار (مصر): ١٩٨٦/٢/٤.

- احمد، احمد يوسف. «القومية والوحدة العربية». الفكر العربي: العدد ٤، ايلول/سبتمبر ١٩٧٨.
- اسكندر، امير. «مواقف من التراث في الفكر العربي المعاصر». آفاق عربية: العدد ٢، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥.
- الاهرام: ٢٣-٢٧/٧/١٩٤٢؛ ٣/٣/١٩٥٥؛ ٩/١١/١٩٥٥؛ ٢/٧/١٩٥٩، و٢٤/٢/١٩٦٢.
- البعث (دمشق): ١٩٥٦/٦/٢٨.
- بهاء الدين، احمد. «الاقطاعيين والرأسماليين والمتقنين». روزاليوسف: العدد ١٣٥٣، ١٧ ايار/مايو ١٩٥٤.
- حامد، مجدي. «ندوة والصحة الاسلامية»، تونس، ٢٩ - ٣٠/١٠/١٩٨٤. المستقبل العربي: السنة ٧، العدد ٧٣، آذار/مارس ١٩٨٥.
- خديوري، عبيد. «عزيز علي المصري وحركة القومية العربية». آفاق عربية: السنة ٣، العدد ١١، تموز/يوليو ١٩٧٨.
- السعيد، رفعت. «الديمقراطية في دول العالم الثالث». الطليعة: السنة ٨، العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٧٢.
- سلامة، غسان. «العروبة والشرق الأوسط والبحث عن الهوية». الفكر العربي: السنة ٢، العددان ١١ - ١٢، آب/اغسطس - ايلول/سبتمبر ١٩٧٩.
- ضناوي، حسين. «الحاكم: آراء مفكري عصر النهضة العربية في السلطة». دراسات عربية: العدد ٤، شباط/فبراير ١٩٨٢.
- العارف، اسماعيل. «اسماعيل العارف يروي اسرار حركة ١٤ تموز في العراق». المجلة: ١٨ - ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥.
- العريض، بشير. «دور الجيوش في عملية التنمية». السياسة الدولية: السنة ٤، العدد ١٣، تموز/يوليو ١٩٦٨.
- عزيز، طارق. «الجيش ومكانه في الثورة العربية». المعرفة (دمشق): العدد ١٠١، تموز/يوليو ١٩٧٠.
- غليون، برهان. «فكرة الوحدة في المغرب العربي: تكوين الجامعة الوطنية أو جدول الوحدة والديمقراطية». المستقبل العربي: السنة ٩، العدد ٨، حزيران/يونيو ١٩٨٦.
- قدسي، صفوان. «محاولة في البحث عن معادل سياسي لحركة القومية العربية». الفكر العربي: السنة ٢، العددان ١١ - ١٢، آب/اغسطس - ايلول/سبتمبر ١٩٧٩.
- قزيبا، وليد. «الأسس الاجتماعية - السياسية لنمو الحركة القومية المعاصرة في المشرق العربي». المستقبل العربي: السنة ١، العدد ٦، آذار/مارس ١٩٧٩.
- . «فكرة الوحدة العربية في مطلع القرن العشرين». المستقبل العربي: السنة ١، العدد ٤، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨.
- . «القومية العربية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين». المستقبل العربي: السنة ١، العدد ٥، كانون الثاني/يناير ١٩٧٩.

- كتفاني، غسان. «ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ في فلسطين: خلفيات وتفاصيل وتحليل». شؤون فلسطينية: العدد ٦، كانون الثاني/يناير ١٩٧٢.
- الكيلاني، هيثم. «دعوة الى مذهب عسكري عربي: قراءة تقييمية في المذهب العسكري العربي الاسلامي». شؤون عربية: العدد ٤١، آذار/مارس ١٩٨٥.
- لواء الاسلام: السنة ١٠، العدد ٦، ١٩٥٦.
- محافظة، علي. «الفكر القومي قبل نشوء جامعة الدول العربية». شؤون عربية: العدد ٤٣، ايلول/سبتمبر ١٩٨٥.
- مساعدي، محمد شريف. «الجيش ومكانه في الثورة العربية». المعرفة: العدد ١٠١، تموز/يوليو ١٩٧٠.
- المصري (صحيفة): ٨ - ١٣/٤/١٩٤٨.
- مطر، جيل. «خواطر من مذكرات محمود رياض: الحرب الأمريكية ضد الامة العربية». شؤون عربية: العدد ١٣، آذار/مارس ١٩٨٢.
- «النضال القومي حلقات متواصلة - وثيقة - أول ميثاق قومي وضعه الضباط العرب في الجيش العراقي بخط الشهيد العقيد الركن فهمي سعيد عام ١٩٢٧». آفاق عربية: السنة ٤، العدد ٤، كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨.
- الوقائع العراقية: ٢٣/٧/١٩٥٨.
- ندوات
- أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٤.
- جامعة الأمم المتحدة. ندوة المستقبلات العربية البديلة: مبحث الصحوة الاسلامية، تونس، ٢٩ - ٣٠ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٤.
- القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٠.
- ملاحح المشروع الحضاري العربي المعاصر: ندوة. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢.

٢ - الأجنبية

Books

- Abdel-Malek, Anouar. *Egypt: Military Society, the Army Regime, the Left and Social Change under Nasser*. Translated by Charles Lam Markmann. New York: Random, 1968.
- Agee, F. *Inside the Company: CIA Diary*. London, 1975.
- Ajami, Fouad. *The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice since 1967*. Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1981.

- Apter, D. *The Politics of Modernization*. Chicago, Ill.: University of Chicago press, 1965.
- The Army and Society*. Moscow, 1969.
- Ayoob, Mohammed (ed.). *Conflict and Intervention in the Middle East*. London: Croom Helm, 1980.
- Becker, Abraham Samuel, Bent Hansen and Malcolm H. Kerr. *The Economics and Politics of the Middle East*. New York: American Elsevier, 1975.
- Be'eri, Eliezer. *Army Officers in Arab Politics and Society*. Jerusalem: Israel Universities Press, 1969.
- Berger, Morroe. *The Arab World Today*. New York: Doubleday, 1962.
- Bill, J. *The Politics of Iran: Groups, Classes and Modernization*. Columbus, Ohio: Charles E. Merrill, 1972.
- Binder, Leonard. *The Ideological Revolution in the Middle East*. New York: Wiley, 1964.
- Brown, B. *New Directions in Comparative Politics*. London: Asia Publishing House, 1962.
- Coffin, T. *The Armed Society, Militarism in America*. U.S.A.: Pelican Books, 1964.
- Colton, T. *Commisars, Commanders and Civil Authority*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1979.
- Dann, Uriel. *Iraq under Qassem: A Political History, 1958-1963*. New York: Praeger, 1969.
- Davison, Roderic H. *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963.
- Dekmejian, Richard Hrair. *Egypt under Nassir: A Study in Political Dynamics*. Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1971.
- Dowse, R. *Modernization in Ghana and the USSR: A Comparative Study*. London: Routledge and Kegan Paul, 1969.
- Easton, D. *A Systems Analysis of Political Life*. New York: Wiley, 1965.
- Engels, F. *The Role of Force in History*. London, 1968.
- Finer, S. *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*. London: Pall Mall Press, 1962.
- Finkle, J. and R. Gabl (eds.). *Political Development and Social Change*. New York, London: Wiley, 1966.
- First, R. *The Barrel of a Gun: Political Power in Africa and the Coup d'Etat*. London: Penguin African Library, 1972.
- Fisher, Sydney Nettleton (ed.). *The Military in the Middle East: Problems in Society and Government*. Columbus: Ohio State University Press, 1963. (Graduate Institute for World Affairs, Publication no.1)
- Foda, Ezzeldin. *The Projected Arab Court of Justice: A Study in Regional Jurisdiction with Specific Reference to the Muslim Law of Nations*. The Hague: Nijhoff, 1957.
- Frost, Carl Robert. «The United Arab Republic, 1958-1961: A Study in Arab Nationalism and Unity.» (Ph. D. Dissertation, University of Denver, 1966).
- Gomaa, Ahmad M. *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics, 1941 to 1945*. London, New York: Longman, 1977.
- Gutteridge, W. *Armed Forces in New States*. London: Oxford University Press, 1962.
- . *Military Institutions and Power in the New States*. New York: Praeger, 1965.
- . *Military Regimes in Africa*. London: Methuen and Co., Ltd., 1975.
- Haddad, George Meri. *Revolutions and Military Rule in the Middle East*. New York: R. Speller, 1965-1973. 3 vols.

- Halpern, Manfred. *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963.
- Harris-Jenkins, G. and J. Van Doorn (eds.). *The Military and the Problem of Legitimacy*. London: Sage Publications, 1977.
- Heikal, Mohammed Hasanayn. *The Road to Ramadan*. London: Collins; New York: Quadrangle, New York Times Book Co., 1975.
- Herspring, D. and I. Volgyes (eds.). *Civil-Military Relations in Communist Systems*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1978.
- Hopkins, Edward C.D. «Military Intervention in Syria and Iraq: Historical Background, Evaluation and Some Comparisons.» (Ph.D. Dissertation, American University of Beirut, Middle East Area Program, 1970).
- Hoskyns, C. *The Congo since Independence, January 1960 - December 1961*. London: Oxford University Press, 1965.
- Hudson, Michael C. *Arab Politics: The Search for Legitimacy*. London, New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977.
- Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968.
- (ed.). *Changing Patterns of Military Politics*. New York: Free Press, 1962.
- Hurewitz, Jacob Coleman. *Middle East Politics: The Military Dimension*. New York: Published for the Council on Foreign Relations by Praeger, 1969. (Praeger University Series, U-660)
- Issawi, Charles Philip. *Egypt in Revolution: An Economic Analysis*. London: Oxford University Press, 1960.
- Janowitz, M. *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1964.
- . *The Professional Soldier: A Social and Political Portrait*. New York: Free Press, 1960.
- (ed.). *Civil-Military Relations: Regional Perspectives*. London: Sage Publications, 1981.
- Johnson, J.J. (ed.). *The Role of the Military in Underdeveloped Countries*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962.
- Kolkowicz, R. *The Soviet Military and the Communist Party*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1967.
- and A. Korbonski (eds.). *Soldier, Peasants and Bureaucrats: Civil Military Relations in Communist and Modernizing Societies*. London: Allen and Unwin, 1982.
- Koury, Enver M. *The Super-Powers and the Balance of Power in the Arab World*. Beirut: Catholic Press, 1970.
- Laqueur, Walter Zéev (ed.). *The Middle East in Transition: Studies in Contemporary History*. London: Routledge; New York: Praeger, 1958.
- Lawrence, Thomas Edward. *Seven Pillars of Wisdom: A Triumph*. Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1969.
- Leitenberg, Milton and Gabriel Sheffer (eds.). *Great Power Intervention in the Middle East*. New York: Pergamon Press, 1979.
- Lenin, Vladimir Ilich. *Collected Works*. London: Lawrence and Wishard, 1965-1972. 13 vols.

- Lewis, Bernard. *The Emergence of Modern Turkey*. London: Oxford University Press, 1961.
- Longrigg, Stephen Hemsley. *Iraq, 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History*. London, New York: Oxford University Press, 1953.
- Marchetti, V. and J. Marks. *The CIA and the Cult of Intelligence*. London, 1974.
- Mitchell, Richard P. *The Society of Muslim Brothers*. London: Oxford University Press, 1979.
- Nordlinger, E. *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1977.
- Ozbudun, E. *The Role of the Military in Recent Turkish Politics*. Cambridge, Mass.: Harvard University, Center for International Studies, 1965.
- Perlmutter, A. *The Military and Politics in Modern Times*. New Haven, Conn., London: Yale University Press, 1977.
- and V. Bennett (eds.). *The Political Influence of the Military: A Comparative Reader*. New Haven, Conn., London: Yale University Press, 1980.
- Pipes, Daniel. *In the Path of God: Islam and Political Power*. New York: Basic Books, 1985.
- Polk, W. and R. Chambers (eds.). *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1968.
- Rabinovich, Itamar. *Syria under the Ba'th, 1963-1966: The Army Party Symbiosis*. Jerusalem: Israel Universities Press, 1972.
- Rodinson, Maxime. *Islam and Capitalism*. Translated from French by Brian Pearce. London: Allen Lane; New York: Pantheon Books, 1974.
- Rolbant, Samuel. *The Israeli Soldier*. New York: T. Yosseff, 1970.
- Rude, G. *The Crowd in History*. New York, 1964.
- Rustow, Dankwart Alexander. *A World of Nations: Problems of Political Modernization*. Washington, D.C.: Brookings Institute, 1967.
- Saab, Hassan. *Arab Federalists of the Ottoman Empire*. Amsterdam: Djambatan, 1958.
- Sheehan, N. [et.al.]. *The Pentagon Papers*. New York, 1971.
- Sihanouk, N. and W. Burchett. *My War with the CIA*. London, 1973.
- Tarbush, M. *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941*. London: Kegan Paul International, 1982.
- Vatikiotis, Panayiotis J. *The Egyptian Army in Politics: Pattern for New Nations?* Bloomington: Indiana University Press, 1961.
- Van Doorn, J. (ed.). *The Military Profession and Military Regimes*. The Hague: Mouton, 1969.
- Weber, M. *The Theory of Social and Economic Organization*. Translated by A. Henderson and T. Parsons. New York: Oxford University Press, 1947.
- Weiker, W. *The Turkish Revolution of 1960-1961*. Washington, D.C.: Brookings Institute, 1963.
- Welch, C. (ed.). *Soldier and State in Africa*. Evanston: Northwestern University Press, 1970.
- Wenner, Manfred Wilhelm. *Modern Yemen, 1918-1966*. Baltimore: Johns Hopkins Press, 1967. (Johns Hopkins University, Studies in Historical and Political Science, Ser. 85, no.2)
- Woddiss, J. *Armies and Politics*. New York: International Publishers, 1977.
- Zeine, Zeine N. *Arab-Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism*. Beirut: Khayat, 1958.

Periodicals

- Abd al-Aziz, M. «The Origin and Birth of the Arab League.» *Revue égyptienne de droit international*: 1955.
- Ajami, Fouad. «The End of Pan-Arabism.» *Foreign Affairs*: vol.57, no.2, 1978-1979. pp. 355-373.
- Ben-Dor, G. «Civilization of Military Regimes in the Arab World.» *Armed Forces and Sociology*: vol.1, no.3, 1975. pp. 317-327.
- Brice, R. «A Theoretical Approach to Military Rule in New States: Reference, Group Theory and the Ghanian Case.» *World Politics*: vol.22, no.3, April 1971. pp. 399-430.
- Dawn, C. Ernest. «The Rise of Arabism in Syria.» *Middle East Journal*: vol.16, no.2, 1962. pp. 145-168.
- Deutsh, K. «Social Mobilization and Political Development.» *American Political Science Review*: vol.55, no.3, September 1961. pp. 494-514.
- Einsensstadt, S. «Post-Traditional Societies and the Continuity and Reconstruction of Tradition.» *Daedalus*: vol.102, no. 1, Winter 1973. pp. 1-26.
- Fleming, W. «American Political Science and African Politics.» *Journal of Modern African Studies*: vol.3, no.3, October 1969. pp. 490-510.
- Gutteridge, W. «The Political Role of African Armed Forces.» *African Affairs*: vol.66, no. 263, April 1967.
- Harris-Jenkins, G. «The Role of the Military in Turkish Politics.» *Middle East Journal* : vol.19, 1965.
- Hasan, Yusuf Padi. «Sudanese Revolution of October 1964.» *Journal of Modern African Studies*: vol.5, no.4, December 1967. pp. 491-509.
- Heikal, Mohammed Hasanayn. «Egyptian Foreign Policy.» *Foreign Affairs*: vol.56, no.4, July 1978. pp. 714-727.
- al-Husri, Khaldun Sati. «King Faysal (I) and Arab Unity, 1930-1933.» *Journal of Contemporary History*: April 1975.
- Khadduri, Majid. «The Role of the Military in Middle East Politics.» *American Political Science Review*: vol.47, no.2, June 1953. pp.511-524.
- Le Vine, Victor T. «Independent Africa in Trouble.» *Africa Report*: vol.12, no.9, December 1967.
- Needler, M. «Military Motivations in the Seizure of Power.» *Latin American Research Review*: no. 10, 1975. pp. 63-79.
- . «Political Development and Military Intervention in Latin America.» *American Political Science Review*: vol.60, 1968.
- Pauker, G. «Southeast Asia As a Problem Area in the Next Decade.» *World Politics*: vol.11, no.3, April 1959. pp. 325-345.
- Perlmutter, A. «The Israeli Army in Politics: The Persistence of the Civilian over the Military.» *World Politics*: vol.20, no.4, July 1968. pp. 606-643.
- and W. Leo Grande. «The Party in Uniform: Toward a Theory of Civil-Military Relations in Communist Political Systems.» *American Political Science Review*: vol.76, no.4, December 1982. pp. 778-789.
- Rapoport, D. «The Political Dimensions of Military Usurpation.» *Political Science Quarterly*: vol.83, no.4, December 1968. pp. 551-572.
- Reif, L. «Seizing Control: Latin American Military Motives, Capabilities and Risks.»

- Armed Forces and Sociology*: vol.10, no.4, December 1984. pp.563-582.
- Rustow, Dankwart Alexander. «The Army and the Finding of the Turkish Republic.» *World Politics*: vol.11, July 1959.
- Sundhaussen, U. «Military Withdrawal from Government Responsibility.» *Armed Forces and Sociology*: vol.10, no.4, Summer 1984. pp. 543-562.
- Wells, A. «The Coup d'Etat in Theory and Practice: Independent Black Africa in the 1960's.» *American Journal of Sociology*: vol.79, no.4, 1973. pp. 875-885.

فهرس

اتفاقية الوحدة العسكرية: ٣٨٧
 اثيوبيا: ١٣٨
 الاحتلال الألماني: ١٥٠
 الاحتلال البريطاني: ٨٢، ٨٩، ١١٠، ١٢١، ١٥٥،
 ٢٣٠، ٢١٦
 الاحتلال العثماني: ٨٢
 الأحزاب السياسية: ١٤٨، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٥،
 ١٩٦، ٢٤٧، ٢٩٩
 الأخوان المسلمون: ٤٦، ١١٩، ١٢٠، ١٥٣، ١٥٧،
 ١٦٠، ١٨٣، ١٨٨، ٤٢١، ٤٢٨
 اذاعة صوت العرب: ٣٤٧
 اذاعة قصر الزهور: ٩٨
 الأردن: ٧٧، ٨٢، ٨٤، ٨٥، ١٢١، ١٢٢، ١٦٥،
 ١٨٨، ٢١٢، ٢١٧، ٣٢٧، ٣٤٦، ٣٤٨،
 ٣٥٧، ٣٦٣، ٣٦٦، ٤٠٦، ٤٢٢، ٤٢٨
 - الجيش: ١٢٢
 الازمة الاجتماعية: ٢١٦
 الازمة الاقتصادية: ١٣، ٢٤٣، ٢٧٩
 اسبانيا: ٨١
 الاستخبارات الامريكية: ١٨٤
 الاستخبارات البريطانية: ١٨٤
 الاستخبارات الفرنسية: ١٨٤
 الاستثمار: ١٤، ٤٧، ٨٦، ٩٩، ١٠٢، ١٠٨،
 ١٥١، ١٥٦، ١٧٤، ١٨٩، ٢١٤ - ٢١٦،
 ٢١٨، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٤٣،
 ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٩، ٣١٠، ٣١١،
 ٣١٨، ٣٣٧، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٨

(أ)

الأسبانية: ٥٠، ٥٣، ٦١، ٦٨، ٧١
 آسيا: ٤٧، ٥٦، ٢٧٢
 آل سعود، سعود الفيصل: ٢٩٦، ٣٦٦، ٣٨٢،
 ٤٠٦
 آل سعود، عبد العزيز: ٣٥٦
 ابن خلدون، أبو زيد بن عبد الرحمن: ٤١
 ابو صاف، امين: ٣٥٨
 ابو النور، عبد المحسن: ٣٧٠، ٣٩٢، ٣٩٤، ٤٠٠
 أباتورك، كمال: ٣٨، ٥٦ - ٥٨، ٦١، ٩٤، ٩٨،
 ٢٩٩، ٣٠٤
 الاتحاد الاشتراكي العربي الليبي: ١٧٦، ٢٦٣
 الاتحاد السوفياتي: ٩٤، ١٠٦، ١٥٠، ١٥١، ١٧٨،
 ١٨٨، ١٨٩، ٢٠٩، ٢٢٠، ٢٣٣، ٢٥٨،
 ٣٠٥، ٣١٩ - ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٦،
 ٣٤٥، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٠، ٤٠٣، ٤١٤،
 ٤١٩، ٤٢٣
 - النظام السياسي: ١٧٨
 الاتحاد الفدرالي: ٧٢
 الاتحاد القومي «تنظيم»: ٤٠٤
 الأتراك: ٥١، ٥٩، ٦٢، ٦٥، ٧٠، ٧٧، ٧٨
 اتفاقية توحيد الجيشين في مصر وسوريا (١٩٥٦): ٣٧٩
 اتفاقية الدفاع المشترك: ٣٦٠
 اتفاقية ساينس - بيكر: ٧٧، ١٠٥، ١٠٧
 اتفاقية منترو (١٩٣٧): ١١٠
 اتفاقية الوحدة الاقتصادية: ٣٧٩

- الاستعمار الأوروبي: ٢٧، ٨١
الاستعمار البريطاني: ٨٩، ٢٣٠، ٣٤٤
الاستعمار الغربي: ٨٧، ٢٣٠
الاستقلال الحضاري: ٤٤
الاستقلال السياسي: ٢١٨، ٢٢٠، ٤٢٦
الاستقلال العسكري: ١٥٠
الاستقلال القومي: ٣٤
استنبول: ٦٠
الأسد، حافظ: ١٣٢، ٣٠١
اسرائيل: ٦٩، ٨٦، ١٣٦، ١٤٣، ١٧٤، ١٨٩، ١٩٤، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٥٨، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٨٨، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٨٤ - ٣٨٧، ٤٠٦، ٤١٤، ٤١٩
- الكنيسة: ٢٥٨
الأمريليون: ١٢٢
الاسلام: ٢٧، ٣١، ٣٣، ٣٧، ٣٩، ٤١، ٤٣ - ٤٥، ٥٠، ٥٩، ٦٧، ٧٢، ٩٢، ١٠٤، ١٥٢، ٣١٥، ٣٣٣، ٣٨٣
- تاريخ: ٣٦، ٣٨
- العادات والتقاليد: ٣١، ٣٣، ٣٤
الاسلام الحضاري: ٤٣
اسماعيل، حافظ: ٣٦٨ - ٣٧٠
الاشتراكية العربية: ٢٨١
الاصلاح الدستوري: ٥٢
الاصلاح الزراعي (مصر: ١٩٥٢): ٣٨١
الأصولية الإسلامية: ٣٦
افريقيا: ٥٦، ٢٧٢، ٢٩٤ - ٢٩٦
الافغاني، جمال الدين: ١٠٤
الاقطار العربية: ١٢، ١٤، ١٩، ٣٩، ٤٠، ٤٩، ٥٠، ٥٦، ٥٨، ٦٥، ٧٣، ٨٢، ٨٨، ٩١، ٩٥، ٩٩، ١٢١، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٠، ١٥٩، ١٦٤، ١٦٦، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٦، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٦ - ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٦
- ٣٠٠، ٣٠٤ - ٣٠٦، ٣١٠، ٣١١، ٣١٦، ٣٢٠ - ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٨٣، ٣٨٥، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٨، ٤٢٨ - ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٦
اقليم الغال: ٣١
المانيا: ٧٥، ٩٤، ١٥٠، ٤١٠
- الجيش: ٦٠
المانيا الغربية: ٣٧
المانيا النازية: ١١٢، ٢٠٩
الامبراطورية الإسلامية: ٢٧
الامبراطورية البريطانية: ٩٢
الامبراطورية العثمانية: ٢٧، ٢٩، ٣١، ٤٩ - ٥٥، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٦ - ٦٨، ٧٠، ٧٢، ٢١١، ٢١٩، ٤٠٣
الامبريالية: ١٤٢، ٢٦٦، ٢٦٧، ٣١١، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٧، ٣٤٢، ٤٢٠
الامبريالية الأمريكية: ٤١٩
الامبريالية البريطانية: ٢٣١
الأمم المتحدة
- الجمعية العامة: ١٢٢
الامن العربي الجياهي: ٣٤٥، ٣٥٠
الامن القومي العربي: ١٧٤، ٣٨٥، ٤٢٩
الامن المصري: ٢٣٠
الامن الوطني: ١٦٦، ١٧٤
الامة السودانية: ٢٣١
الامة السودانية: ١٧٥
الامة العربية: ٢١، ٣٩، ٤٤، ٤٦، ٨٦، ٩١، ٩٢، ٩٤ - ٩٦، ١٠٥، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٦، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٧، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٨٨، ٣١٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٦، ٣٥٦، ٣٧٧، ٣٨٣، ٣٨٧، ٣٩٨، ٤٠٤، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٩
امين، جلال: ١٠٦، ١٠٧
امين، عيسى: ٢٩٦
الانتداب البريطاني: ٨٨
الانتداب الفرنسي: ٨٥
الانتهاء التاريخي: ٤٥
الانتهاء المصري: ٢٢٩

بريطانيا: ٧٤، ٧٦، ٨٤، ٩٢، ٩٤، ١٠٥، ١٠٨،
١١٠، ١١٢، ١٢٣، ١٥٧، ١٧٣، ٢١٤،
٢١٥، ٢٣٢، ٢٣٤، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٤،
٣٤٨، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٢

- الجيش: ٧٧، ٨٠

- السياسة: ٢٢٤

الجزائر، عبد الرحمن: ٢٨١

بشور، بلع: ٣٥٩

بشير، حسن: ٢٣٥

البحنة العسكرية اليمنية: ١٩١

البحثون: ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٩٩

بغداد: ١٧٤، ١٩٨، ٣٤٩

البغدادي، عبد اللطيف: ٥٦، ٣٤٥، ٣٥٤، ٣٩٩

بكدش، خالد: ١١٩، ٣٦٥، ٣٩٦، ٤٠٦

البكر، احمد حسن: ٦٣

البلاد العربية انظر الاقطار العربية

بن غوريون، ديفيد: ٢١٢

بن يوسف، صالح: ٣٤٦

البناء، حسن: ١١٩، ١٥٨، ١٦٠

بهاء الدين، احمد: ١١٥

بيلوي، رضا: ٩٨

بورقبة، الحبيب: ١٦٣

بورما: ٣٧

بولندا: ١٨٠

بيرلوتر، أ.: ١٩، ٣٠، ٣٣، ١٤٢، ١٧٨، ٢٢٣،

٢٥٠

البيطار، صلاح الدين: ١١٩، ٢٧٧، ٣٤٣، ٣٥٤،

٢٥٦، ٣٦٢، ٣٧٠، ٣٧٥، ٣٩٣، ٣٩٦ - ٤٠٠

البيطار، نعيم: ٤١١

البيتة العربية: ١٣، ٢٠، ١٠١، ١٠٢، ٣٣٠

بشير، اليسر: ١٩، ٢٠، ٣٠، ٣١، ٣٣ - ٣٥،

٤١، ٤٩، ٥٢، ١٣٨، ١٣٩، ١٦٧

(ت)

التاريخ العربي: ١٩، ٣٠، ٣١، ٣٨، ١٥٨، ١٦٧،

٣١١، ٣١٥، ٣٢٤، ٣٤٨، ٣٨٣، ٤٠٦، ٤١٧

التاريخ القومي العربي: ٣٠

التبعية: ١٠، ١٤، ١٢٩، ١٥١، ٢٠٤، ٢١٨،

٢٢٩، ٢٤٣، ٣٣٨

اندرسكي: ١٣٠

الاندلس: ٣١١

الانصاري، محمد جابر: ٤٨، ١٠٢

الانظمة السياسية: ٢١

الانظمة العسكرية التقليدية: ٣٣٨

انغلز، فريدريك: ١٧، ١٩

الانكشارية: ٥٢، ٥٤، ٥٤، ٥٨

أوروسا: ٤٤، ٤٦، ٥٤، ٥٩، ٦٥، ١٠٤، ١٠٥،

١١٠، ١٥٠، ٢٦٨، ٣١٩، ٣٢١، ٤٠٣، ٤١٧

أوروبا الغربية: ٢٩٥، ٣٢٠، ٣٢١، ٤١٧

أوبل، جورج: ٣٥٨

الايدولوجية الثورية: ٢١١، ٣٣٤ - ٣٣٧

ايران: ٩٤، ٣٠٥، ٣٢٠، ٣٢٤، ٣٨١

ايزنهاور، دويت: ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٦٦

ايستون، د.: ٣٣١

إيطاليا: ٣٧، ٨١، ١٥٠، ١٩٢، ٢٩٥

الأيوبي، صلاح الدين: ٣٤٨

الأيوبي، علي جوبة: ٥٤

(ب)

باكستان: ٣٢٤، ٣٤٥

باي، ل.: ١٣٥

بايس: ٣٥

البحر الأبيض المتوسط: ١٧٣، ٣٠٩

البرازي، عمن: ٢٨٣

برايس: ١٣٠

البرجوازية: ١٥، ١٦، ١٠٢، ١١٤، ١٣٨، ١٤٠،

٢٦٦ - ٢٦٩، ٣١٠، ٣٦٥

البرجوازية الثورية: ١٣٨

البرجوازية السورية: ١١٧، ٤٠٠

البرجوازية العراقية: ١١٧

البرجوازية العربية: ١١٧، ٢٦٧

البرجوازية اللبنانية: ١١٧

البرجوازية المصرية: ١٠١، ١١٧

البرجوازية الوطنية: ٣٠٥، ٣١١

البرزاني، مصطفى: ٢٢٧، ٢٢٥

اليزري، عفيف: ٣٦٥، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٧٤،

٣٩٠ - ٣٩٤

بروسيا: ٥٥

التحالف القومي - العشائري - الديني: ٩٠

التخلف: ١٠، ١٤، ١٢٩، ١٥١، ٢٤٣

التخلف الاقتصادي: ٢٢٧، ٢٤٤، ٢٦٧

التدخل الامبريالي: ٣١٦

التدخل العسكري: ٢٠، ٢٥ - ٣٠، ٣٣، ٣٥، ٣٧،

٤٠، ٤٣، ٤٩، ٥١، ٥٨، ٦٩، ٩٧، ١٠٢،

١٣٦، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٧ - ١٦١،

١٦٣، ١٦٥، ١٧٠، ١٧١، ١٨٢، ١٨٣،

١٨٦ - ١٨٩، ١٩٦ - ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٥،

٢٠٦، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٣٥، ٢٣٦،

٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٥ - ٢٤٨، ٢٥٠ - ٢٥٢،

٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٠ - ٢٦٢، ٢٦٨، ٢٧٢،

٢٧٣، ٢٧٦، ٢٧٨ - ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٩٠ -

٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠١،

٣٠٥، ٣٥٥، ٤١٣، ٤٢٢ - ٤٢٦، ٤٣٢، ٤٣٣،

التراث الادي العربي: ٦٥، ٣٢١

التراث الأوروبي: ٥٩

تركيا: ٣٨، ٥٢، ٥٦، ٥٧، ٦٧، ٧٥، ٧٦، ٧٩،

٩٣، ٩٤، ٩٨، ٢٩٩، ٣٢٠، ٣٢٤، ٣٤٩،

٣٥٠، ٤٠٦

تشيلي: ١٥

التضامن العربي: ١١٦، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٢،

٣٨٤، ٣٧٦

التطور الاجتماعي: ١٠١، ١٢٩، ٢٦٤، ٢٦٥

التغريب: ٤٧، ٥٩

التقاليد التاريخية العربية: ٣١

التقاليد القومية: ٣٦

القدم التكنولوجي: ١٣٤

القديمون العرب: ١٦٢

التكامل الاجتماعي: ١٨٢

التكامل السياسي الوطني: ٢٢٣

التكامل العسكري: ١٨٢

التكامل القومي: ١٣٢، ٢٤١، ٤٣٠

التكنولوجيا العسكرية: ١٣٥

التنمية الاقتصادية: ١٢، ٤٠، ٢٤٢ - ٢٤٤، ٢٦٢،

٢٦٨، ٢٧٠، ٢٩٤، ٣٣٧، ٤٣٠

التنمية السياسية: ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥٩،

٢٦٠، ٢٧٧

تونس: ٢٩، ٣٢٧، ٣٣٨، ٣٤٦

التونسيون: ٩٥

تويتي، غسان: ١٦٧

تبار التحديث: ١٩

تبار الموارث الثقافية التاريخية: ١٩

تيتو، جوزيف: ١٦١

(ث)

الثقافة الأمريكية: ٣٢٠

الثقافة التقليدية: ٢٦

الثقافة السياسية: ١٥٥

الثقافة العربية: ٣٢٠

الثقافة الغربية: ٦٦

الثلايا، احمد: ١٩١

الثورة الاسلامية: ٣٦

الثورة الاشتراكية: ١١٤، ١٧٩، ٣١٦

ثورة تركيا الفتاة (١٩٠٨): ٧٠

الثورة للتركية: ٥٣

الثورة التوفيقية: ١٥٣

ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢: ١٤٣، ١٦٣، ١٦٩،

٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦٩، ٣١٣، ٣١٧

الثورة السنوسية (ليبيا): ٤٥

الثورة السودانية (١٩٢٤): ٤٥، ٨٥

الثورة السورية (١٩٢٠): ٤٥

الثورة السورية (١٩٢٥): ٤٥

الثورة الشعبية: ١٧١

ثورة عام ١٩١٩: ١٧١

ثورة عبد القادر الجزائري: ٤٥

الثورة العراقية: ٤٩، ٩٧، ٩٨، ١٠١، ١٠٧، ١٥٩

الثورة العراقية (١٩١٩ - ١٩٢٠): ٤٥، ٨٥

الثورة العراقية (١٩٥٨): ٧٩، ١٦٣، ١٧٦، ١٨٣،

١٩٠

الثورة العربية الكبرى: ٤٥، ٥٤، ٦٠، ٦٥، ٦٧،

٦٩ - ٧١، ٧٥، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٩٧، ١٢١،

٣٢٧، ٤٢٨

الثورة العسكرية: ١٧١

الثورة الفرنسية: ٥٣

الثورة القومية التركية الحديثة: ٥٠

الثورة القومية العربية: ٣١٦

الجمعية القططانية: ٧١، ٧٢
الجمعية القومية العربية السرية: ٥٤، ٧١، ٧٣، ٧٥ -
٩٠، ٨٩، ٨٤، ٨١، ٨٠، ٧٧
جمعية النهضة العربية (دمشق): ٧١
الجمعية الوطنية العربية (باريس): ٧١
جبل، جمال: ١٩٢
جنيدي، احمد: ٣٥٨، ٣٧٤، ٣٩٠، ٣٩٣
جودت، علي: ٨٠
جيش التحرير الوطني: ١٨٥
الجيش المشي: ٥٣، ٥٥ - ٥٧، ٦٠، ٦١، ٦٣،
٩٠، ٨٠، ٧٦

الجيش الثورية الشعبية: ٤٣٢
الجيش المصرية: ٩، ٢٥، ٤٨، ٤٩، ٥٧، ٦٩،
٧٩، ٨٨، ١٠١، ١٢١، ١٢٩، ١٣١، ١٣٤،
١٣٦، ١٤٩، ١٥٧، ٢٠٥، ٢١٦، ٢٣٦،
٢٣٧، ٢٥٣، ٢٧٢، ٢٩٢، ٣٢٣، ٣٨٤،
٤٠٦، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٧ - ٤٣٧، ٤٣٢،
٤٣٤، ٤٣٥
الجيش القطرية العربية: ٤٨، ٦٩، ١٠١، ١٠٩،
١٢٢، ٣١١، ٣١٠، ٣١١
الجيش القطرية الوطنية: ١٢٣

(ج)

الحافظ، محمد أمين: ٦٣، ٣٥٨، ٣٧٤
الحافظ، ياسين: ١٠٨
الحجاز: ٧٨، ٨٠، ٩٠، ٤٢١
خلداد، جورج: ٣٣، ٥٢، ١٦٧
حله، حسين: ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٧٤، ٣٩٠
الحرب الباردة العربية: ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٥٩
الحرب البريطانية - العراقية: ٩١
الحرب البلقانية: ٧٤
حرب التحرير الوطنية: ١٩٥
حرب، صالح: ٤٢١
الحرب العالمية الأولى: ٢١، ٤٥، ٥٣، ٥٤، ٥٦،
٦٠، ٦٧، ٧٢، ٧٦، ٨١، ٨٤، ٨٦ - ٨٨،
١٠١، ١٣٩، ٢٢٤، ٣١٥
الحرب العالمية الثانية: ٢٥، ٣٠، ٧١، ٨٤، ١٠٣،
١٠٩، ١١٣، ١١٤، ١٢٢، ١٣١، ١٣٦،
١٤٣، ١٥٠ - ١٥٢، ١٥٧، ١٦٠، ٢١٣

الثورة الليبية: ١٧٦، ١٨٤
الثورة المراكشية (١٩٢٥): ٨٥
الثورة المصرية: ٤٥، ٨٥، ١٤٥، ١٨٤، ١٨٩،
٣٤٥، ٣٥٤
الثورة الهلدية (السودان): ٤٥
الثورة الهاشمية: ٧٨
الثورة اليمنية: ٢١٩
الثوريون العرب: ١٤٣

(ج)

جامعة الدول العربية: ٣٢٣، ٣٥١
جانويز، م. م. ١٣، ١٥، ٣٠، ٤٩، ١٣٠، ١٣٣،
١٣٧، ١٤٥، ١٤٩، ٢٦٢، ٢٧٢، ٤٣٠،
٤٣٣، ٤٣١
الغافض، حمود: ١٩١
جبهة التحرير الجزائرية: ٢٥٤
الجبهة الديمقراطية (سوريا): ٣٢٨
الجزائر: ٩، ٢١، ٢٩، ١٣٦، ١٨٥، ١٩٥، ٢١٧،
٢٥٠، ٢٥٤، ٢٨٨، ٣٠٠، ٣٠٥، ٣٢٤،
٣٤٦، ٤١٣، ٤٣٢
- الاحتلال الفرنسي: ١٠٤
الجزائري، سليم: ٦١
جزيرة أرواد: ٨٢
الجزيرة العربية: ٥٦، ١٠٧، ٣١٨، ٣٢٧، ٣٧١
جسومة، عبد الله: ٣٧٤
جلود، عبد السلام: ٢٣٦
جمال باشا: ٧٨
جمعة، احمد محمود: ١٠٦
جمعة، شعراوي: ٣٥٣
جمعية الاخاء العربي - الميثاق (الأساتذة): ٧١
جمعية الاتحاد والترقي: ٥٣، ٦١، ٧٢، ٧٤، ٧٥
جمعية الأتراك الفتيا: ٥٢، ٥٣، ٥٦، ٥٧
جمعية بيروت السرية: ٧١
جمعية تركيا الفتاة: ٦٨
جمعية رابطة الوطن العربي (باريس): ٧١
جمعية الشورى (مصر): ٧١
جمعية العربية الفتاة: ٧١، ٧٥ - ٧٧، ٨١، ٨٤، ٨٩
الجمعية العلمية السورية: ٧١
جمعية المعهد انظر الجمعية القومية العربية السرية

حزب الدفاع الوطني (فلسطين): ٨٥
الحزب السوري القومي الاجتماعي: ١١٩، ١٢٠، ١٥٧، ١٧٥، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٤
حزب الشعب (سوريا): ٨٥
الحزب الشيوعي السوري: ٣٥٦، ٣٦٧، ٣٨٩، ٣٩٢
الحزب الشيوعي السوفياتي: ٣٧١
الحزب الشيوعي العراقي: ١٥٧، ٢٢٠
الحزب العربي - الفلسطيني: ٨٥
حزب العهد العراقي: ٨٥
حزب الكتائب اللبنانية: ١٢٠
حزب الكتلة الوطنية (فلسطين): ٨٥
حزب النهضة العراقية: ٨٥
حزب الوفد: ١٥٦
حسين (الشريف): ٥٤، ٧٥، ٧٧، ٧٩، ٨٣، ٨٤
حسين، طه: ١١٠، ١١١
حسين، محمود: ١٦
حسين (الملك): ١٦٣، ١٦٥، ٣٤٨
الحسني، أمين: ٥٦
الحصري، خلدون سامح: ١٠٦
الحصري، سامح [أبو خلدون]: ٩٦، ١٦٠
الحضارة الأوروبية: ٤٦، ٥٤، ٥٥، ١١٠، ٢٥٨
الحضارة العربية: ٤٤، ١٠٢، ٢٥٨، ٢٥٩
الحضارة الغربية: ٢١، ٣٤
الحكم العربي: ٢٨
حلف بغداد: ٣٢٠، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٧، ٣٥٩
٣٦٢، ٣٦٦، ٣٩٢، ٣٩٧
حلف شمال الأطلسي: ٣٢٠
حملون، مصطفى: ٣٥٨، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٧٤
٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٥-٣٩٧، ٤٠٠
الحناني، سامي: ٥٧، ١٨٤، ١٩٦، ٢٨٣، ٢٩٤
٣٥٦
الحوراني، أكرم: ١٦٠، ١٢٢، ٢٧٧، ٣٥٦، ٣٦٠
٣٦٤، ٣٩٣، ٣٩٥-٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٢٢

(خ)

الخبرة التاريخية العربية: ٢٠، ٢٦، ٢٩، ٣٠
خلصوري، مجيد: ١٤، ١٩، ٢١، ٢٧، ٢٩، ٣٣
١٦٢، ١٦٧، ١٧٦
خطاب، محمود شيت: ٣٨٤

٢٦٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٩، ٣٥٥
٣٩٨، ٣٥٩
حرب فلسطين: ٢٨٢، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٥٢، ٣٥٥
٣٦٠، ٣٦٤، ٤٢٢، ٤٣٢
الحرب الكردية: ٢٢٦، ٢٢٧
حرب اليمن: ٣٢٥
حركات الاحياء السلفي: ٣٦
حركات التحرر الوطني: ١٥١، ١٦٥، ٢٣٠
حركة الاصلاح التوفيقي: ١٠٤
الحركة الاصلاحية العربية: ٧٥
حركة الانبعاث القومي: ١٦٥
حركة التحرر العربي: ١٢٢، ٣٥٨
حركة التحرير المصرية: ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٨
الحركة الثورية: ١٥٥، ١٥٦
الحركة الجماهيرية: ١٨
حركة الحزب الوطني (مصر): ٤٥
الحركة السنوسية: ٣٦، ٤١، ١٠٧
حركة العثمانية الفتاة: ٥٢
الحركة القومية العربية: ٩٩، ٢٦٢، ٣٠٩، ٣١٠
٣١٧، ٣١٨، ٣٢٦، ٣٦١، ٣٨٢، ٤٢٧، ٤٢٨
الحركة القومية المصرية: ٥٠، ٢١٥
الحركة المهدية: ٣٦، ٤١
الحركة الوهابية: ٣٦، ٤١، ١٠٧
حزب الاتحاد السوري: ٨٥
حزب الاتحاد الوطني (العراق): ٨٥
حزب الاخاء الوطني (العراق): ٨٥
حزب الاستقلال (دمشق): ٨٤
حزب الاستقلال (فلسطين): ٨٥
الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي: ٢٥٤
حزب الأمة (العراق): ٨٥
حزب البعث العربي الاشتراكي: ١١٩، ١٢٠، ١٨٩
١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٦، ٢٥٤، ٢٨٩
٣١١، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٥٦، ٣٥٩
حزب التجمع الوطني والوحدي التقدمي: ٣٠٣
حزب التقدم (العراق): ٨٥
الحزب الثوري القومي: ٢٥٠
حزب الجنوب الفدرالي: ٢٣٤
حزب الحر العراقي: ٨٥
حزب حرس الاستقلال: ٨٥

خطة التنمية الاقتصادية الشاملة (١٩٦٠ - ١٩٦٥):

٢٢٢

الخليج العربي: ٣٧١، ٤٢٨

خليل، عبد الله: ٢٢٠، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٧٨

الحوري، فارس: ٣٤٩

(د)

داوس: ١٤٨

داون، أرنست س.: ٥٠

الدبلوماسية المصرية: ٣٥١

الدراسات العربية: ١٠

الدراسات الغربية: ١٦، ١٩، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٢٧٣

الدراسات الماركسية: ١٦، ١٩، ٢٠

الدكتاتورية: ٣٥

دمشق: ٧١، ٨١، ٨٢، ٨٤، ١٧٤، ٢١٢، ٣٤٩ -

٣٥١، ٣٥٦، ٣٦٦، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٨٢،

٤٠٧، ٣٩٣

دوريات

- الحضارة: ٢٣١

- المجلة: ٤٢٢

- المصري: ١٥٤

الدولة الاتحادية: ٢٧٣

الدولة العربية: ٦٥، ٣٠٩، ٣٧٣، ٣٨٣

الدولة العقلانية القانونية: ٢٠٩

الدولة القائد: ١٦١

الدولة القطرية: ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٤١، ٢٤٤،

٣٨٠، ٣١٠

الدولة القومية: ٢١١، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٨٥، ٣٠٤،

٤٢٩، ٤٣٦

الديب، فتحي: ٣٥٤

ديري، أكرم: ٦٢، ٣٥٨، ٣٦٥، ٣٧٤، ٣٩٠

ديفول، شارل: ٣١، ١٦١

الديمقراطية: ٢١، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٨ -

٢٧٠، ٢٣٢، ٢٣٣، ٤١٨، ٤١٩

(ر)

الرابطة الإسلامية: ٦٥

الرسائل: ٣٤، ٣٥، ١٣٨، ١٤٢، ١٥٤، ٢٣٧،

٢٣٨، ٣٦٥، ٤٠٨

الرسائل المصرية: ٢٢٢

الرسائل الوطنية: ١١٧

الري، العام العربي: ٣٣٥

رشاد، محمد: ٦١

رفعت، كمال الدين: ٣٥٤

روستو، دنكوارت الكسندر: ١٤، ٢٠، ٢٦، ٢٧،

٢٣، ٣٤، ٥١، ١٦٣، ١٦٧، ٢١١

روسيا انظر الاتحاد السوفياتي

رياض، محمود: ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٧٠

(ز)

الزعيم، حسني: ٥٦، ٥٧، ٧٩، ٨٠، ١٤٢، ١٥٧،

١٦٤، ١٦٦، ١٦٧، ١٨٣، ١٨٤، ١٩٦،

١٩٩، ٢١٩، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢١٢، ٣٥٠، ٣٥٥،

٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٢

زغلول، محمد: ١٦٨

زهر الدين، عبد الكريم: ١٦٦

زولبيرغ، أ.: ١٣، ١٤٨، ٢٩٤

(س)

السادات، أنسور: ٣٧، ٥٦، ١٤١، ١٩٠، ١٩٩،

٢٢١، ٢٢٩، ٢٥٦، ٢٦٦، ٢٨٨، ٢٩٦، ٣٥٢

سالم، صلاح: ٣٤٥، ٣٤٩، ٣٥٠، ٤٢٢، ٤٣٤

السبحاني، يونس: ٩٥

ستوارت، ديزموند: ٣١٢

السراج، عبد الحميد: ٣٤٨، ٣٥٨، ٣٦٣ - ٣٦٦،

٣٧٤، ٣٨٢، ٣٩٠، ٣٩٩، ٤٠٨

سماعة، انطون: ١١٩، ١٥٧، ١٥٨

السمردية: ١٣٦، ١٦٤، ١٦٥، ١٨٥، ٢١٦،

٢١٧، ٢١٩، ٢٧٤، ٣١٣، ٣٤٦ - ٣٤٨،

٣٥٠، ٣٦١، ٣٧١

- النظام السياسي: ٢٧٤

سعيد، فهمي: ٥٧، ٩١

السعيد، نوري: ١٢، ٣٧، ٥٤، ٦٠، ٧٨، ٨٠،

٨٤، ٩٩، ٣٥٠

السلال، عبد الله: ٥٧، ١٦٥، ١٩١، ١٩٦

السلطة السياسية: ١٦، ٤٣

السلطة المدنية: ٢٩

سليمان، محمود: ٥٧، ٩١

سلميم الثالث (السلطان): ٥٤

سليمان، عزت: ٣٥٤

السودان: ٩، ١٨، ١٠٦، ١٣٢، ١٣٧، ١٤٣،

١٦٤، ١٩٥، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٠، ٢٢١،

٢٣١ - ٢٣٤، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٨٢، ٢٩٢،

٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٢٧، ٣٤٦، ٤١٣

سوريا: ٩، ١٤، ٢١، ٤٦، ٥٦، ٦٠، ٦٣، ٧٠،

٧٧، ٧٩، ٨١، ٨٢، ٨٤، ٨٥، ٨٩ - ٩٢،

١٠٥ - ١٠٧، ١١١، ١١٢، ١١٤، ١٢١،

١٢٣، ١٣٦، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٧،

١٧٦، ١٨٣، ١٨٤، ١٩٥، ٢١٦، ٢١٧،

٢١٩، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٤٣،

٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٧٦، ٢٨٢، ٢٨٦،

٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٥ - ٢٩٨، ٣٠٠ - ٣٠٣،

٣٠٥، ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٦،

٣٣٧، ٣٤١ - ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٥٢ - ٣٥٤،

٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٦٧،

٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٧٨ - ٣٨٢،

٣٨٧، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٠،

٤٠٤، ٤٠٥، ٤١٣ - ٤١٥، ٤١٨، ٤١٩

- الجيش: ٨٢، ١٢٣، ١٥٧، ١٨٨، ١٨٩، ٢٣٦،

٢٩٥، ٣٠٠، ٣٤١، ٣٤٨، ٣٥٦، ٣٥٧،

٣٦١، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٦، ٣٨٨،

٣٨٩، ٣٩٣، ٤٠١، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤٢١،

٤٢٢، ٤٢٨

السوريون: ٥٠، ٦٣، ٧٠، ٧٨، ٨٢، ٨٩، ٩٥،

١٧٦، ٣١٢، ٣٦١، ٣٨٠، ٣٩٩، ٤١٤

السوق الأوروبية المشتركة: ٣٨١

سياد بري، محمد: ١٤١، ١٤٨، ٢٢١

سياسة الاعيان: ٨٧

السياسة العربية: ١٦٥، ٢١٣، ٣٢٣، ٤١٣

السياسيون العرب: ٥٦

السيد، جلال: ٤٠٥

السيد، لطفي: ١١٩

سيل، باتريك: ١٢٣، ٣٥٥، ٣٥٨

(ش)

الشاعر، فهد: ٣٩٦

الشام: ٤٤، ٧٣، ٧٦، ٧٩

الشاميون: ٧٩

شبيب، كامل: ٥٧، ٩١

الشرعية الأيديولوجية: ٣٣٤

الشرعية التقليدية: ٢١٠

الشرعية الثورية: ١٦٤، ٢٥٢

الشرعية الدستورية: ٢٥٢، ٣٣٠، ٣٣١

الشرعية السياسية: ٢١٦، ٢٦٠، ٣٣٢

الشرعية العربية: ٢١١، ٢١٣، ٢١٨، ٣٣٢

الشرعية العسكرية: ١٢٧، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٩،

١٦١، ١٦٤، ١٦٨، ٣٢٩

الشرعية القومية: ٣٢٣

الشرعية الوطنية: ٢٠٧، ٢٠٩

الشرق الأوسط: ٢١، ٢٥ - ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٤٩،

٥٨، ١٣٧، ١٤٢، ١٤٧، ١٨٨، ١٩٤، ٢٠٣، ٣٢٤،

٣٢٥

الشرق العربي: ٤٥، ٤٦، ٣٥٦، ٣٥٧

شركة التابلاين الأمريكية: ١٨٤

الشطلي، لزي: ٣٧٤

الشعب السوري انظر السوريين

الشعب الفلسطيني انظر الفلسطينيين

الشعب المصري انظر المصريين

الشعوب العربية انظر العرب

شفيق، منير: ٤١٧، ٤٢٠

الشفقة، غالب: ٣٧٤

شفيق، شوكت: ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٦٣

شمال افريقيا: ٤٧، ٤٩، ٥١

شمعون، كميل: ٣٢٥

الشؤون السياسية: ٤٣، ٤٩، ٥٦، ١٤٧، ١٦٤،

١٦٦، ١٨٠، ٢١٦، ٢٧٨، ٢٩٢، ٢٩٥،

٣٠١ - ٣٠٣، ٣٠٦، ٤٢٣، ٤٢٧، ٤٢٨

الشؤون العربية: ٢١٤، ٢٩٥

الشؤون العسكرية: ٤١

الشؤون للدنية: ٤١

شوكت، محمود: ٦٠، ٦١

الشيشكلي، ادب: ٩١، ١٥٧، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٤،

١٩٥، ١٩٦، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٥٦،

٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٤

شيلز، أ.: ١٣٠، ١٤٤

الشيوعيون: ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٩١

(ص)

- صادق، بشر: ٣٦٤، ٣٧٤، ٣٩٠
صالح، زين العابدين: ٢٣٥
الصباغ، صلاح الدين: ٥٧، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٦
صدقي، اسمايل: ١١٠
صدقي، بكر: ٥٧، ٦٩، ٧٩، ٩٨، ١٠٠، ١٩٤، ١٩٦
الصراع الاجتماعي: ١٧، ١٣٧، ٢١١
صراع الطبقت: ١٥، ١١٤، ١٥٤
الصراع العربي - الاسرائيلي: ٣٥، ٢١٢، ٣٢٣، ٣٢٤
الصراع العربي - الامريكى: ٣٢٥
الصراع العربي - الغري: ٣٥، ٣٢٥
الصراع اليمني - السعودي: ١٩١
الصراعات العربية - العربية: ٣٠٥
صعب، حسن: ٧٢
صك الانتداب البريطاني: ٨١
صلاح الدين، عماد: ٢١٤
الصلح، رياض: ١٥٧
الصهيونية: ١١٣، ١٨٩، ٢٦٦، ٣١١، ٣١٦، ٣٢٧، ٣٣٧، ٣٤٨، ٣٥٠، ٤١٩
الصولي، جمال: ٣٥٨، ٣٩٠
الصومال: ٩، ١٣٨، ١٩٥، ٢٢١، ٢٥٠، ٢٥٤، ٣٠٥، ٣٠١
الصين: ١٥١، ١٧٨

(ض)

- الضباط العراقيون: ٨٩، ٩٠، ١٩١، ٢١٥
الضباط العرب: ٣٤، ٣٦، ٥٠، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٣، ٦٥، ٦٨، ٧٠، ٧٣، ٧٥، ٧٩ - ٨٢، ٨٤، ٩١، ١٢١، ١٢٩، ١٤٢، ١٧٣، ١٧٥، ١٩٠، ٤٢١
الضباط المصريون: ١٩٣
الضباط اليمنيون: ١٩٣

(ظ)

- الظاهرة العسكرية: ١١، ١٤، ٢٥، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٧، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٩، ٨٨، ٩٦، ١٥٨، ١٦٤، ٢١٨، ٢٣٧، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٧٩، ٢٩٠، ٣٠٠، ٣١٠

٣٢٨، ٣٣٠، ٤٢١ - ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٣٠

الظاهرة النطية: ١١

(ع)

- عارف، عبد الرحمن: ٢٨١
عارف، عبد السلام: ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٥٣، ٢٨١
عازوي، نجيب: ٧٠، ٧١
العالم الاسلامي: ٣٥، ٤٦، ٢٢٩
العالم الثالث: ١٠، ٦٥، ٢٠، ٢١، ٢٥، ٩٦، ١٣٧، ١٤٠، ١٤١، ١٦٣، ٢٠٧، ٢٢٩، ٢٥٦، ٢٩٥، ٣١٩، ٣٢١، ٣٨١، ٣٨٧، ٤١٩، ٤٢٥، ٤٢٧
عاصر، عبد الحكيم: ٣٤٥، ٣٦٨، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٠٧
عبد الله (الملك): ١٥٧
عبد الحميد، زكي: ٣٩١
عبد الحميد (السلطان): ٦١، ٦٥، ٦٧
عبد الرازق، علي: ٣٨، ٤٦
عبد الرحمن، علي: ٣٢٢
عبد الرحمن، عوض: ٢٣٥
عبد الرحيم، يوسف: ٣٥٩
عبد العزيز (السلطان): ٥٢
عبد الكريم، احمد: ٣٤١، ٣٥٨، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧٤، ٣٩٠، ٣٩٤، ٣٩٥
عبد الكريم، عبد العزيز: ٣٦٦
عبد اللطيف، علي: ٣٣١، ٣٣٢
عبد الملك، اتور: ١٦
عبد الناصر، جمال: ١٦، ٣١، ٥٧، ٦٢، ٨٥، ٨٧، ٩١، ١٠٤، ١١٠، ١١٣، ١١٩، ١٢٣، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٥، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٧، ١٦١ - ١٦٣، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٣، ١٧٥ - ١٧٧، ١٨٧، ١٩٠، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٩ - ٢٢١، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٣، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣١٢، ٣١٧، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٥ - ٣٣٧، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٠ - ٣٥٤، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٠ - ٣٧١، ٣٧٤ - ٣٧٦، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٩

المصريون السوريون: ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٥٥، ٣٨٠، ٣٩٠

المصريون العرب: ٩، ١٠، ٧٦، ٣٣، ٤٤، ٥٥، ١٥٠، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٢، ٢٠٥، ٢٤٥

٢٩٩، ٣١١، ٣١٣، ٣٨٠، ٣٨٣، ٤٢١، ٤٣٦
المصريون المصريون: ٣٤٢-٣٤٤، ٣٤٨، ٣٦٥

المصريون الحوليون: ٣٤١

العسلي، صيري: ٣٤٩، ٣٦٠، ٣٦٢

عصبة الاتحاد السوداني ومنظمة: ٢٣٢، ٢٣٢

عصبة العلم الأبيض ومنظمة: ٢٣٢

العصر العباسي: ٤٤

العصر العثماني: ٤٣

العصر الليبرالي: ١٥٩، ١٦٠

المصور الإسلامية: ٢٩، ٣٩

المصور القديمة: ٧٧

المصور الوسطى: ٣٣١

المعظم، خالد: ١٨٩، ٣٢٨، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٥

العظمة، يوسف: ٨٢

عفلق، ميشيل: ١١٩، ٣٥٦، ٣٩٦، ٣٩٩

العقلانية القانونية: ٢٠٩، ٢١٠

العقيدة الدينية: ٤١

العقيدة القومية الطورانية: ٥٣

العلاقات الدولية العربية - العربية: ٤١٢

العلاقات العربية - التركية: ٦٨

العلاقات العسكرية - المدنية: ٩٦، ٩٧، ٩٩

١٧٧ - ١٧٩، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٥

٢٠٦، ٢٢٧، ٢٨٠، ٢٨١، ٣٠٠، ٣٠١

٣٥٤، ٣٨٩، ٣٩٥، ٤٠١، ٤٠٣

العلاقات القومية العربية: ٤٨

العلاقات المدنية - العسكرية - السوفياتية: ١٨٠

العلمانية: ٣٥، ٣٨، ٥٧، ١٥٢

علوان، جاسم: ٣٥٨، ٣٩٠

العلوم الانسانية: ٢٧٣

علوي، احمد: ٣٩١

عمارة، محمد: ٣٨، ٤٤

عمارة، صالح مهدي: ٣٨٤، ٣٨٥

عمارة: ١٧٤

عمر بن الخطاب: ٤٤

العنف الاجتماعي: ١٠٢، ١٥١

٣٩٣، ٣٩٥ - ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٤

٤٠٩، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٦، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٨

عبد الوهاب، احمد: ٢٢٠، ٢٣٥

عبد، محمد: ١٠٤، ١١٨

عبود، ابراهيم: ١٣٧، ١٦٤، ١٦٧، ١٨٣، ١٩٦

١٩٩، ٢٢٠، ٢٣٥، ٢٩٢

عثمان بن عفان: ٤٤

العثمانيون: ٥٩

عراقي، احمد: ٥٢، ١٢٠، ١٥٨، ١٦٨، ٢١٦

العراق: ٩، ١٢، ١٤، ١٦، ٢١، ٤٤، ٤٦، ٥٤

٥٦، ٥٧، ٦٠، ٦٣، ٦٩، ٧٧، ٧٩، ٨١ -

٨٥، ٨٨، ٩٠ - ١٠٠، ١٠٥ - ١٠٨، ١١٢

١١٤، ١١٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٥١، ١٥٧

١٦٠، ١٦٤، ١٦٥، ١٨٣ - ١٨٨، ١٨٨

١٩١، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢١٧

٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٧، ٢٤٣ -

٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٨١، ٢٨٦

٢٨٨، ٢٨٩، ٣٠١، ٣٠٥، ٣١٢، ٣٢٦

٣٢٧، ٣٣٦، ٣٤٦، ٣٤٨ - ٣٥٩، ٣٥٩

٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٨، ٤١٣، ٤٢١

٤٢٢، ٤٢٨

- الجيش: ٧٩، ٨٩، ٩١، ٩٣، ٩٨، ١٢٢، ١٨٨

٤٢١

العراقيون: ٥٠، ٦٣، ٧٨، ٧٩، ٨٣، ٨٩، ٩٣

٢٢٥، ٣١٢، ٣٤٨

العرب: ٢٠، ٢١، ٣٣، ٣٨، ٤٥، ٤٦، ٥٣، ٥٦

٥٩، ٦١، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٧٠، ٧٢، ٧٥

٧٧ - ٨١، ٨٤، ٨٦، ٩٣، ٩٤، ٩٧، ١٣٦

١٦١، ١٦٣، ١٧٦، ٢١٧، ٢٢٤، ٢٢٩

٢٣٣، ٢٥٥، ٢٦٣ - ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٧٠

٣١٠، ٣١١، ٣٢٥، ٣٣٣ - ٣٤٥، ٣٤٨

٣٥٩، ٣٧١، ٣٧٢ - ٣٨٤، ٣٨٦، ٤١٧

المصرية: ٣٧، ٤٠، ٤٤، ٦٦، ٧٠ - ٧٢، ٩٢

٩٣، ١١١، ١٧٥، ١٩١، ٤٢٨

عز الدين، جادو: ٣٥٨، ٣٦٥

عزائم، عبد الرحمن: ٥٦، ٤٢١

عزيم، طارق: ٢٤٩

العسكري، جعفر: ٥٤، ٦٠، ٧٨، ٩٩، ١٩٢

العنف الاميرالي: ٤٠٤، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢٠
العنف السياسي: ١٥٧، ١٥٣، ١٤٨، ١٥٧، ٢٧١، ٤١٠، ٤١١

العنف العسكري: ١٩

للعنف المسلح: ٢١٧

المهد الايوبي: ٦٥

عهد المالك: ٦٥

المودة الله، طعمة: ٣٥٨، ٣٦٥، ٣٧٤، ٣٩٠

عيسى، صلاح: ١٠١

(غ)

الغزالي، ابو حامد: ٢٨

الغزو الاستعماري الصهيوني: ٤٧

غلوب باشا: ١٢٢

غليون، برهان: ٤٣٥

غوتريدج، و.: ١٣٠

غورو (الجنرال): ٨٢

(ف)

فاروق (الملك): ١٥، ٣٤٥، ٣٥٠، ٣٥٦

الفاووقي، محمد الشريف: ٨٠

فان دورن، ج.: ١٣

فانون، فرانز: ٢١٨، ٣١٠

فايسر، س.: ١٢٩، ١٣١، ١٥٠، ١٦٧، ١٧٨

١٧٩، ٢٧٢، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٠١

فرجاني، ياسين: ٣٧٤

فرسخ، عوني: ٣٩٦

فرنسا: ٤٦، ٥٥، ٧٧، ٨١، ٨٢، ١٠٥، ١٠٧

٣٢٢، ٣٣٢، ٣٥٧، ٣١٣، ٣١٩، ٣٣٠، ٣٣٤

٣٤٨، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٦٢، ٣٦٤، ٤١٤

- الجيش: ٨١

- السياسة: ٢٢٤

الفرنسيون: ٧٧، ٨٢، ٨٤، ١٢١، ١٨٧

فريهود، ابراهيم: ٣٧٤

الفكر السياسي الحزبي: ١٧١

الفكر السياسي العربي: ١٧٥

الفكر القومي العربي: ٦٦، ٣٧٨

فلسطين: ٩، ٤٧، ٦٩، ٨٠، ٨٢، ٨٤، ٨٥، ٨٩

٩١، ٩٣، ٩٧، ١٠٦، ١١٣، ١٢٢، ١٣٦

١٤٢، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٦، ١٦٨،
١٧٣، ١٧٤، ١٨٨، ١٩٤، ٢١٢، ٢١٥،
٢١٧، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٦٨، ٣١٠، ٣١٢،
٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٧، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٣٨
الفالسطينيون: ٧٣، ٩٥، ١٢٢، ٢٦٧
فتزويلا: ٣١٩
فوزي، محمود: ٢٦٣، ٢٤٥
فيصل، جال: ٣٩٠
فيصل (الملك): ٨٢، ٨٥، ٨٩، ٩٧
فيتا: ٥٤، ٥٦

(ق)

قاسم، عبد الكريم: ٣٧، ١٦٥، ١٩٩، ٢٢٠،
٢٢١، ٢٢٥، ٢٨٤

القاهرة: ٢٩، ٨٠، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٢، ١٩٢

١٩٣، ٢٣٤، ٢٩٥، ٣٢٧، ٣٤٣، ٣٥٧

٣٦٢، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٩٩، ٤٠٤

القاوتجي، فوزي: ٤٢٨

القذافي، معمر: ١٦٥، ١٦٦، ١٨٣، ١٨٤، ٢٣٦

٤١٥، ٤١٦

قرد، جورج: ٢٦٣

القسطنطينية: ٧٤، ٧٦

القضية الفلسطينية: ٩٤، ١١٢، ١٢٢، ٢١٥

٢١٦، ٣٣٥، ٤٢٨

قطيبي، راشد: ٤٠٢

قناة السويس: ٣٢٧، ٣٦١

قنبر، احمد: ٣٦٢

قنوت، عبد الغني: ٣٥٨، ٣٦٤، ٣٧٤، ٣٩٠

٣٩٦، ٣٩٧

القرنلي، شكري: ٨٠، ٢٨٣، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٥١

٣٧٦، ٣٧٦

القومية التركية: ٥٥، ٦٥

القومية السورية: ٣٦٠

القومية العربية: ٩، ٣١، ٤٣، ٥٠، ٥٣، ٥٥

٦٥ - ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٨، ٨٦، ٨٨

٩١، ٩٣، ٩٦، ١١١، ١٧٤، ١٧٥، ٢٠٤

٢٠٥، ٢١٤، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٣٠

٣٠٩ - ٣١٢، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٢، ٣٢٣

٣٢٥ - ٣٣١، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٤٤

٣٣٦ ، ٣٣٥ ، ٣٣٨ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠ ،
٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٤١٣
- الغزو الاسرائيلي (١٩٨٢): ٢٨٨
اللجنة التأسيسية العربية: ٨٥
اللجنة التأسيسية للمؤتمر السوري - الفلسطيني: ٨٥
اللجنة الوطنية للعمال والطلبة (مصر): ١٥٦
اللغة الانكليزية: ٢٣٤
اللغة العربية: ٤٦ ، ٦٥ ، ٢٣٤ ، ٣٠٩
الليبرالية: ٢١ ، ٣٥ ، ٥٥
ليسيا: ٩ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٦٤ ، ١٨٣ ، ١٩٥ ، ٢١٧ ،
٢٢١ ، ٢٣٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ،
٢٧٤ ، ٢٩٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٢٧ ،
٣٣٦ ، ٤١٦ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٨
لينين، فلاديمير: ١٦٠ ، ١٧ ، ٤٢٣

(م)

ماركس، كارل: ٩٤
الماركسية: ١٥ ، ١٠٢ ، ١١٧ ، ١٦٧
الماركسية - اللينينية: ١٣٨
المالكي، عفنان: ٣٥٨ - ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٩١
ماهر، علي: ٥٦ ، ٣٤٥
مبارك، حسني: ٤٢٢
المتوكل العباسي: ٤٤
المجتمع الاسلامي: ٣٥ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٥٨
المجتمع الاوردي: ١٠٤
المجتمع البوندي: ٤٢
المجتمع التركي: ٥٨
المجتمع التقليدي: ٢١٠
المجتمع السوري: ٢٨٢
المجتمع العراقي: ٩٠
المجتمع العربي: ٣٤ ، ٣٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ،
١٠٥ ، ١٠٨ ، ١١٧ ، ١٥٢ ، ٢٢٤ ، ٣١٦ ،
٣١٧ ، ٣٣٠
المجتمع الكونفوشيوسي: ٤٢
المجتمع المدني: ١٨ ، ١٣٥ ، ٢٠٧ ، ٤٣٢ ، ٤٣٥
المجتمع المصري: ١٥٤ ، ١٧٠ ، ٤٠٢
المجتمع الهندوسي: ٤٢
الجلس العسكري الانتقالي (السودان): ٢٩٤
الجمع العلمي السوري: ٣٨٨

٣٤٨ ، ٣٥٢ ، ٣٦٠ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٨٦ ،
٤٢٢ ، ٤٢١
القومية العلمانية: ٣٣٤
القومية الكردية: ٢٢٥
القومية المصرية: ٢١٤ ، ٢٢٤ ، ٢٢٨ - ٢٣٠
القوميون العراقيون: ٧٨
القوميون العرب: ٦٢ ، ٦٣ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨٠
القوى الاجتماعية: ١٠٣ ، ١٣٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٣٤
القوى الاستعمارية: ٨١ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٣٤ ، ٤٢٥
القوى الاستعمارية الامريكية: ٢٢٠
القوى السياسية: ١٤٦ ، ١٩٠ ، ٢٠٠ ، ٢٤٥ - ٢٤٧ ،
٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٨٠
القوى العربية: ٣١٥ ، ٤٢١
القوى الوطنية الديمقراطية: ٢٣٤

(ك)

كامل، مصطفى: ١٥٩
كتب
- الاسلام واصول الحكم: ٣٨ ، ٤٦
- البيان الشيوعي: ١٦٨
- شاول الثاني عشر: ٥٥
- لرسالة العروة في العراق: ٩١
- فلسفة الثورة: ١٥٥ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ٢٧٤ ،
٣٤٥ ، ٣٤٧
- في الشعر الجاهلي: ٤٦
- مذكراتي عن فترة الانفصال في سوريا: ١٦٦
- مستقبل الثقافة في مصر: ١١٠
- المعلنون في الارض: ١١١
- الخزيري، حيدر: ١٨٥ ، ٤٠٦ - ٤٠٨
- الكفاح العربي: ١٩١ ، ٤٢١
- الكواكبي، عبد الرحمن: ٦٧ ، ١٠٤
- كويا: ١٧٨ ، ١٨٠
- الكونفو (برازيل): ٢٩٥
- الكويت: ٢٢٦
- الكيلاني، رشيد علي: ٥٦ ، ٩٥ ، ٩٩ ، ١٠٨ ، ١٢٢ ،
١٢٣ ، ١٦٠ ، ٤٢٢
- الكيلاني، رياض: ٣٥٩
(ل)
لبنان: ٧٧ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٣٧ ، ٢٢٤ ،

- تاريخ: ١١٠، ٢١٦، ٢٦٨
 - الجيش: ٧٧، ٢١٥، ٣٢٢، ٣٤٥، ٣٥٤، ٣٥٥
 ٣٦٩، ٣٨٨، ٤٠٩، ٤٢٨، ٤٢٩
 - السياسة: ٢١٤، ٣٤٥، ٣٤٧
 - السياسة الخارجية: ١٦٥، ٣٤٦، ٣٤٩
 - مجلس الأمة: ٣٤٨
 المصري، عزيز علي: ٥٠، ٥٣، ٥٦، ٥٧، ٦١، ٧١، ٧٢، ٧٤، ٧٨
 المصريون: ٩٥، ١٦١، ١٦٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٨ -
 ٢٣١، ٣١٢، ٣٤٧، ٣٥١
 مصطفى، حسن: ٣٨٣
 مضيق التردنيل: ٥٧
 المعاهد العسكرية (استنبول): ٨٨
 المعاهدة البريطانية - العراقية: ٩٣، ٣١٣
 معاهدة الصداقة والتعاون (١٩٧٨): ٣٠٥
 معاهدة عام ١٩٣٦: ١١٠، ١١٢، ١٦٩
 معاهدة لوزان (١٩٢٣): ٥٧
 المعاهدة اليمنية - الايطالية (١٩٣٧): ١٩٢
 للمعجم العسكري السوري: ٢٨٩
 معركة السويس: ١٦٣، ٢٣٣
 معركة ميسلون: ٨٢، ٨٤
 المغرب: ١٦، ١٣٦، ٢١٧، ٣٢٧، ٣٤٦
 المفكرون العرب: ٦٦، ٦٧
 المتتلى الأدبي (الأستانة): ٧١
 للمنطقة العربية: ٤٩، ٥١، ٥٣، ٥٩، ٨١، ٩٥، ٩٦، ١٠١، ١٠٥، ١٠٩، ١١٣، ١١٥، ١٢١، ١٥١، ١٦٧، ١٩٣، ٢٦٠، ٢٧٤، ٢٨٧، ٣١٩، ٣٢١، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٥٩، ٤٢١، ٤٢٩
 منظمة الضباط العرب: ٧١
 منظمة الحثائين الفتيان: ٥٢
 للهندي، الصادق: ٢٣٥
 مؤتمر الاتحاد القومي (١): ٣٤٨
 مؤتمر الحزب الشيوعي السوفياتي (٢٠): ٣٦١
 المؤتمر السوري (١٩٢٠): ٨٤، ٨٢
 المؤتمر الوطني الأردني: ٨٥
 المؤتمرات العربية - الفلسطينية: ٨٥
 المؤسسات الاجتماعية السياسية: ١١٨
 المؤسسات البيروقراطية: ٢٠
 المؤسسات السياسية: ١٣٠، ١٤٦، ١٥٣، ٢٤١

مجمع اللغة العربية المصري: ٢٨٨
 عاميا، محمد نجيب: ٦٣
 محمد الخامس (السلطان): ٣٤٦
 محمود الثاني (السلطان): ٥٤، ٦٠
 المحيط العربي: ٣٤٩
 المحيط الهندي: ٣٧١
 محي الدين، خالد: ٣٠٣
 مدرسة الآداة: ١٤، ١٦
 المدرسة الاستراتيجية: ٣١٢
 المدرسة الأمريكية في الصحافة العربية: ٣٢٠
 المدرسة الايديولوجية: ٣١١، ٣١٢
 مدرسة التحليل: ٥٩
 مدرسة التفريب: ٥٩
 مدرسة الطب الشاهانية: ٥٤
 مدرسة المؤامرة: ١٤، ١٥
 للمدرسة الناصرية: ٢٢١
 المنفي، جميل: ٥٤، ١٠٠
 للذهب السني: ٤٣، ٦٣
 المسألة الفلسطينية انظر القضية الفلسطينية
 مساعدي، محمد شريف: ١٨٥، ١٨٦
 المستقبل العربي: ١٧٥
 المسيحيون: ٦٣
 المشرق المصري: ٦٨، ٧١، ٨١، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ١١١، ٣٤٤
 مصر: ٩، ١٤، ١٥، ٢١، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٥٦، ٥٧، ٦٣، ٧٤، ٧٧ - ٧٩، ٨٢، ٨٥، ٩١ - ٩٣، ٩٨، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٦، ١٣٩، ١٤١، ١٥٣، ١٥٦، ١٦١، ١٦٢، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٧، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٧ - ١٨٩، ١٩٢، ١٩٥ - ١٩٧، ٢١٢ - ٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٦ - ٢٣٤، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٥٣، ٢٥٨، ٢٦٦، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٦، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٦١ - ٣٦٥، ٣٦٧ - ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٧٩ - ٣٨١، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٢، ٤٠٠، ٤٠٩، ٤١٣ - ٤١٥، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٨، ٤٣٤

- نظام الدين، توفيق: ٣٥٩، ٣٦٦
النظام السياسي الاشتراكي: ١٧٩، ١٨٠، ٢٤٣
النظام الليبرالي: ٢٠، ١٩٩
النظام للفني: ٣٠٣
النظام للملكي الاقطاعي: ٢١٥
النظام للرحلوي: ٣٨٣، ٣٨٤، ٤٠٣
النظرية السياسية الاسلامية: ١٥٨
النظرية السياسية الغربية: ١٥٨
النظم السياسية الاسلامية: ٢٧
النظم السياسية العربية: ٣٣١، ٣٣٣
النظم العسكرية العربية: ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٨، ٢٧٦، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٨، ٣٠٥، ٣٣٠، ٣٣١-٣٣٤، ٣٣١
النظم القومية العربية: ٣٣٥
النظم المدنية - العسكرية: ٢٩٠
التضوري، امين: ٣٤١، ٣٥٨، ٣٦٤، ٣٧٠، ٣٧٤، ٣٩٠، ٣٩٤
التقاضي: ١٥٧
النكية العربية الكبرى: ١٥٨
النمسا: ٥٥، ٧٣
نصري، جعفر: ١٩، ١٤١، ١٤٣، ١٦٤، ١٩٥، ١٩٩، ٢٢١، ٢٣٥، ٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٧
النهضة العربية: ١٥٨
النهضة العسكرية العربية: ٣٨٥
النهضة القومية: ٩٧، ١١٨، ٣٠٩
نهر، جوامع لال: ١٦١
- (هـ)
الهاشمي، طه: ٥٤، ٩١
الهاشمي، ياسين: ٥٤، ٦١، ٧٥، ٧٦، ٩١، ٩٥
الهاشميون: ٨٠، ٨٣
هالبرن، مانفرد: ٢٧، ٢٩، ٣٣، ١١٥، ١٣٩، ١٦٧
هتلر، ادولف: ٥٥، ٥٧، ٣٢٩
هلمسون، مايكل: ٢١٦، ٢١٧، ٣٣٥
هنتنغتون، صامويل: ١٥٠، ١٦٧، ١٧٨، ٢٥٠، ٢٧٢، ٢٩١، ٣٣٢، ٤٢٧
الهند: ٧٩، ٣٤٥، ٣٦٦
هورويتز، جاكوب كولمان: ١٣، ١٤، ٢٠، ٢٥، ٢٧، ٢٩، ٣٣، ٤٣، ١٣٠، ١٣٧، ١٦٤
- ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٦١، ٢٧١
المؤسسات القومية: ١٢٩، ١٣٥
المؤسسة التربوية الحديثة: ١١٨، ١١٩
المؤسسة الحزبية المعادلةية الثورية: ١١٨، ١١٩
المؤسسة العسكرية: ١٣، ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٢، ١٤٧ - ١٥٠، ١٦٣، ١٧٧ - ١٨١، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٨٩، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٠
مؤسسة فرانكلين الأمريكية: ٣٢٠
المؤيد، علي قاسم: ١٢٩، ١٤٤، ١٤٥
المواجهة العربية - الاسرائيلية انظر الصراع العربي - الاسرائيلي
الموارث التاريخية: ١٣٠، ٤٠٦
الموارث العشوائية: ٤٩
موريتانيا: ٩
مولتكة، فون: ٥٥
ميثاق الاسرة الخامسة: ٨٣
ميثاق دمشق: ٧٦
ميثاق الضمان الجليعي العربي: ٣٥١
ميرسكي: ١٣٨
- (ن)
نجد: ٧٠
نجيب، صبيح: ١٠٠
نجيب، محمد: ١٦٠، ١٨٣
النحاس، مصطفى: ١٦٠
النحلاوي، عبد الكريم: ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٦ - ٤٠٨
النخبة العسكرية: ٤٩
النسر، محمد: ٣٧٤
نصر، صلاح: ٤١٤
النضال السياسي: ٨٥، ٢٦٧
النضال العربي: ١٦٢، ٣١٠، ٣٥٢، ٣٧٨
النظام الاقطاعي: ١٤٢، ٢٣٨، ٢٧٥
النظام الثوري: ٣٤٤
النظام الديمقراطي: ٢١

١٦٥، ١٦٧، ٢٠٣

هولندي، امين: ٢٢٧، ٣٥٣، ٣٥٤

المهوية العربية: ٦٦، ٢٢٤

المهوية القومية: ٢٠٥، ٢١٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣١

٤٣١

المهوية الوطنية: ١٤٦، ٢٢٨

المهوية الوطنية العراقية: ٢٢٥

هيكسل، محمد حسنين: ٣٤٢، ٣٧٥، ٣٨٨، ٣٩٨

٤٥٥

(د)

واكد، لطفي: ٣٥٤

الوحدة الاسلامية: ٧٠، ٧٨

الوحدة الالمانية: ١٧٦، ٤١٠، ٤١٥، ٤١٦

الوحدة الامريكية: ٤١٠

الوحدة الانلسمانية: ٣٥٤، ٣٦٧، ٣٧١، ٣٧٤

٤٥٣، ٣٧٦

الوحدة الاوروبية: ٤١٥

الوحدة الايطالية: ١٧٦، ٤١٥، ٤١٦

الوحدة التقدمية الاشتراكية: ١٠٦

وحدة التنظيم السياسي: ٣٧٧

الوحدة الدستورية: ٣٧٨، ٣٨٠

الوحدة الدفاعية: ٣٧٢

وحدة الدولة: ٣٨٠، ٣٨٢

الوحدة السورية - العراقية: ٣١٣

الوحدة السورية - الهاشمية: ٣١٣

الوحدة السوفياتية: ٤١٠

الوحدة السياسية العربية: ١٧٦، ٢٠٠، ٣٥٢

الوحدة العثمانية: ٧٥

الوحدة العراقية: ٢٢٥

الوحدة العربية: ١٠، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٧٠، ٨٦

٩١، ٩٢، ٩٦ - ٩٨، ١٠٦، ١١٤، ١٦٥

١٦٩، ١٧٤ - ١٧٦، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٨

٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٤٤، ٢٦٣، ٢٦٦

٢٦٧، ٢٨٧، ٢٩٨، ٣١١، ٣١٥ - ٣١٨

٣٣٠، ٣٣٨، ٣٤٧ - ٣٤٩، ٣٥١ - ٣٥٣

٣٥٩، ٣٦١، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٣ - ٣٨٦

٤١٤ - ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٨، ٤٣٤ - ٤٣٦

الوحدة العسكرية: ٣٩، ٣٤٨، ٣٧٣، ٣٨٣، ٣٨٤

٣٨٦

الوحدة العقائدية: ٣٩

وحدة الفكر السياسي: ٣٧٧، ٣٨٠

الوحدة القومية: ٥٥، ٢٠٥، ٢٣١، ٢٨١، ٣٨٧

٤٣٠

الوحدة المصرية - السورية: ٩، ٦٢، ١٨٥، ٢٠٥

٢١٢، ٢١٩، ٢٢٧، ٢٢٠، ٢٨٢، ٢٨٣

٢٩٦، ٣٠٠، ٣١٤، ٣١٦، ٣٢٦ - ٣٢٨

٣٤١ - ٣٤٣، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٧٧، ٤٠٤

٤١٢، ٤١٤، ٤١٨، ٤١٩

الوحدة النمسوية - للجيرة: ٤٥٣

وحدة وادي النيل: ٢٣١، ٢٣٣

الوحدة الوطنية: ٩٨، ٩٩، ١٣٤

الوطن العربي: ٩ - ١١، ١٣، ١٤، ٢٢، ٢٥، ٢٦

٢٨ - ٣١، ٣٣، ٣٥، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٤

٥٢، ٦١، ٦٥، ٦٦، ٧٩، ٨١، ٨٨، ٩٢

٩٦، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٧، ١١٦، ١١٨، ١٢٩

١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٥١، ١٥٨

١٥٩، ١٦١، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٧

١٧٦، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٩، ٢١١، ٢١٧ -

٢١٩، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٤، ٢٥٠

٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٨٢

٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٣، ٢٩٥

٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٩ -

٣١١، ٣١٥ - ٣١٧، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٢٦

٣٢٨، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٥

٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٧٢، ٣٨٦

٤١٩ - ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٣٥

الوطن القومي اليهودي: ١٠٥

الوطنية المصرية: ٨٦، ١١١، ٢٢٨ - ٢٣٠

وعد بلقوز: ٨١، ١١٣، ١٧٣

الوعي العربي: ٥٩، ١٧٣

الوعي المصري: ٢٣٠

وكالة الاستخبارات المركزية: ١٤، ١٤١، ١٤٣

٤٢٥، ٤٢٦

الولايات المتحدة الامريكية: ١٤١، ١٥٠، ٢٣٢

٢٣٤، ٢٥٧، ٢٦٦، ٣٠٦، ٣١٨ - ٣٢٠

٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٤٥، ٣٥٥، ٣٥٧

٣٥٩، ٤١١، ٤١٤، ٤٢٣

روينير، أ.: ١٥، ١٦٧

ويشلش، م.: ٢٢٣، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٦٠،
٢٦١، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠١، ٤٢٣
وغيره، مانفرد: ١٩١، ٢٦٢

(ي)

اليابان: ١٥٠

ياملكي، عزيز: ٥٧

القطرة العربية القومية: ٥٣

اليمين: ١٤، ٧٣، ١٤٥، ١٦٥، ١٨٨، ١٩١،

١٩٢، ٢٤٧، ٣٤٦، ٤١٣، ٤٢١

اليمين الديمقراطية: ٩، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٥، ٢٢١،

٢٢٣، ٢٣٧، ٢٤٧، ٢٥٤، ٣٠٠، ٣٠٢،
٤٣٢، ٣٠٥

اليمين الشمالية انتظر اليمن العربية

اليمين العرمية: ٩، ١٣٦، ١٨٣، ١٩٥، ١٩٦،

٢٥٣، ٢٧٤، ٢٩٦، ٣٠٢، ٣٠٥

اليمنيون: ٧٣

اليهود: ٦٣، ٨١، ٨٣، ١٧٣، ٢١٤، ٣٨٧

اليهود الصهاينة: ٣٨٧

اليهود الفلاشا: ١٤٣، ٢٣٥

يوسف، يوسف سليمان: ١٥٧

اليونان: ٢٠، ٣٢٠

من منشورات مركز دراسات الوحدة العربية



- **البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية**
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٠) (٢٧٦ ص - \$ ٥,٥٠) د. إبراهيم إبراهيم
- **صورة العرب في عقول الأمريكين (٢٦٨ ص - \$ ٥,٥٠) د. ميخائيل سليمان**
- **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧**
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (٩) (٢٦٨ ص - \$ ٥,٥٠) د. يولانتار الحسان
- **الأدب العربي: تعبيره عن الوحدة والتلوع - بحوث تمهيدية (٤٤٠ ص - \$ ٩) مجموعة من الباحثين**
- **حيازة التكنولوجيا المستوردة من أجل التنمية الصناعية: مشكلات**
الاستراتيجية والإدارة في الوطن العربي (٢٥٢ ص - \$ ٥) ندوة فكرية
- **وحدة المغرب العربي (٣٥٤ ص - \$ ٥) ندوة فكرية**
- **التنمية المستقلة في الوطن العربي (١٠٠٢ ص - \$ ٢٢) ندوة فكرية**
- **الهوية القومية في السينما العربية (٢٧٦ ص - \$ ٥,٥٠) مجموعة من الباحثين**
- **المشهد العربي القادم: المستقبلات البديلة (٤٦٨ ص - \$ ٩,٥٠) ندوة فكرية**
- **تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة (٢٧٢ ص - \$ ٥,٥٠) د. سعدون حمادي**
- **الأبعاد القريبوية للصراع العربي - الإسرائيلي (٥٢٤ ص - \$ ١٠,٥٠) ندوة فكرية**
- **بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لتنظيم المعرفة في الثقافة العربية**
(نقد العقل العربي (٢) (٦٠٠ ص - \$ ١٢) د. محمد عابد الجابري

سلسلة الثقافة القومية:

- **حقوق الإنسان في الوطن العربي (١) (١٨٠ ص - \$ ٢) حسين جميل**
- **عن العروبة والإسلام (٢) (٤٧٦ ص - \$ ٥) د. عصمت سيف الدولة**
- **الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ ص - \$ ٢) ناجي عولش**
- **جامعة الدول العربية ١٩٤٥ - ١٩٨٥: دراسة تاريخية (٤) (١٢٨ ص - \$ ١,٥٠) أحمد فارس عبد المنعم**
- **الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ ص - \$ ٢) د. عبد المنعم سعيد**
- **التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ ص - \$ ٢) د. نازلي معوش أحمد**
- **الوحدة النقدية العربية (٧) (١٦٨ ص - \$ ١,٥٠) د. عبد المنعم السيد علي**
- **أوروبا والوطن العربي/سلسلة الثقافة القومية (٨) (٣٦٨ ص - \$ ٢,٥٠) تأليف د. نادية محمود محمد مصطفى**

- **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ - ١٩٤٥ (١) (٥٤٠ ص - \$ ١١) د. علي محافظة**
- **تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨) (٢٦٠ ص - \$ ٧) مجموعة من الباحثين**

- الوحدة الاقتصادية العربية: تجاريا وتوابعها (جزءان).
 ١٢٩٦) من - تجليد عادي ٢٦ / \$ تجليد فني ٢٠ \$ د. محمد لبيب شلح
 ■ تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ - ٨) \$ ندوة فكرية
 ■ نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة.
 (سلسلة كتب المستقبل العربي (٧) (٤٠٨ - ٨) \$ مجموعة من الباحثين
 ■ تهمة الإنسان العربي للعظمة العلمي (٥٤٨) \$ ندوة فكرية
 ■ التصحر في الوطن العربي (١٧٦) من - ٢,٥٠ \$ د. محمد رضوان الخولي
 ■ كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٦٠ - ٥) \$ د. إبراهيم سعد الدين وأخرون
 ■ صناعة الإنشاءات العربية (٢٩٢) من - ٨ \$ د. أنطوان زحلان
 ■ التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الأصالة والحاصرة (٨٧٢) من - ١٧,٥٠ \$ ندوة فكرية
 ■ السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨) من - ١٠,٥٠ \$ ندوة فكرية
 ■ الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٢٦٦) من - ٦,٥٠ \$ ندوة فكرية
 ■ نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة... طبعة ثانية (١٩٦) من - ٤ \$ د. علي خليفة الكركري
 ■ الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي... طبعة ثانية (١٦٤) من - ٢,٥٠ \$ د. راسم محمد الجمل
 ■ صورة العرب في صحافة ألمانيا الاتحادية... طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨)).
 (٢٢٠ - ٤,٥٠ \$) د. سامي مسلم
 ■ أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨) من - ١٨,٥٠ \$ ندوة فكرية
 ■ التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل... طبعة ثانية.
 (سلسلة كتب المستقبل العربي (٦) (٢٦٠ - ٧) \$) مجموعة من الباحثين
 ■ التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي... طبعة ثالثة (٢٣٦) من - ٦,٥٠ \$ د. عبد العزيز الدوي
 ■ دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥) (٢٨٤) من - ٧,٥٠ \$) مجموعة من الباحثين
 ■ الثروة المعدنية العربية: امكانات التنمية في اطار وحدوي... طبعة ثانية (١٥٢) من - ٣ \$ د. محمد رضا مرم
 ■ البحر الاحمر والصراع العربي - الاسرائيلي: التناقص بين استراتيجيتين.
 طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧) (٦٠ - ٧) \$) د. عبد الله عبد المحسن السلطان
 ■ الثعلون الامتاعي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي:
 المخارج المقترح والاعين الضمونية والتعليمية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦) (٤٩٢) من - ١٠ \$) د. فؤاد حمدي بسيوس
 ■ المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي... طبعة ثانية (٥١٦) من - ١٠,٥٠ \$ د. حليم بركات
 ■ مصر والصراع العربي - الاسرائيلي: من الصراع المحتوم... الى التسوية المستحبة...
 طبعة ثانية (٢٥٦) من - ٥ \$ د. حسن ناعلة
 ■ اللغة العربية والوعي القومي... طبعة ثانية (٤٨٤) من - ٩,٥٠ \$ ندوة فكرية
 ■ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق...
 طبعة ثالثة (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥) (٤٨٦) من - ٩,٥٠ \$) د. وميض جمال عمر نظمي
 ■ السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي ١٩٦٧ - ١٩٧٢
 (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤) (٢٤٤) من - ٧ \$) د. هالة ابويكر سعودي
 ■ الهجرة الى النفط... طبعة ثالثة (٢٤٠) من - ٥ \$ د. ناصر فرجاني
 ■ العرب والغربيين... طبعة ثانية (٨٢٤) من - ١٦,٥٠ \$ ندوة فكرية
 ■ الطاقة النووية العربية: عامل بقاء جديد... طبعة ثانية (١٥٦) من - ٣ \$ د. عدنان مصطفى
 ■ الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي... طبعة ثالثة
 (سلسلة كتب المستقبل العربي (٤) (٢٥٢) من - ٧,٥٠ \$) د. عدنان مصطفى
 ■ الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ - ١٩٣٩ (٢٣٦) من - ٤,٥٠ \$ د. محمد السيد سليم
 ■ التحليل السياسي الناصري: دراسة في المعتقد والسياسة الخارجية... طبعة ثانية
 (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢) (٢٦٦) من - ٨ \$) د. محمد السيد سليم
 ■ العمالة الاجنبية في الاقطار الخليج العربي (٧١٢) من - ١٤ \$ ندوة فكرية
 ■ انتقال العمالة العربية: المشاكل - السياسات (٢١٢) من - ٦ \$ د. إبراهيم سعد الدين
 ■ ود. محمود عبد الفضيل
 ■ جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (١٠٠٤) من - ٢٠ \$ ندوة فكرية
 ■ الصراع العربي - الاسرائيلي: بين الوداع التقليدي والرداء القوي (٢٤٨) من - ٥ \$ أمين حامد هويدي
 ■ بيلوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الأول: المؤلفون - القسم الأول: بالعربية
 (١٠٦٠ - ٢١ \$) مركز دراسات الوحدة العربية
 ■ بيلوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الأول: المؤلفون -
 القسم الثاني: بالانكليزية والفرنسية (١٠٦٦ - ٢٢ \$) مركز دراسات الوحدة العربية
 ■ بيلوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الثاني: المؤلفون

الدكتور مجدي حماد

■ من مواليد جمهورية مصر العربية (محافظة القليوبية) عام

١٩٤٧

■ حصل على بكالوريوس في العلوم السياسية عام ١٩٧٠،
وماجستير في العلوم السياسية عام ١٩٧٦، ودكتوراه في العلوم
السياسية عام ١٩٨٠ من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في
جامعة القاهرة

■ شغل الوظائف التالية:

- باحث في كل من وزارتي الثقافة والاعلام
- خبير في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة
الأهرام - القاهرة
- مدير تحرير مجلة «شؤون عربية»
- يعمل حالياً دبلوماسياً في الأمانة العامة في جامعة الدول
العربية - تونس

■ مؤلفاته: له عدة مؤلفات حول: الصراع العربي -
الاسرائيلي، التعاون العربي - الافريقي، الشؤون العربية،
القضايا الافريقية منها:

- النظام السياسي الاستيطاني - دراسة مقارنة بين اسرائيل
وجنوب افريقيا، دار الوحدة، بيروت ١٩٨١
- صراع القوى الكبرى في افريقيا، مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٧
- اسرائيل وافريقيا - دراسة في إدارة الصراع الدولي، دار
المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦
- كما نشر له العديد من المقالات والأبحاث في مجلات عربية
مختلفة.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص. ب : ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون: ٨٠٢٢٣٤ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠١٥٨٢

برقياً: «مرعبي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسميلي: ٨٠٢٢٣٣

الشمس:

20 DEC 1998

او ما يعادها